



# الدار العربية للموسوعات

Many the state of the state of

daniel station and a fall whom with which have may be start to the start of the start of

8mg. house.

· ... · ...

and sall its sugal engel stall ite.

The state of a self that are and a self the

the state of the s

I di stagnandi anno. Il stagnandi a malli lati mica.

جسن الفکھانی \_ محام تاسست عام ۱۹۶۹

الدار الوهيدة التي تخصصت في أصدار الجوسوعات القانونية والإعلامية على مستوى العالم الحربى " s would stall a see well shall a hand a supposed ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۲۹۳۶۳۳۰ ۲۰ شارع عدلى \_ القاهرة

and delichary of it advant state it.

and state and stall alexander.

The state of the said and the state of the

The II share who goes and a small share

is and amount with

The said event the gr

# الموسوعة الإدارية الديثة

متبادئ المحكمة الإدادتية العليّيا وفتاوى المجمعيّة العمُومّية منذعام ١٩٤٦ رمِىعام ١٩٨٥

مختت إشرافت

الأستازحت للفكهانى العادائا دمكمة النص الدكتورنغت عطية نائب دئيين ببلسالينة

الجزء الشامن فييش

الطبعة الأولمة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار: المدار العربية للموسوعات راتاهة مجايع ملى من ١٩٥٠ - ٢٠ ٢٥٦٦٠

بسماللة النهن النهم وكثل اعتمت الول فست يركى الله عملكم ورسوله والمؤمينون ع حدة الله العطيم

# تعتديم

الداد الغتربية للموسوعات بالمتاهم المت المت المت وترت مضى العديد من الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية والإعلامية على مستوى الدول العربية ويسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون في معتم وجمع الدول العربية هذا العلى المحديد الموسوعة الإدارية العلاية مناملة مبادئ المحكمة الإدارية العلايا وفتاوى الجعية العمومية منذعام ١٩٤٠ وفتاوى الجعية العمومية منذعام ١٩٤٠ وفقنا الله عزوج لم أن يحكوز المتبول وفقنا الله حزوج لمن الله عزوج لمنافية خيرا متنا العربية وفقنا الله حروبة المنافية خيرا متنا العربية وفقنا الله حروبة المنافية خيرا متنا العربية وفقنا الله حروبة المنافية عربا متنا العربية وفقنا الله حروبة الله عروبة المنافية حروبة الله عربية المنافية المنافية وفقنا الله حروبة الله عربية المنافية وفقنا الله حروبة الله عربية وفقنا الله حروبة الله عربية المنافية وفقنا الله حروبة الله عربية الله عربية المنافية عربية المنافية وفقنا الله حروبة الله عربية المنافية عربا المنافية وفقنا الله عربية الله عربية المنافية وفقنا الله عربية الله عربية وفقنا المنافية وفقنا الله عربية وفقنا الله عربية وفقنا الله وفقنا المنافية وفقنا الله وفقن

حسالفكهابخت

الجسازة اللسلين مفسسر

مسلل مقسو

مقسار بالتقميص

عقــد ادارئ

مسائية تجسارية

مسلاج بالقسسارج

#### منهسج ترتيب مطسويات الموسوعة

بويت في هذه الموسوعة المبادئ، التاتونية التي تررتها كل من الحكمة الادارية الطبا والجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع وسن تبلها قسم الراي جنبها منذ انشباء مجلس السدولة بالقساتون رقسم ١١٧ لسينة ١٩٢٦ .

وقد رنبت هذه المبادى، مع ملخص الاحكام والفتاوى التي ارستها ترتيبا ابجديا طبقا للبوضاءات ، وفي داخل الموضاوع الواحد رتبع المبادى، وملخصات الاحكام والفناوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة الملاة المجمعة وامكانات هذه المادة للنبويب ،

وعلى هدى من هـذا الترتيب النطقى بدىء -- تسعر الاسكان -برصد المسادىء التى تضبنت تواعد علية ثم اعتبتها المبادىء التى تضبنت
بتطبيقات أو تفصيلات ، كيا وضعت المبادىء المتبتها المبادىء التي نشهنت
بتاريخ صدور الاحكام أو الفناوى ، وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب
المنطقى المبادىء في اطسار الموضدوع الواحد ، أن توضع الأحكام والفناوى
المنطقى المبادك في جانب والفناوى في جانب اخسر ، وذلك مساعدة
تحكى بين الاحكام في جانب والفناوى في جانب آخسر ، وذلك مساعدة
للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول باتصر السبل الني
الإلم بها أدلى في تسانها من حلول في أحكام المحكمة الادارية الطيب أفي
ما تتلاقى الجحكم والفناوى أو تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى متى وجسه
تعارض بينها غين المهيد أن يتعرف القسلىء على هذ التصارض بنوا من
استعراض الأحكام والفناوى وسعائية بدلا من تشتيته بالبحث عبا الزندة المحكمة
من مبادئ، في نلحية وما قررته الجمعية المهومية في ناهمة أخرى ،
من مبادئ، في نلحية وما قررته الجمعية المهومية في ناهمة أخرى ،

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على ببادىء عسديدة وبتشسمية الرساها كم من الاحكام والقتساوى فقد أجريت تقسسيمات داخليسة الهسذه الموضوعات الى غصول وقروع وزعت عليها البادى، وبا تطلق بها من فتاوى وأحكام بحيث يسمل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد فيلت كل من الأحكام والفتارى ببيانات تسلم على البساحث الرحيون اليها في الأصل الذي استقيت بنه بالمجبوعات الرسمية التي داب المحكم العني بعجلس الدولة على اسدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجبوعات تد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم المهسد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث بن الأحكام والفتاوى لم ينسن طبعها الى الأن مجلدات سنوية . مها يزيد بن القيبة العطية للموسسوعة الادارية المتثنية ويُمهين على التناتى في الجهد من اجل خدية عاية تتبلل في اعسلام الحكمة بنا أرنساف مجلس الذولة متلا في محكمته الادرية العليا والجهنية المحترجية بالادرية العليا والجهنية المحترجية المتدين بنا .

وعلى ذلك مسيلتى القارى، في ذيل كل حكم أو نقوى بتاريخ الجلسة الأمن صدر عيها ألحكم والقتوى ، ورقم الطمن أمام المحكمة الادارية العليسا الشمن شعر عيها الحكم ، أو رقم الملف الذي مسحرت الفتسوى من الجمعية المختفينية أو تمن تنسم الرأى مجتمعا بشائه ، وأن تندر الاشارة الى رقم الملف في بُعضَى المخالات المتليلة مسيلتي في فيك المرقى بدلا من ذلك بالرقم الذي مختطرت فيه المنفوى الى الجهمة الادارية الذي بالرأى وتاريخ التصدير .

وفى كلاير من الأحيان تتارجح ألجيوعات الرسنية الذي تنشر الفتاوى بهن هلين البيلتان الخامسين متشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشسسير تارة الحرى فين رقم الضافر وتالريقه .

## ومكنال خليات :

ا خُعن 1907 لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٤/١٢ ) ويعنى ذَلْك حكم ألمحكمة الادارية العليسا في الظمسن رئسم ١٥١٧ السسنة ٢ في أأمسلار بجلسة ١٣ من أبريل ١٩٥٧ .

#### حقطال فسان :

( ملف ۲۸/۱/۱۲ -- جلسة ۲۱/۲/۸۲۱ )

ويتصد بذلك الفتوى التي استرتها الجمعية الصوبية التسمى المنوي والتشريع جلسة ١٤ من يونيه ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٧٧٦/٤/٨٦ .

#### جِنْال آخر ثالث :

( نتوی ۱۳۸ - فی ۱۹۷۸/۷/۱۹ )

ويتصد بذلك عتوى الجمعية العبوبية لتسمى اغتوى والتشريع التي مصدرت الى جهة الادارة طالبة الغنوى برتم ١٣٨ بتاريخ ١٩ من بوليسة

كبا سبجد القارى، تطبيقات تزيده المابا بالموضوع الذى ببحق م وبمنس هذه التطبيقات يتطلق بفتوى او حكم ، وعندند سبجد التطبيق عقبه الحكم أو الفتوى المطلق عليها ، وبعضها يتطلق بالموضوع برمته او باكثر من منوى او حكم بداخله وعندند سبجد القارى، هذا النطبيق في نهلية الموضوع ما وعلى الدوام لن تحيل التطبيقات ارتابا مسلسنة كبا هو منبع بشأل المبلغي المستخلصة من الفتاوى والإحكام المشورة ،

وبذلك نرجو ان نكون قد اوضحنا للقارىء المنهج الذي يجدر أن يتهمه ... في استخراج ما يحتاجه من مبادىء وتطبقات انطوت عليها هذه الموسوعة .. ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر القارىء بأنه سوف يجد في ختام الموسوعة ببانا تنصيليا بالاحالات ، ذلك لتملق عديد من الفتاوى والاهكام بالمشر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت في اكثر الموضوعات ملامية الا أنه وجهم نأن نشير اليها بيناسبة الموضوعات الاخرى التي نسمها الفتوى أو الهكم من شريب أو بعيسد .

وافه ولى التـــوميق

حسن القلكهاني ، نعيم عطيه

ظلفصل الاول: عليل يومية

القوع الأول : التميين

أولا: النزام تواعد كادر عبال اليوبية في التعيين بعد الم 388 الالتعان علما : شروط الابتعان

· ثالثا : شروط اللبائة الطبية .

وأيعاً: شرط السن

خاصا : تحديد الوظيفة التي تمين فيها العابل

القرع اللقي : الترتيسة

الفرع الثالث : العلاوة الدورية

ظافرع الرابع: اعانة غلاء الميشة

القرع الغابس: الاجازة

القرع السائم : الاجر الاساق والأجر ايام الجمع

القرع السنابع: الندب والاعارة .

" **المارع الثابن :** نثل العابل من وظينة الى وظينة

قلم عند العالم عن المام المام المرجات عند الله الدرجات

الفرع العاشر: افتاديب

القرع العادي عشر ؛ الوقف عن العباق

القرع الثاني عشر : انتهاء الخسنية اولا : غصل العابل بسبب تادييي

الولا ، عمان العابل يسبب تعيين المال العدم المالحية

قاولاً: غصل العابل لعدم المسارهية مسعود و دو يع مسوور و الأوار الأوار و الأوار و الأوار

ثالثا : تسمل للمابل لانتطاعه عن العمل هون إذن اكثر بن عشرة لليلم ( الاستفالة الفسينية ) وابعا: نصل العابل بناء على حكم جنائي بادانته

هُلِيسًا : مَسَلُ العابِلُ لعدم تَضَالُه مَتَرَةَ الاَخْتِبَارُ عَلَى مَا يَرِّمُ

سادسا: النصل بغير الطريق التأديبي

سابما : سن الاحالة الى المعاش

القرع الثالث عشر: المكاناة والمعاش والتعويض

الشصل الثاني: كادر عبال اليوبية

النوع الأول : عدم انطباق القانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ والقسانون رقم ٢١٧ أسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٧١ اسنة ١٩٥٣ على عمال الدوية الخاصعين لاحكام كادر العبال

الشرع الثاني : تصر تطبيق كادر الصال على الحكومة المركزية ومروعها

الفرع الثالث : المعينون تبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون بعد ذلك:

الفرع الرابع: السبويات

القرع الخليس : مين مختلفة

القرع السلم : تطبيق كادر المبال على المستخديين والموظفين المعينين. على درجات ( المستخديين الخارجين عن المعينة )

قاتوع الثابن : معالجة يعض الشؤوذ في تطبيق تواعد كادر المعالى القالوع التاسع : الاستثناء بن الكابر

الفرع الماشر : عبال بصلحة الواني والمناثر

التميل الثالث : العابل المؤنت والعابل الموسيي

الغرع الأول : التفرقة بين علمل اليومية الدائم والعلمل المؤلف

الشرع الثقى: عدم انطباق الكادر

· النبيع الناك : شرط اللهامة الطبية

القرع الرابع: الاجسارة

القرع القليمي : أمالة علاد العيانية

القرع السادس : اعانة سيناء وإيااع يزة ويجهناه الهناق

اللهرع السقيع : حدي المحيّل الهوارد بيد نهيل المغل المؤلمة الو الموسي. الا بالمباريق التأديبي

القرع الثالين : التميين على درجات بالبزائية

الشمال الرابع: على التناة

القرع الأول : الكادر الخاص بعبال الجيش البريطاني السابقين ( عبال

( = 1 = 1 = 1

الغرع الثانى: عبال متاولى شركة شاعدة بتناة السوبيس. الغرع الثالث: تسويات طبقا لكادر عبال التناة

الفرع الرابع: سن التميين

الفرع الفاس : اختبار عبال التناة أبام اللجان البنية

الفرع السائس : الرتب

القرع السابع: المسلاوة الدورية

الفرع الثلين : عبال التناة والمادلات الدراسية

الفرع التلسع: الكتبة والمغزنجية ومساعدوهم

القرع العاشر: مساعدو الصناع والصبية

القرع الحادي عشر : الوتف والنصل عن المبل

الفرع الثاني عشر: تمين عبال التناة على درجات باليزانية الفصل الخليس: عتب المبيل المسردي

القرع الأول : سريان قاتون العبل

الشرع الثاني : بدى نفاذ عند الصل في مواجهة الخلف

القرع الثالث : معيار تبييز عاد المبل

الفرع الرابع : مدومات عدد الصل اولا : عدد المبل عدد رضائي

فاليا : المصود بملالة الجمية في معد الميل

القرع القليس ".المبل في دور الملامي

الغرع السائس : التزام رب المبل بمكامعة الأمية المرع السابع: الترام رب المل بتنديم وجبة خذائية

الفرع الثابن : الأجسسر

القرع التاسيع : الاجازة القرع الماشر: المسالوة

القرع المعادي عشر : بكاداة زيادة الانتاج

القرع الثاني عشر : عمدة العليان في أرباح الشركة

الفرع الثلاث عشر : تمريم المبل

للفرح الرابع عشر : امسسابة المبل

الغرع الخايس عشر: الخافات التأديبية فافرع السائس عشر : انهاد عدد المبل

القرع السابع عشر : مكاناة نهاية الخدمة

القمسل الأول مسابل اليوميسة القسرع الأول القسوع الأول

## اولا : اللزام قوامد كافر عبال اليوبية في النميين بمسد 1950/0/1

#### قامدة رقام (١)

#### المسطة:

الاتحاق المابل بالخدية بعد اول مغير سنة 1960 ــ خضوعه لليود التمين الواردة بقرار مجلس الوزراء المسادر في ۱۹۶۲/۱۱/۲۳ ويكتابي المالية الدورين في ۱۹۲۲/۱۲/۱۹ و ۱۹۲۵/۱۰/۱۳

#### ملخص المسكم:

اذا ثبت أن العالم بن العالى الذين التعقوا بالقضية بعدد أول بايو سنة ه ١٩٤ ، والذين يخضعون في شروط تعيينهم وأوضاعهم لأحكام كادر العبال ، غلقه تجرى عليه أحكام هذا الكلار أذا أنطبق على حالته بها أورده العبال بن تقرر بجلس الوزراء العسائر في ٢٣ من توقيع سنة ١٩٤٤ و بن كتابي وزارة الملاب الموردين بلف في ٣٣ من توقيع سنة ١٩٤٤ و ١٦ من فيسمبر سنة ١٩٤٤ و ١٦ من الكور سنة ١٩٤٥ في شان كلار عبال الهومية العلائجين ، من حيث مستم حيث مستم وزار العمين في والعميان والإمسارات

والملاحظين من الخارج الا في حدود ٢٠ بن الخوات على الأكثر في كلم ننة ، اي ببراعاة هذه النسبة كجسيد اتجي في نطاق كل طائلة ، ويشرط وجود درجات خلاية تنسع لها ، ووجوب الا يعين عليل من الخارج الا بعد اجتيازه ابتحاتا ابام لجنة ننية يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وتحدد هذه اللجنة وظينته ودرجته ، ومدم جواز أن يتقاضى المابل لجرا عند تعيينه أزيد من أول مربوط الدرجة التي حددت له ، وضرورة مراعاة نسبة معينة لعدد أثراد كل طائلة بن السناع أو المبال في القسم الواهد من الوزارة أو المسلحة وفي كل درجة من الدرجات ، ووجوب التزام حدود الاعتباد الملى المخصص لذلك في الميزانية .

( طعن رتم ٢٢٤ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٤/٥/٨٥١١ )

# تانيا : شروط الامتحـــان

#### قاعدة رقيم (٢)

#### : 13-41

هديد اجر المامل ودرجته ... يرنيط ارتباطا وثيفا بتلدينه الامتهان الفتى ونجاحه فيه في الحرفة التي يمين فيها ... تقدير اللجنـــة التي قلعت بابنحان المدعى ان كفايته في المعل قم نرق الى درجة ميكةيكي واقها لا تتعدى ويكتبكي غير دقيق في الدرجة ١٣٠٠/٠٠٠ مليم ... تميينه في الدرجة المفكورة ... لا تتربيب عليه ... لا يعترض على ذلك بأن كشوف كادر الممال قد خلت من ذكر ميكانيكي غير دقيق على التخصيص ولم تتضمن ســـوى ميكانيكي في الدرجة ١٠٠/٠٠٠ مليم ٠

#### وللخِص الجسكم:

 أن الابتحان هذه الدرجة يحول دون وضعه غيها أذ أن منساط التعيين في درجات كلار العمال هو \_ كها سبق القول \_ بدرجة نجاح العسليل في الابتحان \_ لاحدى هذه "قدرجات \_ وقد قدرت اللجنة الننسة درجة نجاح المدعى بانها لا تتعدى (ميكانيكي غير دقيق ) وليس يقبل أن يفيسد المدعى بن اغتال ذكر (ميكانيكي غير دقيق ) على التخصيص ضمن الكشوف المستقبة بلكلار وكل ما يؤدى اليه ذلك هو أن يوضع في درجة من درجات \_ الوظائف التي لا تعتاج الى دقة التي نجح في ابتحانها بالأجر الذي حددته لك الكال الله الله الله عن الذي حددته لكال المؤلفة وقدره . ح بليم .

( طعن رقم ۲۷۱ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۳۱/٥/۳۱ :

#### قاعدة رقم (٣)

#### : 6---41

وجوب ابتمان المابل عند التمين أو الترقية أو النقل بن نئة الى الخرى في مناف الى الخرى في مناف المناف في المناف الم

#### ملقص اقصكم :

بيين بن بطالعة كادر عبال البوبية الحكوميين أنه أتاء تفرقة في التواحد التي تضى بأن تبنى عليها تسويات حالات العبال الخاشمين لأحكله سواء الامتراضية بنها وهي السابقة على قول بداير سنة ١٩٥٤ أو الرائميسة وهي اللاحقة لهذا التربيخ وجعل الساس هذه المخسرةة المؤهل الدراسي دوالاحتان المهنى الفنى ، وغاير في الهرضح والمحد المائية للترقية والتدرج : في الوظيفة والمحلق على هسيلى .

غيها اذا تواغر للمايل احدهها أو كلاهها ، وأوجب أن يؤدى هذا الابتحان. الملم « لجنة فنية يصدر بتشكيلها ترار من الوزير المختص » وناط بهسده اللجنة « تحديد وظيفة العامل ودرجته » على متنفى النتيجة التي يسفر منها امتجاته من حيث نوع الحرمة التي يصلح لها ودرجة مهارته الفنيسة نبها ، وذلك عند تعيين العامل ابتداء من الخارج في وظائف المستاع التي نص عليها أو عند ترقيته من بعض هذه الوظائف الى التي تليها ، أو عند نظه الى وظيفة اعلى أو من أحدى منات الوظائف الى الأخرى ، وأذا كأن. تشكيل اللجنة المنية المشار اليها على النحو المتقدم واختصاصها الذي. اسنده اليها واضع الكادر 'تما ينصرف بالأثر الحال لهذا الكادر الى الحالاته التي تجد بعد نفاذه فإن الحكمة التي يتوم عليها تطلب أداء هذا الامتحان امام الهيئة الفنية المختصة بذلك في كل وزارة أو مصلحة لا تختلف قبل نهاذ كادر العمال عنها بعد نفاذه وهي توحيد معيار التقدير في يد هيئــة رسبية نئية بتعددة الاعضاء ذات تخصص بهنى في الجهة الادارية التي يجرى تعيين العامل نيها للاستيثاق من مدى تدرته وتحديد درجة كفايته وخبرته الفنية في الحسرمة التي تثبت صلاحيته لها وهي العنساصر التي تبنى عليها معاملته من حيث تعيين مهنته ودرجته وأجره ، الأمر السذى لا يتمثق بابتمان يجرى في جهة اخرى ... وان تكن رسبية ... لغرض آخر ، ويوزن بميزان مختلف بقدر هذا الغرض ، بعيدا عن رقابة الجهة صاحبة الشان ودون تقيد بمعايرها أو ضوابطها أو مستوياتها الفنية ، أو تحديد لديجة الصلاخية أو مرتبة المسئرة الفنيسة التائمة بالشخص السذي أمتحن

( طعن رقم ؟ با لسنة ه ق سـ جلسة ١٩٦٠/١١/٥ ).

#### قاعــدة رقــم ( ) )

#### البسطا :

... اثبات حصول الاختبار عند التمين ... قول المابل أنه اجتاز ارتحافاً: شفويا ايام مدير القسم ... تأييد مدير القسم لهذه الواقمة ... لا يكفى >. ما دايت اوراق المف خالية من الاسائيد المثبتة لها ،

### بالغمر المنكور:

لما كان ملف المدى خلوا من أى دليل متبول يتبد أنه أدى ابتحاماً عند التحامة بالمتحدة في بناير سنة ١٩٤٥ و وكل ما هتالك أنه زعم أنه المجتلز أبتحاماً صفويا أمام منويا أمام مدير القسم ، وقد سئل هذا المدير قبير القسم ، وقد سئل هذا المدير قبيرة بيثل مدة الواقعة فوائق المدعى في شاتها ، غاته بن المجرز بيثل ملاة المواقعة في التعليل على حصول الاختبار عند التعيين ، مادامت الوزق الله خالية من الاسانيد الكتابية التي تثبت حصول هذا الابتحان ونجاح صلحب الشائن نبه .

( طعن رقم ٥١ السنة ٢ ق جلسة ١٩٥٦/٤/١٤ )

#### قاصدة رقسم ( ٥ )

#### : 12-41

الابتحان الفنى امام اللجنة المفتصة ... لا يقوم دلياً على أدائه ... شهادة لاحقة من بعض ووظفى المصلحة المسلجةين ... لا اعتسداد بما يقدم من أوراق لا أصل لها في سجلات المصلحة أو ملك، هذبة ألمامل م

#### بلقص المسكم :

اذا كان الثابت أنه لا دليل في الاوراق على تأدية المدعى ابتحانا ننبا مند بده تخول الخدية ونجاحه في هذا الابتحان ، عانه لا تقوم شهادة بوظفى المسلحة السابتين المحررة في سنة ١٩٤٨ ، أي بعد تعيينه بزهاء طرحة عشر علما ، بأنه نال تعرينا كانيا ببعيل السناعات الزراعية يجمله جديرا بالمساعدة مقام هذا الابتحان ، أذ فضلا عن أنها لم تتضمن معنى أختباره عند التعيين أو في تاريخ لاحق ، عان التيرين الذي تشمير اليسه هم يكن بدليمية الحال يتؤفر له عند بدء تغيينه بل اكتسبنه سان صح سعد مضى وقت بن هذا التمين ، وما دامت الاوراق خلاق من دليل كان

معيول بثيث ألاده الدمى المتعاق عند التحافة بالخدية وتجلعة في خدا الأبنقال غال الصفادة اللاحقة الصادرة بن موطنين سابقين غير مختصين برلا بستولين بالسلحة لا تعبل في البغت شيء بن نظت الأواليول بنسير غذا يعتق البغي التحليل على المحالم كادر المبتل بوسائل غير بالمتبطة لا ينكن الاطنف اليها الاحلينان اليها الاحلين للاحذى هذا الشان بها هو وارد في مسور شيسية لاوراق لا تحيل طلبع الرسبية وتصر الجهة الادارية على عدم وجود اسول لها لذيها الى خذ طلبها اجراء تحقيق في موضوعها بوسساطة الندارية .

( طعن رقم ۱۷۸ لسنة ٥ ق - جلسة ١٢/١١/١١١ )

#### قامستة رقسم (٦)

#### 

القمين في وظيفة سالق سيارة ــ وجوب اداء المسابل امتصادا في القيادة امام اللجنة الفنية أباختصة ــ الترخيص لسالق السبارة بن قام الجور ــ لا يقوم مقام الامتحان الذي ينطلبه كادر الممال -

#### بلغص العلم :

ان كافر المبال في خصوص سائقي السيارات بن الفبال قد تدام تباينا في اسس انصاف هؤلاء السائقين تبما لدخولهم الخدية بابتحان وعدم استثنائهم من هذا الابتحان او اعتلهم منه ولو كانوا حاصلين على رخص للقيادة ونقسا المائحة السيارات بل انترض لزوم أدائهم اباء في الوزارة أو المسلحة التي يعينون نبها ، ومن ثم غان الترخيص لنسائق السيارة من علم المرور بالقيادة لا يقوم متلم الابتحان الذي يتطلمه كلار الممال لاعتبار المايل مبتحنا ونقا لاحكلهه وهو الابتحان الذي تترتب عليه الأكار الذي قررها لذلك ، ولا سيها أن الترخيص قد يبتع — ويخاصة في المغنى -- بقىء من التسليح وأنه قد تبضى بين الحصول عليه والتجهين في الوظيقة غترة من الزمن -- كها هو الحال في شأن المدعى -- يفقد فيها المرخص له الصلاحية المتيادة أو الدراية بها > المجز أو لمسحم المزاولة النملية بها يستط كل تبهة للاثبات الذي يبكن افتراض أن هذا الترخيص شاهد به .

#### قامــدة رقــم ( ٧ )

#### المِسطا:

صدور قرار يتمين العابل دون تادية الابتصال الاثرم الجم اللجنة الفنية — اعتباره قرارا باطلا قابلا الالفاء أو السحب خلال الجماد المترر والا اسبح عصينا من الالفاء أو السحب ه

#### يلقص العكم :

اذا اعتبر ترار تتليد المدعى وظيفة ميكاتيكى قرارا بالتعيين علته كان يتمين على للدعى أن يؤدى الاختبار أمام اللجنــة الفنية التن يمـــدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص .

ان قصارى ما يمكن أن يترتب على تظف شرط تأدية الابتهــــان.
المام اللجنــة المذكورة هو نقــدان ترار المدعى لشرط من شروط مسطله
ومســدوره من ثم مضالفا للتساتون مما يجعله تبللا الملاقاء أو المسـحب
بحسب الأحوال ، وعلى متنفى ذلك عاته ما دامت الادارة لم تسحيم
هذا القرار في الميعاد التاتوني ومنته ستون يوما من تاريخ صدوره عائه

يصبح حصينا من امر الرجوع غيه من جانب مصدد القدرار ويجب أن تترتب عليه آثاره التلوينية ومن هينها استحقاق الأدمى لأجر الوظيفة التي عين عليها عادًا كانت الادارة رغم تحصن القرار الصادر منهسسة في ٣ من سبتبر سنة ١٩٥١ قد سحبته في أول غيرأيي صفة ١٩٥٩ تسأن قرارها هذا بكون بخلفا للإلهون حاوين في هيفا بالألفاء .

( طعن رقم ١٩٢ لسنة ٨ ق - جلسة ١٩٦٤/١/١٤ )

# 190 : شرط الليسانة الطبيسة

#### قاصنة رقسم ( ٨ )

#### المِسطا:

اللياقة الطبية شرط جوهرى التصين والاستبرار في الخدية ... حكيته ... قرار مجلس الوزراء في ١٩٢٣/٥/٨ والتعليات المالية المسادرة عام ١٩٢٣ رددت هذا الشرط ... اتهاء الادارة لخدية العليل الدائم أعدم نوافر اللياقة الطبية ثم الحاقه بمبل مؤت رافة به في محله ... الاعفاء من هذا الشرط يجب أن يصدر بقرار صريح في الشكل المقرر من المسلطة المفتصة ... نطاول العهد على التعين وتسوية المالة لا يغيد بذاته الاعفاء .

#### بقضن الحسكم :

ان ثبوت لياقة الموظف الطبية للخدية هو شرط من الشروط الجوهرية المتمين والاستبرار في خدية المكونة بما ، وهذا الشرط يقتضيه بداهة ضمان القتبت من قدرة الموظف على النهوش باعباء الوظيفة المين غيمسا بكفية واقتدار ، وقد رفدت هذا الأصل بالنسبة لميال اليوبية الدائمين ومن قبل صدور كادر الميال تطبيعت المائية المسلدة في علم ١٩٢٢ ، المنتبة الاحكام التي وافق عليها بجلس الوزراء في ١٩٢٢/٥/٨ اذ نصت النقوة ٢٩ من هذه التطبيبات على ما يلي : « لا يعاد الى الخدية أحد عبال اليوبية المنتبة المنتبة المنتبة التوبيبيون الطبي العام أو أية سلطة طبية يتنبها القوميون لهذا الغرض » . ومن ثم عائم اذا كان النابت من الإطلاع على ملف شدية الدعى انه قد كشف عليه طبيبا وابين هذه إللادم الدعى الله خديث كمسابل دائم ورأية ورأت الإدارة قررت انهاء خديث كمسابل دائم ورأية بدأة الحاتب بمل وقت بذات الأجر الذي كان يتناشاه

ورقع الهن الذي تتنهى بانتهائه خدمة العابل ولا يتطلب في شباغله الشروطة القرام بواقع ملى بتنهى المتهائه خدمة العابل ولا يتطلب في شبائه الشراء على منتهى لمكلم القانون و ويكون القرار المسادر منها في هذا الشبائ تند صدر سليها لا مطمن عليه و وليس مسححا ما قام عليه الحكم المطعون عبه من أن تسوية حالة المدعى طبقا لأحكام كادر المبال على وصفه أنه عامل دائم دون توقيع اللفتيات الطبئ عليه يعتبر بطابة اعتاء ضبغى له من الكشف الطبئ أذ الأصل أن يتجسم مثل هذا القصد في صورة تسرار مصريع يعبر عن أرادة مصدره في الشكل الذي رسمه القانون و بويمستور من الجهة اللي تتوليا القانون وخسة المناول النهد على تصيير المناهم. دوي استيقاء شرط الخياتة الطبية غلا ينيد اعتسساه ضبقيا من خذا الشرط.

( طعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٢/١٥/١/٢٤ المديد إلى الم

# قاصدة رقسم (١)

: 12 47

عدم توقيع الكثيف الطبي على العابل ... لا يعتبر ببثابة اعقاء تسيش - هنه ... بتى يعتبر بهذه الثابة ... اساس ذلك واثره : تطاول المهد عالى - التمين دون استيفاء هذا الشرط لا يفيد الاعفاء بفه -

#### المقص الملكم :

ليس صحيحا به علم عليه الحكم الطمون نيه بن تسوية جائم المعنى اطبقاً المعنى المتعلقة المحكم كلار العبال على وصف أنه عابل دائم دون توقيسه الكشفة المنطقة في الكشف النبي عَلَيْهِ فَيْكُلُّ فِي الكشف النبي الكشف النبية المنطقة المنطقة

ورقصية الإمناء . إما تطاول المهيد على تعوين للدعبي دوين استيداء شرطًة اللكفة الطبية بلا يفيد اعتاد شمئولمين هذا الشرط .

( عامن رشم ۱۲۹۷ اسمئة ٧ ق ــ جانستة ١١٩١٠/١/١٥

#### قامينة رقبو ( ١٠٠٠)

#### -

شيوط اللهائلة الشبية الفعية ... نمن التبطيعات طالبة على غالب كانبرط ويحد وسقل في الفضية ... وعنباره بن الأنور الكيفة الأحكام كافر العبال مالأم في يرد في احكامه با يتعارض معه ه

#### ركائس كالأسائم :

لا شبهة في أن اللياقة الرسمانية كشرط لبناء العسامل في وظبيته العشية طبقا للتطبيات الملية هي من الأبور التي يتمين اعتبسارها مكلة العظم كالتر مبال البومية مادام لم يرد في هذه الاحكام ما يتمسسارضي 
حساة .

(طمن رتم ۱۳۹۲ اسنة ۷ ق ــ جلسة ١/١٥/١١ )

قاصعة رقام ( ١١ )

#### : burge

شرية كالبانة كليبة هو بن الشروط الجوهرية اللازمة المسلمية في القدية والاسترار نبيا ... المعتو الكروبي لهذا القرط بالنسوة تعيق الهربية كالنبية .

#### طقس العكم:

ان ثبوت ليلقة الوظف الطبية للخدية هو شرط من الشروط الجوهرية 
اللازية للمسلاحية للتصين في الخدية والاستبرار نبها . وقد رددت هذا 
الخيبيلي بالمهرية التي بعل الهيهة الدائهيين بدون قبل هجور كادر المعلق 
بسد التمليات المالية المجادرة في عام ١٩٢٢ والإخبية الأجام الذي والعن 
عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ اذ نصت الفترة ٢٩ من هذه 
التعليات على ١٠ الا يعاد الى الخدية لحد عبال اليوبية المعنولين لمسهم 
اللياتة الطبية ما لم يترر لياتته التوسيين الطبي العام أو لية سلطة يتعديها 
المترط لبناء المالي لهذا الغرض » وانه لا شبهة في أن اللياتة الطبية للتهي 
متشرط لبناء المالي في وظيفته الدائمة طبقا للتطبيات الملية هي من الأجهر 
الني يتمين اعتبارها مكبلة يطبيعنها ودون حاجة الى نص لاسكم كليم 
عبال اليوبية ما دام لم يرد في هذه الاحكام ما يتمارض معها .

( طعن رتم ۲۸۰ لسنة ۸ ق - جلسة ۲۹٬۷/۲/۱۲ )

قاعسدة رقسم ( ۱۲ )

المِسطا :

القيرية الثارية العين ــ فارة القِلة الغية فلندية ــ ويُورون ترافره بالنمية إلى ممال الهربية الدانين .

يقفص العسكم :

( راجع بلخص القامدة السابقة ) .

( طَعن رقِم ١٣٩٤ لفينة ٨ ق ــ جلسة ٢٢/١٠/١١٩١ )

#### قاصنة رقسم ( ١٣)

#### : ألسنطاء

## بالقص المسكم :

ان ثوت اللياقة المنضية من الفروط الجوهرية للتغيين في الوطيفة العلمة والاستبرار عنها وهو شرط يتتنسه بداخة ضبان التثبت من مقسدة العلمل على النوطة به على الوجه القمل على النوطة به على الوجه القوي يتتنسيه حسن سنر المرافق الصابة وانتظامها سروينيني على متعان هذا الشرط الناء الخنبة متدان العابل لمسلاحيته للبتاء في وظينته الأمر القناء الخامة خديته .

(طعن رقم ۱۸۷ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۱۹۲۷/۲/۱۸)

## قافسدة رقسم (١٤)

#### الليسيدا :

تمين العابل دون استيفاء شروط اللياقة الطبية ... لا يعابر بطابة اعفاد. ضَجَى له منها ولا يترتب عليه صرورة القرار حصينا من السحب ... انهاء القضية في هال عدم ثبوت اللياقة بمدلة .

#### بالقص المسكم :

طول المهد على تعين العابل دون استيناء شرط اللياقة الطبيبة على معين العابل دون استيناء شرط اللياقة الطبيبة والتسبية اليه ، لا يعتبر اعفاء ضبنيا له من هذا الشرط ، ينبني عليه مرفوط

حتى الادارة في التبسيك به تبله ولا ينطوى على هذا المنى لنطق الأمراء بسلحية يتجدد تطلبها الصلحة الوظيفة العلية ذاتها ، وهذه الصلاحية الواجب استبرارها ، والتي هي حتى الوظيفة على المكلف بعلها هي شرطا جوهرى لازم لتولم العلاقة الوظيفية نشاوءا وبقادا وبهذه المثلية على الامغلف بنها أو النزول عنها ، لا يفترض ، وبني انتهى هذا الانتراض ستجلجه، بالمثلي حجة تحصن قرار النهين ، غير المتنزي بثبوت الليانة الطبية ، بلي المتنزي بثبوت الليانة الطبية ، بلي المتنز هذه الليانة الطبية ، بلي لانهاء خدية العابل وهو بن باب اول موجب لهذا الانهاء في حالة عدم ثبوتها .

( طمن رقم ۱۳۹۶ استة A ق سه جلسة ۲۲/۱۰/۲۲ )

#### قاصحة رقسم ( ١٥ )

#### المسطا:

ثبوت عدم قباقته الطبية ... انهاء خديده مع تحويله الى سلام اليهيهة المُرْقَنَة صحيح ... طول المهد على المابل دون استيفاء شرط القباقة الطبية بالنسبة الله ... لا يعتبر اعفاء ضبغيا له ... عدم تحصن قرار التمين في المُترن بثبوت القباقة الطبية .

#### بلقص المسكم :

أن أنهاء الادارة لخدية الدعى باليومية الدائمة بع تحويله إلى سلك البرمية المؤلئ بالتهاء خدية الملئ البرر التلغى بانهاء خدية الملئ الدائم عند ثبوت عدم ليافته الطبية ، وبالتلى عجزه عن التيام بأعباء وظهلته الناتج من عدم ليافته الطبية ، وليس مسحيحا با ذهب البه الحكم الملمون غيه من أن تسوية حالة المجرع طبقاً لأحكم كادر المبال بوسف أنه مالئ دائم دون توقيع الكشف الطبي علية في حيثة تعتبر بيتابة أعساء ضعفي

له بن الكشف الطبي ، اذ الأصل أن الاعفاء بن شرط اللياقة الطبية هو المبتناء بن وجوب تونر هذه اللياقة الصلاحية للتجين في الوظيفة والبعاء عبين ، وهذا الاستنفاء لا يكون الا بنصي في القاتون أو بقرار صريح مدن عبين ، وهذا الاستنفاء لا يكون الا بنصي في القاتون أو بقرار صريح مدن النحيجة المحتجين مرط الخياتة الطبية بالمعتبة الليه ، علا يمتبر اعفاء فدعنيا له من على هذا المعنى لتعلق الاجاد على الذارة في التبسك به تبله ولا ينطوى على هذا المعنى لتعلق الابراء سيلحية متجددة تتطلبها مصلحة الوبنايئة العابة فاتها ، وهذه المسلاحية الواجب استبرارها والتي هي حق الوظيفية ألماية على المكلف بمبلها هي شرط جوهرى لازم لقيام الطلاقة الوظيفية وطوال هيا المكلف بمبلها هي شرط جوهرى لازم لقيام الطلاقة الوظيفية وطوال التناعي هذا الاعتراض سقطت بالتالي حجة تحمن ترار التعين غير المقترن غير المقترن غير المقترن غير المقترن غير المقترن عبر المقترن غير المقترن عبر المقترن عبد المهاء عبد المهاء عبد المهاء عبر عبونها السلام المهاء عبد المهاء المهاء المهاء عبد المهاء المهاء المهاء المهاء المهاء عبد المهاء المهاء

( طمن رقم . ٣٨ لسنة ٨ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ )

#### قاصدة رقيم (١٦)

#### : 6\_\_\_\_41

جواز الاعفاء بن شروط الليقة المحية كلها أو بعضها ... بطـــالان القرار الصادر بالاعفاء ... لا يجوز سحبه الا خلال السنين يوبا التـــالية كســـدوره .

#### ملقص المسكم :

لنه ولتن كان تقدان شروط اللياتة المسفية بن اسباب انتهاء خدية المغل المؤتت الا أنه يجوز بقرار يصدر بعد اخذ رأى الجهة الطبية المختصة اعداؤه من الشروط المنكورة كلها أو بعضها ٤ غاذا صدر قرار باعدائه من شروط الليانة الصحية ... وقو الثان بقويا ... ثعض أخذ راى الجهسة الطبية المنتصة ... فا المنتصة ... فا المنتصة ... فا المنازع بعيث أذا انتشى هذا الميماد اكتسب القرار حصاتة تمسيه من الاضياد .

( طمن رئم ۸۷) استة ١٠٠ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٢/١٨ )

#### #قسعة رقسم ( ۱۷ )

: المسطا

اعفاء العابل بن شرط اللياقة الطبية ... لا يكون الا بنص في القانون أو بالرار صريح بين غوله القانون في ثلك .

# بلقين الصكم :

ان الاعقاء من شرط اللياقة الطبية ... وهو استثناء من وجوب توقر هذه اللياقة للصلاحية للتميين في الوظيفة والبقاء نيها ... لا يكون الا بنمى في القاتون ، او بقرار صريح من خوله القانون رخصة هذا الاعقاء .

( طعن رقم ۱۳۹۶ اسنة A ق ... جلسة ۱۲۲/۱۰/۲۲ )

رابعها : شرط البسين

#### قامسدة رقسم (١٨)

#### : المسسما :

نص في كلدر سسنة ١٩٣٩ على إن الجد الادنى لسن الوظف هو ١٨ سنة — عدم سريان هذا النص على المينين باليهية ،

### ملخص المسكم :

أن كادر منة ١٩٣٩ المسادر به متفسيور وزارة المالهية رقم ٢٠ السنة ١٩٣٩ كان ينص في الفترة الأولى من المادة الأولى في بلب « التميين ٤ على انه « لا يجوز أن تتل سن أى مرشح لوظيفة حكومة وقت التميين لاول مرة من ١٨ سنة مبلادية ، ولا تزيد على ٢٤ اللتميين في الدرجسة التاسعة ولا على ٣٠ الدرجات التابنة والسابمة والسادسة ٤ وفي الفقرة التابنية من المادة ذاتها على أن « الحد الأدنى للسن وهو ١٨ سنة يجرى على المعين في الوظائف الدائمة وألؤنتة والخارجة عن هيئة المسال ٤ .. ويبين من هذه النصوص أن تبد السن الوارد عيها لا يجرى جكه، على التميين في الوظائف الدائمة وألؤنة والخارجة عن هيئة المسال ٤ ..

( طعن ۱۲۸ لسنة ۲ ق ـ جلسة ۱۹۸۸/۸۰۱۱ )

قامسدة رقسم ( ۱۹ )

#### الجسطا :

عمال اليومية ــ تعيينهم ــ عدم تقييده ببلوغ العلمل سن ١٨ سفة ٥٠

#### ملخص الحكم :

(راجع لمخص القاعدة السسابقة ) .

( طعن ١٠٨٠ لسنة ه ق - جلسة ١٠٨٠/١٢/١٢ )

قاعستة رقسم ( ٢٠ )

#### : 12 41

تمين ألفعى في درجة بساعد جنايتى قبل أول بايو ١٩٤٥ ... صحور كادر العمال يكسبه مركزا ذائيا مقتضاه تسوية حالته في درجة عابل عادي منذ التحاقه بالخدية ... لا يحول دون ذلك ألا يكون قد بلغ ثباتية عشر عليا في ذلك الحين ... قيد المسن الوارد يكلار سنة ١٩٣٩ لا يسرى على التعيين. في الوظائف التي باليهبية ،

#### بنخص الحسكم:

بنى ثبت أن المدعى عين في درجة (بمساعد جنساني ) قبل أول بالو سنة 1980 عانه بصدور كادر العبال يكون قد اكتسب بركرا ذائيا بن مبتنشاه وجوب تسوية حالته على أساس وضعه في هذه الدرجة وهي درجة عابل عادى منذ التحاته بالخدية في أول يوليو 1987 مع ما يترقب على ذلك بن آثار ولا يحول دون ذلك أنه لم يكن في ذلك التاريخ قد بلغ من العبر ثباتية عشر عابا أذ وفقا لما يجرى عليه تضاء هذه المحكية لا يسرى قيد المسن الوارد في كادر العبال سنة 1989 وما تضينه بن تحسسيد الحد الادني له بثباتية عشر عابا على التعبين في الوظائف التي باليوبية هذا الى أن أحكام كادر العبال لم تأت باي نس صريح يخمل الحد الادني لس عبل البوبية وقت التعبين لاول برة ثباتية عشر عابا .

( طعن رقم ۷۸۷ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۲/۲/۱۹۹۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۱ )

#### : 12.....48

كتاب المالية الدورى رقم ١٣٤ الصادر في بينية سنة ١٩٤٩ ــ جواز نعب طبيين لتقدير سن العابل الذي لم يقدم شهادة ميلاده عند عيينه دون ضرورة عرضه على القومسيون الطبي العام ــ ترخص الجهــة الإدارية في أتباع اى الطريقين ــ لا يفير من ذلك نص المادة ١٧ من لائحة القومسيونات الطبيــة .

#### مقاعى المسكم :

بالأطلاع على النصوص الخاصة بتقسدير سن العمال بين أن كتاب المالية الدورى 18 المنظف المالية الدورى 18 المنظف أو المستخدم الذى لم يتدم شهادة ميلاده أو مستخرجا رسميا بنها عنسد تعييفه وقعر سنه بمعرفة التوسيون الطبى العسلم أو بمعسرفة طبيبين مستخدمين والحكومة يندبان لهذا الغرض يعتبر التقدير نهائيا لا يجوز الطعن عبه بأى حال من الأحوال ولو ظهرت على خلاعة شهادة الميلاد » وهذا النص عمريح في جواز نديم طبيبين لتقدير سن العالم الذى لم يتدم شهادة بيلاده عند عينيته دون غرورة عرضه على التومسيون الطبى العالم بل هي طبيبين خكوميين تقديهما لتقدير سنه دون عرضه على القومسيون تنزهمي على طبيبين خكوميين تقديهما لتقدير سنه دون عرضه على القومسيون الطبي المالم ولا يغير من هذا النظر ما استند اليه الحكم المطمون غيه من نص المالدة 14 من لا تقدم ميونات الطبية أذ أن هذا النمن خاص ببيسان لختصاص كل من القهوميون الطبي العلم والقومسيونات المؤية ، وليس

- 72 -

هذا النص بعانغ من اشتراك جهات طبية "خرى في هذا الاغتصاص اذا ما رأت الجهة الادارية أن الصالح العام يتبندي ذلك كها أنه ليس ثمت ما يوجب عرض تقدير السن الذي تام به الطبيبان المكوميان على

التوبسيون الطبى المام لعدم وجود أي نص يتنضى ذلك .

( طعن رقم ۸۷۶ لسنة ٦ قي ب بطيسة ١٩٦٢/٢/١٠ )

## خابسا: تصحيد الوظيفة التي يمين فيهما الممابل

#### 

#### : المسيطة

تحديد الوظيفة التي عين فيها العابل ... مرده في الإصل الى الوصف الخارد في قرار التمين ... لا اعتداد بهذا الوصف اذا ما تبين من ظروف الحال عن الفية الحقيقية الدارة لم تنصرف اليه ... المبرة بالنية الحقيقية التي قد تكثيف عنها ماهية المبل الذي نيط المليل او الدرجة المالية التي عليها .

#### طغص الحكم :

ان تحديد الوظيفة التى عين نبها العلل طبقا لاحكم كادر العمال وأن كان مرده في الأصل الى الوصف الوارد في ترار التعيين ؛ الا انه لا اعتداد بهذا الوصف أو بالأصح بدلوله الظاهر أذا ما تبين من ظرون علمال أن النبة الحقيقية لجهة الادارة لم تنصرف البه حتى لا بحيل ترار التعيين على غير ما قصدت اليه الجهة التي اصدرته ؛ وتكون العبرة عندلذ بيطان النبة الحقيقية التي قد تكشف عنها ماهية العمل الذي نبط بالعامل عمالوه أو الدرجة المالية التي عين عليها ،

( طمن رقم ١١٤٤ لسنة ٧ ق - جلسة ٢٨/٦/١٩٦٤ )

# عَامِية رقبم ( ۲۳ ) ..

الهسطان

تجديد الركز القالوني للمليل ... يتمين ليضا بيما لوصف المسرعة المستدة الله في القرار المسادر بتعيينه أو ترقيته ... لا يقي بن هذا المركز قوام المائل لمال بعمل وظيفة بن طبيعة أغرى .

## يلفص الحكم :

إن المركز التقوني للملل يتمين تبعا لوصف الحرقة المسندة له في القرار المسادر بتميينه أو بترقيقه ، اذن أن جذا القرار هو الذي يحدد نوع المسل المتوطية وكثره ، ولا يغير من هذا المركز تبسام المملل لمحلا بمبل وظيفة من طبيعة اخرى ، اذ لا يتال الدرجة المخصصة لمنذه الوظيفة الا بالقرار المسادر بمنحه أياها ونقا للتواعد التنظيبية الا بالقرار المسادر بمنحه أياها ونقا للتواعد التنظيبية

( طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣ ق سر جلسة ١١/٨١/١٨٥٠ )

#### قاصدة رقسم ( ۲۶ )

## الهـ ما :

تحديد لجر العابل العادى ـــ يكون بحسب العبل أو الوظيفة السندة الغابل في قرار التمين ـــ تحديد الفقة التي ينتبي اليها العابل بن بين غالث العبال العادين بحسب الأجر الذي يُنح له عملا عند التمين .

#### مقفس المسكم:

 ومن ثم غاته اذ كان الثابت من الاوراق أن الدمي عين عابلاً بأجر يومي قدره

1 مليها وظل كفلك الى أن عدقت شرجته في الفئة ٢٠٠/٢٠، عليم تطبيقا

لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٢/١٢ غان المدعى على حسيفا

النحو يعد عابلا عاديا ، وطبقها لم عرى عليه قضاء هذه المحكة غان

الأجر الذي ينسخ الخدمي عليه عنه هو اللكي يعدد الفئة التن أريد

الإجر الذي ينسخ الإدراء المسال المقيين التي تتياره يحسيه الهناة التن أريد

المبل الموكول الشاغليها وتأسيها على ذلك يكور الآجر الذي منج المدعى

عند تعيينه هو ١٠٠ عليم ثم ١٢٠ عليا بالتطبيق لقسوار مجلس الوزراء

عند تعيينه هو ١٠٠ عليم ثم ١٢٠ عليا بالتطبيق لقسوار مجلس الوزراء

له أي حق في أجسر أعلى ولا يفسير من الابر شيئا أن المدعى قد وصفه

في العديد من الأوراق الموعة على خديته بأنه جنائين طالما أن تية الإدارة

قد تكشفت عند تعيينه بأنه عابل عادى وطالما لم يصدر قرار يتعيينه على درجة من درجة من درجة من درجة من درجة كادر العبال المؤسسة بالهزائية لوظيفة جنائيني ما

ا كلمن رتم ١٩٥٨ أسنة ٦ ق \_ جلسة ٢٩/١٢/١٢/١ )

#### قامسدة رقسم ( ۲۰ )

## الإسسطا :

تحديد المئة التى وضع فيها العلى عند تعييته في علا عدد وجود. قرار التعيير -- عمم الاعتداد في ذلك بالارزاق اللى لم عمرد التعميد الركز القالوني العائل أو ببال درجته وتاريخ حصوله عليها ، جواز الرجوع الله. كشف بدة الفنهة والارزال المزيدة لما جاد به المرفقة بيك الفعيلة .

## بلقص العسكم :

الذابت بن الاوراق المودعة بلف البقيمة انها لم تجرع فتحدد المركز التاتوني المهدى او بيان درجته وتاريخ حمسبوفه عليها ، وقد تتصيخ

ق ل الدارية بهذا الفحيد أو ترجيدا لقرار سافق بن عُدًّا ألعظِنَّ وَأَبْمُ يُصَعِقُ بثل هذا الترار بن رئيس مختص باسداره ، وانها تصد بها غوض الغز هو صرف أحرة الدعى وخطابات توصية بزيادة أجره وصف فيهسا بأنه « اوسطى مواسير » ، مهى ليست في ذأتها اداة تعيين مَّاتُوكِيَّةً ، وْلا تَلْعَدُرُهُ دليلا قاطعا في اثنات تصين المدعى في وظيفة « أوسطى » عند بدء تعيينه ، وقد خلت الأوراق المقدمة في الدموي من أي قرار يؤيد حصول هذا التسمير ولو أنه حصل بحق لمنح المدعى العلاوة المقررة لدرجة « أوسطى ، في حَيثُهَا وقدره ٤٠ م لا ٣٠ التي كان يتقاضاها بالفحل ، ولئن قرار التعيين ألدعي غير مرفق بملف خدمته وقد اجابت المدعى عليها بأنها لم تعثر عليه ، الا أنهُ الثابت في سحلات الملحة الخاصة بتنتيش الأعبال الجديدة وهي المرجع الرسمي الوحيد الموجود ، أنه عن يوظيفة عالم ، وعلى أحسن الفروشي بالتسبية اليه غان الثابت في كشف خديته اته مين بيهنة ريس اعتبارا من اول مارس سنة . ١٩٢٠ ، كما أن يملف خديته طلبا مرفوعا منه ألى بالإجهندس تسم الزيتون بتاريخ ٦ من مارس سنة ١٩٤٣ يرجو غيه مساعدته لوضعه بكادر الصناع حيث أنه عين بوظيفة ريس ، وهي تتمارض مع العمل الذي يتوم به حاليا وهو وظيفة ﴿ أَوْسِطَىٰ مُواسَيرٍ \* ، وقد تأشر على هذا الطلب بن الباشيهندس برجاء نقل المدعى إلى كادر الصناع ، إذ أنه قائم بأعبال اوسطى مواسير ، ويؤدي عبله على الوجه الأكبل ، وهذا يتطع ت كها جلا بالحكم المطعون نيه ــ بأن المدعى عين ريس عمال ، ولم ينقل الى كادر المستاع حتى هذا التاريخ ، وليسَ في الأوراق ما يدل على نقلة الى هذا الكادر بيد شك .

( أَلَمُن رَقُمُ ١٩٨٤ لِسَنَّة ٣ أَقَ \_ جِلْسَة ٢٢/١١/١٨ )

قاصحة رقسم ( ۲۹ )

\*\*

ومشه العائل في خدية من اللهوان بالله (جالهن) -  $\xi$  التألك بها  $\xi$ 

الوصف اذا كانت نية الإدارة قد الصرفت الى تميينه عليلا ... تسوية الإدارة غطاته بامتياره عليلا يكشف من هذه النية .

#### بلقس المكو :

لثن كان المدعى تد وصف حتيقة في العديد من الأوراق المودعة بلف جُعبته بانه « جنلينى » الا انه لا اعتداد بهسخا الوصف ، اذ الواهسيع ان نية الادارة تند انصرات الى تعيينه عالملا واستبراره كذلك ، وهسنه النية تكشف عنها التسوية التى اجرتها له وفضلا عن هسخا كله فسان المصلحة قد هندت الأعبال التى تقوم بها المزرعة التى يعبل بهسا المدعى وفكرت أن العمل الذى يؤديه هو المساعدة في تلك الأعبسال وليس من بينها عمل جنايتى .

( عُمَن رقم ١٥٦ لسنة ٥ ق \_ جلسة ١٩٦٠/٤/١

#### قاصحة رقسم ( ۱۷۷ )

### ! المسسطا

كشفة بدة الغدية ... لا ينهض دايلا قاطها في البلت تمين الدعى في حرفة بمينة ... الساس ذلك أنه قيس اداة تمين قاتونية كيا أنه لم يتضبن قرارا اداريا بالتمين أو ترديدا اقرار سابق بن هذا القبيل وأنبا قصد به بيان المالة بن حيث الإجر .

#### بلقص الحكم لأ

ان المحكمة وهى في معلم تحديد الرابطة العاتونية التي نشات بتعيين المدى لا ترى محلا للاعتداد بالوصف الوارد في كشف مدة خديته نلك في هــفا الكشف الذي حرر بعــد تعيينه بعدة طويلة وأن تضمن سردا لما طرا على أجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعيين تانونيــة كــا أنه لما طرا على أجره من تعديل الا أنه ليس أداة تعيين تانونيــة كــا أنه

( طمن رقم ۷۸۷ لسقة ۷ ق - جلسة ۲/۲/۱۹۹۰ )

### قاعستة رةسم ( ۲۸ )

#### : المسبقة

خلو ملف الدعى من قرار تميينه ... استخلاص حقيقة الخسمية التي عين بها من عناصر آخرى باللف ... دلالة السن والأجر عند التمين على الله البها على تمين الدعى ( مساعد جنايني ) لا على درجة من درجات رؤساك المسال ...

## ملقص الحسكم :

العمل وهو في الرابعة عشرة بن عبره ويؤجر قدره 70 مليسنا ما يكلي العظالة على أن الوزارة با تصنت تعيينه على درجة بن دوجات رؤسسناه العمل وعلى أن ما اتصرفت الله تيتها هو تعيينه ( مساعد جنايلي ) وهذه التحقيق تكلف عنها التسوية التي أجرتها له بهنته أول مربوط هذه الدرجة الحيق إبن 11 بن أبريل سنة 1906 .

(طعن رقم ۷۸٦ لسنة ۷ ق شاجلسة ۲/۲(۱۹۳۸)

الغرع اللبنائي العرافيسة

## قامسدة رقسم ( ۲۹ )

#### : 6-41

نرقية العابل تكون من درجة الى الدرجة القالية لها مباشرة من الققة خلتها ... نقل العابل من فقة الوطائف الى فقة اخرى لا يطيد بشرط اللهة متى أوافرت له القدرة والكفاية الولى الوطايفة الأعلى ... يعتبر تعييراً ... فريداً ... لا فريغ تحذيد العلاوة .

## ملقص المسكم :

جاه بهذكرة اللجنة الملية الني وافق عليها مجلس الوزراء بجلسته المنتدة في ٣٧ من نونمبر سنة ١٩٤٤ بشان كادر عبال اليومية في البنسط الخاص بالترقيات انه لا تجوز الترتية من درجة الى الدرجة التلية لهسا بعد ست سنوات يقضيها المال في درجته ، على أنه بالنظر لاحتياجات بعض المساعم الى مساع من حبلة شهادة الدراسسة الابتدائيسة القين تساعد ثاناتهم على استكبال تدريهم في فترة أقمر ترى وزارة الماليسة أن تجاز ترقية مساعد السائع الحاصل على شهادة دراسية بعد حقة ولترقية مساعد السائع الى مساعع لا بد من اجتبازه المتحان المالم لجنسة علية مساعد السائع الى مساعع لا بد من اجتبازه المتحان المالم لجنسة علية مساعد السائع الى مساعع لا بد من اجتبازه المتحان المالم لجنسة الدوريان ملك عن ٣٢٤ ـ ٢٧٩ المسادران في ١٩ من ديسجير سنة ١٩٤٤ الخوريان ملك عن ١٩٤٤ ـ ١٩٤١ بشأن كادر عمال اليومية في البند الخسامية

مالترقيات هذا الحكم وأضافا أليه أن « نقل العامل من وظيفة لا تحساج الى دقة الى وظيفة تحتاج الى دقة ، وبن هذه الى وظيفة تحتاج الى دقة ممتازة أو من أحدى نئات هذه الوظائف إلى أخرى لا يتنيد مشرط المدة مادام المسامل لديه القسدرة والكفساية لتولى عمسل الوظيفية الإعلى وبعد اجتيازه امتصانا أمام اللجنة الفنية ، ويبنح بداية الدرجة المنتول اليها أو أجرته التي كان قد وصل اليها قبل النقل أيهها أكبر . ويجب أن يسكون المتولون على الوجه المتقسم داخلين في حدود نسبة. الـ ٢٠ ٪ الرخص لرؤساء المسالح بالتعيين فيها مباشرة من الخارج » ٠٠ ويستفاد بن الأحكام المتندية أن لترقبة العليل شروط وضوابط ، سيواء ما يتعلق بالدد الواجب تضاؤها تبل الترتية والتي تختلف تبمسا لتتاغة العلل ووهالاته الدراسية ، أو نيما يختص بالخبرة المهنية التي يرجمع في التثبت منها الى الاختبار الفني ، أو بنوع الوظيفة التي تتم الترقيسة. اليها . وأن الترقية لا تكون الا من درجة الى الدرجة التالية لها مباشرة مِن القِنَّة ذاتها 6 مَاذَا نَقِلُ العامِلُ مِن مَنَّة مِن الوطِّئِنْفُ التي مَنَّة آخري مَاتُه لا يتقيد بشرط المدة منى توافرت له القدرة والكفاية لتولى الوظيفة. الأعلى ، غير أن نقله يعتبر في هذه الحالة تعيينا جديدا ويدخل في هسدود النسبة المرخص في التعيين فيها من الخارج ، ذلك أن قرار مجلس الوزراء السلار في ٢٣ نونيسير سنة ١٩٤٤ نص على أنه « تحتيتسا لمسلحسة الممال الموجودين الآن في خدمة الحكومة لا يمين في وظائف مساعدي المشاع والمشاع المتازين والاسطوات والملاحظين من الخارج الا في حدود ٣٠٪ من الخلوات على الأكثر في كل منة .... » وقد قضى كتساب وزارة المالية الدوري رقم ف ٢٣٤ ... ٣/٩٥ المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بضرورة التزام هذه النسبة لدى التعيين في الوظائف التي تطو بكل نئة ٤. ثم أوجب ادخال النقل غير المقيد بشرط المدة في حدود النسبة المنكورة وهي الرخس في التعيين نبها مباشرة بن الخارج ، ومقتضى التجاوز من القيد الزبني المتطلب لامكان الترتيسة بحسب تواعسد كادر العبسال واعتبار العلل المتول على هذا الوجه داخلا في حدود النسبة المصصة. للتعيين نبها من الخارج هو أن النقل بعد في هذه الحسالة بمثابة تعييين. ' لا ترقية 6 وأن أنطوى على تحسين لحلة العابل التقم في القدية عملا 4 واستحقاق المعلوات أو غير ذلك ـ على من لم تسبق له خدية أسلا 4 واستحقاق العلاوات أو غير ذلك ـ على من لم تسبق له خدية أسلا 4 أو من سبق أن أنقطمت خدية لسبب من الاسبلب وأعيد اليها 6 بل قد يصدق حكيه أيضا ـ في خصوص با تقدم ـ على كل نقل تعتبره القواعد النظيية العلية في هذا الثمان بيئاية التعيين الجديد المنبت المسلة بالوظيفة والدرجة السابقة 6 أذ ينشأ مركزه القانوني الذاتي على هـ فا الاسابس مبا لا يجوز معه مخلفة هذا الحكم الخاص . وبن ثم غاذا ثبت أن المطعون عليه لم ينقل من درجة عابل عادي أي الدرجة التألية لهـا في السلك ذاته ( وهي درجة مبل عادي الى الدرجة التألية لهـا غلى كتابي في غنة أخرى تغلير غنة العمال العاديين التي ينتهي اليهـا 6 في الملك تأته في غنة أخرى تغلير غنة العمال العاديين التي ينتهي اليهـا 6 أن المذكور لم يكن قد أبضي بعد في درجة عابل عادي المدة الثانونية المقررة أن المذكور لم يكن قد أبضي بعد في درجة عابل عادي المدة التأتونية المقررة اللترقية وفقا لقواعد كادر العبال 6 غان تاريخ هذا التعيين هو الدذي بنبغي انخاذه أساما لتحديد موعد استحقاق علاوته الدورية مستقبلا .

( طمن رقم ۷۵۷ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/٥ )

#### قاصدة رقسم ( ۳۰ )

#### الجسطا :

لا يجوز الترقية الا الى العرجة القالية مباشرة في الفاة ذاتها وبعد التفاعاء الفساء الفترة المحددة الجواز الترقية ... نقل العامل من فقة من الوظائف الى فقة الذرى دون نقيد بشرط المدة ... يعتبر تعيينا جديدا يجب ان يسبقه المتمان المام اللجنة الفنية المفتصة ... الترقية الى درجة ملاحظ لا تكون الا من بين الاسطوات ... اذا كان تعيين الملاحظ من الفارح فيشترط ان يلم بموافقة الوزير المفتص وفي حدود التسبة المترزة التعيين من المفارح ...

لمِمانِي وَلِكِيمِنَالَ : فَقِلَ مَلِيلَ كَتَابِي إِلَى وَظَيْقَةً مِلْمِنَا مِن البَعِيْنَ أَو وجِرد ورجة خَالِةً بِهَالَ عِلَى الْمِراكِ فِيَةً الْلِكَارَةَ اللَّهِ بَعْلَا عَلِيهًا \*

# مُلْحُسِ المِسْكِمِ :

" وفقا الأهكام كادر العبال لا تجوز الترقية من درجة الا الن الدرجة المهابة الم

وترتيبا على ما تقدم فاته أو تصد بنقل المدعى وهو عامل كتابى تعبينه في وظيفة ( ملاحظ ) بقسم الكهرباء لوجب أن يسبق هذا انتميين امتحاته أمام اللجنة الفئية للاستيثاق من تدرته وكفسايته ـــ والتحقق من وجود درجة ملاحظ خالية في حدود النسبة المقررة للتعيين من الخسسارج .

وبها أن شيئا من ذلك لم يراع في نتل المدعى الى تسبم الكهسرباء أذ أقترم نظه هو وآخرين في ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٦ وتم اعتباد النقل في ذات هذا التاريخ دون أن يسبقه التحقق من وجود درجات خابية ألم أجراء امتحان به مها لا يدع مجالا الشك في أنه لم يقصد بنقله معينة في وظيفة ملاحظ بل مجرد الاستمانة به لمواجهة ضغط المهسل في مسد في وظيفة ملاحظ بل مجرد الاستمانة به لمواجهة ضغط المهسل في مسد العجز في الفنين القائمين بهذا العمل بوما يؤكد أن نية الاتراق تد المعرف الى بركزه القسانوني ثبته لم لم يقترن بأية آثار مالية أذ ظل بعد نقله شاغلا لدرجة عامل كتابي ويتبتاني إجرها والعلاوات القررة لها .

( طمن رتم ٥٦٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢١/٥/١٩٦١ )

## قَاعِبِدَة رَقِبِ ﴿ ٣١ ﴾

#### : 12-43

بست السنوات التي لتسترطها كابر المبال التبرقية الي درجة اعلى ... شرط صلاحية الترقية لا شرط الروم لها ... البركز القانوني فيها لا ينشسا القانون المبدد استيفاد المدة ... الجدول رقم ٢ من كشسوف هرف ( ب ) لا ينطوى على خروج هذه القاعدة .

#### بلخص الحكم :

أن الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها لا تجوز ( نيها خلا حالة المناع حبلة المؤهلات الدراسية الذين أبيح تتصير المدة بالسبة اليهم) الا بعد ست سنوات على الأكل يتضيها العابل في درجته ، وانها ... بعد استكبال هذه المدة التي هي شرط صلاحية اساسه اكتسباب الخبيرة الغنية لا شرط لزوم ــ تكون جوازية تترخص الادارة في تقدير لملاستهـــا ونقا لمتنسبات المسلحة العامة لا حنبية ولا واتمة بتوة التاتون . وبن تم غلا ينشأ المركز القانوني نيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء المدة . ولعل مثار اللبس في جواز الترتية الى الدرجة التالية بعد ست سنوات أو وجوبها يرجع الى ما ورد بالكشف رقم ٦ من كشوف ٩ ب ٣ اللحقة بكادر العمال في شأن الصناع والعمال الفنيين الذين تسوى حالتهم من بدء تعيينهم بأجرة ٣٠٠م في اليوم في الدرجة (٣٠٠ ــ ٢٠٠م) في الوظائف التي تحتاج الى نقة ٤ أذ ذكرت تحت خالة « بدء ونهاية الربوط » عبارة ٣٠٠ - ٢٠٠٥م بعد ست سنوات يرقى الى درجة الدقة المنسازة الى نهاية ربطها وهو « ٧٠٠م » ولكن الظاهر بما تضبئته هذه الكثبوف أنه أنها تصد بها حصر الحرف المختلفة الراد تطبيق كادر العمال على المُستقلين بها ، وترتيب مُسلت الصناع والعمال بصب طبيعة الوظائف التى يؤدون عبلها من حيث دقة هذا العبل وغنيته ، وبيان بدء نهسساية مربوط الدرجة التى يوضح نبيها كل منهم وتدرجه منها التى التي تلهها ، ، وذلك كله في حدود القواعد التى استفها هذا الكادر وتنفيذا لأحكابه ولم يتصد بها وضح تواعد ليس من شانها التعرض لها ، ذلك انها لا تحور أن تكون كشوقا بيانية ونرعا الما لاصل وليس يتلام مع طبيعة هذا الوصف أن تستحدت أحكاما لم ترد في هذا الأصل أو تأتى باخرى على خلافه أو أن تعدل نبها تقدي به من أوضاع وما ورد فيه من نصسوص . كما أنها لم تتضين تخصيصا له أو اسستاناء منه سا أذ لا تخصيص يلا مخصص ولا استثناء الا بنص صريح يقرره سوانا أريد بالعبارة المتتدين على المبارة المتتدين

( الأول ) بيان طريقة تنفيذ ما طلبته وزارة المليسة بكتابها الدوري ملك رقم ك ٢٣٢ – ٥٣/٩ الصادر في ١٦ من اكتوبر سسمة ١٩٤٥ بالنسبة الى الصناع والعبال الموجودين في الخدية غملا وقت تطبيستي الكادر ، وذلك لحصر تكاليف الإنصاف الذي تشي به ، واحصاء اجور هؤلاء العبال . تن هذا الإنساف ودعده .

(الثقفي) بيان الدرجة التلبة التي يرقى اليها الصائع أو المسلط من درجته الحالية ، وحدود تدرجه في هذه الترقية بالاشسارة الى مدة السنوات الست اللازمة لذلك مفهومة بمعناها المحدد بكادر المسال ، اى باعتبارها حدا أدنى لجواز الترقية وشرطا لهذه الدرقية .

( طمن رتم ١٥ لسنة ١ ق ــ ١١/١١/٥٥١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲ )

الجسطا :

الارتية الى درجة الدقة المنازة ... شرط قضاء الست سنوات في أ درجة صانع دقيق ... هو شرط صلاحية لا شرط ازوم الارتية ... هذه الارتية فيست حتية سواء استوفى العابل الذة قبل أول مايو سنة ه١٩٢ أو بعد. هذا التاريخ .

#### ينحص المكو:

ان الست السنوات التي اشترطها كلار العبال للترقية الى الدرجة الثقة المنسازة انها هي شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها والمركز الثناوني في هذه الفرقية لا ينشا طفاليا ببجرد استيناء المدة سواء المكلت هذه الدة قد السنوفيت قبسل اول مليو سنة ١٩٤٥ أم بعد هذا الساريخ ، وبن ثم غانه لما كان المدعى وقد عين في وظيفة براد الوارد ذكرما بالكشف رقم ( ٢ ) ف ٦ من مايو سنة ١٩٥١ بعد أن ادى المتحلقا غنيا لشخل هذه الوظيفة البحديدة ، غان تطبيق قاعدة الترقية الحتيسة عي حالته يكون تطبيقاً غير سايع ،

ر طعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۷ ق سـ جلسة ۱۹۱/۱۱/۱۳ ) ر وی ندس المعنی طعن رقم ۷۷۹ لسنة ۵ ق ــ جلسة ۱۹۹۰/۱۲/۱۲ )

#### قاعسدة رقسم ( ٣٣ )

## المستعاد

ترقية العامل الى درجة الدقة المنازة ... مشروطة بقضائه ست سنوات فى درجة عابل دقيق ... تكييف هذا الشرط ... هو شرط صلاحية للترقية لا شرط ازوم وفقا لما استقرت عليه لحكام المحكمة الادارية العليا ... اعتقاد الادارة أن هذا الشرط هو شرط لزوم واجراؤها الترقية فى درجة الصافح المتاز على هذا الأساس ... جواز سحب هذه الترقية فى اى وقت .

#### ملفص الحسكم :

أن الخطأ الذي ومعت ميه الادارة من جهة توهمها أن المدعى استحق.

علاقية الترقية الى درجة الدعة المتسارة ( .٠٠/٣٠٠ ) بعضى سن سنوات عليه في درجة المسانع الدقيق ( .٠٠/٣٠٠ ) هو خطأ في الثانون لا يحجب الإسل الثابت الذي جرى عليه تضاء هذه المحكمة من أن الترقيسة الى درجة الدعة المبتازة لا نقع بصورة تلتائية سواء اكتبل النصلب الزمنى بعجد نفاذ كلار المسال أو تبل ذلك بل بتمين أن يرد الأبر في شأنها الى تقدير الادارة بيعدد غوات هذه المدة لل استحقاق مسلحب الثمان للترقية المذكورة أو عدم استحقاقه أياها وأن يصدر بنساء على ذلك ترابعا بترقية من تتوسم غيه هذا الاستحقاق وهو ما لم يثبت أنهسا غطية بالنسبة إلى المدعى قبل أنشاذ ترابعا المسحوب الصادر بترقيسة المدى الى درجة الصانع المهتاز ( ٧٠٠/٣١٠ مليم ) في ٣٠ من يونيسة المدى الى درجة الصانع المهتاز ( ٧٠٠/٣١٠ مليم ) في ٣٠ من يونيسة

واذا كانت أحكام كادر المبال تتسترط غيين يرقى من الدخل الى وظيفة الصانع المبتاز أن يكون بالضرورة في وظيفة الصانع الذي تحتاج مهنسه الى الدقة المبتازة ( ٧٠٠/٢٦٠) كما تتسعرط كفلك الا يرقى الى وظيفة الصانع المبتاز الا من تشى النتى عشرة سنة على الأتل في درجتى الي ونقيدة الصانع المبتاز الا من تشى النتى عشرة سنة على الأتل في درجتى المبتحق عملا الترقية الى درجة الدقة المبتازة ( ٧٠٠/٢٦٠ ) بمشى مست سنوات عليه في درجة الصانع الدتيق على خلاف الواقع وما جرى بعضاء هذه المحكمة من أن مشى النصاب الزمني هو شرط مسلحية الى درجة الدقة المبتازة لا شرط لزوم وأن الأمر يرد في النهسالية الى درجة الدقة المبتازة لا شرط لزوم وأن الأمر يرد في النهسالية على خلاف قرارها بالترقية ثم يصدر بنساء على خلك قرارها بالترقية ، أذا كان ذلك كله صحيحا ) على قرار ترقيبة المدعى مباشرة الى درجة الصانع المبتاز الذي صدر في ٧٠ من يونيسة منذ ١٩٥٧ على ظان أنه كان قبل هذا القرار في درجة الدقة المنسازة بمود في الواقع فاقدا لركن النية المشترط في القرارات الادارية ومجردا من الاساس للماقوني لذى تبنى عليه الترقية الى درجة الصانع المتساز

جلبنا لأحكام كاور المبال مها ينحدر به الى درجة الانعدام خامسة ولين سلطة الادارة بالنسبة الى هذا التصرف هى سلطة مقيدة باحكام كلاس المبال ولا حرية لها في انتهائها بهذه الصورة الصارفة بل ولا ولاية لها على الاطلاق في ترتية المدعى الى اكثر من الدرجة التلقية للدرجة الرقي منها ، عنضلة لمتحة المبتارة التي ينبغي أن تتم الترقية عليها ، هو حضلفة لقاعدة جوهرية من تواعد الترتية ومن ثم لا يكتسب ترارها الصلاد في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ بترقية المدعى الى درجة المسانح المبتاز ( ٧٠٠ / ٢٠٠ ) لية حصافة ولو نات المبعاد للطمن عبه بالاللغاء أو لسحبه بل يجوز للادارة الرجوع في ترارها وسحبه في أي وقت .

( طعن رقم ١٩٩٤/٣/١ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/١ )

#### قاعستة رقسم ( ۲۴ )

#### المسعا:

الترقية الى درجة صانع مبتاز — شرط المدة اللازمة لجواز اجرائها — اشتراط قرار مجلس الوزراء السائر في ١٩٥١/٨/١٢ للترقية قفي ساء ١٢ سنة في درجتى صانع دقيق مبتال — قاصر على حالة المبال الذين يتدرجون في هاتين الدرجتين — عدم سريقه على المسابل الذي يمين من الخارج مباشرة في الدرجة الإخية — المبرة بترقية في هذم الدرجة ويأتمينه غيها بين هؤلام المبسلل ،

## بلقص المكم :

بالرجوع الن قرار مجلس الوزراء المسلار في ١٢ من اغطاسية سنة ١٩٦١ وكسساب المثابة المتسفرات برتم نه ١٣٣ - ١٩٨٩ بيين أند القواعد التي اوردها هذا الترار نبها يتطق بدرجة مسلم معاسات همه، تجهيده نسبة هذه الدرجة بواتع وابر وأن تكون الترقية أليها بواقع ظلانه بالانديية وواحدة بالاختيار والا تكون الترقيب من درجة الى الدرجات الثقالية وبعد قوات المدة المحررة وانه تبوز الترقية من درجة الى الدرجة التالية لها بعد ست سنوات على الاتل يقضيها العابل في درجته ، وقد قوضح ديوان الموظفين في كتابه رتم ، ١/٢١/٢٥ — المحرر في ١ من نوفيبر صنة ١٩٥٧ للسكوتير الملي لوزارة الحربية أن المتصود بالفترة الرابعة من كتساب الماليسة الدورى رتم ٢٢٤ — ١٩٥٩ المؤرخ ٨ من سبنبير مسنة ١٩٥١ هو درقية من تضى النتي عشرة سسنة في درجتي دفيسق مودقيق مبتساز ولو لم يقض ست سسنوات في كل منهما مع مراعاة نسبة المترقية بالاختيار ونسبة الترتية بالاندبية وأن تكون الترقيسات على وظائف خالية كها يجب تحديد من يكون أولى بالترتية في نصيب الاكتدبية وهل هو من تضى مدة المول في درجة دقيق ودتيق مبتساز أو من تضى مدة المول في درجة دقيق ودتيق مبتساز أو من تضى بهدة المول في درجة دقيق ودتيق مبتساز ومن تشمى بهدة المول في درجة دقيق مبتساز على حدة وأنه يرى أن العبرة أهسبحت بقضاء بدة المول في ادرجة دقيق مبتساز على حدة وأنه يرى أن العبرة أهسبحت بقضاء بدة المول في ادرجة دقيق مبتساز على حدة وأنه يرى أن العبرة أهسبحت بقضاء بدة المول في ادرجة دقيق مبتساز على عدة وأنه يرى أن العبرة أهسبحت بقضاء بدة المول في ادرجة دورة وأنه يرى أن العبرة أهسبحت بقضاء بدة المول في الدرجين مما ،

ولما كانت العالات التي عليها القرار والكتاب المسار اليها اتفا من حالة العبال الذين بيرون على مرحلة دقيق ودنيق منسساز وليس من بينها الحالة موضوع هذه الدعوى اذ المدعى لم بير على درجة دقيق مين مباشرة في درجة دقيق مباز ومن ثم يتمين مقسارنته مع السرائه المحلمون في ترقيتهم في الدرجة التي المتركوا نيها جيمسا ولا وجه المنفسيل من تفني اثنتي عشرة سنة في الدرجتين عليه ، اذ منسساط ذلك عيكون العبال المقارنون بروا جيمسا على درجتين ء أما اذا بروا على هرجة واحدة أو مر بمضهم على درجتين والبمض مر على درجة واحدة على هو الحال في الدعوى نائميرة باتدية هذه الدرجة دون غيرها طالما كنا المدمى أوفي المدة اللازمة للترقية إلى الدرجة الاعلى كما سبق البيسان ويقتلي يضبخهم في الدرجية الإعلى كما سبق البيسان ويقتلي يضبخهم في الدرجية الأعلى عام منها والقول بنير هذا يؤدى الى اعسال التنشيل في غير مجاله الذي عنساه مجاله الذي يتصرفة الى الحجالة

التلية وهي حالة تدرج العبال في درجتي دقيق ودنيق مسسساز حتى بهكن أن تتنظم التدبية واحدة في الدرجتين ممسا أذ لا يتصور متسارنته في الالتدبية بين هؤلاء وبين من عينوا من الخارج مباشرة في الدرجة الأخيرة .

( طمن رقم ١٤٣٥ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦١/١/٢١ )

#### قاصدة رقسم ( ۲۵ )

مسدور قرار بترقية المسابل س مسحته ولو لم يؤد الابتحال اللازم ابقم اللجنة الفنية قبل الترقية سـ اساس ذلك ،

## مُلَقِص المسكم :

ان القرار المسادر بترقية المدمى الى وظيفة بيكاتيكي وهو السذى سحبته الادارة بعد ذلك أن صبح اعتباره ترارا بالترقية كبا جاء باوراق بنفة خدمة المدمى عاتمه يكون قد صدر صحيحا ولا يغير بن الأبر في هذا الخصوص عدم تادية المدمى للابتحان الم اللجنة النفية تبل ترقيته لأن البرقية تقوم بتلم الابتحان اعتبارا بأن كليهبا بثبت صلاحية العامل للدرجة ألمرى البها وذلك بالقطبيق لما جاء بكتاب وزارة الملية رقم ٢٣٤ – ٢٧٩ المسادر في ٧٤ من يوليو صحنة ١٩٥٧ بتنفيذ قرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ بالرد على استنسارات بعض الوزراء المسادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ بالرد على استنسارات بعض الوزراء المسادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٧ بالدر على استنسارات بعض الوزراء المسادر في ١٩٥٣ من عبراير سنة ١٩٥١ بشان تطبيق كشوف حرف با على عبال المورية المذين عبادا على وضح

( طَعَنَ رَقَمُ ١٩٢ أَسَنَةً لَمُ قَ - جِلْسَةً ١٩٦٤/١/١٤ ) ···

# قاعشدة رقسم ( ۳۱ )

#### : المسلما

الترقية بن فرجة صلاح بمناز الى اوسطى وبن اسطى الى بالاهتظ تكون بالاغتيار الكفاية - كيفية اجراء الاختيار ... لم ينظمها كادر عمسال الهيمية ... يرجع فيه الى القواعه القرزة والأسول الماية في همسـومي الترقية بالاختيار ... تقدير الكفاية متروك المسلطة الادارية بلا معقب عليها نعه بني خلا قرارها بن اسادة استعبال المسلطة .

#### ر ملخص الحسكم :

انه طبقا لقواعد كادر عبال اليوبية ولقرار مجلس الوزراء الصادر 
إلى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة مسالع مبتسار الى 
أو ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة مسالع مبتسار الى 
أوسطى ومن درجة أوسطى إلى ملاحظ بالاختيار للكالية ولم ينظم الكادر 
والأصول العلمة في خصوص الترقية بالاختيار وهي أن تقدير الكسسلية 
وددى صلاحية الموظف للوظيفة التي يرقى اليها أمر متروك للسلطة الادارية 
تقرره وفق ما تلمسه من أهلية واستعداد الموظف ببراعاة شمى الاعتبارات 
وما تلطفه فيه من كماءة في الممل المتوط به وقدره على التهوض بأهبال 
العمل المقال الذي المقالة القراد الترقية الإيثارات وعناصر من بأهبال 
من معلوبات وعناصر عن بأهباء ورقة وأعضاره عبس على المحكم لديها 
تقدير الافارة في هذا المحدد له وزنه وأعضاره عبد وهو أمر من ضبحها 
المسالح إلعام > ولا يحد ترحيصه في هذا التعدير الاعيب اساءة استصافها 
السلطة إذا يلم المطبل عليه ، غاذا بريوب تصوفها من هذا العينه وتجهيد 
السلطة إذا يلم الطبل عليه ، غاذا بريوب تصوفها من هذا العينه وتجهيد 
من شائبته غلا ملطان للتضاء على تقديرها في هذا الشان .

( طمن ارقط عابه لسنة ٨ ق. .. يضمة التاركام ١٩١٤ )

## 4件)此初期,明

المسطا

مم خضوع المبال تنظم اللافاية والتي يمكن إن تنفذ اسلسا الافقتير ــ لا منفس من ترك ابر اختيار الرقين منهم القرير جهة الكدارة بلا معقب عليها من القضاء ما لم يقم الدايل على انها انحرفت في استمبال فاستجاة .

# بينس العكم :

إن مه فهيت اليو الوزارة هناما من تخطى المدمى في الترقية بالتراقي المهلوبين بنيه المهلوبين بنيها المهلوبين بنيها المهلوبين بنيها المهلوبين بنيها المهلوبين بنيها المهلوبين بنيها المهلوبين بني المهلوبين بني المهلوبين بني المهلوبين المهلوبين بني المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين بني المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين المهلوبين بني المهلوبين ا

### ( 14 ) nui 1 87 48

#### المسطا :

وملك وموة -- بتراة -- ولاوة تراقة بين الانتقاد بن والفقة بسائم القبل بين المنافقة بسائم القبل بين المنافقة بسائم القبل ويؤلد المن والمنافقة وسائم المنافقة والمنافقة الرقية وحد الممل واحتام القبل المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة وال

نظام العلبان الدنين بالدولة رقم ٦٦ فسنة ١٩٦٤ ... اسلس ذلك غضوم المابان بالجهاز الداري فومين بن الإمكاء : الأول احكام القانون رقم ٢٠ فسنة ١٩٦٤ والقواتين المعلة له والقرارات النفذة لامكليه ، والثاني بعض احكام القانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ وكانر عبسال اليهيسة واللوائح والقرارات المبهل بها في شئون الونانين والمبال قبل المبل بالقسانون رقم ١٦ أسنة ١٩٦٤ إلى أن يتم وضع اللوائح والقرارات التنفيلية لهذا المُقتون ... اعتبار الشرع النوع الأول من الأحكام هو الاصل الذي ينتظم المابان الدنين في الدولة ، والنوع الثاني استثناء بن هذا الإصل ... اثرُ ذلك ... أنه لا يجوز أن يبند هذا الاستثناء الى جدول الدرجات والرواتب المصوص عليه في القانون رقم ٢١٠ كسسنة ١٩٥١ أو الى الربط المالي كوظائف المحالية الواردة بكادر المحال ولا الى الزايا المالية التي يجنعها هذا الجدول أو هذا الربط عند التمين أو الترقية بها بخالف أو يتمسارني مع أحكام جدول الدرجات والرتبات الرائق كالأنون رقم ٦) لسنة ١٩٦١ ... القول بوجوب بنح علاوة الترقية طبقة لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٥ غسنة ١٩٦١ في شان علاوة الترقية لمبال البيهية ... بردود بان هذا القرار لا يمدو أن يكون تمديلا لاهكام علاوات التربية الواردة في كادر المهال وهي غيست بها نص القانون رقم ١٥٨ اسنة ١٩٦٤ وقرار رئيس الجبهورية رقم ٢٢٦٤ قسنة ١٩٦٤ على تطبيقها على العلبان بالجهاز الادارى الدولة خلال غترة العبل بلحكام القانون رقم ١٥٨ أسنة ١٩٦٤ -

## ب**اغم الله**..وي :

بعدور قانون نظام العلماين الدنيين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ الني كل من القانون رقم ٢٦٠ اسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة وقرارات مجلس الوزراء المنظمة لاحكام كادر المبال اذ نسبت الملدة الثانية من تاتون المداره على الناء الثانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١١ المنداره على الناء الثانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ١١٠

أسنة . ١٩٦٠ المشار اليهبا والقرارين السادرين من مجلس الوزراء ق ٣٠ توقيير سنة ١٩٤٤ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار اليهبا ، كما تصح على الفاء كل حكم يخلف أحكام هذا القانون .

ونصت الفترة الثانية من المادة مسلفة الذكر على أنه الى أن يتم وضبع الملوائح والغرارات التفيذية الهذا الفاتون عستبر اللوائح والعسواراتات المعول بها في شنون الموظفين والمعال تبل العبل بهذا القاتون مساوعة خينا لا يتعارض مع احكانه .

وقد وحد تلتون نظام المالمين المنبين الكادرات المختلفة الفنى الماقي 
والادارى والفنى المتوسط والكتابى وكادر عبال اليوبية في كادر واحسد 
بيدة من الدرجة الثانية عشرة الى الدرجة الأولى ، واستحدث المشرغ لأولى 
مرة نظلها متكابلا لترتيب الوظائف يقوم على اساس واجبات كل وظيفة 
ومسئولياتها واختصاصاتها وتصديد مستوى صموبتها وما ينطلبه اداء 
عبلها من مواصفات في شاغلها ، وجعل ذلك كله اساسا للنعبين والترقية 
في الكاده الحدد .

الا أنه استثناء بن هذا كله صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع 
داحكام وقتية للمسليلين المنيين بالدولة ناصسا في المادة الأولى على قته 
د استثناء بن أحكام القسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بامسدار قانون نظام 
المغلين المدنيين بالدولة يعمل في شئون المسسليان المدنيين بالدولة يعمل في شئون المسسليان المدنيين بالدولة عمل في شئون المسسليان المدنيين بالدولة الماد 
الخاضمين لأحكام القانون المذكور اعتباراً بن أول بوليسو مسئة ١٩٦٤ 
بالأحكام الآدية :

ثقيا ... تعلى الدرجات المالية للمليان للدنين بالدولة في تأريخ تعاقب حذا القانون ، وينقل كل بنهم الى الدرجة المادلة لدرجته المالية وكان ونقا للقواهد وبالشروط والاوضاع التي يصدر بهما قرار من والموي الجهورية . تالمًا \_ يتم التموين والترتية خلال عشرة العبل باحكام الفـــاتون ولفكة التعوامت الواردة في الفلفون وهم ١٩ لمنطة ١٩٩٤ المكمل الهيه مع مراماة. ما ياتر :

 ١ -- دراض عند التحيين والترتية اسطيعاد ما ورد ف التكوين المذكور من عواعد خاصة بالتؤسيف والتعيير وترهيب الهنالات أو جنها عليها .

٢ -- براعى عند التعين والترتية المؤهلات الواردة في التسانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظلم موظمى الدولة والقوانين المصحدلة له ، كذلك-الإحكام المنصوص عليها في كاتر الصهال ... » .

وقد منذر قرار رئيس الجبهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشان فواعد وشروط وأوضاع نقل المالين الى الدرجةت المساطلة لدرجاتهم الحالية تقيدًا لأحكام المادة الأولى من التاتون رقم ١٥٨٨ لسنة ١٩٦٤ .

ونصت الجادة التابنة بنه على أن « يكون تميين الملفين لأول برة في الدرجات المحادلة للدرجات المتصوص عليها في الفترتين الأولى والثاقية من المادة 11 من التاتون رقم ٢١٠ لمسغة ١٩٥١ او كلدر عبال اليوبيسة نصف الأحدال .

كيا يجوز التعيين في غير هذه الدرجات ونتا لأحكام الماهتين ٢٣ و ٢٤ من التقاون المشيار اليه بشرط براعاة مدد العبل السابقة في تحديد درجة. التعيين والمرتب والاقدية .

ومن حيث أن المايلين بالجهاز الادارى للدولة قد أصبحوا بنساء على التصوص السابق ذكرها خاضعين لنوعين من الأحكام ، الأول : أحكام قانون نظام المايلين المدنين رقم ٢١ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والشورفات المنطقة لاحكامه ، الطلقي : لفكام القانون رقم ٢١٠ فسسنة الموادر عمل اليوبية والقوائع والقرارات المعول بها في هسئون الموادر والسعال قبل العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ الى أن يتو وضع اللوائع والقرارات المعلى بلقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٤ الى أن يتو وضع اللوائع والقرارات المعلى بها أنها التانون .

وه وه للإسلام المنافع المنافع الله المنافع ال

رواية بغلك أنه أخل االايحكيم الخاصية بالمؤجلات الواردة في التلتون دام ٢٠٠٠ لسنة واحارا هاريها المعلامة بوالخيرة النائية الجواردة يخطر العمل المجالة المؤجلات المتطلقة في الفيتون الاول يحل الاستكام التي ، استعدما بن المجلون وام يات السفة عاراه بوقتا يحى الاسكام اليناسية بالمجمعات والتقيم وارتب الوقاقات والاحكام المينة عابها ،

ثم المضاف المغرار الجمهورى رقم كالإلا الميئة كالإدا الى المك عليهم الاحكام المنطقة المالاد الى المحكام المحكا

مون مجود فلله بجند. تهون أن دفاهها على عله والأجكام بهواء بطلك والوقعة أعمالكانون وقم - والانلسطة الحكا المان كافر ريمال باليبيب عد هي السنطاء من الإمال المايلام عهو دعليق الممكلم: عالون بطا ميل مالمهايين المهنين وقم الالا استة بكا 1901 بكان حياة الإستعاد بجب الى المونيد والمهام بها نص عليست المستقداء التي جدول الدرجات والرواتب المنصوص عليب في القسانون. وقد ما السنة 1901 أو التي الربط الملمي للوطائف المسلمية الواردة بكادر العمال ولا التي المالية التي ينحها هذا الجدول أو هذا الربط منسد. التصيين أو الترتيسة بالمخالف أو يتمسارض، مع أحكام جدول الدرجات. والمرجعة المرافق للتانون رتم ٢٤ اسنة 1912 .

٤.

ومن حيث أن ترار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦٤ لسنة ١٩٦٤ الله المخصصة لوظينة حدث على معادلة الدرجة ٧٠٠/٣١٠ مليم المخصصة لوظينت صافع معتق منتاز والدرجة ٨٠٠/٣٦٠ مليم المخصصة لوظينتي صافع معتقر واسطى بالدرجة الثابنة في الجمدول المرانق للتسانون رقم ٢٦ منتا ١٩٦٤ .

ومن حيث أن هذا الجدول قد هدد الربط الملي للدرجة الثابئة وحدد يعليتها ونهايتها وعلاوتها والمدة اللازمة بنها الى الدرجة التي تعلوها على انطوت هذه الدرجة على وظائف بتعددة تعلو بعضها في مجال التعرج الوظيئي غاتها جميعا في درجة بالية واحدة لا تستتبع الترقيبة من الحداها الى تلك التي تعلوها منح علاوة ترقية أذ أن علاوة الترقيبة لا كنفح الحداها الى تلك التي تعلوها منح علاوة ترقية أذ أن علاوة الترقيبة لا كنفح الحداث الدرجة ، ومن ثم لا تكون الفرقية بين وظائف صابح عليق معتاز وصافع معاثر وأسطى الا ترقية وظيفة يترتب عليها تقديم العسائل في. المتدرج الوظيفي وحده دون التدرج الملي .

ولا يغير بن هذا النظر با نص عليه ترار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٨. لسنة ١٩٦١ في شان علاوة الترقية لعبال اليوبية بن أنه « يستحق كل علال بن عبال اليوبية يرقى الى درجة أعلى بن درجته علاوة بن علاوات الجرجة المرتى اليها أو بدلية ريطها أيها لكبر وتستحق علاوة الترقيبة من اليهم التالى لتاريخ صدور الترار » ونا جاء في المذكرة الايفسلعية الهذا الترار بن أن الوزارات والمسلح ابتنت عن صرف علاوات ترقيبة الصناع المتازين المرتبن الى درجة اسطى وأن هذا الترار مسدر منصلة لأحكاكم ملاوات الترقية الواردة في كانر العبسال وهي ليست معسا نص التسانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٢ وقرار رئيس الجمهسورية رقم ١٣٣٣. لسنة ١٩٦٤ على تطبيتها على المالمان بالجهاز الاداري للدولة خلال فترة

لهذا انتهى راى الجمعية المبوبية الى أن الترتية بن درجة مسلم 
دخيق بهتار الى درجة مسلم بهتار وبن درجة مسلم بهتار الى درجة اسطى 
لا يترتب عليها استعقاق علاوة ترتية بعد العبل بلحكام التقون رقم ٢٦ 
اسنة ١٩٦٦ .

لسنة ١٩٩٤ ،

المبل بأحكام القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ :٠٠

( بك ١٩/١/١٦٦ ـ جلسة ١/١١/٨٢٢١ )

## Secret & Secret

# أأساثوا ألعورية

#### قامسدة رقسم ( ۴۹ )

البيسة :

تلجيل العلاوة لدة معينة ... بن اغتصاص رئيس المتلطة ،

#### وكفس العسكم:

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفير سنة ١٩٤٤ ف شان كادر عبال اليوبية ، وكذا كتاب وزارة الملية النورى لحف رقم ١٩٤١ حالاً المراح المسادر في ١٩٤ كتاب وزارة الملية النورى لحف رقم ١٩٤١ من ١٩٢٨ المسادر في بغب الملاوات على أن « تنبع الملاوات بصفة دورية في مايو من كل سنة حسب ألفترة المترزة في كل درجة ، ويجوز لرئيس المسلمة تاجيل الملاوة لدة سنة شهور أو اكثر أو الحربان منها أذا أرتكب المسلمل ما يستدعي ذلك ، ولا يجوز الحربان الا يترار من وكيل الوزارة بعد أغذ أن ثبة تفسرتة بين تأجيس علاوة المسلمل لدة محدودة وبين حرباته أن ثبة تفسرتة بين تأجيس ما يستدعي ذلك ، وأن هذه التنسرتة تأسسة مبواء من حيث السلطة المختصة التي تبلك توقيع هذا الجزاء ، أم من منولة الرئيس المسلحة يتدرد بها ، وأما الحربان من الملاوة ملا من ميكل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة المقسد مذكرها .

و طمن رقم ١٨٥ لسنة ١ ق ــ جلسة ١٢/٢/١٥٥١ )

## قاصفة وقسولًا ١٠٤)

#### المسيحان

الصافرات الدورية المستخدين المثاع السنين سرويت هاتهم غلبنا وقد علم عظر المستخدي والتي وضيق المستخد البنا قد جد أول مام تنتقد ١٩٢٥ - عدم أستخلطهم الخد المتلاوات يا تكبرا أن ينتوا تهاجي مربوط درجة المستخدين المنين عليها وما داموا لم ينتوا الى درجات عمال الميرمية حتى واو كان مربوط الدرجة المحددة المقيم بكادر الممال يسمح المناركة مثل الطائرات - الخم القدارات التي المثا المترا ويتن المكام المحكة

# الفض القصوى :

يبيان بهن الاطلاع على المطلع كان المنطق الدينا الدينا الدينا الدينا المنطق المنطق المنطقات المنطق المنطقة والمنطقة معرفة المنطقة معرفة المنطقة معرفة المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة المنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة والمنطقة والمنطقة

المجوزة الخيراء القدم المصدونة بجلوزة الهابة تربط التدريخة بالدرط الا الريد بالمية المنطقعة جنطى جا اطلى الهابة جزيوط الادريكة الم<u>سددة النظامي</u>م، من ممال اليوبية بكادرهم .

 والصلتع الذى يشفل درجة فى كلار الخدبة أو درجة مؤقتة وسويت. حالته طبقا لقواعد الكلار السائف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ولم يوافق على تحويل وظيفته الى مسلك اليوبية. لا يمنح اى علاوة بعد ١٩٤٥/٤/٣٠ ما لم يرق الى درجة اعلى يسمسمح مربوطها بضح المالوات الدورية .

لها المستخدم الصقع الدائم نتسوى حالته طبقا للقواعد المتعندية ولو جاوزت خاميته بالتمسوية نهاية ربط درجة وظيفت، 6 داذا بلغت ماهيته بالتسوية نهاية ربط الدرجة أو جاوزته تلف عند الحد الذي تمسل اليه في ١٩٤٥/٥/١

اما اذا كانت النسوية لم بصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التاريخ أبينح الملاوات المتررة لدرجتة حسب احكام كلار الموظفين الملم » .

ويتضح بن نص الفقرين الأخيرين أن كادر العبالي قد سوى في المبللة بين المستخدين الخواقدين من الهيئة والمستخدين المؤقدين من المبلة والمستخدين المؤقدين من ناحية أخرى المجيسح هؤلاه المويت حالتهم طبقاً الأحسكام المكلار مع الاحتفاظ بدرجاتهم الاصلية بينحون مرتبا بعادل با يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين يتحسسادلون معهم في الوظائف ولو ترب على ذلك أن زاحت ماهياتهم المستجدة على نهاية ربط درجاتهم الأصلية بشرط الا تجاوز هذه الماهيسة ربط الدرجسة للحديدة المحددة المناهيسة ربط الدرجسة

ماذا بلغت الماهية بالتسوية نهساية ربط درجته الأصلية أو جاوزتها المتبع بنحه أي عالاوة بصد أول مايو سنة ١٩٥٥ داريخ تلنيذ السكادر ٤ إلى أن يرقى إلى درجة أملي يبيهج بريوطها ببتج العلاوات المتروة .. ::

وبؤدى الحكم الآخر هو انتفاع ينح السنخدم اى علاوة في هذه الحالة ولوركان مربوط الدجة المحددة لتظهره بكاهر العبال يبسح بمنهم علاواتد بوربهة على يتين بلحه ان نسوس الكاهر، علاواتد بوربهة على يتين بلحه ان نسوس الكاهر، تترض ابتناء تطبق المكاهر على هذه الفئة بعد أول بليو بينة ١٩٧٥-١٠ مندس الداهر،

للا يجوز منصهم لية علاوة دورية طبقا لهذه الأحكام ... يكون الرجع ق استحقاقهم لهذه العلاوات هو ببدى ما يسمح به ربط الدرجة المينين بها اصلا ، فأن بلغ منتهاها امتع منحه اية علاوة الا بعد ترقيته الى درجة اعلى ، وأن لم يبلغ مرتبه هذا الحد منح العلاوة والننة المتررة في درجته الأسلية .

وعلى منتفى ما تقدم غان حكم كادر العبال بالنسبة الى من بسويت. حالته طبقا له من المستخديين الخارجين عن الهيئة مع احتفاظه بدرجته الأصلية ، هو امتفاع منحه أية علاوة دورية بعد أول بأيو مسلق ١٩٤٥. طبقا لأحكام هذا الكادر ،

هذا وليس في حكمي الحكمة الإدارية الطبا المساء النهبا في كتسامه الدبوان ما يتمارض مع النتيجة السابقة . بيان ذلك أن الحكم الصادر في ١١ من يونية سنة ١٩٦٠ في القضية رقم ٧٨} لسنة ٥ ق لم يتصرفس للبسالة مثار البحث على وجه الاطلاق . واذا كان قد وصف في اسبيابه حكم البند الثالث عشر بن كادر العبال بانه حسكم وقتى مان هذا يتفق مع النتيجة سالفة الذكر ، من ابتناع تطبيق احكام الكلار بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على الستخديين الذين سويت حالتهم طبقها الأحكامه مع احتفاظهم بدرجاتهم الاصلية . أما عن الحكم الذي أصدرته المحكهة بناريخ ٣٠ من نومبر سنة ١٩٥٧ في التضية رقم ١٦١٣ لسنة ٢ قي \_\_ غانه من تقصى مراحل المنازعة التي صدر فيها هذا الحكم بيين أن المحكسة لم نقض بأحثية العامل في المعاملة وفقا الأحكام كادر العمال بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وذلك نيما ينطق باستحتاته للعلاوات الدورية رغم بتاته ق درجته الاصلية في سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة . وأذا كان قد جاء في أسباب الحكم الطعون فيه تقرير احتية المدمى لأجسر يومي مقداره ٣٠٠ مليم في درجة صائع دقيق مع تدرج أجره بالعلاوات الدورية بواقع ٢٠ مليما كل سنتين ، وابعث المحكمة الادارية الطيا هذا الحسكم فيما تضى به بن استحقاق المدعى لأن تسوى حالته على افتراض أنه

صابع دفق بلجر يوس بمرد . ٣ - بليم ؟ الا أن العكم الملحسون فيسه اذ فضي باحثية هذا العلل في تدرج اجره بالطاوات المورة الوجسة صابع دفيق ؟ انها كان ذلك بعد اساسه في تسليم الحكم باحثية المسلما المحكور في النصل الي سلك اليوبية وغروجه من مسلك المستخدين الخرجين عن البيئة الإمر الذي يجعله خانسها لاحكام كادر العمل من جميع الوجوه بها في ذلك استحلته الملاوات الدورية . ومن ثم مائه والثابت من حكم المحكمة العلم المسلم اليه اتها تضمت بالضاء الحسكم الطعون عيد من المحتبة المحكمة المسلم التي التعلق عن المحتبة المحكمة المحكمة العلم المسلم التي مسئلك اليوبية ، والله تنه من المحتبة المحكم المحلوات الدورية من تحتب من تحتب من تحتب والله تحديد والله تحديد والله المحتب المحتبة المحكمة المحلوات المحتبة على خلال والم ياد سنة 1940 .

( نشوی ۲۹۲ ــ بل ۲۵/۶/۱۹۹۳ )

### القسسرع للزايع

# اعبقة غباله الميتسبة

### قانسدة رقسم ( ۱) )

### المِسطا:

اعلقة غلاء الميشة .. تثبيتها .. قرار مجلس الوزراء المسلمين في ١٩٥٠/١٢/٣٠ في ١٩٥٠/١٢/٣٠ في ١٩٥٠/١٢/٣٠ في الاحتجاز في ١٩٥٠/١٢/٣٠ المتجاز في الاحتجاز بالتسويات الارتباق على تطبيق قرار مجلس الوزراء المسلمين في ١٩٥٠/٢/١١ .. تثبيت الاعتقال المسلمين من تحكيم على اسلمي الاجر المستمل في المصر توفيد بين المحتجاز المستمل في المصر توفيد بين ١٩٥٠/٢/١٤ .. مرف تروق اعلام المترتباة من ١٩٥١/٢/١٤ .

# ملخص الحسكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بتبيت المت غلاء المعيشة على اساس الماهيات والمرتبات والأجور المستحقة الموظهين والمستخدمين والعبال في آخر نوغبر سنة ١٩٥٠ ، قد جمال الاعلق المستحقة عن شهر توقيع سنة ١٩٥٠ هي أسساس التبيت ، ولما كانت هذه بدورها تسنب الى الماهية أو المرتب أو الأجر المستحق عن هذا الشهر علميرة بالماهيات أو المرتب أو الأجر المستحق الموظفة عن هذا الشهر علميرة بالماهيات أو المرتب أو الأجر المستحق الموظفة أو المبيخة أو المرتب أو الأجر المستحق الموظفة منها العلي في تخر شهر نوغيير سنة ١٩٥٠ هين ما يصرفه منها في حذا القرين إذ المرف التربين أن المرف أو الأجر المستحقاق المرتب أو الأجر .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر في 11 من بونية سسنة .19 من بونية مسند .19 موالدي الحق في التصوية الجديدة التي وصلت بلجره بق .٣ من نوفمبر سنة .19 من نوفمبر سنة .19 من نوفمبر المائة غادم الميشة ، الجوزراء الصادر في ٣ من ديسمبر سنة .19 بتثبت امائة غادم الميشة ، عنهذه المائة يكون الأجر المذكور هو الأجر المستحق عملا للمسدمي في ٣٠ من نونمبر سنة .19 ، غلا مناص والحالة هذه من تثببت امائة غلاء الميشم للبدعي على الساس الأجر الذي استحقه في ٣٠ من نونمبر صنة .10 وهو .7 من نونمبر

ولما كان صرف النروق المالية الناشئة عن التسوية الجديدة المي تررها قرار مجلس الوزراء الصادر في ١١ من بونية سنة ١٩٥٠ بشسان تطبيق الكشوف حرف ( ب ) المحقة بكادر المسأل على المبال المينين بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ تد تراض الى ١٤ من غبراير سنة ١٩٥١ تد تراض الى المتباد اللازم لهدة تشريخ صدور القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١ بفتح الاعتباد اللازم لهدة والأصوية ، ولما كانت اعلقة غلاء الميشة تتبع المرتبات والماهيسات والأجور القانىء بعد هذه التسوية لا تصرف الا من هسنا على الزيادة في الأجر القاشىء بعد هذه التسوية لا تصرف الا من هسنا الماها من ١٤ من قبراير سنة ١٩٥١ .

وترتيبا على ما تقدم نما دام أجر المدعى اليومى في ٣٠ من نوممبر -صنة ١٩٥٠ قد وصل الى ٢٠٥٠ مليما غانه لا ينبغى اهدار ذلك بل يجب \*تخاذ هذا الأجر الساسا لربط اعانة غلاء المعشة المستحقة له وتثبيتها .

( طمن رقم ١٩٣٤ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/١١/٥ )

### قاصدة رقسم (٢٤)

### البسما:

اعالة غلاء الميشة ... سرد لبعض قرارات معلمن الوزراء الصادرة ع هذا الشان ... قراره الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٧ متابل طائفة المبال التي ينقل الرابعة الى درجة أعلى فر نطاق وظاف كادر المبال > ولا يتناول غيرها من الطوالف الواردة بقرار مجلس الوزراد المســــادر غ.٧ من ينافر سنة ١٩٥٢ م

### يلغص العسكم :

في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء تثبيت اعاتة غلاء الميشة على الماهيات والرتبات والأجور المستعقة للموظفين والعمال في آخر نونيبر سنة ١٩٥٠ ، وفي ٦ بن ينلير بسنة ١٩٥٢ أصدر قرارا آخر انطوى على تعديل لتراره السابق من وجهين : غنيما تعلق بالوظفين والمستغديين والعبال الذين حصلوا على شهادات دراسسية وبنحسوا الماهيات المقررة لها او نجعوا لبعض وظائف كادر المبال وتم تعيينهم عيها بعد معدور قرار ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، يبنحون اعاتة القسلاء على الماهيسات والأجور الجديدة من تاريخ الحسول عليها ، وفينا تعلق بعمال اليومية والخدم الخارجين عن هيئة العمال الذين تثبتت اعانة الغلاء فهم على اساس لجورهم أو باهياتهم ق ٣٠ بن توليبر نبثة ١٩٥٠ ثم نظوا الى درجات اعلى في نسبة الوظائف المضمسة للتميين من الخسارج بباشرة باعتباره تعيينا جديدا ، مينحون اعاتة غلاء على اساس الأجور والماهيات الجديدة اعتبارا من تاريخ حصولهم عليها . ثم تعدل الوضيع مرة اخرى بقرار محلس الوزراء الصادر في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٣ ، ويبين مِن الإطلاع على المذكرة التي مندر على اسلسها هذا الترار الأخير أنه جاء مكيلا لقرار ١ من يناير سنة ١٩٥٢ ، ومطلقا للقيد الذي أورده في شان طائعة المبال التي ينقل الدرادها الى درجة اعلى في نطاق وظائف كادر العمال ، غلم يغرق بين من حصل منهم على هذه الدرجة الأعلى في نسبة الوظائف المُعسسة للتعيين من الخارج أو من نالها عن طريق الترقية اليها ، ما دام قد اتحد منساط الحكم الذي استنه كلا القرارين وتجانست المكبة البامئة على اسدارهما ، وحتى لا يبتاز جديد على عديم ، أما حقوق: الطوائف الأخرى من الموطنين والمستخدمين وخمــــال

الهيمية في تهديز اصلة غلاء الميشة علا يبسية قرار مجلس الإزراد المسادر في هذا منه بارسي سنة 1847 و الله في المدينة المهار علي المرجلة الحلي يجه 4 منه ديسمبر سنة 1940 لأن متهم في تعدير امانة الفلام بالي أب لجي المرتبائية والأجور الجديدة قد استبدوه من قرار مجلس الوزراء المسادر في 1 من يئاير امنة 1907 م

(طعن رقم ٢١٥ لسنة ٣ ق \_ جلسة ١٩٥٨/١/١١ )

### قلهسدة رقسم ( 27 )

#### : 12-49

قرارات مجلس الوزراء المسلارة في ١٩٥٢//١٩ و ١٩٥٢//١٩٠١ و ١٩٥٢/٢/١ و ١٩٥٢/٢/١ و ١٩٥٢/٢/١٠ و ١٩٥٢/٢/١٠ و ١٩٥٢/٢/١٠ و ١٩٥٢/٢/١٠ والجهيد والمستحقة في تخر نونبير سبغة ١٩٥٠ - تبينها السنتخة في تخر نونبير سبغة ١٩٥٠ - تبينها السنتخة في الخارفة عليها بعد هذا القاريخ - عدم قبير هذه التصييلات على القدين في درجة اعلى من العرجات المقصصة اللسين من الشارج في نطاق تقدير العبال - شبوقها الترقيات كلك - سريان هذه الاستكم على العباية المستبدين من قرار مجلس الوزراء العبايد في ١٩٥١/١٩٥١ تثبيت المائد المستبدين من قرار مجلس الوزراء العبايد في ١٩٥١/١٩٥١ مناة المناد المستحقة فيم على اساس الوريم في الحرر بينهم بين المرابعة الترقية على هذه المديمة على نفاذ القرار - لا يتوج في نفية عدم مرف التروق المائية المزيرة على هذه المديمة على نفاذ القرار - لا يكون المائد المديمة على نفاذ القرار المكتمة على نفاذ المكتمة على نفاذ القرارة المكتمة على نفاذ القرار المكتمة على نفاذ القرارة المكتمة على الم

### ملقض المسكم :

باستهادياً. قرارايت بياس الوزراء التي مالجد تعدير اماته الشيلاء وقبيتها على المقات والاجهر ، بين انه بعد اصدار قرار 4 من ديسيور سنة . ١٩٩٥ الذي تضين تامدة عابلة تقض بتقيت لصانة القسالة على الماسيات والاجهار المستحتة الموتفين والقبال في آخر نها المستحتة الموتفين والقبال في آخر نها المنتجة ، 10 ما مجلس الوزراء بقد على شكوت بوخير المخلفين والقباعة القباد والمحال غليد على الموتفية والمحال المتناء على الموتفية والمحال المتناء الاعتناء بأي تحبين يطوأ على الموتفية والأجهار بحسد ، 1 من نوابير سنة ، 10 مبيت يتجهى تطفق الفائد على الأجهار الفيدة كي لا يناز جديد على تجهي تقيير اعقة الفلاد على الأجهار المتناء المائد المنازعة بقرارا المدره مجلس الوزراء في 14 من مارس سنة 120 لم يتسر عبه منشئة المسال على الأجهار على المتحين في جوجة السنفي من العرجات المضاحة القصيص عن الراحة في نطاق تحر الفسل ٤ كسال درجة أعلى بعد ، 12 من نوابير سنة ١٩٥٤ ، بل الفائل الأمر عجل الحصول على طرحة أعلى بعد ، 12 من نوابير سنة ، 140 غير نافسول على المسال عصده بالمنازعة المنازعة المنازعة

وتوكيدة لهذا الدنى ، ردسته وزارة المثلية الى مجفى الوزراء مذكرة في ٨ من بارس سنة ١٩٥٧ ورد غيها — بعد استعراض بضبون قسوار بجلس الوزراء في ٢ من ينايرسنة ١٩٥٧ — با يلى : ٥ وبالنظر لان نسجة لوظفته المقسسة للعبين بن الفارج جبائرة هي بطعار ١٩٠٠ تقط من مجوع الوظائف الفارية بكامر الصالى بفت العراز مجلس الوزراء المتحد ، عان هذه النبية تعط بن الوظائد هي التي ينتج فالطيحه المائة المثلاث على السلى الاجور الو المحكميات الجديدة ، ويتغلام فالله ينظي بن نعل تو رقي الى بالي الوظائف يستوار على العالمة الناف على السادي الاجر القور كان يتعلمواه في ٣٠ بن نواهو منة ١٩٠٠ في حيد أن هما الاجر يتلازمن النبر الدرجاني له ماي خصيفة بنيم كه نها عن رضع أوله مروط بجلي الفيهاك ٤٠ .

وباسطهام روح هذإ القرار والالتفات الى أهدائه وبرابيسه بتحتم التول بأن تعبين لجر المطعون لمسلمه بزيادة بربوط درجته وتدرج أجره في مُطَالِها بالتي رجعي طبقا لترار مجلس الوزراء في ١٢ بن المسطس سنة ١٩٧١ أجدرُ بالاعتبار في مقام تثبيت امالتة الفلاء من مجرد تحسين يطرا عليه تنبعة لترفيته أو نظه الى درجة أملى بعد ٣٠ من تونهــــبر سنة . ١٩٥٠ ذلك أن التصنين الأول أنها نشأ من أعادة تسوية لمسرء تسوية افتراضية يتدرج بهسا أجره تدرجا صاعدا على مر الزبن بحيث أعلير منهمهما لاجر فرضي مقداره ١٥٠ ملهما في ٣٠ من فوقمير سبلة ١٩٥٠ بحكم الأار الرجمي للشنوية التي الوجيها قرار مجلس الوزراء في ١٤ من المسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة لاجور السبية المعينين بعد عام ١٩٤٥ ... ومنهم المدمى ــ ولا يتدح في ذلك أن يكون استحقاق نروق الأجر المترتبة على هذه التسوية مبتدما تبل تاريخ نفاذ الثرار المذكور ، لأن حظم عندت الغروق المالية عن الماضي لاعتبارات مالية لا ينفي استحتاق هذا الاجسز المتراضيا في ذلك التاريخ ، ومؤدى هذا لزوم تثبيت اعاتة غلاء المبشة على مقدار الآجر الحين آنفة طبقا للتسوية الفرضية المسعيعة المسسمار اليها:

هذا ألى أبي في مفكرة وزارة المقية - السافه ابراد طرف منها - السادر العالميم على أن ما عرض له مجلس الوزراء في تراره المسادر في نها الدرجة اعلى بعد ٣٠ من خونه أو نقل ألى درجة اعلى بعد ٣٠ من خونه مسينة ١٩٠٣ من مهمة و نقل ألى درجة اعلى بعد ٣٠ من خونه و المسينة المعاود المقود المادود ألم المها من تحسين في الراقية في الحصود المادود على تديم ٤ على ألم الموسية الموسية المادود على تديم ٤ على مبائة الموسية الموسية المادود على تناسبونة في الراقية الموسية المسينة ١٩٠١ لا تعدم حجالة المساودة المادود على تقيم ٢٠ على مبائة المادود على المدودة المساودة المادودة المساودة المادودة المادودة المساودة المادودة المادودة المادودة المادودة المساودة المادودة المساودة المادودة المادودة

علَّ مربوطًا أجره أو رفع درجته ، وبنى كان ذلك كذلك كان انطباق حسكم عرار ۱۸ من بارس سنة ۱۹۵۳ عليه أولى وأوجب .

وتأسيسا على ما سلف بياته فها دام مركز المطمون اصالحه قد تبطل بالتخسين فيما لوفع مربوط درجته بأثر رجعى بالتطبيق لقسرار مجلس الاوزاء في ١٢ من أفسطس ١٩٥١ ، قاته لا ينبغى أهدار ذلك بل يجمع فتخاذ أجره لليومى الذي استحته في ٣٠ من نونبير سنة ١٩٥٠ بحسبكم التسوية الصغيحة — وهو مائة وخمسون ملها — اساسا انتراضيا لربط الملاحة المستحتة وتشتها .

﴿ طَعَنَ رِقَمَ ٢٤٩ لُسِنَةً م ق ـــ جِلْسَةَ ٢٢/٥/.١٩٦ )

### قاعدة رقم ( )) )

#### : المسلما :

اعلقة غلاء الميشة ... تثبتها بالنسبة للمبال المتبين على درجات شخصية ... يكون على اسلس الأجر المستحق في ١٩٥٠/١١/٣٠ مشاطة طليه العلاوة الأولى المستحقة في ١٩٤٨/٥/١ دون الثقية التي يحل مسلحة في ١/٥٠/٥/١ ــ الساس ذلك مستبد بن كتابي المالية رضى ٢٢٤ ــ ١٩٣٣ . المراجعة الدرجات الإسابة او ١٩٥١/٢/٢١ في شان بنج العلاوات القورية في هدود الدرجات الإسابة او الشخصية .

### بالقص العبكم :

ان المستفاد بن كتاب وزارة الملية رقم « ت » ۲۲۶ ــ ۲۷۶ بتاريخ ۱۳ من بارس سنة ۱۹۵۸ ان وزارة الملية تررت سرف الملاوة الأولية الحلي استحقت لمبال اليوبية بعد تنفيذ كادر المبال في حدود درجاتهم المستبة الأعلامة المراجعة ال

بعد ذلك الكتاب الدوري رتم « ف » ١٣٤ ـــ ٩٢/٥ المؤرخ ٣٦ من مجرابو مسئة ١٩٥١ منضبنا منح عالوات للعبال الذين وضعوا على درجات كالأر الصال الشخصية ولم تبنح لهم علاوات بسبب أن ربط درجاتهم الأصلية لم تسبح بناح هذه الحلاوات وتشت تواعد هذا الكتفيه أن الذين بنهوا. علاوات في أول مايو سنة ١٩٤٨ يحل موعد علاواتهم في ١٩٥٢/٥/١ وطبي واللغفين هذه الأحكام غان المدعى لأ يستحق عتم مسدور تراوا مطعى الوزرفو ق ١٩٣٠/١٢٨٠ الخاس بتابيت اهائة اغلاء المجلسة على الأجر المستحق ظمليل في ١٩٥٠/١١/٣٠ سوى علاوة واهبدة هي العبالوة الأولي. المستحقة في ١٩٥٠/٥/١ دون الثانية المستحقة في ١٩٥٠/٥/١ مادام الثابت من الاوراق أنه كان معينا في درجة صائع دنيق بصنة شخصية ربطا على درجة مساعد صائع ... وترتيبا على هذا التنساء على اهانة الغسلاء. المستحدة للبدعي يتمين تثبيتها على الجره الفعلى الذي كان يتقاضنسناه ق .١١/٠٠/١١/٣ وهو ٣٠٠ مليم مضافا اليه الملاوة الأولى التي استحقبته لله اعتبارا من ١/١٩٤٨/٥/١ او حتى على المتراض حسبانها من ١/٥٠/٥/١ كه ورد بالبيان المعم من الجهة الادارية أغيرا والمودع ملف الدعوى هيث هرجت اجره طبقا لقرار مجلس الوزراء في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ مامتباره مستعدًا لاجر يهني عدره ٢٠٠ مليم في ١٩٤١/١١/١٤ باريخ تحييله جو غي ١٩٥٢/٥/١ بالملاوة الدورية الثانية .

(طعن رئم ۲۰۱۷ استة ۱ في سنجلسة ۲۰۹۱(۱۹۸۶)

قاصدة رقـم ( 8) }

الإسمالا ا

قرار مجلس الرزراد في ٤٧ مزريزية سنة ١٩٠١ — إفراره إنطائهم العادرات بالسبة الروانين غارج البياة ولك تفراه كادر العال مرن الإتها يعدو نهاية ربط درهاتهم ب تفيين هذا القرار تسوية تسرى باشر رهبي -- يوجوب طبيت اعلقة غلاد فلمشة المستحقة فلنتضين بلحكامه على الساس ما يصل الله الجسرهم في ١٩٥٠/١١/١٠ بالمسالوات التي يستحقرنها في معود كادر الممال -- مثال بالنسبة المهزانين من الشحمة المسلورة السناع --

### بلغص للمسكم:

ف اكتوبر سنة ١٩٤٦ واغتت وزارة الماليسة على ما طلبنه وزارة التجارة والصناعة من انتفاع الممال وكذلك المستخدمين الذين يشمغلون درجات في الميزانية متيدة بالكادر الفني او بكادر الخدمة السايرة صناع ولهم مثيل من عمال اليومية بقواعد كادر العمال على أن يوضعوا في الدرجات ١٩٤٠ ......ة:

- . .. .. .. .. .. .. .. .. (\*)
- .. .. .. .. .. .. .. .. (٣)

( ).) وزان ٢٠٠/٢٠٠ بليم على غير دقيق برتى بعد ست سنوات الديجة ٢٩٠/٠٠ بليم حكما وانقت وزارة الملية ليفسا في مارس سنة ١٩٤٧ على أن الوزان الذي دخل المختبة بلبتدان تسوى حالته على أساس دخوله المختبة بلجر يوسى قدره ٣٠٠ بليما في الدرجة ٢٠٠/٢٠٠ بليم صائع دقيق وبدون ترقية الى درجة اطى \_ واستفادا الى كتاب وزارة المذير بنح المذعى ٣٠٠ بليما بن تاريخ نجاحه في الابتدان .

وبتنفى اعتبار الوزائون بن الخنية السايرة صناع وانتناهم بكادر المهال إن تسرى في حقيم اجكام القيرة الثقية بن البند الثلث متتر بن كتاب دوري المالية رقم به ٣٤٤ - ٣٤٩ يشان كادر المبال المسادر في ١٦ بن اكتوبر سنة ١٩٤٥ التي تنص « المستخديون المبناع المين بشخاون وظائف خارج البيئة والموظفون المنبون المقتود ، سواء اكاتوا

على وظيفة دائمة أو على وظيفة وقتلة مين يقبطون وظافه بباللة لوظافه العيل الذين تنطبق على اسلس ما يقاله والتواعد المليقة في البنود السابقة سولاء تسوكه على اسلس ما يقاله زملاؤهم أرباب البيعية الذين يتعادلون معم في الوظافه ، ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة ، بشرط الا تويد ماهية المستضمين بحال ما على نهاية مربوط الدرجة المحددة لفظير من عمال البومية بكادرهم سويكن تحويل وظافت المستضمين المؤهمين بوالفتهم ، وتنقل الى اعتمادات البومية ، والمساتع الذي يتسمغل بوالمقتهم ، وتنقل الى اعتمادات البومية ، والمساتع الذي يتسمغل تدرجة في كادر الضبة أو درجة مؤلفة وسويت هاته ملبقا لقواعد الكاهر مساقف الذكر وجلوزت ماهيئه المسديدة نهاية ربط الدرجة ولم بوافق. على تحويل وظيفته الى سلك البومية لا يفتح اية علاوة بعد . ٣ من أبريل مسقة ١٩٤٥ ، ما لم يرق الى درجة اعلى يسمح مربوطها بنت المسالاوة » .

وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥١ تقديت الجنة الملتة بالمذكرة رتم ١٦/١٥ متوعة بشأن الاعتراضات التي صادفت الوزارات والمسلح عند تطبيق كوفي حرف ٤ ب ٤ والد ١٧٪ تضمنت راى وزارة الملية فيسا عرض عليها من حالات ٤ ومن بين ما سئلت فيه وزارة الملية ما ورد بالبند ٢ عليها من حالات ٤ ومن بين ما سئلت فيه وزارة الملية ما ورد بالبند ٢ عليج المين المين المين ومم الآن في درجات تخرج الهيئة اذ الوامرت شروط المنح في وهل بنكن المستحون أجر ١٠٠٠ مليها الما تمان أم في حدود درجاتهم المسلمانية ٤ ٣ وقد رأت وزارة الملية أن المعمل المين عدود درجات كادر الممال التي سويت عليها جالاتهم سيقحو والقيم جلس الوزراء على جبيع ما ورد بنتك المذكرة في ٢٤ من يونيو صفة و ١٤٠٠ .

ومقتفی سریان قرار مجلس الوزراء المسادر فی ۲۶ من بونیو سنة۱۹۵۶ واتراره انطلاق المالوات بالنسبة للبوظهین خارج الهیئة ونقا لقواعد
کار المبال دون تقید بحدود نهایة ربط درجاتهم ، وباعتبار آن هذا القرار
خاتم کسویة وین شانه أن یسری بائر رجمی مان المدعی بستحق آن
حسوی خاتمه علی اغتراض آنه مساتم دعیق باهر یوسی قدره : ۲۰ ماینها

اعتبارا من 11 من مارس سفة 1987 ويتدرج بالعلاوات ولو جاوز الإجر حدود ربط درجته خارج الهيئة على أن تثبت علاوة الغلاء على اسساس ما يصل أجره في 190-/11/۳۰ بالعلاوات التي يستمتها في حدود كامر الصال الذي سويت حالته عليه .

﴿ طَعِن رِتِم ١٨٥ لَسِنَة ٧ ق ... جِلْسِة ١٩٦٤/٥/١٧ )

### قاصدة رقيم (١٦))

#### البسطا :

تقرير أجر خاص لعبال مجلس بادى الاسباعياية استثناء من أعكام كادر العبال قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١/٤ ـــ الأجر الاستثنالي هو الذي تحسب على اساسه اعالة الفائد ،

### ملقص العسكم :

ان القامدة التى تضبقها قرار مجلس الوزراء المسادر فى ) من يغلير سنة . ١٩٥٠ تقضى بما يلى :

( أولا ) جمل المد الادني لاجر على النظافة والرصف والعددائي: والمجاري ١٣٠، وذلك استثناء من احسكام كلار المسال التي تقرر لهم أجور اقل .

( ثانيا ) بنح هؤلاء المبال مكاناة شهرية بواقع ربّع شسهر لتكون. عوضا لهم من امانة غلاء المياسة التي لن يتحوما الا بعد ثلاثة السهر .

(ثلقا) منحهم اعتبة المفاد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ تصينهم بما فهها الزيادة المترة لمنطقة القتال وقدرها ٥٠٪ من الاعلقة > ويستقطع من هذه الاملقة الفرق بين الأجر المقترح وهو ( ١٣٥م يوميا ) وبين الأجر المقترح وهو ( ١٣٥م يوميا ) وبين الأجر المقترح وهو المتابعة على منهم المقتلة المتردة .

، وواضح أن قرار معاس الوزراد قد عسم حسمت بالرة أمسلاء الموشة بها فيها طنهات طلعرة طنطقة التنكل وتدرها عدر بن الاعانة علين السامن الأجز طهين الماترج توهو ١٤٢٥م ، ثم يستقطع بمند ذلك بن هذه الاماتة النرق بين الأجر المتترح وهو معتكم وبهن الأجر للتسور بكاس الممال وقدره ١٠٠ م يقطع في ذلك انه ظاهر من مذكرة اللجنة الماليسة جوزارة المالية التي وافق عليها مجلس الوزراء بتراره سسالك الذكر ، ان الباعث على اصداره وتقرير أجر خاص لمبال مجلس بلدى الاسماعيلية استثناء من الأجور المتررة في كافر المسكل ، هو أن « أقل أهـر بينجه العابل في الشركة (شركة القنال المؤممة ) هو ١٣٥ م يوميا ، في حين ان كادر العبال يقرر لهم أجورا اثل من هذا الحد ويصعب أن يقبل العبال للعطيون بالشركة الجورا الل مها يتناضونها الان مصومسا اذا روعي تعطاله كالمنشة في تعلينة الاستاميلية ..... وبن أمل هذه الاعتبارات وافق مجلس الوزراء على منحهم اجهزا قطهة عناصة أ استطناء من الأجهر المقررة في كافتر العمال ، فهي التي يجب أن تحسب أعانة الفسلاء عسلي أساسها ، والأخذ بوجهة النظر العكسية مؤداه عدم تحسين حال هؤلاء ، فيستقطع منهم ما يكلا يستوعب الزيادة الضافة لأحورهم ، نلا نقصب حالهم غطلا ، وهو غير ما استهدفه ترار مجلس الوزراء مسالف الذكر في ضوء الاعتبارات التي دعت اليه .

( علمن رقم ١٩٥٧/٤/١ لسنة ٢ في سـنجلسة ١٩٥٧/٤/١ )

قامسدة رقسم ( ٧٧ )

: laudt

مَكَانَة الْمُهَادِ الفَعْيَة -- اعلَة غَلَادِ الْمَعِلْمَة لا تحسب في اسوية مَكَانَاة العابل العكومي ه

#### مقفص الحسكم:

ان اعائة غلاء المعيشة لا تحسب في تسوية حكاتاة العليل الحكومي الذي يستحقها عن حدة خديته ، نهى لا تضم الى اجره عند اجراء هذه اللبوية ، ولا تضاف الى المكاتاة المستحقة له بعد تقديرها .

أُ وَ طَعِنْ رِبْمِ ٨٨٨ لِسَنَّة ؟ فَي أَدْ جِلْسَةٌ ٥/٤/١٥٥ إِ

### قاعسية رقسم ( ٨٨ ) .

# البسناة

# ملخص الحـــكم :

. حتى كان الثابت من ملف غدية المطعون لصالحه انه عين على اعتباد المطرق بوزارة الحربية والبحرية . وهو اعتباد بؤنت ورد في البساب الثلاث من الجيزانية تصعب بند (19) على ما بيين من مطالعة ميزانية الدولة من السنة الملاية 197/1991 ، صفحة ٨٣٠ ، اعبال جديدة المنبوات طرق جديدة ، ولكنت البهية الادارية وروده في هذا البلب في السنوات التلقية ، ممان المطون لمسالحه لا بيكن الا أن يكون من المبال المعينين بصفة مؤقتة وغير منظمة وعلى اعتباد اعبال جديدة في هكم قرار مجلس الوزراء المسادر في أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ في الفسترة التي تبسدا بصد مفي ثلاثة السمور من تلويخ تعيينه الذي تم في ١٢ من الكسور سسنة ١٩٥٠ الى أول سمبتبر سنة ١٩٥٠ الى أول مستجبر سنة ١٩٥٠ الى أول

المجمد ديم ١٩٠١/١١ اسينة ٣ ق سبطسة ١١/١١/١٩ )

### قاعدة رقم ( ٩٩ )

#### : 12-41

حسابها طبقة اقرار مجاس الوزراء الصادر في ١٩٥/١٠/١٥/١ على اسلم المدال المال في ١٩٥/١٠/١٥/١ على السابل المال في كادر المبال ـــ لا عبرة بيا يتقاضاه المالل إدادة على الاجر المستحق له قانونا .

### ملغص العسكم:

منى كان الثابت من الأوراق أن المدعى عين في وظيفة عامل ولما كان الأجر اليسومي المترر تقونا لهذه الوظيفة في كلار العبال هو مئة ملهم في الدرجة ... / ٢٠٠/ ملهم التي بدايتها مئة ملهم ، وكان المدعى قد منسج عند بدء تعيينه أجرا يوبيا شابلا قدره . ١٥ مليها غاته يكون قد همسلاً عنى اجر يزبد على الأجر المترر تاتونا في كاجر المبال لمثل مهنته ، ومن ثم غاته يستدى والحلة هذه اعاتة غلاء الميشسة بهسب حللته الإجتماعية وبالمثابات المتررة تاتونا محسوبة على أساس الأجر القساتوني المترر لهنته في كادر المبال وهو مئة مليم يوبيا اعتبارا من يناير سنة ١٩٥٧ من اليوم التالي لمق سنة عليه في كادر المبالي عن قدرا دولات التوليد قدرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ من أكسوبر سنة ١٩٥٧ ملى أن تخصصهم الزيادة بين أجره الفطي والأجر القاتوني من اعتقا الغلاء هذه .

( طمن رقم ۸۱۲ لسنة ۷ ق ... جلسة ۱۹۲۷/۱۱/۱۲ )

قامستة رقسم ( ٥٠ )

المِسطا:

الامسال هو تثبيتها على الماهيشات والأجور المستحقة البوطفين والمستخدين والعمال في ١٩٥٠/١١/٣٠ هـ بقاط تطبيق هذا العكم هـ ان يكون المفاطب به عليلا بصفة بتنظية وليس بكلفا باداء خديات وكتيــة. او عارضــة -

#### ملقص العسكم:

ان الأصل هو تثبيت اعاتة غلاه المعيشة على الماهيات والأجور المستحقة للبوظفين والمستخدين والعبال في ٣٠ من نوفيبر سنة 190. وإن كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العلل في ماهيت أو أجره بعد هذا التاريخ لا تترتب عليها زبادة في اعلقة الغلاء ، ويسرعه هذا الحكم على من كان بعينا على درجات دائية في الميزانية أو على اعتبادات مؤقتة طالما أنه يعمل بصفة منتظبة وليس مكلفا بأداء غدمات

١ طعن رهم ٢)١٥ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٧/٤/١١ ،

قاعدة رقيم (٥١)

#### : (4.....4)

ان التطبيق السليم الترار مجلس الوزراء السادر في ١٩٥٢/١٠/٢٩ انتسبة العليل العادى الذى تم تعيينه « صبى » > رغم ما ينطوى عليه هذا - النعين بن تجاوا في التعبير القاوني لمهنته - يقتشي منحه اعالة الفلاء على اساس الجره القملي بعد مضى سنة عليه في الفدية من غير مقارنة بين لجره واجر السبى -

### بلخص الحسكم :

أن الدعى وقد عين صبيا بلجر يومى قدر ٦٠ عليها الا أن تعيينه. 
و بصبى ٤ نيه تجاوز في التعبير القانوني لمفتصحه أذ أنه يتضحصح من 
مطالعة استبارة بدة الخدية ٢٧ مالية أن طبيعة بهنة المدعى عابل عادى . 
وهو أيضا با يقضح جليا بن تتبع حالته الوظيلية بعد ذلك ٤ والطبحاء 
بن الأوراق أن تلقيه بهنة صبى أنها كان لصغر صنه .

ومتى كان الأبر كذلك وكانت مهنة صبى لم يقص عليهـا الا من التعدج الوظيفي لهنة صناع ولم برد ذكر كلمة صبى بالنسبة للمحسال المادين ولا أدل على هذا من مطلعة كلار الممال المسادر به كتلب وزارة المثلثية الدورى رقم فه ٢٣٤ – ١٥/٦ المؤرخ ١٠/١/١/١ كشــوف حرف ١ ك بالنسبة لانصاف المسينان غان التطبيق السليم لتسرار مبطس الوزراء في ١٨/١/١/١ يفتنى منحه اعانة الشلاء على الساس مجلس الموردا على المساس المجره والمنا بعد مضى سنة عليه في الخدمة وذلك من غير مقـارنة بين الجره وأجر المعبى حسبا ذعب اليه الحكم المطمون غيه أو عريفــــة المؤخرة واجر المعبى حسبا ذعب اليه الحكم المطمون غيه أو عريفــــة المؤخرة و

(طعن رقم ١٥٦٣ إنسنة ١٠ق - جلسة ١٢٢/٦/٢٢ )

### قاصدة رقام ( ٥٧ )

#### : 15 ....41

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٣/٣/١٨ ــ تقريره استفاه من وقتضاه الإعتداد بلى تحسين يطرا على الإجور بعد ١٩٥٠/١١/٢٠ بعيث تقيد المقداد المقداد المقداد على الإجور المديدة ــ منشا هذا التحسين قد يكون تميينا أو ترقية ــ منظم هذا الاستفاد ــ أن يكون المبال من المبال الدائمين المالمين بالمكام كادر المبال ــ أستطاله ودة خدية الدعى المين بصفة وقتــة ــ باحكام كادر المبال ــ أستطاله ودة خدية الدعى المين بصفة وقتــة ــ لا تقلب والمبنده الى دائية .

### ملخص العسكم :

ان مجلس الوزراء اذا كان تد خرج بعد ذلك ب بالنسبة الى طائلة. العمال على القاعدة العلمة التي تضيير المسادر في ٣ من ديسير سنة ١٩٥٣ علورد في قراره العسادر في ١٨ من بارس سسنة ١٩٥٣ المداد بني تصيين يطرا على الأجور بعد ٣٠ من نوابير المنتقاء متنشاه ١٩٥٣ على الأجور بعد ٣٠ من نوابير سنة ١٩٥٠ على الأجور الهدية ٤ ولم

يتمر بنشأ التحسين في الأجم على النميين في درجة أعسلى في نسسبة. الوظائف المخصصة للتميين من الخسارج في نطساق كلار المبال بل جعله شابلا الترقية أيضا ، وذلك حتى لا يبتاز جديد على تديم في تقدير حسده الاحلمة ، الا أن الاستثناء بناملة أن يكون المسابل من الموسال الدانيين والمعابل المينين نعفة دائمة دون سواهم ولما كان المدمى قد والمخصصة للعبال المينين بصفة دائمة دون سواهم ولما كان المدمى قد عين ابتسداء بصفة مؤقدت ولم تزايله صفة التوقيت هذه أو تنفل عنف وكانت استطلة الخدمة لا تتلب الصفة المؤتذة الى دائمة ، عن حالمت المحتى الوظائف المؤقدة . عن حالمت لا تتلب الصفة المؤتذة الى دائمة ، عن حالمت لا تعلى أي مؤلف شروطه في حالمت الدخل في مضبون هذا الاستثناء ، ولا يقيد بنه لنظف شروطه في حالمت الدخل في مضبون هذا الاستثناء ، ولا يقيد بنه لنظف شروطه في حالمت المناسبة المؤلفة ال

١ طُمن رقم ١١٥٤ لسنة ٧ ق \_ جلسة ١٩٦٧/١/١١ ١

### اللبسرع القسليس

الاجسازة

قامسدة رقسم ( ٥٧ )

### : [4-45

عدم نص كلار المبال على تقويم أيام الإهازات المستعقة للعسليل في هالة عدم حصوله عليها قبل ترك الغدية — قانون عقد المبل القردى الذي يحتسب بقل هذه الإهازات لا يسرى على من تربطه بالحكومة عالوة لانحية ،

#### بلقص الدكم:

ان ترار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد تناول في المواد من ١ الى ١٥ منه نظام الاجازات الاعتيادية والمرضية الخاصــة بميال اليوبية ، ولم ينمس على تقويم أيام الإجازات المستحقة للمسابل في حملة مدم حصوله عليها قبل تركه الخدية . كبا أن تراري مجلس الوزراء الحسادر في ٢٣ من نوفير سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديســبر ســــة ١٩٤٤ عبد من بالاحراث مؤلاء المبال خلا من مسل هـــذا التقسويم ، وصسدرت كتب وزارة الماليســة الدورية لمك مرتم نه ٢٣٤ ـ ٢٧٩ في ١٩ من ينســاير مسنة ١٩٤٥ و ١٦ من ينســاير مسنة ١٩٤٥ و ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ و ١٦ من المتون عقــد العبل الفردي الذي استحدث هذا الحكم لخيراً الماد لا يطبــق على من العبل الفردي الذي استحدث هذا الحكم لخيراً الماد لا يطبــق على من حنربطه بالحكومة علاقة لائحية .

( طمن رقم ۸۸ه لسنة ۳ ق ــ جلسة ٥/١/٨٥١ )

### قاميدة رقيم ( )ه )

: المستوا

الاجازات الاستثنائية ... قسرار مجلس الوزراء في ه السطس مسئة ١٩٥٣ في شبائها ... السلطة المفتصة بالبت فيها ... هي وكيل الوزارة المنتس اذا لم تتجاوز سنة شهور ويدون اجر ... اعتباده تسويتها يكون بعد جوافقة المسلمة التي يعبل بها العابل .

### مققص العسكم:

في ه اغسطس سنة ١٩٥٣ واغتى مجلس الوزراء وهو بسبل تسبيط الإجراءات ، على تعديل السلطة المؤتصة لاقرار بعض المسبائل كالبين غيها يلى « أولا : موضوع تسوية الاجازات الاستثنائية لعبسال اليومية مَان السلطة التي أصبحت مختصة بالبت ميه هي وكيل الوزارة المغتمى اذا لم تجاوز الأجازة سنة شهور وبدون اجر ، ثم هي وكيسل الوزارة المختص بعد الهذراى ديوان الوظنين اذا جاوزت الاجازة سنة شهور أو كانت بأجر ... ثانيا : .... • وقد أصدر ديوان الموظفين في 10 من أغسطيس سنة ١٩٥٣ كتابا دوريا برتم ( ٥٢ : لسنة ١٩٥٣ بالتنب اللي مراعاة أحكام ترار مجلس الوزراء هذا . والتأويل السليم الحكام هذا الترار هو أنه صدر مستهدما تبسيط اجراءات الأداة الحكوميسة وتيسير طلبات الدولاب الادارى نقصر سلطة وكبسل الوزارة المختص ، على مجرد أعتباد تسوية الاجازة الاستثنائية وذلك يكون بالضرورة بمد " . موافقة ورضاء المسلمة أو الجهة الإدارية المختصة على بنسم الإجازة الاستثنائية ، والمتصود بذلك المسلحة اللحق العابل بخديتها لانها الدر جهات الادارة على وزن ببررات المنح أو متتضيات رفض الطلب حسبها خبليه مصلحة المبل وحسن سير المرفق العلم ، ثلك السلطة في اعتبساد خسوية الإجازة الاستثنائية لمبال اليوبية كانت بخولة أصلا تبل وبمسد حمدور كادر العمال ، لوزير المالية والاقتصاد ، نرثى تبسيطا للاجراءات ،

التخفيف منها ليتولاها وكيل الوزارة المختص بدلا من وزير المليلة . وغنى عن البيان أن الاختصاص بسلطة البت لا يتوم الا بعد الموانقية على التسوية الطلوبة بالملحة ، ومن ثم عادًا كان الشابت من أوراق الدعوى أن مصلحة الميكاتيكا والكهرباء لم توافق على طلب المدعى اعتبار ،

مدة غيابه الطويل الاغنر اجازة استثنائية علا محل اذن لاميال سلطة البت التي غُولها قرار ٥ بن اغتماس سنة ١٩٥٧ السبد وكل ووارة الشنفاق م

( طعن رقم ٩٥٥ لسنة ه ق \_ جلسة ٢٩/١/١/٢٩ )

# الضرع المبسادس

# الاجسر الاضساق والاجسر عن أيام الجمسع

د هد پرستان قصب ا

الجسطا :

الأَصُلُ عدم تَشْغَيْلُ ٱلْعَبَالُ يَوْمُ الْجِيمَةُ وَعَدَمُ صَرَفُ لَجِورِهُمْ عَنْهُ ... الاستَثَانات التي ترد على هذا الأصل .

بمقضن العسكم :

في يهم ٤ من نيفدر سغة ١٩٥٧ أصدر مجلس الهزراء قرارا تغيي بعدم بتشغيل جميع العمل ابلو البهدع الا اذا التغيت الحلة بتشغيلهم ٤ يشرط عدم صرف الجور لهم عن هسطه الأيلم ، على أن بالخوا والمه بدلا عنها ، وفي ١٨ من ابرط سنة ١٩٥٤ أصدر سجلس الوزراء ترارا أخبي بلخاء هذا الترار ، غاسبحت هذه العلة تحكما القواعد التغيلية البالة المسادرة في هذا الشأن ، ويقتضاها — كما جاد بدكرة اللهنة المجلة المهلة عرضت على مجلس الوزراء لدى اسدار قراره المهرخ ٤ بن نوف سبع منت على مجلس الوزراء لدى اسدار قراره المهرخ ٤ بن نوف سبع منة ١٩٥٣ هـ أن الأصل هو عدم بتشغيل المبال في ايلم الجسبج ومدم جواز صرف أجهر لبم عن هذه الايلم لمخلفة ذلك للهواعد المهيسة ٤ بوز مدم عن هذه الايلم لمخلفة ذلك للهواعد المهيسة ٤ يسمت الإعدادات المليسة المدرجة في المهوانية بضع الجهور عن همينه وسبحت الإعدادات المليسة المدرجة في المهوانية بضع الجهور عن همينه

( طعن رتم ۱۹۳۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۵۸۱/۱۱ )

( the - tr)

# قاضعة رقسم ( ٥٩ )

: المسطا

شروط استحقاق العابل لاجر اضاق جارز أيام العبل الرسبية ... اثر الاعتبادات المالية في استحقاق حقّا الأجر .

> باللمن المكم : بجان: امر

الأصل أن يخصص الوظف أو العابل العكوبي وقته وههده في الحدود المتولة لاداء واجبات وظيفته ، وأن يتوم بنفسه بالعبل المنوط به في أوقاته الرسبية . أو الذي يكلف باداءه وأو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت المين لها متى انتفت مصلحة العبل ذلك ، والتساعدة إلا سامية التي تمكم استحقاق العليل أجرا عها جاوز أيام العبل الرسمية هي وجوب الترام مدود الاحدادات الملية المررة لذلك في البرانية ، عان وجدت هذه الإعصادات بشم الامر أسلا بعد أدّ صدر قرآر مجلس الوزراء ف ٧٨ مِنْ ابريل مسئة ١٩٥٤ بالماء الرارة السابق صدورة في > من توقعــــبر منئة ١٩٥٢ . وإن لم توجد أو لم نف المتنسع الأجسر وحق البديل بيوم الراحة ، غلا تثريب على الإدارة إذا هي بنحت العابل في هذه الحسالة جدلا من أيلم الجمع التي عمل نيها بغير أجر أيام راحة بمتدار عددها جملة الو درادي ، اذ ينتقبل حقه عندنذ بن الأجبر إلى الراحة ، وبن ثم دان هرير منع المابل أجرا عن أيام الجمع التي تتطلب طروف الرفق المسام الذي يمل به وطبيعته ووجوب حسن سيره بانتظسام اضطراد تشقيلة عَيْهُا أَوْ مِنْحِهُ آيَامُ رَاحَةً بِدَلًا مِنْهَا يِتَقِيدِ فِي كُلُّ وَزَارَةً أَوْ مِصَلَّحَةً بِمُسَالِطً الاعتبادات المالية التي لا سلمان لها في تتريرها ، بل مرجع الأمر نبها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاغتمساس وحمدها غ ذلك .

# قاستقرقهم (۷۰).

#### : 4----48

عدم أحصباب أيام الجمع ... الأصل أن تكون الحاسبة على اسلامي الأجر اليومي مضروبا ف ٢٥ يوما ،

### طلقس العسكير ا

ان الأصل طبقة للقواعد التنظيمية المسادرة في شأن تحديد المساورة عمال اليومية هو عدم تشغيلهم أيام الجمع وعسدم جواز صرف الجورهم عن هذه الأيام المخالفة ذلك للقواعد الماية ، وعلى ذلك المله يتمين طبقيا لهذه القواعد التي ردينها كتب وزارة الماية أن تكون المحلسية عستي المسلس الأجرة اليومية بمتنفى كادر الممال مضروبة في ٢٥ يوما .

( طعن رتم ۱۳۱۷ لسنة ٧ ق -- جلسة ١٩٦٦/٣/١٢ )

عُلِمَتِيةِ رقيعِ (٨٥)

#### : المسطا

الأصلَّ عدم تشتقيل المبالُّ يوم الجِيمةُ وعدم مرف لمِورَهم عنه ... الإستقفادات .

### بالقص المشكم :

ان الأصل طبقا لقواعد التنظيبية السادرة في شأن تحديد الجرور صال اليوبية هو عدم تشغيلهم ايلم الجديم وعدم جواز صرف اجور لهم عن هذه الأيام لمخالفة قلك للقواعد الملية وعلى ذلك عاته طبقا لهذه القواعد الذي رددتها كتب وزارة الملية وعلم الكتاب رقم عا ١٣٤ ــ ١٩٩٣ م الم

المؤرخ في يونية سنة ١٩٤٦ والكتاب رقم م ١ ــ ١٧/٣٠ المسلسلار في توغيير من السنة ذاتها عاون المعلمية على أساس الأجرة اليوميسة المتررة ببتتشى كادر المبال مضروبة في ٢٥ يوبا وهذه القساعدة رددها كذلك كتاب وزارة المالية ( الراتبة المسلمة لمستخدى الحكومة ) ماهه رتم أب ٢٣٤ ـــ 1/ ٢٣٠ ـــ أأميادر في ٢٧ من تو<del>ام ــب</del>ر <del>سبــنة</del> ١٩٤٨ تنفيذا لقرار مجلس الوزراء ألصادر في ٧ من تومير سنة ١٩٤٨ بشسان. المستقدمين الذين حولت وظائمهم من اليومية الى الدرجات والمستقدمين الذين كاتوا باليوبية ثم وضعوا على درجات بعد ديسجر سَسِفة ١٩٤٤ فقض بأن يبنح كل بنهم في الدرجة التي وضع نيها ماهية تعادل أجسرته اليومية مقروبة في ٢٥ يوما وأيد هذا النظر التفسير الذي تضبنه تسرأر مجلس الوزراء المنادر في ٢٧ من اغسطس سمنة ١٩٥٠ والذي ردده كتاب وزارة المالية الدوري رقم ف ٣٢٤ - ٢١٤/١ جزء ثان المسادر في ٢٠ من مارس سفة ١٩٥٦ بشان كيفية تحديد الرغب عقد النقسل من اليومية إلى الدرجات إذ جاء به ما يأتي : قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من المسطس سنة ١٩٥٠ المبدأ الآتي ، عمال اليوميسة الحاصلون على مؤهلات دراسية غير الحاصلين على مؤهلات عندما يوضعون. على الدرجات طبقا للقواعد والاحكام المقررة تحدد مرتباتهم على أساس الأجر اليومي مضروبا في ٢٥ يوما وترى وزارة الملية اتباع هذا البسط أيضًا عند النقل مِن اليومية إلى الدرجات الخارجة عن الهيئة .

( طمن زهم ۱٤٠٣ لمستة ٨ ق - جلمنة ٢٠١٠/١/٢٢١ )

### قاملنة رقام ( ٥٩ )

الإسل عدم الاشتيل الميل يوم العيمة وعدم مترقة العورهم عنه ..... الاستقادات التي ترد عار هذا الأصل - في يوم إلا من توفير سنة ١٩٥٣ اصدر مجلس الوزراء ترارا ففي معتم تشقيل جبيع العبال ليام الجمع إلا انه التبحت الحسالة تشغيلهم ويشرط عدم صرف اجور لهم عن هذه الأيلم ، على أن يلخلوا راحة بغلا عنبا وق ٢٨ ابريل سنة ١٩٥٤ اصدر مجلس الوزراء ترارا آخر بلغاء هذا الترار فأصبحت هذه الحالة تحكيها التواعد التنظيمية العلية السادرة في هذا الشأن ومتتساها كسا جاء بالميكرة التي عرضت على مجلس الوزراء لدى اصداره تراره المؤرخ ؟ نوفير سنة ١٩٥٣ أن الأسل عدم تشغيل العبال في ايام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الإيلم تشغيل العبال في ايام الجمع وعدم جواز صرف أجور لهم عن هذه الإيلم للشاحة الصرورة وأملته المسلحة المدرجة في الميزانية بمنع عن خوور عده الإيلم عن هذه الإيلم عن هذه الأيلم المسلحة الحالية المدرجة في الميزانية بمنع عن خوور عده الإيلم.

(طعن رهم ١٥٥١ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٦٩/٦/٢٣

#### قاصدة رقيم (٦٠)

### المِسسدا :

المِية التي تبك اسدار الأبر بالعبل ليام العبع والمطالف الرسية هي العبة الكارية (الثرفة على حسن سسير الرفق ـــ وجوب مراماة الصالح العام والاعتبادات المالية الدرجة في مراتيتها لبذا الغرض و

### ملفص التمسكم :

أن العامدة الأسلية التي يكن طي أساسها بنه قبور عن أيام الجمع والمسائلات الرسمية هي وفود متعلقي بن الضافح العام يثرم بعد تضفيل المائل في عدد الأيام الآمر الذي يستوجب بعد في جديد الاحوال محور الاثن بذلك بن الذيام المشتخذ مرامية في ذلك الاعتبادات الملابة المدجة في يتراتفها لهذا المقرض واذ كان النابت أن المحمل خلال الفارض واذ كان النابت أن المحمل خلال الفارة بحسل

ظنواع كان منتدبا في مستشفى الجزام لمرضه فهى باسبارها الجهة الادارية. الأشرقة على حسن سير المرفق هي التي تعدر منتضيات السالح العام في. تتقط بثل هذا الإجراء وهي التي تصدر الأمر بالتشفيل أيام الجبع .

﴿ طَعِنَ رِثِمَ ١٥٥١ أَسنَةً ١٠ ق -- جِلْسَةَ ١٩٦٩/١/٢٣ ﴾ :

#### قاعسدة رقسم ( ٦١ )

#### المسطا:

الجهة المائرة فالونا بصرف لجر ايام الجهم « مستمرة الجزام » هي. كلي كلفت المابل بالعمل في ايام الجهم ... مرتب ايام الجهم لا يدخل في الاجر. كلكل المترر دفعه العابل بمكتفى قرار رئيس الجههورية رقم ٢٨٠ الصادر. في جارس سنة ١٩٨٧ .

# يققص المسكم :

ان تحديد الجهة المارة قاتونا بصرف ايام الجمع ابر بجب بحثه من تلحية في ضوء الأحكام المدرة بمقتضى القرار الجمهورى رقم . ٢٨ المسافر في مئرس سنة ١٩٥٧ والملابسات التي دعت الى اسستصداره — وبن تشعية أخرى فينا أذا كان أجر ايام الجمع يدخل في حساب أجر المسابل المورية المتوان المناف المحروري المسابل المورية القوار الجمهوري ما المقرورة التو المحرورية تحقيق أغراض السابق بحثة فالسلر الى مام الموانية والمسابق بالمجارات المسابق بالمجارات المسابق المحرورية المسابق المسابق المسابق المسابق المحرورية المسابق المحرورية المسابق المسابقة عبد المسابقة المسابقة عبد المسابقة المساب

( طعن رقم ۱۵۵۱ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۲۲/۱/۱۹۲۹ )

### قامسدة رشيم ( ٩٢ )

### المستجا :

حساب الإمر الاضاق عن العبل في يوم الراحة بضاعفا طبقا اللعادة ١٢١ بن القانون رقم ٩١ فسنة ١٩٥٩ ــ قصر هذا الحكم على ليام الراحة التي يتقانى عنها العابل لجرا -

### بلقص القنسوى :

نظم المُصرع في القانون رقم ٩١ أسنة ١٩٥٩ أوقات المبسل بالنسية أني المبال الخافسمين لقانون المبل > وقد أفرد الفصل الثبائي ( الواد من ١١٤ الى ١٣٣ > إن الباب الثاني بن هذا القانون لوضوع \* تحديد سنامات العال ٤ غنس في المعني ١١٤ و ١١٥ على الذك الأنبوي أسامات التمال النوية والأمنوعية وتقم في المعني 1١٧ و ١١٧ عنرات المتعلم والزامة اليوبية المواسلة ٤ وكذا الترامة اليوبية المواسلة ٤ وكذا الترامة اليوبية المواسلة ٤ وكذا الترام وجود البابل في مكان العمل ونصر في الملاة ١١١ على حكم الأفلاق الاسبوعية ٤ وبين في المداد ١١٥ الإحوال التي يجوز فيها لرب العمل جنم التهد بالاحكام المسومي عليها في المواد السنانية وتس في المدة ١١١ على ما ياني .

• « يجب على صاحب العبل أن يبنح المائل في العالات المذكورة في المادة السابقة أجرا أضافيا بواوى أمره الذي كان يستحقه عن المترة الإضافية متناقا الله ٢٥٠ ملى الأكثل عن سامات العبل التجارية و . ه / على الأكثل عن سامات العبل التجارية و . ه / على الأكثل عن سامات العبل التجارية و . ه / على الأكثل التجارية و . ه / على الأكثل التجارية و . ه / على الأكثل التجارية و . ه / على الأكثار التجارية عن المحل التجارية .

غاذا وقع الجل في يوم الراحة وكان العالل يتقلفي أجرا في أيام راحته حسب الأجر الاضافي في هذه الحالة مضاعفا .

والذي يتضع بن نص الآلدة (١٩ سناهه الذكر أن الفقرة الأولى من هذه الملدة تتحدث عن حكم الأجر الإنساق الذي يستحقه العلل عن الفترة الإنساقية ، وتقضى بالزام رب العبل بأن يبنح العابل عن العبل أن هذه الهجرة الإنساقية أجرا أشافيا يقدر بيا يوازي الأجسر الذي كان يستحقه أميلاً عن الفترة الإنساقية بنساعات العبل النهارية من اعتبار خاص ، فقد قرر له الشرع حكيا خاصا تحدثت عنه الفترة الثانية من المدرة ١٢١ المذكورة ، حيث تقضى بحسساب الأجسر الانساق عن العبل في يوم الراحة بنساعاء أ وقصر الشرع عذا الحسكية الخاص بدلكمة ارتاها بدعى إيام الراحة التي يتقابى عنها العابل اجرا النائل عن العبل في يوم الراحة الذي بساويا تملى الأجر المستحق العابل في الألبل البياة ومن ثم يكون الأجر المستحق العابل في الألبل البياء ومن ثم يكون الأجر المستحق العسلامي ، فينام العابل في هذه التعلق أجره اليومي المستحق المسلامات الاصلى ، فينام العابل في هذه التعلق أجره اليومي المستحق المسلامات

يوم الرائحة بضلفا اليه بعل قذا الأجر متابل عبله من هذا اليوم و وقلت مكاولات المنابل اليوم و وقلت مكاولات المنابل المنابل عبد المنابل المنابل

لفلك انتهى الرأى الى أن الأجر المستحق للمابل عند المبل في يوم الراحة المتوع هو مثلا الأجر اليومي الاصلى ، عينتم العلم في مسالة عوله في يوم الراحة المتوع ، اجره اليومي المستحق المالا من يوم الراحة مثياتا اليه مثل هذا الاجر مثابل عبله في هذا اليوم .

( 1970/7/12 - Lude (A/1/09 with )

قامستة رقبم ( ٦٣ )



قرار مجلس الرزرايد (1007/6/1 بتعديل قواهد منح الكفات من الأعرال الإنسانية ... يتنفينه الأهر الإنساني المجال النهيمية ... يقاء هذا القرار سازياً فو يلسطه قرار رئيس الجنهورية رقم 161 لسنة 1881 الانتصاره على الكاتات الخاصة بالوظفين الخافسين الباتون نظام موظفى الدولة — استبرار المبل بقرار مجلس الوزراء هلى الأن بالنسبة للعليان التوزيين من كادر عمل اليربية هن يام اصدار اللواقع الارارات التنبيلية الفليين رقم ٢٦ أسنة ١٩٦٤ — وجوب مراماة الحد الإلاسي المصدوس عليسه في القانون رقم ٢٧ أسنة ١٩٥٧ — اساس ذلك عبوبية لحكام هذا القانون وشبوله لجبيع الإعبال المؤكنة الانسانية ،

### بلخض اقلوي :

ان الحلاة الثلية بن القانون ٢٦ لسنة ١٩٦٢ باسدار قانون نظسهم العلمين المنين تقضى بأنه الى أن يتم وضع اللوائع والقرارات التنهيئية لهذا القانون تستمر القرارات واللوائح المعبول بها في شـــُون الموظفين والمبال قبل العمل بهذا القانون سارية غيبا لا يتعارض مع أحكامه .

ولما كان مجلس الوزراء قد وافق بجلسة أول ابريل سنة ١٩٥٣ على تعديل قواعد بنح المكانات عز الأصال الإنسانية للبوظفين الدائمين والمؤقفين والمستخدين الخارجين عن الهيئة وعبال اليوبية ، وقد نظم هذا القرار الإنساق لعبال اليوبية ونلك باعتبار ساهات العبل الإنساق ساهة واحدة عن العبل العادي على الا تصرف لهؤلاء العبال بكفات الا عبا يزيد عن ساهات العبل العادي على الشهر ، وقد عبل بهذا القرار اعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٣ وظل سارى المفعول لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية ابريل سنة ١٩٥٣ وظل سارى المفعول لم ينسخه قرار رئيس الجمهورية المكانات المنسور على تنظيم على تنظيم على تنظيم كانت المنسور على تنظيم على تنظيم كانت القواء والتي لم تكن تنظم المكانات المناسقية بعبال اليوبية بل بوظمى الدولة وبن ثم علن مؤدى القاء جميع القواعد السابقة المفسسة بالكفات الانسانية بالقطبيق للبلاة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رتم ١٥٦ لسابقة المفسسة بالكفات القواعد السابقة المفسسة بالكفات القواعد السابقة المفسسة بالكفات القواعد السابقة المفسسة بالكفات القواعد النائم بالموجود والمهاء القواعد النائم بالكفات القواعد السابقة المفسسة بالكفات القواعد السابقة المفسسة المؤلمة من قرار رئيس الجمهورية رتم ١٥٠٤

بالنصبة الموظفين دون عبال اليونية > وبن ثم يظل قرار مجلس الوزيراء. الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٣ ساريا فينا ينطقي بالعبسال المنقولين من كادر اليوبية في ظل العبل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ والتي أن يتم. وضع اللوائح والقرارات التفيينية لهذا القانون .

ومن حيث أن الفقسرة الأولى من المادة الأولى من القسانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن الاجور والمرتبات والمكاتات الذي يتقاضاها الموظفون المعوميون علاوة على مرتباتهم الأصلية معدلة بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ تقضى بأنه « لميها عدا حالات الاضارة في خارج الجمهورية لا يجوز أن يزيد مجبوع ما يتقاضاه الموظف من أجور ومرتبات ومكاتات علاوة على ماهيته أو مكاتاته الأصلية > لقاء الأعبال التي يتوم بها في الحكومة أو في الشركات. أو في المهتلت الماية أو المكاتبات الماية أو الخاصة > على ٣٠٠ ( ذلائين في المائة ) من الماهية و الخاصة على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ ( ذلائين في المائة ) من الماهية أو المكاتباة الأصلية على الا يزيد ذلك على ٥٠٠ ( خوسهانة جنبه ) في السنة » .

ومؤدى هذا النص انه لا بجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف من الجور ومرتبات ومكانات لقاء الأعمال التي يؤديها في الحكومة أو في القطاح انما أو في المؤسسات الخاصة عن الحدين المشار اليهما 4 وقد جاء النص من العجوم والشمول بحيث يشمل الأجور والمكانات التي يتقاضاها الموظفه لقاء الأعمال التي قصير اجتدادا لمبله الاصلى أو في غير الوزارة أو المسلحة: أو الادارة التي يتهمها .

وعلى ذلك غلا يجوز تصر تطبيق احكام هذا التاتون على الأحبال التر. يؤديها الموظف في غير الوزارة أو المسلحة الادارية الذي يتيمها لأن ذلك، يكون تخصيصا لأحكابه يغير مخصص من تصوصه .

وبن حيث أن المادة الخابسة بن القانون رقم ١٧ أسنة ١٩٥٧ تصرير على أنه « يقسد بالوظف في تطبيق أحسسكام هذا القانون 4 الوظفسون: والمبتخدون والمسلق الدانبون أو المؤتلون بالحكومة أو بالهياسة والمجتفدون والمسلق أو المؤلف في هذا الشأن أعضاء بجلس الإدارة المنتفون والمديون في الشركات المسلمية الذين يعينون كبطين أو مندوس للحكومة أو الهيئات أو المؤلسسات المالة » .

وهذا نص شنابل ووداه سريان احكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ على اللهات. التي حددها وتشبل جبيع العابلين بالحكوبة والهيئات العبابة ، وسوام كان بن المؤلفين أو العبال دائين منهم أو مؤقتين .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية للتسم الاستشارى الى ان ترار حجلس الوزراء الصادر في اول ابريل سنة ١٩٥٣ هو الذي يسرى بالنسبة المثالين المتوايين من كادر مبال البيبية وليس ترار رئيس الجمهورية المثالين المتوايين من الرام مع مراعاة العد الاتمى المتصوض عليه في القاتون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥٩ وذلك حتى يتم اصدار اللوائح والترارات التنفيذية المداور رقم ١٢ لسنة ١٩٦٩ و

( نحری ۱۹۹۷ - في ۱۱/۱۷/۱۱)

### قاضعة رقسم ( ۴۱۰)

#### المنسطا :

اللهابل المستدعى الاحتياط الذي كان يعرف أجرا من أيام الجبع التي كان يعبل فيها قبل استدعاله يستحق عرف هذا الاجر طول بدة استدعاله البوط بزيالك الذين يعربون جاة الاجر وفقك اعتبارا من تتريخ العبسل بالقادن وقم ٩٧ كفالة ١٩٧٧ وتعديل نهي اللغة ١٥ من الكلاون رقم مده اسنة وووو في شان الفنية المسكولة والوطنية المعزل بالقسان رقم و السنة 1949 - العناس طلاء الله يعقونه التحديل الفهرطية على التحريبية كان عليه قبل الك بين ان الكرح تعبد حلف عبارة الا اللي لها صفة اللوام الله بينية بنعل أن يؤدي أن يقال شرف المحية المسلسكرية كانة المزات الملاية والمسلومة التي يقالها التراته في جهة عبلهم الاصلية وأو لم يكن لها المناه الم

### والمرس اللك وي:

ان المادة 10 من القلتون رقم 0.0 لسنة 1900 قبل تعديله بالقلتون رقم 7.0 لسنة 1900 قبل تعديله بالقلتون رقم 7.0 لسنة 1900 قبل تعديله بالقلتون الرقم 7.7 لسنة 1977 كانت تتمى على أن « أولا : تحسب مدة اسسندعاء الموال المنتفاتية برنب الوالمين المهابين بالجهات المعسوسي عليها بالفقرين ثقيا وثائل من هذه المدة أجازة استثنائية ببرنب أو أجر كيل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترتياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدي لهم خلالها كلفة حقوقهم المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بها نبها المالوات والبدلات التي لها صغة الدوام والتي كانوا يحصلون عليها من جهات عبلهم الاصلية وذلك علاوة على ما تنهمه لهم وزارة الحربية في مدة الاستدعاء سائليا : تتحيل الجهلت الحكومية وجهات الادارة المطبة والهيئات المسابة والمؤسسات المالية وشركات القطاع العام بكاني الأجور والمرتبات وكانة المحقوق والمزايا الاخرى لافراد الاحتياط المسابقة المحقوق والمزايا الاخرى لافراد الاحتياط المعتم بن بين العلياين بها وذلك مكون مدة استقده مي

ومن حيث أن المزليا الملية التي يتمين أداؤها للمال المستدمي للاحتياط أو المستبني طبقا النص المتسدم هي ذلك التي تتصف بالدولم والامبتدار وهذا با أكلته مبارة النمى « ويؤدى أمم خلالها كافة الجنوق الملاية والمنزية والمزايا الأخرى بنا نبية الملاوات والبدلات التي لها صفة أليولم ، وعلى ذلك علا يسرف العائل المستدعى ما كان يسرف اليه تبل ذلك من مبالغ بصفة عارضة أو لتبام أسباب مبيئة أو ظروف خاصسة كالجور التي تصرف بقابل المثل في البام الجنسم أذ هي الا تصرف الأ أن يؤدي الميل المكل المنا الجيم والاجتماع بسقة الفوام وهو الإمر الذي لا يمكن للمستقمي في المستبقى بالاعتباط القيام به .

ومن حيث أن تمن المادة (٥ المسار اليه عدل عيها بعد بالتعاون رتم ٧٧ المسادة ١٩٧٣/٨/٣٣ ونص ١٩٧٣/٨/٣٣ ونص المسادة ١٩٧٣/٨/٣٣ ونص ١٩٧٣/٨/٣٣ ونص الملدة الثانية بنه على أن يعبل به بن تاريخ نشره وجرت مساغة النمي المعدل على الوجه الآتى : يستبدل بنمن الناترة أولا والناترة الأخيرة بن طالحة ( (٥) بن التاتون رتم ٥،٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الكتبة المستكرية والوطنية المعدل بالمتاون رتم ٥ لسنة ١٩٥٧ النمن التالى :

ولا تحسب بند اسستدعاء آفراد الاحتساط طبقسا لاحكام المادة المادة بن المليان بالهيئات المتصوص عليها بالفترتين ثانيا وثالثا من هذه المادة اجازة اسستثنائية ببرتب أو اجر كابل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقياتهم وعلاواتهم الدورية ويؤدى لهم خلالها كامة الحتوق الملاية والمنوية والمزايا الآخرى بما غيها العلاوات والبدلات وحكامات وحوامز الاتناج التي تصرف الاترائهم في جهسات عملهم الاصلية وذلك علاوة عالى با تندمه لهم وزارة الحربية في بدة الاستدعاء .

ومن حيث انه بعارنة التعديل الذي طراً على النص بما كان عليه فيل ذلك ببين أن الجديد الذي استحدثه المشرع في التصديل هو حقف عبارة « التي لها معة الدوام » وكان المشرع قد تعدد حقها بغية بنه في أن يؤدي لمن ينال شرف الخدمة المسترية والوطنية كامة الميزات الملاية والمطبية التي ينالها المتراث المسترية التي ينالها المتراث المنالها وأو لم يكن لها مسعة الأدام ، وتربيا على ذلك فإن الصابل المستدى للقوات المسلمة والذي يكن يصرف أجدرا عن اليام النباع التي كان يصرف اجدرا عن اليام النباع التي كان يصرف اجدرا عن اليام النباع التي كان يصرف المينان المبادع التي المستحدي سرف هذا الآجر طوال بدة أستدعائه الموة بزيالة الدين يصرفون عمرة ون التي المبادي المباد

من أجلِّ ذلك الذعى رأى الجنبية السويية الى اهلية كل من العقلين المستعنين الكميلة في ضرف اجوز اليام الجنبع وذلك اعتبارا من ١٩٧٣/٨/٢٢ تاريخ المال باهكام التعاون رقع ٧٧ اسنة ١٩٧٣ المشار أتيه ،

٠٠٠ ( ملك ٢٨/٢/٢١٦ - جلسة ٢١/١/٥٧١١ )

### قاصدة رقسم ( ٦٥ )

#### المسطاة

عدم استحقاق العابل يوم عن يوم العطلة الرسمية اذا أجابع مع يوم الراحة الاسبوعية ،

### يلقص القصوى :

ان خلو تقون المسل رقم ٩١١ اسسنة ١١٥٩ من حكم مبائل للحكم والاعياد الواقعة ضمن الاجازة السنوية تعتسير من الاجازة نفسها ٤ ولا يدوا المبائل العشائل الواقعة ضمن الاجازة السنوية تعتسير من الاجازة نفسها ٤ ولا يحق للمائل تتلفى اى اجر اضافى عنها ٤ ان خلو تاتون المبائل من مثل بقد الحكم لا يعنى عدول المشرع عن الأخذ به واليا هو تقرير المسامدة المجازة السنوية اعتبرت جزءا من الاجازة ٤ لأن الاجازة مهما تصحدت النسائها واخطلت وبروات منحها عاتها تعيف الى راحة المسائل فترة أمنائها واخطلت وبروات منحها عاتها تعيف الى راحة المسائل فترة وحيوينه ومنا الرأى ينطبق بالقمرورة على حالة وتوع الراحة الاسبومية خلال الاجازة السنوية اذ لا مبرر اللتعرقة بين منع العامل يوما أو إياما إجل اجهازة الاعياد وبين منحه يوما بدل العطلة الرسمية . كسا أن المادة ١٢ من يوم حطلة اخرى غلا يقيد في يوم حطلة اخرى غلا يقيد في يوم حطلة اخرى غلا يقيد

النبير حق العلل يوم عطلة تال أو في أجر عن هذا الهوم جون أستفله بيب، أما يطنسبة ألى سويل هذا الحكم على الأسسبة المستبد المستبد المستبل للهيمة أن فسرار المهمة بالتقون رقم ٥٨ السنة ١٩٦١ أنه أسسبه الهيمة أن فسرار نفس على تطبق أستكلم تقلون المباسلة الذكر على مبل المحكمة والمسبحة المسابحة والمهمة علمان المناسبة المسابحة أن من متنفى هذا النمن خضوع عبل المؤسسة المؤسمة للسكم المشتلة ، ومن متنفى هذا النمن خضوع عبل المؤسسة المؤسمة للسكم المشسلر اليه ، ذلك لاتها طبقا للكيف المقتون المسابح، المستعد عليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أنه أذا اجتمع يوم الراحة الاسسبوجهة ظعمال مع يوم من أيام الاعياد الرسمية التى يعطل فيها العمال غلا يكون لهم حق ق تقتص أجر أضافي في أيام الاعياد ، وكذلك لا يستحتون عطاة في أيام تالية بدلا من هذه الأيام وأن هذا الحكم يسرى في شنان عمل المؤسسيات الكورائية المؤسمة بالتانون رقم هم لسنة 1901 ،

( نتوی ۲۰۰ 🕳 ق ۲۰/۱۰/۳۰ )

### قامسية رقسم ( ١٧١ )

## المسطاة

تشفيل العبال اليام الجبع يعتبر عبلا الشائها لا بن قبيل ايام العبدق الفطية في نطبيل حكم قرار بجلس الوزراد الفسطار في ١٩٥٢/٢٢٥٣١ — أساس ذلك والره — تقافيهم عن تشفيلهم ايام الجبع لجرا السائها الذا وجدت الاعتبادات المائية > والا فيضون بديلا عنها ايام راحة بخدار عددها — عدم استطالهم أعلة غلاء الميشة عن هذا الاجر الاضائق .

### ب<del>اقص آگاد</del>ــوی :

أن تخطف المحل أيم الجمع يعتبر عملا أضفيا يعتقبهن منه لهوا:
 أضافيا ٤ ومن ثم غلا تعتبر إيض الجمع بن قبيل أيل المسيل الهيلية التي

يستمق منها العبال املة غلاء المبيشة ، وذلك أن أيام الجسيم ب هي ق الأسل أيام راحة ، لا يجوز تشغيل العبال غيها وبالتالي لا يجوز مرة لأجور لهم بنها لمخالفة ذلك التواعد الملية ، وإنها يجوز ذلك اسبستناه إذا التضلة الشرورة ولهله الصلحة العلية وسبحت الامتيادات المليسة المدرجة في الميزانية بمنع أجور من هذه الأيام ، وقد جاء بكساب وفرارة الملاحة الدورى ملك رقم ٢٣٤ ب ١٩٧٥ المربع ١٦١ من ديسبير سسستة المادة بشان صرف جانع على المسسسة بالعبال اليوبية ومن في حكيم تندة الكدر العبسال اله :

قاتوى وزارة المالية تبصيرا عليهم الن يحرب على الحسساب الآن با يوازى أجرة شهرين بن الأجهر النطقية لا عمل ديها املحة النلاد ويكون تقدير الأجرة على اساس ٢٠ يوما في كل بن القموين ٤ - كما وره في المله وزارة الملية (برائبة بمنتكني المكوية) بلك وقم نه ٢٣٤ - ١٩/٢م م ١ المؤرخ جونيه سنة ١٩٤٦ في شكل تطبيق كافر الممال على سائعي المبيارات والوتوسيكات - ان اللجنة المالية قريت بجلستها المصودة في ١٨ بن بابر سنة ١٩٤٦ .

٣ — جمل أساس أيلم ألمبل الطائدين ٢٥ يوبا في الشهر ٢٠ كيوبا ، وقد ردة كتاب وزارة المثابة ( الراتية العابة استخدى الحكوبة ) بلد ردم عه ١٩٤٨ – ٣٣٠/١ السافر في ٧ من توليبر سنة ١٩٤٨ بشسسان المستخديين الدين حولت وظائمهم من اليوبية ألى درجك ، والمستخدين الدين كانوا باليوبية اللي درجك ، والمستخدين الدين كانوا باليوبية اللي درجك ، والمستخدين الدين كان بالمن كان الدرجة ألني وضع عليها ماهية تمادل أجسرته اليوبية بطروبة في ٣٠ يوبا ، وبن يكون قد استحق في المسترة من أول مارس سنة ١٩٤٨ عنوا المنازة ترتية طبقا لتواعد مارس سنة ١٩٤٨ المثلة الآن علاوة المتبادية أو علاوة ترتية طبقا لتواعد على المبال فضاف عذه الملاوة المهادة من تاريخ استحقالها وتصبب على المبال فا توبا الملاوة المهاد في ١٩٤٨ المثلة عنوا المبال فضاف عذه الملاوة المهاد في ١٩٤٨ المثلة عنوا المبال فضاف عنوا المبال في المبال في

وليد هذا النظر التنسير الذي تضيئه قرار مجلس الوزراء المسادر في ١٩٥ من المسلم وزارة الملية الدوري في ١٩٥ من الدورة الملية الدوري رقم ٢٣٤ من الروس منة ١٩٥٠ منسان رقم ١٩٥٢ من السادر في ٢٠ من الروس منة ١٩٥٠ منسان عليم تعدد المرتب عقد المنظل من الدوجات الدوج

وبن حيث انه يظمى ما تقدم جيمه أن أجر على اليوبية يحسب في جلته بعد استبعاد أيام الجبع لكوته الأصل غيها أنها أيام الراحسة الاسبومية التي لا يمبل غيها ولا يتقاضي بالتلى أجرا عنها . وأن الأصل أن يخصص العابل وقته وجهده لاداء واجبات وظيفته ، وأن يقوم بنسب بلحسل المنوط به في أوقاته الرسبية ، أو الذي يكلف أداءه ولو في غير هذه الاوقات المين لها متى التنست مصلحة المسل ذلك والتاهدة الاسلمية التي تحكم استعلق العلل أجرا عبا جاوز أيام العبل الرسبية هي وجوب الترام عدود الامتبادات الملية المتررة لذلك في الميزانية ، على وجدت هذه الامتبادات بنح الأجر ، وأن لم توجد أو وجدت ولم ها لبنتم الأجسر وحق البديل بيسوم الراحة غلا تتربيه على جهسة الادارة أذا على منت العابل في هذه المالة عدد أن الجمع التي عمل غيها بغير أبي العابر راحة ببندار عددها جبلة أو غرادي ، أذ يفتقل حقه عندلذ من

وبن حيث أنه بني كان ذلك أ وكان الأصل الا يعبل العسابل في اليلم الجمع ، وبالتالي لا يتقافق منتها المراكز النظل في معلول ايام المسل الرسبية ، الا أنه إذا التضب مصلحة العبل تشغيل العليل في إيام الجمع ع عهو لا شنك يموض عن هدُّه الآيام التي تُعتبر في الأسسل أيام راحة له ع ويتم ذلك التعويض بأن يصرف اليه أجر أضافي عن هذه الإيام أذا وجدت الاعتبادات المالية التي تسبح بالصرف \_ وتنقيد المسلحة في ذلك بضابط الاعتبادات المالية التي لا سططان لها في تقسريرها ، بل مرجم الأمر الي جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاغتصاص وحدها في ذلك \_\_ أما أذا لم توجد الاعتبادات المالية التي تسمح بالصرف ، استحق العسطال أيام راحة أخرى بديلا من أيام الجبع التي اشتظها .. وفي الحالين لا يتصور أن يبنح المابل آمانة غلاء المعشنة عن أيام الجبسع مادابت هذه الأيلم فيست داخلة في أيام المبل الرسبية ، وما دام العامل اذا أشتغلها لا يسكون ظه على السلاق أن يتقاضى علها أجرا ما لم تكن الاعتبادات المالية العرجسة جبيزانية المسلحة تسبح بذلك ، وانبا حقه الأصيل هو أن يحسسل على أيام راحة بدلا عنهسا ، وحتى لو سبحت الاعتبادات المالية بصرف أجور عن أيام الجيسع هذه ، غان هذا الأجسر انسا يعتسبر من تبيسل الأهر الاضافي عصرى عليه احكليه وتيوده طبقا للقرارات الوزارية المنظية له ع الى أن أيام الجمع ليست من تبيل أيام العبل الفطية بالمنى المنهسموم 6 واعالة غلاء الميشة لا تستحق عن أيام الجمع ما دامت لبست أيام عمل عطية ، واثبا تستحق عن أيام الصل الفطية ولو جاوزت أيام المسلل الرسبية والمددة بخبسة وعشرين يومأ ،

ولهذا انتهى راى الجمعية المدونية الى أن أيام الجمع التى قد يشتقها المبل لا تعتبر من تبيل أيام المال المطيسسة المسلل لا تعتبر من تبيل أيام المال المطيسسة الاسمال المسلم اليام المسلم ال

٠٠ ( المادلاه/١/١٥ - جلسة ١١/١١/١١/١١ )

# تنسره صسبي

# السنب والامطرة

## قامستة رقسم ( ۱۲۲)

#### الجسطا :

## بكلس ألمنكم :

أن الأحكام الواردة في الملائلة الم و اه من القسطون رام . ؟ السلمة التي تضب الوظايين السلمة التي تضب الوظايين السلمة التي تضب الوظايين الداخلين في البيئة أو اعارتهم من احسكام السلمة التي واردة على خلايم الأسل ألذي يقضى بقيسام المواقف بمناء الاسلم في البيئة التي مين نبيا بمون غيره من الاحبال في اية جبة كثرى ومن ثم غلا يسوع تشييها عسلم الحسال ويضامنة وأنه أم يورد في تواعد كامرهم ما يشير التي جواز هسذا التنخيمة على عبال المجالس البلنية والتروية نبيا يقطق يشهوط التميين بم المحكومة على عبال المجالس البلنية والتروية نبيا يقطق يشهوط التميين بم المحكومة على عبال المجالس البلنية والتروية نبيا يقطق يشهوط التميين بم المحتوات والتلا المواسمة المحالة المحرف المحالسة المحرف المحرفة خلام المحرف المحرفة ال

ما دام هذا الاستحتاق مترتبا على الهدب الهدار اليه وبذلك بسقط موجيد مطلبة المدمى بهذه الامالة سواء قبل وزارة الصحة التى ندب للمسلف بالمدى مستشفياتها أو تجاه المجلسي البلدى الذي كان يؤدى نبه عسله الامالي . ويؤكد ما تقدم أن أختصاصات مجلس بلدى ماتوس لا تتحتى الى المناطق المعينة على مديل الحصر في قرارات مجلس الوزراء المنطق المستحتال امالة الفسلاء المزيدة . وعلى متنفى هذا لا يتمسور أن يترج

حذا المجلس في ميزانيته ما يواجه به تكليف هذه الامانة بالذات بالاستحقاق. اذن سائط مستم أيا كانت الجهة المطابة بتادية هذه الامانة ، وليا كان

اذن سائط معتم ايا كانت الجهة المطابة بتادية هذه الاعة حصوير ذلك التكليف الذي نيط بالمدمى ، اعارة كان ام ندبا .

( طعن رقم ۲۲۱۱ لسنة ٦ ق ــ چليبة ۲۲/۱۲/۱۲/۱

## القرم اللسباين

## نغل المغبل من وظيفة الى وظيفة

## قامسية رقسم (١٨)

#### : السيخا

النقل من وظيفة عابل عادى الى وظيفة مساعد صالع ـــ جوازه ـــ كطب دورى المالية في ١٩٥٥/١/٥/١ .

#### بالشس المكم :

لجاز كتاب دورى وزارة الملية رقم ٢٣٤ — ٢٣٥ الصادر في ٢١ من فكوير سنة ١٩٤٥ في البند ثابنا ( الترقيسات ) النفسرة تبل الأغيرة بمنه الثقل بن وظيفة مباعد صانع ، حيث نصبت المنتوزة الملكورة على أن « العابل العادى أذا رتى رئيسا للعبال المسافيين أو خفل لوظيفة بساعد صافع بينع علاوة ترقية ، ويتخسذ تاريخ النسل على مرجة بساعد صافع الساسا لحساب المدة التي تجوز ترقيته بصحدها المورجة بساعد صافع الساسا لحساب المدة التي تجوز ترقيته بصحدها المورجة صافع » .

اطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٣ ق جلسة ٨/٦/٧٥٢١ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۹)

## : البسيطاة

مُقَلَّ العامل من وظيفة شحام في الفقة ( ٢٠٠/١٠٠ ) الى وظيفة كشافه. عرمات في الفقة ( ٣٩٠/٢٠٠ ) هو بعثابة تمين جعيد ... عدم امتبار هذا النكل. توقية وأن الطوى على تحسين الحالة العابل .

## بكلس المنكو :

أن وظيفة (شحام) هي من وظائه الصال العاديين المذكورة في الكشف رقم (١) المُلحق بكادر الممال ، التي كان محددا لها قبل التعديل العمادر بمنتضاه ترار مجلس الوزراء في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ الدرجسة ( ۲٤٠/۱۲۰ ) غاصبت بعد هدا التصديل في درجة ( ۲۲۰/۱۲۰ ) ومن ثم يكون نقل المدعى بن هذه الوظيفة الدنيا الى وظيفة ( كالمسلف عربات ) وهي وظيفة أعلى تدخل في الكشف رقم ( } ) الخساس بالمشاع . والعبال الذين يمينون في الرظائف التي لا تحتساج الى دقة وانهسا هي على كل حال في الدرجة ذأت الفئة ( ٢٦٠/٢٠٠ ) ، وهذا النقل الذي تم في أول سبتيبر سنة ١٩٢٩ هو ببتابة تعيين للبدعي في هسده الوظيفسة الننية الجديدة ولا يعتبر ترقية وان انطوى هذا النقل على تحسين لحالة المدمى ، ومعلوم أن كادر عمال اليوبية قد تسم درجات العمال حسب حرمهم وأعمالهم وأرمق بالكساب الدوري رقم ( مه ٢٣٤ - ١٩٨٩ ) المبادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ كشوفا تضيفت تفصيل تلك الاعبسالُ والحرف وما تقرر لكل منهسما من درجات ، فجاء الكشف الأول متضيفة الممال العاديين ورؤساءهم وبن في حكمهم ٤ وجاء الكثنف الثاني مشتملا على المبال الكتبة ، وجاء الكثبف الثالث ببينا السناع والمبال النتيج: وبساعديهم والصناع المتلزين والاسطوات والملاحظين ، وظاهر مما تقدم أن المطمون عليه لم يرقى من درجة عامل عادى الى الدرجة التقية لهسة بباشرة في السلك ذاته وهي درجة رئيس عبسال عاديين ( ١٦٠/١٦٠ ) بل نقل سنة ١٩٢٩ الى وظيفة (كشاف مريات) في الدرجة ( ٢٦٠/٢٠٠ ) وهي درجة ( منابع غير دقيق ) في نئة أغرى تفاير نئة العمال المنافيين التي كان ينتبي اليها بنذ عشر سنوات ، وهي فئة العبال الفنيين الشار اليهم في الكثوف رقم ( ) ) . ومن ثم يكون قرار نظه المسلمانو في أوليا سبتير سنة ١٩٢٩ الى وظيفة ( كلماك مربات ) في درجة مسالع غير ا دين هو بيثابة التميين الجنيد ..

﴿ طِعِن رِعْم ٧٧٩ لِسِنَّة ﴿ ق \_ خِلْسِة ٤٢/١٢/١٢١١ )

## النسرع التنسسم

# ثقل المسلق بن اليربية ال<sub>ه</sub> الدرجات

الصنةرقم (٧٠)

استملكي المابل اجرا معينا طبقا لكادر المبال ... نقله بعد ذلك ون الهربية الى الدرجات ... كيفية احتساب لجره .

## بكفس المسكم :

في ٢٢ من يونية سقة ١٩٥١ تقنيت وزارة الماية الى بجلس الوزراء مهذكرة رشم ١٦/١ه متنوعة بشأن الاعتراضات التي مسانقت الوزارات والمسيقام فقد تطبيق كلبوف حرف ب والسا ۲۱۲ تضيفت راى وزارة اللهة فيها عرض طبها مع عالاته و وبن بين ما سئلت عنه وزارة المالية: ما ورد بالبند ٢ نترة ( ه ) وهو « هناك ميال طبق طبهم كادر المسسال ُ وهم الآن على درجات خارج المبثة قو على درجات في الكادر المسام عبل يبنيون لجرا ٢٠٠ م بالكليل اذا تولدر شريد المنح لهم ا وحل يكون التحر في جدود كافر المبال لم في حدود درجاتهم الحالية لا ١٠ ، وقد رأت المالية أن يهذم هؤلاء المبال الأجر في حديد درجات كادر المسلسال التي سويت عليهة حالاتهم ، وقد عافق مجلس الوزراء على ما ورد بالذكرة في ٢٤ من يونهجنة سنة ١٩٥١ . واستفادا الى بوانفسة بجاس الوزراء ساف الذكر أمينيه وزارة المالهة الكنساب الدوري رقم عه ٢٢٤ سـ ٢٨/٩م يبيسان المباثل التي عرضب عليها والوار مجلس الهزراء في شكنها ، ومن بينهسا عالة العيال القين بابهت طهم احكام كانر الضبال وهم على درجسات خارج الهيئة السلك ذكرها . وفي ٣٠ من مليس سبنة ١٩٥٢ لمسدرت وزارة المقية الكتف الدوري رقم رقم قد ٢٣٤ -- ١١٤/١ جزء ثان بشأن كهية تعديد الرئب عند النتل بن اليوبية الى الدرجات وتد جريء نصب كالاتي : و قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ من افسطس سنتك وهود ألمنا الاتراد عبال اليوبية ــ الحاسلون على وهلات تراسية والأثير حاملين على وقفلات ... عند ما يوضعون على الدرجات طبقا للتواعد والأعكام المتررة تعدد مرتباتهم على اساس الآجر اليومي مضروبا في ٢٥ يهما ، وترى وزارة اللية اتباع هذا البدا أيضا عند النقل من اليوسية الدرجات الخارجة من « الهيئة » . وواضح أن ما ترره مجلس الوزراء بجلستيه المعددين في ٢٧ من اغشماس سنة ١٩٥٠ و ٢٤ ون يونيسة سينة (١٩٩ لا يمدو فن يكون تطبيقا سليما للبياديء القاتونية التي تقفي ببدء للسابي بالراكز العانينية الذائية التي تجاعت لسالح المرطف ف ظل نظلم معين الا بنص خاص في القانون . غاذا ثبت أن المدعى عليسب قد اكتسب في ظل تواهد كادر المبال مركزا فالوثيا ذاتيا ( الا منسويت حالته بالتطبيق الحكام ذلك الكادر ومنح أجرا يوميا الدره ١٩٠ م أعتبار من أول مايو سنة ١٩٤٥ عم فيلته لا ينهيز المبيض بحقه في هذا الأهسسر ينظه من سلك اليومية الى سلك الماهية . وبالثالي يكون مستحقا المروق الملية بين لجره اليومي السابق مضروبا في ٣٥ يوما وبين الراهب الذهو منحه بعد نظه الى وظيفة ساع وتدره ثلاثة جنيهات شهريا.

( بلون رام ١٤٠ السلة ٢ قي سرجلسة ١٤٠/١١/١٢ )

قاصدة رقسم ( ٧١ )

المِسجاة :

 عدم بنت الكافر العام مبال اليوجة عبرا من ايام الجبع -- فال المأمل
 بن اليوجة الى سلك الدرجات -- ليس في تصوص كادر المبال ما يوجب ان تأون مامية القامل على اساس لجره اليوس بشروبا في ٣٠ يهيا -

#### علقص العسكون

ان قرارى مجلس الوزراء المسادرين ق ٢٧ من نوفيو و ٢٨ من ديسيهر سنة ١٩٤٤ بوضع كلار لمبال اليوبية لم يتضبنا اي نمى يوجب أن يكويو تحديد الماهية الشهرية للمبال الذي نقل من اليوبية الى سلك الدرجلت على أساس اجره اليوبي مضروبا في ٣٠ يوما ، وقد خلا كتاب وزارة الملها الدوري ملك رقم ك ٢٣٠ المرخ ١٦ من اكتسور سسنة ١٩٤٥ الموري ملك رقم ك ٢٣٠ المرخ ١٦ من اكتسور سسنة ١٩٤٥ بشأن كلار مبال اليوبية مين أية تامدة من هذا التبيسل ، بل ان مذكرة وزارة المسلسلور في ٣٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ المسحت عن المبدأ المتبع بالنسبة الى عبال اليوبيسة المبالين بمتنفى كادر المبال وهو عدم منجهم أي اجر عن الجمال اليوبيسة المبالين بمتنفى كادر المبال وهو عدم منجهم أي اجر عن الجمال اليوبيسة المبلين بمتنفى كادر المبال وهو عدم منجهم أي اجر عن الجمال اليوبيسة المبلين بمتنفى كادر المبال وهو عدم منجهم أي اجر عن الجمال عن المبالين المتنفى كادر المبال وهو عدم منجهم أي الجر عن الجمال الجمال الجمال المبالين المبالية المبالين المب

( طعن رتم ١٩٦ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٢٩/١١/٢٥١)

## قامستة رقسم ( ۷۷ )

#### الهيسما :

نقل المابل من الجاوبة الى سلك الدرجات ... يعتبر بيشابة تعيين جديد ... منحه أول مربوط الدرجة طبقة لأحكام كلار سنة ١٩٣٩ الذي عين في ظله دون ما يوازي الأجر الذي كان يتقلضاه ... لا يعتبر مسلسا بحق مكسب ،

#### بلقص الحسكون:

اقه كان المدمى قد نقل من سلك الميارمة الى الدرجة الثالثة في اول البرية الثالثة في اول المربق المدة 1979 الذي المدة الثالثة بناء المربقين بداية درجات الوطائف الشالسة المراد تعييم مية ويتمام سنة جنيهات أول مربوط هذه الدرجة من هذا النارعة ، وقد كان تعييمه فيها يقاه على طبع ، وقد كان تعييمه فيها يقاه على طبع ، كان ذلك لا يعتبر مستقاسة

بالحقوق المكتسبة ، طالما أن سلطة الادارة متيدة باحكام الكادر المنكور وليست تقديرية فلا تبلك تعديل بداية الدرجة ، وأن المدعى قد نقل من اليوبية الى سلك الدرجات بالماهية ، ويعتبر ببثابة تعيين جديد في ظل. الكادر المسلر اليه وفي حدود نطاته .

أ طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٩/١١/٧ )

#### قامستة رقسم ( ٧٧ )

#### المسطاة

نقل عبال اليوبية الى العرجات الواردة بالجدول الراقق القساون رمّ ١٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار فالون نظام العالمين المنبين بالدولة — سريان. احكام اكثر العبال عليهم رفم هذا النقل … اساس ذلك الإحكام التى تضينتها: المائة ٢ من قرار التفسيم التشريعي رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ المسادر من اللجنة العلمية من المائية تن والفقرة ( ج ) من المائة الثالثة من القسرار المائين الى الدرجات المعالمة الدرجاتهم المعالمة — تغييا الملك صدرت ميزانيات الدولة في المسنوات التالية تتضيع تدرجات الهؤلاء المبال مستقلة من الدرجات الأغرى لباتي المائين الذين كانوا يفضمون الإمكام التقون رقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٠١ واستقلال افراد كل طاقة بدرجاتهم وكشوف الديانية بين بينهم لا يكون المائل اليوبية اصل حق في المطالمة المائلة والمدة الالمائل بترتب الاقدية تبيا بينهم لا يكون المائل اليوبية اصل حق في المطالمة المائين المنبين استفادا الى المبينة في المؤلمة الكافين المنبين استفادا الى القدينة في المؤلمة التي بنحت له بالتنبيق الاحسكام القانون رقم ٢٠) اسنة ١٩١٤ المائل الهي بنحت له بالتنبيق الاحسكام القانون رقم ٢٠) اسنة ١٩١٤ المائلة الهائية المائية والقون رقم ٢٠) اسنة ١٩١٤ المائلة الهائية المائلة الم

#### يقلص الملكم :

فن معلى غيوبية الغين كلاوا يسرى في غسافهم كافر الصال غلوا المارة للتحدول بالمحكام هذا الكادر رغم نظهم الى الدرجات الواردة بالمحدول المرافق للقانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ، أذ نفس المادة ٢ من ترار التعسير المرافق للقانون رتم ٤ لسنة ١٩٦٥ المسادر من اللجنة العليا لتعسسير قانون المعلين سبناء على السسلطة المخولة لها بيتنفى المادة الأولي فقسرة علمون اصدار نظام العالمين المنتين بالدولة تسرى المادة الناتيسة من المنتين المدولة تسرى المادة الناتيسة من المنتينة التى كانت تطبق على الخاضعين لكادر العبال على من يقسفلون درجات مباية في الميزانية ٤ كيا تنس الفترة (ج) بن المادة الثائشة من المعلون الخاضعون لاحكام كادر العبال شاغلين لوظائفهم الحالية بدرجائهم المعلمين المعلى الموات الأخرى المبالين المؤين كانوا يضمعون لاحكام كادر العبال درجات بسعتانة من الدرجات الأخرى المعلمين المؤين كانوا يضمعون لاحكام المتابين المعلمين المؤين كانوا يضمعون لاحكام القانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٩١ المبارة الرجات المسابقة ونظوا الى درجات كادر القسانون الجديد المتابلة الدرجاتهم السسابقة .

وبن حيث أن بؤدى ما تقدم أن يستقل أفراد كل طائفة بدرجاتهم وكالدولة القبياتهم ، بحيث لا يترقب على حسولهم على درجات ماليسة والمحقة الأخلال وترتب الالتعبية إلى المحتوري رقم ١٩٦٤ من أن لا يكون المحلور المحتوري رقم ١٩٦٤ من أن لا يكون أنويه القديمة بن القول الجهوري رقم ١٩٦٤ من أن لا يكون أسلبي التولين اليونيا الى درجة واحدة على أسلبي الاوضاع القائمة من قبل » ، وقد أكد هذا المعنى كذلك الكتابي الدوري رقم ٤ أسنة ١٩٦٥ المسادر في ١٩٦٥/١/١ من الجهاز المركزي التنظيم والادارة جاد به . . لا تستبر فواعد الاتعبيات والترقيات المنوري عليها في فواعد كافو العبيال المستادر بها ترار مجلس الوزراء في ١٢ من المسلس مستة ١٩٥١ والتي تضينغا كنفي الملية الدوري رقم في ١٩٣

الإراد في هر من سيتهم سنة 1991 القاطر الله > وتتنبئ عدد القواعد بابر القطيع بيتم القواعد بابر القطيع بيتم القواعد بابر التصويع التفسيعات التوجيد البيتانات الفيال التي عطبتها التوجيد البيتانات الفيال التي عطبتها التوجيد البيتانات المبال ... وبالنسبة للماليان الذين كانوا يشخلون درجات بنظرة وتقوا التي درجة واحدة طبقا لتراز فكل المسلمان سسالت الذكر بالتيام على استال الاونساع الذائبة قبل النقسال ؟ وتجرى وتبيتان التي تطوا وطائبهم مباشرة طبقيا لتواحد كانو المبال الم

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على أوراق ملف خدمة المدعى أنه. حاسل على شهادة اتهام الدراسة بالدارس الابتدائية للصفاعات في عامر ١٩٤٣ ، وعن بالتوات الجوية في ١٩٤٣/١١/٩ في مهنة ( عابل عباش ) باليومية ، ثم طبق عليه كادر العمال ووضع في درجة مساتع دتيق بصفة شخصية باجر يومي قدره ٣٠٠ مليم من أول مايو سسنة ١٩٤٥ ثم رقي الى درجة دنيق مبتاز في أول أبريل سنة ١٩٥٣ ثم ألى درجة معتسار في اول اكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وتدرج اجره بالملاوات الدورية كل سينين حتى وصل الى ٢٠٠ مليم في أول مايو سسنة ١٩٦٣ ، وطبتا لاحسكام القاتونين رشي ٤٦ ، ١٥٨ أسنة ١٩٦٤ والترار الجمهوري رشم ٢٢٦٤ اسنة ١٩٦٤ وضع المدعى في العرجة المنسابعة اعتبارا من أول يوليسة. سنة ١٩٦٤ ، ثم سويت حالته بالتطبيق لقسانون المعادلات الدراسسية رشم ٢٧١ لسنة ١٩٥٧ عنيودا لاحكام القانون رتم لا لسنة ١٩٦٦ - الذي نترير العبل به بن داريخ نشره في الجريدة الرسبية في ١٩٦٦/٥/٣ ... غامسهرت الوزارة الترار رقم ٧١٥ اسمنة ١٩٦٧ في ١٩٦٧/٥/٢٨ بهسفه النسهية شيئتها بقعة الدرجة الثابنية من ١٩٤٤/٩/٢٢ تاريخ بلوغه سن الثلبئة عشر ، والدرجة السابعة بعد سنتين بن تاريخ عصوله طئ الدرجة الثابلية ( أي من ١٩٤٧/٩/٢٢ ) ثم الدرجسة السلطسة من ٢٢/١/١٤ طبقاً اللهادة ﴿ مِكْرِدا مِن القانون رقم ٢١٠ أصبحة ١٩٥١

يهنان نظام موظمى الفولة لتشاته خبسة عشر عليا في العوجة السابعة ويبعسانلة الدرجة السسادسة بالدرجة السسابعة ( الجديدة) اسبح في هذه الدرجة اعتبارا من تاريخ حصوله على الدرجة السسادسة ( الكديبة ) .

ومن حيث أن المدعى ولنن كان قد نقل ألى الدرجة السليمة عانه المالي من عداد الصلياي المهنين الذين استبروا خافسين الحسكام كلار العسبل وشاغين لوظائمهم العسالية بدرجاتهم الجسديدة المتولين اليها و وأنه لا ينفك عنه الانتساء الى هذه الطائمة الا بعسدور تسرار داورى بنقله أو تعيينه في احدى الدرجات الأخرى لياتي العالمين (غير المهنيين) ، كما لا يجوز ترتيته الا في ذات الكادر الذي ينتبي اليسه ، أذ تنعى المادة 14 من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يكون شغل الوظائف العالمية بطريق الترتية من الوظائف الذي سبقها مباشرة ، ومن حجوعة الوظائف التي من نوعها أو بالتمين أو النقل » . . كسا تتمن المادة ٩ من القرار الجمهوري رقم ١٩٣٤ اسنة ١٩٦٤ على أن ( تجري عرفيسات المسلمان ببراعاة التقسيبات النوعيسة والشخصية الواردة بالميزانية ) .

ومن حيث أن المدعى أذا سويت حالته ونقا لقسانون المصادلات الدراسية رقم 1971 تنفيسذا للقسانون رقم لا لسنة 1977 على مؤدى ذلك تطبيق المادة 9 مكررا من القانون رقم 1974 لسنة 1967 والتي تقضى بأن الدرجسات التي تبنسح بان ذكروا في الجسدول المرافق شخصية ، وقد جرى تفسساء هذه المحكمة على أن الوظف الذي تسسوى حسفمية ، وقد جرى تفسساء هذه المحكمة على أن الوظف الذي تسسوى حالته بالتطبيق الاسائل المهن تبه ، وأن تسوية في ذات الملك المهن تبه ، وأن تسوية حالة العسائل وفقسا طهذا القسائون لا تشر حديث ويتوة القسانون سائملك المهني فيه بل لا مندرجة بن استضحاب وضعه السابق تسبئا للمصرف المالي لا الهساء وضعة السابق تسبئا للمصرف المالي لا تؤثر ق

موع الكلار أو السلك الذي ينتبي اليه ، كما لا يترتب علي جهيج النسوية خطه الى درجة من درجات اى كادر آخسر ، وهذا هو ما نمانه الجهــة الادارية أن شأن المدمى ، بطليل ما العارت اليه في شسان تسوية حالته فرين اسبه من أنته ( نهلي ، وهو ما يتنق مع صحيح حكم التأتون .

... ومن حيث ثنه بالاطلاع على الترار الملعون عيه رهم ٥٦ لسنة ١٩٦٦/ شهن أنه تضمن الترتهة ألى الدرجة السائسة اعتبارا من ١٩٦٢/١٧/٣١ على يخ أن المنتهدة معنى أن يخود الترتبة لهذه الفلسة من وقد الترتبة قد تبت على الدرجات المخسسة في اليزائية لهذه الفلسة من العليان ويقصورة عليهم وحدهم فقط دون طائلة العلماين المهنيين وعلى طبق بنائه بان المدى كان وقت اجراء المترتبة المنكورة لا يزال من عداد العالماين المهنيين المناسس لاحكام كادر العمل كان فقت الدرجات المعنى على الدو على الدرجات المعالمين المناسسة على الدرجات العمل على المناسسة على الترتبة على احدى الدرجات المعالمون في الدرجة السائمة المنهى على القرار المشار اليه ؛ طالما لا ينتظم المواد واحد ، ومن ثم لا يكون له أصل حق في طالب المناسسة التي تبت بالقرار المطمون فيه ؛ الإمر الذي حت بالقوار المطمون فيه ؛ الإمر الذي حت بأنا بناء على اساس معليم من المناون فيه ؛ الإمر الذي حت بنا بالما وي فالمها من ناها بنكون دهواه غير تائية على اساس معليم من المناون فيه ؛ الإمر الذي حت بن الما تكون دهواه غير تائية على اساس معليم من المناون فيه ؛ الإمر الذي حت بنا المناسة على الساس معليم من المناون فيه ؛ الإمر الذي حت بنائية المناسة على المناسة على الساس معليم من المناون فيه المناسة على المناسة على الساس معليم من المناون فيه تائية على الساس معليم من المناون فيه تائية على الساس معليم من المناون في مناسة على المناسة على الساس معليم من المناون في مناسه على المناسة على

ا طعن رقم ٨٣٢ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١/١٢ )

قاعستة رقسم ( ٧٧ )

البسنا:

يشترط وفقا لكتاب دورى وزارة الغزانة رقم ٣٧ أسفة ١٩٣٦ لنقل العمليل على فلة ونلينية أن تتوافر فيه اشتراطات شفلها ، والا يوضيع على فلة بلكية أعلى من الفلة الملكية اللى وضع عليها من يتساوى ممه في الكاهيل والغيرة الشافل الوظيفة مباللة ...

#### The Asia

بقرجوع الى قرار ويوسى الجدوورية وقع ٢٥٦٠ السنة ٢٩٦٠ بنيط ميزانية المتداد المراعقة المقلسة ١٩٦٧/١٦ عين في الجنس ( ١٦) به التأسيرات العابة المراعقة لهذا القرار ينمي على انه ... و يجوز لوزارة الفراقة بالاتفلق مع الجوساز المركزي التنظيم والانفرة فسويل الإصابات المياتات المحابات المنافقة الوزاية المتحابة والادارة والشنون التنفيذية . وقد اعتبت هذه الخبلة بولسيفه المتحدة في ١٩٧٤/١١ توامد تصميم اعتبادك المكانات المسسسلية في المؤسسات العابة الى نمات ونتل المفايين المهينين طبيه الى المنتات الميسيفة وصدر بها الكاب الدوري لوزارة المؤانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ ، وفتصير هذه الفواعد على ما ياني :

- ١ -- عدد الوظائف التي يشخلها غملا العلمون المسينون على بنسف المكات الشلطة وغتا لما هو ثابت بلك خديتهم .
- ٢ إذا كانت لهذه الوظائف ومقا لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضبون الوظائف الدائبة للوؤسسة والمسحق طيها في جداول تقيير الوظائف حددت لها الفئات المائية والاشتراطات المحددة لهذه الفظاهات .
- ٣ ــ بوضع الخاضمون لهذه التواعد على الفئـــات المالية التي هددت لوظائمهم طبقا المبندين المسابقين القا توافرت فيهم اشتراطات. شخل هذه الوظائف .
- ب انه يشترط الا يوضع المابل على مئة بالية اعلى من النفة الملية.
   التي وضع طيها من يشساوي بعد في العاضل والتشييرة الشاخل.
   لوظيفة بماللة .
- العالم الدينة الضابل في الوائينة المنفول النبط المضارا أن. ١٩٦٤/٧/١ أو تاريخ معليقه اليها الدين .

ويستفادين التواعد المتعدية ما يأتي :

أولا : تحديد منة الوظيفة التي يتعل اليها العالل المدين بالكافأة الفسيلية ... على اساس الوظيفة التي يصفلها عملا عند التعل ونفقا لما هو دايت ... يبلف خديثه وينقل الى نظيرتها الواردة في جداول تعيير وظاف ... الوسسة بشرط ان تتوامر في العسابل المتول اشتراطات فسنقل ... الوظيفة المتول اليها .

للقها : أنه يشترط منسد وضع المسابل بالكافأة الشابلة على الوطيفسة المنتول اليها التي ، يتوافر فيه اشار إطافت شسطها ، آلا يوضع طائل مئة علية أعلى من اللفة الملية التي وضع طبها من يتساوى معه في التأميل والضرة الضافل لوطيفة بمائلة .

ثالث : أن تحدد الدبية المسابل في الوظيمة المنفول البهسا احتسارا من المنافرة الم

ومن حيث أنه بالأطلاع على جداول توصيف وتتبيع وظلف المؤسسة الممرية العابة السيفا تبين أن وظيفة « بلحث » بادارة القبنون الفقة والابية بتبية بالفئة السيفا تبين أن وظيفة « بلحث » بادارة القبنون الفقة والابية بتبية بالفئة السادسة ويشترط الشطاعًا بوطل على وخبرة مستان على وخبرة خبس سنوات » كما تبين من قرار المؤسسة المدمى عليهسة من المدام السادة ( 1 ) منه على أن « تسوى حالة العلين المصار اليهم في أنه نسى من المناب المنا

١٩٦٧/١٢/٢٨ تاريخ تواتر شروط هذه الوطيعة عيه ، غان الغيوله في هذه النبئة تتميد بن هذا التاريخ ولا ترتد الى ١٩٦٤/٧/١ لأن بؤدى ارجاع التبية الدعى الى التاريخ الأخير أن يسبق زملاءه المسلوبين معه في المؤهل والخبرة الشاغلين وظالف مبائلة بالخالفة للثبرط المالع من ذلك التصوص عليه في أثبتد (٤) من تواعد اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة المسادر بها كتاب دوري وزارة الغزانة رتم ٣٧ لنسنة ١٩٦٦ السابق الاشارة اليه . وليس من شك في أن تحديد الادمية العابل بحيث يكون سسابقا لهؤلاء الإملاء يترتب عليه اسطسة اسجابية له عليهم في وضعه على النفسة الأعلى 4 وعل الأمر الفي نهي عنه المند ( ) ) من القواعد الساقه الاشارة اليها ، اف حرير حفة البند أن يوضع العابل بالكاماة العبائلة على عله أعلى بن النشة اللقية التي يوشم عليها زميله الانها يصباوي ممه في التاهيل والخسيرة الشاغل لوظيفة بمائلة ، ولا تزاع في أن تفسير هذا البند ، بن ناهيسة تَعَرِي ﴾ في تطلعه الحدد قه ، سجة وسعلا وضلية ، يبلس النهي عن وغمج ر العابل بالكاتاة الشبابلة على علة أملى من الفئة الملية لزمياته معظف الذكر حالا أو مالا ، ومن ثم غان طلب المدعى رد الدميته في النئة الخامسة الي ١٩٩٤/١/١ هو طعيه مخالف لللهن الهانوني ، حسيدا سيق اليهسبان ، سينا وتعين ولطنه .

﴿ عَلَمَ يَوْمِ ١٢٤ لَسِنَةَ ١٧ ق ... جَلِسَةَ ١١٧٧/١١ ١

## تكسفة رشم ( ٧٥ )

## : laugh

"التفاول اللين عادراً خالسين العكام كادر مبال الهيئة والطبات عابل المجال المسلمات الافادة عابلية المحادث الافادة من الكادة المحادث الافادة من الكادة الإيمارة الكادة المن الكادة الكا

تقريدين بينوين بينوي شريف البطر الهرب هارا الله يالوسها الهيم البدم خضومهم الطال الطالب المبنية الإلى الذي وسرى على الهرائهن المبالات يفتكم الطارق وقع ١٦٠ لهيئة (عمله تقيمة ذلك : عهم الفاتة المسافل خطائول بن عامر حيال الهربية من الرام رفيني المجهورية بالطارق رقم ٢٦ شنة ١٩٦٨ نمايين الله ٢٢ من القانون رقم ٢٦ استة ١٩٦٤ الا من وقت معدور البالوزروق ٢٦ استة ١٩٦٨ سرلا يجوز استاد لله الافارة الى ما قبل المبدل به •

## بلقص الحكم :

ومن حيث أن قرار رئيس الهيمورية بالثانون رتم ٢٦ أيمنة. ١٩٦٨ متطبق الجادة ٢٧ من قانون نظ المسام المسابات الدنيين بالهواسة على السابلين المتولين بن كابر عمال البوبية ينص في المادة الأولى منه عسلى ان أ يسرى حكم الله ق ٢٦ من العانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ المسلم الله ( بدنيلجته ) على العلبان الذين كانوا خاضمين أكابر عبسال لليوسيسة اعتبارة من لول يوليو سِنْق ١٩٦٦ ٤ ، وتَبْعِي المَادِةِ التَّالُوسِةِ مِنْهِ عِلَى أَمْهِ ه ف تطبيق المادة السبابقة على المايلين المسار اليهيد تعتبير الدرجات الواردة بالجنول الملحق بالقانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هي الاسساس في حساب الدد المصوص عليها في المادة المسار اليها ونتا لتمسادل الدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بتسرار رئيس الجمهدورية رئم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ . وفي حساب هذه الدي تهتير الهرجة التاسسعة المسادلة الدرجة . . /٣٠. ومليم تالية الدرجتين الثانية عشرة ( المعادلة الدرجة . ٥٠ /٥٠ عليم) والعادية عشرة ( المسادلة للدرجة ٣٠٠/١٥٠ عليم ) أقل يقيه المامل من احدى هاتين الدرجتين الي الدرجية التاسيعة وتضت المادة الثالثة ألا تتعيد أمادة المليل المنول أن كافر المبال بن حسكم الادة ٢٢ بشرط عنم التناشول على التريزن السنويين الأشرين بتضعير هنعيف وظك خلال العرق السباحة على السنة البلاية ١٩٩٩ عاوية أبلنسسوع حؤلاء العلماين لنظام التقارير السنوية » ويبين من هذه النصيبوجي أن

المالين الذين كاتوا خاضمين لاحكام كادر عمال البويية والطبقت طبهم المكلم التانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ لم يستونوا منتضيفة الأفادة بن حكير المالية ( ٢٢ ج الا بيسا لكيلة لهم الشنافون رشم ٢٦ لمسيسنة ١٩٦٨ من. عواهد تنظم تتابع درجاتهم الصالية وتضمع منهه تيد عدم الحصول على تعريرين سنويين بتقدير ضعيف لتعذر ثبوت هذا الماتع بالنسبة اليهسم العدم خضوعهم لنظهام التتسارير السنوية الذي كان يسرى على الوظفين. المالين باحكام التسانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وليس في تلك النسوس. ما يقود حكما خاصا للعمال الذين كاتت توضع عليهم تقسارير مسنوية على خلاف القاعدة المابة ، ولا وجه لافراد هذا الحكم لامادة أولتك المبال، وحدهم من دون أثرائهم عامة ببزية لا ينفردون بموجبها غان ضعيف الكفابة غير ثابت بن جانب سائرهم وهو تقدير يطرأ على غسلانه الاسسل في حال المسليل لا يرجسه اغتراضه وعن هسنذا الاعتبسيار مسسدرته حدًا المادة الثلثة التي سلف نصها من التسانون رتم ٣٦ أسنة ١٩٦٨ ٢٠ ولا يسكون المدمى قد أنساد بن حسكم المادة ٢٢ المسار اليهسسا الا" مصعور هذا القانون ويكون الحكم المطعون نبيه قد أخطأ صحيح التسانون الله السند تلك الاهادة إلى ما قبل العبل بهذا القاتون . ويتمين الحسكم والذاته وبرنض الدعوى والزام الطعون شده السروفات .

( طعن رتم ٧١٣ لسنة ٢٣ ق \_ جلسة ١١/١١/١١/١١ )

## قاصدة رضم (٧١)

#### الإستجاء

تحديد مرتبه عند النقل على اسلس الأجر الييمي بضروبا في 70 يوبالا --- كتاب وزارة المالية رقم ۸۸ --- ۱۷/۲۱ م ۲ في المسطس سنة ١٩٥١ يفعنسك ليام الشهر المالون يوبا --- استقاء قامر على عبال السبيك. المعيدية دون بن عداهم ،

#### بلغص المبكم:

ان القاهدة التي كانت قائمة ويتيمة بن تبل وينذ تطبيعي كادر القاهدة التي كانت قائمة ويتيمة بن تبل وينذ تطبيعي كادر القيميال اليوبية في سلك الدرجات هي تحديد برئيساتهم على اسلس الإجر اليوبي بشروبا في ٢٥ يوما ولا وجه التحدي بسسا ورد في كتاب وزارة المالية رتم ٨٨ - ١٧/٣١ م ٢ في اغسطس سنة ١٩٥١ من حكم خاص يقدر بقدره اذ أن هذا الكتسفب أنها تضين اسستثناء من القاعدة المذكورة وهو استثناء بتصور على طائفة بذاتها هي طائفة عبال

( طعش رقبی ۱٤٠٨ / ١٤٢٢ أسنة ٧ ق ت جلسة ١٩٦٦/١٠/٢١ )

## قاعسدة رقسم ( ۷۷ )

#### المبسماة

تمين الدعى في ١٩٤٨/٣/١٨ بوظيفة على اكثار بؤتت على البند 
١٩٢١ اكثار وليس على درجة من درجات كغر المبال ... تميينه على درجة 
دائمة من درجات كادر المبال في ١٩٥٨/٨/٢١ ... طلب تطبيق كادر المبال 
عنيه بمراعاة المدة السابقة على التاريخ الأخير التي لم يكن خالما فيها 
المحكلية ... على غير اساس ... منح المدعى زيادة في الجره خلال الشترة 
السابقة على تميينه طبقا لإحكام كادر المبال بما يوازى الملاوات المتروة 
لابثلثه من المبال الدائمين ... لا يعدو أن يكون رفعا اللجر الذي كان يتقاضاه 
في المدود الذي يسمح بها الاعتباد المؤت المين خصما عليه ،

## بلخص المسكم :

انه باستظهار احالة الدمئ من وانتخ ملك خديته ايتشب لنه عين في ١٩/٨/١٨/١٩؛ بوظيفة مامل اكثار مؤهب على البند ١٩/٢ اكتسبيل وليس على درجة من درجات كلار الميل وظل على هذا الحل مؤلا وهد اللي أن عين على درجة دائمة من درجات كلار الميل بموجب الأمر المؤرخ في الموجب الأمر المؤرخ في الموجب الأمر المؤرخ في الموجب الأمر المؤرخ الموجب ال

( طعن رقم ١١٠ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٢٠٢٠/٣/٢ )

## قاعدة رقيم (٧٨)

## : \*\*\*\*

قاون المُلكين أكنين بالدولة ... أدباجه أوظنين وعبال أليوبية في سنك واحد ... نصب على أستورار اللوائع والقرارات المعول بها في شكون الوظنين والمبثل قبل العبل بهذا الثانون فيها لا يتمارض مع احكله ... مدور قرار ألافسم التشريمي رقم ؛ اسنة ١٩٠٥ بن اللجنة المقا المنسي قانون المليان وكمه في المُلفة ٢ بنه على أن استورار تطبيق هذه اللوائع والقرارات ينصرف الى من يشخلون درجات عبالية في الموطنة ... ١٩٨٥رن رقم ٢٠٠٩ اسنة ١٩٥١ معدلا بالقانون رقم ٨١ اسنة ١٩٥٨ في شهرال الإجتماعيــة ... وماير من يون هذه القرائع عين أو جساب الأو هذ كالها التفسين كافر العبق مند القيق القانون رام ٢٠ قسلة ١٩٧٥ عيث طابعة بعد القيقة على مرجات مبالة «

## بقلعل القصوى :

ولنن كان عليون نظام العيليان المنبون الجديد المسلفر به التقوين رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ لم يغرق بين الوظنين وعبال اليوبية بل المجهور جبيعا في سلك واحد اطلق طبيم وصفا واحد هو أنهم عسال مدنيون بظهولة ٢٠ولم يعد من بين والادين بعل بطبوبية ١٤ إن المقرة المقتبسة من الحادة المقاية بي علاون اسخار نظام العالمين الخدين بطلولة مستظام الذكر تست على أنه و والى أن يتم وضع اللوائع والقرارات المقلبينية لهذا المقارف على العبل الماليون الماليات المبول بها في شنون الوظنين والمبال عبل العبل بهذا التالون سناية فينا لا يتعارض مع المقاهة ٤٠ و بثان تواعد وشروط ولوضاع نقل العالمين الي الدرجات المستقالة لدرجاتهم العالمية على أن و يقتل العالمون المنبون الوجودون في الضبة الرائد عدت العددة وهذا للاوضاع العلية :

أ ... .. ب ... .. ج .. يستبر القليلون الخاضمون السبكام كافر المبال شنافلين لوطائنهم الخالية بدرجاتهم المتولين البها ٥٠ .

ويناء على هذا اصدرت اللجنة الغليا لتنسير تاتون المسابلين قرار المسابلين قرار المسابلين قرار المسابلين قرار المسير التشريعي رقم } لسنة ١٩٦٥ الذي جدا في الملدة ؟ منسسه ألمه «في طبيق عكم المقدرة الثانية من الملدة الثانية من فاتون اصدفر المسابل المنابلين المنتبية المترى اللوائح والقرارات التنبيشية التي كانت تطبق على المفاضعين لكافر المبال على من يُشغلون درجات عبالية في الميزانية » .

ومن حيث أن ترار رئيس الجمهورية بالتسانون رقم ٢٠٩ اسمة ١٩٥٦. في شان حوالة أجر يوم ٢٣ يولية من كل عام من أجور العبال ٧٠ يعسنو أن يكون بن الواضح التي تعلق تمثيق على المتنسمين لتخدر المسال وعلى عبد المسال وعلى عبد المسال وعلى عبد المسال وعلى المسال المسال

ويقوم الاترار الكتابى الذى تقدمه النقابة أو الرابطة التي ينتمى اليها
 المهلل بحوالة أجر اليوم المذكور ، مقام الاترار الكتابى المقدم من العابل
 ويقا لحكم الفقرة المسابقة » .

ومن حيث اته لما تقدم يتمين استدرار العبل بالقانون رقم ٢٠٦ المستة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٨ على من يشخفون درجات
عمالية في الميزانية سواء كانوا من الخاضمين لكلار المهسال عند تطبيق
القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٤ الماسل اليه أو كانوا معينين بعد تطبيسي
القانون ملى درجات عمالية وفقا لأحكام كلار العمال وطبقسا للبند
ثانيا من المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لمنة ١٩٦٤ بوضسع احكام
وقتية للمالين المنين بالحولة الذي نص على أن « ( ) ) يرامى عند التمين
والترقية . . ( لا ) ) يرامى عند التمين

لذلك انتهى راى الجيمية المبومية الى استبرار تطبيق احكام التانون رقم ٢٠٩ اسنة ١٩٥٨ الشسار المحل بالقسار المهدل بالقسار الهم من يشغلون درجات عبالية في الميزانية في ظل العبل بالقسار رقم ٢٦ اسسنة ١٩٦٤ سواء تم تعيينهم على هذه الدرجات تبال المبال عبدا القون أو بعده .

## • القسيرج المستأثير

التساسب

## قاصحة رقسم ( ۷۹ )

## : البسسيا :

العرزادات التاديبية الجائز توقيمها على المبال ... عدم ورودها في كادر عمال الغيومية وما لحق به من كتب دورية على سبيل العصر والتحديد ، وهلو هذا الكادر من حصر وتنظيم تدريجي لهذه الجزاءات ... جواز توقيع الجزاءات الأغرى التي وردت في القواعد المقطبة الشئون الوظفين والمستخديين كالقانون رقم 17 أسنة 191 على عمال الهومية ... جريان العمل على خلك منذ صدور كادر العمال وتطبيق المكله ... تاكيد هذا القظر بها نصت عليه المنكرة الإيضادية القرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٤ اسنة . 197 بشأن قراعد تاديب العمال المكومين ... جواز توقيسع عقوبتي الانذار والخصم من الأجر ادة لا تجاوز 191 عيما .

## بلغص الحسكم :

انه ولتن كان من المسلم أن أحكام قاتون نظام موظعى الدولة رقم ٢١٠ فسنة ١٩٥٧ يضعرف تطبيقها فسنة ١٩٥٨ يضعرف تطبيقها ولا شك الى الموظفين في الهيئة سواء أكانوا مثبتين أو غير مثبتين و مم الذين تمن عليهم في الباب الأول في الموات من (١١١) كما ينصرف الى المستخدين الخارجين عن الهيئة ـــ وهم الذين تناوتهم في الباب الثاني من القانون الموات من المهات على المواتم وتأديمه الباب الثاني من القانون الموات من المهات على ومرات على ومرات المواتم وتأديمهم المواتم وتأديمهم المواتم وتأديمهم المواتم وتأديمهم

لاحكام كادر عمال اليومية المعاهر به النزايز سجاهن الوزراء في ١٩٩٤(/١١/٢٢) وما لحق به من كتب دورية ومذكرات تكبلية وكاسبوف تنظيبية وكل أولئك هون أحكام القانون رقم (٢٩٠٠) التُشْنَة ١٩٥١ ، الا أن هذا لا يمثي حظر توقيع المقويات التأديبية التي لم يرد بها نس في قواعد كادر المسال كالانذار أو خصم أيام معدودات بن الأجر على عبال اليوبية ببثولة إن هذا الكادر لم ينص الا على عا**وية الجيل الطل**وة لدة سنة السهر أو اكثر التي أسقد توتيمها إلى رئيس المسلحة ومتوبتي الحرمان بن العلاوة اسلا والفصل من الخدمة بترار من وكيل الوزارة بعد أغذ رأى اللبعنة المنيسة ومسعيح فهم القانون هو أن مجرد الإشارة في احكام كالدر العمال الى معنى مِن تَلُكُ الجِزَّاءَاتُ : تارة تحت بند ( العَلْاوَات ) واخرى تحت بند ( الفسيل مِن ٱلشَّنَيَّة ) وكُل مِنهِما أَجَاء تحت عَبَارَة ﴿ كَيْنِيسَة شَلْبِيقِ هَذَه القواعد ﴿ وكل اوالله والد ماللكرة التنبيت به لكادر التمسال والتي وانق عليها مطس الوزراء في ١٩٤٤/٩١/٤٣ علهم في الفلالة على ان بثل تلقه المسسرة ات التاديبية المبال اليومية أم هرد على سجيل المصر والتعديد وكان من الر ذلك أن جرى النهل منذ سدور كاتر العمال وتطويق الواعده ولحسكانه واستثرت الاصول في مختلف الجهات الحكوبيسة بن وزارات ويصالبو وبؤسسات علية وغيرها على أنه ليس في القانون والعبل با يهنسم من توتيع مخطف المتوبات التأديبية التي يجازى بها الموظنون والمستخصون الخارجون عن الهيئة على عمال اليومية ايضا مادام الكادر المنطق مهم قد جاء غلوا من حصر وتنظيم منطقي تدريجي للجزاءات الثاديبية التي يمكن توتيمها كلما بدر منهم ما يستوجب المؤاخذة التأديبية ، يؤكد هذا النظر ما نست عليه سراخة المنكرة الايضاحية لقرار السيد رئيس الجمهسورية ركم ( ١٩٣٤ ) لمسقة ١٩٦٠ المستخدر في ٢٨ من مارس معنة ١٩٦٠ بشيسان تواعد تأديب عمال اليوبيَّة التكوبيين ، وقد نصت المادة الاولى بن القرار على ما بأتى:

<sup>(</sup>مادة 1) تضاف الى تواصد الكافر المتسام اليه الاحسكام الاتية : الجزاءات : الإنذار ، والخصم على آلا يتجساوز اجر ( 10 ) يوما في المرة

الواهدة ولا ( ه) ) يوما في المنقة الواهدة ، وتأجيل الملاوة والحرمان من الملاوة ، خنش الدرجة 6 كلفون الأقبر الأالعراقية بما ، النصل . ، وجاء في المذكرة الإيضاعية : 9 تعرض كادر العبال لاحكام التعبينات والترقيات. والملاوات والإجازات التي تطبق على العمسال الحكوميين ولم يُتُعشرهن اللحزاءات التبريبكن عوابعها على سبيل العمم الأجل وردايتها في اللها الكادر تأحيل الملاوة لمدة سبتة أشير أو أكثر متراريين رئيس السلحة والجربيان بين الملاوة ، وكفلك الفصل بقرار من وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنسة المنية " . والقول بغير ذلك يتضى عبلا الى وضع شاذ توامه أن علمل اليومية الذي يأتي ذنبا اداريا مهما كانت درجة بساطته لا يعلى في يجازي ونقا لاحكام كلار العبال الا بتأجيل حصول العابل على علاوته الدورية مدة سنة السهر أو الكار وأما أن يحرم من المسألوة المسئلا أو يفعل من الخدية . وهذا بجرى في وقت يبكن فيه أن يجازي الستخدم المسلوج عن السنَّة ؛ معتولة الحلف كثيرا عن جريبة تأديبية قد تكون درجة جسللتها الثبد والخطر من ذلك الفقيد الهين الذي آللت منه عامل اليومية الحسكومي وهذه ألفارقة الكبرة ولا شك تؤدى إلى عجسز جهسة الإدارة عن أعبال سلطتها في تقدير درجة خطورة النفيه المسبوب الى عابل اليومية والنسائج التي تترتب عليها ، ومن بينها أمر تمكين جهة الادارة من توقيع الجــزاء الملائم للفنب الأداري بما يحقق حسن سير المرفق ، ومن أجل ذلك يكون ما جرى عليه الممل منذ صدور وتطبيق كادر عمال اليومية من تطبيق المقوبات التأديبية التي وردت في القواعد المنظبة لشئون الموظفين والمستخدمين على عمال اليومية سليما لا مطعن عليه ومستفادا بحسكم أللزوم وما تحتبه طبيعة الاشبياء ، غليس ثبة ما يمنع أن يوقع رئيس المطحسة على المابل جزاء بالانذار أو بالخمم من الاجر لمدة لا تجاوز خبسة عشر يوما اذا قلبت حالة واتعية أو قانونية تسوغ تدخل جهة الادارة لاعداث هذا الاتراق حقه ،

( طمن رئم ٢٢٢٤ اسنة ٦ ق ــ جاسة ١٩/٥/١٩٦١ )

## قاعسدة رقسم ( ٨٠ )

## البسيدا :

الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراشى -- سلطة تلايب عبالها وموظفيها غير موظفى الوظائف الرئيسية -- تفعد لمدير علم الهيئة -- اساس خلك من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٢٧٠ اسنة ١٩٦٠ باللاحة الداخلية المهالة .

## رافص المسكم :

أنشئت الهيئة الدائبة لاستصلاح الاراخي بالتانون ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المحل بالقانون ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ الذي تنص المادة السابعة منه على انه و محلس الادارة لاتحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظم اعبالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترتيتهم وتاديبهم والمكانآت التي تبنيح لهم أو لفيرهم معن يندبون أو يعارون اليها » .

وفي 18 من ديسجبر سنة . ١٩٦ مسحر شرار رئيس الجبهـورية رئم ٢٧٧٠ لسنة . ١٩٦٠ الملكة الهيئة ونصت مادته الاولى على المسلمة الطيا المهيئة على شسئونها الأولى على أن مجلس ادارتها هو السلمة الطيا المهيئة على شسئونها وتصريف أمورها وادارتها ونصت مادته الثالثة عشرة على أن يتولى مدير عام الهيئة ادارتها وتصريف أمورها ويختص بها يأتي : . . . ( ٢ ) \_ تعيين الموظفين في غير الوظائف الرئيسية وترتيتهم ونتلهم وبنحهم المسالاوات وتاديبهم وانهاء خدمتهم ونمتا للنظم التي يتررها مطمى الادارة .

ونصت المادة عشرين من تلك اللائحة على أن تسرى على موظفى وعمل هذه الهيئة ــ نيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللائحة التي تصدر بتسرار من رئيس الجمهورية أحكام التشريعات واللوائح المنظمة للوظائف العالمة . وواضح من ذلك أن نص المادة التسالثة عشرة من الملاحة يجعل مدير علم الهيئة صاحب السلطة التاديبية على عبال وموظفى هذه الهيئة غير شاغلى الوظائف الرئيسية ، وفي الوقت ذاته المختص باسدار قرار لنهساء خدبة غير اصحاب الوظائف الرئيسية في غير حالات التاديب .

(طعن رئم ۸۹۹ لسنة ۹ ق ـ جلسة ١٠/٤/١٠)

#### قاعسدة رقسم ( ۸۱ )

#### المسطاة

عمال هيئة السنك العديدية سلطة تلديهم سعى لدير الهيئة أو من ينيد عنه في مدود القوانين والقوائح وليس لوكيل الوزارة ساسلس ذلك سر نص المادة الثالثة من قانون انشاء الهيئة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ سـ نفويضه غيره في مباشرة هذه السلطة ومنهم مديرو القاطق ، بقسرارين رقبي ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦ و ٢٦ لسنة ١٩٥٧ المسلارين استفادا التي القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٦ وقانون انشاء اللهيئة سسطح مطابق القانون ساتكود ذلك بقرار وزير المواصلات رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم ادارات السنكك العديدية بمقضى ساطته المستهدة من القانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٦ سالف الذكر .

## بلخص الحكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦١ لسنة ١٩٥١ باتشاء هيئة علية للشون سكك حديد جمهورية بحر نصى في الفقرين قبالم الأخيرة بن الملك الحديدية بدير يمين بترار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المواصلات . ويقوم المدير تحت المرآف وزير المواصلات بدارة السكك الحديدية وتصريف شفونها ، وله على الأخص غيبا بنعلق بالوظهين والصال سلملة التمهين والقسل والاحتيان والتاديب وما المي نطق بن شغونها ، وله أن ينيب غيره في بعضهه والتاديب وما المي نلك بن شئونهم ، وله أن ينيب غيره في بعضهه

وغلات كله في حدود العواتين واللوائح » . وقد شول الصارع يبعضي هذا القس بدير عثم الهيئة اختصاصا اصيلا بسلطة كالللة على تاديب المبال كبسا أجار له أن يثبت غيره في هذا الاختمسامي دون هذا أو كليد الابن القوانين واللوائح ، ثم صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية بالقسانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٥٦. في شان التغييض بالإغتصاصفت هنس في مادته الثلاثة على أن « للوزير أن يمهد ببعض الاختصاصات المقولة لوكيسل الوزارة بموجب التوانين الى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المسالح . وللوزير بناء على ما يعرضه رؤساء المسالح أن يعهد ببعض اختصاصاتهم الى رؤساء الفروع والاتسام ، وقد اجاز هذا القانون بدوره تفويض وؤساء الفروع والأشبام في بعض اغتمناهمات رؤساء المسالح ، وأوضح كقاعدة علمة الاختصاصات التي بجوز نيها هذا التفويض ولن هي أصلا ثم لن بهكن أن يعهد بها . واستنادا الى الثانونين اتنى الذكر اسدر السيد المدير العام اللهيئة العابة لشنون السكك المديدية الترار الاداري رتم ٢٠٤٠ المنة ١٩٥٨ في ٢١ نونمبر سنة ١٩٥٦ الذي تغنى في مايته الثانية بأن ♦ يعهد ألى المعادة وكيل مدير علم الهيئة ومساعد المدير العام والمحكرتير المغ والمنش البهام بالتهم اليكانيكي والمنش المساء لهندسة المسكة والاشمال والنتش المام المركة والبضائع وبدير علم المفازن والشتريات ومدير عام القسم الطبي كل في دائرة اختصاصه بالسلطات الانية ونقسا السلطة المخولة لرئيس المسلحة بمنتشى القانون رشم ٢١٠ لييؤة ١٩٨١ غيباً يتطق بكانة مسائل المستخدين الخارجين عن الهيئة والعبسال » كما أصدر القرار الإداري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ في ٧ نونمبر مسنة ١٩٥٧ الذي نص في المادة الأولى منه على أن ﴿ يعهد الى المسادة مسمساعد المدير الجاء للشئون المالية والنتبل ومساعد المدير العسام للشئون العسامة والأنواد ومفاش عام الحسركة ومفتش عام النقبل والسبابة مديري المُعَلَق والمِيور المام المالي كل في دائرة لجَتمساسه ، بالسلطات الواردة حصته المانة ( غانيسة ) [ ، ب ، ج ، د ، ج ، وبن الأبر الاداري رام ١٠٠٤

المهرخ ورا من تونيون مبدئة إجهاد م وسلطة النيد المله الملة الملة الشيئين السبكه الحبيدية على تابيب الجنال وجايرى أناية غيره في ببالسرة حذه الفيلية غابعة الع بينتهني المادة النقاعة بن عانون انفسساء البيئسة. رهر ۱۹۹۹ آمنته ۱۹۶۹ بنا بجنل عزاریه رقم ۲۰۱ آسنة ۱۹۵۹ ورام ۲۹ استسقة ١٩٥٧ فيها فضيا به من طويش السسادة مديري المساطق ، كل في دائرة اغتصاصه على السلطات المؤلة لرئيس الصلحة عيما يتعلق بكانة مسائل المبال ، صحيحين بطابقين للقانون سا يرثب الديرى الناطق مؤلاء اختصاصا بطريق الاتابة في هذه الشئون وذلك كله بجسكم خاص ف عانون انتساء الهوئة منفك من الحكم الوارد في كادر العمال الذي يسند عداً الاختصاص لوكيل الوزارة ميغاير له ، وهو حكم في خصوص التأديب مسخر بدنشويع لإهق للكابير ، وأدانه فانون هو أعلى مرتبسة من قرار معاس الوزراء وبن كتب وزارة الماية الدورية الصادر بها كادر المسال ، ومن ثم يتهاوى منطق الجدل الذي أقلبه الحكم المطعون فيه على الارقداد بابر تاديب العبال في الهيئة العلبة لشئون السكك الحديدية الى سسلطة وكيل الوزارة المتررة له في هذا الخصوص ببقتضي كادر العبال وبناه على الكادر ما خرج به تاتون انشاء الهيئة على هذا الوضع من حسكم خاص استحدثه في هذا الثنان لاعاب ارأت نتطق بتنظيم العباسة وضبط أبور موظنيها وعمالها والهيمنة على حسن سير العبل نيها بمراعاة تكوينها القساتوني وترتيب الوظائف بها بوصفها هيئة علية منحها الشبارع الشخصية الامتيارية وخولها استثلالها في ماليتها وفي إدارة شئونها وجعل لرئيسها اختصاصها أصيلا في تأديب موظنيها وعبالها ، على أن وزير المواصلات اسدر في ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٧ القرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ متظيم ادارات السكك الحديدية وتحديد اختصاصاتها الذي نص في البنسد إدالها ) من الله 8 ، 4 منه على أن الا يقص مدير المنطقة بما يأتي أولا . . . وثانيا ... وثالثا ... التعقون: الإدارية ؛ ... الإشراك على كافة الأغراد بالمنطقة من ناهية تشخيلهم والرقابة عليهم داخل المنطقة وتأديبهم طبقها للغوامد القانونية ٢ .. - ٣ .. - ٥ .. - اصدار جبيع ألقسرأرات البنيسة بسجل السابة في جدود منطبته . . 4 وبقك يكون هذا القسرار

الوزارى قد أكد ببتنمى سلطة الوزير المستبدة من القساتون رقم . 77 لسنة 1901 في شأن التتويض بالاقتصاصات با تنسبته القرار الادارى الادارى رتم 1. 74 لسنة 1901 وما ردده عنه بعد ذلك القرار الادارى رالادارى رتم 17 لسنة 1901 وما ردده عنه بعد ذلك القرار الادارى رالادارى رتم 17 لسنة 1904 الصياد و ما كانت سلطة تلايب عبال الهيئة المسلم في كلة بسئل المعينة هي بصب تقون انشاتها لميرها المسلم لا لوكيل الوزارة وهو بطابة رئيس المسلمة أو لن ينيه عنسه في هسذا الاختصاص على خلاف الحال بالنسبة الى عبسال الصكومة الاختصاص على خلاف الحال بالنسبة الى عبسال الصكومة الاختصاص من وزير المواصلات وبدير علم المهنة الى مديرى القساطة الصادر من كل من وزير المواصلات وبدير علم المهنة الى مديرى القساطة بالاستقاد الى من وزير المواصلات وبدير علم المهنة الى مديرى القساطين منه منهدر عام المنطنة المدين منا الاختصاص في القاديب . وإذا صدر القرار التاديبي المطمون غيه من بدير علم المنطنة الشرائة ، غائه يكون قد صدر من يختص قدونا في حدود السلطة الموضف فيه في هذا الشان .

(طعن رقم ٦٢٦ لسنة ٧ ق \_ جلسة ١٩٦٢/٢/٢٤ )

## قاعسدة رقسم ( ۸۲ )

#### البسطا:

وستخدو هيئة الواصلات السلكية والانسطاعة الذين طبق عليهم كادر المبال من أول أبريل سنة ١٩٦٠ بمتنص القانون رقم ١١١ أسنة ١٩٦٠ ــ خضوعهم في مجال التاديب لهذا التكور ... استيمادهم من مجال تطبيل احكام المواد ١١ و ١٢ و ١٢ و ١٤ من القانون رقم ١١٧ أسنة ١٩٥٨ الخلص باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاجات التاديبية ،

## ملخص المسكم

أن النظام القانوني الذي يحميع له العامي في الطديب وقت صدور

عرار الهميل المطمون هيه هو كأدر العبال نهو منذ اول ابريل سنة ١٩٩٠ يعتبر وبتا لاحكام القانون رتم ١١١ لسنة ١٩٦٠ سناك الذكر عليالا يعليل بهتنفي كادر العبال وأنه ولئن كانت هيئة الوامسالات المسلكية واللاسلكية تؤسنسة علية مستدر بالشائها بالتطبيق للقسائون رتم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالؤسسات العلية ترار رئيس الجهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ ونص في المادة الثانية منه على عدم تتبيدها بالنظم الادارية والمالية المتبعة في المسالح الحكومية الا أن المادة ١٣ من ترار انشسالها المشار اليه أوردت حكما وتتيا يقضى بأن تسرى في شان موظفى الهيئسة ومستخديها وعبسالها التوانين واللوائح والتواعد التنظيبية الخامسة بموظنى ومستخدمي وعمسال الحسكومة ثم ان ترار رئيس الجمهسورية رتم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بنظلم الموظفين بهيئة الموامسالات السلكية واللاسلكية لم ينظم سوى شئون الموظفين بن الدرجة التاسعة نها غوتهيها الى أعلا الدرجات . أما المستخدمين الخسارجون عن الهيئة والعبسال 4 عتسد نصت المسادة ٤ بن الترار الذكور على أن تواهد تعيينهم وترتيب وظائفهم وكذلك كانة شئونهم الأخرى تنظم بترار من وزير الوامسائفه بعد مواغقة مجلس الادارة ، ولم يصدر الى الآن هذا القرار ، وبن ثم غلا مناص من أعمال الحكم الوقتى الوارد في المادة ١٣ من تسرار انشسساه الهيئة بالنسبة لهؤلاء المستخدمين والعمال وذلك بسريان العوانين واللوائح والتواعد التنظيمية الخاصة بالرانهم في المسالح الحكومية عليهم حتى يصدر القرار الوزاري المسار اليه في المادة } من قرار رئيس الجمهـورية رتم ٢١٩٢ لسنة ٥٩٩ سالف البيان .

ويناء على ما تقدم ينبغى أولا ... استبعاد المدعى من مجال تطبيق المحكم المواد 11 و 17 و 17 و 18 من القانون رقم 110 السنة 190٨ الشامس باعدة تنظيم النباية الادارية والمعاكبات التاديبية وذلك ونتسا لحسكم الموادة 10 من القانون المذكور التي تنصى ملى أنه لا تسرى الحسكام المواد الله 17 / 17 ، 15 على المستخديين الشارجين من الهيئة والمسالم الماد (م 1 سرح 18)

ويسكون النصرف في التحقيق بالنسبة لهم من اختصساهي الجهسة التي يُقْبِعُونُهُ أَنْ وَالْكُمْ ثُمُّ اسْلَقُ البِسِانُ كَانَّ مِنْ الْمُسْتَحْدِينَ الْمُسْلَقِينَ عَنْ اللهائة ثم أعتر تحد أول ابريل سنة ١٩٦/ الممالا المختفى كادر المسال وقالة المخالفين لا تصرى عليها احتكام المواد ١١ ، ١٦ ، ١٦ ، ١٤ المذكورة . فيها سنة تقليق البهة الادارية التي يتبعها المدعى احتمام كادر المسال مهذه المحمرة في المحقيق وتلذم بالاوضاع الشكلية التي يقدرها الكادر المتحود إن المدعى إعتبر تيل مندور ترار المصل المطمون ميه عاملا بعامل بهتابين كادر المسال

﴿ طَعَن رَقِم ١٠٧٩ لَسَنَة ٨ ق - جَلْسَة ١١/١٧ )

# 

: المسا

..... يَحَقِيق ـــ أيس ثبت وا يوجب أفراعُه في شكل ممين ــــ لا يبكن لا بطلان على افقال إجراله في وضع خُلص ،

# يانس إله يج:

ليس شه ما يوجب الراغ التحتيق مع العسامل في شسكل معين . ولا بطلاق على الخطال اجرائه في وضع خاص .

( طعن رتم ۱۲۲۹ لسنة ٧ ق ــ جلِسة ، إ/١١/٢/١١/١

## قامستة رقسم ( ٨٠)

## : 1-4

النظاع الملل عن دوريد بدائغ حصلها من عبلاء الشركة التي يميل بها ثبنا الشقروالهم بقواء بعد جريبة بستبرة أو على الاقل دينا اداريا بستبرا ... المِينِ في تهجيد التهلم بالنبيئة الهذه الجريبة لا يستقط يبغيم الخيسة عشر يها المُسروب ولها بالمُقدَّة النقية من المُعَمَّ لِلَّ مِن المُعَنَّ المِعلَّ لَمْ وَالْ السنة 1909 الذي يمكن علاقة للهم بالمُسَمَّة — المنفع بمدم أبول الدعوى المراوعة في هذه المُعلِّة المُعْلِمُ على اسطن سابِم من المُعَلَّون .

## ملخص الحكم:

انه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرغمها بعد الميماد المنصوص عليه بالفترة الثانية من المادة ٢٩ من تأتون العبال رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على انه « . . ولا يجوز أتهام العابل في مخالفة مضى على انترائها عكر من خمسة عشر يوما . والذي تضت المحكمة التاديبية بحكمها المطمون فيه بتبوله بالنسبة للاتهامين الأول والتساتي المنسبويين الى المهام المنافذ الى ان القياد الوارد بهذه الفترة يسرى على رب العهام وعلى النبابة الادارية على حد سواء وذلك لما راته من أسباب أرردتها حكمات حكما ا

انه عن هذا الدنع ، فلا محل للبحث سـ في صدد هذين الاتهابين سـ نبيا اذا كان القيد الوارد بالفترة المنوه عنها يسرى على النيابة الادارية كيا يسرى على النيابة الادارية كيا يسرى على رب العبل من عديه ذلك لان هذين الاتهابين ينحمران في امتساع المنهم الأول عن توريد ببالغ غزينة الشركة أو في حسابها بالبنك وحسده البالغ كان تد حسلها من عبلاء الشركة ثبنا المستواتهم بنها زعما بنسه الابتناع يكون جريبة بستبرة أو على الاتل دينسا اداريا بستمرا لا يستقط الحصلة وحسد؛ الحق في توجيه الاتهام بالنسبة له ببضى الخيسة عشر يوما المنسسوس عليها بالمنتر المناب المنابة الادارية على الأنهاب الذكور غل مبتنعا عو توريد المبالغ التي حصلها من المهلاء الى أن البلغت النيابة الادارية بلواتمة وتولت التحقيق ثم أبلغت النيابة المائة وعند ذلك تام بتوريد علم بنويه على الته البائي بعد خصم ما زعم من حتسوق لسـ حبلة على ٢٩٢٥. وعند ذلك تام بتوريد

هل الشركة . . وعلى متنفى ذلك يكون الدنع بعدم تبول الدعوى الناديبية . . . بالتعلين التعلين التعلين المتعاد الم

(طمن رقم ١٩٢٤ لسنة ٩ ق ــ جلسة ٢٩/٥/١٩١)

#### الأسرع الصبادي عفر

ا**لوقف** عن المهـــــــل

# قامستة رقسم ( ملا )

البسطا:

وقف المابل عن المبل وفقا لتمى الهند ه من التعليمات المالية رقم م المسادرة في أول يولية سنة ١٩١٣ سـ عدم عرض لبر الوقف على مجانى التلبيب بعد مفى ثلاثة أشهر سـ لا مغالفاً، فيه الققون سـ استطالة الوقف بحسب الظروف والالبسات سـ لا تفهى تليلا على اسابة استمبال الساطة ــ اتنهاء الوقف يكون بند القصل في الآيم المسوية الى العابل بعد لتبسيلم التحقيق بشائها ،

#### ملخص الحسكم :

ان المستداد من نص البند o من التطبيات الملية رقم A المسادرة في أول بولية سنة ١٩١٣ أن رئيس المسلحة هو السلطة التاديبية التي الدلك بصفة مطلقة وقف العالم من عبله اذا أتهم بجرم لهوجب الموقف . ومن ثم غان قرار الوقف المطمون فيه يكون قد صدر مبن ببلكه وقام مسلم، سببه وهو أتهلم المدعى في أمور قد تستوجب بؤاخفته تلديبيا وجنائيسا وليس شة مخالفة للقانون في عدم عرض أمر الوقف على مجلس التاديب بعد مضى ثلاثة أشهر > ذلك أن النص المذكور لم يحظر وقف العسامل عن عبله لدة تزيد هلى ثلاثة أشهر الا بلذن مجلس التاديب بل لم يستوجب النص عصد بدة الوقف > واستطالة الوقف بحسب الظسروف والملابسات الدوى الراهفة لا تنهض دليلا على اساءة استعبال السلطة ما

أذ المغروض أن يسمر الوقت حتى يفصل غيبة هو منسسوب الى المدعى. من تهم . وهذا التأويل هو الذي يتسق وطُبِلُه الإثنياء ، الثنهاية الطبيعية للوقت هى حسم الوقت الملق الذي وجد فيه المدعى بسبب ما تسب البه من تهم ، وهذا الموقف الملق لا ينحسم بعد أنهام التحقيق ولكن عنسد الفصل في لنهم المنسوبة البه ، بأ هذا هو التأويل الذي يتقق مع نص الفصل في المها . هن الهند من المند و من المناح الماليات المالية المسلم اليها .

﴿ طَعَنَ رَقِم ٢٥١٧ لُسُنَةٌ أَدُ أَنْ لَمُ يَكُّلُمُكُ ١٩٦٢/٤/٧ )

#### قاصحة رقسم ( ٨٦ )

#### المنسطا :

وقت التأمل وُقِعًا مِّن صُفَّةً الْبُثِيرَةُ الطِعَة الْجُرِمُ وَهِجَبَ وَالْحَاقِ لِلَّهِ الْمُعَلِّقِ وَالْكُلُّ الجِرَّةُ بِنَا أَلَوْكَاتُ الْكُنَّةُ أَنْ مِنْ تَكَلِّمُنَاكَ الْفَيْهُ وَهُمْ لا فَاكُنْ الْمَنْفُلِ عَنْسَ هُنَا الْتَمْلُولُ مِنْ الْمُرْفِعُ وَهُلُهُ الْمُلْتَثَ اللَّهُ الْمُنْفَقِيةً فِي مَنْ الْمُلُولِ اللَّهِ مَنْ ما ترخص من جانب الادارة — حتم المحتبة الجنافية بوقت أثلاث المثل المثانية ... لا يحول دون اعمال الحتم المتشم .

#### طخص الحسكم :

أن المادة الكابشة من تطبيات المالية ردم ( A ) وهى الذي تفسلة الحكام كافر العبال غيبا لا يتفارض معها ولم يرد في شسائه نص خاطئ في هذا الكافر نشص على أن 8 عالم اليومية الكفم بجسرم مؤجب الأراحت في هذا التعلق على حالة ؟ وأذا تبيت ادافسته برغت من تاريخ الايتف المؤتت ؟ وقد اوركت هذه المذة عامدة مند المندة عامة المتطلب المناسباها وقف العالم بحرم موجب الرفق وقفا مؤتتا عن عالم في كل حسافة يوجر التهابه بهذا الجرم وظلع الجرم بدة الوقف ، قاذا التسحيد براسله حرف له المواد المناسبا عن المناسبا المناسبا المناسبا المناسبا المناسبات المن

المفتصة عندنذ انزال هذا الحكم واصل انزه القسانوني بغير ما ترخص من جانبها ولا تخيير كتيمة لازية راى الشارع ترتيبها على ادانة المسلل لملة تتصل بصلحة العبل وقد جاء كادر العبال خلوا من اى حكم ينتساولة علاج هذه المالة بها يتمين معه اصبال القاعدة الواردة في هذه المسلدة . ومن تقبل الادانة الموجبة لترتيب هذا الاثر الحكم في جريبة مطلة بالمرمه كميريبة السرقة على نحو بنا المدتون ال

( طعن رقم ١١٣ اسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٤ )

# عاصنة والمراج

### 32

قرار الربيد عن العلى السائر وفقاً فحكم البند و من تطهات المالية رقم ٨ ــ يترتب عليه وقف صرف الأجز من تأريخ الرقب ــ الطاب السنمجل بضرف الأخر ــ رفشة فعدم قبائه على الشباب لجية .

### بلخص الحكم :

اذا كان ترار وقف المسليل سليها وقعا النص المُدّة ، من تطهّلُطُ المُلِيّة ، من تطهّلُطُ المُلِيّة وَاللّهِ مِن اللّهِ منذة ١٩٤٣ مائة يتربُب عُلِيسه وُقعه سرّل الرئب ابتداء من تنزيخ الرّفك ومن ثم عن الطّلب المُستمَّمِل بصَرّلَهُ الرّبِي يترب على اسبه جدية . المرتب لا يتوم على اسبه جدية .

( طعن رَقُمْ ݣَأُولُو لُسْنَةُ ٦ ق \_ جِلْسَةُ كَأَرُكُو الْمُ

#### قامنتة رقتم ( ٨٨ )

#### : 41

وقف المأبل من العبل لا يقع تلقلها بقوة القانون الا أذا حبس احياطها 
لا النبيدًا لحكم تضائى وجوب صدور قرار أدارى لانشاء حالة الوقف عن 
العبل في في هذه الحالة \_ ابتناع الادارة عن تبكين المابل من أداء عبله 
بعد الإفراج عنه يتطوى على مخالفة القانون ما لم يصدر قرار بوقفه \_ عدم 
جواز حريان المابل من راتبه ما دام قد عرض من جانبه استمداده القيام 
معد عدم ...

# ملخص المسكم :

ان وقف العالم لا يقع بقوة القسانون الا اذا حبس احتياطيا او تنفيذا لحكم تنسائى > لأن مثل هذا الحبس يتتفى بحكم الشرورة عدم تبكه من الداء عبله في خبه الحكومة مبها يغني عن صدور قرار بالوقف > لها في غير هذه الحالمة هلا بد لاتشاء حالة الوقف عن العبل من صدور قرار ادارى من ببلك ذلك . وغنى عن القول أن هذه الاحكام هي من الاحسسول المسابة و ذلك ردنتها الملاتان ها و 17 من قسانون موظفى السدولة المسابة على المنف ا 101 بالنسبة للبوظفين الدائمين > ونصت الملاة ١١٧ لمبنا نصت عليه على سريان هذا الحكم على المستخدمين الفسارجين عن الهيئة . وما دام لم يقف بتوة القسانون عن مسلم بسبب حسسه احتياطيا او تنفيذ أل لكم تأخيل الحكم أن المنافذ عن مسلم بسبب حسسه احتياطيا او تنفيذ أل عكم تفيل المنافذ عن عبر الموقف من تبكين مثانا التأون > ولا يجوز المؤلف من داء معلم بعد الانراج عنه يكون مخانه التأنون > ولا يجوز حران المؤلف من مراتبه > ما دام قد عرض من جاتبه استعدادا القيسام بمياه > وكان الابتناع من جاتب الادارة بدون وجه حق وبسبب لا دخل لارادة المؤطف عهه .

(طعن رتم ١٥٥ لسنة ٣ ق - جلسة ١٢/١٢/٨٩٨)

### قاصدة رقبم ( ۸۸ )

#### الهسدا:

صدور قرار مبن ببلكه قفونا باستبرار وقد العابل عن عبله لمسلحة التحقيق حالة أن العابل المذكور لم يكن قد صدر قرار بوقعه ابتداء بل أبعد عن عبله تمهيدا لتنفيذ تأشيرة الوزير باتخاذ اجراءات فصله ... ينبد موافقة مصدر القرار القرقف واقراره اياه من تاريخ الإبعاد ويكشف عن قصد الإدارة احداث الاثر القاتوني للوقف الذي دل عليه مظهر مادي هو الإبعاد واكتنه واقمة قاتونية لاحقة هي قرار استبرار الوقف ... لا اعتداد بالقول بان القرار الذكور صدر بعد انتهاء التحقيق مني قدر مصدر القرار ان مصلحة المتاكية التانيية وما نستترجه من استكمال التحقيقات السابقة عني اختتام المحكية تقضي وقفه .

# ملقص العسكم :

ان المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٠ لسسنة ١٩٥٧ مسلطة تأديب عبالها ومن ثم نهو المختص بامسدار قرار وقف المدعى سلطة تأديب عبالها ومن ثم نهو المختص بامسدار قرار وقف المدعى وفقا لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٣٤ لسنة ١٩٦٠ المشار اليسه متى قدر أن بصلحة التحقيق تقنفى امسدار هذا القسرار وقد قدر أن الساحة المحاكبة التنديبية وبا قد تستلزيه من اسستكبال التحقيقات السابقة حتى مرحلة اختسام المحساكبة تقنفى وقفه ، ناصدر قراره في ٢٣ من مارس ١٩٦١ - باستمرار وقف المذكور عن عبله ، وهذا القسرار الصادر مين يملكه قانونا ينيسد موافقته على الوقف واقراره اياه بن تاريخ الإبعاد عن العبل الحاصل تبهيدا لتنفيذ تأشيرة المسيد الوزير مساحب السلطة الأملى ، ويكشف عن قصد الادارة في حداث الأثر القساري

للوقف الذي دل عليه مظهر مادي هو الابعاد . واكدته واقصة قاتونيسة لاحقة هي ترار استبرار الوَّقُفْ فَيْنَ كُمْ أَنْنَ وَقف المدعي في المدة من 17 من ديسمبر سنة 191، الى التسليخ الذي انفي غيه هذا الوقف بموجه الى عبله يكون قاتبا ملايا وقاتونا على وجه مسجيح ومسمادرا من السلطة المتسعة بذكك في حكة تجيزة الاسبة بيُرْرة وفْقًا لاحكام القاتون .

الْطُعْنَ رَفُم الْأَوْلَا لَسْنَاهُ أَقْ فِي حِلْسَة الْأَرْ ٱلْأَلْآلُا الْمُوْالِدُ } )

# - M-

# القرم الثسائي عشير

# 

# أُولًا : فَصَـــلَ الْعَـــالِل بِسَبْبُ تَقْدِيق

# قَاعَــدَةً زُقَّـمُ ( ٩٠ )

: المسلما

الملاة ة من تعقيلات الملقية رقم ٨ التبلة لاختلم تكور المهال ... اللهيق. الوجب الرقت وفقا لها ... يتحدد منفرقة طبقا الشائون رقم ٢١٠ اسسة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة الذي كان ساريا هينذاك ... اساسي ذلك الله القائون العام المنظم لقواعد التوظيف وكافة شيلون موظفى الدولة .

# مُلْخُصُ ٱلْدُكُمُ :

تنص ألمانة أن من تطبيات المألية رقم ٨ وهر التي تكال المسكلة كادر ألمبال على أن و علما البومية المتهم بعرم موجب الرئت بسير ابتألفه بوقتا من العبال أن كل حالة ، وإذا انضح بعد التحقيق أن العبال برئة تصرف له أجرته عن كل مدة الابتسسة ، وإذا تبيئت المألفة برنقت أن تعرف المراب المؤلف المؤلفة بالمؤلفة بالمؤلفة المؤلفة بالمؤلفة بالمؤلفة المؤلفة بالمؤلفة بالمؤلفة بالمؤلفة المؤلفة المؤلفة

الْطَمْن رَقْمُ ٢٠٠ لسُنَة ١٠ ق \_ جُلْسَة ١٠ )

#### قاصحة رقسم ( ٩١ )

#### : 6-44

السنفدون الفارجون عن الهيئة الذين طبق عليهم كادر المسال يمتنفى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 111 لسنة 197٠ من اول ابريل سنة 197٠ خضوعهم في مجال التاديب لهذا الكادر — فصل احدهم يسبب تاديبي دون التزام الاوضاع الشكلية التي قررها هذا الكادر كلفذ رأى اللجنة الفنية لشئون الممال — يعتبر اهدارا صريحا لفسيقه حرص عليها الشرع لمساتح الممال الفاء قرار افصل لهذا اسبب لا يمطل من سلطة إلامارة في اعادة اجراءات التحقيق والملكية وسلطتها في توقيع الجزاد التاديبي على ما يثبت نديها من ذنب في حن العابل .

# ملَّفُس الحكم :

الستخدم ، وذلك في مدى أسبوعين من تاريخ اعلاته بدرار النصيب لي يأ وبكون ترار اللجنة في هذا الثمان نهائيا ... ) ولقد أعملت الهيئة المسلمة السكك الحديدية حكم هذا النص على الطعسون عليه ، في وقت لم يكن لهذا النص من قيام بعد أذ الغي منذ أول أبريل سنة ١٩٦٠ وخسسرج المطمون عليه بوسفه من المستخدمين الخارجين من الهيئة من مجال تطبيقاً. أحكام قانون موظني الدولة ليدخل في ظل احكام كادر الممال وما لحقه بن تعديلات فكان يتمين على الجهة الادارية ، وتلك نصوص القانون واضحة ا على ما سلقه من ايضاح 6 أن تطبق في حق الطعون عليه احكام كاذر العبال. مند التصرف في التحتبق وكان عليها أن تلتزم الاوضاع الشكلية التئ قررها الكادر الذكور وقد تناول النص على حالة نصل العابل من الطبعية: بسبب تأديبي غقض بأنه 8 لا يجوز غصسل العسليل من الخدمة بسببة عيما تقدم » وفي الإعراض عن ذلك اهدار صريح لضبائة حرص عليها المشرع لصالح المبال متاذا مندر الترار الطعون نيه وهو ترار النصل مغالفا لأحكام التانون كان خليتا بالإلغاء وهذا الالفساء لا يعطل بطبيعسة الحال من مسلطة الإدارة في أعادة أجراءات التعتبق والمحاكبة وما لهسما بن سلطة في توقيع الجسراء التأديبي على ما يثبت لديها في حق المطمولي عثیه بن نتب ،

: طمن رقم ۱۲۷۸ نسنة A ق سـ جلسة ۲۳/۳/۲۳ ) . .

#### قاعــدة رةــم ( ٩٢ )

#### المستفاة:

اللجنة الفنية المُفتصة بابداء الرأى في فصلهم — تشكيلها بقرار من. ودير النطقة بناء على تفويض من الوزير — صحيح مرتب لالأره — صحة قرار النصل الصادر بعد موافقة هذه اللجنة •

# بُلِغِينِ العِلَمِ :

إذا كان الثابت من الاوراق إن القرار المطعون بميه القاليني ببصل المعنى من خُدمة الهيئة الأسباب التي بني عليها قد صدر بناء على توصية اللجنة النئية الرئيسية لشنون المسال بالمنطقة الشمالية بالاسسكنبرية بجاستها المتعددة في يوم ٢٠ من نونهبر سنة ١٩٥٨ وهي الشِكلة بالأمسر الإداري رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٨ بنـاء على التنويض الصابر بن وزير الماراسلات إلى مديري المناطق بمتنضى المادة ٢٠ عبرة ( الله ) بنود ( ، ع ١٠ من القرار الوزاري رتم ١٠ المسمنة ١٩٥٧ آنف الفكر وإذا كان كادر العمال يقنى بعدم جواز عسل العامل ألا بعد اخذ رأى اللجنسة الهنية التي يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وكان وزير الموامسلات يملك · بحكم المادة الثالثة من القانون رتم . ٣٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن التغويض مِالاختصاصات أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المسالح الى رؤساء الفروع والاتسام وكان مدير عام الهشة وهو رئيس المسلحة باعتباره المهيمن على -شئون العبال نبها ببنتني ثانون انشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ يغتص ملجراء هذا التشكيل بوصفه من مستازمات ممارسة سلطة التأديب التي أطلق المشرع حقا فيها واستدها اليه بالمصاص كالمل أصيل فان قرار الوزير جتعويض مديري المناطق في سلطة رئيس المسلحة في هذا الشأن وهو مدير عام الهيئة يكون صحيحا مطايقا للقانون مرتبا لآثاره في استاد هذا الاختصاص ألى هؤلاء المديرين ، ومن ثم تكون اللجنة الفنية التي أوصت بفصل المدعى مشكلة تشكيلا صحيحا بإداة تانونية هي برار صادر من مختص بالأمر جهذا التشكيل ومختصة بابداء الراى في نصل عبال الهيئة بالمنطقة تاديبيا -بوتبعا لذلك يكون القرار الناديبي الصادر بعد اخذ رأى هذه اللجنة سليما - شكلا و طابقا للقانون .

· (-طعن رتم ۲۲۱ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۲۶/۲/۲/۱۹۹۱)

### كالمسدة رقسم ( ٩٣ )"

# : 12-4

حظر عصل العابل من الفحية بسبب تاديس الا بيوافقة وكيل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية التى يصعر بتشكيلها قرار من الوزيم المؤتمي ... وجوب اخذ راى اللجنة كاجراء شكلى تبهيدى وان كان وكيل الوزارة لا ينقيد في اصدار قراره بهذا الراي .

# ملغص الحكم:

ان كادر العبال نص على انه لا يجوز نصل العابل من الخدية بنيب 
تاليبي الا ببوانفة وكيل الوزارة بعد اخذ راى النجنة الننية التي يعسدر 
بتشكيلها ترار من الوزير المختص ، وظاهر من عبارات النص لن هسده 
اللجنة ولو أنها ضبائة قصد بها الشارع تابين جانب العبال غيها يختص 
بهقرارات التي تيس بتاءهم في الشبية أو الاصاءم بها يتبال غيها مي 
بهقرارات التي تيس سواها على تعرف أجوالهم والحكم عليها ؛ الا أنهسا 
مناهر هي أندر بن سواها على تعرف أجوالهم والحكم عليها ؛ الا أنهسا 
مناهر أن تكون مجرد لهنة أغنية استشارية ذات رأى غير طرق أوكيل 
كامراه شكل تهيدي قبل اصدار عرار فصل العسابل بسبب تاديبي ، 
هون أن يتلاد وكيل الوزارة في اصدار قراره براى هذه اللجنة .

﴿ ﴿ طَعَنَ رِقُمْ ١٩٣٨ السِبَةِ ٧ ق - جَلَسَةٍ ١٩٣٢/١٢/١٥ ﴾

قاصحة رقسم ( ٩٤ )

14-41

هيئة الواسلات السلكية والانسلكية ... فصل اهد عبالها النبيب تلدين ، بقرار من مجير إلهيئة لو بن ينيب ، دون المة راي إلاجها إلننيسة تشاون المبال ... مخالفته للقانون لامداره ضبالة مكلولة اصالح المابل ... لا يفي بن هذا الحكم أن رأى الجنة الفنية المنكورة استشارى ... الفاء قرار الفصل لهذا السبب لا يضع الجهة الادارية بن امادة اجراءات توقيع الجزأء وفقا الارضاح الصحيحة تقونا .

# بكلص العكم :

بيين بن الرجوع الى كانر المبال المسادر به قرار مجلس الووراء في ٢٣ بن تونيبر سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المليسة الدورى ملف رقم غا ٢٣٤ ــ ٢/٣٥ في ١٩ بن ديسبير سنة ١٩٤٤ أنه تطول النص على مقلة غصل العليل بن الخدية بسبب تاديبي عقضي بأنه و لا يجوز غصل المسليل بن الضدية بسبب تاديبي الا بدواعتة وكيل الوزارة بعد اغذ راى اللجنسة المنية المقدار اليها غيبا تقدم » .

ولما كان غصل المدعى غصلا بسبب تأديبى وكان غير ثابت أن مغير عام الهيئة أو من ينبيه وهو الذى يبدو من نص المادة ٧ من قرار انشسام الهيئة أنه يبلك بالنسبة لعمال الهيئة مسلطة وكيسل الوزارة في تأديب المبال قد وافق على هذا الغصل بعد اخذ رأى اللجنة الفنية المشار اليها المكان ذلك غان قرار الغصل الملعون غيه يكون قد صدر مخالفا للقافون منهينا اللفاؤه سواته وانه ولئن كان رأى اللجنة الفنية استشاريا الا أنه يلزم لصحة قرار غصل العامل بسبب تأديبي الرجوع اليها لأن كادر المسال لم يجز صراحة غصل العامل بسبب تأديبي الا بعد الرجوع اليها عيه اهدار لضبقة مكولة لمسالح العامل على انه المناب المناب على انه حشكى عنه بسبب أغفال وضسع شكلي ينبغي القنبية الى أن الفاء الترار الملعون غيه بسبب أغفال وضسع شكلي المدين عالم الموسع قالوضاع المسميعة فاتونا د

١٠٠٠ أطفن راتم ٧٩٠١ أنستة ٨ ق ــ جلسة ١٧١/١١/١١) ١

### يَامِينَة رِضِم ﴿ هِا. ﴾ .

#### المسطا:

صدور قرار بفصل العابل دون عرض الأبر على لجنة شاون العمسال. قبل القصل -- لا يؤثر في القرار ما دليت هذه الجنة رات القصل اعتبارا من التاريخ الذي كان فيه وايد وكيل الوزارة فلك -

# بلخص الحسكم :

انه لا يغير من الابر شيئا كون الوزارة لم تصبرض لير عصل العليل على لجنة شئون العبال الا بعد عصله من الخدية ، با دايت هذه اللجنــة رات النصيل اجتبارا من التلويخ الذي قد عصل نبه عملا ، وليد وكـــل الوزارة ذلك .

( طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٠/١ ع

# ( 42 ) p - 30 F4 - all

#### المسطا:

فَمَـلِ الْهِيلَ الْمِبَرِّدِينِ اللَّيْنِ يَخْبَرِهِونَ لِأَوْجَامِ كَالَّرِ الْهِيلَ — هجورهِ لَحَدُ رَاى اللَّبَيِّةَ الْهَنِيَةَ الْنَى مُصت عليها توليقات الْلَّافِة — عدم سريان هلا المكم على من يخضمون اللواعد مقايرة وتظلم غلبي كلظلم هيئات الهوليس ، ولؤمن الهسكور:

لا وجه لما يذهب اليسه المدعى من أن القسرار للمسافر من وكهسط) الوزارة بنصله من وظبيته كوكيل بالشجاويش بشبوب بهيب شكلي بيطله ، (م ١٠ - ح ١٨) هو عدم أخذ اللجنة الغنية الني نصت عليها تطبيات المالية في شأن عمل المبال من الخدية بسبب تافيعي 6 لأن هذا الحسكم لا بصحدق الا على عمال اليوبية الحكوميين الذين يسرى كادر المبال في حتم وحدهم ، والمدمى ليس منهم 6 أذ أنه يخضع في هذا الشأن لتواعد مغايرة ونظام خاص هو نظام هيئات البوليس .

( طمن رتم ۱۷۸ لسنة ۳ ق - جلسة ۱۹۵۸/۲/۱

### قاصحة رقسم (٩٧)

#### : 12-41

عابل دائم ... فصله ... السلطة المفتصة بذلك ... هي رئيس المسلحة بالتسبة القصل في التاديبي ... وهي وكيل الوزارة واللجنة الفنية بالنسبة للقصل التاديبي ... اساس ذلك ... مثل بالتسبة القصل بسبب الانقطاع عن المســــار . •

### بلغص المكم :"

اذا كان الثابت أن المدعى معين على احدى درجات كادر المسسال ومحلل بلحكام هذا الكافر الذى وردت وظايفته بلعد الكشوف المقتم به وهو المحلق عليه بالمعل ، علن القواعد الواردة في الكادر المسار اليه هي التي تسرى في حقه وتحكم مع القواعد التنظيبية الآخرى حاقه حالك والمحالة المحلم كادر المبال في هذا المحسوص والقواعد التي ماطبحة ألمي تحكم حالة الفصل غير التاليبي للمسابل بسبب المقطاعه عن المحل في تلك التي تضيفتها الفترة ١٤ من تطبيات الماليسة رقم ٢٦ لمنة ١٩٢٣ وقد بسلك المحسل الوزراء المحادر في ٨ من بايو سنة ١٩٣٣ وعلى متتفى صدة مجلس الوزراء المحادر في ٨ من بايو سنة ١٩٣٣ وعلى متتفى صدة الاحكام بكون البت في مصير المدى بهد دئيس المسلحة التي يصل بهما فون الشراط الرجوع في ذلك الى وكيل الوزارة أو الى اللجنة الفنيسة كهما هو المدان في حالة الفصل التلديس .

أ ألَّ اللَّمَ رقم ١٩٤ أنسنة ه ق ــ جلسَّة ٢٩/١/٤/١٩ )

#### قاعسدة رقسم ( ۹۸ )

#### : 4 4 1

عمال وزارة الحربية ... غصلهم بسبب تلديم ... حخوله في سلطة وكلاء بوزارة الحربية وهيئة اركان حرب القوات المسلحة ومديرى المسلحج والأسلحة الادارية الذين يحددهم وزير الحربية بقرار منه ... نهائية قرار الفصل في هذه الممالة وعدم اشتراط اخذ راى اللجنة الفنية قبل صدوره ... اساس خلك ... هو صدور قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٢/٩ استثناء من قراره الصادر في المعادر الممال ... في ١٩٥٢/١٢/٣

#### ولغمن الحكو:

بيين من مطلعة قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته المنعدة في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أنه ؛ بشأن سلطة فصل العسلىل من الشحية بوزارة الحربية ، نص نبه على أن مجلس الوزراء وانق على ما اقترحته وزارة الحربية خاصا بسلطة نصل العلما من القسطة وهد : « لوكلا: وزارة الحربية خاصا بسلطة نمية أركان حرب القوات المسلحة ويديري المسلحة ويديري المسلحة ويديري المسلحة الادارية الذين يحددهم وزير الحربية بقرار منسسه المسلحة عمل المال من الخدية بسبب تأديبي ويمتبر القرار العسادر بذلك نهديا » .

ويظلم من ذلك أن ترار مجلس الوزراء الصادر في ٩ من دبسسبر مسئة ١٩٥٣ قد استثنى عبال وزارة الحربية بها نص عليه في ترار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٤٤ الخاص بكادر المسال من عدم جواز نصل الملل بن الخنية بسبب تأديبي الا ببوانقة وكيسسل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية التي يصسدر بتشكيلها ترار وزارى وجمل سلطة نصل عبال وزارة الحربية لوكلاء وزارة الحربية ورؤساء حيثة اركلن حرب التوات المسلحة ومديري المسلحة والاسلحة الادارية الذين يحددهم وزير الحربية بقرار منه كما اعتبر القرار المسادر مذلكم الفصل نهاتيا ، وذلك دون اشعراط أخذ رأى اللجنة الفئية المشار البها .

وبناء على ما تقدم يكون القرار المطمون نيه السائر بقصل المدعى ؛ أذ صدر من مدير سلاح المهندسين ؛ وهو يعتبر من مديرى المسائح والإسلحة الادارية الذين خوات ثهم هذه السلطة ونقا للتسرارين الوزاريين رتبري

الإدارية الفين خوات لهم هذه السلطة وغفا للقسرارين الوزاربين رقبي. 194 و 487 لسنة 1987 ، قد صدر مين يبلكه واستوق أوضاعه الشكلية ..

(طعن رقم ۱۳۲۱ لسنة ٧ ق ــ طسة ١١/١١/١١/١٠)

# ثانيا : فصل المسابل لمدم المسلاحية

قاعستة رقسم ( ٩٩ )

: المسطة

كَثَّرَ التَّمَالُ بِينِحَ التَّصَلُ بِفَيْ التَّرْيِقُ التَّلَيْنِي ــ اساس طلك مِنَّ - وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللْمُعِلَّا الللْمُعِلَى الْمُعْلَمِ

#### ملخص الحسكم :

ان المادة 10 من تطبيعات المالية رقم ٩ المسادرة في أول يوليسو مسئة ١٩١٧ وينشور المالية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢ ملف ٢٣٤ – ٢٣٦ قد أبلحا عصل العامل لعدم الكتاءة في العمل وهذا يتم على أن كادر العمال بيسمع الأعمال بقم الطريق التأديس

(طمن رقم ٨٦٩ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٦٥/١١٠)

قاصدة رقسم ( ١٠٠ )

#### المسسطا :

الفصل لعدم الصلاحية - لا يشارط أن يسبقه تعقيق وسماع الوال من يصدر شده أو عرض أبره على لجنة شلون العمال •

### بلقص المكم:

ان المصل لعنم الصلاحية لا يشترط في القرار الصادر به ان يسيقه تحقيق وسباع الحال بن يصدر ضده أو عرض لبره على لجلة شستون العبال .

( علمان رفع ٨٩١ لسنة ٩ ق ... بطسة ١٩٦٤/٤/١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۱۰۱ )

#### : المسجدة

القرار الصادر بفصل المسلمل لما شت من عدم صلاحيته لأى عبــل. وعدم المانته وسوء سبعته وانصاله الريب بالعبال ــ ايس قرارا تاديبيا ... القرار القلديني يصدر بناء على اقتراف جريبة محددة بعناصرها ــ سبيب قرار القصل في هذه الحالة عدم صلاحية المأمون ضده للعبل .

#### بالقص الحسكم :

ان القرار الصادر من المدير العام للهيئة الدائبة لاستصلاح الاراشي.

تد أشار في ديباحته المي اطلاع مصدره قبل اصداره على تترير التفتيش
العام المؤرخ ١٩٦١/٧/٢٦ وعلى ما ارتاه السسيد مدير ادارة المسؤور.

القانونية ونص على أنه « يفصل المواطن/............ الملاحظ
المنافقة الذوبارية من خدمة الهيئة اعتبارا من تاريخه وذلك لما ثبت
من عدم صلاحيته لأى عمل وعدم المائته وسوء سبعته واتصاله المريب
المعسال ».

ومن المسلبات أن الجهة الادارية لا ننزم بذكر أسسباب ترارانها الا الذا الزبها التساتون بذلك ففي هذه المسالة يتمين عليها ذكر هـذه الاسباب تفهيدذا الامرالة السانون وفي هذه الحالة الاولى يفترنس تبسلم ترارها على الاسباب التي تحيله .

ولما كان ببين مها تقسدم أن مصدر القرار أعرب عيسه عن أسسيهه صدوره وهي قيام الحالة التي أستلزيت صدوره وقد كثيف بعسسرة صريحة لا لبس نيها ولا أيهام على أن سبب هذا القرار هو عدم سسلامية المطعون ضده للمسل وأن ذكر نموتا أخرى تعتبر عنساصر لمستم الصلاحية وتأكيدا لفقدان صلاحيته للبناء بين عبال هذا المرفق علته من ثم يكون هذا القرار عبر القرار التاديبي الذي يصدر بناء على انترائه جربية محددة بمناصرها ، واذا كشفت عبارة القرار الصريحة عن طبيعته غلا همجة الى تاريل هذه المبارة أو الى صرفها الى غير مقهومها السزيح بغير مبرر ،

( طعن رتم ٨٦٩ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٠ )

#### قامستة رقسم (١٠٢)

#### : 12-41

المادة الثانية من القانون رقم ٣ اسنة ١٩٧٠ بانسافة فقرة جديدة الى المادة ٨٨ من نظام العليان المدنين بالدولة الصادر به القانون رقم ٢٦ السنة ١٩٦٤ حتى نصها على ان نعتبر صحيحة القرارات الصادرة بالتعيين بكافات شابلة في الفترة من اول يوليه سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ صدور هذا القانون \_ اعتبار الشروط التي قلبت عليها هذه القرارات والتي تضيفها عتود التعيين التي جرى عليها العمل وفقا لاصحيحة القرارات والتي تضيفها لسنة ١٩٥١ في شارة القرارات والتي تضيفها المادر بقهاء مدية القرار مصحيحة القرار عبد العملان المرات والمعين بكافات شابلة وادة سنة واحدة قانون من القرارات المدور المداورة قبل صدور القانون سافت الذكر بعدم عين عدم مونظيته على العمال المواعيد وقاقة التساحة و

# بلقص الحكم :

ان القانون رقم ٣ لسنة .١٩٧٠ بانساقة غترة جديدة الى المادة ٨٧ من نظلم العالمان المدنيين بالدولة المسادر به القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ قد نص في المادة الثقية منه على ان تعتبر صحيحة القرارات المسسادرة بالتعيين بحكامات شالملة في القدرة من أول يونية سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ صدور هذا القانون والقت المذكرة الإيضاهية لهذا القانون الضوء على

جورات إصداره تقات أن أأهيل استير بنظام لتفيين بكانات تسديلة بعد صدور تأتون نظام السلين المتيان بالدولة المتناز أأية وقد مسدر بتنظيم التعين بهذه السفة توصية بن اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بجلسة } من ديسمبر سنة ١٩٦٥ عند أقرارها تواعد تقسيم اعتبادات المكانات والأجور الشسابلة ألى درجات وافيعت هذه القواعد بكتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٦٥ ونضبنت هذه التواعد تاعدة تضي بتصر التعين بمكانات شابلة على الخبراء الوطنيين بشرط موافقة رئيس الجهاز الركزى للتنظيم والادارة على التعين بهذه الصفة وتحديد المكانات وبدد الاستخدام وأشانت الذكرة الإشاحية أنه ببلغش الكراة تد انتهت بجلسستها في ٢ سبتبر سنة ١٩٦٧ و ١٢ من بيونية سنة ١٩٦٧ و ١٢ من الخبار الادارى للدولة غند أمد بطروع هذا القساتون بلها ألكوات في وظائف النجهاز الادارى للدولة غند أمد بطروع هذا القساتون بلهار إدر من رئيس الجهازة التعين بهذه الصفة طبقيا للدولة غند أمد بصدر بشانها قرار من رئيس الجهورية تقنينا لما يجرى عليه العسل بحصر بشانها قرار من رئيس الجهورية تقنينا لما يجرى عليه العسل .

وَيَن حِيث أن المُفهوم القانوني على ما تضيئته نمسوصه وبذكرته المجتلفية أن المفرع تد سلم بانه ما كان يجوز بعد العمل بالتسانون رقم ٢٦ المسيق ١٩٦٤ التعمين بربط ثابت أو مكاناة في وطائف الجبسار الاعاري للعولة وبنها المؤسسة المحمى عليها التي تررت منذ ٣ من مايو سنة ١٩٦٥ أخضاع العسابلين بها لاهسكام القسانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٥ واسستقرارا للاوضساع التي ترتب على تعيين بعض العسابلين بمكانات شابلة ولمد استخدام معينة بالمخالفة لاحكام التسانون السالف ذكره تعظل المشرع مستودا علاج هذا الأمر عامتير القرارات العسسادرة بالتعيين بمكان شابلة في الفترة من أول يولية سنة ١٩٦٤ حتى تاريخ مسسدور القانون رقم ٣ أسنة ١٩٧٠ في ١٤ من يناير مسنة ١٩٧٠ سحيحة وهسذا القشوح ينطوى بحكم اللزوم على اعتبار الشرط التي تابت عليها هذه القرارات والتي تضينتها مقود التعيين التي جرى عليها العسل وغقا

لأحكام التانون رقم . ٢١ السنة ١٩٥١ في شسأن نظام موظفى الدولة صحيحة لهضا ، وهذا المنهوم هو ما اكتنه الذكرة الإيضاعية مسالمة الذكر مندما الشارت وهي بصدد استعراض أحكام كتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ٣٠ السنة ١٣٠٥ الى تحديد جالمات وبعد استخدام من يرى تعيينهم بحالات شابلة وكذلك عندما نوهت بأن تواعد التعيين بهساده الصني يصدر بها ترار من رئيس الجمهورية تقنينا لما يجسرى عليه المعسل،

ومن حيث أن المدعى وقد عين في المؤسسة العلاجية المدعى عليها عليها مؤقتا بمكافأة شابلة ولادة صفة واحدة قابلة للتجديد تبددا من المريخ عقد الاستخدام البرم معه في ٢ من اكتوبر سفة ١٩٦٧ غان قسسرار نمينه بالشروط التي قام عليها والتي تضبقها العقد المنكر يسكون قسد المقبر مصحيحاً قانونا بالتعليق لحكم التأثون رقم ٢ لسنة ١٩٦٧ المسلم المدعى عليها وقد قامت في الواتع من الامر باتبساء خدية الدعى اعبالا لمكم المادة السابعة من المقسد المشام من المبيعة عليها على عبساله ولا يحترم مواعيده وأن اتفاجه كان تليلا غان قرارها يعتبر والامر كناك ولا يحترم مواعيده وأن اتفاجه كان تليلا غان قرارها يعتبر والامر كناك مضيعاً بها لا يطمئ عليه من واتع أو قانون وتكون الدعوى بهذه المشابة جنيرة بالرفض في شفيها وأذ صدر السكم المطمون فيه في ظل أهدكام المتدون رقم ٢ لسنة ١٩٧٠ مسائف الذكر دون أن يعمل احسكامه عاته يكون قد خالف المتابه عاته

( كَلَفَن زَامَ ٤٨٪ لسنته ١٦ ق ـــ جلسة ٢٠٠٠/١/٢٠ )

# ثالثنا: فصل المابل التقلاعه عن المبل دون الذن تكثر من عشرة أيلم ( الاستقلة الفينية )

#### قاعسدة رقسم ( ۱۰۳ )

#### المِسطا :

اعتبار العامل تاركا للفنية بسبب انقطاعه عن المبل بدون الن اكار من عشرة إيام ... يفارق القصل التلديين ... يقوم على قرينة الإسسنقالة الا أن يثبت العامل بها يقتع رئيسه أن الفيف كان بسبب قوة قاهرة ... مفيمات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ .

# ملخص الحسكم :

ان اعتبار العابل تاركا للخدية بسبب انقطاعه عن العبل بدون افن الكر من عشرة ابام طبقا للعقرة الرابعة عشرة من الملاة الخابسسة من الكرد من عشرة المابلة رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ يغارق المحسل التساديين في أنه يقوم على قرينة الاستقالة التي تقتصر الادارة في خصوصها على تسجيلها بمعو قيد العابل من سجيلتها غالمسل كان بسبب قوة قاهدة هالت بمنه وين الانتظام في العبل وهو أبر عجز المدعى عن تقديم الطبل عليه .

( طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦ ق - جلسة ١٤١٤/١/١١٤ ) .

قاعسدة رقسم (١٠٤)

# : المسسطاة

القاعدة التنظيبة التي تحكم الفصل غير التساديين للمسامل بحببه انتطاعه عن المبل هي الفقرة ١٤ من تعليات المالية رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٧ سـ اتنهاء صلة العابل بالحكوبة اذا انقطع بدون اثن لكثر بن عشرة ايام > ما قم. يثبت القوة القاهرة ـــ المفتص بتقدير العلر البرر الغياب هو رئيس العابل. ـــ لا ضرورة الرجوع في هذا الثنان الى وكيل الوزارة > أو ألى اللجنــة. الفنية الشار اليها في صدد القصل القلابين •

# بلخص المكم :

ان القامدة التنظيمية التي تحسكم حالة النصل غير التساديبي للعابل. بسبب انقطاعه عن المهل هي تلك التي تضبئتها الفقرة ١٤ من تطهائه. المالية رشم ٢٦ لسنة ١٩٢٢ المسادرة في أول يولية سنة ١٩٢٢ ، التي نصب على أن " كل عامل من عمال اليومية بتغيب بدون أذن أكثر من عشرة اليام ولا يثبت نهما بعد ما يتنع رئيسه بأن فيابه كان بسبب توة تاهرة ينتطع بمجرد ذلك تبده في الدناتر بسنته أحد عمال اليوميسة الدائمين . واذا أميه المستخدامة في أي تاريخ تال غلا يكون له حق في أية أجازة. بتعيمة لحسامه عن أبة مدد خدية سابتة لتاريخ أعادته في الخسمية \* ومفاد هذا أن الأصل هو أنه لا يجوز للعابل أن يتقيب عن عبله يدون أذنى سابق من رئيسه واذا تفيب بدون اذن غلا يجوز غيسابه اكثر من عشرة أنام ، عادًا زاد على ذلك علا يشمع له في استثناف عبله بعد الانتطاع. الا 'ثبات القوة القاهرة ، وتقدير قيام هذا العذر وتبريره لفياب المسابل رهين بالتناع رئيسه بها لا هيمنة لغيره عليه ولا معتب عليه غيه ، متي تجرد بن اساءة استعمال السلطة ، تاذا عجز العابل عن أقابة الطيسل. على أن غبابه كان بسبب توة تاهرة ، أو لم يتنتم رئيسه بذلك ، غان. البت في مصيره يكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الي وكيل الوزارة أو الى الجنة الفتية ، كب هو التسان في حالة الفصل التاديبي ، وبمجرد هذا ينقطع تيد العابل في الدغاتر بصفته احد مسال. اليومية الدائمين 6 وتنتهي صلته بالحكومة 6 وإذا أعيد استخدامه بعسد ذلك في أي تاريخ لاحق ناته يعد معينا بن جديد .

( طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٢ ق ... جلسة ١١/١٢/١٥٥١ )

# قامدة رقم ( ١٠٥ )

#### : المستقالة

التاعدة التى تضمى بفصل المائل الدائم الذى يتفيب أكثر من ١٠ أيام بدون ان وبدون ان يثبت ان غيابه كان بسبب قوة قاهرة — قيادها على امر فرقي هو اعتبار المائل في حكم المستقبل — انتفاء فكرة الاستقالة الكبية الا با بنت النبياب كان بسبب قوة قاهرة — المقصود بالقوة القاهرة هو فيقم المائل النبياب كان بسبب قوة قاهرة — المقصود بالقوة القاهرة هو بالدرس — اسائس ذلك — مثال — حبس المسائل تنفيذا لمكم بالدرس — اعتباره علرا متبولا بيرر قبابه بدون أذن •

#### . ملخص الحكم :

ان القاعدة التنظيمية التى تحكم حالة المدعى هى تلك التى نضبتنها الفقرة ١٤ من تطبيات المالية رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٣ الصادرة في أول يوليسة سنة ١٩٢٣ التى نصبت على أن « كل عليل من صبال اليومية ينفيم بدون افن أكثر من عشرة أيلم ولا يثبت غيبا بصحد بها يتنسع رئيسه بأن غيليه كان بسبس هو قد قامرة المين ينقطع بجود ذلك تيده في الدغاتر بصفته أحد عهال اليومية الدائمين > واذا أعيد استخدامه في أي تاريخ تال > غلا يكون له أي حق في أية أجازة متجمعة لحسابه عن أية مدة خصدمة سابقة لتاريخ الماحته في الخفية » .

وحفاد هذا أن الاصل هو أنه لا يجوز للعابل أن يتغيب عن عبله بدون اذن سابق من رئيسه وأذا تغيب بدون أذن ألا يجاوز غيابه عشرة أيام ، عاذا زاد على ذلك غلا يشغع له في استثناف عبله بعد هذا الانتطاع الا الثبات القوة التامرة وتتدير عيام هذا العذر وتبريره لغياب العابل رهن باقتناع رئيسه به بما لا هيمة لغيره عليه ولا يعتب عليه غيه متى برىء من اساءة استعبال السلطة غاذا عجز العابل عن اتابة الدليل عالى أن غيابه كان بسبب قوة تاهرة أو لم يتتاح رئيسه بذلك ، غان البت في

مصيره يكون بيد هذا الرئيس دون تطلب الرجوع في ذلك الى وكيسان.
الوزارة أو الى اللّفِية الفلية ، كما هو الشسان في حلة المصل السادييي ،
وبجرد هذا ينتيلع عبد العلق في السجل الخاص باعتباره احد مبسسال
اليوبية الدلانين وتتنبى صافه بالحكوبة بحيث اذا أعيد اسستخدامه بعد
ذلك اعتبر معينا تعينا ،

ولا مشاحة في أن تلك القاعدة أنها بنيت على لمر برخى وهو اعبار المال في حكم السنتيل في حالة فيله استعامة بذلك عن الاستقالة السريحة ، ولم يكن بغر من تقرير ذلك أن أن دوام تشاط المرفق هده تجبّ له الرحلية وهذا يقتفي في هسده الحسلة قبسول استقلة المالم تجبّ له الرحلية وهذا يقتفي ، ومن ناعية أخرى ، عن العلى قد تصرض له أبور تستوجب غيله دون أذن غلاً ما ثبت الأبر على هذه المسورة انتفت معه غكرة الاستقلاة الضمنية ، وجاز للرئيس اعادة النظر في ترار عمل المسابل وهذا ما تضيئه منهوم التطبيعات المليسة رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٢ .

ويتى تقرر هذا غان من واجب المحكبة أن تتعرف على نيسة وأهسعيات التعدة التنظيمية عندما أشار بيها أني أن نكرة الإستهالة الحكيسة نتكى منذ العلل أذا ما ثبت أن هناك قوة تاجرة أدت الى غيسابه بدون نتكى منذ العلل أذا ما ثبت أن هناك قوة تاجرة أدت الى غيسابه بدون أذن > هل يقصد بذلك القوة القاهرة بشروطها وأركاتها المحوفة في غقب منها الا تيلم المذر المقبول وهذه المحكمة ترى أن وأضع طك المساهدة عندما أشهر المهبول أذ أن القوة القاهرة لم يكن يقصد بذلك لكر من بيسام شروطها وأركاتها تكون عادة في صحدد الإخلال بالالتزامات المقددية > شروطها وأركاتها تكون عادة في صحدد الإخلال بالالتزامات المقددية > شمد بلك في القوانين للشيهمة عن عبارة 8 المقوة المقاهرة 8 واستملمتم عنها بلحفر المقبول > وذلك واضح من نص المادة ۱۲۱ من تاثون موظفي عنها الدولة رقم ١٢٠ من تاثون موظفي تكون قد ألجهت هذا الاستة ١٥٠ واستملت الدولة رقم ١٢٠ من تاثون موظفي تكون قد إلجهت هذا إلاتهاء أي المستملة الدولة رقم ١٢٠ من تقويسات المالية ورقم ١٣٠ من تطبيسات المالية ورقم ١٣٠ رقم تطبيسات المالية ورقم ١٣٠ رقم ١٣٠ من قولة والمهبودة في الهمسرية وقالة والم والمهادي على تطبيسات المالية وقد رقم ١٣٠ رقمة المتحكة تستكان

السنة ۱۹۲۲ ، أن الأصل هو « أنه لا يجوز للعابل أن يتغيب عن عباه بدون الذن سابق من رئيسه وإذا تغيب بدون أذن الا يجاوز غيله عضرة أيام غاذا أن سابق على المنطاع الا أتبات القوة ألقاهرة وتتدير قيام هذا العفر ونبريره لقيسه، المسلمل رهين بالتنساع حرئيسه بيا لا هيئة لغيره عليه ولا معتب عليه قيه يقي تجرد من اسساءة المسلمات على أئيسات القوة المسلمات على أئيسات القوة المسلمات على أئيسات القوة المسلمات المسل

وفيها يختص بها جاء في دناع هيئة المواصسات السلكية واللاسلكية من ان تفيد عقوبة الحبس على المدعى بسبب ارتكابه جربية جنسسائية لا يبكن أن تمتسبر عذرا تهربا لأن الحبس كان بسبب ما وقع من المدعى نفسه بارادته واختياره علن المحكية ترى أن هذا القسول لا يبكن التعويل عليه لأن في الأخذ به رجوما إلى تكرة القوة التساورة بشروطها وأركاتها في فقه القسائون وهو أمر لم يدر في خلد راضم تطبهات الملية .

وتأسيمنا على ما سبق غان هيس الدعى تنفيذا لحسكم مستأدر نسده يعتبر في حد ذاته عذرا متبولا بيرر غيبه بدون اذن ،

( طعن رقم ٢٣٤ لسنة ه ق ــ جلسة ١٥/١٤/١١ )

قاعسنة رقسم (١٠٦)

#### الإسعا :

ورود نص بكادر العمال على ان غصل العليل من الخدمة بسبب تادببى

- يتم ببوافقة وكيل الوزارة بعد أخذ راى لجنة غنية معينة ... عدم اتطبـــان

- هذا النص على القصل غير التاديبي ... اعتبار العابل تاركا الخدمة بسبب

- تتطاعه عن العبل هدة ما بدون اذن او عثر ، هو غصل غير تكيبي ،

# الملقص المسكم:

ان كافر العبال المسادر به ترار مجلس الوزراء في ۲۳ من توفير سمسنة ١٩٤٤ء وكتسفيه وزارة الماقية الدوري بلف رقم ف ۲۳۶ ــ ۳/۹ه

المنادر في ١٩ من ديسبير سنة ١٩٤٤ تنساول النص على حالة عصسل المامل من الخدمة بسبب تأديبي ، منتضى بأنه : « لا يجوز عصل العسامل س الخدمة بسبب تاديبي الا بموانقة وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنسة الْفُتْبِــة الْمُسَارِ البِهَا فَبِهَا تَقْدِمِ » ) وأغنل حالة أنهساء خدمة العسسليل بسبب غير تأديبي بما يعسد في هسكم الاستقالة وهو تغييسه وانقطاعه عن عمله بدون اذن أو عذر تهرى تجاوز قدرا معينا ، ذلك أن النصل التأديس بفترض ارتكأب المسابل ذنبا أداريا يستوجب هذا الجسزاء ، اما اعتبسار المسلبل تاركا الخدية بسبب انقطاعه عن العبسل مدة ما بدون اذن أو عذر مُيعترق عن ذلك بأنه ليس من قبيل الفصل التأديبي ، أذ يقسوم على قرينية الاستقالة التي تقتمم الإدارة على تسحيلها بشطب قيد العابل من سينجالاتها ، وإذا كان كادر العبال قد أرجب الا يكون مُصيل العسامل من الخسمة بسبب تاديبي الا بموافقة وكيسل الوزارة المختص بعد أخذ رأى اللجنة الفنية التي نظم الكادر المذكور طريقة تشــــكيلها ، مان هذا الحسكم لا ينسحب على حالة النصل غير التساديبي بسبب الانتطاع عن العبل ، الذي يتمين الرجوع في شانه الى التواعد التنظيبية الأغرى التي عالجت أمره والتي تكبل أحكام كادر العبال في هــذا الخصــوص المتناع القياس بينه وبين الفصل التأديبي .

( طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ؟ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤ ؛

#### قاصدة رقسم ( ۱۰۷ )

# : la......4F

نعى كلار العمال على عدم جواز فصل العابل بسبب تلاييى الا بموافقة وكيل الوزارة المُنتمي بعد اخذ راى اللجفة الفنية ... عدم سريان هذا المكم على هاقة للفصل بسبب غير تلاييي ... بثال ... الفصل لانقطاع المسابل من العمل عدم اعتباره فصلا تلييها .

# ولخص العكم:

بالرجوع إلى كادر المعال العبادر به قرار مجاس الوزراء في ٢٢ من نونبير سنة ١٩٤٤ وكتاب وزارة المالية الدوري بلغه رقم ١٩٤١ - ١٩٨٩ في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ببين أبه تناول النص على جلة مسلم الملل من الخدمة بسبب تاديبي بتضي بأنه « لا يجوز عصل العسامل من الخدمة بسبب تاديبي الا بموافقة وكيل الوزارة بعد اخذ رائ اللجنسية المشار اليها نبيها تقدم » وأغفال جلة إنهاء خدجة الهابل بيسبه غير تأديبي بما يعد في حسكم الاستقالة ، وهو تغيبه وانقطساهه عن عبله بدون اذن أو عذر تهرى لدة نجاوز نترة معينة ، ذلك أن القصل التاديبي مقترض ارتكاب المسابل ذنبا اداريا خلال الخدبة يستوجب هذا الجسزاء ؛ لما اعتبسار العابل تاركا الخدمة بسبب انقطاعه عن العبل مدة ما بدوري اذن أو عدر نيفترق عن ذلك بأنه ليس من تبيل الفصل التأثيبي أذ يقسوم على قرينة الاستقالة التي نقتصر الادارة على تسجيلها ببحو قيسد إلعابل من سجلاتها . واذا كان كادر العمال قد أوجب ألا يكون قعسل العسليلي من الخدمة بسبب تاديبي الا بموانقة وكيل الوزارة المختمي بعيد أهذ راى اللجنة الننية التي نظم الكادر المنكور طريقة تشكيلها ، فإن جيفها الحكم لا ينسحب على حالة النمسل غير التساديبي بسبب الانتطساع عن المبل الذي يتمين الرجوع في شسانه الي القواعد التنظيبية الأخرى التي عالجت أبره والتي تكبل أحكام كادر المبسال في هسذا الخصوص لابتناع التياس بينه وبين الفصل التأديبي .

( طعن رشم ٢٣٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٥/٤/١٥ )

قاعيدة رقيم (١٠٨)

# : <del>[2. ...4</del>]

بَيْلِهِمَاتِ المُقَالِيَّةِ رَجِّمَ 13 أَسَنَةِ 1976 الْمِصَادِرَةَ فَي لِبَلِ يَوَلِيَّةِ سَنَّةَ 1984 ـــ اعتبار العامل في حكم المستقبل في حالاً فيلِه الدَّةُ لِجُلُو مِن عَشْرةَ لِيْلُمُ دون اذن سابق من رئيسه الجاشر يجوز كه أن يستانف عبله بعد الانقطساج اذا اثبت القرة القاهرة وتقوير ذلك وتبريرة تكليات رهين بالانقاع رئيسه بلا معقب عليه بنى تجرد من اسابة استعبال السلطة -

#### بلغص الحكم:

ان الاصل هو انه لا بجوز للعسابل أن يتغيب عن عبله بدون اذن سابق عن رئيسه ، وإذا تقيب بدون أذن ملا يجوز غيليه أكثر من عشرة أيلم ، غيادًا زاد القيلي على غلك علا يسموغ له استثنات عبله بحد الانتطاع أيلم ، غيادًا زاد القيلي على غلك علا يسموغ له استثنات عبله بحد المتيساب العابلات القوة التامرة ، وتتدير قيلم هذا العقر وبدي بريره الميساب على يعتب عبليه غيل عبر دعن اسامة استعبال الصلفة أوليس من شك أن القساعدة بين تجود من اسامة أستعبال الصلفة الذكر أنها قيل على العراقية يحت هو اعتبار العسابل في حكم المستغيل في حالة غيسابه اسستماضة بذلك في اعتبار العسابل في حكم المستغيل في حالة غيسابه اسستماضة بذلك في الاستقلاق المريحة كيسا أنه ليس شه بد من تقسرير هذا الأبر الحكمي أن أن دوام نشساط المريحة كيسا أنه بين ناهية أخسرى قد تعرض للمبل أمور المستقلة المسابق دون أذن غاذا با ثبت الابر على هذا النحو انتفت قرينسة الاستخلالة المسابق وجاز لرئيس الادارة اعادة النظس في قرار غصسال

( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٥/٦/١٢٥ )

# وأبما الممل المغل بنارعان هسكم جنسان بادالت

#### قاصدة رقسم ( ١٠٩ )

#### 

الله المستحر باحض الممثل بناء على محام مثلى بالافتاء ... هو مجرد البراد تشيئات المالة و المراد المستحد المستحد المستحدد المستحدد

### بقائص المستق ؟

اذا كلفت المحكة عد اكنت النصابل المنم بالرائة لعدد وجود سواوي له غليرت بوقف تفيد الحوية وكان قرار العمل الهني على حكم الإدالا في هذا الجسرم لا يعدو أن يكون بجسرد أجراء تنفيسذى لحسكم المادة في هسذا الخابسة بن تعليمات المقيسة رتم ( A ) وكان لا ترخص للادارة في هسذا الشمان ولا تقدير ولا غيرة ، علن الطة في عرض الابر على اللجنة المنيسة المنسوس عليها في كادر العمال عند غمسل العابل بسبب تاديبي لاخسد رايها قبل امدار قرار غصله بن الختية تكون بنتلية لستوط الحكسسة القابة عليها وعدم الجدوى بن الخير في هذه الحسالة غلا يعيب القرار مصدوره بن الرئيس المختص بباشرة دون عرض الابر على اللجنة المذكورة وبن ثم غلا وجه للبطلان الذي ذهب الحكم المطمون نيه الى ابتنسائه على وبن ثم غلا وجه للبطلان الذي ذهب الحكم المطمون نيه الى ابتنسائه على

﴿ طُعن رقم ١١٣ لسنة ٦ ق \_ جلسة ١٩٦٢/٣/٢٤ )

### ، <del>تای</del>به رقبار ۱۱۰) ت

#### : 12-47

ورقف تنفيذ المقرية الجفالية ... المالة جم من قالون المقربات ... الحكم بوقف تلفيذ المقربة وجُميع الآثر القالونية الترتية على المتام لا يحول بيح - طُفِية الالارزة وَبُين مائها في ضَمَّل المسافل العالم لارتكاف جرفية مقالة بباشرف .

#### بلغس المنكز :

ان ما يصدق من الأحكام المتعلقة بوقف تنفيذ الآثار المتربسة على 
الاحسكام البغائية بالنطبيق للهادة وع من تانون المقوبات بالنسبة الى 
الخين التوظف فيها يتعلق بموظفى الدولة ومستخدمها بصدق حد بالتياس 
الخلف لاتحاد العلق - بالنسبة الى كادر المسلل وتطبيات الملية الجلة له 
الهيأ يتعلق بصال المحكومة الدائين غلا بجوز نغطيل احسكام هذه الخيرة 
الخيرة بعل تطبيقها متى قام موجهها واستوقات اونساهها وتبرائطها ، بسعنى 
الله الحكم بوقف تتليذ المقوبة بالنسبة الى العسائل المنهم بوسرم ادين 
بسببه جنائيا على أن يكون الوقف شسايلا لجبيع الآثار القافهاية المؤتبة 
بسببه جنائيا على أن يكون الوقف شسايلا لجبيع الآثار القافهاية المؤتبة 
بالمنافق من المحالة جربية بخلة بالشرف ونقا للارساع المرسومة 
المؤتبة لارتبابه جربية بخلة بالشرف ونقا للارساع المرسومة

( طعن رهم ١١٣ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٠/٢/٢٢١ )

# قاصحة رقسم ( ۱۱۱ )

# البسطة:

المستهم المستعدم بالوالة أبعد المستال في ويُغَلِّهُ احياتُ ويُخدِفُك وتُسَالُوه بالعيس شكة الموز والرامة ٥٠٠ جُنها والمسادرة سـ يسترجيه فصل المابل اداريا ويحول دون اعادته للخنية ، طبقا لنص المادة ١٠٧ من. عَلَونَ التَوظَفُ باعتباره القَلَونَ العالِم في مسائلَ التوظف ،

#### بلغص القتسوى :

ان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ بفسان تراعد تلعيب عبال اليونية المحكومين لم يتلول بالتنظيم أحكام القسدية بسبب. غير تأخيبي ولذلك يتتضى الأجر الرجوع الى تطليسسات المليسة رقم ف ١١/٩/٣٣٤ المؤرخ ١٥ من نوغيبر سنة ١٩٧٧ ، أذ أن هذه التطليسات ما يزال محبولا بها غيما لا تتعارض غيه احسكام القسرار الجبسسورى المتسار اليسه ، وأد تضى المادة الخابسسة من هذه التطليسسات على أن لا العامل المؤقت أو الفسارج عن الهيئة المتهم بجسرم موجب الرفت. يسير وقفه وقتا عن العلى في كل هالة » .

وبن حيث أنه والن كانت هذه النطيسيات قد خلت بن أى نص ٤ يعدد نوع الجريبة الموجبة للفصل بن الخدبة الا أنه يتمين الرجوع في هـذا! المستحد الى القسائون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن بوظفي النولة ٤ يامتياره القسائون الفراة من المشارن النوظف ٤ والذي تسرى احسكليه على جميع بن تربطهم بالمكوبة علاقة توظف ٤ با لم يرد نص مضافف في القواعد النظيبية الخاصة بالمالي .

ولما كانت المادتان ١٠.٧ و ١٢٠ من القانون المذكور تقضيان بانتهاء خلية الموظف أو المستخدم أذا صدر ضده حكم في جناية أو في جريبـــــة مخلة بالشرف ، قان مؤدى ذلك أن الجسرم الموجب الرنت أيا أن يبلغ في جسابته حد الجناية وأما أن جنحة مخلة بالشرف .

ويقتضى با تقدم غان الحكم بادانة العابل في جناية اهراز بحسدرات.
يستنبع حتبا نصله لعدم صلاحيته للاسستبرار في القدية ، كيسا يدول،
دون اعادته اليها ولا يغير بن هذه التقيمة بجرد الحكم عليسه بعتسوية.
المجتمة ، ذلك أن تُخفيض العنوية أو تخفيتها لامتيسارات والنها المحبسة.
الا في وصف الجربية التي الرتكها المكور باعضارها جناية .

انتهى راى الجمعية المعربية ثهذا الى إن الحكم السادر ضد العامل غو جناية أحراز مخدرات يستوجب نصله أداريا ، ويحول دون أعساقته الى الخسسية .

٠ ( نتوى رتم ٩٣٥ في ١٩٦١/١٢/١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۱۱۲ )

#### : 12 de

الحكم الصلار بادانة احدهم في جناية مع وقف تنفيذ المقوية والآثار المبتلية الأفرى ... يستوجب فصل الحابل اداريا اعمالا للبادة و من نطيف المالية سنة ١٩١٣ ، وذلك رغم النص في منطوق الحكم على متحد الآثار الجنالية المرتبة عليه .

### علمس القسوى :

ان المادة الخابسة من تعليبات المالية رتم ( A ) الصادرة سنة 1917 والتي طبقت على العبال الدائين بكتساب وزارة الملية رقم فه ... 17/1/77 المؤرخ في 10 من نونيسير سنة 1979 ... تتضى بأن يوققه الملل المؤلفة أو الخارج من هيئة العبال من عبله مؤتتا اذا أتهم بجسوم موجب المربقة > ويفصل من الخسفة اذا ثبتت ادائته من تاريخ وتقسه من العبال ... و

وبن حيث أن هذه التعليفات وقد خلت بن أى نص يحدد نوع الجريبة الوجبة للنصل بن الخنبة ، ولذلك يتمين الرجوع فى هذا المسـدد الى متنزن نظام بوظهى الدولة رقم . ٢١ لسنة ١٩٥١ ــ باعتباره التـــقون العلم المتنظم لكامة شئون ، وظهى الحـكوبة ويستخديها ومبالها ــ لتطبيق تصوصه على طائفة عبال الحكوبة فها لم يرد فيه نص خلص فى التواعد طائطة الشؤنهم .

ومن حيث أن المادة ١٠٧ عن تالون نظسام موظنى الدولة قد حديثه أسبقي أنتهاد خنية الموظف ، ومن هذه الأسباب صدور حكم عليه في جنالة أو في جريبة مخلة بالشرف ، وعلى متنفى ما تقدم يتمن تطبيسق صفةً النص على العمال في خصوص تحديد نوع الجريبة اللى تينتوجب المصلب من الخدية ،

ومن حيث أن الحكم المسادر ضد العابل والذي يقضي بادانته في جنفية. تزوير رخصة قيادة - اى في جربمة تستوجب الفصل - ومن ثم عقد، يتعين فصله من الضحمة اداريا ، أعهـــالا لنص المادة الخاممسة من التطبيات المُقْبِة المصار اللها .

وبن عيث أن وقف تقيد الأثار النهائية المرتبة على الأحكام الحنافية. بالتطبيق للبادة ٥٥ من تأثون العتوبات وما بعدمًا ، لا يثنيل الا العتوبة. التبعية والاثار الجنائية المترتبة على الحكم ، غلا يتعداها الى الإثار الإخرى ع سواء كاتت هذه الاثار من روابط القانون الخاص او العام ، اي سيسواء كالت مدنية أو. ادارية ، ويجب التفرقة بعن المزل كفتوبة جنسائية تقسم بالتطبيق لقانون المتوبات ، وبين أنهاء خدبة الموظف أو الغابل بالتطبيق للماهة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٦١ أو التعليم.....ات الماليسة . الْمُحُورة تَتِيجَة للحكم عليه في جنالية أو في جربية مَظَة بِالشرف ( جيرم موجيه المرفت ) ، واذا كان انهاء هنمة المونك أو المسابل كعلوبة جنالية .. قد يتلاقى من حيث تحقيق الأثر مع انهائها طبقا للمادة ١٠٧ من القسائون. يتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو التطبيات المالية سلمة الذكر الا أنها قد يفترقان ولا يقلاقيان في تحقيق تغذا الأثر ، ملا يجوز عندئذ تعطيل المسكلم مُنْتُون موظِّني الدولة أو التطَّيبات اللَّية النَّسار اليها في أنهاء التَّدية ءَ منى توافرت شروط اعبالها . ومن ثم نلا اثر لونك تتنيذ المعوية والألل الجِثْاثِية الترتبة على الحكم الصادر ضد الملل الذكور نيما يتعلق باعمال الاتر الأداري الترتب على هذا الحكم والخاص باتهاء خديته .

ومن حيث الله لذلل به تهم غال العسكم اللهسائد عند علمال الديبية المحكوم طيه في جنلية تزوير رخصة البياد؟ ، يستديع تعسسله بن اللفسطية ادارية تبليبية! المبادة المخلسة من تجليسات المالية المسائدة صناة 1938 وذلك رغم الإنس في بنطوق الحسكم على زفقه تنتيسد المعسوبة والاللال المناشية المعربة والاللال

لهذا انتهى راى الجمعية العوبية الى تأبيد متواها المسادرة بجلسة. أولى المسطس سبلة 1331 في هذا الموضوع: .

( المتوى رقيم ١٩٦٢/١١/٢١ في ١٩٦٢/١١/٢١ )

#### قامستة رقسم ( 117 )

: المسلما

الدكم المسادر بادانة لمجمو ف جفاية بيع وقاه طلية النظرية والالان المبالية المبالية

## ملغص اللبسوي :

بين بن استجباء التهريهات النظية لمساقة الجاوية بمياها الهر لا يفهجون في ذلك الى تنظيم بماهي بل هم يختسون في ذلك الى تنظيم الأهي شرائهم في ذلك شان موالى العسكومة روستهديها وافقات يتهوج الرجوع في شان تنظيم علالة المبال بالمكيمة الل المتاهم العنظير بهم عادا لم يوجد يتمين الرجوع في هذا الشسان الى احكام تقون موظهم العواق بإعتباره العقون الفساع الذي ينتاع حيدها رابطة واخدة بوسلفي وبستهام باها وهذا بعسح بينم جيدها رابطة واخدة بوسلفي عبال الرائق العسلية ، وقد أكد هسفا المعنى نص المادة ١٣١ من تانون و موظهى الدولة ، ونص المادة ١٣٠ من تانون المؤسسات العسلية الذين ينودان أن تقون نظام موظفى الدولة هو الدستور العسسام في شأن تنظيم علاقة المكوبة بموظفيها ومستخديها وعبالها بحيث يتمين الرجوع البسه بقي خلك التشريعات الخاسمة بطائفة من طوائفهم من احكام تنظم أمورهم كلما أد معضها ،

ويبين من الرجوع الى القوامد المنظبة الشئون العبسال أن المادة الشابسة بن تعليهات الملية رقم ١٨١١ المسادر سنة ١٩١٣ والتي طبقت على المبال الدائبين بكتاب وزارة الملية رقم — ١٦/٩/١٣٣٤ المؤرخ في ١٥ من توفيير سنة ١٩٢٧ تنصى على أن « يوقف العابل المؤقت أو الخسارج عن هيئة المبسال عن عبله مؤققا أذا اتهم يجرم يوجب الرفت وينمسل من طرفته عن العبل » .

ولما كانت هذه التطبيات قد خلت بن أي نص يحدد نوع الجريسة الموجبة للفصل بن الشدية غاته يتعين الرجوع في هذا الصدد الى تاتون نظام موظفى الدولة باعتباره التاتون العام المنظم الاواعد التوظف لتطبيق نصوصة على طائفة عبال الحكومة فيما لم يرد فيه نص خاص في ننظيمهم .

وقد حددت المدة ١٠٧٧ من قانون نظام موظعى الدولة أسباب انتهاء خدمة الوظف وبن هذه الأسباب مستور حكم عليه في جناية أو في جريبة مخلة بالشرف ، وعلى متنفى با تقدم يتمين تطبيق هذا النمي على المبسال في خصوص تحديد نوع الجريبة التي تستوجب الفصل بن الشدية .

وين حيث أن الحكم المسادر ضد العليل/ ..... قد مسدر بادانته ف يُعِنْفِهُ تروير رحْصة قيادة سيارة طبقاً للبواد ٢٠٦ ، ٢١٢ ، ٢١٢ من قانون العقوبات ، ومن ثم يتمين غصله من المُسحبة أداريا أعبالا لنص المادة الشياسة من تعلقيفت المالية القسار اليها .

إلما من التي وقف تتفيذ المعوية والإثار الجنائية المتربة على الحسكم قان
 وقف تتفيذ الإثار المرتبة على الاحكام الجنائية بالتطبيق السمادة ٥٥ من

تأتون المقولات فيها بمسدها لا يشبل الا العقدوية التبعية والآثار الجنائية المتربة على الحكم علا يجاوزها الى الآثار الآخرى سسواء اكتت هذه الآثار من روابط القسائون الفسائون الفسائون الفسائون الفسائون الفسائون المام غيطبق كل منها في مجاله منى علم موجبه واستوفى شرائطه ولذلك علا أثر لوقف التقنيذ على الإسباب القائونية لاتفاء شدة الموظفة والمسائل ، وقد سبق أن انتهاء هذا المرابعة المعودية في جلستها المنطقة في ٢٧ من ينسلر سسنة . ١٩٦١ الى هذا الرأى حيث قررت أن الحكم بادانة موظف في جريسة مطلة بالشرف في مدوره الملازة كردا من القائون رقم ، ٢١ لمسنة ١٩٥١ يترتب عليه انتهاء غفية المؤلف على وقت تقبيد المقوبة شايلا المجازل المقائلة المؤلفة المؤلفة

ويظم بن كل ما تعدم أن المسكم بادانة المسلم في مسلم المسلم في مسلم المسلم المسل

لهذا انتهى الراى الى ان الحكم الصادر ضد الصابل في جناية تزوير رخصة تبادة سيارة يستوجب عصله اداريا تطبيقا للبادة الخامسة من نطبيات المالية الصادرة سنة ١٩١٣ وذلك رغم النص في منطوق الحكم على وقال الآكار العنائية المدتمة عليه .

( غلوی رقم ۲۰۳ فی ۱۹۹۱/۸/۲۰ )

# خابسة : عُصل الملبل لعدم عُضاله عَارة الاخابـــاقي حالي بِأَنْ بِهِ لِهِ أَوْ

#### قامسنة رقسم ﴿ ٩٦٤ ﴾

#### : المسسمة

اتهاء عبل العابل في فترة الإغتبار حق لدية التعيين الما تهيمت لهية الدين الما تهيمت لهية الدلال والإرائن على أنه لا يصلح له ... ميليلها في الانتباع يقديرة لا يحمها الا الديف وسود الاستعبال ... لا الرام عليها بسمام الوال العابل في تعقيق باشرته في هذا المبال ما دامت قد اطباقت الى الوال الشهود والسنواين اللين سيموا فيه .

#### بلخس العسكم :

لهمة التمين أن تنهى ديسال الملهبيون هسيده في تنوة الاختيساؤ اذا حجمت لها الدلائل والقسرائن على أنه لا يمسلح لهبيذا المحساؤي المتعت التي الأوراق من التحقيقات التي الحرتوا ومن تقرير المباعث الجيئية المبلغ وملطفيا في ذلك مبسسلطة تعريبة لا يحدما الا التحيث وسوء الإستجال الله الذي لم يحاؤه طيسه الملجمين ضده بشيء ما وأذا كلن الابر كلك عليس بين الزام طهما في لهد تمساؤي التحديق الذي لجرته ما دامت المباتب الى الهوالي الإسموية والهبنولوي. تسافى في التحديق الذي اجرته ما دامت المباتب الى الهوالي الإسموية والهبنولوي.

(طمن رتم ٥٩ نسنة ١٠ ق ــ جلسة ٢٢/١/١٩٦٥)

#### قاصحة رقسم ( ١١٥ )

#### الإسسادا :

حظر القرار الجبهوري رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ غصل المبال الوسيح. أو الإقتن بضر الطريق التاديمي ... مجال اعبال هذا القرار لا يكون الا بعد ان نتبت صلاحية العليل الإنت أو الوسمى العبــل الذي يسند اليه ... أساس ذلك أنه لا يكتسب مركزا ما الإبعد أن يجتاز فترة الاختيار بنجاح وأن تطلب الجهة الادارية صلاحية فيه واعربت عنها في قرار التعين •

### يلقص الحكم :

ان القرار الجمهوري رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ وان حظرت حابته الأولي نمل المعالى الموسيين أو المؤقتين بغير الطريق التاديبي على المهسين على المؤقتين بغير الطريق التاديبي على المهسين الإلا وي يها بعاله قال البعد المؤقتين المهسية الإلا المهسية المهسية المهسية الإلا المهسية الإدارية مهسية المهسية ا

ا بلعن رقيم ٥٩ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٥/١/١٥٢ )

# سائسا : النصل بقع الطريق التساديين

#### قاصدة رقسم ( 117 )

#### : 12.....49

قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ - نصه على الا يكون المابل الهومية الدائم الدى في لية مكاماة اذا نصل بسبب الاهبال أو سوء السلولك أو عدم الكفاءة ما لم تقرر السلطة التلديبية خلاف نلك - مؤدى طلك أن رئيس المسلمة أو وكيل الوزارة حسب الاهوال هو صاحب الولاية في نسله بغير الطريق التساديبي - الشساون رقم ١٠٠٠ السنة ١٩٥١ لا ينطبق في هذه المائة - القانون رقم ١١٠ لا ينطبق في هذه المائة - القانون رقم ١١٠ لا ينطبق في هذه المائة - القانون رقم ١١٠ نصب في شان الديابة الادارية والمحاكمات التاديبية لا يستازم قرارا جمهوريا المصل المبال بغير الطريق التاديبين ه

### ملقص المسكم :

ان النظام القانوني الذي وقعت في خله المنازعة المنازة بيبح لجهسة الإدارة ضمانا لحسن تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصالح العام ، عصل علمل اليومية الدائم متى أصبح غير مسالح للبقاء في الخدمة وذلك منير الطريق الثانيين ، وفي ذلك تنص المادة 10 من تطبيسات الماليسة رقم ٩ الصادرة في أول يولية سنة ١٩٢٢ وينشور الملية رقم ٩ السنة ١٩٤٢ ملى قصل المسالم لعنم الكساءة ولعدم الرسساء من عمله ، كما تتضى الملاة ، ٢ من قرار بجلس الوزراء الصادر في ٨ من عن عمله ، كما تتفي الله يكون لعلم اليوميسة الدائم الحق في أية مكاماة المالية علم المناسب الإهبال أو سوء السلوك أو عدم الكماءة ما لهنا نشاسا أهبا أنه المالية المناسبة الهالية عنه الكماءة ما لهنا والذا ناطحت المسادر أو الذا ناطحت المالية الم

المادة ٢٠ من قرار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مايو سسنة ١٩٢٢٠٠ بالسلطة التاديبية الاختصاص في تقرير احتية عامل اليوبية الدائم الذي. يفصل بسبب غير تأديبي لاهماله أو سوء سلوكه أو عسدم كتساءته في المكانأة ؛ قان دلالة هذا النص أن السلطة الرئاسية لهذا العليل بتبتلة ف رئيس المملحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال هي صاحبة الولاية. في مسل على اليوبيسة الدائم بغير الطريق التاديبي دون السسلطة الناديبية ، واذا كان كادر المهال وترار رئيس الجبه ـــورية رقم ١٣٤ لسنة . ١٩٦٠ بشان قواعد تاديب عبال اليوبية الحكوبيين قد خولا وكبل الوزارة بعد اخذ راى اللجنة الفنية للعبسال سسلطة فعسسل عابل البوبية تاديبيا ولم يضما نظاما جديدا للفصل في التاديبي غان مؤدى ذلك استبتاء سلطة وكيل الوزارة في فمسل عبسال اليوبيسة بغير الطريق التاديبي ولا يسوغ استمارة القواعد المناسسة للفصل غير التساديبي للبوظفين المعليلين بالحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظهام موظفي الدولة والتي تتطلب صدور قرار جمهوري بذلك ، وتطبيتها في شأن عمال اليومية 6 وذلك لاستقلال كل من الطائفتين وتنسردها بقواعد تاتونية خاصة تنظم ابر فصلهم بالطريق غير التأديبي يؤكد سداد هذا النظر أن المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باللادة تنظيم النيسابة الادارية والمحاكمسات التأديبيسة قد نصت على أن بكون التصرف في التحقيق بالقياس الى العبال من اختصاص الجهاة التي يتبعونها وقد أشبارت المذكرة الايضاهية لهذا القانون الى أنه بها ينعلق سلطات النيابة الادارية في التصرف في التحقيق ما نص علبه في المادة السادسة عشرة من القسانون المشار اليه من تخويل مدير عام النبساسة الادارية اقتراح غصل الموظف بغير الطريق التساديبي اذا أسسفر التحقيق من وجود شسبهات توية تبس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، ومؤدى ذلك بطريق اللزوم أن أقتراح نصسل المسلمل بغير الطسريق التأديبي انها هو بن تبيل التصرف في التحقيق غاذا لوحظ أن الملاة الخليسة عشرة بن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص سراهة. على أن يترث أمر الفصل في التحقيق الجهة التي يتبعها العبال ولم تتطلب استصدار قرار جمهورى بفصله بغير الطسريق التأدييي ، غان مؤدى. اختصاصا لا تضاركها نيه جية اخرى بالتصرف في التطييق واذا كأنت

ألمادة الخابسة عشرة سالفة الذكر قد تضت بعدم سريان أحسكام بعض سواد القانون رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على العبسل وليس ف بينها المأدة ١٦ غان ذلك لا يستفاد بنه كنا غهم العسكم المطمون فيه أن المشرع اراد انفاذ حكم المأدة ١٦ غان ذلك لا يستفاد بنه كنا غهم العسل وأنه بنظاك سوى بينهم وبين المظمون من تبيل اجعاب غصابم بضر الطريق التلكيين بقسران من رئيلس الجهنوزية أو فلك أن صريح نص المادة ١٦ المذكورة الملق بالقان لا تطبق الا على المؤطفين وحدها ولاية قصافهم بغير الطريق التساوي بالا على المؤطفين وحدها ولاية قصافهم بغير المطبق التساوي التساوي التساوي المادة الذي يعتبطها المسال وحدها ولاية قصافهم بغير المطبق وينقض تقرر الجهة التي يتبطها المسال وحدها ولاية قصافهم بغير المطبق أن يتم هسئات النصل بعادة القرار الجهنوري والما يكتفي نبه بالقرار الصادر بن وكيل القاداة القرار الجهنوري والما يكتفي نبه بالقرار الصادر بن وكيل تحقيق ولا عرض ابر المابل المترة عمله على ظلجنة الفتية المفتمة تحقيق ولا عرض ابر المابل المترة عمله على ظلجنة الفتية المفتمة .

( طعن رتم ۲۲۷ لسفة ۱۱ ق ــ جلسة ۱۸/۱/۱۹۹۹ )

# للمتابعة : مُسَسِّنَ الْكَسَّلَةِ فِي الْمُسَالِمِي

#### كالبنطة والنبع ( 117 )

#### : المسلما

المُدَيِّلُ الذي كان يفضع لتكور العبال الحكومي الذي يتنفي بإن السن المتردة التهاد خصصه من الخاصة والسنين وكان موجوعا بالشعدة بهدة المستد في ١٩٦٠/٥/١ كاريخ الديل بالقانون رقم الا المستدار خطاعات والمالسات الوظفي الديل للاتواد له حل فاتى في البناء بالفنية حتى من الفايسة والسنين ويقل هذا الحق قانها في ظل القانونين رقبي ٥٠ الهنة ١٩٧٦ و ٧١ كسنة ١٩٧٥ ولا يقي من ذلك تعييقه تميية جديدا بالأرهل هنسائل ،

### بالأحي الله-وي :

تنسى المادة 90 من عانون نظام العالمان المدنين بالدولة العسسادر بالعالون ردم ٧٧ لسنة ١٩٧٨ على أن « تندى خدية العالل ببلوغه سسن السعين وذلك برداعاة المكام العالون ردم ٧٩ لنسنة ١٩٧٥ بالمنذار تأتون المهنين الإخدامي والدوانين المعلة له .

ونتمى الكادة ١٩ من عكنون التابين الاجتباعي المسادر بالمتأتون رام ٧٩ السنة ١٩٥٥ و تصديلاته تنمي على انه ١ سنتناء من المادين ألكانية والسادسة بن قانون الاصدار بستير المبل بالبنود أرتام ١ ٢ ٢ ٢ من المادة ١٣ من تقلين التابين والمعانسة الموظفي الدولة ومستخديها وعبقها المنبين ألمسادر بالقانون رام ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ٠٠٠٠ ٢٠ .

كيا تنص المادة ١٣ من التانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليسه على أن 3 تنتهى خدمة المنتفعين بأجكام هذا القانون مند يلوغهم سن الستين ويستثنى من ذلك . ( 1 ) الستخدمان والعمال الوجودين بالخدمة وتت العمل بهذا القانون الذين تقضى لواثح توظفهم باتهاء خديتهم عند بلوغهم سسن الخابسة والسنين ؟ . كسا تبين لها أن المادة ١٩ من القسانون رقم ٣٦ لسنة . ١٩٦١ باسدار تانون التأبين والمعاشك لموظني الدولة تنص على أن « تثنهي خُنية الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن المستين ويستثنى من : (١) ! لموظنون الذين تجيز توانين توظفهم استبقاؤهم ف الخدية بعد المس المذكورة » ، وقد صدر القانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ بشأن التامين والمعاشنات لمستخدس الدولة وعمالها المدنيين وعمل به اعتبارا بن ١/٥/-١٩٣٠ وتقفي المادة ٢٠ منه بأن « تسرى على المستخصين والعمال المنتفعين بأهكام هذا التانون سائر الأحكام الواردة في التسانون رقم ١٦٨ لسنة . ١٩٦٠ نيما لم يرد به نص خاص في هذا التانون ، . كما استظهرت نتواها الصادرة بجلستها المنعندة بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨ والتي ارتأت نيها أن مستقدى الدولة وعبالها الدائبين الموجودين في الحدبة بهده الصفة في لول مايوسنة ١٩٦٠ تاريخ العبل بالتساتون رتم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ يحق لهم ... اذا ما نقلوا بعد ذلك الى احدى المجبوعات الوظيفية ... البعاء في المُدية حتى بلوغهم سن الخابسة والستين وأن حقهم المكتسب في هذا الشأن سطل قائما في ظل الميل مالتاتون رتم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ومن بعدد القاتون رتم ٦٩ لسنة ١٩٧٥ سالفي الفكر ،

ويفاد ذلك أن تحديد سن الإحالة إلى المعادل هو جزء بن نظيام التوظف الذي بخضيع له الوظف عند دخوله الخدية ، وهذا النظام قابل للتعميل في أي وقت حسبها بنتخى المسلح المسلم الذي ينطلب نقسرير للتعميل في أي وقت حسبها بنتخى المسلم الذي المسائل وهو با أخذ به المشرع في القانونين رقبي ٣٦ ، ١٧ استة ١٩٦٠ المشار اليها أذ بعد أن قرر أصلا علما يمين على جبيع المنتهين باحكامها بؤداه أنتها، خديتهم عند بلوغهم سن الستين ، خرج على هذا الاصل العلم وأنشأ للملين الخين عند بلوغهم سن الستين ، خرج على هذا الاصل العلم وأنشأ للملين الخين يقول لهم البقاء أو الخدمة حتى بلوغهم المسن المتسررة في توانين ولوائح يقول لهم البقاء أو الخدمة حتى بلوغهم المسن المتسررة في توانين ولوائح توظهم .

ولما كان الثابت بن الاوراق أن العليل المعروضة حالته كان يخضع لكادر العبال اليوبى الذي يتضي بأن السن المتررة لانتهاء ضديته هي الخليسة والسنين ، وكان بوجود في الفضية بهذه الصفة (//١٩٦٠ تاريخ العبل العلقون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ آنف البيان ، وذلك تبل تصينه بالهيئة العلية للثابين والمعالمات في ٥٧/٥٠ [١٩٦٠ . فين ثم يكون قد نشأ له حق ذائي في البتاء بالخدية حتى سن الخليسة والبستين ، ويظل هذا الحق قاتها في ظل العبل بالقانونين رقبي ، ٥ لسنة ١٩٣٣ و ١٩٧ العبل ١٩٥٨ العساف بينها ولا يغير من ذلك تعيينه تعيينا جديدا بالؤهل العال في ٥٨/٥٠ ١٩٨٨ طالما شو الضية ووجوده في ١/٥/١٠ بالصفة اللي يتجوز له بالمبتة والشعية والستين .

نظك انتهت الجمعية المبومية لقسمي الفتوى والتشريع الى أهلية العال المذكور في البقاء في الخدية حتى سن الخابسة والسنهن -

( ملت ۲۸/۲/۲۲ - جاسة ۸۲/۱۱/۱۸۴ ) -

### الفسرع المتساقت عشر

## الكافاة والمسائن وألتعويض

#### قاعدة رقام ( ۱۱۸ )

#### المسبطا:

هالات استمقاق الكفاة وهالات عدم الاستمقاق ... سرد الموص قرار مجلس الوزراد الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ ·

### بلقص العسكم :

تنصر لائحة عمال المادمة المسادر مها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ في البند ١٤ منها على أن ٥ كل عليل من عمال اليومية يتفيب بدون اذن أكثر من عشرة أيام ، ولا يثبت نيما بصند بما يقنع رئيسه بأن غيابه كان بسبب توة تاهرة ينتطع بمجرد ذلك تبده بالدغاتر بصفته أهد مهال اليومية الدائمين » وجاء بالبند ١٦ أن « جميع عمال اليومية الدائمين الذين يتركون الخدمة لتلة الاعمال ، أو لامسسابتهم بعاهات أو أمراض او لتقديهم في السن ¢ مما يجعلهم غير لائقين للفندية حسب شسهادة القومسيون الطبي ، أو لبلوغهم سن الخامسة والستين أو الذين يضطرون الى اعتزال العبل لأداء الخدمة المسكرية ، يكون لهم الحق في مكامأة هسب النسبة الاتية على شرط أن يكونوا قد أتموا سنتين كالملتين في الخدمة بطريقة منتظية ، سواء اكانتا منقطعتين أم متصلتين ، ويدخل نيها الاجازات باجرة كابلة ولا تدخل الاجازات التي بدون اجرة " كما تضبن البند ١٧ أن المكانة التي تصرف عند مفادرة الخدمة لأي سبب من الاسباب المتعدمة تحسب على تاعدة أجرة خبسة عشر يوما بواتع نئة الأجرة ألتي كأتت تصرف وقت اعتزال العبل وذلك عن كل سنة كليلة في الشببة ، ونص البند . ٢ على أنه « لا يكون لعابل اليومية الدائم الحق في أية مكاناة اذا

قصل من الخدية بسبب الفيف بدون اذن طبقسا للفقسرة 16 أو بسبب الإهبال أو سوء السلوك أو عدم الكماءة ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التاديبية التي يكون خاشما لها 8 م

( طعن رتم ٣ لسنة ٣ ق ... جلسة ١١/١١/١١٥١

#### قاصدة رقسم ( 119 )

#### المسطا:

الكافاة المستحقة لمبال الهيهية عند ترك المخدمة طبقا الثلامة مكافأت المبال بالهيهية المسائد بها قرار مجلس الوزراد في ١٩٢٢/٥/٨ — عنم صرفها الا عن ايلم العبل الفعاية .

### بلغص الحكم:

ان لائمة بكانات العبال باليومية التي صدر بها قرار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ تد نصبت في المادة ١٦ منها على أن ﴿ جميع عبال الهومية الدائمين الذين يتركون الضمة لقلة الإعبال أو لاصابتهم بماهات أو أمراض أو لتتدم في السن منا يجعلم غير لائتين للضبة حسب شسمهادة القويسيون الطبي أو لبلوغهم سن ١٥ سنة أو الذين يضطرون ألى اعترال الامال لاداء الشعبة السسكرية بكون لهم الحق في مكاناة حسب النسب الإعباد على شرط أن يكونوا تد أموا سنتين كالمئين في الصدية بطريتسة منتظهة سواء اكتنا منقطمتين أو منفسلتين ويدخل فيهما الإجازات بأحرة على المؤلفة على هذه المادة المتدخل الإجازات بأحرة اليها في هذه المادة المتد تعمل عند مغادرة المخدمة لاى سبب من الاسباب المتتسات تحسب على تاعيز السال المتلاء تعدم عن توات اعترال السال والمع قد مرغت وقت اعترال السال و وناك عن كل سنة كالملة في الضحيمة عن وحددت المادة ١٦ اتمى تبهة للهكاناة فنصت على أن ﴿ اتمى تبيه المحدمة على وحددت المادة ١٦ اتمى تبهة للهكاناة فنصت على أن ﴿ اتمى تبيه المحكاناة التي يستحقها على اليومية ماهية سنة واحدة باعتبار السسنة

٣٦. يوما » . واشارت المادة ٢٥ الى حالة وغاة المسابل بتولها اذا توفي احد عبال اليومية الدائين اثناء الخسيضة يكون الإيلته وأولاده الحسق في نصف المكاماة التي كان له أن يستولى عليها لو أنه عادر الخدمة في تاريخ وغاته اسبب من الاسباب المبيئسة في الفقسرة ١٦ المتدمة ، ولا تصرف المكامة للعابل الا عن أيام العبل المعلية وهو ما نست عليه أحكام اللوائح.

( طعن رتم ٥٥٧ اسنة ٣ ق \_ جلسة ١٩٥٧/١٢/٧ )

### قاعسدة رقسم ( ١٢٠ )

#### المِستعان

توصية اللجنة الاستشارية بعربان العابل من الكاباة المستجة عن مدة خفيفه كعقوبة نبعية لقرار الفصل ... اغفال قرار رئيس الجبهورية رقم ١٣٤ أسنة ١٩٦٠ بشان قواعد تغييب عبال اليوبية المكوبيين المسكر ف ١٨ من مأرس سنة ١٩٦٠ القص على هذا العربان بين الجزاءات التي فورد بياتها في الملحة الاولى بنه ... لا يعيب قرار القبنة الملكورة باعتبار ان العربان من الكافاة من توابع الفصل وعقوبة بكيلة له لا تقوم على استكال. حتى تحتاج الى نص يقررها .

### يقفص اقصاكم :

لا يعيب قرار اللجنة الفنية الشنون العمال توسيتها بحريان المدعى ما الكلفاة المستحتة له من بدة خديته السابقة كمقوبة تبعية لجزاء الفصل ٤ وان أففل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشبسان تواعد بتنيب عمال الهوية الحكوميين الصافر في ٨٨ من مارس سنة ١٩٦٠ الفصي عني جذا العديان بين الجزاءات التي لورد بيقها في المادة الاولى بنسه ٤ باعتباره من تواجع الفصيل وعقوبة مكلة له لا تقوم على اسستقلال حتي. وحناج الي نصي بتررها .

(طعن رام ۱۰۲۸ لسلة ۷ ق ساجلسة ١١/١٢/١٢/١١ )

#### قاصحة رقسم ( ١٢١ )

#### : 14...48

حساب مدة الخدمة السابقة في الماش ... ايتماع الادارة خطا عن تطبيق حكم المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ اسنة ١٩٦٠ رقم قيام العامل يتقديم طلب ضم مدة الخدمة السابقة في اليعاد ، وابداد اسستعداده ارد ما تضاه من مكافاة ، ثم رجوعها الى الاترار بعقه في الضم ... الاتشاج بلحكم القانون لا يضي من ثبوت حتى العامل في الافادة منها اذا كانت الادارة هي السبب في هذا التفاقف بالكارها خطا اصل الاستعقال ... اسسساس احتجاجها بتقلف شرط رد الكافاة في اليعاد ... نفاف هذا الارط الشكلي .

### بلخص العسكم :

تدم الدعى طلبا بضم بدة خديته السابقة خلال السنة الشمور المترره بن تاريخ انتمامه بالقسانون ردم ١٧ لسنة ١٩٦٠ اعتسارا بن أول مايو سنة ١٩٦٠ وشنع طلبه هذا باستعداده ان يقسط الملغ السابق صرفه الله و المسابق بسابق شهريا خلال الدة البائية بن خديته التي تنفيق في من الفاهسة والسنين . غير أن الجهسة الادارية وقشت يمول طلبه ضم حدة الخدية ورد المكابة استفادا اللي بتنسيرها التسلطان، تنبع حساب مدة الخدية الدائية أبي بن البانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٦٠ والني تنفير عصاب مدة الخدية السابقة أبي المسابقة في المسابقة المسابقة في المسابقة المائية المسابقة المائية المسابقة ا

التاريخ بشرط أن يطلب مسلحب الشسأن ضبها خلال سنة أشهر من تاريخ العهل بأحكام القانون مع رد ما تقامساه عن مدة خنبته خسلال المعساد المذكور باحكام القانون مع رد ما تقاضياه عن مدة خديته خلال اليعياد. المذكور . واقرت للبدعي بحقه في ضم بدد خديته السابقة تطبيقها لنص الملاة الثانيسة سالفة الذكر ولاته نتدم بطلبه في المعاد التساتوني ألا أن الشرط الثاتي الخاص برد المكاتأة في اليماد تد تخلف في حته مما يستط حقه في الطلب وقد اضطر الدعى الى رفع دعواه بطريق الماناة من الرسوق التضائية في ١٩١٠/١١/٢١ أي بعد مضى حوالي عشرين يوما على انتهاء ميعاد السنة شمور المتررة تاتونا ولم ينتظر المدعى الى أن ترجع الادارة الى تفسير القانون التفسير الصحيح بال بادر برغم دمواه ولم يكن يبلك قبلها وببيلة بعد ريضها لطلبه غير سبيل القضاء لتحينها حته وتغويت الميعاد عليه بعملها وعطها وما كان يمكنه أن يقوم برد المكافأة على التساط منساوية شهرية عن باتى بدة خديتسه التي تنتهى في سن الخابسة. والسئين كما جاء بطلبه اعتقادا منه أن من حقه الخيسار بين الرد الكلمل المكامَّاةُ وتتسيطها ، وأن المناط نيما يجب عليه أتباعه في هذا الشأن هو ما تقرره الادارة تطبيقا وتنفيذا للقانون على وجهه السليم بعد تبولها طلبه وتحسسنيدها بركزه وأعلابه بالبلغ الذي يتمين عليه اداؤه تاتونا غاذا هي لم تقم من ناحيتها بكل ما يلزمها به القسانون ورفضت طلب ضم مدة الخدمة السابقة بدون مبرر تاقوني امتنع عليها بعد ذلك أن تتبسك ى مواجهته بغزابته المتعاد دون تيسامه بالرد وهو امر كان بتوقف منطنيسة على شرورة قيسولها طلب ضهم المدة بل يلازمه ويترتب عليه لأن رغض الادارة للطلب هو في وأقع الهسال انكار بنها لأمثل الاستعثاق والانتفاع المكام التاتون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ مما دماها ... نتججة لذلك ... الى الايتناع عن السنائم الكاتاة وتبواتها ردها بن جانب صاحب الشسان غلا جسدوي بمد التفاذها هذا المولف واشتطران المدمئ الئ مقتضساتها الى البعثه ف عوافر الشروط الشكلية للانتفاع باحكام القانون ونيما اذا كان العلب قد عدم في المنقد بشقوعًا ترد الكاماة بمنط أذ تبين مما تنظف أن الدعى" لم بكن مخلفا للاحكام الشكلية التي يتوقف عليها الانطاع بنفكم التسكلون ا

وعلى ذلك يكون من حق المدعى ربط معاشمه على اسلس حسسساب بدة الخدية السسابقة بالتطبيق للتسافون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشرط أن يرد للحكومة كابل المكافأة المتبوضة مع اعتبار أن ربط المسافى متوقف على الرد على الوجه الذى سلف أيضاهه .

( طعن رقم ۸۹ه آسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۹۹۱ )

قاعستة رقسم ( ۱۲۲ )

#### المسلما :

الأصل ف تبرير استمقاق الأجر ... أنه مقابل العبل أقلى يؤديه الونظف أو المابل ... سحب الجهة الادارية للزار القصل ... لا يستنبع استحقاق المابل القصول قرائبه أو لجرد خلال الدة ألتى فصل فيها ... قصارى با يحق كه الملاقة به ... التمويش عن القرار العسائر بفصله .

# بلقص المبكم :

واذا كان الأسل المؤصل في تبرير استحقاق الأجر هو كونه بتابلاً
للمل الذي يؤديه الموظف أو العلل علن سحب الجهة الادارية لقرار المسلق
مثار المتازعة لا يستنبع ـ حتى على اغتراض عدم مشروعيته ـ استحقاق
العابل المصول لراتبه أو أجره خلال المدة التي فصل غيها اذ تعسيليهم
ما يحق له المطابة به لا يعدو أن يكون تعويضاً من القرار الاداري المبافر
بغصيله .

( طعن رقم 21ه لبخة ﴿ فَ نَد يَجَلُّمَةُ وَالْمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ ال

#### قاصدة رقسم ( ۱۲۳ )

### المحسدا:

استثناء المستخدمين والمبال من تقعدة انهاد الفخية غند بارغ سن الستين ـــ سريقه على المستخدمين والعبال الوجودين في الخدمة في اول يونيو سنة ١٩٦٣ ولو نقوا الى وظائف دائمة ـــ تعقق مصلحة العابل في طلب الفاء قرار احالته المعاش وأو بعد بلوغه من الغابسة والستين •

### ملقص العسكم :

ان تاتون النامن والمائسات لوظامى الدولة ومستخديها وعسالها الدنين السادر بالتاتون رتم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ــ والذى عمل به اعتسارا من قرال يونيسة سنة ١٩٦٣ ــ ينص فى المادة ١٣ منسه على أن لا تنهى على ان لا تنهى على الله المنافق من المستين باعكام هذا اللهاتون عند طوقهم سن المستين ، ويستطنى بودنك » :

إ \_\_ المستخدون والعبال الموجودون بالختية وقت المسل بهسذا التقون الذين تقفى لوائح توظفهم باتهاه خديتهم عند بلوغهم سن الخليسة والسخين .

بن المؤطنين الإغودون وقت الساق بغذا التسائرين الذين تنصر
 القيام على الخام المعام بعاد البنين المتحرض

وتنص المادة ١٩٨ بن تاتون المسلمان المنبين بالدولة المبسيادر بالأثنين وتراعاة الاستثناءات الواردة المادية ١٩٩٤ على لنه و مع مراعاة الاستثناءات الواردة في الله بن طابق الأمانسيات الوطاب الثولة ومستضيها ومائها المنتين السادر بالمتانون وتم ه السنة ١٩٩٣ ، تتمي خدية المسالمان بلعكم هذا القانون عند بلوغهم سن السنين » وتنص المادة ٧١ بن تاتون غطم المسلمان المنابق المنابق

رقم . ه لسنة ١٩٦٣ باصدار تانون التابين والمعاشسات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين » ... ويستفاد من هذه النصوص انه وإن كان الاصل في نظم العاملين المنيين بالدولة أن تنتهى خدمة العسامل ببلوغه سن السبين ، الا أن قانون التأبين والمعاشبات المشار اليه قد نص مراحة في المادة ١٣ منه على استثناء بعض طوائف المسلماين من هذا الاسسل بشروط معينة ، ومنهم طائفة المستخدمين وعمسال اليوميسة متى كانوا موجودين بالخدية وقت العبل بأحكابه ... في أول يونية سنة ١٩٦٣ وكانت الوائح توظفهم تقضى بانهاء خديتهم عند بلوغهم سن الخليسسة والستين ، وبذلك انشا لهم القانون مركزا ذاتها بأن يبقوا في الخصعمة الى أن يبلغوا السن المذكورة ، كما تنست توانين نظم العلماين التي صدرت الحقية على قانون التابين والمعاتسات باستبرار العبل بهذه الميزة حيث نصت في صدد نمت في صدد تحديد السن المتررة لانهاء الخدية على مراعاة الاستثناءات التي وردب بقانون التابين والماشبات المذكورة وعلى عدم الاخلال بهسا ، ومؤدى ما تقدم أن يحتفظ عمال اليومية والمستخدمون ماليزة المشار البها عند نقلهم من وظائف ودرجات كادراتهم السابقة الى الدرجات المقابلة لهسا بجدول الدرجات الملحق بالقانون رتم ٦٦ اسمنة ١٩٦٤ المسار اليه ، وهو النتل الذي تم تنفيذا لاحسكام هذا القسانون مكملا بالقسانون رقم ١٥٨ لمسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وتتية للعسابلين المدنين بالدولة وترار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشمأن تواعد وشروط وأوضاع نشمل للمابلين الى الدرجات الممادلة لدرجاتهم الحالية واذا كانت هذه الاحسكام التشريعية تد هددت درجات معينة من درجات الجدول الملحق بالتساتون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٤ لينقل اليها عمال اليهبية باعتبارها تمادل درجسات كادر ميال اليوبية ، والتي اطلق عليها اسطلاحا اسبم ( الدرجسات الممالية ) مَان ترقية العامل بعد ذلك الى ما يجلوز اعلى هذه العرجسات لا يجوز أن يترتب عليه أن تزول عنه ميزة البقساء في الخصة الي سيمن · المُفَايِّمَةُ وَالْمِنْدِينَ ﴾ وهن المسن التي مفهنها لاتفهاء البقيمة لاتمة ميسال اليومية الصادرة في ٨ من مايو سفة ١٩٢٨ وقواعد كادر مبكل اليومية ، عُلِلهِ أن المادة ١٣ من تانون المائسمانية قد حديدون الشروط التي يترتب طِهِمَا تَبِيْعِ الْمَلِيلُ مِبِيرَةَ الْهِمَاءِ فِي الْمُحَمَّةِ الْإِنْ سَيَّ الْمُلْمَعَةِ والمستجع تلا

يجوز أن تضاف اليها أية شروط أخرى الا بنص صريح في القسالون 4 وقد نصبت المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٦ لبسنة ١٩٦٤ ، في صدد تحسديد سن التقاعد بسنين علما ، على مراعاة الاستثناءات الواردة في المادة ١٣ المذكورة هون أن تعدل حكيها أو تضيق نطأق تطبيقها 6 ومن ثم مَأْن النص على مراعاة هذه الاستثناءات تقضى أن تسرى على كل من توفرت فيسه شروطها طبقا للقانون الذي أوجدها ، ومما يؤكد هذا النظر أن المادة ١٣ من قانون المماشمات قد استثنت في البند الثاني منها الموظفين الذين تقضي لوائح توظفهم باتهاء خدمتهم بعد سن الستين ، ولما كان مؤدى ذلك أن بستبر هؤلاء الموظفون في التبتع بميزة البقساء بالخدمة الى ما بعد سسس السنين بعد نظهم الى درجات الجدول الملحق بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك مهلا بعكم المادة ٧٨ منه ، أيا كان مستوى الدرجات ألتي نظوا اليها او رتوا اليها نيبا بعد ، نان ببدأ المساواة بين ذوى الراكز الشمساتونية الماثلة يتنفى أن تسرى على عبال اليومية المنتولين الى درجات طبقا للتاتون رقم ٦٦ السنة . ١٩٦٠ المعابلة ذاتها التي تسرى على طائفة الموظفين المتولين الى هذه الدرجات الذين استثنوا بنص تانون المعاشات من حسكم الإحقة الى الماش في سن الستين ،

وبن حيث أنه لا خلاف في المتلزعة المثلثة على أن المدعى كان من المدعى كان من المدعى كان من المدينة الذين تقضى لوائح توظيفهم بأن تنهى خديتهم عند بلوغ سن الخليسة والسنين ؟ وإن حالته سبويت طلبتا لتواعد كادر عبال البوييسة عليه تقلل الى الدرجة السادسة من درجات الجدول الملحق بالقسسانون المنظمة في المنظمة المنظمة المنطقة المنطقة المنظمة المنطقة التمييق القانون رحم لا استة ١٩٦٦ بطبيق تأثون المصادلات الدراسسية لتجليق القانون رحم لا استة ١٩٦٦ بطبيق تأثون المصادلات الدراسسية ببيرانية المهندات الفراسسية ببيرانية المهندات الفات المنطقة على مستونيا شروط المتسيم بيرانية الميئة المه يظمى من ذلك أن المدعى كان مستونيا شروط المتسبح بالاستفاد الوارد بالبند الأول من المادة ١٣ من تقون التابين والماشسات بالاستفاد الوارد بالمند الأول من المادة ١٣ من تقون التابين والماشسات

بهذا القانون وكانت اللوائع الخاصة بتوظيفه تقضى بأن تنهى خديته منسد بلوغه سن الخابسة والسنين ٤ وبن ثم كان يتمين طبقاً لنص المادة ٧٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ ـ سالفة البيان ــ أن يظل في الخسمية حتى تاريخ بلوغه هذه السن وعلى ذلك يكون القرار المطمون فيسه قد مدر مخالفا للقانون أذ تضى باتهاء خدية المدعى لبلوغه سسن المسستين. ويتمين الفاؤه لهذا السبب مع ما يترتب على ذلك بن آثار .

ومن حيث آله لا وجه لما ذهبت اليه الجهسة الادارية من أن مصلعة:
المدعى في طلب الألغاء قد زالت بعد أن تجاوز الآن سن الخابسة والستين.
وسوى معاشه باعتبار أن خديته أنهيت في هذه السن وحصل على الغروق
المترتبة على هذه التصوية ، غزالت بذلك آثار القرار المطعون غيه ، لا وجهه
لهذا المذهب لأن مصلحة المدعى في طلب الفساء القسرار المطعون غيه قد
تتمدى أمر تسوية معاشه على النحو المذكور الى الطعن في قرارات تسكون
قد صدرت ماسة بمركزه القانوني خلال الفترة التي أبعد غيها عن وظيفته
بسبب القرار المذكور ، أو الى المطالبة بالتعويش عبا قد يكون لحقه من
ضرر نتيجة له .

( طمن رتم ۲۰) لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۹۷۰/۰/۲٤ ) قاصفة رقسم (۱۲۹ )

المستعا "

بدى التزام العبال بنداد اشتراكات او احتياطى معاش عن بدد الخدية.
النسابقة التى تحسب في الماش طبقا لأحكام القوانين رقم 97 اسنة 197.
باسدار قانون التلجيئات والمعاشات المستخدين النولة وحبالها الدائمين
ورقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ باسدار قانون التليين والماشك اوظفى الموقة
وُسَدَخَدَيها وعبالها المنتين ورقم ١٩٠ السنة ١٩٦٤ بتعديل بعض احكام

#### بلقص المكو:

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦١ بامسدار تانون التامين والمعاشبات لمستخدمي الدولة وعباثها الدائمين لم تتضبن أي النزام على عاتق ألستخدم أو العسامل بأداء اشتراكات أو احتياطي معاش عن مدة الخدية السابقة التي تحسب في المعاش بل أن المادة الخابسة من تأتون الاصدار آنف الذكر قد تكلنت بتصفية صناديتي الادغار الغاصة بالوزارات والمسالح المختلفة بأن الاشتراكات التي أداها المستخديون والعسسال لهذه الصنادق وريعها وعواندها الاحتياطية ينسرد الهسا حسساب خاص وتستحق لليستخدم أو المستحقين عنه عند نهاية الخدية بحسوبة عليها نوائد مركبة بواقع ٣٪ سنويا مع جواز أن بحصل المستخدم أو العسامل على هذه المبالغ وموائدها دمعة واحدة أو أن يستبدل دمسات شهرية . رتد جاء في المفكرة الايضاحية لهذا الثانون أنه « قد روعي في هذه الاحسكام 'الا يؤدي المستخدم أو العابل اشتراكات عن بدة الخدية السابقة ، نظرا لما أسفر عنه التطبيق العبلى لقسانون التأمين والمعاشسات لموظفي الدولة المنبين من أن مرتب الموظف لا يحتبسل أداء اشستراكات عن هسده الدة بالاضائة الى الاستراكات التي تؤدى عن مدة الخدمة التالية للعبل بالقانون . وقد كانت أعباء المدة المسابقة بثار شكوى الموظفين لقداهتها ، .

وقد صدر بعد ذلك القانون رقم ، ٥ اسسنة ١٩٦٣ بامسسدار تانون النايين والمائسسات الوظفي الدولة ويستخديها وعياهما المنيين ، ونص في المائدة ٢٦ من هذا القسانون على أن ٥ تصبب وفقا الاحسكام المائنين أن ١٩٠ في تسوية حافسات ويكافات المائنين باهسكام حفا القسانون المائن والتي فعوا عنهما الإنستراكلت المائنية الحيال المسكلم هذا القانون أو القوانين السابقة جسب الإجوال سابقاً المائنية المائنية المسلمة جسبت في مجانساتهم بولتم النام بولهما فيها الانتيزائات المائنية حببت في مجانساتهم بولتم النام بالنحرومي بليها في المائنين المنكوبةي هو حل سسنة من سحانات المائة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المستحق مسهوات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المستحق مسهوات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميم بن المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك تسميات المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك المنازات الدة المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك المنازات الدة المنكورة المنازات الدة المنكورة ... ع وبذلك المنازات الدة المنكورة المنازات المنازات الدة المنكورة المنازات المنازا

المنتمين بلحكام هذا العقون ــ ومنهم طاقنة المسال التي يتني اليها المدى ــ متجسد احتياطي مماش ، وفلك للاعادة من حسساب مدة الخدية السابقة كالملة في المعاش الا أنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ السنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ بلصدار تاتون التسابين والماشات لوظفي الدولة ومستخديها وعبالها المنيين ونص في المادة الاولى منه على أن « يستبدق بالفقرة التلقية من المادة ٢٦ من قانون التابين والماشات لموظفي الدولة ومستخديها وعبالها المدنيين الصادر به القانون رتم ٥٠ اسنة ١٩٦٣ النمي الاتي:

#### مادة ٢٩ (منثرة ثانية ) :

« ماذا كاتوا لم يؤدوا عنها الاشتراكات المطلوبة حسبت في معاشاتهم ومكانتهم بواتع ثلثى النسب المنصوص عليها في المادتين المذكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة » . وقد جاء في المذكرة الايشساهية لهسدًا التعلون ما يلي :

و وقد اتنفى القطور الاشتراكى انساع نظرة الرعاية الإجتماعيسة واضفاء مزيد بن المزايا على جبيسع بن يعملون في خدية الدولة . لذلك مدر القانون رقم ٥٠ لسفة ١٩٦٣ متضبقا التوسسع في مجسئل الرعاية الاجتماعية والتابينية ٤ وبن ذلك اجازة القانون للعمال والمستخدين من طلب الاشتراكات عن مدد شديتهم السابقة على انتفاعهم بنظام المائسات حتى يتسنى فهم تحسين محاكمتهم ، ونظرا الحول بعد الخدية السابقة المحسال لذلني حرموا غيها من نظام المجائشات وهدانة عهدهم بهذا النظام اعتد بين من التطبيق المبلى تعذر تحيلهم الاعباء الطلوبة بنهم نظسير استراكهم عن ظلك المدد مما قعد بهم عن الاشتراك ونتج عن ذلك ضالة المائسات بدر خديتهم العربية في حلة وفاتهم نتهجة لحسساب بدر خديتهم العربية المسائل بواتع نسف النسب الذي يودي عنها المبل اكتراكا ٤ ليلك وأت وزارة الخزانة بمنطبة الامر بحساب مدد المختبة السابقة التي يؤد عنها الشيراكات على مالجة الامر بحساب مدد المختبة السابقة التي يؤد عنها الشتراكات على

أن تتحيل الدولة وحدها الاعبساء الناتجة عن هذه الميزة الجسديدة دون تحيل الموظف أو المستخدم أو الململ أية اشتراكات » .

( طعن رقم ١٤٣ لمنة ٨ ق - جلسة ٢١/٢/٢١١ )

مّاعسدة رقسم ( ١٧٥٠)

#### المسطان

اذا كانت وفاة مورث الدعى ف ١٩٥٨/١٠/٣٠ وقت أن كانت تمكم مكافأة ترك الفتية المبال اليومية اللائحة الصادرة في ٨ مليو سنة ١٩٢٧ أن شأن مكافآت ارك الفتية المبال اليومية التي ترجب تقديم طلب المكافأة شأن سنة السبير من تاريخ الوفاة الا أنه لما كان المركز الوظيفي للمورث موضوع نزاع أمام القضاء لم يحسم الا بالحكم الصادر من المحكة الادارية أن أول نيسجر سنة ١٩٦٠ فأن بدء سريان المعاد المتحرد للتقديم طلب المكافأة ينزاخي الى المركزة المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة المسادرة وماده المسادرة ومادرة وماده المسادرة وماده المسادرة ومادرة ومادرة ومادرة ومادرة المسادرة ومادرة وماد

### بلخص المكم:

ان الملدة الأولى بن مواد اصدار القانون راتم ٣٧ سنة ١٩٦٠ التأمس بالتابين والمائسات لمستخدى الدولة وهبالها الدائبين والذى حل محسل الأحدة مكانات ترك الخدمة لعمل اليومية الصادر بترار مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ قد نصب على أن « يعمل بلحكم القانون المرافق

فيها بغتمي بالتابين والمائسات لستخدبي النولة وعبسالها الدائبين المنصوص عليهم في القانون الرائق ويلفي ما عداها من أحكام أذا تعارضت مع أحكام القانون » نصت المادة السمانسة من مواد الاصدار على أن يعمل بهذا التاتون اعتبارا من اول الشبهر التالئ لانتضاء شبهرين من تاريخ نشره وقد نشر القانون بالجريدة الرسمية في ٢٠ فبراير سسنة ١٩٦٠ فأصبح شاريا من أول مايو سنة ١٩٦٠ هذا وقد نصت المادة (١) من مواد القانون المذكور على أن « ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجبيسع مستخدمي الدولة وعمقها الدائمين والربوطة أجورهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات اللحقة بها وكذا في الميزانيات المستقلة المسار اليها في المادة المساللة من القسانون رقم ٣٦ لمسمنة ١٩٦٠ ومن ثم قان أحسكام القسانون رقم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ انبا تسرى اصلا على بستخديي الدولة وعبالها الدائبين الموجودين بالخدمة في أول مايو سنة ١٩٦٠ تاريخ العبل بالتانون المذكور هذا وقد نصت المادة ٣٠ بن ذلك التانون على أن تسرى على المستخدمين والعبال المتناعين باحكامه سائر الاحكام الواردة في القسانون رقم ٣٦ أسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشسات لموظفى الدولة المدنيين فيهسأ لم يرد به نعس خاص في القانون رقم ٣٧ لسنة ، ١٩٦٠ ومن بين هذه الاحكام ما نص عليسه في الملاة ١٤ من القانون رقم ٣٦ لسفة ١٩٦٠ من أنه يجب تقسديم طلب المعاش أو المكانات في بيعاد اقصاه سنتان بن تاريخ صدور قرار نعسل الموظف او تاريخ وماتل والا سقط الحق في المطالبة به على أنه يجوز للمدير العام المختص التجاوز عن التأخير اذا تبين أنه كان السباب تبرره .. » .

وحيث أن مورث المدعين قد توفى في ٣٠ من اكتسوبر مسنة ١٩٥٨ وقت أن كانت تحكم مكافأة ترك الخدية لعبال البوبية اللائحة المسافرة في ٨ من مليو سنة ١٩٥٧ في شأن بكافات ترك الخدية لعبال البوبية التي أوجبت على ورثة العالم تقديم طلب الكافأة المستحقة لورثهم خلال سنة أشهير من تاريخ ومانه والا منقط الحق غيها وهو الأمر الذي كان يتنشى عبوب تقديم المدعن طلب المكافأة في مبعاد غايته ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٩ غير أنه وقد كان المركز الوظيفي لمورث المدعيين موضوع نزاع مطسروح أيما القضاء الى أن حسم بالحكم المسافر من المكبة الادارية لوزارة النزيية والتعليم في أول فيهسمير سنة ١٩٥٦ الذي تضي بتسسوية حالة مورث المدعين طبع الكافرة طلب الكافأة مورث المدعين طبع الكافرة طلب الكافأة

عد الحر سرماته الى تاريخ مسرورة الحكم المذكور نهائية وذلك اعتبارا بأن هذا الحكم هو الذي ارسخ البتين في الاساس الذي بموجه يتدم الطلب بصرف المكاناة وهو اعتبار مورث المدهبين من عمال اليومية الدائمين الذين سيتعقبن يكافأة ترك الخدية المتسررة باللائحة المسادرة في ٨ من بايو سنة ١٩٢٢ وترتيبا على ذلك واذ كان القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ يسرى اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٠ غان تقديم طلب الكافأة الستحقة لمورشه للدعيين أنها يحكمه نص المادة ١٤ من التساتون رشم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذي العالت اليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧ لمسنة ١٩٦٠ وأساس هذا النظر الله وأن كان الحكم الصادر في أول ديميور سنة ١٩٦٠ في الدعوى رقم ١٠٥٠ لسنة ٥ ق السالفة الذكر اذ تخي يتسوية حالة مورث المدميين على اعتبسار انه علىل دائم قد كشف عن صفة كانت قائمة به استبرت كفلك حتى وفاته في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٨ وترتب على ذلك استحقاقه لكافأة ترك المُعمة. طبقا لاحكام لاتحة ٨ مايو سفة ١٩٢٢ التي كانت سارية وقت وغاته الا أن تقديم طلب المكانأة في المنازعة المعروضة انها تحكيه المادة ٤١ من القسانون رثم ٣٦ لسنة . ١٩٦٠ وذلك امهالا للأثر المباشر القانون رتم ٣٧ لسنة . ١٩٦٠ في مجال التواعد الاجرافية على اعتبار هذا التاتون انها يخاطب العبال للثالبة بهم الصفة ذاتها التي تبنت لمورث المدميين والتي مبر عنها نص الملدة ( 1 ) منه بمبارة الممال المربوطة اجورهم في الميزانية العامة الدولة أو الميزانيات المستقلة او الميزانيات الملحقة بميزانيسة الدولة ومن ثم مان حالة مورث المدميين تأخذ حكم حالة العابل المخاطب بأحكام القانون رتم ٣٧ اسمة ١٩٦٠ بن حيث أعبال النص الخاص باليعاد المترر لتتبديم طلب المكانأة وذلك اعتبارا بأن هذا النص انها رسم الاجراء الواجب الانباع لانتضاء المكافأة ولا ينثهره سببة جديدا لاستحقاتها وأنها يبتى سبب الاستحقاق خانسط لجكم اللائحة المسادر في ٨ مايو سنة ١٩٣٢ والتي وقعت الوغاة في ظلها .

وهيث أنه بناء على ما تقدم يكون للمدعيين أن يقسمها طلب المكاماة المستحقة لمورفهم في ميماد أتصاه سنتان من تاريخ صيرورة المحكم الصغور في الدعوى رضم ٢٠ أنسنة ٥ في نهائيا ، وأن كان الثابت أن المحكم المذكور

( بلبن ربيم ١١٢٦ لسنة ١٨ في جلسة ١٨٧١/١/١٨

#### قاعدة رقيم ( ١٣٦ )

#### : Ia....41

عبال اليوبية الدائبون بالهيئة العابة تشئون السكك الصديدة اللين للتحتوا بخدة هذه الهيئة بعد أول سبتوير سبئة 1971 وفصلوا قبل العبال بالتقاون رقم 77 اسنة 1971 الفقاص بالتلبين والمائدات استخدى الدولة وعبالها الدائبين ... معابلتهم في شان مكافأة فهاية المضمة طبقــا القراهد العابة المجانب عبال الحكوبة وهي الصادرة بقرار مجابى الهيئراه في ٨ من باير 1977 ون احكام القانوني رقم ٥ المبنة 1904 المجابى بالمائسـانية الدنية الذي لا يسرى على عبال الهوبية إلا فها ورد به نعي خاص وه م

### بُلقص اللَّقــوي : ``

مملا بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من سبتير سنة ١٩٣١ مان ممسسال اليوميسة الدائين النين التحتوا بضحية الهيئة المسلهة لشنون السكك الحديدية بعد أول سبتير سنة ١٩٣١ وعصلوا منهساة بني الهمل بالقاتون رقم ٣٧ فسنة ١٩٣٠ الخاص بالمسايين والمائسات لمستخبى المهلة وصالها المثابين > يصالهون في شسان مكاة نهسفة لمهمدم بليها طقوامد ظعلية لمكاةت عبل الحكومة > وهي التواعد التي يهافي بليها وجاس الوزراء بجامعة المتمدة في ٨ من ملهو سنة ١٩٣٣ كما إستيان لها إن التكاون رقم عاسنة ١٩٣٨ الخاس بالمعالمات المتابعة عمر المناس بالمعالمات المتابعة مدر المناس بالمعالمات المتابعة مدر المناسا المنظون وقم عاسنة ١٩٣٨ الخاس بالمعالمات المتابعة مدر المناسا المنظون في المواسية

( الدائين والمؤتنين ) والمستخدين الخارجين عن الهيسة ، ملا تسرى الحكيه على عبال اليوبية الا تبها ورد به نص في هذا القاتون ، أو احيال اليه بنص صريح في قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سغة ١٩٢٦. من الحلا الذكر ، كما أن لامة مكانات السكة الحديد المسدق عليهسا من المجلس الأعلى للمسلمة بجلسته المنعقدة في ١٣ من أبريل سنة ١٩١١ وذلك لا يفيد منها سوى من المتحق بخدية الهيئة تبل أول سبتبر سنة ١٩٢١ وذلك المشار معلس الوزراء المسلار في ٢٠ من سبتبر ١٩٣١ الشار السبسه،

﴿ المتوى رشم ٧٢٤ في ٥/١١/١١١ )

### قاصحة رقسم ( ۱۲۷ )

#### المسطا :

مكافئة نهاية القدية لمبال السكك المدينية ... غصل العابل بسبب التحكم عليه في جلفية ... اعتباره من قبيل اللمحل لسود السلوك فيحرم من الكافلاة الا الله الررت السلطة اللابيية المنحمة خلاف خلك تطبيقة لتمر الفكرة ٢٠ من قرار مجلس الوزراد الصادر في ٨ من ماير سفة ١٩٢٢ يشان مكانة عبال الموبية .

### طلص القصوى :

يبين بن استعراء احكام ترار مجلس الوزراء الصادر في A من مليو 
مسئة ١٩٢٧ مسئله الذكر ــ ان الفعرة ١٩ من هذا التسرار تنص على 
ان « جبيع عبال اليوبية الدائمين الذين يتركون الضبة لطة الامسسال 
أو لاصابتهم بماهات أو أمراض أو لتقسمهم في السن . . يكون لهم الحقي 
في يكفاة . . » بينما تنص الفعرة . ٧ منه على أنه « لا يكون لمامل اليوبية 
الجيائم المتى في لية مكفاة اذا نصل من الضحمة بسبب الضباب بدون 
الذي طبقا للفترة ١٤ أو بسبب الاحمال أو سوء لسلوك أو عدم الكفساية ،

با لم تقرر خلاف ذلك السلطة التاديية التي يكون خاضما لها » وواضع بن ذلك أنه قد جرى تحديد الحالات التي يستحق نبها المسلل مكفاة نهاية الفدية ، وذلك التي يترتب نبها الحربان بنها ، وهذه الحالات الأخيرة تقصم في النصل بن الفدية بسبب الغياب بدون اذن أو بسبب الإمساق أو سوء السلوك في عدم الكلية ، بع قبوت الحق للسلطة التاديبية التي يكون العلل خاضما لها في أن تقرر في فلك الحسالات بسنح المسابل كل

ولا شك في أن مسوء السلوك بن المسوم والشيول بعيث يعتبين المبيع الأعبال والأعسال المخلفة لتواعد الآداب والأغلاق غينطوى تحت هذا المدلول كلفة الجرائم الجنائية المنصوص عليها في تلتون المتسوية والأعبال والأعبال والأعبال التي تنكرها الآداب المسلبة ويتأذى بنها شسحون المبتبع و ولو لم تصل الى حد البسرائم الجنسائية عكل هذه الألمسائية والمثلمة تنفع مرتكبها برداءة السيرة وتصبه بسسوء السسلوك وهي أن وقصت بنه في مجال الوظيفة تعتبر بلا جدال ذنبا اداريا ( فضسلا عبا تخت تنطوى عليه بن جربية جنائية ) وإن وتحت بنه في غير هذا المبسال غلن الأهما ينمكن سابلا وبلغة الوظيفة المتبار غيب على سلوكه الوظيفى ويعس كرامة الوظيفة اداريا بسوغ مجازاته تأديبا .

ولذلك غان الحكم على هذا العابل في جناية يصبه بسوء السلوك ك بوبن ثم يكون نصله بن القنية بسبب هذا الحكم نصلا بسبب سسسوء السلوك يؤدى الى حرباته بن بكاناة نهاية القنية سـ طبقا للفترة ٢٠ بن عرار مجلس الوزيراء الصافر في ٨ بن بايو سنة ١٩٣٧ مسالك الذكر سـ هذا با لم تقرر السلطة التاديبية الخاضع لها كلاك ذلك .

( ندوى رتم ۲۲٪ في ه/۱۱/۱۲/۱ )

#### قاعستة رقسم ( ۱۲۸ )

#### ٠ القِـــا:

القِقُونَ رقم ١٥٠ أَمِنَةُ فِهِإِلاَ يَتَعَمِّلُ الْأِلِيَّةَ ٤٠ مِنْ يَقْلُونَ الْمَاتِّبَاتِبُ رقم a لَـمَةُ ١٩٠٩ ــ تقريله الرئير القِجارِز عن التَّلَفِي في يَقْدِمِ طَلِيد التَّقَادُ أَنْ الْمَاتُى لِأَسْلِفُ هِدِيَةً … سروقه على عبال تقريبةً .

### طغين الإنبوي :

تص المادة ٧٧ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩.٩ على انه ٩ لا تسرى المحكم هذا العلون على الموظنين والمستشهين والفصم الخارجين عن هيئة المسل والعمل باليوبية المربوطة باهياتهم واجرعم في ميزانيسة المحكمة المعمومية » . وتنظم المادة ٢٩ بن هذا القانون بكانات ترك البغيمة بسيبيه المحلمية الناء التأميلية أو الاسمية أنناء تادية أعمال الوظنية أو بسبيها ، وتنصى في تجربها الأخيرين جلى إن : « توزع المكانات على حسبه احكام المادين و٢ > ٧٧ . وتستفاد من ذلك يوسري احكام هذه المادة أيضا على العبال باليوبية » ويستفاد من ذلك إن القانون رتم ٥ لسنة ١٩٠٩ بسرى على عمال اليوبية وينظم احسكام أن القانون رتم ٥ لسنة ١٩٠٩ بسرى على عمال اليوبية وينظم احسكام بالمادة المهاد المهاد

ومن حيث أن قرار مجلس الوزراء الصادر في همرومليج سنة ١٩٣٢ لو ينظم موضوع مكانات عمال اليوبية تنظيها كلهلا ، ذلك أنه أحال في كتسير مِن أحكامه الى القانون رقم ه لسنة ١٩٠٩ المشار اليه مما يدل على أن هذا القانون لا يزال هو التشريع العلم في شأن مكانات عمال اليوبية رغم صدور هرار مجلس الوزراء سافف الذكر .

ون هيث أنه يخلص مما تقدم أن التمويل الذي ادخلي طي إلحادة ، ) من القانون رقم ٥ أمبنة ١٩٠٦ بإلتانون رقم ، وع إسبة ١٩٥٥ والذي يتضهم بتخويل الوزير أو رئيس الجهة التابع لها الوظف أو المستخدم سسلطة. التجاوز عن التاخير في تتديم طلب المكانة أو المماشي الأسبفي جديقا سهذا التحديل يسرى على عمال اليوبية أسوة بالوظفين والمستخدين . هذا وتشير الجنفية رنماً لأى لبس بلمبيل الطويع في هذا العنفذ على نمو أبا رات اللجنبة الثلثية بعتراها المتنظرة في ٢ من العنظمين حنفة ١٩٩٧ .

( نتوی رقم ۱۳۸ فی ۱۹۵۸/۱/۱۹۵۱ )

# قاضحة رقسم ( ۱۲۹ )

#### the state of

سرد تشريعي الونساع المبال الدالين بند قرار مجلس الوزراد في ١٩١٨/٨/١٢ - بناط اعتبار العلى دائما هو تضاوه سندي كالمغين على 
الاقل في عنل بسنير وتصل - سريان القائون رقم ٣٧ أسنة ١٩٩٠ على المبال الدائمين ينفي المنافرة بهذا المبال - المنافذ القضائون بهذا المبال - كون العامل في خاشع الاحكام كامر المبال أو شاغاذ الاجاء بن درجاته لا يبنع بن اغادته هذا المقون .

### رخضن القندوى :

أي مجلس الوزراء كان أستر قرار بتاريخ 12 من المسطس سفة 1919 يتفى بأن \* كل مادل باليوبية له الحق في يكاناة عطائل برتب خيسة هشر يضا عنى كل سنة كابلة من مسنى الخستية ويشنستوط أن يكون قد مضى في الختية سلتين على الأقبل ... \* .

وهتبين من هذا القرار أنه غرق بين تلتين من المجال : الذين يقطوع في القضية منتبين وخلالا، يتابت لهم المحق في المكفأة ، لما الخبيع ؟ يقصون هذه المزة في الخضة نالا عن ابنه في المكفأة مد ولم يكن بعدًا القزار يتهم الملة تعرفة هي فيمان المخلل بالدائم أن وضعه بالمؤسسة المالة أنه يتوافي المجب شراك استاره في التحدية معتبن ، وق لا مايو سعة ١٩٣٣ اسجر مجاسيه الوزراء قرارا آخر يتضى في المادة ١٦ بنه بأن هـ وجيسة مجال البوجية الدانيين الذين يتركون الخدية لقلة الاصبال أو لاصابتهم بماهات أو بأبراض. له تقديهم في أسن منا يجعلهم غير لاثقين للخدية حسب شبهادة القهيميون. الطبي أو لبلوغهم سن ، ٦ أو الذين يضطرون الى اعتزال المسلل لاداء الشعبة المسكرية يكون لهم الحتى في مكافأة حسب النسبة الاتبة على شرط في يكونوا قد أثبوا مستين كالمتنبي في المخدية بطريقة منتظبة سواء اكانتسا: متعلمتين أو متصلتين ويدخل فيها الاجسازات بأجسرة كالملة ولا تدخل الاجترات بأجسرة كالملة ولا تدخل الاجترات بأجسرة كالملة ولا تدخل الإجراء . . . ونصت المادة ١٧ على أنه :

المكافأة التي تصرف عند مغادرة الخدمة لأي سبب من الاسسيفيه المحتجمة تحسب على تاعدة خيسة عشر يوما بواقع غنة الأجرة التي تكون تصرف وقت اعتزال المبل وذلك عن كل سنة كللة في الفنمة ». وهذه المحتجمة وأن لم تعرف من هم حبسال اليومية الدائيون الا أنها عرفت عبال هيومية المائيون الا أنها عرفت عبال هيومية المؤتون بتولها ( الذين المعين في اعبال متطمة ) ويكون النتيقن لهما الذين يستخدون في أعبال بقال الومية بطليع الدوام والاستقرار . غير أن القرار على هذا النحو لم يضمن عليها لتحديد متى يكون المعل متسبة بطليع الدوام والاستقرار ، ويتى شهاط للدوام والاستقرار ، ويتى

ويتاريخ ٢٢ من نوابير سسنة ١٩٤٤ صدر قرار بن مجلس الوزراء. بكدر الميال ونص على ان يطبق الكادر على عبسال اليوبية الموجودين بالقضية باثر رجعى من تاريخ شخام الوظائف المتابلة للعرجات المترحة في الكادر ء ولم ينص القرار على أن يتتمر تطبيق الكادر على العبسال القالمين ، غير أن ذلك كان مستقدا لما نمن عليسه من أن تسسوية حالة مئذ بدء خديته ثم يزاد أجره بعد ذلك بالمسالوات الدورية كل سسنتين مئذ بدء خديته ثم يزاد أجره بعد ذلك بالمسالوات الدورية كل سسنتين المذكورون في عمل مستر بنصل لا تخلله مترات القطاع طويلة ، بالكتف كان الأصل تطبيعه على المبسال الدائمين ، ولكن لم ينضين كادر المبال الدائمين ، ولكن لم ينضين كادر المبال الدائم ، أنها المسئلة الواقية تسوية طبيع المدال الدائم ، انها المستقد أن العالم الدائم الواقية تسوية طبعه طبع الاحكام هو من كان عند صدوره قد قضي على الأكار

ومدن كان عدا وكان درار مجاسل الوزراء المسادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ لا زال قائما إلى جانب كادر المهال غانه يبكن إن يستقاد بن مجبوعهما تعريفا متضبطا للعلبل الدائم بأنه هو العسابل الذي يستقدم في عبل يتسم بطابع الدوام والاستقرار ويبشي نيه سنتين كليلتين عملي الاتل ... نصفة النوام في العلبل حلة واتعية موضوعية سابقة على اتطباق كادر العمال عليه ، وكان انطباق الكادر على العمال نتيجة لهذه الواقعة . أما من يمين بعد المبل بلحكام كادر الممال ، غاذا عين وغثا الأهكام، وعلى درجة من درجاته مان معاد ذلك أن نيسة الادارة قد اتجهت الى تعيينسه بصفة عابل دائم ( وهذه حالة تاتونية ) ، أبا بن مين بصفة عابل بؤتت عنى غير درجة من درجاته دان امر اتمساعه بعد ذلك بصفة الدوام يخصع لعناسر واقعية ، غاستبراره في عبله بصنة مستبرة كفيل بأن يظم عليه صفة الدوام ، وبن ثم تقلبه بن عابل بؤقت الى عابل دائم ، انها ليس ممنى ذلك أن تسرى عليه عندئذ أهكلم كادر الممال واستعقاقه لدرجسة من درجاته التاثيا ، ذلك أن صفة الدوام لا تحتم انطباق كادر العبال على العلبل أذ أن هذا الآثر متصور على العبال الدائبين عند صدور هذا الكادر ، فالشبوية التي قررها كادر المنسسال كان حكيها متمسورا على العبال الموجودين وقت صدور الكادر ، أبا بن عين بعد ذلك عهدي لا ينيد بن أحكام الكادر تلقائيا ، حتى ولو أكسب صفة الدائبية ، وهوا وأن كأن لا يقيد من أحكام كادر العمال تلقائها الا أنه يقيد من الأحسكام الأخرى ألتي ترتب آثاراً على هذه الصفة كالمكلم ترار مطمس الوزراء المسادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ . وهو ينيد من أحسكام القسانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٠ ء وذلك أن هذا القانون لم يشترط في العابل الذي يعيسند من أحكامه سوى أن يكون علملا دائما ولم يشترط بالاشاقة الى ذلك أن يكون شاغلا لدرجة بن درجات كادر عبال اليوبية ، كيا أن هــذا التــاتون لم يشير في ديبلجته الى احكام كادر العمال ولم يحل اليه صراحة في تصوصه ٤ لذلك ماته يكنى أن يكون العلبل عليلا دائبا بمعنى أن يكون قد أتم مسدة سنتين في عبسل منتظم مستقر حتى يقيسد من المسكلم القانون رام 77 لسنة . ٢٩٦٠ الشمار النه 4 ولو لم يكن معابلا بالمكام كافر المسال أو شاغلا لدرجة من درجاته .

لظلك انتهى الرأى الى انه يكمى لاعتبار المايل عليلا دائما في تطبيق أهكام التانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أن يكون قد أنه مدة سنتون في عبسل منتظم مستقر ، ولو لم يكن معابلا باحكام كادر العبال أو شاغلا لدرجسة فن درجاته .

( 1948/14/1 = elin 1/11/37/1)

#### قامعة رقيم ( ١٧٠ )

#### المستعا:

اققانون رقم ۵۰ قمنة ۱۹۱۳ في شان القليج والمائسطة اوظنى ومستفدي وعبال العولة الدنين -- سريان احكانه على المبال العرضين الطبق الربطنة بالكولة أو الهيافة والمؤسسات المائة التي يسرى عليها حكمة عبال ويتقالسون أجورهم من ميزانيتها -- لا يؤثر في ذلك وضعهم أقرطيتي أو طبيعة الإمبال المركولة لهم من حيث كونها دائبة أو مؤقفة .

### , अस्ति । विर्मेश

يهان من تقصور التطريعات النظية الماشات موظف الدولة وعبالها السبابة على مستور التطريعات النظية الماشات موظف التصريعات المستهدة على المستور التطاون رقم . ه السنة ١٩٩٣ أن هذه التصريعات المستور المستور

ويبين هيئ أنه على مكس با تشخير نقد تمحت السادة الأولى بن الشخير المائدة الأولى بن التطوير ربتم ، أن أسنة ١٩٩٣ على أن « ينشأ مستوق التابين والمائدات اللهائد اللهائدة:

(١) الوظفى ومستخدى وعبسال النولة المنين الربوطة مرتبساتهم قو الجؤرعة أو الكافاتهم في البرائية العابة الدولة أو البرائيات المنطقة مها أن غر جنواضة الهناف .

إلى المسلمة التي المسلمة التي المسلمة التي المسلمة التي تطبق نظلم بوظم الدولة .

 (ج) موظلى ومستخدى وعبال الهيئات والمؤسسات السلبة الأخرى الذين بصحد بانتفاعهم بأهسكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة .

كيا تنص المادة السابعة بن التاتون رتم. . و اسنة ١٩٦٠ على انه الله يعتبر منتها الله يعتبر منتها و تطلق الله يعتبر منتها و تعليل المنافق المعتبر المنافق الموانين المنافق الموانين المنافق الموانين المنافق الموانين المنافق المنافق المنافق المنافقة ا

وبن حيث أن يؤدى هذه النصوص أن القانون رقم ٥٠ أسنة ١٩٣٩ لم يشترط فيبن ينقع بأحكله أن يكون بن المسال الدائيين بل تتسم نشوض هذا التأثون التي تحدد نطبيق تطبيق أحكله لتشبل جبيسم من ترنطهم بالدولة أو بالهيئات والمؤسسات الماية التي يسرى مليها مثلاثة ميل ويتقانسون أجورهم بن يبزانينها دون أن يؤثر في ذلك وضمهم الوظيفي أو طبيمة الأعبال الموكولة لهم بن حيث كونها دائمة أو مؤقتة ، وقد عبرت المذكرة الإيضاهية عن الاتجاه الجديد لأهكام هذا القسانون بقولها شبل بذلك مثلت لم تكن تتنبع بأحسسكم القسانون رقم ٢٦ / ٢٧ لاسنة . ١٩٦٠ كالمكافئين والموظفين المهيئين بمربوط أيت أو بهسكاتات فشاله والمحال المؤقتين والموظفين على اعتبادات وغيرهم بن المسلمايي في خدية تلك الجهسات .

وتأكيدا لهذا الاتجاه سرى التانون رتم .ه لسنة ١٩٣٣ في المسادة السابعة المشار اليها اهسكام القسانون رتم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ على المهليون بعربوط ثابت أو بمكاناة مسسللة بأثر رجمى يردد الى تاريخ المسسلية بأحكام هذا القانون الأخير .

وبن حيث أن تمين بعضى العلين كمبال الجاليش بصغة مؤقدة ولمبليات طارئة وصرف اجورهم من البغب الثانى وليس من البغب الأول لا يغير من طبيعة الملاقة التى قريطهم بالنولة أن الهيئات والمؤسسات العلبة التي يعملون بها وكونها علاقة معل يلترم بتقصاها هؤلاء المسائل بالأم عمل معين على نحو يمين وفي أوقات يمينة لحساب هذه الجهاف وتحت اشرافها وتوجيهها وبن أن تبعيتهم لهذه الجهلت عى العنصر الميز لمساقة العبال .

ومن حيث أنه لا محسل للقسول بأن هذا الرأى تمترضه صعوبات. عملية ذلك أن مثل هذه الصعوبات لا ينبغى أن تقف حائلا دون تطبيسق احكام هذا القانون ويمكن وضع تنظيم خاس المل هؤلاء العابلين لحسساب. مدد خديدم التي تتكرر على فترات منظمة ، وغير منظمة .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية المدومية لتسمى الفتوى والتشريع الى انتفاع العمال المرضيين ومنهم عمال الجاليش بيؤسسة اللحوم بأحكام. الفاتون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ في شان القامين والمعاشفة .

#### القصيل الثيائي

# كادر عمسال اليوبيسة

### القسرع الأول

عدم انطب على القسانون رقم 210 اسنة 1401. والقسانون رقم 270 اسنة 1407 والقانون رقم 270 اسنة 1407 على حيال اليوبية الخانسيين لأمسكام كانر الميسال

#### قاصعة رقيم ( ١٣١ )

#### : 12....41

عبال اليربية الفاضعون لاهكام كاتر المبال ضرى عليهم قواصد الترقية والملاوات والثانيب الواردة به ... عدم خضوعهم لاهـــكام قلاون نظام ووظفى العولة .

#### بلقص الحكم :

ان احكام القانون رقم . ٢١ اسنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة ينصرف تطبيقها الى الموظفين الداخلين في الهيئة سواء اكانوا بثبتين أم غير يشتين ( وهم الذين نص مليهم في الباب الأول في الواد من ١ الى ١١١ . وكذا الى المستخدين الخارجين على الهيئة ( الذين تتلولهم في البسفية الثاني في المواد من ١١٧ الى ١٣٠ ) دون عمل اليوبية ، غاذا كان اللغهة أن المطمون عليه من ممال اليوبية ومعالى بالمكام كادر العمال ووظففته حدرجة بالكشوف المرغة بهذا الكادر دون الصكام القسادون رقم ١٠٠ . ومالواته وتأديبه لأصكام هذا الكادر دون الصكام القسادون رقم ٢٠٠ . السنة ١٩٥١ .

<sup>(</sup> طَعَن رَقَم ١٨٥ السُّنَّة ١ أَق ــ جَلَسَة ٢/٢ ( ١٩٥٥ )

# قاقسية رقسم ( ١٢٢ )

#### -المسطا-

من يخضمون لأحكام كلار العبال لا ينطبق عليهم قانون نظام موظفى الدولة ولا قانون عقد العبل الفردي .

### ولخص المنكو:

متى قبت أن ألدمى ممين على احدى درجات كاتر المبال ؛ ومعالل بلحكام هذا الكادر الذى وردت وظيئته باحد الكتسوف اللحقة به وهو الطبق طبه بالنعل ؛ غان التواعد الواردة في الكادر المسار اليه هى التي تسرى في حقد وتحكم حالته ، دون الحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشرى نظام بوظفى الدولة ؛ الذى لا يسرى الا على الوظفين المنين الداخلين بشيئة ، سواء أكتوا مثبتين أم غير مثبتين ؛ وكذا على المستخدين الهفيلجين عن الميئة مون حبال اليومية الحكومين ؛ كما أن كادر المسال القواجين هو الذى ينشيق ملى حالة الذكور دون أحكام المرسوم بقانون رقم ٢١٧ في المسال على المنازع من العبل الفردى ؛ لأن جبال تطبيق قانون رقم لاسته العبل الفردى ؛ لأن جبال تطبيق قانون رقم العبل الفردى لا يكون إلا إذا كانت العلاقة قائبة على أسلس عقد رضتائي

( طعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٢ ق - جلسة ١٢/١٢/١٤ ٢

### قاعسية رقسم ( ١٣٣ )

### the same of

القانون وقم ۱۹۷۱ استة ۱۹۰۳ الفاس بالمادات الدراسية ــ عدم استفادة العبال الإهلين من احكايه ــ تسوية الادارية هالاب بيقعهم الاجـر الوازى ارعب الدوجة القروة للوهل ــ اهدام هنده التسمية التقطائية امبالا كلفائون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ — عدم الجنيتِم في الدرجة المتررة للبؤهل — نتيجة ذلك — عدم جوائز الطمن في قرارات ترقية الوظفين المبنن على درجات ه

#### ملقص المبكو:

ان أحكام القانون رقم 1791 لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمادلات الدراسية لا يفيد منها من كان محينا باليومبسة ، ولكن التاتون رقم ٨٨ لينة ١٩٥٦ أيقى على التسويات التي تكون جهسات الادارة قد اجرتها بالتسبة لاشخاص لا تنطيق عليم أحكله ، وحق علاء الانسخاس ليسر مصدره المساقون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ ، وإنها اساسه التسويات التي أجرتها لهم الادارة واحضراجها بالقانون رتم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ .

غلقا كلن الثقت من أوراق الدعوى أن الأمر المسادر من المدير العلم لمسلحة الجاتمي بتسوية حالة المدعى وغيره من عمال اليوبية الجاسلين علي مؤهلات دراسية قد نصي فيه صراحة على بقاء هؤلاء الاشخاص في كلار المسال وعلى أن المرجات الفرضية المبينة في هذا الأمر انها عي لتحديد الاجر الموازى المدجة المترزة للوقط عن هذه التسوية حسيما مسسحر بها الأمر المتكور لا تقول المدمى حقا في الدرجة المترزة للوقط > ومن ثم عليس للمدعى أن يطعن في قرارات الترتية الخاصة بالموظفين المعينين على درجات > وتكون دهواه بذلك على غير اساس سليم من القسادين ويتمين رئضيا -

( طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥ تى ــ جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ )

# قاصحة رقسم ( ۱۲۶ )

#### الجسطا :

أن كاثر العبل لم يحد الضوابط الولجب مراعلتها في ترقية العبال بالإختيار لا تترتب على جهة الإدارة أن هى وشجت قواعد موضوعية تتضين معاهد غلقة في هذا الخصوص •

#### مُلْقِص المكم:

ان تضاء هذه المكبة تد جرى بأن اهسكام القسانون رقم . ٢١ السنة ١٩٥١ بشان نظام موظفى الدولة لا تسرى على المبال المبنين على دوجات كادر المبال .

ومن حيث أن الترارات الصادرة في تسان كادر المسال والكتب الدورية المكلة لها لم تحدد الضوابط الواجب براعاتها في ترقية المسال بالاختيار كما وأنه لم يرد بها اشارة تقيد الرجوع في حسفا الشبان الى المكلم القانون رقم . ٢١ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ماته لا تثريب على جهة الادارة سوحى غير ملزية بنص في التشريع بتطبيق احكام القسادون مساق المكر ان هي وضعت تواعد موضوعية تنضين سعاير دلينة لاجسراء الترقية بالاختيار بين عمالها الخاضمين لكادر الصال طنزم تطبيتها في الحالات المردية المتمالة . وغنى عن البيان أنه ليس عناك با يمنع جهسة الادارة وهي بصدد وضع علك المعاير والضوابط من الاسترشاد بما يكون قد ورد في هذا الشان من قواعد واحكام في التشريعات الاخرى ومنهسا قدور في هذا الشان من قواعد واحكام في التشريعات الاخرى ومنهسا

ومن حيث أنه على منتضى ما تقدم عانه أذا ما أرتات المهسة الادارية لتقوم القاعدة التنظيمية التى استنها الترقيبة عمالها بالاغتيسار على نظام التعلوير السرية المنائل النظام الوارد بالقانون رقم . ٢١ اسنة ١٩٥١ كاحد ضوابط الاغتيار من ناحية وعلى تاعدة غلو ملف غدية المسابل المرشح للترقية بالاغتيار من أي جزاء يكون قد وقع عليه خلال المسنوات الخيص الميلانية المسابقة على الترقية كفسابط آخر من ضوابط الاغتيار من ناهية أخرى: غاتها لا تكون بذلك تد خالفت التسانون أو تحسفت في أستعمال سلطتها ، ولا ينال من ذلك أن يكون ضابط الاغتيار التساتى من الجزاءات ومن حيث الدة التي يتمين غيها أن يخلو ملف المابل من الجزاءات ومن حيث نوع الجزاء الموقع عليه خلالها ، ذلك أن تحسيد خالبط الاغتيار هو مها تترخص غيه الادارة بها للهسا من ططاقة تقديرية في ضابط الاغتيار هو مها تترخص غيه الادارة بها للهسا من ططاقة تقديرية في

هذا الشأن وبها لا معنيه عليها في ذلك با دابت قد استهدت غيها وضمته من ضوابط اسطفاء الاصلح والأربت تطبيّقه على جبيع عبالها .

( طمن رقم ٧٥ لنبئة ١٤ ق ــ جلسة ١١/١/١١١)

قاصعة رقسم ( ١٢٥ )

#### : 12-47

الاستئناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ من هم الإغلال بالتسويات التباقية التي صدرت من جهة الادارة تقرر رعاية البوظفين المسار أفيم به والذين لا يفيدون في الاصل من الفقون رقم ١٩٧١ اسفة ١٩٥٢ -- يجوز الموظف الذي يسرى في حقه حكم هذا الفقون أن يقرر عدم رفيته في الافادة من أحكام هذا الاستقاد مؤثرا الرجوع الى القاعدة الفظيمية الماية الشي كان معبولا بها حتى وقت تركه خدية المكوية .

## بالقص المسكور:

الاستثناء الذي نص عليه القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥١ بن عسدم الإغلال بالنسويات النهائية التي صدرت بن جهة الادارة انها تقور رعاية الموطنين النسل النهائية التي صدرت بن جهة الادارة انها تقور رعاية الموطنين النسل المساف المساف

٠٠٠ ﴿ طُعِنَ رِيْمِ ١٩٦٨ لُسِنَةَ-١٢ يَنْ ـــ جِلْسِنَةَ ١٩٧٣ / ١٩٣٩ )

# النسرع النسلني

# تصر تطبيق كابر المعال على الحكومة الركزية وفروعها

#### قاصدة رقسم ( ۱۲۹ )

البسطا:

الاصل أن يقتصر تطبيق كاير العمال على عمــال الحكومة الركزية. ودروعها دون المحالس أبلدية والقروبة ما لم يصدر تشريع بسريان اهكامه عليهم ، وبالقــدر الذي تجنيله جزائية هذه المحالس ـــ طال الحاس بادى يور بسيد ومجاس بادي القصورة .

# ملقص الشبكم :

الأصل في كادر العبال أن يقتصر تطبيقه على عبسال الحكومة الوخوية ونروعها دون عبال المجالس البلدية والقروية بالم يصدر تشريع غساس بسريان المكلم عليهم . وأن سرياته في بثل هذه العبالة على أولئلك بسريان المكلم عليهم . وبين من المحالم بعند بالقلسم الدين تعنيه ميزانية هذه المجالس . وبين من الإطلاع على خطاب بندوب الادارة العبابة لشئون البلايات المحسرر والقروية على الار ضدوره ، أذ أن تكليف تنفيذه بلغت عند حصرها المحالة على أن فدوره ، أذ أن تكليف تنفيذه بلغت عند حصرها المجالس البليفية المحالة التي بتكوما من تطبيق فلك الكافر من أول يابو سنة هـ 1418 . المحالم المحالمة المحالمة المحالة التي بتكوما من تطبيق فلك الكافر من أول يابو سنة هـ 1418 لمنا المحالم المحالمة المحالمة على ونح سبالي يسبب الاعياد البيسية التي نقتل علم المخالفة المحالمة ، واستطرد محرر الخطاب الى القول بأنه بنساء على ذلك لن همجلهم لوارة الوليدية تطبيق كافر المحالة على مخالم المخالة على مخالفة على مخاله على المخاله على مخاله على مخاله على مخاله على مخاله على المخاله على ا

الا إذا أمنتها الحكومة العسامة باعاتة مالية سنوية لتتبكن من مواجهة 
تكليفه ، نظرا لتصور ميزانيات المجلس البلدية من تحيل عده التكليف ، 
ماذا كان الثلبت أن المبالغ اللازمة للتنفيذ لم تكن مدرجة في ميزانية مجلس 
بلدى بور سعيد ومجلس بلدى المصورة ، غاته لا يكون للمدعى من سسيبل 
الى الزام هذين الجاسين احدهما أو كليهما بتسسوية حالته على أسساس 
الكما كلار الممثل طبقا للتاعدة المشار اليها كتما .

( طحن رُتم ١٠٧ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٨/٤/١٥٥١ )

#### قاصحة رقسم ( ۱۲۷ )

## الجسطان

الأسل أن يقتصر تطبيق كادر الفياق على عبال المكومة المركزية وفروعها دون عبال المجالس البلدية والقروية ما ثم يوجد نمى بسريان احكابه د القص على سريان لحكابه عليهم نبيا تعلق بشروط التمين ومنع الملاوات والترقيات والفقل والاجازات وبدل السفر د تقييد ذلك بالقدر الما وعدله مزانية عده المطلس .

# بلغص العسكم :

ان كادر المبال انبا تصد بنه ان يطبق على عبال الحكومة المركزية ونروعها > ولما كانت المجالس الغروبة تتبنع بالشخصية المنوية بامعنارها ون الاشخاص الادارية العالمة > عان استطالها في الشخصية المنسوية بتنفي في الأيضاء عنم سريان الاحكام الغاصة بموظفي الحكومة ومعسالها على موظفي وذه الاشخاص المعنوبة الادارية وميالها الا اذا نص على ذلك على موظفي ومد المنافذة الموظفية الادارية وميالها الأواد المبالس المنافذة على والمنافذة المبالس الواراء في لا يونية سبسسنة والمدودة المسافرة المنافذة المسافرة المنافذة المسافرة المنافذة المسافرة المنافذة المسافرة المنافذة المسافرة المنافذة المنافذة المسافرة المنافذة الم

ويبيعهدس ومباق الموقس البادية والعروية جبيسم العواهد للعسررة والتى سنتزر الوناش ويستقمين ومبسسال الطاوية غيبة يتطل بالبوط بجمين وبنح الملاوقت والترتيسات والتعل والتجازات وبدل السسمر وفك بنم المقلل بالأحكام الخاصة الواردة في هذه الكلامة ، فإن هذه المادة تد تصرت تطبيق التواعد الخاصة بهوظنى وسننخدس وعسسال الحكومة على أمثالهم بالمجالس البلدية والقروية على ما يتعلق منها بشرط التميين وبنح الملاوات والترتيسات والنظر والاجازات ويدل السباد ا والمراد بذلك بداهة هو الشروط والقواعد الاسساسية التي تحسكم التميين ومنح العلاوات والترتبات والنافر ومؤاالي فافك كأصول علبة مشستركة بقمد توهيد الأسس التي تنظم هذه الاوضاع ولكن بالقدر الذي تستطيع ميزانية هذه المجالس أن تحتبله حتى لا تختل أو تضطرب ، ذلك أن الموارد المِقْلِة الرَّائية هذه الحياس بحنودة بنا نهست طيه المواد من ٢١ الى ٣٠ من القساتون رقم ١٤٥ لسيسيقة ١٩٤٤ الغياس بتنظيم الموسالس البلدية والتروية ، وقد نصب المادة هم بن هذا القانون على أن « يمين رأيس المجلس الوظامين والمستختبين والمبال طبقا للاعتبادات التي وانق عليها المجلس في البزانية المعدد . . . \* . وون ثم كان التزام هـ دود هذه الامتبادات أبرا واجبِسا ، وكان تطبيق أو عدم تطبيق المسكام كالدر مسال الحكومة على عسال المجالس البلدية رهينا بالمتدرة الملية البني للبجالس المذكورة بصب مواردها وطاتة ميزانيتهسا وتتسدير الملاسة يوسهاية المجلس في هذا الهبائل ، ولذا اجتمالته هذه المسالس ينظيهسا المالية النبر بتاثر بالكاتبات موانياتها بها أد يقاب عابسه أن يكون الهسا غرابيد فتوظيف للخليبة بهـ..؛ تكل لا يقضع لها بوتلدوها بيستهديوها وميالها طالة الهم يصاون في خديتها . تقا لتلوا بنها الى جهة القسرى جرت في حقهم الثالم الخاسة بالجهة الجديدة على تواترت عيهم الشروط الخافرية لاتطباق هذه التنكم عليهم .

<sup>· &</sup>quot; أَوْ كُمِن رُقِم ٢١٣ لَسَنَة ﴿ يَ سَا بَعْسَةَ ٢ (١٩٥٥) )

# قاهسية رقيام (١٧٨٠)

-

الإسل في يتكثر خصر النباق على عباق المعلية الأعربة وعروضه له ما تم يصدر الله به علمي بسرياته على فيهم ... عنه الطبيطة اعلى عباق حوان الروعي اللهة .

# بكلس الكنام :

النَّ لِللَّهُ وَ السَّمَالُ اللَّهَا تُنسِدُ مِنْ وَشَنسَةِ أَمسَالًا أَنْ يَطْبِقَ عَلَىٰ عَمَالُ المجاوِمة الله والله المراجعة على المستواها ، بنا لم يمنستر الشريع خام يتلي جَنْعُ لِيكُ المُكلِمَة عَلَيْنَ عَبِي عَوْلاهِ المِيسَالِ المُجَهِمِينَ ، وَآيَة بَالْكِفْرِهِ عِيْاهِ في مذهرة اللجنة الماليسة رتم ف ١٣٤ - ٢٠٢/٢ في شفان بحايد المبسكان التي وكافي عليها متهلسن الوزراء بتهلب عمر المنبقهمة في ٢٧ من توفييسير سينة ١٩٤٤ ، من أن وزارة الماليسة ٥ رأت نيها يختص بحسائم البومية تفيكل لجنة بثلت نيها جبيع الوزارات الني يمنيها الأمر لوضع كادر يتناول كينية اختيار الممال وتحديد درجاتهم ونظام ترتيساتهم وعالدانهم واجازاتهم وما الى ذلك مما يمكن أن تنتظمه تواعد عامة في جميع وزارات المكومة ومضائفها .... » 3 وأن اللجنة الملية عقسدت عدة الوتباعات استعرضت نيها طلبات العبال والتواعد المعول بهما في المسمالح التي بها اكبر عدد منهم . . . » ، وأنه « رؤى تحقيقا لهذا الغرض أن يوفسيع كادر عام للمبسال لاول مرأ في علاية الأفاة التعكومية ... » ، وأن هذا الكادر « يضين للعيسال مركزا مستقرا في أوسساط الحكومة ٠٠٠٠ » 4 وان وزارة المالية ترى « أن تبتنع الوزارات والمسالح عن أستَخذأُمُّ عَيْقُهُ اللَّهُ مِنْ مِعْدِقًا الكِيْسَائِلِيِّهِ . . . ، ، وَقُلْنَ تَكَالِمُهُ السَّبَعِينَةُ الش المتلفظ بتنهيد مدار الكاعر يورت فيرسرانيهة الهولة بعيدرال المجدع الهزاوات والمسالح الختلفية " . وإن تواعد التمنيات تضينت المحكابا وضعت و تحقيقا لمتلقة المسل الوجودين الآن في مُنفعة الحكومة ... » ، وانه نص في بند المسالوات أَعْلَىٰ أَنَّهُ بَعِسُونِ ﴿ أُرِثُمِونَ

المصلحة تأجيل العلاوة ... ولا يجسوز الحسرمان الا بقسرار من وكيلًا. الوزارة ... » ، ونيسا يتملق بالتواعد العلبة أن « تعسد كل وزارة أو مصلحة عسد كل نئسة من فئات الصفاع في كل قسم حسب ما تقتضيه حالة الميل ... ٢ ، وإن « التكاليف ينبغي لحصرها الرجوع الي وزارات الحكومة ومسالحها " ، وقد ردد هسذا المعنى في عدة مواطن وأكده كله. مِن قرار متوليس الوزراء الصادر في ٢٨ من ديسمبر سبئة ١٩٤٤ ، وكتساب وزارة المالية الدوري ملف رتم ف ٢٣٤ - ٣/٩ه المؤرخ ١٦ من أكتسوير سئة ١٩٤٥ \_ وكل أولئك قاطع في الدلالة على أن كادر العبال وما طسرا عليه من تعديلات انها صدر متصور الاثر على العبسال الحكوبيين الذين استهدف الثمارع انصافهم بتنظيم أساليب اختيسارهم وتحديد درجأتهم وبيان تواعد ترتباتهم ونظام علاواتهم وأجازاتهم ، وجعل أحكامه نافذة وملزمة فيما يتعلق بهؤلاء العبسال مصنب ، دون أن يعرض هذه الاحسكان طى الهيئات الثنبيهة بالحكومة أو التي تطبق نظم الجكومة ٤ لانستقلاله كل منها بنظيها وأوضاعها الخامسة بها في حدود مواردها وميزانياتها م وتظرا لأن ديوان الأوقاف المصوصية الْلكيسة لم يكن هيئة حكوميسة. ولا عرما بن الحكومة أو مصلحة تابعسة لها ، عان كادر المسال لا يطبق ق حق معلله ما دام لم يصدر تشريع خاص بسربان احسكامه على عمسال ذلك النبوان.

( طمن رقم ١٤٢١ أسنة ٢ ق - جلسة ١١/٢٢/١١/٧٠١ )

قامستة رقسم ( ۱۲۹ ).

## القِيستا :

اللقون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الادارة المقية ولاحمه الثنايلية: ــ فقصاص لجنة شلون العبال بمجلس الدينة بالنفار في شلون العب طل بها في ذلك نصابه ـــ اعتباد قرارها من رئيس الدينة ثم من المعافظ اذا كازم العرار في ابر يجاوز الفصاحية .

#### ملخص المحكم:

نَمِن قانون الإدارة المطية رتم ١٢٤ لسنسة ١٩٦٠ في الفقسسرة الأولى من المادة . ٩ منه على أنه « نيما عدا الأحكام المنصوص عليها في · هذا القاتون وفي لاتحته التنفيذية تسرى على مستخدمي وعبسال مجالس المحافظات ومجالس المدن والمجاسن التروية الأحكام الخاصة بمستخدمي الحكومة وعمالها » وتنص اللائحة التنفيذية لهذا التانون المسادر بهسا قرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ في المادة ٧٤ منها على آن « تشكل في مجلس لجنة لشئون العمال بقرار من رئيس المجلس وتختص بالنظر في (١) التعيين ، (ب) تحسيد الدرجة والأجر ، (ج) القرقية ، (د) الفصل ، وتعتبد قرارات اللجنة بن رئيس المجلس ؛ كمًا تنص في المادة ٧٦ منها على أن ﴿ يكون المجافظ بالنسبة الى شيئون ، العبال الاختصاصات المنسوحة في التوانين واللوائح الوزراء ووكلاء الوزارات وله أن يغوض و. بعض هذه الاختصاصبات سطى الوزارات في دائرة المطنطة ويكون لرئيس مجلس المدينة ورئيس المجلس التسروي الاختصاصات المنوحة لرؤساء المسالح » ووقت الهذه الاحكام تختص الجنة شئون العمال بمجلس المدينة بالنظر في شئون عبسال المجلس بمسا . . في ذلك مصلهم على أن تعتبد الراراتها من رئيس الجلس ثم من الحسائظ اذا كان القرار صادرا في ابر بجاوز اختصاص رئيس المجلس .

. ( طعن رقم ٦٦٤ لسنة ١١ ق \_ جلسة ٢٥/٣/٣/١)

# القسسرع التسبيلات

# المعن ون أول ا/م/ما1 والمعدّ ون بعد عليه

# قاب دقریقه (۱٬۰۰۰)

#### المسطاة

البال الوجردون بالفدية وقت صدور كادر المبال وقاعت يقيد شروطه في ذلك الوقت السوية هالتهم عن الماني دون توقف على وجود دوجات خالية أو اعتباد أو تقييد بنسبة معينة المسال اللين سيطيف عليم مستقبلا ولو كالوا معينين قبل صدوره المضوعهم الشروط والقيود في يؤورها .

# ملخص الحسكم :

ان كادر عبال اليوبية تضين ضربين بن الإحكام ، اهسكال ولقية تسالح باثر رجمي ينسحب الى الماني وعلى اسسس افتراضية ويسرة تسوية حالة المبال الموجودين في الخدية عملا وانت تفيذ هداً السكادر ، ثم ينكي مفعولها بجسرد أعبالها واستلد غرضها ، غيلف اثرها بصد أول مليو سنة ١٩٤٥ بحيث لا تتساول لية حالة جديدة لم تكن لتطبق عليها في ذلك التاريخ ، واحكها أخرى دائمة تنظم الاوضساع الخاصسة بالمجال على اسس واقعية بنصباة وتواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل ، بالحجال على اسس واقعية بنصباة وتواعد ثابتة بالنسبة الى المستقبل ، من عبال اليوبية لكل بنها وضع متباين عن الأخرى ، لما الطائعة الأولى من عبال اليوبية لكل منها وضع متباين عن الأخرى ، لما الطائعة الأولى عني مائلة المبال الموجودين في الخدية بالمبل وقت تنفيذ كادر العسسالة والمباد عبهم بالمر رجمي ، ومقتفي هذا الأثر والمباد بالية متررة او تقيد توقية على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبادات مالية متررة أو تقيد

بكنب بميلة فيتأيضك بكل ملة بن هلك المناح وأفهال ١ ١٠ ال الوالورون الكلية والتكليف الترتبة على أجواله عذاه اللمويثان ورجهان في جبالهرالة بالمهادات عاملة براية فلطنة اللهية عبى خالبة العبال الذيخ سيطيق عليم التعر بمعجلا ولو تان صيفي ثبل اراز ولي سعة ١٩١٥ والا يلان القرولات لا التوافر الهيم الا بند نكك الطريخ كين لا يستكيفون الهاة الهرالا الراتيان الايند أول بالر مسئة 1966 : وخلاد يتشمن أو عضيد أوتلتسناخهم وهرنجاكهم توثرغياتهم وحاقواتهم اللانق المستحدثاه الهير هذا الكادر بكل ما اشتمل عليه من شروط وتبود ، ذلك أن الشرع المسكل الخروج على هذه القيود استثناء نيها يتطق بالراد الطائمة الأولى بأن جاوز بهم النسب ألتي حددها ووضعهم على درجات شخصية ودبر نققات تسوياتهم بمتتضى الاعنيساد الملي الذي ترره لذلك غاسية ، بينما أوجب التزام تلك التيود بالنسبة الى الطائفة الثانية معد الانتهام بن هذه التسويات عتى يضبن بذلك سبر الاوضاع الخاصية مستقلا في ظل الاهسكام التي شرعها لهم على سنن منضبط علم على الموازنة بين مقلك القيساق القطفة موزحة بنصب حائبة العبل بكل عسم كل وزارة أو مصلحة ، وأبيون كل، فقة مفهة ، وحدد الوطائف الطعمسة لها، المهيين الاعتباد الملي الفي يرمسد لفلك سنويا . وذلك كله رعاية لتنظيم ألمل وواق متضياته ، ابتفاء حسن سيره ، مع ايجاد التمادل بين طوائف الثمال الطَّنْلَة وضبطا تعمير الاعتبادات الماليّة الشمنصة لهم في المرّاليسة تعقيقا القمقعة العسانة . ومن البل طه الغلية لنتنع البواد اية هسوية المتراضية بأثر رجعي منعطف على المانس بالمسبة الى النصالات المستجدة بعد أول مايو سنة . ١٩٥ ، أذ أن في الرجوع بغير نص خاص ، الى أصل الأحكام الوقتية التي كانت متررة لحالات بذواتها وانتهى منعولها لاجسراء مقتضاها على حالات ما كانت لتنطبق عليها وتت تتديرها ، اختلالا بجبيسة الاسس التي قام عليها التنظيم الدائم الذي تضبنه كادر المبسال بالنسية الى المستثبل واهدارا للضوابط التي نص عليهما ، غاذا كان الثسابت أى المقدون عليه 6 بمنته بن عمال مجلس بلذى التجسيزة فيسال غنيه التي مجلس بلدي مدينة الطاهرة ، لم يتغور حله في تتليق كاكر المسكل على عطته الا المتبلوا من المال يولية سنة ١٩٥٧ ، تما كانت الطبي عليه الفكام حالة الكافر ديل ذلك الطاريخ ، ويوجه خاض لم تكن هذه الأسكان المُتَعَرِينَ فِي مُعْلِمَ مِنْ الْوَقِقَ بِمَلِيقِ سَنَقُلُهُ ١٩٠٥ . ومَن ثم مَانَ هَذَا الكاهر بِمَلْقِي

مليه باثره المباشر ابتداء من التساريخ المنكور مصميه بوضعه في الدرجة المسابلة المنته وقت المسمر ويتحه الأجر المسرر لها دون لية فروق ، لما بالنسبة الى خبعته المسابلة ببجلس بلدى الجيزة فليس في تواحد خلك الكلار ما يسبح بتسوية حالته عنهسا بائر رجعى منسحب عسلى المنافذي و لا يجوز أحسال هذا الأثر الا بنص خاص ، ويذا يتون المسكم الملمون فيه قد اخطأ في تأويل القانون وتطبيته فيها تضى به من استحقاقه لتسوية خبيته السابقة في مجلس بلدى الجيزة على اساس أحكام كادر العسسال.

# ( طعن رقم ۲۱۲ لسنة ١ ق -- جلسة ١٢/٥٥/١٢) ،

# ةاصنية رقسم ( ١٤١ )

#### المسطاة

المبال الوجودون بالخدية وقت عسدور كادر العباق وقابت بهم شروطه في ذلك الوقت سلمان برقبات لهم في مواعيدها في الملفى دون توقف على وجود اعتبادات مالية أو درجات خالية ... ألمبال النين سيطبق عليم مستقبلا ولو كانوا معينين قبل صدوره ... خضوعهم في ترقيتهم البيد المرقية ألتى يقررها ... وجوب القزام حدود الاعتباد المالي ، وجراعاة نسبة الكل فلة من الصناع في القسم الواحد ... مضوعهم أيضا القواعد المسامة الشرقية ... الساسي التفرقة بين هاتين المالية ... الساسي التفرقة بين هاتين المالية من الممال .

#### يكفص الحسكم :

ان تطبيق احكام كادر المبال ينصرف الى طائنتين متيزتين من عبال الهومية لكل منها وضع متباين عن الأخرى : ( الطائفة الأولى ) هي طائفة الحمال الموجودين بالخدمة عملا وقت تنفيذه وقابت بهم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم باثر رجمى ، ومقتضى هذا الآثر أن تحسب لهم ترتيالت المتبارية في مواعيدها في المنفى دون توقف على وجود درجات خاليات

أو ارتباط باعتبادات متررة ، لتيسام التسسوية نيها على اسس نرضية محضة ، ولأن الفروق الملية والنفتات المترتبة على أجراء هذه التسوية وجهت في جبلتها باعتبادات خامسة ، وهذا ما يستظمر مما أشسارت اليه وزارة المالية في كتابها الدوري ملف رتم ٢٣٤ - ٢٨٩٥ المسادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، أذ طلبت في مسحره موافاتها ببيسان بها يتكلفه تنفيذ هذا ألكادر عن مبئة حسب القواعد المينسة فيه ٤ عسلى ان يكون حصر التكاليف من واتع بلفسات خدمة العمال ، مع مراعاة مقدار أجورهم في أول مايو سنة ١٩٤٥ ، ومقدار الأجرة التي تستحق في هـــذا التاريخ بتطبيق تواعد الكادر ، ومقدار الزيادة المرتبسة عسلي ذلك . كما طلبت في ختسامه من الوزارات والمسالح اعداد البيسانات المتعسمة بتكاليف أنصاف العبال في صورة كثبوف على أن تصل البهسا خسلال عشرة أيام . ( والطائفة الثانية ) هي طائفة المسال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ، كبن يحل موعد ترتيتهم بعد اول مايو سسنة ١٩٤٥ ولو كانوا معينين تبل هذا التاريخ ـ وهؤلاء بخضعون في ترتيتهم لاحكام هذا الكادر بما أورده على الترتيسة بن تيود ، سسواء بن حيث مراعاة ضبة معينة لكل منة من الصناع في التسم الواحد 4 أو من حيث النزام حدود أعتماد مالى معين ، كما يخضعون للتواهد العامة للترتبية بن حيث ارتباطها بوجود درجات خالية ، ذلك أن الشرع أجاز بنص المسروج على هذه التيود نيما بتعلق بتسوية حالة الصناع الموجودين في الخصيمة وقت تنفيد أهكام الكادر المذكور والذين توافرت فيهم شروطه ، بأن وضعهم على درجات شخصية ودبر ذلك في حدود الاعتمى الدالمالي الذى الرره في هذا الشان ، بينها أوجب التزام تلك التيود بعد الانتهاء من هذه الشمويات ، حتى يضمن بذلك سير الاوضاع الخاصة بالعبسال في ظل التنظيم الذي استحدثه لهم الكادر المشار اليه على سنن منضبط قائم على الموازنة بين منات المهال المختلفة بوزعة بحسب حلجة المهل ، وأجور كل منة منها ، وعدد الوظائف المضمية لها ، وبين الاعتباد المللي الذي يرصد لذلك سنويا ، وذلك كله رعاية لتنظيم العسل ويق مقتضياته ، ابتغاء سيره مع ايجساد التعادل بين طوائف العيسال وضبط تقدير الاجتسادات المخصصة لهم في الميزانية تحتيقا للمصلحة العسلمة .

# 4 494 \$ pints | \$4.00

## : 1

السال الجورون بالباعة وتصمنور كام العظل والتعاهم الروف في ذلك الرقت — اعتبناب تركيك لم في بواحينه: في الأنس عون اولك على وجود اعتبادات والية أو درجات خالية — الممال الثنين سوئيل خليف وأو كلوا معين قبل صدوره — وجوب الترام حدود الاعتباد المالي وجواماة نسبة كل خاة من الصناح في القسم الواحد ووجود درجات خالية — السامي التشرقة بن حادين الطالفان من العبال .

# وافص ألصالم :

ان هذه المحكية سيق أن قضت بأن تطبيق أحكام كاتر التطاق يتصرف التي طائفتين وتميزتهن من عمال اليوبية ، لكل مقهما. وهسم وتبسطين عود الإخرى ٤. ( الطالبة الليلي ) : هي طالبة الميل الوجودين بالخدمة تعساقا رقت تغنيده وقليت بهسم شروطه ، وهؤلاء يطبق عليهم بأفز ريجس، 4 يبتطبع هذا الأثر أن تحسب لهم ترتيفك اعتبارية في مواميدها في الملفور دون توقف على وجود درجات خالية أو أرتباط باعتمادات متزرة ، التسكير التبيوية نبها على أنسس غرضية محضة ، ولأن النروق الملايسة والتنتاهه المُهرتبة. على اجراء هذه العسوية ووجهت في جبلتها ماعتماقات خاصية . و ( البائية الثانية ) : هي ماللة التمسال الذين سيطيق عليهم السكاني مستقبلا كعن يحل موعد ترجيتهم بمست أول مايو سنة ه١٩٤. وأو كانوالا معينان عبل هذا الهاريخ 4 وهؤلاء بخصون في ترهيتهم العكام هذا، الكليس بما الورده على الترعية من عهود ، سواء من حيث وجوبيه مراحاة تمسنية، معنة لكل شة من الصناع في العسم الواحد ، أو من حيث التزام حسدوت امتهاد مالتي مغين ، كما يختسمون للشواعد العساينة للثرقيسة من حيث ارتباطها بوجود درجات خالية ، وهذه الترقية جوازية تترخص الادارة ق تتابر بالابينها ، وتقا المنضيات الصلحة العسلية ، لا يختيبة ولا واتعة

يتهاد العاليين ، هين فم تيلا ينشأ الحركز الهالوني ديوا من تلهساء فاهه بيوجرد. استهاد المناد .

( ظمن رهم ٨١ لسنة ١١ق ... جاسة ١٩٥٨/١/٢٨ )

# ( 157 ) party \$5.48

#### المسطار:

الهمال الذين سيطيق عليهم كانر المجل مينقولا ولو كانوا معينين قبل. صحوره ... خضوعهم في ترقيعهم النهد الترقية التي يغروه ... وجوب الزام هدود الاعتباد المالي > ومراعاة نسبة كل غلة بن الصناع في التسسم الواهد. ... خضوعهم ايضا القراعد المالة الترقيسة ... اعتبار الترقية جوازية الادارة وعند وجود درجات شالية ... سريان هذه القراعد على التراقات والصبية .

#### ملخص الحسكم :

ان تطبيق أهكام كافر المسال ينصرف الى طالفتين خبيزتين من مبارئين من مبارئين من مبارئين من مبار البوبية لكل منهما وفسسع مغاير الأخرى: أيا الطسائنة الإلاني أنهي طائبة المبال الموجوبين بالمؤمة ملا وقت تنفيذ هذا الكادر وتحديث فيهم مار روعه عن وجود درجات خالسب لهم ترتيات اعتبارية في مواهيدها في الملفى دون توقف على وجود درجات خالسسة مرضة مصفة ولان الفروق الملية والنقات المتربة على اسس المبسوبة ووجهت في جهلتها باعتبادات خاصة وتقذاك . وابا البلسائنية من مجالتها باعتبادات خاصة وتقذاك . وابا البلسائنية المائنية كي مجالتها باعتبادات خاصة وتقذاك . وابا البلسائنية كي مجالتها باعتبادات خاصة وتقذاك . وابا البلسائنية مستقبلا كين يعينسون أو تقوادر لهيم شروط أو يحسل موحد ترقيتهم السبكادر لل مليو سنة 1910 أولو كقوا معينين قبل هذا التساريث و وولاية بعد أول مليو سنة 1920 أولو كقوا معينين قبل هذا التساريث و وولاية يضمعون المكتب الواحد من الوزارة أو المسلمة أو في كل درجة من الدوجسات ؟

للقواهد الماية للترتية بن حيث ارتباطها بوجود درجات خاليسة ، وهذه الارتية بنى قابت اسبابها وتكالمت عناصرها جوازية ، تترخص الادارة في تقدير ملامنها ونقسا المتنفيات المسلمة المسلمة ، لا حتية ولا واقعسة بعدر القانون ، ومن ثم غلا ينشأ الركز القانوني غيها من تلقاء ذاته بمجرد استيفاء الحدة المقررة اصلا كحد ادنى وشرط اسساسي لجوازها ، وهدذا الحكم يصدق أيضا على الشراقات والصبية الاعدد الحكمة في الوضع الجوازي للترتية بعد أول مايو سنة ه ١٩١٤ ، تاريخ تنفيذ كادر المسال ، بلنسنية الى من تسرى في حتيم احكام هذا الكادر كافقة ، أذ يخضسيط بلنسنية الى من تسرى في حتيم احكام هذا الكادر كافقة ، أذ يخضسيط القواعد الرئيسية الموسدة القراءد الرئيسية الموسدة المؤلد منات المادر كافقة ، وقد اتضميط المؤلد المناز واكده قرار مجلس الوزراء المسسادر في ١٢ من أغسطس سنة ا ١٩٥١ .

( طعن رقم ٢١ه لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/٤/١ )

# قامستة رقسم ( ١٤٤ )

## البسدا:

قواهد كلار المبال لم تتضين نصا يلزم الحكومة بتطبيق اهكايه على المن بعين بعد ١٩٤٥/٥/١ الا في الحدود الرسومة في تلك القواهد .

#### المحكم:

ان تواعد كادر العبال انبا تطبق على عبال اليوبية الموجودين بالشدمة وقت صدوره بأثر رجعى من تاريخ شخابم الوظائف المتسابلة للدرجات المقدرحة بالكادر ، ولم تتضمن تلك القواعد نصا يلزم الحكومة بتطبيق لحكام كادر العبال على من يعين منهم بعدد اول مايو مسئة ١٩٤٥ الا في الحدود المرصومة في تلك القواعد ،

(شعن رقم ٣٠ لسنة ١ ق - جلسة ١١/١١/١١٥١)

#### قاصدة رقيم ( ١٤٥ )

#### : المسطا

ثبـــؤت ان المسابل لم يمين في درجة من درجات كادر المبـــال الا في ١٩٥٢/٧/١ بعد تنبع الامتهاد المالي له ولابثاله ... عدم سريان احكام كادر المبال في هفه الا بن هذا العارية ،

#### بلغص الحسكم :

متى ثبت أن المدمى — وأن التحق بخدية بصلحة الموانى والمناثر وعبل كبساعد ترزى — الا أنه لم يمين غمال في درجة من درجات كادر العبال ، بأن مين في ظل نظام خاص بثلث المسلمة ، هو أن يلتر اجره بقدر انتاجه بحسب الوحدة وبحد التصى بثلث المسلمة ، هو أنه لم يمين في درجة من درجات كادر العبال ، الا في أول يولية سنة ، ١٩٥٤ ، بعد تدبير الاعتبادات المائية لانشاء درجات في كادر العبال لا ولابلله ، قلا تسرى في هنه — والحلة خذه — لحكلم كادر العبال الا بنذ هذا الداريخ .

#### قاصدة رقسم ( ۱۶۱ )

# الجسطا :

تطبيق كادر العبال على من عين بعد اول مايد 1400 ــ شرطه ان, يتون المسلىل قد عين درجة من درجات هذا الكادر بجزائيــة الجهــة. الادارية التي يتيمها ــ التميين على بند في الجزائيــة في مقصص لاجور العبال ــ بجمل المقدة مؤقلة ــ شرط دوام الوظيفة لا يتوافر الا منذ تلريخ التميين على الدرجة الدالية ولا يتقلب الوصف الرقت المقدية الى وصف، الدوام لمجرد استبرار المقدية بلا التطاع ،

#### المسكم:

أن قواعد كادر العمال انها تنطبق على عمسال اليوميسة الموجودين بالخدية وقت مندوره باثر رجعي من تاريخ شغلهم الوقائف المتابلة للدرجات أكتوغة بألكنع والرفهنتين تثله التواعد هيبا يلوم الطاوية بعليت احكام - كِلْفُر النَّفِيِّالَ عَلِي مِن يعين تنتهم بعد أوال سافر سفة ١٩٤٥ الا في المسجود الرسومة في تلك القواعد ، وفي ١١ من يونيم سنة ،١٩٥ أصدر مجلس الوزراء ترارا بالموافقة على تطبيق الكثموف حرف ( ب ) الملحقة بسكادر العمال على اولئك الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، والمتخرط فثلك أن يكون مناط استحتاق الصائع أو العابل لتطبيق أحكام كادر العبسال عليه أن يكون عليلا بحرقة من الحرف الواردة بالجداول الرائقة الكادر المفاور ، كما اشعرط أيضنا أن يكون العِفق قد عين على درجة من درجأت خذا الكادر بيؤانية الجهة الادارية التي يميال عيها بن عين يعد أول بالع بن سُمُة فَا ١٩٤٤ ، وهذا الشرط اللازم توافره غير يتمتق في حالة المليس علية ألا من ﴿ مَن تَوَامِيرِ مَنْتُهُ ١٩٤٧ عَارِيْمٌ عَلَيْهِ فِي وَطَاعِة براد بِضَالَة مستديمة على درجة دَّات بداية وتهاية من قرتُهات الكافر وباول مربوطه ا والأسل في مثل حالة المطمون عليه انه بيعتبر منصولا بانتهاء المدة المحددة لخديته المؤقتة من ٩ مارس سنة ١٩٤٦ الى ٢ بن تونيير سنة ١٩٤٧ ، مُقد تضيت هذه المدة في منال أطلى فيز ينزلجة بنن درجات كادر العمال وعلى بند في ميزانية البلدية غير مخصص لاجور العمال ، بل هو اعتماد مخصص المياقة الطلبات ، ولا متنع نيما ذهب اليه الصكم المطعون فيه من أن أبتعوار خدية المعروبيني التطبيان في النترة بيخ علوس بسيلة ١٩٢٧ وتونيهي سنة ١٩٤٧ تلبيه الوسني المؤتند المخ جبة إلى دائم ، لأن هذا التلب يتعارض مع الضاع الهزانية من جهة ، أذ يخضعها لظروف المسألل ويَتَّفَى الِّي تَعْدِلُهُمَّا تَبِما لَذَلْكُ ، كَمَا يِخَالَكُ الْحَكَلُم كَادِرِ ٱلْعَمَالُ مِن جَهِمَةً الترق على ما شخص به غلاة الإنطاق : and the second of the second o

# قاصلية رقبس ( ١٤٧ )

# فإسسنا :

الرار مجنس الرزواد ق ۱۹/۱/۱۰ بعليق التشرف عرف و ب ب فالحقة بتخر المبال على العبال الموقع بعد الردارة (۱۹ ـــ متع الدائل الإجر الترد الدرجة المباقع الدني ... لا وستايم أن يشع تهما عله الدرجة ... منسقار استعقاله فها رجود مرجات خاليسة ... قرار حجاس الوزواد في ۱۱۵۹/۲/۲۲ في هذا الشان ،

# بكلص الرمسكم :

في 14 من يعنية سبنة 190، غير سياس الوزيراء لا تطبيق الكاسوب حرقه فربه ﴾ المحية بكام البهال على المبال الذين ميتوا بعد أول مأيم سِيْةِ ١١٤٥ ٪ ، وقد وتبعث اللبينة المألية بعد قلك اليه بتساريخ ٢٣ من يونية سنة ١٩٥١ منكرة بريتم اله١١٥ بشأن الاعتراضيات التي مسابقت الميزارات والمبالح عند تطبيق كاسوب حرب ( ب ) والد ١٤ ٪ ، وقد وره باليند السادس من حده المذكرة نارة (ب ) الملة الإنية : « (ب ) ما الراي في عليل في درجة مداتع لا يحتاج الى دقة ( ٢٠٠ ــ ٣٦٠ ) ومند تطبيسي كالسوف حرف ( ب ) أتضح أن مهنته واردة بالكشف رقم ٦ ، فهل يهنسم و ٣٠٠ م مباشرة ؟ مثال ١٩١٠ : براد أو ميكانيكن ، الذا متبع السور ، ؟ مرابط تبشع له وهو في درجته ، أم ينتل الى درجة صائع دهيــق بصفة شخصية ، أم ينتظر خلو درجة صانع دقيق لنظه اليها ، ام يراعي النص في الميزانيـــة القادمة على انشاء تلك الدرجات لا » ) وكان رأى المالية في هذه المسالة أن يعتم المابل الأجر الذي تنص عليه تواعد وكشبوف حرف (ب) ، وهو ٣٠٠ م حسب الكشف رقم ٣ ، على الا ينقل الى درجة سالتا و فكا الا في حالة وجود خلوات ، وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٤ من يونيسة سُمُ ١٩٥١ عَلَى رُاي اللَّجُنْسَةِ اللَّهِ السَّلَّفُ الذُّكُر . وفي أَلَّا مِن يُوليسَة مَنْكُ الْعُلِيدُ الْمِينِينَ وَزِالُا الْمُلْقِينَا الْمُتَوْرِينَ رَعْمٍ مَن ١٧٩ ــ ١٩٩٠ من ١٩٩٠ ويدله للبوالي التي إنفاط العامله والمسافي والبيواز عليها كالمعاة

حرف ( ب ) وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ من يونية سبخة ١٩٥١. في كل بنها . وتضيئت المسالة الخابسة في هذا الكتاب الدوري ما يأتي : « تتسامل الوزارات بمناسبة تطبيق الكتاب الدوري رقم ف ٢٣٤ - ٣/٩ه المؤرخ ٢٦ من غبراير سنة ١٩٥١ بشأن تطبيق كشوف حرف ( ب ) على عمال اليومية الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ ، هل تعمل تصويات لمبالها طبقا لكشوف حرف ( ب ) التي نص على تطبيقها أ غاذا كان الجواب بالايجاب عل تفترض ترقية بساعد الصائع أو الاشراق بشبلا بعد خيس سنوات الى درجة صانع دتيق بأجر ٣٠٠ م ولو لم توجد درجات خاليسة باليزانية وتعتبر ترفياتهم شخصية خصبا على الدرجات الأدنى الشاغرة بالميزانية ، وكذلك الحال في جبيع حالات الترقية المترتبة على تطبيسق كشوف حروف ( ب ) ، أم يرجأ النظر في ترقياتهم لحين خلو درجات لهذه النرقيات: بالميزانية أ ٤ . ثم أورد الكساب الدوري قرار مجلس الوزراء في هذا الشأن وهو ﴿ تأبيد ما ورد بتواهد وكشوف حرف ( ب ) من جواز الترقية بعسد المد المنصوص عليها بشرط وجود درجات خالية » . ويتي كان الامر كما ذكر غان النسوية التي أجرتها مصلحة الواتي والناثر للمدمي بنحه الأجر المترر لدرجة المسائم الدتيق بن يوم ادائه الابتحان مع بقساله في درجته الحالية الى أن تخلو درجة مسامع دائيق غيوضهم عليهها \_ أن المسلمة ؛ والخالة هذه ؛ تكون تد طبتت التواعد التي تررها كادر المبال وقرار مجلس الوزراء المسادر في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ في حتى المدعى تطبيقا محيطا ،

( طمن وقم ١٧٥٠ لسنة ٢ تى ــ جلسة ٢٩٥٧/١/٢٩ )

قاصعة رقسم ( ١٤٨ )

المسطا:

قرار مجلس الوزراء المسادر في ۱۹۰/۲/۱۱ بتطبيق الكشسوف. حرف (ب) على المبال المبنين بعد ۱۹۲۰/۲/۲۰ ... تسوية حالة هولاد الفعال بن بلد دخواهم الفلدية ... صرف القروق القريق القرية بن ۱۹۵/۲/۱۲ ...

# يلقص المسكم:

ان المدعى استبد التحق في العسوية الجديدة باعتباره في العرجة المدينة باعتباره في العرجة ( .٠٠/٣٠٠ ) من پدء دخوله الخدمة في ٣٣ من بارسي سنة ١٩٤٦ وباول مربوطها ثم تدرج اجسرته بالعسلاوات الدورية وقدرها ٢٠ عليسا كل سنتين ، من ترار مجلس الوزراء المسادر في ١١ من يونيسه سنة ١٩٥٠ بشان تطبيق الكشوف حرف ( به ) لللحقة بكلار المبال على المبسال المبنين بعد ٣٠ من ابريل سنة ١٩٥٥ الا أن صرف المروق الناتجسة من هذه التسوية تراخي الى ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ تاريخ مسدور القاهين رتم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ المتباد اللازم لهذه التسوية .

ة ملمن رقم ١٧٤ أبينة ه ي ... هليمة ١١٥٠/١٤٠٠ )

قاعسنة رقسم ( ١٤٩ )

المسطا:

سنگاه هدیدیا ب قرار بهاس الوزراه از ۴/۱/۱۹مایدیا بهم مدة خدهٔ سابقهٔ ایمش البیال ب قسر سریاله های دن سیل نسیاه کجسفری الاجازهٔ الرضیة ب حدم سریاله علی دن نصل کندم اللیالة الشیة .

#### ملؤس للمسكم :

ان الرار يجامي الرزيراء الصافد في (١٩٣٨/٦/١ ينظم جلة طاهسة دجينة من عيال مصلحة السكال الجديدية بالراقام 6 وحم الذين رفهيوا الجعلداء الإجازات يسبب المرض وتم شخارهم منه تبيلا 6 غلياء عميلهم بلوورهم اللسلية 6 وأن بحسب الهم مدة الطفاية السليلة بشرط أن يوفيرا المكانة التي سبق صرفها اليهم جلد عسلهم 6 ولما كان الدمي قد نمسيان من الخدمة في أول يتساير سنة ١٩٤٨ بسبب عنم ليانته الطبية لامسيال (م 10 سر ١٨٠) الوظيفة التى يشغلها ) ( نشريك ) ، وليس لتجاوز الاجازات المرضية ، فاته لا يفيسد من الاحسكام التى تضبنها قرار مجلس الوزراء سالف الذكر ، لذ لا يمكن ان يفيد منه الا من عناهم على صبيل الحصر ،

( طعن رئير ٧٥٠ لسنة ٢ ق \_ جلسة ١٩٥٧/١/١٩ )

قامسنة رقسم ( ١٥٠ )

المسطا:

تطبيق الكادر بنصرف الى طالفتن بتجزئين من عبال اليومية -- الطالفة الإولى هى طالفة المبال الدائمين الرجودين وقت تغيذه وتعققت غيم شروطه -- والطالفة الثانية تتناول من عداهم من المبال الذين سيطبق عليهم الكادر مستقبلا ،

# بلغص المسكم :

أن كان قضاء المحكة الادارية العليا قد جرى على أن تطبيق كادر المصلل ينصرف الى طقائدين متعيزتين من مبال اليومية لكل منهما وضحح مغاير من الأخرى ، الطقعة الأولى وهي طقعة المبال الوجودين بالمخدمة معالا وقت تقيدة وتحققت نيهم شروطه وهؤلاء بطبحق عليهم باثر رجمي مقتضاء أن تحسب لهم ترقيبات اعتبارية في مواعيدها في المقدى نون عوقف على وجود درجات خالية أو ارتباط باعتبادات مالية ، وأما الطبالمة المقلية غنتدان من عداهم من العمال الذين سيطبق عليهم الكادر مسستقبلا وهؤلاء يقضمون لاحكله بها أورده على الترقية من قيود كسا يخضمون المقائفة المبال الموجودين في الخدمة وقت صدور الكلار تسرى مأيهم المكابه سواد كلها دائين أو طقعتين .

<sup>(</sup> طعن رقم ۱۲۲۸ لسنة ۹ ق -- جلسة ۱۲۲۸/۱۹۱۱ )

#### قاعستة رقسم ( ١٥١ )

#### : 12-49

القاط فنطبق كادر المبال المكومي هو ما ورد بن وظائف معددة بالكشوف الرفقة به دون سواها ... غلوها بن وظيفة « غطفي » .

#### جلفص المكو:

أن المناط لنطبيق كادر المسال الحكومي هو ما ورد من وظافف محددة بالكشوف المرفقة به دون سواها ، وقد خلت تلك الكشسوف سـ على ما سلف الذكر سـ من بيان عن وظيفة « عطاس » ضمن وظافف المناع والعبال العنيين ،

( طعن رقم ۱۹۲۷ لسنة ۲ ق ... جلسة ١٩٣٩/٣/٢٤ )

#### قاصحة رقسم ( ۱۵۲ )

#### : 12...49

قواعد كلار الممال والكتب الدورية المتعلقة بتطبيق امكانه على عمال اللهومية الموودين بالفنهة وقت صدوره بالر رجمى على اساس الدرجة والأجر المترين لوطيفة العابل التى مين غيها وأن المبرة هى بالمبل الذى يؤديه العابل فعلا لا بالوصف الذى أطلق عليه في بعض الاوراق بملك الشدخة .

# طلعس المنكم :

بيين من استغزاء قواعدة كادر المبال الحكومي والكتب الدورية المطلقة بتطبيق الحكيمة أن تلك التواعد تتطبق على عبال اليوبية الموجودين بالمثنية وقت مدوره بالتر رجمي على أسساس الدرجة والأجر المسردين أوظيفة العابل التي عبن تبها وقتا للكنوف المرقة بالكادر وأن المبرة سد

على ما سبق أن تشت المحكمة الادارية الطول ... هي بالمبل الذي يؤديه. المال غملا لا بالوسف الذي أطلق عليه في بعض الاوراق بملف الخسدية .

( طعن رقم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٣/٢٤ )

# قامستا، رقسم ﴿ ١٠١٢ ﴾.

المسطا :

الرُكُوُ القانوني في الأجر القرر يبوجب الحكام كادر المبال لا ينشسا: يبوجيه قرار اداري وانسبا ينشان بالقسانون ذاته بني توفرت فيروطه بيد لا يسرى في هذا الشان بوماد السنين يوما وانها مدد القائم المعالمة ،

#### بالقص المسكم :

ان المركز القانوني في الأجر المقرر ببوجب احسكام كادر المساقية لا ينشأ ببوجب قرار اداري يسقط حق الطمن عيه بالإلغاء أو يهتيهي مسحبه بعد غوات بيمساد الستين يوما ، واتبا هو مركز قانوني ينشسة بالأعادون دائة رأسة في حق صاحب القدان مني قومرت شروطه ، وهدذا خستهاة بهرة الإثانية على المعال في هذا الفسوس وما دام المركز الفساتوني ينشأه بهرة الإثانية المعالية بالمبابقة الواليين المواطف والمحكمية والمهاد من مدد الاقادم لم تنقش ، غيجوز للبوظف أن يطالب بتسوية وضبه على مقتضاها كما يجوز للادارة الغاء هذه التسويات أن كانت قد تبت عسلي، الإساقية في يحسد من الادارة في هذا الخصوص لا يحسد أن يحكمه الإساقية من المستهد من المسلمين المستهد من احسكاني المستهد من المستهد من المستهد من المستهد من المستهد من احسكاني المستهد من المستهد الله المستهد من المستهد الله المستهد من المستهد من المستهد الله المستهد من المستهد الإلهامة المستهد من المستهد من المستهد الله المستهد من المستهد الله المستهد من المستهد من المستهد المستهد المستهد من المستهد من المستهد المستهد المستهد المستهد من المستهد المستهد المستهد المستهد المستهد المستهد المستهد من المستهد المسته

وَجَامِنَ رِتِي ١١٥٤ أَسِينَةً ١٠ يَ ـــ عِلْبِلَةً ١٤٦١/٦/١ } . ١٠٠٠

# قاعدة رقم ( )ها )

## : bandt.

تكدر الممال يقرر مراب صناعة المعينين من الفدية على درج التنظم الصناع حديم المدنة أم من كادر العمال فيها تضبله بشسان بدل الصناع المصود الآثر على المستخديين الصناع المجهوديين بالقدية عند نقال كاهر عند المدال كالم كادر صنة ١٩٣٩ عام المال المال كالم كادر صنة ١٩٣٩ عام المال كالم كادر صنة ١٩٣٩ عام المال المال كالم كادر المتالف عدر المتالف عدر المتالف عدر المتالف عدر المتالف عدر المنال مال ورادة المالية المؤرخ ١٩٤٧/١/١٧ الذي قرر المتالف عدر المتالف

#### ملقص المسكم :

بيين بن استتراء نصوص كادر العبال انها تشرر برتب سناعة بالنسبة للمستبتين من الخدمة على ترجات الصناع ، أما ما تضت به المادة ( ٨ ) من أن بدل الصناع يستهلك عند منسح الموظف أول علاوة دورية أو طرقية 6 غير حدر، مفرح هذه المادة أنها هو بطبيعته نص مؤقت مقصور -الأثر على المستندين السناع الحاليين أذ نصت عده المادة « الخدية الصناع الحاليين .. » أما الموجودين بالخدمة عند نفاذ كادر سنة ١٩٣٩ ، فلا -يسرى هذا النص حسب صريح عبارته على من يعين بعد ذلك في ظل احكام كَادر سنة ١٩٣٩ ، يؤيد ذلكُ ويدعمه ما ورد في الجدول المرافق لهدفة التاتون ... ظاهر التكنية الخارجين عن تعيلة النمال السناع اذ بعد أن حدد الشرع دريالهم مد وعين المرعمات المتروة الكل درجة نص البدا يتطق بالدرجات الرابعة والثلاثة والثلثية ، على أن هزاد الرتب بمرتب صناحة قدره ١٠٠٠ر؟ سنويا اي بعبارة أخرى ينسج الرتب في جبيسم الأحوال طريدًا بمرتب سنامة ، بصرف النظر عن منح الوظف أول ترتيسة أو أول خلاوة اذ هو ارأك الكرع خلاف خلك الأس بلعان ببائل البغاة الكابنات ال . نياية بالكاهر ترهو والابن الذي او تولاه الو هتونكه سرواطي بعدًا الامعاص على المدعى يستحق بدل المبناعة منق لحكم كابر مبنة ١٩٣٩ ؟ ولا يؤثر في

هذا الاستحقاق صدور كتاب وزارة الملية المؤرخ ١٩٤٧/١٠/٢ مسافه المذكر والذي تررت بمتضاء وزارة الملية « ايقاف صرف مرتب الصناعة للفحمة الخارجين من الهيئة الصناع الذين عينوا في الدرجة الرابعة « ٢ سام » بياهية قدرها ٣ ج في الشهر بعد ٣٠٠ من مايو سنة ١٩٤٤ تلريخ يتنيذ تواحد الاتصاف سافك أن مرتب السناعة للفحية الفسارجين عن ألهيئة الصناع تقرر بكادر سنة ١٩٤٩ الساد من مجلس الوزراء هسبها أسلفت المحكمة وبني كان هذا المرتب تد تقرر بقاعدة تنظيية علمة وكان الأام المرتب المحامدة او تحديلها لا يكون الا بنفس الاداة التي صسدرت بها أو باداة من درجة أعلى ٤ لاكون الا بنفس الاداة التي صسدرت بها أو باداة من درجة أعلى المناء لمن من درجة أعلى على من من جلس الوزراء المنفى مرتب الصناعة أو تعدل في نفسانه أو شروط استحقاقه على نحو يخلف ما جاء بكادر سنة ١٩٣٩ .

( طعن رتم ۷۸۱ اسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۱ ،

قاعدة رقم ( ١٥٥ )

#### الجسطا:

قرار مجلس الوزراء بجلسة ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥١ بتوهيد الثقات الثالث لدرجة صابح مبتال ... يتمين في ترتيب الاتحبية في درجسة صابح مبتال الله الإلى بحيث يسبقون في الاتحبية شاغلي الفلتين الإلني ... القول بقي ذلك فيه اهدار الاتحبيات المكلسبة ألى لا يجوز المسلس بها بقرار مجلس الوزراء الصادر بتوحيد غلسات درجة صابح مبتال الى برجة أسطى تتم بالأشهار التفاية ... عدم تنظيم كادر العمال لكيفية الإفتيار بتمين معبد القراء الارسوال العلية في خصوص الترقية بالافتيار ... غد التساوى في درجة تكفية تكون الدرقية بالافتيار ... غد التساوى في درجة تكفية تكون الدرقية بالافتيار ...

#### بتغص العكم:

ان الفئات الثلاث لدرجة صائع مبتاز قد وحدها كادر المجال بالقرار الصادر من مجلس الوزراء بجلسة ١٢٠ من اغسطس سنة ١٩٥١ غاصبحت كلها بأجر مقداره ٢٦٠ م. ٨٠ مليم وقد قصد بهذا التوحيد التيسسسي على من يشغلونها لكى ينطلق تدرج علاوتهم الدورية الى مداها الجسدية الذي عدده السلوع و وجدير بالذكر أن الفئة الأولى كانت تعلو الفئسة الثانية والثلاثة في مجال التدرج الى درجة صاغع مبتاز وترتيبا على ذلك على الفئتين الانفى منها والقول بغير ذلك عليه اعدار للانديسات المكتسبة المدى الفئتين الادنى منها والقول بغير ذلك عليه اعدار للانديسات المكتسبة مدرجة صاغع مبتاز و واذ كان الدعى شاغلا بنذ التوحيد للفئة الأولى لدرجة صاغع مبتاز و واذ كان الدعى شاغلا بنذ التوحيد للفئة الأولى لدرجة صاغع مبتاز دين المطحسون على ترقينها الذين كان يشسفان الفئتين المنافقة والثالثة على المشابك .

ومن حيث انه تطبيقا لقواعد كادر عمال اليوبية أو القسرار مجلس الوزراء السادر في ١٧ من المسطس سنة ١٩٥١ تكون الترقية من درجة مسائع مبتاز الى السطى بالانتجار الكفاية ، ولم ينظم الكادر المذكور كيلية الأختيار وبن ثم يرجع في هذا الشأن ألى القواعد المخررة والأصول الشهة في خصوص الترقية بالاختيار بأن تجرى الترقية بالمفاضلة بين المراجعين غيرتي الاحدث أذا كان أكما من الاقدم ، وعدد المصاوى في درجة الكساعة بين المرشحين تكون الترقية بنهم بالاقدية .

ومن حيث أن المدمى عليهها قد أجرت الترقية استنادا الى الأقديسة المطلقة ، كما أن أوراق الدموى قد خلت من أية بيانات أبداها الرؤسساء من كفاية المدعى والمطمون في ترقيقها ولذا تكون البيانات الواردة بهلفات خديهم سابارها الوماء الطبيعي للوظيفة ... هي العنصر الوحيد الذي يجب الاستهداء به في تقدير الكفاية في هذه الدعوى .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على ملئات خدمة المدعى والملمون في ترقيتهما أنه ليس في ملك أي من المطمىسون في ترقيتهما ما يعيزه هن المدمى واذا كان المدعى هو الأقدم \_ على النحو السبقاء بيساته \_ علن القرار المطمون غيه أذ تضااه في الترقية الى درجة اسطى يأتون قد تشالته القاتون الأبر الذي يتمين معه الفساء هذا الترار فيها تضبته من هسذا المتافي و واذ وترو المدعى الى درجة اسطى في ٢ من اكتوبر سبستة ١٩٦٣ على مصلحته تكون قاسرة على ارجاع اقديرته في درجة اسطى الى ٢٤ من مسجور سنة ١٩٦٢ .

( طائن رتم ۱۲۷۱ کسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۱۲۷۱/۲/۲۴ )

# قامعية رقسم (١٥٤)

#### المحمدا :

لعب المابل الشافل لونليفة بساعد بيكاتيكى الى ونليفة بطرر لهت درجة صافع دقيق ـــ لا يكسبه حقا في هذه الدرجة ولا يعتبر ترقية له اليها ،

# الشمن المستقي

ندب مساعد المعلق الى وظيفة مقسور لها في كادر العبال درجة مسابع عليق " لا يكسبه متعافى الدرجة الاعلى القي تدب لها ولا يجسرى مجوى العربية الذي لا ينشأ المركز القانوني نبها طقائيا لارتباطه بوجود درجة خلية في اليزائية وتوقفه على النزام حدود الاعتبادات الملايب وخدمت خلية في اليزائية وتوقفه على النزام حدود الاعتبادات الملايب وخدمت المائية من خلت المساع في القسم الهوادد في الولارة فو المسطحة وتطلع بدارة الجهسة الادارية وترخصها في تعدير ملائمة الترفية وتنا المتضيات المسلحة العالمية الدارية وترخصها

( طبن رقم ۱۳۱۳ لسنة ٨ ق -- جلسة ٢٢/١٠/١٢ ) .

# الفسسرع الزابسع

التسسويات

#### قاعستة رقسم ( ۱۵۷ )

#### المسما:

ملف الخدية ... هو الخرجع الرئيس فيها يتعلق بمراهل حياة العليل الوظيفية ولكفه ليس الصدر الوحيد في كل ما يتعلق به من بياقات خاصـــة إذا كان اللف غير منتظم او غير كابل ه

# بلقتي العنكو :

انه وان كان ملك الخدية هو الرجع الرئيس لمها يتطق براحل هياة الممال الوظيفية الا أنه غنى من البيان أنه ليس المصدر الوحيد الذي يجب الانتصار عليه في كل ما يتطق بالمال لى برائات رصاب المرتبع وبرنجه خاص الحا كالمال الملك غير مالك كيا هو الحال بالنسبة الى محكم خضة الأمامانين فكد خلك بجبيمها من قرارات التميين وخلت معافيها هن الأفروق التي تعيد في التعرف على مراخل ميانهم الوظيفيسة موجه على المواجع من تغير .

( لمجن رقم ١٠٤٠ لسنة ٢ ق - جلسة ١٠٤٠) ١٩٦٥)

قاصدة رقيم (١٥٨)

## الجسنا:

المبرة في تهموية جالة العلل بالمبل: الذي يهجيه لا بالوعث الذي اطلق عليه في بعض الاوراق باللك .

#### ملخص العسكم:

ان العبرة هي بالمبل الذي يؤديه المابل مملا لا بالوسف الذي أطلق عليه في بعض الاوراق بالملف .

( طمن رقم ١٥٦ لسنة ٥ ق ... جلسة ١٩٦٠/٤/٩ )

## قاعسدة رقسم ( 104 )

#### المِسطا:

الانصاف القرر ببقتفى كادر المبال لا يفيد بنه الا غريقان بن المبال : بن لم يسبق انصافه اصلا > وبن سبق انصافه انصافا غير كابل او ادنى ـــ بذال تحالات لا يسرى عليها كادر المبال .

# ملخص المسكم :

ان الاتصاف المترر بعتنفى كافر مبال اليوبية المسادر فى ٢٣ من نوفبر و ٢٨ من ديسبر سنة ١٩٤٤ لا يفيد بنه الا فريقان من المبال : من لم يسبق انصافه أصلا ، وبن سبق انمسافه أنصافا أو كليل اي النفي مما يستحته بتطبيق احكام هذا الكادر . ابا بن سبق أن بنح انصافا كابلا بعتنفى قواعد ٣٠ من يتأبر و ١٦ و ١٦ من أغسطس سسنة ١٩٤٤ ملا بسوغ له التبسك بتطبيق أحكام التسويات الواردة بهذا الكادر على حاته ، وخاصة أذا كان الاتصاف الذي ناله اجدى عليه من هذه التسويات ٤ لانتاء الملحة في هذه الصافة .

ا طعن رقم ۹۲ السنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۰۲/۱۲/۲۹ )

#### قاعستة رقسم ( ١٦٠ )

#### : اعسما

ابتناع تطبيق التسويات الواردة بكادر العمال منى كافت الزايا المتردة:
بعقضى قواعد الانصاف السابقة تعادل نلك التى تضبنها هذا التكادر او تزيد
عليها — لبس تصلحب الشان هيار في الجمع بين التظلين او الانتضاع
بتحكام أيها شاء اذ زيادة الأجر للقدر المحدد بالكلار مقصور على من مكموا
في الانصاف السابق التي ما يستحقونه بتطبيق كادر العمال — البند السادس.
من كتاب المالية الدورى في ١٩٤٥/١٠/١١ — المقصود بالانسخاص الوارد

#### بلخص المسكم :

ان التسويف الواردة بكلار العبال ــ وهي ضرب من الاتصاف قرم الشرع لعبال اليوبية المكوبين أسوة بها نعله بالنسبة ألى بعض طوائله المؤلفين والمستخفين حيلة الشبهادات الدراسية لاخلة المساواة بين الوظفين والمستخفين حيلة الشبهادات الدراسية لاخلة المساواة بين الريف الموبية انصلفا سابقا > أو بن نال في الانصاف السابق حقا غير كالى > أي لافني منا بسخفه بنطبيق هذا الكلار > وبن ثم قصر سرياتها على هؤلاء المجال غلا يفيد بنها من شجام الانصاف السابق المسادر به كتاب المالية الدوري رتم في ١٩٢٤ – ٢٠٢١/ المؤرخ ٢ من سبوبر صنة ١٩٤٤ والكتب الدورية المكللة له > وهو الخاص بنطيغ قواعد الانصاف بالنسبة المبائل وعهبال اليوبية من ذوى المؤهسات الدراسسية تطبيق المسادرة في ٣٠ من ينسبيل و ١٩ و ١٩ من المسلس سنة ١٩٤٤ عن وعلمة ذلك بنع زادواج الانصاف الما من بنسطس من الانصاف السابق الل معا يستخفه بطبيق التواج الانصاف الما يقا المكادر أن الانصاف السابق الل معا يستخفه بطبيق التواج الانصاف - لها من بنسطس من الانصاف السابق الل معا يستخفه بطبيق التواج الانصاف - لها من بنسجا

الإزالة التفساوت في المزايا الماليسة من أفراد الفئسة الواحدة من أرباب اليومية المعاملين بقاعدتي انصاف مخطفين ، واذا كانت تلك هي حكسة هذا النص غائه يبتنع تطبيق الاحكام الواردة بكادر العبال ، متى كانت المزايا المتررة بمتنفى قواعد الانصاف السابقة تعسادل تلك التي تضمئها عذا الكلار أو تربع عليها ، ومن ثم إذا ثبت أن المدعى معهن باليوبيـــة . وهلبل اشبهادة اتبام الدراسة الابتدائية وقد زيد أجره بما يوازى الماهيسة المقررة الوهله النزاسي وفقا لاحكام البند (١٤) من كتاب وزارة الماليسة ألدومي رقم ٢٣٤ سـ ٣٠٢/١ الصادر في ٦ من سبتيير سنة ١٩٤٤ بشسان تثبيد توامد الاتصاف ، بما يجاوز الأجر القرر لأبثاله في الدرجة المخصصة الممسال الكتبة بمنتشى هواعد التسسويات الواردة بالبغد ( ١/ ) من كالدر الهيال حجيجا جاء يكتنف وزارة الالينة الدورى بافه رقو اله ٢٣٤ ... ٣/٩٥ الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بئسسان كادر عبسال اليومية ، مان الجهية الإدارية .. اذا أنصفته على هذا الفحو ... تكون قد أصبابت غيما عاملته به من عدم تطبيق أحسكام كادر العبسال على خالته ، لكون أجرنه التي رنعتها له ونتا لتواعد الاتصاف تزيد على تلك المتررة لأبثقه يبتنفي احكام التسويات ألواردة في الكادر المذكور ، ولا خوار للبدعي ب والحلة هذه .. في الجمع بين النظامين أو الانتفاع باحكام أيهما شماء ، اذ أن زيادة الأجر إلى القدر المحدد في كافر العبال ستصويرة عسلي سن منعوا في الانساف السابق اتل بها وستحقونه بتطبيق قواعد هذا الكادر ٤ والله طبقا لما تمن عليه البند السعادس من كعاب وزارة الجالية الدوري بك رقم لما ٢٧٤ -- ٢٨٦٥ الصافر في ١٦ بن الكسوير سناة ١٩٤٥ آلف الذكر ، وألدعى ليس بن هؤلاء . أيا ما ورد في الفكرة الأشرة بن البسد المُشَار اليه من اعداد بيان مستقل يوضح بيه مقدار ألزيادة التي تستحق الذوى المؤهلات بتطبيق كادر العمال عليهم ، مألمني به - كما جاء في ختسام هِذه الفترة مد هو من يرغب في تطبيق كادر الصال عليه مبن خولوا هسذا الحق وإيدوا وغيتهم في استعباله ،

( الطعن رقم ۱۹۷۸ لسنة ۲ ق سر جلسة ۱۳۰۱ /۱۱/۲۰ )

#### قامه وقرقهم ( ۱۲۱ )

للمسيدال:

بناط استحقاق السناح أو العابل الطبيق أحكام كالر العبال عليه م

#### بلغص للهسكورة

ان وفاط استحتاق الصنقع او العابل لنطبيق احكام كادر العبال عليه . ان يكون عابلا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور ٤ ولم تر الجهات المختصة بحسب منتضيات العبل في الوزارة أو المسلمة. التزاما للعيود المهيقة يكادر العبال عدم تطبيق هذا الكادر على نشك بذواتهم .

( طعن رتم ٣٠ لسنة ١ ق ــ جلسة ١١/١٢/١٥٥١ )

قاصحة رقسم ( ۱۹۲ )

#### المسطا:

طبهمة الرابطة القانونية بين المابل والمكوبة بتمدد بنوع المسل. او العرفة التي من فيها عند التحاقه بخدينها ب اللجان التي تشكل بالوزارات تتطبيق كادر المبال لا تبلك المساس بهذا الوضيع والإسبتناء بن احكام ذلك. الكادر •

# بلخص المسكم :

ان طبيعة الرابطة الفاقية بين العلل وبين البكية أنيا تتجد بدير العمل أو الجرابة التي جين نهمة عند التحالة بخديتها 6 رعفًا الوضيية. الواقعي لا يبكى المسامر به بدموى أن اللجاة الفاية المشيئلة بالمواردة العابلة كان الجيلل على صفاعة رأت العبارة في درجة أماس 6 من تاريخ تجيئه عائل عام المجاة لا يسلما في أن الاستناء من الحكام كامر الحيق به ولا في عقوار موالا فاقعلي تحدد بدرار التحريد ، نباذا كان العابد أن المعرب قد طبق عليه كادر المبال تطبيقا خاطئا بوساطة تلك أظبفة التي لم تقول مسلطة الاستثناء من اهكامه ، وكانت تنجية ذلك أن منع أجر المسلقع الفتيق وهو. ٢٠٠ م يوميا من بدء النحاته بخسسدة الحكومة في ١٨ من نوميا من بدء النحاته بخسسدة الحكومة في ١٩٤١ من فصم منه ١٩٤٢ كام يعلم أجور اليومي ١٩٥٥ مليسا في أولي مليو سنة ١٩٤٥ ، عبلغ هذا الاجر ٢٥٠ مليم ، مع أن تواعسد وفي أول مليو سنة ١٩٤٨ ، عبلغ هذا الاجر ١٩٠٥ مليم ، مع أن تواعسد كافر عبال اليومية — وهي التي تنطبق وحدها بأثر رجمي على حالتما باهتباره معينا عبل تاريخ المبل بها — ما كانت نسبح بوضعه في غير منوجة مساعد صانع التي عين نيها غملا ، عليس له حبال ما تقسدم أن موجة مساعد صانع التي عين نيها غملا ، عليس له حبال ما تقسدم أن «بطاه بقمالوات المنظرة أو بزيادة في الأجر ،

﴿ طُعِن رِبْم ١٩٩٢ أَسِنَة ؟ ق \_ جلسة ١٩٥٨/١/١٨ )

قاعسدة رقسم ( ١٦٧ )

## المسطاة

المركز القانوني للمابل يتقرر تبعا للخدية المسئدة اليه في قرار تميينه ... متى كانت الوظيفة المعين فيها العابل مسماة فهذه التسمية هي التي تحدد نوع عبله ودرجته وأجره ... أيس له أن يفي تسمية حرفته وهماتصها الى حرفة المرى ولو تباكلا في الدرجة والاجر .

# ملخص الحسكم :

ان المركز التانوني للمال يتترر تبما للحرفة المسندة اليه في الترار المسادر بتميينة ، غليس له أن يختار بترانته هرمة سواها ليتوم بمبلهسا أو أن يقسم تسبية هرفته وهسساتسها التي هرفة أخرى وأو تباللت المرفتان في الدرجة والأجر المتررين لهما ، خلك أن تواهد كافر المبلسساتي تتشفى للحكمة تتطق بسلح العبل واهتبلهاته للله بوجوب تحديد مفت كل غثة بن غلات المناع أو العبال في كل قسم بوزارة أو بصلحة هسمها تعطيبه حالة العبل وببراعاة نسب بحيثة تص عليها الكافر الفكور ،

وكل خروج على ذلك يتطوى على اخلال بهذه الحكية . هذا الى أن استاد الوظيفة الى الصلى بتوقف على المتوقف من المسلل الوظيفة التي عين فيهسا ألمسلل له و وظيفة أخرى . كما أنه متى كانت الوظيفة التي عين فيهسا ألمسلل مسياة غان هذه القصيبة هي التي تصدد نوع المسلل المنوط به أداؤه وكذا درجته وأجره ، غاذا كان الثابت أن وظيفة عالم المحمر تفسيلي وظيفة الوزان غان المدعى في أولاهما يحدد مركزه بها يتني كل مسلة له بالثانية التي أم يزاول عبلها تط ؛ والتي لا وجود لها ... غضلا عن ذلك بهوائنة المسلمة .

؛ { طمن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٢/٤/٧هـ٢ }

# قاصدة رقسم ( ١٦٤ )

#### المسطا:

الأصل أن تكون التسوية بحسب الوظيفة التي عين غيها العليل بين يبلك ذلك ... تكليف الرئيس الملى العالى القيام باعباء وظيفسة اعلى ... لا يكسبه هذا في تسوية هالته على اساس ذلك الوظيفة .

# بلغص المسكم :

يهين من استثراء تواهد كادر الممال والكتب الدورية المتطقة بتطبيق المكليه أن مجرد تيام العلي باعبال وظيفة أعلى من وظيفته الاسليسة لا يكمى في ذاته النسوية مطلعه على أساس اعتباره في الدرجة وبالأجسر المجرون لها في الكادر ، وانها تكون النسوية بحسب الوظيفة التي مين فهها المعال وفقا لما هو ثابت في القرار الاداري الصادر بترقيقه اليها .

والأسل أن من يبلك أنشاء المركز القانوني هو وهده الذي يبلك تعديله أو انهاده ، به لم ينص التساتون على خالف ذلك ، ولكي يحدث القسرار الصادر بالترقية أثره في وضع المالي يتمين أن يكون صسادرا ممن ببلك تبرما اسداره ، وهو رئيس المسلحة المختص بذلك دون غيره ، وليس خو المهندس المحلي أو رئيس المهل المتبير في منطقة المهل ، ولا خلاله بين الذمى ومسقحة المجارى على أن ترارا بترقية اللامى إلى درجة السيشية لم يكون مبرد تكليف الدمن من تبل المستحد في ومن ثم يكون مبرد تكليف الدمن من تبل المنسس الخليم ، بها له من سلطة توزيع الاميال مطلبا بين البيال ومرسسه ، لا يمكن أن يتوم سندا تلتونيا للقصاء بالتسوية المحكوم بها أو ملاحظ أن يكون قد شسيط احدى وطلقت الانسطوات أو الملحظة أن يكون قد شسيط احدى وطلقت الانسطوات أو الملحظية التمسوس عليها على سبيل القصر في تكافر المبال على الوجه المتسبوم المتسابقة المسابقة على المسابقة المسلبة المسابقة المنابقة المسلبة المسابقة المنابقة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة المسلبة على المسلم المرحة على المسلم المسلم المسلم المسلمة المس

( طعن رقم ٧٦٢ لسنة ٢ ق - جلسة ٣/٤/١٩٥١ )

#### تأمسعة رشيم ( 170 )

#### المِسطا:

قدرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٨/١٢ ... الر تطبيقه علي الصيهة المعينين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ ... استحقاقهم الإجور فرضية منسدرجة تنوجة متساعدا بحسب العميانهم ... سرياقهـــه باقر وجس خلال القلمس السنوات القالية العميلهم .

# يكفض كالحبنكم كأ

ان مجلس الرزراء تد رادق بجلسته المتعدة في ١٧ من المسلسر مدينة عمله الرزاء تد رادق بجلسته المعدد في ١٧ من المسلسرة المدينة على المدينة على المدينة المدينة المدينة في المينة معلمة على المدينة المدينة

الأولى ... ، المجم من أول السنة التأليسة ... ، 18 مليها من أول السنة "كانت ... ، 1 مليم من أول السنة الرابعة ( 10 مليها من أول السسسة "كانت ... ، 1 مليم من أول السنة الخابسة بؤدى المتحاتا المم الجنة النفية الشكلة بقرار وزارئ أن تجع فيه يرقى الى درجة مطلبة وقى هذه الحالة يمنح الجرة يوسيسة تعرها . ، ٢ مليم واذا درجة حالية ، وقى هذه الحالة يمنح الجرة يوسيسة تعرها . ، ٢ مليم واذا ينمل ... وقد مبتت هذه القواعد على حالات الصبية الموجودين في الخدية على ذاته على ذاته على ذاته الذكر على أن يخصم بالزيادة المترابسة على ذاته النظيق على الاعتباد الذي يخصم عليه بالجور .

ويستفاد من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر آنه بالنمية للصهية المنية برسائه أرل علو استأة 1858 بالمحكومة أو بالمجلس البلدية الني تعرى عليها اللوزاع والمؤولد الفنظينية القالة السائرية على الحكومة المويه وبن يهي مؤلاء الفيهة الملموي السائمي حد فعلد تسوية الجورتم المويهة من الماضى بها يرضمها تدريجيا ، طبقا بلذا القرار ، فاقل المفعني من المنفض التناقب المجتناة المهالية المعينية معلى أن يؤدوا بعد انتضائها المحتانا المهالية بنية خاصة تكشف عن مدى مسلحيتهم المعين في درجات المستخلق انتفائها محتانا المهالية منذ خلوها ، ويتضح من هذا اسمستحلاق المعالمة المحتانا المهالية المستحلول المستحلق المستحلة المستحلق المستحلة المستحلق المستحلق المستحلة المستحلة المستحلق المستحلق المستحلة المستحل

وتطبيعا أذلك علّه وأثن منح أن أجر الخطمون الساحد التعلى لم يكن بجاوز في ٢٠ من ترتيبر سنة ١٩٥٠ ثبلتين بلها لم طبقسا لاحتكام كافو المسال السنسرية آتذاك ١ الا أن رفع مربؤط أجر الصبيق بأثر وجفق بموجب قوار بجلس الوزيراء في ١٠٠ من المسلس سفة ١٩٥١ قد جستان المطمون استاحه بنمتحقا بن اول السفة الثالثة لقميله ١ أي أن آ من يونية سنة ١٩٥٠ لاجن يونية منة ١٩٥٠ لاجن يونية المناه المسلس المسل

هو مائة وخدسون مليما بدلا من التباتين مليما التي ربطت عليها اعانة غلاء المعيشة ،

( طعن رئم ٢٤٩ لسفة ٥ ق ــ جلسة ٢١/٥/١٩١ )

- قامدة رقيم ( ١٩٦١ )

#### المسطا :

مهنة «صبى» التصوص عليها في قرار مجلس الوزراء المسادر في المال/١٩٠١ سالتصود بها صبى السائع التي يرقى بمدها الى مهنة «صابع» لا الى اهدى مهن العبال العاديين سائمين العابل للعبل في اعبال الماديين سائمين المابل للعبل في اعبال الماديين من تمييته في مهنة عابل ترسيب قبل نفاذ الكادر في اول ماي سفة ١٩٤٥ سالا يعطيه هذا في تسوية هالته باعتباره «مبيا» وفقا لاحكام هذا الكادر ،

#### بكفس الصكور:

اقلاً كان النابت من الاوراق وبلك خدية المطعون ضده انه بتاريخ اول يونية سنة ١٩٣٧ الحق ضبن عشرة اولاد رضحهم المهندس المتم للمسل في اعبال المجارى بالجبل الاصغر بمهنة صبى باجر يومى تدره ٢٠ بليسا ولم الى ١٠ بليسسا اول يونيسه سنة ١٩٣٨ ثم عين في اول يوليسه بنا ١٩٣٨ ثم عين في اول يوليسه تناب ١٩٣٦ ثم المبل في اول مايو سنة ١٩٧٥ عملت اجرته بمتخفساها تناب تواب المهال في اول مايو سنة ١٩٧٥ عملت اجرته بمتخفساها المهند في مهنست ﴿ وَيَاتَ ﴾ ﴿ بالمنة ﴾ ٢٠ /٢١/ ٢٤ بليسا المسيطة هين باغ ١٨٠ بليسا المسيطة المناب المهند تالي المناب المهند تالي المناب المهند تالي المناب المناب المناب المناب تواب بالناب المناب في المناب المناب المناب في المناب المناب المناب المناب المناب في المناب المناب من المناب المناب في المناب المناب في المناب المناب ويناب المناب المناب ويناب المناب ويناب المناب المناب المناب ويناب ويناب ويناب المناب ويناب ويناب المناب ويناب المناب ويناب وي

وعلى متنفى ما تقدم عان الحكم الطعون فيه عندما اعتبر أن المطعون ضده قد عين ابتداء في وظيفة « سبى » النصوص عليها في كادر المساق موسوى حالته على هذا الاساس يكون قد اخطأ في تطبيق هذه القواعد وقي تقسيرها ذلك أن بهنة « صبى » النصوص عليها في كادر المبال مقصود يهة « صبى صائع » التي يرقى بعدها الى بهنة « صائع » لا الى أحدى مهن المبال الماديين وذلك لان قواعد كادر المبال الخاصة بتسوية حالة الصبيق « به » الذين كانوا يشسطون تبال أول مايو سسنة ١٩٤٥ مهن الصناع المرحة في الكشف رقم ٦ المحق بالكادر الخساص بالصناع الذين تسوى بهلاتهم في الوائلت التي تحتاج الى دقة وأية اغتراض أن الصبي « يه » هو في حقيقته « صبى صائع » وعلى أساس هذا الاعتبار يوضع في درجة صائع دقيق بأجر قدره ، ٢٤ عليه الخسنية ،

( طعن رقم ١٥٥٧ لسنة ٦ ق ... جلسة ١١/١٧ ١٩٦٣/١)

#### قاعسدة رقسم ( ١٦٧ )

## المسدا :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من افسطس سنة ١٩٥١ في شان السبية السنين لم يسكونوا قد البسوا شبس سنوات شحية في اول ملهم سنة ١٩٥١ وكذلك الذين عينوا منهم أو يمينون بمسد هذا التساريخ سلسترارهم في المقدية بعد تهاية السنة الخابسة سلمنوط بالتجسياح في الابتحان في المهنة أمام لجنة فنية بدرجة صابع دقيق ساتدير اللجنية كالمين بدرجة ضابع غي دقيق يمتبر رسوبا في الابتحان ساتسكرار رسوبه أبرة تالية يستنبع القصل من الطعية .

## بلقص العسكم :

ان مجلس الوزراء قد قسرر بجلسته المقددة في ١٢ من اغسطمي سسنة ١٩٥١ أن 9 الصبية الذين لم يكونوا قد أتبوا خيس سسنوات في الخُدِية في أول مامو سنة ١٩٤٥ ، وكذا النس مبتوا بنهم أو يَعْيَون بعد. هذأ أتساريخ سرواء كاتوأ حاصلين على الشسهادة الابتدائية أو غير خَلْسِلْينَ عليها تطنق عليهم كشوف خرف ( ب ) وبينحون الأخور الثاقية : السُّنَّةُ شُمُورِ الْأُولِي بِحَاتًا \_ . ﴿ وَلَنْهَا عَنْ بِالَّتِي السِّنَّةِ الْأُولِي \_ . . أ مليم مِن أَوْلَ السِنْةُ الثانية \_ . 10 مِلْيِنا مِن أُولُ السِنَةِ الثَّاثُةُ \_ . . ٢٠ مِلْيِم بن أول السنة الرابعة .. . ٢٥٠ مليها من أول السنة الخانسة ، وبعد. ثهأبة البيئة الخابسة يؤدى الصنى أبنداتا أمام اللجنة الفتية الشكلة بغرار وزاري ، أن تجم نيه يرقى الى نزجة مسائم دقيق اذا وجسنت مَرْجَة خَالَيةُ وَلَى هَذُهِ التَّحَالَةُ بِينَاجِ أَكِرةً يُومِيالَة تُدَرِها ٢٠٠ مَ \* وَأَذَّا رسْب يَعَالَى لَرَصْهُ الْمُرى بِالْجُرِ . ٢٥٠ مِلْيِما يومِيا ، قان تَـكُرر رسوية يفصل ﴾ ويستفاد من قرار مجلس الوزراء مسالف الذكر ، أنه يشترط لبتاء الصبى في الخدمة أن يحرز في الامتحان الذي يؤديه بعد نهاية ألستة الغابسة من خديته نجاحا يرقى به في تندير الدرجة الننيسة الى مرتبسة الصلاحية للترتية الى درجة ( المساتم الدقيسق ) فاذا قصرت به كفايته النئية من بلوغ هذا المستوى حتى أن اللجنة المسار اليها تدرت المبلغ أجادته لحرفته درجة لا تثهش به عوق بستاوى المسائم غير الدثيق ، عد راسبا في اختبار الترتي الى درجة ( صائع دقيق ) وحق عليه جزاء. الفصيل من الخدمة ، الذي نص عليه قرار مجلس الوزراء آنف التُكُر بشرط أن يتكور هذا الاخفاق للمرة للثانية ،

وَ عَلَمِن رَامَ ١٩٩٨ أَسَنَةً ٤ فِي ... جِلْسِنَةً ١٩٦٠/٦/١٨ )

## . قامسدة رقيم ( ١١٨ )

#### : 1800-48

الدولة خالة ومنداهم المصطلح و في لا بالترافي بتميم 2.5. و. في درجة صائع دتين ( ٤٠١/٢٥٠ با لا بن العاليخ الثاني الالتناسات خيس. سنوات بن بدء الخدية ... المناح ( ب ) ... بتعم لجرة 20٠٠ م اللا وربت مناهم بالاشف رتم لا واجتازوا ابتمان درجة المناه دقيق ... الابتياة. بنفي عن الابتمان ... قرار مجاس الرزراء في ١/١/٢٤/١٥٠١.

#### عقفص الجكو:

ان القاعدة التي نضبتها كتاب دوري المالية رقم ف ٢٣٤ - ٢٨٦٩ المادر في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ في شأن المساق مساعدي الصناع (ب) ، سواء اكانوا جاصلين على الشهادة الابتدائية ام لا ، نتيضي بتسوية حالة كل مساعد صانع باغتراض منحه ٣٠٠ م في درجة صانع دتيسق ( . ١٠٠/٢٤ م ) من التاريخ التلى لانقضاء خميس سنوات عليه من بدء بالملك العبال الهزيين والمناع (ب) بتسوية حالة كل صانع دخل الخدمة بامتحان باغتراض تعيينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ التعيين في درجة . منالع دقيق ٢٤٠٠/٢٤ م زيدت بطريق الملاوات الدورية ، سواء أكان حاصلا على الشهادة الابتدائية ام غير حاصل عليها ، وفي ٢٣ من يونيسة سبية ١٩٥١ تقدمت وزارة المالية الى مجلس الوزراء بمذكرة رقم ١٦/١ه مبنوعة بشان الاعتراضات التي صادغت الوزارات والمصالح عند تطبيق كشوف هرف ( ب ) والـ ۱۲ ٪ تضبئت راى الوزارة غيماً عرض عليها من حالات ، ومن بين ما مسئلت نيسه وزارة الماليسة ما ورد بالبنسد ٦ مُقرة (أ) وهو : هل العبرة في بنح العابل أجرة ٣٠٠ م هي وجود المهنسة بالكشف رقم ٦ نقط ، أم أجتيازه أبتصان درجة صانع دقيق ، أم ياسترط الانفان معا ؛ وقد رأت وزارة الماليسة أن يبنج هذا الأجسر كل عامل وردت مهنته بالكنف رقم ٦ ما دام قد دخل الخصيمة بالمتعصبان ( أي الاثنين مما ) 6 ثم ما ورد بالنسد ٦ فقرة « و » وهو : إذا إسسنتير الرأى على اشتراط وجود المهن في الكشف رقم ٦ نها الراي في العبال الذين يرقون الى درجة صاتع دتيق ترتية عادية أو استثنائية ، عهل تفني القرتية عن الامتحان ويمنح العامل أجرا ٣٠٠ م إذا وجدت مهنته بالكنيف رقم ٦ أم أن الترقية يصاحبها عادة ابتجان ؟ فكان من رأى وزارة المليسة « أن النرقية تقوم مقام الامتحان ؛ إن كليهما يثبت مسلاحية البهابل للدرجة المرتى اليها . " . وقد وانق بجاس الوزراء على جميع ما ورد يمسنكرة الملية في ٢٤ مِن يونية بسنة ١٩٥١ ومِن ثم بالله كان الثابت إن المدمى تد رقِي مِن بِسِاعِد براد إلى براد في ١٦ من يناير سنة ١٩٣١ مقد وردي بهنته ضيهني الكِتِسلي رقم إلى الليجق بكتاب المِللية البدوري رقم بم ١٣٤٤ ﴿ ١٣٨٩م الْمُؤْرِخُ آيًا مِن الْكَتْهِورُ سَنَّةً فِي إِلَّا وَالذِّي الْبَتَّلِمِ لِلْحَرْفِ الَّتِي تَحْسَاجِ الَّي

عقة ، نبن هنه أن يرقى الى درجة صانع دتيق اعتبارا من تاريخ ترقيته الى هذه الدرجة ، استفادا الى ما ورد بهذكرة وزارة المالية رقم ١٦/١هـ عقومة حسبها سبق البيان .

( طعن رتم ١٠٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٨/٤/٢٥١ )

## قاعسدة رغسم ( ١٦٩ )

#### : 12....41

مساعدو المناع ( ب ) \_ تسوية حالتهم بافترافى منحهم ٢٠٠ م ق. دوجة صالح دقيق ( ٢٤٠ - ٢٠٠ م ) من التاريخ التالى لاِنقفساء خيس. سنوات من الخنمة \_ ترقية العامل ترقية عادية او استثنائية الى درجة صالح دقيق مع رجود مهنته بالتشف رقم ١ \_ الترقية تقوم مقام الابتحان تراز مجلس الوزراء في ١٩٥١/١/٢٤ .

## يلقص المسكم :

ان القاعدة التي تضيفها كتاب دوري الملية رقم ف ٣٧٤ ــ ٩٠/٥٠. الصخر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ في شان انصاف مساهدي الصناع و ٢٠٠ سواه اكتوا حاصلين على الشهادة الابتدائية ام لا ، تقفى بتسوية حلمة كل مساعد صابح على الشهادة الابتدائية ام لا ، تقفى بتسوية حلمة كل مساعد صابح التاريخ التلي لاتقضاء خيس سنوات عليه من بدء خديمة ، تزاد بطريق العلاوات الدورية ، كيا تتفى تاعدة أخرى خاسة بالحصف العبال المفنين والصناع « ب » بتسوية حلمة كل مسابع دخل الحصف المبال المفنين والصناع « ب » بتسوية حلمة كل مسابع دخل موجة صابح مقبق ( ١٠٤٠ س ، ) من تاريخ التعيين في موجة صابح مقبق ( ١٠٤٠ س ، ) م) عن تاريخ التعيين في صواء كان ماسلا على الشهادة الإبتدائية أو غير حلمال عليها ، ويتأريخ مواء كان ماسلا علىها ، ويتأريخ الماس الوزراء بلكرة من يونيه سنة ١٩٥١ تتدبت وزارة المليسة الى مجلس الوزراء بلكرة عند نطبيق كاشوف حرف « ب » والس ٢٢ وتضيف راي الوزارة فيسالا

عرض عليها من حالات ؛ ومن بين ما سئلت غيه وزارة الملابسة ما ورد بلبند رقم ( ٢ ) غترة ( و ) وهو 8 اذا استقر الراي على اشتراط وجود المهن في الكشف رقم ٢ نما الراي في العمال الذين يرتون الى دوجة مساتع دقيق ترتبة معلية أو استثنائية غيل تغنى الترقية عن الإنحان وينسع الملل أجر ٢٠٠٠ م أذا وجبت مهنته بالكشف رقم ( ٢ ) أم أن الترقيسة يسلحيها عادة امتحان ٢ » . نكان من راى وزارة الملية « أن الترقيسة نقوم متام الابتحان ؛ لأن كليها يثبت صلاحية العلى للترجة المرقى اليها ٤ وقد وانق مجلس الوزراء على جبيع ما ورد بهنكرة المليسة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ .

( طمن رتم ۲۳۶ لسنة ۳ ق .. جلسة ،۱۹۵۷/۱۱/۲۰

#### قامسدة رقسم ( ۱۷۰ )

### المسعا :

التفرقة في كادر العبال ، بالنسبة ان دخل الخدية بدون ابتهان وام يكن حاصلا على الأسهادة الإبتدائية بين « السالم » الذى ابضى في الخدية ثباني سنوات حتى ١٩/٥/٥/١ ، وبن دخل الخدية « بوظيفة صالم » ولم يمض عليه ثباني سنوات الغزاض بدة خدية قدرها لباني سنوات الأول يوضع بعدها في درجة صالح غير دقيق — اعتبار الثاني كيساعد مسالم بن تاريخ دخوله الخدية وتسوية هالته على هذا الأساس — لا وجه القرل بشفوذ هذه التفرقة .

#### ملقص العسكم :

يبين من استظهار تواحد كادر المبال أن الشارع بيز بين السبي الذى ليضى ثبانى سنوات في الخدية حتى تاريخ نفاذ الكادر ، وبين السبي الذى لم يكن قد استوفى هذه المدة وقتسذاك . غائر الاول على الشائي في المترقية الى درجة صالح غير دقيق ، كما ترق بين السبي علمة وسناهد

الميهاتي ، ففضل الباني ب من حيث الدرجة التي يرتى اليها وهي درجة العماني الدقيق ب عن الأول وان تماثلت بالنسبة الى كل منهما المدة المتغيبة في الهديمة تبل هذو الترقية ، وغاير في المسابلة عند الترديسة فهوا يتعلق بعيامد الصلغ غير الحاصل على: الشهادة الابتدائية أو ما يهادلها معن من أمض في الخدمة أنظر من شائي ممنوات وبنين من لم يمش عذه إلمهم ، وتمشيها مع منطق عذه السياسة \_ التي يجب تفسير الكادر فو فيهابها يما يحقق التهاسق بين نصوصه ... نص واضع الكادر على ان ٥ الصبة ع الذي يمطل الجدمة بدون امتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الابتدائية أو ما يعادلها تفترض له مدة خسدمة كصبى ثمسائي سسنوات فيوضع من التاريخ التالي لانتضاء هذه السنوات انتباني في درجة مسانع غير دنيق » . وغني هن البيان أنه أنها عنى بذلك من كان يسمل وثت **تطبيقه وظيفة « صائع » ، أي على حد التعبير الوارد في كتساب وزارة** الماليسة الدوري ملك رقم ف ٢٧٤ ــ ١٩٥٦ المؤرخ ٦ من يناير سنة ١٩٥٤ ، « من كانت وظيفته الحالية » من وظائف المناع ، وتدرج مثـل هــذا الصانع على النحو المشار اليه يتفق والقواعد المتقدمة ، كما نص على ان « ومن دخل الخدمة بوظيفة صائع بدون امتحان ولم يكن هامسلا عساى الكتهادة الابتدائية أو ما يعادلها ولم يمض عليه في الخدمة نماني سسانوات يعقير كاربهاوة عياقع من تاريخ دغوله الخدمة ، وتسوى حالتسه على أبياس هِذَا الاهتيجُ » . هوالهج من المِغايرة في للتعبير أنه أنها تصدد هنا « من دخل الخدمة به فلينة صائع » ، أو على حد تعدير كتاب وزارة المالية آلف ألذكر « والعابل الذي بيدا خدمته بدرجة ميانع ، ، نثبة درق ظاهر في الوضيع وفي الحكم بين من لم يبدأ خدمته بدرجة صيانع وانمها وجهل افي هذه الدرجة بعد ذلك ، وبين بن بداها بدرجة مانع غملا مم جامع عدم أداء الامتحان وعدم الحصول على شهادة أثبام الدراسسة الابتدائيسة أو ما يعادلها في كل ، أما الأول نهو درن ربب أدني مرتبسة ، وبن ثم المترضت له بدة خدية كصبى ثباتي سستوات بوضيع بمبددا في درجة صسانع غير دتيق ٤ وهذا وضع سليم مطبابق لتواعد الكادر ٤ وأما الثاني معه اعلى مرتبة ، وإذا ماته يعتبر مساعد صابع من جاريع مخُول الخدمة ، ثم تسوى حالته بعد ذلك على أسهياس هذا الاعتباط. غيرتي الى ديرجة صائم بتيق ، وهذا اينها وضع محيح يتمثى مع اجكام التعامر ومن في الله شدّود في إحكام هذا الكادر ولا تناير بين المسوصة .

( طحن رهم ۱۹۵۷ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعسدة رقسم ( ۱۷۱ )

المسطا:

ثبوت أن العبادل دخل الخصصة بقع ابتحاني ، واقه لا يحول وهلا عَنْها — شفله لونليفة مدرجة بالكشف رقم لا من كشوف، هرف ( ب ) المتحقة بكادر المبال — تسوية حالته على اساس القاعدة الواردة بكتاب الملايسة الدورى المسادر في ١٩٢٥-/١٩٥١ .

## ولغص الصنكم :

وفي ثبت الغدام البليل على أن الماعون لمساحه قد دخل الضدية بايتدائي على ؟ أو أنه يحيل مرادلا دراسيا ؟ وكانت وظيفة مكتبى نجسار بكلابر المها مدوجة بالكشف رقم ٢ من كشسوف حرف ، ب ) اللحت بكلابر المهال ؟ قان حالته تبدوى بغنطيق لأحكام هذا الكادر وعلى اسلس النهيدة الواردة بكساب وزارة المليسة الدورى رتم ف ٢٢٢ - ٢٧٨ المسلح في ٢١ بن الكوير في ١٦ بن الكوير منافق بالمنافق المسلمان المسلمان المسلمان المسلمان بالشهادة الإنتدائية أو ما يعادلها تعترض له مدة وهمة كمسي حاصلها بطبي الشهادة الإنتدائية أو ما يعادلها تعترض له مدة وهمة كمسي منافي سنوات . ويوضع من التاريخ التألى لانتضاء هذه السنوات الثبائي قد درجة وساقع غير دقيق باجرة يومية ٢٠٠ ع ؟ ثم تدرج الجرته بالمسلوات

( طعن رشم ٣٤٣ لسنة ٢ ق - جلسة ٢٢/، (١١٩٥١)

قاعسدة رقسم ( ۱۷۲ )

: المسبطة

تسوية حالة العمائع الذى مخل الضحمة بالرحمان باغتراض تميينه

بلجرة ٢٠٠٠ م من تاريخ التمين في درجة صافع دقيل ( ٤٠٠/٧٤٥ م ) ـــ، يستوى في ذلك الحاصل على الشهادة الإبتدائية وفع الحاصل عليها ـــ كتاب دورى المالية في ١٩/٥/١٠/١١ وقرار مجلس الوزراء في ١٩٥/١٠/١٢ م

## ملخص الحكم:

ان احكام كادر العمال الصادر بها كتاب دورى المالية م ٢٣٤ -- ٣/٩ه المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ تتفي بتسموية حالة العسال الفنيين والصناع « ب » على أساس أن كل صائع دخل الخنبة بابتحان تسوى حالته بالنراض تعيينه بأجرة ٣٠٠ م من تاريخ التعيين في درجة صلع بتيق . ١/٢٤. م تزاد بطريق العلاوات الدورية ، سواء أكان حامسلا على الشهادة الابتدائية أم غير حاصل عليها ، وقد تأينت هذه القاعدة بها جاء ببذكرة اللجنة المالية رتم ١٦/١٥ متنوعة المرفوعة لمجلس الوزراء بشأن الاعتراضات التي صادغت الوزارات والمسالح عند تطبيق كشوف حرف « ب » والس ١٢٪ والتي وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة ف ٢٤ من يونية سنة ١٩٥١ على ما ورد بها ، مقد جاء بالبند الأول من هذه الذكرة أن وزارة الماليسة ترى الموانقة على تطبيق تواعد وكشوف: حرف « ب » على المبال حتى لا يكون هناك مجال لتطبيق تواعد وكشوف حرف « 1 » بعد ذلك . وجاء بالبند ١ مترة « 1 » أن منساط اسستحقاق ٠ المابل لاجرة ٢٠٠ م يوميا في درجة صاتم دقيق أن يكون قد دخل الخدمة؟ بابتحان وان تكون المهنة واردة بالكشف رقم ٦ الملحق بالكتاب الدورى المؤرخ ١٦ من اكتوبر سفة ١٩٤٥ ، عاذا كان الشابت أن المدمى دخسل الخدمة في ٥ من اكتوبر سنة ١٩٣٨ في وظيفة براد موازين مصد أن أدي ابتحاثا ابلغت نتيجته الى القسم المختص في ١٨ من يولية سفة ١٩٣٨ ٤٠ وتد وردت حرفته « براد » ضبين الحرف المبنة بالكشف رقم ٦ اللحق -بكتاب دورى الماليسة رقم نه ٢٣٤ ــ ٢٩/٩ه المؤرخ ١٦ من اكتسبوير سنة ٥١٩٥ السالف الذكر والذي ينتظم الوظائف التي تحتاج الى دتة ، علن من حقه أن يقيد من القاعدة الواردة بكتاب دورى المقية المشار اليه ، بان بوضع في درجة صاتع دنيق باجرة ٣٠٠ م يوسا في الدرجة ٢٠٠/١٠ م من يوم تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

( طبن رقم ۱۰۴ لِسِنة ٢ ق ... چلسة ٢٨/٤/٢٥١) }

#### قاعسدة رقسم ( ۱۷۲ )

#### : المسطا

## بلغص المسكم :

ان وزارة المقية ، بعد ان اصدرت كتابها الدورى رقم ( ٣٣٤ - ٢٥٠٥ ) و ١٦ من اكتروبر صنة ١٩٤٥ بشان كادر مهال اليومية تبين لها عند وضع ادامه موضع التطبيق انها انتجت آثار! يموزها الانسجام وتتنفى الننسيق اذا ته في الوقت الذي المترش فيه ( المساتع ) الذي دخل الصدية بغير المتحان وبدون مؤهل دراسي ، مدة شعبة كمبعي لدة ثباني سسنوات براسم بعدها في درجة ( مساعة على دلاليق) باجر يومي تدره ( ١٠٠٠ مليم ) ، عاد منفى بان تكون تسوية حالة ( مساعد الصانع ) باغتراض منحة الاثبائة من درجة ( مساعد دائمة الاثبائة من بدم شديته ) ويترتب على هذا الوضع أن ( مساعد الصانع ) يسبع من مركز را الصانع ) ويترتب على هذا الوضع أن ( مساعد الصانع ) يسبع في مركز يادق مركز را الصانع ) ويتساز عليسه ، الاير الذي دعا وزارة عن مركز را الصانع ) ويتساز عليسه ، الاير الذي دعا وزارة والمؤرث ١٢ من يناور يناور من يناور من

« ترى وزارة الحالية تسوية حالة ( الصائع ) الذي دخل الخدوبة بدون المتحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الإبتدائية ، اسوة ( ببساعد الصائع ) أي يفترض منحه ثلاثياتة لمليم في درجة صائع دقيق ( ٤٠٠/٢٤ ) من التاريخ التالى لانتضاء خبس سنوات بن بدء الخدية تزاد بطريق العلاوات النورية وظاهر من عبارات هذا الكتاب ومن الحكبة التي انت الي اصداره انه انها صدر المالجة حالة الصانع. 4 الذي دخل الخدية بغير مؤهل ولا اجتمان نفسوى حالته اسوة بعساعد المسنع .

( طعن رقم ۷۷۹ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٤/١٢/١١)

## ةامستة رقسم ( ۱۷٤ )

#### : المسطا

تحديد أجر العامل يرتبط بالتجاح في الامتحان أمام اللجنة المُختصة ... تحديد الأجر على هذا الأساس يكسب العامل مركزا غانونها ذاتها ... لا ضرورة لاعادة الامتحان أمام لجنة أخرى كلما نقل الى جهة أخرى .

## ملخص الحكم:

ان تجديد أجر العابل يرتبط أرتباطا وأبقا بناديته الابتحسان الغنى ونجاحه غيه في الحرفة التي يمعل غيها وذلك بوساطة اللجان المسسكنة لبؤا المغرضي في جفتك الوزارات والمساقح طبقا البند السابع من قواعد كادر عبال اليوبية الخاص بعبال الحكوبة ، وتد أكنت ذلك القسواعد التنظيبية العامة الخاصة بعبال القتال ، أذ نصت على وجوب أن يؤدى عامل القتال عند تحديد أجره نهائيا في وزارات الحسكوبة ومسالحها الابتحان المسار اليه أتنا أمام لبغة غنية تحدد عباء ودرجته وأجسره ، وذلك في أقرب جهة غنية حكوبية أو شبه حكوبية ، وليس في القواعد الشمار اليها ما يسمح باعادة الامتحان الحام لبضاء أخرى أو كليا غتل المن جهة أخرى ، غاذا كان المدعى قد أدى الامتحان المطلوب في أو من نوبير سنة ١٩٥٦ أمام اللجنة الغنية المختصة بوزارة الزراعة وقدرت كليته بدرجة صسائح غير دتيستي من ٢٠٠٠/١٠٠ وحسيدت أجره بأول مربوطها ، غقد الكتسب بذلك وبكرا تاتونيسا ذانيسا في المرجة والأجسر مربوطها ، غقد الكتسب بذلك المساس بهما باعادة ابتحانه في جهة أخرى

او أمام لجنة أخرى بعد أذ تحدد هذا المركز نهائيا ، والا لكان عرضــــة للتقلقل وعدم الاستترار .

(طمن رقم ۱۵۸ لسنة ۲ ق \_ جلسة ۲۹/۱۲/۲۹۱)

#### والمنطقة رقبتم ﴿ ١٧٥ )

#### المسطا:

تسوية هالة المبال الماليين الوجودين في الخدية وقت نفاؤها ... فينن ننية بنا يوجّب ترقية لهم في الدوجات المحدة فهم بخد يفون نفوة زينية بمينات .

### ملخص الحكم:

ان احكام كائز ألميثل أم تتقنين \_ سواد في القواحد الذي فررتها او في الكشوف اللحقة بالكادر \_ نصا يوجب تسوية حالة العبال العاديين الموجودين في الخدية وتنا نقاقها جرفتهم بعد التضاء لترة زبنية بمبنسة على النحو الذي ذهب اليه خطأ الحكم الملعون نيه ، وأنها يقتصر الانتخو في شأن المبال العاديين على تسوية حالتهم بالقراف تعيينهم ابتسسداء في النرجة المصددة ألمّن ينهم تزاد بالمصلاوات الدورية فحسب ، وهو بنا أجرفه البهسة الالترابية بحق في القرابة الى النرجة التالية لهدنا التي الني المتأولات الدورية منا المتنافظة التي النرجة التالية لهدنا التي التنافظة التي النرجة التالية لهدنا التي التنافظة المحكمة شرط صلاحية للترقية لا شرط لزوم لها ، وإن المركز القانوني في هذه الترقية لا ينشسا تلذيا بمجرد أسفياتا هذا لا يشار عاديا بالمجرد أسفياتا هذا لا أد أسواة كلّت قد الترقية لا ينشرا مساحية عليا بعجرد أسفياتا هذا لا أد أسواة كلّت قد الترقية كل ينشبا بمجرد أسفياتا هذا لا أد أسواة كلّت قد الترقية على أول مابو منذ هذا التاريخ .

رز طعن رتم ۱۹۲۱ اسبنة ٨ ق ... جاسة ١٩٢٧/٧/٧ )

#### قاعدة رقسم ( ۱۷۱ )

#### المسطا:

اطلاق علاوات الصناع المينين على درجات خارج الهيئــة الذين سويت حارتهم بكائر المهـــال ـــ يكون في هدود ربط درجات هذا الـــكارد التى سويت هالة هؤلاء الصناع عليها تسوية صحيحة مطابقة للقـــاتون .

#### ملقص المسكم :

ان اطلاق ملاوات الصناع المهيئين على درجات خارج الهيئة ، الذين مسويت حالتهم بكادر المسال ايها يكون في حدود ربط درجات هسذا المكادر التي سويت حالة هؤلاء الصناع عليها ، تسوية صحيحة مطابقة طلاساتون ،

( طمن رقم ، ۸۱ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۹/۳/۲۲ ) .

## قاصحة رقسم ( ۱۷۷ )

#### الجسدا :

قرار وزير المقية رقم م ٢٠ – ٣١ – ٧١ السادر في ١٩٥٢/٨/٢٦ لم يضع التحدد الدرجات واكتفى، بالاعتداد بالوظيف التي كان بشفاها المنطوع والرئب الذي تقرر له عند تميينه على احدى درجات كادر الممال بمبيار تحديد الدرجة الماسات المرتب المقرر هو وتوسط مربوط الدرجات العمالية باعتباره المبيار المالي الدقيق القيم الكرجة والشباطها .

## ملقص المسكم :

ان قرار وزير المللية رقم ٢٠١/٣١/١٠ المسائر في ١٩٥٢/٨/٣٣ قد نص على تعيين مشوهى الحرب على درجات كادر العبال التي تتناسب والاجور التي حددت لهم وهي ١٢ جنيها إن كان منهم بردسة هسسايك ؤثيثية جنيهات لمن كان برتبة صف شسسايط أو عمسكرى ولم يفسنع مهياً لتحسديد الدرجات التى سيوضع عليها بشوهو الحسرب واعتد بالوطيقة التى كان يشغلها المتطوع غنرة نطوعه والمرتب الذى تقسرر له بعد تمينه على احدى الدرجات بكادر العمال ولم يعتد القسرار بولها المتطوع كما لم يضع اية ضوايط أخرى للاسترشاد بها فى تحديد الدرجة المتلسبة الذى يوضع عليها المتطوع من مشوهى الحسرب وأن سبيل تحديد الدرجة المناسبة للجر الذى تقرر للبتطوع أن يعتسد بتوسسط مربوط الدرجة الماسية فيا كان متوسط مربوط الدرجة المناسبة وهذا الميسار هو الذى تأخذ به التشريعات المائيسة والمناسبة وهذا الميسار هو الذى تأخذ به التشريعات المائيسة والمناسبة والمناسبة مناسباره والمناسبة مناسباره والمياسة المناسبة ال

( طعن رتم ۱۰۷۳ استة ۹ ق ــ جلسة ۲۰۲۰/۱۲/۳۰ )

#### قامسدة رقسم ( ۱۷۸ )

#### : المسطا

المبال الماديون تنتظيهم بكادر المبال ثلاث غلقت بتدرجة في بداية مربوطها بحسب اهبية أمبالهم وبتحدة في نهايته ... بعيار تحديد الأجـر بذاك بساعلة العبل أو اهبيته بقطع القطر من نوعه أو طبيعته .

## واقص المكم:

يظمى من استعراض قرارات مجلس الوزراء المسادر في ٢٣ من تونمبر سنة ١٩٤٤ و ١٢ من المسطى سنة ١٩٥١ و ١٢ من المسطى سنة ١٩٥١ و ١٢ من المسطى سنة ١٩٥١ و ١٢ من الكسب الدورية أن مجلس المسان كلار عمسال المسكومة وما يني عليها من الكسب الدورية أن مجلس الأوزراء اعتبر المراشين والسماة والمتاين والجناينية الذين أورد بياتم على سبيل المثل ومن شاجههم من الممال الملايين في درجة موحدة وقضى في يادي، الأبر بأن تكون هذه الدرجة من ١٢/١/٤٠ مليبا على أن تخفض بدائي، الأبر بأن تكون هذه الدرجة من ١٢/١/٤٠ مليبا على أن تخفض بدائي، الإمسال السبيلة

ثم رأت ووارة الكيسة أن حساك طائمة من عؤلاء العمال سوشتفل أيهلها داخل الورشير ولمحلهم أههية خامسة ٤ فقرر عجاس الهؤيراء وتستناه عطهم التراج الوزارة ، تكبلة لقرارة النمايق ، رقع بداية الديوية بالمستحمية لهذه الطائنة الى ١٤٠ طيبا ، وبذا يكون وضبح العبال الماديين في الواقع بن الأمر طبقا لترارى معلس الوزراء المسادرين ف ٢٣ من تونمنجو سنة ١٩٤٤ ، ٢٨ بن ديسببو سلة ١٩٤٤ بكادر عباق اليؤبية اتهم أسططًا: في درجة مربوطها من ١٢٠/١٢٠ بليما ، مع تشنيشن بداية عدا الويوه الى ١٠٠ مأيم بالنسبة المشتقلين بنهم بالاهمال البسنيطة ، ورقام الله البداغة الهم ١٤٠ علىبديا إن يعطون داخل الورش ولعهلهم أهوية خاصيعة وعلى هذا انتظمت دوجة المبسال المذكوريين تلاث نشات متدرجة في بعأية بربوطها بحسب أهبية أعهافه وهلمدة في تهايته التن عنلت بزيادالهما الى ٣٠٠ مليم غيما بعد .. واتخذ الشارع في تحديد بداية الأجر وتفاوته بالتسبة الى افراد كل نللة من هذه الفئات معيارا مناطه بساطة العمل أو أهبيته بقطم النظر عن نومه أو طبيعته وأن أتحد غيها ما دام داخلا في نطاق ما يقوم به المبال الخاديون من وقد هول الشارع وزارة المليسة سلطة الاستثناء بن جبيم تواعد الكادر ... كما أورد بالكثبف رتم ( 1 ) الملحق بهذا الكلار والخاص بالمبال العاديين تطبيتات لتدرج في أول هريؤط الأجر لبعض هؤلاء وتناوته تبعا لدرجة أهبية العبل الذي يؤديه وأن كأن هو ذات النصل سد وقد متنبق لهذه المعكبة أن خُلست بن استطرأتها هذه النموش ال أهبية المابل هن مالل عدم بدأية بربوط الاجدر والعطوعه نيما يتطل بالممال العاديين وهي الأنتخس الذي يتؤم عفيه تلتتعير بداية اجورهم والنئة التي يوضعون نيها .

ا طعن رقم ٥٩٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٨/١٤/٥١٤ )

## فأعدنة زفسن ( ١٧٨ ع

: الجسطا

فتعوية ١٩٥٨ عمَالُ وَوَارَة الرَوْعَةُ الْدِيْنِ كُلُوا أَهَالًا فَى تَرِجُهُ مِسَاعَتُهُ مَمَّاعِ ثَمِّ رِثُواً الْنِ دَرِجَةً صَافِعٍ فِي دَقْقَ … تَرَارَ مَجْفِسَ الْوَزِيرَاءِ الْجَمَامِرِ في ١٩٥٢/١٠/٢١ والخاص بذ**لك — لا يفيد بنه الا العبال الانسار اليهم** وحدهم •

#### بلخص الحسكم :

ان قرار بجلس الوزراء الصافر في ١٩٥٣/١٠/٢١ الما هو حاس معبال وزارة الزراعة الذين كانوا اصلا في درجة مساعد مسلام ثم رقوا المي درجة صائع غير دنيق وبالذاتي مان المدعى لا يفيد بن احكامه لمدم توفر شروط هذا القرار على حالته .

(طعن ۱۵۲۷ لسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۲/۱/۱۹۳۱)

## قاصنة رقسم ( ۱۸۰ )

#### المسطا:

قرار مجلس الوزراء المسائر في ١٩٥١/٨/١٢ — القدواعد التي استدنها انسوية عالات المسبية من الماشي — زيادة فلات اجور المسبية ورفعها تدريجيا — عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد صافع في سلسلة التدرج الى درجة صافح حقيق — جواز عدم امادة النسوية بالتطبيل للقواعد المستحدثة أذا انت بصاحب الأسان الى وضع الل حزية من وضعه الراهن — السنس خلك عدم هواز المسلس بالرائز التقويفية الذاتية .

## ملقص الحسكم :

يظمى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ من اغسطس ١٩٥١ ،
ان القواعد التي استحدثها لتسسوية حالات الصبية من الماضي ، ليسته
نقوم نحسب على زيادة غلت أجور الصبية ، ورغمها تدريجا خالاً السنوات التالية لتميينهم ، وأنها تقوم أيضا على عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد صائح ، في سلسة التدرج الى درجة صائع دقيق ، مبا يقتضى

عند أعادة التسوية بالتطبيق للتواعد الذكورة صرف النظر عن حسساب الغرقية الى درجة مسماعد مسانع ، ان كانت قد نبت في الواقع ، وذلك أن أنزال حكم القاتون لا تصح عيه التجزئة ، وبن ثم يبتنع الأخذ باحد أشطار التسموية ، وهو الافادة بن الزيادة في نئسات اجور الصبية ، مع طرح شسطر آخر ، وهو عدم انتظام الترقية الى درجة مساعد مسام في سلسلة التدرج الى درجة صانع دقيق ، وانها بلزم أن نتوم التسموية على جبيع أشسطارها ، الا اذا كان تيامها على هذا الوجه الصحيح ، يجعل صاحب الشان في وضمع اتل مزية من وضعه الراهن نيلزم في همده الحالة \_ ابقاء حالته كها هي ، دون اعادة تسويتها بالتطبيق للقواعد المستحدثة ، اعمالا لقاعدة عدم جواز المساس بالراكز القانونية الذانية وعلى هذا قليس ثبة ادنى مسساس بالمركز القاتوني الذاتي الذي يكون قد تولد لصلحب الشأن من ترقيته الى درجة مساعد سانع ما دامت التسوية المذكورة تصل بأجره في التاريخ الذي رتى نميه الى الدرجة المشار اليها التسوية لا تقال من صلاحيته للترقية الى درجة صانع دتيق ، التي يسكون قد اكتسبها بترقيته الى درجة مساعد صانع .

( طمن رقم ۷۲ اسنة ۹ ق ـ جلسة ۲۸/۱/۸۲۸ )

## قامسدة رقسم ( ۱۸۱ )

## البسطا

الترقية الى درجة صقع مبناز ... قرار مجلس الوزراء المسادر و المسادر ال

#### والخص العكم:

بالرجوع الى التواعد التي تضيئها غرار بجاس الوزراء المسادر في ١٤ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وكتاب ورارة المالية المنسد له الرتبع مه ٢٣٤ ــ ٣/٩ه والمؤرخ ٨ من سبتبر سنة ١٩٥١ وهذه التسواعد نيسا بتطق بدرجة صائع معتاز هي تحديد نسبة الترتيسة الى عذه الدرجسة بواقم ١٥ ٪ وأن تكون الترقية اليها بواقع ثلاثة بالاندبية وواحد بالاختيار والا تكون الترقيات الا الى الدرجات الخالية ثم أشترط ألا يرقى الى هذه الدرجة الا من تضى اثنتي عشرة سنة على الأتل في درجتي دتيق ودتيق خبتان وقد اوضح ديوان الوظفين في كتابه رتم ٢١/٥/١ المحرر في اكتوبر مسئة ١٩٥٢ السكرتير المالي لوزارة الحربيسة والبحسرية أن المتصود بالفقرة الرابعة من كتاب وزارة المالية المسار البه هو ترقية من تضي اننني عشرة سنة في درجتي دقيق ودتيق مبتاز ولو لم يتض ست سسنوات في كل منهما وانه يجب تحديد من يكون أولى بالترتية في نصيب الاقدمية هلًا هو من تشهر مدة اطول في درجتي دنيق ودنيق مبتاز أو من تضي مدة الطول في درجة دقيق مهتاز على حدة وإن الدبوان يرى أن العبرة أصبحت بقضاء مدة اطول في الدرجنين معا وأن أحكام كلار المسال السسابقة على صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه وان كانت تشترط بالنسبة الله المدة اللازمة للترقية أن يقضى الصائم في درجته سبت سينوأت على الألل الا أن يجلس الوزراء في قراره المذكور قد أتى باستثنا، بسستحدث من هذه الاحكام بالنسبة إلى الترقية إلى درجة مسائم مبتاز أذ جعل المتأط في هذه الترتية هو تضاء مدة أطول في درجتي دتيسق ودتيسق ستسائز مما وبذا أصبح هذا الشرط هو اساس المتارنة بين الاندبيات في متسلم الترقية الى درجة مناتع مبيتاز باعتبار هاتين الدرجتين درجية واحسدة حكمًا بغض النظر عن الفترة التي أمضيت في كل درجة منهسا عملي حسدة مومن ثم لزم عند الترقية الى درجة صاتع ممتاز الاغتداد باتنمية درجتي عقيق وبقيق مبتار مما دون ما نظر إلى الاندبية في في الدرجة الاخزة وحدها وعلى هذا غان من امضى مدة اطول في هاتين الدرجتين مصا يكون احق، بالترتية ولو كان هو الأحدث في الحصول على درجة دتيق ستار ·

( طعن رقم ١٠٤٣ لسنة ٧ ق \_ جلسة ١٠٤١١ )؛

### فاعسدة رقسم ( ١٨٧ )

#### البسدا :

كتاب المالية الدورى رقم ٨٨ — ١٩/٣١ مؤقت المارخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ من شان عمال السكك المديدية — يعتبر استثناء من القواعد المائة في كادر الممال من مقتضاه معلياة الصانع الذي دخل الشنية بكون. المنحان ولم يكن حاصلا على الشهادة الإبتدائية أسوة بمساعدة المسانع — منحه ٢٠٠٠ م يوميا في درجة صانع دفين ( ٢٠٠/٥٠٠ ) مايم من التـــريخ. التالي لانتشاء غيس سنوات من بدء دخوله المفلية تزاد بطريق المسائرة الدورية — لا بغيد منه الا طائفة صانع دفيق والواردة في الكشف رقم ١٢ المائدي بكادر المهال .

## ملفص العبكم:

ان شرط الامادة من كتاب الملية الدورى رتم ٨٨ - ١٧/٢١ مؤاتت المؤرخ في ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ في شأن مجال مصلحة السخات الحديدية وأن كان يقرر لصالح هؤلاء العبال استثناء من القواعد العباة التي أرساها كادر الصالح مقاند العبال المستفاد العبال المستفاد ولم يكن حاصلا على الشجادة الابتدائية اسوة بمساعد الصالح على بينج ١٠٠٠ عليه يوميا في درجة حسائع دقيق (١٠٠٠-٥٠٠ ما ياب من التسليخ التي المسلوة الدورية بيد أن هذه المؤرة الاستثنائية التي خص بهما الكساب المنكورية بد أن هذه المؤرة الاستثنائية التي خص بهما الكساب المنكور مبال السحك الحديدية و المورزة بيد منها الا من ينتي عنذ بدء تصينا الى المرقة التي يطرسها وكونها واردية في الكشف رتم ١٠ الملحق بكادر المبال.

( طعن رقم ١٩٣٦/ لسنبة لا ق -- جلسبة ١١/٦/١/١٦ ) ِ .

## القسرع الغليس

## 

#### قاعسدة رقسم ( ۱۸۲ )

المسطاة

الطرابيشية ومتنجية الاحلية ... اعتبارهم طبقا لهذا التكادر في درجة حمائع غير دفيق (٢٠٠/٣٠٠) ... رفعهم الى درجة الدعة من الفقة (٢٠٠/ ١٠٠٠ م) بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٧/٥/١٨ ... عدم سريان التنظيم الجديد على الماضي .

## مَلِّحُس الصحكم :

ان الطرابيشية ويكنيية الاحذية كانوا معتبرين اصلا - بحسب ما ورد يكادر المهسأل - صلحانا غير دقيتين ، وكانت مقسورة لهم الدرجة المتنفساء للدة العانونية ، وظل هذا هو وصعهم القسانوني حتى صدر قرار انتضاء للدة العانونية ، وظل هذا هو وصعهم القسانوني حتى صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩ من مايو سنة ١٩٤٧ ، برغمهم الى درجة الدقة في الفنة المقابق الذي المتحدث ، في النظام المقابق الذي المتحدث ، في النظام المقابق الذي المتحدث ، في النظام المعابق عليه المتحدث ، في النظام المعابق الذي المتحدث ، في النظام المعابق المتحدث عدد المعابق من المتحدث ، في النظام المعابق عليه عليه عليه المعابة عليه المتحدث من عبل ، وذلك بربع درجاتهم وربعا تربع مايه المباء علية علي الخزائة المسلمة ، ولم يرد عليه المعابق ، ولم يدم المنافق ، ومن ثم غلا يسرى هذا التنظيم الصحيد في حقهم الا من التساييخ المنافق ودون دفع أية فهسروق عان الملفئ .

( طعن رقم ٢٥ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/٢٥١١ )

#### قاعسدة رقسم ( ١٨٤ )

#### المسطا:

نقسيم سائقى السيارات الى مُلتِينَ (١) و (ب) وتسوية ه**ائة كل فلة.** على اساس معين ــ مقصور على من كان موجودا مفهم فى ا**لخدمة فى تاريخ.** نفاذه وتحققت غيهم شروط تطبيقه -

#### والقص المسكم:

أن ما ورد في نسأن سائقي السيارات بتسرار مجلس الوزراء المسافر ق ٢٨ بن تبسير سنة ١٩٤٤ بالوانقية على راي وزارة المليه المين. في مذكرتها رقم نه ٣٣٤ -- ٢٣٤/١ لا يعدو أن يكون تتريرا لمعابلتهم أسوة بمسساعدي الصناع ، أما ما جساء بكتساب وزارة الماليسة الدوري ملقه رقم ف ٢٣٤ ــ ٢٣٩ه المؤرخ ١٦ بن أكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليوبية خامسا بمسائقي السيارات من تتسبهم الى نئتين « أ » و « ب » وتسوية حالة كل نريق منهم على أسساس أجرة معينة من تاريخ التعييم. في وظيفة سيسائق سيارة ، غاته لا يصدق الا على من كان موجودا من هؤلاء السائتين في الخدية غملا وتحققت غيه شروط تطبيق هذا الكادر في التاريخ الذى نفذ غيه . وآية ذلك أن البند ( رابعا ) من كتاب وزارة الملية المشار اليه نص نبيها يتعلق بسائتي السيارات على أن « يعد عنهم بيسانان بستقلان عن بنية الطوائف ، البيان الأول : يكون عنوانه تكاليف انصياف مناتقي السيارات « أ » وتسوى فيه حالة سالتي السيارات الذين دخلوا: الخدمة بابتحان على اساس .... ؛ البيان الثاني : ويكون عنـــوانه تكاليف أنصاف سائتي السيارات « ب » وتحسب التكاليف في هذا البيان على اسماس .... » وهذان البياتان هما من ضمن البيساتات التي طلبت وزارة المالية وتتذاك اعدادها لحصر النفتات التي يتكلفها تنفيذ السكادر على المناع والعمال الموجودين في الخدمة في أول مايو سنة ١٩٤٥ من وأقع بلفات خدمة هؤلاء ؛ كبا يتضح ذلك مما ورد بصدر وبختسام كتابها التندم نكره .

( طمن رقم ۷۷ لسنة ١ ق - جلسة ١٩٥٦/١/٢٥١ )

#### قاعسدة رفسم ( ١٨٥ )

#### : المسطا

بالحظ عومى فلسيارات ... هدم ورود وظيفة بهذه التسبية في الكادر ضبن الوظاف التي تحتاج الى دقة ... ذكر هذه التسبية في قرار تمين المابل لا يمتبر دليلا على السراف نية الادارة الى تميينه في وظيفة اعلى من درجة العسافات.... صالم دقيق وهي درجة « بالحظ » .

#### بلغص المسكم :

انه ولأن لم ترد بكشوف الوظئف التى تحتاج الى دقة الملحق بكلار العمال وظيفة مسماة بالذات « ملاحظ عمومى المسيارات » الا أن الخلاف لا يكم للدلالة على أن المقصود بهذه التسمية في قرار التميين المدمى أن جهة الافارة قد عينت لأول مرة في درجتى اعلى كثيراً من درجة مسقع دقيق وهى درجة بملحظ . ذلك أنه في مقام التميين لا يكمي الطبي الالامتراضي أو الظفي لتحديد طبيعة الرابطـة القسانونية التي نشسات بمقتضى قرار التميين بلا بد من قيام الطبل البقيني على ما انصرفت البه نية جههة الادارة في هذا الشان .

وموق أن أوراق لمك المختبة خلية بنا بؤيد الاعتراض أو الظن بأن جهة الادارة قد مينت المدمى لأول برة في درجة بلاحظ ، غان هذه الدرجة ورفت في الكلار في قبة بدارج سلم الترقى للصفاع والعبال الفنين ونصر لمنه على أنها بمنتها بتداخلة في الدرجتين السلمة والسائسة ، فهي بهذه المنابة لا تجرى الملدة على التمين غيها لأول برة ، هذا الى أن الواضع بن بلك الختبة أن خصائص وظيفة المدمى هي خصصتكمي وظيفة بيكانيكي ، بل أنه وصف مراحة في بعض الأوراق (ص ١٣٤ و ١٤٥ و ١٤٥ ا ١٤٤ . بن بين الوظاف التي تحتاج الى دقة ميا يكشف عن وجه الحق فيها تقرره جبة الادارة من أن المدعي مين في درجة صائع دقيق .

ا طعن رهم ۱۲۰۲ استة ه ق ــ جلسة ۲۸/۱/۱۹۹۱ )

#### قاصدة رقيم ( ١٨٦ )

#### : 44-41

وظيفة « عليل حصر » خطف عن وظيفة « والحظ أسماك » ... بعض وجوه الخلاف بينهها ه

## بلغص الحكم:

ان وظيفة « عامل حصر » وردت البرة الأولى بالجدول الذي تضبغه كتاب وزارة المالية رتم ٤٨ - ٢١/٣١ م السادر في اكتسوبر سنة ١٩٤٦ بأهتبارها من الوظائف التي أغفلتها الكشوف الأسلية المنعتة بكادر الممال والثي رؤى أجراء أحكام هذا الكانر عليها وانتفاع شاغليها بهذه الاحكام . وقد حددت لها في هذا الجدول الدرجة ( ٢٤٠/١٤٠ م ) وومنت بأنهسا لعابل « عادى » . أما وظيفة « مالحظ اسماك » فقد وردت في الكشيف رقم } من الكشوف حرف « ب » الملحقة بكادر المسال ، وهو الكثمان الخاص بالصناع أو العبال الفنيين في الوظائف التي لا تحتساج الى دقة وخصصت لها الدرجة ( ٢٦٠/٢٠٠ م ) . وظاهر بن اختلاف الدرجية والأجسر المتسدرين لكل من هاتين الوظيفتين ومن تسمية كل منهما وكذا من ورود وظيئة « ملاحظ أسماك » منذ بادىء الأمر في الكشوف الرائعة لكادر الممال باعتبارها من وظائف الصناع الفنيين التي لا تحناج الى دقة ، وأضافة وخايئة 9 عابل حصر ٢ الى هذا الكادر فيها بعد بوصفها من وظائف المبال المساديين التي سكت عنها الكادر المذكور ... ان كلا بن هاتين الوظينتين تغاير الأخرى من وجوه عدة ، سواء من حيث الاختصاص أو نوع العمل او طبيعته الفنية او الدرجة المتررة لمن يتوم به أو الاجسسر المقدر له . ولو تماثلت هاتان الوظيفتان وانحدتا لما تباين المركز القانوني . الذي حدده الشارع لكل منهما ولأغلت احداهما عن الأخرى ، وما كان نهة منتخم للاستدراك الذي لجأ اليه كتاب وزارة الماليسة الصسادر في اكتوبر مسئة ١٩٤٦ آنف الذكر .

( طعن رقم ۱۷۷۰ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۲۰/۱/۱۲۰ )

## قامستة رقسم ( ۱۸۷ ).

#### المسطأ

التطبيقات التى اوردها الشرع القدرج فى اول مربوط الأجر أبعض العبال المادين ... تفاوته تبعا لدرجة اهبية العابل الذى يؤديه العسابل وان كان هو ذات العبل ... بنال بالنسبة لمهنة معواجى .

#### بلغص العسكم:

اورد المشرع الكشف رقم ١ الملحق بكادر عمال اليومية والخاص بالمهال الماديين تطبيقات التسدرج في أول مربوط الأجسر أبعض هؤلاء المهال وتفاوته تيما لدرجة اهبية العبل الذى يؤديه وأن كأن هو ذأت الميل ، ولما كانت أهية الميل هي منساط تدرج بداية مربوط الاجسسر وتفاوته فيها يتطق بالعب العاديين ، وهي الأساس الذي يتوم عليه تقدير بداية اجورهم والفئة التي يوضعون فيها ، ولما كان المصولجي بحكم طبيعته يتطلب مرانا ننيا خاصا ، ويتنفى الالم بطريقة تشفيل الخط الزدوج والمنرد وتنوير العربات بواسطة عصا الماورة ، وأنسجار علامة الخطر اليدوية في حالة تعطيل الخط ، وتشفيل معداوي على الخط. المنرد عند تعطيل العدد أو حالة التهدئة لوجود تصليحات في الخط ، ممتاطة التطارات الصاعدة والنازلة واعطاء علامة القيام للسائق واستعمال الاشارات في الأجواء العادية ووقت الضباب والزوابع وعنسد أجسراء الناورات او سير القطارات في اتجاه مخالف واستعمال مصباح الاشارة ، وتفيقيل التطارات على طربتة البلوك وغيرها بالخطوط المزدوجة والتصرف في حالة المتلاف السيبالورات أو وتوف القطار بسبب الحوادث أو الخلل أو المعارضات ، وانخال العسريات الى المخسازن المنحدرة ، واجراء مناورة العربات المشحونة بمواد قابلة للكسر أو للفرقعة ، واستعمال اشبارات الضيف والأذرع كالإشبارات ، وكلها أعمال تتصل بسلامة الخطوط ويُحْتَاجُ الالمّ بها الى تعليها والتدرب عليها ، ولما كان هذا هو شسان عَمْلُ الْلَجْوَلِجِي وَبِلِكُ هِي اخْتَصَاصَاتِهِ وَوَاجِبَاتُهُ ، وَكَانْتَ طَبِيفَةً عَمَّلُهُ

هذا تجمل تبرسه به لا يكتسب الا ببباشرته عملا داخل المسلحة نظسوا الى النظم النئية والاسسباب الخاصة التي تتبعها في ادارة برفق ق السساطة المدينية الذي تقوم عليه > غلا تتربب على المسلحة اذا التتضاها مسلحة المعلى لحسن سبر المرفق أن تجعل المرشع لهذه الوظيفة يتدرج قبسل السعين غيها مبتدئا بعمل محولجي ظهورات أو بعبارة أخرى تلميذ محولجي في ادني مثات العلل العادى بأجر يومى بدايته ١٠٠ عليم > ثم يعين اغير في وظيفة محولجي تبلى بأجر يومى بدايته ١٠٠ عليم > ثم يعين الهير أن وظيفة محولجي تبلى بأجر يومى بدارة ١١٠ عليما على اعتبار أن هذه الاخيرة مي وظيفة المحولجي بيعنى الكلمة > مرامية في ذلك أهبية بنا يستد في المحلن بن المحلن الأولين بوصفها مرحلتي تبرين واعداد تدهيدا للتمين فيوظيفة محولجي المحسودة بالكثيف رقم ا الملحق بكلار المبال > بحيث لا يبنع أجر هذه الوظيفة الا من يشتطها بالقعل .

( طمن رتم ۷۸ه لسنة ) ق ــ جلسة ٥/٢/١٩٦٠ )

### قاعسدة رقسم ( ۱۸۸ )

#### : المسجدا :

اعتبار المحراجي المنى بالتكادر في الفلة ١٩٠٠/١٥٠ م هو فقط المعراجي التنبل وان ما دون ذلك من ظهورات أو روسبيت أنها هو عليل في سسسبيل التندرج على اعمال المعولجية لاعداده أوظيفة معولجي تبلى ســ اطلاق أسم محولجي ظهورات أو محولجي روسبيت على المليل العلاي سـ مدى الطوالله على تجزئة الوظيفة الواحدة أو خروج على قواعد كلار الممال ســ اعتباره من قبيل التنظيم الذي تقتضيه طبيعة العبل ببيان اتجاه العليل .

#### بكؤس الحسكو :

اذا اعتبرت الهيئة العابة لشئون المسكك العسديدية أن المونجى وان اطلق عليه تجاوزا اسم محولتي ظهمسورات أو محولجي روسبيت مجرد بيان اشجاه تلحيله كمان حفاة التنظيم الذي معتضيه مليدسة العسل بالهيئة في هذا الفرع من الونائف لا ينطوى على تجزئة الموظيفة الواحدة. أو خُروج على توزئة الموطلة السكادر أو خُروج على تواعد العمال ، كما لا يعد استثناء من تبيل ما خوله السكادر لوزارة المالية نبيه نبيا بعسد الى ديسوائد الموظفين بقرار مجلس الوزراء السادر في ه من مايو سنة ١٩٥٣ .

( طعن رقم ٧٨ه لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٢/١ )

## قاعسدة رقسم ( ۱۸۹ )

#### : المسلما

محولجى -- سكك هديدية -- عبل المحولجي ينطلب مرانا نفيا خاصا لا يكتسب الا يمباشرته الفضلية داخل مصلحة السكك الحديدية -- لا تثريب على مصلحة المسكك الحديدية في تسين المحولجي في ادني فقات المسابل المادى كبحولجي ظهورات أو تثبية محولجي بلجر يومي بدايته ١٠٠ مليم ثم تمبينه اشيا في وظيفة محولجي تبلى بلجر يومي قدره ١٤٠ مليها -- الوظيفة الاشيرة هي وظيفة المحولجي بمعنى الكلمة المتصودة بالكشف رقم ١ المحت سكادر المهال ه

#### ملخص الحسكم :

ان عمل المحولجي بحكم طبيعته ينطلب مرانا ننيا خاصا ) ويتنفى الالم بطريقة تشغيل الخط المزدج والمدد وتنوير المصريات بواسطة عما المناورة ، وإشسهار علاية الفطر البدوية في حال تعطيل الفط ) وتشغيل بعداوي على الخط المدرد عند تعطيل العدد أو في حالة التهدنة لوجود تصليحات في الخط > ويقابلة القطارات الصاعدة والنازلة واعطاء علابة التيام للمائق واستعمال الاشسارات في الاجواء الصحافية ووقت الشباب والزوابع وعند اجراء المناورات أو صبر القطارات في انجاه مخالف واستعمال مصباح الاشرة ، وتشغيل القطارات على طريقة البلوك وغيرها ، بالخطاصط المزدوجة والتصرف في حالة اختساناك السياهورات أو وتوقد التطارات بسبب الحوادث أو الخال أو المارضات ، وأهذال العسرمات الني المخازن المتحدرة ، واجراء مناورة المسربات المستحونة بهواد عاملة للكسر أو الفرقعة واستعمال اشسارات الضباب والافرع كاشارات وكلها أعمال تتصل بسلامة الخطوط وتحتاج للالمام بهسا الى تعليهسا والتدرب عليها ، ولما كان هذا هو شان عبسل المحولجي وتلك هي الهتصاصاته ووأجباته ، وكانت طبيعة عبله هذا يجعل تبرسه به لا تكتسب الا بهباشرته معلا داخل المصلحة نظرا الى النظم الفنية وللأساليب الخاصة التي تبمها في ادارة مرفق المكك الحديدية الذي تقوم عليه - علا تثريب على المسلحة أذا اقتضاها منالح العبل وحسن سير الرفق أن تجعل الرشسيح له.. ذم الوظيفة يتدرج تبل التعيين نيها مبتدئا بعمل محسولجي ظهورات او معبارة أخرى تلميذ محولجي ف أدنى فئات العامل العادي بأجسس يومي بدأيته ١٠٠ مليم ثم تعيينه أخيرا في وظيفة محولجي تبلي بأجر يوسي متداره 18. مليما على اعتبار أن هذه الأخيرة هي ونلبقة المحولجي بمعنى الكلمة ، مراعية في ذلك أهبية ما يسند اليه من أعمال وبدئه بابسطها وأيسرها مسئولية ثم استقرار مرائه في المرحلتين الأوليين بوصفهما مرحلتي تريين وأعداد تمهيدا للتعيين في وظيفة محراجي المتمسرودة بالكشف رقم (١) الملحق بكادر العمال بحيث لا يمنح أجر هذه الوظيفة الا من يشعلها بالقمل.

( طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨ )

## قامــدة رقــم ( ۱۹۰ )

#### الجـــدا :

محولجى سكك حديدية — نص فى قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر الممال فى ٢٣ من نوفير سنة ١٩٤٤ على أن تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل فات الصناع فى كل قسم حسبها تقتضيه حاجة المهل — اعتبار مصنعة السكك الحديدية فى اطار ذلك أن المحولجى المنى بكادر ١٥٠/١٤٠ هو فقط محولجى التبلى وأن ما دون ذلك من ظهورات أو روسبيت عابل عادى فى سبيل التبيئة لوظيفة محولجى — لا ينطرى على تجزئة الوظيفة الواحدة وليس خروجا على قواعد هذا الكادر — ليس فى هذا المسلك ما يعد

استثناء من احكام كادر العمال من تبيل ما خوله الكادر لوزارة الماليسسة وحدها منا نقلت فيه السلطة فيها بعد الى ديوان الوظفين •

## يلقس المسكم :

نص قرار مجلس الوزراء الصادر بكادر الممال في ٢٣ من نواسبر
سنة ١٩٤٤ في القرة ( ١ ) ( من القواعد الصلية ) الواردة به على ان

٣ تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل غنة من غنات المسناع في كل هسم
حسبيا تتنضيه حالة المبل ؛ وان يكون متوسط هذه الفسات مضروبا
في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتباد المقرر ) وهو ما يصدق على العبـــــال
المن بالكادر في الفئة ١٨٠/١٠ هم فقط المحولجي التبلي ، وان ما دون
المين بالكادر في الفئة ١٨٠/١٠ هم فقط المحولجي التبلي ، وان ما دون
على أعمال المحولجية لاعداده ، وتهيئته لوظينة محولجي تبلي ، وان اطلق
على أعمال المحولجية لاعداده ، وتهيئته لوظينة محولجي تبلي ، وان اطلق
المجاه ناهيله ، علن هذا التنظيم الذي تنتفيه طبيعة العمل بلهيئة في هذا
المنافز عن الوظائف لا ينطوى على تجزئة الوظينة الواحدة أو خروج علم
قواعد كادر العبال ، كما لا يعد المنطقة عيا بعد الى ديوان الحظفين بترار
قواعد كادر العبال ، كما لا يعد السلطة عيا بعد الى ديوان الحظفين بترار
محلس الهيئة وعدها ، مها نتلت عيه السلطة عيا بعد الى ديوان الحظفين بترار

( طعن رئم ٩٦٦ لسنة ٧ ق ... جلسة ٨/٤/١٩٦٥ )

#### قاعسدة رقسم ( 191 )

#### الجسما:

وظيفة براد دربات درجة ثقية ... اختلاف نوع المبل فيها هنه في وظيفة براد الراردة بالكشف رقم ( ٢ ) اللحق بالكادر ... تسبية هذه الوظيفة «شحابمي» في منشور مصلحة السكك المديدية رقم ٢٦٥ في ٢٨ من ديسببر أسنة ١٩٢٥ ... الدراجها شين وظالف العبال العاديين •

## ملخص المكم:

ان أعمال وظيفة (براد عربات درجة ثانية) لا تبت بصلة ما إلى أعمال وظيفة (براد) الوارد ذكرها بالكشف رقم (٣) الملحق بكادر المسال وهو كشف الصناع او المهال الفنيين الذين نسوى حالتهم من بدء تعيينهم عاجرة ثلاثهائة مليم في البيوم في الدرجة ( ٣٠٠ /٥٠٠ ) أي في الوظائف التي تحتاج الى دقة ، والتي تجيز لشاغلها بعد مضى ست سنوات اليها ، حق الترقية الى درجة الدقة المتازة - عمل وظيفة ( براد عربات درجة . ثانية ) لا يخرج في حقيقته وطبيعته عن عبل تشحيم العربات ، ولم يسكن اطلاق لتب (براد عربات درجة ثانية ) على اعمال تلك الوظيفة الا من قبيل التجاوز في تسميات وظائف العمال في ذلك التاريخ . من أجل هذا وتفاديا لكل ليس ، بادرت بصلحة السبكك الحبديدية الى اصبدار المنشسور وقم ( ٢٦٥ ) في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٥ موتما عليه مبن يبلك اصداره غنيا وهو كبير المهندسين الميكانيكيين وقد نص مبه على أنه « ابتــداء من أول يناير سنة ١٩٢٦ تفير القاب الوظائف المذكورة نيصبح لقب براد عربات درجة أولى هو كشاف عربات ويصبح لتب وظينة (براد عربات درجة ثانيسة ) هو ( شــــحابجي ) وهذه الالتساب هي التي كانت مستعبلة سابقا لهذه الوظائف بمصلحة السكك الحديدية وعي تعبر تعبيرا صحيصها عن نوع العبل الذي يقوم به هؤلاء العبال وتنفيذا لهذا المنشور المسلحي ، نغير لتب وظيفة المدعى اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٢٦ الى ( شحام ) بعد ان كان ( براد عربات ثانية ) ويقطع في الدلالة على أن المدعى منذ التجاته بخصيمة المصلحة ما كان يقوم الا بأعمال تشجيم المعربات دون اى عبل متعلق بالبرادة ، با تضبغه المستند رقم ٦٤ من ملف خدمته ... من اعتراف صريح صدر منه في كتاب أرسله في ٢٢ من يوليه سنة ١٩٢٩ الى رئيس تسم بولاق الدكرور قال فيه « بما أنى أشستفل ، منسذ عشر سنوات في وظيفة شحامجي عربات ، وقائم بعبلي هير قيسام ، وعبسل على توصية لترقيتي الى كشاف عربات » ، يضاف الى ذلك أن وظيفة كشساف عربات ) التي عين عليها المدعى نبيسا بعسد ( اول سسبتهبر -سنة ١٩٢٩ ) هي وظيفة أعلى مرتبه من وظيفة ( شحام ) ، وقد انعســـح عن ذلك المنشور الصلحي سالف الذكر ، ووظيفة ( كشاف عربات ) هي

بن وظائف العمال الفنيين التي لا تحتاج الى دقة وورد النص عليه....ا في كثموف رقم ( ٤ ) المحقة بكادر العمال ودرجتها محددة بالنئسة ( ٣١٠/٢٠٠ ) غلو صبح ما يزعمه المدعى ويؤسس عليه دعواه بن أن وظيفته الأصلية في عام ١٩٢٢ كانت وظيفة ( براد ) وهذه الوظيفة مما ورد ذكره في الكشف رقم ( ٦ ) نئة ( ٥٠٠/٣٠٠ ) ويكون بدء تعيينهم بأجر ثلاثهائة مليسم لكان في نقله وتعيينه في عسام ١٩٢٩ في وظيفة ( كشساف عربات ) ( ٣٦٠/٢٠٠ ) بعنبد أذ تضى في عمله قرابة عشر سسنوات ، تنزيل له في الوظيفة الأصلية وفي درجتها ، وهذا أمر ، فضلا عمسا فيه من مخالفة صريحة لأحسكام القانون ، مانه لا يستقيم كذلك مع ما هو ثابت في ملف خدمة المدعى من زيادة في أجره عند أجراء نتله أو تعيينه في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٢٩ ـ بستند رقم ٦٩ ملف خديشه ـ ويخلص بن هـذا كله أن الوظيفة التي عين المدعى فيها يوم أن التحق بخدمة المصلحة هم، في حقيقتها وظيفة ( شحام ) وهي من وظائف العبسال العاديين الوارد فكرها بالكشف رقم ( 1 ) والمقرر لها الدرجة ( ٢٤٠/١٢٠ ) المعدلة الى ١ . ٠ / ١٢٠ ( من كشوف كادر العمال وأن كان يطلق عليها في ذلك الوقت ، وقبل عام ١٩٢٦ ، لقب ( براد عربات درجة ثانية ) في حين انها ، كبا ثبت مما تقدم ، لا تبت لصناعة البرادة بصلة ولا تربط بينها وبين وظيفة (براد) رابطة .

( طعن رتم ۷۷۹ لسنة ٥ ق -- جلسة ٢٠/١٢/١١ )

## قاعسدة رقسم ( ۱۹۲ )

#### : المسلما

درجة براد ثانية هي التي تمسادل درجة مساعد صانع في كادر عمال اليوبيسة ،

## ملخص المسكم :

بالاطلاع على كادر عمال السكك الحديدية القديم الذي كان مطبقا قبل صدور كادر عمسال اليوميسة بين انه كان ينتظم بالنسبة للبرادين ثلاث درجات أولها درجة براد ثلثة وهي التي تحتاج التي مهترة خاصة وبران كابل غاذا با تعرب على المبل وتفهه رقى التي درجاة براد ثانية غثاة ١٥٠ مليها غاذا با اكبل جدارته الفئية رقى التي درجة براد .

ويبين من ذلك أن درجة براد ثانية هى التى تمادل درجة مساعد مساقع ف كلار عبال اليومية .

( طعن رقم ٧١ه لسنة ٦ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۳ )

#### المسطا:

«خراطة المجل» — تغيير الجنة الفئية الدوط بها تطبيق اهكام الكادر اختات بستواها الفنى عن بهنة «خراط» الواردة بالكشف رقم ٢ من كشوف (ب) اللحقة به — اعتبارها في درجة صافع في دقيق لا درجة صافع دقيق: — ولا رجه التعقيب على هذا الاقدير من جانب القضاء .

## والقص المسكم :

ان اللجنة المعهود اليها بتطبيق أحكام كادر العبال على طوائف العبال بسكك حديد التبارى وق ضوء طبقع الحرف التي تزاولها كل طائفة بن هذه الطوائف ؛ وعلى هدى المسلوى النتي للهبارة التي تعتبر اليهسة كل حرفة من الحرف ، لم تتبل أن تبلك وظيفة خراط المهبل في عسداد التي انتظيما كشوف (به) وتم ٢ الملحقة بكادر المهسال ، وقد تدرب أن حرفة ه الخراط » تعلو حرفة المدمن طوا كبيرا في المستوى ودرجة الدفق المطلوبة ، ولهذا لم تشمل أن ترتى بهما الى مراتب المستقي غير الدفيق في اللغة ( ، ۲۰/۰/۳۳ ) ، وهذا الذي نحبت اليه اللهنة النتية المنتف المختصة ، لا وجه التعتب عليه وبراجعته من جاتب القضاء .

( طمن رشم ١٨٥ لسنة ه ق ... چلسة ١٩٦١/١/٢ )

#### قاعسدة رقسم ( ١٩٤ )

البسيدا :

وزان \_\_ مدى انتفاعه بلعكام هذا الكلار \_\_ من دخل الخدية منهم بابنمان تسوى حالته على اساس دخوله الخدية بلجرة ٢٠٠ م في العرجة (٢٠٠ \_\_ ٢٠٠ م صالتم دشق) •

#### ملخص العسكم :

في اكتوبر سنة ١٩٤٦ وانفت وزارة الملية على ما طلبته وزارة التجارة والمستامة من « انتفاع المبال وكذا المستخدين الذين يشسخلون درجات منبدة في الميزانية بالكادر الفني أو بكادر الخدية النسايرة مستاع ولهم مغيل من مبال اليوبية بقواعد كادر المبال على أن يوضعوا في الدرجات الآلجة : المرتب مد سنت سسنوات الى الدرجة ( ٢٠٠ – ٢٠٠٠) ألى غير مقيق رزارة المليسة أيضا في مارس سنة ١٩٤٧ على أن الوزان الذى « دخل الخديد بالمبتدان تسوى حالته على أساس مدفوله الخدية باجرة يوبيسة تدرها . ٣٠ م في الدرجة ( ٢٠٠ – ٢٠٠ مسلم عنيق ) وبدون ترتبسية الى درجة اعلى ؟ و

( طعن رقد ١٦١٣ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٦٥٧/١١/٣٠ )

# فَأَفُسُمَةً زُقْسَمَ ﴿ 190 ﴾

20

المِسطا :

وزان - التأمه بلمكام خادر العبال - سريان الفترة اللقابة من البند الثالث من عمل اللهة الدوري رقم ٧٣٠ - ١٩٣٩ في شاله . ( م ١٨ - ج ١٨ )

#### بلقص الحسكم:

بن شان انتفاع الوزانين بكادر العبال أن تسرى في حقهم أحكام الفقرة الثانية بن البند الثالث عشر بن كتاب دوري المالية رقم ف ١٣٤ -. ٥٣/٩ بشأن كادر المهال الصادر في ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، التي وهم على بها يَأْتِي ! 3 المنتخفيون الفنثاع الثانين بشغلون وطائفة خارج الهيئة والموظفون الفنيون المؤتلون ... سحواء كانوا على وظيفة دائهــة أو على وظيفة مؤقتة ... من يشغلون وظائف مماثلة لوظائف العمال الذين. تنطبق عليهم القواعد المبينة في البنود السابقة ... هؤلاء تسموي حالتهم على اساس ما يتاله زملاؤهم ارباب اليومية الذين يتعادلون منهم في الوظائف ، ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهساية ربط الدرجة ، بشرط الا تزيد هاهية الستخدم بعال ما على تهاية مربوط الدرجة المحددة لتطسيره من عيسال اليهيهسة بكادرهم . ويبكن تعويل وظائف المستخدبين الإنتاج والخدية الخارجين عن اللهنة من سلك الدرجات الى سلك اليوبيسة عمانهم وتنقل الوظائف إلى اعتبادات اليوبية . والعمانم الذي بشيق خرجة في كانز الختية أو ترجة مؤنتة وسويت حالته طبقا لتواعد الكلار البمالف الذكر وجاوزت ماهيته الجنيدة تهسساية ربط درجة وظينتسه ولم يوانق على تحويل وظيفته الم ماك اليوبية لا بينم أية علاوة بمند ١٩٤٥/٤/٣٤ ، ما لم يرق الى درجة أعلى يمنمج مربوطها ببتج الطُّلوأت. المصررة » .

( طعن رتم ١٩١٣ لسنة ٢ ق ... جلسة ١٩٥٧/١١/٣٠ )

#### قاصعة رقسم ( 197 )

#### : b....4F

بيش تماس ـــ قرار مجاس اليزراء المسائر في ٨ من مسبئير سنة ١٩٥٢ برفع ترجة هذه العرفة بن عابل عادي الي سالع غير دقيق ـــ الحكية بن اسدار هذا القرار ـــ استحداثه بركزا جديدا لاسماب هــــــــــة

## اللموغة تكاود بين الى نص متربح أو المبلى يوهى بسرياله بالر رجعى ... سرياله . ين ثار <u>نام</u> تفاقة :

## باخش العنام :

بين من الاطلاع على مذكرة اللجنسة الملية رقم ( ا/١٦ متنوعة جزء ﴿ )

"الورخة ٢٩ من اغساطي سسنة ١٩٥٣ والرفوعة الى مجلس الوزراء
على انه على اثر الشسكاوي المستحة ١٩٥١ والرفوعة الى مجلس الوزراء
على انه على اثر الشسكاوي المستحة الى وزارة الحربية
التصلي وغيرهم من المكوجية والتعاقين واليتانين و رأت وزارة الشيكاوي ›
وانتيت هذه اللجنسة في شان طائسة ( مبيغي النحاس) الى ما باني
وانتيت هذه اللجنسة في شان طائسة ( مبيغي النحاس) الى ما باني
( د) المنا الجنسة وضعوم في درجية أو مسانع عقيق المسرد لها اجريوي
( د) من الكشوف
حرف ( ب » الملحقة بكادر المبال جرزة المؤامها بالتمال هذه المهنسة
بالمناعة ) وبما تتطلبه من من ودراية وتعليم › وبما تتطلبه من مجهود
جوسائي أذ يظل المبال لبلم النار بعدا طويلة متكرة فضلا من استعباله
جواد خطرة وضارة بالمسحة كالأحباش وغيرها . أما وضع هذه المطائذ
المحال ، في ذرجة كال عادى سائري اللجنة أنه لا يتلام مع با يؤكونه من
المحال بأصافامة بسبب ما » .

وقد درَسَ ديوان المُوظفين واللجنة المُلية عدا الوضييوع وانتهت دراستهما الن ما على : « تعديل درجة مبيني النصفي والكوجية بن درجة عمل عادى ( ١٠٠/١٠٠ ) عبدا لكادر عبل المكوبة الى درجة « صانع غير مثيني \* ( ١٠٠/١٠٠ ) انسوة بما تقرر لهاتين المُخطين بالللاستين المنافقة المسته المعددة وربع عبدال النسال ، وقد وابني مجلس الأوزام بجاسته المعددة في لم بن سبتبر سنة ١٩٥٣ على راى اللجنة المالية ديوان الموظفين في هذه المذكرة وقد المئت وزارة الحربية المثال المودار .

ويتضع من ذلك أن ترار مجلس ألوزراء المتكور ، لم يكن ألباعث على امداره تصحيح وضمع تديم خاطئء بأثر رجمي متمطف على ألماني واتبا هو كبا يبدو جليا من عباراته ، وليد انتراح من اللجنسة الفنيسسةالمختصة قد أوست بوضع ( مبيض النصاف ) في درجة ( مساتع دقيق ).
ولكن اللجنة الملية التي تبلك تعديل مشل هذه المترحات تبسل عرضها:
على مجلس الوزراء عدلت الدرجسة الملطوبة ونزلت بوسا يعض الشيء
التي درجة ٥ صالع غير دقيق ٥ كوانق مجلس الوزراء على ذلك ، وهدذا
الترار يفيد استحداث مركز جديد الإسماب هذه المرغة بيسدا من تاريخ.
القاد مذه الاداة التشريعية دون أن يحبل في طيساته معنى الاسسساب على.
الملفق ، والمركز البصديد دون بين من جديدة لم يكن لها وجود من تبسله صدور القرار الذي خلا من أي نس صريح أو ضبني يوهي بالعادة هدفه
الملطقة من المبال بالدرجهي مرتد الى الماضي .

( طعن رقم ٧١٢ لسنة ه ق \_ جلسة ١٩٦٠/١٢/١ )

#### قاصدة رقسم ( ۱۹۷ )

#### المسطا:

وظيفة بحار ... من وظاف الممال المادين الواردة بالكشف رقم ١٩ من الكشوف المحافة بكادر الممال ... مدة المحدية التي تقضي بها ... لا تدخل. في نسوية حالة بهذا الكادر في اهدى وظاف المسلاع ... منع المدمي مرتب. مسلاعة منذ تاريخ وضعه على اهدى درجات في المسلاع ... لا يغير من هذا؟ التظر ... امكام القافون لا تجيز منع هذا الرقب فقع شاقلي درجات المسلاع ... المتح المقاطيء لا يؤثر في حقيقة الدرجة التي كان يشغلها المدمى ولا يغير من طبيعتها .

## بلقص للمسكم :

ان الدعي ليضي المدة من ٢٣ من الفسطس سنة ١٩٤١ على ٣١ من. مقو سنة ١٩٤٣ في وتليفة « بحار » وهي من وطالف العبسال المساديين. الواردة بالكشف رتم ( 1 ) من الكشوف الملحقة بكادر المبال ومن ثم قان: هذه الدة لا تدخل في تسبوية حالته بهنذا السكادر في احسدي وظائمة المساع ، ولا يغير من هذا النظر ما ثبت من بنحه مرتب صناعة من أول مارس سنة ١٩٤٢ تاريخ وضعه على احسدي درجات غير المستاع على خلاف احكام التانون التي لا تجيز بنسح هذا المرتب لغير شسساغلي درجات الصناع ، لان هذا المنح الخاطيء لا يؤثر في حقيقة الدرجسة التي كان يشغلها ولا يغير من طبيعتها اذخالت كها هي من درجات غير الصناع .

( طمن رئم ٨١٠ نسنة ٨ ق ساجلسة ٢٦/٣/٢٦ )

#### قامسدة رقسم ( ۱۹۸ )

#### : 44.....41

وذايفة «عناس» لم ترد بين الوظائف المحددة الواردة بالتشف رقم ؟

المُدى بكادر العمال الحكومي — تسوية حالته بالتطبيق لكادر العمال الحكومي في الدرجة ١٢٠/١٠٠ مليم الحكومي في الدرجة ١٢٠/١٠٠ مليم المحددة الى ٢٠٠/١٢٠ مليم كصديحة — لا يحق له العصول على العلاوات الدورية اللاحقة لأول مليم ١٩٥٨ لبارغ أجرة في ذلك التساريخ نهاية مربوط الدرجة المستحقة ،

## . ملخص المكم :

ان وظيفة « غطاس » لم ترد بين الوظائف المحددة الواردة بكسف رتم } اللحق بكادر العمال الحكومي « الصناع او العمال الفنيون في الوظائف النفي لا تنطاح الى دقة في الدرجة ١٠٠٠/٢٠٠ و وبن ثم غلا تثريب على الجهة الادرية أن سوت حالة المدعى بالتطبيق لكلار العمال الحكوبي في الدرجة ١٠٠/١٠، ٢٠٠/١٠، والمناف المعاليات والمحلفة الى ١٢٠/١٠، بمبلم بقرار من مجلس الوزراء في ١٢ من اغسطس صنة ١٩٥١ وتبما لفلك لا يحق له الحصول على العلاوات الدورية اللاحقة لاول مايو سنة ١٩٥٨ للوغ أجره في ذلك الدرجة ديوط الدرجة المستحقة وهي ١٠٠٠ملم بهم يووط .

( طُعن رتم ١١٢٧ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٩٣٩/٣/٢٤ )

# قاميدة رقيم ( 199 ع

#### : 44--45

كتبة - كتاب المثلية الدوري رقم ٢٤ - ١٩٥١ الصادر في ١٩٥١/٩/٨ التواعد. المتضمن احكام قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٨/١٢ - تطبيق القواعد. المجديدة التي جاء بها بالتر فوري - نثر ذلك - بداية المعلوات الدورية. كل سنتين ابتداء من اول مايو سنة ١٩٥١ لا من بدء التعيين .

#### بلغص المسكم:

ان البند (ثانيا ) من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ ــ ٥٣/٩ ) الصادر من وزارة الماليسة في ٨ من سبتبير سنة ١٩٥١ المنضبن احكام قرار مجلس الوزراء في ١٢ من المِحاس سنة ١٩٥١ ، وهذا البند خاص ( بالمسالوات. الدورية ) جام ديه ﴿ ولما كان بعض الجال في الفئسات البسسايق ذكرجه ( ومنهم العمالي الكِتبة - كتبة الإجرية ) تد بلغوا نهساية مربوط درجاتهم منذ زمن طويل الم تصرف لهم علاوات دورية ، وحيث أن رابع نهاية مربوط" الدرجات سيترتب عليه صرف علاوات لهم ، فقد وافق مجلس الوزرام بقراره آنف الذكر على صرف العلاوات لهم بالكينية الآتية : ( ١ ) العمال الذين بلغت اجورهم آخسر مربوط درجانهم وكانت لهسم تبسل اول مايو سنة إهرا سنتان أو أكثر من تاريخ آخسر علاوة منحسوها تصرف لهم العلاوة بالنثات الجديدة ( وهي ٢٠ مليما كل سسنتين بالنسبة لدرجتي المالُ الكتبة وكتبة الاعرية ) في حدود ربط الدرجة الجديدة من داريخ موافقة مجلس الوزراء ، ويتخذ أول مايو سنة ١٩٥١ اسلسا لتصديد موسد المسالوات المتبسلة ( ٢ ) أباء العبال الذين لم تنتض على آخر مسالوة منحوها مستتان في أول مايو سنة ١٩٥١ تمنح لَهم العلاوة بالمُثلث الجسديدة بمد الشفاء السنتين مع مراعاة أول مايو في حدود ربط الدرجة الجديدة ه ومعنى هذا أن مجاس الوزراء تد تصد الي تطبيق التواعد الجنيدة بمسير أثر رجمي وألا لما جمل أول مايو سستة ١٩٥١ منساطة لصماب مدة العلاوة الجديدة بمعنى أن حبسباب البسنتين لا تطبيق الا ابتسداء من أول ملبو منة 1901 ويكون بداية التطبيق على العبال الذين لم تنقض عملى آخسر ملاوة بنموها سنتان في اوق حابو سنة 1904 ، ولو اراد الشارع ان يكون تدرج الملاوات كل سنتين من بدم الجمينية بلا كان في حليمة الى ان يخسيج نص القبرة ( ٢ ) من البند ثقيا الفاسر بالملاوات الدورية ، بل كان يحيل على التاريخ الذي تصفر منه التصوية الأجر منذ بدء التعين . ولكن قرار مجلس الوزراء لم يصلك هذا المسلك بل وضع عاهدة من متنشاها الا يسحد تدرج الملاوات كل سنتين الا بالنظر الى تاريخ أول مايو سستة 1901

( طعن رقم ١٢١ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩١٠/١٢/١٧ )

القسسرع المستسافس

X17 -- 37

قاعسدة رقسم ( ۲۰۰ )

#### : المسطاة

استمراضي قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة بن وزارة المالية في شان خصم الـــ ١٢٪ بن الإجور السنحقة للعمال عند تسوية حالة المينين منهم قبل ١٩٥/٥/١ بالتطبيق لاحكام الكادر > ثم منحهم اياها .

### ملقص العسكم :

يبين من الرجوع الى قرارات مجلس الوزراء والكتب الدورية الصادرة مِن وزارة الماليسة في شمسان كادر عمال اليومية ومِن في حكمهم من الصناع الخارجين عن هيئة العمال والمستخدمين الفنيين وخصسم السـ ١٢٪ من أجورهم ثم منحهم اياها ، انه تنفيذا لما ورد في ثانون ميزانيــــة الدولــة للسنة الماليسة ١٩٤٦/٤٥ من تخصيص مبلغ مليوني جنيه لانصاف العمال على اختلافه مهنهم ، والصفاع الخارجين عن الهيئسة والمستخدمين الفنيين ، ونظرا الى أن هذا الاعتماد لم يكن كانيسا لمواجهة نفقات التسويات التي عنى بها كادر العبال كابلة ، أصدرت وزارة المالية كتابها الدوري رقم ف ٢٣٤ ــ ٢٧٩ في ١٠ من نبراير سنة ١٩٤٦ الذي احاطت نيسه وزارات الحكومة ومصالحها علما \_ الحاقا بكتابها بذات الرتم المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر الممال ... بأنها « ترى تنتيد كادر المبال وفقا لقواعد وكشوف حرف ( ب ) من الكتاب الدورى انف الذكر ، مخفضة بمقدار ١٢ في المائة من الأجسرة المستحقة بعد تطبيق السكادر على هذا الأسلس حتى يدخل في حدود البلغ المتبد لاتصانهم . ويراعي تخليض الخصم من ١٢٪ الى ١٠٪ بعد تبين حالة الصرف وصبيدور الاعتباد الخاص باتصاف ذوى المؤهلات ، وعندنذ برد الفرق للعسال بعد تبيئه . . . ٣ . وفي ٨ من يونيه سنة . ١٩٥٠ رغمت اللجنة الماليسة الى مجلس الوزراء مذكرة حاء نبها ما باتي : « أوضحت وزارة الموامسكانيته بكتابها المؤرخ ٢٦ من مارس سنة .١٩٥ أنه رغبة منها في العبسل على معالجة مشاكل طوائف المبال في مختلف مصالحها والبت نبها بما يكفسل لهم الاستقرار والتفرغ الى انجاز أعمالهم بامانة واخلاص ، متد عامت بغدم المسالب التي نقدم بهسا الاتحاد العام لتقابات عبال الحسكوبة • ويتضح منها أنهم يرغبون تحقيق ثمانية مطالب بيانها كالآتي موضحا معها توصية الوزارة بشأن كل معها . . . المطلب الرابع \_ رد الـ ١٢ من أجور العبال التي خصبت بن القسمويات وتراي وزارة المواصمالات انه نظرا لأن وزارة المالية هي التي وضعت التواعد الرغوب في تعديلها مانهسا تترك الأمر لها النظر في هذا الطلب ... وقد بحثت اللجنسة المالية هــذه الطلبات وأسغر البحث عن الآتي : . . . المطلب الرابع .. ترى اللجنة رفض هذا الطلب لعدم احتمال مبلغ الـ ٢ مليون جنيه المخصصة لتنفيذ كلار العبال ذلك . . » . ويجلسنة ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ قرر مجلس الوزراء نيما يتعلق بالطلب الرابع المشار اليه ﴿ الموافقة على يطلب العمال » ٤ كما وافق المجلس بجلسته المنعدة في ١٢ من نوفهسبر دمنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في مذكرتها التي ورد بها « أنه نبيا يتطلق برد ال- ١٢٪ التي خصمت من العمال عند تصوية حالتهم يكون تنفيذها على الوجه الآتي : ١ - منح العمال ال- ١١٪ التي خصبت منهم عند تسوية حالتهم بالانسائة الى اجرتهم التي يتقانسونها في ١١ من يونية سنة .١٩٥ بشرط الا يتجاوز الأجرة بهذه الاضائة نهاية مربوط الدرجة التي يشبغلها في هذا التاريخ ، ولا تؤثر هذه الزيادة في مواميت المسلاوة الدورية . ٢ - والعمال الذين في درجات في سلك الخدمة السايرة الصناع وخصبت منهم السه ١٢ ٪ عند تنفيذ كادر العبال عليهم يمنحون ما خصم منهم اعتيارا من ١١ من يونية سنة ١٩٤٠ بالانسانة الى ماعياتهم في هذا التلريخ ، بشرط عدم مجاوزة نهساية ربط الدرجة المتررة لوم أي كادر العسال ، ولو جاوزت نهاية الدرجة في الكادر العام ، ٣ - والعمال الذين طبق عليهم كابر العبال وهصبت منهم الـ ١٢٪ ثم وضغوا على درجات السكادر العسام يجنحون ما خصم منهم اعتبسارا من ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بالاضافة النيماهيتيم، بشرط عدم مجاوزة الماهيسة ربط مرجة كالدر العمسال التي كان عليها كل منهم قبل تعيينه على درجة الكادر العام واو جاوزت نهاية

هِذِهِ العَرْجِةَ » . وفي ٢٦ من نبراير سسنة ١٩٥١ مستر كتساب وزارة اللكية للدوري بك رتم ف ٢٢٤ ... ٢٧٨ منسبقة تنفية ما نص طيسته هِذِهُ القرار ومرددا الاحكام الواردة به ، كسسة فكر أن ٥ يراهي أن من مة سيق رد الس ١٤ بر له لا تبنح له برة أخرى ، قبة بن رد له جوء بنهسة غيستكيل قه الباهي غقط 4 هذا وقد مستدر القاتون رقم ١٨ أسخة 4401 بنتح إمتياد اشاق تدره ....٣٥٠ج في بيزانيسة المسينة الملية ١٩٥٠ ـــ ١٨٥١ تحت تبدم خاص ( ١٤٤ مكرر ) بعنوان « تكبلة إنصاف العبسسالية باليودية » تصرف الفروق المترتبة على تثنيذ المتواعد المتقدمة اعتبسارة مِنْ تَلْرِيخُ مَعْدُورُهُ ﴿ ١٤ مِنْ مُبْرِأْبِرِ سَفَّةَ ١٩٥١ ﴾ وليس مِنْ ١٩ مِنْ يُونيكِ سئة . ١٩٥٠ ، ويناء على ذلك تصرف الغروق المشار اليهة من ١٤ من غيراير سنة ١٩٥١ » ومجلسة ١٤ من يونية سسفة ١٩٥١ ولفق مجلس الوزراء على رأى الجنةِ للثانية للبين في مفكرتها الورهة ١٤٣ من يونيه سنة ١٩٩٥ التي جلم في البند المعاشر منها الرائسيج تاريخ ١٠ من يونيه مسمنة ١٩٥٠؛ البسلسة لرد اللس ١٤٪ ير على الايصرف الفرق الابن ١٤ من غير أير مستة ١٩٥٥ ك و14 كلفت اعقبة غلاء الحبيشة تد ثبتت على الماهيسة المتررة في ٣٠ من نوبهـــبر مـــنة . ١٩٨٥ وجو تاريخ لاحق المتساريخ الذي ردت الــ ١١٢ ٪ على أبساسه ( ١٩ من يونية سنة ،١٩٥ ) وسنابق لتاريخ الصرف ٤ مُهسل تثبت الدانة الفلاء بعد السامة الله ١٦ ١ الى لجورهم ، أم تظال مثبعة كمة هي تبل رد السد ١٩٠ ٪ ، ترى وزارة الماليسة أن تناسل اعلمة الفلاء مثبتة تبل رد السـ ١٤٪ ٪ » وفي ١٧ من يوليه سنة ١٩٥١ مسـنر كلف، وزارة الملية الدوري بلب رتم به ١٣٤ - ١٣٨٥ مرددا هذا المنى في بنسمه الماشر . وبجاسة ٢٩ من يوليسية سيئة ١٩٥١ وافق مجاس الوزراء على راي اللبنة الماليسة المبين ف، مفكرتهسة رتم ١٨١٨ ( ٦٠ )، ملك رتير لا ... 444 مواصلات التي جاد نيها « تطلب مسلحة السكك العديدية بكتابها المؤرخ ١٨٧ من مارس مسفة ١٩٥١ الاغادة عن كيفية تطبيق القواعد ٦١ من نيراير سنة ١٩٥١ الفساس برد الد ١٤١ وتطبيق كاسونه حرف ( ب ) على عبال المضاحة المفكورة ، وذلك في الحسالات التحسسة : ﴿ لَوْلًا ﴾ . . ( عَالَيْهُ ) عمال بِصَاوِلُ مِنَ النَّهُومَةُ لِمِلْوَقِهِم سَمَّتُ الْسَعِينَ عِبَسَلُ ١٤ من بيراير سبنة ١٩٥١ وجرنت لهم الكاتات المستجعة ولم يصاعول المُهِينِ ءَ عِلِي يَتَقِعِونَ بِرِد إلَّتُ ١٨٢٪ وتَعِمَّلُ تَسِويةَ مَكَافِرُتُهُم عَلَى هَسَمُّهُ

الاسماس ( ثلثا ) . . وقد بحثت اللجنسة المالية هذه الاسمناساؤاته ورايته ما ياتي : ١ - ٢٠٠ - العمال الذين فصلوا البلوغهم بين المستين. عبل ١٤ من غير اور سنة ١٩٥١ ( التسماريخ الذي حدد المرب السرير السرير الدير ١٤ ل ولم يعادوا للخدية وصرفت لهم مكافآتهم السنحقة ، وكذلك العبساليد الذين غصلوا من الخدمة بين (١ من يونيسة سبنة. ١٩٥٠ ( بالريخ صبحهم ترار مجلس الوزرام برد الب ١٢ ) وتبال ١٤ من غبراير سنة (١٤) وصرفت لهم مكافأتهم المستحقة ... هؤلاء لا ترد لهم الد ١١٪ الها كانيد عصلهم سابقًا للقاريخ ١١ من يونية سسنة ١٩٥٠ ، أبيا الذين عصلوا بعد الم من يهنيسة سبسنة ١٩٥٠ وتبل ١٤ من غيرابير سنة ١٩٥١ عهدلام وو ١١ . . . ٤ . يرامي اتباع ما تقدم في الحالات المائلة في جميسع وزارات المكومة ومصالحها \* . وتنفيذا لهذا الترار الداعب وزارة المالية كتابهم الدوري ملف رقم في ٢٣٤ - ٣/٩٥ في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٢ ألسدى. ورد في البند النسائي منه و السسالة : عمال عصاوا من الخدمة لبلوغهم سن الستين تبل ١٤ من فيراير سنة ١٩٥١ وصرفت لهم المكافآت السنحقة ولم يعادوا للخدمة ، هل ينتفعون برد الـــ ١٢ / وتعدل نسوية مكافاتهم على هذا الاساس ؟ قرار مجلس الوزراء بشائها : هؤلاء لا ترد لهم السـ ١١٪ يـ اذا كان عصلهم سابعًا لتاريخ 11 من يونيه سنة ١٩٥٠ ٠٠٠ وترجم وزارة الملية من الوزارات والمسلح اتباع تلك التوامد في المسائل التي لديهسا بن هذا: التبيل » ،

( طمن رقم ١٩٥٨ لسنة ٣ ق \_ جلسة ١٩٥٨/١/٧ )

### قلمسنة رقسم ( ۲۰۱ )

#### : 12-41

كسايه المالية العورى رقم قد 240 – 700 ف 453/47/1 —. في 153/45/1 —. فضاؤه بنفايض الجور العمال بمقار ٢٠/٢ مما يستحل لهم تسوية حالة المبيني منهم قبل 15/0/0/1 بالتطويق لأمكام الكادر — حاليك المقون المالية ومارتض به الرضياج المالية .

#### . ملغمي المسكم:

ان تضيض أجور عبسال اليوبية وبن في حكيهم من الصناع ببتدار ٢١٪ مما يستحق لهم عند تسموية حلة المعينين منهم قبسل اول مليو سنسنة ١٩٤٥ ، بالتطبيق الحسكام كلار العبال الصلار به قرار مجلس الوزراء في ١٣ من نوليبر و ٢٨ من ديسير صنة ١٩٤٤ ، اتما كان ضرورة المتضبة الاوضاع المالية حتى تدخل التكاليف المتربية على تنفيسة هذا الكادر في هدود الاعتباد الملى الذي خصص في ميزانية السسنة الماليسة المكار من مهال ما ورد بكتاب وزارة المليسة الدورى رقم نه ٢٢ سـ ١٩٧٩ المؤرخ ١٠ من غيراير سنة ١٦٤١ جريا على هذا يكون مطابقا لتأثون الميزائية ، ومنتفسا عما تنفي يه الأوضاع المالية .

( طعن رتم ٥٥٢ لسنة ٣ ق ... جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) قاعسدة رقسم ( ٢٠٧ )

: 44...41

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٠/١/١١ بالوافقة على اداه الــ ١٩٠٪ التي خصبت من اجور العمال ــ نشوء الحق فيهــا نقرر رده من فروق من الريخ صدور القانون رقم ٢٨ لمسنة ١٩٥١ بفتح الامتماد الانساق .

# ملخص المسكم :

ان أداء ما خسم من أجور العبال والصناع حد بسبب عدم كساية الاعتباذ المالى المقدر الاتصانهم وقت تسوية حاتهم تنفيذا المكادر في اول مايو سنة ١٤٦٥ حكان يستظرم تقوير امتباد مالى اضافي لمواجهة ذلك ، مايو سنة ١٤٠٥ حكان يستظرم تقوير الا من تاريخ صدور هذا الاعتباد ، ومن أجل ذلك اعترضت اللجنة الماية في مذكرتها المؤرخة ٨ من يونيسة سنة ١٩٥٠ على مطلب الاتجاد العام لنقابات عبسالي الحكومة الخاص بود السبال التي خدست من أجزر العمال عند تسوية حاتهم ، وعالمت منا المسابق من أجزر العمال للاستقالة بعضم احتبال عبلة الملب ، واقتفى الامر صدور ترار مجلمي الوزراء في ١١ من يونيسة الى المطلب ، واقتفى الامر صدور ترار مجلمي الوزراء في ١١ من يونيسة

سنة ١٩٥٠ بالوانقة على بطلب المهال ثم صدور قراره في ١٢ من تونيير منة ١٩٥٠ بأن يكون منح العمال الـ ١٢٪ المشار اليها بالاضافة الي أجرتهم التي يتقاضونها في التاريخ الذي عينه وهو ١١ من يونية سنة ١٩٥٠. الذي صدر نبيه قراره السابق ، بشرط الا يتجاوز الأجر بهذه الاضافة نهاية. ربط الدرجة التي يشغلوها في ذلك التاريخ الذي جعسل أساسا للرد 4 ووصف هذا الرد بأنه « منح » ٤ كية اتنفى الأمر تنفيذا للقواعد المتقدمة. اصدار القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥١ بفتح اعتباد اضافي تدره ٢٥٠٠٠٠ جر في ميزانية السنة المالية .١٩٥٠ - ١٩٥١ لمواجهة صرف الفروق المترتبــة على ذلك ، والتي وصفت بأنها « تكيلة انصاف العمال » ولما كان هذا التاتون منذر في ١٤ من قراير سنة ١٩٥١ ، فقد اوضيح كتباب وزارة الملاية الدوري ملف رقم ف ٣٣٤ - ٣/٩٥ المسادر في ٢٦ من غبراير سنة ١٩٥١ أن التكبلة المشار اليها تصرف بن تاريخ صحور القمانون المذكور لا من بونية سنة ١٩٥١ ، وقد أثر مطس الوزراء مطسته المُعتدة في ٢٤ مِن يونية سنة ١٩٥١ ما ذهبت اليه وزارة الماليسة مِن تعين ذلك التاريخ مبدأ لمرف الفروق ، وذلك بصدر بحثه تثبيت اعاتة غلاء. المعيشة الممال الذين ستصرف لهم هذه الفروق ، اذ تضى بأن تظل أعامة مثبتة كما هي في ٣٠ من توتمبر سنة ١٩٥٠ تبل رد الــ ١٢٪ ، وإيدا: بذلك اعتبار تلك الفروق غير مستحقة الا من ١٤ من نومبر سنة ١٩٥١ لا تبسل ذلك 6 وأن استحقاقها ليس بأثر رجعي منعطف على الماشي 6. وهذا يتفق مع وصفها تارة بأنها منحة وتارة بأنها تكبلة انصاف .

> ( طعن رتم ٥٥٢ لسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/٦/٧ ) **قاصحة رقم ( ٢٠٣ )**

> > الجسطا :

المبال الذين غصلوا بن الكتبة أبلوغهم السن القسانينية شهل. 110 / 140 سام عدم احقيتهم في استرداد الله 17 التي خصبت بن. لجورهم عند تسموية حالتهم تنفيسة! المكادر مس قسرار مجلس الوزراد. في 1/01/7/14 •

# الملقص العسكم :

ان قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من بولية سنة ٢٩٥١ جاء صريفا تلطعا في أن الفيال الذين تصلوا من التخدية لبلوغيم نسخ المستيخ فيسك ٢٩ من غيراير سنة ٢٩٥١ وصرفت لهم الكتابات المستختة لهم ولم يعسادوا المن المخدية ٢٠ ينتصفون برد السـ ٢١٪ إذا كان تصليم سلجة على تاريخ ١٩ من يولية سنة ١٩٥٠ أوكان ذلك بناء على اسستعسل مصلحة المسسنكة الصحيدية ٤ على أن يضم أتباع هذه التاخذة في المسالات المناطقة في نجيع وزارات الشكوية ومسالحها ، ولما كان المدعون عنالا بصلحة المسسكة المذيدية ولمسلوا جميفا من خدمتها الملوغيم المنا بالقانونية خسائل المد من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤١ ٤ أي تبل الما يونيه سنة ١٩٥٠ أ خاتهم لا يكونون قد تمثل أنهم أي حق باسترداد السـ ١٩٤٢ التي بطالبون بها أ

( طن رقم ٢٥٥ اسنة ٣ ق ــ جلسة ١٩٥٨/١/٧

# القسرع المسسابع

# تطبيق كادر المبال على المستخدين والوظفين المعينين على درجات (المستخدين الخارجين عن الهيئة)

# كأضحة رقسم ﴿ ٢٠٤ غ

المسطا:

استفادة الوظفين الفنين والمستقديين والمبال بن اهسكام كادر الميسال ،

# وأفدى المسكم: :

( طمن يتم ٤٤م لسنة ٣ في ــ جلسة ١٩١٤/١١/١٤ )

### قاصدة رقسم ( ٢٠٥)

السبيا :

كتف الملقية الدورى ق ١٩٤٥/١٠/١٦ ... اشتراطه لاقادة المستخدين والوظفين الفنين من قواعد كادر المبال وجود المايل بنفس المسلحة من عبال اليوبية ... القصود هو الابائل في نفس الحرفة والمبل أيضا في نفس المسلحة .

### ملخص الحسكم :

ورد بكتاب وزارة الملية الدورى في ١٩٤٥/١٠/١٦ شرط متتفساه ان المستخدين والوظفين الفنين الذين على درجات لا ينتفعون من كلار المستخدين والوظفين الفنين الذين على درجات لا ينتفعون من كلار المسال الا أذا كان لهم مثيل من عمال اليوبية في نفس المسلحة ، كالم ينتفعون من هذه الكلار . وصيغة هذا الشرط تعاطمة في الدلالة على أن المتصود هو التبلال في نفس الحرفة ، والعمل أيضا في نفس المسلحة ، وعلة ذلك غاهرة ، هي المساواة في المساملة بين أفراد الحرفة الواحدة في المسلحة . علماذا كان المسابح نفس المسلحة . علماذا كان بين عبال اليوبية في كلية البوليسن ، على مطالبته بشسوية هائته طبقيا بين عبال اليوبية في كلية البوليسن ، على مطالبته بشسوية هائته طبقيا

( طمن رتم ١٤٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٦/٩٥) )

قاصنة رقبم (۲۰۹)

المسطا :

كتاب الملية الدورى في ١٩٤٥/١٠/١٦ - نصه على أن المستخدمين والوظفين القنين الوقتين الذين على درجات لا يتطعون بن كادر الممال الا اذا كان لهم بليل في نفس المسلحة ... تطبيق سليم القرار مجلس الوزراء في ۱۹۹۵/۱۱/۲۲ •

#### ملخص الحكم:

ان وزارة المالية أذ نكرت في كتابها الدوري رقم فه ٢٣٤ - ١٩٥٣/١ - ان المستخدين والموظفين الغنين المؤقتين المخين على درجات لا ينتضون من كادر العبال الا أذا كان لهم مليسل في نفس المسلحة بن عبال اليوبيسة المسلحة لما أذا كان ليمن لهم مليل في نفس المسلحة من عبال اليوبيسة لا ينتضون من كادر العبال » لم تضرح على منتشى قرار مجلس الوزراء ما المسادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ باهكلم كادر العبال » وأنها قد رددت محوى ما تصده هذا القرار بحكم التنظيم الاسامي الذي استهدامه ونزولا عسلي أوضاع الميزانين عضود الاعتبادات المقررة لها وبحسب تضميسها وبقير فلك على تضطرت الوساع الميزانية » لهي كادر عبال ، اجرد أن عبل المستخدم هو بطبيعته عبال مساتهدا الميزانية الميزانية بحسب التنظيم الذي استهدام من أن يكون الكادر كلار مسائح الميزانية بحسب القينا لا يكادر عبال .

( طمن رقم ٩٦٢ أسنة ٢ ق \_ جلسة ٢/٤/١٩٥٢ )

# قامستة رقسم ( ۲۰۷ )

#### المسطا:

مستخدم خارج الهيئة في مصلحة ليس في ميزانيتها كادر العمال ... مدم افادته من امكام كادر الممال ... لا يكفى أن يكون لممله مثيل في مصلحة اخرى ... وجوب أن يكون الآيل في نفس المسلحة .

## ملذس العسكم :

اذ كان الثابت ان المدعى من الصناع بحسب طبيعة عبله وكان معينا ( م 19 -- ج 14 )

في الخدمة تبل أول مايو سنة ١٩٤٥ ، الا أنه كان وما زال تبل هذا التاريخ وبعده معينا في وظيفة خارج الهيئة ، بحسبان أن المسلحة لم ينشأ بهسة كادر عمال وأثما درج تنظيم ميزانيتها في السنين المتعاتبة على أن يوضع هؤلاء المناع في وظائف مستخدمين خارج الهيئة ، نليس له ولأمثاله أن يفيدوا من أهكام كادر العمال ما دام ليس لهذا الكادر وجود في ميزانيــة المطحة ولا وجه للتحدى في هذا المتام باته يكفي أن يكون لصاحب الشان مثيل بطبيعة عمله في كادر العمال بوجه عام ولو في غير المسلحة نينيد من هذا الكادر ما دام عبله كمناتع ، مستقا كعابل في كادر المبال وكثبوقه اللحقة به - لا وجه نذلك ، لأن قرار مجلس الوزراء السادر في ١٩٤٤/١١/٢٣ بأحكام كادر العبال عالج حالة الخدبة الخارجين عن هيئة المبال الذبن يكونون بحكم عبلهم صناعا ، فنص على أن تسرى حالتهم على أساس ما يناله زملاءهم أرباب اليومية الذين يتمادلون معهم في الوظائف ، وظاهر من ذلك أن مناط الاغادة أن يكون للخدمة المنكورين زملاء من أرباب اليومية أي الذين ينتظمهم كادر العمال ، وغني عن البيان كذلك أن المتصود هو أن يوجد كادر عمال ينتظم هؤلاء الزملاء من ارباب اليومية في نفس المسلحة التي يصلون نبها ، وذلك لاته حسبها ببين بن مذكرة وزارة الماليسة التي وانق عليها مجلس الوزراء أن تنظيم الوظائف والترجات والافادة منهسا مرتبط ارتباطا أساسيا بالاعتبادات المالية وتخصيصها سسواء في ذلك الامتباد المالي الذي تقسرر التصاف بن كانوا في الخدية في أول بايو سنة ١٩٤٥ أو الاعتبادات المالية التي على أنساسها وفي حدودها تنظم الميزانيات المستقبلة ، وآية ذلك أن البند الأول من القراعد العامة نص على أن « تحدد كل وزارة أو مصلحة عدد كل نئة من نئات الصناع في كل عسم حسنبها تقتضيه حالة العبل وأن يكون متوسط هذه القثات مضروبا في عدد الوظائف لا يجاوز الاعتماد القرر » . فينطبق احسكام السكادر ... والحسالة هذه سه منوط بالاعتبساد المالي في حدوده وبحسب تخصيصه وفقا لتنظيم الميزانيسات مستقبلا ، ماذا كاتت الميزانية العامة لم تنقوره كادرا للممال في وزارة أو مصلحة بعينها غلا يمكن تطبيق أحكام كادر العمال على المستخدمين خارج الهيئة ولو كاتوا صناعا بطبيعة عبلهم المتسدان

مجال التطبيق في الميزانية ، وانها يجوز انشساء هذا الكلار في الميزانية اذا مرقى ذلك ، وهذا من الملاحات التي تقدرها الجهات المختصة عند تنظيم الميزانية وهو أمر جوازي لها .

( طعن رتم ٩٦٢ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٩٥٧/٤/١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۰۸ )

#### المستعا :

قرار مجلس الوزراد في ۱۹۵۲/۱۱/۳۳ سـ نصه على أن الفدية خارج الهيئة الصناع والوظفين القنين الؤفين الشاغلين لوظافه مبائلة المبال لنسوى حالتهم على اسساس زبلائهم ارباب اليوميسة المعادلين معهم في الوظاف سـ حكم وقتى يسرى على من كاثوا بالخدية في ۱۹۵۰/۵/۱ بشرط أن يكون بميزانية المصلحة كادر عبال ينظم هؤلاد الزبائد أرباب اليومية م

# بلغص المــكم :

ان ما جاء بقرار مجلس الوزراء العمادر ق ۱۹۹۲/۱۱/۲۳ باحكلم كانر العمال ، من أن الخدمة الخارجين عن هيئة العمال العمال الخين ناطبق الفنيين المؤقتين من يشغلون وطائف ممائلة لوطائف العمال الذين ناطبق طيم المؤاعد المبائلة المؤاهد على أساس ما يذله زملاؤهم طيم البومية الذين يتعادلون معهم في الوطائف ، ويجوز لاجراء هدف الموسية مؤاهرة نهاية الدرجات انما اراد أن يعمالي عمالة من كانوا في المخدمة في أول مايو سسنة م١٩٤٤ ، فهو حسكم وقتي يستنفد أهرافسمه بتعلييته على هؤلاء وليس حكما دائما المستنبل ، فلا يغيد من هذا الحكم بتعليته على هولاء وليس حكما دائما المستنبل ، فلا يغيد من هذا الحكم بتعليته على موجودا في الخدمة في هذا التاريخ ويشترط أن يكون في المسلحة كادر مال ينتظم زملاء له من أرباب اليوبية وكان عبال المستخم خارج الهيئل ، فتصد قدرار عباس الوزراء بالحكم الوقتي المشار اليه أن تعادر العمال ، فتصد قدرار وطائفهم من سالك حكمية عقد من سالك وشخصية متى توافرت شروطها ، كسا يجوز تحويل وظائفهم من سالك

الدرجات الى سلك اليوبية ببوانتنهم ؛ لما أذا لم يكن بالمسلحسة كادر عسل فليس لهم أن يفيدوا من أحكام هذا الكادر ؛ هذا ولا يبتع ذلك كله المسلحة مستقبلاً أن تنظم ميزانيتها على أسساس انشساء كلار عبال نبها ؛ وهذه كها سلف التول من الملاصات التي تتدرها البهسات المختصسة ؛ علذا أنشىء بشيل هذا الكادر وانتظم المستخدم خارج الهيئة ( المسلم » فله أن يفيد منه عندنذ على مقتفى احسكله من تاريخ تنفيدذ التنظيم الجسديد البيزانسة .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٢/١٩٥٧)

قاصنة رقبم ( ۲۰۹ )

الجسيدا

نطبيق كادر العمال ... وجود العمال على درجة خارج الهيلة او على درجة في الكلار العام ... منصهم الاجر في مدود درجات كلار العمال التي. سويت عليهم حالتهم ه

# بقفس المسكم :

في ٢٣ من يونية سنة 1901 تقدمت اللجنة المالية بالذكرة رهم 11/10 منتومة بشأن الاعتراضات التي مسافنت الوزارات والمسلح عند تطبيق كشوف حرف (ب) والس ١٢٪ نضمت راي وزارة الملقية با ورد بالبند ٢ عليها من حالات ، ومن بين ما سئلت نبسه وزارة الملقية با ورد بالبند ٢ عليم المورة عليم كادر العملل وهم الان على درجات خترج الهيئة أو على درجات في الكادر العمل منهل يبتحون أجر ٥٠٠ مليم بطكلل أذا توافرت شروط المنح لهم ؟ وهل يكون المنسح في حدود كادر بطكال أم في حدود درجاتم الصالية ؟ » وقد رأت وزارة المليسة « ان ينحوا الاجر في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم » ، وقد وافق مجلس الوزراء على جميع ما ورد بطك المذكرة في ٢٤ من يونيسه سنة (مال) .

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٢ ق - جلسة ١٦١٠/١١/٢٠ )

# قاعسدة رقسم (١١٠)

: 12-41

الصالع الذي يشغل في سلك الدرجات وظيفة مباللة لوظائف العبال ... عدم جواز بنحه ماهية تزيد عما يتقاضاه بثيله من ارباب اليومية ، ولا أن تجاوز ماهيته نهاية مربوط درجة هذا النظي ... تقــدير الماهيــة بمراعاة استزال ايلم الجمع ... الاستثناء من هذه القاعدة بالنسبة لبعض عهــال مصلحة السكك الحديدة ... كتاب وزارة الماقة في افسطس سنة (١٩٥

## ملفص الحسكم :

المستفاد من نص الفترة الثانية من البند الثالث عشر من كتاب وزارة المالية الدوري ملف رقم ف ٢٣٤ ــ ٣/٩ه العمادر في ١٦ من أكتـــوير منة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية أن المستخدم المسانع الذي يشغل في سلك الدرجات وظيفة مبائلة لوظائف العبال لا يجوز منحه ماهية شهرية تزيد على ما يتقاضاه زميله من ارباب اليومية الذي يتمادل معسه في الوظيفة ولا أن تجاوز باهيته بحسال با نهساية بربوط الدرجة المحددة لهذا النظم بكادر عبال اليومية . ولما كان عابل اليومية لا يبنح اجــــر! عن أيام الجمع التي لا يعمل فيها . فإن مثيله في سسلك الدرجات تقسدر ماهيته بمراعاة استنزال هذه الايام ، وما يصدق على المستخدم المساتع الذي عبن رأسا في سلك الدرجات يصدق كذلك على عامل اليوميسة الذي بنتل الى هذا السلك ، ذلك إن الشارع أراد أن يتبد تقدير المأهيسة الشهرية للصائع الذي يمين على درجة بالحدود الواردة في كادر المسال في شأن عمال اليومية ، وهي التي ينبض التزامها في تحديد الماهية الشهرية للعابل ، وقد انصحت عبا جرى عليه التطبيق العبلي في هسدًا الصدد مذكرة اللجنة المالية التي وافق عيها مجلس الوزراء بجلسسته المنعدة في ٧ من تومير سنة ١٩٤٨ ، كما أيد هذا النظر التنسي الذي تضيئه الرأر مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من اغسطس سسنة .١٩٥ ٥٠ اذ ردد أن عمال اليومية الحاصلين على مؤهلات دراسية وغير الحاصلين على وقدالت عندها يوضعون على الدرجات طبقا المتواعد والاحكام المتررة كه تعديد مرتباتهم على اساس الأجر اليومى مشروبا في ٢٥ يوما ، ورات وزارة المقية بكتابها رقم ٢١٤/١/٢٣٤ جزء ثان المؤرخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٢ البية ايضا عند النقل بن اليومية الى الدرجات الفسارجة عن الهيئة . وظاهر من هسذا القسرار في ضوء الاوضاع السابقة عليسه الله لم يستحدث حكيا جديدا ، بل كشف عن تاعدة كانت قائبة ومتبعة من هذه القاعدة استثناء صدور كتاب وزارة المايسة رقم مملا — ١٩٧١م الاراكب على في المسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « بالترار ما تم من في المسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « بالترار ما تم من في المسطس سنة ١٩٥١ الى مصلحة السكك الحديدية « بالترار ما تم من أفسطيك مبرك الموجود على السينة على الساس بتوسط أيام تشخيلهم في السسنة ترتبيت من صحيلة السابق وكذا محاسبة من يثبت من صحيلة ترتبيته على الساس، ٣٠ يوما مع اسستبرار في تعليق هذه القساهد المتكلك على الساس ٣٠ يوما مع اسستبرار في تعليق هذه القساهد وستقلا » .

( طعن رقم 197 لسنة ؟ ق -- جلسة 17/17/٢٥ )

### قاعــدة رقــم ( ۲۱۱ )

# البسطا :

الكتاب الدورى رقم ف — 771 — 770 اللارخ 11 من اكتسوبر سنة 1940 — ايراده حكما وقايا بنسوية حالة الموظفين الداخلين في الهيئة والمستضمين الخارجين عن الهيئة الموجودين بالخدمة وقت نفاذ كادر الممال ويشملون وظالف مماثلة لوظائف الممال — النمى الوارد به بتحويل وظائف هؤلاء الموظفين والمستخدمين — امر هذا التحويل جوازى الادارة متى تحريد. مالاسة ،

#### ملخص المحكم:

ان الفقرة ( ٢ ) من البند الثالث عشم المتعلق بالقواعد العسامة من الكتاب الدوري رقم (ف ٢٣٤ ــ ٣/٩ه ) المؤرخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ بشأن كادر عمال اليومية ترسى تواعد المستخدمين الصناع الذين على درجات ، منصت على أن ٥ المستخدمين الذين يشغلون وظائف خارج الهيئة والموظفين الغنبين المؤتنين سرسواء كانوا على وظيفة دائمة أو على وظيفة ووقتة سرمين بشغلون وظاتف بماثلة لوظائف العمال الذبن تنطبق عليهم القواعد المبينة في الينود السابقة ، هؤلاء تسوى حالاتهم على اساس ما يناله زملاؤهم أرباب اليومية الذين بتعادلون معهم في الوظائف ... ويجوز لاجراء هذه التسوية مجاوزة نهاية ربط الدرجة بشرط الا تزيد ماهية المستخدم بحال على نهاية مربوط الدرجة المحددة لنظيره من عمال اليومية بكادرهم 4 ويبكن تجويل وظائف المستخديين المؤتتين والغدية الخارجين عن الهيثة بن سلك الدرجات الى سلك اليوميسة بموافقتهم وتنقسل الوظائف الى اعتبادات اليومية والصائع الذي بشفل درجة في كادر الخدمة ، أو درجة مؤنتة وسويت حالته طبقا لتواعد الكادر السالف الذكر وجاوزت ماهيته الجديدة نهاية ربط درجة وظيفته ، ولم يوافق على تحويل وظيفته الى سلك اليومية لا يمنح أية علاوة بعد ٢٠/٤/٤٥/٤ ما لم يرق الى درجة اعلى يسبح مربوطها بمنح الملاوات المتررة ، أما المستخدم المساتع الدائم نتسرى حالته طبقا للقامدة المتقدمة ، وأو جاوزت ماهيته بالتسوية نهاية ربط درجة وظينته قاذا بلغت جاهيته بالتصوية تهسساية ربط الدرجة أو جاوزت تتف عند الحد الذي تحسل اليه في ١٩٥/٥/١ . أما أذا كانت ماهيته بالتسوية لم تصل الى نهاية ربط الدرجة في هذا التساريخ فيمنسح الملاوات المتررة لدرجته حسب أحكام كلدر الموظفين المام » .

والواضح بن عبارات هذا البند ؛ أن المشرع تصد الى وضع حكم وتنى بتسوية هلة الموظنين الداخلين في الهيئة ؛ والمستضمين الخسسارجين من الهيئة ؛ الموجودين بالمقمية وقت نفسسالة كلار المهسال في اول ملين سنة ١٩٥٥ ويشغلون وتقذاك وظافه بهلكة لوظاف المهال على أسلمري با يناله زبلادهم من ارباب اليوبية الذين يتعادلون معهم في الوظاف » اذا كان لهم دليل من طولاء في نفس المسلمة التي يسلون بها ، وقد قصد السلك الذي يهدفه التصوية تحديد مرتب الموظف او المستخدم الفني في ذات السلك الذي يقتى البه بحيث ينساوى مع الأجر المسرر لزيهله عامل المبوية تحقيقا للحدالة وحرصا على المساوأة بين من يقومون بعمل واحد في مصلحة واحدة ، وظاهر في جلاء المشرع ، بعد اجراء حذه النسوية ، في مصلحة واحدة ، وظاهر في جلاء المشرع ، بعد اجراء حذه النسوية ، المبرط بوافقتهم على هذا التحويل ، بما يستفاد منسه القاعدة العلمية في تسوية حالتهم على هذا التحويل ، بما يستفاد منسه المقاعدة العلمية في ناح الخراجات الى الماحلة في الهيئة او الفارجة عنها ، على اساس الأجور المغررة لزبلائهم من عبال اليومية الذين يتباكلون معهم في الوظائف — وهذه النسسوية تجويها الادارة ، ان هي قدرت بلامتها ؟ ورات في ذلك تحقيقا للمسلحة تجويها الادارة ، ان هي قدرت بلامتها ؟ ورات في ذلك تحقيقا للمسلحة تحديدها للوظائف المختلفة وتعيين درجاتها وتوزيعها في كل وزارة او مصلحة قائما على الساس من المسلحة المسلحة وقائما على الساس، من المسلحة المسلحة وقائما على الساس، من المسلحة المسلحة وقائما على الساس، من المسلحة المسلحة عليه يكمل حسن سبرها وسلامة تطورها .

( طمن رقم ۷۸) لسنة ٥ ق ــ جلسة ١١/٦/١١١ )

### قاصدة رقسم ( ۲۱۲ )

#### المسطاة

المستخدون خارج الهيئة أو المبال الذين يشغان درجات في السكادر العام وطبق عليهم كادر المبال — عدم سريان الحظر الوارد بالبند ١٣ من الكادر بالنسبة للملاوات عليهم — أساس ذلك مراحة البند ٢ نفرة ه من المذكرة التي وانق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/٢/٢٤ في تدرج الملاوات بالنسبة لهم واو جاوز الأجر نهاية مربوط درجتهم .

### بلقص المكم:

ان مذكرة اللجنسة المليسة التي تدمتها الى مجلس الوزراء بتساريخ - المدروبات التي ١٩٥١/٦/٢٣ ( المذكرة رقم ١ سـ ٥١٦ متنوعة ) بتسسان المسعوبات التي

النارها تطبيق كشوف حرف ٥ ب » وبنها ما ورد في البند ٦ فقرة ( ه ) بشان المعالى الذين هم على درجات خارج الهيئة أو على درجات في السكادر الممال وتساطعا المذكرة فيها اذا كان يجوز منح المام لم طبق عليهم كادر المعالى وتساطعا المذكرة فيها اذا كان يجوز منح خلاك أجرا مقداره . ٣٠ مليم اذا توانرت فيهم شروط منحه وهل يسكون الملية أن يحدود كلار المسال المتى سحويت عليها الملاية أن يكون المنسج في حدود درجات كادر المسال التى سحويت عليها حالاتهم كمرورة تدرج اجر العالم الذي تسوى حالته طبقا لكادر المعالى بقلاوات ولو جاوز أجره نهاية بربوط درجته خارج الهيئة وأن حبس بالعلاوات بعد بلوغ الاجر نهاية المربوط فيه أغفال لما تضى به ترار مجلس الولاراء النا الذي تون ومن المحال الولاراء النا الذي ومن ثم يكون المطمون ضده محقا في طلب العسلاوات حتى نهاية مربوط الدرجة التى سويت حالته على الساسها عبلا بأحكام كادر المهالى ولو جاوز ذلك نهاية مربوط درجته خارج الهيئة .

يؤكد ذلك أن البند ١١ من كادر العمال والفقرة « هـ » من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية التي والمق عليها مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ لم تقيد أطلاق العلاوات الا بالنسبة إن كان من المستخدمين خارج الهيئة ولا بسرى الحظر الوارد في البند ١٣ على المستخدمين خارج الهيئسة أو العمال الذين بشفلون درجات في الكادر المام وطبق عليهم كادر العمال وذلك طبقا لحكم النقرة « ه » من البند ٦ وقد صدرت مطلقة بقسرار من مجلس الوزراء وبعد اخذ راى اللجنة المالية وموانقة وزارة الماليسسة أى بنفس الاداة التي مدر بها كادر المهال والمطلق كما تقسول قواعد التنسير السديدة بجرى على اطلاته ما لم يتيد صراحة أو دلالة ومن ثم ملا محسل لأعهسال القيسد الوارد في البند ١٣ في غير حالته وهو السذى كان تائما عندما صدر قرار مجلس الوزراء في ١٩٥١/٦/٢٤ الذي تضمن الفترة « ه » ولم يشر اليه من تريب أو من بعيد بل جاء بحكم عام صريح ولم ينعت العمال الذين ارادوا تطبيقه عليهم بأكثر من أنهم الذين طبق عليهم كادر الممال وهم على درجات خارج الهيئة أو على درجات في السكادر العام ، وبذا يكون شرط المنح الذي أشسارت البه هذه الفقرة متوانرا في المدعى ولا ربيب أيضًا في أن حبس العلاوات عنه وعدم اطلاقها ، نيسه

مجلداة واضحة الاحكام قرار بجلس الوزراء المسلدر في ١٩٥١/٦/٢٤ آنه الذكر الذي تضمن حكم الفقرة « ه » .

( طعن رتم - ١١١ اسنة ٧ ق - جلسة ٢١/١/١٩٦٤ )

#### قامسعة رقسم ( ۲۱۳ )

#### المسطا :

قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥١/٦/٢٤ بشأن منع المسأل الذين طبق عليم الكلار وهم على درجات غارج الهيئة أجر ٢٠٠ مايم في حدود درجات كادر المبال والتي سويت عليهم حالاتهم سوداة تدرج أجور عزاد المبال بالمالوات الدورية المتررة في هذا الكادر وفي عدود الدرجة التي تبت التسوية على أساسها ، وأو جاوزت أجورهم دربوط درجاتهم غارج النيفسية .

# ملقص الحسكم :

ان حتى المدمى في تدرج اجره بالعلاوات الدورية حتى نهساية مربوط الدرجة المسسادر الدرجة المسسادر في ١٩٠٤ المساد الدرجة المسسادر في ١٩٠٤ الماواغتة على ما جاء بغكرة وزارة الملية من أن المسال الدين طبق عليهم الكادر وهم على درجات خارج الهيئة ببنعنون أجسر ٢٠٠٠ عليم في هدود درجات كادر المبال التي سسويت عليها حالاتهم ٤ وينهوم هذا القرار أنه ينبغى أن تدرج أجور هؤلاء المسال بالمسالوات الدورية المقررة في هذا الكادر وفي حدود الدرجة التي تبت المسسوية على الساسها ولو جاوزت أجورهم نهاية مربوط درجاتهم خارج الهيئة .

الوزارات والمسسلح عند تطبيع كشموف حرف « ب » والـ ١٢ ٧٠ طك المذكرة التي وافق مجلس الوزراء بتراره المسادر في ١٩٥١/٦/٢٤ عملى ما تضمنته من آراء منهما الموافقية على أن يمنيح العميال الذين طبق عليهم كافر المسال وهم الآن عسلى درجسات خسارج الهيئة أو على درجات في الكادر العام أجر ٣٠٠ مليم بالكابل في حسدود درجات كادر العبال التي سويت عليها حالاتهم وأذ وردت هذه المواغشة في عذا الشان مطلقة وجرى حكمها واضحا صريحا دون تخصيص غان من مقتضى هذا الاطلاق بالنسبة لهذا القرار وبن صدوره ـ كبا هو ظاهر ـ من نفس السلطة وبذات الاداة الصادر بها كادر العمال الا يرد عليها اي تخصيص أو تيد تضبنته أحسكام الكادر تبسل مسدور هذا الترار الاخير الذى لم يشترط لاتطلاق العلاوة سوى أن يكون العامل المقيد على درجة خارج الهيئة بين العمال الذين طبق عليهم كادر العسال ، والمدعى من هؤلاء ، ولذلك ماته ينيد منه بمجرد صدوره ، ولا حجة بعد ذلك نيسما ورد بالطعن من أن المتصود بها ورد في الفقرة المسار النها من التسرار المذكور هم العمال الذين طبق عليهم كادر العمال وخصمت منهم الـ ١٢٪ طالمًا أن الاستفسار واجابة وزارة المالية عليه مربح كما سبق بياته في انه انصب على اطلاق العلاوات بالنسبة إن طبق عليهم كادر العمال من هؤلاء عامة وكل ذلك من الوضوح بحيث لا يدع مجالا لذلك النهم الذي ذهب اليه الطعن مادام أن التسرار صدر بالموافقة المطلقة على منح الاجور في حدود درجات كادر العمال التي سويت عليها حالاتهم وأن موضوع الـ ١٢٪ كان. محل سؤال مستقل منبت الصلة بموضوع الفقرة « ه » . كما أنه لا وجه لما جاء بالطمن منائه طالما لم تحول وظيئة المدمى الى سسلك اليوميسة غاته لا يستحق أية علاوة بعد ٢٠/٤/٥/٤ اذ نص البنــد الثالث عشر من كادر العمال والفترة « ه » من البند ٦ من مذكرة اللجنة المالية سسالفة الذكر يقضيان بتسوية حالة المستخدمين الخارجين عن الهيئة الذين طبق عليهم كادر الممال بتدريجهم في العلاوات الدورية دون اعتداد بنهاية ربط درجاتهم خارج الهيئة ولم يتيد اطلاق هذه العلاوات الا بالنسبة: أن كان من المستخدمين الخارجين عن الهيئة أو من المستخدمين المؤتنين وجاوزته ماهياتهم الجديدة بمد الشبوية طبقا لكادر المهسال نهساية ربط درجاته

موطقفهم ولم يوانقوا على تحويل وظائفهم الى سسلك اليومية وهذا غيرً متحقة أسلا في حالة المدعى .

( طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٧ ق سـ جلسة ١٢/١/١٩٦٤ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۱۴ )

#### المسطا:

نمى كادر المبال على ابكان تحويل وظالف الستخدين الراقتين. والفدية الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى سلك اليوبية بموافقتهم \_ بقسود به الممال الوجودين بالضبة عملا قبل ١٩٤٥/٥/١ وليس بعد هذا التاريخ ،

# بكفص العسكم :

انه ولئن ورد في احسكام كادر العسال انه « بمكن تحسويل وظائف المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن الهيئة من سلك الدرجات الى مسلك اليوبية ... » الا أن هذا المنا اليوبية بووافقتهم وتغلل الوظائف الى احتمادات اليوبية ... » الا أن هذا من الاحكام التي قصد أن تطبق على العمال الموجدين بالمخدمة نملا تبل أول مايو سنة ١٩٥٥ وليس بعد هذا التساريخ . ومادام المدعى في أول مايو سنة ١٩٥٥ لم يكن قد ادى الامتحان الذي يعطيه الحقى في الترقية ولم يكن جمشرا ضمن الدراد العمال ؛ علته لا تترتب له حقوق حدية في الترقيسة المطلوبة بحيث يتمين على جهة الإدارة أن تهنمه أياها حتما وبقوة التاتون أطبقا للحكم المشار اليه .

( طعن رتم ١٥ استة ٢ ق \_ جلسة ١١/١/١٥١ )

# قاصدة رقسم ( ۲۱۵ )

#### : المسطا

القانون رقم 111 أسنة 1970 بسريان لحكام كادر العمال هـلي. المستخدمين الشـارجين عن الهيئة ــ مجال سرياته ــ شابل للمستخدمين الخارجين عن الهيئة الشـافلين للدرجات الشرعية أو القصوصية .

#### ولقص المسكم :

ان القانون رقم ١١١ لسنة .١٩٦ في ضوء ما جاء بمنكرته الإيضاعية وستهدنا تصبين حلة طائفة الستضوين والستضيات الضبارجين عرير الهيئة بما يكفل مساواتهم بزملاتهم العمال أنه قصد الى الغاء نظام المستخدمين الغارجين من الهيئة مستعيضا منه بوظائف كادر العمال بحيث يخضعون جبيما تحقيقا للبساواة بيئهم لنظلم واحد وبن ثم نقد بات معيئسا تنفيسذا لهذا التانون وتحتيتا للأفراض التي استهدمها نتل جبيع الخاضمين لنظلم المستخدمين الخارجين عن الهيئة بجميع درجاتهم الاصلية والفرعبة كالدرجة الخصوصية الى كانر العبال ، ولا يتبل في عدًا المسلم اخسرام طائلة المستخديين الشاغلين للدرجات الغرمية او الخصوصية بن بجسال تطبيق هذا التاتون ذلك أنه مضلا عن أن شاغلي هذه الدرجات يعتسبرون من الخارجين عن الهيئة ويخضعون لذات الاحكام التي يخضع لها المستخدمون خارج الهيئة مانه لا يتبل بعد اذ الفيت بمتنضى القانون المذكور درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئة ولم بعد لهذه الدرجات بعد مسدوره وجود في نظام موظئي الدولة والفيت تبعا لذلك المواد المنظمة لهذه الطائفة ، أن تبعي الدرجات الخصوصية المتنرعة عنها لأن الاصل يستتبع بالشرورة الفساء الدرجات المتفرعة من هذا الاصل .

( طعن رقم ۱۲۷۲ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۳۱/۱/۱

## قاعستة رقسم ( ۲۱۲ )

#### المسطا:

تسوية حالات المستخدين الخارجين عن الهيئة بنظهم على درجات مبالية طبقا لاحكام القانون رقم 111 لسنة 1970 بشأن سريان احسكم كادر المبال على المستخدين الفسارجين عن الهيئة وتحسين مالاتهم التفرقة في نقل بين طاقفة المستخدين المبناع وطاقة المستخدين في المساع سرا المبناء المستخدم الفارج عن الهيئة ، من طاقفة المستخدين المبناع عن الهيئة ، من طاقفة المستخدين المبناع عن الدرجة المستخدم المقارع عن الهيئة ، وان يشغل درجة بخصصة في المراتبة لوظائف المبناع ،

# المحكم :

أن الشارع قد قرق في المعلمة بين طائنتين من المستخديين الخارجين من الهيئة ، هما طائفة المستخديين المسناع ، وطائفة المسستخديين غير المسناع وذلك عند نظهم الى كادر العمال ، معتدا في هذه المفسايرة بومسك الدرجة المقيدة عليها كل منهم ، وتخصيصها في الميزانية .

والفيصل في معرفة المستع من بين المستخدين الخارجين عن الهيئة الها المراد غيه الى ملف خدمته ، والى الدرجة التى يستلها باليزانية ، عان وصف في ملف خدمته بأنه صلتع مبن يبلك اضفاء هذا الوصف عليسه ووصفت الوظيفة التى يشغل الدرجة المخصصة لها في الميزانية بأنها من وظائف الصناع ، كان المستخدم صباحا ، تجب معالمته على هسذا الاساس ، والا أعوزه سبند انتجابه الى طائفة المستخدين الصناع ،

( طعن رقم ١٩٦٨/٥/٢٦ ) ق ــ جلسة ٢٦/٥/١٩٦١ )

### قاعستة رقسم ( ۲۱۷ )

: المسبطة

القانون رقم 111 أسنة ١٩٦٠ بسريان اهسكام كادر المهسال على المستخدمين الفارجين عن الهيئات سجال سرياته ... افادة المعينين في الهيئات المستقلة أو المائمة أو المعلمين بقواجد تنظيمية خاصة منه ... فيس من شروطها توافر التطابق بين درجاتهم ودرجات المعينين في وزارات ومصالح الحكومة > وانما يكفي انفساق درجاتهم مع درجسات المستخدين الفارجين عن الهيئة ... المقصود باتفاق الدرجة المشار الله .

#### بلغص الحكم :

ان المشرع المسين في الهيئات العابة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة المعابلين بتواعد تنظيبية خاصة اسوة بنظرائهم المهينين في الهيئات العابة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة أو المعابلين بتواعد تنظيبية خاصة اسوة بنظرائهم المهينين في وزارات ومصالح المحكومة على درجات بالميزانية وهو لم يشترط لامائتهم من اهكام في وزارات ومصالح المحكومة بل وما كان يتبغى له أن يشترط ذلك لأن التطابق لا يتوم أصلا في الاوضاع الوظيفية بين الهيئات المساتلة أو ألمائهم المواعدة والمائين بقواعد تنظيبة خاصة وبين وزارات ومصالح الحكومة وذلك كان بنطقيا من المشرع أن يكتنى لامائتهم من أمكام وليس مدلول الاتفاق هو مين مدلول التنابق مالطابق يستلزم أن تسكون الدرجة مي نفس الدرجة ليس في وصفها غصب بل وفي كل أبصدها المرابق في كل أبصدها المرابق في الوصف غملا أو حكيا .

واته ان صح ان المدعى ليس من الخانسمين الأحكام القسانون رقم ٢١٠ السنة ١٩٥١ وانها يخضع لقواعد تنظيبية خاصة اترها مجلس الوزراء فى ١٨ من نوغبر سنة ١٩٤٩ غان ذلك لا يحربه من الاعادة من الحسكلم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص فى المادة الرابعة منه كما سسله البين على سريان أعكله على المعلمين بتواعد تنظيية خاصة لا معن البيئسة مع درجات المستخدين الخسارجين عن البيئسة ولما كتت الدرجة التي يشغلها المدى موصوفة فى الميزانية بانها عن بين وظائف الدرجة الثانية من درجات المستخدين الخلوجين عن البيئة ( غير المنافقة ) لما كمان ذلك علته يتبين تواخر الاتفاق بين الدرجة التي يتسخلها المدى وبين الدرجة التي يتسخلها المدى وبين الدرجة التي 193، هذا المتلد له شروط الاعادة من المكافئة من المكافئة من المكافئة من المكافئة عن المكافئة من المكافئة المنافقة عن المكافئة المنافقة عن المكافئة عن المكافئة المنافقة المكافئة المكافئة عن المكافئة المكافئة عن المكافئة المكا

( طعن رقم ۱۹۲۲/۱/۹ استة ۸ ق ــ جُلسة ۱۹۲۱/۱/۹ )

قامستة رقسم ( ۲۱۸ ) .

الجسما:

المادة ( ۲۲ ) من القانون رقم ۱۱۱ اسنة ۱۹۲۰ بشان سريان امكام كادر المبال على المستفدين الفارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم نست على أن ينقل الى كادر المبال المستفدون الصناع المهنون على درجلت بالجزائية ويوضعون على المرجلت المترزة لمعرفهم في كلار المبال بسفة شخصية - - سريان هذا الحكم على المستفديات المساقعات كيا يسرى على المستفدين المساع - يكفى لاطباق حكم هذه المادة أن يكون المستفدم أو المستفدين المساع - يكفى لاطباق حكم هذه المادة أن يكون المستفدم على المستفدين المعرفة عن الهيئة موسوفا في ملف المفدية يقد صافع معينة

### ملقص المسكم :

ومن حيث أن القانون رقم 111 أسنة 197. بشأن سريان أهسكلم كادر العمال على المستخدين الخارجين من الهيئة وتصين حالتهم قد نعى في الملاة 1 على أنه (ينشأ في كادر المهسال درجة جديدة تحت أسسسم ( مستخدين ) بالغنة ( ٣٠٠ ، ٣٠ مليسا بصلاوة تدرها ٢٠ مليسا كل سنتين ٥ كيا نص القانون في المادة ٢ على أن ينقل الى كلار العبسال المستخدون والمستخدمات غير المناع المينون على درجات باليزانيسة وينحون بداية مربوط الدرجة المنشاة طبقا للهادة الاولى أو مرتبساتهم الصابة متسسومة على ٢٥ أيها أكبر ٥٠٠ وفي المادة ٢ على أن ينتسل الى كدر المبال المستخدين المناع المينون على درجات باليزانية ويوضعون على الدرجات المستخدين المناع المينون على درجات باليزانية ويوضعون المستخديون الحناع الذين لا توجد لهم حرف بمثالة لحرفهم في المكسسوفه المستخدين المبال فتصدد درجاتهم وحرفهم في كلار المبال بتسرار من ديوان سالوظفين وينعون بداية الدرجة أذا كانت مرتبساتهم مقسسوفة على ٢٥ تقل عن هذه الداية ويمتقطون ببيعاد علاواتهم وأقديياتهم في كلار المستخدين الخارجين من الهيئة ٧٠ .

ومن حيث أن الواضعة من النصسوهى المتدية أن المستخدين الخرجين من الهيئة صناعا وغير صناع ، يتطون الى كادر المجال ويعابلون ولقا لاحكليه بعد أن كانو أخلسهين لاحكليه القلون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥١ ومن كان منهم غير صفاع ينقل ألى الدرجة ٢٠٠٠/٣٠ ماييا المتدأة بالقاتون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ ومن كان منهم صائعا ينقل ألى الدرجة المترة لحرفته في كادر العجال غلا لم يكن لهذه الحرفة بقيل في الكادر فتصدد الصرفة والدرجة بترار من ديوان الموظفين ،

ومن حيث انه ولئن كان المشرع قد اشار في المادة ٢ من القسانون المشار البه الى المستفدات غير الصناع قرين المستخدين غير الصناع ولم يشر في المادة ٣ الى المستخديات الصناع قرين المستخديات المناع وأن المستخديات المناء موظمى العولة أورد جداول مراقسة بالمقتون لمرتبات المستخدين والمستخديات الخسارجات عن الهيئة أوله خاص بالمستخدين غير المسناع والقالمة خاص بالمستخديات قون أن يصفهم بأنهن صائمات أو غير مساتمات على نعو ما ما على بالنسبة المستخدين الخارجين عن الهيئة ؟ الا أن المحكمة قرى ان حكم المادة ٣ الى المستخديات الخارجين عن الهيئة ؟ الا أن المحكمة قرى ان حكم المادة ٣٠٠ يسرى على المستخديات

الصقيعات كيا يسرى على المستخدين الصناع ، وآية ذلك أنه يكنى الإنطق النمي أن يكون المستخدم أو ب المستخدية الخارجية عن الهيئية وووصوبا في بلك الخدية بأنه مسلم يعينا على درجة باليزانية ب وقد بتحقيق فلك في حق المدعية ، اذ أن الاسر المسادر في 1 من ابريل سنة ١٩٥٧ بتحييا في الدرجة المستمة خارج الهيئة ( نسباء ) قد افترن بهنمها بدل صناعة وهو لا يبنم الا المسلم كيا أن المهنية التي تشتظها وهي بدل صناعة هو وارد بالاجر المذكور ويسساتر أوراق ملف خديتها وردت يوجه كلار الممال لها الكشف رقم } من الكسبوف عرف (ب ) المسلم يوجه كلار الممال لها الكشف رقم } من الكسبوف عرف (ب ) المسلم المستماع أو الممال المنابع الا وجود المترقة في فيذا الشسان بين الذكور والاتناب رقم المسلم المنابع المنابع المتوادر المتاون رقم المستخدين المبناع على الوجه سالمه الذكر انها هو من قبيل التغليب .

وبن حيث أن الحكم المطمون فيه أذ تنبى باحثية الإدبية في تسسوية حقاتها في الترجة ( ٢٠٠ - ٣٦ ) ملينا طبقها لاحكام القانون رقم 111 لبنية بالإدا باعتبارها صائمة في بهزة خياطة بحسب الوصف الوارد في المكتب، وتم ؟ من كتسبوف كلار المعبال الشيل اليه وما ترتبه على ذلك من وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٢٤ وصوب الفروق الماليسة من الإدار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٢ لسنة ١٩٢٤ وصوب الفروق الماليسة من الرام العلم بالمعروفات مناسبة بهذا ويكون الطمر فيه على غير مناسبة بهذا يكون الطمن فيه على غير مناسبة من القانون مها يتمن مه رئيس الطمن فيه على غير المسلوم من القانون مها يتمن مه رئيس الطمن .

وطعن رهم ٢٩٦ لسنة ٢١ ق \_ جلسة ٢٥/١/٧٨١ )

تخسطة رقسم ( ۲۱۹ )

: المسبطا

بُضُوع للحمِ الواعد تطبية خاصة الرَّجا مجلي الواراء في ٢٨ من توفير سنة ١٩٤٥ – الدرجة التي يشغلها ... وصفها في الواتية بالهـــا من وظائف الفارجين عن الهيئة وناتقيها وأو أنها ذأت مربوط ثابت مع بداية - الدرجة الثانية من درجات المستفدين الفارجين عن الهيئة ( غير المستاع ) ... - اكتبال شروط الامامة من امكام القالون رتم ١١/١ أسنة ١٩٦٠ في شاته -

### ولخص المسكم :

انه ان صح أن مثل المدعى ليس من الخاضمين لاحكام القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وانبا بخضع لقواعد تنظيية خاصة اترها مجلس الوزراء في ٢٨ من نونبير سنة ١٩٤٦ نان ذلك لا يحربه من الاعادة من أحكام العانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦٠ الذي نص في المادة الرابعة بنسه على سربان أحكامه على العالمين بتواعد تنظيبية خاصة من تتنق درجاتهم مع درجات المستخدين الخارجين عن الهيئة .

ولما كانت الدرجة التي يشغلها المدعى موصونة في الميزانيسة بانها من وظائف الخارجين عن الهينة وكانت ننسالتي ــ ولو انها ذات مربوط ثابت جع بداية الدرجة الثانية من درجات المستخدمين الخارجين عن الهيئسة وغير الصفاع) . لما كان ذلك عانه ببين تواغر الانتساق بين الدرجة التي يشغلها المدعى وبين الدرجة المذكورة وبن ثم عقد اكتبلت له شروط الاعادة من لحكام القانون رقم 111 سنة . 1971 .

﴿ طعن رقم ١٤٤ لسنة ٨ ق ــ جلسة ٢٤/٤/٢٢ )

# القسسرع القسسلين

# معالجة بعض التسخوذ في تطبيق قواعد كالار العبسال

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۰ )

# الإستا:

قرار مجلس الوزراد في ۱۹۵۱/۸/۱۲ -- مطلعة الشئوذ الفاتج عن. مسيورة بعض مساعدى الصناع في وضع ادنى من الشراقات -

#### بقض الحكم:

المستقاد بن قسرار مجلس الوزراء المستدر في ١٢ بن أغسطس سنة ١٩٥١ أن المشرع رأى تعديل حالة بساعدى الصناع بن حيث الدرجة والمثلوة ، لملاج وضعهم الشاذ الناتج عن أن من ثم يكبل منهم في أول مايو سعة ١٩٤٥ خيس سنوات ، وكذلك بن عين بعد هذا التاريخ قد ظل في العرجة (١٥٠/١٥٠) بسبب كون ترتيته بعد هذه السنوات الخبس هي ترقية جوازية لا حنبية ، وذلك حتى لا يكون هذا الغريق من العمال في وضبع العقر من التلاميذ « الشراقات » . وإذا كان المشرع قد أعرب عن حرصه على التسوية بين الغريتين حتى لا يتبيز احدهما على الآخر ، فلا يستقيم مع رغبته في ازالة التعرقة بينهما أن يكون قد جمل ترقية البعض بعسد. خيمي سنوات جوازية ، وترقية البعض الآخر بعد مضى المدة وجوبية . قا ماجاء في ترار مجلس الوزراء آنف الذكر من أن « الشراقات والصبية اللفين لم يكونوا تد اتبوا خبس سنوات خدمة في أول مليو سنة ١٩٤٥ ، وكتلك الذين عبنوا منهم أو يعينون بعد هذا التاريخ سواء كاتوا حاصلين. طلى الشهادة الابتدائية ، أو غير حاصلين عليها تطبق عليهم قواعد وكشوفه. حرف ( ب ) . . ، وبعد نهاية السنة الخابسة يؤدى ابتمانا أبام اللجنسة النائية المشكلة بدرار وزارى ، أن نجح نبه ترقى ألى درجة صائع دقيق. الذا وجدت درجة خالية ، وفي هذه الحالة ببنح أجرة بومية قدرها ( ٢٠٠٠م ) ١٠.

بواذا رسب يعطى غرمسة سنة الفسرى بأجرة ( ٢٥٠ يوبيا ) غان تكرير برسوبه يفصل » ... فلا يعدو أن يكون ترديدا للأصل العام في كادر العمالي غيها بتعلق بالترقية الحاصلة بعد أول جابو سنة ١٩٤٥ ، وهو أن شيط المبلاحة لهذه الترشة وحوب تفسياء خيس سنوات في الدرجة على الآتك كحد أدنى مع النجاح بعد ذلك في ابتحان لهام اللجنة الفنية المفتمسة ع وبياتا لحكم في شأن بن يرسب في هذا الابتحان برة وبن يتكرر رسسوبه غيه ٤ فين ينجح يصبح صالحا للترتية بشروطها وتبسودها ، وبن يخفق يعطى غرصة ثم يغصل أن تكرر رسوبه ، وليس معنى هذا وجوب ترقية من نجم في الامتحان بعد خبس سنوات حتماً ببجرد وجود درجة خاليسة ٤ اذ أن هذا التنسير ينطوي على أخلال لم يرده الشارع بقساعدة أصلية ق كادر العمال تقوم عليها دعائم تقديراته ويتماسك حولها بنيسانه وهي جوازية الترقية ، كما يؤدى الى انطلاق مريق وحيد من العمال في الترقية دون مراعاة للنسب العددية أو تثيد بالدرجات الخالية أو الاعتبادات الماليسة ، والى تخلف بن عداهم في هذا المجال ، مع ما في ذلك بن اخلال بالساواة وبتكافؤ الفرص بين طوائف من العمال ينتظمهم سلك واحد . .وقد جاء كتاب وزارة المالية الدورى ملف رقم ٢٣٤ ــ ٩٣/٩ الصـــــادير في ٨ من سبتبير سنة ١٩٥١ تنفيذا لقرار محلس الوزراء المتقسم فكره صريحا في تطبيق الأحكام التي نص عليها هذا القرار بها نيها استحبران العبل بقاعدة جواز الترقية بعد خبس سنوات على الأقل على حالات الصبية والشراقات ومساعدي الصناع الموجودين في الخدمة على حد سواء . وهذا هو ما سبق أن أيده ترار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٢٤ من يونيسه سنة ١٩٥١ ، وكتاب وزارة الماليسة الدوري ملف رقم ٢٣٤ - ٣/٩٥ المؤرخ ١٧ بن بولية سنة ١٩٥١ .

(طعن رقم ١٩٢١ أسنة ٢ ق - جلسة ٦/٤/٧٥١ ١

قاصحة رقيم ( ۲۲۱ )

: 4-41

. ترار مجلس الوزراء في ٢١ من اكلوبر سنة ١٩٥٢ بمعالجة الشنوت

الثانىء عن تطبيق قراره فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ بالنسبة فيعفى العبال ـــ الزايا المالية التي يقررها ـــ يعبل بها بن تاريخ نفائه ،

# والمسكم :

يبين من الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء المادرين في ١٢ من اغسطس ١٩٥١ و ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن 'ولهما صندر لعسلاج ية أسفر عنه تطبيق كادر المهال بن شذوذ في بعليلة بساعدي الصناع بالقياس الى طائفة التلاميذ ( الشراقات ) وهم أدنى منهم درجة ، أذ رضع اجر التلبيذ في بداية السنة الخليسة الى ٢٥٠ م في حين أن أجر مساعد. المسائع لم يبلغ في هذا التاريخ الا ١٧٠م نقط ، ممما حمسل وزارة الماليسة على رقع الأمر الى مجلس الوزراء طالبة رنع درجة مساعد مساتع من ( ١٥٠ ــ ٢٤٠ م ) الى ١٥٠ ــ ٢٠٠ م : فيمين ابتداء باجر متداره ١٥٠م يزاد الى ٢٠٠ م بعد سنتين والى ٢٥٠ م بعد سنتين آخريين ثم يبنح بعد ذلك علاوة بواقع ٢٠ م كل سنتين حتى يبلغ الاجر نهاية ربط درجسه وتستبر معللته بالنسبة الى الترتية بالقاعدة المنسول بها وهي جوازا ترقيقه بعد خيس سنوات على الأقل ، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥١ ، ورأت اللجنة المالية في ١٢ من يونيــــة سنة ١٩٥٢ أن يكون صرف الفروق المترتبة على تففيذ هذا القرار ابتسداء بن ١٤ بن نبراير سنة ١٩٥٢ . أما ترار ٢١ بن اكتوبر سسنة ١٩٥٣ تمكة صدر بقاء على طلب وزارة الزراعة لما استخر تطبيق القسرار المستابق على عبالها عن شذوذ آخر في بعابلة طائفة العبال بن درجة صائع غير دقيق ، ومنهم المطمون عليه ، بالتياس الى مساعدى الصناع الذين يتلون عنهم درجة ، ذلك أن قرار ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ لم يتناول سوى سُلَّتُهُ مِساعدي الصناع الذين كانوا يشطون هذه الدرجة عنسد تنفيسده 4 غترتب على ذلك زيادة أجور مساعدي المشاع على أجور زملائهم رغم سبقهم في دخول الخستمة مما حمسل الوزارة على رضع الامر الى مجلس الوزارة طالبة اعادة تسوية حالات هؤلاء المبأل على أساس تطبيق ترار مجلس الوزراء المنادر في ١٢ أبن أغسطس سنة ١٩٥١ عليهم ثم تقلهم الى درجات ماتع دتيق التي كانت قد نقلتهم اليها ، وقد وافق المجلس على ذلك عي أن يكون نقلهم الى درجة مسائع دهيق بعد عضى خيس مسنوات

ق تعرجة بساعد تسلقع وينتهم أبورا مقداره . ٣٠ م بن خلك التـــلينغ ٤ . وبظك تطقت الجسلواة في معسليلة المهربيةين . ونظــرا أن قرار مبتكس الوزراء السلك في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ قد استحدث بالكسبة الى العبال القبين كلوا قد بلغوا درجة سناته غير دليق عند تنفيذ قرار ١٧ من أفسطس سنة ١٩٥٩ ، وما كلوا بهنوانها عن براياه سنة المناته المهمة وجاء ذلك القرار خلوا بن الى نس يتب اجباء ملية على ألغزائة المهمة وجاء ذلك القرار خلوا بن الى نس يتب بعض بوضوح على أنه قدمت الى أن يكون العادتهم منه بن تأليم سسبابق في الملفى ، عائهم والسائة هذه لا يتبدون بن هذا التنظيم البجعيد ألا بن التأليخ الما بن المكم المعلون تابه أنا تضي التأليخ الما المناته الما المناتم المناته الا بن المناته عن المنات المناتون عليه الموق من الحدة من ١٤ من التكوير سنة ١٩٥١ الغالة ١٢ بن المتكوير سنة ١٩٥١ الغالة ١٤ بن

( طعن رقم ٢٩٨ لسنة ١ ق \_ جلسة ١٢/٢/١٥٥٥ )

#### قامسدة رشيم ( ۲۲۲ )

#### المسطا:

قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتير سفة ١٩٥٠ بمطلبة الشئوق الفاتج عن تطبيق قرارين سابقين عليه ... تضيفه مزليا مالية بالتسبة لفلات من السالقين والوقلاين ... تهتمهم بهذه الزايا من تاريخ صحوره بضے الر رجمی .

# ملخص الحسكم :

بيين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من توفيور ١٩٤١ أن السسواقين والوقائين بالمستكك الصحودية لم يدرجوا شهن: المورية التي أن صدر قرار مجلس الوزراء في ٨٨ من توفيور سنة ١٩٤٨ و ١٣ من غبراير سنة ١٩٤٩ بمطالقهم بقتضي اهسكام كادر المجال على الساس وقسمهم في الدرجة ( ١٤٤٠ - ١٩٥٠م ) يشروط معينسة على أن تنفع لهم الفروق من أول ديسمبر سسنة ١٩٤٨ > ونص في قرار

١٣ من غيراير سنة ١٩٤٩ على أنه لا يغيسد من هذه التسوية سسسوى الموجودين في الدرجتين الثابئة والسابعة نقط . ثم مسدر قرار مجلس الوزراء في ١٠ من سبتير سنة ١٩٥٠ نوسم بن دائرة المابلين بكادر العبال بن السائقين وأدخل في تلك الدائرة سائقي الدرجة السائسة كيا عدل من أحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في ٢٨ من نومبر سنة ١٩٤٨؛ و ١٣ من غبراير سنة ١٩٤٩لازالة الشميذوذ الذي كشف تطبيق هذين القرارين عن وجوده ، وهو زيادة أجر الوقاد أو السائق الحديث في الخدية عن أجر زميسله الاقدم منه . ولما كان قرار مجلس الوزراء الصــــادر في ١٠ من سبتبير سنة ١٩٥٠ قد استحدث تعديلا في النظام القــــاتوني لأمثال المدعى من الوقادين متضمنا مزايا لهم ترنب أعباء مالية على الخزانة العامة 6 غلا يسرى هذا التنظيم الجديد الا من تاريخ العمسسل به 6 دون أسناده ألى تاريخ سابق ودفع غروق عن الماضي ، مادام ذلك ليس واضحا بن نصوصه ، بل طُروف الحال وبالإبساته لدى أصداره تدل على العكس اذ رومى أن تقدير مصلحة السكك الحديدية للتكاليف المالية للتمسوية لا تجاوز مبلغ ٣٠٠ ج شهريا يخصم على البنسد الذي خصم عليه اجور ابر ، ماته لو صح أن ثبة غبوضا في القرار لوجب تفسيره لصالح الخزانة العسلة .

(طعن رقم ١٦ لسنة ١ ق ــ جلسة ١١٥٥/١١/٥

## الفـــرع التاســـع الاســنشاء من الــكادر

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۳ )

#### : المسطا

سلطة وزارة المالية في الاستثناء من اهكامه ـــ الاستثناء يشـــمل الزيادة كما يشمل القصان ــ مثال بالنسبة لاستثناء عمال مصلحة الأملاك ،

#### ملغص العسكم :

المستفاد من قواعد كلار الحيال الصادر بها قرار حجلس الوزراء في ٢٣ من نونير سنة ١٩٤٤ هو أن تحديد نثلت الصناع أو العيال الذين يفيدون من احكام هذا الكادر منوط مبتضيات حالة الحيال ، ويقد بالا يكون متوسط هذه النثلث ، وخدرا بعدد الوظائف ، يجاوز الاعتباد المترر ، كيا يجوز ، اذا اقتضات المصلحة العامة ذلك ، الاستثناء من عذه القواعد ، وأن وزارة المالية هي المرجع في هذا كله .

وتفصيص سلطة وزارة الملية ، عند اعبال الاستثناء المروضة نبه بترار مجلس الوزراء الصادر باحكام كادر العبال ، بالزيادة دون التقصان ، بهو تفصيص با بل يجب نهم الاستثناء بحسب بدلوله الطبيعى وهو تفصيص با الزيادة يشبل التصان ، والمرد في اعبال سلطة الاستثناء هذه هو الى المسلحة العالمة وحدها بحسب متنفيات حالة المهسسل واوضاع الميزانية ، فاذا كان الثابت أن مصلحة الإبلاك انترحت وضميع نقاصة لمعالمها على هدى اعتبارات علية ارتانها ، وان وزارة المالية وافقت على با انترحته الصلحة ، على أن تكون التسمويات في حسود وافقت على با انترحته الصلحة ، على أن تكون التسمويات في حسود الاحكام الاخرى الواردة بكادر المجال ، ويشرط الا يوضع المبلل في درجة الاعلى من المستحق له حسب الكادر المجكور ، أو أن يعطى اجزة تزيد على من المستحق له حسب الكادر المجكور ، أو أن يعطى الجزة تزيد على

المستحق بهذا الكادر ، وابلغت وزارة المالية موانقتها هذه الى مصلحة الأبلاك بالكتاب رتم . ٦ ـ ٢٠/٢١ المؤرخ في ١٦٠ من ابريل سنة ١٩٤٧ ، من الوزارة تكون قد تصرفت في حدود السسلطة المضولة اياها بهتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٣ من نونمبر سنة ١٩٤٤ ، وذلك بمراعاة متنسبات حالة العبل في مصلحة الأبلاك .

( طعن رقم ۲۲ لسنة ١ ق - جلسة ١١/١١/١٥هـ١٩ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۶ )

#### المسطا:

الاستثناء من قواعد كلار الممال ... جواز ذلك اوزارة المالية ... كتاب المالية الدوري في ١٦ من كلوبر سنة ١٩٤٥ ... التسـتراطه لايكان المادة المستخدمين والوظفين القنين من قواعد كلار الممال وجود المالي بنفسي المسلحة من ممال الهومية ... محميع قانونا .

#### ملقص العسكم :

أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوغيبر ١٩٤٤ بكادر الميائل تحت ( ثابنا ) قواعد عامة - نص على : ( 1 ) تحديد كل وزارة أو مصلحة عمد كل ننة من شلت السناع في كل تسم حسب ما تتتضيه هالة العمل ، ومد الانتهاء من تسوية حالة المبال الموجودين الآن في الفحية ينجب فن يكون متوسط شلت أجورهم مضروبا في عدد الوطاقك لا يتجلوز الاعتباد المحلم المجلوز الاعتباد المحلم المجلوز المحتباة المثل لا يتجلوز المهودين الفقيون المحقودين السناع ) الذين يشمئون وظالف خارج الهيئة والموظفون الفقيون المحقودي ( سنواء كافرا على وظيفة تدائية أو على وظيفة مؤقفة ) نبين يقسطون وظائف عمالة لوظائف الميائل الذين تتطبق عليهم المحاود المبنة في البند ( أولا ) عسوى خالتهم على اساس ما ينسيطة زملادهم أرباب اليومية الذين بتمافاون سميم في الوظائف . ويجوز الإمراء هذه التسوية مجاوزة نهاية العرجة بشرط الا تزيد مناهية المسلم المستخدم بحال ما عن نهاية مربوط الدرجة المعتدة للطرء من عمال النويجة بكافرهم م (ج) لا يجوز الاستثناء من جبيع القواعد المتصدية الا بوافقية وزارة الملقية ». والمجتفاد من هذه القواعد ان تحديد عنفت المناع أو المبائل الذين يغيدون من احكام هذا الكاهر في كل تسم منوط بمتتضيات حسالة المعلى وأنه يجوز ) أذا القضات المسلحة العلبة ذلك ) الاستثناء من هذه التواعد ) وأن وزارة الماليب هي المرجع في هذا الشان جبيعه ، فهسده الهزارة قد خوات بذلك سلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكاهر وضبط الهزارة قد خوات بذلك سلطة القيام على حسن تطبيق هذا الكاهر وضبط السلطة المترطت في كتابها الدورى المؤرخ ١٦ من اكتوبر ١٩٤٥ لايكان السلطة المتحديين والموظفين الغنين الذين هم على درجسات من كاهر المعالى أن يكون لهم مثيل من عجال الهوجية في نفس المسلحة ، أبا أذا لم يكن لهم مثيل غيها غلا يتفعون منه ، ومادابت وزارة المليسة قد تصرفت يكن لهم مثيل غيها غلا يتفعون منه ، ومادابت وزارة المليسة قد تصرفت على عرجة خارج الهيئة ، وليس له مثيل من عبسال اليوبية في المسلحة التي يمون له المؤلد المنال ،

( طعن رقم ٢٩ لسنة ١ ق - جلسة ١١/١١/١١ )

قاصحة رقسم ( ٢٢٥ )

المِسطا:

قرار مجلس الوزراء ق ١٩٥٠/٤/٢٦ ــ مواتفته على راى اللجنة. المُللية بتطبيق كلار الممال على السماة من الكنية المُفرجين عن هيئــــة الممال بمسلمة النجة والوازين ،

ملخص العسكم :

فى ١٦ من ابريل سنة .١٩٥ تقديت اللجنة الملية الى مجلس الوزراء بهذكرة رقم ١٦/١ متنوعة . اوضحت غيها أن وزارة التجارة والصناعة « سبق أن طلبت بتاريخ ١٧ من توفيير سنة ١٩٤٩ اعلاة النظر في تطبيق كادر العمال بصفة استثقافية على سماة الدرجات الثانية والثالثة والرابعة بيمسلحة الديم والموازين ... ونظسرا لأن هؤلاء المستخديين كثرت شكراهم لأنهم بتورون باعبال ننبة بحتة تتطلبها طبيعة عبلهم وذلك منسذ بدء تعيينهم ، وأن تيدهم على درجات في كادر غير الصناع أجراء لا ذنب لهم نيه ، ولا يكون ذلك سببا في حرماتهم من تطبيق كادر العبسال عليهم أسوة بزيلائهم المتبدين لصبن حظهم على درجات فنيسة ، خصوصا وأن لهم زملاء باليومية استفادوا من الكادر مع أنهم أحدث منهم خدمة وأثل خبرة ؛ وتطلب الوزارة المذكورة انصافا لهم ومساواة بزملائهم الذين طبق عليهم كادر العمال أن تعيد وزارة المالية النظر في تطبيق كادر العمسال طبهم بصفة استثنائية ، اقرارا للواقع وتقديرا لجهودهم والمتاتهم ، خصوصا وأنهم بحكم عبلهم وطبيعته يختبرون يوميسا كبيسات كبسيرة من الذهب والفضة مما نبه اغراء لذوى الماهيات الضئيلة ، وقد برهنوا طوال مدة خدمتهم على الأمانة رغم ما هم نبه من فائة وما بعولونه من اسر ، والوزارة ترى تشجيعا لهم على المضى في أعبالهم بكفاءة ونشاط ، وتعويضا لهم عبا أصابهم من غبن ، وما يعانون من أمراض يتعرضون لها سبب طبيعة أعمالهم ، الموانقة على طلبهم حتى يطبئنوا على مستقبلهم ، وإن اللحنة المالية قد بحثت هذا الطلب ، ورأت الموافقة على تطبيق كادر العمال عليها بصفة استثنائية للأسباب الموضحة بهذه المذكرة ، على الا يصرف لهم غرق الا من تاريخ موافقية مجلس الوزراء ٠٠٠ ٤ وقد وافق بحلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ٣٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة .

( طعن رتم ٦٩٧ لسنة ٣ ق ... جلسة ١٩٥٨/٢/١ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۹ )

#### الجسسنا :

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۵۳/۱۰/۲۲ بعدم صرف فروق عن الملقى للتسويات التي تناولها ... انصراف حكم الله التسويات الاستثنائية التي تتم على خلاف احكام كلار المجال .

#### ملخص العسكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في 11 من اكتسوير سنة ١٩٥٣ التلفي بعدم صرف فروق عن الملفى فيها يختص بالتسويات التي تناولها الما ينصرف حكيه فيها يتطق بينع انتضاء هذه الفروق ، بحسب ديباجته وسياته ، الى التسويات الاسستثنائية التي تتم على خلاف با قضت به احكام كلار العمال ، سواء من حيث زيادة المرتب أو رقع الدرجة ، عساهو مثل قرار بهذا الكلار ، وما كان ليس بالانقاص حقوقا مكتسبة استهدت من قواعد تنظيية علمة سليقة أو مراكز تافونية ذاتية ترتبت لاربابها بناء على هذه التواعد ، ولما كان الحق في التسوية الاستثنائية هو حق مسستحدث ، فاته يخضسع من حيث آثاره المالية للقيود التي يفرضها القرار المنفيء له لا لتواعد الكار الذي تتم مثل هذه التسوية المخالفة الاسكليه .

( طمن رقم ١٦١ لسنة ٢ ق -- جلسة ١٦/١/١٥١١ )

#### قاصحة رقسم ( ۲۲۷ )

#### المسطا :

السناع الذين دخاوا الفعية بدون ابتهان في العاصلين على على الشهادة الإبتدائية — قرارت وزارة المالية ينسوية حالتهم في وزارتي المسحة والحربية ومصلحة المسكك الحديدية أسوة بمساعدى الصناع — ليست تفسيرا مبا تبلكه وزارة المالية بل هي استثناء من القاعدة الواردة بالكادر في شاتهم .

### ملقص الحسكم :

ان تضاء هذه المحكة تدجرى على أن ما جاء بكتاب وزارة الماليسة رقم م ٤٢ سـ ١٩٤١م ٣ المؤرخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ بالنسسجة الى عبال وزارة الصحة ويكتابها رقم م ٢٠ ــ ٣٠/٣١ للؤرخ ٢٩ من · الكتوبر سنة ٢١٩٦ نيها ينطق بعبال وزارة الحربية ، ويكتابها رقم م ٨٨ - ١٧/٢١ مؤتت الورخ ١٢ من يناير سنة ١٩٤٧ في شأن عيسال مسلمة السكك المحديدية لا يتضبن تقرير قاعدة تطبق بالنسبة الى سطائر المبال بالوزارات والمسالح ، بل هو استثناء يتدر بندره ولا يتوسم في تفسيره أو يقاس عليه ، وآية ذلك أن وزارة المالية لم نصدر به كتـــاما حوريا بذاع على الوزارات والمالح ، بل انها ذكرت في كتابها الدوري رقير ف ٢٣٤ ــ ٢/٩٥ م ١١ الصادر في ١٠ من نيراير سنة ١٩٥٣ انهـــا وافتت على تسوية حالة مناع وزارتي المحة والحربية والبحرية الذين مغلواه الغنبة بدون ابتمان وغير الماسلين على الشهادات الابتدائيسة السوة بمساهدي الصناع ، أي يمنح الواحد منهم ٣٠٠ مليم يوميا في درجة ماتع دقيق ( ١٠٠/٢٤٠ مليم ) من التاريخ التالي لانقضاء خبس سنوات من بدء الخدمة نزاد بطريق الملاوات الدورية ، وطلبت لامكان النظـر في تعييم هذا النظام على سائر وزارات الحكومة ومصالحها التي لم يسبق تسوية حالة عبالها المنتاع على هذا الاساس ... بواناتها ببيان عدد عبال المسلحة مبن تنطبق عليهم هذه الحسالة والتكاليف اللازمة لتطبيق هذا النظام عليهم والمستفاد من هذا القضاء أن القاعدة التي أوردتها كتب وزارة المالية لم تكن تنسيرا بما تبلكه ، وانها جاعت على سبيل الاستثناء من القاعدة العامة بما لا يسمم بالتوسيم فيه أو القياس عليه . وعلى هذا المتنفى مان المدعى وقد التحق بالخدمة بوظيفة بدون امتحان او الشهادة الابتدائية اعتبارا من ٢٦ من يونية سنة ١٩٣٠ ، وليس من بين من تسرى في شأتهم كتب وزارة المائية سالفة الذكر \_ لا يستحق الا أن يوضيهم في درجة صائع غير دنيق في الفئة ( ٣٩٠/٢٠٠ بليما ) بعد بضي دساني سنوات عليه في الخنبة طبقها لما جاء بالبند الرابع من كادر المعال .

### . غامستة رقسم ( ۲۲۸ )

#### الليسدان

السناع اللين دخارا الفعية بدون ابتحان وغي الماصلين عسلي الشهادة الإندائية — قرارات وزارة المالية بنسوية مالنهم في وزارتي المسحة والعربية ومسلحة السبكاء المدينية ، يشعه ٢٠٠ م في درجة مسلم دخيل من التاريخ التالي الانتساء خبس سنوات من بدء دخولهم الفنية ، اسوة بمساعدي السناع — عدم نضين هذه القرارات القاعدة تتطيية علية — عدم نضين هذه القرارات القاعدة تنظيمية علية — عدم الطباقها على المبال بمسلحة الدخ والوازين ،

## ملقص العسكم :

ان ما جاء بكتاب وزارة الملية الدورية رتم م ٢٢ - ٢٠١٥ م ٣ المؤرخ / ١٩٤/٨ م ١٠ - ٢٠ / ١٩٣/٨ المؤرخ / ١٩٤/٨ المنبية لميال وزارة الصحة ، ورقم م ٢٠ - ١٩٤/٨ م ٨٨ المؤرخ / ١٩٤/١ م ١٩٤/١ على باينسبة لميال وزارة الحربية ، ورقم م ٨٨ المؤرخ / ١٩٤/١ على المناح الفرية المناحة السكك المحلوبية ، من تسوية حالة الصناع الفين دخلوا الخدية بدون ابتصان وغير المتصادي على التمامادة الإبتدائية أسوة بمساعدي الصناع ، وذلك من التاريخ التلى الاتضاء خيس سنوات عليه من بدء دخوله الخسبة ، من التاريخ التالي الاتضاء خيس سنوات عليه من بدء دخوله الخسبة ، المي سائر العمال في الوزارات والمسلع ، بل هو استثناء يقدر بقدره ولا المي سائر العمال في الوزارات والمسلع ، بل هو استثناء يقدر بقدره ولا يتوسع في تفسيره أو يقاس عليه ، واية ذلك أن وزارة الملية لم تعسدر به كتابها نوريا يذاع على الوزارات والمسلع ، بل انها ذكرت في كتابها للموري رقم نا ١٩٤ - ١٩٧ م ١١ المسائر في ١٠ من غيراير سنة ١٩٩٣ المهانين على الشهادة الابتدائية المنائين حفوا الخدية بدون ابتحان وغير الحاصلين على الشهادة الابتدائية

أسوة بمساعدي الصناع ؛ أي يمنح الواحد منهم ٣٠٠ م يوميا في درجسة ماتم دتيق ( .١/٢٤٠) م ) من التاريخ التالي لانتضاء خبس سسنوات عليه من بدء دخوله الخدمة ، تزاد بطريق المسلاوات الدورية ، وطلبت لامكان النظر في نصيم هذا النظام على سائر وزارات الحكومة ومسالحها

التي لم يسبق تسوية حالة عبالها المناع على هذا الاسساس ، موافاتها ببيان مدد عمال المسلمة من تنطبق عليهم هذه الحالة والتكاليف اللازمة

لتطبيق هذا النظلم عليهم . ثم انتهى بها الأمر الى تبليغ وزارة التجارة

بكتابها رتم م ٥٨ - ٢١/٣١ م ١ المؤرخ ١١ من نونمبر سنة ١٩٥٦ بأن « اللجنة المالية رأت عدم الموافقة على تسوية حالة هؤلاء العمال وأمثالهم ق الوزارات والمسالخ ٧ ، وبالتالي لم يترر لهذه التسوية أي اعتباد مالي .

( طمن رتم ۱۹۷ لسنة ٣ ق - جلسة ٢/١/١٩٥٨ )

#### القسارع المسناشر

## عمال مصلحة الوائى والقائر

#### قاعسدة رقسم ( ۲۲۹ )

البسطا:

كادر عبال مصلحة الموانى والمثائر ــ العرجات الواردة في الكلعر الأخير ، وما يمادلها من درجات في الكامر الأول ،

## ملخص الحسكم :

أن كادر مصلحة المواني والمثائر المثقد من أول يونية سنة ١٩٢٢ قسم درجات العبل الى ٥ رباس ... مناتع ... بساعد ٥ في بعض المهن الفنيسة ٤ وتسمها الى « مسام أرلى وناتية وثالثة » في بعض المن الأخرى ، وقد نلا هذا الكادر كادر آخر في عام ١٩٢٩ ، فوحد التنسيمين السالفي الفكر الى « مناتم أولى وثائمة وثائثة » وفي أول بنايو سنة ١٩٤٤ ط**بقت المناهة** كادر الترسالة ، وقد تسم الميال الى « صالع بأهر ، وصالع ، ويساعد ساقع » . والخيرا صدر كادر العبال نقسم الدرجات الى « مساعدي صاقع وماتم ، ومانع ممتاز ؟ . وغنى عن البيان أن متارنة هذه الكلارات ببين ينها أن درجة صادء ثالثة تعادل بساعد صائع ، وطبقا للتواعد التي وضعها لجنة تطبيق الكادر بيصلحة المواني والمناثر كان كل بن دخل الخصحية بنجر ببدا من ٨٠ م ويقل عن ١٢٠ م في اليوم يغير مساعد مساتع ويطبق عليه نظام المسامدين ، أما من مخل الخدمة بأجر ببدأ من ١٢٠ م ويقل عن ١٥٠ مَ فِي اليوم يعتبر صائع دتيق ويوضع في الدرجة ٢٠٠/١٠ م ويبنط أول بربوظها . غاذا ثبت أن المدمى قد الحق بخدمة المسلحة في فيسبين سنة ١٩٤٣] ، وكان نسنه وتلثد أقل من ثمانية عشر غلبا بوظيفها براطً ثالثة بأجر يومي تدره ٨٠٠ م بعد ادائه المتحسساتا في ٧٤ من تُوَفَيْسُمِرُ ( 1A = - YV a )

سنة 1937 ، ولما بلغ الثابنة عشرة في ١٨ من مايو سنة 1938 زيد اجرء الى ١٢٠ م في اليوم . ولما تابت المسلحة بتسوية حالته بالتطبيق لاحكام كلار العبال اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٤٥ اعتيزته في درجة مسلمة دتيق في الفئة من ١٣٠٠ ، م يوميا بأول مربوطها ، وكان الواضح أن المسلحة فيكن أجره وتتذلك قد زيد الى ١٦٠ في اليوم طبقا لقواعد الاتمسلك ، غلم يعتبر أنه دخل الخدمة بأجر يومي يسخأ من ١٨ م ويتسل عن ١٦٠ م عندسوى حالته على اسلس مساعد صاتع ، بل اعتبرته أنه دخل الخدمية بأجر يومي يسخأ من ١٨٠ م عندسل عن ١٦٠ م عقبى في النفظة ١٣٠٠ ، ١٩٥ م وتسوى حالته على اسلس مساحد عليق في النفظة ١٣٠٠ ، ١٩٥ م وتاكم كان منان هذه السوية تنقد والحكام كادر المبال الخاصة بالحسانية والمجال والغنين الواردة بالكشوف، رتم (١٥ التي شيات دوجات المبال صب أعبالهم وهرفهم ،

( طعن رتم ۱۷۹۳ لسنة ۲ ق ... جلسة ١٩٥٨/٢/١٥ )

قاصدة رقسم ( ۲۲۰ )

البنية:

معلمة الواتى والقائر ــ درجة صائع ثاللة تعادل درجة مساعد صـــانع ،

## بُلقم المكو:

ان كادر حسلمة الموانى والمنائر المنفذ بن قول يونية سنة 1917 تسم درجات المبل الى ( ريس \_ مسانع \_ بسساعد ) في بعض المبن قينية ، وقسيها الى ( مسلام اولى وثانية وثالثة ) في بعض المبن الأخرى ، وقد ثلا هذا الكافر كافر آخر في علم 1919 نوعد التقسيمين السسالمي المكور اللى (مسانع اولى وثانية وثالثة ) . وفي أول جليو سنة 1916 طبعت المسلحة كادر الترسانة ، وقد تسم درجات العسل الى ( مسانع باهر وسانع ومساعد مسانع ) . وقضرا صدر كادر الميسال المام تقسسم طالدرجات الى ( مساعد صانع وصانع وصانع مبدار ) . وغنى عن البيان طن متارنة هذه الكادرات يوين ينها بجلاء أن درجة صانع ثالثة تمساحل خرجة مساعد صانع .

£استة رقسم ( ۲۴۱ )

المسطا:

كادر المبال ببصلحة الوانى والقائر ــ درجة صانع لولى نعافل درجة صائع نقيق ،

#### وإخص المبكم :

ان كلار مسلمة الموانى والمناز المنفذ بن أول يونية سنة ١٩٢٢ تسم طرحات العمل الى ( ريس - صانع - بساعد ) في بعض المهن الكنيسة ، وقسمها الى ( صانع أولى وثانية وثالثة ) في بعض المهن الأخر ، وثلا هذا الكدر كادر آخر في عام ١٩٢٩ نوحد التسيمين السائنى الذكر ألى ( صانع - أولى وثانية وثالثة ) وفي أول مليوسنة ١٩٤٤ طبئت المسلحة كادر الترسانة عدم وثلث العمل ألى ( مساعد صانع ) و أخيرا همود كلار العمال نقسم الدرجات الى ( مساعد صانع وصانع غير دنيق ، وغنى عن الهيان أنه بيتارته هذه الكادرات يتضح بنها بجالاء أن درجة صانع الهربة على المسلم دنيق بحسباتها في العرجة المائن في العرجة مساع بنيز بحسباتها في العرجة المائن عن المهين نها بدني مساجم حسانع عن الهيس مائع بعين بمسابع في العرجة على المائن مائع بعين ، ولهيس مائع الهيس مائع بعين ، ولهيس مائع الهيمين مائع بعين ، ولهيس مائع الهيمين مائع بعين ، ولهيس مائع الهيمين من درجة سائع مبتاز ، ويكون الحكم الماغون نوا اذ تنفي يتعسمية حالة .

و طبن رتم ۲۲۷ لسنة ٥ ق ــ ولسة ١٩٦٠/٥/١٤ )

#### التمسيل الاستالث

## المسابل الإقت والمسابل الوسسى

## القسرع الأول

التضرقة بين المخل اليوبية الدائم والمسابل الزقت

#### قاعسدة رقسم ( ۲۳۲ )

#### الهسيدا :

الانترقة بين عابل اليوبية الدائم والعابل الاقت ... العسابل الذي يقضى سنتين في عبل مستقر يعتبر من العبال الدائمين ... استفادته من اهكام. قرار مجلس الوزراء العسائر في ١٩٣٢/٥/٨ في شان مكافات ولجازات عبال. الهيمة .

## طخص الفتوي :

تنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء المسادر في A من مايير سنة ١٩٢٣ التي تنظم شئون الإجازات والمكتات المسحدة لعبال اليوبية غيل أن لا عبال اليوبية الدانيون يكون لهم المق أنتساء الانني عشر شميرا الأولى من بدة خدمتهم في اجازة يوم واحد بلكوة كلمة من كل شهر خمية كالولى من بدة خدمتهم في اجازة يوم واحد بلكوة كلمة من كل شهر خمية كالمحتلفات يكون لهم الحق في اجازة يوم واحد أمن كل شهر خمية كا ويبين من هذا النص أن الحقيق الذي يعسل المكال متعلقة دائيسة مستلارة وإن المسلمان المتعلقة بدائيسة مستلارة وإن المسلمان المتعلقة من ثم يكون معهار التلوقة بديا المجال المواجهة الدائم والمابل المؤقت تقبا على اسلمي موضوعي يتحدد به توح المسالة التدوية الدائية التدوية والمابل كوهو طبيعة العبال المجالة التدوية الى العلم كوهو طبيعة العبال المجالة التدوية الى العلم كوهو طبيعة العبال المحالة التدوية الى العلم كوهو طبيعة العبال المحالة التدوية الى العلم كوهو طبيعة العبال عليه يهدد الى القدار إلى القيام به كاذا كان ذلك المسل في ذاته متسمة بطالمية

الدوام والاستقرار كان المسابل عليلا دانها ، لها اذا كان المهسسل: خا طبيعسة عارضسة ولفترة محدودة بفسسسل المسابل بعسد اتباله والانتهام بنه غاته يكون عليلا مؤقتا .

ولما كان هذا المعسار الوضوعى للتفرقة بين عابل اليوبية الدائم والمابل المؤتت والذي يستخلص بن احكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد يشويه الغبوض والإبهام في كثير من الاحبان > غان الابر يقتضى تحديده وضبطه بمراعاة احكام بلتى التشريعات التى تنظم شئرن عبال الحكومة > ومن ذلك نص المادة المسالفة من قرار وزير المابيسة الصساد في ٢٠ من مجيسير سنة ١٩٤٤ التي تتضى بأن « يستير الممال تحت الاختبال لمؤة المبنتين الاوليين من خديتهم واذا ابنسوها بنجاح يعتبرون من المهسال الدائميت > ومههوم هذا النص أن المابل اذا تمنى سسنتين في الضحهة الدائمية وعتبرون عابلا دائما دون حاجة الاصسدار ترار فردى من الجهة المختصة يضفى صغة الدوام عليه غذلك أنه دائما يستيد هته في هذا الشان من القرار النظيمي المشار اليه بباشرة .

وعلى هذا غان العامل الذى يبضى في خدية الحكوبة بدة سنتين على الاثان على عبل مستقر على الاثان عبل مستقر عليه الاثان عبل مستقر عبل الدائم عبل المسادر في ٨ من مليو سسنة ١٩٣٢ في شان الهادات ويكلفات عبال الهوبية

( غنوی رئم ۱۱۴ فی ۱۹۵۱/۱۸۹۲ )

# الفسرع السلني عسم انطبساق السكادر

#### قاعستة رقسم ( ۲۲۲ )

#### المسطا:

نمين عابل بصفة مؤقلة ... خروجه عن نطاق تطبيق اهكام كادر مبال للهرمية ... كتاب المالية فى لبريل سنة ١٩٤٧ ... ألأسل ان يعتبر هذا التعالل بفصولا بالتهاد الدة المعدد لضبته الارتقة .

## ملخص الحــكم :

ان العالم متى عين بصفة مؤقتة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية التى تحدد مركزه القانونى في علاقته بلحكومة عند تميينه على هذا اللهم بقصر إلى الشهر بهذا التميين على وفق اوضاع الميزانية ، فاته بخصر عبظ من اطلق تطبيق احكام كادر العمال ، كيا أكد ذلك كتاب وزارات في ابريل سنة ١٩٤٧ - والأصل في مثل هذا العلم أنه بمتمر معصولا باشتهاء ألادة المحددة لخديته المؤقتة ، في مثل هذا العلم أنه منظر محددة كذلك ، كان هذا تميينا جديدا له عفداً التوقيت ايضا ، وهي الصفة التي لا تزايله ، وان تكرر الفصل صفة التوقيت ايضا ، وهي الصفة التي لا تزايله ، وان تكرر الفصل علم للد مرقونة بعد انتهاء ألمة الموقعة السابقة ، وما دام هذا التمين على غي خرجة من درجات كادر العمال ، وعلى بند في الميزانية غير مخصص الإجور المبال ، ولا حجة في القول بأن استطاقة الخدية في هذه المحلة تناب الصفة المؤقفة الى دائية لان هذا يتعلرض مع أوضاع الميزانية من جمهة ، الأ

أجكام كامر المساق من جهة أخرى 6 أذ يشمرج. على ما تتفهر به هذه الاستكام .

( طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣ ق — جلسة ٢٤/٥/٨٥٤)

القاصعة رشام (١٩٩٤)

: 13...41

تطبيق كاثر المبال ... عدم سرواته على المبال المينين بصفة مؤكلة .... استطالة بدة خديتهم لا تغير من هذا العكم .

#### ولقص الحكم:

ان العابل من عين بصفة بؤتنة ، وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية اللهي تحدد مركزه القانونية اللهي تحدد مركزه القانونية على هذا اللهي بالقوان الصادر بهذا التعين على ونق أوضاع الجزائية بلته يخرج بذلك عن نطاق. تطبيق أحكام كدر المهال كما أكد ذلك كتاب وزارة الحالة رقم 24 — 4/18 الصادر في بالى هذا الصادر أله المهال من المهال عنه المحادر في بالى هذا المصادر أله المحادة المحددة المح

( طمن رقم ١١٤٩ لسنة ٥ ق .. جلسة ١٩٦١/٢/٤ )

تامىدة رقىم ( ۲۲۵ ):

المسسطاة

نطاق نطبيق احكام كلار العمال ... يخرج منه العليل بنى مين بصفة مؤقلة وتخصصت طبيعة الرابطة القلونية التي تحد مركزه القلوني في علاقته بالحكومة عند تعلينه على هذا القعو بالقرار الصادر بهذا التعين على عنى درجة من درجات على وفق اوضاع الجزائية ، وما دام هذا التعين على غير درجة من درجات كادر المبال وعلى بند في الجزائية غير مخصص الأجور العبال ... استطالة خدية العالى المؤقت العالى المؤقت العالى المؤقت المال المؤقت المال المؤقت المال المؤقت المال المؤقت المال على المالة واحكام كادر العبال ، لا ينشأ المدى في الافادة بنها ، الا يبقتفي القرار الادارى الذي يصدر في هذا الشان بنشأ المركز التقاوف المال على اساسه .

## ملخص المسكم :

ان هذه المحكمة سبق ان تضنت بان العابل متى عين بصفة بؤتنة ، بلحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على بلحكومة عند تعيينه على هذا النحو بالقرار الصادر بهذا التعيين على وقتى لوضاع الميزانية عاتمه يخرج بذلك عن نطاق تطبيق أحسكام كادر العال . كما اكد ذلك كتاب وزارة المثية رقم ٧٨ - ٢٩/٣١ المسادر غن ابريل سنة ١٩٤٧ ، وما دام هذا التعيين على غير درجة من درجسات كادر العمال وعلى بند في الميزانية غير مخصص لأجور العبال . ولا هجة في التول بأن استطاقة الخدية في هذه العالة تقلب الصفة المؤقتسة الى دائمة لأن هذا يتسارس مع الميزانية من جهة أذ يخضعها لظروف العالل أخرى حيث لا ينشأ الحق في الاعادة منها الا بهتنفي القسرار الادارى الذي يصدر في هذا الشأن متشئا للمركز التانوني الذي يتمين مصالمة العامل على اسساسه عبها لو عين بصفة مؤقتة أو بصفة دائمة أو عندما يتم تثبيته على درجة من درجات كادر العمال .

( طعن رتم ۱۸۵۹ لسنة ٦ ق -- جلسة ٢/١٢/١٢/١)

## قامدة رقيم ( ۲۳۲ )

#### : 12-45

تمين المبال للقيام باعبال معددة ... يجمل خديتهم ذات صفة وؤكة ... اعتبارهم مفصولين باتهاء هذه الاعبال .

#### ملغص الصكم:

اذا كان الثابت من الأوراق ان العمال الدمين قد تخصصت طبيعة الرابطة التاتونية التى تحدد مركزهم القاتونى في علاتتهم بالحسكوية على أساس عبل محدد ، هو استلام المهات الموجودة بخازن ومحسسكرات الجيش البريطاني وتشوينها بحذان دائرة مصر . فقدمتهم بعده الثابة الجيش البريطاني وتشوينها بحدائل بحد انتهاد المجل المحدد الذي تسليل بحد انتهاد المجل المحدد الذي تسليل بحد انتهاد المجل المحدد الذي تسليل بعد انتهاد المجل المحدد الذي المساد على المحاودة ، وبن ثم فاتهم يمتبرون مفصولين بالنهساء هذا المجل ، وياتقالي لا محل لدمواهم بالنسبة الى تصنف الادارة في اعتبارهم مصولين طي هذا النحو .

( طعن رقم ۲۹۵ لسنة ٥ ق \_ جلسة ٢٨/١/١١/١)

## قامسدة رقسم ( ۲۹۷ )

## : 4

الركز القانوني للعابل يتحدد طبقا للقرار الصلار بتعيينه وفق اوضاع الجزائية استطالة الخدمة تقاب صفته المؤقفة الى دائمة .

## والخص المسكم:

ان العلبل متى مين بصغة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة التاتونية التي تحدد مركزه التاتوني في علاقته بالحكومة عنسد تميينه على هـــذا النحو بالقرار الصادر بهذا التميين وفق أوضاع الميزانية غان استطالة خديته لا تتلب صفته المؤقتة التي دائية ،

( طعن رتم ۱۲۲۸ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٣/١٧ )

تابينة يقسم ( ١٣٨ )

: المسلما

ذروجه عن نطاق تطبيق احكام كادر الميال — استطاقة بعة المفية. لا تقلب صفة العابل المؤمّنة الي عالمة ،

#### ملقص الصكم:

ان العال متى عين بسعة مؤقتة وتخصصت طبيعة الرابطة القانونية بلقرار الصادر بالتميين علته يخرج بذلك عن نطاق تطبيق أحكام كادر 
بالقرار الصادر بالتميين علته يخرج بذلك عن نطاق تطبيق أحكام كادر 
الصال ، ولا حجة في القول بأن استطالة مدة القدية تثلب صعة أذ يغة العالم 
المؤتنة الى دائية لأن هذا يتعارض مع أوضاع المزانية من جهة أذ يغة معامل 
المؤتنة العالم ويتضى الى تعديلها تبعا لذلك ، كما يخلف أحسام كادر 
الصال من جهة أخرى . وهى التى لا ينشأ الحق في الاعادة منها الا بمتنضى 
القرار الادارى الصادر بالتعيين الذى ينشىء المركز القانوني للعامل من 
حيث كونه معنا بصفة مؤقتة أو دائية ، أذ يخرج على ما تتضى به هذه 
الاحساد .

( طعن رقم ٢١) لسنة ٩ ق \_ جلسة ٢٨/٤/٨١ )

قاصعة رقسم ( ۱۹۹۹ )

: 6\_\_\_41

تميينه على بند مقصص اسرف الجور المبسال الإقابين الوسسيين ـــ لا يحق له الأفادة بن لمكام كامر المبال متى ولو كان موجودا في الكفية. صد الميل بالتكافر الدكور بميل وظيفة من الوظائف الواردة بالتكشيوف

#### ملخص المسكم:

اذا ثبت أن العابل قد عين على بند في الميزانية مخصص لصرف اجور م المبال المؤقتين الموصويين ، وانه لم يشخل درجة دائمة بين درجات كادر المبال التي تستظرم لاستحقاته اياما توفر الاعتباد المالى ، ووجود الدرجة الخالية ، ثم صدور القرار المأتدى، للبركز القانوني غيبا ، وهو ما لم يتمقق في ثمان المدعى ، الذي استبر على وضعه المؤقد، ولم يزايله هذا الوضع أو ينفك عنه منذ تعيينه في عام ١٩٤٣ حتى تاريخ صدور كادر المهال والعبل به ومن ثم غلا يحق له بهذه الصنة المطالبة بالاعادة من المسكلم هذا الكادر لعدم الطباقها عليه ، حتى ولو كان موجودا في الخدية عند العبل بالمحكاهر المشكور وقالها بعبل وظيفة من المثلقة الواردة بالكشوف

( طمن رقم ۲۱) استة ۹ ق - جلسة ۲۸/۱/۱۳۷۸ )

#### قاصدة رقسم ( ۲٤٠ )

## المِسطا :

المايل الذي مين بصفة مؤقتة وتفصصت طبيعة الرابطة القاونية التي تحدد مركزه القاوني في علاقته بالحكوبة عند تميينه على هذا النمو \_ يخرج عن نطاق تطبيق كادر العبال ... اثر ذلك ... عدم دخول بدة الخدية المؤقة السبابقة على تعيينه باليوبية المستدينة في تسوية حالته بنتضى كادر العبال .

#### بلغس <del>العبكم</del> :

أن تنسأه هذه المحكمة قد استقر على أن العابل ، يتى عين بصفة وتمسست طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في ملاتته بالمكوبة عند نميينه عنى هذا النحو ، غاته يخرج بذلك من نطساق تطبيق كادر المبال ، وبناء على هذا التضاء لا تنظل مدة خدية المدمى المؤقتة المتطمة السابقة على تعيينه باليومية المستديمة في تسوية حالته بمتنفى كادر المبال .

( طمن رقم ٨١٠ لسنة ٨ ق - جلسة ٢٦/٢/٢١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲٤١ )

#### : 12-41

القواعد الفنديبية التى تضيفها كتف دورى وزارة المؤافة رقم ٢٠ السنة ١٩٦٥ والتى تحكم نقل بعض العمال الموسين والمؤقفين على درجات بالمؤافية لمست قواعد تسوية حتية يستبد منها العمال المؤقفين ماركز جميدة بحكم القسانون — يستلزم الأمر صدور قرارات فردية نشىء الادال مركزه القانوني الجديد على القحو الذى يصدر به القرار — اساس خلك ان العمال المؤقفين المسلم حق في التصيين على درجة دائمة قراعد تنظيبية في فقا الثمان ومنها القيد المستبد من التأسيق ما نضمه من قراعد تنظيبية في هذا الثمان ومنها القيد المستبد من التأسيق الواردة الواردة للهرائية وهو الا يترتب على الفقل الة تكاليف المسانية — يترتب عسلى نلك أنه لا يصح القول بان اعمال هذه القواعد يؤدى الى ادخال المسال المؤتفين في نظام العاملين المنبين بالدولة القسرر بالقسانون رقم ٢٠ المسانة ٢٠٩١ بجرد تحويل اعتبادات الاجور والكافات الشاملة الى درجات الدرجة المقولين المها و

the contract of the contract o

#### ملقص العسكم :

يبين من الاطلاع على ميزانية الاعبال عن السنة الملية ١٩٦٦/١٦٦٥ الساد بها قرار رئيس الجيهورية رئم ١١٠١ لسنة ١٩٦٥ انه جاء في البند.

( ) ) من التاشيرات العلبة أنه يجوز لوزير الخزانة بالاتعلق مع الجهبار المركن للتنظيم والادارة تحويل اعتبادات المكامآت والاجور الشسليلة الى درجات وفقا لتواعد موحدة نعتبد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية ببطسة ١٩٦٥/١٢/٤ بناه. الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية ببطسة ١٩٦٥/١٢/٤ بناه. على ما تم الاتعلق عليه مين وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة تواحد تقسيم اعتبادات المكامآت والاجور الشابلة الى درجات ونقل العلمين رئم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ جاء غيه ما يلى : تحول اعتبادات المكامآت والاجور رئم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ جاء غيه ما يلى : تحول اعتبادات الكامآت والاجور الشابلة في ميزانية الوزارات والمسالح ووحدات الادارة المحلية والهيئة العالمة الى درجات في ميزانية السنة الملبة ما ١٩٦٧/١٢٨٤ وينقل اليلها العالمات المؤتنون والموسيون المعينون على هذه الاعتبادات اعتبارا من العالمات العرارة المالية المنادات اعتبادات اعتبارا من

٣ ــ تحدد درجة العليل بها يعائل الدرجة المتررة في كادر العبال. لحرفته الثابتة ببلف خدمته حتى ١٩٦٥/٦/٣٠ وفقا لتصادل الدرجات، المتسوس عليها في الجدول الأول المرفق بقرار رئيس الجمهورية رتم ٢٣٦٤ اسنة ١٩٩٤ .

٤ - يبنح العلى عند نقله الى الدرجة مرتبا شهريا يحسب عسلى الوجه الآتى:

 (1) الأجور اليومي مصروبا في ٢٦ يوما أو المرتب أو المكاتات الشهرية في ١٩٦٥/٦/٣٠ .

 (ب) أذا كان الأجر اليومى أو المرتب أو المكانات الشهرية في هــذا التاريخ غير شالل لاعامة غلاء المعشمة نفــــات له الاعامة التي يستحقها العلمل في ١٩٧٥/١/٣٠ . (ج) إذا لم يصل مرتب العالم محسوبا على هذا الوجه بداية رسف الدرجة التى حددت له وقتا للقاعدة السابقة يخصسو مرتب السذى تحمد له على هذه الدرجة ويهنح زيادات بيئة المالارة المتررة وفي المواعيد المحمدة حتى يصل مرتبه الى بداية ربطها نيئتش اليها وتحسب الدميته غيها من ///١٩٥٧ .

 ( د ) أذا لم يصل مرتب العلى محسوبا على الاسس المتقدمة ٧ جنيهات شهريا رفع المرتب الى هذا القدر .

مـ يعنج العابل المرتب الذي يستحقه طبقا للبندين ١ ٤ ب من التعامدة السابقة ولو جاز المرتب بذلك نهاية ربط الدرجة التي ينقسل المهسسا .

وهيث أن مفاد ما تقدم هو أن القرار الصادر برهم ٢٠١١ أسخة ١٩٦٠ باعتماد ميزانية الأعمال قد اجاز لوزير الخزانة بالانفساق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل اعتمادات المكانات والأجور الشساملة الواردة بالميزانية الى درجات على أن يتم هذا التحويل وفقا لقواعد موحدة تعتبد من اللجئة الوزارية للتنظيم والادارة ويراعى غبها ألا يترتب على شعويل هذه الاعتمادات الى درجات اية تكاليف اضائية وقد أقرت اللجنسة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنهيذية التواعد التي تم الابتساق عليها بين وزارة الخزانة والجهاز المركزي للتنظيم والادارة في شسان تصميم امتمادات المكافآت والأجور الشابلة الى درجات ونقل المينين على هذه الاعتهادات الى الدرجات الجديدة وصدر بالقواعد المذكهرة الكتاب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٥ على نحو ما سلف بيانه ومناد التواعد المشار اليها أن المسابل المؤقت الذي لم يمسل مرتبه الشهرى الى بداية مربوط الدرجة المتررة له غانه لا يعين في هذه الدرجة وانها يخصم بهرتبه عليها ويمنح زيادات دورية بفئة العلاوة المتررة للدرجة حتى بصل مرتبسه الى بداية مربوط الدرجة معندئذ ينقل اليها وعلى ذلك مان القسرار الذى يصدر بنثل المامل المؤمَّت إلى الدرجة المقررة لا يبنح العامل الدرجة الا إذا كان مرتبه الشهرى قد بلغ اول مربوطها اما أذا كان مرتبه يقل عن أول مربوطها أبنا أذا كان مرتبه يقل عن أول الربوط فأن النقل على العزجة

جكون محرد تغيم للمصرف المالي يقتضيه تحويل الاعتباد الاجبالي الي درجات مُقسبة واساس هذا النظر أن الممال المؤتنين ليس لهم أصل حق في الثميين على درجة دائمة باليزانية الا في الحدود التي تلتزم بها جهة الإدارة بِينتني ما تضمه من قواعد تنظيبية في هذا الشأن والقواعد التنظيبية التي تحكم تنظيم حالة هؤلاء العبال بنظهم على درجات باليزانية هي تأك التي صدر بها الكتاب الدوري السالف الذكر والتي تضبئت تيدا جوهريا مستمدا من التأشيرة الواردة باليزانية هو الا يترتب على النقل أية تكاليف انسائية والنزول على حكم هذا القيد يقتضى عدم بنح العابل المؤشت الدرجة المنتول عليها ما لم يمسل مرتبه محسوبا على اساس اجره اليسومي في . ١٩٦٥/٦/٣٠ مضروبا في ٣٦ يوما ومضافا اليه اعانة الفلاء الى أول مربوط الدرجة المتررة لمهنته في كادر العمال وونقا لجدول تعادل الدرجات المرافق لترار رئيس الجمهورية رتم ٢٢٦٤ اسنة ١٩٦٤ ويهذه المثابة نان القواعد التنظيبية المشار اليها ليست قواعد تسسوية حتبية يستبد منها الممال المؤقتين مراكز جديدة بحكم القانون وانها يستلزم الأمر مسدور قرارات مردية تنشيء للعابل مركزه الغاتوني الجسديد على النحو الذي يصدر به القرار تطبيقا للقواعد المشار اليها ومن ثم لا يصح القول بأن اعبال هذه القواعد يؤدى الى ادخال المبال المؤقتين في نظام المسطاين المنبين بالدولة المترر بالقانون رتم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ بمجسرد تعسويل أعتبادات الاجور وألكافات الشسابلة الى درجسات بما يؤدى الى سربان أحكام هذا التالون في شانهم وينحهم أول مربوط الدرجة المنتولين عليها ذلك أن القواعد التي صدر بها كتاب وزارة الخزانة أنها جاءت كها سلف القول استعمالا لرخصة اجازتها التأشيرة الواردة بقانون ربط الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ وعلى ذلك غان لجهة الإدارة وهي غير ملزمة أسلا بتمين الملبل المؤنث على درجة دائبة في تاريخ ممين أن تختار التاريخ الذي تراه مناسبة لذلك وقد ارتأت الجنة الوزارية أن الثاريخ المتاسسية التعبين المليل على الدرجة هو تاريخ بلوغه اول مربوطها بعد تحويل احره البوس الى مرتب شهرى ومنحه زيادات دورية بنئة الملاوة المتررة للدرحة التي سينتل أثنها وألتي حددها البئد الثالث من التواعد المذكورة .

وحيث أن القرار الساهر من وكيل وزارة النقل في شـــان الدعي تقد القرام القوامد الواردة في الكتاب الدوري لوزارة الشــرائة رغم .٣ لسنة 1970 والسالف الاشارة اليها عنص على أن المسليان الذين لم نصل مرتباتهم التي بداية ربط البرجة الموضحة لعلم كل منهم — والمدعي وصل برتبه الشهرى التي ٨ جنيه—سات و ٢٠١٠ عليها يضمم بعرتباتهم على هذه العرجات ويمنحون زيادات دورية بفئة العلاوة المترة المدرجة وفي الموانيد المحددة حتى يصل برتهم التي بداية ربطها وهو تمسسمة جنيهات بالنسبة للمدعى الذي حددت له الدرجة العاشرة ومن ثم غلن هذا الغرار لا ينتج الراحالا بتصين المدعى في العرجة المذكورة .

وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد أصلب وجه الحق أذ تضى برغض دعوى المدعى ويكون الطعن الماثل غير تأثم عسلى سند سليم من القانون حقيقيا برغضه .

( طعن رتم ١٣٦٤ لسنة ١٨ ق ــ جلسة ١١/١/١/١١ )

### قامسدة رقسم ( ۲۶۲ )

المسجاة

العابل العرض لا يفيد بن اهكام القرار الجمهوري رقم ١٦٨ اسنة ١٩٦٠ بشان العبال الوقتين والوسيين ــ بثال العبل العرضي .

## ملفض العُلكم :

متى كان الذابت من الاوراق انه لم يصحر اى ترار بتمين المدعى في كتب البريد المتوه عنه ولم يقدم اية مسوغات لهذا التمين بل كان يمهد البه السيد رئيس المكتب بالمساعدة في امهال ذلك المكتب في اثناء غيابي المد موظنيه وعلى ذلك مان عمله لم يكن له صفة الاستقرار بل كان عبلا عرضيا يتوقف بيابه ويتساؤه على يُعيف أمهد عبال المكتب وينتهى بحضور ذلك المال ومن ثم غلا تتربب على رئيس المكتب اذا استغنى عن مساعدته في أعيال إلكتب بسبب حودة من كان غاتبا من عبالك ولا يعتبر استغناؤه مذا عملا بمن خدية مؤتبة حتى بتناول جذا العمل المثل المسومي عليه . بنقرار الجيهورى رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ بشان العبال الخؤفتين والعبسال، الموسيين الذي ينس في مادته الأولى على أن « يحظسر على الوزارات والمسلم الدكوبية والهيئات والمؤسسات العلية غصل أي عامل موسمي أو مؤتت الا بالطويق التاديبي » أذ أن المدعى يعتبر حسبها تقسدم علملا عرضيا لا مؤتتا ولا موسميا ومن ثم غانه لا ينبد من أحكام القرار الجمهوري سلف المذي في أحكام القرار الجمهوري سلف المذي .

(طعن رقم ١٤٦٤ السنة ١٠ ق -- جلسة ٢١/١١/١١ )

#### قامستة رقسم ( ۲۶۲ )

#### المستعادة

#### ملخص العشكم :

في ١٣ من نونبر سنة ١٩٧٧ وانق بجلس الوزراء على الترغيص لوزارة الحربية في تعيين المبال الذين يستخدون لدة بؤقتة لتادية المبال خلن يستخدون لدة بؤقتة لتادية العزجة بشارة دون التعيد بنات كادر المبال من حيث التعيين ببداية النزجة بشرط أن يكون التعيين في حدود آخسر الربط لكل نأة على الاكثر وعلى الاسساس سلف الذكر وبين اعلقة غلاء المبشئة . ونظرا لأن مؤلاء المبال كاترا لا يستخدبون الا في مواسم العبل عقد الحلق عليهم اسم المبال الموسيين ، وبمن في نقد اعتبر كل عالم بمين بالقطبيق لترخيص بجلس الوزراء المشار اليه مينا بمعنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي مبنا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي مينا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي مينا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي المينا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي مينا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستقلية التي المينا بعمنده عابلا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستعالية الدينا بعمنا بعدا المينا بوسبيا ، الا أنه لما كانت الظروف الاستعالية التي التي التياد التيان بالمينا بعدا بينا بينان به الته لما كانت القروف الاستعالية التيان بينان بينان بينان بينان بينان بينان بينان التيان بينان التيان التيان بينان بين

ترتبت على تسلم المسكرات البريطانية والامريكيسة من كل من الجيش البريكاني والابريكي ثم تشوب حرب فلسنطين قد استقلبت استبرار المبال في خدمة الوزارة مع تعيين عدد كبير آخر منهم وذلك حتى بلغ عندهم حوالي ٥٠٠٠ عاملا ، تقد صدر القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ جفتم اعتماد أشاق في ميزانيسة السنة المايسة ١٩٥٧ - ١٩٥٤ البيسة تكاليف انشباء ٣٤٦٦ درجة للعبال الموسميين ببصلحة الاشغال العسكرية وادارة مخازن المنبين . وحسبت اقدينهم في هذه الدرجات بن تاريخ تعييتهم الاول ، وأثر صدور التساتون بقتح الاعتبساد الإضافي سالف الذكر طالب العبال الذين عينوا على هذه الدرجات بالفروق المالية المترتبة على تمييتهم في درجاتهم الجديدة اعتبارا من ١٤ من نبراير سنة ١٩٥١ ، استنادا الى انهم قد عينوا بود اهل مايو سبنة ١٩٤٥ ، نهم يستنيدون من قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١١ من يونية و ١٢ من نوفهـــبر منة . و ١٩٥ يتطبيق الكشوف حرف « ب » الملحقة بكادر العبال على العبال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ه١٩٤ وعوملوا بكشسوف حرف (1) ، غصدتر القاتون رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٥٥ نامسا في بادته الاولى طي إنه بع عدم الاخلال بالإهكام المسادرة بن محكمة القضباء الاداري والاحكام النهائية الصادرة من المصبلكم الإدارية ، لا تصرف مروق تسوية اعمال وزارة الحربية المعينين على درجات بالتطبيق للقانون رتم ١٧٩ لسنة ١٩٥٤ وذلك عن المسدة من ١٤ من نبراير سمسنة ١٩٥١ حتى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ ، كما نص في المذكرة الايضاحية لذلك القاتون على أن العبال الذين عينوا على الدرجات المنشأة بمتنضى القانون رتم ١٧٩ لمسنة ١٩٥٤ \* حسبت المهيتهم في هذه الدرجات من تاريخ تعيينهم الاول وجسست الهزارة على صرف للنروق الناتجة عن ذلك أعبسارا من ٣٠ من بارس مسنة ١٩٥٤ تاريخ صدور القانون الذكور » .

( لجين رهم ٢١ ليبنة ٢ ي \_ جلبة ١٤/١/٢٥١٤ يا

## 金田田田田

## شرط الليساقة الطبية

قابيسية رقيم ( YSF )

المسلطة

وجوب توافر شروط الباقة الصحية في عمل البومية الرقين .

## مارفهم المسكم:

الموتدين بعيث تنفى خدمة العامل المؤقت عند ثبوت عدم لياتنه صحيسا المودية المواجد المؤقت عند ثبوت عدم لياتنه صحيسا ويطبق عجزه عن المعيل الذي عين للعيام بالمبل الذي عين المعيام عجزه عن المعيام المؤلف المسلم على المرتق الذي عين المسلمية في خدمة وأن يحل هذا المسلم المؤلفة المردع عن عمل لا تشكه المسلمية من أدائه في حين أنه لو كان عاملا دانها أثبت وضعسا المؤلفة المستقرارا الانتهت خدمته متى يثبت عدم ليسانته صحيا المؤلمة بمناه المهاد المهادة صحيا المؤلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المؤلمة المسلمة الم

٠ ﴿ طَعَنَ رَمَّمُ ٨٧﴾ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٠/١٨ ﴾

ر ( ۲۹۵ ) و الله الله (۲۹۵ )

## : 12 AF

 فيس من شاته أن يبس سلطة الإدارة في فصلُ العابلُ المُؤَّت عند شوت. حدم لباتته الطبية البقاء في الخدية .

## بقضم الحسكم :

أن شرط اللياتة الطبية هو من الشروط الحوهرية اللازمة للمسلامية: للتعيين في الوظيفة العابة للاستبرار في الخدية لإنطوائه على ضباته التعتول مِن قدرة الموظف على النهوض بأعماء الوظيفة التي يشغلها وأداء الممل. الذي تتطلبه منه بحيث ينبني على تخلف هذا الشرط في اي والت أثناء الغيبة غتدان المنالحية للوظيفة ووحوب انهساء الخدية دون ترخيس في ذلك من حاتب المهة الادارية التي تكون سلطتها في هذا الشأن سلطة جقيدة بتمين أن تنزل في استعبالها على حكم القانون وهذا الاصل المسلم. ولئن رديته مراجة بالنسبة الي عبال اليوبية الدانيان تبل مسدور كابر الميال التطبيات المالية الصادرة في ١٩٢٧ والتضيئة للاهكام التي واعقير عليها مجلس الوزراء في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ تم اكده هذا الكادر أنسد صدوره الا أن أعماله بالنسبة الى عمال اليومية المعينين بصفة مؤقتسة اولى بداهة وأوجب لزوما لما نتصف به علاقة هذه الطقفة من عمال اليومية-بالادارة بن طبيعة خاصة ببناها اعتبارهم بنصولين عتب كل يوم عسل يقومون به وان طال تيامهم بهذا العمل ولو لم تنته الاعمال المعبنون عُلَيْها لو تنفذ الاعتبادات المللية المخمصة لها ولاته بن غير السائغ أن يتقسانس. العليل من هؤلاء أجرا عن عبل لا تبكته هالته المنحية من أدائه ، وأن يظل في الخدية بنروضا هكذا على الادارة ، بع أنه لو كان دائبا وأثبت وضعاً: A متى نيها ولا تحول دون ذلك احكام القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة . ١٩٦٠. يشان العبال المؤتتين والموسبيين المسادر في ٩ من نبراير سنة ١٩٦٠٪ الذي لم يتصد الخروج على الاصل المتقدم .

<sup>(</sup> طبعن رقم ۸۲۸ لسنة ١٠، ق ــ جلسة ١١/١١/١٢/١١]. ١

#### قاصدة رقسم ( ۲۶۲ )

#### : المسيطة

القرار الجمهورى رقم ٢١٨ اسنة ١٩٦٠ ــ لا يعس سلطة العيهة الادارية في انهاء غدية العبال المؤهّنين أو الوسبيين أذا با ثبت عدم ليلقهم الصحية الاسترار في الخدية ،

#### . ولخص الحسكم :

أن الذي استهضه المدرع بالحظر الوارد بالترار الجمهوري رتم ٣٦٨ - السنة ١٩٦٠ هو سلب سلطة الادارة التتديرية في مسسسل العبسسال المتهتين والموسيين بغير الطريق التاديبي دون المساس بسلطتها في انهام خيمتهم أذا ما فيت عنم لياتنهم الصحية للاستبرار في الخنبة .

( طعن رقم ۱۸۷ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۱۹۲۸/۱۲/۱۸ )

# القـــرع الرابـــ

الإجلزة

#### قامسدة رقسم ( ۲٤٧ )

#### الجسنا:

قرار مجلس الوزراء الصادر في مايو ۱۹۲۲ بشان الاجتزات الاعتيادية والرضية أحمال اليوبية التاثمين والمؤسّن — تقريره حتى العجل الماهين في الجازة يونم واحد عن كل أسهر خدية افون ضم الاجازة بتعليم اللي بتكلن سموم استفادتم بتطلق الاجتزات الذي تقديد كل التجاز المال النسأدر بقراري مجلس الوزراء في ۱۹۲۲/۱۹۲۳ و ۱۹۲۲/۱۲۲۹ — اقتصار هذا القبلام على المبال الدائمين سكومون بالقواد الواردة في قرار ٨ مايو ١٩٢٧ — عدم تفير هذا الوضع في ظل القانون رقم ٢٦٠ يستة ١٩٢٤ — اساس ذلك عدم توادر مناط تطبيقه عليهم طبقا با نصت يهيد المادة الاولى من قانون الإصدار .

#### يلقص الفتــوى :

ان مجلس الوزراء كان قد امسدر قسرارا في ١٤ من أفمسنطبس منة ١٩١٩ نص غير علي الاجترات المستطقة لعمال اليوبية سواء كاتوا دائين أم وقدين قم امدر قرارا في ٨ من مايو سنة ١٩٢٧ بألوائنة على النطيات الخاصة بالاجازات الاعتيانية والرضية لعمال اليوبية الدائين والوقعين ٤ وبعقضاه امبح لعسسال اليوبية المؤقعين القين يستخدون في أحبال بتعلمة الحق في اجازا يوم واحد عن كل شهر خدمة على الا يسوغ للهم شمم اجازائهم بهضها الى بعض ، وقد ظل الحال كذلك بالنسبة الى

عود الطائطة بن النصال على الرغم بن مستعور الراري مواس العقواد ف ۲۲ بن تونیبر سنة ۱۹۲۶ و ۲۸ بن دیسببر سنة ۱۹۱۶ في شاف عمل البومية الدائمين اذ يؤخذ من نصوص هذين القرارين أن ما استحدثاه بن نظام للاجازات النبائقة الذي حضيته حراز مطمئ كاؤوراء المسادر في ٨ مِن مِلْو سنة ١٩٢٢ انها اقتصر على عبال اليوبية الدائبين أما ألممال المؤتتون نقد استبر مركزهم أفتألوهي اللفائع خوزه مجلس الوزراء في ٨ من ملم سنة ١٩٢٢ تاثب بالنسبة اليهم نيمسا يتعلق بالأجازات بحيث لا يغيدون من أي نظام غيره تقرر لممال اليومية الدائمين ، ولم يعشير علمة ا الوضيع في ظل القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العليان المدنيين بالدولة الذي نص في المادة الأولى من غانون الاصدار مسلى أن يعبل في السبال التعلقة بنظام العابلين الدنيين بالدولة بالاحكام الرائعة الهذا القاتون وتسرى اخطانه غلى الوزارات الفتكونية بويستانهما ومراها بنور ألو خوات الدر حالف يعها البغيط الإداري طعولة 6 كيسنا بتغلم غسبتهن المعليقين سها سسؤاء ينتهم من كان يعطيق عليته عظون موغلهي فلدولة أو كابر الميال . أذ يؤخذ من هذا النص إن المناط في تطبيق الاحكام المتصبوص، عليها في القانون رتم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن يكون العابل مبن كان ينطبق عليهم تانون نظام موظفي الدولة رقم ١٣٠٠ لسنة ١٩٥١ أو كالرر حيسال النويثة الذائبين المسادر به ترار «كالس اللوزراء في ١٩٣٠ بن طواب سمير سنة ١٩٤٤ و ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ والعوالوات اللاحة الكهلة لهما . ولما كان العمال المؤقتون خارجين من نطاق تطبيق أحسكام قانون. نظام موظفي الدولة وكادر عمال اليومية الدائمين غاتهم يطلون جنسطاي من تطبيق احكام قاتون نظام العابلين المدنيين ويستمر نظام الاجازات الخاص مهم، وألذى تضيئه قرار، مطس الوزراء الصلفر في ٨ من مايو سفة ١٩٣٢ معاربًا. ومطبقًا في حقهم مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الأجور .

الله التهي رأى الجمعية المعينية إلى أن معال اليوبية المؤتنين يسرى بق عمال اليوبية المؤتنين بيرى بق عمال عمال من مؤور من مؤور منا المؤتنية الدائمين أو بيعد مدورة عمال اليوبية الدائمين أو بيعد مدورة بوقاء عمل المؤتن المؤتن المؤتن المؤتن المسلم بالمؤتن المسلم بالمسلم بالم

المليفين المدنيين أو بعد العبل به وبا يترتب على ذلك من آثار تمية مسا يتعلق بالأجور .

( بلف ۲۸/۱/۱۱ - جلسة ۱۲/۱/۱۲/۱۱ )

## قامــدة رقــم (۲(۸۰)

البسطاد . . . ا

عابل بيمية — عابل مؤقت — اجازة — قرار مجلس الوزراء الصادر في ۸ مايو ۱۹۲۲ بشان الاجازات الامتيانية والمرضية المبال اليومية الدائمين والمبال المؤقتين في شان الاجازة — والمؤقتين — الرجوع فيه الى طبيعة المبال وما اذا كان منسبا بطابع الدوام والاستقرار أو كان ذا صفة عارضة ولفترة محدودة يفصل المسابل بعد البابه — تصديد طائفة المؤقتين بانهم أوتلك الذين يستخدون في أعبال متقامة دون المؤقتين الذين أبضوا بدة سنتين في عبل متنظم مستقر — سريان احكام الاجازات الواردة بكادر المبال على من عبد المؤقد على من عبد المؤقد على من عبد المؤقد السباق على من الاحدود السباق على من المؤتد السباق على من عبد المؤتد السباق على من الاحدود السباق على من عبد المؤتد السباق على من عبد المؤتد على الاحدود السباق على من الاحدود السباق على من الاحدود السباق على من عبد الاحدود السباق على من الاحدود السباق على من الاحدود السباق على الاحدود السباق على من الاحدود السباق على من الاحدود السباق على عبد الاحدود المباق على الاحدود السباق على من الاحدود السباق على من الاحدود السباق على الاحدود السباق على الاحدود السباق على عبد الاحدود السباق على الاحدود السباق على الاحدود المباق على الاحدود المباق على الاحدود السباق على الاحدود السباق على الاحدود السباق على الاحدود السباق على الاحدود المباق على الاحدود المباق على الاحدود السباق على الاحدود المباق على الاحدود السباق على الاحدود المباق على الاحدو

## يلقص الفتــوى : ﴿

ان المادة الأولى من ترار مجلس الوزراء المسادر في ٨ من مليو 
سنة ١٩٢٧ بالواقعة على التعليات الخاسة بالأجازات الاعتبادية 
والمرضية لعمال اليومية الدائيون والمؤتتين وهو الذي ما زال العبل به عائبا 
تنص على ما يلي ﴿ عبل اليومية الدائيون يكون لهم الحق الثاء الاثنى عشر 
شهرا الأولى من دة خُميتهم في أجازة يوم واحد باجرة كالملة عن كل شهر 
الموت في الجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة » ويبين من هذا النص أن 
الحق في الجازة يوم واحد عن كل شهر خدمة » ويبين من هذا النص أن 
المحل النائم في مرضه هو الذي تربطه بالادارة علاكة دائمة مستقرة وأن

4.44

العمل المؤقت هو الذي يستخدم في اعبال متنطعة لا تتحتق بها صفة الدوام وبن ثم يكون معيل القرقة بين عابل اليومية الدائم والعملل المؤقت مرده ألى نوع الملاتة المتقونية الذي تقوم بين المحكومة والعملل بالنظر هي يليمة العبل الذي مهدد الى العبل القيام به أي وبا أذا كان منسبا بطلع الدوام والاستقرار أو ذا صفة عارضة ولفترة محدودة يقصل العالم بعد أتبله والانتهاء منه وبيراعاة الوصفي الذي تضصصت به هذه المبال بعد أتبله والانتهاء منه وبيراعاة الوصف الذي تضصصت به هذه مبال المكركة وهذا المبال حسبيل مستظمى من تصليحام براعاة مبالي التشريعات الذي نقطة شبؤن عبال المحكومة .

ومن حيث أنه في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار مجلس الوزراء بالوافقة على رأى وزارة المالية في شأن كادر العمال ونص على أن يطبق هذا الكادر على عمال اليومية الموجودين في الخدمة بالتر رجعي من تاريخ شغلهم الوظائف المقابلة للدرجات المتترحة في الكادر ولم ينص هذا الترار على أن يقتصر تطبيق الكادر على العمال الدائمين بيد انه يستشف من مجموع ما تضمنه من أحكام أن الاصل نيه أنه أنها يطبق على المسل الدائبين وان كان هذا لا يحول دون امكان اعتباره القسانون المسام الذي يصدق في حق العبال المؤتنين من احكله ما لا ينتائر مع طبيعة التوتيت ولما كان الذي يؤخذ من مفهوم هذه الاحسكام ومن الكتب المسادرة من وزارة الماليسة تغنيذا للكادر المفكور أن المامل يكون تحت الاختسار الدة السنتين الأوليين من خدمته الى أن يحضيها بنجاح في عمل مستمر متعسل لا تتخلله مترات انقطاع مان هذا الوضيع بالنسبة الى العسامل المؤمت خذرجه في خصوص نظام أجازاته من عداد من عناهم قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ بوصف التوتيت الوارد عيه والذي منظله استخدام العابل في أعمال متقطعة أما تخلقه تينيني عليه خمسوع العابل في نظام أجازاته لاحكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه ( تراجع الفتوتان المسادرتان من الجمعية المعومية بجلسستيها المتعتبتين في ١٤ من ينساير سنة ١٩٥٩ ، ٢ من ديسبير سنة ١٩٦٤ ) ،، \_ ri7 \_

لذلك النهى الراى للجمعية المهوبية الى أن المستقل المؤلف المؤنن يخسمون نيما يتعلق باجازاتهم لقرار مجلس الوزراء الشاهر أي الم من الكور سنة ١٩٢٣ هم أولئك الذين يستخدمون في أصل مقطمة المستيا ماللهم ووصفهم الحذا القرار دون المؤننين الذين فبشوا بالقعل مدة سنتين في علمان مقطم مستقر .

(\*1997)/17 3\*11./1/A7 -4.75

# القسرخ الكنسانية اعسانة غسالاء المؤاهدستة

## قامستة رقسم ( ٢ڙ٩ )

## ألمسطأ

قرار بجكس الوزراء الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بينع المبال. الوقتين اعادة عُلاد مبيشة من الهيم التالى غض منة في الفتية ــ لا يغيد بنه المبال المدينون على اصناد علية الشعاد القام المناهن اللبنيسورية عن المبال المناهن المبال المناهن المبال المناهن المبال المناهن المبال المناهن أكدام قرار مجلس الوزراء المبال أليه على المبال الموقتين المباين عليه المنازة الزمنية المحددة التي قدرت لاتبام عبلية الاحصاء ، ومن ثم وجب على الأولارة المناه عورة ثم وجب على الأولارة المناه عورة ثم وجب على الأولارة المنام الموقع بذلك غير نمان مان ماوزت حدوده اعوز قرارها سنده المالي ووقع بذلك غير ناهذ ،

## ملخص المسكم :

ان الاعتباد المالي الذي رصد المواجهة علية التقداد المسلم السكان الجمهورية من سنة . 191 إم يكن ملحوظا فيه مند تقريره تطبيق المسكلم الرائم المسلم الموال المسلم المسلم الموال المسلم المس

التسين وثائبها ان هذا الاعتباد لم يقتصر على مواجهة الاجور الاصلية للعمال المعينين عليه بل انسع بحيث تناول مكانات هؤلاء العمال الشاملة لاعاتة غلاء الميشة المستحتة لهم ، ومن اجل ذلك نصت قرارات التعيين على أن المكامآت المعددة العبال ؛ المذكورين هي مكامآت شابلة ؛ وهو ما التر به المدعى نفسه في عريضة الدعوى التي سلم فيها بأنه عين بمكافأة شبللة لاعانة غلاء المعشمة وثالثها أن عبلية النعداد العام للسكان ، وهي عملية موتونة بطبيعتها ويتعين اتمامها في أجل محدود معلوم - تقتضي انشاء عند ممن بن الوظائف يكفي لمواجهة عذه العبلية واستيعابها ٤ وانشاء هذه الوظائف يتمين بحكم اللازم أن يكون في حدود الاعتباد المالي المخصص لها ، لاته اذا صدر اعتباد بالى معين وجب على الادارة أن تلتزم حدوده نيما تصدره من قرارات مرتبطا تنفيذها به ، فأن هي جاوزته أعوز قرارها سنده المالى ووقع بذلك غير ثاقذ ولا ناجز المقدان محله شرائطه القانونية وهو ما حدا بها الى أن تسلك في تحديدها مكانات العمال المعينين على اعتباد تعداد السكان سبيل المكافاة الشابلة المقدرة سلفا في حدود هذا الاعتباد على وجه يجعلها لا تغضع لأية تغييرات يستقلة تبعا لحالة العابل الاجتماعية أو لغير ذلك من الاسباب ، حتى تضمن اسستكمال العدد اللازم بن الوظائف وتأبن في الوقت ذاته بن عدم تجاوز الاعتباد .

( طمن رئم ٣٠٠ لسنة ٩ ق - جلسة ٢٠/٣/٢١ )

#### قاصحة رقسم ( ۲۵۰ )

#### المسجاة:

قرار مجلس الوزراء في ۱۹۵۲/۱۰/۲۹ ــ وضع المشرع غيه معيارا تابنا الأساس الذي تمنح عن لمقتضاه اعاقة غلاه المعيشة بالتبسية العمسال المؤقدين ، بما لا يسمح بتعديل هذا الأساس بعد ذلك بند القال او القرقية من مهنة او درجة الى الحرى ــ هو الأجر القاقوني الذي يعنح العابل في اليوم القالي لخس سنة .

## بلقص الحكم :

ان المشرع قد وضع معيارا ثابتا للاساس الذي تبنع على متنضاه 
هذه الاعاتة بالنسبة الى العبال المؤتنين ( وهو الأجر التانوني الذي يبنع 
للمالل اعتبارا من اليوم التالي لمضى سنة عليه في المفتية ) بها لا يسمع 
بتعديل هذا الاسلس بعد ذلك عند التلل أو الترتية من مهنة أو درجة الى 
المسرى .

( طعن رقم ) ؟ اسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٨/١/١٤ ) المعددة رقسم ( ١٩٦ )

# : 12-41

قرار مجلس الوزراء في ١٩٥٢/١٠/٢٩ ــ تحديد الاجر القانوني الذي يضح العامل المؤقف المعين في وظيفة غير واردة في كشوف كادر العهـــال على انساسه ــ اعاقة غلاء معيشة ، طبقا لهذا القرار ــ هو الاجر الذي يمنع له في اليوم التالى لمض سنة على تميينه في وظيفته .

#### متخص العسكون

ان وظيفة ٥ عالم رصد التي عين غيها المدعي ٤ لم ترد مسين المهن المدي و دون ثم قان جهسة الادارة تترخص في تتغيير أجر العالم لديها في هذه الوظيفة وذلك عسلى الادارة تترخص في تتغيير أجر العالمل لديها في هذه الوظيفة وذلك عسلى حسب طبيعة العمل نيها وحسوى الاجور السلاةة بالنسبة لها ٤ ببراعاة كماية الاعتباد الملى المخصص لمرف هذه الاجور والتزام حدوده وبن يمتنى ذلك أن تخصص الاجور التي تبنىح لتساخلي على الوظيفة لهذه الاعتبارات ؟ الا أذا رات جهة الادارة تحديد تيمة مسينة للعالمين نيها حبيبا عطت في سنة ١٩٦١ ومن ثم يكون الاجر المنوح للعالمل المؤقت الذي يشيط احدى هذه الوظائف ٤ في اليوم التألى المدى سنة على تعينه

غى وظينته ، هو الأجر التانونى الذى تحسب على أساسه اعاتة غلاء المعيشة المتيرة بترار مجلس الوزراء المسادر في ٢٩ من أكتسوير سنقي المهيل، المسار اليه ،

( طون رقع عاع لهنتے ٩ ق - جلسة ع ١٩١٨/٤/١)

## فَلِهِ وَ رَقِيمَ ( ١٩٪)

#### : المسطا

استيفاء الممال تطبيقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم باراز ليبيئة ١٩٦٠ بشان عدم جواز فصل المهالي الرقتين والجسمين بفي الطريق القاديي — لا يقـرر لهم حقـا ف الإفادة من احـكم قرار مجلس الوزراء المساحر ف ٢٥ تقوير سنة ١٩٥٢ ف فترة استيقائهم -

## والمر الدكر:

ان استيها، هولاء البيال في الهدية بعد انتهاء علية التعداد أعبالا المنتهاء ولاء البيال المؤتمن المجالا المؤتمن المجالا المؤتمن المجالا المؤتمن المجالا المؤتمن المجالا المؤتمن المعالدات المعالدات المعالدات المعالدات المعالدات المعالدات المعالدات المعالدات المؤتمن المالم المؤتمن أو المداون المنافق المؤتمن أو المداون المؤتمن أو المداون المؤتمن أو المجالة المؤتمن المعالدات المؤتمن ال

( عليمن رقم ٤٤٠ ليسنة ٦ في - جلسة ٤٤٤/١٨٢٢٤ )

# القسوع المستسلمين البقاد مسيناه وقطساح فزة ويحافظسات اللقساة

## قامستة رقسم ( ۲۵۲ )

# المسيدا :

لحقية العليان بعقود بؤننة في الاعلة الشهرية التصوص عليها بالتقون دقم فإلا فيها 1971 بثبان بنيج الهلمان العليان التنبين بسيناء مقطله فذة ومطلقات التباق – فيهوج الهلم الماتية في بعني شهرينه المحام قان العبل لا ينفى خضومه النائم العبلين بالتطاع الهالي ... لهداس تلك بالتبارة في

# ملقص العسكم :

إن المادة الثانية بن القانون رقم 14 لسنة 1971 بشان منع اعالت المعالمان المعنين بسيناء وقطاع غزة ومحالطات التناة تنص على انه: 
" تعنع اعلقة شعوية بواقع 70٪ من المرتب الاصلى الشعوى ان كاتوا معطون حقد الآ من تهديب سبنة م10٪ برجائطات المنبينة من الموقيات علمها، طهوا، طلبها أو الفنين المواطئات المنبينة من الموقيات المنبينة المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات المساوية وكذا المنافيات التوصية بالأسهم والشركات ذات التوصية ولام المنافيات المنافيات ولام المنافيات التوصية المنافيات المنافيات التوصية ولام المنافيات المنافيات التوصية المنافيات المنافيات التوصية المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات المنافيات التوصية المنافيات ا

عشرون جنيها وبحد اننى قدره خيصة جنيهات وتستهلك هذه الاعاقة ما يحصل عليه العالمين بمحافظتى بور مسعيد والاسماعيلية بعد لول يناير سنة ١٩٧٦. بن نصف الملاوات الدورية أو ملاوات الترقية أو لية تسويت بترتب عليها زيادة في المرتب الأصلى غاذا لم يحصل المسابل على اية زيادة في المرتب خلال لية سنة تستهلك الاعاقة بواقع خمس قيبتها الأصلية ... » .

ويبين مبا تقدم أن مناط استحقاق هذه الاماقة أن يكون المسابل خاشما لاحد النظم الواردة بالنص ومن بينها نظام المسابلين بالقطاع المام ، وأن يكون من المابلين بمحافظات القناة حتى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

ولما كان نظام المابلين بالقطاع العام الصادر بالقسساتون رقم 11. 
لسنة 1971 الذي يحكم المسألة المطروحة ينص في المادة الأولى من مواد 
الاصدار على ان: « قسرى أحكام النظام المراقق على العابلين بالمؤسسات 
المالة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وسرى الحكام تلون المسلم 
« لا يجوز اسناد أمال مؤتتة أو عرضية الى المنتمين بجنسية جمهورية 
مر العربية أو الاجانب الا ونقسا للتسواعد التي يضمها مجلس ادارة 
المؤسسة أو الموحدة الاقتصادية مع مراعاة الاحسكام الخاصسة بتوظيف 
المؤسسة كي الموحدة الاقتصادية مع مراعاة الاحسكام الخاصسة بتوظيف 
المجانب » كما ينص في المادة ١٤ منه على أن : « همي خدية المسابل 
باحدي الاسباب الاتبة : (١) ..... (٩) انتهاء مدة العسل المؤتت ال 
المرضى « » » .

ويين من هذه النمسوم أن أحكام تقون العبل مكلة لأحسكام نظام الملين بالقطاع العام العسادر بالفسانون رقم 11 لسنة 1911 وتسرى فيها لم يرد بضائه نص فيه ، وأن تمين العبال بصفة مؤقتة أو عرضية أنها يتم وفقاً لقتواعد الذي يضمها بجلس أدارة المؤسسسة أو الشركة ، وأن من أسباب انهساء خبة العالم العالم العام العام أنهاء بدة العسسلة المؤقت في وهو با مؤداه أن نظام العسلين بالقطاع العام أجلز التعين مسلة مؤقتة وتراه بالتطيع وأقد تضير المحاليات نظام العلي العالمين المالين المحالين المحال

لأحكام تاتون العبل لا يغيد نفى خضوعه لنظام العابلين بالقطاع العام ، وعليه غان العابلين بصغة مؤقفة يحدون من الخاضمين لنظام العالماين بالقطاع العام ومن تم يستحقون الاعاتة المذكورة طالما لم يرد نص صريح يتصر صرغها على العابلين الدائمين » .

ويؤيد هذا النظر أن علة ينح هذه الاماتة للمايلين المعنين بمحافظاته القناة تحت ظروف العدوان تقواهر سواء كان القمال بمينا بالقطاع العام بمنة دائية أو يؤقتة ، وهو با حدا بالمشرع الى تصديد الاماتة صلى اساسى نسبة من المرتب وعدم تحديدها بحسب الدرجة أو الوظيفة والي تنظيم كيفية استهلاكها لمن يتتاشى أجرا ثابتها بها مفاده أن المسلملين المؤلفين غير المينين على درجات ولا يتقاضسون عالاوات يفيسدون من هذه الاماتة .

( ملك ١٩٨٤/١٢/٠٨٨ ــ جلسة ١٢/٢٤/٠٨٨ )

# للضرح السسابع

# مدى التطر بمدم عصل العليل المؤقت أو الموسمى الا بالطريق التادييي

#### . قامسدة رقسم ( )۲۵)

#### : المسلما

مظر غصل العلل الإقت او الوسمى الا بالطريق التلايين طبقــا الاحكام القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ ــ بفهوم العابل الوقت أو الوسمى طبقا لاحكام هذا القرار ... اقتصاره على اولك الذين يعينون بلدة تجاوز شهرين غلا يشبل العبال الذين يعينون لاعبال تتراوا بمدها بين عشرة أيام واربعين يوما فهؤلاء يجوز فصلهم .

#### ملخص القتسوى :

تنص المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٠ على أن : « يحظر على الوزارات والمسالح الحكوبية والهيئسات والمؤسسات المعلمة نصل أى عابل مؤتت أو موسمى الا بالطريق التأديبي » .

ويبين من هذا النص أن حكبه لا ينطبق على العبال العرضيين وأنها بسرى محسب على العبال المؤلتين والموسيين أى طائفة العبال الذين يتم عبلهم في ذاته بتسلط من الاسستقرار ، ذلك أن القرار هين حظلم عسلهم عند أنتهاء الإعبال المعينين لادائها أو نفاذ الاعتبادات المعينين عليها ، عليا راعى في ذلك أنهم رتبوا حياتهم لمدة طويلة على الاجور التي يتقاضونها من وظائفهم المؤتتاة أو الموسية ، وهذه الاعتبارات تنتعى يتنسبة الى من يعينون لمدة تصيرة من ويستناد معيار الدبير بين العلل الوسمى أو المؤتت وبين سواه من المبال من عبارة نص المادة الرابعة من القرار المذكور التي تقفي يلته و يجب على الوزارات والمالح والبيئات والمؤسسات العالم، بواماة وزارة الشنون الإجتماعية والمبل بالاثليم الجنوبي باسماء العالم، المؤتتين في كل منها مع بيان المهنة والأجر اليومي المعرو لكل عامل وذلك عمل المؤتت في كل منها مع بيان المهنة والأجر اليومي المعرود كل عامل وذلك عمل هذا التمين على الأتلى الاتسرى الا على المهال الذين يعينون لهدة خواذ النمي أن المكلم القرار لا تسرى الا على المهال الذين يعينون لهدة خواذ شهوين .

وملتضى با تقدم أن يكون المبال المؤقتين والموسيون في بنهوم القرار المجهسوري رقم ٢١٨ لمسينة ١٩٦٠ هم أولئك الذين يعينسون لمسعدة تجاوز شهرين .

لذلك انتهى الرأى الى أن الترار الجبهورى رقم ٢١٨ لسنة بـ ١٩٦٦ لا يسرى على عبال اليومية المؤتنين الذبن يكلفون باعبال تتراوح مدتها بين عشرة أيلم وأربعين يوما .

( غلوی رشم ۱۰۹۷ فی ۱۲/۱۱/۱۲/۱۱ ،

# قامىدة رقىم ( 807 )

إلا إ

قرار رئيس الجبهورية رقم ٢١٨ كسنة ١٩٦٠ بنسان العبال المؤتنين أو العبال المؤتنين وحتار غصلهم ... قواعد سرياته ... فسرى اهتكليه على العبال المؤتنين أو الموسيين في اهدى الوزارات أو المسلح الحكومية أو المهنأت أو المؤسسات المالية بُدة تجاوز نسجوين ... ولكن العظر لا يحول دون انهاء شدية هؤلاء العبال عند انتهاء الاعبال المتنادات المعينين علها ... عدم سريان العظر على المعينين بها أو نقاد الاعتبادات المعينين علها ... عدم سريان العظر على المعينين علها الدور شغرين ولا على المعينين

تهي الافتيار أو أولفك الذين لا يرطهم عقد عبل بلحدي الجهات الإدارية: وان ارتبطوا بعقد عبل مع احد القبولين التعاقدين مع للمكومة أو أهدي الفينان المستنب الفاتة . الفينان المستنب الفاتة .

## يلغص الفتــوي :

تقضى الملاة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠. بشأن المهال المؤقدين والمبال الموسميين بأن « يحظر على الوزارات والمسالح الحكومية والهيئات والؤسسات العسلية غصل أي عابل مؤقت لوا مُواسَمَىٰ الا بالطريق التأديبي » وتقضى المادة الثانية منه بأنه « يجب عانى الوزارات والمسالح والهيئات العابة مواغاة وزارة الشئون الاجتباعية والعبل بالاتليم الجنوبي بأسباء العبال المؤتنين المينين في كل منها مع بيان المهنة والاجر اليوسى المقرر لكل عامل وذلك تبل نفاذ الاعتمادات وانتهام الأعمال الكلفين بها بشهرين على الاتل » وتقضى المادة الثالثسة منه بأن. ع تدرج وزارة الشئون الاجتباعية والعبل أسباء هؤلاء العبال في مكاتب التوظيف والتخديم النابعة لها وتكون لهم الاولوية في التعيين في الجهات التي كاتوا يعملون بها أو في أترب جهة اليها » وتقضى المادة الرابعة منه بأن : عنبر كل وزارة والمسالح والادارات التابعة لها في ننفيذ احكام القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العابل المؤتت على اعتماد آخر عند نفساذ هذا الاعتمال المعين عليه » وتقضى المادة الخامسة منه بانه : « على وزارة الشئون الاجتماعيسسة والمبل الاتمسيال بالوزارات والمسسالج والهيئات والمؤسسات العابة بشآن العبال المؤتتين الدرجة اسسباؤهم في مكاتب التوظيف والتخديم لاستخدامهم في الشروعات التي تقوم بها كل. منها بالأجر الذي يتقاضاه كل منهم او لتعيينهم مع المقاولين الذين يتولون. تقفيذ هذه الشرومات » وتقضى المادة السادسة بن ذات القرار بأن « يجب علئ الوزارات والمسلح والهيئات والموسسات المانية مراعاة ان تتضين عقود التهريد الزام القساولين بأن يستخصوا والا يتل عن ١٥٪ من المبال. مسابق الذكر وذلك بناء على التراح وزارة الشنون الاجتماعية والعبل ، .

وَاللهُ وَأَنْ كَانِ مُمِنَ الْمُقَامَ اللهِ فَيْ مِن الْعَزَارِ الْجِيْفِورِيّ سُلف اللَّهُولِ عَلَمُ وَاللّ الله خِلا بَيْهَا غَيْرِ مَقِيدٍ بَنْيَسِهِ زَمْنِي مَيْها يَتُولِي بِهِدَ استخدام العلمِل المُؤْتِيّة، أو الموسمى الا أن المادة الثانية منه اذ نصت على الزام الوزارات والمسلح والمهنات والمؤسسات العامة مواماة وزارة الشئون الاجتماعية والمسل بأسماء العبل المؤتين المعينين في كل منها مع بيان المهنة والاجر اليومى المقرر لكل على وذلك تبل نفساذ الاعتمادات وانتهاء الاعمال الملامين بهمورين على الاتل ، تكون قد أوردت قيدا على محل الحكم الذى نصبت بشمورين على الاتل ، تكون قد أوردت قيدا على محل الحكم الذى نصبت شمورين غفرة بذلك من نطساق النص المهسال الذين لا تبلغ مدة عملهم شمورين غفرة بذلك من نطساق النص المهسال الذين لا تبلغ مدة عملهم عذا الدى .

والعظر المفروض ببرجب المادة الأولى من القرارى الجمهورى المسلم اليه واقع على الوزارات والمسلح المكومية والهيئات والمؤسسات الملية ع ومن ثم يفترض تحقيق ذلك الحظر سسبق تيسلم علاقة عبسل بين المهسئل المؤقتين أو الرسسيين وبين أحدى الجهسات المشتر اليها سواء وقعوا عقر، العبل بانفسيم أو وقعها سعهم المتعهد الذي استفتهم ع أيا أذا كان عقد العبل المنسمة تعهسد غلا يمسحق عقد العبل المال المؤقتين أو الموسيين المبنين على اعتمادات مؤقتة في أحدى المهسئلة الذكر ، وبن ثم لا يصادف الحيالة المخطر بحلا في هذه الحالة .

والتصد من تعين العابل نحت الاختبار هو التعرف في نهاية مدة الاختبار علي بدى مسلاميته للعبسل ، ومن ثم يرتبط توقيت التعيين تحت الاختبار بالمقرف الشعار اليه بحيث اذا ثبت أن العسابل غير مسلح للعبل علم على من غير البعاز المقتبل بالمواجعة المسلوب عن العبل في تعلق المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب على عبل المسلوب المسلوب على عبل المسلوب عليه المسلوب عليه المسلوب المسلوب المسلوب المسلوب عليه في المادة الإولى من القسوار الجهوري مسابد الإكبرين المسلوب عليه في المادة الإولى من القسوار الجهوري مسابد الذكر وتبعا لذلك لا يسري المطر المسلوب عليه المسلوب عليه المسلوب ال

وبن بين أسبئب انتهاء الخنبة بالنسبة للمبال المؤتنين أو الموسميين. انتهاء الاميسال المكلفين بهسا ونفساذ الاعتباد المين عليه المبال والنصال. جن الخدية .

والمادة الاولى من القرار الجمهورى المشار اليه اذ حظرت غصل اى على مؤتنا أو موسميا الا بقطريق التأديبي تكون قد أوردت قيدا معينسا على أحد أسباب انتهاء خدمة هذه الفئة من العبال فأصبح لا يجوز غصلهم الا بالطريق التأديبي ولكنها لم تتناول بالتعديل أو الإلغاء الاسباب الأخرى لا يتهاء خدمتهم ومنها انتهاء الاعبال المكلفين بها أو نفاذ الاعتباد الذي يصرفون منه ؟ وبن ثم لا يكون من متنفى العظر المتصوص عليه في المادة مسائلة الذكر بقاء العابل المؤتت أو الموسمى في خدمة الجهات المنسوص عليه بالميا بسائلة الذكر بقاء العابل المؤتت أو الموسمى في خدمة الجهات المنسوص عليه المناب عليه بسها بسها العين عليه العيا بسها العيا عليه العيا بسهاء العيا عليه العيا بسهاء المين عليه العيا بسهاء العيا عليه المهادي عليه المهادية الاعتباد المعين عليه المهادية المهادية المهادية عليه المهادية المهادية عليه المهادية المهادية المهادية المهادية عليه المهادية المهادية عليه المهادية المهادية عليه المهادية المهادية عليه المهادية عليه المهادية عليه المهادية المهادية عليه المهادية عليها عليه عليها عليها

وقد رسم القرار الجبهورى ساقف الذكر في المواد ٢ و ٣ و ١ و ٥ و ٥ و ٣ مند منه تنظيها معينا لالحاق المبال المؤتتين أو الموسبيين بأعبال آخرى ، مند ثنتهاء الاعبال أو نفاذ الاعتبادات المعينين عليها فاذا قلبت الجهات المنسوس عليها في المواد المذكورة بالأجراءات المبينة فيه فاتها تسكون قد أوقت بالقرامها في هذا الشأن دون أن يكون للمسابل المؤقت أو الموسمي حق في الاستوار في العبل لدبها رغم انتهاء العبل المكلف به ونفاذ الاعتباد الذي 
حان معينا عليه .

لهذا انتهى الرأى الى ان احكام القرار الجبهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ تصرى على العمال المؤتتين أو المسليح الحدي الوزارات أو المسليح المحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العابة لدة تجاوز شهوين وأن الحظر الوارد بالملدة الأولى بن القرار المذكور لا يحول دون انهاء خنية هؤلاء العمال عند انتهاء الاعبال المكلمين بها أو نفاذ الاعتبادات المهنين عليها كم انتهت الجبعية العبوبية الى عدم سريان احكام القرار سالف الذكر على العبال المؤتنين أو الموسيين المهنين بلدة لا تجاوز شهرين ولا على العبال المهنين حت الاختبار ولا على العبال الخينين حت الاختبار ولا على العبال الخين لا يرمطهم عقد عبل باحدى

الجهات المنسوس عليها في ذلك الترار وان ارتبطوا بعدد عبسل مع احد المتوانين المتعادين مع الحكومة أو أحدى العيثات والمؤسسات العلية ..

( نتوی رتم ۱۱۹ فی ۱/۱۲/۱۲/۱ )

#### قاصعة رقسم ( ۲۵۲ )

#### المسطا :

عابل وقت او موسمى ... غصله من الفعية ... الاصل أن المسابل المؤت لما يكون معينا لدة محددة فيعتبر مصولا تلقائيا بانتهاء تلك المنة المؤت لما يم يجدد تعيينه بذات الصفة المؤتة أو يصفة لفرى و ولما أن يكون معينا بصفة مؤتنة دون تحديد مدة فيعتبر مفصولا عقب كل يوم عمل يقوم به والن الملكة بليله بهذا العمل وأو لم تقد الاعبال المعين لها أو تنفذ الاعتبادات الملكة المفصصة لها ومن بقب أولى تنقطع صلك بالعمل بالتهاء الاحبال أو نفاذ الاعتبادات الم على مؤتن الاعبادات أي عالم مؤقت أو موسمى الا بالماريق التلايمي ... مفاد تقييد سلطة الادارة في أنهاء خدية هذا المامل قبل اتفساء المدة المعددة لفتية المؤتنة أو قبل انهاء هذا المفرل المسابى بسلطة الادارة في فصل العابل الموقت أو الموسمى عفد التفساء الدة المحددة لفتية المؤتنة أو عند انفاذ التنادات المرصودة لهذا العبل المهين له أو عند انفاذ الاعتبادات المرصودة لهذا العبل المهين له أو عند انفاذ الاعتبادات المرصودة لهذا العبل المهين له أو عند انفاذ الاعتبادات المرصودة لهذا العبل المارية له أو عند انفاذ الاعتبادات المرصودة لهذا العبل المارية المؤتنة أو المالسة من المثان الله من أمكام المؤاد النادارة ألى المارية المؤتنة والنائسة والسائسة من القرار المجمورى المثائر اليه من أمكام المؤاد اللهار الهده من المكام المؤتنة والتفايسة والسائسة من القرار المجمورى المثائر اليه م

## ملخص المسكم :

ان الاصل أن العابل الذي تخصصت طبيعة الرابطة القانونية التي تحدد مركزه القانوني في علالته بالحكوبة عند تعيينه بالعمائها بالمتوليت اما أن يكون معينا لدة محددة ، وعندند بعتبر منصولا ثقاليا بالتهاء المدة المحدة لخديته المؤتنة سواء انتهت الاعبال المين عليها أو نفيذت الاعتبادات المترزة لها أم لا ما لم يجسد تميينه بذات المعة المؤتنسة » أو بصفة اخرى نبكون هذا تعيينا جديدا بشروطه وأوضاعه بعد أنفصام الرابطة الأولى ، واما أن يكون معينا بصفة مؤقتة دون تحديد بدة ، وفي هذه الحالة يعتبر منصبولا عقب كل يوم عمسل يتوم به وان طال تبسلهه بهذا العبسل ولو لم تنته الاعبسال المعين عليهسا أو تنفسد الاعتبادات المالية المخصصة لها ، ومن بلب أولى تنقطع صلته بالعبال بالقطاع تلك الاممال أو ناماذ الامتمادات . بيد أن الشارع لحكمة تتملق يه ماية العمال المؤتنين والموسميين. الذين نهيا لهم الى حد ما تسمط من العسال العيش حتى لا يحرمهم من مورد رزق رتبوا حيساتهم على الاعتماد وعلى الأجر الذي يتقاضونه منه ، اسدر في ٩ من غبراير سنة . ١٩٦٠ القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة . ١٩٦٠ بشان العمسال المؤلفين والمبال الموسميين الذي نص في مادته الأولى على أن « يحظر على الوزارات والمسلح الحكومية والهيئات والمؤسسات المسلمة نمسيل أي علمل مؤتت أو موسمي ألا بالطريق التأديبي » . وبذلك أورد تيــد على ما للادارة من سلطة تقديرية تترخص في استعمالها للاسباب التي تراها وفقا لمتنضيات المسلحة العامة بحكم كونها المهيئة على تسسسيير الرائق العسمانة على الوجه الذي يحتق هذه المسلحة والسئولة عن حسن سير حقه الرافق في انهاء خنمة حؤلاء المسال بغير الطريق التلدييي 6 في أي وقت كان قبل انقضاء المدة المسددة لمدينهم المؤتنة لو تبل انتهاء الاعمال المعينين عليها أو نفاذ الاعتمادات الرصودة لها ، فأصبغ على العمال المؤتتين ، طالما عبلهم لم ينته واعتساداته لم تنفسذ حماية لم تكن لهم من البل ، أذ حظر على الوزارات والمسالح الحكومية والهيئات والمؤسسات العلبة اسستعبال الرخصة التي كاتت تبلكها امتلا ف حق العمال المذكورين في عصلهم بغير الطريق التاديبي ، وبذلك سلبها هذه السلطة التقديرية وأبقى لها حق النصل بالطريق التأذيبي . غير أنه لم يبس بهذا المظسر سسلطة الإدارة المتيدة في نصل العابل المؤمن أو المابل الموسيي عند انتهاء الإعمال التي عين عليها 4 أو نقاذ الاعتبادات المتصصة لها ، وهذا اللصل يتعين اعباله خارج نطاق الحظر متى

بتوافرت اسبابه ، اذ لا تبلك الادارة سلطة تقدير بالابية الابقياء على العليل المؤمَّت أو الموسمى على الرغم من انتهاء الاعمال أو نفاذ الاعتمادات بل ان خديته تنتهي لزوما في هذه الحالة وتنقطع علاقته بالحكومة لزوال حاجة المبل اليه ولا أجر بغير عبل ، أو لاتعدام المعرف المالي لاجسره اذ لا صرف من غير اعتماد ، ولم يخرج القرار الجمهوري رقم ٢١٨ لسنة . ١٩٦ على هذا الأصل ، بل أوردته بادئه الثانية بما يؤخذ منه أنه حدد نطاق الحظر المنصوص عليه في مادته الأولى بنصه على تحريم غصل العبال المؤتتين والوسبيين أثناء تيلبهم بالعبل الكلفين به وثبل اتنهائه أو نفاذ اعتباداته الإ بالطريق التساديين لا بعد ذلك ، أذ نص في المادة الثانية على أنه « يجب على الوزارات والمسالح والهيئسات والمؤسسات العسامة مواماة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بالاتليم الجنوبي بأسماء العمال المؤتتين المعبنين في كل منها ، مع بيان للمهنسة والأجر اليومي المقرر لكل عامل ، وذلك قبل نفساذ الاعتمادات وانتهساء الأعمال المكلفين بها بشهرين على الأقل » ، كمسة نص في المادة الثالثسة منه بأن « تدرج وزارة الشئون الاجتماعية والعبل أسماء هؤلاء العبسال ف مكلتب التوظيف والتخديم النابعة لها وتكون لهم الأولوية في التعيين في الجهات التي كانوا يعملون بها او في اترب جهــة البهــا » . ونص في مادته الخامسة على أن « على وزارة الشنون الاجتماعيسة والعمسال الاتصال بالوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات انعابة بشان العبال المؤتنين المدرجة أسماؤهم في مكاتب التوظف لاستخدامهم في المشروعات التي تقسسوم بها كل منها بالأجر الذي يتقاضا اله كل منهم أو لتعيينه جم. المتاولين الذين يتولون تنفيذ هذه المشروعات » كذلك أوجب في مادته المسانسة ١٠٠ على الوزارات والمسالح والهيئات والمؤسسات الملية مراعاة أن تتضمن عقود التوريد الزام المقاولين بأن يستخدموا ما لا يقل عن ٢٥ / من العمال سمالتي الذكر ، وذلك بناء على المتراح وزارة الشئون الاجتباعية والعبل » .

ومناد هذه النصوص هو تأكيد انقطاع صلة المهال المؤتتين بالحكومة وأنتهاء خدمتهم بانتهاء الإعمال المكلفين بهسا أو نفساذ الاعتهادات الماليسة

المدرجة لها في ميزانية الجهة التي كاتوا يعلون بها ، وتقدير أولوية لهم ، بمسد تحتق هذه الواتمة ، في اعادة تعيينهم في هذه الجهة أو في أقرب جهة البها ، بع تنظيم ترشيحهم للاستخدام في المشروعات التي تقلونم بها الوزارات والمسلح والهيئات والمؤسسات العلبة ، وبيسان أسس تميينهم مع المتاولين الذين يتولون تنفيد هدده المشروعات أو ألذين يلتزمون بمتود توريد وشروط هذا التعيين وأوضاعه وكل أولثك يغترض سبق انتهاء خدبتهم ويؤكد القاعدة التي يقوم عليها . واذا كاتت المادة الرابعة بن الترار الجههـوري رتم ٢١٨ لسنة ١٩٦٠ تد نصت على أن « تعتبر كل وزارة والمسلح والادارات التابعة لها في تنفيذ أحسكام هذا القرار وحدة واحدة من حيث تعيين العابل المؤقت على اعتباد آخسر مند نفاذ الاعتماد المعين عليه € قان وضع هذه المادة بورودها بعهد المادتين الثانية والثالثة اللتين اترتا الأصل سالف الذكر فقسررتا أولوية الممال المؤقدين الذين انتهت الأعمال المكلفين بها أو نغفت الاعتمادات المخميصة لها في التميين في الجهات التي كاتوا يمبلون بها أو في الرميه جهـة اليها ، انها ينيد تضينها توجيها للادارة وايضاحا لملول هذه الحبات وتحديدا لتطالها تثبيل الوزارة والمسالح والادارات التابعة لها . وانها لا تنطوى على استثناء بوجوب تعيين المسلبل المؤشته على اعتماد آخر في أي منهما بعد نفاذ الاعتماد المعين عليه ، لأن وجود الاعتباد الآخر في ذاته لا يعنى أنه يتسع حتما سسواء من حيث طبيعة المسسل أو من حيث متدار المال لاستيماب عبسال جدد فوق حاجته او تقديراته متى كان مستوفيا العدد اللازم له ، ومن ثم غان ما ذهب اليه بحكم المحكمة الادارية المطعون نيه من أن السبب المسوغ لنصل المايل المؤقت لا يبكن أن يكون الا نفاذ كل الاعتبادات الموجودة بالوزارة بجبيسع مصالحها واداراتها وقت مسله . يكون على غير أساس سسليم من القانون .

<sup>&</sup>quot; « طمن رقم ٩٦ السنة ٨ ق -- جلسة ٨/١٢/١٢/١ »

#### قاعسدة رقسم ( ۲۵۷ )

## : 4

عابل مؤقت \_ القانون رقم ٢٦ اسنة ١٩٦٦ لا يسرى الا على العابليد.
الثمافلين الدرجات في الجزائية سواه اكانت الوظيفة دائية ام مؤقئة \_ العابلون المعينون على اعتباد في مقسم الى درجات \_ لا تنطبق عليهم المكام القانون الملكور ولا لمكام القرار الجمهوري رقم ٢٧٦٤ اسنة ١٩٦٤ ما لم يقسم الاعتباد المعينون عليه الى درجات في الجزائية \_ لا تنطبق عليهم كذلك المكام القانون رقم ١٩٦١ اسنة ١٩٦٤ بتمين المهال المؤتنية والوسميين على درجات في الجزائية \_ تطبيق هذا القانون مقسور علي من نقات الاعتبادات المفاصة بهم الى الدرجات المتبان على اعتباد في المينون على اعتباد في السنة المالية ١٩٦٤/١٢ \_ عبال وزارة الزى المينون على اعتباد في التسرة الى درجات كي المتباد في

#### ملخص الفتري :

ان الملدة الداتية من القسياتون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٤ في شسيان نظام المايلين المدنيين بالدولة تنمى على أن « يعتبر عليلا في تطبيق أحكام هذا القاتون كل من يعين في أحدى الوطائف الدائبة أو المؤققة بقسرار من السلطة المختصة » .

وتنص المادة الثالثة بنه على أن « الوظائف العابة أبا دائمة أو مؤتتة. والوظيئة الدائمة هي التي تقتضي التيام بعبل غير محدد بزمن معين .

لما الوظيفة المؤفتة فهى التى تقتضى القيام بعبال مؤقت ينتهى في زبن محدد أو تكون لفرض مؤقت . وتتضين اليزانية سنويا بيانا بكل منها » .

كبا تنص المادة الرابعة منه على أن « تقسم الوظائف العلية الدائمة أو المؤقنة الى انتنى عشرة درجة كبا هو مبين بالجدول المرافق وذلك نميا عدا وظائف وكلاء الوزارات والوظائف المبتازة .. » .

أن القسانون رقم ٢٦ لمسئة ١٩٦٤ لا يسرى الا عسلي العسامان الشافلين لدرجات في الميزانية سسواء اكانت الوظيفة دائمة أو مؤنتة ، فإلى المنان هذا القانون قد نص صراحة على أن الميزانية تتضين سنويا بيسانا بكل من الوظائف الدائمة والمؤتنة وعلى أن الوظائف الدائمة أو المؤتنة تنقسم الى اثنتي عشرة درجة كما هو مبين بالجدول المرافق له ، ومؤدى ذلك أن العامل المعين على اعتباد غير متسم الى درجات لا تنطبق عليه أهكلم القانون المذكور ولا القرار الجمهوري رقم ٢٣٦٤ لمسئة ١٩٦٤ بشنان قواهد وشروط وأوضاع ثتل العابلين الى الدرجات المسبادلة لدرجاتهم المحالية ، ما لم يتسم الاعتباد الخاص بهم الى درجات في الميزانية ومن هذا التاريخ نتط يمكن تطبيق هذا التاتون وهذا الترار على هؤلاء المسال كما أنه لا يمكن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٦ لسسنة ١٩٦٤ يتعين الممال المؤقتين والموسميين على درجات في الميزانية عليهم ذلك أن المادة الاولى منه تنص على « ينتل العمال المؤقتين والموسميون المعينون على اعتمادات في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ الى الدرجات المنشأة لهم في البلب الاول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٤/١٩٦٣ متابل حدِّف هذه الاعتبادات وذلك وقتا للتواعد البينة في المواد التالية. » منطبيق هذا التلتون يتصور على من نظت الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المنشأة لهم في ميزانية السنة الملية ١٩٦٤/١٩٦٣ دون غيرهم .

ومن حيث أن عبال وزارة الرى المسنين على بند غير متسسم الى درجات باليزانية لم تتشا لهم درجات فى البلب الأول من ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ علا يفيدون من القانون رقم ١٤٦٦ لسنة ١٩٦٤ سالك الذكسر .

## القسرع التسلين

## النمين على درجات باليزائيسة

#### قامسدة رقسم ( ۲۵۸ )

#### الجسطا :

تمين المبال المؤقتين والوسيين على درجات بالمزاتية — القلون رقم ١٤٦ أسنة ١٩٦٢ مقصور على المبسال المؤقتين والوسيون الثون نقت الامتهادات الخاصة بهم الى الدرجات المتساة لهم في ميزانية السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ دون غيرهم .

#### ملخص الفتوى :

تقدم بعض الملذين بوزارة الزراعة بنظامات فكروا غيها أنهم عينوا يقوزارة منسفة ١٩٥٦ في وظلقت عبال كتسابيين موسميين باجور شابلة على اعتبادات البابين الثاني والثلث من ميزانية الوزارة ، وأن القانون رقم ١٤٦ المسنة ١٩٦٤ صدر بنظهم على درجات بعيزانية السسنة الماليسة ١٩٦٣/١٩٦٣ ، غير أن الوزارة تراخت في تطبيستي هسفا القانون عليهم بحجة أن الادارات التي يتبعونها لم تطلب انشساء درجات لهم في الميزانية ، وذلك في الوقت الذي طبق عيه هذا القانون على زمائهم .

ومن حيث أن القانون رقم ١٤٦٢ لسنة ١٩٦٤ بتعيين الحمال المؤتتين والموسسيين مسلم نرجات في الميزانية نص في ملاته الاولى على أن « ينقل المهسئل المؤقتين والموسميين المعينون على اعتبادات في البسليين الثاني والثالث من السنة الملاية ١٩٦٤/٦٢ الى الدرجات المنشساة لهم في البلب الأول من ميزانية السنة الملاية ١٩٦٤/٦٣ متسابل حنف هذه الاعتبادات وذلك ومقا للقواعد المعينة في المواد التاليسة . ثم أوضحت صائر تصوص هذا التقنون المكام نقل العبال المذكورين الى درجات في الميزانية مع تعديد الدرجة التى ينقل اليها العلى وتحديد المرتب الذي يستحته واتدينته في البرجة المنتول اليها الى غير ذلك من أمكام وين حيث أن الثابت من نص المادة الأولى من هذا التقون أن أحكام متصورة على العبال المؤقتين والموسيين الذين نقلت الاعتبادات الخاصة بهم الى الدرجات المشاة لهم في ميزانيسسة المسئة الملية ١٩٦٤/١٩٦٣ عبد من غيرهم ٤ لذلك لا يفيد من أهسكام هذا القسسابل المؤقت

الله الموسمى المعين على اعتباد في البابين الثاني والثالث من ميزانية السنة المنتصرة ولكن لم تنشأ له درجة في الباب الاول من ميزانية السنة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبوبية الى عدم أدادة العمال المعروسة خالتهم حالتهم من أحكام التألون رتم ١٤٦١ المسئة ١٩٦٦ .

( بلك ٢٨/١/٢٢٢ ــ جلسة ١/١١/١٧١١ )

القصسل الرابسم

عليل القنساة

القسسرع الأول

الكادر الخاص بمبال، الجيش البريطاني السابقين ( عبال القناة )

قاصنة رقسم ( ۲۵۹ )

: 12-41

عمال القال ... تحديد لجورهم طبقا القراعد التي افرايها أجلة اهادة توزيمهم ... سريان هذا التحديد اعتبارا بن ١٩٥٢/٤/١ بصرف القطر عن كي تقدير سابق .

## ملفس القنسوى :

ان أجور عبال القنال بصفة علية كانت قد هددت جزاما ببجسرد المسل بمسكرات الجيش البريطاني ببنطقة القنال ، والتحاقيم بخسدية المحكوبة ، على اسلس يقرب من الأجور التي كانوا يتقاضونها نصسلا في الجيش البريطاني وذلك بصفة مؤقتة هني نتيكن الحكومة من بحث حالتهم بحثا فتيقا ووضع قواعد علية تحكم تصينهم وتحسدد أجورهم وبرجاتهم بحثا ملكة كلفة شنونهم . وقد انتهت اللبغة التي شكلت لهذا المرض الى وضع القوامد الخلصة بهؤلاء العبال ، وقررت تطبيقها اعتبارا من ١٩٥/١/١١ وضع من لم غلى مبال القناة يستبدون عقهم في الأجور المقدرة لهم من القواعد المثلة المرزوع والمنافقة المشار اليها ، اذ لم تكن مثلك عامدة تلنونيسة المثلة المثل البها ، اذ لم تكن مثلك عامدة تلنونيسة خنظم طلك الأجور من قبل ، عكان يتمها جزائيا ويصنفة مؤقتة ، قصد به جبود الاسماف والفوث نظرا للظروف المتينة التي كانت تائية وقتفاك ،

ولما كانت لجنة اعادة توزيع عبال الجيش البريطاني قد حددت أجر الكتب أو المخزنجي ، مراعية في ذلك الأجور التي سبق تقديرها لهم ، عان هذا التحديد يسرى على العباق القبقة ولملخزنجية في كلفة الوزارات والمسالح توحيدا لمالماتهم وتحليقا البسلولة بينهم ، دون أن يكون الجهات الادارية أية سلطة تقديرية تترخص بهتضاها في زيادة الأجر أو خفضسه حسبها يتراهم في المائم أنها المهات تتريمها في المائم الهامي بالنسبة تتربها في المائم المائم بالنسبة بلن قبل أجرة صا أيتقاضاه أو زاد عليه ، وبغض النظار عن أي تقسلمان المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة الجوز منحهم الجوز المحدة بيتنفي المكتسبة ،

( بيوى, رتم ٤٣٤ ف ١٩٤٠ / ١٩٥٨ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۹۰ )

#### المِسطا:

قوار مجاس الوزراء في ۱۹۰۱/۱۱/۱۸ و ۱۹۳۲/۱۱۹۱۹ وكتاب الماية. الدوزي رفز: ۳۲۲ ــ ۷۷/۱

#### ملكس الأفسكورا

ملى اثر إملان الماديماهدة سنة ١٩٣٦ وتوك العسل المسرور بالجيشنيه البريطاني ويناهج الجيشنية البريطاني ويناهج المقال المسلهم المتحدد الم

حرفهم ويحسب احتياجات المسالح المختلفة ، كما مسدر قرار من مجلسي الوزراء في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بتخويل اللجنة المسار اليها الحق في اعلاة النظر في أجور العبال ، وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ وضعت اللحنة تقريرا تضبن القواعد التنظيمية في شسأن أعادة توزيم هؤلاء الممال واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم ، وهي القواعد التي أصطلح على تسميتها بكادر عبال التنال ، وقدرت نيه أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كان عبال الحكوبة ، وكان بن القواعد الجوهرية التي وضبعتها اللحثة تاعدة تثني بأن « الأجور المتدرة تبنح إلى المهال الذين يتومون غمسلا بأعبال الحرف التي قدرت لها هذه الأجور في الكادر ، أما العبسال الذين لا توجد لهم أعمال حكومية تتفق وحرغهم الاصلية مهؤلاء يكلفون بالعمسال نقرب من حرفهم بقسدر المستطاع او بأية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال ، ويبنحون أذا أجورا تتفق والاعبال المكلفين بها أو القائمين بهـــة مُعلاً » ، كما كان مما قررته اللجنسة عدم نفساذ هذه التقسديرات والأجور الا بعد اقرارها واعتبادها ، بدون اثر رجعي ، وقد اعتبدت الحهسات المختصة تترير اللجنة بما نضيفه من تواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتابها الدوري رقم ٢٣٤ ــ ٧٧/١ الى الوزارات والمسالح لتنفيذه امتداء بن اول ابريل سنة ١٩٥٢ .

> > الجيسة :

القوامد التنظيمية التي وضعتها الجنة الكففة باملة اوزيع عسال الفقاة على المساق المساق على المساق على المساق على المساق على المساق على المساق على المساق المس

". (1A =- 46 p)

## بكلتى المسكم:

ان نفاذ التواعد التنظيبية العابة التى وضعتها اللجنة المعهد اليها محادة توزيح عبسال الجيش البريطاتي على المسسلح الحكوبية بحسب حرفهم ووفق متتضيات العمل فيها لا ينتع من اعادة النظر في التوزيح حتى بعد تاريخ نفاذ هذه القواعد > لان نفاذها نفاذ الا تبديل فيه أنبا بعسسوق بالقواعد التي تحكم تعيين أفراد هذه الطائفة من المبال وتعسديد فرجاتهم ولجورهم ، باعتبار أنه لا يجوز بنحهم أجورا تزيد على ما حددته لهم هذه القواعد تبعا لفاتهم وحرفهم ، ولا ينسرف عتسلا الى كهنيسة نويهم على هذه المسالح ، اذ أن هذا التوزيع تابل لاعادة اننظسر فيسه نبغا لتضيات المبل في المرافق المخافة ، والعلة في ذلك أن التوزيع كان غد جرى بصورة علجاة تمسد بنها الى اسسماك المهنين وفوتهم ، لا لمن تحرى حلجة المسالح المتيتية الى خليات هؤلاء الصبال .

t طنعن رقم ۱۷۷۲ لسنة ۲ ق ــ جاسة ۸/۳/۸ه ۱۹۵۸ )

## قاصدة رقسم ( ۲۹۲ )

#### : المسطة

القصاق عبال الجيش البريطاني بالبكومة علب الفساء معاهدة سنة ١٩٣١ ـــ الركز اقلى اكتسبوه بهذا التعين مركز مؤلف لا نهالي ... الركز النهائي هو الذي يطبق عليهم بعد نفاذ القراعد التنظيمية التي وضعاته الإعلاقة ترزيمهم بصفة نهائية .

# ملحص المستم :

... أن أبركز المنال المدرين بالنبيش البريطاني بشطقة التنال عنسد المسلم على مجل بوزارات الحكومة وبمسائم على على الرائمة الحكومة وبمسائم البريطاني على الرائمة بماهدة سنة ١٩٣٦ انها كان توكرا والتا المتناسبة والاذاك التمورون اللحة لعلاج هذه المسكلة على وجه السرعة ،

علا يكسسبهم هذا المركز المؤقت الحق في الدرجسات التي وضعوا عيها قر الأجور التي منحت لهم ، وأثنا العبرة في هذا الثمان بالمركز النهائي اللذي يطبق عليهم بعد نفاذ التواعد التنظيبة التي وضعت لاعادة توزيمهم يصغة نهائية حسب حلجة العبل في الوزارات والمسالح ومقتضيات المسلحة العملة وتقدير الجورهم على هذا الإساسي ، اذ مراكزهم مندئذ تعتبر المراكز القانونية النهائية التي تتحد على مقتضاها درجاتهم ولجورهم .

· الطعن رقم ١٢ لسنة ١ ق سا جلسة ١٠/١٢/١٥ )

عادستة رقسم ( 187 )

#### القيسدا : ،

اً الزكرَّ الذِّى تقرر لمبال الجيش الإرتفاقي بالعظم بالطالع، بالإلزارات وَالْمَالَاتِ الرَّ تَرَكِيمِ اللَّقِيشِ الإِرتفالِي \* هو مراثر مؤلف ـــ نَشَرَهُ الْأَرْثُرُ الْقَوْلَى يُعِد صدورَ التُواعِد الذِّي وَصَحَتِهُا الْكَبِيَّةُ الْلَّبَثُلُّةُ لِأَعَادَةً تَرْزِيعَهِم •

## بالقص المبكم :

ان الحاق عبال التنال بوزارات الحكوبة وبمساحها اثر تركم العبل بالميثيث البريطاني كان ببناية علاج سريع لحالة طارئة آلى ان توضيع الخواهد لاعادة توزيع هؤلاء العبال وتحديد أجورهم ٤ ككان مركز مُرفتا التنسنة الشرورة الماحة لمسالج بشساكلتم ٤ والعائمة مدارة المنافقة عنهائي الا بعد ان صدرت القواعد أثنى وتستنتها المجمئة التي ترر بجلس ألوزراء تشكيلها لاغادة توزيمهم على المسائح المنظرية بحسب حرفهم وبحسب احتياجات المسالح المنظلة وتقدير هجوزهم.

. ١٠٠٠ ﴾ كانفن زائم ١٩٣٥ لسنئة ٢ في سد جلسة ١٩٥٧/٢/١١ )

#### . قاصدة رقسم ( ۲۹۴ )

المسفا:

حق عبال الفتاة في الإجر الذي قدر لهم الناه وضعهم المؤقت ... قيلهه على اسلس من التقدير الجزاف ... اسنك قبضهم اياه على صبب بشروغ بناونة بالادارة ... تحدد مراكزهم الفهائية من تاريخ ادائهم الإبتحان الفنى لا قبله ... الأجر الصحيح هو ما تحدد على مكنفى نتيجة الابتحان وان قل عبا كان يتقافسونه الناه وضعهم المؤقت ... قبض العليل اكثر من الإجرار المسنحق له تقونا ... اعتباره قبضا بدون وجه حل ... حق التحكومة في استرداد الزيادة ما لم يكن قد سقط بالمد المتلاة ... استفاده الى قاعدة دخع غير المستحق ... قرار رئيس الجمهورية بالقافون رقم ٢٧٤ قسنة ١٩٩١ في شان عدم جواز الحجز على مرتبات الوظفين والمستخدين. أو معاشلتهم أو مكافاتهم أو حوالتها الا في أحوال خاصة ... تاييده الحق

#### ملخص العسكم :

ان عابل القنال بكسب في وضعه المؤقت المق في الأجر الذي قدر له في هذا الوضع لقيام هذا الأجر على أسساس من التثنير الجزافي واستثاب متهضه اباه الى سبب مشروع بارادة من جلت الادارة منجهة الى هدذا التصد . عادًا ادى الابتحان المنى الذي بستحقه عبوسا تبصا لقنال المسرفة التي يوضع غيها الأجر الذي يستحقه عبها لتبصا لقدرته علي العمل السارع الابتحان اداة البنتها ، عان مركزه القانوني النهائي وبالتسائي بحمل الشارع الابتحان اداة البنتها ، عان مركزه القانوني النهائي وبالتسائي بالإجر الصحيح الذي يستحقه ، أنها يتحد من تاريخ هذا الابتحسان ، عادًا عبد من تاريخ هذا الابتحسان ، عادًا بمن مهارته الفنية لا ترتى الى الدرجة التي منسج المجرما بصنة مؤقتة عند بدء الحاقه بالخدية ، عائم يتمين رد هذا الاجسر

الى القدر القانونى الذى يتفق وكفايته الحقيقية - وذلك !عتبارا من تاريخ الإستحان المسلر اليه لا تبله - واذا تبض العلمل بعد هذا التاريخ زيادة على الإسلمي المتتم كان لا حق له في هدف الزيادة وتمين عليب ودها ؛ لأن الحكومة أنها تستئد في اسسترداد هذه الزيادة الى أنها قد قابت بدعم جبلغ الى المدعى عليب بعون وجه حق عبني الاسترداد والحالة هذه هو دقع غير المستحق من جانبها الى يمنوى ومن ثم يكون من حتبا استرداد ما لم يسنط منه بالمدد المسلدة ، المكور - ومن ثم يكون من حب استرداد ما لم يسنط منه بالمدد المسلدة في الحساب او عن غير ذلك من الاسباب ؛ اذ في جبيع تلك الاحوال يكون في ذلك من الاسباب ؛ اذ في جبيع تلك الاحوال يكون في الحساب او عن غير ذلك من الاسباب ؛ اذ في جبيع تلك الاحوال يكون لم المستحق اله ، غينعين عليه رده ، وقد جاء ترار رئيس الجمهورية لما للنون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن عهم جواز توقيع المجسر على مرتبك الوظفين والمستخدين أو معاشيم او مكانتهم أو حوالتها الا المناس الحوال خاسة مؤيدا هذا المضى في بغهوم نصوصه وبذكرته الايضاحية -

(طعنی رتبی ۲۸۱ ، ۷۸۱ اسنة ه ق ــ جلسة ۲۸۱/۱۲/۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ٢٦٥ )

#### البسدا:

الحكم الصادر قبل اعادة توزيع العابل اللى جهة الخرى ... نطــاق . هجيته ... لا تتمدى باثرها الى الركز القانوني للعابل في هذه الجهة بعد اعادة التوزيع ،

## ولخص المكم :

أنه ولأن كان الحكم المسادر المدعى في الدعوى رقم ١٧١ لسنة ٢ التضائية من المحكية الادارية لوزارة الداخلية باعتبسار الخصوبة منتهية هو حكم تطهى له مقومات الأحكام وخصائصها ويجوز حجيتها ، الا أن محور النزاع الذي اتهاه كما هو واضح من مطالعته — كان يدور حسوله

( طعن رقم ۱۳۹۲ لسنة ٥ ق — جلسة ١٨/٢/١٦١١ )

# الفسرع الشبقى عبسال بقاولي شركة قاعدة قنساة السويس

#### قاصنة رقم ( ٢٦٦ )

#### : 12-41

عمال بقاولى شركة قاعدة قضاة السويس ... تميينهم على درجات باليزانية وفقا لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ ... شرط الليقة الطبية سالاستثناء الوارد في شقه بقرار جولس الوزراء السلعر في ١٩٥٥/١١/٢٣ بشان تمين عمال القناة على درجات باليزانية ... عدم سريقه على مجال بقارلى شركة قاعدة قناة السويس الذين يمينون طبقا لأحكام القالون سلف الذك .

#### ملقص القنــوي :

تنص المادة التاسعة من التانون رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عبال التنسأة ما و ١٩٥٨ لسنة ١٩٥٩ عبال التنسأ ما و ٢٨ كسنة ١٩٥٩ على أن « تنظم بقرار خاص من مجلس الوزراء القواعد الخاسة بتعيين غير المؤهلين من مجال التناة على درجات بالميزانية » .

وقد صدر تنفيذا لهذا النص ترار مجلس الوزراء بتساريخ ٣٣ من نوضبر سفة ١٩٥٥ في شأن تعيين عبسال القنساة على درجات بالميزانية وحسدنت المدة الاولى بن هذا القسرار الدرجات الذي يتعين فسيطها بمبل الفناة غير المؤهلين في سلك اليوبية الدائيين والمؤقدين وهي جبيع درجك المبل المعليين ومساعدي الصفاع والمبل الذين لا يحتسبهون لعقد و و م بن الدرجات ابتداء من عليل دقيسستي غيسا غوق ، ونصحه المدة العالمية عسلى ان « يكشف طبيا على عبل الفناة وقفا الميستوي الذي يحدد بقرار من مجلس الوزراء ويمين في الدرجات الحساليسة من ختمت لباقته الطبية من هؤلاء المهال ونقا للأهكام الآنية . . . » .

ونصت الملاة الرابعة على ان ١ من لا تثبت لياتنهم الطبيعة على الوجه وبالمستوى الذي يحدده مجلس الوزراء يعين في احدى درجسات المستخدين الخارجين عن الهيئة وفقا لاحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مع المجلساوزة عن شرط اللياقة الطبية » .

وقد صدر بعد ذلك ترار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من أكسوبر منة ١٩٥٥ بتحسديد مستوى اللباتة الطبياة لمبال التناة عند الحائم بوزارات الحكومة ومسالحها على وجه معين يتوم على أسساسً التخليف عن هؤلاء العبال رعاية لهم .

وبيين من استعراض نصوص القانون رقم 10 لسنة 1907 في شان استخدام موظلى وصال وبقاولى شركة داعدة تنسأة السويس أن المادة الأولى من هذا القانون نضيت تعريفًا لهؤلاء الموظنين والمهسال ، ثم نصت المادة الثانية على أن « يخصص لتمين الموظنين والمها المسابقة الثانية والتاسسمة اليهم في المادة الأولى وظائف الدرجة الشابنة الفنية والتاسسمة والمستخدين المصابح المصابح المحابضة في تاريخ المعلى بهذا القانون ، وكذا تلك التربية المصابح ابتداء من لكن التاريخ حتى تاريخ انتهاء المهاب بهزائية السنة المليسة الماد//١٩٥٧

ويكون تعيينهم في هذه الوظائف وغنا للاحكام المتررة في التلون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المسلر اليه وكادر المسال مع مراعاة التواعد الواردة في النصوص التالية » .

ونصت الملاة الرابعة من هذا التانون على أن « يكشف طبيا على المرابعة المرابعة من هذا المستوى المختد لعبال التنال الذين يوضعون المرابعة عبلا بالقانون رقم 970 لسنة 1900 بشان تعين

حيال التنال على درجات باليزانية » وقد جاء بالذكرة الإيضاحية لهذا التاتون تعليقا على النص المذكور أن « المادة الرابعة بينت شروط اللياتة الطبية وهى الشروط ذاتها المتررة لتعيين عبال التنال على درجات بالميزانية مبل بالقد التنال تعيين عبال التنال التنال على درجات بالميزانية ».

وقد حددت المادة الرابعة من القانون رقم 10 لسنة 190٧ مستوى الليائة الطبية لعبال عامدة مناة السويس عند الكشف عليهم وذلك في حين أن المادة الرابعسة من قسرار بجلس الوزراء المسادر في ٢٣ من أونهسسر مسنة 190٥ تنظم موضيوع اعتباء عبال القتال من شرط اللياقة الطبية عند تعيينهم في احدى درجات المستخدمين الخارجين عن المهيئة ، وليس من شك في أن الابرين مخطفان متحديد مستوى الليسائة الطبية المي وجه بعين بالتحال من الشروط العسابة الخامسة بالميسائة تدهيد مغلير للاعاء التام من هذا الشرط ، مما يدل على أن المشرع في مستوى الليائة الطبية بين عبال القالم وعبال القامدة دون أن يجاوز هذا الحد الى الاعاء الخاص بعبال القناس وعبال القامدة دون أن يجاوز هذا الحد الى الاعاء الخاص بعبال القناسة من شرط اللياتة الطبيسة ، يؤيد هذا النظر ، ان المادة الرابعية من شرار مجلس الوزراء المشار الهية الطبية وغنى عن البيان أن الاستثناء ينمين حصره غيها وضع له الميابية الطبية وغنى عن البيان أن الاستثناء ينمين حصره غيها وضع له علا يجوز التوسع في تعصيره أو القياس عليه .

هذا الى ان المشرع نص صراحة في المادة الفانيسة من القانون رقم 19 السنة 1907 على أن يكون تعيين عمال تناعدة تناة السويس في وظائف الدرجة الثانية الغنيسة والمستخدين الخسارجين عن الهيئسة وعمال اليوبية وتقا للاحكام المقررة في القانون رقم ١٦ لسسنة ١٩٥١ وكلار المميال مع مراعاة القواعد الواردة في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ٤ وين هذه القواعد ما ورد بالمادة الرابعة بشسان تحديد مستوى اللياقة الطبيسة عند الكشف على هؤلاء العبال وقتبا المستون رقم ١٠٠ للمستون رقم ٢١٠ للمستون رقم ٢٠٠ الذي يخضع له عمل القنال ٤ ولما كانت لصكام القسانون رقم ٢١٠ للمستون رقم المال التي يخضع له عمل القنال ٤ ولما كانت لصكام القسانون رقم الكشسف

الطبى على الاساس المترر لجبع الموظنين والعبال طبقا للقواعد العلية. المتررة في هذا الشــان ، وبن تم نان خروج المشرع على هذه القواعد. بتحديد بستوى بمين أخف تبودا لا يعنى الاعناء من الكفسف الطبي. اعتاد تابا والتحاوز عن هذا الشرط .

ونفسلا من ذلك غاته يبين من اسستقراء نصوص القانون رقم 7-0. لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نولمبر سنة ١٩٥٥ والقاتون رقم ٥٦ من علاقاسة من الشرع الد طاقاسة من الشرع الد المها باستثناءات حييسة محدودة مما يتنفى تصل ما وضعه المشرع من استثناءات على الطاقفة التي يعنيها دون الطاقفة التي دون الطاقفة التي

ولما كان الاستثناء الوارد في المادة الرابعة بن ترار بجلس الوزراء الجسائر في ٢٣ من نوغمسير سنة ١٩٥٥ متصوراً على عبال القتال سد ولم يردد المشرع ذات الحسكم بالنسبة لعبسال قاعدة قناة السسويسرر ماته لا يسرى عليهم .

لهذا انتهى رأى الجمعية الممومية الى أن الاستثناء الوارد بالملاة الرابعة من قرار مجلس الوزراء العسسلار بتاريخ ٢٣ من نواسسور سنة ١٩٥٥ بشأن تعين عبال القتال على درجلت بالميزانيية ، لا يسري على عبال مقاولى شركة قناة السويس الذين يعينون طبقا لأحكام القلاون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ .

( المتوى رشم ١٩٦٠ في ٢٤/٥/٥/١)

قامسدة رقسم ( ۲۳۷ )

الجسطا:

القسالون رقم ۲۵ استهٔ ۱۹۵۷ فی شان استخدام بوطفی و عبسال بقاولی شرکهٔ قافدهٔ قلساهٔ السویس ... مبدور قرار اداری بنمین، الدعی تنفيذا لاحكام القالون رقم 10 استة 1907 الشار الله في وظيفة نجار في الدرجة -١٠٠/٢٠٠ ملهم بوبيا على درجة خالية بصد ترشيع وزارة الشئون الاجتباعية والميل ونبوت صلاحيته للتمين في هذه الوظيفة يكسب المدمى بركزا قانونيا ذاتيا في الدرجة والإجر المنكورين في هذا القرار لا يجوز المجهة الادارية بعد ذلك أن تعدل في مركزه فتضمه على درجة بساعد نجار لما في ذلك بن خروج صريح على احكام القيالية الفكر وقم 100 أسالف الفكر و

#### بلغس المكم:

بيين من الاطلاع على الأوراق أن المدعى كان من عبال مقاولي شركة تاعدة تناة السويس ، وأن وزارة الشئون الاجتباعية والعبل رشحته العبل ببهنة نجار بالهيئة المامة السكك الحديدية ، وفي ١٩٥٧/٧/١٣ انضحت لياقته الطبية ، كما امتمن أملم اللجنة الفنية المختصة منجح في مهنة نجار وصدر بعد ذلك في ٢٠ من يولية سنة ١٩٥٧ قرار بتعيينــــه بتنتيش الكباري في وظيفة نجار بالدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم ، ألا أن هندسة السكة والاشمقال علات في ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٧ فأخطرت الادارة العابة للعبل بوزارة الشئون الاجتباعية والعبل بأن المدعى وثلاثة نجارين آخرين الحتوا بوظيفة نجار ولكن انضحت ان خبرتهم تنحمر في نجارة الأبواب والشبابيك والموبيليات وليس لديهم خبرة في أعبسال نجسارة التسسليح وانها لظك قد نبهت عليهم بتقديم انفسهم الى الادارة الجسامة سالفة الذكر لعدم الجاحة اليهم ، وطلبت آخرين بدلا منهم لوظيفة نجار مسلح ، وقد عادت الادارة المسابة للمبل غرشحت المدعى لوظيفة نجسار مسلح وأعيد امتحانه لها وانضحت لياتنه الفنية لوظيفة نجار مسلح في الدرجة ٢٠٠٠م. لميم ، ولكن هندسة السسكة والاشفال عادت فأخطرت الادارة العلية للمسل بأنها قد نبهت على المدعى والخرين بالمودة إلى وزارة الشئون 'لاجتماعية لعدم الحاجة الى نجار مسلح ، وعقب ذلك تقدم الدعى بطلب للتعيين في وظيفة مساعد نجار وبالترار بتبول التعيين في هذه الوظيفة وبأنه ليس له الحق في المطالبة مستقبلا بأي شيء يثرتب على هذا الوضيع ، وبناء على ذلك صدر الترار الادارى رقم ٥٩٦ فى أول سبتبر سفة ١٩٥٧ بتعيين. المدمى فى وظيفة مساعد عجار فى الدرجة ٢٠٠/١٥٠ لمليم بورش الهندسة بالمهاسية .

ومن حيث أن القانون رتم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخدام موظفي وعمال مقاولي شركة قاعدة مناة المسويس قد حدد في المادة الأولى منه الموظفين والعمال الذين يفيدون من أحكامه ونص في المادة الثانية على أن ١٠ يخصص لتمين الموظنين والمبال المسار اليهم في المادة الأولى وظائف الدرجة الثابنة الفنية والناسعة والمستخدبين الخسارجين عن الهيئة وعمال اليومية الحالية في تاريخ العبال بهاذا التاتون ، وكذا تلك التي تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ عنى تاريخ انتهاء العمل بهذا القانون ، وكذا نتك التي تخاو بالوزارات والمصالح ابنداء من ذلك التاريخ حتى انتهاء العمل بميزانية السنة لمالية ١٩٥٨/٥٧ ويكون تعيينهم في هذه الوظائف ونقسا للأحكام المتسررة في القانون رقم ٢١٠ لسفة ١٩٥١ المسار اليه وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة في النصوص التالية . ونصت المادة الرابعة على أن يكشف طبيا على المرشحين للتعيين وغتا لليستوى المحدد لعمال القناة الذين يوضعون على درجات بالبزانية تطبيقا للقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٥ ، كما نصت المادة الخابسة على أن « يكون كتاب الترشيح الصادر من الادارة العامة للعبل بوزارة الشئون الاجتهاعية والعبل هو المستند الدال على أن الموظف أو العابل ببن تركوا العبل بتاعدة القنساة بسبب تصغيتها » ونصبت المكة السسابعة على أن « تعد وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قوائم وسجلات بتيد بها الموظفون والعمال الذين يغيدون من أحكام هذا القانون وعلى الادارة العابة للعبل أن ترشح الموظفين والمبال المطلوبين بن كل منة لشمل الوظائف والأعبال الخالية بالوزارات والمسالح الحكومية حسب تيدعم بالقوائم والسجلات المعدة لهذا الغرض ، وتتوم كل وزارة ومصلحة بايلاغ الادارة العلمة للعبسل بالدرجات والوظائف التي نخلو بها وذلك خلال الفترة المنصوص عليها في المادة الثانية وتكون اجراءات التيد واعداد السجلات ونظام الترشيح طبقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير التسئرن الاجتماعية والعمل . غاذا كان المطاوب شنفل وظائف عمال اليومية غطى الادارة العامة للعمل أن تبلغ اللجنة الفنية المختصة باسمائهم حتى تقوم بالمتحانهم وتقدير الدرجة والأجر

لكل منهم . . » وجرى نص المادة التاسعة على أنه « على الوزارات والمسالح أن تبلغ الادارة العابة للمهمل أولا بأول بين يتم تعيينهم والوظيفة التي اسندت الى كل منهم والآجر المقرر له لتقوم بشطب اسمائهم من قوائم قيد التعطلين » وتفاقأ للنصوص المتقدمة أن المشرع قضى بتخصيص الوظائف التي حددها في المادة الأولى من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ــ ومن بينها. وظائف عمال اليومية - الخالية في تاريخ العبل بهذا القانون أو التي تخلو حتى تاريخ انتهاء العبل ببيزانية السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ ليمين عليهـــه بوظفو وعيال شركة تناهدة قناة السويس التي نبت تصفيتها ، وحدد المشرع التواعد التنظيبية التي تحكم تعيين هؤلاء الموظفين والعمال ، وأهال في شاتها الى القواعد المقررة في القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام ووظفي الدولة وكادر العبال واضاف بعض الاحكام التكبيلية التي رأى ان يختمن بها هؤلاء الموظفون والعمال عند تعيينهم والتي من بينها - غيما يتعلق بالنازمة الماثلة ... هو أن الوزارات والمسالح كان عليها أن تخطر وزارة الشئون الاجتباعية والعبل بالدرجات والوظائف الخاليسة والتي تظو بها خلال السنة المالية ١٩٥٨/٥٧ وتتولى هذه الوزارة تيد الموظفين والعمال الذين يفيدون من أحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ ثم نقوم بترشيحهم للتعيين في الوزارات والممالح المختلفة بنساء على الاخطسارات المِلفة منها عن الخلوات المتوافرة لديها ، وبالنسبة للبطلوبين لشسفل وظائف عمال اليومية تبلغ الوزارة اللجنة الفنية المختصة بأسسمائهم حتى تتوم بالمتحاتهم وتقدير الدرجة والاجر لكل منهم .

ومن حيث أن الثابت على ما سلف بيئه حد أنه قد صدر ق . ٦٠ من يولية سنة ١٩٥٨ تنفيذا لأحكام القانون رقم ه آلسنة ١٩٥٨ تسرار من لسنة ١٩٥٨ تسرار في الدرجة . ٠٠/٠٠ مليم يوميا وذلك في درجة خللية بعد ترشيح وزارة الشؤن الاجتماعية والمهل له بناء على الاخطار الذي ورد لها من الجهة الادارية المدعى عليها ، وبعد نجاحه في الاخطار الذي اجرته اللجنة الفئية المختصة والذي ثبت منه سلاحيت للتعيين في وظيفة نجار ، غلن هذا القرار يكون قد صدر صحيحا ، ويكون الدعى قد اكتسم بذلك وركز قاتونيا ذاتيا في القرجة والأجر المذكورين في طذا القررا ، وعلى ذلك علا بيغوز للجهة الادارية في ظروف النزاع في هذا القسرار ، وعلى ذلك علا يجوز للجهة الادارية في ظروف النزاع في عدا تحدد مركز المدعى بسنة نهائية في درجة مسلحة دهيسة.

بتواتم الشروط المقررة بيه بها في ذلك تادية الامتحسان المام اللجنسة ووجود العرجة المالية ، أن تعدل في مركزه نتضعه على درجسة المختصة ووجود العرجة المالية ، أن تعدل في مركزه نتضعه على درجسة بساعد نجل الم فا فلك من خروج صريح على احسكام التسادون رقبم 19 المنتظ سواء من المحية الذرجة أو المرتب ، الأمر الذى لا بسسوغ بصمه خالفتها أو الانتقاق على غيرها باعتبار أنها واجبة التطبيق بتى توافرت في صلحب الشسان المناصر المكونة للعركز التاتوني المين اعبالا المتفوى المناصر المكونة للعركز التاتوني الذي هدف في المقام الأول الى انصاف عبال عامدة فنساة السويس واستقرار حالتهم ، ومن ثم يكون الحكم المطمون نيه أذ تحتى بفسير حسفا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين الحكم بالمخالة وياحقية المدعى في أن يوضع في درجة صائع دقيق في مهنة نجسسار ببداية مربوط وقدره من المنوب المتبارا من ٢ من سبنيبر سنة ١٩٧٧ وما يترقب عسلما لكن من آخل وصرف المروق المقية مع مراعاة التقادم الخمسي طبقسال المحكلم المادة ( ده ) من اللائحة المالية الميزائية والجبسيالات والمحوولات .

( طعن رقم ١٤٥ لسنة ١٩ ق \_ جنسة ١٩٧٦/٢/٧ ؛

en de la companya de la co

#### القسرع القسالك

# تسويك طبقا تكادر عمال القنال

قاصحة رقسم ( ۲۷۸ )

: 12\_AE

لا محل لتطبيق كافر المبال على الحالات المقدرة في كافر عبال القفال .

## والقص المسكم:

لا محل لتطبيق درجات الكادر العام لعبال الحكومة اذا وجد تقدير خاص للحالة مثار النزاع في كادر عبال القنال .

١ طعن رقم ١٥٤ لسنة ٢ ق \_ جلسة ١١/١/١/١٥ )

#### قائستة رشم ( ۲۱۹ )

#### : 10.....#1

كَوْفِيةَ تَقْدِيرِ دَرِجِكَ عَمَالَ لِلْجِيشِي الْجِرِيطَالَى وَهُرِفَهِمْ عَنْدَ الْمَدَامِ مَثِلُ لَهَا فِي الْمُكَوِّمَةُ .

# ملغس ألحسكم :

بين من تقرير لجنة أعلامً توزيخ عبسل التنسال الهسا تفت بتقدير درجائهم ولجورهم بدا يطابق مثيلاتها في الكافر المسلم لعبال المسكومة أن وجنت ، والآن نبين لها عند عجل البحوث للبقارنة بين الحرف في الجيش البريطاني وفي كافر عبال الجكومة أنه توجد بعض الحرف في الجيش البريطاني لا خيل لها في الحكومة ، نقربت اللجنة درجتها الى الدرجة المسابلة لاترب الحصرف في الحكوبة أو المتعقة جمها في طبيعة أحبالها . وقد أتضح بن الكشوف الملحقة بكادر عبسال القنال أن وظيفة بيكانيكي وردت في الكشف رقم ٧ من الجدول رقم ٣ تحت درجة عامل دقيسيقي ( ٥٠٠/٣٠٠ م ) ببداية ٢٤٠ م .

( طعن رتم ١٩٥٤ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/١٥ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۷۰ )

# الجـــنا :

عدم ورود مهنة العــايل في كامر عبــال القنال يقتفي تصوية هالته. على اساس اترب بهنة في الكامر العام لعبال العكومة ،

## ملخص المسكم :

بين من تقرير لجنة اعادة توزيع عبسال القنسال أنها قابت بتقدير درجانهم وأجورهم بها يطابق مايلانها في الكادر العسلم لعبسال الحكومة 
ان وجفت ، ولكن ثبين لها عند عبل البحوث للبقارة بين الحسوف 
في الجيش البريطاني وفي كادر عبال الحكومة أنه توجد بعض الحبوبه 
الدرجة المقابلة الاترب الحرف في الحكومة أو المتنقة سمها في طبيعة أعالها ، 
الدرجة المقابلة الاترب الحرف في الحكومة أو المتنقة سمها في طبيعة أعالها ، 
فإذ كان اللئات أنه لم يرد بكادر عبال القائل تقدير خلص لهنسة الملامي 
ومع عداد بخزن ، الا أنه ورد بكتوف كافر العبال مهنسة عابل بخزن 
ومقدر لها الدرجة ( ١٤٠ – ٢٤٠ م ) ، ومن ثم غان المسلحة — أذ سوت 
حالة المدعى على أبساس وضعه في درجة عابل عادى في الدرجة ( ١٤٠ — 
١٤٠ عالم مربوطها طبقا لأحكام كادر عبال القائل باعبار أن وظيفة 
عداد بخزن هي من وظائف العبال العاديين — لا تكون قد تحيفت المدعى ما

( طعن رقم ۲٤٧ ملينة ۲ ق - جلسة ١٧/١/١٩٥١ )

# قاصحة رقسم ( ۲۷۱ )

: 13....41

اللجنة الشكلة لادادة توزيع عبال القتال على وزارات المسكوبة ويصالحها ... تحديد اجورهم على اسلس استاد عبل اثال بنهم يتفق وهرفته الإصلية ... المجالات التي يعهد فيها الى العابل بعبسل هرفة في هرفته الإصلية في الجيش البريطاني .

# بلخص المسكم :

عقب أعلان الغاه معساهدة سنة ١٩٣٦ ترر مجلس الوزراء بطسته المنعقدة في ١٨ من نوفهم سنة ١٩٥١ تشكيل لحنة في وزارة الملبسة تمثل نبها جميع الوزارات لاعادة توزيع مسال الجيش البريطائي الذين تركوا خدمته بمنطقة تنساة السويس على وزارات الحكومة ومسالحها ، كسا قرر في ٢ ديسسببر سبنة ١٩٥١ تخويل هذه اللجنة الحق في اعلاق النظر في الأجور التي تحدد لهؤلاء العمال ، وقد وضعت اللجنة تقريرها الذي ضبنته القواعد التنظيبية التي ارتأنها في شأن تقدير أحور الكتسة والمخزنجية والعمال على اختسلاف حرفهم والتي وافق عليهما وزبر المالمة رترر تطبيقها على جبيع عمال الجيش البريطاني الذين الحقوا بخسمهة الحكومة توحيدا للمعاملة بينهم ، وابلغ ذلك الى الحهات المختصة بالكتساب رتم ٢٣٤ -- ٧٧/١ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ لتنفيذه اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بهذا الكتاب « أما الممال الذين ليمي لهم عمل يتفق مع حرفهم سواء في الجهات المحتين بها الآن أو بالجهات الآخرى مهؤلاء يكلفون التيام بأعمال يستطيعون القيام بهسا وتقسرب ون حرفهم الاصلية بقدر المستطاع ، وفي هذه الحالة تقدر اجورهم حسب الأعمال التي يقومون بها معلا لأن الاجر يقدر على قدر العبل لا على اسماس حرمة المليل نفسه ٤ ، كما ورد في أصل تقرير اللجنة « أما الممال الذين لا توجد لهم أغسال حكوبية تثنق وحرمهم الاسبة مهؤلاء يكلمون أعسنالا تقرب من حرفهم بقدر المستطاع ، أو أية أعمال أخرى بحسب مقتضيات الاحوال ، ويبنحون اذن أجورا تتفق والاعبال المكلفين بها أو التأثبين بها مُعلا » . ويظهر من أعمال لجنة اعادة توزيع عمسال الجيش البريطاني وبالأخص من تترير رئيسها المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنها قابت بعصر العبال المفكورين واحساء حرمهم المختلفة في الجيش ، وعسدد

المستغلين بكل حرفة منها وتقدير اجورهم بحسب هذه الحرف ، وأنها رتبتهم وحددت أجورهم على أساس اسسفاد عبسل الى كل منهم يتفق وحركته الإسلية ، ماذا لم يوجد هذا المبل سواء في الجهة التي الحقوا

بها من بادىء الأمر أو في جهة أخرى يبكن نظهم اليها أو لم توجد أعيال كافية لاستيمابهم جبيما نيط بهم المبل الذي يثبت \_ بعد الاختبار \_ أنهم يحسنون القيلم به بمراعاة أن يكون قريبا من حرفهم الاصطية قدر

المستطاع حتى يسبهل عليهم اداؤه ويتسنى للحكومة الانتقاع بهم . وما دام العابل قد عهد اليه بعب ل حرضة غير حرضه الاصلية في الحيش البريطائي عائه لا يستحق أجر هذه المسرعة ، بل تكون العبرة في تحسد أجره بالممل الذي مين لادائه في الجهة التي الحق بما .

<sup>(</sup> طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٥/١/١٥٥ )

# بالتنزع اإرابيع

التبسين التمين

# قاعستة رقسم ( ۲۷۲ )

#### المسادا :

شرط باوغ المابل ثباتية عشر علما عند تميينه هو شرط مطــــاوب » -الا ان باوغ المابل السين القانونية وهورق الخنية يصحح الوضع القبالي: اللامين ويقطيه -

# ملخص العسكم "

بيين من القواعد التي قررتها اللجنة المشكلة بوزارة المالية بنساء هلي قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نومبر سنة ١٩٥١ لامادة توزيع عمال الجيش البريطاني الذين تركوا الخدية في منطقة تنساة السويس على وزارات الصسكومة ومسسسالهما بحسب هرفهم انهسا قررت أنه لا يجوز أن تقل سن أي عامل عن ١٨ سنة ، وبن تقل اعسسارهم عن ١٨ سنة يعاملون معاملة المبية أو الشراقات التلابيذ ) .

وملى ذلك عمل كانت من الدعى جين عين عالا في ٢٦ من ديسبير سنة ١٩٥٧ ، في وظيفة مساعد سسبكرى تنقص عن السن المقررة وكان للادارة أن تسحب قرارها لمخالفته للقانون قبل بلوغه سن ١٨ مسبقة في ١٠ من مارس سسفة ١٩٥٤ ، ١ من مارس المانهة مولودا في ١٠ من مارس سفة ١٩٣٤ ، ١ المن مارس المتعققة للدعى السين القانهاية وجو ما زال في الخدمة المجارة من مارس التمين قانونا ،

( طمن رقم ۸۷۸ لمنة ٤ ق ــ جلسة ٥/١٩٦٠/ ٢٠١٥٠

# القـــرع القليس اختيار عمال القال امام اللجان القنية

قاعسدة رقسم ( ۲۷۲ )

#### : 12....47

المناط في تحديد الأجر هو ينوع العبل في القرار المسادر يتميين عابل. القبال ـــ لا عبرة بالعبل الإنساق أو التبعي أو العرضي الذي يقوم به تطوعاً .

#### طخص الحكم:

ان المناط في تقدير الأجر الذي يستحقه العابل هو بنوع العبل المسند اليه أصلا في القرار المسادر بتعيينه ، وهو القسرار الذي يحدد مركزه التقاوني والآثار المرتبة عليه ، لا بالعبل الانساقي أو التبعى ولا بالعبل. الذي يقوم به عرضا أو تطوعا .

( طمن رقم ٧٨٤ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٥/١/١٩٥١ )

# قامسدة رقسم ( ۲۷٪ )

# : المسطا

ترخص الادارة في تكليف عبال اللقاة باعبال تتفق وهرفهم الاصلية ع قو تدانيها ، أو حتى تغايرها حسب بكتفنيات الاموال ... عدم استطاقة: الا الاجر الذي يتفق والمبل النوط به .

#### ملخمي المكم:

للجهة الادارية - طبقا لأحكام كادر عبال القنال - أن تترخص غ تكليف عبال الجيش البريطاني أن يتوجوا ، أما بأعبال تتفق وحرفهم الاصلية بالجيش البريطاني ، وأما بأعبال تدانيها بتدر المستطاع ، أو حتى بأعبال أخرى مغايرة لحرفهم الاصلية حسب متضيات الاحوال - غاذا أكبر عدا الخصوص ، وقررت تعيين الملحون عليه « خلديا » بدارسها ، غانه لا يستحق من الإجر الا ما يتلق والعمل الذي نيط به ، أو قام به عملا ، ولو كان يجمل بالجيش البريطاني « طاهوسا » ،

( طعن رتم ۱۷۲۱ اسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۵۸/۳/۸

# قامستة رغسم ( ۲۷۵ )

## المسجاة

الأرضاع التى اقتضت ضرورة أيجاد عبل الجيسع عبدال الجيش البريطانى ... نكليف بعض المبال القيام باعمال لا نتصل بحرفهم الأصلية عالم تفاير تلك التى عينوا لا تفاير الجروم يرتبط بالوظاية التى عينوا فيها أجدا والتي لها اعتباد مفصص فى الميزانية لا بنوع العبدال الذى تقد تضطر الادارة الى تشفيل العابل فيه دون اعتباد مقابل ... التزام حدود الميزانية وارضاعها غامدة لا تبلك الادارة الادا

# ملقص المسكم :

نتجت عن الوضع الاستثنائي والطروف الخاصة لمسسال الجيش أبريطائي صعوبات بنها كثرة عدد العبال في بعض الحرف عن حاجة العل الحكومي ، ووجود حرف ليست الحكومة في حاجة الى اسستخدام أربلها ، وحدم وجود اعبال كانية لتشغيل العبال في حرفهم الاصلية ، وهدم امكان استيماب ارباب هذه الحرة بجبلتهم ، الأبر الذي ادي البيد تكليف بمض المبال القيام بأعبال لا تتصل بحرفهم الاصلية ، أو تغاير تلك التي عينوا لادائها . ولما كانت هذه الاوضاع قد انتضتها ضرورة ايجاد عصل لهؤلاة العبسال جبيما عسلى ان يقصم بأجورهم بعد اسسطفاد الاحتبادات المخصصة اللاجور في ميزانية الدولة على بند ١٣ ﴿ مساهدات المحتبات بن الخارج في وظائف الشفية وزارة الشنون الاجتباحية ) مع وقضه التحبيثات بن الخارج في وظائف الشفية السايرة ومبال البويية في بخطفه الوزارات والمسلح وشغل الوظائف الخالية والتي تخلو مستقبلا بالحافيم يها أثى أن تستنف الما الوظائف الخالية والتي تخلو مستقبلا بالحافيم المسلل والتي لها اعباد مخصص في الميزانية ، لا بنوع العبسل الذي قد المسلم الوزارة أو المسلحة الى تشغيل العابل فيه ولا يوجد له اعتباد بالى متر او لا يسمح الافتحاد المدرج بتعيينه فيه و كلك أن الترام حسدود الميزانية واحترام أوضاعها قاعدة لا تبلك الادارة الخروج عليها ولا يسوخ الإنظال بها ،

( طعن رتم ٧٨٤ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٥/١/١٥٥ )

عاصفة رقيم ( ١٧٧٠)

# الهِـــها:

الأُمِنَة الْأَلْكَة لامانة توزيع مبال القال على المنافع وظـدير كَدْ تَمِورَهُوْ ــ تَعْيَرُ مَبِعَةً جَنِيهَات شهريا قمايلي الشهادة الإبادائية أو ما يمادلها ــ سريان هذا القطور على علياني شهادة الرزاعة العنباية ، . .

# بلغص الحسكم :

ان اللجنة التي شكلت لاعادة توزيع عبال القنال على المسالح. المحكوب الم وتقد دير اجورهم تدرت لكل مؤهل لجرا يناسبه ، وقدرت المحاصل على شهادة اتبام الدراسة الابتدائية أو ما يمادلها سبعة جنيهاته شهريا بخلاف اعانة الغلام ، ولما كانت شهادة الزراعة العلية تدرت بترار مجلس الوزراء الصادر في أولي يوليه سبنة 1901 ببنسج حالمها الدرجة الثابنة براتب شهرى قدره سنة جنههات الحاسيط على هيهادة الدراسة الإبتدائية وخيسة جنههات في الدرجة التاسيمة أذا لم التمام الدراسة الإبتدائية وخيسة جنههات في الدرجة التاسيمة أذا لم المساوقة أخرى وقدر تقاون المصادلات الدراسية رقم 1901 الصلة المالية الثانية براتب شهرى قدره سنة جنيهات ، وقدر لحلل شهسادة الكسادة الدرجة الثانية براتب شهرى قدره سنة جنيهات ، وقدر لحلل الابتدائية خيسية الدرسة في وقدر المسادلية خيسية بنيهات في الدرجة الثانية خيسية المالية المالية للرسوم المعلار في ١ من أغسطس سنة ١٩٥٣ باعتب الدراسة الميانية للترسيح لوظائف الدرجة الثانية الموقد الموقد الموقد المهادة الميانية للترسيم وقول الزراعة الميانية للترسيم وكان ينظمى من ذلك أن مؤهل المدمى (وهو التمام الدراسية الميانية المالية المنانية القدامات المنانية المن

( طمن رقم ٥٥٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٩/١/١٩٥١ )

قاعسدة رقسم ( ۲۷۷ )

: المسبطا

اللامنة الشكلة لامادة توزيع عبال القتال على الوزارات والمسالح ... تقدير أجور ارباب الحرف بما يطابق كادر العبال المكومي ويمتنفي الكشيفة حرف ( ب ) اللامقة بكادر المبال ... اشتراطها أن يؤدي العبال أو المساج القنيون ابتحادا في حرفهم بمرفة اللامان الشكلة فذلك .

ملخص الحسكم :

يبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المسكلة بوزارة المللية لاعلاة توزيج ممال القفال على وزارات المكوبة وبمساحها أنها قد تعرف أجور إرمليه الغرف بها يطلبق كادر المبال المكومي وبنتنمي الكشوف حرف ( ب ) المحقة بكادر المبال حتى يمايل الجبيع على قدم المساواة موزعة على الدرجات الاتفة :

... - 7 ... - 7 ... - 3.

٤ ــ ٠٠٠ ه ــ ٢ ــ مايل غير نتيق ٢٠٠/٢٠٠ م

٧ ـ على دقيق ٢٠٠٠ م ببداية ٢٤٠ م ٨ ـ على دقيق ٢٠٠٠ م م ـ على دقيق ٢٠٠٠ م كيا أوجبت الجنة أن يؤدى المبال والسناع الفنيون ابتدات في حرفهم بمونة الجان المسكلة لهذا الفسرس في مختلف الوزارات والمبالح ، وذلك لمرفة الدرجة التي يوضع نبها كل منهم حسب تدرته على المبال ، وللوقوف على كديتهم واستحقاقهم للدرجات المسدرة لهم في الكلد .

( طعن رقم ٨ لسنة ٢ ق \_\_ جلسنة ١٩٥٦/٣/٢٤ )

قاصدة رقسم ( ۲۷۸ )

المسطار:

الخاط في تقدير درجة المسلم واجره هو بنتيجة الابتحان الذي يؤديه المام الفجنة المتحان الذي يؤديه المام الفجنة المفتسة — الدرجة ومقدار الاجر القان يستمتها طبقا لاحكام المتعارب أن القانون المام المنازع عن القانون أراسا عند توافر شرااط الفجيها — القضاء بها يصرف النظر عن طلبته المنازة على الفطا في فهم القانون .

### طفص المكم:

ان المناط في تعدير درجة المسائع وبعدار أجره هو بنتيجة الابتحان اللغني يؤديه أبام اللجنة المختسة أن كبا أن الدرجة ويتسدار الأجر اللغين يستحتهما ألجة الأمكام التكادر ، هما بن المراكز التقويمة ، الذي تتملق عليه ويستبد حقه ديها من القانون رأسا متى تواتر نيه شرط انطباتها ، يتشى له المحكة باستحقاته للبركز القانوني الذي ينطبق عليه. قانونا يصرف النظر من طلباته اذا قابت على الخطأ في مهم البانون ، ذلك لأن جلالة الحكومة بالوظف هى ملاقة قانونية مردها الى القوانين واللوائح التي تنظيها وتحكيها .

· ( طعن رقم ٨ لمنة ٢٠ق -- جلسة ٢٢/٢/٢٥١ )

#### قاصدة رقسم ( ۱۷۹)

#### : المسجاة

التأك في تقبير درجة العابل أو الصانع ولجره هو نقيمة الاختسار اللئي تجريه اللجنسة الأختسار اللئي تجريه اللجنسة الفنية « مساعد مقدم » تختلف في تسبيتها من طبيعة الختصاصها عن وظيفة « رئيس عبال » — عدم ورود وظيفة « مساعد مقدم » في الجداول اللحقة بكلار المبال المادين أو رؤسائهم — المبار في تحديد وضع شافلها يستودي فيه بالإجر الذي قدر له .

# ملقص المسكم :

ان ألمنط في تتدير درجة العابل أو المساتع وأجره ونتا للقواعد التي قررتها لبينة اعادة توزيع عبال الجيش البريطاني هو تتيجهة الاختسار الذي تجربه اللبينة الفنية المختصة التي عينتها هذه القواعد ، وقد انتهت هذه الجنة في شأن المدعى الى اعتباره 8 بساعد مقدم » بأجر يومي قدره المنا اعتبسارا من أول أبريل سسنة ١٤٠٧ ، ولما كافت وظيفسة البساعد مقدم » ، التي أثبت اللجنسة مناحيته لها والتي عين نيهسا بالجمسان تختلف في تصميتها وفي طبيعة اختصاصها عن وظيفة « رئيس عبال » ، وكان الأجر المذي قدرته له الجنة في وظيفة « بساجد مقدم » يختلف عن الأجر المقرر في الكادر الروساء العبال الصاديين أذ هو أدني منه ، كان تعيين وظيفة المدى وتحديد أجره على هذا النحو دون أعتباؤه من طائفة السناع ، يقطع باتصراف نية الادارة بنساء على الأسس اللغية .

التي تلبت لدى اللجنة التي تولت اختباره عن الاتجاه الى وضعه في درجة .

رؤساء المبال العادين أو اعتباره في مستواهم لعدم بثوغه هذه الرئيسة .

ون نظرها ، الابر الذي يستط حجته في طلب اعتباره من هؤلاء الرؤساء و لا ينبني على عدم ورود مهنة المدمى في الجداول المحتة بكادر المسلل العاديين اعتباره في مهنة اعلى مرتبة لم يصدر أي ترار اداري بتعيينه 
نيها ولا سبية أن المهنة المذكورة غير واردة لهنسا بين وظائف رؤسساء 
المبال العاديين > ومن ثم غان المبلر في تحديد وضسع شاغلها يستهدى 
نه به في المدرية المضمسة للعبال الصاديين > وهي المددي الابحور بالمدى في احددي المواردة بالبند ٢ من الجدول رقم ٢ المخصسة للعبال الصاديين > وهي الودود ألبود وأن يكون في حكم العبال العاديين ٢ رؤسالهم .

( طعن رتم ١٦ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٥٩/١١/٧ )

قاعسدة رقسم ( ۲۸۰ )

#### المِستدا :

مناط تحديد أجر الحدى أو مرتبه ... هو بحسب العمل أو الوظيفية المستدة أليه في قرار تعيينه ... الأجر الذى يفح المدعى عند تعيينه ... يستهدى به في تحسيد الفلسة التى أريد وضعه فيها ... افتراض أن نية الإدارة قد المرفت في ضوء بقدار الاجر الذى بفعه الدعى عند التعيين ، الى تعيينه عاليا عابيا ... لا يفي بنه أن يكون البنا بن الاوراق أن المدعى عين في التقاهر وتليفة عتال .

# ملخص الحسكم :

ان المثلط في تحديد أجر المدعى أو مرتبه هو بحسب العمل أو الوظيفة .
المسندة اليه في قرار تعيينه أذ به يتحدد مركزه التأتونى ، وبن ثهر غلقه ه .
ولذن كان ثابتا من الأوراق أن المدعى عين في الظاهر في وظيفة عثال الا أنه في ضوء متدار الأجر الذي منحه عند التعيين ، يفترض أن نية الأدارة قد الممرنت إلى تعيينه عابلا عاديا وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه يستهدى بالأجر الذي منح للمدعى في تحديد الفئة التي أريد وضعه لميها با يرتب له أي حق في أجر أعلى .

( طعن رتم ١٤٩٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٩٦٥/٥/٣١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۱ )

#### : المسطا

مناط تحديد اجر العابل او مرتبه ... هو بحسب العبل او الوظيفة.
المسندة اليه في قرار التمين ... جدول المبال المادين الملحق بكادر عبال الشقال ... ينظم 200 فقات من ٢٠٠/١٠٠ ومن ٢٠٠/١٠٠ ومن ٢٠٠/١٠٠ من مثيم بتقاوت بحسب اهبية المبل الوكل للسافليها ... ثبوت أن الكمى مين عليا لا في الفقة التي منح اجرها وهو ١٢٠ مليها ... ليس ثبة ما يرتب له أي. حق في اجراعلي .

## ملخص العسكم:

ان المناط في تحديد أجر العليل أو مرتبه هو بحسب العمل أو الوظيفة المستدة اليه في شرار التعيين فهو الذي يتحدد به موكزه التسسلتوني و الدين الثابت من الاوراق أن المدعى عين عليلا عاديا في القنة التي منع اجراء وهو ١٢٠ مليها وكان جدول العمال العاديين المحتى بكادر عسالم العاديين المحتى بكادر عسالم الكنال ينظم ثلاث غنات عن ٢٠٠/١٠٠ ومن ٣٠٠/١٠٠ ومن ٢٠٠/١٠٠ ومن

مليم تتفاوت بصحب اهبية العبسل الموكول الشاغليها ، غانه تاسيسا على ما تتدم يكون الأجر الذي بنح المدمى عند تعيينه وهو ١٢٠ مليسسا هو الدذي يصدد الفئسة التي اريد وضعه غيها بسا لا يرتب له أي حق في أجر العلى .

(طعن رقم ۲۸۰ اسنة ۷ ق ــ جلسة ۲۹/۲/۲۹ )

#### قامىسىدة رقم ( ۲۸۲ )

#### البسطا:

#### ملقص الصكم :

لم كان تحديد أجر العالى يرتبط ارتباطا وثبقا بثافيته الابتحسسان الفنى ونجلحه فيه في الحرفة التي يعبل فيها وفلك بوساطة اللجسان الشكلة لهذا الغرض في مختلف الوزارات والحسائح طبقا للبند السابع من تواعد كانر مبال اليوبية الخاص بعبال الحكومة ، فقد أكدت ذلك القواعد التنظيبية العابة الخاصة بعبال القنال اذ نست على وجوب ثادية عابل القنال ... عند تحديد أجره فهاتيا في وزارات الحكومة ومسالحها طبقا للبند السابع ... الابتحان المسار اليه آتما أمام لجنة فنية تحدد عبله ودرجته وأجره وذلك في أقرب جهة فنية حكومية أو شبه حكومية وليس في القواعد المشار اليه المادة الإبتحان أمام لجنة أخرى أو كلما نقال من بها المواقعة المناف الخرى ، ومن ثم غاذا كان المدعى تد أدى الابتحان المطلوب أمام اللهنة المفتحة بوزارة الزراعة وقدرت كمايته بدرجة مساعد سمكرى وحددت أجره بهائة وخمسين طبها ، فقد اكتسب بذلك مركزا تأتونيسا

ذاتيا في الدرجة والأجر المذكورين لا يجوز بعد ذلك المساس بهما باعادة. امتحانه في جهة اخرى أو أمام لجنة أخرى بعد أذ تحدد هذا المركز نهائيا م

( طعن رقم ۸۷۸ لسنة ) ق - جلسة ٥/٣/١٩٦٠ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۲ )

#### المسطاة

سلطة اللجان الفنية المختصة بابنحان مؤلاء المبال ... تقتصر عـــلى
تقدير الدرجة التى يستحقها المابل والاجر الذى بينح له بحسب نتيجــة
ابنحاته في حرفته فلا يجوز اللجنة أن تقدر العرفة درجة أو لجرا يزيد عن الدرجة
أو الإجر المقرون فها بالتكادر .

# ملخص الحسكم :

ان الغرض من الابتحان الذي يؤديه المبال هو التعقق من الملم مبال الحيث البريطاتي بحرفهم للوقوف على كتابتهم للمبال واستحقاقهم اللحرجات المقدرة لهم في الكلار ويراعي فيه خشلف الاعتبارات ... الغ . ومفاد هذا أنه ولئن كان من اختصاص لجنة الابتحان تقدير الدرجة التي يستحتها المبال والأجر الذي يمنح له حسب نتيجة ابتصائه في حرفته الا أنه ليس لها أن تقدر لهذه الحرفة درجة أو أجرا يزيد عن الدرجسة أو الأجر الخور لها في الكلار .

واذ كانت بهنة بيكانيكي آلات كانية واردة في الكشف رقم ٨ من الكشوف المحتة بكادر مبال التنال وبتدرا لها درجة مبائع دقيق الكشوف المحتة بكادر مبال المتنال وبتدرا لها درجة مبائع الأبر في هذه الدرجة وببداية بربوطها عبا كان لها أن تعدل هذا التسدير بصد ذلك بدعوي أن درجاته تؤهله لدرجة مبائع دقيق ببتار با دام أن بهنته التي يتوم بمهلها عملا لم ترد في الكشف رقم ٩ المخصص لدرجة ساتع دقياق المتار ( ٢٠٠/٢٠٠ ملم ) لهن لذرى ليس بن بينها مهنة المدمى الترة

المتحن غيها ويقوم معلها غملا ، أذ أنه ولبن كانت لجنة الاختبار تستثل وتحدير كفلهة العلل تبعا الاجلانة عبد تلدية الإستجار المقود له بغية تحديد ورجنه واجره ، ألا أنه لا يجوز لها أن تخرج عن نطاق ما تضيئته قواعد الكادر ، ومن ثم خان ما انتخته الادارة من وضع المطعون ضده في الدرجة ٥٠٠/٣٠٠ عليم ) الخصصة لهنة ميكانيكي آلة كانية يكون مطابقات

( لحمن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٠/٥/٧ )

قامــدة رقــم ( ۲۸۴ )

1-47

الدرجات الشار اليها بنقرير اللجنة الشكلة لاعادة نوزيع عهال التقال على الوزارات والمسالح ... اعتبارها درجات بسينقة عن بعضها بيجرى القدين فيها تبعا لقدرة العابل جسب نبيجة ابتحاله امام الجنسة المتعدد . \*

## مرافض المسكم :

بيين من الاطلاع على تقرير الجنة المشكلة بوزارة المللية لاعادة توزيع عبال الفتال على وزارات الحكومة ومسلحها ، أن كلا من الدرجات المسار المها فيه — ومن بينها درجة مساعد صاتع وعالمل غير دشيق وعالم وقيق — تعتبر درجة مستقلة بكون النمين غيها نبعا لقدرة العامل وكمايته حسيما بيين من نقيجة الامتحان الذي يؤديه إلمام اللجنة المختصة .

ومن ثم نباذا ثبت أن اللجنة التي تأبت بابتحان الدعي قدرت أن كلايته في العمل إم ترق الى درجة عامل غير دقيق ، وأنها لا تتجدى درجة مساعد جلقع في الدرجة من ١٥٠٠-٢٦م نسينته مساعد نجار في الدرجة المذكورة ؛ جاني الحكم العلمون فيه يكون قد خالف القانون أذ تضي باجتهته في تسوية حالته في درجة ( نجار ) صاتح غير دقيق ٢٥٠/٢٠٠ م ، ولا يعترض على ظلك بأن كثبوفه كالور عبال التنال قد خلت من ذكر مساعد نجسار على التضميص ولم تفضين سوى نجار في درجة عابل غير دقيق ٢٦٠/٢٠٠ م، ونجار في درجة عابل غير دقيق ٢٢٠/٢٠٠ م، ونجار في درجة عابل غير دقيق ثال عدم بلوغ المطمون عليه في الابتحان درجة المسانع الدتيق لا يستزم وضعه في درجة المسانع غير الدقيق ٤ لان ثبة درجة أخرى هي درجة بساعد المسانع ومناط التعين في درجات كادر عبال القنال هو سكيا سيق تقدرتها اللجنة بانها لا تتعدى مساعد صانع : وليس يتبل أن يفيد الدعي من أغفال ذكر مساعد نجسار على التخميص ضين الكشوف الملحقة من أغفال ذكر مساعد نجسار على التخميص ضين الكشوف الملحقة بالكادر المذكور ٤ وكل با قد يؤدى اليه ذلك أن يوضع في الدرجة السامية المسامية لتقديراتها لدرجة بمساعد مسانع لتقديراتها لدرجة المابل وتحديد أجر ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع التنتير تها لدرجة بالمابل وتحديد أجر ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع المتن تجر في المحلة والمدار عبال الحكومة الذي الخدمة المابل وتحديد أجر ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع المتن تحرق المتحلة المابل وتحديد أجر ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع المتحدين في المتحلة المابل وتحديد أجر ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع المتحدين في المتحلة المابل وتحديد أبي نتحدي في المتحلة المابل وتحديد أبي نتحدي في المتحلة المابل وتحديد أبير ٤٠ ديوضع في درجة بمساعد مسانع المتحدين في المتحلة المابل وتحديد أبي نتحدي في المتحلة المابل وتحديد أبير ٤٠ ديوضع في ديوخة بمساعد مسانع المتحدين في المتحديد في المتحدين أبي المتحدين في المتحدين أبي المتحدين في المتحدين أبي المتحدين في المتحدين أبير ٤٠ ديوضع في المتحدين أبير ١٠ ديوضع في المتحدين أبير المتحدين أبير المتحدين أبير المتحدين أبير المتحدين أبير أبير المتحدين أبير المتح

ا طعن رقم ٣١٠ لسفة ١ قي ــ جلسة ٢١/١/١٥٥١ )

# قاصحة رقسم ( ۲۸۵ )

#### المِسطا:

تقتير درجة كفية على القبال ... اللجنة المُسكلة لإعادة دوزيمهم على وزارات المكوبة ومصالحها ... اشتراطها أن يؤدى المبال والمسئاع الفنيين المتحقة أن هرفهم أمام اللجنة الفنية المُصعة ... الفاية التي استهدفتها هي الموصول الى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع فيها كل من هؤلاء المبال واللجر الذي يستحقونه ... نطائق هربة اللجنة الفنية في تقيير مدى صالحية المبال أو المسئق ودرجة بهارته في مرفعه ... تفاوت درجة المهارة الفنية في المحكمة الواحدة وتباين الفرجة والإجراز القرين ثها في الكادر تبسال

غير دقيق ما دامت وظيفة « عابل فنى » ألى تدرج تحت هذه العرجة تتسبغ لحرفته التي لم تر اللجنة أن الملية بها يرقى الى درجة الدقة .

#### بلخص المحكم:

أن القابة التي استهديتها لجنة أعادة توزيع مبال التثال بن أشتراط اداء امتمان منى للمبال أو السناع في حرمهم أملم اللجنة الفنية المختصة الشكلة لهذا الفرض في الوزارات والمسالح المفطقة ؛ على غرار ما تضي به كادر عبال الحكوبة بالنسبة إلى المينين بن الغارج ؛ هي الوصول إلى تحديد الدرجة والوظيفة التي يوضع فيها كل من هؤلاء المسأل والأجسر الذي يستحتونه ، وذلك تبعسسا لتدرته الفنيسة بعسد التحتق بن الملبم بحريته والوتوف على بيلغ كتابته في العبل الذي يسغر الابتصلان عن نبوت اهليته له . وغنى عن البيان ان تعتيق الحكمة من الامتحان المشار اليه ينتضى اطلاق حرية اللجنة التي تتولاه في تقدير مدى صلاحية العابل أو الماتع ودرجة مهارته في حرفته حسبها يكشف عنه الاختبار الذي تجربه له والذي على أساسه تجدد درجته وُوَظيفته وأجره ، وبن ثم ملا تثريب على اللجنة المذكورة اذا هي تررت ، بعد الاختبار ، مسالحية المابل أو الصانع لمهنة غير تلك التي أسندت اليه على عجل ويصفة مؤقفة قبل أعادة توزيع عبال القنال ونئا للأسمى المستترة التي سنتها اللجنة الشار اليها ، أو اذا هي تدرت كفايته في هذه الهنة ببرتبة أدنى أو أعلى بن تلك التي وضع نيها عقب تركه خدمة الجيش البريط.....أتي ، ما دامُّ الرد في في ذلك كله الى نتيجة الاختبار الذي هو القياس الصحيح للأهلية ، ذلك أن درجة المهارة الفنية قد تتفاوت في الحرقة الواحدة ، وبناء على هذا تتناوت درجة الدقة في القائم بهذه العرضة ، وتتبساين تبعسا لذلك الدرجة والأجر المترران لها في الكادر ، وما دامت العبرة بدرجة الكساية بصب ما تقدره لجنة الامتحان التي لا معقب على تقديرها بن الوجهــةِ الفنية ، نان درجة الدقة وبرتبتها على التدرج الوارد في كشسوف كادير

عال القتال ترتبط اساسا بهذا التقدير الذي يحدد أجر العابل أو الصافح وقتا له في نطاق المهنة الذي أدى الابتحان غيها > غلا يسوغ بعد تقسدير كمايته وضعه في درجة لم ترق اليها هذه الكماية أو أدني مما تؤهله لها . ولا قيد على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الثمان كبا لا سلطان لهسسا في وضعه في درجة غير التي يستحقها > وما دام المناط هو درجة الكسساية تاسيسا على نتيجة الاختبار الفني > غلا تثريب على اللجنة أذا تررت أن العابل يصلح للعبل في درجة صائع لا يحتاج إلى دقة التي مربوطها ( . ٢٩٠/٢٠ مليها ) وهي الواردة بالجنول رقم ٦ الملحق بكادر عبسال الثائل > وفي الواردة بالجنول رقم ٦ الملحق بكادر عبسال الثائل > وفي ددود هذه الدرجة سالا لا سواها سيصدق عليها وصف 3 عابل فني » الوارد بالجنول المذكور والذي يتسع لحرفته التي لم تر اللجنسة أن الماية بها يرقى الى درجة الدقة .

( طعن رقم ٧٨ لسنة ٥ ق \_ جلسة ٢١/١٠/١٠١١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۹ )

#### المحسطاة

الفاية التى استهدنها لجنة اعادة توزيع عبال القتال من اشتراط 
اداء ابتحان فنى المجال أو المناع في هرفتهم ادام اللجنة الفنية الفنصة 
هى الوصول التى تحديد الدرجة والوظيفة التى يوضع فيها كل منهم والإجر 
الذى يستحقه تبما لقدرته الفنية — اطلاق حرية لجنة الابتحان في تقديم 
بدى صلحية المابل أو الصفح أو درجة جهارته في هرفته هسبها يكشف 
عنه الإشتبار — لا تتربيب على اللجنة اذا هي قررت بعد الإشتبار صلاحية 
المابل أو الصافح لهنة في التى استحت اليه أو أذ هي قدرت كفايته في هذه 
المابل أو الصافح لهنة في التى استحت اليه أو أذ هي قدرت كفايته في هذه 
المهنة بدرتية اذنى أو أعلى من نقك التي وضع فيها — المبرة بدرجة التفاقية

بحسب ما تقدره لجنة الامتحان ـــ لا معقب على تقديرها من الوجهة القنية ـــ عرجة الدقة ومرتبها على التعرج الوارد في كشف كادر عمال القتال ـــ ترتبط أساسا بهذا الانتدير الذي يحدد أجر العليل أو الصائع وفقا له في نطاق إلمهذه التي ادى فها الامتحان ،

# بكفس المسكم:

وجهن من مطالعة تقرير اللجنة المشكلة في وزارة الملية والانتصالا بنساء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من نوغيبر سسنة ١٩٥١ المحادة توزيع عمال الجيش البريطاني . الذين تركوا الخدية في منطقة قتال المحادة توزيع عمال الجيش البريطاني . الذين تركوا الخدية في منطقة قتال وهو العقوير المؤرد ما المورهم وتقدير المورهم بلمتمان المبال ما يلي « ومما يتصل اتصالا وثبقا بالأجور المترة مسالة تأدية الابتحال ما يلي ه ومما يتصل اتصالا وثبقا بالأجور المترة المعيني تأدية الأبتحال أو السناع المعيني تأدية والمسالح طبقا للبادة السليمة من تواعد كادر المبال أو زلت والمسالح طبقا للبادة السليمة من تواعد كادر المبال أو زلت لمرفة الدورة الذي يوضع غيها كل منهم حسب قدرته على المبل غلت لمحدة الدورة الذي يوضع غيها كل منهم حسب قدرته على المبل غلت لمدة المدتقا الما لجبة غنية وتصدد اللجنة ونلفته ودرجته والفسرش من نصحة المحدد المناتم والمسالح عن المبل علا المجتمدي المدتورة على المبل غلت المدالة المنات المدالة على المبل على المبل غلت المبل واستحاقهم المدرجات المترة لهم غال المبلس بوختهم والوقوف على كسايتم بخطف الامتبارات لانه التيلس الصحيح للأطية .

ويؤهد مبا تقسدم أن الفسساية التي اسستهددتها لجنسة اعادة عونهم عبال التقال من المعراط اداء المعسان على المسسسال أو السناع في حونتهم أمام اللجنة النفية المختصة المشكلة لهذا الغرض في الوزارات والمسلح المختلفة على غرار ما تضى به كادر عبال الحكومة بالنسبة الى المستين من الخارج هي الوصول الى تحديد الدرجة والوظيئة التي يوضع عهمة كل من مؤلاء العبال والآجر الذي يستعفونه وذلك تبسسا المسترحة الفنيسة بعسد التحتق من المام بحرفته والوتوف على مبلغ كسسايته

قُ الْعَبْلُ الذي بمنفر الابتحان عن تبوت أهليته له ، وغني عن البيسية، أن تحتيق الحكية بن الابتحان الشبار اليه تقتفها اطلاق عربة اللجنية التي تتولاه في تقدير مدى صلاحية العابل او الصائم او درجة مهــــارته في حرفته حسبها يكشف عنه الاختبار الذي تجريه له والذي على أسهفته تحدد درجته ووظيفته وأجره ، ومن ثم فلا تثريب على اللجنة المذكورة أذا هي تررت بعد الاختبار صلاحية العسابل أو الصائع لمهنته ، تلك التي أسندت آليه على عجل وبصفة مؤققة قبل اعادة توزيع عمسال القنسال وَمُثَا لِلأسسِ الْسَتَقِرةِ التي سنتها اللجنة المشار اليها أو أذا هي قدرت كالمائية في هذه المهنة بمرتبة ادنى أو أعلى من ثلك التي وضيع فيهسيا عقب تركه خدمة الجيش البريطاني مادام المرد في ذلك كله الى نتيج..... فالختبار الذي هو المتياس الصحيح للأهلية ، ذلك أن درجة المهسمارة الغنيسة قد تتفساوت في الحرفة الواحدة ، وبناء على هذا تتفاوت درجة الدنة في القسمام بهذه الحرفة وتتبسماين تبعا لذلك الدرجة والأجمر للترران لها في الكادر وما دابت المرة بدرجة الكبيشة حسيما تقد م لحنة الابتحان التي لا معقب على تقديرها بن الوجهة الفنية غان درجة الزغة ومرتبتها على التدرج الوارد في كشف كادر عبان الفنال ترتبط أساسا يهذا التقدير الذي يحدد اجر العسامل أو المسائع وفقسا له في نطسساني ألمهنة التي ادى الابتحان نبها غلا يسوغ بعد تقسدير كقسسايته وضعه في درجة لم ترق البها هذه الكفساية أو أدنى مما تؤهله لهسا . ولا تدسد على اختصاص اللجنة الفنية في هذا الشأن كيا لا سلطان لها في وضعه في درجة غير التي بستحقها .

ا طعن رام ٦٩٧ لسنة ٧ ق مد جلسة ٧/٥/١٩٦٤ ؛

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۷ )

#### المسطا:

ابتمان عابل القاة شرط لازم لابكان تحديد وطبقته ودرجته ... شوت مُسْلَحَيْفَ الْتِهَاة الَّتِي ادى فيها الابتمال ... فسوية حالله على أسفّى نتيجة الأبلغان من تاريخ أداله ... كَيْلُه قبل ابتماله بمثل ذات اللجلة ... القبل بان البنمان كشف عن كفايته وسعب الر النسوية الى تاريخ قيابه بالمرلّ ... غير صحيح ... أساس ذلك •

### بلقص العسكم:

ان وضع على القناة حتى داريخ ادائه الابتحان الفنى ، سسواء من حيث نوع العمل الذى اسسند اليه أو من حيث الأجر الذى قسرد له كان وضعا مؤقتسا التتضنة الفرورة اللحة والظسروف المسلطة الاستثنائية الخاصة بميل القناة ، ومن ثم نها كان يستتر له به مركسز الاستثنائية الخاصة بميل القناة الإرام نهو من شوعي المنتوب للبهنسة التي اختبرته نيها لجنة الابتحسان الفنية المسكلة لهذا الغرض ، وهي ملاحية لم بتنت الا بابتحانه الذى لا يمكن أن ينعطف أثره على المفقول وكان المدعى تأتيا من تبل فعيلا بمهاسل الهنة التي اغتبر نيهيسا لا أذ ليست بزاولة العل بالمقعل دليلا على هذه الصلاحية أو على درجية لكتابة المهلل في وقت معين في الملتى ، فقد تنتسب الصلاحية أو غري درجية المكل في وقت معين في الملتى ، فقد تنتسب الصلاحية أو نزداد عنه نتيجة الابتحان الذى هو طبقا لاحكام كادر عبال التنساة شرط سسابي لابدان والمزاولة ، وإنها هذا كله رحين بسيا تسسفو لابر لابكان تحديد وظيفة المابل ودرجته .

ومن ثم غلا اعتداد بالقول باستحقاق العالى تسوية حالته على أساسي. نتيجة اختباره من تاريخ اسناد عمل نجار اليه ، اذ الفيرة بتاريخ أدائه هذا الاختبار .

( طعن رتم ۲۲ه اسنة ٥ ق ــ جلسة ١١/٦/١١١ )

قاصدة رقسم ( ۲۸۸ )

# الجـــدا :

المحان على القناة اللم اللجنة النفية المختصة ... ثبوت مُجَـّلُحه في المهنة ... اكتسابه مركزا قانونيا ثانيا بحسب نتيجة المحانه من تازيّق: ناوائه ... التحدى بنراغى الإدارة في ابتحان العليل ... في غير بحله ... القول جرد عملاهية العليل الى تاريخ نفاذ الكادر ... غير صحيح .

#### . ملخص المسكم :

أذا كان الثابت من الاوراق أن المدعى تد أدى الامتحال الففي الذي عملليه كلار عبال التناة ونجح نبه في ٢٤ بن يولية سنة ١٩٥٢ ماته يكون قد اكتسب مركزا تانونيا على اسساس نتيجسة هذا الامتصان ترتب له بهتنضاه حق استهده مباشرة بن القانون في حينسه عيما يتعلق جالدزجة والأجر اللذين يستحتهما ولا يؤثر في عدا الحق وثبوته لمسلحبه مهدور التظیم لاحق غیر اثر رجمی كالتسانون رتم ۱۹۵ لسسنة ۱۹۵۰ بشأن تميين عمال القناة على درجات باليزانية أو قرار مجلس الوزراء اللحق به الصادر في ٢٣ من نوفير سبينة ١٩٥٥ ، ملالما لم يمسسل الوضاع الممال ومراكزهم السابقة باثر منعطف عملي الماضي ، ومن ثم خان المدعى يستحق تسوية حالته على الوجه المتقسدم من تاريخ أدائه الابتمان أمام اللجنة الفنية المُختصة في ٢٤ مِن بولية سنة ١٩٥٢ في المهنة التي أثبت الامتحسسان مسلحيته لها ، لا من تاريخ سسابق على ذلك ، اذ أن هذه الصلاحية ليست صفة لازمة للشخص ومطلقة زمنيسا بل هي ·هالة مكتسبية ونسبية تتسوم به وقت ما متى توانسرت له اسسبابها من «برأن وخبرة بالنسبة الى حرفة بذاتها ، وقد جعل كلار عبال التشاة والاختبار الفنى أداة لاتباتها وليس معنى ثبوتها للعليل وتت اداء هدذا الاختبار أنها كانت مائمة به في زبن سابق ما دام اكتساب هذه السلاحية وبرتبتها يتأثران بطبيعتها ببشي الوتت وبالدربة ولا سيسند للحسكم الطفسون فيه فيها ذهب اليه من رد هذه الصلاحية الى أول ابريسل منة ١٩٥٢ تاريخ نفاذ أحكام كادر عمال القناة لمدم تيام الدليل على خَلِكِ ، كبا لا حجة له غيما أخذه على جهبة الادارة من تراخ في تطبيق أحكام الكادر المذكور في حق المدعى غور نفسادها اذلم يكن في ومسمعها عمليا وماديا أن تقوم باختبار العدد المسديد من عمال القتاة الذين الحقوا بغديتها كل في حرفته في وقت واحد ، والثابت انها قلبت بالمتبال المدمي غلبا بعد غارة معتولة بن تاريخ تقاد الكادر الشبار اليه .

( طعن رقم ۱۲۸ لسنة ه ق سـ جلسة ه/۱۱/ ۱۹۹۰ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۹ )

: المسيطة

كفية اثبات أداء عبال الحيش البريطاني الابتحان .

#### بالخص المسكم :

متى كان المدمى قد استدل على ادائه الامتحان قبل التعيين بكتسابه وقعبه أحدى المراقبات المساعدات باستراحة المنتشات التى عين يها ؟ أن بنى عليه تنه بنى عليه تنه المجتل على تبسلم الابتحاس ؛ أن هذا لا يصلح سسسند التعليات على تبسلم الابتحاسان ؛ أذ من المترب أنه لا عبرة بغضال هذه المؤاتمة في التعليل على حصول الإختبار عند تعيينه باستراحة المنتشات و مادات أوراق المنت خليسة من الاسسانيد الكتابية التى تثبت حصول هذا الابتحاب أمام المجتل المختبدة ونجاح المدعى بهه .

( طعن رتم ۱۷۲۱ لسنة ۲ ق - جلسة ۱۲۰۸/۲/۸ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۹۰ )

#### : 12.....41

عمال القناة ... مراكزهم من حيث الإجور التي متعوها عقب تركهها خدية السقالات البريطانية مؤلفة غير نهائية القلبتها الاسرورة الصافيطة وتتذاك ... عدم اكتسابهم مقوقا في هذه الراكز قبل الادارة ... العبرة بالمراكز الإ التي تتحدد على مقضى نفيجة الابتحان للذي يجب أن يؤدوه ... وجوب اعلية تسوية حالاتهم على اساس القنيجة التي يسفر عفها ... بيان فإلك .

# والقوس الإسكام :

ان مزكل عبال التناق من حيث العرجات اللتي وضموا فيها الأجور الذي منحوها أول الامر عبّب تركهم خدمة السلطات البريطانية أثر الغاء

معساهدة سبئة ١٩٣٦ انها كان مركزا بؤللسا غير بأت التضله الضرورة المسلطة وتنسذاك ، أما مراكزهم اللهائية عيما بنطق بهذه الدرجسات والاجور غلم تكن لتستقر الا بمبد نهاذ التواعد التنظيبية التي وضعت لاعادة توزيعهم بصفة نهائية وذلك على متنضى ما يسفر عنه الامتحسسان الفنى الذي حتم كادر عبال القناة أن يؤدوه في حرفهم بواسساطة اللجسان

الشبكلة لهذا المرض في مختلف الوزارات والمسالح ، ومن ثم عليس لعليل التناة أي حق مكتب في وضعه الاول المؤنث يمكن أن يتبسك مه في مواجههمة الادارة ، وانها العبرة هي بوضعه النهسائي الذي يتحدد على مقتضى نتيجة اختباره ، ذلك الاختبار الذي يتقرر به أجره ومهنسه

والذي يتمين لملدة تسوية هالته على أساسه .

# القسرع المسسادس المزعب

# قامستة رقسم ( ۲۹۱ )

#### : 12-41

تحدید مرتب المابل طبقا لحکم اللدة الاولی من القانون رقم ۱۷۳ استة ۱۹۲۱ فی شان تمین عمال القباد علی درجات ــ عدم خضوعه المسلطة الاقتریریة الادارة بل یستهد مباشرة من القانون ــ اثر ذلک ــ القرار الاداری برغم الرئب من القدر المترر یعتبر مخالفا المقانون ویتمین سحیه .

# بكفس القسوى :

تنص الملاة الفليسة بن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في تسسكن تعيين مبال القناة على درجات على أنه : « يبنح على القناة عند وضعه في الدرجة المقررة فؤهله أو لجرفته بداية ربطها أو أجره العالى بشروبا في ٢٥ أيهسا أكبر ولو جلوز نهاية مربوط الدرجة . . . ويبين من ذلك أن المشرع نص على كيلية تحديد أجر عابل القنساة الذي ينقل الى درجة في الميزانية ، ولم يعط الادارة أبة سلطة تتديرية في هذا الشسان بل أوجب عليها بنحه بداية مربوط الدرجة أو أجره الحالى بضروبا في ٢٥ أيهسا أكبر ، ويهذا الن بقل هذا العليل يستحق أجره من القسانون بهساشرة دون عرفيص من الادارة .

ومن حيث أن هذا الحسكم قد خولف أخذا بمنسوى ديوان الموظفين المبلغة الى الجلمة بكتاب الديوان رقم ٥٧ – ١٨/٥ المؤرخ ١٨ من نولمبر صنة ١٩٦١ ، غلن القرار المسادر من جلهمة مين شميس برفع مرتبسات حبال القناة الذين وضعوا على درجات بالميزانيسة الى ٢٠٠ ملهم بالنسبة الى من نتل بداية ربط درجاتهم عن هذا القسدر ، هذا القرار يكون مذالها للدانون ، ويدعين سمعيه .

( علوی رهم ۲۶۲ فی ۲۰/۸/۲۰ )

#### قاصنة رقسم ( ۲۹۲ )

#### المسطا:

مرتب -- صرفه دون وجه حق بناء على تسوية خاطلة تنفيذا تفوى نيوان الوظفين -- عدم جواز استرداد الفروق امبالا لاحكام القـــــاتون رقم ده فسنة ١٩٦٧ .

#### بلغص القصوئ لا

أذا كان ما صرف الى أولئك المعسال من مبلغ دون وجه ، انسا تم تنفيذا لفتوى ديوان الموظفين المسار اليهسا ، فاته لا يجوز طبقسسا لأحسكام الفقون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ اسسترداد ما صرف اليهم ، وذلك أن النصوية التي أجريت لهم والتي تبين مخافنها للقسانون كانت تنفيسذا المقتوى ديوان الموظفين الصادرة في ١٩٦١ من توضيع سنة ١٩٦١ – اى في المجال الزيني للتاتون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ والذي يتفى في المادة الأولى منه بأن سرق بتجاوز من استرداد ما صرف الى الموظفين والمهسسال من مرتبات وأجور بناء على قرارات بالمترقية أو تسويات صادرة من جهالت والتشريع ببطس الدولة والادارات المسلمة بديوان الموظفين وذلك اذا النيت أو صحبت تلك القدرارات أو التسويات » . . كسسا تنمى المادة من ملى أنه :

ويعتبر محيداً ما سبق صرفه الى الموظلين والعمال بالتطبيق لطك القسرارات أو التسويات الملفاة ، وكذلك نفس المادة النافسية من ذلك التهاون على أنه : « لا عسرى تسكم الفلايتين الأسليقتين إلا طبي اللهراياتها والقداوية الا طبي اللهراياتها والتعاوي المارة سجره، المتوسل والتعاوية التعاوية المتوسلة والتعاوية التعاوية عامل المتوسات التعاوية عامل المتوسات التعاوية عامل المتوسات التعاوية عاملة عاملة التعاوية عاملة عامل

وستفاد من التصوص سافة تقدّى أن العبرة هي بدؤية الندى أو الحكم الذى صدرت على أساسه الصويات أو القرارات الملقاة عملي المنت المانت الملقاة عملي كانت المنتي أو الحكم صافرة في الهنية بن أيض يوليو صسنة ١٩٥٣ الى تربغ المبل بالملقون رقم ها اسنة ١٩٦٣ المنسار الله (أي في ٣١ من ينسلور سسنة ١٩٦٣ » ؛ غاته لا يجسوز اسسسترداد با صرف المهوظهيم أو المبال تفيذا المنترى أو المبال تفيذا المنترى أو المبال تنيذا المنترى أو المبال تنافذي المنترى أو المبال المنترى أو المبال تنافذين أو سحبت تلك القرارات

( غنوی رقم ۷۴۲ فی ۲۰/**۷/۱**۲۹۲ )

#### · القسوع المستقع

المــــالاوات الــدورية

قاعسدة رقسم ( ۲۹۳ )

: 14-41

مقد ربط ميزانية السنة لكانية ١٩٥٥/١٩٥٥ رومي في ربط اجتبادات. اجور عبال افقاد الإعمرة، الهم اية علاوات اعتبارة من اول وليو سبئة ١٩٥٤ بب. كتاب المالية الدوري في ١٩٥٤/٥/٢٧ -

## بلغس المسكم :

بني ثبت أن الحدى قرق عبله بالجيش البريطاني أثر النساه بماهدة سنة 1971 ، وقته التحق في 10 من توفير سنة 1901 بمسلمة ألواني والمثار في حرفة « ترزى ٤ بلجر بومي قدره أربعائة علم بتضبنا أعلقة غلاء المبيشة وفق حالته الإجتباعية ، بعد تأدية المحان على يد اللجنسة « ترزى ٤ ( عليل مقيق ) و وضع من أول أبريل سنة 1907 بداية مربوط هذه الدرجة ( . . ٣ - . . ٥ م ) وهي غلاقياته يليم يوبيا ، فلته لا يستمق علاوات دورية في حدود الدرجة التي عين فيها عند الحداكته بخفية المحكومة ، لائه عنها ربطت بيزانية المولة عن السنة ألمانية 1906 من المحكومة ، لائه عنها ربطت بيزانية المولة عن السنة المائية 1906 من المولة المهاتبة والإنتمالية والانتمالية المؤلفين رتم ١٦٢٢ كيا يستغيد من كليه وزارة المائية والانتمالية الى ديوان الموظفين رتم ١٦٢ كيا يستغيد من كليه منها وبايو سائة 1907 من بايو سنة 117 من بايو سنة 110 من بايو سنة 110 من بايو سنة 110 من بايو سبة 1100 من بايو سنة 1100 من بايو سبة 1100 من باي

( طمن رتم ۷۷ لسنة ۳ ق - جلسة ۲۹/۲/۲۹ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۹۶ )

: 41:

استحقاق على الثقاة لملاوته الدورية طبقا لأهسكام كادر عبسال الثقاة ولاحكام كادر عبسال المتابعة فيها لم يدد النس عليه في كادر عبسال النقاة الفترة السلقة على نفاذ قرار مجلس الوزراء المسلار في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٦ بشان بشكلة موظفي وعبال الثقاة — افادته بن الملاوة بعد صدور قرار مجلس الوزراء السالف الذكر بشروط بنقله على درجسة خالية بيزائية الوزارة الماهن بها — افادته بن تدرج لجرم بالملاوات قبل صدور هذا القرار معلى على فتح الاعتبادات المالية اللازية .

### بلغص الفتوي 🦫

ان تترير اللجنة المكلفة باعادة توزيع عبال القناة على المسالح المبوية وتقدير الجورهم (تنفيذا لقرارى مجلس الوزراء الصسادرين في لم بن نوغير سسنة ١٩٥١) بصبائه لم بن نوغير سسنة ١٩٥١) بصبائه القوامد التنظيية العلبة لشئون حؤلاء المبال قد عدد الأجر في كل درجة من الدرجات التي تضينها بداية وغماية معينتين > ويفهسوم ذلك أن العامل ينع بداية أجر الدرجة المين غيما ثم يتدرج لجره الى أن يميل الى نهائة بيروط هذه الدرجة > واذا كثبت هذه القسوامد لم تنظم هذا التحرج نامة يمكن الرجوع في شأته الى لحكام كادر المبال باعتباره الاصل الذي ينطبق با دام لم يوجد حكم يخالفه .

كما أن قرار مجلس الوزراء العسائد في ١٤ من مارس مسئة ١٩٥٦ الذى نص على عدم استحقاق عبسال القنساة وموظفيها اية علاوات دورية حتى يتم نظهم على الدرجات الخالية بعيزانية الوزارة سي يفيد بوضوح أن ممال التناة يستحتون علاوات دورية في الفترة السابقة لمسدوره بطيال أن المشرع منسدما رأى حرساته بن هذا الحق لم يوجد مناصا بن النص على ذلك صراحة . ملى أنه أذا كانت قوامد كادر عبال التنساة قد تضينت بنحهم علاوات.
دورية غانه مها لا شك غيه أن تنفيسذ هذه القواعد في هذه الخصوصية.
محلق ضمنا على اعتباد المال اللازم لذلك لأن القرار الادارى أذا كان بن
شائه ترتيب أعباء مالية جديدة على علتى الخزانة العلية غلا يتولد أثره
حالا ومباشرة الا أذا كان ذلك مبكنا وجائزا قانونا أو حتى أصبح كذلك.
بوجود الاعتباد المالي اللازم لتنفيذه .

غاذا كان ترار مجلس الوزراد المسادر في 14 من مارس سنة 1407 بشأن مشكلة موظفي وعمسال القناة الذين تركوا العسل بالمسكرات البريطانية في اكتوبر سنة 1401 نمس في الفترة ) من البند ثانيا منه على أن : « يلتى موظفي وعمال القناة أقى كل وزارة الذين لم يتم نظهم بصد عليم المدينة الخاليسة بمبزانية الوزارة تصرف مرتسانهم وأجورهم خصمها من اعتباد تكاليف موظفي وعمال القناة الذي خصص للوزارة طبقا للفقسرة السابقة ، عم ملاحظة عدم استحقائهم لأى علاوات دورية أو ترقيات حتى يتم نظهم على الدرجات الخالية بمبزانية الوزارة » ومن ثم لا يستحق عبال القناة الذي لا يستحق عبال التقاة الذي لا الدورية أو أنها بتقون. منذ الاجور التي استحقوها غبل نفاذ ترار مجلس الوزراء المذكور .

( نتوی رشم ۸۵-۱ فی ۱۹۳۰/۱۲/۸ )

#### قاصدة رقسم ( ۲۹۵ )

#### الجسما:

الققون رقم ۱۹۷۳ اسنة ۱۹۹۱ في شان تمين عبال القناة عسلي درجات بالبزانية ب الفقرة الإغيرة من المادة السادسة من هذا القسانون ب نصها على ان بينج كل منهم أول علاوة امتيادية في أول مايو سنة ۱۹۹۳ ب سريان هذا القص على عبال القناة الذين سبق نميينهم على درجات بالبزانية قبل صدوره ب الرفاقة بمنهم أول علاوة دورية بعد الممل في أول مايو. سنة ۱۹۲۲ دون امتداد بسابقة حصولهم على علاوات دورية قبله م

#### مِلْقُص الْفُتِــوي :

نظرا للرغبة الملحة في ليجاد اعبال حكومية لعبال البيش البريطسنةى اللهن تركوا خدبته عتب الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ انتشى الابر توزيمهم على الجهات الحكومية دون مراعاة حلجيات العبل وحرفهم أو الاعبال التى كانوا يؤدونها أو الني تنقق وحالتهم مع الخصم باجورهم على بنيد التى كانوا يؤدونها أو الني تنقق وحالتهم مع الخصم بعيزانيسة وزارة الشئون الاجتهاعية وقد شكلت بعد ذلك لجنة لاعادة توزيمهم على المسلح الحكومية حسب حرفهم ثم تقرر أعادة ابتحسانهم وأعادة توزيمهم طبقا لنتيجة الابتحسان على الوزارات والمسلح وقرر القسائق وضعهم طبقا لمسنة ١٩٥٥ تخصيص بعض الدرجات الفائية في الوزارات والمسلح وفضهم عليها ؛ وقد أسفر ذلك كله عن وجود طائفة كبيرة من عبال القناة لم يعينوا بعد على درجات دائية ونص في مادته الإولى على بعد على درجات البايزانية ونص في مادته الإولى على أن « تسرى أحكام هذا القانون بطي عالم القناة الذين تركوا خدية المسلطات البريطانية في الهنواني على درجات البيزانية ونم في مادته الإولى على البريطانية في الهنوا على درجات البيزانية مني تركوا خدية المسلطات البيزانية حتى تاريخ المهل بهذا القانون و هم يعينوا على درجات البيزانية في الهنوان على درجات المنطرة في الهنوانية في الهنوانية في الهنوانية في الهنوا على درجات المتفرة في الهنوانية في الهنوانية في الهنوانية حتى تربخ المهل القناة والتحون بشعبة المكومة ولم يعينوا على درجات المتفرقة في الهنوانية في الهنوانية حتى تاريخ الهيل بهنوا القناد و التحون أن « نسرى المتفرة في الهيزانية خوالها المتفرة في الهنوانية حتى تربح العبل المتفرة في الهنوانية حتى تربح العبار المتفرة في الهنوانية حتى تربح الميان المتفرة في الهنوانية حتى تربع العبار المتفرة في الهنوانية حتى تربع العبار المتفرة في المتفرة المتفرة

الا أن المشرع حرص فى هذا القانون تحقيقا للبساواة والمدالة بين جبيع عبال القناة على تمييم بعض الاحكام الواردة به بالنص على سريانها على من سبق تعيينهم على درجات بالميزانية تبن صدوره ، وبن بين هذه الاحكام ما تضبغته المادة السادسة التى تقضى بأن « نعتبر اتدبية عالم العناة المؤهل فى الدرجة المقررة له وقتا لاحكام هذا القانون من تاريخ تغيينه بوصفه عن عمال القناة أو من تاريخ حصدوله على المؤهل أيها المرب » .

وتعتبر أتدنية مثل العناة غير ألؤهل في الدرجة المتررة له وتقسا الاختلام هذا الهانون من تاريخ شمله الدرقة التخاصة بهذه الدرجة .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عبال الثناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا التكتون ب وحسب الاقتية الاعتبارية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زيادة الأرتب من العدود المتصوص عليها في المادة السابقة وتحسب مدة المختبة السابقة في المعاش طبقا لأحكام القانونين رقبي ٣٦ لسسنة ١٩٦٠ و ٢٧ لسنة ١٩٦٠ ،

ولا يجوز الاستناد الى هذه الانتمية للطعن في القسرارأت الادارية الخاصسة بالترقيات او التعيينات او النقل او غيرها التي مسعدت لحين نهاذ هذا القانون. .

ويبنح كل منهم أول علاوة إعتيادية في أول مايو سنة ١٩٦٢ » .

ويؤدى هذا النص أن المصرع اعتبر لمبل العناة المؤهل العدية في المحرجة المعررة له من تأريخ معند معدل التناة أو من تأريخ معموله على المؤهل البنية الرب وتبر لمقبل التناة غير المؤهل التعبية في معمولة المغرجة المغرجة المخرجة ألم معروبة المناسخة بهدخة العرجة وحد عمول المسرع في هذا المحتم بين من يمين بعد المبل بهذا التانون وطبقسا الاحكامة على درجة بالميزانية وين من سبق تغييته على درجة بالميزانية تبل اللهمل به أذ نسبت المعترة النافظة من المادة السائمية على سريان هذه المادة على درجات في الميزانية قبل صفور هذا التانون وسياتها على مرات في الميزانية قبل صفور هذا التانون .

وبن حيث أن من شأن حسساب بدد الخسوة الاعتبارية المسابقة فهؤلاء المسابقة لجين أن من شأن حسساب بدد الخسوية المسابقة لجين من إنادوا من ميزة الاقديبة الاعتبارية التي رتبها هذا القانون لذلك راى المشرع توحيد موعد العلاوة الدورية بالنسبة اليهم جبيعا بجعلها في اول ملبو سسنة ١٩٦٢ والحقاد هذا التلاوة ولم يحسري المشرع في هذا التلاوة ولم يحسري المشرع في هذا التلاون وبن عين بعسد في هذا اللاوة المناون وبن عين بعسد المسلم به اذ اورد القتوة المفاسلة بأن « بينتج كل منهم أول علاوة اغتيادية في الول مقو مسنة ١٩٦٧ » شبين عقرات المادة السالاسة وفي المادة التي تعبري على من سبق تعتبينهم من عبال الاتفاة على درخات في الميزانية تبل صدور هذا القانون في الميزانية تبل صدور هذا القانون .

ومن حيث أنه لا ينبغى أن يستفاد من النص على منع العسليفين أول علاوة أنصراف قصد الشارع الى من لم يستحقوا علاوات دورية قبسل ذلك بما يتصر حكم الامادة من العلاوة الدورية على من عين بعد العبسل بهذا التازن أو تبله ولم يسبق منحه علاوة دورية أذ أن المتصدود بأول علاوة هو أول علاوة بعد الصل بالقسانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ وليسي أول علاوة استحقها العلل منذ تاريخ تعيينه .

ومن حيث أنه وأن كانت الفقرة الثالثة سالفة الذكر التي عبمت حكم المادة السادسة على جبيع عمال التناة لم ترد في عجز هذه المادة الا أنه لا يجوز أن يؤخذ من هذا الترتيب لفقرات المادة ما يخصص الحسكم الذي جاء مطلقا في الفقرة الثالثة وانصرف الى احسكام المادة المسادسة جبيعة دون تخصيص وخاصة وقد تضيئت الفقرتان التاليتان لهذو الفقرة تبدين على حساب الاقتمية الاعتبارية التي ترتبها الفقرتان الاولى والثانية اولهمة يتضى بحساب هذه الاتدبية دون زيادة في الرتب عن الحدود المنمسوس عليها في المادة الخامسة ، وثاتيهما ، يتضى بمسدم جواز الاستناد الى هذه الاقدمية للطمن في القرارات الادارية الخامسة بالترقيات أو التعيينات أو، النتل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ هذا القانون ، ولو قبل بتصر هكم الفقرة الثالثة على الفترتين اللتين تسبقها لكان المعينون قبل صدور هذا القانون في المادتهم من الاقدمية التي رتبها بهناي عن هذين التيدين وهو، لم يكن في متصـــود المشرع من ترتيب غقرات هذه الملاة بل ومؤد الى مفارقة صارخة باطلاق ميزة الاندمية الاعتبارية للمعينين تبل مسسدور التاتون دون أي تيد وايراد التيود على المينين على درجات بالبزانيسة بعد مندوره فقط

وبن حيث أنه بتطبيق با تقدم على الملل/..... وهو بن عباله القناساة بسيانة المهن المهن المهن على درجة بالميزانية في الامهار المهنوق الول ملوة دورية بعد العبل باقتادون رتم ۱۷۲۳ لسنة ۱۹۲۱ في اول ملوو سنة ۱۹۲۱ على أن يتخذ هذا التاريخ اساسيا لمنحه المسلاوات الدورية المستقبلة دون اعتداد بسابتة حصيوله على علاوة دورية في اول مليوسنة ۱۹۲۱ .

من اجل ذلك انتهى راي الجبجية المعويية لتسبى الفتوى والتشريع الى ان حكم الفترة الأخيرة من المادة السائسة من الشساقون رقم ١٧٣. لسنة ١٩٦١ المشار اليه يمرى على عبال التناقبالذين ببيق ان عينوا على درجات بالمزانية قبل صدوره فيمنجون اول علاوة دورية بعد العبال به في اول مايو سفة ١٩٦٢ دون اعتداد بسابقة حصولهم على علاوات دورية قبله .

وعلى ذلك يستحق السسيد/ ..... المين احبسارا بن ١٩٥٨/٧/١ الملاوة الدورية في ١٩٦٢/٥/١ على أن يتخذ هذا التاريخ اساسا لتحديد بوعد الملاوات الدورية المستغلقة دون أعتادات بسابقة حصوله على علاوة بورية في أول، علوه سنة ١٩٢١ .

١ بلن ١٩٧٠/١/٥٠ ــ جلسة ١٩٧٠/١/٨٠ )

#### القسيرج الأسباين

# عيسال القشاة والمسادلات الدرامسية

## قاصحة رقسم ( ۲۹۲ )

#### : المسيطا

عمال الجيثى البريطاني — الكافر الفاض بهم — اتفاق قواعده مع كافر العمال — عدم سريان قانون المحلالات الدراسية طبهم فيها يتطق بنيع درجات معينة لحيلة الإهلات — استفادتهم من احكابه بطريق غير جائدر بالنسبة للبرتيات القررة الإهلائهم ،

# ب**لقص القت**ــوى :

بين بن الرجوع الى تقرير اللجنة المشكلة فى وزارة الملاية والاقتصاد بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ من نونبر سنة ١٩٥١ لاعادة توزيع حيال الجيش البريطساتى وتقدير اجورهم وتحديد درجاتهم ، أن المسلل في حديد المسلل في تصديد لحجورهم ودرجاتهم وتنظيم مخطفة تسئونهم ، تتقى قدر الامكان مع القواعد الممهول بها بالمنسبة لعمال الحكومة ببقتضى احكام كادر المسال ، وهى طبقا للعمل الذى يقوم به العالم ، بغض النظر عن المؤهل الدراسى الحاسل على العمل بغض من النظر عن المؤهل الدراسى الحاسل الذى يقوم به العالم ، بغض النظر عن المؤهل الدراسى الحاسل عليه ، وهو اسلس يختلف تبلها ، كما هو ظاهر ، عن الاسلس الذى يقوم عليه تسمير المؤهلات الدراسية ، صواء ببقتضى قواعد الاتساف او طبقا طلقون المعالات الدراسية ، على أن لجنة اعادة توزيع هؤلاء العمال سرغم اخذها بتلك القاعدة فى تحديد الأجور — قد خرجت عليها فى حالة خميفة بالنسبة الى طائمة محدودة ، اذ حددت أجور الكتبة والمخزنجية على خمسة المنساس المؤهل الدراسي الحاسل عليه كل منهم للاعتبارات التي ارتاتها ،

كها قررت أن من كان من العمال يحمل مؤهلا دراسيا عاليا ، يمنسح أجرا معادل الماهية الشهرية المتررة الوهله في الكادر العام الحكومي ، ومن كاتوا . حاصلين على مؤهلات نئيسة نهولاء يجب أن توكل اليهم أعمال فلية بتهق وما هلاتهم الفنية ، وتطبق عليهم نفس القاعدة فيمنحون أجورا شسهرية متمادل الماهدات المسررة الوهلاتهم في الكادر الحكومي ، ومؤدى هذا أن المبال العاسلين على مؤهلات دراسية يبنحون الأجور المررة اؤهل كل منهم ، سواء على النحو النصوص عليه صراحة بالنسبة ليعض المؤهلات في ذات التواهد الخاصة بهم أو على أساس الرتبات المسررة للبؤجلات الأخرى في الكادر العلم الحكومي ، والرتبات المتررة في الكادر العلم كاتبت اذ ذلك هي الرتبات المتررة بهتنفي تواعد الانصاف الصادرة في ٣٠ من عِنْهِرِ سَنْةً ٤) ١٩ وما تلاهما من قرارات أنتهت بتسمير المؤهلات تسسميرا شبابلا ونهائيا ببنتضى تانون المعادلات ، وعلى هذا الاساس أصبحت أجور حبلة المؤهلات بن عبال الجيش البريطاني ، نيبا عدا المؤهلات المنسوس عليها في القواعد الخاصة بهم مرتبطة بالرنبات المقدرة لغيرهم من موظفي الحكومة الذين يحملون نفس مؤهلاتهم ، ومن ثم مكل زيادة أو تعسديل بطراً على هذه المرتبات يترتب عليه مباشرة زبادة أو تعديل أجور عمال الجيش اللبريطائي ، وينبني على ذلك أن أحكام ثانون المعادلات الدراسية لا تسري على عمال الجيش البريطاني فيما قضت به من منح درجات معينة لحيلة المؤهلات ، ولكنهم يستنيدون من أحكام ذلك القانون بطريق غير مباشر . ٤ وذلك نبها يتملق بالرئبات المتررة الإهلاتهم والذ تتحدد اجورهم طبعشا الملاسس الواردة نيه . وهم يستبدون ذلك الحق بن ذات التواعد الخاصة بهم والتي تقفي بأن تحدد أجورهم على أساس المرتبات المتررة الؤهلاتهم مِلْكَادِرِ المام ، ولا يترتب على ذلك الساس بالأجور المتررة لبعض المؤهلات بعسفة خاصة منظل على حالها ، أذ أنها تزيد على الأجور القسررة لثلك \$الأملات في الكادر المام ، سواء طبقا لقواعد الانصاف أو بمنتفى تقون ظلمسادلات .

# قامــدة رقــم ( ۲۹۷ )

الهِــنا : ا

القانون رقم ٢٧١ استة ١٩٥٢ ــ قرارا جولس الوزراء الصادران في ٢ و ٩ من ديسجر سنة ١٩٥١ ــ هيئة الإهانات العالية والقنية ... إهالة كفر عبال القناة الصادر في ١٩ من مارس سنة ١٩٥١ في شسان تحديد الجورهم الى التكثير الحكومي ... مقصود بها تحدين الإسساس الذي على مكتشاه نقدر اجورهم في هذا التنزيخ ... تطبيق قرارات مجلس الوزراء المسادرة في هذا التسان بنقدير القية الملقة ليمض الإهانات والتي كان معمولا بها وقداتك وبنها القراران المسادران في ٢ و ٩ من ديستجز منذ ١٩٠١ على حالة هذه الطائفة ... تقديرها ديلوم الدارس الصناعية نظام غيس سنوات قديم بيرتب شسهري قدره نسمة جنيهات ... تيام على القناذ بعبل فني ينفق وهذا الإهل ... استحقاقه هذا الرتب ... عبلس الوزراء الشار بان القانون رقم ١٧١ السنة ١٩٥٢ الفي قرارات بجلس الوزراء المشار الهيها او ان الاعتباد الكلي اللازم اعرف الفسروق. بجلس الوزراء المشار الهيها او ان الاعتباد الكلي اللازم اعرف الفسروق.

بكفين المسكم :

ان القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، وأنَّ يَسْ في بَادِتُهُ الرابِّمَةَ عَلَى أَنْ تَعْسَير بِلْقَاةُ مِن وقت مستدورها من يَسْ الوزراء التي أورد بيلها وينها قرارا ؟ ، ٩ إنن دينيفر التي أورد بيلها وينها قرارا ؟ ، ٩ إنن دينيفر وتحيل القية. الملقة ليمض القسهادات الدراسسية وتط بيطها الإحكام الواردة فيه ، ١٩ أن ما نص عليه كابر مبال القيلة من يطلق الملكة توزيع همسوالة عن العلق التي الكابر الملكي ، أذ جاء في تقرير لجنة أمادة توزيع همسوالة القيش البريطاني ، المؤرخ ١٩ مارس مسئة ١٩٥٣ ، أن « من كان من القسام يقبل بحيل بوطال بحيل مؤهلا دراسيا عالما فينية حاجرا بعسادل الماجية الشسهرية

المقررة الوهله في الكادر العام الحكومي . ومن كانوا حاصلين على بؤهالته ننتية غهؤلاء بجب أن توكل اليهم أعمسال تنبسة تتفق ومؤهلاتهم الفتيسة وتطبق عليهم القاعدة فيبنحون اجورا شميرية تعمادل الماهيات المتررة الزَّ علاتهم في الكادر الحكومي » ... هذه الاحالة انها تعنى تحديد الاسماس. الذَّى يَجْرِي على متنصاه تتدير اجر عامل القناة المؤهل بما يماثل نظيره في الوطائف الحكومية في ذلك التاريخ . وبن ثم لزم الرجوع في جدا الشان الى الترارات الجامعة بتقدير القيمة الماليسة لمثل مؤهل المدمى التي كانت تَكُبُّهُ وَمِعْمُولًا بِهَا وَتَتَذَاكُ . وقد كاتب القرارات المذكورة تقوم هـــقا المؤهل \_ دبلوم الدارس المناعية نظهم خمس سهوات قديم ... بمرتب شهرى قدره تسمة جنيهات . ولما كان المدمى يزاول عملا منيا يتفق ومؤهله الدراسي فإنه يستحق اجرا يعسادل هذا الرتب مع مبرف الفسيروق من أول أبريل سنة ١٩٥٢ ، ولا يغير من هذا كون القرارات المسار اليهسة لم تفتح الاعتماد المالي اللازم لمواجهة الغروق الماليسة التي ترتبت عسلي نتُنْبِذِها ﴾ الا بالرسوم بقساتون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٢ المسادر في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ بربط ميزانية الدولة للسنة المليسة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ اذ المقصود بالاحالة الواردة بكادر عبال القناة الى الماهيسات الشسهرية الترزة الوهلات عولاء المبال في الكادر الحكومي العام ، انها هو بجسره بيان الراتب الذي تتحدد اجورهم على متنضاه ، بتطع النظر عن الأوضاع الْمِلْيَةِ الشِّاسَةِ بِينَ سُواهِم بنَ يُوطِّنِي الحكومةِ ، .

( طعن رقم ٩٣٢ لسنة ٤ ق ... جلسة ٢١/٥/١٥١١ )

# قاصدة رقيم ( ۲۹۸ )

#### المِسطا:

القاتون رقم ٢٧١ استة ١٩٥٢ ــ شروط الاستفادة بنه ... بنها الى يكون الموظف بعينا على درجة دائمة في المزانية داخل الهيئة أو على اعتباك. مقدم الن درجاج: قبل أول يولية سنة ١٩٥٧ ــ تخلف هذة الشرط في هور عبال القناة بد عدم استفادتها من احكاله:

# بالكِس المسكو:

ان تطبيق احكام القانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ الخساص بالمعافرات الدراسية مدسرا بالقانونين رقم ٢٠١١ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٧٨ لسنة ١٩٥٦ ومنونا برونان شروط معينة ، هى ان يكون الموظف معينا في خدمة المحكومة قبل أول يولية سنة ١٩٥٢ ، وحاسسلا على مؤهله الدراسي قبسل فلك التاريخ ايضا ، وان يكون في الخدمة على درجة دائمة في الميزانيسة داخل. المينة أو على اعتباد مقسم الى درجات في التاريخ الفكور .

ولئن كان المدعى قد التحق بخدمة الحكومة قبل اول بولية سنة ١٩٥٧ ع وحصل على مؤهله الدراسى ، وهو دبلوم المدارس الصناعية نظام تعيير في سنة ١٩١٩ ، اى قبل ذلك التاريخ ايضا ، الا أنه لم يكن معينا على وطبقة دائمة داخل الفيئة أو على اعتباد مقسم الى درجات قبل التاليخ المذكور وانبا كان من مبال التناة ، ولم يوضع على درجة دائمة في الميزانية الا اعتبارا من لا من مرس سنة ١٩٥٧ حيث عين في الدرجة الثاينة المنتسبة بوظيفة مساعد عنى بالقرار رقم ١٧٧ تعينات المسادر في ذلك التاريخ بالتطبيق لاحكام الثانون رقم ١٩٦٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن تميين عبال الثناة الحكام القانون رقم ١٧٧ المنة ١٩٥٥ عبد شرط من شروط تطبيقي الحكام القانون رقم ١٧٧ المنة ١٩٥٥ ، وبذلك لا تجرى عليه احكام صداد

( طعن رقم ۹۳۲ امنئة ؟ ق - جلسة ۲۱/٥/١٩١١ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۹۹ )

#### الجنبطا:

القائرن رقم 471 استة 1907 — هيئة المؤهلات الطبية والفقية — الدكة كادر عبال 1926 في شان تحديد ليورهم الى 1926ر العكوس — لا تعلى استفادتهم من الرتبات التي قررها فقون الطفارات الدراسية -

#### بقفص أقعسكون

﴿ وَهِهَ لِمَا تَعْسَدُ الْمُوسَى الدُولَة مِن أَن الإسطاقة الوفايسة
 ف كادر مبال القطاء في شان المبال الأوطين سقصورة على بيان الرّقب فقتي
 ف القادر المحكومي بأن يحمل الأوصل ذاته بها لا يحل ممه فتطييق بقتي الشروط
 أشصوص عليها في القانون رقم ( ١٣١ لسنة ١٩٥٦ ) لا وجه لمكافى اذ بأن
 أن الممادلات الدراسية كل لا يتجسزا ولا ينشح الرّها في حق
 ألوطكه الا يتوادر الشروط المتسوس عليها في قلك الدقون > علقا مططحه
 شرط منها استع سرياتها على حالة الوظف والقول بغير خلك في شغن مجال
 أشعاد بجمسل فهؤلاء العبال بيزة على غيرهم من موظمي الدولة فطفين له
 إنجسدوا من المسكل القسانون الذكور الخلف على هذه الشروط بالفاعد
 في مقتهم من المحتوم بالمغلومة بالمغلومة بالمعالم القسائد بالمسلمة القسائد مثل هذه الشروط بالفاعد
 في مقتهم من المحتوم بالمعالم القسائد بالمحتوم بالمحتوم

( طعن رهم ۹۳۲ لسنة ٤ ق - جلسة ٩٦١/٥/٢١ )

# قاصدة رقسم ( ۲۰۰ )

#### الجسطا :

اختلاف بسنوى اللياقة الطبية المظوية بالنسبة الى العبال الإعلين عنه بالنسبة العبال غير الإطاب — تحديد السنوى > بالنسبة الى العبال المؤهلين طبقا لقرار مجلس الوزراء السادر في ١٩٥٥/٥/١٢ > وبالنسبة الى غيرهم > طبقا القرار الصادر في ١٩٥٢/١/٢٣ — اسلس قلك بن الكانين > و 4 بن القانون رقم ١٩٥ استة ١٩٥٥ .

# ملقص المسكم:

ان المستفاد من التصوص القاتونية أنه لا بد من أن يجتسار مليلًا الغناة بنجاح الكشف الطبي وفقا للبستوى المحدد بالقرار السائر من مجلس الوزداء في ١٩/٥-/١٠/١ سواء كان ذلك مند استيفاتهم لمسوغات تميينهم أو عند تميينهم على درجات في الميزانية وذلك تنفيذا للاهالة الني نصت عليها الملاة الرابعة من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٥ من أن تمين شهروط اللهائة. الطبية بالنسبة لمهال التناة المؤهلين يكون بقرار من مجلس الوزاراء وقد رقت وزارة الشيون الإجتماعية الاستبرار في تطبيق تسوار مجلس الوزراء الصلار في ١٩٥٥/١/١٥٥١ واصدرت بذلك كتابها النوري من المؤدراء المائية المائية المهال التناة المؤمنين المائية الما

﴿ طُعِنَ رِمْمِ ١١٧ لُسِنَةً ٩ ق \_ جِلْسِةً ١٩٦٥/١١/٢١ :

# قاعسدة رقسم ( ٣٠١)

الإسطا: ١٠

اعضاء العابل الإمل من شرطى اللياتة الطبية واحتيار الامتحان المقرر الشركة الطبية واحتيار الامتحان المقرر الشبط الوظائفة — ما نص عليه القانون رقم ١٩٣١ اسنة ١٩٦١ من ذلك سمرية، على عبال المقاة اللين لم يكونوا قد عينوا على درجات حتى تاريخ الفاقة دون غيرهم .

# ملقص العكم :

ان العسرار بالعسانون رقم ١٧٣ اسنة ١٩٦١ قد أعنى صراحة في مادته الثلثة على القناة المؤهل من شرط اللياقة المسجة واجتسار

> رَ الْمُنْ رَعَمُ ۱۱۷ ثالثَة ٥ ق. جلسة ۱۹۱۰/۱۰/۱۱) قاصدة رقسم ( ۲۰۲ ) .

#### : 13......41

المدم تواتر شرط اللياقة الطبية في العابل -- اثره : التهاء خدمة العابل -- اثره : التهاء خدمة العابل -- لا يجوز في مثل هذه العابلة اعادته الى عبله السابق على هذا العين كاثر مترتب على التهاء خديته في الوظيفة ذات الدرجة --

# ملقص الحسكم :

بتى كان المطعون ضده بن عبال القناة المؤهلين وكان بن المتمين أن يجتاز بنجاح الكشف الطبي وقصا المستوى المحدد بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٥٦/١/١٢ في وظيفه في الصادر في ١٩٥٦/١/١٢ في وظيفه في المناب المرتبة المؤسسة المؤسسة والتي عين عليها بالقرار رقم ١٩٥ المسادر في ١٩٦١/٢/١٣ ويترتب على ذلك أن قرار انهاء خدمه يكون قد مسحر مطلعا أو متعالى عمليا ومناب على ذلك أن قرار انهاء خدمه عليه مسحر مطلعا أو مثيرها الأنه أنها عين في وظيفته الجديدة تسيينا ناجزا ونافذا وهو بهذا الحمين قد انفضت علاقته بصحاء الأول ، وبن ثم غلا يجهوز باية حال اعادته اليه بدعوى أن تسينه الجديد على استفاء مساحفاته المناب غلال سنة أشهر ، وان عدم استيفاء هذه المسوغات خلال تلك المذيحة بالمناب بامتياره على تتاليا التميين بامتياره على تناب التميين بامتياره على تلا

( طعن رتم ١١٧ لمنة ٩ ق ــ جلسة ١١/١١/١١/١١)

#### تافستا رغسم (۲۰۳)

#### الجسما:

عبال القناة المؤهلون ... نسوية هل**ة ... انامة عبال القناة الإهلين.** من أحكام القلاون رقم ٧ أسنة ١٩٦٦ طالما توفرت في شاقهم شرائط اعبال. غافون المعلالات الدراسية .

#### ملخص الفتسوى :

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى جواز تطبيق الطانون رقم الالسنة 1971 على عبال القناة المؤهلين نقد صدرت عدة قرارات وقوانين متمالية. تخرها القانون رقم ١٧٣ اسنة ١٩٦١ في شان تعيين هؤلاء المبال طبي ر درجات .

ومن حيث أن مقتضى مستور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٦ سريلن احكام قانون المعادلات الدراسية من تاريخ العبل به على العالمين المؤهلين الذين عينو! على وظائف مؤتنة أو على اعتبادات غير مقسمة آلى درجات أو على ربط ثابت أو على وظائف خارج الهيئة أو عبالا باليومية وظلك منى استونوا جبيع الشرائط المنصوص عليها في هذا القانون ودون أن يشترط القانون المذكور أن يكون العابل شاغلا الدرجة مؤتتة أو معينا على اعتباد غير مقسم ألى درجات أو عليلا باليومية في تاريخ صحوره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، نين ثم غان عبال العناة المؤهلين يغيدون من أحكام القانون المسار البه طالما تواغرت في شسانهم شرائط أعمال قانون المعادلات الدراسية .

۱ نتوی رقم ۱۵۱ فی ۱۹۷۱/۷/۱۲ )

# القسرع التاسسيم

# إلكتبة والمؤنجية ومساعدوهم

# قاصعة رقم ( ۲۰۶ )

#### : 4.....41

كتاب ادارة القوى العليلة بوزارة الثنون الاستباعية بينت السهة اجورا نتراوح بين ١٢ ج لقير فوى الإهلات و ١٥ ج قوى الإهلات ... مدم انشاله مقا في هذا الأجر ... بينج الأجر ببراعاة قبة الإهل .

# بلقص المسكم :

لذن كان قد صدر من ادارة القوى المالمة بوزارة الشئون الإجداعة ببنح الكتبة أجور شلبلة أعانة الفلاء تتراوح بين ١٢ ج شهريا لفي قوى المؤهلات ، الا أنه نسلا عن أنه ليس من المراف التكلف في المؤهلات ، الا أنه نسلا عن أنه ليس من الشأن بلل هذا الكتاب في المظروف التي صدر عيها والسلطة التي اصدرته أن ينشيء لعبيل التناة حقا في هذا الأجر لا يمكن ردهم عنه ، غائه مسلا لا جدال نيه أنه لم يتصد من ذلك الحلاق الحكم على فوى المؤهلات جبيعا بهم بمها دباينت قيبة هذه المؤهلات بحيث يستوى في الأجر الحامل على مؤهل عال أو شهلاة الدراسة الثانوية بتسميها الخاص والعام أو دبلوم أن يبنح الإجر مع مراعاة تبهة المؤهل ، يؤكد هذا الإنتدائية وأنها بتمين أن يبنح الإجر مع مراعاة تبهة المؤهل ، يؤكد هذا الإنتدائية وأنها بتمين أن يبنح الإجر مع مراعاة تبهة المؤمل ، يؤكد هذا الإنتدائية وأنها بتمين للحامل على الدراسة الثانوية التسم الحامل أو ما يملائها ؟ ج شهريا والحامل على الشهلاة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على شهلاة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على شهلاة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على الدراسة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على الدراسة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على الدراسة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على شهلاة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على الشهادة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج شهريا والحامل على الدراسة الكتابة أو ما يعادلها ؟ ج ، كل ذلك بخلاب اعانة الفسلاء ،

وتدرت لغير ذوى المؤهلات أجرا بوبيا يماثل ٢ ج شهريا بطلاف اعاشة الله المدرة ١٤ ج كه تقسيه طلك الطواعد على انه من كان من المسل يحبل مؤهلا دراسيا حاليا فيمنع أجرا بعسائل الماهية الشهرية المنزرة المؤهلة في الكلائر العام، الحكومي ومن كان خلصلا على مؤهل غني يحب أن توكل اليه اعبال غنية ويبنح أجرا يعسائل الماهية الشسهرية المزرة المؤهلة في الكلار الحكومي ، وظاهر من كل ذلك أن تقسدير الاجرراعت عند الحاق المحمي بها أنه هلى مقال كانت تعسلمة السكة العديد فن يتمنى دائيا مع قيمة المؤهل ، فاقا كانت تعسلمة السكة العديد فن يتحق ويؤهله بالنسبة للمؤهلات الاخرى ، ثم سارت اللجنة المسكلة لمؤهلين المسلمة المبنى في تقسمير أجور فوى المهامة تد تحيفت المدعي أو خرجت على تواعد التعدير الحسيمة .

( طمن رقم ۱۱۲۵ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۵۷/۲/۱۳ )

# غامينة رقيم ( ٢٠٥ )

الكيسطا أأأأ

عمال النقال ــ الأمر ... القرر في تكدر عمال النقال لفي المؤملين من التعبة والمغزنجية ... ونحه شرط ... سبق الشغال العابل تكانيا أو مغزنجيا . بالجيش الربطاني قبل الغاد العامدة .

# بلغص الفتــوى :

ان الأجر المترر لفي المؤملين من الكتبة والمغزنجية بكادر عمال المتنال هو سعة جنيهات و يسلك البها اعلقة غلاء المعيشة ، على أن يكون الحد الإدني للراهب ١٤ جنيها ، وقد شار التساؤل عبا أذا كان يازم الاستحقاق حذا الأجر الستهال الملل بهذا العمل في الجيش البريطاني ، والذي يبين من كادر عبال المتنال الصادر في ١٩٥٢/٢/١١ بتقرير، اللجنة المسكلة , عبر رحيس الوزراء المسادر في ١٩٥٢/٢/١١ وقرار وزير الماجة المسلار

ف ١٩٥٢/١٢/١٢ - أن هذا الراتب النسوزي لا بينع الآ أن الثحق ضين عبال الثلث بنولية وكان يقوم بشبل كانتيه التثلل بوظيفة كاتب أو مخزنجي بالتحكوبة المصرية ، وكان يقوم بشبل كانتيه أو مخزنجي بالجيش البريطاني ، أنا بن لم يسبق له الاشتمال بهذا المعلم بالمجيش والتحق به بالحكوبة المصرية غلا يمنع الا أجرا يوبيا مقادارة الما منيا ، أذ أن التعليز الوارد بالكلار ومقداره ١٣ جنيها شليلة أعلقة غلام المحيشة لا يمنع الآ لمن كانت مهنته الاصلية الواردة في شهادة العيد كانبا أو مخزنجيا ،

ا فتوی رشم ۸.۵ فی ۱۹/۹/۱۱)

قاصدةً رقسم ( ٣٠٧ )

الجسدا :

القواعد القررة في كادر عمال القناة الكتبة والمُخزِعِية ... كيفينة احتساب الملاوة الدورية لن يقبض منهم اجرا يزيد عن الدرجة ألتى وضع غيها في الكادر ،

ولفص الصكم :

في 18 من توقيير سنة 1901 ، قرر حجلس الوزراء تأليف لجنة في وزارة المالية تبعل فيهما جديد الوزرات لاعادة توزيع عبسال الجيشر البريطاني على المصالح الحكومية بحسب حرفهم وبحسب احتياجات المسالح المختلفة ، كما محدر قرار من مجلس الوزراء في ٢ من نيسسجبر سنة 1901 بتحويل اللجنة المشار البها الحق في اعادة النظر في اجور المبال بها يكمل ازالة أسباب الشكوى التي تستند الى اسلس ، والمغ الجبلس تراره الى وزارة المجلسة تنتيذة ، وفي ١٩ من مارس سنة ١٩٥٧ وضمت اللجنة تتزيرا تضين القواعد التنظيبية العابة في شأن اعادة توزيع هؤلاء المبال ، واعادة تقدير أجورهم ودرجانهم ، وهي التواعد التي أمسالح.

حلى تسبيتها بكادر عبال التناة ، وقدرت نيه أجور أربات الحرف بما بطائق حرهات كادر عبال الحكومة ، كما رغمت الحد الادنى لبداية بعض الدرجات بها يتاسب مع الاجور المالية التي كان يتناشاها هؤلاء العبال بالجيش البريطاني وكان مما قررته اللجنة عدم نفساذ هذه التقديرات والأجور الا بعد اقرارها واعتمادها ، بدون أثر رجعي ، وقد اعتبت الجهات المختصة تقرير اللجنة بما تضمنه من تواعد ، ونشرت وزارة المالية بذلك كتسابها الدوري رتم ٣٣٤ ــ ٧٧/١ أي الوزارات والمسالح لتنفيذه ابتداء من أول ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء بتقرير اللجنة في شأن الكتبة والمخزنجيسة ما يلى « لاحظت اللجنة أن كادر المبال الحكومي خسم للكتبة والمخزنجية درجتين ( ٢٠١٠/١٤٠ م ) بمسلارة تدرها ٢٠ م يوميسا كل سنتين ، ولو طبق ذلك على عمال الجيش البريطاتي لكان الفارق كبيرا بين الأجور التي يتقاضونها الآن معلا ( وهي في حدود ١٢ و ١٥ ج شهريا ) وبين الأجور 'التي تمنح لهم بموجب كادر العمال ، ولذلك وضعت اللجنة لهم التــواعد الاتية 1 ــــــ ٢ ــــ ٢ ـــ ٢ ــــ ٢ ـــ ٢ ـــ ٢ ـــ يبتع العامسال على شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أجرا يوميا يمادل ٧ ج شهريا . وهذا بخلاف أعاتة غلاء المعيشة ؛ والني تبنح ببقتضي القواعد المعبول بها وبحسب الحالة الاجتباعية لكل عابل ، أبا العبال غير الحاصلين على مؤهلات فينتحون آجرا يوميا يعادل ٦ ج شهريا ، بخلاف اعانة الغلاء بحد ادنى تدره ١٢ ج ، وهو الأجر الذي حدد لهم بداية » . وفي ختام هذه القواعد وردت نقسرة نصبها كالآتي : « هذا وفي حالة ما إذا لم يصل أجر العابل من الكتبسية للو المخزنجية ( مضافا اليه اعانة غلاء المعيشة حسب الحالة الاجتباعية الى ما يعادل ١٢ ج شهريا ـ وهو الحد الادنى الذي سبق نتريره \_ نبينح الأجر الاخير وقدره اثنا عشر جنيها شهريا شابلا اعانة غلاء الميشسة ، على أن يستنفد الفرق بين الآجر المترر له والحد الادنى من الملاوات التي بستحقها مستقبلا » . ومن ثم مان المدعى ... بإعتباره من عمال القسساة ( المخزنجية ) غير الحاصلين على مؤهلات -- لا يستحق في الاصل أجرا يوميا صوى سنة جنيهات شهريا مضاما البها اعانة الفالاء ، والظروف

والاعتبارات الخفصة التي الثمارت اليها اللجنة في تقريرها جميل الحد اللاتي فلاجر التي عشر جنيها ، ولكن يقيد نبه موازنة مالية لمسلح للفزانة ويحري المعالم المعروض الموركة المعروض المعرو

و طمن رقم ۱۸۲ استة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۷/۱۱/۹ :

# قامسجة رقسم ( ۳۰۷ )

# الجسطا:

مساعدو الكتبة والمُزنجية ... خلو الكلبوف المُعقة بكادر عبال الفتاة من تقدير لمهنهم على خلاف ما غمل بالتسبة الكتبة والمُخزنجيـة ... خضوعهم القواعد الملبة في كادر العبال .

# ماقعي المسكول

جاء بتقرير اللجنة المشكلة بترار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من بونير سنة ١٩٥١ لاعلدة توزيع عبسال القناة على المسساح المكوبية بحسب حرفهم ويحسب احتياجات المسساح المختلفة ما يلى ٧ لاحتلت المباحثة أن كلار العبسال الحسكومي خصيص الكتبة والمغزنجيسة درجتين ١٠ ١٣٠/١٤٠ م و ١٣٠/١٤٠ على مستنين . ولو طبق ذلك على عبل المجيش المريطاني لكان الفارق كبيرا بين الاجور ولو طبق ذلك على عبل المجيش المريطاني لكان الفارق كبيرا بين الاجور

التي يتقاضونها الآن عملا ، وهي في حدود ١٧ و ولا جنيهكا شمهريا ٥٠ وين الله المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسال المسالة المراسعة المسالة المراسعة الاستانية أو يا يمام المسال على شنا يهالة المراسعة الاستانية أو يا يماملها أجرا يوبيا يمادل لاج شمويا ، وهذا بفسيا اللهاة المائية أو يا يمامله التي المسال المسال المسال بها ويسمب اللهاة الاستامية للل على أما المسال غير الحاصلين على مؤهلات فينحون الاجرا يوبيا يمادل ٦ ج شمويا ، وهذه المن بسيده المن بسيده المن بسيده المن المسال المن محدد لهم بداية »، وهذه المساد تطبق المساد على الكتبة والمؤتجبة دون مساحة في مقهم الكتبة والمؤتجبة دون مساحة على الكتبة والمؤتجبة دون مساحة على الكتبة والمؤتجبة دون مساحة على الكتبة في مقهم المنال هي مقهم المنال هي مقهم المعال هي المعال هي معهم المعال هي الم

( طعن رقم ١٢ لسنة ؟ ق - جلسة ٢١/٦/٨٥١١ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۰۸ )

# البسدا :

الخاط في استمقاق الإجور التي قدرت بكادر عبال القناة الكتبية. والمغزنجية ، ان يكون المالي قد عبل كانيا أو مغزنجيا بالجيش البريطاني غل تمييته في اهدى هذه الوظائف بالمكوية ،

# ملقص الحسكم :

ان الأجور التى تدرت بكادر عبال القناة للكتبة والمغزنجية انسبا هى خاصة بين كان يعبل بن هؤلاء العبال كانبا أو مخزنجيا بالجيش البريطائل . 
تبل تركه الفنية ثم مين في احدى هذه الوظائف بالحكومة بعدد ذلك ، 
وبن ثم غلا ينصرف هذا الحسكم الي بن لم يكن كانبسا أو مخزنجيا بالجيش . 
البريطاني ، ولو كان قد الحق بعدد ذلك بالحسكومة باحدى الوظائف ته 
اذ لا يستحق في هذه العسالة سوى الأجر القرر للوظائفة التي عني عليها ، 
عون الأجر المقرر في كادر عبال القناة للصفة والمخزنجية . 
الله المقرر في كادر عبال القناة للصفة والمخزنجية .

<sup>· &</sup>quot; ( طعن رقم ۱۸ لسنة ۳ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۲۹۵۱ )

#### قاعبهدة رقم ( ٣٠٩)

#### : 44---49

الكتبة والمخزنجية \_ المرتبات التي يتقاضونها وفقا لقواهد كلار عبال التنباة – هي مهايا شهرية مقابل عبلهم في ليلم التسبير جهيمها من مقهم تقاضيها كابلة ليا كان عدد ايلم الجمع والعطائات الرسمية التي تتخلق الشهر \_ اثر ذلك \_ عدم اعتبتهم في الملقية بلجر اضاق الله المخفوة في الشهر الواهد اكثر بن خبسة وعشرين يوما أو كلفوا بالعمل في ليلم العرسية اختلاف التكم بالنسبة لمصال الحيومة الذين يستعقون اجروم بهما بيوم عن ابلم العمل الشعلية .

#### ملخص الأنسوى :

أن قواعد كادر عبال القناة قد نصت على أنه تجرى التسوية في مطقة الكتبة والخزنجية على اساس أن بينج الصلط على شهادة اللوجيعية أو عا يمان اساس أن بينج الصلط على شهادة اللوجيعية أو شهادة الكاءة أو با يمانها اجرا يوبيا يمانل ٨ جنيهات شهويا ، ويبنح الصلح شهادة الكاءة أو با يمانها اجرا يوبيا يمانل ٨ جنيهات شهويا ، ويبنسح ٧ ح شهريا ، وهذا بخلاف امانة غلام الميثة التي تبتح بيقتضى القواعد المعمولة بها ٤ بحسب الصلقة الإجتباعية الحكل على . أما المسلسل غير الماسلي على ملى مؤهلات نيبنجون أجرا يوبيا يصافل ٢ ج شهويا بضائلة بحد أدنى قدره ١٢ جنيها ؛ وهو الأجر الذي هدد لهسم المانية ألمانيا الله عاملة غلاء الميشة حسب الصلة الإجتباعية ألى با يمانلا بيمانله المانية الله الميشاعية ألى با يمانلا ٢ جشهويا ( وهو الحد الأبنى الذي سبق تقريره ) ؛ نيبنج الإجسسر -الأخبر وقدره الذا عشر جنيها شهريا شابلا أمانة غلاء الميشة حر ومصاف خلك منهم خلك أن أجور الكتبة والمخزيجية قدرت على اسلس أن يحصل كل منهم خلال المحرد الكتبة والمخزيجية قدرت على اسلس أن يحصل كل

على الماهية الشهرية المتسررة لمؤهله مضسافا اليها أعانة الفسلاء 6 على الا يقل ممبوعها في كل الاحوال ؛ عن اثنى عشر جنيها شهريا ؛ وهو الحسد الادنى للبرتب الشبهرى الشسابل لاعانة الفلاء ، الذي قرر لكل بنهم ، الما كان المؤهل الحاصل عليه ، وهذه الماهيسة ، هي مقابل عبله في كل شبهر ، أيا كان عدد أيلم العبال القطية في الشبهر ، أي سواء أبلغت خبسة وعشرين يوما أو زادت على ذلك . ولذلك يسكون من حق السكاتب أو المَمْزندر أن بتقاضر هذه الماهية الشهرية كابلة ، هي مقابل عبله في كل العهم والمطلاب الرسبية التي تتخلل الشهر ، وبهذا يختلف وضسم الكاتب أو المغزنجي عن وضعع عابل من عمسال اليوبية ، الذي يستحق أجِره يوميا بيوم أيام العبل القطبة ، ولا يبنح أجرا عن يوم لا يعبل نيسه ، ولا يهنج بن ثم أجرا عن أيام الجبع والعطالت الرسبية . وبن ثم ، تكون الماهية الشهرية التي تبنح للكاتب أو المفزنجي ، متابل أبام الشهر جبيما ، بما في ذلك أيام الجمسم والعطسلات الرسمية ، التي تعتبر بالنسبة الى كل منهما ، أيام راحة بأجر يتناوله ضبين الماهية الشهرية التي تبنح له عن مجبوع عبله خلال الشهر التالي . ولا تتأثر زيادة أو نقصانا الفعلية تتحبل بأيام الجبع والعطلات الرسبية ، مما يستوجب اعتبسار الماهيسة الشهرية ، متدرة على أساس أيام الشهر كلها ، على ما سلف البيان ، وإذا أريد حساب الآجر اليومي له ، وجب تسمة الماهيسة الشهرية على أيام الشهر وهي ثلاثون يوما .

وعلى متنفى ما سبق عاته اذا ما كلف الكاتب أو المذربين من عبال المتناة ، بالعبل فى غير ايلم العبسسل الرسبية ، عاته لا يستحق لزوما ، عجرا عن ذلك ، اذ أن تقدير ماهية شهرية له ، يفيد أنه مشاب عن هذه الأيام وبن بلب أولى لا يستحق أجرا أضافيا أذا ما اشتغل فى الشسسهر الواحد أكثر من خمسة وعشرين يوما ، أذا كاتت الأيام الزائدة على هسذا الحدد هى أيام على ، وليست أيام جمع أو عطلات رسمية .

# قاعـــدة رقم (۲۱۰)

دالمِسطا:

طلانة الكنة والمُغرَّفِية من عبال القاة - الراحل التشريعية القير مر بها النظام القاوني لأجورهم - عدم جواز استفاد الكبلة التي بحصاورة علها من اعالة غلاء الميشة السنطة لهم •

# بلغس الفتوي :

بيين من تقمى المراحل التشريعية التي مر بها النشام القانوني الجود الكتبة والمخزنجية من عمال التناة ... انه في ١٨ من نونببر سنة ١٩٥١ قرد محلس الوزراء تاليف لجنة في وزارة المالية تبثل نبها جميع الوزارات لاعادة توزيع عبال الجيش البربطاني على الممالح الحكوميسة بحسب حرفهم ومحسب احتياجات المسالح المختلفة : كما صدر ترار مجلس الوزراء في ٢ من عيسمبر سنة ١٩٥١ بتخويل اللجنة المشار اليها الحق في اعادة النظر في المجور الممال بما يكل ازالة أسباب الشكوى التي نستند الي اسساس . وفي ١٩ من مارس سسنة ١٩٥٢ وضعت الجنسة تتريرا تضبن التواعد التنظيمية الملبة في شأن اعادة نوزيع هؤلاء المبال واعادة تقدير أجورهم ودرجاتهم وهي التواعد الني اصطلح على تسييتها بكادر عبال التنساة وقدرت قيمة أجور أرباب الحرف بما يطابق درجات كادر عمال الحسكومة كيا رقعت المد الادنى لبداية بعض الدرجات بما يتناسب مع الاجور · السابقة التي كان يتقاضاها هؤلاء السال بالجيش البريطاني ، ولقد اعتمدت الجهات المختصة تقرير اللجنة بما تضبنه من قواعد ونشرت وزارة المالية ذلك بكتابها الدورى رقم ٢٣٤ -- ٧٧/١ الى الوزارات والمسالح التنبيذه ابتداء من اول ابريل مسئة ١٩٥٢ - وجاء بتقرير اللجنة في شسان · طلكتية والمخزنجية ما يلي أ...

الاحظت اللجنة أن كابر المهال الحكومي خصص للكتبة والمخزنجية وليجتين (١٠٠/١٤٠ م) بعلاوة تدرها ٢٠ م يوميا في كان منتين ولو طبق ذلك على عبال الجيش البريطاني لكان المال كبيرا

يتنج الخُلَسَاق على شبطة الدراسة الثانوية الهسم الخاص (الدوجيهية الوسام الخاص الدوجيهية الوسام المادا على المدرا المادان الما

ينع الحاصل على شهادة الدرائنة التأوية التشم العالم (التعادة المادل من المعادل من المعادل من المعادل المنادل ا

يمنع الحاصل على شهادة الدراسة الثانوية تسمم أول ( الكساءة أو ما يمادلها ) أهرا يوميا بماذل ٨ جنبهات شهرياً .

يبنع الماصل علي شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها أخرا يوبيا يعادل ٧ جنيهات شهريا .

وهذا بخلاف اعلقة غلاء المبيشة التي نبنح ببتتنبي التواعد المعبول بها بحسب الحالة الاجتباعية لكل علمل .

لها العمال غير الحاصلين على مؤهلات اطلاقا نيينحون ابدرا يونينها يعادل ٢ جَنِيهَك شهرِيا بخلاف اهائة خالاء العيشة بحد الذي قدره ١٢ جَنِيهًا شهرياً رهو الأجر الذي هذد لهم بذاية

أما من كأن بن الغمال يحيل نؤهلاً درانسيا عاليا عينح أجرا يضادل أغاهية الكنترنية الكررة لمؤمله في الكأدر العام المكوني .

وَمِنَ كَاثِرًا حاصلين على مؤهلات عنية يجب أن توكل اليهم اعسبال. منية تتفق ومؤهلاتهم في الكادر الحكومي ، وهذا في حللة بنا أذا لم يخبيان أجر الجابل بن الكتبة والمخزنجية ( مضافا اليه اعلتة غلاء الميشسة حسب الحَلَّةُ الاَجْتِمَاعَيَّةٌ ﴾ النَّرَ بَا يماثلُ الاَ جَنِهَا شَهْرِيا ﴿ وهو الحد الاَنتين الذي سُبِقُ طَنْعِرُه ﴾ نيتنج الاَجر الآخر وقدره ١٢ جنبها شهريا شابلا اعلته علاء المَعْشَمَةً عَلَى أنْ يُستند النوق بين الأَجر القرر له والحد الادنى بن الطافهات "التن يمنتحتها مستقبلا ، ورغبة في تسغية اوضاع عبال التناة صدر التلوين رغم ١٩٥٥ لمنفة ١٩٥٥ بشان تعيين عبال القناة على درجات ثم القبائون رثم ١٩٧١ لسنة ١٩٦١ في شان تعيين عبال القناة عبلى درجات بالميزائية الذي نص في مادته الخابسة على أن « بينسح عامل القناة عنسد وضعه في الترجة المقررة لمؤهله أو لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٥٢ أيها لكبر ولو جاوز نهلة مربوط الدرجة ويستبر منحه أعانة فلاء الميشة التي كان يحصل عليها إلى أن تتغير عنته أو طائفته طبقا لقواعد منع هذه الاحلقة .

ويحتفظ الكتبة والمخزنجية بتكبلة الاجرة المنصوص عليها في لجنسة اعادة توزيع عبال الفتاة المشكلة بناء على ترار بجلس الوزراء الصافو في ١٨ من نولمبر سنة ١٩٥١ دون استنفاذها بن العسلاوات التي تستحق للمالم بستقعلا .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعيينهم من عبال القناة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف مروق في الملغى .

ويؤدى هذه القواعد ان تكبلة اجرة المقررة المائنة الكتبة والمخزنجية من عبال القناة كاتت تستنفذ من العسلاوات التي يستحقها العابل يستغيلا طبقا لكلار عبال القناة ولم يكن هذا الكلار يجيز استنفاذه تكبلة الأجهرة من اعاقة غلاء المعيشة بن كان الانجاه الى اعتبار التكبلة المذكورة اتربه الى الاجر منها الى اعتة غلاء المعيشة فقد وردت تحت عنوان « تقدير اجور الكتبة والمخزنجية » في تقرير لجنة توزيع عبال التناة ثم جاء القانون رقم الكتبة والمخزنجية بتكبلة الإجرة ... دون استنفاذها من الملاوات التي تستحق للعابل مستغيلا ، ومن ثم انضوت هذه التكبلة في معنى الأجسر بعد أن اصبح لها صفة الدوام بحظر استنفاذها من العلاوات وعلى هذا بعد أن اصبح لها صفة الدوام بحظر استنفاذها من العلاوات وعلى هذا الاسلس غانه فاته لا يجوز استنفاذ تكبلة الإجرة المساس غانه فاته لا يجوز استنفاذ تكبلة الإجرة المجرة المتحرات

والمغزنجية من عمال التناة سواء من اعاتة غلاء الميشمة أو من العلاوات، فقد تصد المصرع الاحتفاظ بها للعمال بصفة دائمة دون استغفاؤها وقعاله لما نصت عليه المادة الخابسة من التانون رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹۲۱ مسافد، طلكر ال

لهذا انهى رأى الجمعية المعومية الى أنه لا يجوز استثناذ التكلة-التى يحصل عليها الكتبة والمخزنجية من عبال التناة من اعاتة غلاء المعيشة-المحققة لهم .

( ملف رقم ٥٦/١/١٦ ــ جلسة ٢٩/١/١٢/١٩ )

# الأترع العسائير

# مساعدو المناع والصبية والشراقات

#### قاعـــدة رقم ( ٢١١)

#### : المسلما

الزيادة المقررة في اجور مساعدى المسلح والصبية بقــرار مجاس الوزراء بتاريخ ١٢ من افسطس سنة ١٩٥١ بكادر عمال اليوبية ... هي علارة دورية ... افادة عمال القــاة من هذه الزيادة رهين بنوافر شروط استحقاقهم لملاواتهم الدورية .

# بلخص القتوى :

ان درجة الصبية بحسب حسكم قسرار مجلس الوزراء في 17 من المسطس سسئة ا101 هي وحقيقها ذات بداية ونهاية اذ يبدأ الإجر بخسين ملييا بعد سنة الشهر من التعيين ثم ينتهى بهاتين وهبسين مليها أول الدرجة الي أول السنة الشابسسة وفي مسبيل تدرج المسلل من أول الدرجة الي تعرية كي ويذلك تعتبر علاوة دورية لكونها زيادة في أجر درجة ذات بداية ونهاية . وهذه العلاوة دان كان القرار لم ينص على منحها في أول علي وانها تم سلى منحها في أول كل سنة من تاريخ التعيين على ذلك لا ينتدها وصلها المستبد عن طبيعها اذ ايس شة ما يجرل دون أن يقرر الشارع مواعيسه لمنح العاورية في حقة معينة .

ووصف هذه الزيادة بأنها علاوة دورية هو الذي:كان تائبا في منهوم. اللجنة التي وضمت كادر مبال التناة اذا أوردت في تتريرها الفترة الثالثة لا لاحظت اللجنة أن كادر العبال تضي بالنسبة لدرجة الصبية والشراعات أن يكون تعيينهم في الستة الاشهر الاولى مجفقا ثم يمنحون خمسين مليها عن باتى السنة الاولى و ٢٥٠ مليها يوميا السنة الاولى و ٢٥٠ مليها يوميا عرب التم عرب التوليد و المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة

ولا مراء في أن الزيادة المقررة لأجور مسساعدي الصناع تعتسبر علاوة فورية كذلك غقد حدد القرار سالف الذكر درجتهم بأجرة مقسدارها ١٥٠ مليها يوميا تزاد الى ٢٠٠ مليم بعد سنتين والى ٢٥٠ مليها مليها بعد سننين كَمْرِينِي فَمْ يَمِنْحُ عَلَاوَةً بِعَدَ ذَلِكَ بُواتِعَ ١٠ بَلِيمًا كُلُّ سَنَتِينِ الَّيْ إِنْ تَبَلَّغ الإجرة نهاية ربط الدرجة ٤ ومن ثم غان الزيادة في الاجر تتصف هذا كذلك بصفة البورية وهي وأن حددت بسسنتين فأن ذلك لا يحول دون أتبساع القاعدة المتررة في كادر العمال من منح العلاوة في أول شهر مايو بحسبانها النساعدة العامة التي تراعي في تطبيق الاحكام الخاصة ، كما انه لا ينس مِن طبيعة هــذه الزيادة تغير غلتها مِن عَمِسين مليمًا في كل مِن الســنتين الاوليين الى ٢٠ مليما بعد ذلك ٤ لأن العبرة يجب أن تكون بكونها زيادة دورية في أجر ذي بداية ونهاية بصرف النظر عن مئة هذه الزيادة . ونتيجة لاعتبار هذه الزيادة علاوة دورية نباتها تخضع للاحكام ذاتها التي تسرى على استحقاق عمال القناة علاوة درزية ، ربن ثم ناتها في انفترة السابقة ظلى مندور ترار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٥٦/٣/١٤ كانت معلقة المنح عطى اعتماد ألمال اللازم لهما وبن بمسمد نفساذ هذا القسرار يمتنع أميلا بتحها ،

( علوی رهم ۱۰۵۸ ق ۱۲/۸۱/۱۲/۱)

قاصىدة رقم (٣١٢) .

المسلما :

مساعدو الصناع والصبية والشراقات بن عمال القفاة ... يفيدون بن لحكام قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ من المسلس سنة ١٩٥١ الشــلس يكفر عبال الهوبية في هدود ما لم ينس عليه في كفر مجال القفاة .

#### يفض الكلسوى :

ان اللبهنة التى وضعت الحكام كادر عبسال التنساة تصرت تطبيق كابر العمال الحكومي على الصبية والشراقات من عبال التناة ، وآية ذلك ان حقرير اللبقسة لم يضع قواعد خاصسة تنطبق عليهم ، ومن ثم يجب إلرجوع الى كادر العسال باعتبساره الاصلى في هذا الجسال كما أن قرار مجلس الورية البادر في ١٢ من اغسطيس سنة ١٩٥١ الخاص يسكادر عبال اليوبية ابان وجه الاختلاف بين حكم هؤلاء الصبية والشراقات وحكم زملائهم من عبال الحكومة الصادين ويتبثل هذا الوجه في أن عبال التنساة الموضوعين في هذه الدرجة يبسدا بمنحهم ملقة عليم يوميسا في حين يعين زبلاؤهم الاخرون مجانا في السنة الاشهر الاولى ثم ينحضون خمسين مليها يومها ، ونبيا عدا ذلك .

هذا بالنسبة إلى السبية والشراقات ، إما بالنسبة الى مسساعدى المسناع فيلاحظ أن كادر حيال القناة حدد هذه الدرجة في الحدود ذاتها المسموم عليها في كادر عبال الحكومة وهي ١٥٠ سـ ٣٠٠ مليم يوميا بيد أنه لم يفصل طريقة تدرج الاجر من بدايته إلى نهايته وهذا التدرج أمر لازم بحكم تحديد الدرجة ببداية ونهاية ، ومن ثم غلا مناس من الرجوع في هذا التدرج إلى احكام كادر المبال وتتبال في قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

( نتوی رقم ۸۵۱۸ قی ۱۹۳۰/۱۲/۸ )

# هامسدة رقم ( ٣١٣ )

#### : 42\_\_\_41

المسية والثراقات ... نقرير كادر عبال القتال وضع بن نقل اعبارهم عن ثباتى عشرة سنة في وظائف صبية أو تلاييذ بلجر يومى قدره مائة مايم ... عدم وضمه القواعد التي تتبع بشائهم مستقبلا ... وجوب الرجوع الى قواعد كادر اللمبال في هذا الثمان ... نصه على وجوب اداء الصبى ابتحاقا بصد خس سنوات ... نجاحه فيه يعطيه مجرد صلاحية التمين في درجة صاقع.
دفيق ... الترقية الى هذه الدرجة جوازية في حالة وجود درجات خاليــة
باليزانية ... تطبيق هذه القواعد على عمال القبال ... مراهاة ما نعى عليــه
قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفير سنة ١٩٥٥ من تطبيق قراره
الصادر في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٥١ ... خفضه المدة الموه عنها فيه من
خبس سنوات الى اربع ... نصه على استمرار منع الصبية اجورهم التي
يتفاضونها لحين تعيينهم على درجات بالهزائية .

# ملخص الحسكم:

ببين من الاطلاع على تقرير لجنة اعادة توزيع عمال الجيش البريطاتي سنة ١٩٥١ أن الجنة بينت كينية معابلة الصبية والشراقات ( التلاميسة ) نقالت « لاحظت اللجنة أن كادر العمال قضى بالنسبة للصبية والشراقات ( التلاميذ ) أن يكون تعيينهم في السنة الاشهر الأولى مجساتا ثم يهنعنون خبسين مليسا عن باتى السنة الأولى وتدرج أجورهم بالمسلاوات حتى تصل الى ٢٥٠ مليما يوميًا فرأت اللجنــة أن يبدأ بمنــح عمــال الجيش الموضوعين في هذه الدرجة مائة مليم يوميا مضافا اليها اعاتة غلاء المعشمة حسب حالتهم الاجتماعية » وقررت اللجنة في معسرض بحثها اسستيفاء مسوفات التعيين 8 أن من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة يعينون في وظائفه صبية أو تلاميذ » ولم تضع اللجنة في تقريرها قاعدة توضيح ما يتبسع مع السبية بعد ذلك 6 مما يتعين الرجوع الى التواعد التي بينها كادر العمال بالنسبة للصبية والتلاميذ الذي اقتبست اجنسة امادة توزيع مسال التنسال هذه الدرجة للصبية معسدلة منها بدايتها . ولما كان كادر العمال لم يوجب وشع المبني في درجة معينة بعد بلوغه سن الثابنة عشرة وانهسا توجب أحكام الكادر أن يؤدي الصبى ابتحسانًا في نهاية السنة الخابســة أمام اللجنة الفنية المشكلة بقرار وزارى أن نجح فيه يرقى ألى درجة سائم دنيق أذا وجدت درجة خالية وفي هذه الحالة بينح أجرة يوبيسة قدرها ٣٠٠ مليم واذا رسب يعطى غرصة سنة اخرى باجرة ٧٥٠ مليها يربيا مَانَ تكرر رسوبه يقصل ، مَالابتحان الذي يؤديه الصبي في كالعر

العبال انها هو شرط صلاحية للترقية الى درجة حساتع دقيق ان وجدت درجة خالية ولم يأت كادر عبال القنال بقاعدة تخالف ذلك بالنسبة لن يمين من عبال القتال في درجة صبى ، وقد نص قسرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من تونيبر سنة ١٩٥٥ على أن الصبية والشراقات من المسادر في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥١ مع مراماة تخفيض المدة المنوء عنها في هذا القرار بن خيس سنوات الى اربع سنوات على أن تستير أجورهم الطلية على ما هى عليه لحين تصبيعة في ذرجات بالهزائية سـ ووقدى ذلك أن لا يتم نسسوية هالة لحين تصبيعة في ذرجات بالهزائية سـ ووقدى ذلك أن لا يتم نسسوية هالة

المبية من عبال القنال على الدرجة التي ثبتت لياقتهم لها في الابتصاري الا عند وضعهم على الدرجات المدرجة في الميزانية .

( طعن رقم ١٩٦٤ لسنة ه ق ــ جلسة ١٩٦١/١/١٧ )

# للفرع الجادئ عشر

# الوقف والقصال بن العبال

# قامسنة رقم ( ٣١٤ )

# الهيسدا :

عليل يومية — وقفه — غصله — المادة ه من تطهيات الماليسة رقم ٨ الصلار في سنة ١٩١٣ — نصبها على وقف العائل عن عبقة مؤقفا اذا انهم بجرم موجب الرفت وغصله من الخدية اذا ثبت ادانته من تاريخ وقفه عن عبله — متنشاه غصله في حالة الحكم عليه في جرم موجب الرفت — تحديد المتصود بالجرم الموجب الرفت — الجرم الذي يبلغ في جسليته عد الجنافية او ان يكون جنحة مخلة بالشرف — مثال — الحكم على المجال بعقوية الجنحة الارتتاجه جنافية اعدائ عامة مستنيعة — يبنع من اعادته الى الكفحة .

# بلخص الفتــوى :

انه وان كان كلار المبال قد خلا بن النص على احتام انهاء خسدية المبال بسبب غير تأديبي إلا أن تطبيات الملاية رقم ٨ الصادرة في سنة ١٩١٣ والنم المبتد والتي طبقت على المبسسال الدائيين بكتساب المليسة رقم به ١٩٧٦/١٣٤٤ المؤرخ ١٥ من نوفيير سنة ١٩٧٣ — قد نصت في بانتها الخليسة على ان المؤرخ ١٥ من نوفيير سنة ١٩٧٣ — قد نصت في بانتها الخليسة على ان ويقعل المائية وقف عن بجرم موجب للرفت ويقصل من الخدية إذا ثبت ادائته من تاريخ وقفه عن عله » .

نوفقا لهذا النص يفقد الصابل الدائم صلاحيته للاستبرار في خفهة الحكرمة اذا حكم عليه في جرم موجب للرفت . واذا كانت تعليبات الملية سباغة الذكر لم تحدد مداول عبارة الجرم الوجب للرفت غانه يتعين تحديد صداً الملول في ضوء القواعد العلجة النوظف وعلى الخضوص الملاق ١٩٠٩ من القسائون ١٦٠ لسنة ١٩٥١ بشأن النوظف والذي نظام موظفي الدولة وهو القلاون العام النظم لكلنة شئون النوظف والذي تسرى احكامه على جبيع من ترمطيم بالحكومة علاقة نوظف ما لم يرد نصر مخلف في القواعد التنظيبية الخاصة بهم ، ومؤدى هذه التواعد أن الجرم المؤجب للرفت أما أن بيلغ في جسابته حد الجناية وأما أن يكون دون ذلك إخضة إبشرط أن تكون مخلة بالشرف .

ولما كان الحكم على العساميل بمقوبة الجنحة الارتكابه جناية احداث عاهة مستديمة ليس من شاته أن يغير وصف الجريمة التي التكبها من جناية الى جنحة عن ثم غاته يترتب عليه عنم مسلاحية العابل المفكور للاستبرار في خدمة الحكومة وبيدم من اعادته الى الخدمة وذلك حتى برد اليه اعتباره .

ا نمتوی رتب ۱۹۵ فی ۲۹/۱۲/۲۹ ۱

# النرع اللاني عشر

# نعين عمال القاة على درجات بالزانية

#### قاعـــدة رقم ( ٣١٥ **)**

: المسطا

تعيين عمال الجيش البريطانى على درجات بالبزانية ... لا غيار لهم غيه ... القوانين وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الثمان ... الحكية من نظهم الى الدرجات ... رغض النقل ... جزاؤه جواز الفصل والحرمان من الكفاتة .

#### بتقص المكم:

بناء على قرار مجلس الوزراء المسادر بجلسنه المنعقدة في ١٦ من التكوير سنة ١٩٥٥ بشان مستوى اللياتة الطبية لميال القناة عند الماتهم بوزارات الحكومة ومسالمها ، وعلى احكام القانون رتم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عبال القناة على درجات بالميزانية وهو المصادر في ٢٦ من نوفير وتم ٨٦ لسنة ١٩٥٥ ، وكذا قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفير مسنة ١٩٥٥ بشأن تعيين عبال القناة على درجات بالميزانية ، أسبح تعيين نطق درجات بالميزانية ، أسبح تعيين نطق تطبيق المكام كلار عبال القناة ، أمرا مقضيا لا خيار له في تبدوله أو رفضه ، بعد اذا أوضح الشارع المحكبة في نقل عبال القناة الى درجات الميزانية في الترب غرصة بمبحثة ، ويزية هذا النقل في ضفط مصروفاتهم ، الميزانية في الترب غرصة بنهم كريزاتة الدولة ، والشمار هؤلاء الميل بالمسئولية الكابلة أنهم مستقبلا ويزيدة أنتاجهم بصد أن يتحقق لهم الاستقرار في الاوضاع الثابتة ، الأمر الذي يصل مشكلتهم ويتنفسه بألساح المعام ، وقد ذهب الشارع حاليةه الاعتبارات حدالي تتوب بخراء مع الفضاح العامل ، وقد ذهب الشارع حاليةه الاعتبارات حدالي تتوب بخراء المساح العام ، وقد ذهب الشارع حالية الاعتبارات حدالي تنويب جزاء المساح العامل ، وقد ذهب الشارع حالية الاعتبارات حدالي تنويب خراء المناح الثاناة المغين يرنضون النقال ال

حرجات الميزانية وفقا اللاحكام التي غررها لأى سبب من الاسسباب مع جواز حرماتهم من المكافأة المتصوص عليها في ترار مجلس الوزراء المسافر في 18 من يولية سنة 1808.

( طعن رقم ٨٣٥ لسنة ؟ ق \_ جلسة ؟ ١١/١١/١٥٩ )

#### قاعبسدة رقم ( ٣١٦ )

#### المِــــدا :

قرار مجلس الوزراء الصادر ف ٢٧ من نوفير سنة ١٩٥٥ ... نصه على تصحيح درجة وأجر كل عابل طبقا لقتيجة ابتعانه ... القاط في استعقائ العابل الإجر الخاص بمهنته طبقا لإحكام هذا القرار ... هو مزاولته المهنة فعلا ووجود درجة في الهزائية مخصصة اللبهنة التي ادى ابتحانها ونمييه في تلك الدرجة ... تخلف اى من هذه الشروط بجعل العابل في مستحل اللجر الخاص بالهنة .

# ملخص الحسكم :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ من نوفيبر سنة 1900 بشان تعيين عمال القناة على درجات بالبزانية يقضى بأن يجرى تصحيح درجاة وقبر كل علم طبحا النتيجة ابتحانه ولاحكام كادر عبال القتاة ) بصرف الخفر ميا استولوا عليه من أجور ، على الا تصرف لهم الأجور الخاصسة بمهنهم الا أذا كتوا بزاولونها فعلا ، كيا ينص بالنسبة للمهال الفنيين بعنه بن ين عمن منهم في الدرجة الخالية بالميزانية والمخصصسة المهنسة التي أدى أدى بلحقاها ) وينح أول مربوط تلك الدرجة وفقا للاحكام العبالية لكثر المهال ، وذلك بدون أثر رجمي ، ويقفى هذا العسرار كثلث بأنك كلار المهال ، وذلك بدون أثر رجمي ، ويقفى هذا العسرار كثلث بأنه لا يترتب على تقنيدة تحصيل أو صرف أية فروق عن الماضي ، ويضح الدرجة كلك أن يصحح وضع كل عالم فني طبقا لنتيجة أبتحاله ، وينج الدرجة والإجر حسسبها تسفر عنه تلك النتيجة ، ويعين في الدرجة الخصصسة

لنهنة التي أدى ابتحاتها ، بشرط وجود درجة خالية بالقرائية ، ويبنسخ أول مربوط تلك الدرجة ، بصرف النظر عما كان يستولى عليه من أيهزر من تبل ، على الا تصرف أية مروق عن الماشى ، ولا يصرف الأهر الخاص بالمهنة إلا أن يزاولها عملا .

( طعن رقم ۹۰۸ لسئة ۳ ق ــ جلسة ۱۹۵۹/۳/۷ )

# قاعـــدة رقم ( ٣١٧ )

#### 

تمين مبال القناة على درجات بالغزائية ... قرار مجلس الوزراء في ١٩٠٥/١١/٢٥ ... وذاه ... تصميح وضع كل عليل فنى طبقت النبية المتحلّة وبنحه الغرجة والإجر حسبها تسفر عنه تلك النبيجة بشرطين : وجود درجة خالفة بالغزائية وصدور قرار بالتمين فيها ... اثر ذلك ... عدم انسحاب النمين الى تاريخ سابق على قرار النمين العاصل على درجة خالفة بالهزائية .

# ملخص العبسكم:

تنفذا لأحكام القائرة به 100 لسنة 1400 بين تعيير عبال القناة على درجات بالمزانية ، صدر قرار مجلس الوزراء ق ٢٣ من نوغير سنة 1400 بشان تعيين عبال القناة على درجات بالمزانية ، ناضا في الفقرة (ب) من البند الثاني الخاص بالعبال المعينين في الدرجات الخالسة بالميزانية على أي بحين كل منهم في الدرجة الخالسة بالميزانية المجسمية للهبنة الذي أدى المحقها ويمنح أول مربوط التلك الدرجة ونقا للأهسكام المائة لكادر المبالي وذلك بدون أكر رجعى . كما نهن ظلك القرار في جائبه السابقة على أنه « لا يترتب على تنفيذ هذا القسرار تحصيل أو عمرته الدوق من الخاض » .

ووقدى ذلك أن يصحح وضع كل عابل عنى طبقا المتيجة المتصافه ويمنح الدرجة والأجر حسبا تسنر عنه تلك النتيجة ، ويمين في الدرجة المصحمة المهنة التي ادى المتحانها ، بشرط وجود درجة خلية بالميزانية وصدور قرار بقتمين نبها وبمنح أول مربوط تلك الدرجة ، بقطع النظر عبا كان يستولى عليه من أجر قبل ذلك . ويترتب على هذه المسسوس لزايا الا يسحب التميين إلى ناريخ سسابق على قرار التميين العامسال على درجة خلية بالميزية والا نصرف لله أية غروق عن الماضي .

. شم رتم ۲۲۱ سنة د ق ــ جاسة ۱۹۹۰/۱/۱۲ ا

# قاعـــدة رقم (۲۱۸)

#### البسط :

تمين عابل القناة الحاصل على شهادة القفاة أو التوجيهة أو به يمادتها في الدرجة الثابنة طبقة للقفون رقم ولاه فسنة عددا فيس حنيا ب المدار وزير الشئون الاجتماعية والعبل بعا له من سقطة تقويضية بموجب القفون قرارا شرط فيه لجواز هذا التعين أن يكون حصول العلى عسلى الإهل سابقا على أول يوفية سنة لإدوار فيكون بنقا مع التسوية ألني تتم التنابيق للقانون رقم ٢٧١ فسنة ١٩٥٣ - صحيح .

# ولقص المكم :

ان النمين رأسا من بين عبال التناة في الدرجة الثابئة الكسابية أو المنينة المسابية أو المنينة المسابية المسابية المنينة المنينة المنينة المنينة المنينة المنينة المنينة المنينة المنينة من يجل شهادة المنينة من إلى والبيح من عبلية المنيزة أو أ ؟ ون المنين أن التمين في الدرجة التاسعة من بين عبال المناة يكون للحاسلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ؟ أي يجوز المناذ يكون للحاسلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ؟ أي يجوز المناذ يكون الحاسلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ؟ أي يجوز المناذ يكون الحاسلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ؟ أي يجوز المناذ يكون الحاسلين على الشهادة الابتدائية على الأقل ؟ أي يجوز المناذ المناذ

التميين في هذه الدرجة إن كان يحيل مؤهلا أعلى من ذلك ، وهذا ينفي المتراض تسوية الحاصل على شهادة الثقافة حتما في الدرجة الثابنــة ، وانها تعيين هؤلاء في هذه الدرجة متيد بتوانر الشروط المنصوص عليهسا في الفقرة لا ب لا من تلك المادة ، وهي تقصر النميين على نسسبة ١٥٠ من الدرجات الخالية لمسال القناة ، وتشترط لتميينهم نبها أن يكونوا الدم في الدرجة السابقة من مستخدمي وعمال الحكومة المرشحين لهسا ، وعند التبياوي في الاقتمية تقسم الدرجات مناصفة بين النسريتين بحيث تخصص احداها لعليل من التناة والثانية لعابل او مستخدم ، واذا كان وزير الشئون الاجتماعية والعبل بما له من المسلطة التفويضية بموجب التانون المذكور قد أصبدر قرارا تضبئه الكتاب الدوري رقم ١٠ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ يجيز التعيين راسا في الدرجات الثابنة الفنيسة والكتابية من عمال القناة الحاصلين على شهدة التقانة أو التوجيهية او ما يعلالها ، الا أنه شرط لذلك أن يكون حصول العابل على هذا المؤهل سابقا على أول يولية سنة ١٩٥٢ ، ليكون متفقا مع التسسوية التي نتم ف هذا الشان بالتطبيق للتانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٣ والتوانين المكبلة له ، باعتبار هؤلاء في خدمة الحكومة تبل اول يولية سنة ١٩٥٧ وحاصلين على المؤهل تبل ذلك ، تتلحتهم التسبوية بمنتضى أحكام القاتون المذكور .

> ( طعن رقم ۱۷ لسنة ) ق ــ جلسة (۱۲/۲۱/۱۹۹۱ ) النهه •

# قامــــدة رقم ( ۳۱۹ )

# المستحا :

تمين عابل القناة في ظل قانون موظفي الكولة بوظيفة من الدرجة ظلالية خارج الهيئة ... منحه الإجر المقرر لهذه الوظيفة بالاكادر ... لا محل بعد ذلك لاعبال القاعدة الواردة في كتاب لميئة اعادة توزيع عبال الجيش البريطائي المؤرخ 11 من مارس سنة 1907 والتي هاسلها تضيد مرتب عليل القناة بالاجرة الهيئة مضروبة في 20 يهما .

# ملخص الحسكم :

ان المدغى وقد عين في الدرجية الثقيية بسيك الستخديمة المساريخ عن الهيئسة ( غير المناع ) بتسساريخ أول اغسسطس صنة ١٩٥٣ يكون خاضعا الحكم تانون نظام موظنى الدولة رتم ٢١٠ المسئة ١٩٥١ المعبول به منذ أول يولية سسئة ١٩٥٢ ، ومن بينها حسكم ماته الحسادية والعشرين التي صرحت في مترتها الأولى بأن « يبنح الموظف عند التعيين أول مربوط الدرجة المتررة للوظيفة أو المربوط الثابت عسلي الوجه الوارد بجدول الدرجات والمرتبات الملحق بهذا التسانون ، ولو كان الوهل الطبي الذي يحسله الموظف يجيز التعبين عسلى درجة اعلى » . وصرحت في مترتها الثالثة ٥ ومع ذلك علمجلس الوزراء بناء على التتراح وزير المثنية والانتصاد بعد اخذ راى ديوان الموظفين ان يترر منع مرتبات غزيد على بداية الدرجة للمعينين في الوظائف "غنبسة اذا كاتوا حاصلين على مؤهلات علية المسامية ننفق واعبال الوظينة ، ثم حسكم المادة ١١٧ الواردة في الباب الثاني من قانون موظفي الدولة الضاص بالمستخدمين الخارجين عن الهيئة التي نصت على أن " نسرى على المستخديين الخارجين -من الهيئة غضــــ لا عن الاحكام الواردة في هذا البئب تصوص المواد ... والفترتين الاولى والثالثة من المادة ٢١ . . . » ، وقد دلت هذه النصوص على أن قانون موظنى الدولة لا يتسامح في زيادة مرتب المستختم الخارج عن الهيئة عن اول مربوط الدرجة التي يعين نيها ، ناذا عين في الدرجة الثانية المعين لها في جدول الدرجات والمرتبسات الملحق بالقانون المذكور النبئة ( ٧٢/٣٦ جنيها ) لم بجز أن بجاوز أول مربوطها وهو ثلاثة جنيه...ات شهريا . وهذا الأصل المطرد لا يتبل تبدأ أو استثناء اللهم الا أذا استعمل مجلس الوزراء الرخمسة التي خولته أياها النترة للثلثة من المادة ٢٦ آتفة الذكر ، عامستر ترارا بزيادة الرتب على بداية الدرجسة بالنسبة الى المعينين في الوظائف الفنية اذا كانوا حاصلين على مؤهلات فنيسة المائية . وهذه الحسالة مع كونها شتة الصلة بموضوع المنازعة العاشرة غير حاميلة .

ولا غناء في التبسك بتاعدة عدم جواز المسلس بالراكر التانونية. الذاتية لأن تمين المطعون لمساحه في ظل تانون وطغى الدولة وخضوعه من ثم لاحكايه لا كان له بنكرة المسلس بلاحق المكسب با دام الأبر متصلا. يتمين مبتدا انتحت به علاقة وظيفية جيدة لها طلع مستقل وليست الستبرارا لوضع طويت صفحته بهذا التعين ولأن القساعدة التنظيية المسابقة على تانون موظفى الدولة والتي تضينتها مقترحات لجنسة اعلاة توزيع عبدال الجيش البريطاني بناء على تعويض من مجلس الوزراء الواردة في الدرجات الخالية بالميزانية والتي حاصلها تصديد مرتباتهم في هذه في الدرجات الخالية بالميزانية والتي حاصلها تصديد مرتباتهم في هذه الدرجات الخالية بالميزانية والتي حاصلها تصديد مرتباتهم في هذه بالدرجات الشييسيون غيها > هذه القساعدة قد نسخت نسخا ضعنب بالعمل باحكام تأنون الموظفين باعتبار أن احكامه في هذه النصوص بتعارضة كل التعارض مع التاعدة التنظيمية آنفة الذكر من ناحية أوضساع التعين وضوابطه .

وليس ادل على سنداد هذا القهم بن أن الشارع لما أراد الصنروج على أحكام قاتون موظفي الدولة في هذا الخصيوس بالنسبة الى تعين المؤهلين من عمال القناة على درجات بالميزانية أصدر القانون رقم ٢٩ه لسنة ١٩٥٥ نص صراحة في النقرة الأولى من ملاته التسالتة على أنه : « أستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ أسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظلي الدولة ، يعين من تثبت لباتته الطبيسة من العبسال المؤهلين ممن ذكروا في المادة السمابقة كل منهم بالدرجمة التي يجيز مؤهله ترشميحه لهما وفقا لاحكام الرسوم المسادر في ٦ بن اغسطس سنة ١٩٥٧ ويبنسج كل منهم مرتبا بوازى الأجر الشهرى الذي يصرف له بالتطبيق لاحسكام كافو عمسال التنساة ولو جاوز بداية الدرجة " ولو كانت نظرية الحق المكسب تتهض في ذاتها مبررا لارساء هذا الحسكم بالنسبة إلى المؤهلين من عمال القناة ، لما كان المشرع في حاجة الى ايراده مورد الاستثناء من احكام القانون رتم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظسام موظفي الدولة ويصدق هذا أيضا على ترار مجلس الوزراء التغويضي الصادر تنفيذا لحكم المادة ٩ من القاتون رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٣ من نونمبر سنة ١٩٥٥ ، عالله حين عالج أوضاع عبال القناة غير المؤهلين عند تعيينهم على درجات كالتر

العيال بالمزائية ، سلك في بعض جوانب هسذا التنظيم بسسلكا مخالفة 'الأحْسَكُامُ كَأَوْرِ العِمَالُ طَاقِساً لعزيج نَصْ المَادَةُ الأولى مِن قرار مجلمن الوزراء الله الذكر ، واذن غالنص على احتفاظ العابل المعين على احدى حرجات كادر الممال بأجره السابق الذي كان يتقاضساه تبسل التعيين في ظل احسكام كادر عسسال التناة طبقا للنقرة (ج) من البند ( هذا النص ورد استثناء من احكام كادر العبال وليس له ادنى صلة بهثار المنسارعة المسالية حيث وتع التعبين عسلى اهسسدى الدرجات المسارجة عن هيئة الممال وهي الدرجات التي ينظم التميين نبها تانون موظني العولة لا أهكام كادر المبال ، وتأسيسا على ذلك يكون الطعون لمبالحه وقد عين ملى درجة بن درجات المستخديين الخارجين عن الهيئة ( غير المناع ) في أول أغسطس سنة ١٩٥٢ في ظل تانون موظفي الدولة وتبل العمل بالتانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ خاضعا لحكم المانتين ٢١ و ١١٧ من قانون نظسام موظفي الدولة بحيث لا يستحق الا بداية مربوط الدرجة الثاتيسة للمستخدمين الخارجين عن الهيئة ( غير الصفاع ) وهي ٣٦ جنبها في السسنة طبقسة لجدول الدرجات والمرتبسسات الملحق بالقساتون رقم ٢١٠ لسنة أ٩٩٥ وتكون الجهة الادارية على حق أذ التزمت بداية مربوط تلك الدرجة عنسه تحديد مرتبه ويخاصة وآن مركز المدعى وابثاله وما ربط لهم من مرتبات واجور أنبا كان بصفة وتتية مما يجمسل تصديد مركزهم عنسد التعيين الجديد في سلك المستخدمين القارجين عن الهيئة ( غير السناع ) غير متيد ... بالأجور السابقة بل هو خاضع لاحكام القوانين والوائح على الوجه السالف ايراده .

( طعن رقم ٧١٧ لسنة ٤ ق ـ جلسة ٢٣/١/١٩٣٠ ١

# قامسندة رقم ( ۳۲۰)

#### ٠ المسلما:

القانون رقم ٢١٥ اسنة ١٩٥٥ بشان تمين عمال القناة على درجات بالزانية -- اتخاذه تاريخ تميشهم على الدرجات ببدا لحساب التبيتهم مع عدم اغابتهم من احكام المانين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥١ -- الر ذلك على ضم بدد خديتهم السابقة على هذا التعين ـــ خضوعه للقالون: رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦١ دون القرار الجبهوري رقم ١٩٥ لسنة ١٩٥٨ ٠

#### بلخص المكم:

بالرجوع الى القسانون رتم ٥٦٩ نسنة ١٩٥٥ بشسأن تعيين عهسال. التناة على درجات بالميزانية بمن أن المادة الخابسة منه نصت على أنه مع مراعاة احكام الواد السابقة تسرى على من ذكروا من عمسال القناة بعد تعيينهم على درجات طبقها الأحكام المادة ٢ باتى احكام القسهاون. رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبارهم بعينين لأول مرة ويتخذ تاريخ التعيين. في الدرجة اساسا لتحسيد الاقديسة ونترة المسلاوة والإجسازات .. والمسحت الذكرة الإيضاحية لهذا القسائون في شرحها للهادة الغايسسة، منالقة الذكر أنه بالنظر إلى أن الحاق عبال التنسأة الذبن تركوا خدية، السلطات البريطانية بتاعدة التناة سنة ١٩٥١ واتحتوا بخدية الحبكومة المصرية ويخسم باجورهم الآن على التسم ٢٥ من ميزانية الدولة بالدرجات. الدائية يعتق لهم مزايا شتى فضللا مبسا فيه من تجساوز عن التواعد الملية التعلقة بالتعين في خدية الحكوبة نقد تضيئت المادة الخابسية ما ينيد بأن تعيينهم في درجات الميزانية بعتبر المتساحا لرابطة التوظفه النطى بالنسبة لهم فنصت على اتخساذ تاريخ تعيينهم عسلى الدرجسات-الخالية بالميزانيسة مبدنا لحساب الانتمية بحيث لا يجوز لهم المطالبة، منه بدة الخدية المسابقة لهم واكتساب التدبيسات عطى من سبيقهم بالتميين بالطريق القسانوني المعتساد وكذلك نمست المادة المذكورة على أن متخذ هذا التساريخ اساسا لحسساب غترة العلاوة ولحقوقهم في الاجازات خصومها وان الحكومة اذا الحقتهم بهها من تبك لم تكن في حاجة عطية المتمانهم ولم يلاهظ في الحاتهم بالخدمة لا خبرتهم ولا مؤهلاتهم وفيسلك عبدا هدذا تطبيق احكام القبسانون رقم ١٢٠ لسبينة ١٩٥١ عليهم بعد تعيينهم مساواة لهم ببساتي الموظنين في كلفة الوجوه الأخرى وحتى يسقط عنهم رويدا وصف عبال الثناة الذبن يشكون بن اتصسافهم

مه باعتباره موجبا الختالف المسابلة بينهم وبين مسائر موظني الدولة .. ومنساد هذا النص بعسد وروده على النحو المتقدم نيما يتعلق بالتخاذ تاريخ التمين في الدرجة أساسا لتحديد الاقدبية وما استتبعه من عدم حسواز مطالعة عمسال القنساة بضبر بدد الخدية السابقة واكتساب الدبيسات على من سبقهم بالتعيين بالطريق القانوني المعتاد ... أن المشرع عنسهما استثنى هؤلاء المهال بن تطبيق التواعد الملية المتطقة بالتميين في خدمة الحكومة تكفيل في ذات الوقت بتقسرير عدم أغادتهم من أهسكام المادتين ٢٢ ، ٢٤ من القسانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بثمان نظام موظفي الدولة الخاضمين بحساب مدة الخدمة السابقة وما يرتبه من حيث تقدير الدرجة والرتب وأتدبية الدرجة ... وبهذه المثابة غان الترار الجبهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المسادر بتنظيم شروط أوضباع حسباب مدد الخسمية السابقة التي تقضى في الحكومة أو خارجيا مستندا للتغويض التشريعي الذي نص عليه في المادة ٢٤ من تاتون الموظفين بعسد تعديلها بالقساتون رتم ٣٨٣ لسنة ١٩٥٦ لا يغيد منه المدعى باعتباره من عمال القنساة الذين عينوا على درجات دائمة باليزانية تثنيذا للتاتون رتم ٦٩٥ لسنة ١٩٥٥ ما دام هذا التساتون تد على بالنص على عرمان هؤلاء المسسال من الانتفساع بأحسكام المادتين ٢٤ ، ٢٤ وبالتالي من ترار مجلس الوزراء الصمادر بتاريخ ١٧ من ديسبير سنة ١٩٥٢ في شمان حساب مدد الخدمة على الموظفين الذين يدخلون الخدية أو يمادون لها أيتسداء من أول يوليو سنة ١٩٥٢ وغنى عن البيان أن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ وقد حل محل قرار مجلس الوزراء المذكور الذي الفي بصدوره باخسة حكمه في هذا المسحد ، ولا وجه بعد ذلك لما يثيره المدمى في مقامه من أن القرار الجمهوري رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ جاء مطلقا يستقيد منسه ساتر الموظفين الذين كاتوا في الخدية وقت صدوره ومن بينهم عمسال النَّمْنَاة ما داءوا لم يستثنوا صراحة من الاستفادة باحكامه ، والله بالنظسر الى ما سبق أيضلمه من أنهم محرمون أمسلا من الاستفادة بأحكام المادتين ٢٢ ، ٢٤ من تانون الموظفين وهو ما يستنبع أن يجسري هـ فه

الحريان على كافة الترارات التنظيبية التي تصدر تنفيذا لهاتين المدتين مهما كانت من الثمول أو المهوم محدها الطبيعي نطلال النمي اللذي تنفر علمه 6 ولا يمكن بحال أن تتحاوزه .

وقد أصدر الشرع أخيرا القسائون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شسان تميين عمال القناة على درجات بالبزائية ونص في مادته السادسة عسلي أن تعتبر اقديية عامل التنساة الؤهل في الدرجة المتررة له وفقا لأحسكام هذا القسانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عمسال القنساة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب . . . الغ . كما نص في هذه المادة أيضا على أن يسرى حكمها على من سبق تعيينهم من عمسال القنساة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا التسانون وأن تصحب الاقتميسة الاعتبسارية التي ترتبها هذه المادة في الدرجة دون زياءة في الرتب عن الحسمود المنصوص عليها في المادة السبابقة وتحسب مدة الخنمة المسابقة في المعساش طبقا لأحكام القانونين ٣٦ لسنة ١٩٦٠ و ٣٧ لسنة ١٩٦٠ كيا أنه لا يجوز الاستناد الى هذه الاقدييسة للطعن في القبرارات الإدارية الخامسة بالترقيسات أو التعيينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لعين فناذ هذا القسانون وأن يمنسح كل منهم أول علاوة اعتيادية في أول ملبو سنة ١٩٦٢ ، وتأسيسيا على ذلك غان المدعى بوصفه من عمسال التنساة يستنيد من هذه الميزة التي رتبها القانون رتم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ اسسائر زملاته وقد نص في مذكرته الايضاهية على أنها خير ميزة تينسم لمسامل التناة عند تعيينه على درجة في الميزانية وذلك نيما يتعلق بجمسل النبيته في الدرجة الثابنة الفئية راجعة الى ١٩٥١/١١/٤ تاريخ التحاق المدعى بخسبهمة الحكومة على غير درجة وما يترتب على ذلك من آثابه يالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ سبالف الذكر .

1 المعنى رقم ١١٤٧ المنة ٨ ق سد جلسة ١٤٢١/١١/٢٤ )

## قامـــدة رقم ( ۲۲۱ )

#### : المسلطة

القانون رقم 911، اسنة 1900 في شان تميين عمال القناة ... نصه على تحديد الاقدية من تاريخ سرياته على من عين من العمال على درجات طبقا القراعد التميين العابة ... لاتحاد الوصف الذي تقصصت به هـــحـة هؤلاء بالحكومة قبل التميين على درجات .

## يُقَفِّص الصَّكُم :

ان المادة الخابسة مبن العلقون رقم 310 لسنة 1400 بثمان العين ممثل القناة على درجات بالميزانية تقص على أن \* . . . . يخذ داريخ التعين ألمين أن الدرجة السلسا لتحديد الاقدمية . . . » وجاء في المذكرة الايفسساهية خلالتاتون المذكور أن المادة الخابسة قد تضيفت با يقيد أن تعيين عبال القناة في درجات الميزانية « يعجر انعتاها لرابطة التوظف الفعلى بالنمسبة لمه غنصت على الدولة الريخ تعيينهم على الدرجات الخالية بالميزانية بدأ لحساب الاقدمية بعيث لا يجوز لهم المطالبة بضم حدد الخسابة المسابلة لهسم واكساب اقديات على بن سبقهم بالقميين بالطريق القانوني المعاد . . » .

هذا الحكم لا ينبغى أن يكون متصورا على من مين من مبال القناة على درجات طبقا لاحسكام القاتون رقم ٢٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ بل يجب أن يتبرى ليضا على درجات طبقا لتواحد التعبين العلبة ، ولالك لاتصنائك الوصل الذي تصصحت به خنبة كل بن الفسريفين في المحكومة تبل الفيين على درجات على وهو وصل عبال التناة ، علزم سابحكم المتعاد الاتعبية عاسد بالتعبين على درجات بالنسبة للغريتين كليها ، وقد أيد المترع هذا النظر جصداره القاتون رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٦١ في شان تعيين عبال التناة عسلى جوحة بالميراتية الذي ضنفن به مشكلة عبال التناة تصلية نفاتية ونص في خليدة المدارسة نفاتية نفاتية ونص في المتبار التدبية العلل المتاة تصلية نفاتية نفاتية ونص في المترا العدادة المدارسة المدار

لمؤهله وفقا لأحكام المرسوم المسائد في " من "هسطس مسلة 190° منسخ تاريخ تعيينه بخدية الحكومة بوسفه من عبال الثناة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أترب .

ثم نصى في المادة المنكورة على سربان هذا الحكم على عبال القناة الذي سبق تميينهم على درجات في الميزانية قبل صدور القانون المسار اليسة .

وجرى النص على ذلك بخلقا . الأبر الذي يكشف عن قصد المشرع في توحيد الاساس الذي يتخذ لتحديد القدية عبال القناة عنسد تعيينهم على درجات في الميزانية سواء عينوا طبقا لاحسكام القانون رقم ١٩٧٣ لمسئة ١٩٦١ أو مينوا طبقا لأحسكام القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ أو عينوا طبقا لتواعد التعيين الماية .

( طعن رقد ۱۱۹۸۸ لسنة ۸ ق ــ جنسة ۲/۱۹۹۲ )

## قامسدة رقسم ( ۲۲۲ )

#### : المسلما :

الوظائف المُصححة المحال القضاة حدار التعين فيها من عبدال القضاف المحال القضاف 190 استة 1900 في عبدال القضاف 190 المساس ذلك بن القصاف رقم 20 المحال الوزراء المحسلار في 190/11/۲۲ سلسكل وزير في وزارته التفقيف بن هذا القيد آذا كلت الشروط اللائمة للشفل هذه الوثينة غير متوفرة في عبال القاة الموجودين بوزارته ساسلس ذلك بن المقاون رقم 174 لسنة 197 سكفية اعبدال الوزير السلطته في خطا

#### بلخص الصكم:

ان المشرع بعد أن أورد بالتاتون رتم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٥ ويقي إ. مجلس الوزراء الصادر في ٢٢ من نومبر سنة ١٩٥٥ على سلطة الادارة التقديرية في التميين في الوظائف المخصصة لمبال التناة - وهي الاصل -تبدأ مؤداه حظر التمين على وجه العبوم في هذه الوطائف من غير عبسال التناة ، عاد وقدر الصعوبات الناشئة عن هذا الخطر ، تأباح بالتساتون. رقم ١٢٩ لسنة ،١٩٦ لكل وزير في وزارته ... تحتيقا للمسلح المسام ... التخفيف بن هذا القند وذلك باعبال مسلطته التقسديرية في التعيين في الوظائف الخالية في النسبة المخصصة لمهال التنساة بن غيرهم ، إذا كاتت الشروط اللازمة لشفل هذه الوظائف غير متوفرة في عمال القناة الموجودين بوزارته ومتنضى هذا أنه اذا خلت بن الوظائف المنصمة لعبال التنساة واتجهت ارادة الجهة الادارية الى التعبين فيها ، وجب بادىء ذى بدء على. الجهة المذكورة الكشف من مدى توفر الصلاحية لها في عابل القنسساة بوصفها شرطا لازما لشمل هذه الوظيفة وشرط السلاهية في هذه الحسالة لا ينظر نبه بداهة إلى عامل التناة ذاته نصب ، وإنها بالمتارنة مع غيره من العاملين عبوما بحيث أذا وجدت الجهة الادارية بينهم من هو أمسلح مِن علم القنباة لشمل هذه الوظيفة في تقديرها ، وكان تقديرها همذا مستبدا من أصول صحيمة تؤدى اليه ، غاته لا تثريب عليها أذا هي, استخدمت الرخصة المنوحة لها بمتنفى التسانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر وهيئت الاصلح دون عليل القناة .

والتول بغير ذلك ينطوى على مجاناة للأغراض التى تفياها المسرع من. احدار هذا التسانون والتي انصحت عنها حسبها سلف البيان مذكرته الإبضاعية بما لايدع مجالا لشبهة في هذا الخصوص .

: ملعن رقم ٣٩٩ لسنة ٨ ق مد طسة ٢٠٠٠/١٩٦٧ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۲۳ )

1.12-41

القواعد الواردة في المادة ؟ من القانون رقم ١٧٣ أسنة ١٩٦١ في شأن تمين عمال القاة على درجات بالهزائية تسرى علي من سبق تميينهم من عمال القاة على درجات في الهزائية قبل صدور هذا القانون .

## يلفص الحـكم :

في ٦ بن توغيير سنة ١٩٦١ صدر التانون رتم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال التناة على درجات باليزانية وتضى في المادة الخامسة منه بأن يمنع علمل التناة عنسد وضعه في الدرجة التسررة الإهله او لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٢٥ يوما أيهها أكبر ولو جلوز نهاية مربوط الدرجة وبأن يسرى الحكم المتقدم على من سبق تعيينهم من عمال القناة تبل صدوره من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانيسة دون صرف مروق مالية عن الماضى . ثم نظم في المادة السمادسة منه القوامد الخاصة بتحديد أقدبية هؤلاء المجال فامتبر أقدبية مابل القناة المؤهل في الدرجة المتررة لمؤهله ومتا الحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه بن عمال التنساة أو بن تاريخ حمسوله على المؤهِل أيهما أترب ، أما عامل الثناة غير المؤمل منعتبر اتدميته في الدرجة المتررة له راجعه الى تاريخ شفله الحرمة الخاصة بهذه الدرجة ويسرى الحكم المتقدم على بن سبق تعيينهم بن عبال التناة على درجات في الميزانية تبل صدور هذا القانون كما أوجب الأقدمية الاعتبارية المسار اليها في الدرجة دون زيادة الرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة الخابسة المتديم ذكرها ،

( طعن رقم ۱۵۵۷ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۹۷/۱۲/۳ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۲۴ )

#### المسطا:

القانون رقم ۱۷۲ لسنة ۱۹۲۱ ف شان تنظيم تمين عمال القناة علي درجات باليزانية تضبن رد الاقديمة للمؤهلين من عمال القناة ف الدرجة المترزة لهم ونقا لاحكام هذا القانون الى تاريخ تميينهم بوصفهم من عمال الثناة أو من تاريخ حصولهم على المؤهل أيها أقرب > رد اقديمة في هذه الدرجة بالنسبة لهذا الغريق من عمال القناة يستازم بالضرورة أن يوضعوا أولا في الدرجة المقررة لهم ونقاً لهذا القناون حتى ينسنى أن ترد اقديماتهم فيها — لا يغير من ذلك القول بأن مرسوم افسطس سنة ١٩٥٣ شد نصى على أن الدرجات المشار البها في مواده هي أكبر درجة يمكن لإصحاب الشهادات النقام للترشيح اليها — اساس ذلك — أن المادة ( ٢ ) من المادور تضبن حكبها تسوية حالة العابل في الدرجة المسرورة الدونة المدرجة المدرة المدرجة المدرج

## يتقص العكم :

بين بن الرجوع للقسائون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عبسال القنساة على درجلت بالميزانيسة أن الملاة ١ من القسائون نصت على أن « تسرى أحكام هذا القانون على عبال القناة الفين تركوا خدمة السلطاعات البريطانية بقاعدة القناة والتحقو! بخدمة الحكومة ولم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العبل بهذا القانون » •

ونهست الملدة ٣-من القسةون على أنه ٥ مع التجاوز عن شرطى الليأته المصحية واجتياز الامتحان المقرر الشغل الوظيفة وبضع على القناة المؤهله والمرجة التي يجبز وهله الحاصل عليه حنى تاريخ العبسل بالقساتوني رقم ٢٩٥ لمسنة ١٩٥٥ نرشيحه لهسا ونقا لأحكام المرسوم العسلار في ٦

اغسطس سنة ١٩٥٣ ، ويوضع عابل القناة غير المؤهل في الدرجة المتررة اللحرفة التي يشخلها وفقا لأحكام الجدول رقم ٢ اللحق بنترير لجنة اعادة - فوزيع عبال القناة .... الخ .

. ونصت المادة ه من القانون على أن « بينج علمل التنسأة عند وضعه في الدرجة المقررة لمؤهله أو لحرفته بداية ربطها أو أجره الحالي مضروبا في ٣٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهاية مربوط الدرجة .

ويستور منحه اعانة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها الى أن - تعفر بنته أو طائنته طبقا لتواعد منح هذه الإعانة .

ويحتفظ الكتبة والمخزنجية بتكبلة الأجر النصوص عليها في تقسرير لهنة امادة توزيع عبال التناة المشكلة بناء على ترار بجلس الوزراء الصادر . في ١٨ من نوفه بسبر سنة ١٩٥١ دون استثقادها من المسلاوات التي . يستحق للعالم بسبتبلا .

وتسرى هذه المادة على من سبق نعيينهم من عبال القناة قبل صدور
 هذا القانون من تاريخ وضمهم على درجات في اليزانبة دون صرف نروق
 عن الماضي .

وتصبت الملاة ٦ على أن « تعتبر أندية عامل النناة المؤهل في الدرجة المعررة له وفقا لأحكام هذا القانون من تاريخ تعيينه بوصفه من عمسال المقابة أو من تاريخ حصوله على المؤهل ليهما أقرب .

وتسرى هذه المادة على من سبق تعينهم من عمال التناة على درجات في الميزانية قبل صدور هذا القانون .

وتحسب الاقديمة الاعتبارية التى ترتبها هذه المادة في الدرجة دون -زيادة الجرتب عن الحدود المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا يجوز الاستناد الى هذه الاندبية للطحن في التسوارات الادارية "الخاصة بالترقيات في التميينات أو النقل أو غيرها التي صدرت لحين نفاذ مذا القادن » .

ومن حيث أن الواضح من بيان النصوص المتثمة أن المشرع أورد في القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ نوعين من الاحكام النوع الاول يسرى على عمال القناة الذين لم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العمال بهذا القانون مهؤلاء تضى القانون في المادة ٣ بتعيينهم في الدرجات المتررة الوهلاتهم طبقا الرسسوم ٦ اغسطس ١٩٥٣ مع النجاوز عن شرطين من شروط التعيين هما اللياتة الصحية واجتياز الامتصان المترر لشنفل الوظيفة ، والنوع الثاني من الاحسكام يسرى على من سبق تعيينهم على درجات دائمة قبل العمل بالقانون وكذلك على من يعينون طبقا لاحكامه وتقضى هذه الاحكام بمنح الفريتين عند وضعهم في الدرجة المقررة لمؤهلاتهم بداية ربطها أو الاجر الحسالي مضروبا في ٢٥ أيهما أكبر ولو جاوز نهساية مربوط الدرجة ، وباعتبار اتدبيات المؤهلين منهم في الدرجة المتررة لهم وققا للقانون من تاريخ تعيينهم كعمال تنساة ومن تاريخ حصولهم عسلى المؤهل أيهما أقرب ، ولا تعسارض بين النص في المادة ١ من القسانون على سريان أهسكابه على عبال التنساة الذين لم يعينوا على درجات دائمة في الميزانية حتى تاريخ العبل بهذا التانون ، وبين النص في المادتين ه و ٦ على سرياتهما على من سبق تعيينهم من عمال القناة عنى درهات في المزانمة قبل العمل بالقانون ، لانه ولئن كان النطساق الاصلى لسريان القسانون حسبها هو وانسح من عنوانه ومن المادة ١ منه هو نتظيم تعيين عمال القناة على درجات من لم يعينوا بعد حتى تاريخ العمل بالقانون الا أن ذلك لم يبنع المشرع عن أن يورد أحكاما خاصة في ذات القانون بتسوية حالة من سبق تعيينهم على درجات ، برد النمية المؤهلين منهم في الدرجة المترزة لهم وفقا لأحكام هذا القسانون الى تاريخ تعيينهم بوصفهم من عمال القناة أو تاريخ حصولهم على المؤهل أيهها أقرب ، وليس ثبة شك أن النص على رد الاقدمية في هذه الدرجة على النحو السالف الذكر بالنسبة الهسسدًا الفريق من عمال القناة يستلزم بالضرورة أن يوضعوا أولا في الدرجسة المقررة لهم وفقة لهذا التسانون حتى بتسنى أن ترد التدبينهم فيهسا الى " تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيهما أترب ... والتول بغير ذلك

نيسه اهدار المتضى النص الامر الذي لا يجوز لأن أعيسال التص خير من المبال التص خير من المبال التصافي المبال المبال

وبن حيث أنه لا يغير بن ذلك با أثير أن مرسوم اغسطس سغة ١٩٩٣ تد نصى في المادة ٧ على أن الدرجات المسار اليها في مواده هي لكبر درجة يمكن لاسحاب الشبهادات التقسطم للترشيح اليها ويجاوز لهم المتدم للترشيح لوظائف درجنها أتل بما يجوز بمه ترشيح حسلة ديلوم المدارس الصنامية خبس سنوات لدرجة أتل بن الدرجة السابمة المتربة المدارس المنامية خبس سنوات لدرجة أتل بن الدرجة السابمة المتربة وقد تنفين حكيها تسوية حالة عامل الفناة في الدرجة المتررة له وقتا لهذا المتأون تلا بجوز القول بترك الأمر لتقدير الادارة أن شاعت وضعت على الفناة الحاصل على الدبلوم المذكور في الدرجة السابعة ، وان شاعت وضعت وضعته في أية درجة أتل ، لأن ذلك القول يؤدي الى تلب بمهوم النصر من تسوية وجوبية لعامل الفناة في الدرجة المقررة له على سابيل التحديد وفات لاحكام العقائون الى اعطاء الادارة سلطة تقديرية واسعة لم يقض بها هذا العالون .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الطمن أن المدعى حامسل على دبلهم المدارس الصناعية « خيس سنوات » سنة ١٩٣٩ وهو من عبال التنساة والتحق بالخسمية من ١٩٥١/١١/٢١ وعين في الدرجسة الثابنسسية من ١٩٥٨/١١/١٠ التناة على درجات بالميزانية ورغى الى الدرجة السابمة من ١٩٦٢/٨/٣٠ ؛ واعتبر في الدرجة الثابنة من ١٩٥٤/١١/١٢ تاريخ التحسيلة بالخمية بدلا من ١٩٥٨/١١/١٥ على درجات الدرجة السابمة « كادر التانون رقم .(٣.

لسنة 1901 ° هى الدرجة المتررة للهدعى وقتا لاحكام القانون رقم ١٩٧٣ السنة 1911 ما الذي ينبد بنه كما سبق البيان لأنها الدرجة التي يجيز بقطه الحاسل عليه ترشيحه لها وقتا لاحكام الرسوم الصادر في ١ من من مسلحات سنة 1907 وكان المدعى قد رقى الى الدرجة السابعة في المسابعة في المدان المام المربة الله تاريخ التحاته بالمضية في عذه الدرجة الى تاريخ التحاته بالمضية في عذه الدرجة الى تاريخ التحاته بالمنابعة في عذه الدرجة الى تاريخ التحاته المنابعة في عدد الدرجة الى تاريخ الدران المنابعة في عدد المنابعة في الدران المنابعة في عدد المنابعة في المنابعة في عدد المنابعة المنابعة في المنابعة في عدد المنابعة في المن

( ملعن رتم ۲۰۷ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۹۷۸/۲/۵).

#### قاعدة رقيم ( ٣٢٥ )

#### المسادا :

# بلخص العسكم :

ومن حيث أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٩٥ لمسنة ١٩٥٥ بشأن تمين عبال القناة على درجات بالميزانية تنص على أن « استثناء من اهكام القانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظلمي الدولة يمين من تثبت لياقته الطبية من المبال المؤهلين مبن ذكروا في المادة السابقة كل منهم بالدرجة التي يجيز مؤهله ترشيحه لها ونقسا لاحكام المرسوم المسادر في ٢ من اغسطس سنة ١٩٥٣ ... » وقد اصدر وزير الشنون الاجتباعيسة والتميل بها له من سلطة تعويضية ببوجب القانون المذكور فزارا نضيته المكتاب التعورى رقم ١٠ في ١٥ ديسمبر سمة ١٩٥٥ بشواعد تطبيق أمكام جذا التقون نسى في البند ثالثا طبي ما يلبي :

كالمنا : شغل الدرجات الخالية بالكادرين الكتابي والمفنى المتوسسط اعتبارا من ١٩٥٥/١١/٣٣ تشغل الدرجات التاسعة والثابئة الخاليسة من الكادرين الكتابي والفني المتوسط بالطريقة آلاتية :

 ا سـ الدرجة الناسعة نثبت ليانته الطبية وكان حاصلا على الشمهادة الابتدائية أو الاعدادية أو ما يعادلهما من الشسمهادات بعين في الدرجسة الداسسمة .

٧ - الدرجتان الثامنة والسابعة بالكادر الفنى المتوسط .

من تثبت لياقته الطبية وكان حاصلا على شهادة منية متوسطة بيسا حجيز التعيين في احدى الدرجتين الثانية والمدابعة بالتائدر التملي الانوسط ههين في الدرجة التي تتنق مع مؤهله ونقا لاحسكام الرسسوم المسافر في 1 اغسطين سفة 1907 .

ومن حيث الله وبالتوا من البولي في ضوء با تقدم أن التسانون رقم ٢٩٩ المنطق ١٩٥٩ المنسل اليه وبالتواحد السائدو انتهادًا له تد تكثلاً بتحديد الدرجة التي يتم تمين عابل القناة المؤهل نبها وفقا لاحكلهما على وجه لا تبلك عهد الادارة ابة سلطة تتدرية في هذا المسال أو يسوغ لها نمين أي من مؤلاء المسابلين في درجة انني من تلك التي تدرها مرسوم ٢ من ما نمست عليه المادة السابعة من هذا المرسوم من أن الدرجات المتسبح عليه المادة السابعة من هذا الرسوم من أن الدرجات المتسبح المي في موارده هي أكبر درجة يمكن لاصحاب المسابحات المتتبع للرشيع في فالمناف وجهز لحياة الشمهادات المتتبع للرشيع لوظائف درجاتها الله من الهرجة المينة المناف المتابعة المناف من المواردة هو التعيين الذي يتم ونقا للتواعد المسابحة بناء على طلب يتقدم به الوظف عن طواعية واختيار وإذ كان ما هدف اليه القانون رقم ٢٦٥

اسنة ١٩٥٥ الشار اليه هو مسوية حالة عبال التناة المؤهلين بتطهم الهي 
وجات داخل الهيئة كل منهم حسب مؤهله حسبها المصحت عن ذلك 
الذكرة الإيساسية لهاذا التستون بانه لا يجوز ترك الأمر لتسدير جهة 
الأدارة ان شاتت وضعت العسليل في الدرجة المغيرة المؤهلة وأن شاعت وضعته في درجة الخل اذ أن ذلك يترتب عليه مخالفة التاعدة التسانونية 
المتبدة الواردة بالمادة الدائمة من التادن ٢٩٥ لسنة ١٩٥٥ سسالهة الذكر ٤ 
النظمة الراكر عبال التناة التانونية في هذا المجال ٤ تنظيما حديبا لا ترخصي 
المجهة الادارية نيه .

ومن تعيث أنه على هدى ما تتدم ومن كان النابت أن الدمي حاصل على ديلوم الدارس ، الصناعية نظام خيس سنوات المور له وقط المرسوم ... بن الخسطس سنة ١٩٥٦ الدرجة السابقة عان التسوية التى انتهت البها المحكة الإدارية لوزارة الصحة بحكها الصادر بجلسة ١٥ من بارس سنة ١٩٦٥ تتنق والتطبيق السليم لاحكام التساتون ويكون الحكم المطمون غيه أذ ذهب ألى غير ذلك ثد اختا في تطبيق التساتون وتأويله ويتمين من ثم التضاء بالفائه عبيا تضى به من الفاء الحسلم المسادر من المحكمة الإدارية المناسر المعكمة الإدارية

( كُلُّهُنْ رَكْمُ لِأَمْلًا لَسِنَةً ١٩ عَيْ \_ جُلْسِةً الْمُرْكُمُلًا )

# قَامُنِية رَقْبِي (٢٢٢)

## المِسطا :

تسينهم على درجات بالبزائية طبقا القالون رقم 197 أسنة أ197 ـــ استعرار تقاضيهم احانة الغلاء التي كانت نباح لهم قبل ان تزايلهم صفة حيال 1886 ـــ عدم الاغلداد بالقواعد الوارلاة في قرارات لنجاس الوزرام اللان تأثرات تحديد أحانة قلاء ألمجكة .

#### بالقص المكم:

أن القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٩١ في شأن عبسال القنساة على درجات بالميزانية ينص في المادة الخامسة منه على أن يبنع عامل التناة عند وضعه في الدرجة المتسررة الؤهله او العرفته بداية ربطها او اجره الحالى مضروبا في ٢٥ أيهما أكبر وأو حاوز نهاية مربوط الدرجة ويستمر منحه أمانة غلاء الميشة التي كان يحصل عليها الى أن تتفير فئته أو طائفته طبقا لقواعد منح هذه الاعاتة وتسرى هذه الملاة على من سبق تعيينهم من عمال القنساة قبل صدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية دون صرف نروق عن الماضي ، ومنساد ذلك أن المشرع قد استحدث تاعدة خاصة بالنسبة لاعاتة غلاء الميشة التي تهنج لمسال القناة متتضاها أن يستبر هؤلاء المبال في تقاشى أعانة غلاء المبشبة الترر كاتت تبنح لهم تبل أن تزايلهم صفة عمسال تنسأة وهو بذلك قد راعي الوضيم الخاص الذي كان عليه العمال المذكورون من حيث الاجور والمرتبات التي كانوا يتقاضونها ابان خدمتهم بالجيش البريطاني ولم بشأ أن يخضعهم للتواعد العابة التي تحدد على بتنضاها تيبة اعانة غلاء الميشبة الستحقة للعلماين بالدولة والتي تعتد اساسا بالأجر الذي كاتوا يتقاضونه ، هم وزملاؤهم في ٣٠ من تومير سنة ١٩٥١ ومن ثم غان اعاتة غلاء الميشة التي تستحق لهؤلاء العابلين عند وضمهم على درجات باليزانية تخضع ق خصوص تحديد تبيتها للقاعدة التي نصت عليها صراحة المادة الخابسة من القانون ١٧٣ لسنة ١٩٦١ السالفة الذكر ، والتي تقسوم علسي الاعتداد بالاعانة التي كان يتقاضاها هؤلاء المأبلون طبقا لكادر عسال التناة ، ولا تخضع في هذا الخصوص للتواعد الواردة في ترارات مجلس. الوزراء التي تناولت تحديد هذه الاعاتة ومن بينها القساعدة التي تضمنها: قرار مجلس الوزراء التي تناولت تحديد هذه الاعلقة ومن بينها القاعدة التي تضبئها ترار مُجلس الوزراء الصادر في ٦ من ينسلير سفة ١٩٥٢ -الذى يطلب المدعى تطبيته والتى تتضى بمعابلة الموظنين الذين ثبتت لعم اعلقة غلاء الميشة على أساس ماهياتهم في ٣٠ مِنْ تَوْمَيْنِ سَسَنَّة ١٩٥٠

نم خصلوا على شمسهاذات دراسية اعلى من هذا التساريخ أو بعدد وعينوا بالترجات أو الماهيات المتررة المؤهلات الجديدة على أساس منحهم اعلتة المفالاء على الماهية الجديدة بن تاريخ حصولهم عليها

( طعن رتم ۸۰۳ اسنة ۹ ق - جلسة ۱۹۷۸/۱۲/۱ )٠

#### قاعسدة رقسم ( ۳۲۷ )

#### المسيدا :

تمين عمال الثقاة على درجات الغزائية ... يرتب لهم حقا في تلبيت امالة غلاء الميشة القررة لهم على أساس الأجر القرر الدرجات ألتى أعيد ...مينهم فيها ه

## نبلغمن الحسكم :

وين حيث أنه عتب أعلان الغاء بماهدة سنة ١٩٣٦ قرر بجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ من نونبير سفة ١٩٥١ تشكيل لجنسة في وزارة المالية تبثل نبها جبيع الوزارات لاعادة توزيع عمال الجيش البريطاتي الذين تركوا الخدبة ببنطتة تناة السويس على وزارات الحكوبة وبمسالحها كيسا ترر في ٢ ديسسبير سنة ١٩٥١ تخويل هذه اللجنة الحق في اعلاة النظر في الاجور التي تحدد لهؤلاء الاعمال ، وقد وضعت اللجنة تتريرها الذي ضيئته القواعد التنظيمية التي ارتاتها في شيئان توزيع المسال بحسب حرقهم وتقدير أجورهم ، وتضهن تقسرير اللجنة أنها قابت باعلاة تقدير أجور أرباب الحرف بها يطابق درجات كادر ألعمال الحكومي وبمقتضه الكثنوف حرف ( ب ) الملحقة بالكادر « حتى يعابل الجبيع على قدم المساواة . ورعة على الدرجات الآثية : ١ - ٢ - ٢ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - عامل -دتيسق « ٥٠٠/٠٠ » ببداية ٢٤٠ مليم ٨ ــ عامل دقيق « ٥٠٠/٠٠ » . واوردت اللجئة في الجدول رتم ٢ المرفق بتثريزها والخاص ببيان درجات كادر العمال الحكومي وحرف عمال الجيش البريطاني التي وضعت عيها افي الكثيف رقم A تحت درجة عابل بقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » مهشمة براد > وقررت اللجنة أنه من المنهوم أن الاجور المتدرة تمنسح الى العمال الذين

يقومون نعلا باعبالي الجرنب التي تعرب لها هذه الأجور في الكليم ، ولهه مما يقصل التحسيلا وفيقا بالاجور المتعرف مسابق الهيدين فيها الهيد والبه والمهاب المتحدد على العبالي أو العبناج الفنيين أن يؤهدا المجافز أو حزفهم بعدالم المالكة لهذا الفرض في مخطف الوزارات والمسلح طبقها للهادة السابعة من تواجد كادر المعالي وذلك لمرغة الادرجة التي يوضع غيها كل منهم حسب تدرته على العمال و وند وافق وزير المالية على القواعد التي تضمنها تقرير البعنة وقرر تطبيقها على جميع عمال البيش البريطاني النين المقواعد التين الدقوا المكومة توحيدا للمعالمة بينهم وأبلغ ذلك الى الجهات المختصة بالكتاب رتم ٢٣٤ م ١٩٥٧ المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ المنافذة المنافذة والمؤرخ ١٩٥١ من مارس سنة ١٩٥٢

ومن حيث أنه متى قان الثابت من الاوراق أن المدعى أدى الاستهان. الفنى لمهنة براد الذي يتطلبه كادر عمال القناة ونجح نيه في ١٩٥٢/٢/١١ اذ حصيل على خيسية درجات بن عشرة غاته يكون قد اكتسب بركزاً! قاتونيا على أسساس نتيجة هذا الابتحان ترتب له ببقتضاه حتى اسستبده. مباشرة من القانون في حينه نيما يتولق بالدرجة والأجر اللفين يستحقهما . واذ كانت مهنة براد التي شبعلها المدعى مقدرا لها في كادر عمسال القناة درجة عامل دقيق « ٣٠٠/ ٥٠٠ مليم » وليس عامل دقيق « ٣٠٠/ ٥٠٠ » بداية ٢٤٠ مليم علن من حقه تاتونا ، أن يشسفل هذه الدرجة ويتقلمي 'ول مربوطها «٣٠٠ م » دون حاجة لملاستناد الى تنظهم لاحق القابون رقم . · ٢٩٥ لسنة ١٩٥٥ بشبان تعيين عمال القناة على درجات بالميزانية. أو قرار ، جلس الوزراء اللحق به المسادر في ٢٣ من تونيير سنة ١٩٥٥ لأن حقه-في الأجسر المفكور تدر اكتبيبه تبل ذلك مها يترتب عليسه بحسكم اللزوم أن يكون من حته قانونا أن تثبت أعانة الفلاء المستجنة له على أساس هذا الأجسر ، ومن حبث أنه لا يؤثر نيما تقدم أن يكون المدعى لم يعين معسلا في درجة مسلم دقيق ع ٥٠٠/٣٠٠ » الا في ١٩٦٠/٨/١٠ بعد المسل بالقانون رقم ٩٦٥ لبينة ١٩٥٥ وقرار مجلس الهزراء المسادر في ٢٣ نومبر سنة مهم الخاص بتبيين عمال التباة غير المؤهلين على درجاته في الميزانية ... ذلك النبه مُضِلا عن أن المدعى استبد حقا في بداية مربوط درجة عامل بقيق ٥٠٠/٣٠٠ مليم " تبل المسل بالقسانون رقم ٦٩هـ لسنة ١٩٥٥ وقرار مجلس الوزراء المثيار اليما على الوجه السابق بيائم

غان نميومس هذا القرار الاخير قد أوجبت تحت البند ؟ الخاص بالعساق النئين أن « يجرى تصنعيع درجة أجر كل عابل طبقا لتقيمة اعتصافه ولاحكام كادر عبال القناة بصرف النظر عبا استوان عليه من أجر من قبل على الا يصرف له الألهر الخاص ببهنته الااذا كان يزاؤلها نقطة » بياايؤكه حق المدمى في شغل درجة على نقيق « ٥٠٠/٣٠٠ » ببداية ٣٠٠ مليم واستحقاقه اعانة الفلاء على أساس أول مربوط هذه الدرجة .

وبن حيث أنه لا يغير بن ذلك أيضًا ما نصت عليه المادة ٥ من القانون : رتم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تعيين عمال القناة على طرجاك، باللزانية بن . أن و بينام عليله التهافة عند وضعوا في الترجة المتورة للاطلة أق حيفه بداية ريطها أوراجرم الحبالي مضرهوا، في ٢٥. يويا أيهب أكبر وإور جاول نهاية مربوط الدرجة ويستمر منحه اهلتة غلاء الميشة التي كان يحصل. علنها الى أن تتفير غلته أو طائنته طبقها لتواعد منح هذه الاعاتة" . . . . وتسرى هذه الماهة على من سبق تعيينهم من عمال العداة عبل صدور هذا التفون من تلزيف وبسمهم على درجات في الميزاكية. دون صرف الميوقير عهد الملفى » لأن نهن هذه المادة لا يتضبن في حقيقته أية شاهدة تحل بالمركز الذي اكتسبه الدعى في حساب أعانة الغلاء على أساس ٢٠٠٠ بليم استحقاقه للأجر المذكور في درجة عامل دهيق ٥٠٠٠/٣٠٠٥ م » ثم تعيينه عنها المسالة بموجب القسرار الاداري رقم ٢٩٠ المسادر في ١٩٦٠/٨/١٠ كما أن سريان، هذه المادة على من سبق تعيينهم من عمال القناة قبل مسدور هذا القانون من تاريخ وضعهم على درجات في الميزانية قد اقترن بعسارة دون صرف نروق عن الماضي الأهر الذي يتطع بأن المشرع تصد المادة التملطيح الفين يسم ي عليهم هذا النص من التمكم الذي ورد به ونتد هذه الانالاة بعستهر صرف نروق عن الماضي مما لا يتصور معه أن تطبق هذه الملاة عسلتي وجهه. عودى الى الاشرار بما اكتسبه عمال القناة من حاوق تبل صدور القساقين. السالف الذكر.

ومن حيث أن حكم محكنة القضاء الادارى المطعون فيه أذ أخسفه بغير النظر المتقيم غاته يكون إند أخطاً في تأويل التاتون وتطبيقه ويتمين الحكم بالمَلّاك فيها قضى به من الفاء حكم المحكمة الادارية الصادر بطبسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورفض الدعوى ، والحكم بأكتبة المدعى في تثبيت اعلقة الفلاء المستحقة له على اسساس اجر يوسى مقداره ٢٠٠٠ مليم اعتبارا من ١/٩/٠/٨/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ورد ما استقطع من مرتبه على وجه مخلف لذلك .

( طعن رقم ٣٦٦ لُسنة ١٩ ق \_ جلسة ١٩٥٨/٥/١٤ )

# قاصحة رقسم ( ۲۲۸ )

#### : المسلما :

الأجر الذى نتبت عليه اعاقة المائد لبصفى العليانين من عبال القتاة —
القشاون رقم ١٧٣ أسنة ١٩٦١ في شان نعين عبال القتاة على درجات
بالهزانية — المائد المائيسة من هذا المائون — بغاد هذه المائد أن المشرع
قد أستحدث قاعدة خاصة بالنسبة لاعاقة غلاء الميشة التي تبنح لمبال
المتناة متضاها أن يستبر هؤلاء المبال في بتقافي اعاقة المائد التي كانت
تبنح لهم قبل أن تزايلهم صفة عبال القتاة — عدم خضوع اعاقة الفلاء التي
تبنحن لهؤلاء العابلين عند وضعهم على درجات بالهزائية القواعد الواردة في
تراء التي بحلس الوزراء التي تناوات تحديد هذه الاعقة .

#### ملخص القنسوى :

من حيث أن القانون رقم ١١٣ لسفة ١٩٣١ في شان تعيين عبسال الفتاة على درجات باليزانية ينص في بادته الخابسة على أن 3 يبنع عامل القناة على درجات باليزانية ينص في بادته الخابسة على أن 3 يبنع عامل الجره المالي بضروبا في ٢٥ أيها أكبر اولو جاوز نهاية مربوط الدرجة . ويستبر بقحه اماتة غلاء المعيشة التي كان يحصل عليها الى أن تنقيب من طبقا لقواعد بنح هذه الاماتة وشرى هذه المادة على من عبل القناة على صدور هذا القانون من تاريخ وضمهم على درجات في اليزانية دون صرف غروق عن الماضي » .

" وبناد ذلك أن المشرع قد استحدث قاعدة خامسة بالنمية لاعاتة غلاء الميشة التي تبنح لعبال القناة بقنضساها أن يستبر هؤلاء العبسال عبال القناة وهو بذلك قد راعى الوضع الخاص الذى كان عليه المسلل المتفاة وهو بذلك قد راعى الوضع الخاص الذى كان عليه المسلل المنكورين بن حيث الاجور والمرتبات التى كانوا يتقاضونها ابان خدمتهم بالمجيش المربطاتي ولم يشا أن يخضعهم للقواعد العلبة التى تعدد على منتضاها اعلقة غلاء المعيشة المستحقة للعلملين بالدولة والتى تعنسد أسلسا بالأجسر الذى كقوا يتقاضونه هم وزعلاؤهم فى ٣٠ من نوفسسبر صنة ١٩٥٠ و وين ثم غان اعلق غلاء المعيشة التي تستحق لمولاد العالمين عند وضمهم على درجات بالميزانية تخضع في خمسوص تحديد تهيئها لقنادة التي نصت عليها صراحة المادة الخامسة بن القساقون رتم ١٧٧ فسنة ١٩٦١ سالف الذكر والني تقوم على الاعتسداد بالاعلة التي كان المضموص للقواحد الواردة في قرارات بجلس الوزراء التي تغاوت تحديد المعموص للقواحد الواردة في قرارات بجلس الوزراء التي تغاولت تحديد الاعائة .

وبن حيث أنه على متنضى با تتسدم غاته لا يجوز تعديل اعانة غلاء المعيشة التي كان يتنافساها السيد/... قبل أن تزايله صفة عابل التنساة وذلك بعد وضعه على درجة باليزانية طبقا للقانون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦١ المائة الله واتبا يستبر بنحه هذه الاعانة الى أن تتفير نئته أو طائفته على نحو با تنص عليه المادة الفابسة بن هذا التانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية المبوبية الى ان امانة غلاء الميشة التى تستحق لمبال التناة مند وضمهم على درجات بالميزانية طبقا القساتون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦١ المسلر اليه ... مى الامانة التى كان يتقاضاها هؤلاء العلبلون طبقا لكادر عبال التناة تبل وضمهم على درجات ولا يجوز تمديل هذه الامانة الا في الاحوال المنصوص عليها في المادة الخليسة من حذا التاتون .

#### قاعسدة رقسم (۲۲۹)

#### النسدا :

عبال القائر - تعيينهم على درجات بالغزائية - العينهم في هذب الدرجات - القائرن رقم (العالية عدارا في هذا القائل - لا يكديهم حظ في عمر مدة خدتهم العداية -

# بلخص الفتسوي :

يبين بن استعراض نصوص القاتون رقم ١٤٥ لسنة- ١٩٥٥ بشاي . تعين مبال التناة على درجات بالجزائية أنه يحدد في جاهته الإملال عبسال النتاة بأنهم العبال الذين تركوا خدمة المبلطان العربطانية بقاعدة العفاة . والتحتوا بخدمة الحكومة ويخصم بأجورهم حالبا على القسم ٢٥ من ميزانية : الدولة ، ويخصص في مادته الثانية نسبة معينة من الوظائف بالكادرين الكتابي والفنى المتوسط لتعيين ذوي المؤهلات منهسم ، ثم نص في المادة الخامسة على انه « مع مراماة احكام المواد السابقة تسرى على من ذكروا بن عبال التناة بعد تعيينهم على درجات طبقا الاحسكام المادة ( ٢ ) باتي احسكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ باعتبارهم معينين لأول مرة ، ويتخذ تاريخ التعيين في الدرجة اساسا لتحديد الاقديبة وغترة العالوة والإجازات \* وقد جاء بالمفكرة الإيضاجية الفقانين تطبيبا على هذه المادة انه « ويالفظر الى أن الحاتهم بخيبة الحكومة بالدرجات الوائمة بيعتق المر مزايا شيتي مُضِلا عما هيه من تجاوز عن القواعد العِلمة المتطقة والتعمين في خدمة الحسكيمة 6 منه تغيينها الماية الخام ببسة بما يغييران تعيينهم في درجات بالمهرانية، يعتبر انتتاحا لرابطية التوظف المطي بالنسبة لهم ، منصت على اتخاذ تاريخ تعيينهم على الدرجات الحالية باليزانية. مبدال. لحساب الاقدبية بحيث لا يجوز لهم المطالبة بضم مدد الخدمة السلبقة لهم واكتساب أتدبيات على بن سبقهم بالقعيين بالطريق القانوني المعتله ...

خسوسا وأن العكومة إذا المقتهم بهسسا من قبل لم تكن بحاجة نطيسة اختباتهم ولم يلاحظه في الحسساقهم بالخسجة لا خبرتهم ولا مؤهلاتهم . ونبها عدا هذا التحفظ تطبق بلتي احكام القانون 11 لسنة (190 عليهم بعد تعيينهم مساواة لهم بباتي الوظيين في كلتة الوجوه الأخرى » .

وببين من عبارة نص المادة الخلمسة المشار البها في ضوء تعليق المذكرة الايضاحية عليها أن الشرع يعني أن يكون تاريخ التعيين على درجات طبعا: لاحكام المادة الثانية من القانون أساسا لتحديد الانتبية في هذه الدرجات ونترة المسلاوة والاجسازات مثلهم في ذلك مثل المعينين ابتداء ولأول مرة. وقد جاءت عبسارة المذكرة الايضباحية قاطعة صريجة في هذا المعنى ــ ولي تكن عبارة النص في هذا الخصيوس تزيد! من المشرع ولا ترديدا ألتبسدا المنصوص عليه في المادة ٢٥ من قاتون نظهم موظني الدولة وهو البدا القاضى باعتبيسالم الانفييسة في الدرجة من تاريخ التعيين ميها ذلك لانه يستهبف بها غرضيا معينا المصحب منبه المذكرة الايضياجية وبينته اسبابه ومبرراته في وضوح وجلاء ، وقد اقتضى ذلك منه أن يلتزم جاتب الحيطة والتحنظ بالهجي صراجة على اعتيار تاريخ التعييز على الدرجات اساسا لتحديد الاتدبية . . الخ . يؤيد هذا النظـر أن المشرع يستهدف بهذا القانون تنظيم مراكز فالتونيسة العمسال لهم خدمة سسابقة في الجيش البريطائي وقد تركوا عبلهم بجيش العسدو تلبية لداعي الوطن غائليهم المشرع نظير تضحيتهم هذه بهرزايا اشسارت اليها المذكرة الايضاحية وقد استبعد منها مزية ضم مدة الخدمة السابقة اكتفاء بتلك المزايا ورعابة لحثوق من سبتهم الى خببة الحكومة بالطريق القاتوني العادي .

كما وأبق المشرع لم يدع تحديد رواتب هؤلاء المبال عند تعيينهم على درجات للقواهد المهابي الواردة في القانون رقم ١٠٠٠ المسال 1٠٠٠ المسابقة الواردة في القانون رقم ١٠٠٠ المسابقة عنم القواعد التي تقشى بعنم الوطف عنم القواءد التي تقشى بعنم الوطف عنم القويد هسألة المسابقة تقشيت في الحكومة (م ٢١) > وانها للحد رواتهم تنظيها خلصا تقشى في المادة الثالثة بن القسانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٠ ينمع كل منهم راتبا يوازي الاجر الشهري الذي كان يتقاشاه عليات المسابقة المورد عن الراد التعالقة مراتبا يوازي الإجر الشهري الذي كان يتقاشاه عليات المسابقة على مراتبا يوازي الإجر الشهري الذي كان يتقاشاه عليات المسابقة على مراتبا يوازي الإجر الشهري الذي كان يتقاشاه عليات المسابقة على مربط الدرجة ،

خان كان يبتع أجرا يوبيا حدد برتبه في الدرجة على أساس أجره اليومي بشروبا في ٢٥ يوما ولم يصـــــل الى أول مربوط الدرجسة وذلك دون تحاوز بدلينها ،

وليس من شك في أن هذا التنظيم الخاص لروات المعلى عند تميينهم التأثير على أسس وقواهد بقسايرة للأسمى والقواهد العلية المنصوص عليه المن المنابع عند استبعد فيها في تانون نظلم موظفي الدولة يدل على أن المشرع قد استبعد فيها استبعده من هذه القواهد والأسس العلية قواعد ضم مدد الخنية السليقة التي يغير تطبيقها واعملها زيادة في راتب الموظف عند أول مربوط الدرجة ، (م 7 من تأتون التوظف ) وأنه (أي المشرع) يرغب عن أهمال قاعدة على المربعة المتردة والمنابعة المن وهي القاعدة التي تتضي بنع الموظف عند تميينه أول مربوط الدرجة المتردة لوطيفته ول مربوط الدرجة المتردة لوطيفته (م 11 من تأتون النوطف) .

ويظمى بن كل ما تقدم أن نصوص القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٥ ا الشار اليها تؤيدها المذكرة الإينسادية لهسذا القانون وأضحة الدلالة على أن المشرع انها يقصد الى عدم ضم مدة الخدمة السابقة لممال القنساة عند معينهم على درجات بالميزانية تطبيقا لاحكام القانون المذكور .

( المتوى رقم ۲۹۹ في ۱۹۳۰/٤/۱۲ )

# قاعسدة رقسم ( ۲۳۰ )"

## البسيا :

عابل يومية ... تعيينه في الدرجة الثلهنة الفنية في ظل القانون رقم ٢١٠ [عسنة ١٩٥١ ... منحه اول مربوط هذه الدرجة دون نظــر الى لجره الذى كان يتقاضاه .

# ملخص القتاوى:

يبين من استمراض احكام القانون رقم ٢١٠ اسنة ١٩٥٦ بشان نظام موظفي الدولة انها تقوم بحسب الاصل على أساس الفصل بين الكلارات المنطنة التي يستقل كل منها بنظام خاص بوظفيه وذلك بالنسبة الى شروط التعيين والترقية فيه والمرتبات والمسلاوات التي ينحونها وغير ذلك من قواعد التوظف ، ومن متنفى ذلك انه عند تعيين الوظف بأحد هذه الكلارات يخضع للنظلم الخاص به بغض النظر عن الكلار الذي كان معينا ينهه وذلك با لم يغمى المتاساط الموظف باحصل عليه من بزايا في الكلار السابق ، وبدال ذلك با نصت عليه الملاة ٢١ من الاحتفاظ لموظفي الكلار المسابق وبدال بورتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكلار المسابى الولام بيرتباتهم التي كانوا يتقاضونها في الكلار المتوسط اذا زادت عسلى اول بربرط الفرجة الذي عينوا فيهسا وبشرط الا نجساوز نهساية مربوط عدا الدورة » .

وقد ورد هذا النص استثناء بن اصل علم بن اصول القانون المُسار الله ضمينته الفقرة الأولى من هذه المادة ونصمها : « يبنح الموظف عند التعيين اول مربوط الدوجة المقررة الوظيفة أو المربوط الثابت على الوجه الوارد بجدول الدوجات والمرتبات الملحق بهذا القانون ولو كان المؤهل الطبى الذي يحيله الموظف يجيز التعيين في درجة اعلى » .

وملى مقتضى ما تقدم عان علما اليومية الذى كان يشغل درجة فى كادر المبال وبلغ أجره ١٠٠ مليم يوميا ثم عين فى وظيفة من الدرجة الثلبنة الثنية بالكادر المام ، يبنح أول مربوط الدرجة التى عين فيها دون النظر الى مرتبه الذى كان يتهاضاه .

ولا يؤثر في هذا النظر ان مجلس الوزراء كان تقد ترر في ٢٧ من المسلس سنة ١٩٥٠ تسوية ماهيات السهال عند تمييتهم على درجات على اسماس مرتبهم اليوسى مضروبا في ٢٥ يوما ، ذلك لأن هذا الترار قد سقط في مجال التطبيق بصدور التساتون رقم ١١٠ لمنة ١٩٥١ الذى قابت المكاب على الفصل بين الكلارات على ما سبق بيسته ، فضلا عن المسلم الاصيل المصال المن المهدد الاصيل المصال المن المدت المقدرة الأولى من الملاة ١١ منه وهو يقض بدن مروط الدرجة التي يمين غيها فقط .

( غنوی رقم ۱۹۳۰ فی ۱۹۳۰/۰/۱۱۱۱

# كاعسندة رقسم (۱۱۴۴)

: 15-47

عبال انتقال ... تمييتهم ... استطاعهم آلدرجات الآثررة اهرتهم في عامر جمال افتقاد دون ترخيص من جهة الادارة ... اختصاص اللجائز، الشكاة الإنصطاع اللخائز من تداكمهام المراجعة أو المراجعة أو

#### يلقص القتسوى :

حيوت أنه على أثر القاء معاهدة سنة ١٩٣٦ نزك العبال المعربون الخيال المعربون الخيافي البريطاني بنطلة القنال أعبالهم ، فكان لزلها عبلى الحكومة تلن الديرة أنهم سسبل العيش ، وبن ثم فقد قرر مغلس الوزراء بجلسسته المنصدة في ١٩٥٨ تتسكيل لجنة في نواراة الماقية تبلغ غيها جبيع الوزارات لاعادة نوزيع المبال على المسالح الحسور قرار بن يتجلس الوزراء في ديسسبر سسنة ١٩٥١ بتكويل اللجنسة التسار بن يتجلس الوزراء في ديسسبر سسنة ١٩٥١ بتكويل اللجنسة المسالح المخالفة ، كما صسخر قرار بن يتجلس الوزراء في ديسسبر سسنة ١٩٥٠ بتكويل اللجنسة المسار المبال على الماس سسنة ١٩٥٧ من مارس سسنة ١٩٥٧ من مارس سسنة ١٩٥٠ المناطقة وزينه المبال في شمينها بكادر عسال القنسال وقدرت غية اجور ارباب الحرف المناطقة وزينة والمناطقة وزينة المناطقة وزينة المناطقة وزينة المناطقة وزينة المناطقة ا

وكان من التواعد الجوهرية التي وضعتها اللجنة أن الاجور المتدرة تعناط ألى النجال الذي تدرت لها هذه تعناط ألى النجال الذي تدرت لها هذه الأجور في الكادر ، وأنه يجب وضسح كل عابل في الدرجة التي تتنقى مخ حرفته في كادر الفسال بالحكوبة وتنحه بداية تلك الدرجة كيسا يجب أن يؤدى هؤلاء العبال ابتحانا في حرفتهم بواسطة لجان بشسكلة في مختلف الوزارات والمسالح لهذا الغرض ، وذلك لمونة الدرجة التي بوقسم غيها

قال تغنيم حديد العرفة على النصاف بوالوالوك على كتابتهم واستفتتالهم
 أقدرخات الكدرا الهم أق الكادر ...

ومن حيث أنه من هذا بين أن الشرض من الامتصان الذي يؤديه المسل هو التحقق من الحساليم بحرّهم وللوقوف على كتابتهم المسل واستحقاتهم للعرجات المسحرة لهم في الكادر ؛ ومفساد هذا أنه ولئن كان من اختصساص لجنة الامتحان تقدير العرجة التي يستحقها العالم والأجر الذي يبنح له حسب نتيجة استحاته في حرفته الا أنه ليس لها أن تتسدر لهرفة الواجر المقرر الها في الكادر .

عادًا كانت بهنة العابل وردت في الكشوف الملحقة بالكادر والدر لها عربعة نسائع طايق ( ٢٠٠ - ٠٠٠ بليم ) فلا بليسة للبنسة - بدعوى ان خوجالته واحقه لدرجة حسستانج تحقيق بهناز بادام أن بهنته التي بيتوم بعيلها عاملاً لم تزد في الكشف وهم ٩ المخصص لدرجة نسائع تطبق نهتساز ( ٢٠٠/٣٩٠ بليم ) .

ومن حيث انه بيين بن الاوراق أن عمال القنال الذين الحقوا بوزارة العبل يشخلون حرفه « منجد » 6 « نجار » > ( أسطرجى ) > ( عسابل نكيف هواء ) .

وبن حيث أن هذه الحرف بقدر لها في الكشوف رقم ( A ) الملحقة بكادر هبال القفال درجية صاتع دفيق ( ٣٠٠ - ٥٠٠ بليم ) ،

لطَّفُ يكون مرار اللَّيفة في مُنفه الأخير والقائد وصعهم في درجة \* عبارج معين جعار » بطلق المقاسمة الاستكام الكادر والمعضوار اللهشتة تحدد اختصاصها المعمدومي عليه في هذا الكادر وبن ثم يجوز صاحبه ترارها في اى وقت وحتى بصح خوات مواعيد السنحب وانزال هسكم القاتون على هؤلاء المبال وذلك بتسوية هاتهم في الفرجة المقاررة لحرضهم وعى درجة مساتع دقيق من تاريخ تعييضهم بوزارة العدل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى:

(١) أن عبال التنال يستحتون الدرجات المتررة لحرفهم في كادر عبال. التنال دون ترخص من جهة الادارة .

(٣) ؛ أن اللجان المشكلة لابتحان هؤلاء الميال تختص غقط بالتثبته من مسلاميتهم لحرفتهم ولا يجلوز لها أن تقلم لهم درجة أو أجرأ يزيد. عبا هو بقرر بالكادر .

( ٣ ) أن ما قررته اللجنة المسكلة لامتحان عبال القنال اللحقين بوزارة المدل من وضعهم في درجة ماتم دقيق معاثر ( ٣٦٠ – ٧٠٠ مليم ١ قرار مضالف للقانون ، لا يكتسب أي حياية ويجوز سنحيه في كل وقت ويتمين تنسوية حالة هؤلاء المهال في الدرجات المقررة الحرفهم وهي. ( صائم دقيق ٥٠٠/٣٠٠ معليم ) .

(غتوی رقم ۸۸۱ فی ۳۰/۱۹۹۱)

قاعسدة رقسم ( ۲۷۲ ) .

الجسدا :

#### ملخص الثبتوي : .

انه من مدى جواز وضع بعض عمل الفتاة على الدرجة . ٢٠. ١/٢٠ و بدلا من الدرجة المتحدد المن الدرجة . ٢٠. ١/١٠ م بدلا من الدرجة المتحدد المن الدرجة المتحدد المن الدرجة المتحدد الم

اولا ... أن تمين العالم على احدى الدرجات رحين بطو هذه الدرنية غاذا كان عدد الدرجات العالمية الخاليسة من الفئسة . ٣٤٠/٣٠ بقيم أم يستوعب جبيع عبال التناة وأنها تسبيل جزءا بنهسم فائه يكون من غير المتبول مساواة كل منهما بالآخر لأن هذا الأبر يتطلب عدد من الدرجات يتأسب بع عدد هؤلاء العبال وطالما أنه لم يكن هناك ثبة تنظ علد التعبين في الدرجة ... ٢٢٠/٢٠ عليم ولم يوجد عدد من هذه الدرجات يسمح يوضع جبيم العبال عليها فائه لا حجة في القول بالمساواة .

ثانيا ـ أن وضع على القناة المعين بالعرجة - ٣٠٠/١٤ على العرجة 
٢٠٠/٢٠ بعقير بطابة تربقة له › والمستقر طلعه أن تواعر المستراطلت 
التربقة في المابل لا تخوله المحق في التربقية الى هذه العرجة ولا تعدو أن 
تكون لملا يراود العالم وللجهة الادارية أن تجربها في الوقت الذي يناسبها 
ومقا لطروعها وعلى ذلك على عمل القناة الذين لم يوضعوا على العرجة 
رغم تواعر شروط 
منظما غيهم ،

ثالثاً ... أن اللول بقير ذلك يرتب أعباء بلاية على الغزانة العابة كما يترتب عليه هرف الروق باللية اهتباء أن تاريخ تمين زبالاء العسللين المعروضة حالاتهم بالمعروضة ١٣٠/٢٠ عليم ولذلك يجب عدم التوسع في تنسير على هذه الاحكام وانها يجب التضييق من نطباق تنسيرها وعدم القياس غليها .

الأأنه لما كانت التصبوص والإحسكام المتدم ذكرها ، لا تؤدى الى المجلم المجلم المسلم المدرجة (٣٠/١٠ من تاريخ تصييم

من لجل ذلك التهى رأى الجمعية المنوبية الى جواز الجلة اطلب بنش عمل التفاة المعنين على الدرجة ١٤٠٠/ ١٠٠ ملي بنساواتهم بزملائهم طلعينين على الدرجة ٢٠٠/٣٠ مليم وتوطى الجبعية العنوبية بتعديل التشريح بما يحتق لهم هذا المطلب ،

( الله ١٩٧١/١/٨٦ ـ جلية ١٩٧٢/١٨٦ )

رقامستة رقسم ( ۲۲۳): .

والمسطارة

يفرج عن نطاق القلاون رقم ١٧٣ أسنة ١٩٦١ في شان تمين عبال القناة على درجات اوقك الذين سبق تميينهم على درجات دائمة بالبزائية قبل تاريخ العبل به الا اذا نص القلاون على غير ذلك بنص صريح ،

ملقص العسكم :

حقيقا لعبال القناة الذين بنطبق عليهم هذا التانون وهم عبال القناة الذين تركوك الخدية بالجيش البريطاني بقاعدة ألقناة والتحتوا بخسدية الحكوية والبر بمينوا في درجات دائمة فالميزانية حتى تاريخ العبل بهذا القانون ومن تبر يفرج من دائرة سرياته طائنة عمال القناة الذين سبق تعيينهم في درجات

دائمة بالميزائية تبل تاريخ العمل به الاحبث يتضى القانون بسريان حكم من المكليه على اقراد تلك الطائفة وعندند يجرى اعمال هذا الحكم في حدوده م

( طعن رقم ٣٨٨ لسنة ٧٧ ق \_ جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )

# القمسل الخابس مقسد المهسل المسردي

القـــرع الأول

سريان قانون الممسل

قاعسدة رقسم ( ۲۲۲ )

## المِسطا:

وقوع المُخافة خلال الفترة التي كانت فيها الشركة من شركات القطاع الفصاعي ... الفصاعي ... الفصاعي ... الفصاعي ... الفصاعين التمسل هو الذي يسرى دون قانون النيابة الادارية والمحاكمات القاديية ... سقوط اتهام المسلمل بيضي شيسة عشر يوما من تطريخ كشف الخالفة ... لا يغير من ذلك تلبيم الشركة في تاريخ لاحق ،

# مكفص الحسكم :

ان شركة الاستخدرية لتجارة الإخشاب ابيت بالقسانون رقم ١١٧ السنة ١٩٦١ اعتبارا من نفاذ هذا القانون في ٢٠ من بوليه سنة ١٩٦١ المثان على من الرابع من شركات القطاع الخاص التي لا تساهم غيها الدولة أو تضبن للمساهين غيها حدا ادني من الأرباح وبذلك يكون الفعل المسند الى المطون ضده قد وقع خلال الفترة التي كانت بها الشركة من شركات القطاع الخاص التي لم يكن يسرى على عبالها احكام القانون رقم ١١٩ السنة ١٩٩٩ في شان سريان قانون النبابة الادارية والمحاكمات الذاديبية على عباله الشركات الخاصة اذ لم يسدا خضسوع عبالها الاحسكامه الاحتكام الا عتبارا من تاريخ تابيها في ٢٠ يولية ١٩٦١ ، وانسا كان يسرى عليهم اعتبارا من تاريخ تابيها في ٢٠ يولية ١٩٣١ ، وانسا كان يسرى عليهم

في الفترة المسلسل البها فانون العبال رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وحده الذي تحظر المادة ٢١ منه أتهام العالم، في مخالفة منهي على كشفها لكثر من خبسة عشر يوما .

(طمن رقم ٨٠٥ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٧/١٢/٢)

#### قاعسدة رقسم ( ٣٣٥ )

#### : 12....41

مرسوم بقانون عقد المبل الفردى رقم ٢١٧ أسنة ١٩٥٢ — سريائه على مستفدى الحكومة الفارجين عن الهيئة وممال اليوبية غيما هو اكثر فاكدة العابل •

# يلغص الفتسوى :

ان احكام الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعدد المعلى الفردى تنطبق على مستخدى الحكومة الخارجين عن الميئة وعمال اليومية اخذا بمفهوم المخالفة من نص الفترة ( ه ) من مادته الأولى . وقا كالتخالفة من نص الفترة ( ه ) من مادته الأولى . وقا كالتخالفات المدون من خلك الرسوم بقانون تنص على أنه « يقع بلخلا كل شرط في مقد العمل الفردى يخالف احكام هذا القانون وثو كان سابقا على المعلل به ما لم يكن الشرط اكثر نائدة للعامل » غان هذه الملاقة نسرى اذن على العملاقة التي تربط الحكومة بطائفة المستخدين الخارجين عن الهيئة وعمال من أن هذه الملاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح وليست علاقة تعاقدية كان أن المتصود بمبارة « كل شرط تنصبها القوانين واللوائح وليست علاقة تعاقدية كاسائفة الذكر هو كل شرط تنصبه القواعد التي تحكم العلاقة بين رب العمل سواء أكانت هذه العائلة عندية أم تنظيمية - ومتنفي تطبيق حكم طلاقة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على المهبئة او عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على الهيئة أو عبالها هو أن كل حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على المهتم المهالة أميان على حكم وارد في القوانين واللوائح السابقة على المهتم المهتم المهتم على المهتم المهتم على المهتم المهتم على المها والمهتم المهتم وارد في المهتم الم

تتقوين أمتد العبل الغردى بيطل ما لم يكن منضينا لمزايا أنضب بالنسبية. المستخدم المذكور أو العابل ، ومن ثم غان مكانات هذه الطائمة تسوى وفقه الاحكام تعنون عند العبل المردى أو لأحكام التوانين واللوائح السابقة عليه. ليها أصلح للعابل .

( غنوی رقم ۲۷۱ ق ۱۹۵٤/۱۲/۲۷ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۳۷ )

عدم سريان قانون عقد المبل القردى الا على اسلس عقد عبسل.
رضائى بالمنى الفهوم في فقه القانون الخاص ... عدم سرياته على مستخدم.
وعمال المكومة الذين تربطهم بالمكومة ملاقة لالعية ... الملدة ٥٠ من قانون.
عقد المبل الفردى ... قصر سرياته على الشروط والانفاقات المقدية دون.
التسوص التنظيمة الواردة في لوائح أو توانين خاصة .

# **ملقص الفتــوى :** ·

الهنبيا: بر

ان مجال تطبيق المرسوم بقانون رتم ٢١٧ اسانة ١٩٥٢ بشان عقد المبلئ الفردى لا يكون الا إذا كانت الفلاقة تائية على اساس عقد عمل رضائي بالمحقى المهوم في فقه القانون الخاص ، وليست خاضمة لتنظيم لاتمى ، وللك بصريح نص الملدة الأولى من هذا المرسوم بقانون التى نصت على ما ياتي: « نسرى لمكلم هذا القانون ملى المقد الذي يتمهد بهتنفساه على بأن يشتفل تحت أدارة صلحب العبل أو أشرائه في بقابل أجر . . » كما جاء بمذكرته الايضلحية عن هذا المقد أنه ؛ يشترط لاتمتاده با اشترط كما جاء بمذكرته الايضلحية عن هذا المقد أنه ؛ يشترط لاتمتاده با اشترط لاستنبط حكم بخلف من القرة ( ه ) من ظال الملا و الملا المتناط المنافق من القرة ( ه ) من ظل الملا و ملى « يوظمي وسمتخدى الحكومة ويخالس المديريات والمجلس الملدة والتروية الناطين في المهاسية ، استنباطا على الساس النباس بفهوم المخافة ، وهو من الساس الوسيمة المستنباطا على الساس النباس بفهوم المخافة ، وهو من الساس الوسيمة

المسلمات في تاويل القوانين وتفسيرها أن مطول النمس على متنفى تصد المسلمات في تاويل القوانين وتفسيرها أن مطول النمس على متنفى تصد الشرع يجليه عند الإبهام ، ويحدده أو يخصصه عند الاطلاق بسائرة النصوص وعبسارات الفساتون الآخرى ، وبوجه خاص تلك التى تتفسين المبدىء الاسلمانية التي تتوم عليها السياسة التشريعية للقانون . ولا يغي ما تقدم ما نصب عليه الملاة . و بن الرسوم بقانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۵۹ من أنه لا يقع باطلا كل شرط في عند المبل يخلف أحكام هذا القانون ولو كن سابقا على الصل به ما لم يكن الشرط أكثر فائدة » ، ذلك لأنه أويد بهذا النص الشروط والإنتفائات المقدية ، لا النسوص التنظيبية الواردة في لوائح أو توانين خاصة ، لاسيها وأن الرسوم بالقانون المذكور لم يتناول بالالفاه المربح الا القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤١ الخاص بعقد المبل المردى الذي نص على الغائه في المذكه في المداخ المداخلة في المداخلة المد

ولما كانت علاقة العالم المذكور بالحكومة هى علاقة لانحية تنظيبية ، وليست علاقة عقدية ، نمن ثم لا يسرى عليها تاتون عقد الجبل الفردي ، بل تخضع غيما يختص بالمكافأة لأحكام القانون رقم ، لنسنة ١٩٠٩ وترأر مجلس الوزراء الصادر في ١٩٠٤/١٢/١٧ .

ولما كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقسانون رقم ٢٩ لسند ١٩٠١ ينص على أن المكافأة لا تستحق الا في أهوال ثلاثة هي الماهة والمرض وكبر السن ، وكانت خدمة العامل المفكور لم تنته بسبب بن الاسباب المتدم ذكرها ، فضلا عن أنه لم يتدم بطلب صرف المكافأة في المسادر التانوني وهو سنة أشهر بن تاريخ انقطاعه عن العبل ، فبن ثم لا يستهل المسادة .

#### قاصدة رقيم ( ٣٣٧ )

#### : المساطا

العابلون في اتمادات الطائب بالمامات الذين يسند الهم القيام بالمامات الذيل بيميا عليض أو مؤقت والمابلون الذين يتم الحاقم بطريق التصافد لا يمترين موظفين عبوبين الا أن علاقتهم بالاتحادات هي علاقة عقدية بريان القوامد المابلة في نظام الموظف الواردة في القانون رقم ٢٦ أسبة ١٩٦٤ أذا كلتت عقودهم تتضمن الاهالة الجها والا فيخضمون لاحكام مقد العمل الواردة بالقانون الذني بالاتحاد الى نما المائم ١٨٠ من اللاحة الادارية والمائية لاتحادات المطلب القول بسريان قوامد المائمة الادارية والمائية لاتحادات المطلب القول بسريان عبام عارضا أو مؤقفا بورود بأن مفاط تطبيق حكم هذه المائدة هو أن تكون المائمة لاحديث المائية المائية المائمة الادارية المائية الني المائمة التي المائمة التي تربط المائمة المائمة المائمة الانامائين بالادارة المائمة الني تربط المائمة المائمة الادارية المائمة الني المائمة المائمة الالمائمة المائمة الالمائمة الالخاصة بعقد المبل بوجب استبعاد المستبعد هذه الإحكام الا الخاصة بعقد المبل بالدولة عائمة تنظيبية الني من تربطهم بالدولة عائمة تنظيبية الأحية .

# ملقص الكتــوى :

سبق أن أنتهي رأى الجمعية بطسة 11 من ديسمبر سنة 1974 ...
الى أن العلماين في المصادات الطائب بالجابعات ، الذين يساند البهم
الهيام بمسلى عارض أو مؤقت ... ولو كان هاذا المسال يتجاده
في مناسعات متللية ... وكفالك العالمين الذين يتم الحاليم بطريق التعالد ،
هواء واولئك تسرى في شأتهم التواعد المسابة في نظام التوظف الوارد
في القاتون رقم 21 لسنة 1974 ، بالقدر الذي يتنق مع أوضاعهم الخاسة ،
في القاتون رقم 21 لسنة 1974 ، بالقدر الذي يتنق مع أوضاعهم الخاسة ،

المكويية ، لها اذا لم تتضين مثل هذه الاحالة ، غان هؤلاء المسلطين يخضعون عندئد لاحكام المتود المبرية بمعهم ولاحكام عقود ألعبل الواردة في القانون المدنى ، وقد استندت الجمعية العبوبية في هذا الى أن المللين المذكورين لا يستبرون موظفين عبوبين ، وأن عالاتتهم بالجسليمة هي علاقة عقدية تفضع لأحكام القانون الخاص ، وأن المرجع في تحسديد أوضاعهم هو الى المقود المبرية معهم ،

ولا وجه للقسول بأن نص المادة ٢٨ من اللائحسة الادارية والماليسة لاتحادات الطلاب بالجامعات - الذي يتغيى بسريان القوانين العامة المعبول بها في الحكومة نيما لم تتعرض له هذه اللائحة من تواعد خاصة بالوظنين والمهال ــ قد ورد عاما شاملا لجهيم العابلين بالاتحادات ولو كان عبلهم بها عارضا أو مؤقتا ، ذلك أنه لم يرد بهذه اللائحة ... في صدد الاحسكام الخاسة بعلاتة الاتحادات بالعليلين غيها ... سوى نصوص تتعلق ببيسان السلطة المختصة بتعيين هؤلاء العليلين وتحديد اجورهم ، وأن الاحسكام الوظيفية الحكومية التي أحالت اليها المادة ٢٨ المسار اليهسا فيهسا مدا ما نصب عليه اللائمة من سملطة التعيين وتحبيد الأجر لا تتنق وهليقة الوضع القانوني للعاملين المذكورين ، اذ أن تطبيق تلك الاحسكام عليهم ، يغترض قيام علاقة تنظيمية لائحية بين المابل واتحاد الطلاب ، فاذا كانت الملاقة عقدية ، مانه لا يتسنى في صددها الرجوع الى الاحسكام الوظيفية العابة ، واعتبارها اساساً لتنظيم هذه العلاقة ، وانها يكون المرد في ذلك الى أحكام العقد المبرم بين الطرفين ؛ مَان أحال الى الاحكام الوظينية الملهة أو الى المادة ٢٨ آنفة الذكر ؛ انطبقت هذه الاحسكام بحكم الاحالة اليها ، لما أذا خلا من هذه الاحالة ؛ نان نصوصه هي التي تحكم المسلاقة بين الطرمين ، مكبلة باحسكام عقد العبل في القانون المدنى . وجبلة التول ان مناط تطبيق حكم المادة ٢٨ المذكورة هو أن تكون العلاقة التي تربط العالماين بالانمادات ملاقة لاثمية لا عقدية .

ولا حجة في القول بأن تطبيق الشريعة العابة للعابلين المنبين لا تعني
 حتما كون العابل يقوم بعبل دائم أو كونه معينا على درجة دائمة أو مؤقفة ؟

أذ أن هناك من بعينون للتيسام بعبسل مؤقت ، طبقسا لما كاتب تقضي مه المادة ٢٦ من القساتون رقم ٢١٠ اسسنة ١٩٥١ وتسرار مجلس الوزراء المسادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ تنفيذا لهذه المادة .. لا حصة ف ذلك لأن الأسل في تيام صفة الوظياة العامة ، هو أن يعهد الى الشخص بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد السخاص القسانون العسام الأخرى ، أما أذا كانت علاقته من طبيعة مغايرة ، غاتهسا تندرج في مجالات القسانون الخاص ، على أن هذا الأصل لم يمنع من بعض الصور الاستثنائية للنظلم الوظيفي المؤتت ، كنظام الوظهين المؤتتين الذي كاتبته نحكيه المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقرار مجلس الوزراء المبادر في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ . الا أنه لا يكني أن يقوم الشخص بعمل مؤقت في خنمة مرفق عام تديره الدولة او احد السخامي القسائون العلم ، حتى يعتبر موظفا مؤقتا ، وانها يتمين الكنسابه هذه الصقة أن يتم الحاته بالوظيفة الؤنتة بالشروط والأوضاع التي رسبها التسانون . ولما كان التعبين في وظيفة مؤقتة أو لعبل مؤقت ... طبقا الاحكام قرار مجلس الوزراء المسادر في ٣١ من ديسبير سنة ١٩٥٢ - انسما يتم يعد استخدام ومقا للنبوذج المرامق للقسرار المذكور ، وكان البسادي من الاوراق ومن الوشائع أن الماملين في اتحادات الطلاب بالجامعات الذين يسند اليهم التيام بعمل عارض أو مؤقت ، لا يعينون طبقا لاحكام المتد النبوذجي المراغق لقرار مجلس الوزراء المشار اليه عان هؤلاء لا يخضعون لاحكام هذا العقد ، غضسلا من عدم خضوعهم للقواعد العسابة للتوظف > ولا يتسنى تكييف علاقتهم بالاتحادات الا أتها علاقة عارضة ، تندرج في مجالات القسانون الضاصء

ولا يسوغ الاستفاد الى أن المحكمة الادارية الطيا سبق أن استبعدت تطبيق احكام تأتون عقد العبل الفردى في مجسال العسلاتات اللى تريط العالمين المنبين بقدولة لعدم تلاؤم تلك الاحكام مع العسلاتات الادارية أه وأن ما يصدق على تحكام عقد العبل الفردى ، يصدق أيضا على احكام القانون المتنى الخاصة بعقد العبل سالا يسوغ هذا الاستفاد اذ أن المحكسة الادارية الطيا أنها استبعدت تطبيق قواعد قانون عقد العبل الغردي مر بالنسبة الى العابلين الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيبية لاتحية ، وقد مسدر حكيها المؤوه منه ( بجلسة ٣٦ من يناير سسنة ١٩٥٧ في الطحسن, رقم ٢٠٠ لسنة ٢ القضائية ) في خصوص المستخدين الخسارجين من الهيئة الذين كان ينظم أوضاعهم البساب النسائي من القسائون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، كيا استبعدت تطبيق تلك القواعد بالنسبة الى عبال اليوبية الذين كان ينظم أوضاعهم كادر العبال ،استنادا الى أنهم خلشمون لتظيم لانحى ( الحكم المسائد بربلسسة ١٤ من ديسمبر سسنة ١٩٥٩ في الطحن رقم ١٦٩٧ من الطحن العربيان أحكام قانون المبسل الفردى رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ في الحيا تكون بسريان أحكام قانون المبسل الفردى رقم ١٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ في منجها تكون الطلانة بين الدولة والفرد علاقة مقد عبل ، وليست علاقة لاتحية تنظيمية ، وذلك كاسلوب استثنائي قد تلجا اليه الدولة في تسييرها للمرفق العلم وذلك كاسلوب استثنائي قد تلجا اليه الدولة في تسييرها للمرفق العلم وذلك كاسلوب استثنائي قد تلجا اليه الدولة في تسييرها للمرفق العلم وذلك

وقد صدر تضاء المحكبة العليا هذا في ظل سريان احكام قاتون عقد المدل الفردي رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٣ ، الذي لم يكن ينضبن نصا صريحا ينشى بعدم سرياته على عبال الحكومة ، بيد أن الوضع قد تغير بصدور التناز العبل رقم ٢١ لسنة ١٩٥٩ ، الذي تغيي بعدم سريان احكامه على عبال الحكومة والمؤسسات المسلمة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة ، الا نبيا بعسدر به ترار من رئيس الجمهورية ، ومن ثم نمان تحكام هذا القانون وان كانت لا تنطبق في شان من تربطهم بالجمهد المشار اليها علاقة عقدية ، إلا إن هذه العلاقة تخضع لاحكام عقد العبال الوليس في تطبيق القواهد المنبل الأصل عند عدم وجود النص المنتى وليس في تطبيق القواهد المنبل الخاصة بعقد العبال ما ينظر مع طبيعسة الملاتات العارضة التي تثما بين الاتحادات وبين العلمين بها ، كما أنه يس في احكام المواد ٢٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٣ من القانون المدنى ما يتمارض مع التنظيم الاداري لاتحادات الطلاب ، بالنسبة الى من يعلون بها بصفة عارضة أو مؤقتة . ذلك أن طبيعة الملاتات العارضة التي تقوم فيما بين الاتحادات وبين بعض العالمين بها ، لا تتطلب سيحكم طبيعتها — اعبال

النظم الوطينية ، التى وضعت اصلا لمواجهة العلاقات التى تتسم بالدوام والاعسسترار ، هـدًا ما لم تتضين المقود المبرمة مع العملين المذكورين احالة الى الاحكام الوظيمية العامة ، اذ يتمين عندئذ تطبيق هذه الاحكام بالقدر الذي يتنق مع الاوضاع الخاصة للعالمين بالاتحادات .

ولا متنع في اثقول بأن أحكام المحكمة الادارية الطيا ، التي تررت صريان قانون عقد العبل الفردى على العسلاقة با بين طوائف معينة بن المفايان والدولة ، لا تعدو أن تكون احسكابا جانبيسة غير تاطعة في هذا الخصوص ، لأن المحكمة لم تطبق في اى بن احكامها تواعد عقد العبسل المدنية على هذه العلاقة سلا بقتع في هذا التول لأن عدم تطبيق المحكمة لهسذه القواعد أنها مرده الى أن بجلس الدولة ( بهيئة تفسساء ادارى ) لا يختص بالنظر في المنازعات الناشئة عن ظك العلاقات ، لاتتصار ولاينه س غيها يتعلق بشئون الراطعين ... على الموظفين الصوميين ، أى الذين تربطهم بالمولة علاقة تتطبيبة لاثمية .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى تأييد غنواها السابقة الصادرة بجلسة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، في خصوص الوضع القانوني للمابلين في اتحادات طلاب الجلمات الذين يتوبون بحيل عارض أو مؤلف .

( ملك ١٩٦٦/١/١٦ ق ١٩٦٦/١/١٦ ١

## قاعسدة رقسم ( ۳۲۸ )

# الجسما :

الموظف العلم الذي يخضع للقواعد الكلاعيــة ... وجوب أن تكون علاقته بالمكرمة لها صفة الاستقرار والدوام في خدمة مرفق عام تديره الدولة بالطريق الجاشر ... الملاقة المارضة تعتبر عقد عبل يتدرج في نطاق القانون الشــاص ...

#### ملخص الحسكم:

لكى يعتبر الشخص موظفا عليا خاضما لاحكام الوظيفة العابة التي الاستغرار والدوام في خدمة مرفق عام نديره الدولة بالطريق المباشر ، مردها الى القواتين واللوالع بجب ان تكون علاقته بالعسكومة لهما مشغة علرضة علوشة عقبر عقد عبل بندرج في نطاق القانون الخاص ، علذا كان الثابت أن الملعون عليه يعمل قارانا لاى الذكر الحكيم قبل صلاة الجمعة بن كل أسسبوع ، ولا تتمدى هذه الخسصة غيرة قصسيرة يسكون ولا تتربيب عليه في مراولة العرائدات التي تحكم الموظفين المسوميين ، ولا تتربيب عليه في مراولة العرائد عمل خيز عمل خيز عمل من الإجراء المذين لا يعدو أن تنون علاقة التكومة بهم كمسلالة الالوالد بنا بالعمل المغين الذين بحق لهم الإلماذة من تواحد الانساف حتى يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ق المنازعات الخاسة بقلك .

( طعن رقم ٨٦ لسنة ؟ ق ــ جلب ٢٦/١/٧٥١١ )

## قاصدة رقسم ( ۳۲۹ )

#### : المسطا

الوظفون والمستخدون والممال والصناع -- منهم من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية علمة تدخل ف نطاق القـــانون العام > ومنهم من تكون علاقته بها علاقة علند عبل فردى نندرج في نطاق القانون الخاص .

## ملخص للحسكم :

ان الدولة في تينهها على المرانق العلية وتسييرها تلجأ الى استخدام وسائل ولدوات عدة متنوعة ، وتقوم بينهما وبين فوى التسان علاقات بتلونيسة تختلف في طبيعتها وتكيينها بحسب الظروف والأحوال ، منها ما يدخل في روابط المسانون العسام ومنها ما يندرج في روابط المسانون المعام ومنها الموانون الداخلون في الهيئة الخطس ، وبن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون الداخلون في الهيئة

والمستخديون الخارجون عنها والعبال والصناع ، وبن هؤلاء بن نكون علامتهم بالدولة علامة تتلبيبة علية تحكيها القوانين واللوائح ، مندخل يهذه المسابة في نطاق القانون المسام ، وينهم بن تكون علامته بالدولة بعد مبل غردي ، مندرج على هذا التكييف في نطاق القانون الخاص ،

( طعن رتم ۹۰۲ اسنة ۲ ق ــ جانسة ۲۰/۱/۲۹ ) `

## قاعستة رقسم (٢٤٠)

#### : المسطاة

عدم سريان قانون عقد الميل الفردى على مستخدمي وعبال الحكوبة الذين تربطهم بالحكوبة علاقة لالحية .

## ملقص المسكم :

ان المشرع قد استهدف بتسانون عقد الميل المسردى ننظيم شئون والمسال وبيسان حقوقهم وواجيسانهم ورعاية بمسالحهم وحيايتهم محيا وباليا وارد الحيف والاستغلال عنهم من أرباب الاعبال ، وأنه استد رقابة هذا كله الى وزارة الشئون الاجتماعية ونصبها قوابه على تنفيذه . وهذه الحكية التي تظم عليها كل بن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٤ والمرسسوم جعانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٤ والمرسسوم المسالاتة بينهم وبين الحكيمة وتكسل لهم الرعاية والحباية التي تنظم المسلالة بينهم وبين الحكيمة وتكسل لهم الرعاية والحباية بقد القوانين . وقد قرضت في هذا التقريع رقابة الحسكومة تاكيسدا لاخترام نصوصة ٥ الامر الذي لا محل له في غلاقة المسكومة بالمستخديها وعنائها أ . ونن ثم غان بجال تطبيق أحكام تأثون عقد العنسان المسردي عند الميارة والهدف الذي تفيسان المسردي عنائم مثرات الذي تفيسان المسردي عنائم مثرات الذي تفيسان وهيسات عنظيم شدون المهسان السعال المعالي المتناهم مثراتة الذي تفيسان المتعالم عائده

برب العبل توامد لانعية ، ولو كان رب العبل هو الحكومة في العسالات التي تكون طبيعية العلاقة التاتبة نبها بين العليل والحكومة عقدية وليست الاحقية ، وكذا حيلية من لم تشبله من هؤلاء العبال حيلية القوانين واللواتح المنظبة علائتهم بالحكومة .

( طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق .. جلسة ٢١/١/١٥٧ )

## قاصدة رقسم ( ۲۶۱ )

#### : 12-44

سكة هديد الدلتا ... مركز موظفيها عقب قبلم مصلعة السكك العديدية بادارة الرفق ... قرار مجلس الوزراء ف ١٩٥٢/٦/١٠ بابقاد الوضع العالي ... ... ... المقدرار تطبيق قانون عقد المراد ... استجرار تطبيق قانون عقد المران الفردى على موظفى هذا الرفق .

## ملقص العسكم :

بيين من الاطلاع على المذكرة المرفوعة من وزير المواسلات والتي وائق عليها مجلس الوزراء بجلسته المتعددة في .١ من بونية سنة ١٩٥٣ بشان سكة حديد الدلتا أنها تضبنت ما يأتي : « وبعا أن المسلمة تتضى بقساء مسير هذا المرفق التساء المدة التي تسسنغرتها اجسراءات الميزانيسة عالمرجو من المجلس التفصيصل بالموافقية عسلى اعتبسار العراسة منتهية وعلى أن تقوم مصلحة السكك العديدية بادارة المرتق باعتبسسار أن أصالها وثيتة المسلة به وعسلى أن تكون ادارتها بالوضع المسالى لموظفى الدلتا وطبقا لواتحها وقواعدها مع تخويل مجلس ادارة السكك المحديدية سلطة البت في هذا المرفق خلال عترة ادارته بمعرفة المسلمة » .

وظاهر مما تقدم أن مركز المدعى وأبدئله هو مركز مؤتت يطبق في حقه شاتون عقد العبسل الفسودى ، بنساء على ما جاء في قرار مجلس الوزراء ساقه الذكر من أن تكون ادارة هذا المرفق بالوضع الحالى لموظفى الدلتا وطبقاً المواتجها وتواهدها ، ومن بين هذه القواهد تاتون عقد المبل المردى الذى كان مطبقاً على موظفى المرفق المذكور قبل ادارته بمحرشة الموشسة العابة للسكك الحديدية التي تتولى ادارته بمقتضى قرار حجلس الوؤراء ساقف الذكر ويوضعه الحالى كما تقدم .

( طعن رقم ٤٠٤ سنة ه ق ــ جلسة ١٩٦١/١/١٤ )

# الم يه

# بدي نفساد عقد العبسل في مواجهسة الفقه

## قاعسدة رقسم ( ٧٤٢ )

## : 12-41

المادة مد من قانون المبل الصادر بالقدافون رقم 41 فسنة 1919 والتنفي بيقاء عقد المبل نافذا في مواجهة الفقف وذلك في هالات الانباج أو النتقال الملاكبة بالبيع أو الهية أو الارث أو الوصية حدم سريان هذا المكم الا أذا كان الفقف والسلك كلاها من أشخاص القانون الفامي ويفضيح المبارون التابعون لهم لاحكم قانون العبل الجنبي مقد المبال المناس بالمنى المنهوم — لعباج أحد البنوك الفاصة في البنك الاهلي وهم من أشخاص القانون العالم الذي يسرى على العليان به نظام لاهي سرح شدوح المقد في هذه المالة فسلطة البنك في تعديله وتغيير المكلمة دون توقف على رضاء العالمل .

# بلخص الحـــكم :

وبن حيث إن الامسال هو مدم سريان احسكام تقون البعسال رقم 11 لسنة 190 على عبال المحكومة والمؤسسات العابة والوحدات الادارية زات الشخصية الاعتبسارية المستفقة الا عيما يسسدر به قرار بن رئيس المنهورية وذلك طبقا لمحكم الملادة الرابعة بن القانون المنكور وتتمى الملحة من القانون المنسس علالتنامات جل من قانون العبال على انه لا ينخع بن الوقاء بجديد عالالتنامات جل المنساة أو تصليتها أو إغلاسها أو إدارهما أو انتقالها على المنافقة أو الملاسها أو المناجها في غيرها أو انتقالها على المنافقة أو الهية أو المنافقة أو المنسلة أو المنافقة أو المنافقة

ونيها عدا حالات التصفية والاملاس والاغلاق النهائي الرخص فيه يبتى عتد استخدام عمال المنشأة تائما ويكون الطُّك مستولا بالنفساس مع المسطف الاعمال المسابقين عن تنفيذ جبيع الالتزامات المذكورة المقد جرى تضاء هذه المحكمة على أن مجال تطبيق تانون عند العمل لا يكون ألا أذا كاتت علاتة المبل قائمة على أساس عند عبل رضائي بالمعنى المهوم في منه القانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لاتحي وعلى ذلك لا يسرى هكم الملدة ٨٥ الا اذا كان ربا العمل السلف والخلف كلاهبسا من أشسخاص القاتون الخاص ويخضع العاملون التابعون لها لاحكام قانون العمل المبنى على اساس عقد العمل الرضائي بالمعنى المفهوم في نقه القانون الخاص وفي المنسازعة المائلة على الثابت أنه قد تم في البياج بنك النجارة المتمساقد معهما المدعى في العقمام المؤرخ ١٩٥٩/٦/٩ في البنسك الأهلى المصري في ١٩٦٣/١./٩ ــ في وقت كان البنك الاهلي المصرى نبه بعتبر بحسكم التاتون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ مؤسسة عامة من أشخاص التانون العام ودرتيبا على ذلك لا يبتى نافذا في مواجهسة البنك الاهلى المصرى بوصفه عَهْ سببة عاية دايحة لبنك التجارة ب عقد العبل الذي كان مبريا بين المدعى وبين بنك التجارة في ١٩٥٩/٦/٩ الا بوسف هذا العدد نظاما لائحيا لتوظيف المدمى في خدمة البنك الاهلى المصرى وهو بهذه المسفة يخضع لمسلطة البنك في تعديله وتعتبر أحكابه دون أن تتوقف سلطة البنك في ذلك على رهسماء المدعى مقبوله مادام البنك الاهلى قد تغيا من هذا التعديل والتغيير تحقيق المملحة الماية والثابت في خصوص هذه المنازعة أن البنك الاهلى تبل منذ محقيق ادماج بنك التجارة نيه في ١٩٦٣/١٠/٩ الالتزام بجميع أحكام عتد العبل المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٩ حتى نهاية أجل العقد في ١٩٦٤/٧/٣١ ثم خلد البنك الاهلى الى سلطته المتررة بوسفه من اشسخاص التانون المسلم في عمديل النظام اللائحي الذي كان يخضع له المدعى عمهد الى تعديل ترقيه على النحو السابق ايضاحه تفصيلا بحيث استبعد بن هذا الرتب المكافاة التي كانت تصرف له عن نصيبه في أرباح الركز الرئيسي للبنك بحد أدنى لا يتل عن خيسمالة جنبه سنويا ( ١٦٦٦ر ١ إشهريا ) ورعاية حقه للمديمي قرر البنك الاهلى صرف مكاناة شهرية للمدعى بواقع ٣٠ ج تعويضا له عن

تصيبه في المكاتأة المنوية الإضائية بحد أدنى لا يقل عن خبسهالة جنيه ... كل ذلك اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ ... وعلى ذلك الا يكون صحيحا ما ذهب البه الحكم المطعون فيه من القضاء باعتبار نصيب المدعى في الارباح بحد اهتى مقداره ٥٠٠ ج سنويا جزءا لا ينجزا من أجره الذي يلتزم البنك الاهلي مالوشاء جه ذلك أنه مجرد تحقق الادماج بين بنك التجارة والبنك الاهلي الممري بوصفه مؤسسة علمة ومن أشخاص القانون المام يستط في مجال التطبيق القانوني عقسد العبسل السسسابق ابرامه بين المدعى وبين بنك التجارة في /١/٩/٦/٩ اذ لا يسرى عقد العبل على رب العبل الذي يخلف مثك التجارة متى كان الخلف وهو البنك الاعلى المسرى من أشخاص القانون العلم وقت تحقيق الادماج في ١٩٦٢/١٠/٩ لأن احكام قانون العمل لا تسرى في حق أشخاص التانون العام ويخضع العابلون التابعون لهذا النظال اللائمي للتوظيف المعمول به والذي يخضع للتعديل والنغبير حسب متنضيات المصلحة العامة وترتيبا على ذلك يكون من حق البلك الاهلى المدمج ليتك التجارة بوصفه من أشخاص القانون أنمام عدم الاعتداد في حساب مرتب المدعى بها جاء في عقد العبل المؤرخ ١٩٥٩/٦/٩ من ترتيب حق المدعى في • التضاء نصيبه في الارباح بحد أدني متداره خمسمائة حنيه سنوبا اعتبارا من ١٩٦٤/٨/١ البوم الثاني لانتهاء أجل عقد العمل المنكور والاكتفياء بتعويض المدعى عن ذلك الحق بمكافأة شسهرية مقداره ٣٠ بر ( ٣٦٠ ) ج سنويا واذ تضى الحكم المطعون نبه باحتية المدعى في ضم نصيبه من الارباح الذى كان يحسل عليه في بنك التجارة كاملا ومقداره خمسمائة جنبه سنويا علني أجره اعتبارا من ١٩٦٤/١/١ مان هذا القضاء بكون قد قام على اساسي الخطأ في تطبيق القانون بها بمنتوجب القنسناء بالغسائه والحكم برغض حدًا الطلب .

ومن حيث أنه لما تقدم ولما كان الطعن قد ورد نقط على ما قضى به

المسكم المطعون نيه من احتية المدعى فى ضهم نصيبه من الارباح بواتع
خمسمائة جنيه سنويا \_ وارتشى الخصوم الحكم المطعون نيه نيها عدا

هذا التضاء لذلك ناته يتمن الحكم بتبول الطعن شكلا وفي موضوعه

بالفاء الحكم المطعون نبه نبيا تشى به من لعقية المدعى في ضم نصبيه من الرباح الذي كان يحصل طبه في بنك النجارة كابلا بواقع خسساتة جنبه أسنويا الى اجسره في ا/١٩٦٤ ويرفض هذا الطلب والزام المدعى بالضروابلك.

أُ أَلْعُن ١١٨ لسنة ١٥ ق ... جلسة ٢١١/١١/١٩٠)

## قاعسدة رقسم ( ۲(۳ )

## المسبطا :

الاتفاق مع الماهد القرمية على نطبيق القراعد الواردة بالقلونين. . . . و 11 أسنة 140 - جائز ـ لا يجوز التكوم عبا اتفق عليه صلحا - .

## ملخص القتسوى :

من حيث أن مدارس المعاهد القويية ظلت تأثية على رغم تغير صاحبها من شركة مساهبة الى جمعية تعاونية تعليبية الى جمعيات تعاونية تعليبية وأنها لا تزال ببلغر الميلية التعليبية في التعليم الخاص في ذات المسائي الملوكة لوزارة التربية والتعليم ومن ثم عان عقود الاستخدام المبرية بعن التجمعية التعليبية السابقة والمسائيات غيها نظل مسائرية بمصد الشاء الجمعيسات التعليبية التعليبية المحديدة بها يرتبط بهمسسائي أو يمدل نبها أو يكلها من انقساقات مشل عقد العملاء الذي الحق بمحضر جاسمة ٢٤/٣/٢/٢ أمام هيئة التحكيم وبمحكمة استثناف القاهرة وامبع تموة إلسند التعليدي ولا يجوز للجمعيات الجديدة التحلل من هذه المعسود والانتباتات على نحو أو آخر الا برضاء العليان نبها .

لذلك انتهى راى الجمعية العبوبية لتسمى الفتسوى والتشريع الى النزام الجمعيت التصاونية التطليبية للمعاهد القومية بتنفيذ ما ورد بعقسد الصلح المبرم بين الجمعية التعاونية التطليبية السلبقة وبين اللجان التقايمة للما أن التواعد الواردة في القاتون رتم . 1 أسلة ١٩٧٥ على هؤلاء العالمين .

( ١٩٧٨/١١/١ - جلسة ١/١١/٨٧٢١ )

#### ،تمايــــــق :

ابدت الجمعية العمومية التسمى النبتوى والتشريع رابها هذا بجاسة المحكمة من نصل المجاهدة ( علم كانت المحكمة من نصل المادة 6 مم من القانون رقم إ 1 لسنة 1949 هي رعاية العبال الحكمة من نصل المادة و المجاهدة من نصل العانون رقم إ 1 لسنة 1949 هي رعاية العبال الأوسب المملك الأي سبب من الاسباب طالما استبرت المنشأة في مباشرة نصاطها ، وكانت العلمة في انها تلك المعتود في حالات التصنية والاعلاس والاغلاق النهائي هو توقد المنشأة عن مهارسة نصاطها ، عانه ان لم يترتب على أيا منها توقد النصاط عان عن مهارسة نشاطها ، عانه ان لم يترتب على أيا منها توقد النصاط عان المحدد لتخلف العلم المحدد المنات العلمة المحدد لتخلف العلمة المعان المحدد لتخلف العلمة المعان المحدد لتخلف المعان من الجانها تارر المسرع انهاء تلك المعتود .

ويناء على ذلك لما كات تصنية الجيمية التعاونية التعليبية للهدارس المجتمد لم يتفا عليه المدارس المجتمد الم التمر الار على انتقسال المتارة هذه المدارس واموالها بن هذه الجيمية الى الجيميستات التعاونية المدارس ومقب المسلح الملحق بها تسرى في مواجهته الجيميسات الجيميسة فلتزم بتطبيق الاحكام التى يخضع لها العسلمان بالدولة على المسلمان بهدارسسه با في ذك احكام تقون الرسوب والامسسلاح الوظيفي رقتي . ( ) 11 المسلمة 1946 .

ولا يقير من ذلك القول بأن طك الجنميات لا نعد خلقا عامًا للجنمية المتحلة لا تعدل مطلب ال المتحلة لا ته ولذن كان ذلك ، الا أن هذه الجنمية المتحلة تعدل مطلب ال حدود ما آل اليها من مدارس وأنوال ناتجة من التصفية بمثنقى تشرار السبد وزير التربية والتطبع ... ، .

#### القسيرع الشباقث

## معيسار تبييز عقسد العبسل

## قاعسدة رقسم ( ۲۴۴ )

الهِـــدا :

المسار الذي يعيز عقد المسل عن غيره من المقود الأخسري ... هو معيار التبعية القانونية التي نتمثل في قيام المابل بتادية عبله المسلب رب الميل ونحت ادارته او اشراقه مبتقل الأوليره ونواهيده خلاسها المزاداته ... تطبيق هذا المعيار على اطباء وحدة الاسماف الملاجبة يقطع بتوافر علاقة العبل ... لا يؤثر في ذلك قيامهم بالعبل نصف الوقت صباحا! أو بساء نقط او تبلك بمضهم عيادة خاصة يميل بها .

## بكفس القنــوى :

سبق للجمعية المعروبية للتسم الاستشارى للفتوى والتشريع أن المعيار الذي المتحدة في ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ إلى أن المعيار الذي يعيد عقد المعل بصبياته المقد الذي يتعيد غبه أحد المتعاقدين بأن يعيل في خفية المتعاقد الآخر وتحت ادارته أو اشرافه ، بقابل أجر يتعهد به المتعادد الآخر من غيره مين المجتود الأخري كميته المتوافق هم هميار المتعيد أي التبعية القانونية التي يغرضها القالمين والتي تتعيال في تهميل المعلل بتدية مهله لحساب رب العيل ونحت دارته أو اشرافه مبتلسلا الأوبره ونواهيه دون منتشدة أو ابداء راى والا تعرض لتوقيع الجسزامات من رب المعمل أذا ما تصر أو أخطأ في عبله أو خالف أوأمر رب العيل

والثابت من الرجوع الى ملفات خدية اطباء وحدة الاسماف الملاجية ومن مطالعة العقود المبرمة ... انها نصت على قيام الطرغين يتنفيذها ق حدود تشريعات العبل المبول بها في البسلاد وأن هذه المقود ومسنت مراحة بأنها مقود عبل حد وأنهم يعبلون حبوجب المقدود المذكورة من خدمة وحدة ربسيس الملاجية ( وحدة الاسعاف الملاجية سلبقا ) في بقل الوحدة وفي ساهات حددتها لهم بها يتلق مع طبيعة نظام الملاج لديها وتحت ادارتها وأشرائها المسابل الإوام وتوجيهاتها والا وقعت عليهم الجزاءات المترة في حالة التقصير أو الخطأ ) مع الترام الوحدة مقابل هي ما نقل بدغم جورهم حسبها هو مين بالمقد الخاص بكل منهم ) ومع تبلغها هي والهيئة بعد ذلك بخصم اشتراكات التأبينات والمعاشات بن مرتبائهم المرة سائلين .

ويتتشى با تتدم هو اعتبار هؤلاء الاطباء بن خيال وحدة الاسعاف المذكورة \_ ولا يغير بن ذلك كونهم يعبلون تسف الوقت او سباها أو بسباء بقط با دام تحديد ساعات العبل قد تم بن جانب الوحدة العلاجية تبعسا لظروف العبل بها باعتبار ذلك داخلا في نطاق الاعبال الادارية التي تترخص فيها الوحدة بها تراه محتقا لسالح العبل ؛ وبا دام قانون عشد العبال تد تكمل ببيان الحدود التصوى لساعات العبال التي لا يجوز تشسغيل المالمل أكثر بنها \_ كما لا يغير بن هذا النظر ايضا كون البعض بن الاطباء الذكورين له عبادات خاصة يعبل بها ؛ لعدم تعارض العبل بالعبادة الفارجية بع بواعيد العبل بالحيادة الفارجية وكون هذا العبل الخارجي ليس من شابه ان ينفي عنهم صفتهم كعبال بالوحدة العلاجية .

( غنوی رقم ۲۵ فی ۱۹۳۹/۱۹۳۹ )

قاعسبة رقسم ( ٣٤٥ )

- 12---41

بعض ارجه الخلاف بين القوامد المقررة في قانون عقد العبل الفردي وتلك المقررة بالقوائين والقوائع المنظية الشقون المستضمين والعبال •

## والمناكم :

الله فالون عقد العبل الفردي لو طبق على العلامات التثظيهية العابة مالسمة الى مشتكفين المكومة وبجالس الكيريات والمعالس البسادية والخروية التعارجين عن الهيئة والعمال والمتناع الذين تنظم توظيفهما عاعد لاللفية لاشطرب دولاب العبل المكومي وترعزعك المراكز التانونية والطابت الاوشاع بها يفقئ الى الاشرار بحثان سسير العسل بالرابق المطلقة ٤- الأبير الذي ينهب تنزيه الشارع عن أن يكون قد قصد الى التردي عهه عراية ذلك مثلا أن الاجازات الاعتبادية بالنسبة الى طوائف الموظفين والعمال غير الخاضعين لقانون عقد العمل الفردي ليسبت حاسا مقررا ، على منحة من الدولة يجوز أن تحرمهم منها أذا أتنضت المسلحة العسامة فالله ، النا بالنسبة الى المثال الذين يسرى عليهم التانون المنكور مهى حهد لازمه لا ينجون لرب المثل حرمان المامل منه اطلاقا . كما أن نظــــام التاديب ونوع الجزاء والهيئة التي توقعه وسلطنها والاثر الذي يترتب عليه كل بذلك يخطف في ظل القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥١ بشسان نظام موظئى الدولة والتوانين واللوائح الأخرى عنه في ظل الرسسوم بقانون رتم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شبان مقد العبل الفردي . هذا الى أن النشريمات الخاصة بيستخدى الحكرية وعبالها لم تتفسن ما يلزم جمسة الأدارة يتهيئة وسائلُ علام خاصة أو صرف الوية لهم بخلاف الحسالُ في تاتون معد المهل الفردي ، وتتمدد أوجه النباين عدا ذلك نبيا بخنص بمنسير القبل والأشراف عليه وسلطة ساخب الفيل ازاء القسابل وما الى ذلك مِن نروق الحرى ولا سيما عنها ألله المُعَالَقُ بِتَطْلَسُامُ الْمُكَالِّاتُ التي لا تستحق للممال الحكوميين طبقا لأحكام القانون رتم ٥ لسنة ١٩٠٩ المعدل بالقانون رقم ٢٩ أسنة . ١٩١ الا في الاحوال ثلاثة هي : العاهة والمرض وكبر السين دون الاستقالة وبشرط طلبها في مدى سنة أشهر من تاريخ انتهاء الحق في مرتب الوظيفة ، بينها تستحقّ بصب قائون عقد المسل الفسردي بصفة حنبية للمابل ، الا في أحوال بعينة ، دون اشتراط المطالبة بها في بدة بحددة .

( طعن، رقم ٢٠٦ لسنة ٢ ق. - بطسة ٢٦/٤/٧٥١١ ).

# قاملتية رقيم (٣٥٦)

## المسطا :

نمن المادة ، ق من القانون عقد المبل الفردي ... تعفر سرياته عــلى الشروط والاتفاقات المقدية دون التَّصَومَى التنظيمية الواردة في لوائح او قرائن غاصة ،

## ملخص المسكم :

أنَّ ما تَصَتَّ عَلَيْهِ المَادَّ . . من المرسوم بتانون رقم ١٩٥٧ العَلَيْهِ المَادِّ المَا العَلَيْدِينَ المُن المُسوم بتانون رقم ١٩٥٧ العَلَيْدِينَ انه و يتع بعظل كاسترط أي ما لم يكن الشرط اكثر مائدة للمسابل و انها أريد به الشروط والانتسانات المتدية لا النصوص التنطيبية الواردة في المؤالمة أو توانين تقاصة و ولا سيئا أن المرسوم بتانون المنكور لم يتناول بالإلماء المريزية الا التانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٤ المسلس بعد المسلل المركئ الذي نص على المقدة في المادة وه بنه دون سواه .

( طمن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق ــ جانسة ٢١/١/١٥١ )

# 

أولا ﴿ عَقِيدَ الْعَمِيْسِلُ عَقِيدَ رَفْسِيَالُيَ

#### قاعسدة رقسم ( ۲٤٧)

: 12....41

عدم سريان قانون عقد العبل الفردي الاعلى الملاقات القالبة على. اساس عقد عبل رضائي بالمنى الفهوم في فقه القانون الفاعي .

## ملقص الصنكم :

أن مجال تطبيق قالون عقد المبل الفردي لا يكون الا أذا كاتت العلاقة تاثبة على أساس عند عبل رضائي بالمني المنهوم في نته التاتون الخاص وليست خانسمة لتنظيسم لائحي ، وذلك بصريح نص المسادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العبل القسردي التي تضت بأن « تسرى احكام هذا القانون على العقد الذي يتعهد بمنتضاه عامل بأن يشتقل تحت ادارة مسمحب العمل أو اشرافه في مقابل أجر .. . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون عن هذا العقد أنه « يشسقرط لاتمقاده ما اشترط توافره في جميع المقود الرضائية من رضا ومحل وسبب 4 ومن ثم فلا وجه لاستنباط حكم مخالف من الفقىسوة ( هـ ) من تلك المادة وهي التي نصت على عدم سريان احكام الثانون المشسار اليه و على موظفي ومستخدس الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البطدية والقسروية الداخلين في الهيئة » استنباطا على اساس القياس بمفهوم المخالفة وهو من أضعف أوجه القباس وقد يدحضه وجه أتوى كتياس العلة الظلموة كما أن من المسلمات في تأويل القوانين وتقسم ها أن مطول النص على متنضى تمد الشارع انها يجليه عند الابهام ويحدده او بخصصه عند الامالاتي سائر النصوص وعبارات القانون الأغرى ، وبوجه خاص تلك التي

تنفيون الماديء الاساسية الني تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون واذا صح أن المذكرة الإيضاحية للبرسوم بقانون رقم ٣١٧ أسنة ١٩٥٢ أوردت عبارة أنبهمت نيها في تحديد هذا للعنى بشبهة من الاطلاق بفسير انتباط ، وجب استجلاء هذا المعنى وتحديده وضبطه بعباراتها الأخرى وببراعاة وجوب التزام مطول النصوص الاساسية في هذا القسانون التي منضبن الباديء الجوهرية التي تقوم عليهما سياسته التشريعية ، وهي مربحة في تحديد نطاق تطبيقه حسابها تقدم ، على أن ما جاء بالذكرة المشار اليها ، من أن من بين الطوائف الى لا تسرى عليها أحكام القانون الذكور موظفو ومستخدبو الحكومة ومجالس المديريات والمجالس ألبطدية والتروية الداخلون في الهيئة لأنهم يخضعون لأحكام القوانين واللؤائح التي تنظم ما بينهم وبين الحكومة ، انهسا هو تأكيسد للاصل المسلم من أن علة 'خراج هؤلاء من أحكليه هي الرابطة التي تقسوم بينهم وبين الحسكومة او الاشخاص الادارية الآخرى والراكز التي تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة أنها تخضم لتنظيم لائحي لانفرادها بطبيعة متبيزة نظبتها الدولة تنظيها خاصا بنسق مع المصلحة العلمة بها يكفل حسن سبر المرافق ، وهو تنظيم لا يتلام مع طبيعة عقد العبل الفردى ، ذلك أن الرافق العابة لا يتسنى لها أن تحقق الفسرض المنشود منهسا أذا كانت خاضعة لتواعد التانون الخامس ، ومن ثم كان الاصل فيها هو التنظيم اللائحي ، وكان عقلم المهل الفردي هو الاستثناء . ويبين من استظهار نصوص قانون عقد مستخدم الحكومة وعبالها الذين تحكم علاقتهم بهسا قواعد تنظيهيسة علية ؛ خاذا حاء ذلك في المذكرة الإيضاحية عبارة « أما عمال ومستخدمو الحكومة ومجالس الديريات والمجسالس البسلدية والقروية الخارجون عن "لهيئة فان المشروع بسرى عليهم وينتفعون بأحكامه » فانه لما كانت هـــذه النبئة تشميل من تحكيه تواعد تنظيمية علمة ومن يحكمه عقد عمل نردى ، وجب أن يتحدد معنساها ويتخصص بذأت العلة التي المصحت عنهسا من قبل بالنسمة للغريق الأول تلكيدا لاخراجهم من نطاق تطبيق هذا المرسسوم

بينهم وبين الحكومة ، أموجب استصحاب هذه العلة عند تحسديد يمنى ما ورد بالمتكرة الإيضاعية بالنسبة الى الديق الثاني وهم المسارجون من الهيئة وتخصيص المتصود منها بالمئة من هذا العربي التي لا تسكون

عن الهينة وتعميص المتصود منها بالمنته من هذا المريق التي لا تسكون الغلاقة بينها وبين الحكومة علاقة تنظيمية علمة بل عقد عمل عردي .

( اطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/٢٦ )

## يُأْتُهَا : الْقَمْسِيود بِمِلاقة إِلْتَهْمِيَّة في عِقْد إِلْمَهِـلِ

## قاصحة رقسم ( ۲{۸)

#### : 12 41

المادة ١٧٢ من القانون الدنى والمادان ٢ و ٢) من قانون المبل — عناصر عقد المبل — بعلاقة التبعية هى المنصر الاساسى في عقد المبل المقصود بالتبعية التبعية القانونية التى تتبثل في تلعية المسابل لمبله لحساب رب المبل وتحت ادارته واشرافه — مثال : الطبيب المكاف بالكتبف على المرضى في مواعيد واماكن محددة وفقا لنظام محدود تضمه الشركة يعتبر مرتبطا ممها بعقد عبل .

## ملخص المسكم :

ان المادة ( ۱۷۶ ) من القانون المني تنص على ان « عقد العبل هو الذي يتمهد فيه احد التصاندين بأن يمبل في خدمة المتصاند الآخر وتحبد الدارته واشرائه مقابل أجر يتمهد به التساقد الآخر » ) كذلك على المادة ( ۲ ) من تاثون العبل العسائد به التساقد ( ۱۳ ) من تاثون المبل المسائد به التاثون رتم الا لسنة ١٩٥٩ عرفت عقد العبل بأنه المعد الذي يتمهد بهتذات عابل أن يشتغل تحت ادارة مساهم عبل أو اشراقه مقابل آجر ؛ كما أن المادة ( ۲ ) من قانون المبل المسار البه مصلحت على أن يتصد بالعالم كل ذكر أو التي يعبل لقاء أجر مهما كان نوعه في خديمة مسلحت على وتديه المالم في خديمة مسلحت على وتديه المالم في خديمة مسلحت على وتديه المالم وتميز المعرفة التبعية المتمر الإساسي في عقد العبل وهي الذي تعيز بينه ويبين غيره بن المعتود الواردة على العبل مثل عقد العبل وهي الذي تعيز بينه يبلغيوب أن المتود الواردة على العبل مثل عقد المالو وهي الذي تعيز بينه يبلغيوب أن المتود الواردة على العبل مثل عقد المالو وهي الذي تعيز بينه يبالم العبل يقابد القانون والتي تتبلل في تبلم العابل يقابد العبل وجهد العالم وهي المالي وهي الدي تتبلغ في قيام العابل يقابد العبل وهي الدي تتبلغ في قيام العابل والعبل توجيه العابل فيها يقوده والتي تتبلغ ويوكون لرب العبل وجهد العبل وويها لربة أدائه أنه العبل وويكون لرب العبل وجهد العابل فيها يقوده المالي ويوكون لرب العبل ووجهد العبل فيها العابل وقد العبل ويوكون لرب العبل ووجهد العابل فيها يقوده النه بن أعبال وق طريقة أدائه و

فيصدر البه التوجيهات ويلتزم المال بتثنيذها والا اعتبر بقصرا في عبله وغنى عن البيان أن سلطة رب العبل في التوجيه تضيق كلما كان المهسل المسند التي العالم من الاعبال الفنية التي يخضع في مبارستها الأسول المهنة وقواعدها وآدابها ، وفي مثل هذه الحسالات تكون توجيهات رب المهسل واشرافه قامرا على التواحي الادارية أو التنظيمية نقط .

ومن حيث أنه يبين من الأمر المسادر بتعيين المدعى المؤرخ ٢٧ من ابريل سنة ١٩٤٣ أن شركة مياه القساهرة ( المسفاة ) أسندت إلى المدعى القيام بعبل معين هو الكشف على المرضى من عبسال وابور الميساه بروض الغرج ، ثم التوجه الى عيسادة ضهر الجمسال لمسساعدة الدكتور/.... ، وخصصت مكاتا بها ليباشر فيه المدعى عمله ، كبا جعلت لذلك مواعيد يومية خاصة حددتها في قرار تعيين المدعى المشار اليه ، كذلك وضعت الشركة المذكورة نظساها خاصا ليتبعه المدسى في نوتيم الكشف الطبي على الممال المذكورين وعلاجهم ، وكانت الشركة تبلغه بما يوضع من نظم في هذا الصدد ليتبعها ، كذلك حددت أجرا شهريا له لقاء عبله وكان هـــذا الأجر يزاد تباها بأوامر صادرة من مدير عام الشركة ، كما منــــ اعالة غلاء المعيشة على مرتبه شائه في ذلك شأن باتى العساملين بالشركة المذكورة ، وكل ذلك يجعل الملاقة بين المدعى والشركة علاقة عابل برب العبل على اساس عقد عمل لتوافر المناصر اللازمة لتيامه • بن 'جر وعبل وعلاتة تيمية مظهرها اشراف الشركة ورقابتها التنظيمية والادارية لعمله ، ولا ينسال حما تقدم أن المدعى كان بكف أحد الاطباء بالتيام بصله عند غيابه لعذر أو بلجازة أو أن للبدعي عيادة خاصة بباشر نيها نشاطه المني الخاص ، أذ مضلاً عن أن القرار الصادر بنعيين المدعى لم يحظر عليه ذلك ، قاته ليس بهن شأن ما تقدم أن ينقلب عقد العمل الى عقد مقساولة حسبها ذهبت الشركة وجاراها في ذلك الحكم المطمون نيه ، اذ أن عقد المتاولة يحتفظ نيه المقاول بحريته واستقلاله أثناء العبل ، حين أنه في العقد بوضوع المنازعة الماثلة وضع المدعى نفسه في خدمة الشركة المذكورة التي كان لها عليه الإشراف والتوجيه التنظيمي والاداري في الحدود السالف ذكرها ، وهو ما يكفي

ظليم منصر التبعية الذى هو جوهر عتد العمل واساسه . كذلك لا يغير من الاردق لم يتم بلخضاع مرتب المدعى للتنظيم اللائحى الذى آعد في شأن العلمين بالمرفق اذ أن المدعى لا شأن له بذلك لان تسوية وضعه الطيق من تصريف الادارة وحدها وليس صحيحا في التانون أن المخدمات الطبية التي يؤديها الطبيب يستحيل أن تكون موضوعا لمقد عمل لتيسلم الطبطرف بين التبعية التي ينطلبها عتد العمل وبين أسسول مهنسة الطبو والدابها ذلك لأن التبعية الادارية با بلضعه المراق من تنظيمات تكمى لقيام عنصر التجمية كللا في مثل هذه الحالات .

( طعن رئم ١٦٥٠ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ١٩٧١/١١/٩ ،

#### قاعسدة رقسم ( ۲٤٩ )

#### : المسلما :

رب العمل هو المُتِّرَم بتوفير وسائل العلاج للعالمِين لديه ومصروفات هذا المسلاج طبقا لتمسموهي القانون رقم ٨٩ اسنة ١٩٥٠ ورقم ٢٧٧ اسنة ١٩٥٧ سد رب العمل هو الذي يعهد للطبيب بجائمرة العلاج وتنشا بينه وبين الطبيب علاقة عقدية قوامها عند المَقاولة سـ خصسائص هسذا المقسد .

## بلخص الحسكم :

يستفاد بن نصوص القستون رقم ٨٩ أسنة . ١٩٥٥ بشسان اصابات المعلى والقانون رقم ٢٩١ أسنة ١٩٥٨ في شان عند العبل النردى أن ربب العبل هو المؤرم بتوفير وسائل العلاج المالمين لديه وبمصرونات هذا العلاج وها الذي يختاره لهذا الفرض ، وهذ الذي يحتكن دائها بين الطبيب المعلاج يرب العبل ، وهذه العلاقة أنها ضي علاقة عقدية — قوامها عقد بقاولة يتمهد غيه الطبيب بعلاج العالمين لدى رب العبل في مقابل أجر بعلوم وان كان لهذا العقد بعض الخصائص يبيز بها عن عقود القابلة الأخرى ، بنها أن الانترام الذي يعتده الطبيب

هو التزام بيغل مناية - لا النزام بتجنيق غاية لانه إنها يتهود ببغل العفاية ، الواجية في علاج للريض ؛ ولا يتبهد بتجنيق الفاية بن الملاج وهي الشفاء ، ووبها إن التصادر مع الطبيب بالحظ فيه دائما شخصيته على أن ليب في هذه الخصائص شيء يتعارض مع جنيتة عبد المساولة إذ أن هذا المجد . كما يكون محله النزاما بتحتيق غاية كذلك يجوز أن يكون محله النزاما بيغلي ... عنهاية . و

( طعن رقم ۸۸۷ لسنة ۹ ق -- جلسة ۱۹۱۷/۶۲۱ )

قاعسدة رقسم ( ۲۵۰ )

#### المسطا:

قيام رب المبل بالتامن على مجاله تفنينا الافترامه بملاجهم ... قيــام الله التقابية لهؤلاء المبلين باختيار الطبيب المعالج على أن يحصل على أنمله من شركة التأون ... قيام الملاقة المقتية بين رب المبل وبين الطبيب ... تنخل اللجان الققابية الساسه الفضالة ... اقرار رب المبل ولو ضبئيا لهذا التصرف يترتب عليه نطبيق قواعد الوكالة في علاقة رب المبـــــل الفضوئي .

## ملخص الحسكم :

انه اذا كانت الشركات المساهبة الشالات مساهة الذكر قد قابت سـ تنفيذا لهذه الاحكام القانونية ، بالقابين على العسليان بها لدى شركة استخدرية للتابين وقابت اللجان النقابية لهؤلاء العالمين باختيار الطبيب المطعون ضحمه اباشرة العلاج — على أن يحصسا على أجسره عن ذلك بن : شركة القابين — على المسالاتة تسكون قانيسة بين الشركات الشيلات وهذا الطبيب . ولا يغير من ذلك أن ظلاك اللجان هي الشي اختيارت المسليد بالمنكور . . ذلك أن المقد في هذه اجالة — وهو عقد مقاولة — قد تغيليت في إمرابه هذه اللجان ولا ضعر في أن تتبخل بنل هذه اللجان بطريق اللغضائة لما شرة على التوان ولا ضعر في أن تتبخل بنل هذه اللجان بطريق اللغضائة ولحسابها ، انتضافا وجود انتزاء لا يحتمل الإطاء فرنامية أبؤه الشركات ولحسابها ، انتضافا وجود انتزاء لا يحتمل الإطاء فرنامية أبؤه المشركات . الشركات ــ وهو علاج الرضى من العابلين بها ــ وقد اترت هذه الشركات ولو ضبنيا هذا التصرف القاتونى الذي بوشر المسلحتها المختصة وترتب على هذه الاجازة تطبيق تواعد الوكالة في علالتنها بالفضولى الابر الذي يترتب عليه تولد الحقوق والالتزايات الناشئة عن عقد المتاولة وباشرة بين الشركات والطبيب المطعون ضــده من تاريخ عقد المتاولة وذلك طبعة ليادة . ١٩ من التاتون أبلاني الذي تنصى على أن : « تسرى تواعد الوكالة اذا أثر رب المبل ما تام به الفضولى » وبن المترر أن هذه الإجازة تسكون عمريحة كب نكون ضبنية تستفاد من موتف رب العبل ألى الموكل مرعوبية في الوكالة أن يتمرف الر المبل الذي يجربه الوكيسل الى الموكل وطلى ذلك غان التصرف الذي باشرته اللجان النقابية مع الطبيب المصوف ضده ، يكون قد تم بين هذه الشركات ــ التي تبثل رب العبل ــ وبين خده ، المبليب المقاتوني المتور بـ واجوب الحبيب المعاسون ضده ، يكون قد تم بين هذه الشركات ــ التي تبثل رب العبل ــ وبين الطبيب المقاتوني المتكور ــ وهو عقد المتلولة .

( طمن رقم ۸۸۷ اسنة ۹ ق ــ ۱/۱۹۲۷ )

## القسرع القليس . المحسسل في دور السلامي

#### قاعسدة رقسم ( ۲۵۱ )

#### : 12-41

الميل في دور الملاهي ... خروجه بن عداد الإعبال الصناعية ... اثر ذلك ... عدم سريان حكم المادة المثالثة بن القسانون رقم ٤٨ فسنة ١٩٣٧ بشان تشغيل الاحداث في الصناعة على طلب الترخيص لطفظة في التاسعة بن عبرها للعبل « اكروبات » .

#### بلقص القصوي :

نصت المادة الأولى من القانون رتم . ٨ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام لتشفيل النساء في الصناعة والتجارة على أن « يسرى هذا القانون على المستخدام النساء في الصناعة وفي المحلات التجارية ولمحقانها .... » وبعاد أن أورد النص المثلة للمناعات مطابقة لما جاء بالمادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٣٣ نص على أن تشمل عبارة « المصلات التجارية » بنوع خاص ما ياتي :

- ( 1 ) كل محل مخصص لبيع السلع ولكافة الاعمال التجارية الأخرى •
- ( ب ) الاميال التي تقوم ادارتها بنوع خاص على اشغال مكتبية
   في كان يحل أو صناعة أو عبل بن الاعيال ذات المنفقة العابة .
- (ج) الفنادق والمخام والبنسيونات والمعاهى والبونيهات والتباترات ودور السينيا وصالات الموسيتي والفناء وكانة المحلات البائلة لها 4 نيكون المشرع قد اعتبر المهل في النيازاهه ودور السينيا ومسالات الموسسيتي والفناء وكانة المحلات المبائلة لها سـ وجيمها تدخل في نطاق الملاهي سـ من

هيل الاعبال التجارية وأخراجها صراحة من جداد الاعبال المساعية ، ومن شي علا تسرى مليها أمكام القانون ومن أراع أصنة ١٩٣٣ .

وظاهر من هذا أن المشرع أنها يعنى بلفظ الصناعة الواردة بالله الأولى من التقون رقم ما المنتق 1977 والمادة الأولى من التقون رقم ما هسنة 1977 مدلوله اللغوي والفني وضرب الإبطلة لأنواع من الصناعات بها لا يدع ججالا للشك في قصده المشار المها و وغنى عن البيان أن عهل البيان أن عهل المنافقة في الإعتبر من الأعهل المناعية ، ومن ثقم يكون رقض المرخيص لطلق في الناسمة من عبرها في العمل كفافة « اكروبات » استشاها الحيالية المثلقة من التانون رقم 1978 غير تأثم على اسساهي مساهم من التانون .

( منتوی رائم ۱۹۳ فی ۱۹۵۹/۳/۱۵۹۱

# القرع السلامي التزام رب المل ببكامه الأبيسة

## قاعــدة رقــم ( ۲۰۲)

#### - In -- 43

الاتزاءات بكائمة الابية نقع على علاق اسماب الاميال الاجـغرية: والمناعية الذين يستفدون على سبيل الاستبرار بدة لا نكل من نسمة. شهور وثلاثين عليلا الكثر .

## بالقص الفتسوي :

طلبت وزارة الشئون الاجتماعية الراى في نطبيق المادة المعاشرة من المحتون رقم 11 لسنة ١٩٤٤ الخلص بمكامحة الابية ونشر التقامة الشميية وقد بحث قسم الراى جنيما بجلسته المنعدة في ٧٧ من نونير سنة ١٩٤٩ حقا الموضوع الذي يتلخص في أن عبلية انشاء مناطر ادفينا رست على حكن اجنبيتين وقد نمس في المعقد على أن يكون البناء بمجر الجرانيت المستخرج من بنطقة حددت للشركتين بأسوان وعبلية تعلم الاحجار حكم المستخرج من بنطقة حددت للشركتين بأسوان وعبلية تعلم الاحجار حكم المستخرع من نوفير سنة ١٩٤٨ الى يوليستة المها المرادي والآخر من نوفيسبر سنة ١٩٤٩ الى يوليستة ما ١٩٤٩ الى يوليسة

وقد استخدمت الشركتان في عبلية قطع الأحجار ما يقرب من تسعماته علم فطلب قسم مكامحة الأمية بأسوان من الشركتين استفادا الى القانون السبق الإسارة اليه أن تبيئا على نفتته وحدة لكامحة الابية بين المبال فلها لم تتخذ ذلك اعدت المنطقة التطبيبة تسما ليليا لتطبع 378 عاملا من هولام المجال اختارتهم الأمهم من أهالي أسوان فاستبعدت بذلك المبال الفرياء > وقد المجال المخارين عن الذهاب الى الوحدة التطبيبة عجورت فسندهم حافظ طبقا للتانون .

وقد تازعت الشركتان في التزامها بنفقات انشاء الوحدة استنادا الي ينا ياتي :

4 - أن الشركتين أبرمنا مع رؤساء الاعبال الذين نبط بهم استحصلو المجال والاشراف على العبل عتودا نص نبها على تبلم هؤلاء الرؤساء بتنفيذ التوانين واللوانح المعبول بها وبن ثم غان مصاريف مكاشحة الامية الما كلت تعبقها عليهم .

٢ -- لا تستطيع الشركتان اكراه العبال على التوجه لمكان العراسة اذ لا سلطان لها عليهم في هذا الشان وأنه مها يتعارض مع طبيعة المباهم الن يقع عليهم الاكراه حتى من الدولة لانه عبل شباق لا يخطف في شيء عند عبل المسابق في أبي زعبل المحكوم عليهم بالانسفال الشباتة والعابل بعد دول الراحة .

٣ - اقا أصرت الوزارة على الإجراءات نستكون النتيجة أن يرحل عدد من المبال من أسوان وبهدد المشروع بخطسر جسيم أذ أن عدد من المبال المتضممين في قطع الجرانيت محدود جدا .

 أن القسانون غرض الالتزام على الشركات وفوو السناعة المستنية والتي يشتقل نبها المبال بصفة مستبرة ولم يتصد الاعهسال.
 الماؤضة التي تستقرق وقتا معينا .

وقد استعرض التسم نصوص القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ نلاعظ أن المادة الأولى بفه ننص على أن أدكابه تطبق على كل بصرى بن الكور خزيد سنه على اثنى عشر سنة ولا تتجاوز الخابسة والاربمين ولم يكن بلايا . بالتراءة والكتابة .

ونصت الحادة الناتية على أن يفرض على الأبيين الذين يضمـــهور. الأحكام هذا التلفون تطم التراءة والكتابة والمبادىء المعابة للدين .... البغ .

ثم بينت المادة الثالثة أحوال الاعناء بن هذا الالتزام بنست على ا اعماء كل شخص بصلب بعرض أو عاهة بدنية أو عقلية تبنصله بن تلقي المراسة ويزول الاعداء بزوال المرض أو العاهة . ونصت الخادة الرابعة على ان تكون بدة الدراسة تسمة اشهر متصافة الا تقطعها سوى العطالات الرسمية وبا تقتضيه المواسم الزراعية وان تكون الدراسة لمدة خمسة ايام على الاكثر في الاسبوع لا تدخل فيها أيام الجمع وتكون الدراسة لمدة ساعتين في اليوم ويراعي في تحديد أوقاتها للروف الاشخاص الذين يتلتون الدراسة بن حيث مواعيد أعبالهم وتوقير الحتم ،

ثم نصت المادة الماشرة على أنه بجب على اصحاب الاعبال التجارية والصناعية الذين يستخدبون عادة ثلاثين عابلا ماكثر أن يهيئوا على نقتاتهم وحدات لمحو الابنة بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهيئها، على الوجه المبين في هذا التأتون وأن يتكلفوا بدغع المكافآت التي تصرفه لمن يقومون بالتمليم نبها ، غاذا لم يقوموا بذلك كله تابت الوزارة بتعليم هؤلاء العبال على نفتتهم بشرط الا تزيد النفتات التي يلزمون بادائها على ٢٣ من مجموع الضرائب التي يدغمونها والا تتجاوز منتها اربع مسئوات .

واوجبت المادة الحادية عشرة على مصلحة السجون ان تتولى تعليم المسجونين الذين يزيد بدة سجنهم على تسمة شهور .

ثم بينت المادتان ١٧ و ١٨ المقوبات التي توقع على من يخالف احكام هذا القانون وواضح من هذه النصوص أن القانون قد غرق بين المترامين .

 التزام الأديين بالتعليم وهو التزام عام لا يعنى بنه الا المسلمون بسرض أو عاهة بدنية أو عقلية حتى يزول المرض أو العاهة .

٢ — التزام اصحاب الاعبال التجارية والصناعية بنهيسة وحدات لتطيم عبالهم أو بدنم نفقات هذا التطيم لوزارة المسارف العبومية على الوجه الموضح بالمادة العاشرة وهذا الالتزام بشروط بشرطين .

الأول ... أن يكون صاحب العبل بين يستخدمون ثلاثين عابلا عاكلو ...

الثاني ... أن يتوافر في الشرط الأول ركن السادة .

والعادة تستلزم الاستيرار والقاتون لم ينمن مراحة على المدة التي يراحا كفية لتوادر شرط الماحة ولكن يبكن تحديدها على ضوء الملاتين الرابعة والحادية عشرة .

غالمادة الرابعة حددت بدة الدراسة بتسعة شهور بتصلة .

والمادة المسادية عشرة اشترطت الازام مسلعة السمون بتطيم المسجونين أن تكون مدة السن أكثر من تسع شهور .

ويفهم من ذلك أن القانون يفترض لقيام احكام الالتزام أن يكون صاحبه العبل يقضى في عبله تسمعة أشهر فأكثر .

ولذلك انتهى راى التسم الى أن التسانون رقم .11 لسنة 1953. الخاص بمكامحة الأبية ونشر التقافة الشمبية ينطبق على اصحاب الإمطلم التجلية والمستامية الذين بستختمون على سبيل الاستبرار بدة لا تقل عن تسمة شهور وثلاثين عابلا فاكلار .

ولما كانت الشركتان اللتان تقومان بمبلية تناطر ادفينا تقومان بمبلغ تجارى وتستخديان اكثر بن ثلاثين عابلا في موسيين كل بنهبا يبلغ تسمة شهور غان نص المادة الماشرة بن القانون المسلسل اليه تنطبق عليها في خلك القانون .

ولا يبكن اعناء عبال هاتين الشركتين بن الالتزابات المنسوص عليها في القانون لأن حالات الاعناء بذكورة على سبيل الحصر لا يبكن التوسيع غيها أو القياسي عليها وليس بن بين هذه الحالات الحالة المعرفسة .

## القسرع المسسابع القزام رب العبل بتقديم وجبسة غذائية

#### قاصدة رقسم ( ۲۵۲ )

#### المسلما :

الإبران المستويان رضا ٢١١ و ٢١٩ اسنة ١٩٤٤ بليجاب نقديم وجبة غذائية المستخديين رضا ٢١١ و ٢١٩ اسنة ١٩٤٥ بليجاب نقديم وجبة غذائية المستخديين والمبال في مديريني تنا واسوان وبحافظة البحر المجمد ... استورار المبل بلحكابها ببقتض المرسوم بقانون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٥٠ بشأن عقد المبل الفردي ... قصرها الالترام على المقابل المبديدة عن المبران ... نسخها لاحكام الأمرين المتكورين ٠

## يخص القصوى :

ف ٢٨ من غبراير سنة ١٩٤٤ صدر الأبر الصحرى رتم ٢٩ بليجاب يتديم وجبة واحدة لبعض المستخدين والعبال ، ونص في ديباجته على ياتي : « وحيث ان كليرين من العبال يتعرضون في الوقت الحاضر لاضرار ضحية نسبب المال الصناعية والتجارية التي نستخدم عادة خيسين مستخدم المحلب المحال الصناعية والتجارية التي نستخدم عادة خيسين مستخدم المحلم علي المحال المناعية والتجارية التي نستخدم عادة خيسين مستخدم تزيد مسلحتها على ماتي عدان ، ان يتخذو الترتيبات اللازمة لتتديم وجبة وليا يتعلق بالحال الصناعية والتجارية التي يقل عدد مستخدمين والعمال . عن خيسين شخصا وتكون متقارية في دائرة قطرها كيلو متر واحد ، يجب على المحابها أن يشتركوا غيما بينهم لتقسديم الطعام لعمالهم ومستخديم على الرجه سالف الذكر » . كما نصت المادة الثانية على تحمل المستخدم الو العامل نصف تكاليف الطعسام بشرط الا يزيد ما يدغمه عن الوجسة الواحدة طن هيمية عشر يلهما ، ونميت المادة الرابعة على أنه إذا كان العبل يؤدئ بالمنتع أو بالحل بالتناوب نهارا وليلا وجب على مساحب ظميل أن يقدم إن يريدون من الستخدين والمبال وجبة العشاء ، ونصت المادة السائسة على تطبيق هذا الأمر في مديريتي تنا واسوان . ثم صدر بعد ذلك الأمر المسكري رقم ٧٢٥ لسنة ١٩٤٤ بتطبيق احسكام الأمر رقم ٢٦٤ السنة ١٩٤٤ في محافظة البحر الاخبر ، مستندا في ذلك الى ننس الاسباب التي استند اليها الأبر رقم ٦٩ السنة ١٩٤٤ والتي تقوم على التخفيف عن المبال بالنسبة لما يعانونه من أضرار صحية بسبب ثلة التفذية ، وبعد الغاء الاحكام العرفية مندر المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ ، تُقفي باستبرار العبل بالأبرين العسكريين سطقى الذكر ، ثم صدر الرسوم بقسسانون رهم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العبل الفردي ، ونصت المادة السابعة والعشرون منه على الزام من يستخدم عبالا في المناطق البعيدة عن المهران التي تمين بقرار من وزير الشئون الاجتماعية ، أن يونر لهم المسكن الملائم والتغذية بأسمار لا تزيد على ثلث التكاليف ، وبشرط الا بتجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليما عن الوحية الواحدة . وتنفيذا لهذه المادة صدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ بتحديد المناطق البعيدة عن العبران في عبوم القطر المصري والتي تخضع لحكم الملاة ٣٧ من المرسوم بقاتون رتم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ . ويدور البحث حول معرضة ما أذا كان الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد الني مراحة أو شبهنا الأمرين المسكريين رقبي ٦٦٤ و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ اللذين تضي المرسوم جةاتون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ باستبرار المسل بها ، أم أن الأمرين العسكريين سالني الذكر لازالا معبولا بهما ،

والذي يبين من استعراض النصوص التشريعية على الوجه الساقف بيانه أن الرسوم بقانون رقم ٣١٧. لسنة ١٩٥٣ بشأن عقد العبل الفردي قد الذي صراحة الأمرين المستكريين رقبي ٣٦١ و ٣٢٥ اسنة ١٩٤٤ لو على الأمل ضبناً ، لبا من حيث الالفاء الصريح غان ذلك ينبثل في أن المرسوم

بتاتون رتم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ تد نص على سريان أحكام الأمرين العسكريين. رتبي ٢٦١ ، ٢٢٥ وذلك بعد صدور تاتون عقد العبال الفردي رقم ١٨. لسنة ١٩٤٤ ، مَكَانَه بذلك قد أضاف حكما جديدا على أحكام القانون الأخير خاصا بالعبل في مديريتي النا واسوان ومحافظة البحر الاهبر ، وأصبح هذا الحكم الجديد من بين احكام قانون عقد العمل الفردى رقم ١٤ لمسنة ١٩١٤. وأن كان خاصب بهناطق معينة ، وأذ أشار الرسوم بقسانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في نبياجته إلى قانون عقد العبل الفردي رقم ١١ لسنة ١٩٤٤ ثم نص في مادته الخابسة والخيسين على الفائه ، قانها يكون قد أنصح عن قصده الى الفاء القانون المفكور بجبيع أحكامه الاصلية والاضافية ومن سنها أحكام الأمرين المسكريين رقبي ٦٩] و ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ وأهل مطها احكامه الحديدة . ولما من حيث الالفاء الضمني غان ذلك يتمثل غيما نصت عليه المادة الثانية من القانون المعنى من اعتبار التشريع المسابق ملغى بصدور تشريع لاحق ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده التشريع السابق . وعلى ضوء هذه القساعدة غان الأمرين العسكريين رتبي ٦٩} و ٢٢٥ إسنة ١٩٤٤ قد عنيا بمعالجة موضوع ما يعانيه العمال. من أشرار صحية وقت صدورهما بسبب تلة التغذية في مديرتي تنا واسوان ومحافظة البحر الأحبر حيث أوجبا على أصحاب الأعبال في هذه الجهالك. تتديم وجبة غذائية لهم بالشروط الواردة فيهما لظروف طارئة .

ثم صدر بعد ذلك المرسسوم بتانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ واوجب في بادته السابعة والعشرين على اصحاب العبل في عبوم اتحاء القطسر المصرى توغير التخذية اللازمة لمن يعبلون لديهم من العبال في المتاطق البعيدة عن العبران ، وموض وزير الشئون الاجتباعية في تحديد المتاطق التي تعتبر أ بعيدة عن المعران .

وتفيدًا لذلك صدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية بتصحيد طك المنطق ومن بينها محافظة البحر الاصر الذي كان قد صدر الأبر المسكرى رقم ٢٢٥ لسسفة ١٩٤٤ بمطلحة وتنظيم حالة المسال بها ازاء السحفية الاعمال ويؤدى ذلك أن الرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ قد أعاد تنظيم العلاقة بين المسال وبين اسحفيه التصل على وجه السبل في عبوم انحاد التطر المحرى بما غيها مديريتي قنا واسوان ومحافظة البحر الاحير الحجر الاحير

في شبأن الوجية الغذائية التي يلتزم بها أصحاب الاعبال ازاء عبالهم ، وعلى متنضى ذلك يصح القول بأن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد اعاد ننظيم الموضوع الذي عالجه الامران العسكريان رقبا ٢٦١ و ٢٧٥ لسنة ١٩٤٤ على وجه أشبل وأعم ، مما يجعله فاسخًا للأمرين العسكريين المنكورين استنادا الى حكم المادة الثانية من القانون المدنى . ولا عبرة بما قد يقال بن أن هناك اختلانا بين الموضوع الذي نظبته لمادة ٢٣ من المرسوم بقائون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وبين الموضوع الذي نظبه الأمران العسكريان رتبا ٤٦١ و ٢٢ه لسنة ١٩٤٤ لجرد أن الأبرين العسكريين سالفي الفكر اقتصرا على معالجة حالة العمال في مديريتي قنا وأسوان ومحانظة البحسر الأحير ، على حين أن المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ يعالج حالة العبال في عبوم انحاء التعار الممرى ، اذ أن يعالجة حالة العبال في عبوم القطر الممرى تشسيل ولاشك بديريتي تنسا واسدوان وبحسائظة البحسر الأهبر ، ويؤيد هذا النظسر أن القرار المسادر من وزير الشلون الاجتماعية في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٣ تنفيذا لحكم المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد اعتبر محافظة البحر الاحبر من بين المناطق. البعيدة عن العبران التي يسرى طبها هكم المادة ٣٧ من تلتون عقد العبل النردى ، والتي يلتزم نيها اصحاب الاعبال بتقديم وجبة غذائية لعبالهم ، مم أن حالة هؤلاء الممال كان قد سبق علاجها بمقتشى الأمر المسكرى يتم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٢ ، ولو أنه كان للأمر المسكري رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٤٤ متاء لما كان هناك لزوم لاعادة تنظيم حالة العبال في محافظة البحر الأحبر -

للفسرع التسلين

الإجسا

قاعسدة رقسم ( ) ٢٥ )

: 44---41

اجر ــ كيفية تمديده •

ملغص الفتـــوي :

ان الأجر محدد عادة على اساس الزمن - غيددد أجبر معين لسكل وحدة زمنية معيثة ، كالساعة أو اليوم أو الاسبوع أو الشهر . وأما على أساس الانتساج ، فيحدد أجر معين لكل وحدة أو لمند بن الوحدات التي ينتجها العلمل ، وهو ما يسمى الأجر بالقطعة . وقد يجهسع بين الزمن ، والانتسساج في تحديد الأجر ، فيتحدد أجسس ثابت على أساس الزمن ، يكون هو الحد الأدنى لما يتقاضاه العسلمل بن أجر ، ثم يزداد مقدار هذا الأجر تبعا لزيادة انتاج العلمل ، وتسمى هذه الطريقة المستركة في تحديد الأجر بين الزمن والانتاج سالطريحة .

( نتوی رشم ۲۰۵ فی ۱۹۳۵/۸/۱ )

قاعسدة رقسم ( عو٣ )

اعتبار اعلة غلاد المعشة جزءا لا ينجزا من الاجر ــ نص المادة ٦٨٣ مننى والمادة } من قانون عقد المبل الفردى رقم ٢١٧ اسنة ١٩٥٧ على خلف ــ المادنان المنكورتان لم تستحدثا حكما جديدا في هذا الشان .

#### بلخص الحكم:

ان ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من القانون المدنى من اعتبار اعلقة غلاء الميشمة وغيرها من المرتبات الواردة بتلك المادة جزءا لا يتجزأ من الاجسر وما نصت عليه المادة الرابعة من تقانون عقد العبسل الفسودى رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٦ من أن المقصود بالأجر في تطبيق احكام هذا القانون ما يتغلوله المامل من أجر ثابت مضافا البه جديع ما يحصل عليه من المبلغ المسال البهما في المختبن ٢٨٣ و ١٨٣ م ام ما نصت عليه المادتان المذكورتان لا يعتسبر اسستحداثا لاحسكام جديدة لم تكن موجودة من قبل ، ومن ثم لا تعسرى الا من تاريخ نقسرها ، وانسا هو ترديد لما اسستقر وثبت في المهومات في هذا الشان من أن اعالة المغلاء سعلى وجه التحديد لمسجحة جزءا لا يتجزأ من أجر المهل .

( طمن رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٨٥٨/١/٤ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۵۹ )

#### المسما:

القانون رقم 1) السنة ١٩٥٤ - اعقة غلاء الميشهة تدخل غيين الإمر النصوص عليه بالمادة ٢٢ من ذلك القانون ،

## بكفص العسكم :

لثن كانت المادة ٢٣ من تانون عقد العمل الفردى رقم 13 لسنة 1913 لم تكشف صراحة عن مشتملات الأجر الذي نسوى علي أساسه مكافاة المايل ، الا أن اعانة غلاء المعيشة تدخل حتما ضمن الأجر الوارد تكره بطاف المدة ، ومن ثم لزم لزم أن تحسب المكافاة على لسساس الأجر الأمسلي للمائل ، مضاعا اليه اعانة غلاء المعيشة .

، ( طِين رقم ١٧٤٩ لسنة ٢ ق ... جلسة ١/١/١/١٤ )

## القسرع التلبسيع

5 2 - a'Yi

\_\_\_\_

## قاعسدة رقسم ( ۲۵۷ ).

## المِسطا:

الإجازات المستفقة — أثر اجتباعها — اجتباع بيم الراحة الاسبوعية مع بيم عيد رسمى — لا يعطى العابل حقا في أجر اضافي عن بيم العيد — دخول اجازات الإعياد الرسعية والراحة الاسبوعية ضمن الإجازة السنوية — استحقاق الإجر عن مدة الإجازة السنوية بغض القطر عبا اذا كانت هذه الإجازات ماجورة أم غير ماجورة ، أساس ذلك ،

## بلغص القتسوى :

انه مهما كانت الحكمة التى تستهدنها انواع الإجازات المطلقة عان المطلقة في ذاتها كما تصلح لتحقيق غرض بذاته غالبا تصلح كذلك لتحقيق غيره بن الإخراض التى تتوخاها الإجازات الأخرى ، فاحتسسال العليل بالأعياد الرسبية لا يحول دون استعادة نشساطه وتحديد توته وحيويته وهو ما تستعده الراحة الاسبوعية ، بل على الحكس بن ذلك غان الطليج الأحياد الرسسية يزيد من نشساط العليل ويونر له بن أشعاب الراحة والرفيه ما لا توثره الإبار العادية ، وهذا القول يمسدق على حالات اجتباع الإجازات الأخرى ،

ومن حيث أن خلو تأثون المبل السنادر بالتأثون رقم 11 أسنة 1909 من حكم مباقل للحكم الذي كلن ينتظنه الرضوم رثم 2011 أسنة 1900 من أن « أيلم السطل والإعباد الواقعة ضين الإجازة السنوية تعتبر من الإجازة نسبها ، ولا يحق للعابل تناشى أي أجر أضافي منها » أن خلو فقون المبل من مثل هذا المحكم لا يعنى عدول المشرع عن الأخذ بهذا المحكم ،
وانها هو تترير للقاعدة المهلة المقررة من أن عطلة الاهياد أو الأجازات
الأخرى بنى وقعت التناه الاجازة السنوية اعتبرت جزءا من الاجازة ، لأن
الإجازة مها تعددت أسبابها أو اختلفت مبررات منحها غانها تهدف الي
الراحة العلمل فترة من الزمن يعود بعدها للمهل ، وقد استرد نقساطه
واستعاد توته وحيويته ، ولمل سبب ، غفال هذا الحكم أنه ترديد للقواعد
العلمة غلم ير المشرع حلجة الى النص عليه ، وهذا الراى ينطبق بالشرورة
المعالمة وقوع الراحة الاسبوعية خلال الإجازة المسنوية أذ لا مبرر للتقرقة
بين منح العامل يوما أو أباما بدل أجازة الإعياد أو منحه يوما بدل العطالة
الاسبوعية .

وبن حيث أن المادة ٦٢ من تأنون المبل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لا تفيد كَكُر من حتى العلمل في أجر مضاعف أذا اشتقل في يوم عطلة أحد الاعياد ، أبها أذا وأنق اليوم يوم عطلة أخرى ، فلا يفيد النس حتى العلمل في يوم عطلة خال أو في أجر عن هذا اليوم دون اشتفاله نبه .

لذا أنتهى راى الجيمية الصوبية الى أنه اذا اجتسع يوم الراحة الاسبوعية للمبال مع يوم من أيام الامياد الرسبية التي يعطل نيها المبال للا يكون لهم حق في تطفى أجر أشافي في آيام الاعباد .

وان اجازت الامياد والراحة الاسبوعية تدخل في ضبن الاجازة السنوية ويستحق المسلمل اجسرا كليلا عن مدة الاجسازة السنوية ، بغض النظر عبا أذا كانت الاجازات المذكورة بأجورة أو غير بأجورة

( علوی رقم ۱۹۸۸ فی ۲۶/۸/۱۹۱۱

# ماعدة رضم ( ۲۵۸ )

المنسطان

لمر أجازات ... الأجر الذي يستمق الثناء الأجازات السنوية او الرضية للمابل لا تعدل فيه يكافاة زيادة الآلاج .

#### ملغص الفتسوي :

الحكية التى دعت الى عيام نظام تحديد الاجر بالطسريحة ـ على اساس تحديد اجر ثابت للعابل مقابل معدل معين من الاتتاج يزيد قبعة لزيادة المعدل وينسبة تلك الزيادة ـ هذه الحكيسة هى حفسر هيسة العيال على زيادة الاتتاج ؛ ودفع عجلته نحو التقدم ؛ وذلك يزيادة اجورهم تبما لزيادة الاتتاج ؛ ودفع عجلته نحو التقدم ؛ وذلك يزيادة اجورهم هذه الحكية هو أن العابل الذى لا يساهم فى زيادة الاتتاج من المسدل المتر له ، لا يتقاضى سوى الأجر الثابت ؛ باعتباره حد الأجر الادنى ؛ الاتتاج خلال أيام الاجازة ؛ وبن ثم غاته لا يستحق خلالها صوى الأجسر الثابت غطد دون زيادة ، والقول بغير خلاك يودى الى أن المسابل المشفى يتغيب خلال أيام الاجازات السنوية والمرضية يسكون أحسابل المشفى لو مسل ولم ينتج أكثر بن المسدل المتسرر ؛ أذ أنه فى هذه العالمة الاخرة لن يتقاضى سوى الأجسر النابت غط ؛ وهو ما يؤدى الى أهدار المحكة لن ينتفضى سوى الأجسر الماب على استغلال لجازاتهم السنوية أو المرضية أو المرضية المسابل على استغلال لجازاتهم السنوية أو المرضية أو المرضية المسابل على استغلال لجازاتهم السنوية أو المرضية أو وينتج أثرا عكسيا يترتب عليه خفض الانتاج .

ولذلك عاته في حالة تحديد الأجر بالطريحة ... أي على أساس الزبن والإنتاج .. يتقاضى العابل أثناء اجازاته السنوية أو المرضية ، الأجر الثابعة غتط ، القابل للمحدل المقرر على العابل انتاجه خلال ساعات العبل اليوبية. المحددة له ، دون يمكاناة زيادة الإنتاج ، التي لا تبنع اللعابل الا اذا زاد انتاجه عن المعدل القرر له .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية الى أن مكاناة زيادة الانساج --بعداولها -- سالف الذكر -- لا تدخل في تحديد الأجر الذي يستحق للتعالى. اثناء الإجازات العسنوية أو المرضعية .

( فتوى رقم ٧٠٥ بن أول أغسطيس ١٩٩٥ ١٠

#### قاعدة رقم ( ٣٥٩ )

#### : اعسما

التمويض الققدى الذى يستحق فى مقابل الاجازات طبقا لأحكام فالون العبل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ... عدم استحقاق هذا اللمويض اذا كان الحق فى الاجازات قد سقط بهضى سنة دون تقديم طلب باجازة ما خلال السنة التى بخست -

## ملخص الفتوى :

ان القاعدة في تطبيق تأتون المبل رقم 11 لسنة 1991 أن انتفساه سنة دون الحصول على الإجازة > يمتبر تفازلا عنها > وإن هذا التنسائل جائز قانونا > لأنه بانتفساء السنة التي تستحق بها الإجازة > دون أن يحصل عليها العلم نتقطع الصلة بينها وبين اعتبارات النظام العلم الله التي تررها > وتصبح حقا عليا يجوز التنازل عنه > ولذلك فهي تسسقط الحق بانتفاء السنة المسار اليها - ومتى سقط الحق في الإجازة سسقط الحق في متلاها > وهو الأجر المستحق عن قيلها -

واذا كان الثابت من الاوراق ، ان الوظف لم يتندم بطلب الاجسازة المستحقة له خلال سنتي ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ مان حقه ، يستط نهاتيا في هذه الإجازة ، وتهما لذلك يستط حقه في أي تمويشي نقدي عنها .

( المتوى رشم ٧١) في ١٩٦٢/٧/١٨ )

## الفتسرع المصافر

المسالوة

## قاقشدة زقسم ( ٧٦٠ )

### المسطا:

القانون رقم 177 أسنة 1441 باسدار قانون المبل منها الصبابل بالنشاة التي تزيد عدد عبالها عن هبسة عبال علاوات دورية ولكن ذلك شاروط بعنه وجود نظام بالى النشل خاص بالعليان بطلك النشاة .

## بلقصَ القدوى :

ان نمن المادة ٢) من القانون ١٩٧١ لسفة ١٩٨١ باصدار تاتون العمل عضى باته مع عدم الاخلال بافي نظام الفنيل يبنج المسلطون بالملشاة التي يعمل بها خبسة عمال المكثر من تاريخ صدور هذا القسانون أو من تاريخ التعمين لن يعين من هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧٠٪ من الأجر الذي تحسب على أساسه اشتراكات التابين الاجتماعي بحد أدني قدره جنيهان وبحد اتصى قدره سبعة جنيهات وذلك لدة عشرين علما من تاريخ استحقاق أول علاوة تطبيقا لحكم هذا النصي .

وهاد ما تقدم أن المشرع لاعتبارات تتعلق بعدم تجيد أوضاع العالمين الملقية بالتضات التي يزيد عدد العالمين فيها على خيس عبال منحهم من تاريخ صدور تقون العبل أو من تاريخ التعيين لمن يعين بعد هذا التاريخ علاوة دورية سنوية لا تقل عن ٧ بمن الاجر الذي تحسب على أساسه السستراكات التأمين الاجتماعي . . . الا أن ذلك مشروط بعدم وجود نظام مالى أنضسل خاص للعالمين بالمتشاة ويستدل على أنضلية هذا النظام بن طبيعته وما حواه من تواعد وأحكام تنظيم شئون العالمين الملية وتعد انضل من النظام التقاوني الذي يرضه المشروع في المادة ٤٢ من تانون العبل . ولا يتركث الخيار في تحديد النظام الذي يطبق على العابل لارادته ، ولا يجوز كذلك الهجمم بين مزايا النظلمين .

وحيث أن الأدمة نظام العاملين بشركة الشروعات البنرولية تضينت توصيف وظافف الشركة وتواعد التعين نبها وتحدد بداية ونهاية الربط الملى كل درجة وكذلك تواعد منع البدلات والحوافز والعالارة السنوية والترفية ، ناتها تعد نظايا وظائيا والما انفسل العاملين بالشركة ، وقد طبقت هذه اللائحة على العاملين بالشركة باعتبارها النظام الانصل ، الاسرافي يستبعد بالضرورة تطبيق النظام الذي تضيفه المادة ٢٦ من التانون الالمالين بسنوجب استبعاد الفظام.

لذلك انتهت الجمعية الصوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية المعلمان بشركة المسروعات البترولية ( بتروجيت في صرف العلاوة المفورية المسنوية المفررة بالملادة ٢٤ من القانون رقد ١٣٧ سنة ١٩٨١ بأصدار قانون المسلم ال

( ملك ١٠١٨/٤/٨١ \_ جلسة ١٠١٨/٤/٨١ )

القسرع المسلحى عشرا

بكافاة زيادة الانتساج

قاصدة رقسم ( ٣١١)

## القيسما :

مكفاة زيادة الإنتاج ... القصود بها .

## يالقص الفصوى :

المقصود بمكانعة زيادة الانتاج ... هى الزيادة في مقدار الأجر ، الني يقتضاها العالم نتيجة لزيادة انتجه عن المصل المقرر له خلال الوحدة الخريقية المعينة التي يتقاضى عنها أجرا ثابتا ، وذلك في حالة تحديد أجره على الساس الطريقة المستركة في تحديد الأجر ، التي تجسم بين الزمن والانتاج ، وهي التي تسمى بطريقة تحديد الأجر بالطريحة .

( غتوی رشم ۷۰۵ فی ۱۹۹۵/۸/۱ )

# الفسرع الثقي عشر حمسة العلبلين في ارباح الشركة

### قامسجة رقسم ( ۳۹۲ )

الليسما :

هلى للمايلين بالشركة في اختيار افضل التخلين القديم ( القانون رقم ٣٤ فسنة ) 190 ) والجديد ( القانون رقم ١٥٩ أسنة ( ١٩٨١ ) بالتسبة الحقهي في الارباح .

## إيبلغص القتوى :

المان تاتون الشركات الجديد رقم 101 لفنة 1941 في المادة 13 منه الله تاتيب وتت نفسات الله توزيع الإرباح الذي كان ملبتا في الشركات الثالية وتت نفساته المسبح لها بتطبيق النظام المسابق المسابق أم النظام الارباح المنسوسي أبيان الشركات أنه أنضل للعالمين من نظام الارباح المنسوسي طبه في التشريع الجديد ، ويرجع في تقرير الفضلية النظام السابق أم النظام المسابق أم النظام السابق إلى المبلين بالمركة ، وقد تشي القانون رقم ٢٦ لمسنة 194 مسكنة الإنسارة اليه في المادة ١٤ منه بتوزيع النصيب النقدى على المسالمين في السندات التي لا تحقق فيها الشركة أرباها أو لا تكبي غيها حصة الارباح السندات التي لا تحقق فيها الشركة أرباها أو لا تكبي غيها حصة الارباح التوزيع الحد الاقمى المرادة العالمين ما الدورية عن أرادة العالمين التوزيع الحد الاقمى المرادة العالمين ما

( الحاب ٢٨/٤/٨٦ = جلبة ٢٠/٤/٨٦ )

## الفرج الفلات عثير

# تعريح المرسيل

## قام عبد رقسم ( ۱۹۹۳)

#### : المسطا

المُمَنوع المائلين بحرسة دى لاسال المرينة على الآن الميل ولقاء المُقون النجالة الشريعية وقم ٢٦ المئة ١٩٨٨ .

## ملخص القدوي:

تنص المادة ٣٠ من تأتون العدالة الضربية رقم ٢) لسنة ١٩٧٨ على ان ١٠ على ضربية على كل الذن بصدر المسرى المعرى المطالح: أواطلمال فن المفروعة معر الضربية مابلة الإختاج فن أي مفروعة معر الضربية مابلة الإختاج التشويل على الدن على المسئل المسئل المسئل المسئل المسئل المسئل المسئلة المؤلف الإختاجة واقع خسين جنبها بالنسبة لحلة المؤلفات الماليدة ووضعات وقاعدة وهذون جنبها لمناحد الان سالة برخص بهنا عنسد المشخراج الان سالة برخص بهنا عنسد استخراج الان سالة تعدد و

وشمس المادة الثنية من الثانون رقم ١٨ لسنة ١٩٨٠ بتعدل بعض المكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ إلمسار الله على ثن « تفتقا الى الملادة المكافئة بن « تفتقا الى الملاقة التربيب التاثين من التاثين من التاثين من هذه الفريبة كان الحق بسدر المحربية كان الحق بسدر المحربية كان الحق بسدر المحربية إذا كان المحمو عاليها في مسروع أو جهة أو هيئة أجنبية في جمهورية بصر الحربية إذا كان مجموع ما يستولى عليه من الابرادات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من المقانون رقم (١٤) السنة ١٩٣٩ من منزية على ايرادات رؤوس الابوال المقانون والمضربية على الرباح التجارية والمناسبة والضربية على كسبه المعتولة والمضربة على كسبه المعال لا يزيد على ١٠٠ جنيه سنويا أو ١٠٠ جنيها سنويا المؤرخ ويمول ٤٠.

وبفاد ما تقدم خضوع المريين في مشروعات أجنبية ببصر للضريبة الذكورة ، أيا كان نوع هذه الشروعات أو غرضها ونقسا لعبسوم النص واطلاقه وآية ذلك أن الاعقاء اللاحق الجيرر وفقا للقافون رقم ١٨ لسنة . ١٩٨ السندة عنه ، قد ينص على الشروعات والجهات والهيئات الإحنبية وهذا لا يتحتق الا أذا كانت جبيما خاضمة للضريبة بحسب الأصل ء.

وبناء على ما تقدم يكون المشرع قد أخذ في المادة ( ٣٠ ) من القسانون رقم ( ٤٦ ) لسنة ١٩٧٨ بشان العدالة الضريبية بالمنى العام المجمعة بحيث يشبل جبيع المشروعات سواء اكانت تجارية إم علمية ام يهيوية ه:

الفلك نبتد انتهى راي الجبهوة العبوبية السبي النتوى والتقريم الى خبسوع الهداين بهورسة دي لاينيال المضريبة على إذي المصدف مده سما

لقانون البعدالة الضريبية رقم ٦٦ لبنة ١٩٧٨ المبيار إليه .

# الفــرع إلرابع عشر امـــابة المبــل

#### قاصدة رقسم ( ١٣١٤)

#### : 4

القاقون رقم ٨٩ فسنة ١٩٥٠ في شان اصابات المبل ... انطباقه على المساتفات التماشية التي تخفسه القرائين المبل ... عدم انطباقه على مستخدى المحكومة ومجالها بل ينطبق عليهم القانون المام الذي ينظم المتعويض عن اصابات المعل وهو يحول دون تطبيعي قواعد القانون الملفات في محدود ما تضيفه القانون المام من تنظيم ... مثال : نعن قانون تحديد المائسات المكيمة رقم و اسنة ١٩٠٩ في المائس والمكافئة التي تستحق في حالة انتهاء الفدية نتيجة اصابة عبل لوغاة المصاب لو لانه اصبح غير قادر على الفدية سينع من تطبيق القانون ٨٩ المستخد ... يبنع من تطبيق القانون ٨٩ المستخد ... يبنع من تطبيق القانون ٨٩ المستخد ... عبنا من تربطهم بالدولة علاقة ان ترك الشعبة على من تربطهم بالدولة علاقة تطابية متى كانوا غير خاشمين الحكام القانون رقم و اسنة ١٩٠٩ على المنافئة على المنافئة علاقة تطابعية متى كانوا المنافئة على من تربطهم بالدولة علاقة تطابعية متى كانوا ... غير خاشمين الاحكام القانون رقم و اسنة ١٩٠٩ على ...

## بلخص الفتــوى :

ان القانون رقم ۸۹ لمسئة ۱۹۰۰ بشأن اصابات العمل ــ لا ينطبق على مستخدمي الحكومة وعمالها ، لأن هذا القانون تد صدر ليطبق عسلي العمال الذين تربطهم بأرياب الاعمال علاقات تعاقدية مما يخضع لقوانين العمل . كما رأت الجمعية بجلستها المنعدة في ۱۳ من يناير سنة .۱۹٦ آنه ليس ثبة ما يمنع قانون من المادة عمال الحكومة من احكام القسانون برتم ٨٩ اسنة ١٩٥٠ سبلف الذكر وتعويضهم عن الاصابات التي وتعت في عليه ولم تنش الى وفاتهم ولم تؤد الى تركهم الخدية لمجزهم ... نتيجة الاصلية ... عن الاستورار في النهوض بأعباء وظائفهم ، وذلك تأسيسا على أنه ولذن كان الاصل هو تطبيق تواعد الثانون العلم على عبال الحكومة ، الا أنه بني كانت اهدكام هذا التسانون وقواعده قد خلت بن أى تنظيم بحكم تعويضهم عن الاسابات التي تلحقهم أثناء العبل ويسببه ، فليس ثبت با يحول دون تطبيق تواعد القانون الخساص عليهم بالتسدر الذي لا تتعارض فيه هذه القواعد مع سبر المرافق العلبة .

ويخلص مبا تقدم آنه اذا ما تضين القانون العلم تنظيم التعويض عن المسابات العمل بالنسبة الى الموظفين أو العبال الذين تربطهم بالدولة عن المسابات العلى تربطهم بالدولة علاقة تنظيية ، عان هذا التنظيم يحول دون تطبيق قواعد القانون الخاص في حدود ما تضينه القانون العسام من تنظيم . ولما كان القسانون رقم ٥ السنة ١٩٠٩ في شان الماشات الملكية قد نظم في المادين ٣٣ ، ٣٩ ، ٣٠ بنه الماش والمكاناة التي تستحق في حالة انتهاء الخدية نتيجة اصابة عبل ، الماش والمكاناة التي تستحق في حالة انتهاء الخدية نمين ثم لا تطبق لحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٠٠ مسالف الذكر في حالتي انتهاء الخدية لأحد المستبين المشار اليهبا في هاتين المادين ، ولا يحول ذلك دون تطبيق احكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على المؤلفين والعبال الذين تربطهم بالدولة علاقة تعاليية أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على التي يحلم من المهابة أو ترك الخدية ، كبا لا يحول دون تطبيق أحسكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ على التربطهم بالدولة علاقة تعاقدية بتي كانوا غير خاضمين لاحكام القسانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٠ على التربطهم بالدولة علاقة تعاقدية بتي كانوا غير خاضمين لاحكام القسانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٠ على المنة عربة الماسانة الذكر .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن العامل الذى توق التناه تبلهه
بتطهير ببارة برصيف محطة بنها اثر انهيار جانب من هذه البيسارة عليه
في مارس سنة ١٩٥٦ لا يخضع لإحكام التانون رتم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ طالا
أن اصابته قد ترتب عليها وغاته ، بها ينظهه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ،

- AYA -

وفظك مارنم يكن غير معلى باحكيم هذا الفترين أو أى تقاون كخريفك جاهدفهم بندس تنظيرا معافلا المتبطيم الوارد بالمفتين ١٣٤ هـ ١٨٩٠ من ذلك، القديفيون أو كان يرتبط بالهيئة المهلمة فيشؤن البحك الجديدية بحافقة بمسافعهة 4 غنى بهذه المحالة تطوق عليه احكام القسادون رقم الحاراسنة عدالة .

( المتوي رقم ٧٥١ في ١٩١٨/٧/١٢١ )

## القسرع الضايس عشر

## المخالفات التأديبية

#### قاعستة رقسم (١٩١٨)

: 4

نبي الجَارِة ١٦ من قابين الهيل رقم ٩١ أسنة ١٩٨١ على عدم جهائر. النها العالم عدم جهائر النهام العالم العالم التهام العالم التهام العالم التهام العالم التهام التهام

## بلغمي العسكو :

إن الجلية الإيلى من القانون رقم 18 أسبة 1818 تنهى على لند، مع الاخلال بجق البعبة الادارية اللي يتبهها الموظف في المرخلة ويحصى السكاوي والتجنيق تسري أجكام الجواد من لا اللي 11 3 1 1 1 1 1 من الشانون رقم 17 أسبالة والمشركة البطبية والمشركة الشائدة 10 1 أسبالة والمشركة المحكم والمجمعيات المفاسمة الذين نصت عليهم الملاة ، المذكورة — ووقاة الاحكام التأثون رقم 11 أسنة 190 تختص النيابة الادارية المنابية المارية المنابية المارية المنابية الإدارية المارية الإدارية المنابية الإدارية المنابية الإدارية والمنابية المنابية المنابية الإدارية والمنابية المنابية والمنابية والمنابية المنابية والمنابية والمنابية والمنابية والمنابية والمنابية المنابية المنابية بين المنابية بين المنابية بين المنابية المنابية المنابية المنابية الادارية وونها لهذه الاحكام إذا توليات النيابة الادارية الدارية المنابية الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية وونها لهذه المنابية المنابية الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية وونها لهذه الاحكام إذا توليات النيابة الادارية المنابية الادارية المنابية الادارية والمنا المنابية الادارية وونها لهذه الاحكام إذا توليات النيابة الادارية المنابية الادارية المنابية المنابية الادارية والمنابية المنابية الادارية المنابية الادارية والمنابية المنابية ا

التحقيق سواء بناء على طلب الجهة التى يتبعها الموظف أو بناء على شكاوى الاغراد والهيئات التى أثبت النحص جديتها غان لها بل عليها أن تستبر في التحقيق حتى تتخذ قرارا في شائه دون أن يتوقف ذلك على ارادة الجهة التى يتبعها الموظف ــ ولا يجوز لتلك الجهة أن تتصرف في التحقيق الا أذا أحالت النابة الادارية الاوراق اليها .

ونصلا من انه ليس في احكام القانون رقم 19 لسنة 1909 أو غيبا أحال اليه من احكام القانون رقم 19 لسنة 1904 ما يقيد النيابة الإدارية في بباشرتها لاجراءات التحقيق والاتهام بعيماد معين أو بوجوب تقديم شكوى اليها من صلحب العبل نان المستقاد من نص المادة 17 من القانون رقم 11 لسنة 1904 أن مجال تطبيعها هو حيث تولى صلحب العبل حق الاتهسام والتاديب فينقيد بالمواميد والإجراءات المنصوص عليها فيها سولا وجهد الثانية الادارية بالمحاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من طلك المادة بعقولة أنها تنطوى على حكم أكثر صخاء للمامل يحتق له مساتا يحول دون اتخاذ صلحب العبل من ارتكابه المخالفة وسسيلة لمنهنا يحول دون اتخاذ صلحب العبل من ارتكابه المخالفة وسسيلة لمهنديده الى أجل غير مصمى عن طريق اتهليه بها في أى وقت ما — أد غضلا المحقيق والاتهام با يكمل للعبال من الفيانة الادارية اجسراءات التحقيق والاتهام با يكمل للعبال من الفيركات والهيئات لقانون الفيل كبا الفيرع تعقب الخالفة والفيسانة الفيلون فيها ويتفاشى عنها الادارة احبالا أو نواطئوا .

( طعون ارقام ۱۳۵ ، ۱۵۵ ، ۱۳۵ ، ۱۳۷ استة ۱۱ ق ــ جاســـة ۱۹۲۸/۲/۱۱ )

## قاعدة رقسم ( ٣٦٦ )

### : 14-48

القانون رقم ٩١ فسنة ١٩٥٩ في شان قانون العبل المقصود بالإعتداء على صاحب العبل الذي يورز غصل العابل طبقا الفقرة العاشرة من المادة ٧٦ أن يوجه الى صاحب العبل فعل يؤليه في جسبه أو اعتباره .

#### ملخص الحكم:

انه وان كان من حق العالم اللجوء الى التضاء يستنصفه غيبا يعتقد. اته حق له قبل ساحب العبل وأنه يتخذ عند مباشرة دعواه ما يراه من وسائل الدغاع المعررة فاتونا غان حق التقاضي هذا ، كاى حق آخر بجب ان يبارس في قصد واعتدال دون شطط أو انحراف ، غناذا كان السابت في الدموى أن المالمين طمنا بالتزوير على عقد استخدامها المتدبن من الشركة التي يميلان بها لدغم دعوى مرفوعة منها خدها وذلك رغم علمها بفساد زعمهها وتباديا في ذلك فنقلا النزاع مرة اخرى أيام محكبة الدرجة الثانية الشائف الحكم وعاودا التبسك بادعاء التزوير بعد أيضاح غساده فرفضت محكمة الدرجة الثانية استثنافها وابت حسم محكبة اول درجة ، غان بسلكها هذا ينظوى على خروج سائر على ما يوجبه عقد العبل من اعترام. مسلحب العبل والإمتناع عبا يلحق به اساءة أو يصيبه بهضارة .

وما صدر من المالمين على النحو السائف بياته وان كان غملا مؤتباً في مجال التاديب غاته لا يعتبر بيتين إعتداء على صاحب العمل ؛ فلك أن الاعتداء على صاحب العمل المعادر الاعتداء على صاحب العمل الصادر العمل المعادر والمتاتون أم إلا السنة 1904 دلالته اللغوية والتاتونية أن يوجه الى صاحب الصل على يؤليه مباشرة في جسمه أو اعتباره وهو أمر لم يقع تطما من المالمين على با تنبيء عنه بالإبسات الطمن بالتزوير الذي لم يوجه الاردا على تقديم الشركة بستندا يدفع دعواها ؛ ولذلك نمان ما غرط منهما في هذه الخصوص يعدو أن يكون تجاوزا الاصول الحررة في التناشي مع الشركة التي تربطها بها رابطة المهل وهذا التجارز الذي تمادي غيسه الصالمان ينطوي على أدارة الشركة ولا يبلغ هذا الإخلال الاعتداء على صاحب العبل بها يسوغ غسخ المقسد وانهاء الخدية بالتطبيق للهادة 1/7/1 من تأثون العبل .

ا طعن رقم ٧٦٥ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ٢٢/٦/١٩٢١ ؛

## الفرع السائس عشر

## الهساء عقسد المهسل

## قاعسدة رقسم ( ٣٩٧)

## : المسطا

الله المهاد عقد العبل غير المفدد الدة بارادة اعد طرفيه دون توقف على ازادة الطرف الاكر .

## بأخض الحكم:

لما كاتت المادة ٧٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ ( وهي تقسابل ١٩٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩١٧ لسنة ١٩٥٢ ) تنص عسلى اته المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ٩١٧ لسنة ١٩٥٢ ) تنص عسلى اته ( أذا كان العقد غير محدد المرة جاز الكل الطرف العينين باجر شهرى الأخر كتابة تبل الألفاء بثلاثين بوجا بالمسبح الي العمال الآخرون فاذا النص العد بغير مراعاة هذه المهلة الزم من النص المقد بأن يؤدى الى الطرف الآخر تعويضا جساويا الإجر العالم عن مدة المهلة أو الجزء الباتي منهسا . ووفقا لحكم هذه المادة بأن العدد الدة بارادة العرفية ونتقطع انسالاتة ببنها بحون توقف على ارادة الطرف الآخر .

ر ( طعن رقم ۱۹۳۳/۱/۱ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۳۳/۱/۱

## قاعسدة رقسم ( ۳۹۸ )

## المِسطا:

 القانون رقم ٢١٠ لمسنة ١٩٥١ الذي كان يحكم الملاقة التنظيمية بين جهة الإدارة والموظف العلم .

### بالفائن الحنكيرة

أنَّ الْمُلَادَ ٢٧ من القانون رقم 11 لسنة 100 نص على أنه ( أذا كالله المقد غير محدد الدة جاز لكل من الطرفين الفاؤه أخلان الطرف الإخر كالله تبل الالفائة بطلائين يوما باللسبة الى العبال المدينين باجز فسنوى وخيسة عشر يوما بالثنيبة الى النمبال الأخرون تلذا الشي الفقد بغير مراعاة هذه المهلة الزم من الفي المقد لن يؤدى الى الطرف الآخر تعويضا مساويا لأجر المالم عن ذذة المهلة أو الجزء البائي منها ) ووقعا لحكم هذه المادة يجوز أن ينتهى عقد المبل غير للحدد المدة بالرادة أحد طرقيه وتقطسع المعلاقة بينهما دون توقف على رضاء الطراق الأخر.

وبقى كان الطمون ضده قد استقال بن عبله في ١٢ بن يونيه سنة ١٩٦٢ قاله وبقفا الجكم الخادة ٩٧٠ معاقمة الفكر بعد نسبر عقد عبد سبله بالبنسك بنقهيا دون أن يتوقف هذا الانهاء على تبول أدارة البنك أو يبول الخيسسة أكسرية السابة للبنوك ، ولا بحل في هذا الجال للتبلس على حكم المادة ، ١١ من الكثون رقم ، ٢١ لنسنة ١٥١ الذي يعدم المعالمة التنظيبية بين جهة ١٩٧١م و الكثرة و المجافزة ولم يكل بسرى المعالا على المعالاتة بين البنك وموظفيه والقور تنظير في نطاق وابلط العاقون الفنظري .

( طُخن رقم ۱۹۳۷/٤/۸ ) . جلسة ١٩٦٧/٤/٨ )

## . . تاكندة رائم ( ٢١٩ )

## القِسطا:

المُدَدَ إِن لاَحَدُ نَسْلَمِ الْمَالِينِ بِالتَّرِكُاتِ الْتَالِيدُ الْرَحِيدِ الْمُعَلِّدِ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ الله

::

#### بُلخص المكم:

لا محل اصلا للاستفاد الى الحكم الذى استحدثته المادة ٥٩ من الأحة. نظام العابلين بالشركات التابعة للمؤسسات العلبة الذى أجاز أرجاء النظر في تبول الاستقالة أذا أحيل العابل الى المحلكية التاديبية ، أذ أن عقد العبل بين المطعون ضده وبين البنك كان قد أنتهى قبل أن يعبل بطك اللائحة التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٢٦ لسنة ١٩٦٢ والذى عبسل به. في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ تاريخ نشره في الجريدة الرسبية .

. ( مثمن رقم ۱۲ه لسنة ۹ ق ــ جلسة ۱۹۹۷/٤/٨ )

## قاصدة رقسم ( ۲۷۰)

#### : 4

فصل — قرار وزير العبل رقم ٩٦ فسنة ١٩٦٢ ببيسان المقروبات التنبية وقواعد واجراءات تلابيه العبال — استازايه عرض الابر على اللغبة الشار اليها بالمادة السادسة قبل فصل العابل — اضافة غترة جديدة الى هذه المادة بمتنفى قرار وزير العبل رقم ١٠٧ اسسنة ١٩٦٧ متض بسريان هذا الحكم على حالات القصل القصوص عليها في المادة ٢٧ من المادة ٢٠ من التقول بان المادة ٢٠ منسل عالات فسخ عقد العبال > أو أن المارع لم يفوض وزير العبل طبقا المادة ٢٦ الا في مجال المادة ١٠ هي عالات تعابر من قبيل الساس نقك : أن المالات الواردة في المادة ٢٧ هي حالات تعابر من قبيل الماس نقات تعابر من قبيل الماس فقات تعابر من قبيل الماس نقات تعابر من قبيل المادي والعرب في جمالات الماده والعرب والعرب والعرب والعرب والعرب في جمالات الواردة في المادة المادة العابر من قبيل المادة المادة والعرب والعرب في جمالات الماده والعرب والعرب في جمالات الماده والعرب والعرب في حمالات العابر من قبيل المادة الماده والعرب والعرب في حمالات العابر من قبيل المادة الماده والعرب والعرب في مجالات والعرب والعرب والعرب والعرب والعرب في مجالات والعرب والعرب

## ملقص القصوى :

صدر قرار وزير ألمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ ببيان المقومات التاديبية. واجراءات تاديب المبال ٤ ونص في مادته السائمة على أنه : ﴿ قَالَ رَاحَدُ ادارة النشاة التى تستخدم خيسين عابلا فاكثر أن المخالفة التى ارتكبها العالم تستخدم خيسين عابلا فاكثر أن المخالفة التى ارتكبها بنائك عرض الأمر على لجنة تشكل على الوجه الآتى . . . » ب ثم سدر قرار وزير المهل رقم ١٠ السنة ١٩٦٣ ب يتعديل بعض أحكام القرار السابق ، ونص في مادته الثانية على اضافة غترة جديدة الى المادة السابسة من القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه بالنص الآتى : « ويسرى حكم الفتسرة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل » .

ومن حيث أن المؤسسة المحرية العابة للغزل والنسيج تعترض على قرار وزير العبل رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٦٣ ؛ بأنه الحق حالات نسخ عقد العبل المنصوص عليها في الملاء المرارة ورضها على اللجنة المنصوص عليها في الملاء تأديبيا من حيث اشتراط مرضها على اللجنة المنصوص عليها في الملاء السندسة من قرار وزير العبل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٦ ؛ في حين أن نسبخ المقد المبل المراء تأديبيا ؛ وأنها هو مجرد استمهال رب العبل لحقة في نسخ المقد ، يقابله حق مبائل للعالم نس عليه في الملدة ٧٧ من تقانون العبل ، ما يخرج عن المجال التاديبي ، حذا عليه عن المجال التاديبي ، حذا عنه المعرا في أصدار قرارات الا في مجال التاديبي ، حذا من المبل المنابع في ما مدار قرارات الا في مجال التأديب وين مجال عنه المنابع عنه المادة عنه المادة عنه المحال المدارات الا في مجال التأديب دون مجال نسخ عقد العبل .

وبن حيث أن الملدة/١٧ من تاتون الميل ... المسادر بالتاتون رقم 11 لمسنة ١٩٥٦ ... نفس على أنه : « لا يجوز لمسلحب العبل عسنج المقد دون سبق اعلان المايل ودون مكافاة أو تعويض الا في الحالات الآتية :

 ١ -- اذا انتحل العسابل شسخمية غير صحيحة أو قدم شسهادات او توصيات مزورة .

٢ ــ أذا كان العابل يُعينا تعت الاغتبار .

 ٣ ــ اذا ارتكب العلى خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيبة امماحب العبل . . . . إلى اذا أم يراع التعلي التعليات اللازم اتباعها لمسلامة العمسال والمحل رغم انذاره كتابة .....

اذا تغيب العابل بدون سبب بشروع اكثر بن عشرين يوما خلال
 السنة الواحدة أو اكثر بن عشرة أيام بتواثلية على أن يسبق الفصل انذار
 خلمي بن صاحب العبل العابل . . . .

٧ - اذا انضى العلمل الاسرار الخاصة بالمحل الذي يعمل نيه .

٨ -- اذا حكم على العابل نهائيا في جناية أو في جنحة باســة بالشرف
 أو الأبائة أو الآداب العابة .

٩ -- أذا وجد أثناء ساعات العبل في حالة سكر بين أو متأثر بها تعاطاه
 من مالاة مخدرة .

 ١٠ مد أذا وقع من العامل اعتداء على مساحب العمسل أو المدير المسئول ..

ومن حيث أن مقطع النزاع في بيان مشروعية قرار وزير العبل رقم ١٠٧ المسئة ١٠٧٣ ، هو تحديد ما أذا كان فسخ علاقة العبل في الحالات الواردة بالمدة/٧٦ من قانون العبل يجتبر فسخا للعقد بمعناه الفني مما ينساي عن التاديب نظاما وفها ، لم أنه تنظيم لا يندرج في مجالات الفسخ ، وإنها ينعطف عنه إلى دائرة التاديب ،

ومن حيث أنه وان كانت المادة ٧٦/١ المسلر اليها وان عبرت عن حالات انهاء علاقة العبل الواردة غيها ، بأنها نسخ للمقد مع الحرمان من المكاناة أو التعويض ، الا أن هذا الإجراء من جانب رب العبل يعتبر عقابا تأديبيا العابل سي يؤيد ذلك ما يلى :

أولا : أن الحرمان من المكاماة الذي خوله صدر الملاة/٧٦ المذكورة قرب العمل لا يستبد أساسه من النظرية العلمة للمسخ في العلود المؤرمة فلجةبين ، وإنها هو هو يقوم على أساسي الفكرة الثانيية وحدها ، أذ أن طسخ المقد لا يؤدى طبقا للتواعد العابة الى اسقاط حق العابل في الكشاة التي هي أجر أضافي مستحق عن العبل السابق ، وعقد العبل من العقود الأرمنية التي لا يكون للنسخ فيها أثر رجعي .

ثانيا: ان بن الحالات الواردة في المادة : ٢٧ ما لا يجيز عسخ الرابطة المعقدية طبقا للقواعد المابة ، عجالة انتحال المابل شخصية غير صحيحة مؤ تقديم شمهادات أو توصيات بزورة ، ليست حالة بن حالات المسخ واتها هي بن صور الابطال للتدليس الذي اوقعه العابل على رب العبل م خلك عنان عض رب العبل علاقته بع العابل المعين تحت الاغتبار يعتبير أمبالا للشرط الماسخ الذي على عليه عقد العبل تحت الاغتبار وهو هجم برضا رب العبل عن تتبجة الاختبار ، ولا يتأني اعتبار هذه الحسالة من حالات الفسخ الذي يترتب ، في التواعد العابة ، على اخلال المسالحة بالتراماته الجوهرية وهو ما نم يلتزمه المساحة ؛ على اخلال المساحة . فكنا العابل الذي يحكم عليه نهائيا في جناية أو جنحة بخلة بالشرف ، في المؤمن الذي لا تتصل نبه الجربية بالعبل ، لا يبكن اعتباره بخلا بالتزاياته العدية بها يسبغ على غض رب العبل علائنه معه في هذه الحسالة وصفحا المسخ وسبانه .

والدلالة المستبدة من عرض هذه الحالات أنها لا تندبي الي تظلم المسيخ بمعناه النتي .

ثالثا : عبر المشرع في الملاة/٢٧ عن الفسخ بأنه عمل ، هيث تجد البند الخاس بوجب أن « يسبق الفصل أنذار كتابي من صاحب العسلق المعلل » ، والفصل اصطلاح ينتبي الى التاديب ولا يتصل بالنسخ .

رابعا : بعتبر الغصل من الخدبة مع عدم الحرمان من الكاماة مقوبة تأمييبة طبقا لما جاء بقرار وزير العمل رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، ولعل غشي ملاقة العمل مع الحرمان من المكاماة اولى بأن يعتبر تأديبيا وأن عبرت عته الملاحة ٧٦/ من قانون العمل بأنه نسخ للعقد . خابسا: حتى مع التسليم بأن حالات المادة ٧٦/ تعتبر من قبيل النسخ.
على اختسالات مع القسواعد العسابة ، غان هذا النسخ ينطوى في جوهر
قاته ـــ كتظام مستقل ـــ على كابل معنى العقاب التاديبي في قبة درجاته ،
قذ مر تب عليه ، باجراء من جاتب رب العبل ، ابعاد العالمي عن عبله انعلم.

اردكيه . وهذا هو التاديب مهما اختلفت مسمياته . ومن حيث انه يظمى من جميع ما تقدم أن الحالات المنصوص عليها

ومن خيت اله يختص من جيمع ما تعدم ان الحادث المصوص عليه في الملاة ٧٦ من تاتون المبل تعلير من تبيل المقساب التأديبي وتندرج في مجالاته ، ومن ثم يكون قرار وزير العبل رقم ١٠٧ لسفة ١٩٦٢ المسلر

اليه حين أنزل قواعد وإجراءات التاديب على هذه الحالات ؟ ثم يخالف التعلون في شوء ؟ ويكون بذلك قرار! بشروعا .

لظك انتهى رأى الجمعية الصوبية الى أن قرار وزير العبل رقم ١٠٧٪ أسمة ١٩٦٢ المشار اليه 6 قرار مشروع .

قسة ١٩٦٣ الشار اليه ، قرار مشروع .

( بك ١٠١/٢/٨٦ ــ جاسة ٢/١٠/٥٦١ )

# الغرع السابع عشر وكافاة تهـــــاية الخــــدية

#### قاصدة رقسم ( ۳۷۱ )

المسطا:

#### . متأحص المتنوى:

ان القانون رقم 11 لصفة 1918 الخاص بعقد العبسل الغردي 
تد نظم كافأة فهلية الخدية العبال الا أنه استثنى من الخضوع لاحكليه 
العبال المُستخلين في الزراءة وذلك بها نص عليه في المادة الثابسة بنه 
من أنه « لا يعتبر الاسخاص الآتي بيسانهم من العبال الذين يسرى عليهم 
هذا القسانون : ( 1 ) الاسخاص الذين يستنفون في الزراعة بها فيهم 
هذا القسانون : ( 1 ) الاسخاص الذين يستنفون في الزراعة بها فيهم 
المستشعبون لادارة آلات غير الآلات الذي تدار باليد . . . . • ولما مسحد 
المتأفون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۵۴ في شأن عقد العبال الفردي لم يستثن من 
احكايه العبسال المستقلين بالزراعة ولذلك لم يستثن القسانون رقم ۲۱ 
عسنة ۱۹۵۹ باصدار تاقون العبل هؤلاء العبال من الخضوع لاحكايه 
عسنة ۱۹۵۹ باصدار تاقون العبل هؤلاء العبال من الخضوع لاحكايه 
عسنا عليه المحالة على المسال المستفادي المحالة و العبال من الخضوع لاحكاية المسال من الخضوع لاحكاية المسال المستفادي المحالة و العبال من الخضوع لاحكاية المسال من الخضوع لاحكاية المسالة المسال من الخضوع لاحكاية المسالة و المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة و العبالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة و العبالة المسالة المسالة

ومن حيث أن العمال الزراعيين انها بخصعون في نظم مكانات نهلية الخدمة لقوانين العمل ابتداء من القانون رقم ٣١٧ لمنة ١٩٥٢ وأن مدد الخصحمة التي يستحقون عنها مكاناتهم ونقا لأحكامه ، هي المدد التي تضيت في ظله نحصب . نون تلك السابقة عليه ذلك أن القانونية القائمة وقت يسرى باثره المباشر على الإثار المستقبلة للمراكز التاتونية القائمة وقت

العبل به ولا يجوز اعبال احكابه بالنسبة ليذه المراكز في غترة سسابقة. على المبل به الا بنص خاص يقرر الأثر الرجعي -

( نتوی رتم ۸۹ فی ۱۹۹۷/٤/۲۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۷۲ )

#### المسطا

## طغص الفتـوي :

ان حدوث الاصابة هو الواقعة المنشئة للحق في التعويض عنها ، فهو سبب ترتيب الحق في هذا التعويض وبنساط تولده ، أبا ثبوت الاسسسامة ويدى ما يتخلف عنها من مجز وتحديد درجة هذا المجز ، غليس الا اثرا من كثار حدوث الاصلبة ، وإجراء الماشفا عن الحق في التعويض عنها ، متحدد به أوضاع هذا التعويض وعناصر تقديره ، ولما كان التصويض المستحق عن أصلبة العمل إنها يجد سنده المباشر في نصوص الثانون الذي يرتب الحق نيه ، غان القانون الواجب التطبيق في خصوص هذا التعويض ، هو القانون المجول به وقت حدوث الاصابة \_ باعتبارها الواقعة المنشئة لأصل الحق ذاته \_ ولبس القانون المجول به وقت المجز ، لنخلف عن الحسابة .

ومن ثم ماذا حدثت الاصابة في ظل العبل بأحكام القسانون رقم 17. السنة 1909 بشان التابينات الاجتباعية ، مان أحكام هذا القانون تسكوري هى الواجبة التطبيق على التعويض المستحق عن هذه الاسسابة ، حتى ولو لم يثبت المجز المتخلف عنها الا بعد العمل بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى رأى الجبعية المبوبية الى أن التانون الواجب التطبيق على التعويض المستحق عن اصابة المبل ، هو التانون المعبول به وقدته حدوث الأصابة ، لا وقت ثبوت العجز المتطلب منها .

(نتوی رقم ۱۱۳۱ فی ۱۹۲۵/۱۱/۲۷)

قامسدة رقسم ( ۷۷۲ )

### المسطا:

عبال شركة وادى كوم اببو — تنظيم مكافاة نهاية الفدية لهم بيقتفى احكم القانون ولالحة خاصة — عدم التفرقة بين المبال الشنطان بالزراعة وغيرهم في تطبيق لحكام هذا التظام الفاس — الره — استحقاق المبال الزراعيين الكفاة نهاية الفدية عن المدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ المبال القانون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٠٧ بالشروط والاوضاع ووفقا الأسس التي كان متررة في الإنفاقات والملاحة الشار الهها وليس على اساس احكام المقانون رقم ١٩٧٧ اسنة ١٩٥٢ المذكور — قرار مجلس ادارة الشركة بصرفه مكافئة العبال الزراعين بها عن مدة غديتهم السابقة على نفاذ القداون في نشسي المقانون لأن بناه المفطلة في نفسي المقانون .

## بلخص الفتــوى :

غير أنه لما كان ثبة تنظيم الكانات نهاية الخدبة لمبال شركة وادي كوم أبو كان تأثيا بنسذ سنة ١٩١٩ بالإنسانات التي عقدتها الشركة مع مساقها في ۱۹۲۷/۱۰/۳۷ وفي ۷/۷/ ۱۹۲۶ وفي سسنة ۱۹۳۰ وفي سسنة ۱۹۳۰ وفي المراد ۱۹۳۵ الله ۱۹۳۵ الله المرادي كوم أبيسو التي مسدرت في أول بارس سنة ۱۹۲۰ وقد نظمت هذه الانفسالات كيسا نظمت اللائحة الداخلية مكانات المبال المنتين وغير المنتين .

ولم يكن هذا التنظيم السابق لهدده الشركة بنسرق بين المسال المسال الزراعين يستحقون المساقل الزراعين يستحقون بكفات نهاية الخدية من المدة من تاريخ تعيينهم الى تاريخ المبل بالقانون رئم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالشروط والإوضاع ووقتا للاسمى التي كانت يقرد أني الانتقائات واللائمة المشار الها .

واذ جسرى العبسل في الشركة عسلى صرف مكانات العبسسال الزراهيين منذ العبل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ عن المدد السسابقة على نقاذه وققا لأحكامه علن ذلك لا يرقى الى حد الالتزام القانوني الذي تلتزم به الشركة لأن اطراد العبسل في هذه الشركة هذا لم يكن ممنساه أتجاه أرادة الشركة الى منح هؤلاء المبال حقوقا نزيد على ما قرره القانون لهم وانها كان بناء ، على ما هو ظاهر من ظروف الحال الخطأ في تنسسير القانون و الد قام الظن لدى الشركة بأن القانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥٢ المناة ١٩٥٢ المناة ١٩٥٢ من طبق المقانون ومن ثم لا يرتب هذا التقسير والتطبيق الخاطيء التزايا

ومن ثم غان مدد خدمة العمال الزراعيين السابقة على العمل بالقانون رقم ۲۱۷ لسنة ۱۹۵۲ انها تحسب وفقا للاسس التي كانت مقسررة في نظام الشركة وليس وفقا لأحكام تأتون العمل .

( فتوی رقم ۸۹ فی ۲۱/۱۹۷۷ )

## قاصدة رقسم ( ١٧٤)

#### المسطا:

حقوق المبال — عدم جواز الانتقاص منها طالة هي مقررة باتفاقت وانتلبة خاصة — جواز زيادتها على ما هو مقرر بالقانون — اساس ذلك • شركة — نظم ولواقع داخليسة — تعديلهسا — قرار الشركة الصسادر في اغسطس سنة ١٩٦٥ بصرف بكافاة العليان الزراعيين بها عن بعة خديتهم السابقة على نفاذ القانون رقم ٢٩٧ لمنة ١٩٥٧ على الأسس التي قررها هذا القانون هو تعديل لانظية الشركة ولوائمها التي كانت نافذة قبسل مدورة سنورة اعتباده بن مجلس ادارة المؤسسة المختصة •

## ملفص الفتسوى :

ان ما قرره مجلس ادارة شركة وادى كوم امبو ف ١٩٦٥/٨/٢٨ من مصرف مكاماة للعبال الزراعيين بالشركة عن مدد خدمتهم السسابقة على نفساذ آلف الوسكانية الاسسانة ١٩٦٥ ووقعاً لاحسكانه > انسسا رعب النزايا على الشركة بختلف من النزايها المقسرر قانونا > نمو يزيد رعب النزايا على الشركة بختلف من النزايها المقسرة الانحادة من انعاتيات ١٩١٩ و ١٩٦١ و ١٩٤١ ويقل بالنسبة الى الذين تنطبق عليهم شروط هذه الاتفاتيات اذا كانت هذه الاتفاتيات اسخى من تعانون المبل به ومن ثم نمه مصحيح عاتونا نبيا يقرره من زيادة في مقوق المسال من نظم الشركة اذ تضع قوانين المبل حدا الذي لمقسوق المسال في المسكلة عن نظم الشركة ، اذ لا تنبع قوانين المبل لا يبنع من تقرير ما يزيد عليه > وبلدال نبيا يقسره من نقص في حقسوق المبال في نظام الشركة > اذ لا تنبع قوانين المبال لا محاب الاعبسال التحسال في نظام الشركة > اذ لا تنبع قوانين المبال لاصحاب الاعبسال التحسال في نظام الشركة > اذ لا تنبع قوانين المبال لاصحاب الاعبسال التحسال في نظام الشركة ، اذ لا تنبع قوانين المبال لاصحاب الاعبسال التحسال في نظام الشركة يقوق المبال في نظام الشركة و مقوق المبال في المبال في نظام الشركة و مقوق المبال في المبال المبال في المبال في المبال في المبال في المبال المبال في المبال

واذا صدو هذا القدار في ظل المهل باحكام القانون رقم ٦٠ المنة ١٩٦٣ بامدار قانون المؤسسات العلبة الذي نفس الملاة ١٤ منه على • أن يبلغ رئيس مجلس ادارة الشركة أو الجمعية التعلونية قرارات مجلس الادارة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المختصة ولا تكون هذه الترارات. نافذة المسائل الآنية الا يعد أعتبادها من مجلس المؤسسة :

#### (١) اللوائح ...»

وبقى الاغتصاص المذكور منعقد! لمجلس ادارة المؤسسة بالملاة ١٦ من قانون المؤسسات العابة رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ .

وكان ترار مجلس الادارة سالف الذكر بيثابة اللائحة التي تطبيق على الممال الزراميين بالشركة عن مدد خدمتهم السابقة على نفاذ القانون. رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستثماري الى :

ا ــ ان شركة وادى كوم أبو لا تلتزم لكل عبالها الزراعيين باداه مكاناة نهاية الخدمة عن المدة السابقة على المبسل بالتسانون رهم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بالتطبيق لأحكام هذا القانون وإنبا تلتزم بها طبقا للانظمة التي كانت صاربة قبل نفاذه من لوائح وانفاتات .

٢ -- أن أطراد العبسل بالشركة على بنسج عبالها الزراعيين هذه المكانأة عن المدة السابقة على العبل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على الاسس المتررة بهذا القانون لا ينهض سسند! للالتزام بالاسستبرار قى صرغها على هذا النحو .

٣ ــ ان قرار مجلس ادارة الشركة المسلارة في ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٦٥ بالواقعة على صرف مكافاة للمالمين الزراعيين بهما عن بدة خميتم السابقة على نفاذ القاتون وقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ على الاسسم التي قررها هذا القاتون هو تعديل لانظبة الشركة ولوائحها التي كانت نفذة قبل مسدوره مها يتعين معه اعتباده من مجلس ادارة المؤسسة عمراماة عدم الانتقاص من حقوق المسلبلين في هذه المكافاة والمستختة لهم وفقا للانفاتات والانظبة السابقة على العمل بالقاتون المسلبلين في العمل بالقاتون

### قاعسدة رقسم ( ۳۷۰ )

#### : المسطا

مكافاة نهاية الخدية تستدق ونقا لأحكام قاتون العبل في حالة التهاء عقد العبل الحدد الدة أو النفاق بمعرفة حساسب العبل وكفات في حالة تصفية المشأة أو أفلاسها أو أغلاقها فهاليا — عدم استحقال العسليان بهيئة التنبية والتميي المبحرة والقيوم مكافأة عن بدة خديتهم بها خصبا بن المبلغ الملى بالاباقات بعد أنماج هذه الهيئة في المرسسة المسرية العسلية لاستفلال وتنبية الاراضى — أساس فلك عدم تحقق بناط استحقاقها وهو انتهاء خديتهم ،

#### ملخص الفتــوي :

نبيا يتعلق بالاستنسار الأول الخاص بدى احتية العسالمين بعبئة النبية والتمسير للبحرة والنبسوم ( الهيئة المصرية الابريكية لاصلاح الريف سابقا ) في مكاناة عن بدة خديتهم بالهيئة بعد ادباجهسسة في المؤسسة المصرية العالم لاستغلال وتنبية الإراضي ، فلتد كانت المادة ٥٠ من لا لتحسة نظام موظفى الهيئة المصرية الابريكيسة لاسسلاح الريف تتضى باحقية العالمين بها في مكاناة عند تركهم الخدية على أساس شهر عن كل سنة من سنوات الخدية ويتمين لتحسيد مفهوم ترك الخدية الموجب لاستحقاق هذه المكاناة الرجوع لاحسكام تدون العمل باعتباره المسدر التاريخي للائحة نظام موظفى الهيئة حيث كانت احكامه تسرى على العالمين بالهيئة تبل مدور اللائحة .

وتقضى المادة ٧٣ من قانون العبل رقم ٩١ اسنة ١٩٥٩ بأنه « اذا انتهت بدة عقد العبل المحدد المدة أو كان الالغاء مسادرا من جانب صاحب العبال في العقود غير المحاجدة المدة وجب عليه أن يؤدى الى العالمال بكاناة عن بدة خديته ... » كبا نفس المادة ٨٥ من هذا القانون عالى أنه « لا ينسع من الوناء بجبياح الالتزابات حل المنشأة أو تصنيتها أو اغلاتها أو أملاسها أو أدباجها في غيرها أو انتقالها بالارث أو الوصية أو الهبة أو البياح أو النورل أو غير ذلك بن التصرفات ، وفيها عدا حالات التصنفية والاملاس والاغلاق النهال المرحس به يبقى عقد استخدام مهال المنشأة قائما ، ويكون الخلف مسئولا بالتفاسات مع أصحاب الامترابات المذكورة » .

ويبين من هنين النصين أن مكاناة نهاية الخدية تستحق وققا لأحكام مثنون العبل في حالة انتهاء عقد العبل المحدد الدة أو الفاته بمعسسرية صاحب العبل وكذلك في حالة تصفية المنشأة أو اغلاسها أو اغلاتهسسا فيهنا ؟ أما أذا المجت المنشساة في أخرى عان العسامل لا يستحق مكاناة نهلية خديته حيث يظل عقد العبل قائبا وتحسب مدة الضحية السسابقة على الانهاج في تقدير المكاناة عنسد انتهساء المقد بسبب من الاسسباب المؤسحة آننا ؟ وعندئذ يعتسبر صاحب العبسل الاول مسئولا بالمتضاعين مع صاحب العبل الجديد عن الوفاء بالمكاناة المستحقة عن الدة السابقة .

وحيث أن الثابت من تقصى الراهل التي مرت بهما الهيئة المصرية الامريكية لإمسلاح الريف أنه بعد انتهاء أجل الانتساق المنظم لها ؛ فقسد بنعت للمؤسسة المصرية العابة لتعبير الاراضي بوجب القرار الجيهوري رقم ٣٣١٦ أمسنة ١٩٦٣ أمسنة ١٩٦٣ أمسنية المسابة لاسسنة ١٩٦٥ و با كان مفاد أدياج مؤسسة في أخرى هو بتسساء علاقة العبل تأتية مع المؤسسة الداجة وبالتالي اعتبار بدة الخنية متصلة ؛ لا يستحقون مكافأة عن مدة خديتهم بها خصها من المبلغ المعلى بالإبانات بعد أن تم ادجاج هذه المهيئة في المربية المامية الما

( نثوی رقم ۱۹۷ ق ۱۹۷٤/۳/۲۷ )

- VOY -

----

#### قاصدة رقيم ( ١٧٧ )

## الجسما :

عفو عن المقوبة ... عفو شامل ... العفو عن المقوبة بقرار جبهورى لا يمتبر عفوا شاملا وان شبل العقوبات التبمية والآثار الجنائية الأخرى ... اساس خلك أن العفو الشامل لا يكون الا بقانون طبقا قص المادة ١٢٧ من النستور المؤقت أسنة ١٩٦٤ .

## ملخص القتوي :

ان العفو عن العقوبة الذي يتم بقرار بن رئيس الجمهورية — وان شـــل المقــوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى المترتبة على حــكم الادانة — لا يعتبر ببثابة العفو الشابل — الذي لا يكون الا بقانون طبقــة لنص المادة ١٢٧ من الدستور عن العقوبة والآثار المترتبة عليها .

( نتوی رقم ۲۳ه فی ۲۲/۵/۲۹۳ )

# عقسار بالتفصيص

#### قاصنة رقسم ( ۲۷۷ )

#### : المسطاة

#### ملقص الحكم:

ان العقار بالتخصيص كهما عرفته المادة ٨٢ من القسانون المدنى هو المنتول الذي يضعه صاحبه في عقار يبلكه رصدا على ضحبة هسذا المقار واستفلاله ، وجلى بن هذا النص أن بناط اعتبسار المنتول عقسارا جالتخصيص أن يكون مالك المنقول هو نفس مالك المتسار الامسسلي ، غلا يعتبر عقارا بالتغميمن المنتول الذي بضعه المستأجر رصسدا لخدبة المقار المؤجر كها هو الشأن بالنسبة للبدعي ، ومرد ذلك هو الى أن اضفاء صفة المتار بالتفصيص على المنتول الملحق بالمتار اساسه مسلحة هذا المقار والمالك هو الذي يبثل هذه المطحة ، السنناد بن تترير الخبسر المتسعم في الطعن أن الجاتب الأكبر من المنتولات الملوكة للمستأجر والتي لم ترد في معضر الجرد الثابت التساريخ في ١٦ من مايو ١٩٥٣ ــ ويصفة خاصة الآلات والاجهزة والتركيبات ... قد انسلت بالمقار انسال قرار بحيث لا يمكن تزعها بدون تلف ، ومن ثم غاتها أضحت بهذا الاتصال عقارات -بطبيعتها ويشبلها نزع الملكية ، أما المنتولات الأخرى الملوكة للمطعون ضده والتي لم تتصل بالعقار المنزوعة ملكيته اتصال قرار غانه لا يسوغ ــ ونقا الحكام نزع الملكية المشار اليه - نزع ملكيتها لنزع ملكية العدار ، ويهذه المثابة يكون القراران المطعون عيهما قد خالفا القاتون فيمسا تضهناه من نزع ملكيسة عده المناسولات ويتمين من ثم التضماء بالضائها في همذا الشق منها .

﴿ طَمِن رَمْمِ ٨٣١ لَسنة ١٢ ق \_ جِلْسة ٢٤/٥/٥٧٤ )

## مقسد

القصل الأول : عند انعلق أداء الخدمات للهيئات العلية القصل الثاني : متسد الايجار النصل الثالث : عند البيسم الفصل الرابع: عند الزواج القصل الخابس : عند المسلح الفصل السائس : عند التسبية القصل السابع : عند المسارية القصل الثابن : عقد العلاج الطبي الغمل التاسع : عند المتاولة القصل الماشر : عند الوديعــة الفصل الحادي عشر : عند النتلُ الفصل الثاني عشر : عند الوكالة القصل الثاقث عشر: متد البيسة الغصل الرابع عشر : عند تبادل الذائم الملية القصل الفايس عشر : عند النيار الكهربائي القصل السالاس عشر : عند نتح الاعتباد القصل السايع عشر : بسائلُ بنسوعة

#### الغوسل الأول

## عقند انفياق اداء الخيديات الهيابات المياية

### قاعسدة رقسم ( ۱۷٪)

المسطا

المستفاد من نصوص المقد الجرم بين المؤسسة العلاجية الماشقة القاهرة والهيئة المرية المائة لتعاونيات الهناء والاسكان ان التعاقدين قد انتقام على تجديد مدة المقد الجرم بينها بسنة ولحدة ــ تجديد المقد تقالها الجالم بخطر احد الحارفين الخرف الأخر بعدم رغيته في التجديد قبل نهاية إلينية بنائلة السهر ــ اذا لم يصدر من اهد إطارفين هجا التخطيل أو صدر بصد الميداد المدة المترى بذات المسروط الواردة به ــ الحاسسار الموسدة المهنة بزيادة اسمار المائج في مدة نقل من المائلة الشهر المحدد المتحدد ــ لا ينتج اى اثر والهيئة الحق في المحاسبة على جمع المسالم الني ادنها المؤسسة زيادة عبا جو مقرر في المقد . . . . . الإخطار المتحدد المتحدد المجدية المجينة التها المؤسسة المجينة التها المؤسسة المجينة التها المؤسسة المجينة التها المؤسسة المجينة التها المراسسة المجينة التها المؤسسة المجينة التها المراسسة المجارة عبا به المحاسبة على جمع المسالم المحدد المحد

## ملخض القتسوى :

ان عقد الاتناق المرم بين المؤسسة العلاجية لمانطة القاهرة والهيئة المصرية العابدة لتناسع منه على المصرية العابد التاسع منه على أن « تكون أجور الكشف والاقابة والعليات الجراحية وأنواع المسلاج الأخرى والفحوص المعلية ومعوص الأشعة وغيرها من خدمات الرعاية الطبية التي التراسية المعلية على المعلية المحلية الم

(م ۲۳ سے ۱۸)

الاجور المرنقة بهذا المقد ... وتحدد اسمار الادوية على اساس التسميرة الرسبية للمستهلك وتعتبر تائمة الاجور والمكاتبات والشروط الاخرى المرنقة بهذا المعتبد بهذا المعتبد بهذا المعتبد سنة واحدة بن أول نوئمسبر سنة الم١٧ وتتنهى فى تخر اكتوبر سنة ١٩٧١ وتتنهى فى تخر اكتوبر سنة ١٩٧١ بن السنة التالية ... ومع عدم الاخلال بما جاء بالبند الشالك عشر ... بجدد المعتد تلتائيا ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعض رغبته فى التجديد على أن يتم ذلك الاخطار قبل نهاية السفة بلسلانة السعة بأسلانة

ويبين من حقين البندين أن المتحاتين قد انقتا على تجديد بدة العقد الجرم بينهما بسنة واحدة ، على أن بجدد تلقائيا اذا لم يضطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعتم رغبته في التجديد تبل نهاية السنة بثلاثة اشسهر ، ومن ثم غاقه اذا لم يستر من أحد الطرفين هذا الاخطار أو صدر بعد المحاد امتد المعتد الى بدة أخرى ، ومعنى الابتداد أن المقد الاصلى المبرم بين الطرفين يظل ساريا لمدة جديدة بذات الشروط الواردة نيه .

ومن حيث أن أخطار المؤسسة للهيئة بزيادة أسمار العلاج ورد للهيئة ق ١٩٧٧/١/٣٠ ، أى في مدة تقل عن الثلاثة أشهر التي حددها المقسد بالبند الرابع عشر السلف ذكره ، ومن ثم غان المقد الاصلى يظل سساريا لمة سنة أخرى تنتهى في آخر شهر اكتوبر سنة ١٩٧٧ بذأت الشسسروط والاسعار المتق طبها ، وللهيئة الحق في المحاسبة على جبيع المسالغ الني ادتها المؤسسة زيادة عما هو مترر في المقد .

وغنى عن البيان أنه وان كان لا اثر للاخطار المشار اليه على ألعقد الذي بدأ في لول نوفيير سنة ١٩٧٦ ، الا أنه يعتد به كاخطار عن السنة المجددة الذي تبدأ في أول نوفيير سنة ١٩٧٧ أذا أراد الطرفان استمرار التعاقد بينهيا . - 750 -

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية إلى أن أخطسار المؤسساة المعالاية المتعادة الاستعار لا يعتد به خلال المحدة العقد الذي ينتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٧٧/ و ولهيئة العالمة لتعاونيات البناء والاسكان المعاسبة على جميع المالغ الذي أدنها للمؤسسة زيادة حما هو مقرر في العقد .

ا بلك ٢٤/١/٨٤٥ - جلسة ١٩٧٧/٧/١٢ ).

الغمبال الشائي

عقسد الايجسبار

#### قاصدة رقيم ( ٣٧٩ )

#### المِسطا:

احقية وزارة الاوقاف طبقا قص المادة ٥٠٣ من الاحتها الداخلية في نسبة ١٠٠ من تكافيف الاحمال التي تقوم بها تحصلها من مال البدل المتجد قديها مقابل الاتماب الفنية ... انشاء الوزارة احد الاسواق (سوق المفضر والفلكهة بروض الفرج) ، وتلجيء المي احدى الوزارات مقابل نسبة ، ٢ من قية الارض و ٢٠ من قية تكافيف المبلني القملية ... وجوب تحديد تكافيف المبلني الفملية ألاي يتحدد على اساسها جزء من قيمة الايجاب على اساس التكافيف مضافا اليها نسبة ١٠ من قيمتها مقابل الاتصاب.

## ملغص الفتوى:

ان وزارتى الاوقاف والتجارة والصناعة ( الاقتصاد حاليا ) انتتنا على المشاء سوق للخضروات والفاكهة بروض الفرج بالقاهرة على تطعة الرض تابعة لوزارة الاوقاف ) وتم الاتفاق بينهما على تحديد أجرة السوق. بواقع ) بن تبيمة المباتى و ٢ بن تبية تكاليف المباتى الفطية على أن تقوم وزارة التجارة والصناعة ( الاقتصاد ) بصيلةة السوق ) وتصددت جدة الايجار بخسين سنة ، وقد وافق مجلس الاوقاف الأعلى على هذا الاتفاق بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة ، ١٩٥ ) كما وافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المقسودة في ٢٤ من ديسهبر سنة ، ١٩٥ ) وقد طالبت وزارة بجلسته المقلوة بتابل اتصابهه

حنية الى هذه التكاليف على أن تحسب الاجرة طبقا للنسب المتفق عليها على جبلة التكاليف بما نيها النسبة التي تطالب بها بقابل الاتعساب الفنية .

ومن حيث أن الاتفاق الذي أبرم بين وزارة الأوقاف ووزارة التجارة والسخامة ( الاقتصاد حاليا ) قد قلم على تحديد أجرة السوق -- بحسل التعاقد -- بواقع ) بر من قيبة الارض و 7 بر من قيسة تكاليف المباتى الفطية أن يه .

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ التي تكبدتها وزارة الاوقاف في سبيل انشباء السوق هي ٢٩٨٢، حنيها ، تبشل ما دغعته الوزارة المذكورة الى المقاولين والمتمهدين ؟ وقد قابت الوزارة بدنيم هذه البسالم من مال البدل المتجمد لديها . الا أن نص الملدة ٥٠٣ من اللاتحة الداخليسة لوزارة الاوقاف المسادرة بتاريخ ٢٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ يتضي بأن تحمسل الوزارة نسبة ١٠٪ من تيمة تكاليف الاعمال التي تكون تكاليفها معينة ٤ والاقتضى الوزارة هذه النسبة من مال البدل المتجمد لديهما ، ومفساد ذلك ومن مقتضاه إن تصبح التكاليف الفعلية هي مبلغ ٤٠٢٩٨٣ جنيها مضافا البها نسبة ١٠٪ ، وجبالة ذلك تسكون هي التكاليف الفعليسة التي تحسب عليها نسبة الإيجار ، وأساس ذلك أن هذه الحيلة هي ما تحيله مال البدل معلا ، ونسبة الند ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف بين مال البدل تطبيقا لنص المادة ٥٠٣ من اللائحة الداخلية المسار آليها ٤ هي مَعِلَّمُ مَا هُودَ مِن مِثَلَ الْبِدِلُ ، وهو بدوره يَمثل جزءا مِن التكاليف الفطيسة ، التن لا تتنصر غثط على ما دمعته الوزارة المنشئة للسوق الى المتساولين والمتعهدين ، بل تشمل كل مبلغ خرج من مال البدل في سسبيل انشساء السوق وهذا المبلغ الاجمالي الذي نحمله مال البدل للمتلولين والمتعهدين مشتبلا على نسبة ١٠٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف تطبيقا لاحكام لاتحتها الداخلية متابل أتعاب غنية لها ... هو الذي يجب أن تحسب على اساسمه التبيئة الابجارية وهذه النتبجة هي تنفيذ للانفاق المبرم بين الوزارتين في هذا الشأن ٤٠رار، عنه خروجا عليه ٤ أذ لا يسوغ أن يقال أن ما تحمل عليسه وزارة الاوقاف من مبسالغ الانصاب النبيسة سـ تستاديها من مال البدل - لا يعتبر من قبيل التكاليف الفعلية ، بل أنه كذلك ويتعين أنهاهه ضبن التكاليف الفعلية عند تحديد نسبة الايجار المتدرة بــ ٧٦ من قيهــة التكليف الفطية ، ولو تلنا بغير ذلك لتحيل مال البدل بيبسالغ \_ مقسايل، التعلي غنية لوزارة الاوتاف \_ دون مقابل ، مع انها ضمن التكاليف الفطية. الذي يجب أن تحسب نسبة الابجار على أساسها .

لذلك انتهى رأى الجمعية الصويية الى أن التكليف الفطية للبنساء اللى تحسب عيها نسبة الايجار تشنيل على ما أخذ بن بال البدل لهسذا، الغرض بما نيه نسبة السـ 10٪ التي تحصلها وزارة الاوقاف من مثل البدل. طبعا لنص الملاة 0.7° بن اللائحة الداخلية للوزارة .

## قاعسدة رقسم ( ۳۸۰ )

#### : 12-41

اذا لم يكن الأسفص من فرضت عليهم الحراسة ، غان توزيع هيئة: الاسلاح الزراعى للاطيان الماوكة له على صفار الزارعين ، يكون اجراء. يحق للأسفص المذكور القائرمة فيه المم المحاكم المنية .

## طقص المسكم :

أذا كان قد صدر قرار بالاستيلاء على اطيان أحد الافراد على اعتبلر الهدة قد فرضت عليه الحراسة ، وقابت هيئة الاصلاح الزراعي بتأجير اطيان. هذا الشخص لصفار المزاعين على اعتبار أنه خاضع للحراسة في حين أن هذا الشخص لم يكن من بين المسروض عليهم الحراسسة ، غان مطالبة هذا الشخص باعادة وضع يده على الاطيان التي يملكها وتسليها السبه مقدا الشخص باعادة وضع يده على الاطيان التي يملكها وتسليها السبة تسليبا غطيا من تحت يد المستاجرين استفادا التي عدم نفساذ المقدود القنيم تور الإيجار سالمة المذكر وحيازة التي يملكها هذا الشخصي بفسساؤهة .

( طعن ١٦١ لسنة ٢٦ ق ــ جلسة ١٢/٢ /١٩٨٣ )

#### التميسل الاللث

# مقد البيح

## قامستة رقسم ( ٣٨١ )

المسطا:

بيع الزاد ... عقد كابيع من العقود الرضائية ينعقد بعب رد اقتران الإيجاب بالقبول ... نترتب عليه كافة اثاره ، فيها مدا نقل اللكية اذا كان واردا على عقار ... البيع المسادر من وزارة الاوقاف بالمزاد ... يتم من تاريخ اعتباد الوزارة لمرسى المزاد واخطارها المشترين بذلك .

#### بلغص الفتــوي :

من حيث أن المادة ٨٩ من القانون المنى ننص على أن يتم المعسدة بمجرد أن يتبادل طرفاه التعبير عن ارادتين متطابقتين وتقضى المادة ١٤ منه على أن ينتج التعبير عن الارادة أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه اليه وتنص المادة ٩٥ منه على أنه أذا أتقق الطرفان على جميع المسائل الجوهرية في المقد واحتنظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيسا بمسسد ولم يشترط أن المقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها اعتبر المعتد قد تم .

ومن حيث أن عقد البيع بالرغم من أن الملكية لا تنتقل بيتنضاه لا بهن المتعاتبين ولا بالنسبة للغير الا بشموه طبقا لما يتشى به تأتون الشسهر المقارى ، فقه لا يزال من المقود الرضائية التي تنعقد بهجسرد المتران الإيجاب بالقبول ، وتترتب عليه جبيع أثاره عدا نقسل الملكيسة ، فيلتزم المشترى باداء الثمن ويلتزم البائع بالتصليم .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم بالنسبة لمقد البيع المسادر من وزارة الاوقاف سالف الذكر ، أن يكون قد تم من تاريخ اعتباد وزارة الاوقاف لمرسى المزاد واخطارها للمشترين بذلك لدنم معجل الثين ، اذ انه في هذا التاريخ انترن تبول الوزارة بومتفقة بالمعة بالبجاب المشترين .

ومن هيث أن وزارة الاوقائة قد اعتقدت مرسى المزاد بتساريخ 19 يونية سنة 1989 والخطر به المشترون مان العقد المذكور يكون قد تم في هذا التلويخ .

ا نتوی رشم ۱۹۲۷/۳/۱۵ ؛

## . قامسدة رقسم ( ۲۸۲ )

# السا

# عُمَّــد البيسع بن المقــود الرضائية

#### بلغص القتسوى :

من حيث أن الاصل في العقود -- التي لم يشترط المشرع لاتمتادها وضما بمعنا -- أن تتم بمجرد تبادل الطرغين التمبير عن "رادتها بالاتفاع علي احدث أثر تماوض عن وفي هذه المحلة يتم المقدد وتترتب عليه اكثاره المجاوزية ، ففي مقد ألبيع يلتزم البلاع بأن يسلم المبيع إلى المشترى وينسمه محت تصرفه بحيث يتحكن بن حيازته والانتقاع به ، دون عاتى ، وفي بمثال ذلك يلتزم المشترى بأن يوفي التين المتعلى على الى البلاع وذلك في الوتت الذي يتم عبه تسليم المبيع اذا كان التسليم قد تم فور انعقاد المعتد . فاذا ما نكل احد طرفي التماقد واخل بالالتزام الواجب عليه تنفيذه طبقا لهدا التماقد غاته يجبر على تنفيذ هذا الالتزام عينا بتى كان ذلك مكتا ؛ وبكون تنفيذ الالتزام عينا دائها محكما إذا كان مجله دفع مبلغ من النقود .

 مرات ، الا أنهما لم يقوما بتنفيذ هذ الالنزام ، ولم يثبت أن ذلك كان راجما الى قوة قاهرة أو الى خطًا الدائن ، فأنه يتمين سداد المبلغ المطلوب .

( ملف ۱۰۲۱/۲/۳۲ وفی ذات المحنی ملف ۹۳٦/۲/۳۲ — جلسسسسة ۱/۱۹۸۳/۶/۱ )

## قاصدة رقيم ( ۲۸۲ )

#### المسطا:

عقد بيع ابلاك الدولة الفاصة بن عقود القاتون الفاعن مع با يترتب على ذلك بن الله .

## ملخص الفنسوى :

من حيث أن البعالاتة بين الاسسلاح الزراعي والشركة التجارية للاختلف — في الحالة الملاقة — هي علاقة تعاقدية ناشئة عن عقد بيسع أراضي إملاك النؤلة المغلمة وفقا لقرار رئيس الهيئة رقم ٢٩ السنة ١٩٨٨. ويحكما القانون الخاص وان كان أحد طرق لا يتصل بتسبير المرفق العام ولم ينضين شروطا غير بالوقة في نطاق القانون الخاص ولا يعمو أن يكون مجرد أعقد بيم على نعو ما يتصرف مجرد أعقد بيم على نعو ما يتصرف الانراد في أموالهم طبقا لاحكام القانون المذي ، ومن ثم عانه لا يجوز للهيئة العاملة للأصلاح الزراعي العقول عن هذا البيع بارادتها المتفردة ، خاصة وان شروط البيع الذي تضيفها قرار مجلس الادارة المشار البه قد خلت من ينبع للهيئة المعمود دون الالتجاء الى البيئات القضائية المختصة في حال الاخلال باى التزام ، وذلك مع عدم الإخلال بحق الهيئة ان شاعت في اللجوء .

لذلك أننهى رأى الجمعية المهومية المسيى لفتسوى والتشريع الى عدم جواز عدول الهيئة السابة للاصلاح الزراعي عن بيع مساحة سيا ط٧ عن الشركة التجلوبة للاغشاف وللهيئة أن تلجأ للتحكيم .

( ملك ٢٣/٢/٣٢ - جلسة ١٩٨٢/١١/٢ )

## قامسدة رقسم ( ۲۸۶ )

: المسلما :

عقد النبع واو أنه من المقود الرضائية الا أن الققون 131 رسم طريقا معينا للتعبي عن ارادة الدولة في بينع أراضيها فلا يتم البينع الا باتباعه .

#### ملخص الفتسوى :

من حيث أن عقد البيع لا يتم الا أذا اتفقت ارادة المتعاقدين على مطل المقد وثبته المبلك يتحقق ركن الرضا الذى هو اساس المقود الانتسالية وهذا المركن يوجد بتلاقى الايجاب بلقبول او ونطاق ارادتى الباتع والمشترى هذا النحو انها يتم وفقا للنظام الذى يخضع له كل منهها في التعبير عن ارادته ، ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠١ لسنة ١٩٥٨ بتظليما وزارة الخسرانة قد نقل الاسراف على الاراضى الواقصة في داخل المدن والترى الى وزارة الاسكان ) واكد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ ، وكان وزير الاسكان قد نقل المحافظين في بيع لملاك الحكومة بالمدن والقرى واشترط موانقته قبل فوض المحافظين في بيع لملاك الحكومة بالمدن والقرى واشترط موانقته قبل بيع أراضيها الواقعة داخل المدن يجب أن يتم في هذا الاطار ؛ أي بيع أبداقة في البيع من وزير الاسكان أذ بذلك يتم التعبير عن ارادة الدولة في البيع م

وبناء على ما تقدم علقه ولئن كانت الجمعية التعاونية للمليان بهيئة تناة السويس قد المصحت عن ارافتها في شراء تطمة الارض المسار البها منذ عام ١٩٦٦ الا ان أيجابها هذا لم يلق تبولا لدى المحافظ بغير اعتراض من وزير الاسكان على البيع الا في ١٩٧٥/٧/٣ تاريخ مواعقة وزير الاسكان على بيع تطمة الارض للجمعية المذكورة ببلغ ١٠٠ جنيه للمتر المربع على هذا التاريخ تلاقت ارادة الجمعية التي واعقت على السحم المذكور بارادة المحافظة التي تم التجمعي منها بالطريق الذي وسعه القلتون . ولا وجه لما تطالب به الجمعية من اعتبار الارض مباعة لها بسعر . ٣٠. جنيه للمتر ؛ ذلك لاتها اذا كانت قد ادت جلغ . . . . . ؟ جنيه على اساسر هـ خذا السعر ؛ غلن اداء هـ خذا المبـــلغ شرط بأن يكون الببــع اصندوقم الماشات الخاص بالعالمان بالهيئة وليس للجمعية وهو الامر الذى ام بلقيد الماشات الخاص بالعالمان بالهيئة وليس للجمعية واذا تلى ذلك سكوته الجمعية عن التعالمل مع المحافظة حتى تم تقدير سعر المتر بعبلغ . ٩ جنيه حيث واقعت الجمعية وتلاقت ارافتها مع ارادة المحافظة بعواقعــة وزير الاسكان على البيع بهذا السعر غان المقد بينهما يكون قد تم على اسساس. هذا السعر من ٣/١/١/١٧ كيا سبق القول .

لذلك انتهت الجبعية المبوبية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن: التماقد قد تم بين الجبعية التماونية لبناء المساكن للمسالمين بهيئة تنسأة السويس وبين محافظة الجسيزة بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣ بسمر قدره ١٠ جنيه للبتر المربم ،

( المف ١٩٨٠/٤/٢ - جلسة ١٩٨٠/١/٨

## قاعسنة رقسم ( ۲۸۵ )

#### المسطا:

عقد البيع المرق ( الابتدالى ) عقد بيـــع بلت وتام ويرتب اللره من .
الافتراءات والمقوق المبادلة ـــ التسجيل يرتب واحدة من اللره تتملق بنقل .
المكتهة كمن عينى ـــ اغفال المقد المسجل لممنى الاحكام التى اشتبل عليها .
المقد الابتدائى لا يغيد سقوط هذه الاحكام .

## ملخص الفتـــوى :

ليس ثبة شبهة في أن مقد البيع العرف ( الابتدائي ) مقد بيسع بات ونام يرتب أثاره من الالتزابات والحقسوق المتسادلة حصب احسكله . والتسجيل يرتب واحدة محسب من آثار المقد العرفي يتطق بنتل المكيسة. كحق عيني ، فالبيع لا يزال في القانون المدنى عشدا رضائيا والتسجيل وبين نعيث أنه أذا كان الأصل أن ارادة المتماتدين في المقد المسرق قد انجمت الى اسستبعاد المسسقى من قدر البيع مع حفظ حق ارتفساق المشسترين ، غان هذا الأصل الثابت لا يجوز اثبات عكسه ألا بمحسرر كذلك طبقا لما تتم ملينه المادة ٢٠،٤ من التساتون المدنى والمادة ١٠ من تقون الأثبات ، وأن أغال المقد المسجل لهذا الحسكم لا يمتر بيقين طيلا كتابينا يننى الحسكم الوارد بالمقد العرق ، وكل ما يمكن أن يرتى اله هذا الأغفال أنه قد يصلع مبدأ ثبوت بالكتابة ، أذ تنمن المقسسرة الشاقية من المادة ٢٠،٤ من القساتون المدنى على أنه « وكل كتابة تمسير من القساتون المدنى على أنه « وكل كتابة تمسير من شاتها أن تجميل وجود التصرف المدعى به تربب الاستبال متغير مبيدا ثبوت بالكتبابة » وقى هذا المتسلم يجوز الإنبات

رْ بَلْف ١٩٧٢/١١/١٠ ــ جلسة ١٩٧٢/١١/١٤ )

## قاعستة رقسم ( ۲۸۳ )

#### المِسطا:

الوعد بالابيع ــ المادة : ١٠ من القائرن الدنى ــ تاجع الحراسة قطعة الرض فضاء الى شركة النصر التصدير والاستهاد ببوجب عقد ايجار صرح كيه الشركة باقابة ببان ومنشات ثابتة وغير ثابتة ــ النص في المقد على أنه اذا رغبت الشركة المستلجرة في شراء هذه الارض اثناء قيلم التماتد فلها أن تبدى هذه الرغبة للبؤجر بان يتمهد ببيمها للشركة بالثبن الذي يقيره ثلاثة مِن أهل الخبرة بختــارهم الطرفان بشرط قبول الجهــة المختصــة التي تبك الاذن بالبيع مع اعتباره ذلك وعدا بالبيع مازما لطرف التماقد وورتيا قباديها الأثار القانونية التي ينص عليها القسانون - ابداء السبتلجرة رغبتها في الشراء خلال المعاد الذي تضبقه شرط الوعد بالبيع وتشكيل لجفة ثلاثيسة لتقدير ثبن البيع وقيامها بتحديد مساحة الارض وقيمتها الاجمالية ... تحول الوعد بالبيع الى بيع نهالي ... اثر ذلك عدم احقية الشركة في التجال من عقد بيع الارض الفضاء المؤهرة لها بالثين الذي هبيته اللهنة الثلاثية المفرضة في ذلك \_ للحراسة العلبة أن تتبسك بتنفيذ العقد أو أن توافق أن شاجت على نسخه مع هفظ هقها في التمويض — اذا وافقت الجراسة العابة علي فسخ عقد البيع المشار اليه مع عدم تجديد عقد الايجار بعد انتهاء منته العالية ، فعليها أن تخطر الشركة المستاجرة بعدم الرغبة في التجديد قبل التهاء مدة المقد بثلاثة شهور ... في هذه الحالة يكون لهــا أن تطلب أزالة النشات القابة على الارض والزام الشركة بتسليم الارض خالية ... استرداد. الحراسة حقها في التصرف في هذه الأرض بالطريقة التي تراها طبقا للقواعد. المقررة في هذا الشبان ،

## بلغص الفتوى :

ان عقد الإيجار المبرم مع شركة النصر للنصدير والاستيراد بتاريخ ١٩٦٣/٥/١ ينص في الفقرة الاخيرة من البند النسائث منسه على لزير ١٩٠٠.. وقبل انتهاء المدة الثالثة بكون لكل من الطرفين الحق في اخطسار الطرف الثاني بعدم الرغبة في التجديد تبل انتهاء المدة المذكورة بشسلاتة شمهر » وينصي في البند الثاني منه على أنه » في نهاية مدة الايجار أو عند نسخ هذا المجتد بسبب عدم تيسام الطرف الناني بالتزاماته أو لاى سبب م. يجوز للطوب الإلهار طلب استبتاء المباني والمنشسات الثابتة مقابل دعم ها تساويه من ثمن طبقا لتتدير ثلاثة من أهل الخبرة يختارهم الطرفان 
هما ؟ وينمن في البند التاسع منه على أنه « أذا رغب الطرف الثماني في 
شراء هذه الأرغب اثناء قيام المحتد عله أن يبدى هذه الرغبسة للطارف 
الأول الذي يتحد منذ أثن بيهمها له بالثين الذي يقدره ثلاثة من أهل 
الخبرة يختارهم الطرفان مما بيمرط قبول الجهمة المختصلة الذي تملك 
الذين بالبيع > ومن المنفق عليه أن هذا البند يعتبن وعدا بالبيام طارفا 
الخطرفي التماشد ويرتب المبها كامة الإنار القانونية التي ينمى عليها المقانون 
وهذا الوحد بالبيع قائم خلال مدة الإيجار » .

## وبن حيث أن القانون المدنى بنص في المادة ١٠١ منه على أن :

إ \_ الاتفاق الذي يعد بهوجبه كلا المتماتدين أو أحدهها بابرام عقد معين في المستقبل لا ينعقد الا أذا عينت جبيع المسائل الجوهرية للعقسد المراد ابرامه والمسدة التي يجب ابرامه غيهما - ٧ - واذا التستؤمل المقتون لتمام المعتد استيفاء شكل معين فهذا الشكل يجب مراعاته أيضا في الألتاق الذي ينضمن الوعد بابرام هذا العقد وينمى في اللمدة ٢٧ منه معلى آنه لا أذا أقام أجنبي منشات بمواد من عنده بعد الحصول على ترخيص من ملك الأرض غلا يجوز لهذا الملك > أذا لم يوجد أتفاق في شسان هذه من الله الرض غلا يجوز لهذا الملك > أذا لم يوجد أتفاق في شسان هذه منزعها أن يطلب أزالتها ويجب عليه أذا لم يطلب صساحب المنشسات منزعها أن يؤدى الله احدى القيمتين المنصوص عليهما في الفقرة الأولى من المادة السابقة » .

ومن حيث أن البنسد النامسيع من عقد الإبجسار المشار اليه تضمن مقد ا آخر هو الوعد بالبيع وقد استكبل هذا العقد اركانه وشرائطه اللقتونية طبقيا للبداد 1.1 من القسانون المعنى مسسطة الذكر ، هيث توادر نبيه الرضا والاهلية وتحديد محله بالأرض الفضاء محل عقد الإيجار مونوضت في تقدير الثين لجنة ثلاثية من أهل الخيرة يختسارها الطسرمان الواحد بالمبيع يتحول عقد ببع فهاتى بابداء الشركة الموعود لها رغبتها في الشراء ويتصعيد الدين بواسطة المناف الملازية الموضوفة في ذلك والتي اختارها الطرفان المتعادان طبقا لمقد الوعد بالبيع على على انعقاد عقد البيسع على

هذا النحو أن يصبح الواعد بانصا والموعود له منستريا ويلتزم كل من الطرفين بالالتزامات الناشئة من عقد البيع ، فيلترم الواعد بالانستواك في تحسرير عقد البيع وتوقيعه واتفسق الإجراءات اللازمة لنقل الملكسة ونسليم المبيح ، ويلتزم الموعود له بالتزامات المسترى من دفع الثمن وتسليم المبيع ، ولا يجوز لاى من طرق عقد البيسع التحال من هذا المقد مون رضاء الطرف الآخر ،

وبين حيث أن تحديد الثبن بواسطة اللجنة المفوضة في ذلك من الطرفين المتعاتدين يلزم هذين الطرفين لأن أعضاء هذه اللجنة يعتبرون وكلاء من المتعاتدين اللذين أحلا أرادتهم محل أرادتهما ، ومن ثم فلا يحق للشركة الموعود لها النحال بن عتد البيسع بدعوى أن الثبن الذي تدرته اللجنة المغوضة مفالى نيه وأن الحكومة تنزع الملكية في النطقة على الساس شن المتر جنيه وأحد .

ومن حيث أنه حتى كانت شركة النصر النصدير والاستيراد قد أبدت رغبتها في الشراء خلال الميماد الذي نضبنه شرط الوعد بالبيع الوارد في عقد الايجار المبرم بين الحراسة والشركة مان البيع النهائي يكون قد تم بالثين الذي حددته اللجنة المنوشة في ذلك والمشكلة ومقا لنصوص المقد مولا يحق للشركة الرجوع في رغبتها هذه ، غاذا كانت الشركة بعد أن أبدت برغبتها في الشراء قد تراجمت لتساوم على شروط جديدة غان هذا الموقف من الشركة لا يؤثر في أن الايجاب والقبول قد توافقا من قبل وان تراجمها أو مساومتها لا أثر له على البيع الذي تم غملا .

ومن حيث أنه ازاء المتناع الشركة المذكورة عن الالتزام بالثين الذي تعربه اللجنة الثلاثية المتقى طبها ، لا يكون أمام الحراسة العابة سوى أن تختار بين النبسك بمقد البيع على أساس الثين الذي قدرته اللجنة الثلاثية وابداء استعدادها لنقل ملكية المقار للشركة بمد دغم الثين ، وبين اعذار الشركة بمد دغم الثين ، وبين اعذار الشركة بضبخ البيع مع حفظ الحق في التمويض .

ومن حيث أنه بالنسبة ألى مصير المنشآت المتلبة على الارض المؤجرة على حالة موافقة الحراسة المسلبة على نطل الشركة المستاجرة من عتسد البيع مقد تضين البند الثابن من عقد الايجار انفاتيا بين طرفهه في شسائن هذه المنشآت ، متنشأه أن يكون للحراسسة العسابة أن تطلب اسسبتهام النشسات مقسابل دفع ما تسساويه من ثبن طبقا المقسدين الطراسة العسابة الخبرة يختارهم الطرفان المنساتات أن ومفاد ذلك أن للحراسة العسابة الخبيار في طلب استبقاء أو طلب ازالة المنسات التي القابقها الشركة المستاجرة متداني الحراسة العلمة موقفها المستاجرة متساريخ ١٨/١٨/١٨ إلى الشركة المستاجرة بتساريخ ١٨/١٨ إلى ١٩٧٠/١٨ إلى جاء فيه أن الحراسة العسابة من الآن تؤكد عدم حاجتها لهابة النشات و بنفاء على ذلك لا يكون شة محل لتطبيق حكم المادة ١٩٧٠/١٨ التانون المنبي مسافة الذكر والذي يقضى بأن يكون أن العام المنشات الفيلر بين فرعها أو ابتقاء الوائم الملك بقيميا لأن هذا المحكم لا ينطبق وغضا لصريح نص المادة المذكورة الا أذا لم يوجد اتفاق بين الطرفين في شسان المنابة.

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن البيسع النهائي قد تم بين الحراسة المسلمة وشركة النصر للتمسدير والاستيراد ولا يحق إلهدفه الشركة النطل بن هذا المقد دون رضاء الحراسة العابة ، وأن الحراسة العابة بالخيار بين التسلك بالبيع وطلب تنفيذه رشساء أو تفساء وبين المهابة بالخيار بين التسلك بالبيع مع حنظ حقها في التعويض أذا رأت بالامهذ للك ، وفي هذه الصالة الأخيرة يكون للحراسة العابة أخطار الشركة بعنم الرغبة في تجديد عقد الإيجار على أن يتم ذلك قبل انتهاء المدة الحسالية لهنذا العقد بالملائة شهور وأن نظله بن الشركة إذالة المنات المي التمانة الإيسار ، وتسترد الحراسة المنابة بعد ذلك حقها في التصرف في الارش بالمطربية التي تراها . . .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية إلى الآتى: أولا — عدم احتياة شركة النصر للتصدير والاستراد في النحل من عقد بيع الارض الفضاح والمؤجرة لها بالثنن الذى حددته اللجناة الثلاثياة المفوضاة في ذلك وللخراسة المعابة أن تتباك بتنفيذ هذا المقد أو أن توافق أن شاساعت على فسخه مع حفظ حقها في التعويض .

ثانيا \_ اذا وافقت الحراسة العابة على نسخ عقد البيع المسل اليه مع عدم تجديد عقد الإيجار بعد انتهاء بدنه الحالية فعليها أن تفطر الشركة المستاجرة بعدم الرفية في التجديد قبل انتهاء بدة العقد بشـالالة قـــهور وفي هذه الحالة يكون لها أن تطلب أزالة المشسات المقالة على الارض والزام الشركة بتسليم الارض خالية ، وتسترد الحراسة العابة عنــدئة حقها في التصرف في هذه الارض بالطريقة التي تراها طبقا للقواعد المقرة في هذا الشان ،

( ملف ۲۲/۱۲/۱۲ \_ جلسة ۱۹۷۱/۲/۱۲ )

#### قاعسدة رقسم ( ۲۸۷ )

#### المسطا:

التزام البائع بتسليم المين المبيعة — هو مقابل التزام الشنرى بدفع الثبن — دفع المسترى معجل الثبن المتصوص عليه في العقد — يوجب على البائع الوفاء بالالتزام بالتسليم — تراشى البائع في الوفاء بهذا الالتزام — اشره: استحقاق المسترى ربع الاطبان المبيعة من تاريخ وفاله بالتزامه بدفع كابل معجل الثبن •

## المقص الفتاوي :

من حيث أنه بالاطلاع على عقد البيع يتفسح أنه ولو أنه قد همدد ويعادا للهشترين للوغاء بالثين ، الا أنه لم يحدد ويعسادا لوزارة الاوقاف البائمة بالتزاوها بتسليم الاطيان الجبعة .

ومن حيث أن التزام البائع بتسليم العين المبيعة هو التزام مسلل الالزام المشترى بدعم الثين ،

وبن حيث أن عقد البيع المذكور نص في البند الثاني بنه على إن هذا البيع قد تم نظير ثبن أجبالي تدره ، ٣٧٥ جنيها ، دفع المسترون بنه (م ٣٧ - ح ١٨)

مِلغ ، ١٩٦٦ جنيها على أن يستد الباتي وقدره ١٣٦٠ جنيها على ثلاثة المسلط سنوية متساوية . وقد نفع المشترون معجمل الثن على دلمتين الاخسرة منها في ١٩٤٩/١/٢١ ) على هدذا التساريخ › يسكون المسبرون قد وقوا بها الزموم به المقسد من معجمل النسس ن كون يتمين على وزارة الاوقاف أن تقوم بدورها بالوغاء بالنزامها بتسليم الأطهسمان المهسسات المهسسات المهسسات المهسسات المتساسات المتسسسات المتساسات المتساسات المتساسات على الفاء على المتساسات المتساوية على المتساسات المتساوية على المتساسات المتساوية على المتساسات من تاريخ وغائم بالمتزامهم بدمع كابل محيل الثين ، أي اعتبارا من ١٩٥١/١٢/١٢ هني تسليمه الارض المبعة محيل الثين ، أي اعتبارا من ١٩٥١/١٢/١٢ هني تسليمه الارض المبعة نما لل ١٩٥٠/١١/١٠ .

( المتوى رقم ۱۹۹۷ في ۱۹۹۷/۲/۱۵ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨٨ ) :

## : المستبدا

ملك المادة ١٩٣١ من القانون الدني ان يكون المبيع ممينا أو قابلا طلاعين ... يكفى في تعنين المبيع أذا ما وقع على شيء ممين بالذات أن تبين اوصافه الاساسية بيانا يبكن من تعريفه ... لا يشترط في هذا البيان أن يرد في صافب المقد ذاته بل يكفي وروده في أية ورقة أخـرى مكبلة أنه وفقـاً الإنفاق من المماتدين .

## ملقص العسكم:

ان المقد المُسلر اليه وان خلا في صلبه من بيان حدود الارض المبيعة والحوض الذي تقع فيه غلقه قد عرف هذه الارض بانها هي التي الته بالمراف عن والده المرحوم ..... وقا للقسسمة الذي تحت بينه وبين باقي الورثة وها شسقيتاه المرحومة/.... والسسيدة/ ..... وذلك بخلامي التحكيم والاقتراع ومحضر النسليم المودعة أوراك محكمة علمدين الوطنية ، وإذا كان الناب في أوراق اللهسمة المحلة اليها (المستدات رقم م

المراقة ببذكرة الباحث الجنائية العسكرية في شان بحث جالة الرحوم / .... بنواهي جرارة وأبو الشقاف مركز حوش عيسي المودعة ملف اللجنة اللفئية لتصنية الاقطاع رقم ١٦٦/٢/٢٨٠ - الثابت أن الرحوم/ .... تهد اختص في الاراضي الزراعية التي خلفها الرحوم والده في ناحية جراءة بيسلمة قدرها ٣س/١٨/ه/٥٤، بين جنودها وبمالها التقزير المسسم من المحكم الذي ناط به الورثة اجراء التبسية على الوجه سبالت الذكر وبن ثم حكون الارض المبيعة في العقد العرفي المؤرخ ١٧ أبريل سنة ١٩٤٨ المتقسم قد مينت على وجه ناف للجهالة سواء بن حيث بساهتها أو بن حيث الحوض الذي تقع فيه أو من حيث حدودها ومعالمها وغنى عن البيان أنه يكفي في عمين المبيع ـ اذا ما وقع البيع على شيء معين بالذات ـ أن تبين أوصافه الإساسية بيانا بيكن بن تعرفه سواء كان ذلك في صلب العشيد ذاته أو في أية ورقة أخرى مكبلة أو متببة لاتفاق المتعاقدين ، وترتيبا على با سلف بهكون غني صحيح ما حاجت به الهيئة الطاعنة من أن مجل عقد البيم محل المفازعة غني معين بالمعنى الوارد في المادة ١٣٣ من القانون المدنى ذلك أن مِقْتَشِي أَعْمِالَ هَذَهُ أَلِمَادَةً بِكُونَ الْمِبْعِ مِعْبِنَا أَوْ قَابِلًا لِلتَّعْبِينِ وَذَلك ما نواس في الخصوصية المائلة على الوجه سالف البيان ،

( طمن رقم ٢٧٦ لسنة ١٩ ق \_ جلسة ٢٢/٢٢١ )

# ٔ ۱ قاعسدة رقسم ( ۳۸۹ )

## المسطا:

تمين المقار المبيع ... يكفي التحديده ذكر صفاته الميزة في المقد وصفا مقاما من الجهالة القاهشة ويحول دون الخلط بينه وبين غيره .

## ملقص الحسكم :

• من المتسرر في شأن تعيين العقلي الجوسيع : أن يكنى لتحسفوه فكر صفاته الميزة في المقد وصفا ماتما من الجهلة الفاحشة ويحول جون الخلط بهيئه وبين غيره ٤ واذ ثبت من ظروف الجال أن وصف الاطبان المبيعة من الطاعن الوارد بجقد البيم المؤرخ ١٩٣٨/١/١٣٠ المشان البه بأنها علم علم ه) غدانا تتربيا وتتع بتلحية الكفر الجحديد تقييش السرو وانها كانت في ملكة بصلحة الإملاك الإمرية ، كان وصفا كانيا لتوافر علم المتحسنتين. بها على نحو لا تجهيل فيه على الرغم من عدم فكن حدودها ، وذلك بدلالة فن المسرين لها قد لجريا عنها عند تسمية ومتليضة ، وفرخ ١٩٦٦/٢/٢٨ لتسيمها بع الحياسان الحسرى . . . والحوته كما هو ثابت في محضر تحقيق الشيوعها بع الحياسان الحسرى . . . والحوته كما هو ثابت في محضر تحقيق الشيوعة المرو بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٠ في الشكوى رقم ٨٤٥ أسنة ١٩٦٩ ادارى المنزلة .

( طعن رتم ۲۵۷ لسنة ۱۸ ق ــ جلسة ۱۲/۱/۱۲۱ )

#### قامسدة رقسم ( ۲۹۰ )

## البسنا:

ثمن البيع ... كيفية تحديده في حالة ما اذا لم يحدده التعاقدان ... يكون. يحسب السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التعامل بين التصافدين وفقا للهادة ؟؟؟ من القلون المتنى ... مثال ذلك : التزام ادارة: الاشمال بوزارة الحربية قبل الهيئة العابة الشئون السكك الحديدية بالسعر المقرر في السنة التاتج فيها القمم الرجوع ما دام أن التعامل قد جرى بينهها؛ على هذا الاساس بصرف النظر عن تاريخ التسفيم .

## بقخص الفتسوى :

تنص المادة ؟٢٤ من القانون المدنى على أنه \* اذا لم بحدد المتماتدان. شبا للبيسع ، غلا يترتب على ذلك بطالان البيع ، متى تبين من الظريف. أن المتماتدين قد نويا اعتباد السعر المتداول في التجارة أو المسلمر الذي. جرى عليه التعالمل بينهما » .

ماذا كان الثابت انه لم يتم ابرام عقد بيسع مكتوب غيما بين ادارة الاشكاف الاستكرية بوزارة الحربية وبين الهيئة العسابة لشئون المسكك الحسيدية ، انفق فيه على تحديد سعر كديسات الفحم الرجوع التي تصليفها الادارة المذكورة من الهيئة ، كيا وان كيات الفحم المسابر البهائة

طيست من عروض التجارة التي يعرف لها سحم معين بين التجار يكون هو السعر المتداول في التجارة ومن ثم ماته يتمين تحديد سحم هسقه الكبيات من المحم طبقها لما جرى عليه التصابل بين الادارة سحاف الذكر والهيئة العابة الشئون السكك الحديبة .

ومن حيث أن الهيئة العسابة الشئون السسكك الحديدية قد قررت أن عرف التعسامل بينها وبين أدارة الاتسسفال العسسكرية قد جرى على على نتم المطلبة عن كيسات الفحم الرجوع التى تسسلم الادارة المذكورة على السساس السحر المسرر لها في السنة الناتجة فيها على الكيسات على السنة الدارة الادارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الإدارة الادارة الادارة المسسكرية باداء المان بيمض الكيب في تاريخ تسليهها ، وإنها على أسلس السحر المقرر في السنة الناتجة فيها . ومن ثم فانه لا يجوز للادارة سائمة الذكر أن تتبسك بشرورة المحاسبة عن كيبت الفحم الرجوع المسلمة اليها على اسساس المسحر المقرر في تاريخ التصليم ، وذلك بشرط أن يكون تصديد الثين في معظم حالات تسلمها كيبات من الفحم الرجوع قد تم على اسساس المحمد المقرر في السنة التي تتجت فيها نلك الكيات ، حتى يكن القول بان التصالح بل المعجود المذكورين قد جسري على أن هذا الاسساس والمعول عليه دون سواه في المحاسبة بينهها .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعبوبية الى أن ادارة الإشمال العسكرية جوزارة الحربية تلتزم قبل الهيئة العسامة الشئون المسكك الحديدية باداء عرق الثين بين اسعار النحم الرجوع محسسوية على اسساس المسحر في تاريخ التبيليم والمسحر المقرر وقالك في تاريخ التبيليم والمسحر المقرر في السنة النسانج نبها القحم وذلك تأسيسا على أن التعالم قد جرى بين الجهتين المذكورتين سفى معظم الحالات سعلى تحديد ثبن القحم الرجوع على اساس المسحر المقرر في السنة الناتج نبها ؛ ويصرف النظر عن تاريخ التسليم .

( نتوي رقم ۸۷٪ کی ۱۹۹۴/۱۰/۱۹۲۱ ) -

## قاعسدة رقسم ( 191 )

#### افسيدان

الخلف العلم المشترى يلتزم باداء ثبن الشيء البيع .

## ملخص الفتوي :

ين خيث فن الادارة السابة لملاجوال المستردة بوزارة المالية شد باهيتهر لمؤسسية بديرية المتحرير المثالمت بمجلخ - ٢٩١,٧٩٦ -

ومن حيث أن الهيئة العابة لاستغلال وتنبية الاراضى قد مسارت خلفة علما المؤسسة بديرية التحرير ، غاته يتعين النول بالتشغال فبنها بقيمة الدين المرتب في حق السلف .

## قاصحة رقسم ( ۲۹۲ ).

#### الهسسطا :

الاترام الازام بسداد قيبة الارض المالم عليهة معهد هيني — عــحــ تحديد الابن بالاتمال يبدأل عقد البيع — لا يجوز اجبار مجلس الاسبة على: اللبرع بقيبة الارض — نية التبرع لا تفترغي — بجب أن تكون صريحة لا لجس. ضها او غيوض •

## ملخص الفتسوى :

ان مجلس مدينة بنها لم يشا أن يتبرع بقيمة الارض المسلم عليهسة المهد الديني ببنها كما تمل بالنسبة للارض التي أتيم عليها المسجد وأنسسة سلك سبيلين مختلفين ، ولا غضائصة في مسلكة هذا فهو مالك الارض ومن غير المتصور اجباره على التبرع بقيمة الارض التي اتيم عليها المهدد الديني ، ومن ثم فلا التزام على مجلس المدينة ببراماة ذات الاهاكم التي طبقها بالنسبة إلى ارض السجد .

وبن حيث أنه لا يسوغ العول بأن الارض حمل النزاع قد تم التبرج بها لاقلية معهد دينى ختبة البناء حداقظة التليوبية ، لأن نيسة التبرج لا تعترض ، وانبا بجب أن تكون صريحة لا لبس غيها أو غبوض ، بل أن بسك مجلس مدينة بنها قاطع في الدلالة على تبسك بثن الارض الم مسلك مجلس مدينة بنها قاطع في الدلالة على تبسكه الديني كبا أن التخاير في المعالمة بين الارض المقام عليها المعهد الديني يؤكد عدم رغبة مجلس الدينة بالتبرع بقيسة الارض المتام عليها المعهد الديني يؤكد عدم رغبة مجلس الدينة بالتبرع بقيسة الارض

ومن حبث أن عدم تحديد ثبن الأرض محل الغزاع ليس من شــــلقة بطلان عقد البيع الذي تم ضعلا بين مجلس المدينة بينها وبين الأزهر ، وذلك طبقا لنص المدة ؟٣٤ من القاتون المدنى التي تنص على أنه « أذا لم يحدد المتصافدان تبنا للبيسع ، غلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى ثبت من الظروف أن المتملدين قد نويا اعتباد السعر المتداول في التجارة أو السعر الذي جرى عليه التمال بينهما ، ولم يلتزم مجلس مدينة بنها أي من هذهن السعرين ، وانها رامى في تقديد ثبن الأرض أنه قد أقهم عليها عشروع خرى وذلك اكتنى بتقدير مبلغ . 10 مليها للبقر الجريع الواحد ، ومن ثم فان الأزهر يلتزم بداء ثبن الأرض المقام عليها المهدد الديني بواتع . 70 مليها للبقر المبحد الديني بواتع ، مايها للبقر المبحد الديني بواتع ، مايها للبقر المبرع .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبومية لتسنى الفتوى والتشويض: الى التزام الازهر باداء ثبن الارض التى أتيم عليها المهد الديني ببنها بواتع ٢٥٠ عليما الجتر المزيع .

## قاعسدة رقسم ( ۲۹۳ )

#### : المسلا

اذا كان الثانت أن المقد المرم بين المحكومة المصرية والحكومة البريطانية بتاريخ ١٩٠٠/١٢/١٠ أساسه الالتزامات التبادلة بين الطرفين ـــ واهم تلك الالتزامات تسليم المقتر من جانب الحكومة المصرية وسداد الثان من جانب الحكومة البريطانية وهو ما تم فعلا ومن ثم يكون المقد قد تم تنفيذه هسيما جرت به نصوص وبالتلل لا محل لاعبال قواعد الفسخ ،

## بالقص القصوى :

ينمى في البند الأول من المقد المرم بين الحكومة المدرية والحكومة البريطانية على أنه « قد باع وتنازل واستط/..... حالا بصفته المذكورة أملاه ألى السيد/.... تفسل جنرال دولة الانكليز النخبية حالا بذلك عبله مستوى قطمة الارض البلغ ملسيا .... بجهة ... المعدد .... ( لتخصيصها مصل الاقالية القونصلانوه ) من الملاك الميرى الحرة المبين وحدودا خلف هذا ويقر المشترى بأنه اسطم الارض المذكورة في موقعها .....

وينص البند الثالث من العقد المسار اليه ، هذا البيع على مقتضى الشروط والقبود المرونة في لائحة ١٨٨٦/١١/٢٢ المتطلقة ببيسع الملاك المرة وفي الاوامر والمنشورات المتبعة لها .

واستعرضت التجمعيسة العمومية لائحة بيع املاك المرى الحسرة الصادرة في ۱۸۸۲/۱۱/۲۲ والتي تنص مادتها السادسة على انه : « الشترى أملاك المرى الحرة حق الملكية المطلقة في العين .... » .

واستعرضت الجمعية المعوبية المنشور بالتيود والشروط الجديدة المعالمة المبيناجته المعالمة المبيناجته المبيناجة المبيناجة المبيناجة و هذا ونسطفت سيلاتكم الى أن كامة البيوع التى تسمير الشروع لليها بن إلى نصاحدا تكون معالمتها بالتطبيق لهدف ما القيود والشروط المبينا المبينات الم

وننص المادة الرابعة بن هذا المنشور على أنه اذا صادتت الحكومة على بيع شيء بن أملاكها بشروط بعينة أو لفرض ولم يقم المشترى بتنفيدذ ما حصل الاتفاق عليه نيكون للحكومة أن شاعت أن تعتبر العقد بفسوخا بن تلقاء نفسه بجرد خطاب بوسى عليه مع خصم ٢٠٪ بن الثبن المدفوع غضلا عن التمويضات التي يجوز أن تنشأ عند عدم تيابه بالتنفيذ .

ومن حيث إن الثابت أن المقد المبرم بين الطرفين بتاريخ -14. / / / المقد هو أساس الانتزايات المتبادلة بين الطرفين واهم ظك الانتزايات المتبادلة بين الطرفين واهم ظك الانتزايات الحكومة البريطانية وهو ما تم غطلا وقام كل طرف بتنفيذ التزاياته كليلة أذ تم تسليم المقسلر المبين وصداد الثمن وتم تحضير المقال لبناء القنصلية البريطانية ومن ثم يكون المعتد قدم تم تنفيذه حسبها جرت به نصوصه وباقتلى لا محل الإعبال قواد الفسخ .

<sup>.</sup> ومن حيث انه لا محل للاستناد الى منشور وزارة المالية الساهر في ١٩٠٢ وما تشمينته من حق الحكومة المصرية في تمسخ العقد ذلك أن هذا المنشسور

صدر في تاريخ لاحق على ابرام المتد ولم يكن نظرا لطرعين عند ابرابه وبن ثم نظل لائحة ببع الميرى الصادرة علم ١٨٨١ والمُشار البها في العقد هي الواجبة التطبيق ولا يوجد بهذه اللائحة أي نص يجبز النسخ كما أنه لا حجة في القول بأن القنصلية البربطانية قد اخلت بالتزاجها الوارد في المعتد يصد احتراق المبنى نظك أن القنصلية البربطانية قامت عصلا ببناه بقر القتمطية على الارض المُسار اليها وتكون بذلك قد أونت بالتزاجاتها المرتبة على المعتد ولا يعدو حريق المبنى أن يكون سببا أجنبيا لا يد لها غيه غلا يصدو في فأنه تصرفا بطل بالانزامات المحتلة على عائق القنصلية .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم لا يجوز نسخ عقد البيع المشار أليه والجرم بين الحكومتين المسرية والجريطةية .

لظلك انتهى رأى الجمعية المهوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى معم جواز نسسخ عقد بيع تعلمة الارض المشسار اليهسا والمجرم بين الحكوبتين البريطانية والمصرية في ١٩٠٠/٩/١٠

( ملت ۷۸/۲/۲۷ -- جلسة ۲/٥/١٩٨٤ )

## قاعسدة رقسم ( ٣٩٤)

## المِسما :

عقد بيم ... المكم بصحته ونفاذه ... شهر المكم بطرق القسجيل ليس الا تفيذا الحكم هبرا على اللهن ... التر فلك : وجوب وقف اجرامات التسهر اذا صدر حكم دائرة فحمى الطمون بمحكية النقض بوقف تنفيذ المحكم القافعي بصحة المقد ونفاذه .

## بلقص الفتــوى :

ان عند البيع الوارد على عقار ليس من أثره التلقائي نقل ملكية المبيع الى المُشسسترى ، بل يرتب على عاتق البسائع المتراباً شخصيا بقلك ، وهذا الالذاء شسسانه شسان سائر الالترابات الإشرى ، بجب أن يوفي به الهين. وطريقة هذا الوغاء هي تهيئة العناصر اللازمة لاتبام عبلية التسجيل المقارى والثمكين من هذا الشمجيل على الوجه الذي رسسمه القانون أي أن الوغاء بهذا الافترام اختياراً يتنفى تدخلا اراديا من جانب المدين به ( البسائع ) فاذا أيننع عن هذا الوغاء هي المدان ( المسترى ) الحصول على هفه جبرا عن طريق الحماية القانونية بالالتجاء ألى القضاء الاستصدار حسكم مسحة ونفاذ عند البيع البناتا لمصحة التسرف القانوني موضوع المقد بما يتضيف من النزام البائع بنقل الملكية على طريق مون ببنها النزام البائع بنقل الملكية على طريق المحمرين وأنها عن طريق مكاتب الشهر العقاري ولا يغير عن طابق كون المحري وأنها عن طريق مكاتب الشهر العقاري المشهر ولا يغير عن هذا كون المحري قد اسطرم في المادة بالحقوق المينية المقاري أن تكون الاحكام المشار البها فيها والمطلة بالحقوق السينية العقارية فهائية لامكان شهرها بطريق التسجيل كثرط لهذا التسجيل .

وتأسيسا على ما تقدم يكون شهر الحسكم موضوع البحث بطريق. النسجيل أن هو الا تنفيذ لهذا الحسكم جبرا عن المدين وبقف أجراءات الشهر بعد أذ صدر حكم دائرة محص الطمون بحكية النقض بوقف تنفيذ الحكم القاشى بصحة ونفاذ عقد البيع على الرغم من نهائية هذا الحكم وكون الطمن بالنقض طريق طمن غير علدى .

لهذا انتهى رأى الجيمية المهوبية إلى أن شهر الحكم النهائي السادر بمحة ونفاذ عقد بيح المقار موشدوع البحث بطريق التسجيل أن هو الا تنفيذ لهذا الحكم غيبا يتعلق بنقل ملكية المبيع بحيث يعتدع على مكاتب الشهر المقارئ السير في اجراءات الشهر بعد أذ صدر حكم دائرة غصص الطعون بحكمة النقض بوقف نفيذ الحكم الحكور أ

## قاعسدة رقسم ( ٣٩٥ )

#### الجسسطا :

المادة ٩١٧ من القانون المدنى ... التصرف المُضاف الى ما بعــد الموت. الذي تسرى عليه لحكام الوصية ... يشترط لاعمال محــال القريئة الواردة بالمادة ١٩١٧ من القانون المدنى أن يكون القصرف مسادرا من شخص لأحد ورثته ... احتواه عقد البيع على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع باللعين الجيعة مدى حيلته وشرط منع المتصرف اليه من التصرف حال حياة البسائع لا يكفى القيام القريفة المتصوص عليها بالمادة ١٩١٧ من القانون المدنى ... يجب أن يكون المتصرف اليه وارثا فعالا ... اساس ذلك ... صفة الوارث لا تثبت الا عند وفاة المررث حقيقة أو حكما ... ثبوت وجود المتصرف على قيد الحياة تنتفى معه صفة الدارث لا تشعرف الله .

#### ملقص العسكم :

ومن حيث أن الهيئة المسامة للامسلاح الزراعي « المطعون ضمدها الإولى » قد دغمت بأن بيع حتى الرقية على الوجه سالف البيان أنها يسنر وصية استفادا الى القريئة القانونية الواردة في المادة ٩١٧ من القسانون المسدئي التي تنمي عسلي انه « اذا تمرق شخص لأحد ورثته واحتفظ باية طريقة بحيازة العين التي تصرف نيها ، ويحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافا الى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يتم طيل بخالف ذلك » وهذا الذي دعمت به الهيئة غير مسمديد اذن أن المنامل في أعمال الترينة القانونية التي شرعتها المادة ٩١٧ من القـــانون المعنى اتفة الذكر أن يكون التصرف صسادرا من شخص الحسد ورثته ومن ثم غلا قيام لطك القرينة ولا عبل لها في غير المجال الذي شرعت له عسلي الوجه المتقدم ، وعلى هذا المقتضى مان مجرد احتواء عقد البيع على شرط احتفاظ البائع بالانتفاع بالعين المبيعة مدى حياته وشرط منع المتصرف اليه من التصرف في هذه المين حال حياة الباتع لا يكنى في ذاته لتيلم الترينــة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من الثانون المدنى ، بل ينبغي أن بتواغر لهذه القرينة الى جاتب شرطيها المتقدمين مجال عملها في القسانون حسبها رسمه الشمارع ، وذلك بأن يكون التسرك اليمه وارثا معملا للمتصرف ، أذ لا جدال في أن تلك القريفة القسانونيسة أنما قورت أسساسا لصالح الوارث بقصد اعتاله من اثبات أن التصرف الذي محر من مورثه لأحد الورثة المرارا بحته في الارث انها هو في حقيقته وبحسب طبيعت وصبة ، واذ كان بسلما أن صفة الوارث لا تثبت يقينا الا عند موت المورث حقيقة أو حكما وكان الثابت في الاوراق أن البائع ٥ المطمون ضده الثاني ٥ في التصرف محل المنازعة مازال على تبد الجباة بها تتنفى معه حسفة الوارث من ابنته الطاعنة بحسباتها المتصرف اليها في ذلك التصرف مهن ثم لا تجسد القرينة التاتونية المنصوص عليها في المادة ٤١٧ من المتاتون المدنى مجسالا للتطبيق في الخصوصية المملكة لتطلف جهال عبلها .

( طعن رقم ۱۷۳ لسة ۱۹ ق ــ جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۱۶ )

## قاعسدة رقسم ( ۳۹۳ )

## الجسدا :

بيع — شهره — شرط القسع من التصرف — صحته — باعث مشروع 
ودة موقوته — أثره — بطلان التصرف وعدم جواز شهره — صحة امتناع 
مصلحة النسهر المقارى عن اجراء النسهر — تقنير مشروعية الباعث ومعقولية 
اللاة تختص به جهة القضاء وحدها — المحكم المسادر ببطالان الشرط — 
اثره — صحة التصرف والمتزام مصلحة النسهر المقارى بلجسراء شسهره — 
وضوح بطلان الشرط لعدم تحديد ددته — اثره — صحة التصرف وعدم جواز 
امتناع مصلحة النسر المقارى عن اهراء شهره ...

## ملخص الفتــوى :

كانت المادة 187 من القسانون المدنى تنص عسلى أنه « المقسد شريعة المتماتدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الإ باتفاق الطرفين أو للاسبقيم التى يقررها القانون لا .

ونفص الملدة ٨٢٣ منه على انه « اذا نضين المقد او الوصية شرطة-يقضى بمنع التصرف في مال » علا يصسح هذا الشرط ما لم يكن مبنيسا على باعث مشروع ومقصورا على مدة معقولة » . وننس المادة ٢٢٨ منه على أن « أذا كان شرط المنه من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحا طبقها الاحسكام المادة المسابقة عكل 
عصرف وخالف له يقع بالحالا » .

ويؤدى هذه النصوص أن لطرق المقدد أن يضيناه من الشروط با يتراءى لهما بلاصة احتوائه لها ، وفي هذه الحسالة تحسكم هذه الشروط المقسد ويلتزم بهما طرفاه فاذا تضين العقسد شرطا بانعا من النصرف ، فإن هذا الشرط لا يكون صحيحا ما لم يكن البساعث عليسه بشروعا وكان المنابع المقسورا على مدة معقولة ، فاذا كان شرط اننع من التصرف صحيحا في ضوء ما له من باعث بشروع ويدة معقولة ، فان أى تصرف على خلافه يكون بلطلا وتقدير بشروعية الباعث ومعقولية الدة أنما نختص به جهسة يكون بلطلا وتقدير بشروعية الباعث ومعقولية الدة أنما نختص به جهسة المقارى ولا أى جهة أخرى غير القضاء أن نعصل نبك وينمين على مصلحه الشعر المقارى الاعتداد به وعدم شهر التصرف الذي يصدر على خلافه بالشهر المقارى الاعتداد به وعدم شهر التصرف الذي يصدر على خلافه با لم يحصل صاحب الشان على حكم ببطلان الشرط .

لها اذا كان العقد قد تضين شرطا غير بحسدد الدة بيضبع التصرف أو يقيد الحق فيه غان المسلحة الشهر العقارى عدم الاعتداد بهذا الشرط للطلائه وشهر التصرف الذي تم على خلافه وكذلك الشأن اذا لم يتنسبن المعدد المسادر للعضو شرطا بينمه بن التصرف أو بعبد حته فيه .

ولا بعقبر شرطا مانها من التصرف الاحالة في عقد الملكية على وجوب انباع نظام الجمعية التعاونية الداخلي ما لم يتم الحاق هذا النظام بالعقسد ويتم شموره معه .

( نتوى رقم ١٣٤ في ١٥/١/١٥ )

## قاعسدة رقسم ( ۳۹۷ )

# الجسطا:

بيع هن الرقبة ... بيع منجز ... لا يقدح في تكيف المقد باته بيع منجز ... خدوازه على شرط اهتفاظ الباتع بالأنفاع بالعين البيمة مدى هيئته وشرط منع المتصرف اليه من التصرف في هذه المين ... ثبوت ان نية الباقع لم تنجه الى الإيصاء المتصرف اليه وانما انجهت نيته الى البيع الفلجز بها يقرضـــه من القرابات متقابلة فلطرفين ... تكيف العقد منزوك فسلطة المحكمة التقديرية في ضوء ما تستظهره من واقعات الدعوى وعناصرها ... الإثر المزتب على خلك : الاعتداد بعقد بيع الرقبة في مجال تطبيق الفاقون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

## ملخص العسكم :

أذا كان يبين بجلاء من سيلق هذه النصوص وما شهد به السيد/...

ه شاهد الطاعنة » في التحتى المنوة عنه أن بيع حق الرقبة اساحة الساحة الساحة الساحة الساحة الساحة الساحة الساحة الدين المنافذ بهما النوام هذا التكييف واعبل متنساء ، ولا يغير من ذلك المتنافذ الباتع بحق الاتناع بالمين المبعم مدى حياته ، واشسنراطه على المتنافذ الباتع جدى التعرف نبها حال حياته ، أذ لا يقدم في تكييف العتبد بانه يع منجزا لاحتواؤه على شرط احتفاظ الباتع بالاتناع بالمين المبعمة مدى بيع منجزا لاحتواؤه على شرط احتفاظ الباتع بالاتناع بالمين المبعمة مدى بيع منجزا لاحتواؤه على شرط احتفاظ الباتع بالاتناع بالمعنى المبعدة وشرط منع المتصرف المنافذ المعنى عائد ما لمبعد بالمعنى من ظروف الحال وملابستها أن نية المتصرف لم تقجه قط الى الايصاء بيعين من ظروف الحال وملابستها الن نية المتصرف لنجز بها يغرضه من التزايات بمنافره من واقعات الدعوى وعناصره ، من واقعات الدعوى وعناصره ،

ومن حيث أنه متى كان الثابت مما تقدم أن بيع حق الرتبة لمساحة الله ١٤ الم / ١٦ من المسادر الى الطاعنة من والدها بالعقدين المؤرخين ٧ من أمريل مسنة ١٩٦٥ و ١٩ من مارس مسنة ١٩٦٥ و أنسا هو في التكييف المحيح بيع منجز وأن هذا البيع ثابت التاريخ تبل ٢٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ وأد كان مسلما أن البيسع تد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة و١٩٦٩ على ملكلية شيء أو على حق مالى آخر نمين ثم تعين الاجتداد ببيع حق طرقية على الوجه المتعدم في تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٦ الشسار البيسانية القانوني الذي خضع له البسانية المطمسون شده التساني

فى النصرف محل المنازعة الماثلة وتم الاستبلاء الابتدائى على المسلحة المبيعة لديه ومنا الأحكامه .

( طُعَن رشم ١٧٣ لسُنَة ١٦ ق ـ جلسة ١١٢/١١٧١ )

## قاصدة رقسم ( ۳۹۸ )

## : المسطا

# ملقص ال*قتــوى* :

ان الظاهر من اوراق الطعن أن مستندات الهيئة الطاعنة التي سوغته الها — اصدار قرار ازالة التصدى المطلوب وقف تنفيذه اتوى وأرجع من المستندات المقتبة من المطمون ضده في صدد المتازعة حول مشروعية هذا القرار . ذلك أن الهيئة تنتبت بصورة عند بيع مسجل برقم ٤٣٣} مؤشر عليه بالاستلام في الم17./٤/١٩ يغيد ملكتها المسلحة من الاراضي بناحية عليه بالاستلام في الم17./٤/١٩ يغيد ملكتها المسلحة من الاراضي بناحية وظاهر من المقد أنها تلكتها بطريق الشراء من بلدية الاستندرية لإنسانتها لينام مثروع ورش وأبورات سكك حديد الحسكومة المصرية بلبي زمبل واقرت الجهة البائمة في هذا المقد أنها تبلكت المقارات المذكورة بطريق الشراء من تقليسة الدفواجة سسوتر وشركاه بقنفي عقد مسجل بمحرية مصر المختلطة بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٨٨٨ نبرة ٢٥٠٣ ومقسد تسبية مسجكة مصر المختلطة بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٨٨٨ نبرة ٢١٣٥ ومقسد تسبية مسجكة مصر المختلطة بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٨٨٨ نبرة ٢١٣٥ ومقسد تسبية مسجكة مصر المختلطة بتاريخ ٢١ اغسطس سنة ١٨٨٨ نبرة ٢١ اغسطس سنة ١٨٨٨ المية بمتنفي

عقد البيع المسلور اليه ، وإذا كان ذلك هو سند الهيئة في اصدار قرار ازالة التعدى مثار المنازعة الملائة فلا يزعزعه بحسب الظاهر عقد البيع المسرق اللحق الذى حرره المدعى مع البقعة بتاريخ ١٩٦٨/٣/١ غهو لا ينبغى بذاته عن أن البائعة المكورة كلفت ملكة للارض محل هذا العقد أو أن المدعى قد عنه المكالما بهتفضاه وكل ما يستفلد بن هذا المقد العرفي هو تراضى طرفهه على البيع والشراء بالشروط المتدق عليها بينها ولا يخل ذلك بطبيعة الصل بحق المدي على هذه الارض > وما يخوله هذا الحق لصاحبه بن مكنة دفع التعدى الواقع عليها واسترداد حيازتها بالطريق الذي رسمه القانون .

( طعن ۱۹۸۵/۳/۱۲ لسنة ۲۸ ق ــ جلسة ۱۹۸۵/۳/۱۲ )

## قامسدة رقسم ( 799 )

#### البسطا:

بيع الجاتى والاراشى الفضاء الداغلة ف دائرة مجلس المدينة يجعل لها الحق في نصف صافي الجلم المتحصل بن البيم •

## ماخص الفتــوي :

تظيم وقائع النزاع الماثل في ان مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة و ١٩٥٥/١/٥ استاط النزام شركة سكك حديد الطنا وفي ٥/٠/٥٥/١ قرر مجلس الوزراء أيلولة موجودات المرفق الى الدولة دون اية اعباء على الخزانة المبلة ، و تخويل وزارة المواسلات وضع نظام خلص لادارة المرفق على ان يدار كهيئة اعتبارية ملحقة بالسكة الحسيد ، ثم مسيدر القسرار المجمودي رقم (١٤) لسنة ١٩٦١ بشان تصفية ما بقى من خطوط سسكك حديد الطنا والفيوم الزراعية ، وفي ٨٨ / ١٩٦٧/ ١٩٩٣ تسلم مجلس معينة كالرفق الواقعة قد الخل كردون المدينة تما الزيات ، انتثانيا اراشي المرفق الواقعة دخل كردون المدينة تما تمني مسلحتها ١٩٤٩٤ مزا مربعا يسمعر المتر ،٥٠٥ طبيا بقيهة اجباليسة قدرها مساحتها الاجراء ، الا ان مجلس المدينة لم يستد هذا الثين الى اللجنة المختصة عليت الاخيرة ببيع مساحة قدرها مده مقسرا مربعا للاهالي بعيها للخيرة ببيع مساحة قدرها مده مقسرا مربعا للاهالي بعيها للخيرة ببيع مساحة قدرها مده مقسرا مربعا للاهالي بعيها للخيرة ببيع مساحة قدرها ٥٠٥ مقسرا مربعا للاهالي بعيها للتماثية بعيال الخيرة ببيع مساحة قدرها مده مقسرا مربعا للاهالي بعيها للنزاد الإلى بعيالية المحاس المنا المناس ا

( , AT -3 At.)

۱۹۲۱۱۳۱۸ استنادا الى شرط جزائى في محضر التسليم يجيز بيسع هذه الاراغى في حقلة عدم سداد قيبتها و يتاريخ ١٩٧١/١١/١٥ حرر محضر التسليم النهائي للمسلحة البائية وقدرها ٢٩٤٣٣ منزا مربعا سه بعد استنزال الجزء المبيع للاهالى سه بثين اجهالى قدره ١٩٥٢/٥٠٥ ونقا للسحر المقسد من اللجنة المشكلة بالقسرار الجمهورى رقم ٤١٤ استة ١٩٦١ ، الا أن المجلس لم يسدد هذا الثين بدعوى أن هذه الارض المسلحة اليه عبارة عن شوارع قائمة غملا ، ومن ثم تعثير ملكا للدولة وتقيد بسجلات أبلاك الدولة ، كما ينقل تخصيصها من مرفق سكك حديد الدلقا الى الاملاك العالمة .

ولدى عرض الموضوع على الجيمية العبوبية لقسبى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣ من نوغبر سنة ١٩٨٧ استبان لها من الاطلاع على محضر التسليم النهائي المؤرخ ١٩٧١/١١/١٥ ان مجلس بدينة كسر الزيات تسلم الملاك مرفق سكك حديد الدلتا ؛ وقد بلغت اجبالي المسطمات المسلمة اليه طبقا والخرائط المسلمة الى المجلس مساحة ٦ س ٩ ط ١ ف توازى ٣٩٤٣٣ مترا مربعا اجبسائي قدره ٥٠٠/٨٥٨ بواقع سسحر المتر ٥٠٠/٨٠٨ بالقباط المعبدة من اللجنة المشسكلة بالقسرار الجمهوري وقم ٤٤١ لسنة ١٩٣١ ،

وهيث أن مجلس المدينة — في ضوء ذلك — قد ارتفى شراء الارض المسلمة اليه من المرفق بالسعر البين بمحضر الجلسة المشار اليها — فاته — أي مجلس المدينة — يلتزم بسداد ثبن هذه الارض وقدره (١٩٥٨/٥٠ الى المرفق ولا يحاج في ذلك بأن هذه المساحة كانت مخصصة للننع العام وأنها كانت عبارة عن شوارع قائمة غملا عند الاستلام . حيث أن النابت هو أن هذه المسلحة لم تكن بخصصة للنفع العام وقت الشراء وأنها كان التخصيص في وقت لاحق وبحكم الواقع .

وهيث أن الثابت أن اللجنة المشار اليها تابت ببيع مساحة تدرها ٥٩٥ متر مربع للأهالى بعبلغ أجيسالى تدره ١٩٢٥ / ١٩٢١ ، غان مجلس مدينة كمر الزيات يستحق هذا الثين وتدره ١٩٣٥ / ١٩٦٥ عمالا لحكم المادة

٤٤ من التانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشان الادارة المطية \_ وهو القانون السارى وتت البيع \_ والتي كانت تنص على أن \* تشجل ايرادات المجلس (مجلس المدينة ) بالانسانة الى ما تقدم الموارد الاتية :

وبيين مما تقدم أن مجلس مدينة كدر الزيات ولو أنه دائن لمرفق سكك حديد الدلتا بعبلغ ٩٦٠٥مر٥٦٧٦ عبارة عن نصف ثبن الارض المبيعة للاهالي على النحو السلبق \_ مدين للورفق بعبلغ على النحو السلبق أن ثبن الارض المسلبة اليه من المرفق وبذلك تقسع المتاصة بينها بقدر الاتل منها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقصمى الفتسوى والتشريع الى رفض مطالبة مجلس مدينة كمر الزيات بمبلغ ٩٦٠٥ر٥٠١ من ادارة سسكك حدد الدلتا .

( ملك ٢٢/٤/٤٥٤ ــ جلسة ١٩٨٢/١١/٢ )

# القصـــل الرابع

# عقسد الزواع

## قاعدة رقسم ( ٠٠٠) )

#### المسطا

اشتراط الرسية لسباع الدعوى — القاط في عدم سباع الدعوى هو التكثر الزوجية — بقاء الزواج على وضعه الشرعى عقدا قالبا على ايجلب وقبول يتم صحيحا منى استوفي شرائطه دون هاجة لاثباته بالكتابة ، وعلى المحاكم سباع دعوى الزوجية إذا لم يجحدها احد الزوجين .

# ملقص المسكم :

أنه وأن كانت المادة 19 من الرسوم بتسانون رقم ٧٨ لسنة 19٣١ المشتبل على الأحدة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها قد نصت في نقرتها الرابعة على أنه « لا تسبع عند الاتكار دعوى الزوجية أو الاقرار بها الا أذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعسة بن أول المصلى سنة 19٣١ » ) الا أنه لا يستقاد بن هذا النص حظر الزواج العرفي أو اعتباره غير تماثم شرعا » أذ الزواج مازال على وضمه الشرعي عقدة تقام بلوبول » وهو يتم صحيحا شرعا بني استوفي شرائطه القانية دون با حاجة الى اثباته كتابة » وعلى المصاكم سسباع دعوكه الزوجية أذا لم يجحدها أحد الزوجية ، أذ الم يجحدها أحد الزوجية ، أذ الم يادورية .

( طعن رتم ۱۱۳۶ لسنة ۲ ق ــ جلسة ١٩٥٧/١/٥ )

#### القمسل القسايس

# عقب د المسلح

## قاعسدة رقسم ( ٥٠١ )

#### المسطاة

وجِوبِ تفسير عقد الصلح نفسيرا غبيقا وقصر التصافح على ما تثارل عنه التصالح وهده ،

#### المسطاد

ان التعسير الضيق لعبارات الملح يستوجب تمر التعالج على ها تنازل عنه المتصالح وحده دون غيره ، واذ كان "نتازل الوارد عن حتوق المدعى في الراتب مخطفا في موضوعه من طلب التعويض عن نصله بن الخنية كما جرى بذلك تضاء هذه المحكمة عان هذا التنازل بغرض مسحته لا ينبغي تنسيره على أنه شالمل التعويض وبن ثم بحق اللهدعى أن يطالب بالتعويض المشار اليه أخذا بقاعدة تفسير الصلح تفسيرا ضيفا.

( طعن رقم ۱۲۰۵ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۲/۵/۱۲)

## قاعدة رقسم ( ٤٠٢ )

#### البسطا:

المائدتان ٤٤٩ و ٥٥٢ من القالون الدنى ... بقـومات عقـد المسلح ... توافرها عنديا نتجه نية طرق التزاع الى حسم التزاع بالهاله أو توقعه فذا كان بحنيلا ... وذلك بنزول كل من المتسالحين على وجه التقابل عن جزء من ادعاله ـــ النص على أنه لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو ببعضر رسمى ــــ الكتابة شرط الآلبات لا الآمقاد ،

## ملخص الحكم:

ان الصلح وقصا لحسكم المدة ١٩٥٩ من القسانون المنى هو ٥ عقد يحسم به الطرفان نزاعا قاتها أو يتوقيان به نزاعا محتبلا وذلك بان ينزل كل منها على وجه التقابل عن جزء من ادعاته ٥ وينهوم ذلك أن عقد الصلح تتوافر نبه بقوماته عندها تتجه نبة طرفي النزاع الى حسسم النزاع بينهما أيا بالنهائه أذا كان قاتها وأما بنوول كل من ألمنسلحين على وجه التقابل عن جزء من ادعاته عاذا ما تحقت هذه المتحد على أركاته القانونية وهي النزاشي والمحسل والصبب انمند ألمن عن عقود التراشي واذا كان المتقنون المدنى قد نص في المتدادة ٥٢٥ منه على أن ٥ لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بحضر رسمي غهذه الكتابة على أنها لازمة للالمعقد وتبعا لذلك يجوز الاثبات بالبينسة أو بالقرائل أذا وجد بدا للبوت بالكتابة .

( طعن رقم ۸۰۲ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۰/۲/۲۰۱ )

## قاصدة رقــم ( ۴۰) )

## المسجاة

عبارات الصلح تفسر تفسيرا ضيفا ... يترتب على ذلك قصر التصالح على ما تغازل عنه التصالح وحده دون غيره ... اذا كان التصالح واردا على حقوق في الراتب فقه لا ينبغى تفسيره على أنه شائل التعويض عن الفصل من الخدية .

## ملخص الحسكم :

ان التفسير الفسيق لعبارات الصلح يستوجب قصر التصسيقح على ما تُدارُل عنه المتصالح وحده دون غيره ، واذ كان التنازل الوارد عن حقوق المدعى في الراهب مختلفا في موضوعه عن طلب التعويض عن تعصيله من الخدمة ، غان هذا التقاول بفرض صحته لا ينبغى تفسيره على أنه شسابل للتمويض ، وبن ثم بحق للمدعين أن يطالبوا بالتعويض المشار اليه أخسذه بقاعدة تفسير الصلح تفسيرا ضيقا .

(طعني رقبي ٧٥٩ ) ١١٧٩ لسنة ٦ ق ... جلسة ١٩٦٩/٥/١٢ )

## قاعسدة رقسم (٤٠٤)

#### : المسلما

آثار عقد الصلح ... عدم جواز التصالحين في الدعوى أو الأرده القزاع امام القضاء متجاهلا هذا الصلح ... من حق المتصالح الآخر التبسك بما أوجيه الصلح ... كما يحق له فسخ الصلح دون اخلال بحثه في التعويض ... يجوزا المتصالحين أن يتقابلا الصلح صراحة أو ضبنا ... صور الاقابل النسيني .

# ملخص الحسكم :

ان النزاع أذا با أنحسم مسلحا جساز لسكل من المتمسلحين أن يلسن الآخسيون ولا يجوز لاحدمسا أن يبضى في دعواء أو يثير النزاع أبلم القضاء بتجاهلا هذا الصلح غان هو لجسا ألى ذلك جاز للبتصالح الآخر أن يتسبك بها أوجبه المسلح في فبته من النزامات كبسا يجوز له أن يطلبه غسخ المسلح دون اخلال بحته في التعويضي ومع ذلك المنه يجوز للبتصالحين أن يتقسلها المسلح مراحة أو ضبنا ويستخلص هدذا التقسال ضبنا من تصراعات المتصالحين التي تنم من عدم اعتدادهها بهذا السلح وتطلهها من أثاره بأن يظهر أن النزاع بينهها ظل محتوما ومطروحا على التفساء دون أن يتبسك أيهها بالصسلح الذي كان قد تم بينهها أو يستفاد من مسلكها في علاقة كل بنبها بالآخر أنهها نكلا مها تصالحا عليه .

( طعن رتم ۸۰۲ اسنة ۱۱ ق ... جلسة ، ۱۹٦٨/۲/١ )

#### قامسدة رقسم ( ٥٠٥ )

#### المِستا :

يجِب تفسير عبارات التنازل التي يتضبنها عقد الصلح تفسيرا ضيقا ،

## بلقص العسكم :

لا ينصب التنازل الذي يشبله عقد الصلح الا على الحقوق التي كانت وحدها اصلا بحلا للنزاع الذي حسبه المبلح - . ويجب أن ترد عبارات الصلح أو التقرير بترك الخصوصة أو التقازل عن الحق في عبارات قاطمة حاسسية عجب المسلم تحقيق النتيجة التي في حبال تحقيق النتيجة التي أن المسلما الملقا دون أن تلجأ المحكمة الى استنتاجها . وعلى ذلك فاذا كان قد صدر قرار اللجنة الاستثنافية للمسل في المنازعات الزراعية وعليه المم حكمة القضاء الادارى ، و ونصرف عقد الصلح بين الطرفين المتنزعين الي تحديد ما يتحبلان به بن التزامات مبرتبة على تثنيذ قرار اللجنة الاستثنافية للمسل في المنازعات الزراعية علا يعتبر ذلك بذاته صلحا منتهيا للنزاع أو رضاء بها انتهت اليه اللجنة أو تركا للخصوصة ، وذلك لأن قرار اللجنة وأجب اللنذاء الا يعتبر ماتما من الطحن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت أن صاحب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا مستطا للحق ، متى ثبت التعتب الشأن قد قصد بالقطعن في القرار أو قبولا المستقبا التعتب في مراء أرجاء التعتب في التعليد في القرار أو قبولا المستقب من جراء أرجاء التعتب في التعتب في التعتب في التعارف التعتب في القرار أو قبولا التعتب في التعارف التعا

( طعن ۸۲۲ لسنة ۲۲ ــ جلسة ١٤/١٤/١٨ )

القعسل السنادس

عقد القبيهة

قاصدة رقسم (١٠١))

#### المستدا :

القسية فيست اجراء منشا لماكية الاراضى الوقوفة بل اجراء كاشف عن حتى مقرر من قبل بصدور القانون رقم ١٨٠ أسنة ١٩٥٢ بالشاء الوقف على غير اللغيرات .

#### والقص الحكم:

اذا كان نصيب الطاعن في الوقف بجهالا وغير مطوم بسبب عدم فضحه عند العمل بالمقانون رقم ١٧٦ السنة ١٩٦١ غان ذلك لا يس حقد وق الطباعات ولكنه يؤثر نقط في تحديد المساحة التي تستولى عليها الحكومة الطباعات ولكنه يؤثر نقط في تحديد المساحة التي تستولى عليها الحكومة أن القسيمة ألقي تبت بين المستحقين سنة ١٩٦٨ تسسمة نهسائية في حين أن أطيان الوقف أصبحت بلكا حرا بنذ العمل بالتانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٠٦ وإن نصيب الطبساعات أصبح ببلوكا بلكيسة تابة بنذ هذا التاريخ حتى أن أطيان الوقف أصبحت بلكا حرا بنذ العمل بالتانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٠٦ أو أن نصيبه في الوقف النسياها أو لم يتم قسمته لا في سنة ١٩٠٦ هـ والطباعات نفسيه في الوقف النسياها القلاون رقم ١٨٠ السنة ١٩٥٦ وأم يقسرها له وقد رألت بنائك صفة القانون رقم ١٨٠ السنة ١٩٥٦ وأسبحت على ملك حر معلوك للمستحقين وتتولاه لجنة القسمة وليس تقيم هذه اللجانية بمهمة اللهان ما يؤثر على تكييف طبيعتها بأنها حدل حل على حلك حر المعلوك المستحقين وتتولاه لجنة القسمة وليس حلك حر المهتمتين من مستة الاسانة ١٩٥٧.

# 

# قامسدة رقسم ( ٤٠٧ )

#### المسطا:

عقد المارية عقد يلتزم به المي ان يسلم المستمي شيئا غي قابل الاستهلاك ليستعبله بلا عوض ادة معينة أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعبال (م 170 منني ) هذا المقد يضع على عائق المستمي التزاما بان يستعمل الشيء بنفسه على الوجه المتفي عليه بغير أن يسأل عما يلحق الشيء نتيجة لهذا الاستعبال على أن يبذل في المحافظة عليه ما يبذله الرجل المعتاد في المحافظة على ماله — تلمعير أن ينهى المارية في حالة اساءة المستمير أن ينهى المارية في حالة اساءة المستمير بالمحال الشيء وفي حالة عدم المحافظة عليه التزام المستمير برد الشيء بالحالة التي يكون عليها وقت الرد — اخلال المستمير بهدة الاحكام يلزمه بتعويض المعير عن الاضرار التي قد تلحق بالشيء .

# والخص الفتسوى :

ان المادة ( ١٣٥ ) من القانون الدنى تنص على أن « العارية عقد للتزم به المعسير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاستهلاك ليستعبال » يلازم به أحمينة أو في غرض معين على أن سرده بعد الاستعبال » وتنص المادة ( ١٣٩ ) على أنه « ليس المستعبر أن يستعبل الشيء المسلم الا على الوجه وبالقدر المحدد وذلك طبقا لما يبينه العقد أو تقبله طبيعسة الشيء أو يعينسه العرف ، ولا يجسوز له بفسير أذن المعسير أن ينزل عن الاستعمال للغير ولو على سبيل التبرع ..... » وتنص المادة ( ١٤١ ) من ذات سالسانون على المستعبر أن يبسذل في المحافظة على من ذات سالقسانون على المستعبر أن يبسذل في المحافظة على

الشيء المنساية التى يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل في ذلك، عن عناية الرجل المعتساد .... » وتنص المادة ( ٢٤٢ ) على أنه « متيم انتهت العارية وجب على المستمير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالحسالة التي يكون عليها دون اخلال عن الهلاك أو الثلث » وتنص المادة ( ١٤٤ ) على أنه « يجوز للممير أن يطلب في أي وقت أنهاء العارية في الاحوال الآتية :. . . . . . . . . . . . . . . اذا أساء المستمير استممال الشيء أو قصر في الاحتياطة. الواجب للمحافظة عليه » .

ومفاد ما تقدم أن عقد العارية يضع على عاتق المستعير التزاما بأن يستعمل الشيء بنفسه على الوجه المتفق عليه بغير أن يسأل عها للحق الشيء نتيجة لهذا الاسستعمال على أن يسفل في المحافظة عليه ما يبذله الرجل المعتاد في المحافظة على ماله ، والمعير أن ينهى المسارية اذا اساء المستعير استعمال الشيء أو لم يحافظ عليه ، غاذا ما انتهت العارية التزم برد الشيء بالحالة التي يكون عليها وتت الرد .

وتطبيقا لما تقدم غانه لما كان مجلس مدينة النشن قد قصر في المحافظة على جهاز التلينزيون المعار الله واساء استخدامه ، غلم يستعمله بنفسسه وسمح بنقله الى اهد النوادى الرياضية دون علم هيئة الاستعلامات مسادى الى سرقته ، غان مجلس مدينة الفشن يلتزم بتمويض الهيئة عما لحتها من ضرر من جراء هذا التفسير ....

واذا كان الجهاز قد استعيد بعد سرقته وهو في حالة سيئة لم يكن يصل اليها بالاستعبال العادى غان مجلس المدينة يلتزم بتعويض الهيئية. تعويضا يساوى قيمة الجهاز منقوصا منها ما يقابل الاستهلاك المسادى وهو ما تقدره الجمعية العمومية بمبلغ ١٠٠ جنيه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام مجلس مدينة الفشن بأن يدفع للهيئة العلمة للاستعلامات مبلغ ١٠٠ جنيسه كتعويض .

( بلف ۲۸۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۹۸۰/۳/۱۱ )

#### قامسدة رقسم ( ١٠٨ )

#### : 12...41

التزام المستعمر بأن يؤدى للمعمر التكاليف التي يتكبدها واصلاح التلف الذي يصيب الثبيء بسبب استعماله اثناء فترة العارية ــ اساس ذلك .

## ملخص الفتــوى:

ان التاتون المدني ينص في المادة ٦٣٥ على ان « العارية عقد يلترم به المعير أن يسلم المستعير شيئا غير تابل للاستعلاك ليستعمله بلا عوض لدة معينة أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعمال » .

وينص فى المادة ١٤١ على أن « على المستمير أن يبذل فى المحافظ المادية التي يبذلها فى المحافظة على ماله دون أن ينزل فى ذلك عن عناية الرجل المعتاد .... » .

وينص فى المادة ٢٤٢ على أنه « متى انتهت المسسارية وجب عسلى المستعير أن يرد الشيء الذي تسلمه بالمسالة التي يكون عليها ، وذلك دون اخلال بمسئوليته على الهلاك أو التلف .... » .

ومفاد تلك النصوص أن العارية وهى استعبال شيء مبلوك للفسير بغير مقابل لمدة محددة أو في غرض معين تلزم المستعير بالمحافظة عسلى الشيء المعار وبرده بالحالة التي يكون عليها عند انتهاء المسارية مع مساطته عما يكون قد لحقه من تلف سومن ثم يلتزم المستعير بأن يؤدى للمعير التكاليف الحقيقية التي يتكبدها في مسبيل اصسلاح التلف الذي يصبب الشيء المعار بسبب استعباله اثناء غترة العارية .

واذا استمار الحرس الجمهورى من رئاسة الجمهورية السيارات ارتمام ١٩٢ و ١٩٠ و ١٠١ و ١٩٠ و ١٩٠ و ١٠٠ و ١٠٠ و ١٩٠ و ١٠٠ و ردها بعد انتهاء العارية وهي مصابة بتلف تكدت رئاسة الجمهورية في سبييل اصالحه مبلغ ١٠٠ جنيه و ٧٨٠ مليم غاته يلتزم بناداء هذا المبلغ للرئاسة التي يقف عند هذا الحد الذي يبثل العبء الفعلي

الذى تحلته بسبب ما أماب سياراتها من تلف أثناء العارية عليس لها أن تطالب بمقابل الاشراف وملاحظة عمالها الذين يتقاضون أجور دورية منها للاملاح أذ أنها تتكبد في سبيل ذلك أية تكاليف أضافية .

ولا يؤثر في النزام الحرس الجمه وي باداء تكاليف اصلح السيارات المسلر اليها أن التلف الذي أصابها نتج عن خطا تابعي النين عهد اليهم بقيادة السيارات واستعمالها أنساء فترة المسارية ذلك لائهم كانوا يملون لحسابه وتحت أشرافه ورقابته.

واذ لم تحدد الرئاسة التكاليف الفعلية لاسسلاح السيارة رتم ١٠٨٧. وانها طالبت بصددها بمبلغ ٣٥٠ مليم و ١٠٩٥ جنيه على وجه التقسريب فان تلك المطسالبة تكون غير مسالحة للفصل نيها بحالتها الراهنسة ومن. ثم يتعين ارجاء النظسر فيها لحين تحديد تكاليف الاسسلاح الفعلية .

لذلك انتهت الجمعية العموميسة لتسبى المتوى والتشريع الى الزام وزارة الدماع بأن تؤدى الى رئاسة الجمهورية مبلغ ٧٨٥ مليم و ٥١ جنيه كتعويض وارجاء المصل في المطالبة بتكاليف المسلاح السيارة رتم ١٠٨٧ لحين أعادة عرضها على الجمعية .

( لمك ٢٣/٢/٨٠ – جلسة ١٩٨١/٥/١٢ )

# قاعسدة رقسم ( ٤٠٩ )

#### المسيدا:

حدود التزام المستمير في عقد المارية بذل المناية التي بيذلها في ماله ٠٠

## ملخص الفتـوي :

مناد نصوص المواد ٣٥٥ / ٣٤١ ، ٣٤٢ من التانون المدنى ان الستمير يلتزم بأن يبذل في المحافظة على الشيء المار العناية التي يبذلها في المحافظة على ملله بشرط الايتل عن عناية الرجل المعتاد كما أنه يسأل عن هلاكه في حادث مناجىء أو قوة قاهرة إذا كان في وسمه أن يمنعه ، ومن ثم لا يكون المستعمر مسئولا عن هلاك الشيء المعار أو تلفه أو تعييبه الا أذا تبت أنه أم يبغل في المحافظة عليه العناية المطلوبة منه . وفي هذا الصدد يختلف التزام المستعمر بالحفظ على التزامه برد الشيء المعار الذي تسرى عليسه القواعد العامة بحيث يجب أن يرد الشيء ذاته لا شيئا غيره ولو كان أكبر تيبة ، كما الته يلزم بان يرد الشيء المعار في الحالة التي يكون عليها في وقت الرد ولما كان الالتزام بالرد هو التزام بتحقيق غلية لا التزام يبغل عناية بخلاف الالتزام بالمستعمر يكون مسئولا عن الضياع الا أذا أثبت أنه نتج عن مسبب أجنبي لا يد له نيه .

( ملف ۲۲/۲/۱۸۲ -- جلسة ۲۷/۲/۲۷۹۱ )

## قاعدة رقيم (١٠))

#### : 12...41"

طبقا اتص المادة ٢٦٣ من لائحة المخازن والمستريات تلتزم الجهة المستمية ان تعيد الشيء المعار الى الجهة المعرة بحالة جيدة بحيث لا يكون قد اسىء استعماله ولا يكون قد اصابه تلف نتيجة اهمال ــ قيام الهيئة المامة المصرف الصحى بنسليم سيارتين الى مجلس مدينة المنيا لاستعمالها في غرض محدد هو في التكييف السليم علاقة عارية ــ التزام مجلس مدينة المنيا بسداد تحيية قطع الفيار التي ركبت بالسيارتين الى الهيئــة المــامة للمجــارى والصرف الصحى ــ اساس ذلك ان المستعم طبقا لنص المادة ؟٦ من القانون والصرف المحى ــ اساس ذلك ان المستعم طبقا لنص المادة وليس من شك في أن قطع الفيار انها تستبدل بقطع غيار اخرى استهلكت نتيجــة للاستعمال المادى .

#### ملخص الفتري:

ان المادة ٣٦٣ من الائحة المخازن والمستريات تنص على أن « لا تصرف المسئك من المخازن على سبيل الاعارة الا بتصريح مالى خاص وتسلم بايسال

بؤتت ، بعد اخذ الضباتات الكانية ... وعند اعادة الاصناف ، تفحصها الجنة نحص الاصناف المرتجعة لاثبات حالتها عند ردها للبخزن . واذا تبين للجنة أنه أسىء استعبالها أو أصسابها تلف نتيجة الاهبال ، نيحيال المستعبر تيبة ذلك وحسب أحكام هذه اللائحة .... » .

والواضح من هذا أن النص أن ثبة التزام على الجهة المستمرة أن تعيد الشيء المعار الى الجهة المعيرة بحيث لا يكون قد أسىء استعماله ولا يكون قد أصابه تلف نتيجة أهمال ، وعلى ذلك مان مجلس مدينة المنيس لمنيس منها المنارم بتغيير قطع الغيار اللازمة للسمارتين المعارتين له من اللجنة المشار اليها باعتبارها أن هذه القطع لازمة لابقاء هاتين السيارتين في حالة جيسدة .

واذا كانت العلاقة بين مجلس مدينة المنيا وبين الهيئة العامة للصرف الصحى هي في التكييف السليم علاقة عارية ، وان لم تكن محدودة الدة الا أنها محددة الفرض فالسيارتين سلبتا اليه لاستعبالها في غرض محدد ، وكأن التسليم ابتداء بغير عوض فان المادة ١٣٥ من القسانون المدنى تنص على ان « العارية عقد يلتزم به المعير أن يسلم المستعير شسيئا غير قابل للاستهلاك ليستعبله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين على أن يرده بعد الاستعبال ، والمستعير طبقا لنص المادة ١٤٠٠ من القانون المدنى ملزم بالنفقة اللازمة لصيانة الشيء صيانة معتادة ، وليس من شك أن قطع الغيار انها تستبدل بقطع غيار آخرى استهلكت نتيجة للاستعبال العادى ، فيلزم مجلس المدينة بثبنها ، دون أن تتحملها الهيئة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية ألى التزام مجلس مدينة المنيا بمداد قيمة قطع الغيار ألتى ركبت بالسيارتين رقم ٢٧٦٩ ورقم ٢٧٨٤ حكومة الى الهيئة العامة للمجارى والصرف الصحى ،

( ملف ۳۱۲/۲/۳۲ ــ جلسة ۲/۵/۳۲۳ )

# الفصــل القـــلين عقد المــــلاج الطبي

# قاصدة رقسم ( ١١) )

#### المسطا:

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ أسنة ١٩٦٤ في شان انشاء الهيئة المابة للتابين الصحى وفروعها للمابلين في الحكومة ووحدات الادارة المطية والهيئات العامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٨ أسنة ١٩٦٤ في شان قيام الهيئة العامة للتابين الصحى بتنفيذ التابين الصحى المتصوص عليه في القانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٦٤ — قيام الهيئة بابرام عقود علاج طبى مع الاطباء المبارسين والاخصائيين — تكيف هذه المقود — خروجها عن نطاق عقود المهل واعتبارها من المقود غير المسهاة .

# ملخص الفتوى:

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحددة رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤. في شان انشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى وغروعها للمالمين في الحسكومة ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والمسسلت العامة قد نمن في المادة ٢ منه على أن الفسرض من انشاء هذه الهيئة هو القيام بالتامين الصحى للعالمين ٥٠ ولها في سبيل ذلك القيام بما يكتى :

- .....(1)
- (ب) .....
- ..... ( 🌣 )
- ( ن ) التعاقد مع المارسين العلمين والاخصائيين وغيرهم من اربطهم.
   المن المرتبطة بمهنة الطب وتحديد المرتبات والاجور والمكافات الخاصية.
   بهم .

وأن قرار رئيس الجههورية العربية المتحدة رقم ٣٢٩٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن قيام الهيئة العابة للتامين الصحى بتنفيسذ التسامين الصحى المنصوص عليه في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة 1 منسه على أن تنقسل إلى الهيئة العسلمة للتامين الصحى المنشأة بقسرار رئيس الجههورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ المسار اليه اختصاصات التامينات الإجتماعية في شنون التامين الصحى المنصوص عليه في البساب الخامس من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ( باصدار قانون التامينسات الاجتماعية ) . .

ومن ومن حيث أن الثابت أن الهيئة وجدت نفسها مضطرة الى الاستعادة بخدمات المصرح لهم بعزاولة المهنة في عياداتهم الخاصسة سسواء منهم من يعمل بجهة آخرى كالجامعة أو القوات المسلحة أو لم يسبق له الخسمة بأية جهة من قبل أو محالا ألى المصاش ونظرا لآنه لا يتيسر اسستخدام هذه الطاقة من طريق تعيينهم بخدمة الهيئة بمعقة دائمة أو مؤقتسة غان الهيئة ترتبط معهم بعقود علاج طبى لا يخضعون غيما لاشراف الهيئسة ورقابتها ولا يتعرضون لا يخضعون غيما لاشراف الهيئسة الشروط التى تضبنها هسذا المقسد وأن نية الهيئسة الجمت ابتسداء الى الاستعانة بعثل هؤلاء الاطباء في عياداتهم الخاصة يذهب اليها المرضى المنتعون للكشف عليهم وأعدت غملا الإجراءات الخاصة بذلك الا أنه قبل البدء في النطبيق الحن للهيئسة تدبير الاملكن التي يمكن أن ينتقسل اليها هؤلاء الاطباء للكشف عليهم وأعدت غملا الإجراءات الخاصة بذلك الا الهسا المؤلاء الإطباء للكشف عليهم وأعدت غملا الإجراءات الخاصة بذلك الالهسا

وبن حيث أنه بيين بن الاطلاع على نهوذج لعقد المسلاج الطبى المساح الطبيب المساح أن البند (۱) بنه ينص على « يلتزم الطرف الشاتى ( الطبيب المتعاقد بأن يتولى العسلاج والرعاية الطبيبة للعسائيلين المؤبن عليهم لدى الهيئسة والذين تحسدهم له وفي المكان الذي تعينسه وذلك في حدود الخدمات التي يؤديها المارس العام طبقا المستويات المحددة في المحق المرافق للمقدد والذي يعتبر جزءا متبا له ويكون اداء هذا الالتزام على الوجه الذي تحدد الهيئة حسب دورات العمل يوبيا نبها عدا أحد ايام الاسبوع طبقا للنظم التي تضعها الهيئة » .

وأن البند ( ) ) من هذا العقد ينمي على أن يلتزم الطهرف الاول إ الهيئة ) بأن يؤدي التي الطرف الثاني ببسطخ جنيسه ( مقط ) في نهاية كل شعير شابلة معروفات الانتقل وعلى الساس اداء الطهرف الثاني جبع الاعبال المترزة عليه .

وان البند ( ٣ ) من هذا العقد ينص على ان يكون الطرف النساني مسئولا شخصيا عن تنفيذ هذا العقد غلا يجوز له التنسازل عنه او ان ينيب عنه غيره في تنفيذه .

وان البند ( ه ) ينص على أن يتحمل الطرف الثساني وحده مسئولية ما قد يقع بنه من الخطساء ننية أو مخالفات شانونيسة في مباشرته لتنفيسسذ هذا اللهند .

وإن البند ( 1 ) ينص على أنه في جالة أخسلال الطسرة النسائي بأي شيط بن شروط هذا الجقد يكون للطسوف الأول الحق في تنفيضه على جساب الطرف النسائي إو نسبخ المعتسد وذلك دون حطجة الى انذار ودون أخلالي بحقه في مطالبة الطرف الثانى بالتجويضات المترتبة عي ذلك .

وقد وردت هذه الاحكام في عقد العلاج الطبي الخصيالي .

ومن حيث أن الملاة ١٧٦ من القانون الدنى تنم على أن عبد المبل عو الذي يتم الذي يتمهد أنه احد المتمالات الأخر . وحت ادارته أو اشرافه بقابل أجر يتمهد به المعملات الآخر .

ويون هيك أن الملادة ٤٤ من تبانون الأسل السيادر به القانون ردم '٩١ الدينة ١٩٥٩ تغص على المقدد الذي المنيئة ١٩٥٩ تغص على المقدد الذي يتجهد بهتفياد عامل بأن يشتغل دجت ادارة صباحب عمال أو اشرائه بهال أي الدرائة على المرائة المرائة على المرائة المرائ

ومن حيث أن الجمعية المجووبة سبق أن انتهت بجاستها المتعددة في المن أبريل سنة ١٩٦٦ الي أن المعيل الذي يهيز مجدد المسلم المدالة المدد الذي يتمهد تبه أحد المتمساتدين بأن يعمد في خدمة المتعادد الذي وتحت ألمتعاد الذي وتحت أدارته أو اشرائه مقابل أجر يتمهد به المتمساتد

الآخر ـ عن غيره من العقود الأخرى كعقد المقاولة ـ هو معيار النبعية التابعية التابعية التي يفرضها القاتون والتي تتبثل في قيسام العسام مثانية عمله لحسساب رب العسل وتحت ادارته أو اشرافه ممثثلا لأوامره ونواهيه دون مناشفة أو ايداء راى والا تعسرض لتوقيسم المسل اذا ما قصر أو اخطا في عمله أو خالف أوامر رب العبسسل وتحيهاته من

ومن حيث أن نصوص العقدين المذكورين وأن جملًا لرب العبال ملطة تحديد العالمين الذين يلتزم الطبيب بعلاجهم وتقديم الرعاية الطبية الخلبية علم وتحديد الكان والزبان الذي يزاول فيه الطبيب العبال الا أنها لم تعط الهيئات على الطبيب على الطبيب كما ثم تتضمن أية حقوق للاطباء قبل الهيئة ولا أية احتيازات لهم وعلى خلك عن العقود التي تبرمها الهيئة مع الاطباء تخرج عن نطاعي عقدود الممل وتعتبر عقود علاج طبى وهى ذات طبيعة خاصة وهى بن العقود غير المساة في القانون .

﴿ نُتُوى رِسْم ٢٧٠ في ٢٧/٦/٢٨) )

# القصسل التاسسيع عقسد القسساولة

# قاعسنة رقسم (١٢))

#### : b\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

الترام رب المبل بالإجر المتنق عليه مع المقاول في حالة قيام الاخير. ينتفيذ التزايه ه

# ملخص القنسوى :

تلخص وقائع النزاع المعروض في أنه أنساء تيام ادارة الانتساف والقطس بالهيئة العلمة لميناء الاسكندرية بتطهير منطئة «جونة » بادارة "المخدف البحرية من الوحدات الفارقة لحسن سير الملاحة البحرية في الميناء وجعت علوكة ابحاث غارقة لمصلحة الموانى والمنائر مقابات الهيئة بانذار المسلحة باتخاذ اللازم نحو رفع الملوكة الغارقة والا نسوف تقوم بانتشالها على نفقة المسلحة ، ردت المسلحة على ذلك بأنها في حاجة ماسة وعلياة على التحريب المناوكة الفسارقة ووضعها على البر وأبدت استعدادها لدفع تهية انتشالها اذا ما قامت الهيئة بذلك ، وقد قامت الهيئة بانتشال الفلوكة الفسارة بذلك ، وقد قامت الهيئة بانتشال الفلوكة مسبيل ذلك . وقد قامت الهيئة بانتشال الفلوكة مطابقة المسلحة بهذا المبلغ لم تستجب ،

ولدى عرض الموضدوع على الجمعية العبومية لتسمى الفتسوى، والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ، ٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ استبان لهسة في مصلحة الموانى والمنقر وقد ابدت استعدادها لدى الهيئة العلمة لمينساء المسكندرية لدمع عيمة انتشال الفلوكة العارقة التابعة لها أذا ما قلمت الهيئة على بالمعمل ووضعها على البر ، وقد قبلت الهيئة ذلك واتصل هذا التبول بعلم من وجه البه اى علمت به مصلحة الموانى والمناثر ، ومن ثم تها التعالد بينهما بحيث يكون ملزما المرفيه بما تضمنه .

ومن حيث أن الثابت أن هيئة ميئاء الاسكندرية قد أونت بالتزامهساء التماقدى وقابت بالتزامها المسقول التماقدى وقابت بالتشال الفلوكة المشار اليها اسستجابة للطلب المسقول والحاجة الماسة من مصلحة الموانى والمناثر وتكبدت في سبيل ذلك مبلغ ٣٠٠٥- جنيه ( الفان وثلاثون جنيها ) فأن المسلحة تكون ملزمة بأن تؤدى الى الهيئة مقا المبلغ تفيذا المبلغ تفيذا المبلغ تفيذا المبلغ تفيذا المبلغ تفيذا المبلغ تفيذا المبلغ تفيدا المبلغ المبلغ تفيدا المبلغ ا

۱ مك ۲۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۰/۱۰/۲۰ )

# القصيل المساشر عقد الوصعة.

#### قاعدة رقسم (١٣))

#### : المسطة

قيام احدى الجهات بتسليم بعض المهات الخاصة بجهة اخرى لحفظها بمخازنها وترد عند طلبها — الملاقة التماتنية القائمة بين الجهتين في تلك الحالة تعتبر في حقيقتها عقد وديمة وفقا لحكم المادة ٧١٨ من القانون المدني — قيام الجهة المودع لديها بالتصرف في هذه المهات بدون اذن الجهة المودمة — النزامها في هذه المهات بدون الذر الحالة بتمويض الجهة المودعة وفقا لحكم المادة ٢١٥ مدني .

# ملخص الفتــوى:

لما كاتت المسادة ( ٧١٨ ) من القسانون المسدني تنص عسلى أن. 

ه الوديمة عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ 
هذا الشيء وعلى أن يرده عينا » ومغاد هذا النص أن المودع عندما يتمهسد 
بتسسلم شيء ليقسوم بحفظه الى أن يرده الى مسسلمه ، وقد الزمته 
المواد ( ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢٢ ) من ذات القسساتون المودع لديه بالا يشتميل 
الوديمة الا باذن من المودع ، وأن يبنل من المناية في حفظها ما يبذله في حفظ 
مائه ، وأن يسسسلمها الى المودع بمجسسرد طلبسسه ، ومؤدى ذلك أن 
المشرع غرض التزامات محددة على المودع لديه يتمين عليه الوقاء بها ولا يجوز 
له مخالفتها والا كان مسئولا عما يلحقه بالمودع من ضرر .

ولما كان الاسب الذي تضيئته المادة ( ٢١٥ ) سدنى يقضى بأنه إذا استحال على المدين أن يتفذ التزاهه عينا حكم عليه بالتعويض ، وكان الثابت قي الحبالة المعروضية أن مجلس مدينة مرسى مطسروح أخل بالالتزامات المغروضة عليه بصفته مودعا لديه وتصرف في المهات المودعة دون أذن المهيئة بحيث أصبح يتعفر عليه أن يردها عينا ، نهن ثم ناته يلتزم باداء تعويض ينبثل في تبية تلك المهات التي امتناع مجلس الدينة عن ردها وقدرها ١٣/٧١٧ جنبها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى الزام مجلس مدينة مرسى مطروح بان ينقع الله هيئة كارباء مصر مبلغ ٧١٧ مليم و ٩٤١٣ عنيه .

٠٠ ( بلغه ۲۲/۲/۲۲ ـ جنځنه ۲۲/۲۱/۱۲/۱۲۰)

# الفصل الحادى عشر مقد الفقسل

## قاصنة رقيم (١٤٠) )

#### : المسطا

الهيئة العابة للسكك الحديدية ... نقل البضائع ... مسئولية الناقل ... ويُحد تعريفة نقل البضائع والحيوانات بغير المستمجل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٢ لسفة ١٩٣٠ ... اوردت طريقتين لنقل السيارات ... مسئولية الهيئة العابة السكك الحديدية والاعفاء منها بدوران وجودا وعدما بحسب للطريقة التي تتبع في نقل السيارة ... تطبيق ذلك على مسئولية الهيئة عن تلك حدث لسيارة تابعة ارتاسة الجمهورية الذاء نقلها .

# مالخص الفتسوى:

ان الأحة تعريفة نقسل البغسائع والعيسوانات بغير المستعجل الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ قد نصت في البنسد الرابع والاربعين منها على الاحكام الخاسة بنقل العربات المركبة على عجلهسسا والسيارات والموتوسيكلات وعربات نقل البغسائع وبالإجمال جميع العربات المركبة على عجلها ٤ وأوردت طريقتين لنقل السيارات :

- ١ ــ السيارات غير المحزومة داخل صناديق من خشب .
- ٢ ... السيارات المحزومة التي تكون مركبة على عجلها .

ويتبع في الطريقة الاخبرة احد اساليب ثلاثة :

 ان يتم نقسل السيارة على عربة خاصسة على أن يتم الشمن والتنريغ بمعرفة الرسل منه وتحت مسئوليته .  لا ــ أن يتم نقل السيارة بمعرفة المسلحة ولكن على عربة كشف وتحت مسئولية الناتل الذي يوقع على شرط عدم مسئولية المسلحة .

٣ ــ ان يتم نقل السيارة بمعرفة المسلحة داخل عربة مغلقة وتحت مسئوليتها . وقد قسم هذا البند درجات النقل وجعل لكل درجة من هذه الدرجات أجرا بختلف باختلاف طريقة الشحن .

ومتنفى ذلك أن مسئولية النتل والاعناء منها يدوران وجودا وعدما بحسب الطريقة والاسلوب الذى يتبع فى نقل السيارة ، فلا تعلى الهيئة العلمة للسكك الحديدية من المسئولية اذا نقلت السيارة محزومة داخل صناديق من الخشب أو غير محرومة وكان النقل فى عربة مفلقة وتم الشحن والتغريغ بمعرفتها وتحت مسئوليتها .

وعلى العكس تعنى من المسئولية اذا كانت السيارة غير محزومة وكان الثسحن والتفريغ بمعرفة المرسل منه وتحت مسئوليته أو كان الشسحن والتفريغ قد تم بمعرفة المصلحة في عربة كشف وتحت مسئولية المرسل منه ويحدد كل حالة من هذه الحالات التعريفة المتررة لها وهي نزيد كليسا كانت المسئولية على هيئة السكك الحديدية 4 ونقل التعريفة كلمسا كانت المسئولية على المرسل منه .

ومن حيث أنه بالنسبة المسئولية من التلف الذي حسدت لسسيارة رئاسة الجمهورية غاته مادام أنه لم يثبت من الاوراق الواردة أن هناك اهمالا جسيما أو غشا من جانب الهيئة العلمة للسكك الحديدية غاتها لا تلسزم بتعويض التلف الذي أصساب السسيارة رقم ٢٦٤ رئاسة الجمهورية أثناء فقلها من أسوان الى قنا بمعرفتها الا اذا كانت هذه السيارة قد تم نظها محزومة أو كان الشحن والتغريغ بمعرفة وتحت مسئوليتها .

والمناط في تحديد ذلك ما تضمنته بوليمسة الشحن بالنسبة المربقة الشحن والاجرة الحصلة عنه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى اته مادام لم يثبت من الاوراق الواردة في شأن هذا الوضوع أن هناك أهمال جسيما أو غشا من جانب

الهيئة العسامة للسكاة الحديدية أو أحدد عمالها عامه المتنب بالتعويض عن التلف الذي أساب السيارة رقم ٢٦٤ رياسة التجهيبية أقاركان نظية قد تم وهي غير محزومة وكان الشحن والتعريغ بمعرفة الهيئة على طرية والنقل تحت مسئوليتها أو كان الشحن والتعريغ بمعرفة الهيئة على طرية كشف وتحت مسئولية رياسة الجمهورية ولكنها تأثيم بالتعويض أذا تمهنقا السيارة محسزومة داخل صندوق من خشب أو في عربة مفلقة وتحت مسئولية الهيئة .

والخلط في تحديد ذلك طريقة الشحن المبنة في البوليسة والإجسرة المحصلة عنه .

( نتوی رشم ۱۳۳ فی ۱۵/۲۲/۲۲ )

# قاعسدة رقسم ( ۱۵ ) )

#### المسدا:

مستونية النسائل مستولية تعسيانية ... الريقة ... الغرائين خطا الناقل في حالات علاك البضاعة أو تلقها أو التلخي في الرسائية ... جوازُ الإنشاق على اعفاء أبين النقل من المستولية في غير حالات الغشي أو الخطا الجسيم ... جوازُ وضع تعريفات النقل تقل أو تربت جما الأتران أبين النقل بالمستولية كانلة أو محددة أو اعفاله منها اعفال تائلاً.

# ملخص الفقوي :

انه ولذن كانت مسئولية الناقل في حالة هلاك البضاغة أو تلفها الا تأخير وصولها هي مسئولية تعاقدية تنشأ عن عقد النقل ويترتب عني ذلك تطبيق القواعد الملهة الأسئولية التعاقدية بحيث أنه يفترض خطئا النساقل في حالات هلاك البضياعة أو تلفها أو التأخير في ارسالها فلا يلتزم المرسل أو المرسل اليه باتباءة العليل على هذا الخطأ ، ألا أنه في ميز حالات الفش أو الخطأ الجسيم بجوز أن يتفق أمين النقل على اعفاته من المنات المفش أو الخطأ الجسيم بجوز أن يتفق أمين النقل على اعفاته من النساقة من النساقة من النساقة من النساقة المراكة المناتفة المنا

السنولية ويمكن أن يكون ذلك بوضع تعريفات للنقل نقل أو تزيد تبعسه لالتزامة بالسنولية كالمة أو محددة أو اعقائه منها اعقاء تاما ويختار منهسة المرسل الطريقة اللي يراها وفي هذه الحالة تكون المسئولية وفقا الطريقة التي يتم بها الشحن .

( نتوى رقم ۳۷۰ في ۱۹۹۷/۳/۱۱ )

# قامسنة رقسم (١٦١))

#### المسطار:

تذكرة النقيسل نصب عضية جبرما، بين القبيسات وليون النقيل التقل باية دعوى النقيل التقل باية دعوى النقيل التقل باية التقل التقل النقيل التقل التقل التقل بني التقل بني التقل التقل التقل بني التقل التقل

#### ملخص الفتسويين:

ان القاتون المدنى ينص في المادة ١٤٧ على أن « العقد شريعـــة المتعاقدين ملا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين . . . » .

وينص في المادة. ١٤٨ على انه «.يجب تنفيذ المتد طبقا الى ما اشتهل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية » .

كما تبين للجمعيــة أن المادة ٩٥ من قلتون التجــارة تنص على أن « تذكرة النقل هي عبارة عن مشارطة بين المرسل وأمين النقل . . . » .

وتنص المادة ٩٩ من ذات القانون على أن « استلام الاشباء المنتولة ودمع اجرة النقل مبطلان لكل دعوى على أمين النقل ... » .

ومقاد ذلك أنه بتلاقى ارادتى طرقى العقد يصبح مضمونه لمزما لكل منهما غلا يجوز الأيهما أن يتصل من التزايات الثائدية عنه بارادته المنفردة موانيا يتمين على كل منهما أن ينفذ التزاماته طبقاً لمضمون المقد وأن يتوخى في ذلك حسن النبة ، ولقد اعتبر المشرع في القانون التجارى تذكرة النقال مقدا مبرما بين الشماحن وأبين النقل ، تنتهى أثاره باستلام البضائح المنتولة ودقع أجرة النقل ، وحظر على الشماحن الرجوع بعد ذلك عملي البين النقل بأية دعوى كانت .

ولما كانت استبارات الشحن وتذاكره في الحسالة المائلة لم تتفين وتحديدا لمدة النقل و وكانت هيئة كهرباء الريف قد قبلت اتبلم النقل و فقسا المتعربينة المطبقة بهيئة السكة الحديد وطبقا للقواعد المتررة لديها في شأن النقل غير المحدود والتي تحسرم الراسسل من المطابسة بالتعويض عن عدم الانتفاع أو الحرمان من الربح واذا تسلبت تلك الهيئة المحولات بعد سقلها بغير أن تبدى أية تحفظات ، بل تمهدت بأن تؤدى قيمة مقابل عدم تشغيل العربات والتخزين فاتها تلتزم بأن تؤدى لهيئة المسكة الحديد مبلغ ١٠٠٦ جنيه و ٢٠٠٠ عليم قيمة هذا المقابل ، دون أن يكون لها أن حطالب بتعويض عما لحقها من خسارة بسبب التأخر في نقل المحسولات محمطة القباري .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية التسمى الفتسوى والتشريع الى رفض طلبات هيئة كهسرباء الريف ) والزامها بأداء مبلغ ١٠٠٦٠ جنيسه و ٢٠٠ مليم لهيئة السكة الحديد .

( نتتوی رقم ۱۱۰ فی ۲/۸/۲۸۸ )

# قامستة رقسم ( ١٧ ) )

: 12 45

عقد النقل ( الهيئة القومية اسكك حديد مصر ... مسئولية ) .

## ملخص الفنسوى :

قرار وزير النقل رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن بيان أوضاع نقل. البضائع ــ تطبيق قواعد مسئولية الناقل المعروفة ــ النقسل يتم باحدى. طريقتين :

# اولهما نقل البضائع المحرومة .

وثانيها نتل البضائع السائبة ويكون شحنها وتغريفها بمعرفة المرسل منه واليه سـ لا يكون لفكر وزن الرسالة في سند الشحن من أثر سسوى تحديد نولون النقل دون مسئولية الهيئة عن النقص في هذا الوزن سـ عدم تحمل الهيئة القويية للسكك الحديدية أية مسئولية على كل ما يترتب على النقل من عجز في الرسائل سلا ينال من القاعد المتقبة أن أمين النقل يعد مسئولا عن توصيل البضائع سليهة سـ طبقا للقواعد المنظبة لمقسد نقسل البضائع الواردة في الملاة ٩٧ من قانون التجارة ساس ذلك : الملادة ١٧ من القائون المدنى سـ يجوز الإتعلق على اعفاء الهيئة من المسئولية عن الاضرار طالما لم تنشا عن غش أو خطأ جسيم من جانب الهيئة ولائحة نقل البيضائم وهي مكلة لمقد النقل على شرط الاعفاء سـ تطبيق .

( مُتُوى رقم ٣١٧ في ٤/٤/٤/١ )

## قاعسدة رقسم ( ۱۸ ) )

#### : المسلما :

مسئولية التساقل من سسائهة ومسول الاشياء القسولة ســـ جواز الاتفاق على اعفاء الفاقل من اية مسئولية ترتبت على غش او خطاء جسيم وقع من يستخدمهم ــــ المادة ٢١٧ من القانون المنى ـــ مثال ،

# ملخص الفتسوى :

ان عقد النقل بلزم الناقل بأن يقوم بنقل الاشباء المتعاقد بشأنها الى جهة الوصول ويجعله ضلينا لسلامة وصولها في المعاد المتنق عليسه م.

ومجرد عدم قيام الناقل بتنفيذ النزامه سالف الذكر يكفى الالبات مستوليته ، حائم يقصق أن ذلك يرجع الى سنب خارجي لا يدله فيه . فاذا كان المقد اللهرم مين مصلحة السكك المدينية ويهن هزارة التبسيين يتضبن شرطا ماعناء السكة الحديد من تلك المسئولية غاته يتمين بحث مدى صحة هذا الشرط . ولما كانت المادة ٢١٧ من القانون الدني تنص على أنه « يجـوز الاتفاق على اعفاء المدين من اية مسئولية تترتب على عدم تنفيسذ التزامه التماقدي الا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم ، ومع ذلك يجسوز اللمدين أن يتسترط عدم مستوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يتسع مِن الشخاص بستخدمهم في تنفيذ التزامه » . ومقاد ذلك أن الاتفاق على اعداء المدين من اية مسئولية نترتب على عدم تنبيد النزامه التمساندي الا ما يتشط عن غشه أو مفطئه التوسيم يكون منحيطا وملزمة ، غاذا تضمن الاتفاق الاعفاء حتى من المعنولية الناشعة من الغشن أو الخطا الجسيم خان مثل هذا الشرط يكون بناطلا . غير أن الانفاق على أعفساء المدين من المسئولية عن الفعل العبد الذي يقع مبن يستخدمهم في تنفيذ التزامه ، أو عن الخطأ الذي يقع من احدهم جسيما كان أم يسيرا يكون مسحيحا ، ولما كان المناط في اعماء مصلحة السكك الحديدية من مسئوليتها عن مقد الرسائل التي التزمت بنظها لحساب وزارة التموين هو ما ثبت من أن مقد ( الأجولة ) لا يرجع الى وقوع خطأ منها بل الى خطأ ارتكبه مجهول من تابعيه.....ا الذى عهدت اليهم بتنفيذ التزامها بالنقل ... متى ثبت ذلك ، مان شرط الاعفساء يكون صحيحا ، ويتعبن الأخذ به ، ولما كان الظاهر من الاوراق أن المسئولية عن مقد الرسائل سالمة الذكر هي مما لا يمكن تسبته الى المسلحة كشخص معنوي ٤ وانها ترجع في الغالب الى خطأ بعض من عهدت اليهم بتنفيدة التزايها خاصا بنتل تلك الرسالة ، لذلك مان المطحة غير يستولة عن العويض وزارة الفيوين عن نقد كيفك المسكر من الرمسائل المشحونة بالسكك الحيدية .

( عنوی رقم ۲۷۰ فی ۱۹/۷/۵۰۱۱ )

# الفصسل الثاني عثير

عقسد ألوكالة

قاصدة رقسم (١٩٤)

: 12...41

يشتوط لصحة انعقاد الوكالة ان يكون الموكل اهلا الذن يؤدى بنفسه العمل الذى وكل غيره فيه — اذا كان الوكل قلصرا وقت الوكالة وانها بالفا سن النبيز وكان التصرف القانونى محل الوكالة من قبيل التصرفات المائية الدائرة بين النفع والضرر فان هذا التصرف يكون قابلا للابطال الصلحة القاصر ويزول حق التبسك به اذا اجاز القاصر التصرف بعد بطوغه سن الرشد — ابداء الموكلة يغام المحكمة على اساس من قيام بالتصرف المقانوني حمل هذه الوكالة يعتبر اعترافا بنه به والجائز له .

# بلخص العسكم :

بشرط اسحة انمتاد الوكالة أن يكون الموكل اطلا لأن يؤدى بنسه العبطى الذى وكل غيره فيه ، وكانت الموكلة وتت الوكالة تاصرا ، الا انه طالما أنها كانت في السائسة عشرة من عبرها ، ويلغت بذلك سن النبييز ، وكان التصرف الثانوني مجل الوكالة ليس من تبيل التصرفات الماليسة المنابرة شيرا محضا وانها هو من تبيل التصرفات المالية الدائرة بين النفع وظفير باعتبار أن مجله مجرد استرداد لما انفق على الطالبة من مصروفات في التناء الدراسة غان هذا التصرف يكون في حكم المادة ١١٤١ من القسانون في ألفناء الدراسة غان هذا التصرف يكون في حكم المادة ١١٤١ من القسانون في المائية به اذا الباز القلمر المنابرة بعد يلوغه سن الرشد . والذا حضرت المدى عليها الاولى انام سحكة التضاء الافرائ في المائية الولى انام سحكة التضاء الافرائ في المائية الولى انام سحكة التضاء الافرائي على في المائية الولى انام

من قيام النصرف القانونى فى محل هذه الوكالة ، غان هذا يكون اعترافا منها به واجازة له ، واذ كان الإمر كذلك فاته يتمين الاعتسداد بهسذه الوكالة. وبموضوعها ومن ثم ينصرف اثر تصرف المدعى عليه الثانى الى المدعى عليها: الاولى مباشرة .

( طعن رقم ١٠٠٣ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٠٠٣ )

## قاعدة رقسم (٢٠))

#### : المسطا

انصراف آثار المقد إلى الاصيل دون الوكيل ــ اساس ذلك ــ المادة: ١٠٥ من القانون الدني ،

# بلغص المسكم:

أن الوكيل عندما يعبسل باسسم الموكل يكون ناتبا عنسه وتحسل ارادته محل ارادة الاصبل كما لو كانت الارادة قد صدرت منه ، ولما كان النائب يعسل باسم الاصيل غائر العتسد لا يلحقه هو بل يلحق الاصيل وتتولد عن الغيابة علاقة مباشرة نيما بين الاصيل والغير ويختص شخص النائب منهبا المتعاقدان وهبسا اللذان ينصرف اليهبا اثر العقسد فيكسب الاصيل التعقوق التي تولدت له من العقد ويطالب الغير بها دون وسساطة النائب . كما يكتسب الفير الحتوق التي تولدت له من العقد ويرجع بها بباشرة على الاصيل ، وهو ما تقضى به المادة ١٠٥ من القاتون المدنى حيث تنص على أنه أذا أبرم النائب في حدود نيابته عقدا باسم الاصبل ، لذلك: مان شركة .... للتجارة والهندسة وقد المسحت صراحة لدى تقديمها العرض المؤرخ ١١ بن ديسبير سنة ١٩٥٩ والذي قبلته الهيئة العمامة. للمسائع الحربية أنها أنسا تتقدم بهذا المسرض نيابة عن موكلتها شركة ٠٠٠٠٠ وقد تم تبسول هذا العسرض وابرام المقد على اسباسه غان الإثر القانون للمقد المبرم انها ينصرف الى الشركة الاصيلة وحدها فاذا ما وجهته دعوى في شأن المطالبة بالالتزامات المرتبة على هذا المقد تمين توحيهها الى الشركة الاصيلة إذ لا يجوز توجيه هذه المطالبة إلى الشركة المكلة م

( طمن رقم ١٩٥ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩/١١/١٢ )

# قاعسنة رقسم ( ٢١) )

#### : المسلما

اقتصار الوكالة الصادرة الى الوكيل في شراء واستلام الاراض ... ابرام الوكيل لمقد البيع ... اثر هذا المقد لا ينصرف الى الموكل ولا يكون نافذا في حقه .

# ملخص الفتسوى :

ان المادة ٦٩٦ من التانون المدنى تنص على ان : « الوكالة عقد ببتتضاه يلتزم الوكيل بأن يتوم بعمل تاتونى لحساب الموكل » ، وان هذا التانون ينص في المادة ٧٠٣ منه على ان : « لابد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من اعمال الادارة وبوجه خاص في البيع والرهن . . والوكالة الخاصة تجعل للوكيل صفة الا في مباشرة الامور المحددة نميها . . » وينص في المادة ٧٠٣ على ان : « الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسوبة . . » .

ومناد ذلك أن الوكالة تضع على عائق الوكيل القيسلم بعبل قاتوني لحساب الاسبل ، وأنه يلزم أن تكون خاصسة صريحة في التوكيسل بالبيع ، وليس الوكيل أن يتجاوز حدود الوكالة ، غان تجاوزها يكون قد خرج عن حدود وكالته وتنتفي صفته كوكيل تندسر عنه صفة النيابة عن الموكل غلا تنصرف أثار تصرفه أليه ،

ولما كانت الوكالة الصادرة من الجمعيات الى المحافظ في الحالة المثلة المتصرت على توكيله في شراء واستلام الاراضي اللازمة للمشروع والاتفاق مع شركات مقاولات البناء وابرام التروض والاشراف الفئي والمالي والاداري على التنفيذ ، ولم تتضمن عبارتها توكيله في ابرام البيع ، فان اثر عقيد البيع الذي ابرمه المحافظ بصفته وكيلا عن تلك الجمعيات بتاريخ البيع الذي ابرمه المحافظ بصفته وكيلا عن تلك الجمعيات بتاريخ المحافظ شائه شأن من باع ملك الغير .

( 1A = - E - a)

ولما كانت المادة ٢٦] من التانون المدنى تنص على أن : « إذا باع شخص شيئا معينا بالذات وهو لا يملكه ، جاز للبشترى أن يطلب ابطال البيع ويكون الامر كذلك لو وقع البيع على عقار وسجل المقد أو لم يسجل . وفي كل حال لا يسرى هذا البيسع في حق المالك للمين المبيمة ولو أجساز المشترى المقد » . وكانت المادة ٢٧) من ذات القانون تنص على أن : (إذا أقر المالك البيع سرى المقد في حقة وانقلب صحيحاً في حق المشترى ... » ونصت المادة ٦٨ على أن : « إذا حكم المشترى بابطال البيع وكان يجهل أن المبيع غير مملوك للبائع ، غله أن يطالب بتعويض ولو كان البائع » .

وترتيبا على ذلك للجمعيات الموكلة أن تقر عقد البيسع الذى ابرمه المحافظ خارج حدود وكالته كيا يكون لها أن تنسبك بعدم سريان المقسد في حقها والى ذلك الحين يكون تحديد طبيعة مسئولية المحافظ ونطاقها عن ابرام هذا العقد أبرا سابقا الوانه ، ولا وجه للحجاج بما جاء بمحضر جلسة الجمعية العمومية للجمعية العابة المشترك عبها الجمعيات الموكلة بغرض تبثيلها لهذه الاخيرة وهو ما لا يبكن التسليم به للقول بأن ارادتها اتجهت الى استغلال جزء من الارض لانشاء مدرسة لفات عليها ، لانه برغم الاشارة في جنول الاعبال الى موضوع انشاء تلك المدرسة الا انه لم يكن من بين المسائل التي تبت الموافقة عليها ، وعليه فأن تلك الارادة لم تخرج الى حيز الوجود في صورة عبل تاتوني صحيح بحيث تبثل ارادة سابقة للمنتفعين بالمشروع تشفع في صحة عقد البيسع باعتبارها اجازة مسابقة له .

ولا يغير من ذلك أيضا أن الهيئة العابة لتعاونيات البناء والاسكان 
ترى أترار المقد ، إذ لا سلطان لها على أبوال ظك الجمعيات ، ولا تبلك 
المطول محلها في التصرفات التي خولها لها القانون فلا تنوب عنها في 
القيام بها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى الترعد البرم بتاريخ ١٩٧٨/١١/٥ عبما بين محساعظ الجسيرة ويجد البسيدة رأد البسيدة المسيدة المسيدة المسيدة المسلحة طلب ابطاله وان بحث مسئولية المسلحة طلب ابطاله وان بحث مسئولية المساعظ عن ابرام حقا المقدد أمر سابق الأوانه .

( ملك ١٩٨٠/١١/٣ - جلسة ٢١/١١/١٨٠ )

# قاعدة رقم ( ٢٢) )

# : المسطة

نص المادة - ٧١ من القانون الدنى مناده التزام الوكل بان يرد الوكل معيم البالغ التى يتكدها بسبب تنفيذ الوكالة ، كما يلتزم بتعويض ما يصيب الوكيل من ضرر في هذا السبيل ... قيام مصلحة الموانى والمناثر بالتماقد مع شركة النقل والهندسة على توريد اصناف معينة لحساب سلاح الحدود ... التزام السلاح بان يرد للمصلحة الجالغ التى دغمتها للشركة ... لا يؤثر في ذلك ما قضت به هيئة التحكيم من رفض دعوى المصلحة التي المابتها طالبة فيها رد ما دغمته .

#### **ملخص الفتوي:**

ان القائدة المنى ينص فى المادة ، ٧١٠ على انه « على الموكل أن يود للوكيل ما انتقاق المتلاما انتقاق المتلاما انتقاق المتلام من النقاق المتلام مها كان حظ الوكيل من النجاح فى تنفيذ الوكالة . . . . » كويتص فى المادة ٧١١ على ان « يكون الموكل مسئولا عما اصاب الوكيل من ضرر دون خطا منه بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذا معتادا » .

ومناد ذلك أن الموكل يلتزم بأن يرد للوكيل جميع المبالغ التي يتكيدها جسبب تنفيذه الوكالة ، كمسا أنه يلتزم بتعويض ما يصيب الوكيل من صور في هذا السبيل . ولما كانت مصلحة الموانى والمنائر في الحساة المائلة قد تصافدت مع عركة النقل والهندسة على توريد الاسناف المسار اليها لحساب الحسود يقد على طلبه ، غان علاقتها بالمسلاح تتحدد على اساس أنها وكسلة حته في ابرام عقد التوريد مع الشركة ، واذ تكيدت المسلحة بسبب تنفيضة حقد الوكالة مبلغ ١٦٠٦ جنيه و ١٥٠ مليم ، ونقا لما هو ثابت بكتساب طلب طراى ، نتيجة لعجز سلاح الحدود عن أئبسات وغائه بثين الاسناف التي ورحت له تنفيذا للمقد الذي ابرمته المسلحة مع الشركة نيسابة عنسه ، وذلك حسبها هو ثابت بحكمي التحكيم المسادرين ضد المسلحة لمسالح الشركة ، عكس صلاح الحدود يلتزم بأن يرد للمصلحة هذا المبلغ .

المحالية التهت الجمعية المهومية لقسمى الفنوى والتشريع الى الزام سلاح المحود بأن يؤدى الى مصلحة الموانى والمنائر مبلغ ١٠٦٦ جنيه و ١٥٠ مليم س

( ملف ۲۲/۱/۱ سـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۲ )

# الفصــل الثالث عشر عقــــد الهبــــــة

#### قاعسدة رقم ( ۲۲۶ )

#### : la\_\_\_48

المتد الذي يوصف بانه عقد شراه ليستر عقد هبة رغم تضيئه تلكلا. عن الثين الى المسترى ــ عدم اعتباره عقدا ساترا لهبة لوضوح نية التبرع ــ بطلان هذه الهبئة المبيئة لميب في الشكل ــ تنفيذ هذه الهبة المبيئة لميب في الشكل ــ تنفيذ هذه الهبة المباطلة لا تنفيلا ١٨٤ من القانون المدنى ــ اعتبار هذا التنفيذ اجازة للهبة المباطلة لا تنفيلا لالتزام طبيعي .

# . ماخص الفتسوى :

أنه وأن كانت الفترة الأولى من المادة ٤٨٨ من القاتون المدنى تنمي على أن تكون الهبة بورقة رسمية والا وقعت باطلة ما لم نتم تحت سستار مقد آخر ، الا أنه يشترط بداهة في العقد السائر للهبة أن تكتمل له الاركان اللازمة لانمقاده والشروط المطلوبة لصحته تأنونا وأن يكون ظاهره كاشقا عن العقد السائر خانيا للهبة خفية لا تظهر معها > فاذا تخلفت عن العقد السسائر أركان صحته أو بعضها وكان معبرا في ظاهره عن تيسلم الهبة بأمارات واضحة > فان الهسة هنسا لا تكون مسستورة بالمعنى المتصسود في المادة المذكورة ويلزم لمسحتها أن تغرغ في ورقة رسبية .

المسترى التزاما باداء النبي وكان ظاهر الدلالة في انه لم يفرض عسلى المسترى التزاما باداء النبن وهو الالتزام الذي يعتبر من حصستاس عقد البياع الجوهرية ويعيزه اساسا عن عقد البياء ) وذلك لانه تضمن في صلبه تنازلا عن هذا النبيان الى المسترى وكشف بذلك في وضسوح لا يخفى عن ارادة التبرع بالبياع غمساعت الهبة بهسذا العقد ظاهرة غير

مستورة ، اذلك كان يلزم لصحنها قانونا أن تتم فى ورقة رسبية طبقسسة للحكم الوارد فى صدر الفقسرة الاولى من المادة ٨٨٨ المذكورة غان مقتضى خلك مس عمسلا بتلك المادة من الهبسة المذكورة جاعت باطلة عديمة الاثر وقت ابرام المقد ، الا أن المادة ٨٩٨ من القسانون المدنى تنص على أنه : لا أنا قام الواهب وورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعبب فى الشسكل . علا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه » . ولقد كان يكن تصسوير اسساس هذا النص على أن الهبسة الباطلة لعبب الشكل تخلف التزاما طبيعيسا بالوفاء بها ، الا أنه يؤخذ على هذا التصوير أن البطالان الذى يلحق بلق هذه الهبة هو بطلان مطلق لا يولد أى أثر ولا يصسلح حتى لتوليد بلاجازة تصرف باطل وبذلك يكون منهوم النص على أنه يورد صسورة خاصسة الإجازة تصرف باطل وبذلك يكون منهوم النص قيام الواهب (أو ورثته ) بتنفيذ هبة باطلة لعبب فى الشسكل ، بعتبر اجازة لهذه الهبة يصحهها من وقت صدورها شأن الاجازة عموما .

وتنفيذ الهبة الباطلة لترتيب ذلك الاثر وان كان يمكن أن يتم باى صورة من صور التنفيذ الممرة عنه والمثلة عليه الا أنه يؤخذ من عجز المادة — ١٩٩٤ أن التبقيذ يتم بتسليم الموهوب الى الموهوب له غصورت المادة هذا المسكم بعنع استرداد ما تم تسليمه مما يفترض سابقة التسليم باعتباره تنفيذا للهبة البلطة الذى يجيزها . وفي جميع الاحوال غاته لا شلك في أن التبسسك من جاتب الواهب بالهبة الباطلة وآثارها رغم علمه بعيبها يعتبر تنفيذا لها في تطبيق طك المادة .

وقد تضمن العقد محل البحث فى بنده الخايس أن الطوف اللبائي. يصفته وليا طبيعيا على أبنه القاصر وضع يده على الأطيان المبيعة اليه بما يشملها بعد معاينتها وأصبح له حق الانتفاع بها .

وقد نمست الفقرة الثانية من المادة ٤٨٧ من القاتون المدنى على أنه اذا كان الواهب هو ولى الموهوب له ناب عنه في تبول الهبة وقبض الشيء الموهوب ، وهلى ذلك يكون ما جاء بالبند الخامس من المقد من تسلم الوالى المال محسل التصرف نيابة عن المسسترى القاصر هو تطبيق صحيح لحسكم."

النترة المنكورة ، كما يكون تنفيلة تاتونيا لهذه العبة حيث لا توجد وسيلة اخرى لهذا التنفيسذ في علاقة طرفها شخص واحد بصفتين يلتزم بلحداهها ويستحق بالأخرى ويعرض التنفيذ بالأولى ويتلقاه بالثانيسة لتشكيل وجه تنفيذ الهبة بها يصحح بطلاتها مع عدم تصور امكان قيام مظاهر خارجيسة ودلالت مادية لهذا التنفيذ .

ومن ناحية أخرى نان الواهب عبر بعد أبرام العقد بحسدة فسيهوط بتبسكه بنفاذ العبة وأعمال الرها فتتدم في ١٧ من يونيو سسنة ١٩٥١ الي مامورية الشهر العقارى بالمحلة الكبرى بطلب شهر عقارى لعبسل عقد هبة رسمى عن الاطيان محل البحث ، فكشف بذلك بحسد أبرام العقد في ١٩٥١ من غبراير سنة ١٩٥٦ عن تنسكه بتنفيذ الهبة مما يعتبر أجارة لهسة بعد أن وتعت باللغة عند أبران عقدها .

وترتيبا على ما تقدم تكون الهبة المذكورة صحيحة فاتونا بالأجارة منتجة الأدارها جامعية لأركان صحة تصرف قاتونى فيالاطيسان الوهوية ، وهو تصرف ثابت التاريخ قبل المسل بالقسانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ غلا تعبيها الصكابه وتخسرج عن نطاق تطبيقه غلا يجوز الاستنبلاء عليها تنفيذا له .

لهذا انتهى راى الجمعية الصوبية الى عدم جواز الاستيلاء على المساحة المشار اليها تنفيذا للقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ مع عرض الأمر على مجلس ادارة الهيئة العلمة للاسلاح الزراعي بالراى السابق .

( مُتوى رشم ٥٩-١٠ ق ٤ / ١١/١١ )

# القمسل الرابع عشر عقد تبادل القانع المالة

## قاعــدة رقــم ( ۲۶) ﴾ -

#### : المسطا

ابرام جهة ادارية لمقد مع جهة اخرى ترخص فيه الاولى ألى الثقية باستفلال المكان موضوع المقد الاغراض الماية المهودة اليها مع السماح للجهة الاولى بالاستمرار واستعمال المكان لاغراضها بدورها يجمل هذا المقد من اتفاقات تبادل الماقع بين الجهات الادارية ، وليس عقد ايجار ، ومن ثم لا يجوز للجهة الثانية أن تتنازل عن المكان لجهة اغرى الا اذا كانت هذه اللجهة المتازل عنها جهة عابة ،

# ملخص الفتسوى :

المامة السينما عقدا بمتتضاه رخصت لها بالانتفاع بالمسابة الكانية المرية العامة السينما عقدا بمتتضاه رخصت لها بالانتفاع بالمسابة الكانية بمبنى الاكاديمية كدار للعروض السينمائية والمسرحية لاستغلالها كدار عامة للعروض السينمائية والمسرحية لاستغلالها كدار عامة للعروض السينمائية والمسرحية وقد تضمن العقد تميينا جاء به انه أبرام بناء على رغبة المطرفين في التعاون لتوفير دور العرض بالقاهرة وتضمن بنده الاول الترخيص للهيئة بالانتفاع واستغلال الصالة وحدد في البند الثاني مدة الترخيص بثلاثين سنة وقدر مقابل الانتفاع في البند الثانث بمالغ جائة جنيها سنويا ؛ والترمت الهيئة في البند الخامس باجراء التجهيزات والامسلامات اللازمة لاستغلال دون أن المسابة ودون زيادة في التزامات الهيئة والتزمت الهيئة في البنسد السابع برد الصالة في نهاية المدة الى الاكاديمية يطالة جيدة ، وخول العقد الاكاديمية في البند الثامن حق الانتفاع بالصالة في عقد المؤتمرات ؛ العامية

خون مقابل في الفترة الصباحية بشرط اخطار الهيئة قبل شموين من تاريخ انمتادها .

واعترض الجهاز المركزى للمحاسبات على هذا العقد على اسساس انه اعطى للهيئة حق الانتفاع بالقاعة كدة ثلاثين سنة بليجار رمزى بغير اساس بيرر ذلك ولانه خولها التنازل عن حق الاستغلال للغير دون اخطار الاكادبيية ودون أى زيادة في مقابل الانتفاع ولائه قيد انتفاع الاكادبيية بالسالة الى حد

وبناء على ذلك طلبت الاكاديبية من الهيئة اعادة النظر في التعاقد فردت ، الهيئة على ذلك بأن الهدف من العقد تحقيق الصالح العلم وليس تحقيق عائد مادى لأى من طرفيه وبانها تكدت تكاليف باهظة وهى بسبيل اعداد وتجهيز الصالة التي ستعود الى الاكاديبة دون بقابل بعد انتهاء مدة العقد واضائت الهيئة انه روعى في ابرام العقد تعاون الطرفين وهما من الاشخاص الاعتبارية العالمة بغرض تحقيق الصالح العام المشترك لكل منهها .

ولدى اخطار الجهاز المركزى للمحاسبات برد الهيئة الماد بعدم جواز ــ تأجير الصالة للهيئة بليجار اسمى واصر عى اعتراضه على العقد .

وباستعراض نصوص العقد الماثل تبين أنه لا يؤدى الى اهدار تخصيمى الاهداف التي تقوم الاكاديبية على تحقيقها أذ بهتنضاه يقع على عاتق الهيئة العابة السينها اعداد وتجهيز صالة العرض وتحهل كانة التكاليف في مقابل استغلال السينها اعداد وتجهيز صالة العرض وتحهل كانة التكاليف في مقابل استخدام الصالة افناء مدة المقد في أغراضها بما يتفق مع حق الاستغلال المقرر ببوجب المعتد للهيئة ومن ثم غان هذا العقد يعد من اتفاقات تبادل المنافع بين الجهات الادارية ولما كانت المادة ١٤٧ من القانون المدنى تنص على أن (العقد شريعة المتعانين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرغين أو للاسباب التي يقررها القانون تنص على انه ربيب تنفيذ العقد طبقا لما اشتهل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجهه حسن ربيب تنفيذ العقد طبقا لما اشتهل عليه وبطريقة تنفق مع ما يوجهه حسن النبية عدد مزءا من أحكام هاتين المادتين مع طبيعة روابط القانون العام طائها تعد جزءا من أحكام القانون الادارى ومن ثم نمان تطبيقها في الحسالة طائها تعد جزءا من أحكام القانون الادارى ومن ثم نمان تطبيقها في الحسالة

المائلة يوجب تنفيذ المقد المروض وقفا لما تلاقت عليه أرادة طرفيه ولا يجوز النظر الى هذا ــ المقد على أنه عقد أيجار وبالتالى لا يستقيم اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات عليه بيد أنه لما كان المقد المائل يمد في التكييف القانوني الصحيح من عقود تبادل المنافع بين الجهات الادارية غان حق هيئة

السينما والمسرح في التنازل الغير عن استغلال المسالة يتثيد بطبيعة هذا العقد وبالصفة العامة لاطرافه ومن ثم لا يجوز للهيئة أن تجرى هذا التنازل

العقد ويلصفه العابه لاطراقه ومن تم لا يجوز للهيئه أن تجرى هذا التثالل الا ــ لجهة عامة أخرى .

لذلك انتهت الجيمية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع الى الموافقة على المعتد في الحدود المسار اليها بالفتوى .

( ملف ٤٥/١٤/٧ <u>— جلسة ٢/٤/٢٧٢</u> )

# الفصل الخابس عشر عقد توريد التيسار الكهربالي

# قامسدة رقسم ( ۲۵) )

#### : 4---41

انتقال مهمة نوريد الكهرباء الى المؤسسة الصرية العلمة للكهرباء يجمل. الإلتزام الواقع على عائل غيرها بذلك مستحيل الاداء .

# ملخص الفتــوى:

من حيث أنه بناء على صدور قرار رئيس الجمهسورية رقم ٢٧٧٦ السنة ١٩٦٧ باتشاء المؤسسة المسرية العقبة للكورباء على العقد المجرم بين الهيئة العالمة لنقل القلامية والتعليم قد الهيئة العالمة لنقل المؤسسة المسرية العبينة التوبية والتعليم قد الصبح مستحيل التنفيذ باتنقل مهمة توريد الكورباء الى المؤسسة المسرية العلمة للكورباء > غان مؤدى ذلك انقضاء المقد بصدور هذا القرار وقصر توريد النيار الكوربى على مؤسسة الكهرباء وحدها > ولا وجه المقول بسريان المقد غانه ينقضي برمته وتنقضي التزامات الطرفين المترتبة عليه ومنه الالتزام بتركيب العداد والباب الجديدى والالتزام باداء الجارهيا ومن ثم الاحتاد الوالب الحديدى بفرغة لا يحق لمديرية التربية والتعليم الاحتاظ بالعداد أو الباب الحديدى بفرغة المول ويكون عيلها أن تردها المهيئة العائمة لنتل الركك.

لذلك انتبت الجمعية المعومية الى الزام مديرية التربيبة والتعمليم بمحافظة الاسكندرية برد العداد الكهربائي والبلب الحديدي لفرفة التحويل. المسار اليها أو دفع تبنها نتدا للهيئة العملية لنقل الركاب بمحملطة. الاسكندرية .

( ملت ۱۹۷۹/۱/۱۰ ـ جلسة ۱۹۷۹/۱/۳۲ )

النصال السادس عشر

قاعسدة رقسم (٢٦٤)

المسدا:

عقد فتح الاعتباد المصورب بحساب جار ... دخول الحقوق والديون الناشئة بن طرق هذا العقد في الحساب الجاري بحيث يصبر كل حق بفردا حسابيا ببجرد بخوله في الحساب نيفقد ذاتيته ولا يظهر في نهاية الرصيد الا اذا اتفق على استبعاد مدفوع معين التخصيصه اوفاء ديون معين ... مثال : أبرام شركة مقار الاوتوبيس عقد فتح اعتماد مصحوب بحساب جار مع بنك بورسميد ، مع الاتفاق عند اصدار خطابات الضبان من هذا البنك لصالح هذه الشركة لبلدية القاهرة ضباتا للالتزايات الناشئة عن عقد التزاء ورفق النقل العام الركاب بالاوتوبيس في مدينة القاهرة ، على استبعاد ما يوازي عَيهة هذه الخطابات مِنْ حساب عارى الشركة لدى البنك مع تخصيص المالغ الستبعدة ورهنها لصالح البنك ضبانا لجبيع تمهداته الناشئة عن اصداره خطاءات الضوان الشار اليها \_ قيام البنك بدفع قيهة خطابات الضوان للحهة الادارية مانحة الالتزام ... حق البنك في أن يستقطع من الحساب المخصص تأنينا لخطابات الضبان بقدر قيبة الكفالة التي اداها عن الشركة ... عدم اعتبار قيبة خطابات الضبان في هذه الحالة بن الوجودات التعلقة ببرفق الققل غلا تثول الى مؤسسة النقل العام لدينة للقاهرة بالتطبيق لنص المادة الثلثة ون القانون رقم 100 أسنة -197 -

## ملخص الفتوى:

خلاف بين بنك بور سعيد ومؤسسة النقل العسام لمدينة القساهرة حول مدى النزام البنك أن يؤدى الى المؤسسة رصيد شركة اتوبيس مقار الدائن لديه في ١٣ من مايو سنة ١٩٦٠ وقدره ١٣٦٤ جنيها و ١٩٥٨ مليسة بمقتضى المادة ١١ من القساتون رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شسان النزامات النقل العام للركاب بالسيارات في مدينة القاهرة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العبوبية للقسم الاستشاري في جلستها المنعدة في 70 من سبتبر سنة ١٩٦٣ ، فاستبان لها من استظهار الاوراق أن شركة أتوبيس متابل كانت قد أبرمت مع بنك بورسعيد ( البنك البلجيكي الدولي بعصر حينئذ ) عقد فتاح اعتهاد مصحوب بحساب جار ، والاصل في الحساب الجاري أن تدخل فيه الحقوق والديون الناشئة بين طرفيه ويفقد كل حق بدخوله في الحساب تميزه ويصير منفردا حسابيا ) بحيث لا يظهر الا رصيد الحساب الجاري حين اقتاله ، على أن هذا الامسال يمكن الانتفاق على تعديله ، كان يتقول المتادن على أن يستبعد من الحساب مدفوع معين ليخصص لوفاء دين معين .

ولما كان يبن من مطاعة طلبات خطابات الضمان المقتمة من شركة اتوبيس مقار الى البنك البلجيكي والدولي بمصر ( بنك بور سعيد ) انهسة متضمن نصا بمقتفاه خول البنك المذكور الحق في استقطاع قيمة خطابه الضمان الذي يصدره من حساب جارى الشركة لديه وتجييده في حساب مربوط تأيينا لخطابات الضمان مع تخصيص المالغ المقيدة في هذا الحساب واعتبارها مرهونة لصالح البنك لسداد المبالغ التي يلتزم البناك بدعمها الى المستفيدين من خطاب الضمان ، وعلاوة على ذلك علن جميع ما يسكون لدى البنك من أموال أو أوراق مالية أو تجارية أو قيم مالية للشركة تقبر مخصصة ومرهونة لصالح البنك تأبينا لجميع التزاماته الناشسةة

عن الكفالة سالفة الفكر . والشركة نقر اقرارا صريحا لا رجوع نبيه بحق البينك في احتجاز هذه المبالغ والاموال دون حلجة لفكر الاسباب .

وعلى متنفى ذلك يكون الطرفان المتعاقدان قد انفقا عسد امسدار خطابات الضمان على استبعاد ما يوازى قيمتها من حساب جارى الشركة مع تخصيص المبالغ المستبعدة ورهنها لصالح البنك ضمانا لجميع تعهداته الناشئة عن اصداره خطابات الضمان المشار النها .

واذا قام البنك بدنع خطابات الضمان الى الجهة المختصبة تنفيسذا المتركة المذكورة تجاهها نتيجة استغلال الشركة خطوط اتوبيس المجموعة الثالثة بمدينة القاهرة نقد حق له ونقا لنصوص الانفساق المشار الله أن يستقطع من الحساب المخصص تأمينا لخطابات الضمان بقدر تيبة الكمالة التي اداعا عن الشركة .

وعلى متتفى ما تقدم لا تعتبر قبعة خطابات النسان الكسار اليها من المحدودات المتعلقة بمرعق النقل الذي كانت تتولاه شركة أتوبيس مقسسار والتي تؤول التي مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بمتتضى المادة الثالثة من القانون رقم 100 لسنة 197، سسائف الفكر ، ومن ثم غلا يعتسسبر استقطاع البنك هذه القيمة من حساب الشركة الجارى لديه من التصرفات التي نصت على بطلانها المادة 11 من هذا القانون .

ذلك انتهى راى الجمعية العبومية الى عدم احتية مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة في تنبة خطابات الضمان التى دمعها بنك بور سعيد اللى الجمات المختصة وتنفيذا الانزام شركة اتوبيس بقار

. ( منتوی رشم ۱۱۸۱ فی ۳۰/۱۰/۳۰ )

# الفصل السابع عشر مسائل متنوعة

## قاعسدة رقسم ( ۲۷) )

#### : المسجلة

مشروع عقد نبونجى مزمع ابرامه بين القسوات المسلحة ومؤسسات وزارة الصناعة ... النص فى المادة ١٢ من مشروع العقد المذكور على انشاء لجنة سميت بلجنة التحكيم يلجا اليها طرفا التعاقد فى سبيل حل الفظات التى نتشا عن العقد ، وياتزمان بقراراتها ... عدم انطواء هذا التص خروج على احكام القانون ، وعدم تضمنه سلبا لاختصاص الجمعية العمومية يظل تقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ... اختصاص الجمعية العمومية يظل غالما بالنسبة للحالات التي يتعذر فيها على لجنة التحكيم حل النزاع ، وكذلك في حالة عدم تنفيذ اى من الطرفين القرار اللجنة ... اسامي ذلك .

### ملخص الفتسوى :

ان المادة 17 من مشروع العقد النبونجي المزمع ابرامه بين القسوات المسلحة ومؤسسات وزارة الصناعة تنص على أن « التحكيم: (1) يختص مدير ادارة . . . بالنظر في الخلافات المالية والفنية بغرض التوصل الى اتفاق مع المختصين لدى الطرف الثاني ( المؤسسة ) ويعتبر اتفاقها ملزما للطرفين ويعدل العقد على ضوء ذلك ( ٢) الخلافات التي تخرج عن سلطة مدير أكارة . . . . سواء في النواحي الملية أو الفنية أو التي لا يتم التوصل الى التفاق بشأنها فيتم اجداد محضر بوجهات نظر كل من الطرفين وذلك بشسأن المشكلة التي لم يتم الاتفاق عليها ) ويوقع عليه كل من مدير ادارة . . . . ورئيس مجلس ادارة الطرف الثاني ، ويرسل الى هيئسة التنظيم والادارة الغرضه على لجنة التحكيم المشكلة من :

الرئيس مساعد وزير الحربية عضوان يعينان بمعرفة القوات المسلحة الإعضاء عضوان يعينان بمعرفة وزارة الصناعة مدير ادارة .... بالقــوات المسلحة مدير المسنع المنج

ولرئيس لجنسسة التحكيم الحق فى طلب خبسسير أو اكثر لاغراض الاستشارة فى المشاكل المعروضة . ( ٢ ) تكون ترارات لجنة التحكيم نهائية وملزمة للطرفين فور صدورها وغير قابلة للطعن .

وواضح من استقراء هذاالنص أن طرق العقد في سحسبيل طرب الخلافات التي تنشأ عنه اتقتاعلى يتشكيل لجنة سميت « بلجنه التحكيم » وارتضيا الالتجاء الى هذه اللجنة والالتزام بقرارتها بحيث يمكن القول بأن يا ينهى اليه رأى هذه اللجنة هو تعبير عن رادتهما الابر الذي ينتنى معه تيام بزاع بين الطرفين مما تختص الجمعية العمومية بنظره بالتطبيق لاحكام قاتون تنظيم مجلس الدولة ، اذ اختصاص الجمعية لا يقوم الا في حالة نشوب نزاع بين الطرفين يتعذر عليهما التوصل الى حل في شائه عليها عندنذ الى الجمعية العمومية البعمومية البعمومية بنتوى ملزمة .

وغنى عن البيان أن اختصاص الجمعية العمومية يظل قائما بالنسبة الحسالات التى يتصدر فيها على لجنسة التحكيم حل النزاع ، وكذلك في حالة عدم تنفيذ أى من الطرفين لقرار اللجنة ،

ويخلص مما تقدم أنه طالما النزم كل من طرق المقد بقسرار لجنسة التحكيم غانه لا يسكون ثبة نزاع ينعقسد الاختصساص بنظره الجمعيسة العمومية ، وبالتالى غان مباشرة هذه اللجنة لعبلها لا يتضمن اغتسانا على اختصاص الجمعية ، ولا يعدو تشكيلها أن يكون مجرد اظهار لارادة الطرفين بشان ما يقور من خلافات في شاته حفاظا على المعربة المتطلبة له .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى ان نص المادة ١٢ من مشروع. المقد النبوذجي المسروض لا ينطوى على خسروج على أحسكام القسانون.

ولا يتفيين سلبا لاختصاص الجُمعية العبوبية لعسى الفتوى والتعريع بجلس الدولة ،

( نتوی رقم ۳۸۱ فی ۹/۰/۱۹۷۱ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۸) )

#### : المسلما

هيئات عامة « هيئة النقل العام بالقاهرة » .. ( عقد ... عقد غير مسمى ... التزام بدلى ) نص المادة ٢٧٨ من القانون الدنى مفاده أن الالتزام البدلى هو التزام مفرد المحل ولكن يجوز الاتفاق على أن يقوم مقامه في الوفاء شيء آخر يؤديه الدين فينقضى بذلك التزامه ... تعاقد هيئة مع هيئة أخرى على تسليمها بعض قطع الفيار وتمهدها بود مثيل لها ... قيام الهيئة بود بمضها واختيارها اداء ثبن الهاقى ... تقاعسها عن الوفاء ... الزام الهيئة باداء ثبن الهاقى ... تقاعسها عن الوفاء ... الزام الهيئة باداء ثبن الهاقى ... تقاعسها عن الوفاء ... الزام الهيئة باداء ثبن الهاقى ... تقاعسها عن الوفاء ... الزام الهيئة باداء ثبن الهاقى ... تقاعسها عن الوفاء ... الزام الهيئة باداء ثبن القطع التي لم ترد المهيئة الإخرى ... تطبيق .

## ملخص الفتسوى :

ان الهيئتين ابرمنا مندا غير مسبى تمهدت بمتضاه هيئة النقل المغم بالقاهرة بتسليم بمض قطع الغيسار الى الهيئة المسابة لنقسل الركاب بالاستخدية التى التزيت برد مثيل لها أ وبعد أن ردت بعضها حولت التزامها بره البلقى الى التزام بطى عجواه أن ترد ما ثبقى في نبتها من قطع القيسار المسلمة لها أو أن تؤدي شفها ه

ولما كالت المادة ( ٢٧٨ ) من القانون المدنى تنص على أن :

ا مديكون الالتزام بدلها اذا لم يشميل محله الا شمينا واحدا ولكن تبرأ ذمة المدين اذا أدى بدلا منه شيئا آخر ،

I WE - Tre!

 لا سد والشيء الذي يتسلمه محل الالتزام لا البديل الذي تبرأ ذمة المدين بادائه ، هو وحده محل الالتزام وهو الذي يعين على طبيعته .

ومفاد ذلك أن الالنزام البدلى هو النزام مفرد المحل . ولكن يجسوز الانفساق على أن يقوم مقسامه في الوفاء شيء آخسر يؤديه المدين فينقضي بظك النزامه .

ولما كانت الهيئة العلمة لنقل الركاب بالاسكندرية قد رغبت عن تنفيذ النقل التزامها برد باقى قطع الغيار واختارت أداء ثبنها الذى قدرته هيئة النقل العام بالقاهرة بمبلغ ٢٤٩٠،٧١ جنيه ، ثم تقاعست عن الوغاء به ، غانه يقمين التزامها بأدائه .

لذلك انتهى رأى الجمعية المهومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العلمة لنقل الركاب بالاسكندرية بأن تؤدى الى هيئة النقل المسام ملقاهرة مبلغ ٢٤٦ جنيها و ٧١ مليها .

ا متوی رشم ۱۰۱۶ بتاریخ ۱/۱۱/۱۹۷۱)

قاعسدة رقسم ( ۲۹) )

#### المستعدا :

تمساقد مجلس مدينسة بصفته نائبا عن مديرية الاوقاف مع احد المقاولين القيام بعبلية توصيل المياه الى احد المساجد مدم اعلان المقاول بوجود النبيابة لا يبنع انصراف آثار العقد الى مديرية الاوقاف ما اسماس المحافظة النص المادة ١٠٦ مدنى أن المقاول يستوى لديه أن يتمامل مع الاصيل أو النائب ما القرام وزارة الاوقاف باداء المستحق للمقاول عن المعلية مديرية الاسكان والرافق بذلك تقيامها مديرية الاسكان والرافق بذلك تقيامها بهشروع لاحق استوعب المشروع القديم واقتضى ازالة الوصلة التي قام بها المقاول .

#### ملخص الفتري:

ان المادة ١٠٦ من القانون المدنى نفس على انه: « اذا لم يمان الماقد وقت ابرام المقد انه يتعاقد بصفته نائبا نمان اثر العقد لا يضبانه المي الإسيل دائنا أو مدينا الا إذا كان من المغروض حتما أن من تصاقد مصه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوى عنده أن يتمسامل مع الاصيل طو النائب » .

ومن حيث أنه ولئن كان البادى من الاوراق أن مجلس مدينة أبو تبع علم يعلن المقاول وقت ابرام المقد — المنبئل في أمر الممل وشروط المقايسة وقبول المقاول التنفيذ طبقا لهما — أنه تماتد بصفته نائبا عن مديرية والوقاف ، كما أنه ليس مغروضا حتما علم المقاول بوجود هذه النيسابة — الا أنه يخلص من ظروف الحال أن المقاول المذكور تاجر يحترف تنفيسند عمليات توصيل الباه وغيرها من مقاولات الاعبال الصحية لحساب من يتعاقد معه من الجهات العامة أو الخاصة مستهدفا في المقام الاول تحتيق الربح دون أن يعتد بشخص المتعاقد معه قدر اعتداده بهلاعة شروط المقد الملحقة ، وأنه قبل التعاقد على العبلية موضوع النزاع طبقا لشروط المقد المقابسة التي اعدها مجلس المدينة واقرتها مديرية الاوقاف ومن ثم فقد كان يستوى عند هذا المقاول أن يتعامل مع أي من المجلس أو المديرية على البرط خالى أن آثار المقد ما دامت شروط التعامل واحدة في الحالين — وعلى ذلك فان آثار المقد الذي ابرمه مجلس المدينة مع المقاول — حقسوقا والنزامات — تنصرف الي مديرية الاوقاف مباشرة .

ويصرف المتاول عتب ذلك مباشرة ما يستحق بعد خصم المبالغ التي سسبق. مرفها على الحساب أو أية مبالغ أخرى مستحقة عليه ٢ ، غان متنفى ذلك أن يستحق المقاول المبلغ الذي أسفر عنه الحساب المقالى عن الاعمال التي أثم تنفيذها فعلا بعد أجراء الخصومات اللازمة وعلى هذا غان وزفرة الاوتاف تكون طرمة بأن تؤدى اليه صافى المبلغ المستحق له طبقا للحساب. المتالى على الاساس المتقدم .

ولا حجة نيما تذهب اليه وزارة الاوقاف من أن مديرية الاسكان والمرافق بمحافظة اسبوط ازالت وصلة المواسير الحديدية التي نفذها المقاول لصالح الساجد التابع لها واستبدلت بها وصلة اخسرى من مواسسير الاسبستوس لتبد ناحية الزرابي بالياه ... بما في ذلك مسجد الشوامع ، وأن المشروع الجديد وهو يخص مديرية الاسكان والرائق - قد استوعب المشروع الاول ، بما ينبغى عليه أن تسكون وزارة الاسسكان والمرانق هي الملزمة باداء مستحقات المقاول عن المشروع الاول ، لا حجة في ذلك ، من جهة لان حق المتاول في اقتضاء تبعة الحساب الختامي انها نشا نتيجة لتنفيذه التزامة في عقد المقاولة ، وليست ثبة علاقة واقعية أو تانونية بين هذا العتـــد وبين المشروع اللاحق الذي نفذته وزارة الاسكان والمرافق والذي التنفي ... السباب ننية - ازالة الوصلة التي سبق أن نفذها المتاول طبقا للمتد المذكور ومن ثم فلا يؤثر تنفيذ المشروع الجديد على حق المقاول المتولد عن. هذا العقد ، ومن جهة أخرى ، لأن المشروع الجديد الذي نفذته مديرية الاسكان والمرافق بمحسافظة سوهاج ــ انها يهدف الى تحتيسق منفعسة عامة لناحية الزرابي الواقع بها مسجد الشوائع باعتباره جزءا من المشروع العام لامداد الريف بمياه الشرب ــ واذا كان تنفيذ هذا المشروع قد استلزم أزالة خط المواسير الخساص بالسجد وحده سحيث حالث الاعتبارات النفية دون جمع خطى المواسير في طريق واحد ــ مان المشروع الجــديد بحثق لسجد الاوقاف ذأت الغرض الذي كان قد ترتب على تنفيل المشروع الاول الخاص وهو المداد مسجد الشوائع بالماء وليس من شسأن استيماب ألمشروع أأجهد للمشروع الاول ترتيب اثر فاتونى بنقهل الالتزام باداء مستحقات المشاول الناشئة عن عقد المقاولة الخاص بهذا الأخير الى علاق مجلس مدينة أبو تيج أو مديرية الاسكان والمرافق ، ولا سيما أن وزارة الاوتان لم يلحقها شرر ما من جراء أزالة مواسير مشروعها الخسساس ، خضلا عن حقها في استرداد المواسسير المحديدية التي أزيلت من طريق المحدوج الخاص لكونها ملكا لها ببوجب عقد المجلولة .

لذلك انتهى الراى الى أن وزارة الاوقلف ... مديرية الاوقاف بمحافظة السيوط ... هى الجهة الملزمة بالوغاء بمستحقات المقاول عن عملية توصيل المهاه الى بسجد الشوائع التابع للوزارة ، وهى المحددة بالحساب المقامي فهذه المملية الذى اعده مجلس مدينة أبو تيج .

﴿ مَلُوى رَمَّم ٢٤٤ فَى ١٩٦٦/٥/١

قاصدة رقيم ( ۲۰) )

عقد ... تفسيره ... متى يجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين ...

### 14---41

٣ اثر للظروف اللاحقة على انقاد المقد في تحديد الافترامات التي تترتب عليه ولا في التعرف على الارادة المستركة للمتماقدين ... غلط في اسمي تحديد الافرن ... منى يقوم ... اثر الظروف المفاصة بالتماقدين في استبعاد الموقوع في هذا الفلط ... اعمال ذلك على المقد المرم بين شركة وادى كوم أمب والحيمية التماونية الماية الاصلاح الزراعى والتي حقت محلها في هذا المقد الهوبئة العابة الاصلاح الزراعى عن بيع مساحة من الارض قبر شنها بجلغ منيه جنيه بعليه على أساس سيمين مثل الضريبة مهم جنيه ومعاصرة المفاوضات التي تحديد الثين على أساس سيمين مثل الضريبة ومعاصرة المفاوضات التي تحديد الثين على أساس سيمين مثل الضريبة مهم فيه ربط ضريبة الإطبان على الاراضي الجيمة والتي كان مقررا سرياتها قانونا حن الموارا الولا صدور القانون رقم ٢١٩ فيمنة ١٩٥٨ بتأخيل سرياتها قانونا ...

#### يكفس القنسوي :

ان مقطع الخلاف يتحدد بالبت نيها اذا كانت الارادة المتسسركة الطرق العقدد المبرم في ١٩٦٠/٨/١٥ بين الجنمية التصاونية للاسسلاح. الزراعي وشركة وادى كوم أمبو قد انصرفت الى تحسيد ثين الصفقة بالمللغ الوارد بالمقد أيا كانت الطريقة التي تم بهما حساب هذا المسلغ وتحديده على نحو ما تتبسك به الشركة البائعة أم أنه قد روعي في تحسيد همذا الثين عنساصر ثبت عدم صحتهما نيها بعد بها يترقبه على ذلك من وجوب تعديل الثين أو النسخ لما شاب ارادة طرق العقد من غلط عملي نحو ما تتبسك به الجمعية المسترية .

ومن حيث أن القانون المدنى ينص في الماده ١٥٠ منه على أن « ١ -- أذا كانت عبارة العقد واضحة غلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين -- ٢ -- أما أذا كان هناك محل لتفسير العقد عيجب البحث عن النية المشتركة للمتعساقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للالفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبعا ينبغي أن يتواغرا من المائة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجارى في المعلمات » .

ومن حيث أن يتمين الالتنات عن كل ما حيث بعد انعقاد عقد البيع. قى ١٩٦٠/٨/١٥ من حلول الهيئة اتعابة للاصلاح الزراعي محل الجمعية التعاونية كبشترية في هذا العقد ؛ وما صدر عن مجلس ادارة الهيئية المذكورة وعن السيد نائب رئيمن الوززاء للزراعة والري من قرارات في هذا الشان لأن كل هذه الإجراءات والوقاع تبت بعد انعقاد المقد غلا تؤثر في العقد ذاته ولا نبيا يرتبه من حقوق والتزامات انتقلت الى الهيئة المسامة للاصلاح الزراعي بحالتها بمتنفى حلولها محل الجمعية التعاونية ، كما تقد لا شأن لتلك الظروف اللاحقة في تفسير الارادة المشتركة لطرفي المقد الإصلى وهما شركة وادى كوم أمبو البائعة والجمعية التعاونية المسامة الملاصلاح الزراعي المشترية .

وبن حيث أن المادة الثالثة بن عقد البيسع المرم بين شركة وادى. كوم أبهو والجمعية التعاونية العامة للاصلاح الزراعي تنص على الآتي : مليم حتيه

تم هذا البيع بمبلغ ١٩٩ره١٢٥ . . . . للمساحة المذكورة وتسعرهه

س طیت

1. ١٩ ١-١٩٣٦ تحت العجز والزيادة على أن يكون تحديد الثين النهائي على أساس السلحات الفعلية التي يتم تسليبها وعلى نفس الاسمى التي اتبعت في تقسدير الثبن » ويخلص من هذا النص أن ثبة اسمى قد اتبعت في تقدير الثبن » وإذا كان هذا النص أو غيره من نصوص العقد لم يتضمن بيان أسس تقدير الثبن » الا أنه ورد بنهاية العقد تذليل موقع من الطرفين عن مرفقات العقد ومنها (قائمة ببيان الأطبان المبيعة ) وقد تضمنت هذه التثبة بياتا اجمالي الثبن تسبح غيه الارض أربعة اتسام قسم منزرع بضريبة ، وحدد متوسط ثبن الفدان والمساحة لكل قسم ، وشمل البيان المذكور سعر ضريبة كل قدان منزرع سواء كان مربوطا عليه ضريبة في ذلك الحين أم لا وحدد ثبن القدان على أساس سبعين مثل الضريبة ويناء على ذلك حدد الثبن الإجهالي .

وبن حيث أنه تبل ابرام المقد المشار اليه في ١٩٦٠/٨/١٥ الجريت دراسات ومفاوضات استبرت عدة شهور عاصرت الوقت الذي تم نيسه ربط الضريبة المقرر سريقها تمتونا من ١٩٥٩/١/١ لولا صدور القيانون ربم ٢١٩ لسنة ١٩٥٨ الذي اجل الربط الجسديد سسنتين ، وييسدو من ظروف التعاقد أن الطرفين عندما ارتضيا الضريبة المقررة على الاطيسان المبيعة الساسا لتحديد الثين لم يقصدا الضريبة المقررة نما على الاطيان من ابرام المقد ، وانها قصدا الضريبة المعدلة التي كان مقررا سريانها من الرام العقد ، وانها قصدا الضريبة المعدلة التي كان مقررا سريانها بدليل أن قاتمة بيان الاطيان المبيعة الملاقة بالمقد تضمنت ضريبة للاطيان بدليل أن قاتمة بيان الاطيان المبيعة الملاقة بالمقد تضمنت ضريبة للاطيان المن ليس مرتبطا أصلا بسبعين مثل الضريبة المربوطة لمصلا كها هسؤ المدال في تحديد ثمن اراضي الاسلاح الزراعي المستولي عليها وانها حدة الثين برضاء حر من الطرفين المتعادين .

ومن حيث أنه أذا كاتت ثبة اعتبارات نتطق بأهداف أجتسامية واقتمسادية دعت المشرع إلى تأجيل العمل بالمربية المعللة ، قلا يجوزا للجمعية التعاونية العابة للاصلاح الزراعي أن تتفرع بذلك للمسدول عن الثين الذي ارتضته بحجة وتوعها في غلط جوهرى شباب ارادتها عند توتيع المعقد ، ذلك أن الفلط هو حالة تقوم بالنفس تعبل على توهم غير الواقع ، وماذا لوحظ أن البائع والمشترى كليهما يصلان في القطاع الزراعي ويتصلان العسالا وفيقا بالقوائين الزراعية وما يتطق بهاتين من شئون ضريبة الاطيان وارضاعها وتطوراتها ، بل انهما من الجهات القائمة على تطبيق هدف القوائين ، فلا يمكن أزاء ذلك تبول فكرة وتوع الجمعية التصلونية المشترية في خطا جوهرى يتطق بجهلها القيمة الحتيقية للضريبة المنروضسة على الأطيان المبيمة وقت التعاقد خاصة وأن اعداد قائمة الإطيان المبيمة فم بواسطة لجان فئية مشتركة من العالمين في الجهتين المتعاتدين .

ومن حيث أنه يخلص من كل ما تقدم أن الواضيح من ظروف ابرام المقد الذى تم بين شركة وادى كوم أمبو والجمعية التعاونية للاصيلاح الزراعي في ١٩٦٠/٨/١٥ أن تحديد الثبن الوارد بهذا المقسد تم على أساس التقدير الوارد بقاتمة الاطيان المرفقة بالمقد والتي اتخنت الضريبة المسلميا لتحديد تيبته لا بوصفها ضريبة ملزمة أو معمولا بهبا تاتونا لا وقت سريان المقد وأنها باعتبارها خير معيار ارتضاه الطرفان لتحديد الثبن ومن ثم يتمين على الجمعية التعاونية المسسترية ومن بعدها الهيئة العالمة للاصلاح الزراعي بوصفها خلفا خاصا لها في المقد مداد الثبن الوارد في المقد ٤ ويجوز لها التحمك بأن عيبا شاب الوارد في المقد ٤ ويجوز لها التحمك بأن عيبا شاب

لهذا انتهى رأى الجمعية العبوبية إلى التزام الهيئية المسامة للاصلاح الزراعي باعتبارها خلفا خاصا للجمعية التعاونية العسلية للاصلاح الزراعي بأداء الثبن المحدد في عقد البيع المبرم بين هذه الجمعية التعاونية وشركة وادى كوم أمبو في ١٩٦٠/٨/١٥ على اسساس سبعين مثل الضريبة المحلة التي كان مقررا لسرياتها من ١٩٥٩/١/١ .

( المتوي رقم ١٩٥٩ في ٢٢/٣/١٩٧١ )

# أقافسية رقسم ( ٢١١) )

#### : 12...49

التزامات — التزام دورى متجدد — التزام الوزارة بصرف كيــة الزيت التزامة المحكم لميـة الزيت التزام المحكم لمالحه هو التزام دورى متجدد — ومادام قد اوقف ميرف هذه الكية خلال فترة زمنية معينة ، فإن التزام الهزارة يزول ويسبقط بالتضاء تلك الفترة — إساس ذلك ،

# ملخص الفتوي:

ان التزام الوزارة بصرف كبية الزيت المسررة لصناعة المسكوم المساحه هو التزام دورى متجدد يرتبط ارتباطا اساسيا بفترة زمنية محدة بقصد استعماله في هذه الفترة بعينها في الفسرش الذي تررت من الخله . وما دام قد اوقف صرف عذه الكبية خسلال فترة زمنية معينة في القزام الوزارة يزول ويستقط بالتقضاء تلك الفسترة لان الزمن متى مضى لا يعود وبالتالي لا يعود معه الالتزام الذي ارتبط به .

وغنى عن البيان أن هذا النظر هو ما يتدق مع التواعد المسلمة التى تحكم الالتزامات المبتدة أو التى تشمل عن عتود المدة ، موقف تنفيسند الالتزام المبتدد أو عقد المدة أيا كان سسببه يترتب عليمه نقص كبه ويوال جزء منه هو الجزء الذي أوتف التنفيذ خلاله لان ما مامت من الزمن لا يمكن تعويضه ، فالزمن عقصر أسساسي متمسود بذاته في هسذا النوع من الالتزامات .

(ئتوی رئتم ۹۳۱ فی ۲۸/۱۰/۲۸ )

## قاعدة رقسم ( ۲۲) )

#### 

عقدود المسادتان ١٦٠ ، ١٦٠ مسنى المنساع احد المتاقدين في المقسدود التبسسانية عن تنفيذ التزامه به اثره جواز طلب التنفيذ أو القسسخ الذي يؤدى الى اعادة الطرفين الى الحسائة التي كذا عليها قبل التماقد جواز طلب التمويش أن كان قد أصاب المساقد ضرر به تطبيق به تنفيذ التزامها في مواجهة هيئة المارض مها جمل تنفيذ التزامها غير مجد يجيز الهيئة الاخرة طلب فسسخ الاتفاق واسترداد ما دفعته .

## بلخص الفتري :

ان المادة ١٥٧ من التسانون المدنى تنص على أنه ( في العتود المازية اللجانبين اذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزايه جاز للمتعساقد الآخر بعسد اعذاره أن يطالب بتنفيذ العقد أو بنسخه ، مع التعويض في العسالتين أن كان له متنض .... ) .

وتنص المادة ١٦٠ من ذات التانون على أنه ( اذا نسخ المقد اعبد المتماندان الى الحالة التى كانا عليها تبل العقد ، فاذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض) .

ومفاد ذلك أنه اذا امتع احد المتعاتدين في المعود التبادلية عن تنفيذ التزاهه كان للمتعاتد الآخر أن يطالب بالتنفيذ أو بالفسخ وكذلك بالتعويض أن كان قد أصابه ضرر نتيجة لذلك وأن نسمخ المقد يؤدى ألى أعادة الطرفين الى الحالة التي كانا عليها تبل التعاقد .

ولما كانت هيئة الاستملامات قد تأخرت في تنفيذ التزامها بتوريد الاتملام التي التزمت في مواجهة هيئة المعارض باعدادها للعرض بمعرض

مونتريال الذى اللهم عام ١٩٦٧ حتى انتهى المعرض بحيث اصبح تنفيذها الملاتزام غير مجد قان هيئة المعارض تكون على حق في طلبها فسخ الاتفاق الذي الدي أبرم بين الهيئتين وأن تسترد تبعا لذلك مبلغ الألف جنيسه الذي ادته، لهيئة الاستعلامات في مقابل إعداد تلك الاعلام .

واذا لم يلحق بهيئة المعسارض ضرر محقق نتيجة الخسلال هيئسة الاستعلامات بالتزامها مان طلبها تعويض قدره الف جنيسه لا يقسوم على سبب يبوره .

لذلك انتهت الجمعية الممومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الزام الهيئة العامة للاستعلامات بأن تؤدى الى الهيئة العامة لشئون المعارض والاسوافى الدولية ببلغ الالف جنيه .

( ننتوی رقم ۷۲۷ فی ۵/۱/۹۸۲ )

# قاعسنة رقسم ( ٣٣) ) .

#### المسلما

العقى و السبحاة عقد اداء غدية المسلاج الطبيد الذي تبريه البيئة العسلية القسامين المحدى مع الاطبساء التعسادين يدخل في نطسلان عقسود المهسل المساة سيان احسكام فقون التامين الاجتماعي على الاطباء المساقدين مع الهيئة العامة التسامين الاجتماعي .

## ملخص الفتسوى :

بالرجوع الى نصيوس عقد أداء خدمة العسلاج الطبى الذى تبريه الهيئة العلمة للتأمين الصحى مع الاطباء المتعاقدين معها يبين أنها تركت للهيئة صاحبة العمل سلطة تحديد الاشخاص الذين يلتزم الطبيب بعلاجهم

من البند الثاني منها صرف اجر الى الطبيب يتدلل في مكاماة مسهورية عبرها شاتون جنيها . وحوى البند السادس الجزاءات التي توقع في حالة القياب عن العمل تقضى بأن يخصم من مكاماة الطبيب ٢٩/١ من تيبتها من كل يوم يتغيبه بلان سابق ٢٠/١ عن كل يوم يتغيبه بدون الن كما تضمن الملحق الاول للمقد تحديدا دقيقا لواجبات الطبيب ولنوعيسة العمل المطلوب منه ، ومؤدى ذلك توافر عنصر التبعية التنظيبية والادارية . وعنصر الاجر اللذان تقوم بهما علاقة العمل / الامر الذي يدخل هذا المعتد في نطاق عقود العمل المسهاة ويخرج به من دائرة المعتود غير المسهاة ، ويخضمه بالتالي لاحكام قانون العمل ،

ولما كاتت المادة الثانية من قانون التامين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علم المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن : « تسرى احسكام هذا القانون على المالمين من النئات الآنية : أسسر، ب المسالمين الخافسعون لاحسكام قانون العسل الذين تتوانر فيهم الشروط الآتية : اسس أن يكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فاكثر ٢٠ س أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينسات قرار بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمسل منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمل المقاولات وعمال الشحن والتقريغ » وقد صدر قرار وزير التأمينسات رقم ٢٨٦ لمسنة ١٩٧٦ متضمنا النص في مائنة الأولى على أن : « تعتبر علاقة العمل منتظمة أذا كان العمسل الذي يزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ؛ أو كان يرزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ؛ أو كان يرزاوله العامل يدخل بطبيعته فيما يزاوله صاحب العمل من نشاط ؛ أو كان المسمور على الاقل » . فين ثم تسرى قانون التسابين بن العاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل الذين تتوانر في شانهم الشروط بن العاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل الذين تتوانر في شانهم الشروط بن العطابة لانطابة لانطابة و ذلك باستثناء من يكون خاضما منهم لنظام تأميني آخر .

( غنوی رشم ۱۱٤٦ فی ۱۲/۲/۱۲/۱ )

## ٠٠ قامسدة رقسم ( ٢٤٤ ) ٠٠

200

#### الجسطا :

عشد استحالة تغيية — انقضاؤه — التناقد بين هيئة النقل العالم بالاسكاورية ومنطقة الاسكنورية التعليبية على القيام بتوريد الكهرباء الدرسة تابعة للمنطقة الملكورة — صدور قزار جمهورى بقصر توريد التيار الكهربائي بالاسكندرية على المؤسسة المالة للكهرباء وقيام المؤسسة بتغذية المرسة بالتيار من شبكتها بدلا من شبكة المهيئة — أثر ذلك — انقضاء المقد المشار اليه نظرا لاستحالة تغييده وانقضاء التزامات الطرفين المترتبة عليه — لا وجه القول بسريان المقدد وانتقاله الى مؤسسة الكهرباء لأن المقد مازم لطرفيه فقط — اسساس.

## بلغض الفتوي:

المدة ( ۱۶۷ ) من القانون المدنى تنص على أن المقد شريعية المتماتدين غلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرغين أو للاسباب التي يتررها القانون » . وتنص المادة ( ۱۵۲ ) منه على أنه « لا يرنب المقد التزاما في ذمة الفير ، ولكن يجوز أن يكسبه حقا » كها تنص المادة ( ۱۵۹ ) من ذات القانون على أن « في المقود المازمة للجانبين أذا أنقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه أنقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ المقد من تلقاء نفسه » .

وتنص الخلاة ( ١٦٠ ) من ذات القانون على أنه ( اذا نسبخ العقد أعيد المتعادان الى الحالة التي كاتا عليها تبل العقد . خاذا استحال ذلك جاز الحكم بالنعويض ) .

وتنص الحادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٦ لمسنة 4٩٦٥. بانشاء المؤسسة المعرية العلبة للكورياء ... على أن ( تنشأ مؤسسة علمة: خسمى المؤسسة المصرية للكهرباء ، وتعتبر مؤسسة عامة في تطبيق أحكام المقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ وتلحق بوزارة الصناعة والثروة المعدنيسة والكهرباء ٠٠٠) .

وتنص مابنه الثانية على أن ( تختص المؤسسة العامة بما ياتي :

 ١ تغيد المشروعات الخاصة بانتاج القوى الكهربائية ونتلهــــا وتوزيعهــــا ،

٢ ــ ادارة محملات الكهرباء وتشغيلها وصيانتها والنقل وتنظيم حركة
 ١٣عمال على الشبكات الرئيسية في اتحاء الجمهورية .

٣ - توزيع التوى الكهربائية وبيعها في انحاء الجمهورية .

ومن حيث أنه بناء على هذا القرار غان العقد المبرم بين الهيئسة المنكورة ومديرية التربية والتعليم أصبح مستحيل التنفيسة بانتقسال مهمة توريد التيار الكهربائي .

ولما كنن الثابت بالعقد أن العداد الكهربائي والباب الحديدي هما ملك الهيئة وإنها تؤجرهما طوال مدة التعاقد بايجار شمهري .

ومن حيث أن البنسد ( ٢٠ ) من العقسد المبرم بين الجهنين يقضى بأنه أذا رغضت البلدية أو الحسكومة لأى سبب كان وفى أى وقت السسماح فيئة النقل بتوريد التيار بعتبر العقسد لاغيسا ولا يكون للمشترك الحق فى المطالبة بأى تعويض غان مؤدى ذلك انتضاء المتد بصسدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٢٦ لسنة ١٩٦٥ يقصر توريد التيار الكهربائى عسلى مؤسسة الكهرباء وحدها ولا وجه للقول بسريان العقسد وانتقساله الى مؤسسة الكهرباء لأن العقد المبرم ملزم الحرفيه فقط ، وإذا انتضى العقسد غانه ينتفى برمته يه وتنقضى التزامات الطرفين المترتبة على العقسد ومنهسا بلالتزام بتركيب العداد والباب الحديدى والالتزام باداء ايجارها لارتباطها بمقد توريد التيار الكهربائى ومن ثم لا يحق لمديرية التربية والتعليم الاحتفاظ بالعداد أو البلب الحديدى بغرفة المحول ويكون عليها أن تردهها للهيئسة أو ترد قيهتها .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى الزام مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية برد العداد الكهربائي والباب الحديدى لغرغة التحويل المشار البها أو دفع تبيتها نقدا للهيئة العابة لنقسل الركاب بمحسسانظة الاسككندرية ...

( نتوى رتم ۲۰۱ في ۱۹۷۹/۷/۱۰ )

## قاعسدة رقسم ( ٣٥) )

#### المسادا :

عقد ... استحالة التنفيذ ... « فسخ المقدد ... اثره » ... استحالة تنفيذ الالتزامات الناشئة عن المقدد يترتب عليها انفساخه ... بن تلقاء نفسه ... ويعود المتعاقدان الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ... اشتمال مادة في المقد على التزام أحد الاطراف فيه بابداد الطرف الآخر بنام على طلبه بالبيانات اللازمة لاجراء الدراسة المتفق عليها بينهها ... تعذر الطرف الآخر الوفاء بالتزامه بغي تلك البيانات ... اعتبار ذلك عنصرا جوهريا من عناصر المقد ... يترتب على ذلك أن المقد المرم بينهما يكون بهذه المثابة قد اصبح مستحيل التنفيذ ويتمين أعادة المتماتدين الى الحالة التي كانا عليها قبل التماقد .

## ملغص الفتسوي :.

ان المادة ( ١٤٧ ) من القانون المدنى تنص على ان « المقدد شريعة المتحساندين علا يجوز نقضسه أو تعديله الا باتفاق الطسرنين أو للاسباب التي يقررها القانون » وتنصى المادة ( ١٤٨ ) من ذات القسانون على أنه « يجب تنفيذ المقد طبقها لما الشقيل عليه ويطريقة تتفق مع ما يوجبسسه حسن المنية ، ولا يقتصر المقد على الزام المتعاقد بما ورد نيسه ولسكن

يتنساول إيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف والمدالة بحسبه طبيعية الالتزام » وتبس المادة ( 104) على أنه « في العنسسود الملائة للجيانين اذا انقضى التزام بسبب استحالة تنفيذه » انتفحت مسيعة : الالتزامات المتسابلة له وينفسسخ المقسد من تلقساء نفسسه » وتنصيه المادة ( 10.7 ) على أنه « أذا نسخ العقد أعيد المتساتدان إلى الحسالة التي كانا عليها تبسل المقد » اذا استحال ذلك جاز الحكم بالتعويض » .

وبغاد ذلك أن المتعاقدان يلتزمان باحترام المقد وتنفيد الالتزاماته الواردة بحسن نية ، وأن المقد ينفسه من تلقساء نفسه أذا استحال تنفيد الالتزامات الناشئة عنه ، وفي هذه الحسالة يعود المتماقدان. الى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد .

ولما كانت المادة السابعة من العشد الميرم في ١٩٧٤/٦/١٠ بين. المؤسسة العابة للغزل والنسيج ومعهد التخطيط ظرم المؤسسة بالمدادة المهد بنساء على طلبه بالبيانات اللازمة لاجراء الدراسسة المتفى عليها بينهما وكان من المتعذر على المهسد الوناء بالتزامة بقسير طك البياتات المتها عد متصرا جوهريا من عناصر العقد > فظله على مسئولهة المهسدة الناتات اللي طلبها .

ولما كان عدم تبكن المؤسسة من توفير تلك البيانات بعد ان طلبها المهد منها قد أدى ألى عدم تبكن المهسسد من تنفيسة النزامه بالمسلم الدراسة المطلوبة منه ، مان العقد المبرم بينهما يكون بهسذه المسابة علا أصبح مستحيل التنفيذ ويتمين لذلك اعادة المتعاقدان الى الحسالة التي كانا عليها قبسل التمساتد الامر الذي يقتضى الزام المهسد بان برد الى المؤسسة المخدم الذي تقاضاه منها فيها عدا الجزء الذي أتفقه بالقمسسل. في سبيل اعداد الدراسة وقدره ( ٢١٣٣ جنيسه ) على أسساس الله المفقى هذا المجلح تفقيذا للالتزامات التي القساها عليسه المعسد ثم لم يتبكن من تحقيق التفرية المطلوبة منه لسبب يرجع الى المؤسسة التي لم تفيكن من لمداده بالبيانات التي طابعا .

ولما كان الثابت من الاوراق ان المهدد أدى مباغ ٣٨٦٧ جنيسه لخزانة الدولة بسبب انتهاء السنة المالية ١٩٧٤ غان الاسر يتتضى تصحيح سبب هذا الاداء بقيد المبلغ ضمن أصول المؤسسة الملغاة .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عندم الزام معهد التخطيط القومى برد مبلغ ٢١٣٣ جنيه وقيد مبالغ ٣٨٦٧ جنيه لذى أداه المعهد للخزانة العابة سنة ١٩٧٤ ضمن أعسول المؤسسة المصرية العابة للغزل والنسيج تحت التصفية .

( متوی رقم ۹۵۹ فی ۱۹۸۰/۵/۱۱ )

## قاعدة رقم ( ۲۲) )

#### : المسطا

المول عليه في تكييف المقود ليس بما يخلمه الماقدين بن اوصاف وما يطلقون عليها بن نموت ومسبيات وانبا هو حقيقة ما عناه التماقدون بن ابرامهما وفقا لما يكثمف عنه الحال ... ويجب في مجال تفسير المقد التمرف على الارادة المشتركة للمتماقدين وتقصى النية الحق بينهما ... وسائل التفسي ... المدار في تفسير المقد هو باعتباره كلا لا يتجزا في نصوصه وعباراته بمراعاة طبيعة التمامل وما ينبغي ان يتوافر بن الماقة عن ثقة بين الماقدين وفقا العرف الجارى في المالملات .

## ملخص الحكم :

ومن حبيث أنه من المقرر كأصل عام أن المعول عليه في تكيف المقود لبس ما يخلمه عليها الماقدون من أوصاف وما يطلقون عليها من نموت ومسميات وأنها هو حقيقة ما عناه الماقدون من أبرامها وفقا لما يكشسفه عنه واقع الحال ، واذ كان مسلما أن العقد هو وليد الارادة المسسستركة للماتدين وليس ثبرة الارادة المنسستركة للماتدين وليس ثبرة الارادة المنسستركة للمساتدين وتقصى النية الحق لعمم وذلك من خلال استجلاء عبارات المقد واستظهار مدلولها الحق دون الوتوف في هذا المسسدد عند الممنى الحرق للالفاظ التي تغيراها للتعبير عما قصدا اليه من ابرام المقد ، غنى عن البيان أن المدار في تفسير المقد النها هو باعتباره كلا لا يتجزأ بحيث لا يسوغ استخلاص الحكم في هسذا الخصوص من نص أو عبارة بعينها استقلالا عن سائر النصوص والعبارات الوبعزل عنها وذلك كله بمراعاة طبيعة التعامل وما ينبغى أن يتوافر من ألماتدين ونقا للعرف الجارى في الماملات .

ومن حيث انه بمطالعة الاتفاق المبرم في التأسيع من نونمبر ١٩٣٨ محل المنازعة بأن أنه قد تضمن ما نصه « في تاريخه أدناه أنا الموقع على هذا بخطى ادناه جناب الخواجة . . . ، من الرعايا اليونانيــة ومقيم قد استلمت مبلغ ۱۱۰۰ ج « الف ومائة جنيسه مصريا من ١٠٠٠٠٠٠٠ من الرعايا المصرية ومقيم . . . . وهذا البطغ المبين أعسلاه رهن عسلي أطيان زراعية بزمام تلا وقدره ١٣ س ر ١٩ ط ر ٧ ف سبعة أندنة وتسعة عشر قيراطا وثلاثة عشر سبهها على قطعتين الاولى . . . وقسد رهنت الى ٠٠ ٠٠ ٠٠ الاطيـــان المذكورة نظير المبلغ الموضح اعلاه حتى يتم تحرير عقد البيع النهائي عند عودتي من اليونان وليس لي الحق في مطالبته بأى ايجار نظير مبلغ الرهن المدفوع من الراهن الموضيح اسمه اعلاه حتى يرد المبلغ الى الراهن او من ينوب عنه من أولاده . كما واذا لم يرد المسلم في مدة لا تزيد على ثلاث سنوات يحرر عقد بيع نهائي في خلال المدة المذكورة ويعتبر هذا العقد بيع نهائي وليس لأي من الطرفين الرجوع في هذا العقد ويتصرف الراهن بكامل أنواع التصرفات الشرعية بطبوعي واختيساري وبضمائي وأكون ملزم برد المبسلخ وكل ما يترتب من ضرر ومسساريف وفوائد قدرها المالة عشرة وقد قلم الراهن بوضع بده معلا على الاطبان المبنة الحدود وتحرر هذا العقد برضاء وقبول الطرمين ويوقع عليسه كل

ومن حيث أنه لئن كان البادي من استعراض عبارات الاتفاق المتقسمير على الوجه سالف البيان أنه قد ترددت بين ثناياها كلمات رهنت ، مباقع الرهن ، الزاهن مما قد يوحى بحسب المعنى الظاهر لهذه الكلمسات علن هذا الاتفاق ينطوى على عقد رهن حبازي فان مجرد القاء نظرة فاحصسة على طك العبارات في جماعها تنبيء أن هذا الانفساق هو في التكييف الشساتوني السليم في ضوء ما تصده العاتدان وانعتدت عليه ارادتهما المستركة يحيل خصائص بيع الوناء ودليل ذلك ما اتر به السبد/.. .. . الملك من أنه قد تسلم من السيد/ . . . . . مبسلغ ١١٠٠ ج وانه قد سلمه منابلا لذلك الاطيان الملوكة له أنفة الذكر حتى يتم عقد البياج النهائي عند عودته من اليونلن وأنه اذا لم يرد المبلغ في مدة لا تزيد عسلمه ثلاث سنوات يحرر عقد بيع نهسائي خلال هذه المدة ويعتبر هذا المتسع نهاتيا لا يجوز لاى من الطرنين الرجوع نيه » الامر الذي يستفاد بجسلاء أن المتد الماثل هو في حقيقته بيسع ابتدائي احتفظ فيسه البسائع بحقه في استرداد العين المبيعة اذا رد المبلغ الذي تسلمه ثبنا لها في المبعاد المتعقر. عليه ، ومن ثم توافرت لهذا المقد اركان بيع الوماء وشروط صحته وققا 14 نصت عليه المادة ٣٣٨ وما بعدها من القانون المدنى القديم وليس اللغ في الدلالة على ذلك مما أقر به السيد/ . . . . ، من أنه لا حق له في مطالبة السيد/.... بايجار الاطيان التي سلمها اياه الي أن يرد اليه المسلم الذي تبضيه منه وبدهي أن تقسرير الحق في ثبار الارض المنوه عنها السيد/...، على هذا الوجه لا يكون الاحال البيسع نزولا على ما هو حقرز من أن ثمار المبيع انما يكون كأصل علم للمشترى منذ تمام البيسع ذاك

الله الدائن الرتهن رهن حيسارة ليس له ونتا لحكم المادة هه ٥ من التسانون. المنى القديم الذي أبرم المقد المقدم في ظله والتي تقسابلها المادة ١١٠٤ من التانون الدني التائم أن ينتفع بالمين المرهونة دون متسابل وفي الوقت فاته عقد رخص السيد/.... المالك للسيد/... في أن يتمرف في الأطيان التي سلمت اليه بكل أنواع التصرفات الشرعية بضمانه ، وأقر يمسئوليته عن كل ما يحدث من تصرفات أو بمارضة في وضع يد هــذا الأخير على تلك الاطيان وذلك يشهد بما لا يدع مجالا للشك على أن السيد/.... تد اضحى منذ ابرام المتد المتدم مالكا للارض النسوه عنها أذ أن حق التصرف على هذا الوجه لا يكون في القانون الا الهالك دون. مدواه ولا سبيل الى تيام هذا الحق في الحالة المعروضة الا اذا كان المائدان. عد عصدا من ابرام ذلك المتد بيع الوغاء على النحو سنسالف البيشان وليس وهن الحيازة ذلك أن زهن الحيسازة لا يرتب بحسب طبيعته للدائن المرتهن حق التصرف في الشيء المرهون على النحو الذي اتفق عليه العاقدان الشار اليها يشناف الى ذلك كله ما هو ثابت في الاوراق من سيكوت السيد/ ـ. . . . . منذ ابرام العقد المتقدم حتى الآن رغم هذه آلمدة الطويلة اذ لم يتخذ اجراء ما في هذا الشان يستفاد منه أن نيته قد انصرفت الى رهن الارض انفة الذكر دون بيعها وذلك رغم حضور هذا الاخير الى مصر بقصد العيل في ١٢ من يونية سنة ١٩٥٧ ويقاله نيها حتى ٢٢ من سسبتبير ١٩٥٢ حسبما تدل عليه الشهادة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٦ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية في الثامن من مايو سسنة ١٩٧٦ والمتبهة من الطاعن بجلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٧٦ .

ومن حيث أنه متى كان الظاهر مما سلف أن العقد المبرم في الناسيع من توقيبر سنة ١٩٣٨ بين كل من السيد/٠٠٠٠ والمسيد/٠٠٠٠٠ ▼ والد الطاعن » أنها هو في التكيف القانوني السليم عقد بيع الوفاء وليسي حقسا حيسازيا وأذ كانت الاوراق قد أجدبت من دليسل مقبسول على أن

السيد/... « « البائع » قد استعمل حقه في الاسترداد في ميمسك المثلاث سنوات المتنق عليه في العتد على الوجه المبين في القسانون تمين شم أضحى بيسع الوفاء المسادر به العقد المتقدم بيمسا باتا مرتبا لكل الكاره منذ ابراهه في التاسع من نوفهبر سنة ١٩٣٨ »

﴿ طَعَنَ رَمَّ ٥٠٠ لَسَنَةً ٢ ق \_ جَلْسَةً ١٨/٤/١٨ )

# عقسد اداری

القصل الأول: ماهية المتد الاداري

الفرع الأول: الشروط الثلاثة لاعتبار المتد عندا اداريا

الفرع الثاني : مبيزات المقد الادارى

اللفرع الثاقث : الادارة كطرف في العتد الاداري

الفصل الثاني : ابرام المتسد الاداري

المفرع الأول: أحسكام علية

أولا: العقد الاداري يتم على مرحلتين

ثانيا: المتد الإداري غير الكتوب

ثالثا: النصوص اللائحية ونصوص العقد

رابعا: تقديم العطاء من وكيل

خابسا : نيابة الجهات الادارية عن بعضها في ابرام العدد الاداري

سادسا: التصطات جزء من المقد متى قبلتها الادارة

سابعا : سلطة تنظيم ما لم ينظمه تاتون الماتصات والمزايدات

ثابغًا: الخروج على التواجد الأمر بتانون المناتصات والمزايدوت

تاسما: بحل التمسائد

عاشرا: طرق احتبسالية

حادي عشر: اكسراه

ثاني عشر: الخلط

ثالث عشر: الخطأ المادي

رابع عشر: الكفاية وحسن السمعة

خابس عشر : خطاب الضيان

سادس عشر: الردابة على ابرام العدد الاداري

الفرع الثاني: المناتسة والزايدة

اولا : الاملان من المناتصة دموة الى التماتد

ثانيا: لجنسة البت

1911: ( ! ) التماقد مع مسلحب أقل العطاءات

وب ) التمالد مع ساحب أنضل عطاء

إ ج ) الترجيح بين أقل المطاءات وأغضلها

واجعا: ( 1 ) تبول العطاء يجب أن يتسل بعلم من تبل عطاؤه

( ب ) النزام مقدم المطاء بمطائه الى نهاية المدة المحددة
 ( في شروط المقد

( بجواز التفاوض بعد غنع المظاريف مع مساحب الاعطساء
 ( الاتل المترن بتعفظات للنزول عنها

خامسا: ( أ ) الجهات التي تتولى التماتد

(ب) تصديق الجهات المختصة على التعالد لابرامه

سائسا: المسلة

سابعا: التسابين

ثاينا: الغاء المناتسة

الفرع الثالث : البارسة

الولا : مدى حرية الادارة في اختيار المتعاقد عند التماقد بالمارسة

ثانياً : الاصل هو التعادد بطريق الماتصة ، ولا يلجأ الى المارسية الاستناء .

**الفرع الرابع : الا**بر المباشر

أولا : جواز تكليف شركات التطاع العلم بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنبية الانصافية

ثليا : جواز تقرير بيع شركة سياحية عامة للبعض منشآتها بالأمر الباشر

الفصل الثالث: تنبيذ المتد الاداري

الفرع الأول : الباديء المابة في تنفيذ العقد الاداري

أولا : حتوق والتزامات المعادد يحددها المتد

ثانياً: وجوب توافر حسن النية في تنفيذ المعد

التا : تفسير العقد الاداري

وأبعا: للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيد العند الادارى ت والانفراد بتعديل شروطه والانساقة اليها بها تراه متفعا مع الصالح العام

خابسا : حق المتماتد في التمويش المسادل عن الاضرار التي تلحق بمركزه التماتدي أو تقلب ظروف المقد المالية يسبب ممارسة جهة الادارة سلطانها في تعديل المقد

مسادسا : جواز تعديل الاسعار المتعاقد عليها الثناء التنفيذ .

منابعاً : عدم جواز التنازل للغير أو التعادد معه بن الباطن في هذا . الشان الا ببوائعة الادارة

اللبقا: الثبسن

تاسم : تسمر جبری

عاشرا: التنفيذ الميني

حادي عشر : التضابن

طلى عشر: ضبان المساول

**نافت عشر: تبنية البـــالاك** 

وابع عشر: الخطأ المتدى

خليس عشر: اثبات الديونية

نسافس عشر : القاسسة .

سابع عشر: المسلح

الفرع الثاني : عوارض تنفيذ العقد الاداري

أولا : اختلال التوازن المثلى للمقد

المجحث الأول: نظرية شعل الامي

1 ... شروط تطبيق نظرية غط الامير

ب ـــ زيادة التكاليف بسبب غير راجع الى الجهة الادارية المتعادة
 يحول دون تطبيق نظرية غمل الامي

ج ... كون الزيادة في التكاليف أمرا متوقعا يقمى نظرية عمل الامير عن التطبيق

د ... النص فى المقد الادارى على تثبيت الاسمار أو تحبل الجهسة الادارية أية تكاليف أضافية يفنى عن اللجوء ألى نظسرية فعل الابي

المحث الثاني: نظرية الطروف الطارثة

ا ... مناط تطبيق نظرية الظروف الطارئة

ب \_ ما يمد من قبيل الظروف الطارئة

ج ... المدى الزمني لتطبيق نظرية الطروف الطارثة

د ... متنضى تطبيق نظرية الظروف الطارئة

ه ... الظروف الطارئة لا تسوغ الامتناع عن التنفيذ

المجعث الثالث : نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة

ا ــ مناط تطبيق الصعوبات المادية غير المتوقعة
 ب ــ موانع تطبيق الصعوبات المادية غير المتوقعة

**ثانيا :** التيوة التيامرة

الجحث الأول: الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر هوة عاهرة

المبحث الثاني : الفرق بين الظرف الطارىء والتوة القاهرة

المبحث الثالث : ما يعتبر وما لا يعتبر من تبيل القوة القاهرة

الفرع الثالث : الاخلال بتنفيذ العقد الادارى ، والجـزاءات التي تباللة. الادارة توقيمها على المتعاقد المقصر

اولا: احسكام عابة

المحث الأول: التزام الجزاء الذي رتبه العتد لخطأ بعينه

الجحث الثاني: الجزاءات منحدرة عن سلطة الدولة الضابطة للمرافق العابة ومسئوليتها عن ادارتها بانتظام واطراد

المجث الثالث : وتت توتيع الجسزاء

المبحث الرابع: اقتضاء جهة الادارة لمبالغ مستحقة لها بمتنفى العقد الاداري من المبالغ المستحقة لمدينها في ذمة الغير

البحث الخايس : خطساب الضبان

ثقيا: غرابة التسلخي

المبحث الأول: النص على غرابة التأخير في المتد

المحث الثاني : اختلاف غرابة التأخير عن الشرط الجزائي

المحث الثالث : توتيع غرامة التاخير لا تسطرم اثبات المرر

المبحث الرابع : حالات جواز توتيع غرامة التأخير وعدم جوازه

المجحث الخامس: الاعفاء من توتيع غرامة التلخير

ثالثا : مصادرة التابين والتعويض

المبحث الاول: مصادرة التأمين

المحث الثاني: التمويض

البحث الثالث : الجمع بين مسادرة التامين والتعويش

رابعا: الفوائد التلخيية

البحث الأول: استحقاق الفوائد التأخيرية دون اثبات الشرر

المجعث الثاني : تاريخ سريان الفوائد التأخرية .

المبحث الثالث : ما تسرى عليه الفوائد التأخيية

### وخاسا: المساريف الإدارية و

المحث الأول : المسساريف الادارية من الحسراءات التي توتمها الادارة

المجدث الثاني : لا تخصم مصاريف ادارية لم تكن جهة الادارة تد تكسيت شيئا منها

المحب الثالث : المسرومات الادارية في حالة اعادة المزايدة

سانسا: التنفيذ على حساب التقاعد

البحث الأول : ماهية التنفيذ على حساب التمهد المعمر

الجحث الثاني: ترار سحب الاعبال وتنبيذها على حسلب المعاول ليس ترارأ اداريا

المجعث الثالث : الجزاءات التي توقع على المتعاقد هي التي نص عليها أأعدد عليها المدينة عليها المدينة المناقصات المليقة المكلم تكيلية

المحث الرابع: عنم انتهاء الرابطة المتنية بمجرد شراء الادارة على جساب المتماتد المتماتد المتفلف

المحث الخامس: اساليب اسناد عبلية التوريد الى شخص آخر على حساب المعاتد الإسلى .

المجت السائس : ودى ما لجهة الإدارة وما عليها عند التنفيذ على الحساب المتعهد ا

# سابعا : الفسسخ

المجت الأول : عند نسخ العدد الادارى لجهة الادارة أن تصادر التسلين وتتنفى التعويض بشروط معينة .

## ثابنا : شيطب اسم المتمهد

المهد الاول: في حالة وتوع غش أو تلاعب لجهة الادارة شيطب أسم المتمهد ولو لم تفسيع عقدها معه

البحث الثاني : ماهية الغش أو التلاعب المبررين لشطب أسم المتعهد

المجعث الثالث: وجوب الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة كلما أرادت جهة الادارة شطب اسم احد المقاولين من سجل المقاولين أو اعادته اليه

البحث الرابع: الطعن في قرار شطب اسم المتعاقد

المجحث الخامس: حق المتعاتد الذي شطب اسبه دون وجه حق في اقتضاء التعويض من جهة الادارة للضرر الادبي الذي لحق سمعته التجـــــارية

الفرع الرابع: اخلال جهة الادارة بالنزاماتها تبل المتماتد واثره

أولا : بعض صور اخلال جهة الأدارة بالتزاياتها المعروضة عليها بالمقد الاداري

ثانيا: لا يجوز للمتعاقد مع الادارة الدمع بعدم التنفيذ

ثالثا: نسخ العقد الادارى من قبل المتماقد مع الادارة لا يكون الا بحكم. من القضاء

رامعا: الخطأ المشترك

الفصل الرابع : بعض انواع العتود الادارية

الفرع الأول : مقد النزام المرافق العامة

أولا: النرق بين عقدى التزام المرافق العلمة ومقاولة الإشغال العبومية.

ثانيا: التزام المرنق العام بمنح لدة طويلة نسبيا

ثالثا : حصة المنتزم

رابعاً: الوضع تحت الحراسة

خايسا: سحب الالتزام أو استاطه

الفرع الثاني: عند مقاولة الاعمال

اولا: الاسعار وقرق العبلة

ثانيا : تمديل عقد المقاولة وزيادة الاعمال

ثالثا : خطيباب الضهان

رابعا: التماتد من البلطن

خابسا : مسئولية المقاول عن خطئه الشخصي

سادسا: التنفيذ على حساب المتاول

سابعا : سحب المساولة

ثلينا: انتضاء عند التساولة

الفرع الثالث : عدد التوريد

أولا: انطواء العقد الادارى على مزيج من احكام المقاولة واحكام التوريد

ثلقها: الاستمانة بجهود الغير في التوريد

تاللة : السسمر

رابعا : ارتفاع سمعر السوق

خابسة: المسلة

سادسا : تورید بضائع مستوردة

سابعا: المينــة

الله المنطق المنطق المنطق المنطق المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة

وتاسعا: الوزن

عاشرا: الحاسبة على أساس الوحدة

حادى عشر : تواعد تأدية الخسمات

ثلقى عشر : تزويد متعهد التوريد بالخامات اللازمة

ثالث عشر: الغش والتلاعب والغلط

رابع عشر: التأخر في التوريد

خابس عشر: رنض الادارة تبول التوريد

الشرع الرابع: التعهد بالانتظام في الدراسة وخدمة الحكومة

أولا: الطبيمة التاتونية للتمهد بالتدريس

ثانيا: الالتزام بالكمالة

مُلكا: الالتزام الاسلى والالتزام التبعي

رابعاً: اعذار غير متبولة للانتطاع عن الدراسة

خابسا: اثبات عذر الرض

سالسا : النقل لا يستط الالتزام طالما كان لجهــة تتبع الشخص المُسَدِّد المُسترى المُ

سابعا : حيلولة المتعهد بتصرف خاطئء دون استبراره في العبسل يستوجب مسئوليته

ثليفة : الانتطاع من المبل بعد التميين يعتبر نكولا ، عرض العودة اليه لا يعفى من المسئولية

مسادسا : النقل لا يسقط الالتزام طالما ككان لجهة نتبع الشخص المعنوى عاشرا : خروج جهة الادارة على ما تعاقدت عليه

حادي عشر : تراخى جهة الادارة في التميين يعنى من الالتزام

ثلقي عشم : تتديم صورة التعهد اذا ما تعذر تتديم الاصل

فالث عشر: رد المرونات الدراسية وتوابعها

رابع عشر: موائد تأخيرية

الغرع الخامس : عقد الساهمة في مشروع ذي نفع علم

القرع السادس: عند البحث عن البترول

الفرع السابع: عقد أيجار متصف

الفرع الثانن: عقد بيع الاصناف والمهات الحكومية التي يتقرر التصرف فيها

# الفصــل الأول ماهيــة المقــد الاداري

# الفرع الأول الشروط الثلاثة لإعتبسار المقد عقسدا اداريا

## قاعسدة رقسم ( ٣٧) )

#### : المسطا

يعتبر المقد اداريا اذا تضبن ثلاثة شروط هى : كون احد طرفيه شخصة معنويا عاما ، واتصاله بمرفق عام ، وتضبغه شروطا غير مالوغة في نطائ القانون الخاص — المقد الذى تبرمه الهيئة الدائمة لاسستصلاح الاراضي لتوريد عجول بقصد زيادة الارض المنزرعة وبشرط الاحتفاظ بحقها في توقيع غرامة يومية محددة عند الاخلال بشروطه ، وبحقها المطلق في نسخه في هذه الحالة — هو عقد ادارى يختص القضاء الادارى بنظر المازعات المتملقة به — انذار الهيئة المذكورة المتمهد بالتوريد والاشارة الى حكم المادتين ١٤٧ و ١٥٨ من المقانون الدنى لا يغير من الحكم المتقدم .

## ملخص الحسكم:

ان العقد يعتبر اداريا اذا كان احد طرفيه شخصا معنويا علما ومتصلا ببرفق علم ويتضبقا شروط غير مألوفة في نطباق القانون الخناص ، غاذا: تضبن عقد هذه الشروط الشبلالة مجتمعة كان عقددا اداريا يختص به التضاء الاداري بحسب ولايته المحددة ، وغنى عن البيسان أن الشروط! المتعدمة تسرى بالنسبة للعقود الادارية المسهاة في القانون لاعتبارها كذلك

ماذا كان المتد المسمى مبرما لتحقيق مصلحة خاصة وليس في تصوصته شروط غير مالوغة في القانون الخاص نهو عشد من عقود هذا القسانون وتخرج المنازعة بشانه عن ولاية القضاء الادارى .

ووعلى ضوء هذه الماديء المستقرة غانه اذا كانت الهيئة الدائمسة لاستصلاح الاراضي وهي من أشخاص القانون العام قد أبرمت عقدا-يقوم الطرف الثاني ميه بتوريد عدد من المجول اليها لخدمة المرمق العسام القائمة على ادارته ، ذلك أنها تزرع مسلحات شاسعة من الاراض التابعة للبرنق بنبات البرسيم بقصد اصسلاح هذه الاراضى ، ولتعسفر تصريفه نقد رصيدت الهيئة ٩٠٠٠٠ جنيب في بيزانيتها على نبة شراء عجول لاستهلاك هذا النبات ومد الارض بالسهاد العضوى لا بغرض الربح وانهة لتسيير المرفق في نطاته العلم بالوصول الى الهدف الذي عام لتحتيته وهي زيادة رقعة الارض المنزرعة فيتوافر بذلك الانتاج الزراعي والحيواني بما يسسد حاجة البلاد المتزايدة ، ومتى كان الأمر كذلك يكون التماشاتد قد انصب على شيء يتعلق باحتياجات الرفق العام وتسييره ، ويبين من نصوص العقد وشروطه أن بعضها غير مألوف في مجال القسانون الخاص ٤ مالنص على حق الهيئة في توقيع غرامة يومية قدرها جنيه عند الاخسلال بأي شرط بن شروط العقد انها هو نص استثنائي غير بالوق في المقسد الخاص ولا يعرف القانون المدنى سوى الغرامة التهديدية منص في المادة ( ٣١٣ ) على أنه أذا كان تنفيذ الالتزام عينًا غير ممكن أو غير ملائم ألا أذا عام به المدين نفسه ، جاز للدائن أن يحصل على حكم بالزام الدين بهــدا التنفيذ وبدمم غرامة تهديدية أن امتنم عن ذلك وأذا رأى القساضي أن مقدار الغرامة ليس كافية لاكراء المدين المتنع عن التنفيذ جاز له أن يزيد في الغرامة كلما رأى داعياً للزيادة . وظاهر من هذا النص أن الحكم الذي تنساوله مغاير تبليا للنص الوارد في العدد خاصا بالفراية ، كذلك النص في العلسد على حق الادارة المطلق في نسخه اذا اهل المورد باي شرط من الشروط ، لأن مثل هذا الشرط غير مالوف ايضا في نطاق القسانون الخاص ومفساير ( 1A = - (T a)

المحكل النسخ الواردة والمبينة في المواد ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ١٦١ من التابين الدنى ويكنى احتواء المقد على شرط استثنائي واحد لاظهسار ثيَّةُ الأدارة في الأحد باسلوب القانون العام واحكامه ، هذا الى أنه واضح من الصورة التي تم على اسلسها التعساقد في ١٩٥٦/١٢/١٠ أن القسواعد الخامسة به قد وضعتها الهيئة من قبل وقام المتعساقدان بدمع التسامين في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وكل ذلك من مقسومات العقد الاداري غير الله عنه محسال التسانون الخاص ومن ثم يكون موضوع الدعوى الد عَكَلِئْتُ له العناصر الثلاثة المشار اليها باعتباره عقدا اداريا بهسا يختص بنظره التضاء الادارى ، ولا يقدح في هذا النظر استناد الادارة في الانذار الرسل منها الى المطمون ضدهما الى نصين واردين في القانون الدني وهما السابق الاشارة اليهما ، ذلك أن بعض القواعد والمبادىء العلمة في القانون ألبني مما لا تختك نيه روابط القانون العام عن روابط القانون الخاص وبالتالي غليس ثبت ما يبنع من نقلها الى نطاق القانون العام وادماجها في التواعد الخاصة به والنصان اللذان نقلتهما الادارة من القانون الخاص ليس عيهما أي تعارض مع النظام القانوني الذي تخضع له العتود الادارية وتطور المناري وان انجه الى الاستثلال ببياديَّه واحكامه الا أن ذلك لا يمني عطم السلة من غير منتض بينه وبين القانون المدنى .

( طعن رتم ۱۸۸۹ لسنة ٦ ق \_ جلسة ١٩٦٢/٣/٢١ )

## ورقسم ( ۲۸ ) )

# المُسطا:

#### تمريف المقد الاداري وبيان مقوماته

# مَلَجُص الخــكم :

أن المهتد الإداري هو المعد الذي يبرمه شخص معنوي من الشخاص المعامن المعام بقصد ادارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره وأن تظهر نبته في المعاموب العامون العام وذلك بتضمين المعسد شرطا أو شروطا غير عادفة في عقود المامون أخاص .

زطين رتم ٧٦ه اسنة ١١ ق ـ جلسة ١١/١٢/١٢)

#### قاعسدة رقسم (۲۹۰) )

: 12 414

المقد الادارى هو المقد الذى تكون الادارة طرفا فيه ويتصل بنشاط مرفق علم من حيث تنظيه وتسيره بفية خدية اغراضه وتحقيق احتياجاته بها تضيفه من شروط استثناية في مالوغة في عقود القائدي الخياص حطيق : وقف نشاط الشركة العلية الميتول بسبب حرب الاستزاف حفويلها مجلس مدينة الفردقة باستغلال عدة مساكن مبلوكة لها حقيلم مجلس مدينة الفردقة باستخال عقد مساكن مبلوكة لها حقيلم مجلس مدينة الفردقة أستلجار عقيد بحديرية لمن البحر الاحبر الوحدة سكنية من المساكن المبلوك المبلو

# ملخص الحكم:

ومن حيث أنه عن البنع بعدم اختصاص مجاكم مجلس الدولة بنظر حدد المنازعة عان النيصل في هذا الشان هو بطبيعة عدد ايجار العين موضوع المنازعة ، عان كان عدد اداريا الاختصاص بنظر المنازعة لمسلكم مجلس المتصافى هذا التضاء عن تلك المنازعة .

وبن حيث أن المتد الأدارى ، على ما استقر عليه تضماء هذه المحكمة ، هو المقصد المدى الأدارة طمونة غيسه ويتمسسل المحكمة ، هو المقصد المدى تنظيمه ويتيسيره بغية خدمة أغراضه وتحتق احتياجاته مراحاة لواحدة المسلمة المهنة ، وتأخذ نبه الإدارة باسلوب القساتين العام جها تصيفه بن شروط استثنائية غير مالوغة في عقود القانون الخاص ، وجني كان المابين من الاوراق أن المين موضوع هذه المالوعة تقع ضبن عدة مساكن

مهلوكة للشركة العامة لليترول عهدت باستغلالها الى مجلس مدينة الغردقة بعد وتف نشاط الشركة بسبب حرب الاستنزاف ، وأن مجلس المدينة عام يتأجير هذه المساكن للموظفين وغيرهم من المواطنين الموجودين في مدينسة. الفريقة ، وهو ما لم تبحضه جهة الإدارة ، نمن ثم ناته يتعذر القول بأن تلك، المساكن تد تخصصت البوظفين دون غيرهم وأن صفتهم الوظيفية كانت موضوع اعتبار عند التماتد ، هذا إلى أن المتد الذي تدبته جهة الإدارة »: أما كان الراي مدى صحة هذا المقد ، لا ينطوي على شروطه استثنافية غير المالوقة في مجال التسانون الخاص ويبكن أن تضفى عليه بالتالي صفة العقد الادارى ؛ فالنص على أن يكون تحصيل الايجار بطريق الخصم من الرتب لا يعد. أن تكون تسهيلا لاستثناء الايجار من الطاءن باعتباره من العاملين في محافظة. المحر الاحمر ) كما أن النص على أخلاء السكن عند نقل الطاعن إلى الخارج المحافظة أو داخلها لا بعد أن يكون ترويدا للحكم الوارد في المادة ٧ نقرة (٢) من القانون رتم ٩} لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع المساكن وتنظيم العلاقة. مِن المُؤجِر والسناجر ، هذا الى أن النص على حق المُؤجِر في مسخ العقد عند اخلاله بأي شرط بن شروط العقد هو حكم بالوف في عقود الايجسال المدنية يجرى اعباله ما لم ينص القانون على احكام آمرة على خلاف ما هو، متصوص في العقد ، ومتى كان ما تقدم فان عقد ايجار العين موضوع المنازعة وقد خلت نصوصه بن أية أحكام استثنائية يبكن القول معها بتوافر صفة المقد الادارى ميه ، على التفصيل السابق بياته ، لا يعدو أن يكون. عقدا مدنيا ومن ثم يناى عن الاختصاص الدلائي لمحاكم مجلس الدولة ، وادّ ذهب الحكم المطمون نيه على غير هذا المذهب وتضى برفض الدنع بمسدم اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر هذه المنازعة فاته يكون قد جاء مخالف للتاتون ، الامر الذي يتمين معه الغاء هذا الحكم والتضاء بعدم اختصاص حجاكم مجلس الدولة بنظر المتازعة .

ومن حيث أن المادة ١١٠ من قانون الرائمات تنص على أنه ﴿ على المحكة أذا تضت بعدم اختصاصها أن تابر باحالة الدعوى بحالتها الى المحكة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلق بالولاية ...، » بن ش

حيتمين احالة هذه المنازعة الى المحكمة المختصة بمنازعات الايجار بمدينة الماردية مع ابقاء النصل في المصروفات .

( طعن رتم ۱۲۷۸ لسنة ۲۸ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۲/۱۱ )

قاصدة رقسم ( ٠)) )

#### : 12-45

عقد ايجار ملاحة بور غؤاد البرم بين وزارة العربية وبين اهد الأشخاص هو عقد ادارى ... خضوع التازعات التعلقة به لاختصاص القضاء الادارى .

#### ملخص العسكم :

ان متسد ايجار ملاحة بور نؤاد المرم بين شخص اداري هو وزارة الحربية وبين الدعي يتصل بنشاط بتملق ببرغق علم يخضع في ادارته للراي الأعلى للسلطة الحاكمة ، ويقوم على تبكين احد الاشخاص من الانفسراد باستغلال بال علم والاستثثار به بطريقة تؤثر في هذا المرفق ، وهو مرفق الصيد الذي يحقق للخزانة العلية للدولة مصلحة مالية ، ويسد في الوقت داته حاجة علمة مشتركة بتوغيره للجمهور غذاء شمبيا هلها ، مستهدف بذلك النفع العلم ، وقد تضمن ، كما يتضع من مطالعة بنوده شروطا استثنائية غير مالوفة في القانون الخاص واغرى تنبيء في جبلتها عن انصراف نيسة عبر مالوفة في التباع اسلوب القانون العام والاخذ بلحكله ووسائله في شانه ك استخدية في ذلك الابتيازات والحقوق المتررة لها بوصفها سلطة علية ، مستخدية في تماتدها على فكرة السلطة العلية وعلى تبتمها بتسط من سيلادة وسطرتها الادارى وخصائصه لاحكام القانون الإدارى وبالتالي لاختصاص مبيزات العقد الادارى وخصائصه لاحكام القانون الإدارى وبالتالي لاختصاص واللشاء الادارى و

(طعن رقم ۲٤۸۷ لسنة ٦ تى ــ جاسة ١٩٦٢/٥/١٩١)

## قاصدة رقسم ( ۱)) )

#### : 4

## ملخص الحسكم:

بين من الاطلاع على العقد المرم بين الهيئة المدعية والمدعى عليها وهو المقد محل النزاع — أنه قصد به تسيير مرفق عام هو مرفق العلاج فهو عقد تقديم خدمات لمرفق عام اذ تلتزم بموجبه المدعى عليها لقاء تحمل الهيئة بننقات تطبيها وابوائها أن تلتحق بخدمة مستشفاها لمدة الخبس سنوات التلقية التلية لاتباء دراستها ، وهذا الشرط في حد ذاته يعسد من الشروط الاستثنائية الغير مالومة في عقود القانون الخاص وبالتللى غان المقد يكون قد اتسم بالطابع الميز المقود الادارية من حيث اتصاله بعرفق علم واخذه باسلوب القانون العام غيما تضمن من شروط استثنائية وبهدفه المثابة تدخل المنازعة المتعلقة به في دائرة اختصاص مجلس الدولة بهيشة قضاء اداري ،

( طعن رقم ٧٦ه لسنة ١١ ق ... جلسة ١٢/١٢/١٢/١ )

الفسرع الفسائي ممسيزات المقسد الاداري

قاصدة رقسم (٢٤٤)

المسسدا :

مبيرات المقد الإداري ... احتواؤه على شروط غير بالوقة ... الإنفاق على هُل الإذارة في توقيع المقربات غلى الخالف جائز قالونا .

## ملخص الحسكم :

من السلم به أن العدد الادارى يتميز ضمن ما يتميز به باحتواله على شروط غير مالوغة في العتود المدنية الفرض بنها ضمان حسن سير المزافق العلية: ومن ثم غان هذا البند الذي يكول الادارة الحق في توقيع العتويلات على المخالف — جائز المتونا ، والقول بأنه يطلق يد الادارة في توقيع الفرابة التي تقدرها بلا قيد من حيث مقدارها ، هذا القول مردود بأن استحمال الادارة حقها المخول لها في هذا البند من حيث فرض الفسرامة على المخاصة لحقاصة لرقابة القضاء الادارى للتحقق من أنه غير مشوب بالتصنفه .

( طعن رقم ٦٢ لسنة ٢ ق ــ جلسة ١٩٦١/٥/١٩١ )

قاعسدة رقسم ( ۲)} ):

الجسطا:

مبيزات المقد الاداري - التفرقة بينه وبين القرار الاداري والمقت

#### ملخص الحكم:

اذا كان القرار الاداري هو عبال تانوني غير تعاقدي بصدر عن الرادة منفردة من جانب احدى السلطات الأذارية ويحدث بذاته اثارا تانونية معينة متى كان ذلك ممكنا وجائزا تاتونا فان المتد الادارى شاته شان العدد المدنى من حيث المناصر الاساسية لتكوينه لا يعدو أن يكون توانق ارادتين بايجاب وقبول لانشاء النزامات تماتدية نتوم على التراضي بين طرمين لحدهها هو الدولة أو أحد الاشتخاص الإدارية ، بيد أنه بتبهز بأن الادارة تعبل في ابرامها له بوصفها سلطة عامة تنبتم بحقوق وامتيسازات لا يتبتع ببثلها المتماتد معها وذلك بتصد تحتيق نفع عام او مصلحة مرفق من الرافق العامة كما أنه يفترق عن العقد المدنى في كون الشخص المعنوى المام يعتبد في ابرامه وتنفيذه على اساليب القانون العام ووسسائله اما متضميته شروطا استثنائية غير مألومة في عقود القانون الخاص سنواء كانت هذه الشروط واردة في ذات العتسد أو مقررة بمقتضى القسوانين واللوائم أو بمنح المتعاقد مع الادارة ميه حقوقا لا مقابل لها في روابط التسسانون الخاص يسبب كونه لا يعبل لمصلحة نردية بل يعسلون السلطة الادارية ويشترك معها في ادارة المرفق العلم وتسييره أو استفلاله تحتيتا للنفع العام . فِبِينَما مصالح الطرفين في العقد المدنى متصاوية ومتوازنة اذا بكنتي المتعاقدين غير متكافئة في العقد الادارى تغليبا للمصلحة العابة على المصلحة القردية مما يجمل للادارة في هذا الاخير سلطة مراتبة تنفيذ شروط العقسد وتوجيه أعمال التنفيذ والهتيار طريقته وحق تعديل شروطه المتطقة بسسير الراق وتنظيمه والخدمة التي يؤديها وذلك بارادتها المنسردة حسيما تقتضيه المسلحة العابة دون أن يتحدى الطرف الآخر بقاعدة أن العقد شريعة المتماتدين وكذا حق توتيع جزاءات على المتعاتد وحق نسخ المتد وانهائه بلجراء ادارى دون رضاء هذا المتماتد انهاء مبتسرا ودون تدخل التضاء ، هذا الى أن العقد الادارى تتبع في ابرامه أساليب معينة كالمناتصة أو المزايدة العلبة أو المارسة ويخضع في ذلك لاجراءات وتواعد مرسومة من حيث الشكل والاختساس وشرط الكتابة ميه التي تتخذ عادة مسورة دغتر شروط لازم اذا ما ابرم بناء على مناتصة أو مزايدة علمة أو تتم بممارسة جاوزت تيمتها تدرا معينا م

( طعن رتم ۱۰۵۹ لسنة ۷ ق -- جلسة ٢٥/٥/١٩٦١ )

. قامـــدة رقــم (ع)) )

: 12-41

ليس المقد الادارى عبلا شرطيا يتضبن اسناد مراكز قانونية عابة موضوعية الى السخاص بدواتهم هو عقد يتم شان سالر المقود بتوافق ارادتين •

## ملخص الحكم :

أن المقد الادارى شأنه في ذلك شأن سائر المقود التي تخصيصع لاحكام القانون الخاص يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث أثر قانوني ممين هو انشاء النزام أو تمديله وليس عملا شرطيا يتضبن اسناد مراكز تاتونية علية موضوعية الى اشخاص بذواتهم .

طعن رتم ۱۰۲۰ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۱۹۳۷/٤/۸

قاعــدة رقــم ( ٤٤٥ )

البسطا:

مناط تبييز المقد الادارى ... ان تكون الادارة احد اطرافه وان يتصل بنشاط الرفق المام وان يلفذ المقد باسلوب القانون المام .

## ملخص الحسكم:

ان المتود التي تيرمها اشخاص التاتون الملم مع الامراد ببناسية مارستها لنشاطها في ادارة الرافق الملية وتسيرها ليست مسمواه الملها في

ما يعد بطبيعته عتودا ادارية تاخذ غيها الادارة بوسائل القائون العالم بوصفها سلطة علية تتبتع بحتوق وامتيازات لا يتبثع بطلها المتعادد معها ، وقد تنزل بنزلة الافراد في تعاقدهم غيرم عقودا مدنية تستمين غيها بوسائل القانون الفاسلس ، ومناط العقد الاداري أن تكون الادارة احد الطرافه ، وأن يتصل بنشاط المرفق العلم من حيث تنظيمه وتسسيره بفية خدمة اغراضه وتحقيق اختياجاته مراعاة لوجه المسلحة العامة وما تتضيم من تطيبها على مصلحة الافراد الخاصة ، وأن يأخذ العقد باسلوب القانون العام وما ينطوي عليه من شروط استثنائية غير مالوفة في عقود التانون الخاص سواء تضمن العقد هذه الشروط أو كانت معررة بمقتضى التوانين واللواتح .

( طعن رقم ٥٥٩ لسنة ١١ ق \_ جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤ )

## قاعدة رقم (٦)})

#### : 12 41

الملاقة القالمة بين وزارة التبوين والشركة الملبة لمسلم التكرير والسكر المصرية في شأن انتاج السكر الخلم وتكريره وتنظيم تصريف هذه الإصناف في ضوء المرسوم بقانون رقم و المسئة ه ١٩٤٥ الخاص بشئون التبوين والقرارات الوزارية الصادرة استنادا اليه ... عدم توافر عناصر المقد في هذه الملاقة ، بل هي ناشئة عن تكليف تشريعي .

## ملخص الحسكم:

بيين من استقراء نصوص القرارات الوزارية المسادرة من وزارة القبوين استقدا إلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لمسنة ١٩٤٥ الخاص بشنون الذي خولها في مائته الاولى حق نرض قيسود على انتساخ المواد الفذائية وغيرها من لحاجات الاولية وخليات الصناعة وتداولها واستهلاكها والاستيلاء عليها وتحديد اسعارها والاشراف على توزيعها وان العالقة بين الادارة وبين الشركة العالمية لمائت السسكر والتكرير المعرية قد

حددتها وبينت طبيعتها القرارات المسار اليها ، لذا نصت المادة ١٦ من، الترار الوزاري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهي التي رددت حكم المادة الاولى من الامر المسكري رقم ٢٦٦ الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٤٤ بشان الاستيلاء على مقادير السكر المخسزونة لدى الشركة العابة لمسانع السكر ومعبل التكرير في مصر وعلى ما تنتجه. منه على أن « يحرى الاستيلاء على المقادير المخزونة من السكر الخطير والمكرر الموجودة في تاريخ صدور هذا القرار والمبلوكة للشركة الملهة لمساتبع السكر ومعمل التكرير في مصر وكذلك على جميع ما ننتجه الشركة المذكورة بن السكر ويكون تصريف متادير السكر المستولى عليها وتوزيعها وفقا للاحكام الواردة في هذا القرار » . كبا نص القرار الوزاري رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ الصادر بفرض بعض أحكام خاصة بالسكر في مادته الأولى. على أن « يكلف عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة العامة لمسائع السكر والتكرير الممرية ومديروها وجبيع موظفيها وعمالها كل فيها يخمسه متنفيدة ما ياتي : أولا \_ انتهاج البسكر الخام وارساله لمسنع التكرير بالحوامدية . ثانيا \_ تكرير السكر الخام بمصنع التكرير بالحوامدية . ثالثا ... شمن مقررات السكر الشهرية الى جميع مناطق الاستهلاك طبقة لما تحدد وتبلغه اليها وزارة التبوين . . . » ونص في مادته الثانية عسلي أنه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٦ من القرار المشار اليه ( رقم ١٠٤ م لسنة ١٩٤٥ ) يعظر على المذكورين في المادة الاولى بغير ترخيص خاص من وزارة التموين النصرف في اصناف السكر الخام والمكرر التي تنتجها الشركة سواء منها والاصناف المسعرة تسعيرا جبريا أو غير الخاضعة للتسمير الجبرى » . وقد بينت المادة ٧ من هذا القرار الجــزاء عــلى مخالفة احكامه ،

ويخلص من استظهار النصوص المتقدمة أن مادة السكر التى بنعجهة الشركة العامة لمسانع السكر والتكرير المصربة المدعى عليها وهى التي لا تزال محتفظة بالطابع الخاص كشركة اقتصاد مختلط بعد فارض الحراسة عليها في ٢٤ من اغسطس سنة ١٩٥٥ بموجب الامر العسكرى رقم ١٩٥٢ لسنة ١٩٥٥ وبعد صدور القانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٦ بتصفية

الشركة العابة لصائم السكر والتكرير الممزية وشركة التقطيم الممرية موانشاء شركة جديدة هي شركة مساهبة مصرية باسم شركة السكر والتقطيء المرية وصدور قرار رئيس الجبهورية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٩١ ينترس بعض الاخكام الخاصة بيعض الشركات التاثبة ... يخلص بن النعبوص المذكورة أن هذه الوزارة تستولى على كل انتاج الشركة منها منذ سنة ١٩٤٢ مسواء السكر الخام أو الكرر ما كان منه مسعرا جبريا أو غير خاضع للتسمير الجبرى ، كما يتضح أن القرارات والاحكام المتطقة بتنظيم تصريف الاسناف المختلفة بن هذا السكر وتوزيعها انبا صدرت بن وزارة التبوين بارادتها المنفردة وفرضت على الشركة دون تفاوض معها كطرف ثان او تبول صريح أو ضبنى من جانبها في الشكل وبالاجراءات والاوضاع التي يتم نيها عادة ابرام العقد الادارى بما يتبيز به من شروط وخصائص ومتومات على نحو ما سلف بيانه ودون أن تتوافر في الوضع الخاص الذي فرض على الشركة جبرا مناصر التماتد التاثم على الرضا اللازم كركن لانمتساد المتد والذي أساسه الارادة الحرة التبادلة للبتماتدين تلك الارادة التي لا يسوغ المتراضها على الوجه الذي تذهب اليه المكومة ازاء المتقار الدليل عليها . وتيام الترينة من ظروف الحال على نقيضها ، وإذ كان موتف الشركة في انتاج السكر وتوزيعه بالاسمار المحددة أو تصريفه بالبطاقات في ظل القرارات التنظيمية الصادرة في هذا الشأن انبا يتوم على ضرورة اذعانها الحكام هذه القرارات ووجوب تنفيذ ما تضمئته من أوامر ونواه والا تعرضت للعقويات الجنسائية المنصوص عليها غيها غان مساهمتها الاجبارية في هذا المرغق ليس اساسها علاقة عقنية رضائية بل تكليف تشريعي بانتاج السكر الخام وارساله لمسلع التكرير وتكريره بالصنع وشحن مقررات السكر الشهرية الي جميسم مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وزارة التهوين وحظر التصرف بفير ترخيمن خاص من الوزارة في أصناف السكر الخام والمكرر المسمعر منه وغير الخاضع للتسمير الجبرى وكل أولئك بغير استناد الى تعاقد سيايق أو أصل انفاق .

## قاعـــدة رقــم ( ٧١٢ )

#### البــــدا :

عقد من عقود القانون الخاص — بيع مثل معلوك الدولة ملكا خاصا — . من عقود الثانون الخاص طالما تصرفت فيه الدولة على النحو الذي يتصرف فيه الافراد في أموالهم — استخدام عائد البيع لموازنة عجز أيرادات الرفق البائع في مواجهة مصروفاته — لا يستتبع اتخاذ وسائل القانون العام واعتبار المقد اداريا .

# ملخص الحكم:

ان مجلس الوزراء قرر في ٣ من يونيه سنة ١٩٥٣ استاط التزام شركة سكك حديد الدلتا المساهمة المنوح لها لادارة مرفق السكك الحديدية وتولت أمر ادارته الادارة الحكومية لسكك حديد الدلتا وهي التي تعاقدت مع المدعى في شهر مارس سنة ١٩٥٥ على بيمه الزلط الذي تستخرجه من محاجرها ، وهذا العقد وان كان أحد طرفيه جهة ادارية الا أنه لا يتسسم سبات المقود الادارية نمهو لا يتصل بتسيير المرفق العام ولا يعدو أن يكون مجرد عقد بيع مال معلوك للدولة ملكا خاصا تتصرف فيه على نحو ما يتصرف الاناد في أموالهم طبقا لاحكام القانون المدنى .

وقد أبرم العقد بشروط ليس نبها أدنى خروج على أسلوب القسانون. الخاص ولا توحى باتجاه نية الأدارة في الاخذ بوسائل القانون العام .

واذا كان المدعى يستند في طعنه الى ان الرفق انها يعتبد في تهويله على بيع منتجات المحلجر التي يستغلها مها يستتبع اعتبار مثل هذا البنسيع عتدا اداريا فاته سند مردود بانه فضلا عن عدم توافر الدليل من الاوراق على صحة هذا الادعاء فان مجرد عجز ايراد هذا المرفق عن مواجهسسة مصروفاته لا يستتبع انخاذ وسائل التانون العام كها لا يستتبع عقلا أن تعتبر هذه العتود ادارية في حين لا تعد كذلك عتود نتل الركاب والبضائع لهسذا المرفق وهي نظير نشاطه الإصلى .

( طعن رقم ٥٥٩ سلنة ١١ ق - جلسة ٢٤/٣/٢٤ ) ..

#### القسسرع التسالث

# الإدارة كطرف في المقد الإداري

#### قاعدة رقم ( ١٤٨ )

#### : المسطا

ضرورة وجود الادارة كطرف في المقد الادارى فائه لا يعتبر من المقود الادارية ... تماقد احدى الشركات لحساب جهة الادارة ولمسلحتها مع أبرام المقد بقصد تسيير مرفق علم واتباع وسائل القانون المام بالنسبة اليه ... أعتبار المقد في هذه الحالة عقدا اداريا ... اختصاص مجلس الدولة وحده دون غيره بالقصل في المازعات المتعلقة بهذا المقد .

# ملخص الحسكم:

من البديمى أن المقد الذى لا تكون الادارة أحد الحرافه لا يجوز بحال ثن يعتبر من المقود الادارية . ذلك أن ثواعد القانون العام أنها وضعت لتحكم نشاط الإدارة لا نشساط الانراد والهيئات الخاصسة ، الا أنه من المقرر أنه متى استبان أن تعاقد الفرد أو الهيئة الخاصة أنها كان في الحقيقة عصساب الادارة ومصلحتها ، فأن هذا التعساقد يكتسب صفة المقسد الادارى أذا ما توافرت فيه المناصر الأخرى التي يقوم عليها معيار تبييز الهمقد الادارى .

ومن ثم أنه متى كان الثابت مها تقدم أن شركة شسل فى المقسدين موضوع النزاع أنها تعساقتت لحسساب واصلحسة المسسكومة . كان لا نزاع فى أن المقدين المذكورين قد أبرما بقصد تسيير مرفق عام وفى أنهها الجبعت عيهما وسائل القانون العام ، متى كان الامر كذلك ، عان المقدين المشدين المهما على ما تقدم يكتسبان صفة المقود الادارية وبهذه المشابة

على مجلس الدولة بهيئة تضاء ادارى يختص دون غيره بنظر المنسائرمة الخاصة بهيا وذلك بالتطبيق لحكم المادة ١٠ من كل من القسائونين رقير ١٦٥ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٧ ق ... جلسة ١٩٦٤/٣/٧ )

## قاعــدة رقــم ( ٩١) )

: 12-41

التزام الإدارة في المقود التي تبريها ادارية كاتت او بينية بلجرامات خاصة — باهية القرار المقصل — قرار لجنة الهت بارساء المعارسة يمــد قرارا منفصلا .

# ملخص الجسكم:

أنه من الاصول المسلمة أن الادارة لا تستوى مع الانراد في حرية النعبير عن الارادة في الرام المعود الادارية كانت أو مدنية \_ ذلك أنها تلازم في هذا السبيل بلجراءات وأوضاع رسمها الشراع في اللهوائين والخوالع كدالة لاختيار المضل الاشخاص للتعادد سواء من حيث الاهلية أو حسن السممة أو الكساية الفنية أو الملية ، وضمانا في ألوقت ذاته للوصول إلى أنسب العروض وأكثرها تحقيقا للصالح العام بحسب الفاية الني تستهدفها الادارة من أبرام العدد ، وجلى من ذلك أن العدد الذي تكون الادارة أحد أطرافه \_ سواء كان عقدا اداريا أو مدنيا \_ انها يعر \_ حتى يكتل تكوينه \_ بعراحل متعددة ويسلك اجراءات شتى وفقا للاحكام والنظم السارية حسب الإحوال .

ينبضى التبييز في متام التكييف بين المقسد الذي تبرمه الادارة وبين المقسد الذي تبرمه الادارة وبين الاجراءات التي تبهد بها لإبرام حقا المائد أو تهيىء الولده ، ذلك ألله بتطاع المنظر أمن كون المبعد يعتبل أوا العلويا علن من هذه الاجرامات بنا يتم بقسرار من البسلطة الإدارية المختصرة له خصائبي القرار الإداري ويتهمانه من حيث

كونه انصاحا عن ارادتها الملزمة بناء على سلطتها العلمة بمتنفى القوائين واللوائع بقصد احداث اثر قاتونى تحتيقا لمسلحة علمة يتقياها القسانون و ومثل هذه القرارات وان كانت تسهم في تكوين المقد وتستهدف انسامه غانها تنفرد في طبيعتها عن المقد مدنيا كان أو اداريا وتنفصل عنه و ومن ثم يجوز لذى الثمان الطمن نيها بالالفاء استقلالا ويكون الاختصاص بنظر طلب الالفاء والحال كذلك معتودا لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها ذلك أن المناط في الاختصاص هو التكييف السليم للتصرف ومن المسلم ال الاختصاص بالوظيفة من النظام العام .

لجنة البت سواء في المناتصة أو المزايدة انها تختص باتخاذ ما يلسرم من الإجراءات لتعيين أغضل المناتصين أو المتزايدين ونقا لما رسمه القاتون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها ابرام العقسد مبساشرة اختصاصها في هذا الشسان ، وليس من شسك في أن قرار لجنسة البت بارساء المناتصة أو المزايدة أنها هو في طبيعته على ما سلف البيسان قرار ادارى نهائي أذ يجتبع له متومات القرار الادارى من حيث كونه مسادرا من جهة أدارية مختصة بما لها من سلطة عامة بمتنفى القانون واللوائح بتصد احداث مركز قاتونى تحتينا لمسلحة عامة ، وليس أبلغ في الدلالة على صدق هذا النظر من أن جهة النعاقد أنها تلتزم حال أنصراك أرادتهسالي ابرام المقد بالتعاقد مع المناقص أو المزايد الذي عينته لجنة البت وليس لها أن تستبدل به غيره .

( الله من ٢٦٠ ، ١٥٦ لسنة ١٧ ق ــ جاسة ٥/٤/١٩٧٥ )

قاعدة رقم (٥٠))

البسنا:

القانون رقم ١٠٦ اسنة ١٩٥٨ في شان عدم خضوع الحالت المسابة الملوكة الدولة والبلديات والمرسسات العابة لقوانين الإيجار النسافذة في الانتاج السوري وقرار الوزير المختص بتحديد المقارات التي تقوم بخدية لها صفة النفع العام وباخلاء المستثير منها ... جعلهما العقود الجرمة يشان هذه المحلات تراخيص عامة ... اثر كُلُك ... استقلال الادارة بالفقاها ،

# ملخص الحكم :

ان التانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ بشأن عدم خضوع المحلات العلمة المبلكة للدولة والبلديات والمؤسسات العلمية لتوانين الايجار النساقدة في الاتليم السورى وقرار الوزير المختص بتحديد العقسارات التي تقسوم بخدمة لها صفة النفع العام وبالقلاء المستثير منها من شائهما أن يجعسلا العقد الصادر للطاعن ترخيصا علما لا مجرد عقد ايجار عادى ومن ثم يجوز للادارة في المعتود الاتارية بها في طلال القرارة بي العبلة أن تستقل بنسخها ولو في أثناء مدتها أذا أخل المرخص له بالتراماته وفي هذه الحالة لا يستحق تمويضا ، لها أذا ما تدرت أن هناك مصلحة عليا أكبر تتحقق بالفسساء الترخيص نفى هذه الحالة لابد من تعويش المرخص له عبا عساه أن يكون قد أصابه بن ضرر .

( طمن رتم ٦٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٠/٥/١٩٦١ \$

الفصل الثاني

ابرام المقسد الاداري

الفرع الأول

اهسكام عسلبة

العقد الاداري يتم على مرحلتين

قاعبدة رقسم (٩٥١)

#### : 4

يتم المقد الإدارى على مرحلتين الأولى تمهيئية نتم بقــرارات ادارية يجب لصحتها صدورها من السلطة صلحية الحق في اصدارها والثاثية هي التى نتم فيها أبرام المقد ،

#### ملقص القصوي :

بحث تسم الراى مجتمعا بجسلته المتعدة فى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ الخطار مدير مميل البترول الاميرى بالسويس لاحدى الشركات بموافقة وزارة \*اللية على لمكان استاد عملية توريد مراجل بخارية اليها .

من المقرر في القانون الادارى ان المقد الادارى يتم على مرطنين الأولى غتم فيها الاعمال التمهيدية والثانية يتم فيها ابرام المقد والاعمال التمهيدية من وضع شروط المتاتصة والاعلان عنها وتلقى العطاءات المقدة فيها وتحقيق شروط المناقصة ثم الماضلة بين العطاءات فارساء المناقصة بعد ذلك بقرارات الدارية تتخذها جهة إلادارة للافصاح عن ارادتها وحدها دون غيرها ، فكل ما يمسفر من هذه الترارات يجب أن تسسير فيه جهة الادارة على متنفي التنظيم الاداري المترر لذلك .

وبما أنه يشترط لصحة الترار الادارى أن يكون مسادرا من سلطة ادارية لها الحق في اصداره ويعتبر الاخلال بذلك موجبا لبطسلان التصرفة أن التاعدة المسلم بها في التاتون العام أن العيب الراجع الى عدم أهلية من صدر عنه التصرف يعتبر مؤديا الى بطلان الصرف والاختصاص في التاتون المامي يتابل الاهلية في التاتون الخاصى . وبها أن مدير معمل تكرير البتروال الاميري بالسويس غير مختص باصدار قرارات ادارية تتصح عن ارادة مصلحة المناجم في احداث أثر تاتوني ذلك أن المختص في هذه الحالة هو مدير مسلحة المناجم لشئون الوقود ولم يصدر منه قرار بتبول عطاء الشركة ومت شم لا يكون ثبة عقد قد انعقد بينها وبين المسلحة .

﴿ عَلَوَى رَمَّمَ ١٨٤ فَى ١٩٥١/١٢/١٣ )

# ثانيا ــ المقد الاداري غير الكتوب

#### قاعدة رقيم ( ١٥٢ )

اللبسيدا :

المقد غير الكتوب \_ وسيلة غير مالونة في الحال الادارى الا إنه يؤدى. عورة مكبلا لبعض أتواع المقود الادارة \_ قد تركن اليه الادارة مع بعض. المتماتدين الانفاق معهم على تكبيل اغراض التماقد الاصلى من ناخية من المواجى التي أنصب عليها \_ هذا المقد الكيل تنصرف الله طبيعة المقد الاصلى بحكم ارتباطه به ومن ثم غلا حلجة إلينة الى استظهار اركان المقد الاصلى بحكم ارتباطه به ومن ثم غلا حلجة إلينة الى استظهار اركان المقد

# ملقص الصكم:

ان المقد غير المكتوب ولئن كان غير مألوف في المجال الادارى بسبب حجوح الادارة عادة الى اثبات روابطها المقدية بالكتابة الا انه لا يزال يؤدى. عور مكبلا لبعض اتواع المقسود الادارية ، فقد تركن اليسه مع بعض المقتدين اذا اتفقت معهم على تكييل أغراض التعاقد الاصلى من ناحيسة من الأنواحي التي انصب عليها وهذا الاسلوب التعاقدي يخلق مسسكلة المقتد الاالمية على طبيعة هذا المقد اذا أعوزه بعض الخصائص التي يتسم بهسة المقد الادارى كنعصر الشروط الاستثنائية مثلا ، ولقد قطع التضاء الادارى في عرضا في هذا الصدد بأن هذا العقد المكبل تنصرف اليه طبيعسة المقسد المسلمي بحكم ارتباطه به وتعويله عليه واذن غلا حاجة البتة الى استظهار المكتد الادارى فيه .

(طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٠٠٨/١٩٦٨)؛

#### ثالثا ـــ النصوص اللائمية ونصوص المقد

#### قاعدة رقم ( ٥٣ ) )

#### القسندا :

القوانين واللوائح التي يتم التماقد في ظلها تخاطب الكامة - صيرورة الحكامها جُرَءا لا يتجزا من المقدما لم ينص صراحة أميه على استبمادها كلها الوابعثها عدا ما تملق منها بالنظام المام .

# ملقص العكم:

ان القوانين واللوائح التى يتم التماقد عليها انها تخساطب الكلفة عبوعلمهم بمحتواها مفروض ، مان اقبلوا سحال قيامها سعلى القساقد مع الادارة فالمفروض انهم قد 'رتضوا كل ما ورد بهسا من أحسكام ، وحينتُ في شروط عقودهم وتصسير جزءا لا يتجسزا منها حيث لا ممكك من الالتزام بها ما لم ينص المقد صراحة على استبماد أحكامها كلهسا أو بعضهة عدا ما تعلق منها بالنظام العام ، ولما كان المقد المحرر مع المدى عليه لم ينص على استبماد أحكام لائحة المناقصات والمزايدات أو لائحة المقارب والمستريات مائه يتمين نطبيق نصوص هذه اللوائح .

﴿ طَعَنْ رَقَمُ ٨٥٨ لسنة ١٠ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١

# قاعسدة رقسم ( ١٥٤ )

#### المسطا:

الشروط الخاصة الملحقة بالشروط الملية هي الواجبة التُطَبِيَّق دولَيُّهُ التَّضُّ الالتحي أو النص المام .

## بلخص الحسكم :

ان دفتر شروط العطاء الذي على اساسه تم التعادد مع الدعى عليه . ينصُ في البند الأول منه على ان « تنبل ادارة التميينات تقسديم عطاعاته

عن توريد الاصناف المبينة باللحق المعروف « بقائمة الاثبان » وذلك طبقة الشروط التالية ولما يلحق بها من شروط خاصة وأوصاله الاصناف الملوبة وتضيئت الفترة (٧) من البند الثابن من الشروط العامة بالنص في الميماد المحدد بالمقد ميجوز للادارة اتخاذ احدى الاجراءات الشلائة التالية وذلك دون هاجة الى انذار أو اتخاذ أجراء ما أو الالتحـــاء الى التضاء (1) اعطاء مهلة للتوريد مع توقيع غرامة . . . (ب) الشمراء على. حساب المتعهد : بأن تشتري الإدارة الاسناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها: من غيره على حسابه بالطريقة التي تراها سواء بالمارسة أو بعطساءات. محلية أو علمة ... الخ وما ينتج من زيادة في الثبن مضاما اليه ه x من قيهة الاصناف المستراة مصاريف إدارية وما يستحق من غرامة عن مدة-التأخير في التوريد يخصم من التأمين المودع من المتعهد عن هذا العقد . . (ج) الفاء العقد بالنسبة الكبيات المتأخرة أو المقسر في توريدها ومصادرة التأمين النهائي . ١ ٪ من تيمة الكبيات المذكورة . . . » وقد تضهنت الشروط الخاصة اللحقة بدنتر شروط العطساء المشار اليه النص في البنسد (٩) على أنه « في حالة تقصيم المتمهد في التوريد في المعساد المصدد في العقد او تتصيره في توريد اية كمية تتوم الادارة بشراء الكمية التي قصر المتمهد في توريدها على حسابه ونحت مسئوليته طبقا للفقرة الخامسة من البند الثابن من الشروط المسامة من الرجوع على المتمهد بفرق الثبن والمساريف الادارية المختلفة على أن توقع غرامة على المتعهد متدارها ١٠ ٪ على الاكثر من ثبن الكبيات المطلوبة توريدها في البسوم والمسساريف التي. تكيدتها الحكومة » .

وبن حيث أنه أذا تضيفت الشروط الخاصــة المحقة بالشروط العابة.

احكاما خاصة لمواجبة تقصير المتعاقد في التوريد غاتها تكون هي الواجبــة

التطبيق دون النص اللائحي أو النص العام أذ أن من المبادىء المسلم بهــا

آن الخاص يقيد العام وقد ردد البند ( ٦ ) من الشروط الخاصة هذا الحكم

عنص على أن « يتبع نص الشروط العــابة للمناقصة فيها لم يرد بشـسانه.

نص خاص بهذه الشروط ، ويتبع النصر، الخاص عند تعارضه مع النصر العام » ومن ثم غان نص البند ( ٩ ) من الشروط الخاصاة هو الذي يحسكم المنازعة دون أي نص يخالفه في الشروط العلمة فتصلب غرامة التصليب بواقع ١٠ / من تيمة الاسناك التي تصر المدعى عليه في توريدها للادارة عنى المسلويف الادارية بواقع ٥ / وكذلك المسلويف التي المفقت في استمال السيارة في نقل الفراخ المثلجة التي اشتريت على حساب المدعى عليه من المستودع التي المكن التوريد بوصفها من المساريف الاخرى التي تكدفها جهة الادارة طبقا لما ورد في البند ( ٩ ) من الشروط الخاصة .

( طّعن رقم ۲۸۷ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ٢٩/٢/١٩٧٤ )

# رابها - تقديم العطاء من وكيل

#### قاضدة رقسم ( 80) )

#### الم سيدل:

المادة - ) من العدة الماقصات والرابدات ... نصها على تقديم تركيل مصدق عليه من السلطات المختصة اذا كان العطاء مقدماً من وكيل صحب. عطاء ... اغفال اتباع حكم هذه المادة ... لا اثر له في قيام الوكالة اذا استوفيت شروط قيامها .

# ملقص الحكم:

ان اغفال اتباع ما تقفى به المادة . } من لائصة المناتصات والمزايدات من انه اذا كان العطاء مقدما من وكيل عن صاحب العطاء غمايه أن يقدم معه توكيلا مصدقا عليه من السلطات المختصة لا اثر له في قيام الوكلة اذا استونت شروط قيلها ، ذلك أن اشتراط تقديم توكيل مصدق عليه قصد به التثبت على وجه اليقين من توافر صفة الوكلة فيين ينقدم بعطاء نيابة عن الغير ، لذلك فان اغفال الادارة التبسك بهذا الاجراء لا اثر له في قيام الوكلة التي استونت شروط انعقادها واعترف ذو الشسسان بقيامها على نحو ما تم في هذه الدعوى .

(طعن رتم ١٩٥ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١٢/١١/١٨)

#### قاصدة رقـم (٥٦))

## الجسنا :

زعم الجهة الادارية المتعاقدة انها قصدت التعاقد مع الوكيل المسفر رغم علمها باته وكيل وليس أصيلا وانه يترتب على ذلك انصراف اثار العقد الى الوكيل طبقا القواعد المقررة في التسخي — مردود بأن قصدها لم يتجه الى التعاقد مع الوكيل اذ انها قبلت العرض المقدم من الشركة بصفتها نائبة عن غيرها ..

## بلخص العسكية.

ان ما ذهبت اليه الهيئة العلمة المصانع الحربية من أن تطبيق التواعد المتررة في التسخير تؤدى الى القول بأن المتعاتد معها في شركة ٥٠٠٠٠ للتجارة والهندسة لا شركة . . . . . الاصيلة في التعاقد على أسساس ان الهيئة تصنت التعاتد مع الوكيسل المسخر لا مع الموكل وذلك بالرغم من علمها بأن من تتعلقك معه هو وكيل لا أصيل . وفي هذه الحالة لا يسكون الوكيل المسخر نائبا عن الموكل بل نضاف الى الوكيل حقسوق العقسد والتزاماته ولا يعترض على ذلك بأن الهيئة تعلم بأن المتعاقد معها وكيال لا أصيل ، أذ أن التواعد المتررة في التسخير تقضى بأن هذا العلم لا يمنسع من الن تضاف حقوق العقد والنزاماته الى الوكيل المسخر ، هذا المذهب مردود بأن الثابت من الاوراق ، على ما سلف بيسانه ، أن شركة . . . . . . . . التجارة والهندسة تتدبت بعرضها منصحة صراحة على أنها نائبة عن شركة . . . . . البلجيكية وقبل العرض المقسدم منها بهذه الصغة وقلم المسنع النعربى المتماقد بالاتصال المباشر بالشركة الاصيلة طالبا اليها بصفتها هذه تنفيذ العقد الأمر الذي ينفي ما ذهبت اليه الهيئة العلمة للمصانع الحربية في دناعها من أنها تصدت التعاقد مع الشركة الوكيلة وأن تصدها لم يتجه الى المتمالد مع الشركة الاشيلة:

﴿ طَعَنَ رَمَّمُ ١٩٥ لَسِنَةً ١٢ قَ - جِلْسَةً ١٢/١١/١٢ )

## خامسا ... نيابة الجهات الادارية عن بعضها في ابرام المقد الاداري

## قاعــدة رقــم ( ٤٥٧ )

. .

المسدا:

يجوز ان تنوب جهة ادارية عن اخرى في ابرام المقد الاداري .

#### ملخص الفتــوى:

مناد احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات انه يجوز أن تتولى أية وزارة أو مصلحة نيابة عن وزارة أو مصلحة الخرى مباشرة الاجراءات اللازمة لاتبام التعاقدات سواء بطريق المناقصة أو المهارسة وأن تتولى نيابة عنها أبرام تلك التعاقدات ومن ثم مان العقد الذى تبرمه الجهة الثانية باسم الجهة الإصلية التى تنوب عنها في حدود النيابة المتنق عليها بينهما تنصرف آثاره الى نعة الجهة الإصلية .

( المك ۱۰۷۰/۲/۳۲ ــ جلسة ۱۰۷۰/۲/۳۲ ) قاعدة رقيم ( ٤٥٨)

#### : [4.....4]

ان الاجراءات التي تتم على يد وكيل وزارة المالية في خصوص قبول مناقصة توريد لوزارة الحربية والبحسرية تعتبر صحيحة ومنتجة الاثارها المتاونية بناء على الإنابة الصادرة له في هذا الاشان من وزير الحربية والبحرية ويجب ان يسحب القرار الصادر بالغاء هذه الإجراءات وان تصدر أولم التوريد الى التجار الذين تم التماقد معهم .

#### والمُص المُتــوى :

طرحت وزارة الحربية والبحرية في مناقصة علمة توريد اقبشة صوفية اسيرج) وحدد لفتح المظاريف يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ويتاريخ ١٢ من غبراير سنة ١٩٥٧ اجتمعت لجنة البت في العطاءات وحضر اجتماعها متدبو العطاءات اذ رات اللجنة دعوتهم لمتاتشتهم في الاسعار والمواصفات

التى تقديوا بها ولم تنته اللجنة الى رأى في عذا النسن غاجلت الاجتساع الى يوم 11 من غيراير سنة 1907 وفي هذا اليوم اجتبحت اللجنسة برئاسة حضرة صاحب العزة وكيل وزارة المالية بحضور بقدى العطاءات كما حضر اضا مندوبون عن بعض شركات ومحال تجارية لم يسبق لهم الدخول في المناقصة واخذت اللجنة من جديد تناقش العروض التى تقدم بها الحاضرون في هذه الحالة كما تعرضت للمواصفات الخاصة بالمنسوجات المطلوب ترريدها وانته الجلسة بالعروض المتدمة من بعض التجار وقد اشار اليها مدير العقود بوزارة الحربية في مذكرته المؤرخة في اول مارس سنة 1907 ورصفها بأنها نتيجة المهارسة التى تهت في هذه الجلسة والتي أصدر وكيل ورارة المايتها شغويا الى التجار الذين تبلوا التوريد أوامر التوريد .

وقد تقدمت شكاوى من كثير من التجار والشركات بعد ذلك تصبور. بعضها عروضا جديدة وتضبن بعضها الآخر احتجاجات على الاجراء الذى انخذته اللجنة بقبولها عطاءات جديدة بعد فتح المظاريف .

وبتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٥٧ تقديت مذكرة الى معسالى وزير الحربية والبحرية جاء فيها أن اللجنة التى عقدت في ١٦ من غبراير سنة ١٩٥٢ أرت أن تحصل الوزارة على احتياجاتها من الصناعة المحلية بعد اضافة ١٠ ير اسموح باضافتها للصناعة المحلية وأن حضرة وكيل المالية الذى رأس اللجنة ترر توزيع الكيات المطلوبة على المحال الوطنية بالتساوى وقد رأى معالى الوزير أن يعرض الأمر على ادارة الرأى لاخذ رأيها غيبا يختص بادخال الشركات التى تقدمت بعد فتح المطاريف واشتركت في المهارسسة وافتت الادارة بأن فية اللجنة كانت منصرفة الى عدم الاخذ بالمطاءات المقدمة في هذا المناقسة والدخول في مهارسة مع التجار وقد كان يبكن تحتيق هذا المغرض لو أن المناقسة الفيت ورجعت الوزارة الى وزارة المالية للتصريح الماشراء بالمهارسة وبن ثم لم يكن بن حق اللجنة النظر في عطاءات تدمتها شركات لم تشترك في المفاتحة وذلك بعد فتح المظاريف وعلى اثر ذلك اصدر وزير الحربية والبحرية قرارا بالفاء هذه الإجراءات سواء اعتبرت مناقصة وزير الحربية والبحرية قرارا بالفاء هذه الإجراءات سواء اعتبرت مناقصة وزيرة المالية على هذا القرار لان التماقد قد تم غملا ولا يجوز نقضيه من وزارة المالية على هذا القرار لان التماقد قد تم غملا ولا يجوز نقضيه من

حِيَّاقُبُ وَزَارَهُ الْحَرِبِيةَ لَمَا يَتَرْتُبُ عَلَى ذَلْكَ مِنْ اَمْرَارَ بِصَالَحَ الْخَرَاتَةُ وطلبتَ الرَّاقُ مِنْ آذَارُةُ الرَّاقُ الدَّاصَةُ بِهَا مَعْرَضَتَ هَذَّهُ الادارةُ الْمُوْضُوعِ برمَتُــهُ عَلَى الهَيْئَةُ .

وقد نص في الأمر العالى الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ على نظام المحكم في البلاد المحرية يتولى نبيه الخديو الأمر باستعانة مجلس النظار والمتاركة معه « نيكون » على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الامور المقبة المتعلقة بالتعلم ويرجع رأى اغلبية اعسانه على رأى الآمل عددا نيكون حيثة صدور قراراته على حسب الاغلبية ويتصديق الخديوى عليها بقرار الرأى الذي تكون عليه الاغلبية ويتمين على كل ناظر من النظار أن يجرى الحرارات المجلس المصدق عليها منه في الادارة المنوطة به » وأكد الامر المالي المحتاكر في آ ٢ سبتميز سنة ١٨٧٨ بتوزيع العبل بين الوزارات هذا النظام بصريح نصبه على أن الأمر المالي الصادر في ٢٨ من اغسطس سنة ١٨٧٨ لا يزال مرعى الاحراء في خميم احكامه .

ولم تغير أحكام الدستور هذا النظام الا من حيث تولى الملك سسلطته بواسطة وزوائه ( المادة ٤٨ ) اما سلطة مجلس الوزراء واختصاص كل وزير بمشئون وزارته نقد بقيا في الجبلة على ما كانا عليه اذ نصت المادة ٥٠ على أن « مجلس الوزراء هو المهين على مصالح الدولة » المادة ٦٠ على ان « توقيعات الملك في شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع رئيس مجلس الوزراء مو المادة ٢٠ على أن كل وزير « مسئول عن اعمال وزرائه ».

عالاصل السنفاد من تلك النصوص وهذه الاحكام أن الوزير يختص عليت في شئون الوزارة التي يتولى أمورها .

وأذا كانت لائحة المخازن والمستريات الصادرة بقرار بن مطفى الوزراء عد خوات وكيل الوزارة صلحة الشان سربعد الاطلاع على تومنية لجنة البت في العطاءات سرارماء العطاء الر المناتصة غان سلطته هذه جاعت استثناء بن العمان وبن ثم غهى لا تبتد إلى تقرير الفاء المنتصة ذاتها أو التعامد بالمازمة بل يبغى هذا بن اختصاص الوزير بعد استئذان السلطات المثية وفقسسا

لنصوص لاتحية اذا أريد أعادة المناقصة في ذات السنة المالية أو التعلقد. بالمارسة ،

ويتبين من استعراض الوقائع ان لجنة البت في العطاءات التي انعقدت برئاسة وكيل وزارة المالية عبدت الى الفاء المناقصة والدخول في مهارسة مع جبيع التجار الذين تقدموا بعطاءاتهم في المناقصة وغيرهم وقد كان يمكن تحقيق هذا الفرض بقرار من وزير الحربية والبحرية وهو دون اللجنة المختصر بذلك . أما أن تقرر اللجنة ذاتها الفاء المناقصة ثم التعاقد بالمهارسة عمدا ما لا يدخل في اختصاصها ومن المقرر أن عدم الاختصاص يؤدى الي بطلان العقد في نطاق القانون العام شانه في ذلك شأن عدم الاهلية في نطاق القانون العام شانه في ذلك شأن عدم الاهلية في نطاق القانون الخاص . ولا ينفع في ذلك أن اللجنة أذا انخذت قرارها هذا كأنت تحت رياسة وكيل وزارة المالية وهو في أحكام لائحة المخازن والمستريات من السلطات المالية المختصة في الاذن لمختلف الوزارات في التعاقد بالمهارسة لان سلطة وزارة المالية في حكم اللائحة ليست الا ملطة اشرافية لا تجب السلطة الإنشائية لكل وزير في شئون وزارته .

وقد كانت النتيجة الحتية لهسده القواعد أن تكون الاجسرامات المنهم التخدما وكيل وزارة الملية باطلة لولا أن حضرته قرر أمام الهيئة وقائع لم التخدما وكيل وزارة الملقية باطلة لولا أن حضرته قرر أمام الهيئة وقائع المناسبة عند اصدار متواها أ

ونتلخص هذه الوقائع في أنه نظرا للخلاف الذي تلم بين أعضاء لجفة البت في العطاءات ونظرا لما أثير حول المناقصة من ضجة غقد استدعاه وزير الحربية والبحرية السابق وطلب لليه شغويا أن يتولى لامر بنفسه وقد يهم من هذا التكليف أن الوزير أنها عهد اليه البت في الموضوع كله بصغة نهائية من هذا التكليف أن الوزير أنها عهد اليه البت في المطاءات ما عدا عطلاً واحد عن كبية بسيطة مخطفة المواصيات المعلية غاسيدعي اليه متدمي المعلوات كيا استدعى معلى بيض الشيكات التي يردون التوريد بها على الساس المواصيات التي يردون التوريد بها على الساس المواصيات التي يودون التوريد بها على الساس المواصيات التي المعلولة ويد أن عالمة الموسية الموسية الموسية ويلد الموسية ويدا الله التيار النين تبلوا يالتهديد هذا وقد التوريد وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه والمحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه والمحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه والمحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه والمحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه والمحرية تصرف وكيل وزارة المالية في شان ( التولي ) الذي كان من بعنه

الاسناف التى شهلتها المناتسة دانها وانخذ في خصوصها الاحسراءات التي اتخذت في شان ( السيرج ) اذ بعثت الوزارة الى من تعاقد معهم وكيل الملية على توريد ( التويل ) أوامرها بالتوريد .

وعلى اساس هذا الواقع ببين أن وكيل وزارة المالية أنها تصرف في هذا الشئن بالنيابة عن وزير الحربية والبحرية وأن تصرفه لم يتعد حدود هــذه المنيساية .

ولما كانت آثار التصرفات التى يقوم بها النائب انها تنصرف الى فهة "الاصيل غائه يترتب على ذلك أن وزارة الحربيسة والبحسرية تكون مرتبطة والتصرف الذى أجراه وكيل وزارة المالية ويجب عليها تنفيذ العتد الذى أبرمه مهامارسة مع التجار الذين تبلوا التوريد .

هذا ويجتر ملاحظة أن لائمة المخازن والمستريات تحيط تتديم العطاءات في المناتصات بالسرية ولا تجيز أى تعديل في العطاء بعد فتح المظاريف أذ حتمى على وجوب تقديم العطاءات داخل مظاريف مفلقة على أن التعديلات التي يرد أصحاب العطاءات أيرادها في عطاءاتهم يجب أن تصل إلى المسلحة تبل الميعاد المعين لفتح المظاريف والا تعين أهمالها وعلى أنه لا يتبل من صاحب العطاء الادعاء بحصول خطا في عطائه بعد فتح المظاريف ومن مختصة نقلك أن المهرسة غير جائزة ما أم يسبقها الفاء المفاتصة . على أن هذا لا يمنح الجهة المختصة بعد فتح المغاريف من مراجعة مقدمي العطاءات بغيرهم في الاسمار والشروط تمكينا لها في البت في نتيجة المفاتصة على الوجه الذي يحتى مسلحتها .

ولهذا أنقد انتهى قسم الراى مجتمعة ألى أن الاجراءات التي تبت على يد وكيل وزارة الملية في خصوص صوف (السيرج) تعتبر صحيحة ومنتجة وتلرها التأثونية بناء على الأثابة الصادرة له في هذا الشأن من وزير الحربية والبحرية ويجب سحب الترار الصادر بالفاء هذه الاجراءات واصدار أوامر التوريد الى التجار الذين تم التعادر معهم .

( غنوی رقم ۲۷) فی ۱۹/۱/۱۲/۱۹۵۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ٥٩ ) )

#### المسطا:

ابرام وزارة التموين المقد بلموال خصصتها وزارة الماليــة لوزارة المسحة لاستيراد بضائع لحساب هذه الوزارة الاخيرة ــ لوزارة الصحة التمليك بشروط للمقد والمطالبة بتنفيذ احكامه .

#### ملخص الفتوي:

اذا بان من ظروف التعاقد أنه قد تم بابوال خصصت لوزارة المحة عن طريق الاعتباد الذي فتحته لها وزارة المالية ، وأن البضائع محسل التعاقد كانت مطلوبة لوزارة الصحة ، فأنه يبين من ذلك أن وزارة المحمة المهوبية طرف أصيل في هذا التعاقد وليست وزارة التبوين وحدها هي طرف التعاقد ، ذلك أنها اشترت الصنف محل التعاقد لحساب وزارة الصحة المهوبية وبالنباية عنها .

ومتنفى ذلك يكون لوزارة الصحة النسك بشرط العتد والطسالبة متنفيذ احكامه دون أن يتنصر ذلك على وزارة النموين وحدها .

( نتوی رتم ۷۳۷ فی ۱۹۰/۱۰/۲۹ )

## قاصدة رقسم ( ٤٦٠)

#### المسطا ا

النص في المادة ٨٢ منها على قبول نزول المتاول او المنمهد عن البالغ المستحقة له لا يخل بها يكون المسلحة قبله من حقوق — القصود بالمسلاح « المسلحة » يقميد به المسلحة المسلحة وهدها ومن ثم غلا يشبيل غيرها من الوزارات والمسلح المدرجة في الشخصية الإمتبارية الدولة ،

#### ملخص الفتوى:

ان المادة ( ٨٣ ) من لائحة المناتصات والمزايدات المسادر بها قرائر وزير المالية والاقتصاد ربتم ٤٤ له لسنة ١٩٥٧ تنص طي انه و لا يجسوز المنتمهد أو المناول النزول عن المعتد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو يعضها الا بعد أخذ موافقة السلاح أو المسلحة المختصة كتابة ، ويجب أن يكون مصدقا على التوقيعات الواردة غيه من مكتب التوثيق الختص . ويبقى المتمهد أو المتأول مسئولا بطريق التضابن مع المتثال المبه عن تنفيذ المقد ولا يخل تبول نزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون المصلحة عليه من حقوق » .

وكاثت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قد ابدت أن سلاح لدنمية بالقوات السلحة تماقد مع احد القاولين وقبسل تنسارلا اجسسراه هذا القاول لبنك مصر عن يبلغ مستحقة له عن العمليسة المستعة اليه وجهل المسلاح مبيغة التنسازل على الوجه الآتي « متبسول في حدود البالغ الصالحة للصرف دون اخلال بحتوق الادارة لو حقيهق مصلحية أخسرى » ــ الا أن بنك مصر اعترض على هــذه الصيغة ورأى هذف عبسيارة « حقسوق مصلحة أخرى » إلن ورودها في التنسازل قد يؤثر على حقه نيما لو وجدت حقوق لأي مصلحة اخرى تبهل الهميل الإمر الذي يجعل من العسير على البنوك التعويل على التنازل كضمان للتهويل . ومن ثم فقد ثار الخلاف حول تحديد المقصود طفظ « المعاهمة » الوارد ف عجيز المادة ( ٨٣ ) من لائحة المناتمينات والمزايدات وما اذا كانت تؤخذ بمعناها الواسع متشمل المسلحة المتعساقدة وغيرها من الوزارات. والمسالح المتدرجة في الشخصية الاعتبارية للدولة لم أن المتمسود هو. المصلحة المتعاقدة وحدها دون غيرها من المصالح والوزارات ، وكلين راعه اللجنة الثالثة لتسم الفتوى بطستها المنعقدة في ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٩ ف خاب التهيير الإولى عصبيان أن هميله اللهاوة منهميا تتعساند منتها بمثل المسينهم المنوى المبلم ( الدولة ) التي تنصرت الهبه إثلى المعقود ألتى تيرمها وهي لا تتبتع ازاء هسذا الشخص المنوي المسام بأي تمة مطية بمنعظة ولا يمهو دور جهة الادارة في خلا اللمان الى يكون دور المتعادد عن أسيل من ذلك الشنقس المنوى المسالم من فر عن الطبيعي

ل يكون التحفظ الذى أوردته المادة ( AP ) السابق الاشارة اليها شمساللا لحقوق هذا الشخص المعنوى الذى تنصرف اليه آثار المقود التى تبرمها جهات الادارة المختلفة نيابة عنه .

ومن حيث أن تفسير نص المادة ( ٨٣ ) من الأحسة المناتم الت والمزايدات يجب أن يقوم على أساس من أحكام هذه اللائحة بمسا أوردته ون تنظيم خاص في شأن العقود التي تبرمها جهات الادارة بغيسة تسسيم الرائق التي تقوم عليها ، مهذا التنظيم ... وقد قام في الاصلى على سياسة تشريعية ترمى الى حماية حقوق جهة الادارة المتعالادة ومواجهة كل طرف أو موقف من شنائه النيل منها ... انها يتحدد مداه بحسب المجال الذى وضع له والمصلحة العلمة المراد تحتيقها من ورائه وبهذه المثابة عاذا كانت لائحة المناقصات والمزايدات قد تصدت في الملاة (٥٣ ) لموضوع النزام مساحب العطاء المتبول بأداء التأمين النهائي في المعاد المحدد وبيئت اثر اخلاله مهذا الالتزام بما يخول للسلاح أو المصلحة أو الوزارة أن تخصم بمستحقاتها لديه من أية مبلغ تكون مستحقة أو تستحق له أيا كان سبب الاستحقاق سواء لديها أو لدى أية مصلحة حكومية أخرى . وأذا كانت المادة ( ٩٤ ) قد عالجت موضوع سحب العبل من المقساول وجعلت للوزارة أو للمصلحة أو السلاح الحق في استرداد جميع ما تكبدته من مصروفات وخسائر من اية مبالغ تكون مستحقة له تبلها أو قبل أية مسلحة حكومية أخرى ــ اذا كان ذلك \_ غان تصدى المادة ( ٨٣ ) من اللائحة المذكورة لبيان اثر التغازل الذي بجريه المتاول عن العقد أو عن البالغ السنحقة له كلها أو بعضها تبل الجهة المتماتد ممها لا يمكن فهمه الافي ضوء التنظيم المقرر بهذه المادة صراحة دون توسع في التفسير بهد اثر الحكم الوارد ميها لكي يشمل حقوق المسالع المكومية الأخرى دون سسند من النص المذكور لما يترتب على ذلك من اخلال بالتنظيم الذي وضعه المشرع للحالة التي تمالجها هذه الملاة والمصلحة الملبة التي تقياها من وراء هذا التنظيم . , وبن حيث أنه على بتنفى ذلك عان فكرة وحدة شسخصية الدولة لا تصلح أساسا لتنسير لفظ « المسلحة » الوارد في المادة ( ٨٣ ) سسالنة الفكر لأن الأمر يتعلق باعمال نص يعالج حالة بالذات أخذا في الاعتبسار فحقيق مسلحة عامة محددة قد نتاثر فيبسا لو لم يلتزم بالمعنى الذي اراده فالشرع بن هذا اللنظ .

ولهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى أن المتمسود بالمسلحة في تطبيق المادة ( AT ) من لاتحسة المنتصبات والمزايدات هو المسلحة المتعاددة.

( ملك ١٩٧٢/٤/ تـ جلسة ٥/٤/٢٢/١ )

#### سادسا ... التحفظات جزء من العقد متى قبلتها الادارة

#### قاعدة رقم ( ٢١١) )

البسنا:

اذا توسك التفاوض بيعض التحفظات ولم يتدلل عنها وقبلتها جهة الادارة أصبحت هذه التحفظات جزءا من المقد ــ مطالبة شركة القاولون المعرب جامعة المصورة زيادة تكاليف انشاء العبارات السكنية الخاصــة باعضــاء هيئة التدريس بالجامعة لمواجهــة زيادة الإجور نتيجة صــدور القانون رقم ٨) اسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام مطالبة مستاهاة القبول على اساس ما كانت قد ابنته الشركة في هذا الصدد وعدم اعتراض بجهة الادارة عليه ٠

## ملخص الفتري :

تصدت الجبعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى مطالبة شركة «المتاولون العرب » جلمة المنصورة بزيادة تكاليف انشاء العمارات السكنية الخاصة باعضاء هيئة التدريس بالجامعة لمواجهة زيادة الاجور نتيجة صدور المتاون رقم (٨) لسنة ١٩٧٨ بنظام العالمين بالقطاع العلم .

وتتلخص الوتائع في أن جليمة المنصورة أعلنت عن مناتصبة علية البنياء أربع معارات سكنية لأعضاء هيئة التدريس بها ، فتقسديت شركة المقاولون العرب » بعطاء بلغت تبيته ١٩٠٠ (١٩١) ٧٨٤ وأرفقت مع عطائها تكليا أوضحت فيه تحفظاتها وشروطها الخاصة بهذه المناتصة ، وبن بين عده التحفظات التحفظ رقم ( ١ ) ويقضى بأن القوانين والنظم المسلية والتابينات والجبارك والضرائب والنقل البحرى وغيرها السائدة ولات تقديم حذه الفئات تعكل في تقديرها ، وأن أي تعديل الواجهة دفع الزيادة الناتجة بطايع بترتب طبه زيادة التكليف تتحمل الجامعة دفع الزيادة الناتجة هن طفا المنتبل أو المنفير ، وقد قابت فيقة البت في المناتصبة الذكورة

بمفاوضة الشركة للتنازل من بعض تحفظاتها ، نقبلت الشركة النزول عن معض هذه التحفظات ، كما تبلت تعديل البعض الآخر ، لما بالنسبة للتحفظ. رقم (١) سالف البيان غلم تجر مفاوضة بشأنه ، وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ قررت لجنة البت اسناد العملية الى شركة « المقاولون العرب » بشروطها . ويتاريخ ٢/١/٦/١٤ اعتبد رئيس الجابعة ترار لجنة البت ، وفي ١٩٧٨/٦/٣٢ اخطر امين الجامعة الشركة بتبول عطائها ، وفي أعقاب عمريان القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بنظام العلملين بالقطاع العام اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ طالبت الشركة جابعة المنصورة بتحيل عبء زيادة أحور العاملين النائجة عن هذا التانون وما ترتب عليه من تعديل للائحة الاجور الخاصة بالعاملين بالشركة بالزيادة وانتهت الشركة الى أن هذه الاعباء بلغت ٧٩ ر١٣ / من قيمة الاجور التي كانت سارية قبل صدور القانون الثنيار اليه ، وبعرض الموضوع على ادارة الشئون القانونية بجامعسة المنصورة رأت بمذكرتها المرفوعة لرئيس الجامعة أن التحفظ رقم ا المسلر اليه يتمارض مع البند ١٣ من الشروط العامة التي طرحت المناقشية علمي الساسها والذي يقتضى بأن الفئات الواردة بالعطاءات هي التي ستكون عليها. المحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبات الاثمان أو العملة أو زيادة الاجور أو أسمار الخامات أو غير ذلك ثم أضافت الشئون القانونية في مذكرتها أنها! لا تطبئن الى البحث الذي قابت به الشركة بشان الزيادات التي تكبدتها في الأجور نتيجة تعديل لائحة أجور العاملين بها نتيجة لصدور القانون رقم ١٨. لسنة ١٩٧٨ والعمل به والتي بلغت ١٨٠ر١٣ ٪ من نسبة الاجور لأن الشركة هى التي قامت بمفردها بهذا البحث وعلى ضوء بيانات خاصة بها قد يكون معلى ميها . كما أنها درست الزيادة على أساس الزيادة الناتجة لجيم العاملين بالشركة وكان من المكن دراستها على أساس العاملين بالمشروع عقط من مهندسين واداريين وغيرهم والموجودين بموقع العمليسة ومواعاة ألجامعة بهنزدات مرتباتهم تبسل وبعد تطبيق القاتون وبذلك تحمتب نسبة الزيادة الفعلية الناتجة عن تطبيق القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ، وانتهت الدارة المذكورة في مذكرتها إلى أنها ترى عرض الوضوع على هبهم الراعم والفتوى بغياس الدولة وقد عرض الموضوع على الجمعية المموميسة لقسمها اللهنوي والتشريم ماستبانت الله ولثن كان الإصل في المبسد الإداري أنهم

الايجاب يوجه على أساس الشروط العابة المعلن عنها والتي تستتل الادارة جوضعها دون، أن يكون للطرف الآخر حق الاشتراك في ذلك ، إلا أنه كان للبتماتد الآخر شروط خاصة تناتض أو تحد من الشروط العامة المعلن عنها ٤. هُقد استقر الرأى على أنه أذا كانت الشروط أو التحفظات الخاصة لا تؤثر عنى الشروط الجوهزية المعلن عنها نفى هذه الحالة للادارة ان تتفاوض مع صاحب العطاء الاتل النزول عن كل أو بعض تحفظاته . غاذا ما استقر التفاوض عن تمسكه بيعض التجنظات غطالما تبلت الادارة هذا التمسك أمسخت هذه التحفظات جزءا لا يتجزأ من العقد وواجهة التطبيق كحكم من الحكامة ، كما تبينت الجمعية العمومية من استعراضها الشروط العامة التي. أعلنت عنها جاهمة المنصورة بشبأن انشياء المهارات المسار اليها ولئن تضينت عى المادة ١٣ منها تنبيها لمقدمي العطاءات بأن الفئات الواردة في عطائهم هي التي ستكون عليها المحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبات الاثهان أو العباة أو زيادة الاجور . . . . الخ الا أن هذه الشروط نضهنت ايضا عَى الحادة ١٦ منها تصريحا لمقدمي العطاءات بالتقدم مخطياب مستقل مرقق بالعطاء باشتراطاتهم الخاصة مع عدم التزام الجامعة بهذه الاشتراطات الا يبوافقة كتابيسة . وأيا ما كان الرأى في تفسير هذا النص فاته اذا ما قدم المتناتس تحفظا على بعض الشروط العلية أو الخاصة أو على شروط عطائه ٤ ولم ترمض جهة الادارة العطاء لهذا السبب أو على شروط العطاء ؛ ولم غرفض جهة الادارة العطاء لهذا السبب ، وفاوضت مقدمة للنزول عن التحفظ غلم ينزل أو وافق على تعديله دون النزول الكابل عنه أو أذا تبلت التحفظ صراحة أوضهنا 6 مانه يصبح جزءا من العقد ويتضمن اتفاق الطرمين علم. عديل ما خالفه بالشروط العامة أو الخاصة أو غيرها للنزول على حكمه . والثابت من الاوراق أن الشركة أرنقت بعطائها الذي تقدمت به في هذه المناقصة كتابا انطوى على أربعة عشر تحفظا ، وبعد مناوضتها للنزول عن بعض هذه التحفظات نزلت عن بعضها وعدلت في البعض الآخر أما بالنسبة النططها رتم استلف البيان والذى يقضى بأن القوانين والنظم الممالية والتأمينات والجمارك والضرائب والنقل البحرى وغيرها السائدة وتت تتديم هذه النثلث تدخل في تقديرها وأن أي تعديل أو تفيير في القوانين والنظسم المبيئة بعاليه يترتب عليه زيادة التكاليف وتتحل الجامعة دمع الزيادة الناتجة عن هذا التعديل أو التغيير ٢ 6 غلم تجر بشائه أية مفاوضات النزول عنه مه

واذا رأت لجنة البت تبول عطاء الشركة « بشروطها » واعتبد رئيس الجامعة". هذا القرار وأخطرت الشركة بذلك غان ذلك يقطع في شول الحليمة لكانية-النحفظات التي لم تتنازل عنها الشركة وأعلنت تمسكها بها ومن بينها التحفظ رقم 1 سالف البيان . وعليه فان هذا التحفظ وقد قبلته الجامعة يصبح جزءان بن العقد المبرم بين الطرنين يتمين الالتزام به ويعتبر تعديلا للشروط العلمة. الني طرحت على اساسها المناقصة بعد أن خالفها ، ذلك أن تبول الجامعة لهسذا التحفظ الخاص ، ينطوى على نسخ ضبني لما يخالفه من الشروط العامة . ولا يحاج في هذا الشأن بمخالفة هذا التحفظ لما ورد بنص المادة: ٦/١٦ من لائحة المناتصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير المالية والانتصاد رقم ٤٢ه لسنة ١٩٥٧ والسارية وقت التعاقد والتي تقضى بثبات أسعار الفئات التي يحددها متدم العطاء بصرف النظر عن نتلبات السوق والعبلة : والتمريفة الجهركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم ، ذلك أنه مضلا عن أنه بقبول الجامعة للتحفظ أصبح جزءا من العقد ملزما لها أعمالا لقاعدة، أن المتد شريمة المتماتدين غان لائحة المناتصات والمزايدات لا تعتبر جزءًا من العقد ما لم يتضمن العقد احكامها أو الاحالة عليها باعتبارها جزءا مكملا نه وهو ابر غير بتحتق في الحالة المعروضة ، ماذا ما تضبن العقد بخالفة : صريحة لأحكامها فتكون العبرة بأحكام العقد نفسه في علاقة الطرفين المتعاقدين الم احدهما بالآخر وهو ما انتهى اليه انتاء الجمعية ( طِسة ١٩٦٧/٤/٥ نتوى: رتم ١٧٤ في ١٥/٤/١٥ ) ومحكمة النقض ( نقض بدني ٦٢ من ٢٧ ق ، أ م س ١٥ ص ٨٥٧) . ولما كان مفاد تحفظ الشركة سالف البيان أن الفئات الواردة بعطائها لكل بند من البنود قد روعيت في تقديره الاعباء المترتبة على . التوانين السائدة وقت تقديم العطاء في شبهر مايو سنة ١٩٧٨ وتظل هذه النئات سارية الى أن يحدث تعديل أو تغيير في توانين يكون من شانها زيادة؟ الاعباء من ذات النوع الملقاة على عاتق الشركة مما ينعكس أثره على منامت التماقد ، منتجبل الجامعة عندئذ ما قد يترتب على هذا التعديل أو التغيير من تكاليف . وأذ يبين من الاطلاع على جدول الرتبات اللحق بالتسانون. يقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه والمعبول به اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ بعد ابرام المقد بين الجامعة والشركة أنه قد تضبن بعض المزايا المالية المالين 💉 بشركات القطاع العام منها زيادة الحد الادنى للاجور ورمع بدايات الاجور الأمر الذى ترتب عليه تعديل لائحة الاجور الخاصة بالمنسللين بشركة

« المقاولون العرب » باعتبارها احدى شركات القطاع العام - لمسايرة ما أتى به القانون رقم ٨} لسنة ١٩٧٨ من تعديلات ، ومن ثم يكون ما احتاطت له الشركة عند تقديمها لتحنظها غانه بتحتق ويتعين والحال هذه أعسسال , : تضيئته تحفظها في هذا الشأن ، الا أنه في أعبال هذا التحفظ فأن الأمر يتتضى حساب كبية العبل اللازمة للبشروع ونسعة تيبة كبية العبل ومدته بحد سريان القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ الى تيبة العقد كله طبقا الحكام العقد ذلك أن عنصر العبل مقط هو الذي تأثر به القسانون المشسار اليه من زيادة في الرتبات ومن ثم يتمين حصر الزيادة في هذه النسبة نقط . عبتمين البدء تحديد متوسط نسبة الأجور التي استحدثها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ منسوبة الى ما كان سائدا قبل العبل به وهو الوقت الذي تم ميه التعساقة والتحفظ . ثم يزاد ما يخص العبل من تيمة العقد في المدة التالية لذلك التأتون رتم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ طبقا لأحكام العقد : أي باستبعاد مدد التراخي والتأخير التي يتحمل المقابل مستوليتها طبقا لاحكام العقد بنفس النسبة ، ويدخل في تتدير قبية العبل عن هذه المدة كبية العبل وعدد التاتبين به فعلا طبقها لنم وط التماتد . ويتضين في ذلك الاتفاق بين الجابعة والشركة على تحييد هذه الامور من واقع البيانات المتوافرة لدى الطرفين والخاصة بكبية الاعبال وعدد العليلين وغير ذلك من البياتات .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسبى الفتوى والتشريع ألى اعمال التحفظ الذى تم الاتفاق عليه وأصبح جزءا من أحكام المقد . وفي تطبيقه تتم الماسبة على أساس نسبة متوسط الزيادة في الأجور التى استحدثها التانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ بالنسبة للاجور التى كانت معمولا بها عند نفاذه ، وزيادة نصيب العمل الذى تم اداؤه من تيمة العملية عن المدة اللاحقة طبقا لففاذ القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ وحتى أتمام العملية طبقا المحكم العملية العملية عن المحتلم العملية .

( بلف ۲/۲/٤۷ \_ جلسة ۲/۲/۵۷ )

#### قاصدة زقـم ( ۲۲) )

4

خلق قرار كمِنة البت من اى رفض لتحفظ ابداه مقدم المطاء وابرام جهة الادارة للمقد معه يمتبر قبولا القحفظ وتعهدا بالاعتداد به .

#### والخص الأنكسوى::

الأنا حدث ان تحفظ جبيع المتناقصين بعطاءاتهم على اساس المحاسبة على اي زيادة تحدث في السعار مواد البناء خلال تنفيذ العبلية ثم رسبت العملية على ارخص العطاءات 6 وخلا قرار لجنة البت من أي تعليق أو رفض الهذا التحفظ ووافقت الجهة المختصة على القرار وتحرر المقد مع المقاول دون الاشدارة إلى التحفظ عائم بارساء العطاء على المقاول يكون قد تم قبسول الايجاب المقدم منه بالوضع الذي تقدم به 6 ويكون التعاقد قد تم غملا على الساس الشروط التي تقدم به 6 به في ذلك التحفظ الذي قدمه هو اسسوة بغيره من المقتاقصين ومن ثم لا يجوز التعديل أو التغيير في المقد بعد ابرامه الا بموافقة الطرفين 6 واساس ذلك أن التنازل عن شرط من الشروط هو عبل العباري بشرط غيد التراب هذا التنازل . المقارع المترقب على ذلك هو استحقاق المقاول تقاضي الفروق الناجمة عن ويادة الاسعار خلال تنفيذ العبلية .

( ملف ۱۲/۲/۷۸ ــ جلسة ۱۱/۱۱/۳۸۲ )

#### سأبعا .. سلطة تنظيم ما لم ينظمه قانون الناقصات والزايدات

# قاعدة رقم ( ١٣٤ )

#### : [2...48

المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ اسنة ١٩٥٤ بشانها ... نصها عسلى تغويض وزير المالية في تنظيم ما لم ينظمه هذا القانون من احكام واجراءات ... عدم جواز الانابة في التغويض .

# ملخص الفتسوى .:

ان المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ــ بشان المناقصات والمزايدات ــ تنص على آنه « ينظم بقرار من وزير المائية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القانون من احكام واجراءات » .

وقد أهدت وزارة المالية والانتصاد مشروع لائحة للمناقصات والمزايدات بالاستناد الى النص سالف الذكر . وجاعت المادة ١٨١ من هذا المشروع على النحو التالي :

لا يجوز اجراء أى تغير أو تعديل فى أحكام هذه اللائحة الا بناء عسلى قرار من وزير المالية والانتصاد ، وكل استثناء أو خروج على أحكام هذه الملائحة مما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٤ يكون بموافقة اللجنة المالية بوزارة المالية والانتصاد » .

ثم ارسلت الوزارة هذا المشروع الى ادارة الفتوى والتشريع المختصة ، فعرض على اللجنة الثالثة بمجلس الدولة حيث افرغ فى الصيفة التساتونية بعد ان ادخلت عليه بعض تعديلات منها حنف المادة ١٨١ من مشروع اللائحة تأسيسا على ان تقويض اللجنة المائية فى هذه السلطة يتعارض والمادة ١٦٣ من القانون قد قوض وزير المالية والاعتصاد فى وشعم الاحكام التنظيمية ولا يجوز تانونا التقويض فى التقويض فى التقويض الذى وزارة المائية تمسكت ببتاء هذه المادة فى مشروع اللائحة ، الأمر الذى

دعا الى استطلاع رأى الجمعية العبومية والذي ببين من مراجعة الملاة ١٨١ من مشروع اللائحة انها تنطوى على معنيين

الأول: أن أجراء التفيير والتمديل في مواد اللائحة يكون من اختصاص وزير المالية والاقتصاد ، وهذا لمعنى أمر مغروض ومسلم لانه هو المغوض أصلا ــ بمتتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ــ في وضعم هذه اللائحة ، فيكون له تبعا لذلك سلطة تعديلها أو الغائها .

الثانى : جواز الاستثناء بن احكام اللائحة في الحالات الغربية التى تقتضى ذلك بما لا يتمارض مع احكام القانون المشار اليه ، ومفهوم النص ان ذلك الأمر يتحتم غيه موافقة اللجنة المالية بوزارة المالية والاقتصاد .

وترى الجبعية العبومية أن الأمر المحظور طبقاً لأحكام القانون المسلم الله أنها هو تخويل هذه اللجنة سلطة وضع قواعد تنظيبية عابة تمسلح الحالات الاستثنائية الفردية ، أما أذا عولجت كل حالة على حدة فليس ثبة با يحول دون ذلك على أن يصدر القرار في النهاية ... بعد موافقة اللجنسة المالية ... من وزير المالية والاقتصاد .

( متوی رقم ۳۷٤ فی ۱۹۵۲/۷/۱۳ )

# ثلينا ... الخروج على القواعد الآمرة بقانون المناقصات والزايدات

#### قاعدة رقم ( ١٦٤ )

#### المسدا:

الشروع اخضع جبيع الجهات الحكومية للضوابط والقواعد والإجراءات والنظم التى تضبئتها احكام القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٧ — اساس ذلك : تغلب المصلحة العابة للدولة وضبطا لقيادة وتسيع الرافق العسابة — المشرع لم يجز الخروج على هذه الاحكام الا باستثناء تنضبنه اداة تشريعية المبنشاة المراد استثنائها يحد من عبوم هذه القواعد ويقيد من شمولها — الاثر المترتب على ذلك : احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تعتبر القاعدة المامة الواجبة الاتباع ما لم يوجد نص خاص صريح بيين الحكم الخاص المراد اتباعه على خلاف القواعد الامرة — نص القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بشان مؤسسة مصر للطيان بان مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيئة على شئونها وله ان يصدر اللواتح بتنظيم اعبال المؤسسة وما تبرمه من عقود — ما ورد بقانون مؤسسة مصر للطيان وان كان بييح عدم التنفيذ بالتحاد المامة الواردة في صلب قانون المناقصات والمزايدات و

#### ملخص الفتوى:

ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الخاص باصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات وتنص المادة الاولى منه على : « تسرى لحكام القانون المرافق: على جميع الوزارات والمسالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات المسلمة وذلك نيسا لم يرد بشائه نص خاص في القوانين أو القسرارات الخاصسة بانشائها » .

وتنص المادة الرابعة منه على أن يصدر وزير المالية . . . اللائحة التنفيذية لهذا القانون والى أن يتم أصدار هذه اللائحة يستبر العسل باللوائح والقرارات المعبول بها قيها لا يتعارض مع أحكام القانون .

وتتمن المادة الأولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بمؤسسة مصر للطيران على أن مجلس أدارة المؤسسة هو السلطة العليا المهيئة على شئونها وتصريف أمورها واقتراح السياسة التي تسيعا في أطار الحالة العامة للدولة ، ويكون مجلس الادارة مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوى لتحقيق الغرض الذي قامت من أجله المؤسسة والاهداف المحددة لها ، وذلك دون النقيد بالنظم والقواعد الادارية والمالية المعبول بها في الحكومة والقطاع العام وتنص المادة الثانية منه على أن يتولى مجلس أدارة المؤسسة وضع النظم واللوائح التي تتفق مع طبيعة نشاط النقل الجوى وبما يسمح لها بالمناقشة مع الشركات العالمية وللمجلس في سبيل ذلك ، وعلى الأخص ما ياتي :

 أ — اصدار الوائح المتطلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وادارتها ونظام حساباتها وششونها الادارية والمالية وما تبرمه من عقود .

ومن حيث أن مفاد أحكام تانون تنظيم المناتصات والمزايدات أن المشرع خميع الجهات الحكومية للضوابط والمواد والاجراءات والنظم التي تضبغة أحكام هذا القانون صونا وتغلبا للمصلحة العامة للدولة من مختلف النواحي القانونية والاقتصادية والمالية والفنية وضبطا لقيادة وتسبير المرافق المعامة ولم يجز الخروج على هذه الاحكام الا باستثناء منه الادارة التشريعية المنشأة للجهة المراد استثنائها من عموم هذه القواعد ويقيد من شمولها وذلك لما عساه يوجد من اعتبارات تبرر أنراد بعض الجهسات بحسانب الاستثناءات ومؤدى ذلك أن احكام هذا القانون تعتبر القساعدة العسامة المواجعة الاتباع وأن النصوص الآمرة الواردة به يتعين الالتزام بها ، ما لم

يوجد نص خاص صريح ببين الحكم الخاص المراد اتباعه على خلاف أحكام. هذه القواعد الأمرة .

ومن حيث أنَّ النص في القانون الصادر بمؤسسة مصر للطيران سالفه الذكر بأن يكون مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيئة على شدونها واقتراح السياسة التي تسير عليها وأن يكون مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة في مجال النقل الجوى دون التقيد بالنظم والقواعد الادارية ٤ وكذلك النصر بأن للمجلس أن يصدر اللوائح المتعلقة بتنظيم أعمال المؤسسة وأدارتهسسا ونظام حساباتها وشنونها الأدارية والمالية وما تبرمه من عقود هذين النمس لا يتضبان خروجا كليا عن أحكام قانون المناقصات والمزايدات سواء السابق او الحالى ولكنه يبيح لجلس ادارة المؤسسة سن اللوائح التي يسير عليها على هدى هذا القانون نهو يبيح عدم التقيد مثلا باللائحة التنفيذية لقبانون الناقصات والمزايدات الصادر بها قرار وزير المالية ولكنه يتقيد بحكم اللزوم بالتواعد الامرة المتعلقة بالنظام العام الواردة في صلب هذا القانون غالقانون الصادر بالؤسسة لم يقضى صراحة بعدم التقيد باحكام قانون المناتصات والزايدات بما يتغنينه من قواعد أساسية آمرة كما عمل ذلك بالنسبة للوائم المتطقة بتنظيم العالمين بالمؤسسة والتي أباح نيها الخروج على القواعد السابقة في الحكومة والقطاع العام ، ولكنه منح المجلس ولاية وضبع النظم والقواعد التي تتلائم مع أحكام هذا القانون ومن ثم ينصرف تعبير عدم التتيد بالنظم والتواعد الى الاحكام التي نظبتها اللائحة التنفيذية فهذا القيانون دون الاحكام الأمرة الواردة به . .

وبن حيث أن النص في القانون الصادر بيؤسسة مصر للطيران سسالمه المؤسسة تعد مطبقة كقاعدة علية لاحكام القانون غيبا تضبغه من احبكام وردت على خلاف اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات دون الاحكام الابرة التي رسمها هذا القانون وبن بينها حضور مندوب بن وزازات المالية وعضو بن مجلس الدولة في بعض لجان البت في المناقصات الهابة حسبية عنى بها هذا القانون ورقب على المقافة عيها البطلان .

الفلك انتهى رأى الجمعية المبومية لتسمى الفيسوى والتشريع، الي ماريان الخاصة الخاصة بالؤسسة عيما تشبقه بأن أحكام وردت على خاتمه اللائحة التنفيفية لقانون المناتصات والمزايدات مع ضرورة الأخذ نبها بالاحكام الإمرة التي وردت بهذا القانون .

( ملك ٤٥٠/١/٥٤ ـ جلسة ٢٥٠/١/٥٤ )

# قاعسنة رقسم ( ١٩٥) )

#### : المسبطا:

ان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بشان المناقصات والمزايدات لم يات يجديد يحد من حق الهيئات العابة في عدم التقيد بالنظم الحكومية وهو الحق الذي تقرر لها في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ والقوانين والقرارات المنشئة لها ... حق هذه الهيئات في وضع نظم عقودها دون التقيد بالنظم الحكومية ... التزام تشكيل معين في لجان البت طبقاً للمادة ١٢ من القاانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ يمكن المغروج عليه في نظم عقود الهيئات العابة ... سالمة ... منا الخصوص ... من حق اللجنة طبقا لاحكام المادة ه؛ من هذه اللائحة في هذا الخصوص ... من حق اللجنة طبقا لاحكام المادة ه؛ من هذه اللائحة في الاستبعاد بقرار مدبب اي عطاء حتى لو كان اقل العطاءات المقدة سعرا ... بالرقابة الذي يتولاها قسم القتري بمجلس الدولة عند مراجعة المقد الاداري هي رقابة المشروع المقد القوانين ؛ فهي رقابة بشروفية وليست والمادة ،

# ب<mark>لائص القتــــوي :</mark>

الله التاليون رقم ٥٩ السبة ١٩٧٩ في شيان الموتمعات المبرانية الجديدة الحس في الملادة ١١/٢ منه على أن « تنشأ حيثة المجتمعات المبرانية الجديدة طبقا لاحكام الباب الثاني بن معذا التاليون ٥٠ مُ مُ مَمتِد المادة ١٢/١ منه على أن و تنشأ حيثة المجتمعات المبرانية » « تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة حسر في في المنابعة المادة ١٢/١ منه تنفي قيامسيدا المتلادية المادة ١٢/١ منه المادة ١٢/١ منه المادة ١٢/١ منه المادة ١٢/١ منه المادة المادة ١٢/١ منه المادة ا

Production of the second

الداخلية للهيئة وذلك دون التتيد بالتوانين واللوائح والنظم المطبقة في الجهاز الإداري الدولة » . وهذا النص ترويد الضبون حكم المادة ؟ من القانون رقم ٦١ النبغة ١٩٦٣ الذي يسري على الهيئة المذكورة نيما لم يرد نبه نص في تاتونها: اذ نصت على أن تضع الهيئة العابة لوائح داخليسة لتنظيم أعبالها تتضبن القواعد التي تتبع في ادارتها والتي يجرى عليها العبل في حساباتها وادارة أموالها ، وذلك في حدود الإحكام المنصوص عليها في هذا القانون وفي قرار رُئيس الحبهورية الصادر بانشائها ، كما نصت المادة ١/٧ على أن مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليسا المهينسة على شئونها ..... وله على الاخص: : اصدار الترارات واللوائح الداخلية والترارات المتعلقة بالشئون الله والادارية والنبية الهيئة دون التقيد بالتواعد الحكومية ، وقد محرت هذه الاحكام في ظل المبل بالتانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتسات والزايدات والقوانين المعدلة له ، مستهدمة أن تترك للجلس أدارة الهيئة ومسم نظم ما تحتاج الى أبرامه من عقود بما تراه محققا للمصلحة العلمة ومصلحتها هون تقيد بالقواعد الحكومية أيا كان سند هذه القواعد الحكومية قوانينا أو الوائح أو قرارات ، ولم يثر أي خلاف في حق الهيئات العابة المنشأة طبقسا المقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أو ما انشيء بتوانين خاصة ملاليت تسرى في شانها أحكام المادة ٢/٧ مَن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ أو تضينت نظيها التاتونية نصومنا بماثلة كمّا هو حال المادتين ٢٧ / ٣٩ من التاتون المنشيء العينة محمل البحث في عدم تقيدها بما تضيئته نصوص القسانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من أحكام والا لم يكن لنمن القانون القاشي بعدم تقيدها الى معلى .

وقد صدر الفائون رقم أ لسنة ١٩٨٣ باسدار تاتون تنظيم المناصب والمزايدات ناسا في المادة الثانية منه على الغاء التاتون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥١ المالية . ثم تست ألمادة الأولى منه على سريان فائون المناتسات والمزايدات المرافق على . . . . . . . . . . . المهنات المالية ، فيها لم يرد يشاته على خاص في المنوانين أو القرارات الخاصة يقشاقها » . والواقع أن القانون المهند حلى حلى القانون المهالية بعد إن أعاد تنظيم الموضوعات الذي كان

ينظمها القانون السابق على الوجه الذي ارتاه ثم أورد النص المؤكد لسريان النظم الخاصة السبوخ بوضعها في قوانين أو قرارات انشسساء الهيئات الذكورة . ولا يمنى ذلك أن تتضمن هذه القوانين والقرارات الخامسة نضا خاصاً بعدم سريان القانون. ٩ لسنة ١٩٨٣ عليها ، فهي في الاغلب بجموع الهيئات العامة والهيئات الأجرى المنشأة تبل نفاذه والتي تضمنت ترانين أو ترارات انشائها نصا بوضعها لوائجها دون تتيد بالتواعد الحكومية . ولم تكن تلك القوانين والقرارات نتضمن نصا بعسم سريان احكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ عليها ، كما لا يمكن القول بأن دلالة انفاظ نص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ اتت بجديد مدلوله سريان احكام القانون الجديد المرافق له حتما الا نيما تنص القوانين والقرارات النشئة للهيئات على استبعاده ضراحة من الخضوع لاحكامه ، معنى أنهسا: ويجب أن تبين صراحة المواضع التي يجوز نبها الخروج على احسكامه ونبها عداها تسرى أحكامه على وجه الحتم : أي أن أحكام القانون الأخرة تسري حتبا على كافة الهيئات العابة الا فيها تجيز لها النصوص الواردة في توانين وتسرارات انشسسائها المستروج عليسته بن المسكامة بنص صريح: منى هذا النطاق منط تكون لتلك الهيئات حرية وضع تنظيمات خاصة وقيمة عدا تلك المواضع الخاصة المحددة على سبيل الحصر تسرى سائر احسكام التانون رتم ٩ لسنة ١٩٨٣ على سبيل المتم . ذلك أن هذا النص لم يرد سوى ترديد ما تضبئته أحكام قانون الهيئسات المسلمة وغيره من قوانين وترارات انشاء الهيئات من حتها في وضع نظم تعاقدها دون تقيد بالقانون انعام وهو القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ الذي حل سحل القانون رقم ٢٣٦. لسنة ١٩٥٤ ، مع التحوط بسريان أحكام القانون العام سواء القانون ٢٣٦ السنة ١٩٥٤ أو بديله القانون رقم ٩ أسنة ١٩٨٣ نيما تضينه نصوص لوائحها الخاصة من أجكام ، وأخيرا فالتول بوجوب أن تنضمن توانين أو تراراته انشاء المنقات على الاقل نصا صريحا يشير الى حقها في عدم التقيد بالقانون رنم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، يزعزعه أنه لم يثر مثبل هذا القول في ظل القسانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ . ثم أن الاشارة الى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ تشنير عنها الاشارة الى موضوعه > أذ ليس في رقم القانون ما يجمل لذكره أثرا خاصاً لا يحلقه ذكر موضوعه . ويذلك عَلَى نص المادة الأولى من القانون. رقم ٩ أسنة ١٩٨٣ لم يأت بجديد بحد من حق الفيئات العلمة في عدم التقيد

بالنظم الحكوبية التي تقرر لها هذا الحق: في القانون رقم 11 لسنة 1978 أو في قوانين أو قرارات أنشائها وهو ذات ما أنتهت اليه الجبعية بجلسسة 17 من مارس سنة 19۸٤ بالنسبة لحق مجلس ادارة هيئة المحطات النووية لهوليد الكهرباء في تحديد التأمين الإبتدائي أو تخفيضه دون تقيد بها المسينة المقانون رقم 1 لسنة 19۸۳ في ذلك أخذ بما ورد في الأهمة بشترياتها من الحق في تخفيض التأمين الإبتدائي . وهو مقتضي ما أنتهي اليه رأى الجمعية العمومية بحطسة 19۸٤/١/١٨ من عدم خضوع الهيئة العلمة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية لقواعد تحديد سلطات اعتباد المناقصات والمزايدات الواردة في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 19۸۳ حق الهيئة المذكورة في وضع نص خاص في شروطها العابة أو في عقودها بحقها في زيادة أو نقصان محل العقد مع خلو القانون رقم 1 لسنة 19۸۳ والائحته التنفيذية من نص في هذا الشسان .

ومن حيث أنه متى استقر للهيئات المنشأة طبقا لقانون الهبئات العلية أو بقوانين خاصة وتضبئت تلك القوانين والقرارات نصوصا بحقها في وضع نظم متودها دون تقيد بالنظم المكومية ٤ في وضع هذه النظم دون تقيد باحكام منون المناتصات والمزايدات الصادر به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ غلا تنتيد بحكم الملاة ١٣ منه في تشكيل لجان البت اذا بلغت التيمة التتديرية للمناتمية حدا معينا : خيسين الف جنيه لتبثيل وزارة المالية و ٣٠٠ الف جنيه لتبثيل ادارة الفتوى المختصة ، ولا يمكن القول بأن هذا النبثيل يمثل ضبهاتا لأن الطبيان اللازم لصحة التشكيل لا يمكن أن ترتبط بالقيمة بل تكون من لوازم النشكيل مهما ضؤلت التيمة ، كما لا يمكن التول بالتقيد بالتشكيل مع عسدم النتيد بالتيبة لارتباط التشكيل في النص بالتيبة ، وهذا التول بذاته ينتهي الى عدم التقيد بالتشكيل ويرتد الى اصل المبدأ المقور بن عدم التقيد باخكام القانون المشار اليه ذاته ومنها نش الملاة ١٣ المسسار اليه . ولا حجة في التول بأن هذا آبر ، لانه لا شنك أن كل أحكام العانون المفاور وكل أحسكام أَلْكُوانُتُم الَّتِي قُحل مِعله بسند من القانون انها هي آمرة كل في مجال الماذه ، ويظلك غلته وتدنعست المادة ٣٦ من لاتحة المشتريك والمخازن لبيئة المجتمعات المهرانية الجديدة عد بينت تشكيل لجلة البعد ووجوب أن عضم عماسر عنية

ومالية وقانونية بحيث تتناسب وظائفهم مع أهبية المناقصة ، ويجوز ندب عضوا أو أكثر من غير العالمين بالهيئة اذا دعت الحالة الى ذلك ، غان هذا النص يكون متفقا مع حكم المانتين ؟ و 1/٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ ومع المادة الاولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٩ ومع المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ ومع المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ ومع المادة الاولى من اللجنة على الوجه الذى تم به ، دون أن تضم ممثلا لادارة النتوى المختصسة متقامع حكم المادة ٣٦ من اللائحة سليما هو الآخر ، لا غبار عليه من الناهية القانونية .

ومن حيث أنه نيما يتعلق بحق اللجنة طبقا للمادة ٥٤ من اللائحة في أن هستيمد بقرار مسبب أي عطاء حتى لو كان أقل العطاءات المقدمة سعرا أذا ثبت أن مباحيه ليس له خبرة سابقة بالأعبال موضوع المناقصة أو كان غير كفء ماليا أو منيا مهو حق ثابت طبقا لما تقدره في ضوء اقتناعها أو على أساس ما يقدم اليها من مستندات وذلك تحت رقابة القضاء ، غاذا ما اطمأنت اللحنة الى عدم الكفاية الفنية للمفاقص صاحب أقل عطاء لأنه لم يقسدم سسابقة أعمال مماثلة للوزارة أو أجهزتها أو الهيئة ذاتها ولم نتبكن اللجنة الفنية من حصر معداته كما أن هذا المقاول هو شركة أسست حديثا فكل ثلث أسباب بحمل عليها قرار اللجئة تحت مسئوليتها وتقديرها الفني ، ولا يمكن أن يفرض عليها الاستناد الى سابقة أعمال لجهات أخرى اذا قدرت وجوب أن تكون الخبرة السابقة في أعمال مماثلة في الجهات التي يتصل عملها بعملها ، كما لا يبكن أن يفرض عليها فحص المعدات وهي لم تتبكن من حصرها وأخرا فان حداثة مهد شركة بالاميال هو مما يدخل عنصر! من عناصر الاطبئنان الي كمايتها وخبرتها ، وكلها أسباب موضوعية تخضع لتقدير لجنة البت تحت رقابة القضاء لا جهة الفتوى ، التي تبدى رأيها في مراجعة العقد طبقا لنص المادتين ٥٨ ، ٦١ من قانون مطس الدولة ، فالرقابة القانونية التي تتولاها أدارة الفتوى ثم الحهة المختصة ببحاس الدولة طبقا لهذين النصبن أنها هي رقابة الطابقة أحكام مشروع المقد للقوانين دون أن تتطرف الى مسائل الملائمة والتقدير التي ينفرد القضاء برقابتها في ضوء ما يقدم اليه من أدلة واتمية . وتبتد هذه الرقابة القانونية الى مشروع المقد وكل ما أصبح جزءا منه من مستندات سابقة على ابرامه أدت اليه ، كما تمتد الى الاجراءات التي مبيتت المقد وأدبت الى ابرامه من حيث مطابقتها لاحكام القانون ، فهي رقابة

مشروعية لا ملاعة . وعلى جهة الافتاء أن تتولى هذه المراجعة أن تفصل قلا مسلامة كل ذلك وتبدى رأيها في مراجعة نصوص العقد ذاته ، ثم تبلغ الجهة طالبة الرأى بكافة ما أرتأته في هذا الشان سواء ما تعلق بالإجراءات أو بنصوص العقد أو بما أصبح جزءا منه من مستندات سابقة عليه . وبذلك تضع جهة الادارة المتعاقدة أهام مسئوليتها التانونية كلمة والتي لا يصبح لديها عذر بعد أيضاح الموقف القانوني لها كلملا ، ثم تتحمل مسئوليتها أذا لم تر الأخذ بالرأى التانوني . ومهما بلغت المخالفات التي تشوب الإجراءات تر الأخذ بالرأى التانوني . ومهما بلغت المخالفات التي تشوب الإجراءات تتنشفها . لهذا ولما كانت مراجعة المقود مما تختص به لجان الفتوى ، مما متعين معه أعادة المقد الى اللجنة الأولى لنتولى مراجعته طبقا لاحكم متعين معه أعادة المقد الى اللجنة الأولى لنتولى مراجعته طبقا لاحكم المالتون .

غلهذه الاسباب انتهى راى الجيسة الميوبية لتسمى الفتوى والتشريع

 ١ سلامة لاتحة مخازن ومشتريات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ولا حاجة لان ثلتزم احكام تاتون المناقصات والمزايدات المسادر به القانون مرقم ٩ لسنة ١٩٨٣ .

 ٢ ــ سلامة تشكيل لجنة البت التي تولت البت في المناقصة التي العت المي مشروع العقد المعروض أمر مراجعته .

٣ حق لجنة البت في استبعاد أي عطاء ولو كان الاقل سعرا أذا طم تطبئن ألى كمايته الفئية أو سابقة خبرته في أعبال مماثلة لإعبالها على اللوجه الذي قررته وذلك تحت رقابة القضاء .

إ ـــ أعادة مشروع العقد إلى اللجنة الأولى لتتولى مراجعته .

( الملك ١٩٨٥/٣/٢٠ ـ جلسة ٢٥٢/١/٥٨ )

# تأسما ــ محتل العقبية

#### قاعدة رقيم (٢٦٦))

#### : اعـــــ4١

يشترط في محل المقد ان يكون قابلا التعليل فيه - عدم قابلية النبيء. محلا الالتزام اذا كان التعابل فيه محظورا قانونا او فير مشروع الخالفته النظام الملم - مخالفة ذلك يترتب عليها بطلان المقد فلا ينعقد قانونا ولا ينتج الرأ -- لكل ذي مصلحة التبسك بالبطلان والمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها م

# ملخص العكم:

يشترط فى محل العقد \_ إيا كان العقد \_ أن يكون قابلا للتعامل غيه ويكون الشىء غير قابل للتعامل فيه فلا يصلح محلا للالتزام اذا كان التعامل. فيه محظورا قاتونا أو غير مشروع لمخالفته للنظام المسلم ، وينبنى على ذلك أن العقد يقع باطلا غلا ينعقد قاتونا ولا يقع أثرا ويجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك ببطلانه وللمحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها ولا تصسح ليجازة المعقد وإذا تقرر هذا البطلان غيعاد المتعاقدان الى الحالة التى كانه عليها قبل العقد .

(طيعن رتم ١٣٠٣ لسنة ٨ ق ــ طسة ٢١/١١/١٢١ )

# عاشرا - طرق احتيالية

# قاعدة رقم ( ٦٧) )

#### المسطاد . . .

المادة ١٤٥ من القانون الدنى نتطلب في التدليس الذي يجوز ابطال المقد بسبه أن تكون هناك طرقا احتيالية لجا البها احد المتعاقبين ، تبلغ من الجسامة بحيث لولاها لما أبرم المقد — مجرد أيهام الادارة الطاعن بأن السمر الذي أرتضى التعاقد به هو سمر مجز لا يعتبر من الطرق الاحتيالية .

#### ملخص الحكم :

طبقا لحكم المادة ١٦٧ من القسانون المدنى ، ومن حيث انه عن ادعاء الملاعن بأن جهة الادارة دلست عليه بايبابه أن السعر الذى يتعاقد به هو محر مجزى يحقق له ربحا ، غاته ادعاء عار من المسحة أذ فخاو الاوراى مما عيد ذلك كما أن الطاعن أم يقيم دليلا عليه ، وغضلا عن ذلك غانه باغتراض أن الادارة أزمهته بأن السعر الذى نتعاقد به هو سعر مجزى ، غان ذلك لا يعتبر تدليسا منهوم حكم المادة ١٣٦ من القانون المدنى للمطالبة بإمطال العقد . ذلك أن الفترة الاولى من هذه المادة تتطلب في التدليس الذى يجوز إبطال العقد . يسببه أن تكون ثبة طرقا احتيالية لجا اليها أحد المتعاقدين ، تبلغ من الجسامة بيضك لولاها لما أبرم المعقد ، ومجرد أيهام الادارة للطاعن بأن المسحر الذى أرضى المتعاقد به هو سعر مجزى ، لا يعتبر بحال من الاحوال من قبيسل انظرق الاحتيالية التى يجوز وضعها بالتنابس ، سيها وأن الطاعن تأجر محترف اعتاد على التعالم في الاسواق وتوريد هذه المحاصيل وهو أعلم حجرف اعتاد على التعالم و ومن ثم لا يجوز عليه أيهام أو تقرير .

( طعن ۸۷۷ لسنة ۲۷ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۸۸۱ )

# حادی عشر ... اکــــراه

# قاعسدة رقسم ( ١٨٧ ) )

#### : 12....41

المادة ۱۲۷ من المقانون المدنى تشترط لجواز ابطال المقد الاكراه ان يعاقد الشخص تحت سلطان ... رهبة يبعثها المتعاقد الآخر في نفسه دون. وجه حق ، وتكون الرهبة قائمة على اساس ... وتكون الرهبة كذلك إذا كانت ظروف الحال تصور للطرف الذي يدعيها أن خطرا جسبها محدما يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم أو الشرف أو المال ... عدم أقلمة الكليل من. قبل الطاعن على وحود اكراه ... أثر ذلك ... سلامة المقد .

# ملخص الحسكم :

وجه ايضا لما يدعيه الطاعن من آنه وقع تحت سلطان الرهبة والخوف من بطش المسئولين بمجلس المدينة أن لم يذعن التعاقد . ذلك آنه لم يقم دليل على أن أحدا من المسئولين بمجلس الدينة قد لوح للطاعن بأية وسائل لاخراهه على التعاقد بالاسعار المشار اليها . والمادة ١٢٧ من القانون المدنى تشترط لجواز أبطال المعقد للاكراه أن يتعاقد المشخص تحت سلطان رهبسة يسعقها المتعاقد الآخر فينفسه دون وجه حق ، وتكون هذه الرهبة تأثمة على أساس . ثم تردت الفقرة الثانية من هذه الملاة تقرر أن الرهبة تكون قائمة على اساس أذا كانت ظروف الحال مصور للطرف الذي يدعيها أن خطراً جسيها محدقا يهدده هو أو غيره في النفس أو الجسم لو الشرف لو المال .

٠٠ (طعن ۸۷۷ لسنة ۲۷ ــ جلسة ١٩٨١/١/١٩ )

# ثاني عشر ــ الغـــــ<del>اط</del>

# قاعسدة رقسم ( ٢٩٩ )

#### : 12...41

وجوب اعمال احكام الفلط التى اوردها القانون الدنى في شان العقود الإدارية لمدم تمارضها مع الاسس المابة التى تقوم عليها هذه العقود ... شروط الفلط الذى يميب المقد ،

#### ملخص الحكم:

ان الفلط في الشيء الجبيع أو في محل النوريد الذي من شانه أن يعيب الإرادة ويؤثر في صحة العقد ويجيز للمتعاقد الذي وقع غيه أن يطلب إبطال المقد بسببه ، يشترط غيه طبقا لحكم الملتين ١٢٠ / ١٢١ من القانون المدني أن يكون جوهريا ويكون كذلك أذا بلغ حدا من الجسامة بحيث ببتنع معه المنعاقد عن أبرام العقد لو لم يقع في هذا الفلط ويعتبر الفلط جوهريا أذا وقع في صفة للشيء جوهرية في نظر المتعاقدين أو يجب اعتبارها كذلك لما يلابس المقد من ظروف ولما ينبغي في التعالم من حسن النية ، ماذا لم يكن ثبة غلط في الصفة الجوهرية التي كانت محل اعتبار المتعاقدين في الشيء وكانت ذاتية في الصفة الجوهرية المتعاقدين عنذ التعاقد على وجه محقق وتوافقت أرادة الطرفين على قبوله وهي على بينة من حقيقته غائه لا يجوز أبطال العقد الخيط . أما الشرط الثاني الذي يتوافر الغلط به فهو أن يتصل بهذا الغلط الجوهري المتعاقد الآخر غلا يستقل به أحد المتعاقدين و وحكام الغلط التي أوردها القانون المدني على هذا النحو لا تتعارض مع الاسس العلمة للمقود الإدارية ومن ثم يتعين الأخذ بها .

(طعن رقم ۸۸۲ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۲۱/۳/۲۱)

# 

#### قاعسدة رقسم ( ٧٠) )

#### البسطا:

وجود تصحيح الاخطاء المادية التى تشوب المقد ... وقوع المتماقد مع الإدارة في خطا مادى ... تنبيه الادارة الى الخطا قبل البت في المناقصة ... تجاهل الادارة للخطأ وارساء المطاء على المتماقد رغم ذلك يعد مخالفة المقادن ... احقية المتماقد في التعويض عما لحقه من المرار .

# ملخص الحكم :

ان من المترر تلفونا في معسال العتسود ادارية كانت أو مدنيسة أن الفاطات المادية في الكتابة أو في الصماب التي يقع فيها أحد المتماقدين وأجبة التصحيح ، أذ تنص المادة ١٢٣ من القانون المدنى على أنه لا يؤثر في صحة العقد مجرد الغلط في الحساب ولا غلطات القلم ، ولكن يجب مسحيح الغلط كها تقضى لائحة المناتصات والمزايدات الصادر بها ترار وزارة المالية والاقتصاد رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ في المادة ٤٤ منها عسلي أن يكون المسلحة أو السلاح أو الوزارة الحق في مراجعة الاستعار المقدمة سوأه بن حيث بقرداتها أو بحبوعها وأحراء التمجيحات النادية ، كيسا تقفى في ألمادة ٦٤ منها بأن يكلف موظف مسمئول أو أكثر بيراهم... العطاءات قبل تفريفها مراجعة حصابية تفصيلية . . واذا وجد اختسالك بين سعر الوحدة واجمالي سعر الوحدات يعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفتيط في حالة وجود اختسلاف بينه وبين السمع المبين بالأرقام وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الاسساس الذي يعول عليه في تحديد تيمة العطاء وترتبيه ، ولما كان الامر كذلك وكانت سلطة التـــاضي في تبيان الفلط الذي يقع في المقاود لا يقال عن سالطته في نساخه وتعديله ، مله أن يتحرى الارادة الطاهرة للمتعاقد للوقوف على الفلط الذي شاب هذه الارادة من واقع الظروف والملابسات التي صاحبت عبلية التعاقد ، ماذا استبان له وجود غلط تام بتصحيحه على وجه يتحقق معسه التمبير الصحيح للادارة بحيث لا يستفل أحد طرق العقد ما وقع نيه الطرف الآخر من غلط في الحساب أو في الكتابة .

وبن هيث أن الظروف والملابسات التي أحاطت بالتعاقد على ما سلف جهساته بأن ما وقع نهه المدعى من غلط كان من غلطات القام اذ أخط ا في كتافة تهييز الرقم الذي دونه سيعرا للكيلو متر الواحد من أعميال البندين المسار اليهها وهو ثلاثة آلاف وخبسمائة غذكر أنه الليم بينهسسا كانت أرادته منجهة معلا إلى القرش على ما يبين من القيمة الإجمالية التي دونها بهذين البندين وهي ٧٧٥] جنيه....ا وهي حاصل الضرب الصحيح غنقة الكيلو متر الواحد مقدرة على اساس القرش مضروبة في عدد الكيلو مهرات وهو ١٢٥ كيلو مترا ، وبالبناء على ذلك حدد المدعى التيمسة الإحبالية لعطائه وحدد تبية خطاب النسان الذي قديه لجهة الادارة ، وبن اثم فلا شبهة في أن قلم المدعى قد جرى بكلمة الليم المنكورة دون التسسرش - تحت ثائر ما درج عليه في كتابة كل غنات بنود وحدات المبل السسانية على البندين المذكورين بالمليم مقط ولذلك مقد انسساق وراء هدذا اللفظ برددا اياه عنه تحديد منة هذين البندين تلقائيا دون أعهال نكر 4 أما ارادته الحتيتية نتد كشنت عنها بجلاء جهلة المبلغ الذي دونه لاعمال البندين المسار اليهما 6 في المناقصة مثار المنازعة على ما سلف بيانه 6 وكذلك في المناقصة السابقة عليها آنفة الذكر والتي أثبت فيها المدعى خنتة البند التاسع بمبلغ ٢٥ جنبها الكيلو بتر الواحد وتبية اعهسال البندد ١٥٠٠ جنيه ومئة البند العاشر ٣٥ جنيها وتيمة أعمال البند ٢٢٧٥ ج بها مفاده أن أعمال البندين كانت فيهذا العطاء ٣٧٧٥ جنيها وهو مسلم يتل تليلا من جبلة تيمة أعمال البندين المنكورين في المناتصة التالية مثار هذا الطعن والتي بلغت ٣٨٥٠ جنيها مخفضة بالنسبة التي تسررها المدعى في عطائه وهي ١٣٪ ولا يعتل أن يهوى المدعى باستعاره بالنسبة الذات البندين في مدة تقل عن شميهر ونصف الى ثلاثة جنيهسات ونصف للكيلو متر الواحد تخنض بنسبة ١٢٪ لتسبى ثلاثة جنيهات وثباتين مايما وبتيبة أجبالية تدرها ٥ر٣٧) جنيها تخفض بالنسبة المذكورة لتصبح ٣٨٥ جنيها ، وذلك في الوقت الذي ظلت نبيه تبيهة العطاء الثاني في مجموعة حسب نظر المدعى تقارب تيمة عطائه السابق عليه حيث حدد مليم جنيسه

المدعى قيمة عطسائه الاول بمبلغ ٢٦٩١٠ جنيهسا والثاني ٢٥٢٧٧٠٠ م

ومن حيث أنه لما كان الامـــر كذلك وكان المدعى قد بادر قور قشزر المظاريف وقبل البت في المناقصة الى اخطار الجهة الادارية بالغلط الذي وقع نيه ، فانها أذ طرحت أعتراض المدعى رغم تيسامه على اسساس سليم. من الواقع والقسانون ولم تقم بما يوجبه عليها القانون من وجوب تصحيح عطاء المدعى على أساس أن ما وقع فيه كان من غلطسات القلم هن سيطل. في عطائه خطأ أن تيبة الكيلو متر الواحد لاعمال البندين التاسع والعاشر المسار اليهما ثلاثة الان وخمسمائة مليم بدلا من ثلاثة الان وخمسمائة قرش ، وليس على أساس أن ما وقع نيسه كان مجرد غلط في الحسساب علير ما ذهبت اليه الجهة الادارية وهو ما ترتب عليه تخفيض اجمالي تيمة هذين البنسدين بمقدار هر٣٩٣٧ ج وهو يوازي ٣٤٦٥ جنيها بعد التخليض بنسبة الــ ١٢ / التي حددها المدعى في عطائه أن جهة الادارة أذ أنصرنت عن اعتراضات المدعى في هذا الشأن في الوقت الذي كان يتمين عليها نيه ان تنظير في عطيائه وتتصرف فيه على اساس صواب نظره ، وارست العبلية بببلغ لم يعرضه في عطائه ولم يصدر به ايجاب منه وبتفاضيها عن كل اعتراضاته وتحفظاته ، فانها تكون بذلك قد خالفت حسكم القسانون على وجه يتحقق به ركن الخطأ الموجب لمسئوليتها .

ومن حيث أن المدعى يطالب في الواقع من الامر الحكم بتعويضه عن الاضرار التي لحقت به بسبب ارساء المناقصة عليه على خلاف القسانون بمبلغ يقل عن المبلغ الذي تقدم به في عطائه ، وقدر هذا التعويض على اسلساس أن فئة الكيلو متر الواحد من اعمال البنسدين المشار اليهما هي ٢٥٠٠ قرض لا الفئة التي تمت المحاسبة وفقا لها وهي ٣٥٠٠ مليم .

ومن حيث أن جهة الادارة قد أخطات على ما سلف بيانة في عدم التيام بما يفرضه عليها القاتون من وجوب تصحيح ما وقع فيه المدعى من خطأ في كتابه نئة البندين المشار اليهما وأرست العطاء عليه ببالغ يتل عن المبلغ الذي صدر ايجابه على أساسه ، الأمر الذي ترتب عليه الانمرار بحقوق المدعى ، ممن ثم فاته يحق له أن يطالبها بما لحقه من أضرار .

( طعن رقم ١٣١٤ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٣١٤/١١/٢٤ ) .

#### قاعسدة رقسم ( ٧١) )

#### : المسدا :

الفلط المادى ... لا يؤثر في صحة المقد ويجب تصحيحه وفقا للمادة ٦٢٣ مدنى أ.. سريان هذا الحكم على المقود الادارية •

#### ملخص الفتسوي :

ان المادة ١٢٣ من القانون المدنى تنص على انه « لا يؤثر في صحة المقد مجرد الفلط في الحسساب ولا غلطسات القلم ، ولكن يجب تصحيح الفلط » .

ومن حيث أن هـذا النص يواجه حكم الفلط المادى كالخطـــا في الكتابة أو في الحساب ، وهو غلط غير جوهرى لا يؤثر في صحة العقــد وانها يجب تعمديحه ويسرى هذا الحكم على العقود بوجه علم ومن بينهـــاد العدارية .

ومن حيت أن الثابت من الاوراق أن العطاء الذي تقديت به الشركة المعربية المتحدة ــ للاشمال العابة والتوريدات بالنسبة المبند ٢٣ من العطاء قد شسابه خطا مادي أذ جاء به أن السسعر ١٦٠ مليسا بدلا من ١٦٠، عبل ذلك مسارعة الشركة الى تصحيح ذلك في لجنسة المارسة وتضينها المقسد المبرم في هذا الشسان في ١٩٦٢/٣/٤ هسذا التصحيح كما أقرت مؤسسة المبترول ضينا هذا الخطأ في ٢٩١/١١/١١ عنسمها طلبت الشركة الاستبرار في العبسل على أثر انتهاء المقسد لمدة أربعة أشهر على أن يسكون سسعر البند (٣٣) ١ جنيسه و ١٠٠ مليم بدلا من الساس أن سعر البند (٣٣) ١ جنيسة و ١٠٠ مليم بدلا من الساس أن سعر البند (٣٣) هو ١ جنيه و ١٠٠ مليم .

( نتوى رشم ۲۱ه في ۱۹۹٤/۱/۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ٧٤) }

#### : المسطاة

تصعیح ما يقع في العطاء من افطاء عند الكتابة - وجوب اجرائه
بما يتحقل معه التعبي الصحيح الادارة - اسماس ذلك - مثال بالنسبة
لتصحيح خطا مادى وقع في عطاء عن توريد اكياس من مقدمة - نص المادة ٢٢
من لائحة الماقصات والزايدات على عدم الانتفات الى ادعاء صاحب العطاء
بعد ميعاد فتح الظاريف بحصول خطا في عطائه لا ينع من هذا التصحيح .

# ملخص الحكم:

ان سلطة التاضى فى تبيان الخطأ الذى وقع فى المقد لا يتل عن سلطته فى مسخه أو تعديله غله أن يتحرى الارادة الظاهرة للمتعاديين للوتوف على الخطأ الذى شباب هذه الارادة بن واقع الظلووف والملابسسات ، غاذا استبان له وجود خطأ قام بتصحيحه بما يتحقق مصه التعبسير الصحيح للارادة بحيث لا يستغل احدهما ما وقع فى العقد من خطأ عنسد الكسابة ،

ماذا كانت ظروف الدعوى تنادى بوتوع خطا مادى عند تحرير العطاء ، المتدم من الشركة المدعية في الرقم الذي اتجهت ارادتها الى وضعه كثبن للكيس رقم ٦ فاغلت عن سهو وخطا وضع الجنيه في الخانة المحدة له وقد ترتب على ذلك الخطا المادى او السهو ان دون كتابة بالنظر فقط الى الثبن المدون خطا بالرقم وعلى هذه الصورة تسلسل الخطا وبمجرد أن تكشفت الشركة هذا الخطا عند فتح المظاريف واعلان الاستعار بادرت فورا الى اخطار المسلحة بهذا الخطا وبينت لها ظروف وقوعه واستحالة التقدم بالسعر المدون في العطاء ، وقد عرضت هذه الشكوى على لجنة البت عند البحث في العطاءات المقدمة غلم تر فيها ما يستحق النظرين واعالان لان الانعاء غير صحيح ، وانما لانها قدمت فتح المظاريف واعالان الاستعار بما يمانع محه النظر في شكوى من هذا القبيال بالتطبيق لقانون المائحة ، والمائدة ، ،

ولما كانت هذه المحكمة تستخلص من أوراق الطعن ومن استعراض

دفاع الطسرفين وما سساته كل منهما من حجج مسستندة الى الواتع أو المانون أن الشركة قد وقعت في خطأ مادى عند تدوين الرقم الذي قبلت ان تورد الكيس رقم ٦ على أساسه نسقط عند التدوين رقم الحنسه ولا يمكن أن ينصرف هذا الخطا الى سوء في تقدير السلمر عنسد وضعه لأن سوء التقدير لا يمكن أن يصل الى حد أعطاء سمعر هو دون التكلفة بكثير والشركة لا تقوم بصناعة المادة التي تصنع منها الكيس بل تشهريها نهى على علم أذن بثبن التكلفة ، كما وأن سسعر هذا الكيس لم يقل في الماضي عن جنيه ويضعة تروش - وعادة يكون الاشخاص الذين يدخلون في مثل هذه العطاءات على بينة من الاستعار السيابقة ، وقد لوحظ أن هذه الاستعار في ازدياد من سنة الى آخرى ، ومثل هذا الخطأ المادي ليس له من عاصم من واقع القانون لأن المنوع هو الادعاء بخطأ في تقدير الثبن أو في تقدير طروف التوريد وشروطه أو في المادة المطلوب توريدها. وذلك بعد أعلان الاسمار ، أما الخطأ الذي مرده إلى سيقطأت القلم عنسد الكتابة غليس في نصوص القانون ما يبنع تصحيحه ، وكان يجب على لجنة البت أن تقسوم هي بالتصحيح وتصويب العطاء ، كما يقضى القانوني بذلك لأن العطاء على هذه الصورة يحتوى على اخطاء حسابية نتيجة لعدم احتساب الجنيه الذي اغفل وضعه خطا في الخاتة المعدة له ، وبناء على ذلك مان المتناع لجنة البت عن التصحيح وتبول عطاء الشركة الدعية بوصفه أقل العطاءات المقدمة سعرا لا يغير من الامر شيفة بعد التصحيح ، لأن سعرها مع ذلك يظل دون الاسمار الأخرى المتسعمة بن هذا الصنف بن الاكياس ، والملاحظ أن اللجنة في هذه المناقصة قد حرت على قامدة الأخذ بالاستمار الاتل دون أي اعتبار آخر .

( طعن زهم ۱۳۲۲ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٥/٥/٢١٥ )

# قامسدة رقسم ( ٧٧٤ )

البسطا:

وقوع خطا مادى نتيجة خطا في نفلية الحاسب الالكتروني ـــ ليس ثهة. ما يحول قانونا دون تصحيحه .

#### والخص الفتري :

من حيث أن العرض المقدم من المقاول في الحالة المعروضة لم يتضمن حلا اصليا وحلا بديلا للتكييف بل اشتبل على حل واحد حدد تكلفته ، أى أن المارسة الخاصة بالمهلية المشار اليها تبت على اساس السسعر الإجمالي للمهلية دون نظر الى توزيمه على غلت بنود الإعمال والاقسام المختلفة ، وتم المقالد دون نظر الى توزيمه على غلت بنود الإعمال والاقسام المختلفة ، المهيئة قام المقاول المقبول عطاؤه على هذا الاساس وبنساء على طلب الهيئة قام المقاول بتوزيع القبية الإجمالية على الاقسام المختلفة وعددها تسعة وخيسون تفسيا ويتجبيع كشوف التوزيع اتضح مطابقتها المسعر الاجمالي المتعاقد على اساسه الا أنه لوحظ أنه وضع سعرين لكل من الحل الاصلى والحل البديل في القسم الرابع عشر ، وجمعها ليكون مجموع هذا القسم ، وباستيضاح الهيئة له في ذلك أناد أنه حدث خطأ في تغذية الحاسب الاكتروني ادى الى هذه النتيجة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن أرادة الطرفين أنصرغت أساسا ألى التعويل على السعر الإجمالي للمهلية وأن نتيجة توزيع هذا السعر على الاسسام المختلفة للعملية وأن تضبنت لبسا غيبا بتعلق بأحد الاقسام ، قان ذلك مرده ألى خطاءادى واجب التصحيح وليس ثبة ما يحول قانونا دون تصويبه ، ذلك عملية التوزيع سواء أكانت مشوبة في أحدى جزئياتها ببعض الاخطساء أم ثم يعتريها أي لبس ، قان ذلك لا يؤثر في كون المهارسة نبت على اسساس صعر اجمالي للعملية وأن الهيئة قبلت عطاء القاول المذكور على اسساس معدا الحيالي الذي تتحدد وفقا له استحقاقاته .

لذلك انتهى راى الجمعية العبومية الى أن استحقاقات المقاول في الحالة المثلثة تتحدد على اساس اجمالي قيمة عطائه المقبول من الهيئة وأن ما ورد في كشوف توزيع السعر الاجمالي للعملية بالنسبة للقسم ١٤ منهسا يرجع اللي خطا مادي واجب القصويب .

( ملك ١٢/٢/٧٨ \_ جلسة ١٨/٥/١٨٨ )

# رابع عشر ... الكفساية وحسسن المسمعة

#### قاعسدة رقسم ( ١٧٤ )

المسا:

التعاقدين مع الادارة ... اشتراط تبتعهم بحسن السمعة ... المادة ؟ من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم الماقصات والزايدات ... حق الادارة الاصيل في استبعاد من لا يتوافر بينهم هذا الشرط من عملاته... ... مذا الحق مطلق لا يحده الا عيب اساءة استعمال السلطة ... نص المادة ٥٨ بند (١) من لائحة المناقصات والزايدات لا يخل بهذا الحق ... الزامه الادارة عند نسخ المقد بشطب اسم المتعهد الذي يستعمل الغش او التلاعب ... بقاء حقها في الاستبعاد اذا الم تر نسخ المقد ..

# بلخص الحسكم :

يشترط دائبا نبين يتقدم التعاقد مع الادارة أن يكون متبتعا بحسسن السبعة .. وهذا قيد لصلحة المرفق ؛ أكده نص المادة الثالثة من القسانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات الذي يقضى بأن تعرض العطاءات على لجنة البت مشعومة بملاحظات أبداء الرأى في أصحاب العطاءات المختص ويجب أن تتضين هذه الملاحظات أبداء الرأى في أصحاب العطاءات من حيث كمايتهم المادية والفنية وحسن السبعة فللادارة أذن حق أصيل في استبعاد من ترى استبعادهم من قائبة عبلاتها مبن لا يتبتعون بحسسن السبعة ولها مطلق التقدير في مباشرة هذا الحق لا يحدها في ذلك الا عيب السبعة استعمال السلطة .

ولا يخل بحق الادارة في هذا الشأن با نصت عليه المادة ٨٥ بند (١) بن لائحة المناتصات والمزايدات بن أن لا ينفسخ المقد ويصادر التأبين النهائي وذلك بعد أخذ رأى مجلس الدولة ويدون أخلال بحق المسلملة في المطالبة بالتمويضات المرتبة على ذلك في المالات الآتية : (١) أذا استعبل المعهد الغش أو التلاعب في معالمته مع المسلحة أو السلاح وحينتذ يشطبه على بين المتمهدين وتخطر وزارة الماليسة والانتصاد بذلك ولا يسمح

له بدخول في مناتصات حكوبية . هذا علاوة على ابلاغ أبره للنيابة عند الانتضاء . . . » ذلك أن هذا النص لم يرد لحريفي الادارة من حته ... في شطب اسم المتعهد الذي يستعبل الغش والتسلاعب في حلة ما اذا لم تر نسخ العتد . ولكنه ورد .. كما تنطق عباراته ... لالزام الادارة بينطب اسم ذلك المتعهد في حالة نسخ العتد . أما أذا لم تر الادارة فسيخ العتد ، أما أذا لم تر الادارة فسيخ العتد غانه يبقى لها حته ... في استبعاد من لا يتبتع بحسن السبعة من تاثية عملائها ذلك الحق الاصيل الذي لا يخل به نص المادة ٨٥ سسالنة الذكر .

نيجوز لها بهتضى هذا الحق ان تشطب اسم المتعهد اذا استعمل الفقور او التلاعب حتى ولو لم ينسخ العقد لهذا السبب ، وحاسسل القسول ان شطب اسم المتعهد لسبب استعمال الفش والتسلامب اذا كان واجبسا في حالة نسخ العقد ، فاته ايضسا جائز اذا لم ينسسخ العقد .

( طعن رتم ۱۰۲۷ لسنة ه ق ــ جلسة ۱۹۹۲/۲/۱۷ )

#### قاعدة رقيم ( ٤٧٥ )

#### المسطا:

جواز استبعاد بعض الاشخاص عن مجالات التعاقد مع جهة الادارة. بما يتجمع النها من تقدير علم عن كفايتهم وقدرتهم ولو لم يسبق ارتباطهم معها في عمل ما ، وذلك كلجراء وقالي تبلهه فيرة الادارة توخيا المصلحة. المسابة ،

# يلخص المسكم :

من المسلمات انه كما يجوز اصدار قرارات الاستبعاد بالنسبة المتعهدين والمتأولين كجزاء بسبب العجز في تنفيذ النزام سابق يجوز ايضا استبعاد بعض الاستفاص غير المرغوب نيهم 6 بها يتجمع لدى الادارة من تقسمير عام عن الله في المرغوب نيهم 6 بها يتجمع لدى الادارة من تقسمية الادارة في عن الله في عن الله في المنازة وقال المنازة وقال المنازة المنازة المنازة المنازة وهان المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة المنازة وهانها المنازة المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة وهانها المنازة المنازة وهانها ا

﴿ رَجُعَن رِيْم ١٦٥٤ لَسَكُمْ ٦ ق - جِلْسَة ٢٢/١٢/٢٢ }

# خابس عشر ــ خطـاب الضيان.

#### قاعسدة رقسم (٧٦))

#### : 4

خطاب الضمان ــ طلب مد سريان مفعوله واثره ــ طلب الجهة الادارية خلال مدة سريان مفعول خطاب الضمان ، مد سرياته دون أن يرد عليها البنك في الوقت المناسب بما يفيد الرفض ــ التزام البنك مصدر خطاب الضمان بسداد قيبته نقدا للجهة الادارية عند أول طلب منها في خلال الاجل الذي طلبت مد مفعول سريانه ،

#### ملخص الفتــوى :

اذا كان البنك التجاري الإيطالي قد امسدر خطساب ضمان مؤقت بمتنضاه يضمن الشركة الإيطالية للبترول بمبلغ ٨٥٠ جنيها و ٩٩٦ مليما وهو ما يساوي ٢ ٪ من قيمة عطسائها عن توريد ١٥٠ طن سائل رابع اثيل الرماس المقدم للهيئة العامة للبترول في مناقصة ١٤ من أبريل سنة ١٩٦٠ ويتعهد البنك بأن يدمع للهيئة العامة للبترول هذا المبلغ عند أول طلب منها ، وبصرف النظر عن اية معارضة تصدر من جانب الشركة الإيطالية للبترول المشار اليها ، ويسرى منعول هذا الخطاب لغاية اليوم الرابع عشر من شهر مايو سنة ١٩٦٠ ، وإذا لم عصل أية مطالبة من جانب الهيئة العامة للبترول عبل انقضاء التازيخ المذكور ، عان البنك يكون في حل تام من جميع القيود والالتزامات تبلها \_ الناتجة عن خطاب الضمان . . الذي يصبح لاغيا وغير معمسول به نهائيا ، ويجب اعادته الى البنك وبتساريخ ٣٠ من ابريل سنة . ١٩٦٠ أي تبسل انتفساء أجسل الفسمان المسسار اليسه طلبت الهيئة الماهة للبترول من البنك الإيطالي أن يهد سريان مفعول خطبهاب الضبأن أدة اللائة اشهر تنتفي في ١٤ مِن أغسطس سنة ١٩٦٠ ، وقبل نهاية عَدُهُ اللَّذَةُ وَعَلَى وَجِهِ التَّحْدِيدُ فِي أُولُ أَعْسِطُمِن سَنَّةً ١٩٩٠ تَلْتَى البِنْكِ مِن اللهيئة الماية فلبترول خطابا تطلب اليه ميه مواماتها بالنفداد تاريخ سريال خطساب القبدان رتم ١٠١٦٠ ببيلغ ٥٠٠ جنبها و ٩٩٦ مليما ، وذلك لمندة

ثلاثة اشهه تبدأ بن اليوم التسالى لتساريخ انتهساء بفعول الضمان وهو ١٩٦٠/٨/١٤ ، حيث أن الغرض المقدم من أجله لم ينته بعد .

واثر ذلك تيام البنك الاهلى ( الذى ائتلت اليه أصول وخصوم البنك التجارى الإيطالى ) باخطار الشركة بطلب الهيئة غرنضت مد أجل خطاب الضمان مدة أخرى ) وطلبت اعتبار خطاب الضمان غير ذى موضوع على السساس أن الهيئسة لم تطلب دفع تيهته وأنها طلبت نقط مد أجل صلاحيته وأذ لم يرد البنك على الهيئة نقد أعادت هذه الكتابة تطلب مد أجل الضمان ) ولكن البنك ظل ساكتا حتى ٢٥ من مارس سنة ١٩٦١ حيث أرسل خطابا الى الهيئة ردا على كتابها ( استعجال ثان ) بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٦١ من المداء من ١٩٦٨ من المداء شهر ابتداء من ١٤ من أغسطس سنة ١٩٦٠ حيث يشبو ابتداء من ألم خطاب الضمان لدة تسعة أشهر ابتداء من ألم خطاب الضمان .

وعند ذلك قابت الهيئة في ٩ من مايو سنة ١٩٦١ بطلب صرف قيمــة خطاب الضمان قابلنع البنك عن الصرف .

والذى يستخلص مما سبق أن الهيئة العامة للبترول كانت تطالب دائسا مسد أجل خطسساب الضمان ، ولمدد تنتهى فى ١٤ من مايو سسنة ١٩٦١ ، وأخيرا طلبت فى ٩ من مايو سنة ١٩٦١ اداء تيمة الضمان نقدا .

ولما كاتت طلبات الهيئة بعد اجل خطاب الضمان قد استبرت وتجددت خلال المواعيد المحددة اذلك ، ولم يقم البنك باخطار الهيئة برغض الشركة مد اجل خطاب الضمان الا وطلبات المد تأثية ، غان البنك يكون مسئولا عن الوغاء بقيب الضمان نقدا ، وذلك أن البنك الضاءن قد التزم بأن يدغع للهيئة مبلغ الضمان عند أول طلب منها ، وبصرف النظر عن آية معارضية من جانب الشركة الإيطالية المشار اليها ، ما دام طلب صرف القيمة قد وقع خلال المدة المحددة السريان مفعول خطاب الضمان ( المدة الاصلية ) أو المدة المحددة ) . ولو أن البنك اخطر الهيئة بعدم موافقة الشركة على تصديد الضمان لاستطاعت الهيئة أن تطالب بصرف قيهة الضمان نقدا خلال اجسل صرياته ، لما أن يسكت البنك أو يخطر الهيئة برغض التجديد بعد أذ طلبته صرياته ، لما أن يسكت البنك أو يخطر الهيئة برغض التجديد بعد أذ طلبته

ولدة تنتهى فى ١٤ من مايو سنة ١٩٦١ ، منان الهيئة — وقد وقعت مطابقة فى ٩ من مايو سنة ١٩٦١ (أى خلال الأجل) مانها تكون على حق فى اقتضاء تبية الشمان نقدا ، ويكون البنك ملزما بهذا الوغاء اذأن دفع القيمة ليس معلقا على برغبة الشركة المسهونة، وانما هو النزام مغروض على البنك ، بصرف النظر عن أبية معارضة من جانب الشركة الإيطالية المضبونة ما دامت المطالبة بالتجديد فو بدفع القيمة نقدا قد وقعت — على ما سبق أبضاهه — خلال مدة سريان مغمول خطاب الضمان .

ولا وجه للتول بأن عدم تيام البنك بالرد بالموافقة على تجديد خطسهه الشمان ينيد عدم موافقته ، فاذا انتهت المدة دون أن تطلب الهيئسة الوقاء بهتيبة الفصان نقدا سقط حقها في المطسالبة سوذلك أن الأصسل أن تطلبه الهيئسسة مد أجل خطسساب الضمان ، وعلى البنك أما أن يوافق على المناع ويخطر الهيئة في الوقت المناسب المعتول لكي تطالب باداء تيسسة الضمان أو يخطر أنهاذا هو قعسد عن ذلك ، فأنه يكون ملتزما بالوفاء بقيمة الضمان نقدا عند أول طلب من الهيئة ما دام طلب الهيئة قد وقع خلال الإجل السذي خلاب الهيئة مد مغمول سريان الضمان اليه ، وهو أمر متحتق في حالتنا

ولهذا انتهى رأى الجمعية المهومية للتسم الاستشارى للفتوى والتشريع المي أن البنك الاهلى مسئول عن دفع تبهسة الضمان الى المؤسسة المسرية المسترول .

(نتوى رتم ٤٤ه في ٢٠/١/٦١٤)

# سادس عشر ــ الرقابة على ابرام العقد الادارى

# قاغسدة رقسم ( ٧٧) )

#### المسطا:

فرورة استفتاء مجلس الدولة في كل عقد تزيد قيمته على خبسة الاف جنبه قبل ابرامه ... حكمة هذا الاستلزام والجزاء عليه ... يراد به صون الصالح المام بحيث اذا لم يتبع هذا الاجراء فان المقد يعتبر مخالفا القانون ... وضع حالة الضرورة في هذا الخصوص وحكهه .

# ملخص الفتــوى :

طلبت وزارة المناعة بالاتليم السورى إلى ادارة النتوى المختمسة مراجعة العقبد الذي أبرمته الوزارة مع الهيئسة الانصادية للاستثيراذ والتصحير بموسكو لانشاء مصنع للسماد الازوتي ، وأن أدارة الفتسوي المختصة ، أمانت « العقد » المشار اليه الى وزارة الصناعة دون مراجعــة لما تبين من أن العقد أبرم معلا في تاريخ سابق على تاريخ عرضه على الادارة 4 الامر الذي يخالف ما تقضّى به المادة ٤٤/٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم مجلس الدولة في الجمهورية العربية المتحددة من أنه « لا يجوز لأية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد . . في مادة تزيد تيمتها على خيسة الاف جنيه بغير استنتاء ادارة النشوى المختصمة » . وقد رد السيد وزير الصناعة بالاتليم السموري على ذلك بكتاب جاء ميه « نظرا لأن هذا العقد قد أبرم في موسكو من قبـل الوفد: الرسمي المشكل لهذه الغاية ، ونظرا لأن تبهة العقد المشار اليه تبلغ حوالي ٥٤ مليون روبل ولأهبيته بالنسبة للوزارة والرغبة في سرعة وضعه موضع التنفيذ ، لهذا نرجو عرض ذلك العقد على اللجنة المختصة بمطس الدولة لنحص نصوصه وبيان الرأى في مدى تانونيتها مع ملاحظــة أن الوزارة تأخذ في اعتبارها مراعاة تطبيق أحسكام الفقرة الثانية من المادة }}. من قانون مجلس الدولة فيما يعرض مستقبلا من عقود » .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية المبومية للقسم الاستثماري اللفتوي والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعتسدة في ٧ من ديسمبر ﴿ كَانُونَ الْأُولُ ﴾ سنة ١٩٦٠ قاستيان لها أن المادة )} من القسانون رتم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بتنظيسم مجلس الدولة تنص على انه ١ لا يجسوز لاية وزارة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين في مادة تزيد قبيتهما على خسسمة آلاف جنيه بغير استفتاء ادارة الفتوى المختصة » - ومفساد هذا النص أن الشارع اوجب على كل وزارة او مصلحة من مصالح الدولة أن تعسيرهن عشروع كل عقد تزيد قيمته على خيسسة آلاف هنبه على إدارة الفتسوي المختصة بمجلس الدولة لتبدى ميه رايها من الناحية القانونية وبذلك يكون القانون قد حظر على الجهات الحكوميسة ابرام ظك المتود مباشرة ، مما يتعين معه عرض المقسسد مقسدما على مجلس الدولة قيسل ابرأمه ، وغنى عن البيان أن القانون لم يشترط ذلك عبثا ، وأنها أراد به أن يجنب الوزارات والمصالح المختلفة مواطن الخطأ وأن يكفل لها من اسماب السلأمة في صياغة تلك المتود ووضع أحكابها ما تنحتق به المسلحة المابة الدولة على أكمل وجه وأوماه ،

وإذا كان هذا هو حكم القسانون في الإحوال الملاية الا أنه أذا وجدت طروف استثنائية تبلغ حد الضرورة الملجئة التي توجب ابرام عقسد ، دون المكان الرجوع الى مجلس الدولة مقدما ، كسسا لو اقتضت ظروف طارئة ابرام مقسد في بلد أجنبي وكانت الظروف لا تسمح بالرجوع الى المجلس ، وكانت المسلمة المالمة تقتضى عدم نوات غرصة أبرام العقد ، عان مشل هذه الشرورة يكون لهسسا وزنها بحيث يعتبر أبرام العقد في مسلسل هذه الطروف أبرا استثنائيا ، ولكن مع ملاحظة أن الشرورة تقدر بقسدرها ، بحيث أذا أمكن التفاهم بين الطرفين على أن يكون الاتعساق بمثابة مشروع بعائد تحت المراجعة القانونية من مجلس الدولة ، لكان ذلك أولى ، أبا أذا نرض وتعسدر ذلك كله ، بحيث لم يكن ثمت منساص من أبرام المقسد حتى مسئولية ، لا تدوت مصلحة علمة كبرى ، غليس ثبت ما يبنع من أبرام المعقد موقعيسه ،

وترى الجمعية العمومية في شـــل هذه الطروف أن التوفيق بين تطبيق القانون ورعاية المسلمة العسامة ) يقتضي في الاحوال التي تسبتارم اينساد وقد خاص الى الدولة التى تد بيرم المقد معها أو مع هيئية أو شركة من الهيئات الكائنة فيها ؟ للمفاوضة في شروط المقد أن يشترك في هذا الوقيد. آحد أعضاء مجلس الدولة مبثلا له في الوفد حتى يستوفي المقد الاوضياع والشروط والصيغ القانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى أن العقد الذى أبرمته وزارة الصناعة بالاقليم السورى مع الهيئة الاتحادية للاستيراد والتصدير بموسكو فى ٨ من يوليو ( تموز )سنة ١٩٦٠ قد وقع مخالفا للقانون لعدم عرضه على مجلس الدولة قبل ابرامه لا بواسطة هيئاته المختصة ولا باشتراك ممشل لمجلس الدولة فى الوغد الذى أبرم هذا العقد .

ولكن لا يسمع المجلس وقد أصبح ابرام هذا المقدد أمر واقعما الا أن يراجعه من الناحية القانونية لابداء ما عسماه يوجد نيه من ملاحظات . والوزارة بمسد ذلك وشمانها في تدارك ذلك أن أمكن مع الطرف الآخر في المقد .

( متوى رقم ١٠٧٥ في ١٠٢/١٢/١٧ )

#### قاعدة رقيم ( ٤٧٨ )

#### البسدا:

عقود التوريد والاشغال العابة وغيرها بن العقود الادارية التي تزيد. قييتها على خبسة الان جنيه وكانت ترتب حقوقا او التزابات بالية على الدولة ... خضوعها لنوعين الثين بن الرقابة : رقابة بالله يباشرها ديوان المحاسبات طبقا لاحكام قانونية يبارسها مجلس الدولة بالتطبيق لاحكام المادة ؟؟ بن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ ... لا تعارض. بين هذين الثوعين بن الرقابة .

#### ملخص الفتــوي :

استطلعت وزارة الاشغال بالاقليم السورى رأى اللجنة المحتصة بمجلس. العدلة في شسان المناتصة الخاصسة بمشروع بنساء مبنى وزارة الخسزانة

بديشق ، غابدت تلك اللجنة ملاحظات بشأن المنقصة والعقد المقترح ابرامه وبتساريخ ٢٤ من نوغبير سنة ١٩٥٩ طلبت وزارة الاشسغال الى ديوان المحاسبات التأشير على اضبارة المنقصة غطلب الديوان الى مجلس الدولة ابداء الراى في رد وزارة الاشغال العسامة على ملاحظاته لها . وقد عرض الموضسوع على اللجنسة المختصسة بمجلس الدولة بجلستها المنقدة بنساريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ، غرات أن مراقبة المعقود من الناحيسة المقانونية اصبحت من اختصاص مجلس الدولة بعد نفاذ التسانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة ، لما اختصاص ديوان المحاسبات غند اصبح مقصورا عى مراقبة المعقود من الناحية المالية ونظرا لاعتراض ديوان المحاسبات على هذا الراى فقد اعيد عرض الموضوع على اللجنسة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١١ من يناير سنة .١٩٦ فايدت فتواها السسابقة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العبومية للتسم الاستشاري للنتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ٤ من ينساير سنة ١٩٦١ فاستبان لها أنه أيا كان وجه الراى في الاعتراضات التي ابداها ديوان المحاسبات بشأن الفتوى الصادرة من اللجنة المختصسة بمجلس الدولة في ظل قانون ديوان المحاسبات رقم ١٩٦٠ فقد مصدر القسانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٠ المخاص الدولة أعتب الرامن المحاسبات والذي اصبح نافذا اعتبارا من المناف المخاص المانون رقم ١٩٥٠ ونصت المادة الاولى منه على أن ٥ يستبدل باحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ ونصت المادة الاولى منه على أن ٥ يستبدل باحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٤٢ والمرسوم التشريعي رقم ١٠٠٧ المؤرخ المخالفة لهذا القانون مع مراعاة ما تقضى به .

ونست المادة 11 على أنه مع عدم الإخلال باحكلم قانون مجلس الدولة تخضع لرقابة ديوان المحلسبات المسبقة عقود التوريد والاشغال المسسلية وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقدونا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العلية أو عليها أذا زادت ثيبته على خيسة آلاك جنيه (ه) الف لمرة سورية) — وتشمل الرقابة في هذه الحالة التحتق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعتبادات المدرجة لها في الميزانيدة ووفقيا للحكام والتواعد الملية المتررة — وإذا ظهر أن في أبرام المعتد مخالفة لاحكلم الفترة السابقة كان لرئيس الديوان أن يعترض عليه بقرار مسبب ويجوز للوزير المختص أن يعرض الامر على رئيس الجمهورية ويعبل بالقرار الذي يصدر بنه .

ولما كانت المادة ١٤ من التون مجلس الدولة تنص على انه « ولا يجوز الاي وزارة او مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أي عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيسة ترار محكين تزيد البنها على خمسة آلاف جنيسه بفسير اسميتناء الادارة المختصة » غان المتضى ذلك أن راتابة ديوان المحاسبات على المتود التي تبرمها جهات الادارة التي تزيد اليتها على خمسة آلاف جنيه اصبحت المصورة على النواحي المالية نقط دون النواحي المقانونية ، يؤكد ذلك :

أولا \_ أن المشرع نصى في المادة ١١ من قانون المحاسبات عسلى أن رقابة ديوان المحاسبات لا تخل بأحسكام قانون مجلس الدولة . ولما كانت رقابة مجلس الدولة على المقود هي رقابة قانونيسسة ، ومن ثم غان رقابة ديوان المحاسبات على المقود المذكورة لا يمكن أن تكون من نفس النوع والا أدى ذلك الى ازدواج الاختصاص بهاتين الهيئتين .

شقيا ـ تنص النقرة الثانية من المادة 11 على أنه « وتشمل الرقابة في هذه النقلة التحقق من أن هذه العقود قد أبرمت ضمن الاعتمادات المدرجة لها في الميزانية ووقعًا للاحكام والقواعد المالية المقررة كما نظمت النقسسرة الثالثة وسيلة الفصل في اعتراضات السسيد رئيس الديوان بالنسبة الى تلك المقود في حالة مخالفتها للقواعد المالية .

ومما تقدم يتضح أن رقابة ديوان المحاسبيات على المقود التي تبرمها إلجهات الادارية المشار اليها في المادة ١١ سالفة البيان أصبحت وفقا لقانون هيؤان المحاسبات الجديد مقصورة على النواحي المالية دون المسائل القانونية طلقي ينعقد الاختصاص في شائها لمجلس الدولة بالنطبيق لنص الملدة. ٤٤ من قانون مجلس الدولة .

لهذا انتهى الراى الى إن مقود التوريد والاشفال العابة وكل عقد يرتب حقوقا والتزليفت بطية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العسابة أو عليها أذ زادت تبيتها على خبست الاف جنيسه ( ه) الف ليرة سسورية ) مدة المقود تبر تبل ابرامها ببرطتين تخضع في الاولى لرقابة ماليسة

يباشرها ديوان المحاسبات ونقا لقانون ديوان المحاسبات المسادر بالقسانون وثم ٢٣٠ لسنة ١٩٦٠ وتخضع الثانية لرقابة قانونية يجريها مجلس الدولة على المعتود المذكورة بالتطبيق لاحسكام المادة )) من قاتنون مجلس الدولة المسادر بالقاون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

( المتوى رقع ۱۱۲ في ۱۹۲۱/۲/۶ ) :

### قاعسدة رقسم ( ٧٩) )

#### : المسلما

أن عدم عرض شروط الزاد والتماقد على ادارة الراى المختصة باعتبار أن قيمة المقد تقل من خبسين الف جنيــه لا يمفى من اعادة عرضها عــلى تسم الراى مجتمعاً اذا ما ارتفعت قيمتها لاى سبب كان الى ان يزيد على هذا الملغ .

# ملخص القتــوى :

المستعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع تماتد وزارة الزراعة عن بيع المار وموالح زرامة الجبل الاصغر بجلسته المنعدة في ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ وقد رأى أنه لا يوجد ماتع من صياعة هذا المعتد من الوجهة القانونية عسلى المسلموع السابق مراجعته بمعرفة ادارة الرأى لوزارات المسابف المعمومية والزراعة والشئون الاجتماعية على أن يوجه نظر الوزارة الى أن عرض شروط المزاد والتماتد على ادارة الرأى المختصة باعتبار أن تبيتها بتل عن خمسين الله جنيه لا يعنى من أعادة عرضها على تسم الرأى مجتمعا اذا ما ارتفعت تبيتها لاى سبب كان الى ما يزيد على هذا المبلغ وذلك تطبيتها للنقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون رقم ١١٤ منقة ١١٤٦ الضلص بانشاء حياس الدولة .

فلتوی رقع ۲۱/۸۰۱/۸۷ تی ۲۰/۲۸۸۳۱)

### قاعسدة رقسم ( ۹۸۰ )

#### السنسا :

شروط المقود التى تصدر بقانون — مراجعة هذه المشروط — اختصاص — الشروط المرافقة الشروع القانون الخاص بالترخيص أوزير الصناعة والبترول، والثروة المعنية في التعاقد مع المؤسسة المصرية العابة البترول وشركة بأن امريكان للبحث عن البترول — اختصاص لجان قسم الفتوى بمراجعة هذه الشروط — احالة مشروع القانون بعد تبام هذه المراجعة الى قسم التشريع لمراحعة صيافته •

#### ملخص الفتسوي :

ان المادة الأولى من مشروع القانون المشار اليه تنص على أن « يرخمي لوزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية في التمادد مع المؤسسة المصرية المسامة للبسترول وشركة بان امريكان مصر للبسترول في شسان البحث عن البترول واستفلاله بالمسحراء الغربية ووادى النيل وفقا للشروط المرافقية والخريطة المحتة بها » .

ومن حيث أنه بتاريخ ١٠ من سسبتبر سسنة ١٩٦٩ مسدر القسائون رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٩ بتعسديل بعض أحسكام قانون ننظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسسنة ١٩٥٩ . ويمقتضى هذا التعسديل أصبحت المادة ٢٤ من هذا القانون ننص على أنه ٥٠ ولرئيس الادارة ( ادارة الفتوى ) أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى احالته اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لإبداء الراى ميها ، وعليه أن يحيل إلى اللجنة المسائل الآتية :

(أ) كل التزام موضوعه استفلال مورد بن موارد الثروة الطبيعيسة في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة وكل احتكار .

(ب) صنفات التوريد والاشغال العامة وعلى وجه العبوم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مللية للدولة وغيرها من الاشخاص الاعتبالية العامة أو عليها أذا زادت قبيته على خمسين الف جنيه ،

- (ج)
- ..... (2)

وتنص المادة ؟؟ على أنه « على كل وزارة أو مصلحة تبل استصدار أى تانون أو قرار جهه ورى ذى صفة تشريعيسة أو تشريع تفسيرى أو لائحة أو قرار تنفيذى للقوانين واللوائح والقرارات أن تمسرض المشروع المترح على قسم التشريع لصيافته » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين اختصاص لجان الفتوى بمراجعة كل النزام خاص باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بينها يختص تسم التشريع بمراجعة صياغة القوانين .

ومن حيث أن الشروط المرافقة لمشروع قانون منع النزام المرافق العابة هي في حقيقتها عقد موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد ، وبهذه الصغة عان مراجعتها تدخل في اختصاص لجنة تسم الفتوى طبقا لأحكام الفقرة (1) من المادة ٢٤ من القانون المشار اليه .

وتأسيسا على ذلك اذا كان ثبة قانون بنسج التزام طبقسا لشروط معينة ترفق به ، فأنه يتعين أولا أحالته الى لجنسة الفتسوى المختصسية لمراجعة هذه الشروط طبقا لنص المادة ٢٤ من قانون تنظيم مجلس السدولة .٣ ومتى تبت هذه المراجعة بحسال مشروع القسانون بعد ذلك الى قسسم التشريع لمراجعة صياغته وفقا لحكم المادة ٤٤ من القانون المذكور .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العبوبية الى اختصاص لجان تسسم النتوى بمراجعة شروط العتود التى تصدر بقانون ، واختصاص تسم التشريع بمراجعة مشروعات القوانين التى تصدر بموجبها تلك العقود .

( ملف ۲۳۹/۲/۳۲ ــ جلسة ۲۳۹/۲/۳۲ )

# الفـــرع الثـــاني الماقصــة والزايدة

# اولا ... الاعلان عن الماقصة دعوة الى التمساقد

قاصحة رقيم ( ٤٨١ )

#### 

الإعلان عن اجراء مناقصة أو مزايدة أو ممارسة ... أيس إلا دعوة ألى التجاف ... التقدم بالمطاء هو الايجاب .

# يلغص الحكم:

ان اعلان الادارة عن مناتمسة أو مزايدة أو ممارسسة لتوريد بعض الاصبئاف عن طريق التقدم بمطاءات ليس الا دعوة الى التعاقد ، وأن التقدم والعطاءات وغنا للبواصفات والاشتراطات الممان عنها هو الابجاب الذي حنيفي أن يلتقى عنده تبول الادارة لينعقد المقد .

( طعن رقم ٣٣٣ لسنة ١٠ ق - جلسة ١/١٢/١٢) )

# ثانيسا سـ لجنسة البت

#### قاعسدة رقسم ( ۸۲) )

#### : المسسما

التزام لجنة البت في العطاء بالاسترشاد بالاسمار السابقة واسمار السوق ... اغفالها هذا الاجراء يجمل قراراتها مخالفة القانون ... مسمولية المضاء اللجنة دون استثناء مسئولية ادارية ... تقيد السئولية الدنية بالقيد الوارد في المادة ٥٨ من قانون نظام الماملين الدنين بالدولة ... عدم مسئولية المامل مدنيا الا عن الخطا الشخصى ... اعتبار الخطا شخصيا متى قصد المامل التكاية أو الاضرار أو منفعته الذاتية أو متى كان الخطا جسيها .

### بلخص الفتسوى :

ان المادة ١٥٣ من لاتحة المخازن والمستريات تنص على أنه يجب أن تسترشد اللجنة ( لجنة البت ) بالاثبان الاخيرة السابق الشراء بها محلياً أو خارجيسا ويجب بيسان هذه الاثبان بكشف التفسيريغ مع ذكر تاريخ الشراء كما يجب أن تسترشد اللجنة بأسعار السوق عند البت في العطاءات .

وتنص المادة ١٨ من الاتحة المناتصات والمزايدات على انه يجب عنسد البت في العطاءات أن تسترشد اللجنة بالاثبان الاخيرة السسابق التعسامل، بها محليا أو خارجيا ويجب بيان هذه الاثبان بكشف التفريغ مع ذكر تاريخ التعالمل كما يجب الاسترشاد أيضا بأسعار السوق.

ويبين من هذا أن لجنسة البت في المطاءات تلتزم بالاسترشاد بالاسعار السابقة وباسعار السوق غان هي اغفات هذا الاجسسراء كانت قراراتها مخالفة لأحكام القانون ، ويشترك في هذه الخالفة جبيسع اعضساء اللَّهُنَّة بَعْير أَيُّ استثناء ، لأن المشرع قد التي عبء هذا الاجراء على اللجنسة ولم يقصره على بعض اعضائها دون البعض الآخر . ومن حيث انه وان كان الأمر كذلك بالنسبة للمسئولية الادارية الا أن المسئولية المدنية تقيد بقيد آخر أوردته المادة ٥٨ من قاتون نظام المساملين المدنين رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ هو أن العامل لا يسال مدنيا الا عن الخطسا الشخصي .

وبن حيث أن الغطا يعتبر شخصيا أذا كان العبل الفسار مصطبغا وطابع شخصى ويتم وطابع شخصى ويتم عن موظف معرض للخطأ والصواب غان الخطأ في هذه الحالة يكون مسلحيا على موظف معرض للخطأ والصواب غان الخطأ في هذه الحالة يكون مسلحيا عليمرة بالتصد الذي ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبسات وظيفته ، فكلها تصد النكاية أو الاضرار أو تغيا منفعته الذاتية كان خطؤه شسسخصيا يتحبل هو نتسائجه وكذلك كلها كان الخطاع جسسيها وفقا لم تعميم المحكمة الادارية العليا في حكمها الصادر بجلسة ١٩٥٩/٦/٦ (ق ١٩٥٨ - سرد ) ،

ومتى كان يبين من استظهار وتائع الموضوع انه وان كان هناك خطا من جانب اعضاء اللجنة من استظهار وتائع الاينة الا ان هذا الخطا لا يرتى الى مرتبة الخطا الشخصى بل هو خطا مصلحى اذ لم يثبت من الظاروف التى ارتكب نبها الخطا ومن التحتياق الذى اجرته النياساية الادارية أن احدا جائم تصدة الاقترار أو تفيا منفعة ذاتية لنفسه أو لغيره بل ثبت أن خطاهم انها هو خطا عامل معرض للخطا والصواب .

ومن ثم غان تبعة هذا الخطا المدنية لا نقع عليهم ولا بسالون عنه في ماهم الخاص .

لهذا انتهى راى الجمعية المعومية للقسم الاستشارى الى أن خطساً - بن عدا أمين التوريدات من اعضاء لجنة البت في المطاءات بكلية الهندسسية بجلمعة عين شمس في عدم الاسترشاد بالاسسعار التي تم التعسسامل بها عبل ذلك أو باسعار السوق هو خطأ مرفقي لا يسالون عنه مدنيا .

وارجاء ابداء الراى بالنسبة لتحيل أمين التوريدات بكابل التعويض حتى يفصل في الدعوى المرفوعة منه المعروضة على القضاء لمدم ملاعبته .

( غتوی رقم ۷۸۶ فی ۲۷/۲/۱۹۲۱ )

### قاعسدة رقسم ( ۱۸۳ )

: المسطا

التزام الإدارة في المقود التي تبرمها ادارية كانت أو مدنية باجسراءات خاصة ــ ماهية الترار المنصل ــ قرار لجنة البت بارساء المارسة بعد قرارا منعسلا .

# ملخص الحسكم :

أنه من الاصول المسلمة أن الادارة لا تسستوى مع الافراد في حرية التعبير عن الارادة في ابرام العتود — ادارية كانت أو مدنية — ذلك أنها تلتزم في هذا السبيل بلجراءات وأوضاع رسمها الشارع في القوانين واللوائح كمالة لاختيار أغضل الاشخاص للتعاقد سواء من حيث الاهلية أو حسسن السبعة أو الكماية الفنية أو المالية ، وضهانا في الوقت ذاته للوصسول الى انسب العروض واكثرها تحقيقا للصالح العام بحسب الفاية التي تستهدنها الادارة من ابرام المقد ، وجلى من ذلك أن المقد الذي تكون الادارة أحد اطرافه — صواء كان عقدا اداريا أو مدنيا — انها يعر — حتى يكتمل تكوينه بعراهل متعددة ويسلك اجراءات شتى وفقا للاحكام والنظم السارية حسب الاحوال .

ينبغى النبييز في متام التكييف بين المتاد الذي تبرمه الادارة وبين الإجراءات التي تبهد بها لإبرام هذا المتاد او تهيىء لولده ذلك انه بقطع النظر عن كونه المقد مننيا أو اداريا فان من هذه الاجسراءات ما يتم بقرار من السلطة الادارية المفتمة له خصائص القرار الاداري ومقاوماته من ديث كونه افصاحا عن ارادتها الملزمة بناء على سلطتها العامة بمقتفى القوافين واللوائح بقصد احداث أثر قانوني تحقيقا لمسلحة عامة يتفيساها القانون و وبثل هذه القسرارات وان كانت تسهم في تكوين المقد وتستهدف أتباله فاتها تنفرد في طبيعتها عن المقد مدنيا كان أو اداريا وتنفسل عنه ، ومن ثم يجوز لذي شسان الطمن فيها بالالفاء استقلالا ، ويكون الاختصاص بنظر طلب الالفاء والحال معتودا لمحاكم مجلس الدولة دون غيرها ظلك أن المناط في الاختصاص هو التكييف السليم للتصرف ومن المسلم ان المنالم العام .

لجنسة البت سواء في المناقصية أو المزايدة أنها تختص باتخسطة به يلزم بن الإجراءات لتميين المضل المناقصين أو المتزايدين ونقا لما رسسه القانون وذلك حتى يتسنى للسلطة الادارية المنوط بها أبرام العقد مسافرة المناصصها في هذا الشان 6 وليس من شك في أن قرار لجنة ألبت بلرسساه المناقصة أو المزايدة أنها هو في طبيعته على ما سلف البيان قرار ادارى نهائي أذ يجتبع له مقومات القرار الادارى من حيث كونه صادرا من جهسة ادارية مختصة بما لها من سلطة علية بمتنفى القانون واللوائح بقصد احداث مركن تانونى تحتيقا لمصلحة علية 6 وليس المغ في الدلالة على صدق هذا النظر من أن جهة التعاقد انها تلزم حال انصراف ارادتها الى أبرام العقد بالمتعاقدة مع المناقص أو المزايد الذي عينته لجنة الست وليس لها أن تستبدل به غيره مع المناقص أو المزايد الذي عينته لجنة الست وليس لها أن تستبدل به غيره مع

(طعني رتبي ٥٦) ، ٣٢٠ لسنة ١٧ ق ــ جلسة ٥/١/٧٥) .

# ثالثا \_ 1 \_ التماقد مع صاحب فتل المطافات

#### قاعسدة رقسم ( ٨٤) )

: المسلما :

وجوب التماقد مع صاحب اقل المطاءات ... التماقد مع فيه، وأو كان من شركات القطاع المام مخالف للقسانون ... لا ينال من هذه التنجة احتجساج جهة الإدارة بوجود عجز كبير ق عند الهندسين لديهسا مها يتصفر مسه الإثراف الكابل على التنفيذ .

# ملخص الحكم :

بيين من نصوص القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات أنه طالما لم يستبعد من المناقصة عانه بحسب الاصل يتمين على لمنة البت ارساء المناقصة على صاحب العطاء الاقل الا أن الشارع رأى رغبة منه في تبكين الادارة من الحصول على أصلح العطاءات أجاز المفاوضة بعد فتح المطاريف مع صاحب العطاء الاقل أذا كان مقترنا بتحفظات وكانت التبهة الرقبية لاقل عطاء غير المقترن بشيء من ذلك تزيد كثيرا على العطاء المقترن متحفظات ولكن أذا قبل التنازل عن تحفظاته يرجع الى الاصل وهو أنه لا يجوز أرساء المناقصة الاعلى صاحب العطاء الاقل .

ومن حيث أنه وقد بأن من الأوراق عطاء المدعى لم تستبعده اللجان الفنية ثم انضح بعد فتح المطاريف أنه مساحب أقل عطاء وأنه بعدد أن تم المفاوضة معه بناء على توصية لجنة البت بتنازل عن تحفظه ؛ فأنه وقتا لما تقدم من أحكام كان من المتعين قاتونا على جهة الأدارة أن تتماقد معه باعتباره صاحب أقل المطاءات إلا أنها تنكبت الطاريق السليم وتعاقدت مع الشركة المشار اليها على الرغم من أن عطاءها كان ترتيب المالك بين العطاءات المقدمة في المناقصة وعلى ذلك فان جهسة الإدارة بالمدارها هذا القرار تكون قد خالفت القانون ووقع خطا من جاتبها .

ومن حيث أنه لا يثال من هذه النتيجة ما استنت اليه جهسة الادارة من أنها لم تتعاقد مع المدعى بسبب وجود عجز كبير في عدد المندسسين لديه ما ما يتعذر معه الإشراف الكامل على التنفيذ ذلك لانه غفسلا عن هذا السبب كان مطوما لديها مقدما عند طرحهسا المناقسسة مانه ليس مبررا يبيع لها مخالفة حسكم القسانون ولا ذنب للهدعى في وجود هذا العجز بهل أن هذا الاعتبار قائم أيضا في حالة أسفاد العملية الى غيره حتى لو كان شركة من شركات القطاع العلم .

الما بالنسبة لما اشارت اليه في مذكرتها من انها تعتبر قد قامت بالفاء المنافعة وقتا للهادة السابعة من قانون المنافسات والمزايدات عنى هذا السبب على غير اسابس أيضا لانه ليس في الاوراق ما يفيد أنه قد توافرت في المنافسة التي اجريت احدى الحالات التي تجيز الفاءها بل انه لم يصدر عن جهة الآدارة قرار بالفاء المنافسة أو الاستفناء عنها وذلك تبل البت فيها أو بعده .

(طمن رقم ٢٥٥ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٧١/١/٢٧١)

# ب ــ التعاقد مع صاحب افضل عطــاء

\_\_\_\_

# قاعدة رقم ﴿ ٥٨٥ ﴾

# ٠ المسطا

اذا رأت الجهة الإدارية المختصة ابرام المقد فاته يتمين أن تتماقد مع محاحب أفضل عطاء الذي عينته اللجنة المختصة بالبت في الترايدة ولا تبلك أن تستبدل به غيره ولو كان منصوصا في الشروط على أن لها الحق في وفقي أو قبول أي عطاء دون أبداء الاسباب: أساس ذلك \_ الفاء الترايدة غير جائزًا ألا في الحالات المنصوص عليها في القانون .

# ملخص المسكم :

وونقا لاحكام القسانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بننظيم المنتصسطة والمزايدات يتعين على الجهة الادارية المختصة اذا رات ابرام المقد ان نتماقت مع مساحب العطاء الاغضل الذي عينته اللجنة المختصسة بالبت في المزايدة ولا تملك ان تسستبدل به غيره حتى ولو كان منصوصسا في شروط المزايدة على أن لها الحق في قبول أو رغض أي عطاء دون ابداء الاسباب لمخالفة هذا الشمرط لاحكام التانون ولائحة المناقصات والمزايدات وما تضمنته من تواعد قصد بها تحقيق المساواة بين جميع المزايدين على أنه يجوز الغاء المزايدة متى تالمت احدى الحالات المنصوص عليها في الملاة السابعة من القانون و

﴿ طُعن رمَّم ٨١٢ لسنة ١٣ ق ... جلسة ١/٢/٢/١ )

# ج - الترجيح بين اقل العطاعات وافضالها

#### قاعدة رقم ( ١٨٦)

: 13\_\_\_\_41

تعاقد الادارة مع الافراد أو الهيئات عن طريق الماقصات المسلمة الرفق المطلبة - الإعتبارات الواجب مراعتها عند ذلك - تعلقها بمسلمة الرفق المالية ويجهلانه النبية - ارساء الماقسة على صاحب العطاء الاقل تحقيقا المسلمة الإدلي واختبار الماقي الافضل تحقيقا المسلمة الثانية - الترجيع بين المسلمة القواعد المررة في هذا الشاسان .

# ملخص الحسكم :

من الاسس التي تقوم عليها تعاقد الادارة مع الادراد او الهيئسات عن طريق المناقصات العابة أو المطية أن يخضع هذا التعاقد لاعتبارات تتطق بمصلحة المرفق الملية التي تتبعل في ارساء المناقصة على صحاحب العطساء الارخص بتغليب مصلحة الخزانة على أي اعتبار آخر ، وكذا بمصلحته الفنية البي تبدو في اختيار المناقص الاغضل من حيث الكفاية الفنية وحسن السبعة ، يقي برجيح أي من هاتين المصلحتين تتبقع الادارة بسلطة تحددها القراء دالمترزة في هذا الشئان ، ومنها لائحة المخازن والمستريات المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ من يونية سنة ١٩٤٨ ، والمرسوم بقانون رقم ١٩٨٨ نصف الاحسكام لسنة ١٩٥٣ ، والقانون رقم ١٩٨٨ بسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض الاحسكام المتطلقة باختصاحات مجلس الوزراء ، ثم القسانون رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٥٣ لسنة ١٩٥٣ المائية بعدا المنافسة والمساواة ، بيد أن هذا الاخر بخضع لقيود منها ما يتعلق بمصلحة المرفق ، ومن الاولى وبنها ما يتصل مجلة الوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ، ومن الاولى

اهلية مقدم العطاء التانونية ، وحسن سمعته وكفليته الفنية ، وكذا كهليته المالية التى يقتضى التثبت منها أن يودع تأمينا مؤقتا تنص عليه وتمين مقداره كراسة الشروط ، كضمان لجدية العطاء وصدق النية فيه ، ولتنفيذ العقد ممن يرسو عليه ، وتعويض الادارة في حالة اعادة المناقصة على حسابه اذا ما نكل يمن ايجابه ، وهذا كله بخلاف التأمين النهائي .

(طنفن رتم ١٨٨٨ لسنة ٤ ق ــ جلسة ٩/٥/١٩٥٩)

# رابما ... ؟ ... قبول العطاء يجب ان يتصل بعام من قبل عطاؤه

#### قاعدة رقم ( ۸۷) )

#### : 12 48

ان القبول بوصفه تعبيرا عن الارادة لا يتحقق وجوده القانوني الا الله التصل بعام من وجه الله — عدم بوت عام مقدم العطاء بقبول عطاله — عدم جواز التحدى بالمقاد اللعقد .

# بلغص الصكم :

انه دون ما حاجة الى التصدى الى بحث مدى صحة ما ادعاه المدعى عليه من انكار النقدم بالمطاءين المنسوب صدورهما منه في العمليتين المشار اليهما وما ادعاه من تزوير التوقيعات المنسوبة اليه على أوراق هاتين المطيتين ، ومع المتراض تقدم المدعى عليه الى المزايدتين المذكورتين ورسو الزاد فيهمسا عليسه ، فقد لاحظت المحكمسة من الاطسلاع على ملفساته المهليتين المذكورتين أنها لم تتضهن ما قد يفيد اتصال علم المدعى عليه مالكتب المحررة باسمه ، في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٦١ باخطاره بقبول عطائه. في عملية استفلال بونيه مراتبة تنظيم عابدين ، وفي ٢ من مايو سنة ١٩٦١ مانذاره باعادة طرح العملية على حسابه أن لم يذعن لتنفيذ التزاماته في هذا العطاء ، وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٦١ باخطاره بقبول عطائه في عمليسة استغلال متصف كازينو ناصر بكورنيش النيل ، وفي ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ بانذاره باعادة طرح هذه العملية على حسابه لعدم تقدمه للتوقيع على. الترخيص وتنفيذ التزاماته في هذا الشأن . وبناء على ذلك طلبت المحكمة بن الحسام عن المانظة المعية بالجلسة المعودة في ٢٤ بن يونسة. سنة ١٩٧٢ تقديم ما يثبت أرسال الكتب المسار اليها الى المدعى عليه وما يدل على استلامه لها ، وأجل نظر الطعن لهذا السبب أكثر من حلسة ٤. وأثناء نترة حجز الطعن للحكم تقدبت المحافظة المدعية بحسافظة مستندات طوتها على كتساب السيد مدير ادارة المسستريات المؤرخ في ١٢ من مايو مسفة ١٩٧٣ الى السيد مدير ادارة الشئون القانونية ... تسم القضايا ... متضينا أن أدارة المحتوظات لفادت في ١٢ من مايو سنة ,١٩٧٣ بأنه اتضح لديها أن أصل الكتب المشار اليها صدرت بمعرفة المعود وأن المعود لني تستدل على الدغاتر الميدة بها هذه الكتب نظرا لانتضاء حوالي ١٢ مسنة عليها وأنه من المرجح أن يكون المتمهد قد تسليها على الصور المرفقة بالملفات المودعة بالتضية .

ومن حيث أن المحافظة المدعية لم تقدم ثمة دليل على أرسال الكتب المشار اليها الى المدعى عليه ولم يتضبح من الاطلاع على صور هذه الكتب الرنقة ببلغات العبليتين المذكورتين ما ينيد تسلم المدعى عليه أو سواه لأصولها غضلا عن أنه لم يؤشر عليها بأرقام الصادر كما هو الشسان بالنسبة للمديد من الكتب التي تضيئتها الملفات المفكورة وخاصة تلك التي أخطر بها المدعى عليه لاداء الفروق المترتبة على أعادة طرح العمليتين المشار اليهما على حسابه وهي الكتب التي بادر المدعى عليه بالرد عليها مور أرسالها اليه ، الأمر الذي يثير الشك في ارسال الكتب الخاصة بتبول المطامين المرأ المدعى عليه وتلك الخاصنة بانذاره بتنفيذ التزاماته في شانها والا اعبد طرح: العبليتين على حسابه ، وبناء عليه ترجح المحكمة عدم اتصال تبول العطاعين المشار اليهما بعلم المدعى عليه ، ولا غناء في الاستناد الى البرتية المتول بأن المدعى عليه ارسلها الى السيد وكيل وزارة الشئون البلدية في الأول من مايو سنة ١٩٦٢ بسحب عطائه في عملية استغلال بونيه مراقبة تنظيم هابدين لانه لم يقم ثبة دليل على أن المدعى عليه هو الذي ارسسلها معلا ، وذلك بمراعاة الشكوك التي ثارت حول تقدمه في العمليتين المذكورتين وحول اخطاره بتبول العطاءين القدمين باسمه فيهما .

ومن عيث أن الاصل أن القبول بوصفه تعبيرا عن الارادة لا يتحقق وجوده القانوني ولا ينتج أثره الا اذا اتصل بعلم من وجه اليه ، وبالتسالي لا يعتبر التعساقت تنها الا اذا علم الموجب بقبوله ، ولما كان المستقدا من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن جهة الادارة وأن كانت قد قبلت العطامين المنسوب صدورهما إلى المدعى عليه سلم على غرض أنه قد تقدم بهما غملا الا أن القبول على التفصيل السلبق لم يتصل بعلم المدعى عليه سورة من ثم غانه لا يجوز التحدى في مواجهة المدعى عليه بانعقاد المقد ويهتسح

نبما لذلك أعمال آثاره والاستناد الى أحكامه لطرح العبليتين على حسساب الملاعي عليه ومطالبته بالآثار المترتبة على ذلك .

(طعن رقم ۱۸۸ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٧٢/١١/٢٤)

### قامدة رقيم ( ٨٨) )

#### : 41-41

# ملقص الحسكم :

ان المنازعة الراهنة تقوم على الاحتجاج بأن مورث الطاعنين لم يصل الى علم خطف المحافظ المؤرخ ١٨ من يولية سفة ١٩٦٢ المتضمن ابلاغه بتبول العطاء المقدم منه ببقولة أن هذا الخطف ارسل على العنوان « رقم ١٢ شارع مموق العقدين بالاسكدرية » وهو خلاف العنوان الذي اثبته في عطائه وهو « صاحب فابريقة الملابس الكبري بسيسوق العقس ادين بالاسكدرية » .

والله كان الأمر في شأن القرائن التي ناتشسها الطاعنات في صحيفة الطعن بخصوص ما استخلصه اللحكم المطعون فيه من اتصال علم مورثهما بالخطاب فان مجرد الاختلاف، في عنوان المرسل البه لا يعني حتبسا عسدم

وصول الخطاب اليه ؛ إذ أن أوزع البريد بحكم أتصاله بالمنطقة التي يعبل في محيطها ٤ ما يساعده عادة على الاهتداء الى المحل الضحيم للمرسسلّ الله ، وعلى الرغم مما يكون قد وقع من تحريف في العنوان ، ومما يؤكد فلك ما حدث في الخصوصية المعروضة ، أذ أن اختلاف العنوان المدون على خطاب المعامظة المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ عن العنوان الذي اثبته مورث الطاعنين في عطاله لم يحل على الرقم من ذلك دون ومسول هذا الخطاب الى محل المرسل اليه وتسليمه الى رئيس عمال ورشته طبقا لما اترت مه هيئة البريد ، ذلك أن مورث الطاعنين قد جعل الاهتداء ألى المحل الذي يعنيه مترووكا لفطنة موزع البريد وخبرته في منطقة سوق العقادين مالاستكثيرية الأمر الذي يؤذذ منه أن التصديد الصرفي للعنسوان لم يكن ذا أهبية خاصة في سبيل ضبان وصول خطابات المحافظة اليه ، يؤكد هذا النظر أن خطساب المحافظة المؤرخ ٦ مِن سبتمبر سسنة ١٩٦٢ المتضمن أبلاغه بمصادرة التأمين المودع منه مع التنفيدذ على حسابه قد ثبت انه سلم اليه في موطنه المذكور على الرغم من أن العنوان المدون على هذا الخطاب الاخم هو العنسوان ذاته المدون على الخطسساب المؤرخ ١٨ من يولية سنة ١٩٦٢ السالف الإشارة إليه .

ومتى كان الأبر كذلك ، غان الاختسلاف الواقع في عنسوان مورث الطاعنين ، لا يعتبر اختسلافا جوهريا ، كما أن هذا الاختسلاف ، حسبها استخلصه الحكم المطعون غيه ، لم يمنع من وصول خطابات المحافظة الى المحل الذي عينه المذكور في عطائه اذ غضلا عن أن التسليم يكون صحيحا طالما قد تم في الموطن ذاته الذي عينه المطن اليه ، بغض النظسر عما عساه أن يقع من تحريف في كتسابة العنسوان ، غانه ليس على موزع البريد ان يتحقق من صفات الاشخاص الذين يصح تسليم الخطسابات اليهم ما دام من تسلم الخطاب في موطن المعلن اليه قد قرر بأنه ذو صفة في تسلمه ، ومن ثم غان المرسل اليه ، كما قال الحكم المطعون غيه بحق ، هو وشانه مع من تمسلم الخطساب دون أن تكون له صفة في ذلك او مع من تسلمه دون أن يصلمه الى صاحبه سويناء على ذلك ، غان القرينة الظاهرة هي أن خطاب

منانيا منتجا لجميع الآثار التي يرتبها القانون على هذه الواقعة ، وبالتسافي مان تصرف المحافظة على النحو السالف ايضاحه يكون قد تم وفقا لصحيع حكم القانون ، ومطابقا لشروط العقد الذي تم بين الطرفين ومن بينهسسة مصادرة التامين والغاء المقد والتنفيذ على حساب مورث الطاعنين .

( طعن رقم ٥٩٨ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٥/١٩٦٩ )

المجانظة موضوع المنازعة يعتبر انه قد سلم الى مورث الطاعنين تسليمة

# ب ... مدى افترام مقدم المطاد بمطاقه الى نهاية المدة المعددة في شروط المقد

### قاعدة رقم ( ۱۸۹ )

المسطا

لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير الخزانة رقم ١٤٥٠. المنت ١٩٥٧ — التزام مقدم العطاء بعطائه من وقت تصديره الى نهاية المنة المحدة في شروط العطاء — ورود استناءين على هذا الاصل — اولهما جواز تمديل العطاء بالخفض بشرط وصول التعديل الى جهة الادارة قبل موعد فقع المطاء بالخاريف — وتانيهما جواز العدول عن العطاء بسحبه قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — عدم جواز تعديل العطاء بالزائدة ولو قبل فتح المظاريف — اساس نلك عدم اندراج جالة التعديل يالزيادة تحت أى من الاستثناءين — اعتداد الادارة رغم ذلك بالعطاء المدل بالزيادة بناء على فتوى بن مجاس الدولة — يترتب عليه استحقاق المتعاقد لحقوقه قبل الادارة على اساس المطاء المعدل ... وفاء الادارة بهذه الحقوق بهنع من استرداد الغروق ه

### ملخص الفتــوى :

ان المادة ٣٩ من لاتحة المناقصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير الخرانة رقم ٤٢ السنة ١٩٥٧ تنص على أن « يبقى العطاء نافذ المفسول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة المصلحة أو السلاح أو الوزارة حتى فهساية مديان العطاء المبنية باستبارة العطاء المرافقة للشروط، ومع ذلك يمهل بأى خفض في الاسمار الواردة بالعطاء يصل المصلحة أو السسلاح أو الوزارة قبل المبعاد المعين لفتح الظاريف، على أنه أذا سحب مقدم العطاء عطاءه قبل المبعاد المعين لفتح المظاريف فيصبح التابين المؤقت المودع حقا للمصلحة أو السلاح أو الوزارة دون خاجة الى اعذار أو الالتجاء الى التضاء أو اتخاذ أية أجراءات أو القابة الدليل على حصول ضرر » .

ومفاد هذا النص أن القاعدة هي أن مقدم المطاء يلتزم بعطائه من وقت - تصديره الى نهاية المدة المحددة في شروط العطاء . وهذه القاعدة تطبيق للقاعدة العامة في مجال القاتون الخاص ( المادة ٩٣ من القاتون المدنى ) ، والتي لم ير المشرع موجبا للخروج عليها في مجلل عقود الادارة ، الا أنه

يرد على هذه القاعدة استثناءان ، الاستثناء الاول هو جواز تعديل العطاء ، بشرطين \_ أولهما أن يكون موضوع التعديل هو خفض السحار العطاء ، وثانيهما أن أصل التعديل الى جهاة الادارة تبال الموعد المحدد لفتاح المطابق ، والاستثناء الثاني، هو جواز المدول عن العطاء بسحبه ، ويشترط فيه كذلك أن يتم تبل الموعد المحدد لفتاح المطابق ، وفي هذه المحالة يوتنع على مقدم العطاء جزاء ، يتمثل في مصادرة التابين المؤتت المودع عن عطائه ،

وعلى ذلك علله منذ أن يصدر متدم العطاء عطاءه يظلل ملتزما به ، ولا يكون لله الا أن يعدل عنه كلية ، أو أن يخفض ما ورد به من أسمسعار علني أن يتم ذلك في الحالين قبل الموعد المحدد لفتح المظارية ، ومن ثم عاله لا يكون له أن يعدل عطاءه بها يزيد عن الاستعار التي تقدم بها ، ولو كان قلك عبل المومد المحدد لفتح الطاريف ، لأن هذه الحالة لا تندرج تحت أي من الاستثنامين المتروين على القاعدة ... والمسار اليهبا. ... فقد خصص الشرع التعديل الجنائز بأنه التعديل الذي يتضبن خفض الأسسمار ، وبالتالي فائه لا يجوز أن تقاس عليه حالة رفع الأسسعار ، والا كان ذلك خروجا على صريح النص ، كسا لا يجوز أن تقساس هذه الحسالة على حالة المدول عن العطاء ٤ ببتولة أن التعديل برمع الأسسعار ما هي ألا عدول عن عطاء وتقديم لعطاء جديد ، ذلك أن ثبت غرقا بين المدول والتعديل ، عنى الحالة الأولى يعدل مقدم العطاء عن عطاته وينسحب من المناتصـــة كلية ، ويترتب على ذلك \_ في الأصل \_ استحقاقه لما أودعه من تأمين ، الا أنه لا يصرف اليه جزاء له على عدوله عن الماتصة ، أما في الحالة الثانية عهو يظل متسكا بعطائه الأول الذي أودع عنه التأمين المؤتت ، ومن ثم ٧ يستحق له هذا التأمين ، غلية الأمر أنه يطلب تمديل العطاء الذي تقدم به . وعلى ذلك غاته لا يجوز أن يقاس هذا التعديل على العدول ، لأنه ليس ثبت نية للانحاب كلية من المناتصة ، كما وأنه ليس هناك عطاءان مستقلان يبكن نصل كل منهما عن الآخر ، بحيث يقال أن مقدم العطاء سحب الأول وقدم الثاني ولو صح ذلك \_ جدلا \_ لكان العطاء الثاني ( المعدل ) غير مسحوب بتسامين مؤتت ، وذلك لا يلتنت اليه ، ولا يجسوز أن يقسال أن التامين المؤتت المدنوع عن العطاء الأول قد انتقل الى العطاء الثاني ، لأن الفرض أن العطامين مستقلان وأن هذا التامين قد أصبح حقسا لجهسة الادارة بالعدول عن العطاء الأول ،

ومن حيث أنه لما تقدم جبيعا غانه طبقا لنص المادة ٩٩ من لانصدة المناقصات والمزايدات مسافة الذكر ، يظل وقدم المطاء ملتزما بعطائه من تاريخ تصديره الى تاريخ انتهاء المدة المحددة لسرياته ، وأى تعديل لهدذا العطاء بعد تصديره - غيبا عدا خفض الاسعار - لا يكون له ثبت أثر ، سواء تم هذا التعديل قبل غنج المطاريف أو بعد فتحها ، ومن ثم غان تعديل العطاء بزيادة الاسعار الواردة فيه - ولو كان ذلك قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف - لا يكون له أثر ، ولا يلتفت اليه .

وبن حيث أنه ينطبق ما تقدم في الحالة المروضة ، غانه لما كان المتعقد مع الادارة قد عدل عطاءه الذي تقدم به الى تفتيض النيل فرع رشسيد 4 بان زاد قيبته من ١٧٤٠ جنيه الى ١٧٢٢ جنيها ، أي بزيادة متسدارها وابن زاد قيبته من ١٧٤٠ جنيها على المعديل كان من الواجب الا يلتنت اليه ، وكان يتمين أن يتم التعاقد على اساس اسسامر العطاء قبل التعديل . الا أنه لما كانت جبة الادارة المتعاقدة قد عولت على التعديل الذي تم بزيادة اسعار العطاء هو وتم التعاقد بينها وبين السيد المذكور على أساس هذا التعديل بعد اخذة راى ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الإشغال له غان هذا التعلقد ينتج الذور كي دورة المتعاقد عليه استحقاق المتعاقد المذكور لحقوقه قبل جهسة الادارة المتعاقد معها على اساس اسسامار العطاء بعد تعديلها بالزيادة ، واذ تم الوغاء الى المتعاقد المذكور على الاساس سالف الذكر ، غانه لا يجوز لجهة الادارة المتعاقدة بطابته برد الفرق بين اسعار العطاء قبل تعديله ، واسعاره بعد التعديل .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا ــ أن تعديل العطاء بزيادة الاسعار الواردة فيه ــ ولو كان ذلك تبل الموعد المحدد لفتح المطاريف ــ لا يكون له أي أثر ، ولا يلتفت اليه ، وذلك طبقا لنص المادة ٣٩ من لائحة المناقصات والزايدات .

( بك ١٩٦٨/١/٢٨ ــ جلبة ١١٦٥/١/١٨ ) . . . .

# جــ جواز التفارض بعد فتح الظاريف مع صاحب المطاء الاقل القترن بتحفظـــات الفزول عليها

# قامسدة رقسم ( ٩٠) )

#### : 12 49

اجازة التفاوض بعد فتح المظاريف مع صاحب المطاء الاتل المترن وتتحفظ او بتحفظ او بتحفظ المترن عن تحفظاته كلها او بمضها ... حكيته وشروطه ... لا اخلال في ذلك بالمساواة الواجب مراعاتها لمتدى العطاءات ولا ضرر عليهم بعد عدم جواز ارساء المناقصة الا على صاحب اقل عطاء بتى كان يستوفيا الجميع الواصفات والشروط او كانت المناوضة قد اسفرت عن جمل عطائه علماء العطاءات .

# سلخص الحسكم :

ان الشارع رأى رغبة منه في تبكين الادارة من الحصول على اصلح المطاءات لخير المرفق وصياتة لأبوال الدولة — اجازة المفاوضة ، بصد كنت المتسابية مع مساحب العطساء الأتل اذا كان منترنا بتحفظ كو تحفظت ، وكانت التبية الرقبية لأقل عطساء غير المنترن بشيء من ذلك مزيد كثيرا على العطاء المنترن بتحفظات ، وذلك لكي ينزل عن كل تحفظات وبعضها بما يوفق بين عطائه وشروط المناتصة قدر الاستطاعة ، ويجعله كاصلح من العطاء الاتل غير المنترن بأى تحفظ ، فاذا رفض جاز التفاوض مع من يليه ، ذلك لأن صلحب اتل عطائه سام يستبعد — هو في الاصل ، حمات الحق في ارساء المنتصة عليه اذا كان عطاؤه مناسبا ، ولأن تعديل عطائه الى ما هو أقل أو الى ما يجعله متبشيا مع مواصفات المناسسة علمائه الى ما هو أقل أو الى ما يجعله متبشيا مع مواصفات المناسسة وشروطها لا ضير منه على أى من أصحاب العطاءات الأخرى ، ولا يخل وشروطها لا ضير منه على أى من أصحاب العطاءات الأخرى ، ولا يخل وتعادة المساواة الواجنة بالنسبة اليهم ، صواء كلف هسفاس ما تحقضت عنه تصفية لاجراءات المناتصة ، أو بأنه ممارسة على أساس ما تحقضت عنه المناسة ، ووجع الأجراءات المناتصة ، واجنة الله لجنة البت في العطاءات ، بأعتبسارها المنات عالمنات ، واجته المنات في العطاءات ، وأعتبسارها المنات على المناس ما تحقضت عنه المنات المناتصة ، ووجع الأجراءات المناتصة ، واجته البت في العطاءات ، بأعتبسارها المنات على المنات في العطاءات ، بأعتبسارها

أقدر من ابة هيئة اخرى على الاستطلاع بهذه المهمة ، وهي نتولى اجسراءات المنتصة وتبت غيها ، ولا يجوز بعد البت في طلبسات الاستبعاد ارسساء المنتصة الاعلى صاحب اتل عطساء بالوضع المنتدم ، اى سسواء كان حستونيا لجبيع المواصفات والشروط ، او كانت المفاوضة قد اسفرت عن صيرورته اصلح العطاءات .

(طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٤ ق ـ جلسة ٩/٥٩/٥/١ )

# قاعسبة رقسم ( ٤٩١ )

#### : 12-41

متنفى حكم المادة ٣٩ من لائحة الفاقصات والمزايدات انه منذ ان يصدر مقدم العطاء عطاءه يظل ملتزما به ولا يكون له ان يعدل عنه كلية او ان يخفض ما ورد به من اسمار على ان يتم ذلك في الحالتين قبل الموعد المحدد لفتح المقاليف ومن ثم لا يكون له ان يعدل عطاءه بما يزيد عن الاسمار التي تقدم بها ولو كان قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف — المشرع خصص التعديل المجائز بائمه التعديل الذي يتضمن خفض الاسمار ولا يجوز ان يتقاضى عليه حالة رفع الاسمار والا كان ذلك خروجا على صريح النمى — كما لا يجوز ان نقاس هذه الحالة على حالة المحول عن المطاء بمقولة ان التعديل برفع الاسمار ما هو الاعدول عن المطاء وجود .

# مِلقص الحسكم :

ومن حيث أن الطاعن قرر في السبب الأول من اسباب طعنه \_ بعد مقارنته بين عبارة نمى المادة ٩٣ من القانون المدني والمادة ٣٩ من لائحة المائتسات والمزايدات \_ أن هناك غرقا بين التزام صاحب العطاء بالبقاء على بينايه طوال مدة سريان العطاء وبين حق صاحب العطاء في أن يتناول مضمون بعدًا الايتهام بالمتعديل قبل أن يتصل مضمون هذا الايتهام بالمتعديل قبل أن يتصل مضمون هذا الايتهاب بعلم من وجه اليه م

ومعنى ذلك أن الطاعن يرى أن صاحب العطاء يكون لمتزما بعطائه بدة سريان العطاء ولكنه لا يكون لمتزما بأن لا يعدل في مضمون عطائه في مدة سريانه .

وهذا التنسب الذي ارتآه الطاعن في غم محله ذلك أن لفظ ( العطاء ﴾ يعني مضبونه وما ورد نبه من استعار يؤكد ذلك عبارة الفقرة الثانية من الملاة ٣٩ من اللائمة سالفة الذكر من أنه « ومع ذلك يعبل مأى خفض في الاست. عال الواردة بالعطاء . . » غذلك يعنى أن العطاء يتضبهن ما ورد به من اسعار وما دام قد التزم صاحب العطاء بالبقاء على ايجابه مدة سريان العطاء ماته يكون ملتزما أيضًا بألا يتناول مضمونه الا في الحالة التي نصب عليها المادة ٢٩ من اللائحة وهي حالة انقاص الاسعار ... وإذا كان ذلك فيكون ما ذهب اليه الطاعن ... بعد أن أورد نص المادة ٩١ من القانون المدنى ... من أنه الى وقت متح الظاريف واعلان مضبون العطاءات لا يكون ثبت وجود تاتوني للتعبير عن ارادة صاحب العطاء وبالتالي لا يكون هناك التزام عليه بالبقاء على ايجلبه وان النتيجة القانونية المترتبة على ذلك أن للموجب أن يعدل في مضمون أيجابه كيف شـــاء بأن يزيد منــه او ينقص نيــه ــ نيـــه مخــالغة واضحة لصريح ما نصب عليه المسادة ٣٩ من لاتصة المناتصلة والزايدات من أن « يبقى العطاء نافيذ الممسول وغيم جائز `` الرجوع فيه من وقت تصديره بمعرفة مقدم العطاء بغض النظر عن ميعساد استلامه بمعرفة المسلحة أو السلاح أو الوزارة حتى نهاية مدة سريان العطاء المعينة باستهارة العطاء المرنقة للشروط ، ومع ذلك يعمسل بأي خفض في الاسمار الواردة بالعطاء ويصل المبلحة او السلاح او الوزارة تبل الميعاد المعين لفتح المظهاريف . . . » يضاف الى ذلك أن مفهوم عبارة النص المذكور أن مجرد تصدير العطاء ينتج أثره القانوني بالالتزام به مدة العطاء بالنسبة للمبلية المقدم نيها بغض النظر عن ميعاد استلامه ، وإذا أراد مقدم العطاء أن يعدل في أسعاره غلا يقبل ذلك منه الإستقاص هذه الأسعار على أن بكون ذلك تبل ميماد فتح الطاريف .

اما ما ورد بنترير الطعن من أنه حنساطا على قاعدة المسساواة بهنه المنتزير الطعن من أنه حنساطا على قاعد بالمن المر المنتزير أن فيه مسلما بمبدد المسلواة بين المناسسين في المناصمة سوهور

جواز خفض الاسعار الى ما تبل فتح المظاريف وأن يعفل النص على ما ليس فيه هذا المساس كزيادة الاسعار ... فهو تبرير غير سديد لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من اللائحة سالفة الفكر من جواز تعديل العطاء بخفضم الاسعار الواردة فيه ٤ والتبرير الصحيح لذلك أن الامر الذي استهدفه المشرع هو المسلحة المالية للجهة الادارية التي إعلنت عن المناتصة أذ أن في تبولم الاسعار الاتل توفير لاموال تلك الجهة وبالتالي لموال الدولة .

ومن حيث أن السبب الثاني الذي قام عليه الطاعن والذي ينعي فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه كونه قد أخل بحقوق الطاعن في الدناع لعدم استحابة المحكية بطلب الطاعن أعادة الدعوى إلى الرائمة بعد هجسزها للحكم لتضم الجهة الادارية ملف طرح العبلية في المناقصة الاولى متضبغة الاعتهاد المالي الذي كان متدرا بمعهدية المكانيكا والكهسسويام وبيان اسباب الغاء المناقصة المنكورة واعادة طرحها من جديد وهذا السبيب يناتضه ما قرره الطاعن صراحة في طعنه من أن مذكرته المقدمة لمحكمة القضام الإداري في ١٧ من يونية سنة ١٩٧٩. اختتمها بطلب أصلى وهو الحسكم له بطلباته ويطلب احتياطي وهو ضم اللف السالف الذكر ومعنى طلبه الاصلي ان الطاعن مسلم بأنه قد استوفى أوجه دماعه ودموعه في الدعوى وبأنها اسبحت مهيئة وصالحة للحكم نيها ، ومن جهة أخرى غلما كانت المادة ١٧٢] من قانون الرائمات قد جرت عبارتها بأنه « لا يجوز منح باب المرائمة. بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا بقرار تصرح به المحكمة في الجلسة ولا يكون ذلك الا لاسباب جدية تبين في ورقة الجلسة وفي المحضر ، مقد قدرت محكمة التضاء الاداري أن الطلب الاحتياطي هو دماع غير جدى للطاعن في الدعوي وغير منتج نيها ولذلك لم تستجب له بعد رنضها الدعوى من مستجب الما

وبن حيث أن متنفى حكم الملاة ٣٩ من لائحة المناقصات والزايدات أنه منذ أن يصدر مقدم العطاء عطاءه يظل المتزما به ولايكون له الا أن بعدل عنه

كُليّة أو أن يخلُّض ما ورد به من انسقار على أن يتم ذلك في الحالين قبل الموعد المُحدد أنتج الظاريف ، ومن ثم قاته لا يكون له أن يعدل عطاءه بها يزيد من الإسمار "التي تقدم بنها ولو كان أثلك قبل النوعد المحدد لفتم المطساريف لأن الشرع قد خصص التعديل الجائز بأنه التعديل الذي يتضبن خنض الاسعار وبالتالي غلا يجوز أن تقامل عليه حالة رغع الاستمار والاكان ذلك خروجا على صريح النص ٤ كما لا يجوز أن تقاس هذه الحالة على حالة العدول عن العطاء بِمُقُولَة أَنْ التَّفَدُيلِ بِرِمْعِ الاستعارِ مَا هُوا الا عَدُولُ عَنْ عَظَاءُ وتقديم لعطاء جديد ذلك أنْ كَبُّت مَرْعًا بِينَ المَدُولُ والتعديلُ مَنْيَ الحالة الأولى يَغْدَل مِعْدِم العطَّاءُ عُنْ أَعْظَاتُهُ ويتسخب عن المناتصة كلية ويترتب على ذلك في الاصل استختاته الله الله الله الله الله لا يصرف له جزء على عدوله عن المناتمسة الما في التعالة الثانية عُهو يظل متيسكا بمطائه الاول الذي اودع عنه التامين المؤتت ومن ثم لا يُستحق له هذا التأمين عاية الأبر أنه يطلب معديل المطاء الذي الله ما وعلى ذلك ملا يُجُوز أن يقاس هذا التمديل على العدول الله ثبت غَيَّةُ للأَسْتُحَابُ كُلِيةً مِنْ المُناتِّضَةُ وَكُمَّا الله لَيْسُ هُنَاكَ عَطَاءَان مِستقلان يَبكن عَشْلُ كُلُّ مِنْهِمَهُ غُنَّ الْأَخْرِ بِحَيْثُ يَقُالُ أَنْ مَقدم المطيناء سحب ألاول وقدم النائي ولو أصبح ذلك جدلًا لكان العطاء الناني أغير مصحوب بنامين مؤمت ولذلك لا يِلْتُفتُ اللهِ وَلاَ يَجُوزُ أَنَ يَقَال آنَ النّانِينِ أَلَوْقَتْ المنوعَ عن العطساءَ الأول عُد التعل الى المطاء الثاني لأنَّ الغرض أنَّ العُطاليِّن أستقلان وأن هذا التأمين عد أصبح حقا لجهة الإدارة بالعدول عن العطاء الاول . ويهدون من العدود الدور المدود المد

الأستومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان قد تقدم للتاتصة عملية تقل وتوريد وتركيب محللة طلببات سلاحل الجدامي بنركز مقاعة بمطاء حد عليه الاسمار بعبلغ ١٦٨٠٠ جنيه ، ثم قدم ملحتا لمطائه حدد نبه الاسمار مبلغ ١٦٨٠٠ حيث أن عظائه ولم مبلغ ١٨٠٠ مبلغ المبلغ المبلغ

حفدًا التعديل مخالفا لمربع ما نصت عليه المادة ٣٩ من لائحة المناتمسات والمزايدات وبالتالى لا يؤخذ به في مجال محاسبة الطاعن ، ولما كان الحكم المطعون نيه قد تضي برفض لاعولى المدعن نيكون قد صدر محيحا ويكون المطعن ــ والحالة هذه ــ قد قام على غير اساس سليم من القاتون ولذلك يوتمين رفضه مع الزام المطاعن بالمصروفات ،

اطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٥ ق ــ جلسة ٢٦/١/١٨٨١)

# خلسا ـــ ا ـــ الجهــات التي تتولى التـــاتد

### .قاعبنة رقيم (١٩٧٠) -

الليسطة الزار

القادر وزير المالية رقم ١٩٥١ والمسانة ١٩٥٤ وقد وار وزير المالية رقدم ١٥٥ المبنة ١٩٥٤ والمسان الفيان والمسان التي نتولى التعاقد حدى المناسبة فقدح المناريف و ولجنة اللبت وجهة التعاقد حدى اختصاص كل منها حديثة فتح المناريف تقوم باتهام الاجراءات بقصد الوصول الى تعيين الفضل الماقصين أو المراييين حسب القانون حد المتصاص لجنة البت المتعامل مقيد حرارها بارساء الماقصة على احد المتقدمين ليس الا اجراء تمهيديا في عملية المقد الادارى المركبة حد الجهة المختصة بابرام المقدد حصطلتها في ابرام المقد مقيدة اذا رات ابرامه وتقديرية اذا رات المدول عنه وسلطتها في ابرام المقد مقيدة اذا رات البرام وتقديرية اذا رات المدول عنه و

# طلقص المسكم :

ان جهة الادارة عنمها تتعاقد مع الافراد أو الهيئات بطريق المنافسة العلية تسير في ذلك على متنفى القواعد والاحكام في القساتون رقم ١٩٥٢ السنة ١٩٥٤ المسادر في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات ، وهو الذي حل محل المرسسوم بقسانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ يتنظيم المناقصات ، وكذلك القواعد المنصوص عليها في لائحة المضارب والمشتريات المسدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ يونية سسنة ١٩٤٨ وفي تطابق تطبيقها ، وفيها لا يتعسارض منها مع أحسكام القسانون المنكور كوقد نصت الملاة ١٢ من القسانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على أن ينظمه يترار من وزير الملية والاقتصاد ما لم ينظمه هذا القسانون من أحسكام والجراءات ، وقد صدر القسرار رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ باسمدار لاتحسة والجراءات ، وقد صدر القسرار رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥٧ باسمدار لاتحسة المتنفيم بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ، الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتنهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ، الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتنهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ، الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتناهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ) الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتناهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ) الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتناهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ) الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتناهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث ) الاولى : لجنة فتح المظارية ، والمقاية تتناهى بالتماقد تتولاها جهات ثلاث )

المنة البت في المطاءات ، والثالثة ، حمة التماتد ، ولكل من هذه الجمالت، الثلاث الحتصاص ممين . فلجنة فتح المظاريف ، كما هو وأضح من تسبيتها ، تقوم بفتح مظاريف العطاءات المتدبة تبهيدا لفحصها والتساكد من مطابقتها للشروط المان عنها ، واستبعاد العطامات التي لا تستوفي الشروط لسبب أو الخسر ، وقد نظبت أجراءاتهسسا المادة ٥٦ من التحسة المناتصات والزايدات ، بعد ذلك نتوم لجنة البت بمهنها وهي السلم الإجراءات بقصد الوصول الى تعيين اغضل المناتمنين أو المزايدين حسب القانون مر وقد حددت اختصاصات هذه اللجنسة المواد من ٣ الى ٣ من التاتون سالف الذكر ، والمواد ٦٧ وما بعدها من اللائحة ، واختصاص اللجنة هذا اختصاص متيد تجرى نيه على تواعد وضعت لصالح الادارة والافراد على السواء بتصد كمالة احترام ببدأ المساواة بين المناقصين جبيعا ، وترار لجنة البت بارساء المناتمسة على احد المتسمين ليس الخطوة الاخمة في التعالد ، بل ليس الا اجراء تبهيديا في عبلية العقسد الاداري المركبة . ثم بعد ذلك ياتي دور الجهة المختصة بابرام العتد ، ملذا وات ان تبرمه فاقهما تلتزم بابرامه مع المنساقس الذي عينته لجنسة البت واختصاصها في هذه الحالة اختصاص متيد حيث تلتزم بالامتنساع عن التماتد مع غير هذا المناتص ، ولا تستبدل غيره به ، الا أنه يتسابل هذا الاختصاص المتيد سلطة تقديرية هي حق هذه الجهة في عدم اتبام المقد وفي العدول عنه اذا ثبتت ملامة ذلك لأسباب تتعلق بالصلحة العابة .

( طعن رتم ٣١٣ لسنة ٤ ق - جلسة ٢/٢/١٣١ )

# ب ــ تصنيق الجهة المختصة على التعاقد لإبرابه

# ر ۱۹۳) ما ده (۱۹۹۳) العام دة رقام (۱۹۹۳)

# : 12-48

عقد ادارى ــ ابرايه ــ لا يتم بمجرد رسو الزاد خلافا لما نصت عليه المادة ٩٩ من القانون المدنى ــ لابد من تصديق الجهة المختصة على التعظم عم الدي يعتبر قبولا ، ويلتزم تطابقه مع الايجاب حتى اذا وصل القبول الى. علم من وجه الله اعتبر المقد مرما منذ تاريخ هذا الوصول .

# ملخص الفتوي :

· قابت أدارة المهات بوزارة الخزانة بالنشر عن حاجتها لبعض أصناقه. المنسوحات في مهارسيسة علنية تحدد لها ظهر يوم ٢١/٥/١٠١ والنساء المتاد العلة المارسة تديت خيسة عروض أتلها العرض المتدم بن أولاد عبد القادر راشد وشركاهم بسعر قدره مائتان وسبمة وأربعون مليسسا للبتر من الاقبشة المطلوبة مع الارتباط بالعرض حتى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ ، وفي النساء تلاوة الاستعار تقدم اصحاب هذا العرض بطلب اوتضحوا ميه أن حتيقة السعر هو ثلاثهائة وسيمة وأربعون مليها للمترا. ولما كانت لجنسة المارسة قد أوصت بقبول ذلك المرض بسعر قدره ماتتان وسبعة وأربعون رنبها للبتر ووانقت الوزارة على هذه التوصية ، مقد حررت أدارة المهات بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٨ أمر التوريد قامت بتصميديره الى مسماهب العرض المتبول بواسطة البريد الحربي الموصى عليه يوم ١٩٦٠/٦/١٩ أي تبل انتهاء المدة التى حددها لسريان مفعول عطائه بيوم واحد بتاريخ .١٩٦٠/٦/٢ وصلى الى الادارة المذكورة كتساب صاحب العرض المؤرخ .١٩٦٠/٦/٢ الذي ضينه رغبته في الا يبتد منعول عرضه الى ما بعد انتهاء المدة التي حددها لسربائه والتي انتهت يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ دون أن يصله ابر التوريد ، ولما ردت عليه تلك الادارة بانها قلبت بتعسدير ابر أن أمر التوريد لم يصل اليه ، وتفيد الثانة أن هذا الامر قد وصل بالبريد. يوم ۲۱/۱/۱۹۱۱ .

وقد أوضح صاحب العرض بعد ذلك بكتاسه المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٦ أن المرس بعد ذلك بكتاسه المؤرخ ١٩٦٠/١/٢٦ أن التوريد الذي قام باستلامه يعتبر لاغيا ٤ عاستطلعت الوزارة واعم المؤرخة في ١٩٦٠/١/٣٠ إلى المنوى والتشريع المختصة التي انتهت في متواها المؤرخة في ١٩٦٠/١/٣٠ إلى عدم قيسام الرابطة التهافدية بين الوزارة وساحب العرض المشار اليه ٤ بالنظر الى أن أمر التوريد لم يصله الامعد انتهاء المدة التي كان العرض المتعم بنه بناها من المرض المتعرض المتابع بنه بناها من المرض المتعرض المتابع بنه بناها من المناسبة ا

وقد طلب عرض الامر على الجمعية العبومية للقسم الاستشاري لابداء الراي في جذا الموضوع لما له من أهبية خاصة نتعلق بتحديد تاريخ ابرام المقد الاداري .

عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية بجلستها المنعندة في ٣١ مِن غيراير سنة ١٩٦١ ، غتيين لها أن المادة ٩٩ مِن التقنين المدنى غيمسية نمت عليه من أن التعاقد في المزايدات يتم برسو المزاد ، قد وضعت لتعالج حالة خاصة من حالات التبول في مجالات القانون الخساص ، ومن ثم مهي لازمة التطبيق بشأن تحديد وقت ابرام العقد في مجالات القانون العبام مادام أنه ليس ثمت نص خاص يوجب ذلك ــ ومتى كإن التنفيم الاداري المقرر للتعاقد بطريق المارسية يقتضى اعتمياد قرار لجنة المارسة من السلطة المختصة بابرام العقد ( المادة الثابنة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ متنظيم المناقصات والزايدات ) غلا يمكن القول بأن المقد يتم بصدور القرار من لجنة المارسة ، اذ أن هذه اللجنة ليست مختصة أصلا بشيء يدخل في نطاق تبول التماتد ، وذلك نضبلا عن أن اختلاف التنظيم الاداري للتماتد بطريق المناقصة عنه في مجال القانون الخاص ، مان أمرا ملحوظا عند المناقشة في مشروع القانون المدنى بمجلس الشيوخ 6 فقد تسساعل بعض حضرات الاعضاء عن حكم المزايدات الحكومية التي تحتاج الى تصديق طبقة للقواعد المالية ، فأجاب مقرر اللجنة بأنه لا يمكن ارساء الزاد الا بعسد التصديق عليه ، اذ التصديق هو القبول بالارساء مبن يبلكه . كما أن نص المادة ٩٩ سسالفة الذكر تفترض أن المتعاقدين يضبهما مجلس واحد ٤ بينها أن التعاقد بطريق المناقصة أو المزايدة في مجال القانون العام يمر قبل ابرامه بمراحل ادارية متعددة ليس لزاما على مساحب العرض أو العطاء أن يحضرها ويتعذر عليه في الغالب أن ينتبعها ، وبالتالي تنطبق بشكانه تواعد

التفساتذا بين مُقاتِين ٤٠ ولا يكون المقد مبرما: الا أذا تم التوافق بين أرادة التفسير وارادة التابل .

ومن القواعد الاضولية أن القبسول - باعتباره عملا أزاديا - لا ينتهل الراديا - لا ينتهل الراد ألا من وقع اليه .

وقد كسبت هذه القاعدة انصارا كثيرين في الفقه والقضاء المدنين حتى قبل تضمينها نص المادة ٩٩ من التقنين المدني الجسديد ، اذ انه لا يكنى لتمام المقد صدور ارادتين وانها يتمين توافق هاتين الارادتين ، وتطبيقا لثلك نضت المادة ٩٧ من هذا التقنين على أن التعاقد ما بين غائبين يعتبر داما في المكان والزمان اللذين يعلم نيهما الموجب بالقبول .

وينطبق هذا المحدا كذلك بشان تحديد الوقت الذي يتم فيه الرام ألمقد الاداري 4 أذ أن التراضي يجب فيه التبييز بين وجود التعبسير عن الإدارة وجودا غطيا وجوده وجودا قانونيا ، غالتمبر يكون له وجود غطى فنجرد صدورة من مناهبه ولكن لا يكون له وجود قاتوني الا اذا وصل الى علم من وجه اليه . والمبرة في التبول الذي يتم به المتد بوجوده التانوني ، لأن هذا الوجود وحده هو الذي تترتب عليه الآثار التاتونية للتمبير ، وهذا هو العنى المصود بن انتاج التعبير لاثره ، مالعلم الذي يعتد به في هذا الشان هو الذي يتم طبقا للقائون أو لاتفاق الطرفين وهو في العقود الادارية يتم بابلاغ هذا التبول كتابة الى صاحب العطاء متضيفا أعتباد عطائه وتكليفه جالتنفيذ 6 وهو ما نص عليه البند التاسم والعشرون من المادة ١٣٧ من لائحة المَازن مِن أنه ﴿ بمجرد أَمُطَار مِقدم العطاء بقبول عطااته يصبح التعساقد تاما بينه وبين الوزارة أو المسلحة .. وتعتسير مدة التوريد من تاريخ اليوم التالي لاخطار المتمهد بقبول عطائه » . واكدت الفقرة الاخرة من المادة ٢١ من لائمة المناتصات الحديدة حيث تقرر ١٠٠٠ ويحب البت في المناقصة والإخطار في حالة القبول قبل انتهاء مدة سريان المطاء α . اذ من الفهوم أن الإخطار لا يتحتق له صفة كونه أخطارا الا أذا علم به من هو موجه اليه . وغنى من البيان أن اعتبار العقد قائم من وقت صدور القبسول بن السلطة الادارية المختصة يتعارض مع الحكم الوارد بالمادة السابعة من قانون المناتصات والزايدات الذي أثبت لها حق الفاء المناتصة اذا تابت دوامي هذا الالغناء واسبابه ، حيث يحتج عليهنا بأن الالماء يعتبر نسخة للمتد الذي تم ، وهو أمر لا يمكن النسليم به ويتمارض مع حكم القساتون . وفى خصوصية الموضوع المروض الثابت أن المتعهد قد حدد لسريان ملمعول عرضه موصدا ينتهى يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ كما قرر بكتسابه المؤرخ فى نفس هذا التاريخ والذى ورد للإدارة بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ أنه لا يوافق على سريان مفعول عرضه بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ اقد كان يتمين حتى يتم النوافق بين أرادة الجهة الادارية واردة صلحب العرض ما أن يعلم بتبولها على تطله من الارتباط بعطاته ، ومن ثم غانه متى ثبت أنه لم يتسلم كتساب الجهة الادارية الذى تضمن اخطاره بقبسول عرضه الا فى يوم ١٩٦٠/٦/٢٦ فلا يمكن اغتراض علمه بهذا التبول تبل ذلك وبالتالى يكون القبول ولم يعسادة بمكل المسقوط الايجاب الصادر من صاحب العرض ، ولا تكون له والحسالة هذه المة قبهة قانونية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى أنه متى ثبت أن صاحب ذلك العرض لم يتسلم القبول الا بعد يوم ١٩٦٠/٦/٢٠ غلا يكون ثبة عقد بيئه وبين أدارة المهبات بوزارة الحربية .

( نتوی رقم ۲۸۷ فی ۲۲/۲/۱۹۹۱ )

# 

### قاعستة رقسم ( ١٩٤)

### المسا:

اذا قدم المطاء بالعبلة المصرية وقبل فان الشركة التماقدة تلتزم بتنفيذ عطائها وتعتبر مسئولة عن كل اخلال بهذا التنفيذ ،

أن الملاقة بين قيبة الجنب المرى وقيبة الجنب الاسترايني تحدها التشريعات القائمة ، وأن خروج مصر عن دائرة الاسترايني لا يفيد الفصل بين هاتين العبليتين .

ان تنظيمات النقد تعتبر من النظام العام اساسها بسيادة الدولة .

# ملخص الفتــوى :

طلبت شركة براينوايت الانجليزية الحصول على ضمان من الحكومة المصرية بتثبيت سعر الجنيه الاسترليني الى الجنيه المصري بقيمة ٩٧٥ مليما طول مدة المقد المحدد لتنفيذه ثلاث سنوات والبالفة تمنه ٩٠٨٣.٦ جنيه و ٣١٠ مليم ، وقد استعرض قسم الراي هذا الموضوع بجلسته المنعدة في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ وقد انضح للقسم أن العطاء قد قدم من هذه الشركة بالعملة المصرية وقبل في ٧ مارس سنة ١٩٤٧ واعطى البها الامر بالبدء في العمل من ٨ مارس سنة ١٩٤٧ وقد شرعت الشركة غملا في تنفيذه ثم تقدمت اخيرا عند انخاذ الإجراءات اللازمة للتوقيع على المقسد بطلب المضمان المتقدم بيانه استنادا الى أن ذلك كان بناء على طلب بنك انجلترا الى خروج الجنيه المصرى عن دائرة الاسترليني .

ويرى النسم أن العلاقة بين قيمة الجنيه الممرى والجنيه الاسترلينى نحددها التشريعات القائمة وأن خروج مصر عن دائرة الاسترليني لا تأثير له في هذا الصدد أذ هو لا يغيد القصل بين هاتين العبليتين وأذن غائه لم يطرأ أى تغيير بالنسبة الى تحديد سعر الجنيه الاسترليني بالعملة المعرية .

ولما كانت تنظيبات النقد تعتبر من النظام العام وذات مساس بسيادة الدولة فقد انتهى القسم من بحثه الى ان في اعطاء الضمان الذي تطلبه شركة براينويت الانجليزية حدا من سلطان الدولة ولا يوجد من الوجهة القانونية ثمة محل لقبوله . هذا مع ملاحظة أن الشركة تعتبر ملتزمة بتنفيذ عطائها ومسئولة عن كل اخلال بهذا التنفيذ .

( غتوی رقم ۱۲ه فی ۱۹۴۷/۱۲/۱٤ )

# قاعدة رقم ( ٩٥) )

المسدا:

حكم اقرار مقدم العطاء بتحبله علاوة فرق العبلة بتغفيض قيبة عطائه بدا يعادل مقدار الخفض في قيبة هذه العلاوة اذا ما حدث الخفض بعد الاقرار وقبل البت في المناقصة المقدم فيها المعلاء حدد الى الشروط العسلية المناقصة حد نفسير هذه النصوص في الحالة المعروضة يؤدى الى أن الحكم يختلف بحسب السبب الذي يطرا فيؤثر على قيبة المعلاء حد فاذا كان راجعا الى نقلب السوق وسعر المبلة حد القزم المقاول بها يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو بالنقصان ، أما أذا كان السبب راجعا الى تعديل في الضرائب والرسوم الجبركية غان الوزارة تلتزم ما يترتب على ذلك من آثار .

### بأخص الفتسوى :

تقضى المادة ٦١ من الشروط العامة للمناتصة لاتى وقع عليها المقاول بأن « يعمل الحساب الختامى بالقطبيق للفئات ( الواردة بجدول الفئات ) بصرف النظر عن تقلبات السوق وسعر العملة » ، وتقضى المادة ٦٢ منها بأن : « يتحمل المقاول كل زيادة تحصل فى اثبان المهسات أو الشحن أو النتل البحرى والقامين بكافة أنواعه أو اليد العالمة أو خلائها أننساء مدة العمل ولا يقبل منه أى طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لاى سبب كان عن الاثمان التي قبلهسا » ، على حين نصت المادة . ٢ من ذات الشروط وهي مطابقة لنص الفقرة (د) من المادة ه) من لائحة المناقصسة

والمزايدات على أن \* تتم العطاءات عن توريد الاصناف على أساس التعريفة الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من أنواع الرسسوم والفرائب المعبول بها وتت تقديم العطاء فاذا حصل تغيير في التعريفة الجبركية أو الرسوم الأخرى أو الفرائب في المدة الواتمة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد قد تم في غضون المدة المحددة لمه غيسوى الفرق تبعا لذلك بشرط أن يثبت المتساول أنه سدد الرسوم والفرائب عن الاصناف المورردة على أساس الفئات المعدلة بالزيادة ، أما في حالة ما أذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيسة الفرق من المقدد الا أذا أثبت المتاول أنه سدد الرسوم على أساس الفئات الاصلية تبل التعديل » .

ومن حيث أنه بيين من مقارنة هذه النمسسوس أن الحسكم يختلف باختلاف السبب الذي يطرأ فيؤثر على تبعة العطسساء ، فاذا كان هذا السبب راجعا الى تقلب السوق وسسعر العملة التزم المقاول بما يترتب على ذلك من آثار سسواء بالزيادة أو النقصسان أما أذا كان السبب راجعسا الى تعديل في الضرائب والرسوم الجبركية التزمت الوزارة بما يترتب عليه من آثار على النحو المبين في المادة ٢٠ سالفة الذكر ، ومن ثم لا يجوز تيساس تقلبات سعر العملة على تعديلات اسعار الضرائب والرسوم الجبركية في خصوص ما يترتب عليها من آثار .

( غنوی رتم ۲۰۲ فی ۱۹۲۱/۲/۱ )

# قاعسدة رقسم ( ٩٩٤ )

#### البسطا:

الاقرار القدم من التمهد بقوله تحبل خفض عبولة المسادلة التعدية للببائغ المحولة الى المارة المسادلة التعدية المبائغ المحولة الى المارة المساولة المارة الشئون القانونية بالوزارة المنية ، مع اعتبار قرار اى من هاتين الادارتين قرارا نهاتيا ومازما معين من هاتين الادارتين قرارا نهاتيا ومازما معين من هاتين الادارتين قرارا نهاتيا ومازما من من هاتين مجرد استكام الى القانون على النحو الذي من هذا الإقرار مد لا يعدو أن يكون مجرد استكام الى القانون على النحو الذي تستظهره جهة الفنوى او البحث القانوني .

#### ملخص الفتــوى:

اذا كان المتاول قرر في محضر الفاوضة المؤرخ ٢٩ من يونية 19٦٠ ان النقد الإجنبي اللازم لاستحيراد المواسسين من المانيا الغربيسة هو المعسلة مارك الماني وانه سيتحمل نبيها سيتحمله علاوة فرق المهسلة من العبر تاكيدا لما جاء في المادة ٦٦ من الشروط العلمة للمناقصسة من ان المتاول هو الملزم بتحمل تقلبات سعر العبلة .

وجاء في الاقرار المقدم من المقاول بتاريخ ١٠ من يولية ١٩٦٠ ما ياتي :

« اقسر انسا ، . . . . المقاول المقدم بعطاء عن عبلية انشساء ٣٣ بئرا ارتوازيا والتي فقحت مظاريفها بجلسسة ١٩٦٠/٥/١٤ بأني اقبل المحاسبة فيها يختص بتطبيق قرار التخفيض الصادر من وزارة الاقتصاد بتاريخ ١٩٦٠/٧/٣ ، اي بعد تاريخ المظاريف للعبلسة المذكورة والذي يقضى بتخفيض عبولة المبادلة النقدية للببالغ التي تحول الى الخارج من ادارة الفتوى والتشريخ لوزارة الشئون البلاية والقروية أو ادارة الشئون التعانيسة بالوزارة في هذا الشأن ويعتبر ما تقرره أي منهما قرارا نهائيا ملزما في ١٤ وهذا اقرار منى بذلك » .

فالاقرار المشار اليه لا يتضبن موافقة المتاول على خفض تبية العطاء المقدم منه بعدار الخفض الذي طرا على علاوة فرق العبلة دون قيد أوراً شرط فهبو لا يعدو أن يكون مجرد احتكام الى التسانون على النطوء الذي تستظهره ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الشئون البلدية والقروية أو ادارة الشئون العادية بالوزارة المنكورة .

ولما كان الالتزام الذي رتبه عند الإشغال المسابة في نبة الوزارة متوبة بالمعلة المصرية وان ما فكره المقاول من أن النقد الاجنبي اللازم لاستيراد المواسير هو ١٨٣٣٠ مازك الماقي لا يعني أن الخطأ بالنسبة لقيمة المواسير قد أصبح مقوما بعبلة أجنبية أذ أن فكر البيان المشار اليه كان فزولا على حكم البند ١٥ من الشروط والمواصفات النتية حتى تتسنى المفاضلة بين العطاءات المختلفة من ناحية ما يتطلبه كل عطاء منها من عملة أجنبية ، ومن ثم يعتبر المطاء بالنسبة لثمن المواسير المستوردة من الماتيا التقريبة متوما جميعة مالعيلة المسرورة .

( بنتوی رقم ۲۰۲ فی ۱۹۹۱/۳/۱ )

# سابعا \_ القساءين

# قاعسدة رقسم ( ۹۷) )

#### 

 القابن الزقت الواجب ابهاعه كشرط الفظر في المطاءات التي تقدم في القاقصات العلية - الفاية بنه - عدم ترتب البطلان على عدم ابداعه اذا بها اطبائت الإدارة الى بلارة بقدم العطاء .

# ملخص الحكم:

أن أيداع التأمين المؤتت بن قدم المطاء في الوقت المحدد كآخر موعد قوصول العطاءات شرط الساسي للنظر في عطائه ، سواء كان هذا التأمين تقدا أو سندات أو كفالة بصرفية ، وهذا الشرط مقرر للمسالح العام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته أذا با اطبأنت الادارة الى ملاءة متسدم العطاء .

(طعن رقم ۲۸۸ لسنة ٤ ق ــ جلسة ٩/٥/١٩٥٩)

# قاعسدة رقسم ( ۹۸) )

#### المسسطا

التأمين المقتالواجب ابداعه كشرط للنظر في المطاءات التي تقدم في المقاءات التي تقدم في المقاءات التي تقدم في المقاءات المائة ب تخلف صاحب المطاء الاقل عن ابداعه اعتمادا على وجود مجالة مودعة لدى جهة الادارة كتابين نهائي منه عن عقد مسابق سيقبر بمثابة تحفظ الشرن به المطاء ب التفاوض معه لايداع مبلغ التسامين المرات ب جائز قانونا .

#### والقص العسكم :

أن أعتباد صاحب العطاء الأقل على ماله من مبالغ مستحقة قبل المسلحة كتأمين نهائى ومبالغ اخرى عن عملية العام السابق تجاوز في مقدارها قيمة

التامن المؤنت المللوب في المناتصة موضوع النزاع لا يعنى نظفه تصددا عن استيفاء شرط البند الخامس من دفتر الشروط أو تطله منه ، بل مجرد عهم منه لجواز التحفظ الضمني في شان طريقة دمع هذا التأتين ٤ ارتكانا على المكان تحقيق شرط أدائه بالخصم من تلك البسالغ ٤ والسيما أن البند الخانس المسار اليه أورد ضروبة من الأوجه التي يجوز أن يؤدي بها التأمين الذكور ، كالنقد والحوالات والانونات البريدية والشبكات المتبولة وسندات الحكومة والسندات لحاملها والكفالة المصرفية ، وليس شان صاحب العطام الألل في هذا المتسام بالنظر الى وضعه الخاص إزاء المسلحة شان من لم تشبق علاقة تعامل معها: أو أبن ليس له مثال لديها يفي بالتابين الملاؤب ، أو من يكون ماله غير عمال الأذاء ، ماذا كان الثابت أن هذا المناتص تد مادر بأبنداد قيمة هذا التامين بمجرد دعوته الى ذلك ولم تتبل المسلحة التي مارحته المُاتحدة عطاءه أو ترتبط به الا بعدان تام بتوريد مبلغ التأمين اللازم عوقد مبادق مجلس ادارة السكة الحديد وكذا وزير المواسلات على هذه الإجراءات جبيَّهها 6 مقرأ لها ويصحما أياها 6 ــ فأنه بقلك تكون الادارة ثم أستفهلت حقها في المناوضة المخول لها مانونًا لكي ينزل صاحب العطاء الأرخص عن تخفظه القائم على خصم التامين الابتدائي ممه هو مستحق له في ذبتهمسا مان مبالغ ٤ وتغنيت بأعمال هذه الرخصة بمنتشى سلطتها التتغيرلة في تسبير المرفق القائمة عليه وجه المسلحة العابة مجردة عن المينال أو الهوى ، ولم تضدر في هذا عن رغبة غير بشروعة في محاباة احد يتثبى العطاءات على الآخر بدون وجه حق اضرارا بمسلح المرفق أو بالمسالم المام .

( طعن رقم ٢٨٨ أسنة ٤ ق \_ جلسة ٩/٥/٥٥٩ )

# قاصعة رقسم ( ٩٩) ﴾

#### : المسلما :

البند ( ۲۱ ) من المادة ۱۹۷ من الأحة المخازن والشنريات المسدق عليها من مجلس الوزراد في ۱۹۲۸/۹/۱ سائسه على وجوب تقديم المطاء مصحوبا بالتامين المرقت كلبلا سامقصود به تحقيق امرين : هما شمان جدية المطاعات ، والمساواة بين المفاصين سالاتر المترتب على مخالفة هذا النص الامر هو عدم الالتفات الى العطاء واستبعاده ... قبول الادارة هذا العطاء ... غي صحيح ولا ينتج اثرا ولا يتم به العقد الاداري •

# بلحص الحكم:

: ان البند الحادي والعشرين من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والمشتريات. المسيدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيسة سنة ١٩٤٨ قد لص على أنه « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأمين مؤتنت بواقع 7 ٢ من ا مجبوع قيمة العطاء ولا يلتفت الن العطاءات غير المنحوبة بتأبين مؤقت كليل » ـ ثم جاء الشرط الوارد في العطاء تحت عنوان « ملحوظة » ترديدا ا لنص الكائفة المشار اليه حيث قال ١٠ يرفض كل عطاء يقدم وليس معه: تاميل ابتدائي كامل بواقع ٢٪ من جملته ولا ينظر اليه ٧ . وواضح مها، تقدم أن هذه النصوص الآمرة تصد بها تحقيق مصلحة علمة متعلقة بجدية. العطاءات والساواة بين المتدبين في المناتصات . هذه النصوص قررتها الاتر المترتب على العطساء غير المنحوب بالتأمين المؤتت كاملا وهو عدم، الالتفات اليه وبالتالي استبعاده وكانه لم يقدم فليس يجوز للادارة مع هذه الضوابط القانونية الموضوعة لحماية المصلحة العابة في المناتصات أن تهدر المكام تلك النصوص في اللائمة والشروط بقبول عطاء واجب الاسستبعاد 6: ومن ثم قان الحكم المطعون هيه أذ تضى بعدم الالتفات الى عطاء المدعى عليه، يكون صحيحًا مطابقًا للقانون ، ولا مثنع نيما ذهب اليه الطعين من أن: الايجاب المثتم من المدعى عليه يكون قد مسادغه قبول من الادارة ينعقد به المقسد الادارى وينتشج كافة الاثار القانونية شد لا متنع في ذلك لما جاء في الطعن ذاته من أن اشتراط تقديم العطاء مصحوبا بالتامين الابتدائي متصود به تحقيق أمرين : ضمان جدية العطاءات والمساواة بين المتقدمين -وظاهر أن تحتيق هذين الامرين يقتضظ استبعاد العطاء ويكون تبوله والحالة هذه ... اجراء خاطئا من جانب الادارة لا بترتب عليه تبول محيم منتج لآثاره .

(طُمن رتم ٢٨٤ لسنة ٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١١/١٩ )

#### قاعسدة رقسم ( ٥٠٠ )

#### : المسلما

التامين المؤقت والتامين النهائي - القصود بهما - كيفيية ادائهما ،

## ملخص الحكم:

من المطوم أن على كل من يتقدم بعطاء لتوريد منقولات معينة الى احدى الوزارات أو المصالح العسامة أن يقدم الى الجهة طالبة التوريد ، مع عطائه تأمينا نقديا بوازي ٢ ٪ من مجموع قيمة العطياء . ويؤدى هذا التــامين الى احـدى خزائن الحكومة أو تسحب به حوالة بريدية او شيك . ويجوز أن يكون هذا التامين كتساب ضمان ، يصدر من أحد البنوك غير مقترن بأي قيد أو شرط ، ويقر نيسه أنه يضعم تحت ابر الجهة المسار اليها مبلغا يوازي التامين المؤتت ، وأنه مستعد لأدائه بأكبله عند أول طلب منها دون الالتفات الى أية معارضة من جانب مقدم العطاء . واذا قبل العطاء ، فإن على مسلحبه أن يكمل خلال مدة معينة تبدأ غالبا من تاريخ اليوم التالى الخطاره بتبول عطائه التامين المشار اليه الى ما يوازى ١٠٪ من مجموع قيمة العطاء ،وذلك ضماتا لتنفيذه . ويسمى ذلك بالتامين النهائي . وتسرى في شسأنه الاحكام المتقدمة من حيث وجوب ادائه نقدا بايداع تبعته احدى خزائن الحكومة او تقديم شحيك او حوالة بريدية ، أو الاستعاضة عن ذلك بكتاب من احد البنوك يتر نبيه بأنه يضع تحت أمر الجهة المتعاقد معها مبلغا يساوى تبهة التأبين المؤتت ، وأنه يتعهد بأدائه اليها عند أول طلب منها دون الالتنات الى اية معارضة من جانب التعاقد معها .

تفرقت وجوه الراى في شأن كتاب البنسك الذي تقبله جهسة الادارة كتابين نهائي غذهب راى الى أن هذا الكتاب يتضين عقد كتالة بمتنصاه يكمل البنك المتماتد مع الادارة في تنفيذ التزامه بالتوريد المتفق عليسه في العقد المبرم بينها وبين المتماتد معها على ذلك ، اذا أخل هذا الأخير بالوناء بهذا الانترام البنك وهو على بالوناء بهذا الانترام البنك وهو على

ما سلف ، كفيل ، التزاما تابعا لالتزام المتعساقد المسسار اليه ، فيكون له من ثم أن - يدفع في مواجهة جهة الادارة ، بكل الدفوع التي يمكن أن يدفع مِها المتعالمة معها ، ولكن هذا الرأى غير صحيح ، إذ الكفالة غانونا هي عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتمهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام اذا لم يف به المدين (م ٧٧٢ من القانون المدنى) . وهذا غير المحاصل في الحالة محل البحث ، إذ البنك نيها لا يضبن المتعاقد مع الإدارة في تنفيذ التزامه بتوريد الاصناف المتفق على توريدها ، ويتعهد بأن يقوم مذلك اذا لم يتم به هذا المتعاقد . وهو \_ كذلك \_ لا يضمنه في تنفيذ التزامه بتقديم التامين النقدى النهائي المتفق عليه الى جهة الادارة ، ليكون نحت مدها ، بأن بن السالف الإشارة اليها ، وأنها هو يقدم الى جهة الإدارة ، بدلاً مِن ذلك ، هذا الخطاب كتنفيذ منه لالتزام المتعاقد معها بتقديم التأمين ألشار اليه ، وهو بذلك يحل محل المتعاقد مع الادارة في التزامه بتقديم قيمة هذا التأمين ، على إن يكون ذلك عند طلبها منه ، وبذلك يكون هو الملتزم بهذه التيمة تطالبه بها الادارة ابتداء ان شاعت ذلك ، اذ هو بتتديمه خطاب الضمأن المشار أليه قد اصبح مدينها بالالتزام بأداء القيمة المبينة في الخطاب ، عند الطلب ولا يخل ذلك بالتزام المتعاقد مع الادارة نفسه بهذا الالتزام ، اذ هو لا بيرا منه ، الا اذا وفي البنك بالتزامه هذا ، بذلك يكون الجهة الادارة في هذه الحالة مدينان ؛ هما المتعاقد مع الادارة ، والبنك يلتزم كل منهما بأداء قيمة التأمين النهائي نقدا عند طلبه . ويقوم التزام الثاني الى جانب التزام الأول ، ومصدر التزام الأول معسروف ، وهو العقد المبرم مع الادارة ، وهو مصدر التزاماته تبلها ... أما مصدر التزام البنك ، نليس العقد الشار اليه \_ وانها هو عقد آخر بهتنف اه وقع الاتفاق بين جهة الادارة والمتماقد معها والبنك ، على أن \_ يعتبر هذا الاخير معينا بقيمة التأمين النقدى ، بلتزم بوماء هذه القيمة مكان المتمالات معها . وبهذا يكون النزام البنك تبل جهة الادارة النزاما اصليسا هِباشرا ومستقلا عن القرام المتعاقد معها . ويتضمن الأمر في هذه الحسالة ، اللُّهِ النِّلُكُ فِي الومَّاء بِالدِّينِ الذي لجِهِـة الإدارة ، قبل المتعـاقد معهـا ، فيهة التاهين ، مكان المتعاقد المشار اليه ؛ مع استمرار قيام التزام هذا التعساقد بالدين المذكور الى جانب النزام البنك به . وهذه هي الاتابة القاصرة التي أشار اليها القانون المدنى في المادتين ٣٥٩ و ٣٦٠ ( مقسرة

ولذلك \_ يكون الرأى المحيح فى شان تكييف خطهب الضمان فى مثل هذه الاحوال أنه لا يعتبر كفالة ؛ وأنها هو من تبيل الانابة القاصرة ، المعروفة فى القاتون المدنى ، وبه ينشأ فى ذمة البنك التزام مجسرد بأداء عهة الادارة ذلك منه .

وعلى مقتضى التكييف القانوني المتقدم ايضاهه ، للتعهد الذي يشتمل عليه خطاب - الضمان الذي تقصيمه البنوك بدلا من التسامين النقدى الذى تلزم العقود التى تبرمها جهة الإدارة المتعاتدين معها مأدائه متى قبلت عطاءاتهم ... غان هذا التعهد تحكمه الشروط ، المنصرص عليها فيه ، والتي تقضى بالتزام البنك بأداء القيمة البينة في خطاب الضمان عند طلب جهة الادارة ذلك منه ، ودون التنسات الى اية معارضة في ذلك ، تصدر من المتعاقد مع جهة الادارة . وهذا لا يعدو أن يكون أيضسا نتيجة تترتب على ما سلف تقريره من أن تعهد البنك بأداء القيمة المشار اليها الى الى جهة الادارة هو تعهد مجرد ، اذ يستتبع ذلك ... بحسب الرأى الذي تراه الجمعية العمومية أولى بالترجيح في هذا الخصوص - عدم جواز احتجاج البنك على جهـــة الادارة بأية نوع محــا يمكن أن يحتج بها المتعاقد قبلها ، نيما يتصل بحق الجهة المذكورة في اقتضاء قيهة التامين المشار اليه . ومن ثم فلا يقبل من البنوك عند مطالبتها بدفع عبهة التامين المبينة في خطاب الضمان التي تصدر منها ، التصدي بأن ثبت منازعة من جانب المتعاقد مع جهة الادارة في شسان استحقاق هذه الجهة لاتنضاء تيمة التامين ، وإنها يتعين عليها أن تؤدى هذه التيسة وماء لالتزامها الناشيء عن خطاب الضمان أصلا ومباشرة ، ـ والذي بمتنضاه تعهدت بدمع التيمة المشار اليها عند الطلب ودون التنات الى بية معارضة ترد من المتعاقد مع جهة الادارة ،

٠ ( المتوى زيم ٣٠٣ في ٢/٤/٤/١ ) ١

#### قاعدة رقم ( ٥٠١ )

#### : 13-48

التابين المؤقت الواجب ايداعه كشرط للنظر في المطاءات التي تقدم، في المناصات المائدة فقد المائدة فقد المائدة منه ... عدم ترتيب البطلان على عدم ايداعه اذا ما اطبلات الادارة الى ملاءة مقدم المطاء ... لا يجوز القدم المطاء التحلل من. المقولة انه لم ينقدم بالقامين المؤقت مع المطاء ... نكوله عن تنفيف. ما التراء مع مطالبته بالتعويض .

# بالقص الحسكم :

يثور التساؤل عما يترتب على تقديم عطاء غير مصحوب بتأمين نقدى كليل ، وما اذا كان يجوز لجهة الادارة أن تقبل مثل هذا العطاء المجرد. من التامين أم يتعين عليها استبعاده وعدم الاعتداد أو التعويل عليسه . واذا هي تبلته عما هو الأثر الذي يترتب على هذا التبول ، وقد سبق. المحكمة أن تضت بأن ايداع التأمين المؤتت من مقدم العطاء في الوقت المحد شرط اساسي للنظر في عطائه سواء اكان هذا التابين نقدا أم سندات لم كمالة مصرعة ، وهذا الشرط مقرر للمسالح المسام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته اذا ما اطمأنت جهة الادارة الى ملاءة متدم العطاء قلك أن الحكمة المتوخاه من إيداع التأمين المؤقت هي ضمان جدية مساهمة: المتدم بالعطاء في المناقصة ، والتحقق من سلامة قصده في تنفيذ المقسد ق حالة رسو العطاء عليه ، وتفادى تسلب كل من تحدثه نفسسه بالانصر افه عن العملية اذا ما رسا عطاؤها عليه ، فتصادر جهــة الادارة قيمة التأمين. المؤمن اذا مجز الراسي عليه العطاء عن دمع تيمة التامين النهائي على النحو وفي الوقت المطلوب . ولا جدال في أن من حق جهة الادارة أن تستبعد العطاء المجرد غير المسحوب بالتابين المؤنت الكابل الا أنهأ اذا قدرت مع منك أن تتبل مثل هذا العطاء لأنه يتفق ومصلحتها أو لأنها أطمأنت ألى. صاحبه غلا تثريب عليها في ذلك ولا يقبل الاحتجاج بعدم دغع التسامين. المؤمن الا ببن شرع تقديم التابين ضباتا لمتوقه ، وهو ابنا جهــة الادارة. لكي تضبن جدية العطاءات المقدمة اليها واما أولئك المتقدمون الأخسرون. الذين اودعوا تأبينا كابلا ، اذ في تبول عطاء غير مصحوب بالتأبين المؤتت

المخلال بهندا المساواة من اصحاب العطاءات ، أما من تبلت جهــة الادارة عطاءه غلا بقبل منه التحسدي بأنه لم يقم بدغم التأمين ، مادام التسامين غم يشموط لمسلحته ، ولا يحوز للبقصر أن يستفيد بن تقصيب و لأن في ذلك خروجا على مبدأ ضرورة تنفيذ العقود بحسن نية ، ومن ثم قان حاذهب اليه الحكم المطعون فيه من ضرورة استبعاد كل عطاع غير مصحوميه بتامين كامل دون أن يكون لجهة الإدارة الحق في تبول مثل هذا العطامة بكون غير سديد لاته يتمارض مع اعتبارات المملحة العسامة ، ومن الاصول التي يتوم عليها تماتد جهة الادارة مع الافراد أو الهيئسات ، أن يخفس عذا التماتد لاعتبارات تتعلق بمملحة المرفق الماليسة ، التي تتبشل في ارساء الماتمية على صاحب العطاء الأرخص وفي ارساء المزايدة على صاحب العطاء الأعلى ، وبتغليب مصلحة الخزانة على غيرها من الاعتبارات . وكذلك يخضع هذا التعاقد لاعتبارات نتعلق ببصلحة المرفق الفنية وهذه تتبشل غي اختيار المتناقص او المتزايد الأنفسل من حيث الكفاية الفنية ، وحسن السبعة الى غم ذلك بن شتى الاعتبارات ، وتأسيسا على ذلك لا يجوزا الن تدم عطاء في مناقصة أو مزايدة أن يتطل من التزامه بمقولة أنه لم يتقدم جالتامين المؤتت مع العطاء . والا كان في ذلك حض على العبث بمسلحة الادارة ووقتها وجهودها . نيجب أن يرد على مثل هذا المتلاعب تمسده جحيث اذا هو نكل عن تنفيذ ما التزم به حق عليه الجزاء ولزمه التعويض .

(طعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٨ ق - جلسة ١٣٨٤/٣/١٤ )

## عَاصدة رقسم (٥٠٢)

#### البسطا:

يمتبر المقد منمقدا بين جهة الإدارة ومقدم المطاء بمجرد اخطاره بقبوليًا عملانه ... التراخى في تكبلة التأخير النهائى لا يؤثر في مسحة انمقاد المقد من الربخ الإخطار ... التجاوز عن التامين في الوفاء بقيمة التامين النهائى وقبولة: - يقطمان بان جهة الادارة قد ابقت على المقد ه

## بنلغص الحسكم :

لا شبهة في انعقاد المقد بين البلدية والمدعى بمجرد اخطاره في € ا

مِن يونية سنة ١٩٥٩ بتبول عطائه .. لما واتعة تراخي المدعى في تكملة. التابين النهائي حتى ١٤ من سبتبير سنة ١٩٥٩ ملا تؤثر على صحة انعقاد العقد من تاريخ الاخطار المشار اليه .. لذلك أنه .. وأن كأن عدم ايداع هذا التامين في الميماد المحدد ، وهو عشرة أيام من تاريخ الاخطار ، يحير للبلدية طبقا لشروط العقد ، وطبقسا لنص المادة ٥٣ من الأحسسة المناتصات والمزايدات ، سحب تبول العطاء ومصادرة التامين المؤتت كما يجيز لها أن تشتري على حسابه كل او بعض الكبية التي رست عليسه وأن تسترد منه التعويضات والخسسائر التي لحقتها وأن تخصيم ذلك من اية مبالغ تكون مستحقة له \_ الا أن المادة ٧١ من تلك اللائحة قد أجازت لرئيس المصلحة تبول التسامين النهسائي اذا تأخر المتعهد عن ايداعه مدة خمسة ايام كها أجازت للسيد وكيل الوزارة اطالة المدة مترة أخرى ٠٠ والثابت من الاوراق أن البلدية لم تر استعمال حقها في الفاء العقد ومصادرة التسمين بسبب تأخير المدعى في ايداع التأمين النهائي حتى ١٤ من سبتير سنة ١٩٥٩ بل انها قد تجاوزت عن هذا التأخير نصدر من السيد الوزير في ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٠ قرار بالمرافقية عسلي قسرار الهبئة الادارية لبلدية القاهرة المسادر في ١٦ من ذات الشسهر بالتجاوز عن التأخير في الوغاء بتيمة التامين النهائي وبتبوله منه وهذا يتطهم بأن الملدية قد ابقت على العقد الذي انعقد مع المدعى باخطاره بقبول عطائه رنم تراخيه في دغع التامين النهائي .

( طعن رقم ۱۳۸ لسنة ۱۱ ق - جلسة ۱۹۲۸/٤/۲۷ )

#### قاعدة رقم ( ٥٠٣ )

وفقا لأحكام لأحة المناصات والزايدات ، اذا تبت الزايدة بغير طريق. المتناريف تتولى الربع والبت لجنة واحدة — تقوم اللجنة في جلسة الزايدة بتكليف الزايد الذي تقدم بالفضل عطاء بتكبلة القلمين — يجوز للجنة في نفس المجلسة رد التامينات الابتدائية المؤداة من لم يرس عليهم الزاد — اذا لم يتقدم احداد لم تصل نتيجة المزايدة الى النبن الاسلمي فؤجل البيع مع تخفيض. التعدير السابق لهذا النبن بنسبة لا تجاوز ١٠٪ •

#### منخص الحسكم:

وونقا لاحكام نصوص لائحة المناتصات والمزايدات تتولى البيع والبعة. في نتيجة المزايدة أذا تبت بغير طريق المظاريف لجنة واحدة وتقوم هذه اللجنة في جلسة المزايدة بتكليف المزايد الذي تقدم بافضل العطامات بتكلة التأمين المقدم منه الى ٢٠٪ من قيمة عطائه ويجوز لها أيضلا فأدات الجلسة رد التأمينات الابتدائية المؤداة من المزايدين الذين لم يرسى عليهم المزاد ، لها أذا لم يتقسدم أحد للتزايد أو لم تصلل نتيجة المزايدة المن الاساسي نيؤجل البيع مع تخفيض التقدير السابق لهذا اللهن نسبة لا تجاوز ١٠٪ ه

( طعن رقم ۸۱۲ لسنة ۱۳ ق ــ جلسة ۱۹۲۹/۲/۱۰ )

# قاعسدة رقسم ( ٥٠٤ )

#### المسطا:

التماقد لا يعتبر تلما الا اذا علم الموجب بقبول ايجابه - اخطار مقدم المطاء بأنه لم يبت في المطاء المقدم منه لمدم ادائه التامين النهائي ومطالبته باداء التأمين النهائي لامكان البت في طلبه لا يعنى ان القبول قد اتصل بعلمه حتى ولر كانت جهة الادارة قد قبلت المطاء فعلا -- اثر ذلك مطالبة مقدم المطاء بسرعة اداء التأمين النهائي لامكان اعطائه أمر التوريد لا يجدى للتدليل على قبول جهة الادارة للعطاء ، اساس ذلك ، نتازل مقدم العطاء عن المرض الذي تقدم به دون اخطاره بقبول عطائه لا يجوز معه اعتباق المقد منعقدا ويعتبع تبعا لذلك آثاره والاستناد الى احكامه للشراء عالى حساب مقدم العطاء ومطالبته بالآثار المترتبة على ذلك .

#### ملخص الحكم:

ان الاصلى بأن التبول بوصفه تعبيرا عن الارادة لا يتحقق وجوده التانوني ولا ينتج اثره الا اذا اتصل بطم من وجه البه ، وبالتالى غان التماد لا يعتبر ناما الا أذا علم الموجب بقبلوله ، ولما كان المستفاد من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن جهة الادارة وان كانت قد تبلت

عطاء المدعى عليه عملا بالرغم من أنه نم يكن مصحوبا بالتامين الابتسدائى مع تكليفه باداء التامين النهاتى ، الا أن القبول على هذا النحو لم يتصل بعلم المدعى عليه ، أذ أخطره المجلس التروى بكتاب كشف غيه بجلاء أنه للم يبت في العطساء المقدم منه لعدم ادائه التأمين النهالى حسب شروط الماتصة ومطالبته بأداء التامين النهائى لامكان البت في الطلب المقدم منه ، وبناء على ذلك فأن قبول المجلس القروى للعطاء لم يتصل بعلم المدعى عليه على وجه يتعقد به المقد تاتونا ، ولا يجدى الاستناد الى ما أورده عليه على وجه يتعقد به المقد تاتونا ، ولا يجدى الاستناد الى ما أورده الكتاب المشار اليه في عجزه ، من مطالبة المدعى عليه بسرعة أداء التامين ولا يجدى ذلك لتعارضه مع صراحة ووضوح ما تضمنه هذا الكنساب من ولا يجدى ذلك لتعارضه مع صراحة ووضوح ما تضمنه هذا الكنساب من ولا يجدى ذلك لتعارضه مع عراحة ووضوح ما تضمنه هذا الكنساب من المجلس التروى دون اخطاره بقبول عطلته ماته لا يجوز التصدى في مواجهة المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ذلك أعمال آثاره والاستناد الى المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ذلك أعمال آثاره والاستناد الى المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ذلك أعمال آثاره والاستناد الى المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ذلك أعمال آثاره والاستناد الى المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ذلك أعمال آثاره والاستناد الى المدعى عليه باتعتاد المقد ، ويمتنع تبعا ومطالبته بالآثار المترتبة على ذلك .

( طعن رقم ٣٥٥ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٣/٨ )

# قاصدة رقام ( ٥٠٥ )

الجسدا :

ترك التعهد التابين الرقت بعد القضاء بدة سريان عطائه يعتبر قرينة للقرنية ، قابلة لاثبات المكس على قبوله استمرار ارتباطه ... تقدم المنعهد لا يسقط بمجرد لاسترداد التابين الرقت ينفى هذه القرينة ... ايجاب المنعهد لا يسقط بمجرد القضاء بدة سريان العطاء وانها يبقى قائما الى ان يصل الى علم الجهية الاتارية طلبه سحب التلمين المزقت ، اثر ذلك ... تعديل المنعهد بدة سريان العطاء المدونة أصلا في الاشتراطات العلبة لا يعنى انه قد قصد عدم استبرار ارتباطه بعطائه بعد انقضاء بدة سريان العطاء المنفق عليها ... اختسائه بجال بدة سريان العطاء عن مجال بدة الارتباط بالعطاء اذ ان هذه المدة الاخرة تبدا بن حيث تنتهى الدة الارتباط بالعطاء اذ ان هذه المدة الاخرة تبدا بن حيث تنتهى الدة الارتباط بالعطاء اذ ان هذه المدة

معه أن يبتد أثر الموقف الذي يتخذه المتعهد في المجال الأول الى المجال الثاني الا اذا أفصح عن ذلك المتعهد صراحة واقترن افصلحه بقبول الجهة الادارية .

# ملخص الحكم:

أن ترك المتعهد التامين المؤقت بعد انتضاء مدة سريان عطائه ، يعتبر عرينة تانونية على تبوله استمرار ارتباطه بعطاته ، ببد أن هذه الترينية لا تسد السبيل في وجه المتعهسد بغير مخسرج ، وانها ترتفع ، اذا انتفى الافتراضات القائمة عليه ، أي أذا تقدم المتعهد لاسترداد التسامين المؤتت ومؤدى ذلك ، أن أيجاب المتعهد لا يسقط بمجرد انقضاء مدة سريان العطاء ولكنه يبتى قائما إلى أن يميل إلى علم الجهة الإدارية طلبه سحب التسامين المؤقت ، ومن ثم مان تعديل المتعهد لمدة سريان العطاء ، المدونة اصلا في الاشتراطات العامة ؛ إلى مدة اقصر ؛ أو سكوته عن طلب الجهة الإدارية تعديلها الى مدة أطول - كما معل المدعى - هذا الموقف لا يعنى أن المتعهد تد قصد به ... عدم استبرار ارتباطه بعطائه بعد انتفاء مدة سريان المطاء المتفق عليها ، ذلك أن تعديل مدة سريان العطاء بالنقص أو بالزيادة ، أنما يدخل في مجال تطبيق المادة ٣١ من لائمــة المناتمـــات والمزايدات ، التي تتعلق بتعيين مدة سريان العطاء وحق الجهة الإدارية في طلب مدها ، تلك المدة التي لا يملك ميها المتعهد العدول عن عطسائه ولا منحب التابين المؤقت ، سواء كانت هذه المدة هي المدونة استبلا في الاشتراطات الملمة ام كانت هي المدة التي تبلت الجهة الادارية تعديلها بناء على طلب المتعهد ، أم كانت المدة التي تبل المتعهد تعديلها بناء على طلب الجهة الادارية ، وبذلك يخرج مثل هذا الموتف عن مجال تطبيق الفقارة الاخيرة من المادة ٣٩ المشار اليها ، الذي يبدأ من حيث تنتضي مدة سريان العطاء ، الذي يملك منه المتمهد العدول عن عطائه اذا طلب استرداد التأمين المؤقت . وأذ كان المجالان مختلفين زمنا وسببا وحكما عاقه لا يسوغ أن يبتد اثر الموتف الذي اتخذه المدعى في المجال الأول الى المجال الشاتى الا أذا كان قد المصح عن الصراف نيته الى عدم الالتزام بالفقرة الاخيرة من البند ٦ من الاشتراطات العامة ، بشرط صريح تقبله الجهـــة الإدارية ، يعلل غيه رغضه استبرار ارتباطه بعطاته وانتضاء مدة سريانه أو بعبارة اخرى يعلن نيه صراحة الغاء النقرة الاخيرة من البند ٦ سسابق الذكر واعتبارها غير نائذة المعول في حته وهو ما لم يعطه المدعى .

(طعن رقم ٢٣٩ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٤)

## قاعسدة رقسم (٥٠٦)

#### المسدا:

ايداع التامين المؤقت شرط اساسى النظر في العطاء القدم ... الفاية منه ... عدم ترتيب البطلان على عدم ايداعه اذا اطمانت الادارة الى ملاءة مقدم ... العطاء .

#### منخص الحكم:

ان إيداع التابين المؤقت بن متدم العطاء في الوقت المصدد شرط أساسي للنظر في عطائه وهذا الشرط مقرر المسالح العام دون ترتيب جزاء البطلان على مخالفته أذا با اطهائت جهة الادارة الى ملاءة مقدم العطاء ، وبن ثم فاته لا يقبل بن مقدم العطاء التصدي بأنه لم يقم بدفع التامين المؤقت ما دام أن التأمين غير مشروط لمصلحته وبناء على ذلك فأن ما ذهب البه الحكم المطعون فيه بن ضرورة استبعاد العطاء لأنه لم يكن مصحوبا بالتأمين المؤقت ، دون أن يكون لجهة الادارة الحق في تبسوله ، أمر غير سديد لتمارضه مع اعتبارات المصلحة العالمة .

( طعن رقم ٥٥٥ لسفة ١٠ ق ــ جلسة ١٩٦٩/٣/٨ )

# قاعسدة رقسم ( ٥٠٧ )

#### البسدا:

التزام الراسى عليه الزاد بسداد باقى الثين خلال اسبوع من رسو الزاد ــ عدم الوفاء بهذا الالتزام ــ حق الإدارة في مصادرة التأمين واعادة طرح الصفقة للبزايدة .

#### ملخص الحكم:

من حبث أن المادة ١٥٠ من لائحة المناقصات والمزايدات المسادرة

بالقرار الوزارى رقم ٧}ه لسنة ١٩٥٧ تنص على أنه « يجب أن ينص في شروط البيع على ما ياتى :

١ ... أن يدفع المتزايدين نقدا أو بشيكات طبقا لأحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ قبل الدخول في المزاد العلني أو بمظاريف مغلقة مبلغا معينا يقرره رئيس المسلحة أو الادارة حسب أهبية انصنقات المعروضة للبيع ... ويجب أن يكمل بالطريقة ذاتها التامين المدنوع الى ٧٠٪ من ثمن البضاعة وذلك بمجرد رسو المزاد وفي هذه الحالة تحرر قسيمة تحصيل بقيمة التامين بأكمله بعد سحب الايصال المؤقت .

٣ ـــ انه اذا تأخر من رسا عليه المزاد في اداء باتى الثين نتذا أو بثنيك مقبول الدفع من الصرف المسحوب عليه خلال اسبوع من تاريخ رسو المزاد عليه فيصادر الضمان المدفوع منه وتطرح الصنقة في المزاد ثانية .

ومن حيث أن مؤدى هذه النصوص أنها قد رتبت التزاهات معينة وآثار المددة على رسو المزاد أذ يجب على من رسا عليه المزاد أن يكمل الناهين المدنوع منه الى ٢٠ ٪ من ثمن البضاعة وأن يقوم باداء بلتى الثين نقدا أو بشيك بقبول الدفع من الصرف المسحوب عليه خلال السبوع من تاريخ رسر المزاد عليه ولا صدور الضمان المدنوع منه واعيد طرح الصفقة أن الراد ثانية وليس بلازم في تطبيق هذه الاحكام اخطار الراسي عليه المزاد باعتماد المنجة المزاد الكلى يبدأ سريان الميعاد المحدد لاداء بلتى الثين وترتيب دئار الناتجة على الإخلال بهذا الالتزام ، أى أنه أذا لم تقم بالمزايدة أحدى الحالات التي تجيز الفاءها قانونا فأنه يتمين اعتماد أرسائها على من رسا عليه المزاد ألمددة طبقا لشروط المزاد ومن ثم فأن قرار الادارة المختصة باعتماد تنفيذ المزاد في هذه الحالة يكون معلقا على شرط فاسخ يتحتق أثره في عدم أبرام المقد أذا ما تام بالمزاد أحدى الحالات التي تجيز الغائه .

وفقا لاحكام القانون ، فاذا لم يتحقق هذا الشرط بات متعينا ارساء المزاد على مساحب أفضل عطاء حسبها عينته اللجنة القائمة على شسئون المزاد دون اعتبار لتاريخ اعتباد قرار اللجنة بهذا الشان حسبها من أن هذه الاعتبادات قد ارتدت آثاره إلى تاريخ ارساء المزاد .

ومن حيث أن بتطبيق ما تقدم ؟ على الحالة المعروضة ؟ بيين أن الراسى عليه المزاد لم يتم بسداد باقى الثين فى الميعاد المحدد بالشروط الواردة وهو أسبوع من تاريخ رسو المزاد دون أن يوفى بهذا الالتزام ؟ غانه لا تترتب على حجمة الادارة فى حق مصادرة الضمان المدموع منه واعادة طرح الصفقة فى المزاد مرة ثانية .

ولما كان الحكم المطمون نيه وقد تشى بغير ذلك مانه يكون قد خالف المتعانية وبالتالى نقد تعين التضاء بالغائه .

( طعن رقم ۱۹۸۲ لسنة ۳۱ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱۱/۲۷ )

# قاعــدة رقــم ( ٥٠٨ )

#### : المسيدا

التأمين النهائي ... نص المادة ٥٤ من لائحة المناقصات والزايدات ...

الاشروط اللازمة لتطبيقه ... اثبات ما تحمله الجهة الإدارية من نفقات بسبب

المنافية على الحساب ... المجز عن اثبات ذلك ... الاحتفاظ بالتامين النهائي ...

مخالفة صريح النص ، ر

#### ملخص الصكم:

نصت المادة ٥٤ من اللائحة المسار اليها على أنه « يجب الاحتفاظ جالتامين النهائي باكمله الى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية طبقا المشروط وحيناذ يرد التامين أو ما تبقى منه لصاحبه وفقا لاحكام المادة ٥٠ ٠٠٠٠٠

ومقاد ذلك أن التأمين النهائي هو ضمان لتنفيذ المقد ــ وفي حالة سحب الاعمال والتنفيذ على الحساب بظل المقد قائما ــ ويكون للجهة الادارية في حكم الوكيل عن المتماتد الذي يتمين أن يبذل المناية التي يبذلها في شئونه الخاصة ، يكون الاحتفاظ بالتأمين النهائي للرجوع الليه للوغاء بما عسى أن متحمله الجهة الادارية من فروق أسمار أو مصروفات أو أية نفقات بسبب التنفيذ على الحسساب ومن ثم غان مناط احتبة الجهة الادارية في استيفاء التأمين النهائي رهين ما تكون الاعمال محل النماقد الاصلى ما زالت قائمة لم نتحته بعد اما أذا النجزت غيتمين رد قيمة التأمين كله أو ما تبقى منه في ضسوء

ما تسفر عنه تصنية الحسابات ، على أن يقع عبء الاثبات على الجهسة. الادارية اذا ما تمسكت بأن الاعمال محل العقد لم تنته بعد أو بأن ما أنفقته. يستغرق كل أو بعض التأمين النهائي .

ومن حيث أن مناط الاحتفاظ بالتأمين النهائى رهين أن تقسدم الجهسة الادارية ما يثبت تحملها لفروق أسعار ادارية نفقات نتيجة التنفيسة علم الحساب أما الوقوف عند حد التمسك بالنص دون استيفاء الشرائط اللازمة لتطبيقه والتى يكون من شانه استيفاءها أن يكون لها سلطة استيفاء التسامين النهائي لمواجهة الحالة التى يدور معها اعبال النص الوارد بالعقد المبرم غافظ ما عجزت الجهة الادارية عن أثبات ذلك واحتفظت بالتأمين ، غنان ذلك يخالفه صريح النص ولما كان الحكم المطعون غيه وقد خلص الى الزام الجهة الادارية. برد التامين النهائي يكون قد أصاب الحق والتزم صحيح حكم القانون .

( طعن رتم ٩٥ لسنة ٢٦ ق \_ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

# قاعدة رقيم ( ٥٠٩ )

#### : المسلما

مناقصة دولية \_ اذا تناقست بيوت ضخبة اجنبية ليرسو عليها عطاه. مشروع ضخم جاز لجهة الادارة ان تخفض التابين الابتدائي من ٢ ٪ الى ١ ٪ \_ \_\_ وليس بلازم ان تتقدم هذه البيوتات بعطاءاتها باللغة العربية او مترجبة الى هذه اللغة \_ على ان التابين الابتدائي المشار اليه يجب الا يكون متبحدا بشروط وقابلا للصرف منه بمجرد الطلب وبصرف النظر عن اية منازعة ،

#### للخص الفتوي :

ان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بانشاء هيئة المحلات النووية لتوليد الكهرباء حيث نص في المادة ( ٥ ) بنه على ان للهيئة أن تجرى جبيع التصرفات والإعبال التي من شائها تحقيق الغرض الذي انشئت من أجله ولها أن تتعاقد مباشرة مع الاشخاص والشركات والمسارف والهيئات المحلية والاجنبية وذلك طبقا للتواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للهيئة ونص في المادة ( ٩ ) منه على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيئة على شئونها ويباشر

وتسرى احكام لأخة المناصات والمزايدات الحكومية غيما لم يرد به فص بهذه اللائحة » وتنص المادة ( ١١ ) من القرار المذكور على انه « يجب أن يقدم مع كل عطاء تأيين ابتدائي قدره ٢ ٪ من مجموع قيمة العطاء . . . . . . . . . . . . . . . . وتستبعد العطاءات غير المسحوبة بالتابين الابتدائي او الواردة بعد غتح المطاريف ولا يلتفت اليها الا على سبيل الاسترشاد .

ويجوز للرئيس التنفيذي للهيئة أو من ينوبه اعفاء متدمي المطاعات من تقديم التأمين الابتدائي والنهائي لاسباب تبرر ذلك في الحالات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الادارة » وتنص المادة ٢٩ من ذات القرار على أن لا تقوم السلطة المختصة التي يحددها مجلس الادارة باعداد الشروط المامة للتعاتد على المشتريات الخارجية وذلك باللغتين العربيسة والانجلسيزية عالاشتراك مع الجهة القانونية المختصة بالهيئة .

كما استعرضت الجمعية العمومية اخير ترار رئيس الجمهسورية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بموجب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات في الطبيعي الجمهورية حيث ينص في المادة الأولى منه على أنه يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتي:

 المكاتبات والعطاءات وغيرها من المحررات التي تلحق بها والتي تقدم الى الحكومة والهيئات العامة . واذا كانت هذه الوثائق محررة ملفة فجنبية وجب أن نرفق بها نرجمتها باللغة العربية .

وتنص المادة الثانية من هذا القانون على أن « تستثنى من حكم الفترات الثلاث الأولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الاجنبية والهيئات الدولية وكذلك الافراد الذين لا يقيبون فى الجمهورية والهيئات والمنشات التى لا يكون مركزها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها غرع أو توكيل فيها » .

من حيث أن لائحة العتود والمستريات الخاصة بالهيئة المذكورة والمسادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٧٨ قد خولت في المادة (١١) منها الرئيس التنفيذي للهيئة أو من ينييه سلطة اعقاء مقدمي العطاءات من تقديم التأمين الابتدائي أو النهائي للاسباب التي تبرر ذلك في الحالات التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الادارة ، علن مؤدى ذلك أن مجلس ادارة الهيئة هو المنوط به تحديد الحالات التي يعفي مقدمي العطاءات من قسديم التأمين الابتدائي والنهائي للاسباب التي تبرر ذلك ، وهذا التحديد كها يمكن أن يتم سلفا بموجب قاعدة علمة يمكن أن يتم أيضا بمناسبة حالة بذاتها تطرأ وتبرر بملابستها وظروفها باصدار قرار غردي بشانها دون انتظار وضع لائحة عامة في هذا الصدد ، نمائه يبلك بالتالي قبل وضع هذه القواعد التصدي لحالة غردية لمالجة هذه الحالة بوضع هذه الخالية هذا الصدد في حدود المتصدي لحالة بوضع عدود المتصدي لحالة المحدد في حدود المتصدي الحالة وضعي هذا المسدد في حدود المتصدي الحالة وضعي الختصاصة .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على الحالة المروضة ، نان الثابت انه لا توجد قواعد عامة سسابقة تم وضعها من مجلس الادارة ، وقدر مجلس الادارة في الحالة المعروضة وهي لا تعد حالة عادية بل تنظم مشروعا ضخما ختنائس فيه بيوت ضخمة أجنبية تخفيض التأبين الابتدائي من ٢٪ الى ١٪ فان قراره يكون سليما مطابقا للقانون ،

ومن حيث أنه عن صيغة خطابات الضبان فان هذه الخطابات هي في حقيقها صك ائتبان نضبن وماء المتعاقد بتنفيذ التزاماته في حالة اخلاله بها ما يستتبع ذلك من أن تكون قابلة للتسييل بمجرد الطلب دون ما توقف على

وجود منازعة ، لها اذا تضمنت قيودا أو شروطا غان ذلك يفرغها من مضمونها الحقيقي وتصبح غير صالحة للوغاء بالغرض المتررة من أجله .

ومن حيث أن الثابت في الحالة المعروضة أن الشركات المتناقضة قد قدم تعبت خطابات ــ الضمان مصحوبة بقيود وشروط غاته يتعين والحالة هذه مطالبتها بالنزول عن هذه القيود والشروط كي يصبح خطاب الضمان وفق صيغة تقتضى أن يكون غير مشروط وتابل للصرف بمجرد الطلب بصرف النظر عن أية منازعة .

ومن حيث أنه بخصوص ضرورة مطالبة الشركات المتنقصة بتقديم ترجمة معتبدة باللغة العربية لعطاءاتها على القاعدة التشريعية التي تسرى على الحالة المعروضة هي أحكام لائحة العقود والمستريات الصادرة بناء على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بانشاء الهيئة غيها نصت عليه من تيام السلطة المقتصة باعداد الشروط العابة للتعاقد على المستريات الفارجية وذلك باللغتين العربية والانجليزية ، وهذه القاعدة أنها علزم الهيئة دون الشركات المناقصة باعداد نرجمية لشروط التعساقد قبل طرحها في المناقصية الاعلان عن الامر الذي استصحبته الهيئة غلم تطلب من هذه الشركات عند الإعلان عن المناقصة تقديم هذه الترجمة ومن ثم غانه لا محل الالزام الشركات بتقديم هذه الترجمة .

ومن حيث أنه لا محل للرجوع الى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ نيمة تقى به من وجوب ارفاق ترجمة للمكاتبات والعطاءات وما أورده من استئناء على ذلك بالنسبة للهيئات الدولية والهيئات والمنسآت التى لا يكون مركزها الرئيسى في مصر ولا يكون لها غروع أو توكيل نيها ، ذلك أنه للهيئة قوام تقانوني متبيز حيث صدر بانشائها تمانون وليس قرارا جمهوريا وقد أولاها هذا القانون الحق في وضع اللوائع التي تتلام مع طبيعة عملها .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى ما ياتى : أولا : جواز تخفيض التأمين الابتدائي من ٢٪ الى ١ ٪ .

ثانيا : وجوب أن يكون التأمين الابتدائى غير مشروط وقابل للصرف منه. بمجرد الطلب بصرف النظر عن أية منازعة .

ثالثا : عدم التزام الشركات المتألقطة بتقديم ترجّبة لشروط التمالد ... ( ملك ١١/٧/ ٥٠ – جاسة ١٩٨٤/٣/٢١ )

# فابنك بالفكء الفاقصك

#### قاعستة رقيم ( ٥١٠ )

: 12 41

القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٣ - تخويله الحكومة الفاء الماقصة إذا كانت قبية العطاء الاقل تزيد كثيرا عن القبية السوقية ، والغاء الزايدة اذا كانت قبية المطاء الأكبر تقل كثيرا عن القيبة السوقية ... لا يجوز الاتفالي على حريان الحكومة من هذه السلطة لتعلقها بالنظام العام •

ملخص ألحكم:

أن المادة البسابعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الماتصات. نصت في نقرتها الثانية على إنه يجوز الرئيس المسلحة في حالة الشراء الغاء المناقصة إذا كانت تبهة العطاء الاتل تؤيد كثم اعلى التبهة السوقية . كها نصت المادة الحادية عشرة على أن تسرى أحكام هذا القانون على مزايدات بيع الاصناف والمهات التي تستغنى عنها الحكومة ، ومقتضى ذلك أنه يكون، لرئيس المصلحة في حالة البيام ، أعمالا لحكم المادة السابعة سبالفة الفكر ١٠٠ الفاء المزايدة إذا كانت تيمة العطاء الأكبر تقل كثيرا عن القنيسة السوقية للبضاعة ، ولا محل للقول بأن قانون المناقضات قد التصوت أحسُكانه على: تنظيم المناقصات التي تتم بطريق المظاريف استنادا الى حكم المالاة الثانية من -القانون المذكور التي اقتصر حكمها على تنظيم المناقصات بطريق المظاريف ، ذلك لأن المادة الاولى من القانون صريحة في ايجاب أن تكون مشسستريات الحكومة بطريق المناتصات العامة دون أن يشقيل هذا الايجاب على طريقة معينة تجرى بمتتضاها تلك المناقصات . واذ كانت المناقصات التي تجري بطريق المظاريف هي التي تسمح طبيعتها باشراف لجان عليها ، عند التعصر" حكم البادة الهانية على تغيلون بهذه الهباقة ، هين ثم عانه لا يُصِوِّن أن يُستخلص من حكم تلكِ المادةِ أن التشريع قد قبيد بالناقصات العارةِ المنصوص عليها باللدة الاولى المناقصات التي تتم بطريق الطاريف دون غيرها . وينبني علي ما علهم أن خُتُم المُلامُ المنافِعة يكون سَارَيَا عَلَى الْمُوادَاثُ العَلَيْة بِما يَحُولُ "

<sup>(</sup>a (a - 3 Ai)

رئيس المملحة من الغاء الزايدة اذا كان اكبر عطاء يقل كثيرا عن القيمسة السوقية . على أنه حتى لو سلم في الجدل بأن القانون المشار اليه لم ينظم المناقصات الملنية ، مان المادة الثانية عثيرة من القانون سالف الذكر قد نصت على أن ينظم بقرار من مجلس الوزراء ما لم ينظمه هذا القسانون من أحكام وأجراءات . ويبين من الاطلاع على لائحة المفازن المعدق عليها من مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٨ أن بين احكامها حكما مشابها للحكم الوارد بالمادة السابعة من تانون المناقصات يجوز ممقتضاه الغاء المزاد اذا تل أكمر مطاء عن الثبن الاساسي المفروض انه هو القيبة السوقية ( المادة ٣٣٣ من اللائحة ) ، مسواء قبل بانطباق احكام قانون تنظيم المناقصات على المزايدات العلنية ، أو قبل بالطباق احكام لائحة المغازن والمستريات ، فإن النتيجة لا تختلف في الحالين ٤ اذ يخلص من أحكام كل من هذين التشريعين أن للحكومة - اذا لم يصل أعلى ثبن معسروض في المزاد الى الثبن الاسساسي المحدد بمعرفتها ... أن تمتنع عن ارساء المزاد ، وكل شرط على حرمان الحكومة من هذه الرخصة يكون مطلق البطلان ، لأن أحكام تانون المناتصات ولاتحسة المخازن في هذا الصدد متصلة بالنظام العام فلا يجوز الخروج عليه... . ومن ثم أذا نص في العقد المحرر بين الحكومة وبين الدلال على التزامها بارسماء الزاد على صاحب اكبر عطاء مهما كاتت تيبة عطائه ، مان الحكومة تبلك \_ رغم هذا الشرط ... ابطال العدد الذي يتم نتيجة لارساء المزاد على صاحب أكبر عطاء اذا كانت تيبته عن التيبة السوتية ( وهي الثبن الاساسي عادة ) ، ويكون لها أن تبتنع عن ارساء المزاد في هذه الحالة ، بدلا من التجاثها الى خُللب أبطال المقد بعد أن يتم انعقاده .

( نتوی رقم }} فی ۱۹۵٤/۱/۳۱ )

#### قاعسنة رقسم ( ١١٥ )

#### المسطا:

جواز الفاء القاقصة من جانب الادارة سواء قبل البت فيها او بعده ــ سبب الالفاء قبل البت يجب أن يكون الاستفناء نهائيا عن القائضة ـــ سبب الإلفاء بعد البت يكون بتوافر احدى الحالات القصوص عليها في المادة السابعة من القانون رقم ٢٧٦ فسنة ١٩٥٤ .

#### بلقس الفسكم:

نصت المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على أن « تلغي المناقصات بقرار مسبب من رئيس المسلحة بعد النشر عنها ، وقبل البت غيها إذا استغنى عنها نهاتيا ، إما في غم هذه الحالة نبحوز لرئيس المبلحة الغاء المناتصة في احدى الحالات الآنية : (١) اذا تقدم عطاء وحيد أو لم بيق بعد العطاءات المستبعدة الاعطاء واحد . ( ٢ ) إذا اقترنت العطاءات كلها أو أكثر ها متحفظات . (٣) إذا كانت تبية العطاء الاتل تزيد على التبية السوتية ، ويكون الالغاء في هذه الحالات بقرار من رئيس المملحة بنساء على رأى لجنة البت في العطاءات » . ومنساد هذا النص أن المشرع أهال ا الفاء المناتصة في جبيع الاحوال سواء تبل البت نبها أو بعد ذلك . الا الله في حالة الإلغاء تبل البت في المناتصة يحب أن يكون سبب الإلغاء هو. الاستغناء نهائيا عن المناتسة ، وأن يحصل الالغاء بقرار بسبب بن رئيس المسلحة . أما أذا كان قد تم بعد البت في المناقصة مان الالفاء في هـــده الحالة جوازي ، ويكون في احدى الحالات المشار البها في المادة المذكر. ٤ ويكون لرئيس المسلحة ابضا ، وبقرار منه بناء على رأى لجنه البت . وظاهر أن هدف المشرع من تقرير حق الادارة على هذا النصو ، متصبوط نعه تغليب المسلحة العلمة ، ورعاية خزانة الدولة - عادًا ما تغيت جهسة ·الإدارة هذه الفاية ، وحققت هذا الهدف ، كان قزارها في هــذا الشـــان حبليها وطابقا للقسانون

﴿ طُعن رقم ٣١٣ لسنة ؟ ق --- جلسة ٣١٣٠/٢/١٣ )

قاصحة رقسم ( ١٧٥ )

: 43

الغاء القاصة اسبب الاستفناء عنها نهانيا — القصود بالاستفناء عن النهائي عن القاصة ، أما تبين عدم الحاجة الى المواد أو الاستفناء عن القائصة كوسيلة الحصول عليها .

يطفص المسكم :

« أَنْ إِنْ عِبَارَةً ﴿ أَذَا أَسْتَغَنَّى عَنْهَا ﴾ التي اشترطتها الفترة الإولى من الملاة

السابعة من التانون رقم ٢٣٦ لمنة ١٩٥٤ لجواز الفاء المنافسية الا تنصرف نقط الى الاستغناء عن المادة المطروحة في المناقصية العسابة كا تديكون المتصود بالاستغناء أما تبين عدم الحاجة الى المواد أو الاستغناء عن المائضة العابة كوسيلة المحصول عليها لا لأن غير هذه الوسيلة تديكون اصلح من وجهة المساحة العلية ، يؤكد ذلك ما نصت عليه المذكرة الإيضافية في هذه الخصوص ، وقد جاء نيها : « وقد تناولت المادة السابعة الاحوال التي يجوز نيها الفاء المناقصة بعد النشر عنها ، وقبل البت تيها ، وجملته لرئيس المسلحة وحده سلطة الشائها اذا استغنى عنها نهائيا اللغاء الاعتبالا المخصص لها بثلا او لاي سبب آخر مشابه » .

( طعن رتم ۱۳ السنة ٤ ق ــ جلسة ۱۳/۲/۱۳ ١

# قاعدة رقم ( ۱۳ )

#### 2 10 41

الفاء الفاقصة لسبب الاستفناء عنها نهائيا ... نص الفقرة التأثلة بأن المائدة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ على صدور قرقار الإثفاء من رئيس المصلحة ... لا يحول دون الفسائها بقرار من الوزيد في الحسائة المتصوص عليها في المائدة ٧١ من هذا القانون .

## ملخص الحكم:

لا محل لما ذهب اليه الطعن من أن القرار الصادر من الوزير بالفساء المنتصة والاتجاه الى طريق المارسة عد صغر ممن لا يملك اسسداره كه اذ كان يتعين أن يصدر من رئيس المسلحة وحده وغقا للفترة النسائة من المسلحة من القسائون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ ، لا محل لذلك لمخطفة الملاقة المنتم المسلحة وهن تقبال المسلحة إلى المسلحة وهن تقبال المسلحة المائة ١٩٥٠ ، المن تنص علي أنه السنة ١٩٥٧ باصدار لائحة المنتصسات والمرابطة على تنص علي أنه والمسلح او رئيس المنطقة أو الفسرة وهن المسلحة والمسلحة المسلحة المسلحة

وكيل الوزارة المختص للبسة فيه نهائيا أما بمعرفته مباشرة أو بعد عرضه على للجنة فنية برياسته أذا رأى ذلك . أما أذا كان الخلاف في الرأى بين لجنسة البنت في الوزارة وبين وكيل الوزارة ، فيكون القرار الفهائي للوزير » . وهذا الحكور يصدق تبليا على ما سبقت الاشارة النه في اختلاف وجهسات النظر بين لجنة البعت وكيل وزارة المحة مما أدى الى عرض الامر على السيد الوزير بأقر وجهة نظر وكيل الوزارة للاسباب التي أدت الى اصدار القرار محل الطعن .

٠٠ ( ظَمَنْ رَتُم ٢١٣ للسنة ٤ ق \_ جُلسة ٢١/١/١٢١ ) ٠٠

# قاعسدة رقسم (۱۹۴۰)

#### : 12 41.

اذا لم تقم بالزايدة احدى الحالات التي تجيز الفادها وفقا لاهـكام القادة في المنازعة المنازعة

# ملخص الحسكم:

وإذا لم تقم بالزايدة احدى الحالات التي تجيز الفاءها وفقا الإحسكام القانون فانه ما كان يجوز الفاؤها وعدم الاعقداد بنتيجتها تهيسسدا لاعلاة القانون فانه ما كان يجوز الفاؤها وعدم الاعقداد بنتيجتها تهيسسدا لاعلاة المتابدة بقصد الوصول الى ثبن اعلى — بل كان يقمين وفقا الاحسكام هذا القانون ولائحة المناتمسات والمزايدات اعتباد ارسائها على المدعى ما دام ٥٠٠٪ من تهية عطائه ويكون القرار الصادر باعادة المزايدة وما ترتب عليه من اجراءات انتهت بارسائها على غير المدى سمخالفا للقسانون — ولا شلك من اجراءات انتهت بارسائها على غير المدى سمخالفا للقسانون — ولا شلك من نهذا القرار غير المشروع قد الحق ضررا بالمدعى يتبثل فيها تكبيده من نفقات للاشتراك في المزايدة وما اقتضاه ذلك من قيامه بايداع تأمين وفيما ماته من نبره... ق الحصول على الربح الذي كان يأمل في تحقيقه فيما ثو تم التعاقد معه والذي قام الدليل على رجحانه برسو المزايدة على غيره بغن يزيد على قيمة عطائه — وتقسدر المحكمة التعويض المستحق له ببلغ ثلائاتة جنيه .

(طعن رتم ۱۲۸ لسنة ۱۳ ق ــ جلسة ١/٢/١٩٦١)

# قاعسدة رقسم ( ١٥٥ )

#### اللبسدا:

رئيس مجلس المدينة يختص بالفاء الزايدة التى طرحها مجلس المدينة مرئيس مجلس المدينة مرئيس مجلس المدينة لا يعدو الن السائس نلك ، موافقة المحافظ على ما ارتآه رئيس مجلس المدينة لا تحتصاصه بالتفتيش على اعمال مجالس المدينة تعتبر نافذة بذاتها دون حلجة الى تصديبية من المحافظ مادامت في حدود اختصاصاته ولم يرد نص يقضي بغير نلك ،

#### ملخص الحسكم :

اذ كان مجلس المدينة هو الذى تام بطرح عملية هدم وبيع الانتساض. في المزايدة عان الذى يختص بالفساء هذه المزايدة وفقسا لما تقضى به المادة السابعة من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتصات والمزايدات هو رئيس هذا المجلس الذى ناطت به المادة ٧٧ من اللائحة التنفيذية لقانون. مقطلم الادارة المحلية السالطات المالية المقررة لرئيس المسلحة.

وانه ولئن كان قد رفع الابر الى الحافظ بناء على ما طلبه سسكرتير علم المحافظة ولئن كان المحافظ قد وافق على ما ارتاه رئيس مجلس المدينسة الا أن طلب عرض الابر على المحافظ في هذه المحالة لا يعدو أن يسكون مهارسة من جانبه لاختصاصه بالتغنيش على أعمال مجالس المدن وفقا لم تقفى به المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لقانون نظلم الادارة المحلية الما ما يتخذه رئيس مجلس المدينة من قرارات في حدود اختصاصه مانها تعبير غافذة بذاتها دون حاجة الى تصديق من المحافظ ما لم يرد نص يقضى بقسير ذلك .

( طعن رقم ١١٨ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١/٢/٢٩١ )

# الفسرع التسالك المبارسسسة

# أولا -- مدى حرية الادارة في اختيار المتماكد هند التماقد بالمارسة

#### قاعدة رقم ( ١٦٥ )

#### : 12 41

حرية الادارة في اختيار المتماقد لدى التماقد عن طريق المارسة ...
ليس مما يتنافي معها اخضاع المارسة لتنظيم قانوني معين ... ليس في النظم
المقررة للتماقد عن طريق المارسة مهما بلغت دفتها ما يلزم جهـة الإدارة
باختيار متماقد معين .

# ملخص الحسكم:

ان ببدأ التعاقد في مجال العقد الادارى عن طريق المارسة أو الاتعلق المباشر يخصب علقاعدة حرية ادارة في اختيار المتعاقد وان كاتت هذه الحرية في الاختيار لا يتنافي معها اخضاع عملية المارسية لننظيم قانوني معين . وقد التني القضاء والفقه الادارى على أنه مهميا كانت دقة النظام المقرر لاحدى طرق التعاقد عن طريق المارسية مانه ليس من طريقة واحدة تلزم جهاة الادارة على اختيار متعاقد معين وبهذه الحقيقة تبتاز طرق التعاقد عن طريق المارسية عن طريق الماتوبات العابة .

( طعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق \_ جلسة ١٦/١٢/١٢ )

# قاعدة رقم (١٧٥)

#### : المسطا

هرية الادارة في اغتيار من يتعاقد معها عن طريق المارسة أو الامر الجاشر ــ لا ينتفي مع هذه العرية اخضاع عملية المارسة التنظيم قانوني ممين ... ليس في النظم القررة الأمالات عن طريق المارسة مهما بلغت وتنهيا ما يلزم جهة الإدارة باختيار متمالاد ممين «

#### ملخص المحكم شن

ان المبدأ المقرر في التماهية عن طريق المراصة أو الاتفاق هو حسرية الادارة في اختيار من يتماقد ممها ، وأن كانت هذه الحسرية في الاختيار لا ينتفي معها اخضاع عملية المارسة لتنظيم قانوني معين ، وقد اللقي القضاء والفقه الادارى على أنه نهها بلغت دقة النظام المتسرر لاحدى طرق التماقد عن طريق المارسة غانه ليس ثبة اسلوب واحد تلتزم به جهسة الادارة لاختيار متماقد معين ، وعلى هذا الاساس تنبيز طرق النصاقد عن طريق المناقصات الماية .

(طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق \_ جلسة ١٦١/٣/١٨)

# قاعسدة رقسم ( ۱۱۸ )

#### المسادا:

أن مراجعة ادارة الفنوى المختصة ثم اللجنة المختصة بمجلس الدولة هي رقابة تطابقه احكام مشروع البعد لقوانين دون أن تنظري الى مسالل الملامية والتقدير التي ينفرد القضاء الادارى برقابتها في ضوء ما يقدم اليه من أدلة واقعية — مهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الاجراءات السابقة على التماقد غلا يجوز لجهة الفنوى الامتناع عن مراجعة المقد ، لأن الراجع هي التي تكشف هذه المخالفات — التماقد عن طريق المارسة في مجال المقدد الادارى تخضع لقاعدة حرية الادارة في اختيار المماقد وإكن هذه الحدية لا تتابى على الخضوع لتنظيم قانون معين ،

## ملخص الفتوى:

ما حاصل الوقائع أن الهيئة العابة استدوق أبنية المحساكم ارسلت الى الدارة النتوي لوزارتي الخارجيسة والعدل رفق كتابها رقم ٩٢٧ المؤرخ

١٩٨٤/١١/٢٧ مشروع العقد المزمع ابرامه بينها وبين الشركة الاستشارية المرية السويسرية « كوميوتيكو » لتصبيم مبنى مجمع محاكم الاسماعيلية والاشراف على تنفيذه الراجعته قبل توقيعه وفقا لحكم المادة ١١/ب من القانون وتم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ولما كان مشروع العقد لم يتضمن بيان الاجراءات السابقة على التماتد ولم يشر اليها مقد طلبت ادارة الفتوى المنكورة من الهيئة العامة استدوق ابنية المحاكم المادتها عن الوسسيلة التي تم بها التعاتد، وهل هي المارسة أم المناقصة زمع موافاتها بكافة الاوراق الخاصبة بالإجراءات السابقة على التعاقد 6. فأوضح كتاب الهيلة المؤرخ ١٩٨٤/١٢/١٨ أن أبيناد العبلية للثبركة المذكورة تم بعد دراسية بجلبين. أهارة الهيئة للامر واستعراض خبرة الشبركة وسابقة تفاقدها مع الهيئسة في أكثر من عملية تصبيم وأشراف على التنفيذ لجمعات محاكم وكذا ما يتقاضاه، المكتب العربي وغيره من المكاتب الاستشارية التي من ذات المستوى من أتعليه ، ونظرا لقيمة المقد فقد أعدت ادارة الفتوى تقريرا في هذا الشأن عرضقه على اللجنة الاولى لقسم الفتوى التي ارتأت احالة الموضدوع الي الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع للاعمية والعمومية . فاستظهرت الجمعية العمومية من الاوراق أن مجلس ادارة الهيئة اتخذ قراره في الوضوع عقب بحث ثلاث عروض قدمت إلى الهيئة بناء على طلبها من ثلاثة مكاتب استشارية ذات المستوى الهندس المناسب مع أهمية المشروع وخاصة من حيث الاسعار التي قديتها فكان عرض الشركة السويسرية أرخص العروض. وهو ما ينيد أن الهيئة قد أصدرت قرارها بناء على ممارسة ، أجرتهسا من المكاتب الثلاثة ، والمارسة احدى الطرق التي تررها القسانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ بشأن المناتصات والمزايدات ولاثحته التنفيذية للتعاقد بالنسبة اللى الاعمال الاستثمارية أو الفنية التي تتطلب بحسب طبيعتها اجراءها جمعرفة فنيين أو اخصائيين أو خبراء وذلك بغض النظر عن مدى التزام الهيئة جهذه الاحكام لعدم اصدارها لوائحها بعد . وقد استقرت المحكمة الادارية العليسا منذ حكمها المسادر في الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٢ على أن مبدأ التعاقد في مجال العة ...د الاداري عن طريق المارسة تخضع لقاعدة حرية الادارة في اختيار المتعاقد ولا تتأبى هذه الحرية مع أخضاع المارسة لتنظيم تانوني معين ومهما كانت دقة النظام المقسرر لاحدى طرق التعاقد عن طريق المارسة غليس من طريقة واحدة تلزم جهسة

الادارة باختيار متعاقد معين ، كما انتهت بجلسسة ١٩٦٩/٣/١٧ « طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق الى « أن المشرع لم يضع قيدا على حرية الادارة في اختيار المتعاقد معها في المهارسة خروجا على الاصل العام المقرر .

كما استظهرت الجمعية ما سبق أن تررته بجلسة ١٩٨٥/٣/١ ملقة ١٥٠/١/٥٤ من خضوع الإدارة في اختبارها ... في ضوء القاعها ... مسلحية الفضل العروض لرقابة القضاء لا جهة الفتوى التي تبدى رابها في مراجعة العقد طبقا للسن المادتين ٥٥ ، ٢١ من تأتون مجلس الدولة الصادر بالقانون رتم ٢٧ اسنة ١٩٧٧ : فالرقابة التانونية التي نتولاها أدارة الفتــوى ثم اللجنة المختصة طبقا لهذين النصين هي رقابة مطلبقة أحكام مشروع المقد للتوانين دون أن تنظرق الي مسائل الملاصة والتقدير التي ينفرد القضاء الادارى برقابتها في ضوء ما يقدم اليه من أدلة واقعية ، ومها بلغت المخالفات التي تد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد فلا يجوز لجهة الفتــوى الابتناء من مراجعة المقد ، لأن المراجعة هي التي تكشف هذه المخالفات .

ولما كانت مراجعة العدد المعروض أمره من اختصاص اللجنة الأولى: لتسم الفتوى فيتعين اعادته اليها لتتولى مراجعته .

لذلك انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعادة مشروع العقد الى اللجنة الاولى لقسم الفتوى لتتولى مراجعته .

( ملك ١٩٨٥/٤/٣٠ ــ جلسة ٢٥٤/١/٥٤ )

# ثانيا ... الأصل هو التماقد بطريق الماقصة ولا يلجأ الى المارسة الا استثناء

## قاعسدة زقيم ( ١٩٥)

المسطا:

الاصل أن تتعاقد جهة الادارة عن طريق الخاقصة غلا تأخذ باسلومه المارسة الا استثناء وطبقا تلاوضاع والشروط المرسومة قاتونا ... وجوب الماطة المناقصة بالمهرية القامة وهيفة مبدا المساواة بين المتناقصين عليها ... شروط المناقصة هي بيثابة قاتون التعاقد وضعت المصلحة العامة غلا سببيل للانفكاك منها ولا يعند بكل عبل يتم على خلافها ... لا يجوز قبول عطاء ورد بعد المعاد المقرر لتقديم العطاءات لما في ذلك من اخلال صريح ببيدا المساواة . بين المتناقصين ... المناقصة دعوة للتعاقد بشروط محددة وموقوتة بزمان محساء م

# ملخص الحــكم :

انه كبدا أسيل يكون تعساقد الادارة عن طريق المناقصة ، والأخذ باسلوب المهارسة لا يكون الا في حالات معينة وفي أضيق الحدود طبقسا للاوضاع والشروط المرسومة تأتونا ، ذلك لان المناقصة تحقق ضهائات اكثر المصلحة العلمة ، ولا يتأتى تحقيق ذلك الا اذا أحيطت بالسسسرية التابة وجعل مبسدا المساواة بين المتناقصين هو البسدا السائد دون أي تعييز لاحد أو استثناء والا اختل التوازن واضطرب حبسل المنافسة الذي يقوم على تكافؤ الفرص مما يخرج المناقصة عن الهدف الذي تقسررت من أجله ويفوت الغرض من عقدها . وشروط المناقصة على هذا الوضع هي بمثابة تأتون التعاقد فلم توضع لمصلحة أحد من المتعاقدين أن شساء أخذ بها وإن شساء الخذ وأنها وضعها كان للمصلحة العابة غلا صبيل للانفكاك منها وكل عمل يتم على خلافها لا يعتد به ولا يترتب عليه أي أثر لاته يناقض الاساس الذي تأبت عليه المنافسة بين المتناقصين .

وتطبيقا المباديء المتقدمة مان قبول عطاء المطعون عليه بعدد المعساد الما هو اخلال صريح بعبدا السلواة بين المتناقصين مما يعد اسستثناء على خلاف الشروط المعلقة واخلالا بتكافؤ العرص ، اذ أن تقدم المطعون عليه بعطائه في اليوم المحدد لفتح المطاريف وبعد قفل ميعساد تقديم العطاءات يحمل في طياته قرينة على علمه بما احتوته العطاءات المقدمة في الميساد مما ينتقض من سرية المناقصة وبالتالي يحيق الضرر بالمسلحة العسامة .

ولما تقدم كان يتمين على الجهة الادارية أن ترغض عطاء المطعون عليه أو لا تنظر فيه بجال ما لانه جاء على خلاف شروط المناقصة التى هى دعوة السعائد بشروط جديدة محددة وموقوتة بزمان معلوم ، ماذا جاء الطلب بعد قوات المعاد تكون الدعوة الى التعاقد قد استنفت أغراضها ، وتلاقت مع صلحب الحق فيها مين تقدم بعطائه في حدود القوانين واللوائع . وقد أغصحت عن ذلك القصد لائحة المناقصات والمزايدات المسادرة في ٣ من مارس سسنة ١٩٥٨ تنفيذا للهاذة ( ١٣ ) من القانون رقم ٢٣٦ أسنة ١٩٥٤ بتنظيم المتقصات والمزايدات أ وهذه اللائحة ، وأن كان المبادئ التعاقد على المناقضة موضوع الدعوى الحقية الا أن المبادئ التي حدورها لاحقا على المناقضة موضوع الدعوى الحقية الا أن المبادئ الشرع جاءت بهسا هي أغصاح عن المبادئ السابق تقريرها بتشريعات سسابقة وي ديادئ تبلينا طبيعة المناقصة والحكمة التي من الجلها أوجب المشرع الموادة بطريق المبارسة .

( طعن رقم ١٥٥٨ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٢٤/١١/٢٤ )

# قاعسدة رقسم ( ٢٠ )

#### المسطا:

نصوص التشريع الواحد — لا تتناسخ بل يتمين تفسيرها باعتبارها وحدة متكابلة يفسر بعضها بعضا — تطبيق ذلك بالنسبة لما تصت عليه المادة الاحد المالية رقم ١٩٥٧ من لاحدة المالسات والزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٩٥٧ فيئة الاصناف او المامة اذا زادت قيبة الاصناف او الاعبال التي تتغيدها بالمراسسة

على ماتنى جنيبه وكان تسليم الإصناف أو الإعبال بعد غترة من الوقت تزيد على عشرة أيام — وذلك في ضوء ما نصت عليه المادة أدا من الملاحة ذاتها التي اجازت في حالات وظروف معينة الالتجاء الى المارسة دون قند أو شرط والمادة الثلينة من القانون رقم ٢٣١ نسنة ١٩٥٤ بتنظيم الماقصات والمزايدات والتي اجازت أن يتم التعاقد عند الضرورة بطريق المارسة — مقصود المادة ١٢٤ المذكورة في ضوء ما تقدم — هو أتباع ما يتوافق ولا يتعارض مع طبيعة المارسة من الاشتراطات العامة الواردة في البلب الثلثي من القسيمة المارسة من الاشتراطات العامة الواردة في البلب الثلثي من القسيمة الإول من اللائحة .

# مُلْخُص الدكم :

من المسلم في مجال التفسير أن نصبوص التشريع الواحد يجب الا تتناسخ بل يتمين تفسيرها باعتبارها وحدة متكالمة ينسر بعضها بعضا على النحو الذي يحقق اعمال جميع النصوص لا اهمال لبعض منها ، واذا كانت المادة ١١٩ من اللائحة المذكورة وهي الواردة في الباب الثالث من القسم الثاني منها \_ وهو الخاص باجراءات التعاقد بالمارسة الذي وردت به المادة ١٢٤ أيضا .. قد أجازت في فقرتها السادسة شراء الاصناف أو الاتفاق على تنفيذ الاعمال عن طريق الممارسة في الحالات التي تقضي حالة الاستعجال الطسارئة أو الظروف غير المتوقعة بعدم أمكان تحسل أجراءاتها المناتصات اذا كانت تلك المادة قد أجازت الالتجاء الى المارسية في هده الحالة دون قيد أو شرط الا أن يتحقق موجيها وهو حالة الاستعجال الذي لا ينحمل اجراءات المناقصة مانه يكون من غير المقبول تفسير المادة ١٢٤ من ذات اللائحة الواودة في الباب ذاته بانها تلزم الادارة باتباع اجسراءات المنظمة الملة اذا زانت مدة التسليم على عشرة ايام وكانت بيسبة العملية تزيد على مائتي جنيه لأن هذا التفسير يحقق تعارضا بين نصوص اللائحية الوالخدة وتضاربنا في الحكامها لا يسوغه منطق التبسي السليم ، أن هـــذا المتنستير الذى قلم عليه الجكم اللبلمون فيه يضطعم بنحى المادة الثابنة مند ألعلنون وقم ٢٣٦ التسنة ١٩٥٤ بتنظيم المكاتصات والمزانيهات والتي صدرجه اللائجة الماتكورة بالاستناد اليه نبيد اجازت تلك الماية عند الضرورة الديني المعالد بطريق العارسة ولاي تهجب على الإدارة في هذه الماقة الإ أن تتوليج

المارسة لحنة يشترك في عضويتها من ينبيه وزير الخزانة فيما تزيد على ...ه جنيه وأن يكون قرار هذه اللجنة مسببا غلا يجوز بعد ذلك تفسسير نص في اللائحة الصادرة بالاستفاد الى هذا القسانون لما من شسأنه أن بتعارض مع نصوصه او يعطل من تطبيقها هذا الى أن لازم الأخذ بوجهــة نظر الحكم المطعون نيه هو اتباع جبيع أجراءات المناقصة في الحالات المشار اليها في المادة ١٢٤ من اللائحة وهذه الاجراءات تتعارض بطبيعتها مع أجراءات المهارسة التي لا يتصبور اخضاعها لاجراءات النشر والاعلان وفتح المظاريف وغير ذلك من الاجراءات التي نتطلب زمنا طويلا لا يتفق مع ما تقوم عليه المهارسة من سرعة ومرونة في الاجراءات وحرية تامة لجهة الادارة في اختيار المتعاقد معها وبن ثم غانه اذا وضح تبليا أن التنسير الذي ذهبت اليه المحكمة للمادة ١٢٤ من اللائحة للقول باخضاع المارسسة في الحالات الموضحة بها لاحسكام المناقصات العابة ، اذ وضح أن هذا التنسير من شائه أن يعطل تنفيذ بعض أحكام اللائحة المذكورة وأنه وضح أن هذا التنسير من شانه أن يعطل تنفيذ بعض أحسكام اللائحسة المذكورة وأنه يصطدم بالقانون الذي صدر بالاستناد اليه مضللا عن أنه لا يستقيم مع القاعدة الاساسية التي يقوم عليها هذا النوع من وسائل تعاقد الادارة ويتعارض مع طبيعة هذا النوع وما يتطلبه من استقلال بالاجسراءات التي خوافقه غانه يتعين استبعاد هذا التفسير وعلى ذلك يتتضى القول بأن كل السليبة في التطبيق والتنسير وببراعاة المبادىء الاساسية التي تحكم الصور المختلفة لوسائل تمساقد الادارة هو اتبساع الاشتراطات العسامة الواردة في البساب النساني من القسم الاول من اللائحة الخاصة بالمناقصات العسامة بل انهسا تصسحت الى أن نتبع من هسده الاشسستراطات ما يتوانق ولا يتعسارض مع طبيعسة المارسة وليس في هذه الاشستراطات ما يلزم جهة الادارة باتباع اجراءات المناتمسية المامة في المالات الواردة بها أو ما يضع قيدا على حريتها في اختيار المتعاقد سعهما ويكون تصارى ما تطلبته هذه المادة اذن هو اتباع الاسسستراطات العامة الواردة في القصلين الاول والتسائي من هذا الباب وهي بالذات الاشتراطات المتعلقة بالتأمينات الواردة في النصل الثسائي منه ضمانا المحدية العطاء وتنفيذا للعقد على احسن وجه . يقطع في هذا أن الفقيرة الاخسيرة بن تلك المادة قد نصت على أنه و إذا كانت الفسترة المسددة المسلم تتل من مشرة أيام فيتنفى أخذ تمهد على المتمهد يضمن فيده تنفيد التزامه في الفترة المددة وتحتفظ المسلحة بحتها في الرجوع طلبه بالتعويضات عبا قد يلحقها من الاضرار » وهذه الفقدرة وأضحة الدلالة على أن المتصود من نمى المادة ١٢٤ المذكورة هو أتباع أشتراطات التأمين غالمى لم يضع أنن تيدا على حرية الادارة في أختيسار المتماتد معها في المارسة خروجا على الاصل المسلم المترر وأن أكد ضمائه أصلية مقررة للمسلحة الملهة لكتالة تنفيذ المقد على الوجه الاكبل.

( طعن رقم ١٦١ لسنة ٩ ق -- جلسة ١٩٦٧/٣/١٨ )

# القسيرع الرابع الأابع الأرابع الأستالان

اولا ... جواز تكليف شركات القطاع ألعام بتنفيذ الامعال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية

#### قاعــدة رقــم ( ٥٢١ )

: 12....41

يجوز أوزير الاسكان والرافق أن يكلف أيا من شركات أو منشات المقاولات الداخلية في القطاع العام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنميسة الاقتصادية سرا وزير الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٨١ بتصديد حالات وضوابط أوامر التكليف الصادرة استنادا المادة الاولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٦ سـ القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٧ بأصدار قانون ننظيم المقتصات والمزايدات نظم أساليب معينة للتعاقد وهي جميعا أساليب تتوقف على أرادة المتعاقد سالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٣ بشان تنفيذ أعمال خطة التنمية الاقتصادية أتى بوسيلة أخرى هي التكليف رغما عن أرادة شركة القابية سالتي لا يجوز لها أن ترفض التكليف أو تخالفه والا تعرضت لعقوبة جنائية سالتنظام القانوني لأوامر التكليف نظام خاص لم يصرفه القانون رقم ٩ النص العام سالاتر المرتب على ذلك : سريان القانون رقم ١٩١٧ النص العام سالاتر المرتب على ذلك : سريان القانون رقم ١٩١٧ النف بقانون المالم سالغام المنافع بقرى في شله قاعدة أن النص العام المنافع بقيد في ظل العمل بقانون المالية ١٩٦٧ أله المنة ١٩٦٣ في ظل العمل بقانون المالية المالية ١٩١٤ أله المنافع في ظل العمل بقانون المالية ١٩١٤ أله المنافع المالية في ظل العمل بقانون المالية ١٩١٥ أله المنافع في ظل العمل بقانون المالية ١٩١٤ أله المالية في ظل العمل بقانون المالية ١٩١٥ أله المنافع أله العمل بقانون المالية ١٩١٥ أله العمل بقانون المالية والمالية وا

#### ملخص الفتسوى :

تنص المادة الاولى من القانون رتم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنفيدة: عمال خطة التنبية الاقتصادية على أنه « يجوز لوزير الاسكان والمرافق. ان يكلفا ايا من شركات أو منشآت المقاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية . ويصدر أمر التكليف من الوزير إلى الشركة أو المنشأة مباشرة » ) وقد صحيدر قرار وزير الاسكان رقم ٧٧ لسنة ١٩٨١ بتحديد حالات وضوابط أوامر التكليف الصادرة استنادا للمادة المنكورة ناصحا في المادة الأولى منه على أن « يقتصر استصدار قرارات التكليف بتنفيذ أعمال التنمية طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ على الحالات الاتيابية » :

١ - المشروعات العسكرية التي لها صفة السرية .

٢ — المشروعات العاجلة التي لا يتوافر الوتت الكافي لطرحها في مناقصة
 علية .

٣ — المشروعات أو العبليات المرتبطة بعبليات أخرى في ذات الموقع
 سبق استادها بمناتصة أو بابر تكليف .

إ ــ المشروعات التي تقع في المناطق النائية التي يتعذر تنفيذها عن طريق المناتمات أو المشروعات القومية ذات الصفة الخاصة .

ونصت المادة الاولى من مواد اصدار القانون رتم ٩ لسنة ١٩٨٢ باصدار قانون المزايدات والمناتصات ٩ على أن تسرى أحكام القانون المرافق على جميع الوزارات والمصالح ووحدات الحكم المحلى والهيئات العلمة وذلك نبيا لم يرد بشانه نص خاص في القوانين أو القرارات الخاصة بانشاها ٤ . وتنص المادة الثانثة على أن « يلفى القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ منظيم المناتصات والمزايدات والقوانين المعلق له ٤ كيا يلفى كل حكم يتصارض مع أحكام هذا القانون » وتنص المادة الأولى من ذات القانون على أن « يكون للتعاقد على شراء المنقولات وتقديم المخدمات ومقاولات الاعمال ومقاولات الناتل ومقاولات الاعمال ومقاولات الناتل ومقاولات المادي المنات على المنات على المنات المن

أ - الناتمة الحدودة ب - الناتمة المحلية - البارسة د - الاتالي البائر، وذلك في أتحدود وونقا نشروط والاوضاع المبينة بهذا القانون والقسرارات المندة له » .

ومن حيث أنه بمقارنة كلا من القانونين سالفي الذكر يبين أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ينظم اساليبا معينة للتعاقد هي المناقصية والمارسة والاتفاق المباشر وهي جميما اساليب نتوقف على ارادة التعاقد · مع الادارة بحيث لا يتم العقد \_ أيا كان أسلوب التماقد \_ الا بارادته ، بينما مجد أن بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر بأتي بوسيلة اخرى هي التكليف أي رغما عن أرادة شركة المقاولات التي لا يجوز لها أن ترغض هذا التكليف وتخالفه والا تعرضت للعتوبة الجنائية المنصوص عليها فيالمادة الرابعة من هذا القانون . يضاف الى ذلك أن أوامر التكليف أنما تنعلق بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنبية الاقتصادية وتكون قاصرة على تكليف شركات مقاولات القطياع العيام ، في حين أن التنظيم الوارد في القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ انها هو تنظيم عام وشامل يسرى بالنسبة لجبيع المتود الادارمة منواء كانت هذه العقود مبرمة مع وحدات القطاع المام أو القطاع الخاص ، وترتيبا على كل ذلك مان النظام القانوني لأوامر التكليف الذي تضمنه القانون رقم ١٤٧ إلسنة ١٩٦٢ أنها هو نظام خاص لم يعرفه تانون المناتصات والزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ وبالتالي مانه بحرى في شانه تاعدة أن النص الخسساس يتيد النص المام ويظل هذا التسانون سلريا في ظل قانون المناتصات والمزايدات .

ومن حيث أنه بما يدعم هذا النظر أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ هو 

قانون لاحق في صدوره على القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٦٢ — لم ينص صراحة 
على الفاء القانون الاخير كما لام يتضمن نصا يتعارض تعارضا تبليا مع 
نصوص القانون المذكور ولم ينظم تنظيها كلملا أو ناقصا موضوع أوامر التكليف 
بتنفيذ أعمال خطة التغيية الاقتصادية وهو التنظيم الذي تضمنه القسانون 
رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا يصبح القول بأن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ، يضاف الى ذلك أن القانون ١٩١٧ 
لمسنة ١٩٦٣ — صدور في ظل قانون المناقصات القديم رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٦ 
وظل ساريا في ظله ولا يختلف القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ عن القانون القديم 
وظل ساريا في ظله ولا يختلف القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ عن القانون القديم 
الا في مسائل تعصيلية ، لا تغير من الحكم المتقدم .

لظكانتهى رأى الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع الى جواق وتكليف شركات القطاع العام بتنفيذ بعض أعمال المقاولات تنفيذا للقانون مرةم ١٤٨٧ لسنة ١٩٨٣ سالف العمل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ سالف

( ملف ۲۸/۲/۱۸ س جلسة ٤/٤/٤٨٨ )

### قاعدة رقيم ( ۲۲ه )

#### : المسلما

اجراء المقد عن طريق الابر الجاشر وليس بالمارسة أو كان فيه مختلفة للبادة و بن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ألا أن هذه المخالفة ليس بن ... شانها أن تؤثر على صحة المقد أو تؤدى ألى بطائله مع عدم الاخلال بالمسلوقية أعنها أن كان أنها بحل ... الجدء في الإعمال المتعاقد عليها لا يبنع من مراجعة المقدة طبقا لقانون مجلس الدولة .

### ملخص الفتروى:

ورد الى دائرة الفتوى لوزارتى الخارجية والعدل كتاب السيد الاستاذ المستشار احين عام مجلس الدولة المؤرخ ١٩٨٤/١١/١٨ مرفتا به صورة من مشروع المقد المزمع ابرامه بين مجلس الدولة وشركة التمير والمساكن الشعبية لتمميم مقر المجلس الجديد بالجيزة والاشراف على تنفيذه طالب مراجعته . ونظرا لان مشروع المقد غي محدد القيمة فقد عرضت الادارة المذكورة مشروع المقد على اللجنة الأولى لقسم الفتوى التي ارتات بجلستها المعقودة بتاريخ الممارك المجلسة المؤرة بالممل محل المقد . ويتساريخ الطريقة التي تم بها تكليف الشركة المذكورة بالعمل محل المقد . ويتساريخ المحلس الدولة رقم ١١٧٩ مرفقا به كتاب السيد الاستاذ المستشار أمين علم مجلس الدولة رقم ١١٧٩ ماؤرخ ١١/١/١٨ الذي نفسن « أن قيلم والمسلكن الشعبية رقم ١٩٧٩ المؤرخ ١١/١/١٨ الذي نفسن « أن قيلم والمسكن بالمحلس الدولة للاسكان بان مجلس الدولة للاسكان بان مجلس الدولة المدلة المجلس بالدولة المسكان بان مجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس محلم الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس محلم الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس عليس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بهذا العمل . وقد تقدمت الشركة المجلس الدولة عرضا القيلم بعرا المحلولة المحل

يتاريخ 19۸۲/1/10 بالعرض المطلوب متضبنا تفاصيل مهام الشركة والاتعلب المحددة لكل مهبة ، ووافق المجلس على هذا العرض » ، ويعرض هذه الواقعة على اللجنة الاولى بجلستها المعتودة بتاريخ ١٩٨٥/٥/٧ ارتأت سنظرا لما أثير في هذه الجلسة من مناتشات عن سلامة سريان احكام القانون رقم ١٤١٧ لسنة ١٩٦٧ على الاعبال الاستشارية ساحالة الموضوع الى الجبعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع .

وقد عرض الموضوع على الجمعية العبومية لتسمى الفتوى والتشريع مُستظهرت من الاوراق أن مشروع العقد محل الراجعة يتعلق بتصبيم مقر مجلس الدولة بالجيزة والاشراف على تنفيذه . وبذلك يدخل محل المتد في مفهوم الإعمال الاستثمارية أو الفنية التي تتطلب بحسب طبيعتها اجراءها بمعرفة تنيين أو اخصائيين . وهي الاعبال التي اجازت المادة ٥/٤ من الماتونُ رَقَمٌ أَ لسنة ١٩٨٣ بأسدار قائوني تنظيم الماتصات والزايدات الأجهة الادارة واللجوء في اختيار المتعاقد معها على تنفيدها الى اسطوب المارسة ، كما تبينت الجمعية إن المادة الاولى من التـــانون رتم ١٧: السنة ١٩٦٢ بشأن تنفيذ أعمال خطة التنبية الاقتصادية أباحت لوزير الاسكان ـ ببوجب أبر تكليف يصدره ـ تكليف أي من شركات المتاولات الداخلة في القطاع العام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنبية . الا أنه ... ويمش النظر عبا اذا كانت الاعبال الجائز التكليف بها ونقا لاحكم هذا القانون تتنصر على الاعمال التنفيذية ام تمتد لتشمل الاعمال الاستشارية ... عان الواضح من الاوراق أن وزير الاسكان لم يصدر أبرا بما له من سلطة وفقا لأحكام القانون المشار اليه بتكليف الشركة المذكورة لتنفيذ الاعمال محل العقد وهي وضع التصميمات والقيام بالإعمال الاستشارية ، وانها بتضع من كتاب الشركة المشار اليه إلى أمين علم مجلس الدولة أن وزارة التعمير والدولة للإسكان كلفت الشركة بتقديم مجرد عرض الي مجلس الدولة للقيلم بالمعل محل المعقد . ويتاريخ ١٩٨٢/١/١٥ تقدمت الشركة بهذا العرض عن الإعمال التي ستقوم بها واتحلها عن كل مرطة ووائق عليه البطس . وبذلك يكون محل تكليف الهزارة هو مجرد تقديم عرض وليس تكليفا بعبل حسبمة يتنى التابون المشلر اليه ، نتنصر احكام التابون رقم ١٤٧ لسنة ١٢١٢ عن العماقد محل المراجعة .

ويتضح من الأوراق أن الشركة تدمت عرضها على الوجه الذي أوضحته

وقد تبله مجلس الدولة وبدأ الطرفان غملا في تنفيذه . غانتهت مرحلة تصبيع المقرر وبدأ تنفيذ اعمال أساساته وغنا للتصبيبات التي قدمتها الشركة وتحت اشراغها . . كما قامت الشركة بالإشتراك في لجان فتح المطاريف وتقريخ المطاءات الخاصة بمقاولة اقامة المبني والبت فيها وبذلك يكون المقد قد انعقد فعلا وبدأ تنفيدة فعلا على الوجه الوارد في عرض الشركة الذي قبلة المجلس .

ولما كان المستفاد مما تتدم أن المقد محل طلب المراجعة قد تم عن طريق الأمر المباشر وليس المارسة بالمثلفة لنص المادة ه من القساتون رقم ٩ المسنة ١٩٨٣ المشار اليه الا أن هذه المخالفة ــ ايا كان وجه القول فيها ــ عليس من شائها أن تؤثر على صحة العقد أو تؤدى الى بطلانه ، مع عدم الاخلال بالمسئولية عنها أن كان لها محل .

ولما كانت مراجعة العقود بهجلس الدولة انها اراد بها الثمارع مجرد طلب الرأى نيما تجريه الجهــة الادارية من العتود دون أن تكون ملزمة ماتيامه ، ولم يترن المشرع هذا الاجراء بجزاء ما ولم يرتب البطلان عسلي مخالفته ٤ وبالتالي لم يجعل منه ركتا أو شرطا لاتعتاد العتب أو مبحته ا نقض مدنى الطعن رقم ٦٢ لسنة ٢٧ ق مجبوعة ١ لسنة ١٥ ص ٨٥٧) هلا تؤثر هذه المُخالفة على صحة العقد ، خاصة وقد تعلقت به حتوى الفير المتعاقد مع جهة الادارة ، وهو غير مسئول عن مخالفتها لأحكام التوانين المنظبة لعبلها . كما أن الرقابة القانونية التي تتولاها ادارة الفتوى واللحنة المختصة بمجلس الدولة طبقا نص المادتين ٥٨ و ٦١ من القانون رتم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة \_ حسبها استقر على ذلك انتاء الجمعية . العبومية لتسمى الفتوى والتشريع ... انها هي رقابة للتحقق من مطابقة أحكام مشروع العقد للقوانين دون أن تتطرق الي مسائل الملاعمة والتقسدير ائتي ينفرد التضاء برقابتها لا جهة الفتوى ، ومهما بلغت المخالفات التي قد تشوب الإجراءات السابقة على التعاقد ، فلا يجوز لجهة النتوى الامتنساع عن مراجعة العقد لأن المراجعة هي التي تكتشف هذه المخالفات . وعلى جهة الانتاء ابلاغ الجهة طالبة الراي بكانة ما ارتأته في هذا الشأن سواء ما تعلق بالاجراءات او بنصوص المقد او بما اصبح جزء من مستندات سابقة عليه . وبذلك نضم جهة الادارة المتماتد مسئوليتها القانونية كاملة والتي لا يصبح

- لديها عذر بعد ايضاح الموقف القانوني لها كابلا ثم تتحيل مسئوليتها انهه لم تر الأخذ بالراي القانوني وتدارك ما قد يشبوب تعاقدها من مخالفة لأحكام القانون ( الجمعية العمومية لقسمي الفنوي والتشريع - جلسة ٢٥٠/١/٥٠ وجلسة ٣٠ ] . ملف ٥٠ - ١ - ٢٥٤ ) .

ولما كان المقد محل طلب المراجعة قد انعقد — حسبها سلف البيسان. بالمخالفة لاحتكام المادة ٥/٤ من القانون رقم ٩ اسنة ١٩٨٣ المشار البه وبدا تنفيذه غملا ، الا انه وقد اصبح ابرام هذا المقد أمرا واقعا غلا يسمع جهات الافتاء بالمجلس ان تراجعه من الناحية القانونية لابداء ما عساه يوجد غيه من ملاحظات . والجهة المتعاقدة وشانها في تدارك ذلك ان أمكن مع الطرفة الآخر في المقد .

لهذا ولما كانت مراجعة هذا العقد مما تختص به اللجنة الاولى لقسم الفقون. المنتفى اعادته اليها لتنولى مراجعته طبقا لأحكام القانون.

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع :

١ حفائفة التماقد الذي تم بالأمر المباشر لاحسكام المادة (٥) من.
 القانون رقم ٩ لسفة ١٩٨٣ المشار اليه ٠

٢ ـــ لا تؤدى المخالفة لاحكام المادة (٥) من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣
 المشار اليه الى بطلان العقد ، مع عدم الاخلال بالسئولية عنها .

٣ ــ ابرام العقد اصبح واتما بالبدء في تنفيذ الاعمال محل النعاقد ولا يهنع من ذلك مراجعته طبقا لقانون مجلس الدولة .

اعادة العقد الى اللجنة الاولى لتتولى مراجعته .

( ملف ۲۸/۲/۸۲ ـ جلسة ۲۱/۲/۵۸۵ )

# ثانیا ... جواز تقریر بیع شرکة سیاهیة علیة تُعمَّى منشاتها بالأمر الباشر

### قاعسدة رقسم (٢٧٠٠)

#### : المسطة

القانون رقم ٩٧ السنة ١٩٨٣ بشان هيئات القطاع العام وشركاته في المادة ٣٣ منه خول مجلس ادارة الشركة السلطات اللازمة المتهام بالاعمال التى يقتضيها تحقيق اغراض الشركة ووضع اللوائح الداخلية انتظيم اعمال الشركة وادارتها ونظم حساباتها وشئونها المالية دون التقييد بالنظم الحكومية المبلس ادارة شركة فنادق مصر الكبرى ان يقرر بيع بعض المشسسات المبلوكة الشركة اشركة اخرى بالأمر المساشر بالقيمة والشروط التى يراها المبلوكة الشركة المركة اخرى بالأمر المساشر بالقيمة والشروط التى يراها المبلوكة المساحة المالية الموحدة الشركات المساحة الصادرة في ١٩٦٩/٣/١٠ من أن يكون المبيع كمبنا عام بطريق المراق المالي ،

### بلخص الفتسوى :

استبان للجمعية العبوبية لتسبى الفتوى والتشريع أن القانون رقم 19.7 لسنة 19.87 بشأن هيئات القطاع العام وشركاته قد خول ببعتضى المادة 77 منه بب مجلس ادارة الشركة جبيع السلطات اللازمة للقيام بالاعميسال التي يقتضيها تحقيق أغراض الشركة ووضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وادارتها ونظام حساباتها وشئونها المالية دون التقيد بالنظم الحكومية وبذلك نان المشرع خص شركات القطاع العام بأحكام متبيزة نبيسا يتعلق بوضع اللوائح الداخلية التي تنظم أعمال الشركة وادارتها وشئونها المالية مما يكمل لها انتظام العمل دون التقيد بالنظم الحكومية . ولما كان النظام الاساسي لشركة فنادق مصر الكبرى ينص على أن لجلس الادارة أوسسع السلطات في ادارة أعمال الشركة وله أن يشترى وببيع بجبيع الطرق كلفة السلطات في ادارة أعمال الشركة وله أن يشترى وببيع بجبيع الطرق كلفة

الاصول والمتلكات وكانة الحقوق المنقولة والمقارية بالنين أو بما يقسابله وبالقيمة والشروط التي يراها مناسبة . نمن ثم يجوز لمجلس أدارة شركة منادق مصر الكبرى أن يبيع بعض المنشات الملوكة لها لشركة سلسيناء فللنادق ونوادى المفوص بالأمر المباشر بالقيمة والشروط التي يراها مناسبة . ومع صراحة النصوص ووضوحها في هذا الشأن غلا محل للاجتهاد والتأويل . ولا يقسده في ذلك ما نصت عليه اللائحة المالية الموحدة لشركات السياحة والمعادرة بقرار من مجلس أدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بترايخ ١٩٦٩/٣/٢٥ من أن يكون البيع كبدا علم عن طريق المزاد الملني كن هذه اللائحة وما حوته من أحكام لا تعدو وأن تكون اتفاقا أرتضته شركات السياحة يملك مجلس أدارة كل شركة الخروج عليه بمقتضي السلطات المناطبة للمنافق المنافقة وقد أعطى المناطبة المناطبة المناطبة المسلمي لشركة الداخلية دون التقيد بالنظم الاساسي لشركة الداخلية دون التقيد بالنظم الاساسي لشركة فنادق مصر الكبرى لمجلس الادارة الحق في أن يبيع ويشترى بجبيع الطمول والمتلكات وكانة الحقوق والامتيازات المنقولة والمتلولة بالثمن أو بما يقابله وبالشية وبالشروط التي يراها مناسبة .

لذلك انتهى رأى الجبعية العبوبية لتسمى الفتوى والتشريع الى انه يجوز لمجلس ادارة شركة فنادق مصر الكبرى بيع بعض أموالها لشركة سيناء للنندق ونوادى الفوص بالأمر المباشر وبالتيسة والشروط التى يراهاً مناسبة .

( ملف ۱۱۰/۱/٤۷ ــ جلسة ۲۲/۲/۱۸۸۱ )

# القصـــل الثاقث تُتَفَيِّدُ لَا الْعَقِاسَدِ الْآثَارِي

الفـــرغ الأول أُجِادَىء الْمُلَّة فِي تَنْفِدُ الْمُدَّدُ الْإِدَارُيُّ أُولًا ـــ حقوق والترابات يحددها المقد

### قاعدة رقيم (١٤٥).

: 12 48

حقوق المتعاقد والتزاماته تحدد طبقا لقصوص المقد ــ لا اثر للمكاتبات والمشورات والكتب الدورية التي تصدرها الهزارة الى المهزنها الادارية في هذا الشان .

## بلخص الحسكم :

ان حتوق المتماتد مع جهة الادارة والنزاماته انما تحدد طبقا للصوص المقد الذي يريطه بجهة الادارة وليس على اساس مكاتبات أو منشورات أو كتب دورية تصدرها الوزارة الى أجهزتها الادارية المختلفة .

﴿ طَمِن رقم ٢٥٤ أَسَنَة ١٠ ق - جَلْسَة ٢/١/١٩٦٩ )

## قاصحة رقــم ﴿ ٥٧٥ ﴾

### : المسطا

تنفيذ المقد طبقا لما اشتبل عليه ... مبدأ مسلم به في مجالات روابط القانون الخاص ... التزام جهة التقانون الخاص ... التزام جهة الادارة بتدفيم الاصناف محل التماقد بالحالة التي كانت عليها وقت انمقاد المقدد ... مسئولية الادارة عن كل نقص في مقاديرها بحسب ما يقضي به المرف الحراري عليه في المالات .

#### ملخص العسكم:

انه طبقا لما تقضى به المادة ١٤٨ من القاتون المدنى بنبغى تنفيذ المقد طبقا لما اشتبل عليه ، وهذا مبدأ مسلم به فى مجالات روابط القاتون المسلم كما هو الشأن فى مجالات روابط القاتون الخاص ، ومقتضى ذلك هو التزام جهة الادارة بأن تسلم المدعى الإصناف التي كانت محلا للتماقد جبيعها بالحالة التي كانت عليها وقت انمقاد المقد ، ومتى كان الثابت أن الاستقال المبعة قد حددت مواصفاتها ومقاديرها فى المقد الذي انمقد بقبول المسلحة انعرض الذي تقدم به ألدعى ، غان الادارة تسأل عن كل نقص فى مقاديرها بحسب ما يقضى به المورى عليه العبل فى المهالات .

( طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق - جلسنة ١١/٤/١١ )

# ثانيا ـــ وجوب توافر حسن النيـــة في تنفيـــذ العقـــــد

### قاعدة رقم (٧٧٥)

#### : المسدا

القاعدة التى تخضع لها المقود المدنية من وجوب تنفيذها بما يتفق. وحسن النية سريانها على العقود الإدارية •

### ملخص الحكم:

ان المتود تخضع لأصل عام من أصول التانون ، يتضى بأن يكون تننيذها بطريقة تتفى مع ما يوجبه حسن النية وهذا الامسل يطبق في المتود الادارية ، شانها في ذلك شان العقود المدنية ، غاذا ثبت أن البضاعة الموردة تتفق مع المواصفات في التركيب ، وأن الشوائب اللاحقة بها لا تؤثر على صلاحيتها للاستعمال ، غلم يكن ثبة ما يحول — تطبيقا لمبدأ تنفيذ المتصود بحسن نية — دون تبول هذه الكيات الموردة .

( طعن رقم ١٥٢٠ اسنة ٢ ق - جلسة ١٩٥٠/٤/٢٠ )

#### قاعستة رقسم ( ٥٢٧ )

#### : المسلما

ان تنفيذ المقد بطريقة نتفق مع ما يوجبه حسن النية هو امـــل مطبق في المقود الادارية شانها في ذلك شأن المقود المدنية ــ عدم اخلال ذلك بما تتميز به المقود الإدارية من طابع خاص مناطه احتياجات المرفق وتغليب المسلحة المابة على مسلحة الإفراد الخاصة .

### ملخص المسكم:

ان من المبادىء المسلمة أن المقود تخصع لأصل عام من أصول التانون ، يقضى بأن يكون تفيدها بطريقة تنفق مع ما يوجبه حسن النيسة

ولا يخل بذلك أن العتود الادارية شانها في ذلك شأن العتود المديسة ولا يخل بذلك أن العتود الادارية تتبيز بطابع خاص مساطة احتياجات المرفق الذي يستهدف العتد تسييره وتغليب المسلحة العسابة على مصلحة الاداري الخامسة وهذه النسكرة هي التي تحكم الروابط التي تنشساً عن المتد الاداري ، وينبغي على هذه الفكرة أن للادارة سسلطة انهساء العتد أذا تدرت أن هذا يقتضيه المسالح العام وليس للطرف الآخر الا الحق في التمويضات أن كان لها وجه ، كما أن لها سلطة تعسسديل العقد بحيث لا يصل التعديل الى الحد الذي يخل بتوازنه الملى والا كان للطرف الآخر في مده الحالة التبسك باعتبار العقد منسسوها والمطسائية بالتعويضات أن كان لها وجه كذلك .

(طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ١١/٤/١١)

## ثالثا ... تفسير العقد الاداري

### قاعــدة رقــم ( ۲۸ )

البسطا:

تفسير العقد الإدارى ... قاعدة الاستهداء في تعرف الذية الشـــتركة المتعاقدين التصوص عليها في المادة ١٥٠ من القانون الدني ... غير مازمة للمحكية .

### ملخص الحكم:

ان الاستهداء في تعريف النية المستركة للبتعاقدين بطبيعة التعساقد وبما ينبغي أن يتواغر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف التجساري في المعالمات ( ١٥٠ مدني ) ليس بقاعدة ملزمة للمحكمة وانها تستأنس بهسأ وهي في حل أن تتبعها أذا رأت أن أتباعها غير ذي جدوى في الومسول الى تعرف نية المتعاقدين . أما الشكليات والطلبات التي تريد الوزارة أن تستخلص بنها علم جبيع اصحاب المطساحن المتعاقدين بأسس التسعيرة وبالتالى استخلاص الترامهم برد الفروق في حالة زيادة نسبة القبح البلدي في الخلط — هذه الشكليات والطلبات مقمة من بعض كبار اصحاب المطساحن المتعاقدين ولا ينوبون عنهم نيابة تقونية ؟ ومن ثم غان نسبة صدور الشكليات والطلبات المذكورة الى جميع أصحاب المطاحن المتعاقدين ليس له واقع ثابت من أصل موجود فعلا ؟ وأذا كان ذلك غلا يجدي أن تتبع في شأن الشكليات والطلبات المشار اليها قاعدة التسير سالفة الذكر لإنها لا تؤدى الى تعرف نية جبيع أصحاب المطاحين .

(طعن رتم ۲۰۳۸ أسنة ٦ ق -- جلسة ٢٠٣٨/١٩٦٢ }

قاصدة رقام ( ۱۹۹ )

البسطا :

وجوب البحث عن الذية الشتركة للبتعاقدين دون الوقوف عند المنى

الحرق للالفاظ ... الموامل التي يستهدي بها القضاء الكشف عن هذه النية ... صريان ذلك على المقود الادارية .

### ملقص الحكم :

من المتمن في تنسير المقود البحث عن النية المشتركة للمتماقدين دون حون الوقوف عند المعنى الحرق للالفاظ اذ العبرة بالارادة الحقيقية على أن عكون هي الإرادة المشتركة للمتعاتدين لا بالإرادة الفردية لكل منهما لأن هذه الإرادة المشتركة هي التي التثي عندها المتماتدان وهي التي يؤخذ بها دون اعتداد بها لأي متماتد منهما من ارادة فردية ومن العوامل التي يستهدف بها التضياء للكشيف عن هذه النيبة المستركة ما يسرجه الى طبيعة التمامل حيث يختسار القساضي المعنى السذي تقتضيه طبيعة العقد ، ومن العسوامل الموضوعيسة التي يسترشسد يها التاضي أن تخصيص حالة بالذكر لا يجعلها تنفرد بالحكم وأن عبارات العقد ينسر بعضها بعضابه عنى إنه لايجوز عزل العبارة الواحدة عن بقية العبارات مِل يجب تفسير ها باعتبارها جزءا من كل وهو المقد فقد تكون المبارة مطلقة ولكن تجددها عبارة سابقة أو لاحقة وقد تقرر العبارة أصلا يرد عليه استثناء تبلها أو بعدها وقد تكون العبارة ببهبة وتنسرها عبارة وردت في بوضع آخر كذلك غان من العوامل الخارجية في تنسم العقد الطريقة التي ينفذ مها وتكون متفقة مع ما يوجبه حسن النية في تنفيذ المقود حيث لا يقتمم المقد على الزام التعاقديها ورد نبه ولكن يتناول أبضا ما هو من مستلزماته ونقا للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام ومن المسلم به أن تواعد التفسير المتررة في القانون المدنى انها نقوم على حسن الفهم والإدراك وانهسا انها وضعت لتعين القاضي على الكشف عن النية المشتركة للمتعاقدين واذا كان هذا هو الشان في مجسال القسانون الخاص بقواعده المتننة مان القانون الاداري - وهو غير متن - أولى بأن تسوده هذه الفكرة .

(طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٥/٢٠)

## قاعسدة رقبهم (١٩٥٠)

#### : 12-41

أصول البنسس في حالتي وضوح عبارة المقد وعدم وضوحها ... المقصود سوضوح العبارة .

#### بلخص العسكم :

ان الاصل في تفسير العقود ... مدنية كاتت ام ادارية ... انه اذا كاتت عبارة العقد واضحة غلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعسرف على ارادة المتعاتدين الما اذا كاتت غير واضحة غقد لزم تقمى النية المستركة للمتعاتدين دون الوقوف عند المعنى الحرق للالفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعالم وما ينبغى أن يتوافر من أماتة وثقة بين المتعاتدين ونتسا للعرف الجارى في المعلمات ، والمقصود بوضوح العبارة هي وضوح الارادة فقد تكون العبارة في ذاتها واضحة لكن الظروف تدل على أن المتعاتدين أساءوا استعبال التعبسير الواضح نقصدا معنى وعبرا عنه بلفظ لا يستتيم أساءوا استعبال التعبسير الواضح نقصدا معنى هذه الحالة لا يؤخذ بالمعنى الواضح للفظ بل يجب أن يعدل عنه الى المعنى الذي قصد اليه المتعاتدان دون أن يرمى ذلك بالمسخ والتصويه غالمبرة في تقسسير العقود والتعرف على النية المشتركة للمتعاتدين عن طريق معلير موضوعية تمكن من الكشف

( طعن رتم ٣٧٣ لسنة ١٠ ق ١٢/٢/١٢/١ )

### قاعسدة رقسم ( ٥٣١ )

#### : المسلما:

الطبيعة الميزة لاجراءات التعاقد الادارى ... لا تستقيم مع التقدم بعطاء مضاير الشروط الجوهرية التى تضعها الادارة ... التزام قواعد التفسير الضيق فيها يرد على خلاف هذا الاصل .

### ملفص الحسكم :

الاصل أن من يوجه الايجاب فى المتد الادارى انها يوجهه على أساس الشروط العلمة المعلى عنها والتى تستقل الادارة بوضعها دون أن يكون الطرف الآخر حق الاشتراك فى ذلك وليس أن يريد التعاقد الا أن يتبسل هذه الشروط أو يرفضها 6 علاا أراد الخروج فى عطائه على هذه الشروط على العصل ان يستبعد هذا العطساء الا أن يكون الخروج متصورا على بعض على الشروط الجوهرية المطنة غنى هذه الحالة أجيز

للادارة أن تتنساوض مع صاحب المطساء الاتل للنزول من كله أو بعشر تحنظاته ، فلى ضوء هذه الطبيعة الميزة لاجراءات التعاقد الادارى والتى لا يستقيم معها في الامسل المتسدم بعطساء معلير للشروط الجوهرية التي تضعها الادارة ، يصح التول بالتزام تواعد التسسير الضيق فيسا يرد على خلاف هذا الاصل وبحيث تعتبر طبيعة المتسد من الموامل التي يستعلى بها في ترجيع المنى الذي يتنقى مع هذه الطبيعة .

( طِبِن بِعِي ٢٢٢ إسنة ١٠ قِ - جَلِسة ٢٨٢١/١٢/١٤ )

# رابما ــ للادارة سلطة الإشراف والتوجيه على تنفيذ المقد الادارى ، والانفراد بتمديل شروطه والاضافة اليها بما يراه منفقا مع الصالح العام

### قاعسدة رقسم ( ٥٣٢ )

المسطا

عدم تساوى مصالح الطرفين ، اذ يجب أن يعلو الصالح العام على المصلحة الفردية الخاصة — ثلادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيف المصلحة ، ولها الانفراد بتغيير شروطه أو اضافة جديد اليها بما تراه أكثر اتفاقا مع الصالح العام — أذا وصل التعديل إلى حد الفسخ فللطرف الآخر الحق في التعويضات أذا أختلت الموازنة في الشروط المائية — سلطة الادارة في أنهاء العقد للصالح العام مع تعويض الطرف الآخر عن الضرر .

### ملفص العكم:

ان العقود الادارية تتبيز عن العقود المدنية بطابع خاص ، مساطه احتياجات المرفق الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المسلحة العسامة على مصلحة الافراد الخاصة ، فيبنا تكون مصسالح الطرفين في العقود المدنية متوازية ومتساوية ، اذا بهسا في العقود الادارية غير متكافئة ، اذ يجب أن يعلو المسالح العام على المسلحة الفردية الخاصة ، عكافئة ، اذ يجب أن يعلو المسالح العام على المسلحة الادارى ، ويترتبه على ذلك أن للادارة سلطة الاشراف والتوجيه على تنفيذ العقود ، وأن لها دائيا حق تغيير شروط العقد وأمسافة شروط جديدة ، بما قد يتراءى لها أنه اكثر اتفاقا مع المسلح العام دون أن يتحدى الطرف الأخسر بقاعدة « ان العقد شريعة المتعلون » ، كل ذلك بشرط الا يمسل التعديل الى حد فسخ العقد كلية ، والا جاز المعاونة في الشروط الملية ، وبشرط أن يسكون يترتب عليها كذلك أن اللادارة دائيا سلطة انهاء العقد اذا قدرت أن هذا

(م ٥٢ - ع ١٨)

مِتتَسَيه الصالح العلم ، وليس للطرف الآخر الا الحق في التعويض أن كان لم وجه تا وافدًا على تُقلقه الأصل في الطود الدنية التي لا يجوز الن يستقل احد الطرفين الدخوا الواقد المؤلف الإخراف الأخر .

غاذا ثبت أن البوية المتعاقد عليها مع احد أسلحة الجيش أصبحت غير صالحة للغرض وعلى متتفى ما سبق ، غله أذا ما ثبت أن المتعاقد من أجله عليها بسبب تفيير صخف الجلد المستعمل لاحدية الجنسود ، غلادارة أن تنطل من تعاتدها وتعبل سلطتها العامر في أنهاء العقد ، مع تعويض المتعاقد عبا أصابه من ضرر ، غاذا أتضح أن هذا الصنف من البوية على عند عبا أصابه من ضرر ، غاذا أتضح أن هذا الصنف من البوية لا سويل الانتقاع به بعرضه البيع في الاسواق المحلية ، قاد فقت المائزة التعويض لا سويل للانتفاع به بعرضه البيع في الاسواق المحلية ، قاد فقت المتعاقد أن يعوض عن رغض البوية ، والتعويض بوجه عام متياسه الضرر الباشر ، وهو يشتبل على عنصرين جوهريين ، بعد الفسارة الشرك على عنصرين جوهريين ،

أطعن رتم ٢٥٢٠ لسنة ٢ ق \_ جلسة ٢٠٤/١٩٥٧)

### قاعسنة رقسم (٣٣٠ه)

#### : la....dk

حق الجهة الادارية في تعديل شروط العقد واضافة شروط جديدة الهها بها يترادق فها أنه التتر الفاقا مع السالح الدام ، كما ان فها سكالة الهداء العقد الذا با قدرت أن عذا الإجراء يقضيه الصالح الدام \_ ليس للبنمائد جمها الاجتباع بقاعدة العقد شريعة للتمـــاقدين ... ليس له الا الحق في التعويضات لن الان لها وجه .

## ملخص الحكم:

ان العقود الادارية تتبيز عن العقود المنية بطبيع خاص بف خاص احتياجات المرفق الذي سبتهدف البقد قسسيرة وتفايية وجه المسلحة المسلحة الادارد العاصة ويترتب على ذلك أن للادارة سلطط الإثرادة والتيجيه على تنفيذ العقود الادارية ولها دائما حق عفير شروط المعد واضافة شروط جديدة بما قد يتراءى لها أنه اكثر اتفاقا مع المسلح

العمم هون أن يحتج الطرف الآخر بقاعدة أن المقد شريعة المتعاقدين ، كساة غيرتب عليها كذلك أن المادارة دائما سلطة أنهاء المقد أذا قدرت أن هسدة هو ما يقتضيه الصسالح العسام ، ولا يكون الطرف الآخسر ألا الحق في المقويضات أن كان لها وجه حق ، وذلك كله على خلاف الاصل في المقود المعنية التي لا يجوز للظرف الآخر أن يستقل بتعثيل شروطها ألو تفسينها أو أنهائها دون أرادة الطرف الآخر ، وأذا ما لجأت الجهة الادارية الى أنهاء المقد على هذا النحو وثقاً الهذه الأسئن قال المقد ينحل ويعتبر كان لم المعتد على هذا المحاد الى المالة التي كانا عليها تبل المقد غيرد كل منهما الى الكراد الله جائر الحكم بالتعويض .

( طعن رقم ۸۸۲ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۱۹۲۸/۳/۲ )

# قاعــدة رقــم ( ۲۴ه )

## -

أن نص لآئمة المنافسات والزايدات على الاحتفاظ لجهة الآدارة بالحق في تعديل العقد بالزيادة او النقص في هدود معينة في عقود التوريد وخلوها من نقص مماثل بالنسبة لعقود بيع الاصناف يستفاد منه أن المشرع لم يخول جهة الادارة هذا الحق بالنسبة لهذه المقود .

### ملخص المسكم:

واش كانت المادة ٨٧ من الأحة المتلمسات والمزايدات قد قضت بأن تحتفظ الوزارة أو المسلحة أو السلاح بالحق في تعديل المقد بالزيادة أو النقص في حدود ١٥ ٪ في عقود الوزايد الاعتبال عن عقود الإعبال دون أن يكون المتعبد أو المقاول الحق في المسالبة بهاى تعويض عن ذلك ، عان الثابت أن اللائحة المذكورة قد خلت من أي بهاى تعويض عن ذلك ، عان الثابت أن اللائحة المذكورة قد خلت من أي بين مثلل بالتسبية التي الاستناف الأمر الذي يستقاد منه أن المشروع لم يخول جهة الاستقاد منه أن المشروع لم يخول جهة الادارة بالمستنبة ألين عقود بنيم الاستناف المنتفد من تعقيلها ورفعا ورفعا ورفعا بالشاهة الذي تخليف عليها المستقدم الاستناف المنتفد التي المنتفد ا

والمسالح في شائها لتنبين مدى حاجتها اليها كلها أو بعضها ، ثم عسدت بعد ذلك الى بيمها ، ومن ثم غلم تعد حاجة الى تعديل عقود بيعهسا بالزيادة و النقص .

( طعن رتم ١٥٤ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/١/١١١ )

#### قاعدة رقسم ( ١٥٥٥ )

### المنسطا :

الإدارة تبلك تعديل شروط العقد ... وجوب تعويض التعاقد عما لحقه من غير نتيجة هذا التعديل .

### بلخص الحكم:

لا كان تعديل المقد الادارى أبرا تبلكه الادارة المتعساقدة على أن تعويض المتعاقد معها عبا لحقه من ضرر نتيجسة هذا التعسديل لذلك غان. المطعسون ضده وقد أسسبه ضرر من توريد الدواجر مذبوحة غانه يكون له التعويض .

( طعن رقم ٢٩٩ لسنة ١١ ق \_ جلسة ١١/٥/١١١ )

### قاعستة رقسم ( ٥٣٦ )

#### البسطا:

عقد ادارى ... حق الادارة في تعديله كلما اقتضت حاجة الرفق هذا التعديل ... نطاقه ... لا يشمل تعديل موقع التنفيذ •

### بلخص الفتسوى :

من المبادىء الاساسية المستقرة أن الجهة الادارية التصائدة تبلك من جلتها وحدها وبارادتها المنردة وعلى خلاف المالوف في معسلات الابراد نهيا بينهم ، حق تعديل العقد اثناء تنفيذه وتعسديل مدى التزامات المتعدد مها على نحو وبصورة لم تكن معسروفة وقت أبرام المقدد كا غتزيد من الاعباء الملقاة على علتى الطرف الاخسر أو تنتصها ، وتقسلول الاعبال أو الكيسات المتسساتد عليها بالزيادة أو بالتقص على خلاف با

منص عليه المقد وذلك كلما اقتضت حاجة المرفق هذا التعديل ، من غير آن يحتج عليها بقاعدة الحق المكتسب أو بقاعدة أن العقد شريعة المتماتدين ، غير سلطة التعديل هذه ليست مطلقة بل ترد عليها تبود معننة تقتضيها ضرورة التونيق بين المسلحة العسامة والمسالح الفردية للمتعاقدين معها ٤ وفي مقدمة هذه القيود ما يتصل بطبيعة التعديل حيث تتتصر على نعسوص العتد المتصلة بسير الرنق العسام ونطاق ومقتضيات العمل المطلوب تنفيذه من المتعساقد على أن جهة الادارة لا تملك ان تتناول بالتعديل النمسوس المتعلقة بالزايا المالية المتفق عليهسا والتي يستنيد منها المتعاقد معها حرصا على مصلحة الخاصية ، ومن هذه القيود ما يتصل بمقدار أو نطاق التعديل وما يترتب عليسه من أعباء جديدة تقع على عاتق المتعاقد نتيجة لسلطة النعديل ، اذ يتعين أن تكون هذه الاعباء في الحدود الطبيعية والمقسولة بن حيث نوعهسنا واهبيتها في نطاق موضوع العقم بحيث لا تتجاوز المكاتبات المتعادا الفنية والمالية أو أن يكون من شائها أن تقلب العقد رأسب على عقب بحيث يصبح المتعاقد وكانه أمام عرض جديد ، أو تغيير في موضـــوع المقد أو محله والا جاز للمتماقدان بطلب مسلخ العقد ، ويقابل حق الادارة في تعديل العقد الاداري أشاء التنفيذ حق المنعاقد معهدا في المحافظية على التوازن المالي للعقد وتعويضيه عن الآثار المرتبسة على هذا التعديل .

ومن حيث أنه بالنسبة إلى الحالة المعروضة ، غان موقع التنفيسة لا يعتبر داخلا في نطباق الخدمة أو العمل ، كما أنه لا يعد من وسسائل أو طرق التنفيذ ومن ثم غان سسلطة الادارة في التصديل لا تبتد اليسه لخروجه عن النطاق الجائز لها قانونا وبهذه المثابة غانه يكون من العنساصر الاساسية التي يراعيها المتعاقد عند أقباله على التعساقد والتي يضعها في حسسبانه وتقديره ، واذ كان على هذا النحو غانه لا يجوز تنساوله ياتعديل بعد تبام التعساقد ، وترتيبا على ذلك غان نقل الموقع من مدينة بنها الى بلدة أبو النجا وهما يبعدان عن بعضها مسساقة ، ككيساو متر تقريبا عددود السلطة المقررة للادارة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن تغيير موقع مبنهم التغليش من بنها الى أبو النجأ يخرج عن نطاق سلطة الادارة في تعسديل. المقود الادارية في الحالة المعروضة .

( ملف ۲۰/۹/۷ سـ جلسة ۲۸/۱۱/۲۸ )

## قاعدة رقام ( ۱۲۷ )

#### :.[4....41

المقد الادارى لا ينشأ ولا يتمدل الا بارادة صحيحة من جهة الادارة صحيحة من جهة الادارة من يبلك التعبير عن هذه الارادة ... يجوز لجهة الادارة ان تمدل من شروط المقد الادارى ... لا سبيل الى قيلم هذا التعديل والاعتداد به قانونا ما تم تقتيم عند اجرائه قواعد الاختصاص القررة فلا يتاتي الا من السلطة المختصة بلجرائه ... تتيجة ذلك : ان التعليمات الصادرة من غير هذه السلطة لا تنتج اثرا في تعديل المقد وتحوير اثاره مقتضاه .

### ملخص العسكم :

ومن حيث أن حتوق المتعاقد مع جبة الادارة والتزاماته تتحدد طبقياً لنموص العقد الذي يربط بينه وبين تلك الجهة وما قد يطيب والمه من التعديلات ، وأن العقد الادارى لا ينشأ ولا يتعدل الا بارادة صحيحة من جبة الادارة صادرة مين يبلك التعبير عن هذه الارادة لا يبلك أبيام العقود الادارية أو تعديلها الا من نبط بهم تأتونا هذا الاختصاص و مقتضى ذلك أنه حيث يجوز لجهة الادارة أن تعدل من شروط العقد الادارى غلا سبيل الى قيام هذا التعديل والاعتداد به قانونا ما لم تلتزم عند أجرائه قواعد الاختصاص المتدرة غلا يتأتى التعديل الا من السلطة المختصة بأجرائه ولا ينتج ما عدا ذلك من التطلبات المسادرة من غير هذه السلطة أثرا ما في تعدل المقد وقحوير من مناه وتغيير مقتضاه .

ومن حيث أن مهمة مبندس العقد المشرف على تنفيذه هي الاشراف علي. تنفيذ العقد وفق لسروطه المنفق عليها واصدار ما يلزم من الاوامر والمطبيقية. في جدود طلك الشيروط وورا لا ينوه عنها وليس المندس المعدد أن ينفرد بتمعيلة. المعدد واستحداث التزامات مالية جديدة على عاتق الجهة الادارية قد تضيق بها موازنة العدد المعددة ويتعذر تدبير مصرفها المالي ، وليس المقاول ان يتستر وراء تعليمات شفهية منسوب صدورها الى مهندس العدد ويتذرع بها سبيلا الى تعديله تعديلا ينتل الجهة الادارية بالتزامات مالية جديدة لا تنبثق عن العدد الاسلى ، فيثل هذا التعديل لا غنى عن صدوره من جهة الاختصاص باجرائه ولا ينتج المتحديلة الشراطة الفاسة كا السبيل .

ومن حيث أن الحكم الطعين جاوز الاصل المتقدم وعول في تعديل العقد الادارى على تعليمات شفهية منسوب صدورها الى مهندس العبلية مما لا يثير أصلاف تعديل العقد وتغيير مقتضات وبها يفدو ممه هذا العكم وقد جالله صحيح الطنون متعين الالماه ، وتفدو الدعوى والحال هذه متعينة الونفير دون إخلال بحق المدعى في أية مستحتات لم يتم صرفها من قبل الجهة الادارية في حدود العقد الاصلى وما يستتبعه تنفيذ أحكامه .

( طعن رقم ٥٤٨ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ٢٢/١١/١٨)

خليسا ــ حق المتعاقد في التعويض العادل عن الأضرار التي تلحق بمركزه التعاقدي أو تقلب ظروف العقد المالية بسبب مبارســـة ههة الادارة سلطانها في تعديل العقد

### قاعسدة رقسم (١٩٨٠)

: 12-41

ان حق المتعاقد في التعويض عن زيادة الإسعار يقتصر على تفطيه الزيادة في الإسعار السوقية الجارية غملا بين يوم التنفيذ الاول الذي تاجل ويوم التنفيذ الفعلى للمقد ... الضرر المباشر القاتج عن تأخير جهة الادارة في تسليم موقع العمل لا يتجاوز ذلك لتفطية ما كان قد قبله التعاقد من نقس في تحديد ثين المادة عن سعرها في السوق عند التعاقد .

#### · ملخص الحكم :

ان المتعاقد وقد ارتضى في تعاقده مع البلدية على حسبه هذه المادة على أسلس سعر المتر المربع ٢٠٠٠ مليم بينها كان سعرها في السوق الحرة وتتنذ ا جنيه و ٢٠٠٠ مليم لا يسوغ له بعد ذلك أن يرجع على المصافظة المدعى عليها الا بالفروق التي تتبثل في زيادة سعر هذه المادة وقت تنفيذ عيلية الرصف في ديسمبر سنة ١٩٦١ عن سعرها السسوقي فعسلا وقت التعاقد أي أن حق المقاول المدعى في التعويض في هذا الشق من دعواه يتحدد بحسب الزيادة في سعر السوق لهذه المادة في ديسسبر سنة ١٩٦١ عن سسحرها بالسوق وقت التعاقد وهذا المبلغ كما حددته المحافظة ٣٣ جنيه و ٢٥ مليم لأن هبوط المدعى بسعر هذه المادة في عطائه الى نصف ثبنها السسوقي أمر تم تعاقده في شسانه ولا يسسوغ له أن يتخذ من تراخى جهسة الإدارة فريعة يتحلل بها من انتزامه كها حدده على هذا النحو ويكون حقه في التسويق قاتصرا على تنطية الزيادة في الاسسعار السوقية الجارية معلا بين يوم التنفيذ الأول الذي تأجل ويوم التنفيذ الفعلى للعقد اذ يبين عنين الحدين بتبثل الضرر المباشر الناتية عن تأخير جهسة الادارة

فى تسليم موقع العبل ملا يجاوزه لتفطية ما كان قد تبله المتاول من نقص فى تحديد ثمن الكبية اللازمة للمبلية من هذه المادة عن سعرها فى السوق مند التمساقد .

( طعنی رتبی ۱۶۲ ، ۸۱۵ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۲۲/۲/۱۹۷۱ )

## قاعسدة رقسم ( ١٩٩ )

#### : المسطا

حتى المتعاقد في العقد الادارى في التعويض العادل عن الاضرار التي تلحق بمركزه التعاقدى أو تقلب ظروف العقد المائية بسبب معارسة جهة الادارة سلطتها في تعديل العقد وتحويره بما يتلام والصالح العام ينصرف أثره وتقوم مقتضياته حيث تمارس جهة الادارة من جانبها وحدها وبارادتها المقددة تعديل العقد اثناء تنفيذه — تعديل العقد بعد ابرامه بارادة مشتركة سوية نظرفيه معا لا يرتب لأى منهما الحق في التعويض الا بقدر ما يثمره اتفاقها المشترك — كما أن المفاء المتعاقد مع الادارة من تنفيذ بعض التزاماته ومباشرة جهة الادارة تنفيذها بنفسها في اطار من حقها المقرر في التنفيذ لا يستوى مسوغا لتعويضه عن هذا الاعفاء وقد يستقيم وجهه لمساطته عن الخلاله بالتزامه وترتيب مسلوليته قبل جهة الادارة عن هذا الخطا التعاقدى — اساس ذلك .

#### بلغص الحكم:

ومن حيث أن حق المتعاتد في العقد الادارى في التمويض العسادل عن الأضرار التي تلحق بمركزه التعاتدي أو تقلب نظروف الستسد الماليسة بسبب ممارسة جهة الادارة سلطاتها في تعديل العقد وتحويره بما بتلام والمسالح العام > انما ينصرف أثره وتقوم مقتضياته حيث تمارس جهسة الادارة من جائبها وحدها وبارادتها المنفردة تعديل العقد اثناء تنفيذه تبعسا المتضيات

سير المرفق العام ... أما تعديل العقد بعد ابرامه بارادة مشتركة سيوية لطرنيه معسسا شأن ما يترتب في علاقات الافراد فيما بينهم فلا يرتب لأي منهما مثل هذا الحق في التعويض الا بقدر ما يثيره اتفاقهما المسترك 6 كذا مان اعمياء المتعاقد مع الإدارة من تنفيذ بعض التزاواته ومباهم م جهة الإدارة تنفيذها بنفسها في اطار من حقها المقرر في التنفيذ الماشر معد اذ يثبت تعثره في هذا التنفيذ وتقاعسه عن النهوض بمتتضياته ، لا يستوى يسوغا لتعويضه عن هذا الإعناء وأنها وعلى تقيض ذلك قد يستقيم وحها لساطته عن اخلاله بالتزامه وترتيب مسئوليته تبل جهسة الادارة عن هذا؛ الخطأ العقدى ، وعليه فإن اعفاء المدعى من تنفيذ اعمسال تركيب الطلبات اكتفاء باشرافه على هذا التركيب لقساء مبلغ ٣٠ جنيها عن كل طلبية ، بناء على اتفاق مشترك بين الطرفين عدل من أحكام المقد الاصلى في هذا الشأن الامر الذي يناي عن أن يكون من تبيل ممارسة. جهسة الإبارة سلطانها في تمديل المقد ، وكذا اعماء المدعى من توريد المحولات بعد أن استطيل. تتاعسه عن توريدها وثبت تراخيه المخل نيه اذ أبدى في } بن أغسطس سنة ١٩٦٢ أنه تلقى عروضا من بلغاريا بشان هذه المحولات وأنه بصدد عرض مواصنتها على الطاهنة ولم يتم توريدها من قبله حتى ٢٧ من أكتسوير سنة ١٩٦٤ إذ اضطرت الطاعنة إلى شيرائها بيعرفتها ١٠٠٠ اليس في ذلك. في مجموعة ما ينهض سندا لتعويض المدعى على أي وجه 4 ومن ثم متد جائب الحكم الطعين صحيح القانون ميها قضى له من التعبويض في هدا الشسان .

( طعن رتم ٢٢٥ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٥/٤/٨١٥ )

# سائسا — جواز تعهيل الاسعار العبيائية عليهار انتساء التنفيــذ

قاعدة رقيم (٥٥٠)

: المسلما

الاصل هو أن تتحدد حقوق المتعاقد طبقا أنص العقد وأن الاستعار المتفق عليها تقيد طرق العقد لائحة الماقصات والمزايدات اجازت تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطرا عليها الثناء التنفيذ من ارتفاع بشرط أن يتضمن العقد نصا بالمحاسبة على الزيادة في الاسعار للا يغير مما تقيم أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح تقضى بسريان جداول الاسعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليبها بعد تاريخ المبل بهذه الجداول أو على تفيد التههدات التي ابرهت للساس ذلك لل مجال أعبال هذا الجكم يقتصر على عقود بعنها التي يقي تمهد المتعاقد عند حد تقديم السلعة دون التدخل بالاضافة أو التغير .

### ملخص الفتوى:

ان المادة ٢٦ من لاتحة المناتصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٧ تنص في فقرتها المسادسة على أن ( الفئات التي حددها مقدم العطاء بجدول الفئات تشسيل وتفطى جبيع المصروفات والالتزامات ليا كان نوعها التي يتكبدها بالنسبة الى كل بنسد من البنود ، وكذلك تشمل القيام باتهام جبيسع الاعمال وتسليمها للمصلحة أو السلاح والمحافظة عيلها اتناء مدة الضمان طبقا لشروط العند وبعمال الحساب الختامي لهذه الفئات بصرف النظار عن تقلبات السوق والعملة والتعريفة الجبركية ورسوم الاتتاج وغيرها من الرسوم .

ومناد ذلك أن حقوق المتعاقد تتحدد أصلا طبقا لنصوص العقد فيتعين

حتفيذه وفقاً لما أشتهل عليه وأن الأسمار المتفق عليها تعيد طرفي المعسد كاصل عام قلا يجوز للمقاول أن بطالب بزيادة على أساس ما يطسرا عليها من زمادة ،

واذا كانت المادة الماشرة من لائحة المناصحات والمزايدات قد أجازت النصى في المقود على تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد يطلب عليها أثناء التنفيذ من ارتفاع مان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعملله في الحالة المائلة أذا لم يتضمن العقد نصا بمحاسبة المقلول على الزيادة في الاستغار .

ولا يغير مما تقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح تقضى بسريان جداول الاسمار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعصد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذ التعهدات التي ابرمت من قبل هذا التاريخ . ذلك لأن مجال اعمال هذا الحكم أنها يقتصر على العقدود التي يقف تعهد المتاقد فيها عند حد تقديم السلمة دون تعهد منها بالاضافة أو التغيير كما هو الحال في عقود التوريد ، وتبعال اذلك تضرح عقود المقاولة من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر العقد لا تشتبل على مجرد تقديم المواد وإنها تتضبن تدخل المقاول بتحويلها وصنيعها وتركيبها بايتق وطبيعة العملية المسندة اليه .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية المتاول . . . . . في صرف فروق أسمار مواد البنسساء التي يطالب بها .

( المك ۲۱/۲/۷۸ ــ جلسة ۲۱/۲/۲۸۱ )

# سابعا - عدم جواز التفازل للفي او التماقد معه من الباطن في هذا الشان الا بموافقة الادارة

### قاعدة رقيم (١)ه)

#### المسطا:

قيام المتعاقد بتنفيذ المقد الادارى بنفسه ... عدم جواز التنازل اللغم التعاقد معه من الباطن في هذا الشان ، الا بموافقة الادارة ... مخالفة ذلك تؤدى الى اعتبار التنازل باطلا ، فلا يحتج به في مواجهتها بل يبقى المتعاقد الاصلى مسئولا شخصيا عن تنفيذ العقد المامها ... أساس ذلك ... هو ان التزامات المتعاقد مع الادارة شخصية ، وقد نص على ذلك صراحة في المادة ٨٢ من قرار وزير المالية رقم ٢٤٥ اسنة ١٩٥٧ الصادر بلائحة المناقسات

### ملخص الحكم:

انه من المسلمات أن يقوم المتعاقد بنفسه بالتنفيذ فالتزامات المتعاقد مع الادارة التزامات شخصية لا يجوز له أن يحل غيره فيها أو أن يتعاقد بشأنها مع الغير من الباطن الا بموافقة الادارة فاذا حصل التنازل عن المقد بدون موافقة الادارة كما هو الحاصل في هذه المسازعة فأن التنازل يمتبر باطلا ولا يحتج به في مواجهة الادارة فلا تنشأ بين المتعاقدين من الباطن وبين الادارة أية علاقة \_ وبيقي المتعاقد الاصلي مسئولا في مواجهة الادارة في كلتا الحالتين .

ونضلا عن هذا غان ذلك منصوص عليه تشريعا في لائحة المناتسات والمزايدات المسلارة بترار وزير الماليسة رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ اذ ورد النص على ذلك صراحة في المادة ٨٣ التي تقول « لا يجوز للمتعهد أو المقاول النزول عن المقد أو عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها الا بعسد أخذ موافقة السلاح أو المسلحة المختصة كتابة ويجب أن يكون مصدقا عسلى

#### **— 73 —**

"التوقيعات الواردة ديه من مكتب التوثيق المختص ، ويبقى المتعهد أو المقاول مسئولا بطريق التضامن مع المتنازل اليه عن تنفيذ المعقد ولا يخل تبسول عزوله عن المبالغ المستحقة له بما يكون للمصلحة قبله من حقوق » .

ويخلص من ذلك أن المدعى مسئول مسئولية شخصية في تنفيذ التزاماته التي تضيفها المقد .

( طعن رقم ۱۱۰۹ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۲۸/۱۲/۱۲ )

# ألكف التمسن

### قامسدة رقسم ( ۲)ه ﴿

#### : 15 -- 48

ان التَّقَلُ الْكُلُاقِ عَلَيْهِ في المُقُود الْحَارِيَة يَنْيَد طَرَقَيْه كُلُصل عَلَم ... لا يوجد مانع قانونا من الاتفاق على تمديله .

## بكفس العنكم :

ان ألنس آلذى يتحدد باتفاق المتعادين في المتود الادارية وان كان يعيد كاصل عام طرفيه ، ألا أنه لا يبنع تأتونا من انتساق على تعسديله ، ألا أنه لا يبنع تأتونا من انتساق على تعسيله ، ألا ما تلاتت ارادة السلطة ألادارية المختصة بابرام المتد الاصلى صريحة ولالطعة مع ارادة المتعادد معها على تعديل الثبن كان واجب النفساذ وابتنع الخروج عليه الا في حدود التاتون .

﴿ طُعنَ رَمْم ١٢٧٢ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/١/١

# المستعة رقسم ( ۱۲٪ه )

#### المِسطا:

ان تحديد الثنين على أساءن الوحدة لا يعنى أن بن على جهة الادارة ان تبقض الصفقة كبا تشاء بعد ان حدد سعر الصفقة بلكبلها على اسساس مجموع الوحدات التي كانت محلاً للتماقد •

### يلخص المسكم :

لا يسوغ للادارة كلك أن تتذرع بأن الثبن قد خدد على أساس سفر الوحدة ولم يحدد بصفة اجبالية أذ أن تحديد الثبن على أسساس سسعر الوحدة لا يعنى أن بن حق جهة الادارة أن تبغض الصفقة ؟ كما تقسام

واللين وهم ١٩٧٠ لا شنة ٢٦ ان سـ جلسنة ١٩٧٠ (١٩٧٠ -

### قاعسدة رقسم ( }}0 )

#### البسدا:

انطواء الثبن في المقود الادارية على فروق علاوة تحويل المبلة وما في حكمها ليس ثبة ما يبنع قانونا من الاتفاق على زيادة الثبن بما يوازي هذه الملاوة ... عدم مخالفة هذا الإجراء للاتحة المخازن والمستريات .

### بلخص الحسكم :

ليس ثبة حظر من تانون أو نظام علم على أن ينطاوى الثين في المتاحد الادارية على غروق علاوة تحويل العبلة أو ما في حكبها ؟ غلا مخالفة والحالة هذه في اتناق طرفي العقد على زيادة الثين بما يوازى تبيسة هذه العلاوة . ولا تنهض الفترة التاسعة من المادة ١٣٧ من لاتحة المضارة والمستريات التي كان معبولا بها في حيثه ؟ والتي تقابل الفترة العاشرة من المادة ٣٤ من لاتحة المنتصات والمزايدات الصادرة في ٢٢ من يوليلة سنة ١٩٥٤ والتي لم يتم نشرها ؟ لا تنهض هذه الفقرة حجلة ضحواب هذا الفظر ؟ لان مجال هذه الفشرة هو بيان الحالات التي تلتزم عبها الجهة الادارية بتسوية الرسوم والضرائب التي تحصل عن الإصافة الموردة في المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد ؟ دون ثبات حجر على حرية الادارة في الاتفاق على زيادة الثين في غير هذه الحالات للاعتبارات التي تقدرها .

( طعن رتم ۱۲۲۲ لسنة ۱۲ ق - جلسة ۱۹۷۰/۱/۱۷ )

## قاعسدة رقيم ( ٥٥٥ )

#### المِسطا:

عدم انفاق التماقدين على المسعر قبل التوريد ... تحديد المسـعر القاسب بمعرفة المحكمة ،

#### ملخص المسكم:

من حيث أنه بالنسبة لتوريد اللبن ، علما كان الثابت أن الدينــة

الجامعية طلبت من المدعى في ٣ من توفيس سنة ١٩٦٢ أن يورد لها زحاجات من اللبن المستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تتفق معه على سعر توريدها ٤ وقد قام المدعى بتوريد الكبية المطلوبة عن شبهر نوفهبر سنة ١٩٦٢ وطالب في غانورته عن هذا الشهر بالثبن على أساس ١٨ مليما للزجاجة غاتصلت الدينة الحامعية بشركة مصر للالبان وعلمت منها بأنه من المكن التوريد البهة عن طريق توكيلها بهم الحديدة والطرية بسعر ١٥ مليها للزجاحة و14 اصر المدعى على طلبه تعاقدت الدينة الجامعية مع التوكيل المشار اليه اعتبارا من ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٢ ومثار المنازعة يدور حول تحديد قيهسة ما ورده المدعى من اللبن خلال الفترة المشار اليها نبينما تتمسك الادارة بان تكون المحاسبة على أساس سعر نصف الجبلة وهو ٧٥ مليها للكيلو حرام من الالبان التي وردها وقدرها ٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدمى أن تسكون المحاسبة على أسساس ٩٠ مليما للكيلو واذا لم يتفق الطرفان تبل التوريد على السعر الواجب المحاسبة بمتنضاه ولم تنطو الاوراق على ما يفيد تبول المدعى صراحة أو ضبنا توريد اللبن البستر بسعر نصف الجبلة : وبن ثم فلا وجه لما ذهبت اليه الادارة وسايرها نيه الحكم المطعون نيه من وجوب الاخذ بسعر نصف الجبلة في هذه الحالة وترى المحكبة أن تكون الماسية بسمر ٥ر٨٢ مليما للكيلو على اساس أن الفرق بين هذا السعر وبين سمر نصف الجبلة يعادل ٧٥٥ مليمات لكل كيلو وهو ما يوازي ١٠٪ من سمعر نصف الجبلة يبثل الربح المناسب الذي تقدره المحكبة للبدعي باعتبار أنه قد اشترى اللبن بسعر نصف الجملة ومن ثم يكون المبلغ المستحق للمدعى نتيجة ذلك هو ٢٢ جنيها و ٨٠٠ مليم ،

( طعن رتم ٢٠ه لسنة ١٣ ق \_ جلسة ١٣/١/١/١٧ )

قاصدة رقيم (٢)ه)

المسطا:

البالغ المغوعة الى الشركة الوردة زيادة من الثين المستحق لها نتيجة لغلط في تحويل هذا الثين يعتـــبر منفوعا بدون وجه حق وتلتزم الشركة برده .

#### ملخص الفتوى :

بحث تسم الراى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٤ من اكتسبوير مسئة ١٩٥١ موضوع المبلغ الذى دفع على اسساس الدولار الى احدى الشركات عن توريد ادوات للحكومة المصرية .

وقد لاحظ التسم أن العقد مقوم بالجنيه المصرى على أن يكون الدنع في الطاليا بفتح اعتماد بالجنيهات الاستولينية نظرا إلى أن الجنيه المصرى غير قابل للتحويل في ايطاليسا كهسا تبين أنه تمسذر فتح الاعتماد بالجنهسات الاسستولينية وقد عهسدت وزارة الماليسسة المصرية إلى وفاء ثبن الصفقة عن طريق تحويل الدولارات الموجودة لها في أيطاليا من رصيد التعويضات الإيطالية المستحق لمصر .

ولما كانت حقوق الدائن — الشركة — جب الا يطرا عليها أى تغيير سواء بالزيادة أو بالنقص من جراء تعذر فتح الاعتباد بالجنيهات الاسترلينية للسبب خارج عن أرادة المدين وهو الحكومة المصرية غانه يجب الا تحصل الشركة على أكثر مما كانت تحصل عليه لو أن الاعتباد قد فتح بالجنيهات استرلينية .

فلو أن ذلك قد تم لما حصلت الشركة على اكثر من مقابل مائة الف جنبه مصرى محولة الى جنبهات استرلينية ثم الى ليرات ابطالية اى نحو ١٩٦٦ مليون ليرة بسعر القطع في يوم الدفع ، أما وقد حصلت على أكثر من ٢٣٦ مليون ليرة قاتها تكون قد قبضت القرق بغير حق .

ويلاحظ التسم كذلك أن الدفع على الوجه الذى تم به لم يكن نتيجة الثانى على تعديل طريقة الوفاء . كما رأت أدارة الرأى لوزارة المالية بل كان تيجة خطأ وتحت فيه المغوضية المصرية في ايطاليا عند تنفيذها للامر المصادر اليها من وزارة الخارجية أذ أن هذا الامر كان يقضى بتسليم الشركة ليرات أيطاليا يساوية لمبلغ مائة ألف جنيه مصرى على أن تتم هذه المهلية من رصيد المبلغ المستحق لمصر من التعويضات الأيطالياة وهو بالدولار الامركى ، وكان تنفيذها هذا الامر على وجهه الصحيح يقفى بتحويل المائة الله بصرى حسابيا الى لرات ايطالية ثم أمر ابتلك بدعم هذا القدر من

الليرات من حساب مصر نيه الا أن المنوضية أخطات تنفيذ الامر محولت المائلة الله جنيه حسابيا إلى دولارات أمريكية ثم حولت الدولارات الى عليرات وأمرت البنك بدنعها إلى الشركة وأخطرت الشركة بأن تقبض من البنك هذا المبلغ

وهذا الوفاء لم يحصل بناء على انفساق سابق عدل طريقة الوفاء الأوفر ورب الموض في روما لم يكن من شأنه التعاقد فهو ليس الا منفذا لما أمرت به وزارة المالية وكل ما في الامر أن الشركة رأت أن الموضية قد وقعت في خطأ يؤدى الى حصولها على اكثر مما كانت تستحق فانتهزت المقرصة وسارعت بالقبض .

ولا وجه لتول بأن محاسبة الشركة على أساس ما يساويه الدولار من ليرات أبطالية بعد تعاملا في السوق السوداء . لأن هذه العمليــة تعالى عمرية عادية معترف بها في أبطاليا محل الوغاء عن طريق بنك روما ما

وكما أنه لا وجه للتحدى بالمادة ١٣٤ من القاتون المدنى التى تنصير على أنه اذا كان محل الوفاء نقود! التزم المدين بتدر عددها المذكور في المقع حون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أى أثر منظك أن محل تطبيق هذه المادة هو تقدير قيمة الجنيه المصرى أو الاسترليني اللفين كانا محل التماقد . أما في الحالة الممروضة غان المطلوب هو استبعاد عملة أخرى هي الدولار لم يحصل الاتفاق على الدفع بها ولا شأن لها ين التعاقد وإنها استعملتها الحكومة المصرية لامكان الوفاء . ولا دخسال على الدناء سعرها أو انخفاضه .

لذلك انتهى رأى التسم الى أنه يجب محاسبة الشركة على هدة الصنفة على أساس ما يساويه الثمن حدولا من الجنيسه المسرى الى الجنيه الاسترليني حمن ليرات الطالية يوم الوغاء . وأن ما سبق صرقه عملا زيادة على المستحق يعتبر مدنوعا بغير حق ونتيجة خطأ من جانب المغوضة المصرية بروما ويقتضى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداده طبقاً الما من القانون المدنى .

﴿ يُنْتُوى رِيْمَ ١٤م فِي ٢٥/١٠/١٥١١)

## تاســما ــ تســـمے جبری

### قاعدة رقم (٧٤٥)

المسطا:

القانون رقم ١٦٣ أسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى معدلاً بالقانون رقم ١٤٢ أسنة ١٩٥١ — نصه على سريان جداول الاستعار وقرارات تعيين الارباح على ما يتم تسليعه من مسلع بعد تاريخ العصل بالجداول او القرارات ولو كانت تنفيذا لتمهدات ابرمت قبل هذا التاريخ سشرط تطبيق هذا الحكم في حالة زيادة التسميرة بعد المعاد المحدد للتوريد الا يكون التاخير راجعا الى فعل المتعهد — مثال بالنسبة لتعديل استعار السيارات بمقتضى قرار وزير الصناعة رقم ١٣٢٣ اسنة ١٩٦٧ المتشود في موتورز وبين مجلس بلدى مدينة الميزة على السيارات التي لم يتم توريدها على تاريخ التعديل ما دام معاد التوريد ينتهي في ٢١ يونية ١٩٦٢ — ١٩٦٢ — عتى تاريخ التعديل ما دام معاد التوريد ينتهي في ٢١ يونية ١٩٦٢ — المحدة القول بان التسميرة المجبرية امر متوقع — لا محل لقصر النص على حالة تعديل التسميرة بالزيادة دون تعديلها بالتقصان لورود النص على حالة تعديل التسميرة بالزيادة دون تعديلها بالتقصان لورود النص عليات

## ملخص الفتسوى :

ان المادة الثامنة من المرسوم بقنون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشنون التسمير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ انمس على لان « تسرى جداول الاسعار وقرارات تعين الارباح على السلع التي يتم تسنليها بعد تاريخ العمسل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتمهسدات أبرست تبسل هذا التاريخ ، ويبين من هذا النص أنه ولئن كان الاصسله أن المقد الذي يبرم طبقا لتسميرة جبرية معينة ، يحدد الثمن فيه وفقا لهذه التسميرة ، الا أنه أذا صدر قرار بتعسديل التسسميرة الجبرية التي كانت مسلوية وقت التمادة وقت التمادة وقت التمادة وقت التمادة قالم مسلوية وقت التمادة وقت التما

حيى التي تسرى على السلع التي لم يتم تسليبها حتى تاريخ المسل بهذه التسعيرة الجديدة . على انه يراعى انه اذا كان تعسديل التسعيرة قد تم بالزيادة بعد المحاد المحدد للتوريد عان المورد لا يستفيد من تعديل التسميرة ، ولو لم يكن قد قام بالتوريد ، وذلك لاته هو الذي اخل بالتزامه المتعلق بميعاد التوريد ، ومن ثم يتحمل هو الزيادة جزاء تأخيره ، ما لم يثبت أن التأخير يرجع الى التوة التاهرة .

وبن حيث أن الثابت ... في الحالة المعروضة ... أن العقد بين شركة "انجلو اجيبشسيان موتورز وبين مجلس مدينة الجيزة ، قد أبرم في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، وأن ميعاد التوريد المحدد في هذا العقد ينتهي في ٢٦ من يونية سنة ١٩٦٢ ، وأن ترار وزير الصناعة رتم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اسمار السيارات نشر في ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢ ، وعمل به من التاريخ المنكور ، اى ان تعديل السعر الجبرى للسيارات عبل به قبل أن ينتهي يبعاد التوريد المحدد بالعقد ، وبن ثم فانه طبقا لنص المادة الثابنة بن الرسوم بقانون رتم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سالف الذكر ، غان الاستعار الجديدة تسرى على السيارات التي لم يتم توريدها حتى تاريخ تعسديل السعار السيارات بالقرار المسار اليه ، ما دام أن ميمساد القوريد ما زال مهتدا معد هذا التاريخ ، وعلى ذلك يكون من حق شركة انجلو اجبيشسيان يه تورز طلب تعديل اسعار السيارات الواردة بالعقيد ، وفقسا للتسعم -الجديدة ، ولا يجوز لمجلس مدينة الجيزة مسادرة التأمينات المدنوعة . بن الشركة المذكورة أو الحجـز على مستحقاتها ، وله أن يتبـل التوريد بالأسمار الجبرية الجديدة ، أو أن ينسخ العقد المبرم بينه وبين الشركة ، دون أن يكون له الحق في سحب العمل من الشركة وأعادة الشراء عسليم حسابها ، مع ما يترتب على ذلك من الآثار ، على أنه يشترط \_ بطبيعــة من شركة النصر للسيارات قبل صدور قرار التسميرة الجديدة اذ في هذه . الحالة الاخيرة تكون التسميرة القديمة - التي تسلمت السيارات في ظلها -هن الواجبة النطبيق ، ولا يكون للشركة الحق في المطالبة بزيادة الاسمار ، ومُقا للتسميرة الجديدة ،

ولا جدوى للتول بأن غرض التسعيرة الجبرية الجديدة ليس من الأمور الطارئة غير المتوقعة ، ذلك أن التسعيرة الجبرية تضمها الدولة ، وتحاطف دائها بالسرية منها من التلاعب ولا يمكن لأى غرد أن يعرف متدما أى السلع مستدخلها الدولة في التسعيرة الجبرية ، أو ترفع التسعيرة بالنسبة اليها ، وعلى ذلك غان غرض التسميرة الجبرية أو زيادتها ليس من الأمور المتوقعة التي يكون في مقدور كل متعاقد بصير أن يعمل حسابها ومن ثم غاته لم يكنيفي مقدور الشركة المخكورة أن تتوقع زيادة التسميرة الجديدة الشماسيهات المتعساند عليها ، وحتى بغسرض أنه كان في مقدور الشركة توقع زيادة الاسسسمار ، غانه لم يكن في مقدور الشركة وقت تقديم عطائها أن تحتساط لزيادة وبالتالى لم يكن في مقدور الشركة وقت تقديم عطائها أن تحتساط لزيادة السعر ، اذ أن هذا القول يكون سليها بالنسبة الى تثليات الاسسمار جبريا .

ولا يسوغ التول بأن المتصود بالتسعير الجبرى وضبع حد اعلى للاسمار لا يمكن تجساوزه وأن ذلك لا يمنع من الاتفاق على سعر اتل من السمر المحدد جبريا ، ذلك أنه ولئن كان من المكن الاتفاق على ذلك عند. التعاقد . الا أن ذلك لا يحرم المتعاقد حقه ... اذا ارتفعت التسعرة الجبرية - في المطالبة بالزيادة الناشئة عن ذلك ، لأن المتماتد الذي يقبل التماتد يسعر أتل من السعر المحدد أنها يتنازل عن جزء من ربحه أو عمولته ماذا. ما تغيرت التسميرة الجبرية بالزيادة ، مانه لم يكن يدخل ذلك في حسابه عند التعاقد ، ولم يعلم مقدار الزيادة مقدما ، حتى يمكن القول بأنه قبل. التعاقد بأقل من السمعر الجبرى ، كمسا لا يمكن القول بأن نص المادة، الثلمنة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يسرى على المتود التي تقضين سمعرا يزيد على السمعر الجبرى الجمديد اما تلك التي تتضين معرا يقل عن السعر الجديد ، مانها تظل نافذة وسارية المفعول ولا يسرى !! عليها التسمير الجديد ... ذلك أن نص المادة الثامنة قد ورد علما ، بحيث يسرى على كل ما لم يسلم من السلع ، ولو كان عن تعهدات سابقة ، ولم أ مغرق بين ما أذا كانت الاسمار في هذه التعهدات تزيد أو تقسل عن تلك، المحددة في قرارات التسمرة . ولا مجال للاستناد الى الفقرة السادسة من المادة ٢٦ من لاتصة المناتصات والمزايدات اذ لا تعنى هذه الفقرة سوى أن يحدد مقدم العطاء الثبن ، بحيث يقطى جبيع مصروفاته والتزاماته وتتلبات السسوق ، وهي التي يمكن لمقدم العطاء توقعها والاحتياط لها ولكنها لا تشمل باية حال الزيادة الناتجة عن التسمير الجبرى .

ولا يسوغ الاستناد الى ما ورد بالعطاء المتدم من الشركة المذكورة من الشاسبهات من صنع شركة النصر لصناعة السيارات « بضلطة حاضرة » الواردة في عطاء الشركة 4 لا تعنى سوى انها غير مستوردة من الخارج ، ولا تعنى حتما انها موجودة عصلا لدى الشركة ، اذ المعروف ان هذه الشاسبهات من انتاج شركة النصر لصناعة السلميان موتورز بتوزيع انتاجها ، ومن ثم فان هذا التوزيع مرتبط بتيام شركة النصر بالانتاج ، بحيث اذا توقعت شركة النصر عن انتاج هذا النوع لسبب او لآخر ، استحال على الشركة الوزعة الوفاء بالتزاماتها .

ولما كان هذا التوزيع يتم طبقا للتسعيرة الجبرية المحددة بقرار من وزير الممناعة وتقوم الشركة بالتوزيع سواء للافراد أو عن طريق الدخول في المنتصات الحكومية طبقا للتسعيرة الجبرية كذلك . وعلى ذلك غان التسعيرة الجبرية كذلك . وعلى ذلك غان التسميرة الجبرية الخبرية أذا تغيرت بالزيادة غاتها تسرى كذلك في العلاقة بين الشركة المنتجة والشركة الموزعة ، بحمنى أن الشركة الموزعة تتسلم السيارات المتصاقد عليها من الشركة المنتجة بالتسميرة الجديدة ، السيارات المتصاقد عليها من الشركة المنتجيرة التدبية ، المجرد أن العقد أبرم قبل التسميرة الجديدة ، أو لانها بضاعة حاضرة ، أذ لم يتصد من هذه العبارة الاخيرة — كما سبق القول — سوى انها أنساج شركة النصر ، وليست استيراد الخارج ، كما وأن هذه العبارة الاخيرة لا تقيد حتبا أن الشركة الموزعة تستطيع الحصول على البضاعة المتماتد عليها في أي وقت تشاء ، خاصة أذا روعى أن شركة النصر أوقفت أنتاج هذا النوع من الشاسيهات بتعليهات من السيد الوزيد ، لتوجيه الانتاج للاتوبيسات من الشاسيهات بتعليهات من السيد الوزيد ، لتوجيه الانتاج للاتوبيسات من الشاسيهات بتعليهات من السيد الوزيد ، لتوجيه الانتاج للاتوبيسات ،

وبن ثم غلم يكن في متدور الشركة الموردة باعتبارها موزعة لمنتجات شركة النصر لمناهة السيارات الحصول على نلك الشاسيةات في أي وقت ، وأنها كان ذلك متوقفا على مدى استجابة شركة النصر لطلباتها .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبومية الى أن ترار وزير العسسناعة وتم ٣٤٣ لسنة ١٩٦٢ بتعديل اسعار السيارات ، يسرى على العقسد المبرم بين شركة انجلو اجبيشمسيان موتورز ومجلس مدينة الجيزة ، ويكون من حق الشركة المذكورة طلب تعديل اسعار العقد طبقا للتسميرة الجديدة ، ما دام أن ميعاد التوريد لم يكن تبل العمل بالقرار المشار اليه ، وتبعا لذلك غلا يجوز لمجلس مدينة الجيزة معسادرة التأمينات المدفوعة من الشركة أو الحجز على مستحقاتها ، وله اما أن يقبل التوريد بالاسعار الجبرية طلحيدة ، أو أن يقسخ العقد .

( ملف ۲۲/۱/۷۸ ــ جلسة ۱۹۲۵/۱/۱۳ )

# عاشرا - التنفيد العيني

### قاعسدة رقسم ( ٨)ه )

#### : المسلما

لا تيام للبسئولية المقدية اذا كان محل الانتزام دفع مبلغ من النقود - التزام - الدين في هذه الحالة بالتثفيذ المبنى - سريان هذه الاصول على المقود الادارية • :

## بلخص الحكم:

من الاصول المسلمة للالتزامات ــ والتي تسرى على المتود الادارية والمتود المائية على حد سواء ــ أنه اذا أبكن التنفرذ الميني وطلبه الدائن أن الدين ــ يجبر عليه ( المائتان 199 ، ٢٠٣ من القانون المدني ) وأنه لا تيام للمسئولية المتدية في مجال التنفيذ الميني اذ أنه بتي كان التنفيذ الميني مبكنا غلا محل للتعويض عن عمم التنفيذ ، وينبني على ذلك أنه لا تيام للمسئولية المتدية اذا كان محل الالتزام دفع مبلغ من النتود اذ يكون التنفيذ الميني مبكنا دائها ،

( طعن رتم ۹۸۸ لسنة ؟ ق ــ جلسة ،۲/٥/۲۰ )

## حادى عشر ... المتضـــاين

### قاعسدة رقسم ( ٩٥٩ )

#### : المسطا

تضابن — احكابه الواردة في المادة ٢٧٩ من القانون المنفى من الاصول المابة في الالتزامات التي تسرى في مجال المعود الادارية — مؤداها عدم وجوب اشتراطه بصريخ العبارة شريطة أن تكون دلالة الاقتضاء حينذاك وأضحة لا خفاء فيها — التسك الذي يكتنف هذه الدلالة يجب تاويله لتفي التضابن لا لاثباته — النص على التضابن في خصوصية نوعية بذاتها يدل ببغهرم المخالفة على عدم قيلهه فيها عداها .

#### ملخص الحسكم:

ان المادة ٢٧٩ من القسانون المدنى وهي من اصول العامة في الانترامات التى تسرى في مجال المقود الادارية بـ تنص على ان التضاين بين الدائنين والمدينين لا يفترض وانها يكون بناء على اتفاق أو نص في القاتون ولا يقصد بهذا النص بـ على ما جاء بالمذكرة الإنفساحية المقاتون ولا يقصد بهذا النص بـ على ما جاء بالمذكرة الإنفساحية المقاتون المدنى بين الدو وجوب اشتراطه بصريح المبارة ، فقد تنصرف اليه الارادة ضمنا ، ولكن ينبغى ان تكون دلالة الاقتضاء في منسل هذه الحسالة واضحة لا خفاء فيها ، فاذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لفتى التضامن لا لاثباته فليس يكفى اذن لقيام التضامن أن تكون الظروف مرجحة قيامه ، بل يجب أن تكون مؤكدة له بما لا يدع مجسالا للشك في توفره وعلى من يدعى قيام التضامن أن يقيم الدليل عليه ، وعند الشك يعتبر التفسامن غير قائم ، ولما كانت شروط الترخيص في الطعن المائل خليسة من نص يغيد التضامن أو يدل عليه ، فائه لا مناص من رفض القفساء به ، فليس يكنى التدليل على توفره مجرد نماقد المدعى عليهما مع الادارة أو كوفهها معا مسئولين أمام الوزارة عن الاخلال بشروط المقد ، كذلك فلقه لا يدل عيام المنواين أمام الوزارة عن الاخلال بشروط المقد ، كذلك فلقه لا يدل عيام التضامن ما نص عليه البند ١٣ من الترخيص بشأن التنازل عن

الترخيص بموافقة الوزارة من اعتبار المتنازل والمتنازل اليه متضابنين فد. تنفيذ كافة شروط والتزامات المطاء والترخيص ... وهو ما ذهبت البه هيئة المفوضين ... ذلك أن النص على التضابين في خصوصية بذاتها أن دلم. على شيء ومع كونه لا يفترض ... قائما يدل بمفهوم المكس على عدم تيالم. التضابين غيما عداها .

( طعن رقم ٥٠٨ لسفة ٩ ق - جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ )

#### قاعدة رقم (٥٥٠٠)

#### : المسطا

التضابن لا يفترض ... تفسير حكم المادة ٢٧٩ من القانون الدنى ... سريان هذه القاعدة على المقود الادارية ... عدم التقيد بالقواعد التجارية... في مجال المقود الادارية .

### ملخص الحكم:

انه عن النعى على الحكم برغض التضاء بالتضامن غان الحادة ٢٧٩ من القانون المدنى وهي من الاصول العامة في الالتزامات التي تسرى في مجال العقود الادارية -- تنص على أن التضامن بين الداننين والمدينين لا يغترض وانها يكون بناء على اتفاق أو نص في القاانون ، ولا يقصد بهذا النص -- على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقسانون المدنى -- الى وجوب اشتراطه بصريح العبارة ، عقد تنصرف اليه الارادة ضمنا ، ولكن ينبغى أن تكون دلالة الاتنضاء في مثل هذه الحالة وأضحة لا خفاء غيها ، غاذا اكتنف الشك هذه الدلالة وجب أن يؤول لنفى التضامن لا لاثباته . غليس يكمى لتيام التضامن أن تكون الظروف مرجحة قيامه ، بل يجب أن تكون مؤكدة نه بما لا يدع مجالا للشك في توفره وعلى من يدعى التضامن أن يقيم الطيل. عليه ، وعند الشك يعتبر التضامن غير قائم .

ومن حيث أن المدعى عليهها وأن كانا قد تقدما معا الى المناقصة ووقعا المقد ، الا أنه لم يرد بالمقد ولا بالاوراق اللاحقة مثل كتب الضمان وغيرها ما ينبىء عن قيام التفسامن بينهما في أية مرحلة من مراحل التماتد أو التنفيذ ، ولما كانت المدعية قد طلبت الحكم عليهما متضامنين دون أن تتدم أى دليل من الاوراق على وجود التضاين ، لذلك يكون هذا الطلب غير قائم على اساس من التانون ، ويكون الحكم المطعون فيه قد اصساب الحق فيها تضيفه من رفض هذا الطلب ، ولا صحة في القول بأن العبلية مثار المنازعة عبلية تجارية بالنسبة الهدعى عليها وأن المسرف التجارى يتضى بوجود تضاين بين المنتزين المتعددين بالديون دون حاجة لنص خاص في الهقد أو التانون ، لا صحة في ذلك لأن الدين المطالب به منشيء عن تنفيذ عقد ادارى يستقل كاصل عام بمبائله وأحكله عن تلك التي تحكم روابط القانون الخاص ، وهو الابر الذي لا يلتزم معه التفساء الادارى بتطبيق أحكام القانون الخاص على الروابط المقدية الادارية ، واستهداء بهذه التواعد سسارت هذه المحكمة في تضائها في مجال المعود واستهداء بهذه التواعد سسارت هذه المحكمة في تضائها في مجال المقود الادارية على الاستئناس ببعض أحسكام القانون المنتي ومن بينها المحكم التضاين باعتبار أنها من الاصول العامة في الالتزامات الواجبة الانباع في التضاين باعتبار أنها من الاصول العامة في الالتزامات الواجبة الانباع في المنان المقود الادارية وذلك دون التقيد بالتواعد التجارية في هذا الشان .

( طعن رتم ٥٥٨ أسة ١٦ ق ـ جلسة ١٩٧٥/٥/٢ )

# ثاني عشر ــ ضبان القــاول

#### قاعسدة رقسم ( ٥٥١ )

### العبـــال •

احكام القانون المدنى في شهان ضمان المقاول هـ احالة المقهد الى تطبيق أحد هذه الاحكام هـ انصراف الاحالة الى سائر احكام الضمان ما دامت لا تتمارض مع روابط القانون العام •

## ملخص الحسكم:

ان القانون المدنى تضين أحكاما خاصة في شأن ضيان المتساول لما يتيبه من منشآت أو ببان خروجا على التواعد العابة في الضيان واذا أحال المقد على تطبيق أحد هذه الاحكام كحكم المادة ١٥١ من هذا القانون غانه يتمين عهم هذه الاحالة على أساس انصرافها كذلك الى باتى المواد المنظبة لاحكام الضيان ومنها المادة ١٥٤ ما دابت لا تتعارض مع روابط التسانون المسام ،

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٢ ق ... جلسة ١/٤/٨/٤)

# ثلك عشر ... تبعسة الهسلاك

## قاعــدة رقــم ( ٥٥٢ )

#### المسطا:

تماقد الهيئة الماية السكك الحديدية مع احدى الشركات الفرنسية على تصنيع وتوريد قضبان حديدية وحساب الاسعار في المقد على اساس اسيف) اسكندرية ... انتقال ملكية القضبان الحديدية الى الهيئة الماية المسكك الحديدية فور شحنها على البلخرة بهيناء دنكرك ... هلاك القضبان الحديدية في الناء الرحاة البحرية ... وقوع تبعـة هلاك هذه القضبان على عاتق الهيئة ... الا أنه يحق للهيئة أن تدفع بعدم التنفيذ اذا كانت الشركة الموردة قد ابتنمت عن تنفيذ التزاماتها المتفى عليها في المقد أو في الشروط الدولية المعمول بها .

### ملخص الفتــوى :

ومن حيث أن الاتفساق في العقد عسلى أن البيسع (سيف) يعنى أن هذا البيع مشروط بالتسليم في ميناء القيام أي أن ملكبة الاصناف المتعاقد عليها تنتقل الى المشترى بمجرد شحنها على ظهر السنينة في ميناء القيام وحدة كل أن الهلاك بحادث قهرى يقع على عاتق المشترى الذي يتحبل وحده كل أنواع الهلاك سواء كان كليا أو جزئيا ولا يستثنى من ذلك الا الهلاك أو الطف الناشيء عن عيب البضاعة ذاتها أذ يسأل عنه البسائع طبقا للقواعد العامة ، أما ذكر ميناء الوصول إلى جانب عبسارة (سيف) لا يعنى أن البيسع معلق على شرط التسليم فيه وأنها ينصرف فكره فقط إلى المينساء السفينة ويدفع لغايته نولون الشمين وقد تشساولت الإحسكام التي وضعتها الفسرفة التجارية الدولية التزامات كل من البائع والمشترى في هذا النسوع من طليبوع البيسوع النسرية المهاب النساعة الى البائع انه ملزم بان يسلم البضاعة

طبقا لاحسكام مقد البيع ويتر بمشابقتها لما هو مطلوب وأن يبرم على نفتته ويالشروط المعتادة ، مقد نقل البضاعة بالطريق المعتاد الى ميناء الوصول المتقق عليه بسفينة بحرية من النوع الذى جرت المسادة باسستخدامه في نقل البضائع من ذات نوع البضاعة المذكورة في المقد ومن ناحية آخرى پدفع النولون ويتحمل مصاريف التغريغ في ميناء التغريغ التي ربما ان تحصلها الخطوط الملاهية المنتظمة بميناء الشمن ، كما يلتزم بأن يشمن البضاعة على نفقته على ظهر السفنة في ميناء القيام في التاريخ أو الأجل المتقى عليه أو في أجل معقول عند عدم وجود شرط في هذا الموضوع فاذا المتمنت البضاعة تعين عليه أن يعطى اشعارا للمشترى بذلك في المال مواجز السفينة في ميناء التيام ، واغيرا فافه يلتزم بأن يمد المسترى حواجز السفينة في ميناء القيام ، واغيرا فاقه يلتزم بأن يمد المسترى بدون تأخير بسند الشحن الى ميناء الوصول المتقى عليه .

أما بالنسبة للمشترى المن أهم الالتزامات الخاصة به أن يتبسل المستندات عند تقديمها من البائع أذا كانت مطابقة لشروط عقد البيع وأن يدفع الثبن المتفق عليه . كما يلتزم بتسليم البضساعة في مينساء الوصول المتفق عليه ويتحمل دفع النولون وكافة المصاريف أو النفقات المستحقة عن البضاعة خلال نقلها بالبحر حتى وصولها الى ميناء الوصول ويتحمل أيضا نفقات التغريغ وعلى الحسزم ووضعها على الرصيف ما لم عكن هذه النفتات دخلت ضمن النولون أو حصلتها شركة الملاحة وأخسرا عهو يتحمل كافة الاخطار التى تقع للبضاعة في السفر منذ لحظة اجتيازها عملا حواجز السفينة في ميناء التيام .

بالاضافة الى ما تقدم غان البائع (سيف) لا يلتزم بالتامين على البضاعة لا بصفته أصيلا كما في البيع (سيف) أو وكيلا أذا ما وكل بذلك في البيسع (هوب) وأنما يقع عبء التامين على البضاعة على المشترى وحده .

ومن حيث أنه بانزال الاحكام المتنبة على الحسالة المعروضة ببين أن الهيئة العلمة للسكك الحديدية قد تعاندت مع شركة لى ماتريل سيدلوز على تصنيع التضيان وتوريدها وحسبت الاسعار على اسساس ( سيف ) السكندية ومعنى هذا أن ملكيتها للتضيان المتعاند عيلها تنتثل الى الهيئة بمجرد وضعها على ظهر السفينة في ميناء القيام . ومنذ هذه اللحظامة تتحيل هي جبيع المخاطر التي تتعرض لها هذه القضبان عي لنحو ما سلفه دون أن تلتزم الشركة بالتابين عليها .

ومن حيث أن الشركة المتصاقدة معها قد اخطرت الهيئة بتاريخ الامارة بأن السفينة نيكي جاري شحنها بحوالي ٢٠٠٠ طن قضبان وانها ستصل الاسكندرية يوم ١٦ او ١٧ مارس سخة ١٩٧١ ، كسخ الخطرتها ببرتبة اخرى مؤرخة ١٩٧١/٢/٢٨ بأنها قامت بشحن ١٩٧٠ ، كسخ تضبان على الباخرة نيكي التي أبحرت من ميناء دنكرك في ١٩٧١/٢/٢٧ وطلبت التامين عليها ، وقد وصلت هذه البرقية الى الهيئة في ١٩٧١/٢١١ (١٩٧١ أي أي اليوم التالي لارسالها باعتبار أن شهر غبراير سنة ١٩٧١ ، ٨٠ يروما ) غين ثم غان الاصناف المرسلة الى الهيئة ـ وهي ٢٠٠٠ طن مترى من التضبان ـ تكون قد انتقلت الى ملكية الهيئة منذ شحنها على ظهرر السفينة نيكي وقبل ابحارها ، وبنذ هذه اللحظة تتمسل هي قيمة هلاك البضاعة المشحونة سواء كان هلاكا كليا أو جزئيا .

وبن حيث أنه أذا كانت الباخرة نبكى قد غرقت في القتال البريطانى في ذات اليوم الذى ابحسرت غيه محيلة بالقضبان الملوكة للهيئة غين ثم غان تبعسسة هلاك هذه القضبان نقع على علق الهيئة باعتبارها هي ثم غان تبعسسة هلاك كليا أو جزئيا ولا يؤثر في ذلك كون البرقية التي أسلتها الشركة الموردة في ١٩٧١/٢/٢٨ والتي أخطسرت غيهسا الهيئسة بشمن الباخرة نيكي بالقضبان قد أرسلت ووصلت بعسد أن غرقت الباخرة في ١٩٧١/٢/٢٧ أى في يوم ابحارها . لأن الاخطار هنا لا أثر له سئى انتقال الملكية ، لان المكية في البيع (سيف) تنتقل الى المسسترى في ميناء القيام وفور شحن البضاعة على ظهسر السفينة . وليس للاخطار من أثر في الحالة المعروضة سحسبها اتفق عليه في العقد المهرم بين الهيئة والشركة سالا أن تستعد الهيئة لاستقبال السفينة والاعداد التقسريغ والشركة سالا أن تستعد الهيئة لاستقبال السفينة والاعداد التقسريغ المصدول السسفينة بخسسة عشر يوما عسلى الاتل . وذات المنتجة تتحقق أيضا سـ تحسل الهيئية تبعة هلاك التقسبان سـ حتى واور

كانت الشركة الموردة تعلم وقت الاخطسار أن البساخرة نيكي قد غرقت > لأن ذلك لا يؤثر في تحيل تبعة الهلاك وإن كان محله اخلالا بالتزام تعاقدي وسوء نية في تنفيذ شروط العقد عهذا أمر آخر مستقل عن انتقال الملكيسة وتحيل تبعة الهلاك .

كل هذا إذا كانتُ الشركة النرنسية قد أوقت بجبيع التزاءاتها التى يغرضها عليها المقد والقواعد الدولية المعبول بها بالنسبة الى البيع (سيف) المشار البها آنفا ، أما إذا كانت هذه الشركة قد أخلت بالشروط المتعاقد على اساسها أو المعبول بها دوليا في هذا الانسائل أن غرقت البالخرة التى شحنت بالاصناف الموردة كان تحكون الشركة قد أخسارت بالمصرة غير مسالحة أو ليسست من النوع الذي جرت العادة باستخدامه في نقل البضائع من ذات نوع الاصناف المتصاقد على توريدها أو كانت مجهزة لحبولة الله مما حبلت به أو كان ثبت أخلال آخر بشروط المقد غانه في هذه الحالة يحق للهيئة أن تدنع بعدم التنفيذ نتبتنع عن توقيع الكبيالات المحسوبة عليها بباقي الثمن ، أذ من غير المتبول أن يكون أنهالاك راجعا إلى خطا من الشركة الموردة وتتحيل الهيئة دغم ياتي الثمن ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن ملكية القضبان الحديدية الموردة من شركة لى ماتريل غواوندل سيدلور الفرنسيية قد انتتاب الى الهيئة العامة للسكك الحديدية غور شجنها على البياخرة نيكى فى ١٩٧١/٢/٢٧ بميناء دنكرك ، ومن ثم نان تبعه هلاك هذه القضيان تته على عاتق الهيئية الا أنه يحق للهيئية أن تدمع بعدم التنفيذ أذا كاتت الشركة الموردة قد امتنعت عن تنفيذ التزاماتها المتنق عليها فى العقد أو في الشروط الدولية المعمول بها .

( بلف ۲۰۱/۲/۲۲ - جلسة ۱۹۷۱/۷/۷

# رأبع عَشر \_ أَلْخَطِّــا أَ ٱلْعَقِــدى

## قاعسدة رقسم ( ٥٥٣ )

: المسطا

القطا المقدى ، سواد كانت المقود معقبة أو الدارية : هو عدم عَيْلُم الْفَيْنَ بِثَلِيْدَ الْتَرَافِلَة الْفَاتِبَنَاةَ عَنْ المَقْدَ .

### علقص القسكم:

من الأسسور المسطهة في المفسود كانة ، سسسواء كانت عُقودا الدارية أو مدنية أمان الخطأ المقدى هو عدم قيام الدين بتنفيسة التراماتة التأفية عن المقد أيا كان السبب في ذلك أن يستوى في ذلك ان يكون عدم التقيد ناشئًا عن عدد أو أهمألة أو فعله دون عدد أو أهمأل .

لايمنا أن التقدد الذي تستقد الله المتارعة الخالية هو عدد مبرم بين الجهات الادارية المدعى عليها والمدعى للقيام ببناء عقارات لعمالح شخص المجهات الادارية المدعى عليها والمدعى للقيام ببناء عقارات لعمالح محقوى عام وبتصد تحقيق مصلحة عامة عهو عدد السفال عامة > ويولد هذا المحتد في مقابعة جهة الادارة الفرائات عقدية الخصية أن تبكن المتعاقد مهها على المبدد في تقعيد المحل ومن المحتى في تفقيده خين يتم انجازه عادا لم تقم جهذا الملائم على خالم عدم المحتوى المحتى المحتى في بالمبار المدينة المدارة على بطائب المعويض عن المخرد الذي المائية من جراء عدم قيام جهة الإدارة على المحاركة المحاركة عدم قيام جهة الإدارة .

أُ مُلْقَتْنَى رَفْعِي ١٤٠٠ ، ١٩٤٠ لَسنَة ١٦ ق \_ جلسة ١٩٦٩/١١)

# تأطفة رقم ﴿ وَهُ وَ ا

#### المِسسفا :

## القروج على الاذا الشرط فيه مخالفة لتصومي المقد ينطوي على الخ**لال** ويتصلحة الرفق •

## . ملخص الحسكم :

اذا كان نص العقد يفرض على المتعاقد مع الادارة النزاما باستخدام مهندس نتوافر فيه شروط صلاحية معبنة ، والا وقعت عليه غرابة تتحدد ماتفاق الطرفين بثلاثة جنبهات يوميا ، ولما كانت الفاية من هذا الشرطا هي تحتيق مصلحة الرفق العام واستكبال عدته عبن ثم قلا يجوز الخروج عليه بتعيين مساعد مهندس خيث يتطلب الأمر تعيين مساعد مهندس ، أو مثدوب على أذ تمثلا عن مخالفة ذلك المربحة لنصوص العقدد تقله ينطوى على اخلال بمصلحة المرفق التى نبط ضماتها بوجود مهنسسدس يصلاحية معينة .

﴿ طعن رقم ٨٦٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١١٦٨/١١/٨

## خلبس عشر ــ البات الميونيــة

### قاعسدة رقسم ( ٥٥٥ )

#### الجسطا:

الاتفاق على أن يكون الحساب على أساس كشوف تحت يد جهــة الادارة المتعاقدة ــ من شانه أن يجمل المتعاقد مع الادارة علجزا عن أثبات برادة ثبته من المــــالغ التى تقاضياه من جهة الادارة ملتزمة بأثبات مدونية المتعاقد معها .

### ملخص الحسكم :

انه وان كانت الطاعنة قد اثبتت بموجب المتد المبرم بينهمسك وبين المطمون عليهما أن المطمون عليه الاول تسلم مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة العبلية 6 مما كان يقتمي بحسب الاصل أن ينتقل عبء الاثبات الى المدعى عليه الاول فيكون عليه اثبات براءة فهته من الدين 6 غير أن البند السابعر من العقد الشار اليه ينص على أن يكون الحساب على اساس السانات التواردة في الكشوف وهي تعتبر نائذة في حق المتعاقد مع جهـة الادارة. مسواء وقع عليها هو أو مندوبه أو لم يوقع عليها وعلى أن تبتى تلك الكشوف تحت يد جهة الادارة واذا كان مؤدى ذلك ان يكون المطمون عليه الاول عاجزا في جهيم الاحوال عن اثبات كيفية تنفيذه للالتزامات الناشئة. من العقد ، ومن أثبات براءة ذبته الا بالاستناد إلى تلك الكشيبوف وهي تحت يد جهة الادارة على النحو السالف بيساته نبن ثم غلا ينتقل عبه. الاثبات الى المطعون عليه الاول بل نبتى الطاعنة ملتزمة بالبسات مديونية الطمون عليه الاول ومتدارها : تنفيذا البند السابع المسار اليه وليس من شك في سلامة ذلك البند نيما تضمنه من القساء عباء الاثبسات على ماتق المحافظة الطاعنة باعتبار أن تواعد الاثبات ليست من النظام العام واته يجوز الاتفاق على مكسها .

( طعن رتم ١٣٣٠ لسنة ١٠ ق \_ جلسة ١٩٦٧/١١/٩ )

# سُادس عُشر ــ القاصـــة

#### قاعسدة رقسم ( ٥٥٦ )

: 13-47

استحقاق رسم الدمنة على المالغ التى تصرفها الحكومة ... لجراء جهة الادارة القاصة بين المالغ المستحقة لها والمالغ المستحقة عليها .... استحقاق رسم الدمنة في هذه الحالة ،

## طخص الجسكم :

ان المادة الاولى من الفصل الخامس من الجدول رقم ( ٢ ) المحقى بالتانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة على أن يحمل رسم الدمغة على كل مبلغ تصرفه الحكومة أو الهيئات المسلمة مباشرة أو بطريق الاتابة وتنص المادة الثانية على أنه نيما يتعلق بالمستريات والإعمال والتعهدات والتوريدات والإيجارات يحصل علاوة على الرسم المبين في المادة السابقة رسسم أضافي يقدر بعثلى الرسم المادى ولما كان مؤدى ذلك هو أن يستحق رسم الدمغة على المبالغ التي توفي بها الحكومة أو احدى الهيئات المائة الى صاحب الحق نيما أو من ينوب عنه ولما كانت المتاسسة احدى طرق الوغاء بالالتزام وقد أسستوغت الوزارة بعض حقوتها تبالدعى عليه باجراء المقاصة بين المبالغ المستحق رسسم الدمغة المشار الدمي عليه باجراء المقامة بين المبالغ الن يستحق رسسم الدمغة المشار أليه سوالذي حددته الوزارة بعبلغ ١٠٠٠١ جنيه ولم ينازع المدعى عليه في مقداره سعلة ما تطالبه به .

( طعن رقم ۱۱۹۳ أسنة ١٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٣ )

# ســـــابع عشر ـــ المـــــابع

## قاعسدة رقسم ( ٥٥٧ )

#### الجـــنا:

(صلح » — لا يجوز في المسائل المتطبقة بالنظام العلم — الاشاقات الحاصلة على كيفية المحاسبة بشان تنفيذ المعود الادارية لا تعتبر كذلك الا اذا كانت محسوبة بصفة نهائية وليست محلا النزاع — أما اذا كان الحق ذاته محلا للنزاع وخشبت الجهة الادارية أن تخسر النزاع فلا تتربيب عليها أذا لحات الى الصلح .

## ملخص الجسكم:

أنه لا يقدح في اجتباع مقومات الصلح المسار اليه واركاته ما أثم من أن الصلح لا يجوز في المسائل المتعلقة بالنظام العام ومن ذلك الاتفاقات الماصلة على كيفية المحاسبة بشان تنفيذ المقود الادارية ذلك أن هذا التول لا يصدق على حقوق الجهة الادارية المالية المترتبة على المقود الادارية الا اذا كانت هذه الحقوق محسوبة بصفة نهائية وليست محلا للتزاع نمنئذ لا يجوز التنازل عنها الاطبقا لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تواعد التصرف بالمجان في المقارات الملوكة للدولة والنزول عن أبوالها المنقولة أما اذا كان الحق ذاته محلا للنزاع وخشيت الجهة الادارية أن تخسر الدعوى غلا تثريب عليها اذا ما لجات لفض هذا النزاع عن طريق.

(طعن رقم ۸۰۲ لسنة ۱۱ ق ـ جلسة ١٩٦٨/٢/١٠)

# القيسرع الشيسطي عوارض تتنبيذ المقد الإداري

لولا: اختلال التوازن الللي المتد

المجحث الأول نظسرية فعسل الإمير

(1) شروط تطبيق نظرية فعسل الامر

### قاعدة رقم ( ٥٥٨ )

#### : 12 41

نظرية فعل الأمي ... شروطها ... عدم توافرها في حالة صدور قرار من الوزير المختص بتحديد المقارات التي تقوم بخدمة لها صفة التفريج المام واخلاء المستثبر منها بالتطبيق للقادن رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ .

## ملخص الحسكم :

اذا كانت العلاقة بين الطاعن والادارة هي عقد اداري ، غان شروط نظرية نمل الامير التي استند اليها الطاعن في تقرير احتيته في التعويض ، في متوافرة في حالته ، ذلك أن شروطها هي :

- ١ ــ أن يكون ثبت عقد من العقود الادارية .
- ٢ أن يكون الفعل الضار صادرا من جهة الادارة المتعاقدة .
- ٣ ــ أن ينشأ عنه ضرر المتعاقد لا يشترط غيه درجة معينة من.
   الجسامة .
- 3 افتراض أن الادارة المتعاقدة لم تخطىء حين انخذت عبلها الغمار مسئوليتها عقدية بلا خطا .

ه - أن يكون الاجراء الصادر من الادارة غير متوتع .

٣ -- أن يلحق المتعاقد ضرر خاص لا يشاركه نيه سائر من يمسه
 القرار العام .

والشرطان الخامس والسادس غير متوافرين في خصوصية هدذه الدعوى ، اذ طالما أن مقد المدعى قد أضحى بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٨ مقد استثبار ، غان للجهة الادارية أن تلغيه في أي وقت وقبل نهاية مدته ، ومن ثم يكون الاخلاء قد أصبح متوقعا بطبيعته كما أن هذا التشريع عام يصدق على كل مستفل للمقارات ذات النفع المسام ، غان كان قد مس المدعى ضرر ، غليس هذا من قبيل الضرر الخاص الذي لا يشاركه غيسه صدواه .

( طعن رتم ٦٥ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢٠/٥/٢٠ )

# ر ب ) زيادة التسكاليف بسبب غسي راجسم الى الجهة الإدارية التماقدة يحول دون تطبيق نظرية غصل الامي

### قاصدة رقام (١٩٥٥)

#### : المسلمة

تدخل القضاء الادارى التحقيق التوازن المالى المقد الادارى تطبيقا النظرية عمل الأمي مناطه شروطها ومن بينها أن يكون الفعل الضار صادرا من ههة الادارة التعاقدة .

### ملخص الحكم:

ان تدخل القضاء الادارى لتحقيق التوازن المالى للمقد الادارى تطبيقا لنظرية غمل الامير تواغر شروط هذه النظرية ، ومن بينها شرط ان يكون الفعل الشار صادرا من جهة الادارة المتماتدة ، غاذا ما مسدر هذا الفعل عن شخص معنوى عام غير الذى ابرم المقد تخلف احد شروط نظرية عمل الامير وابتنع بذلك تطابق أحكامها ، ولكن ذلك الامتناع لا يحول دون علبيق نظرية الحوادث الطارئة اذا ما توافرت شروطها .

( طعن رقمی ۱۵۹۲ لنسخة ۱۰ق ) ۲۷ لسنة ۱۱ ق سـ جلسست ۱۱/۰/۱۱ )

## قاعدة رقسم ( ٥٦٠ )

#### المِسما:

تماقد وزارة الرى مع عدد من القاولين على تنفيذ بعض الاعهال بالصالح والتفاتيش التابعة لها خلال السنة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩ – زيادة التسمية الجبرية للحديد المحلى ، والاسمنت بعد التماقد واثناء التنفيذ – عدم احقية القاولين في مطالبة الوزارة بغروق الاسمار التلجية عن زيادة

التسعيرة الجبرية للحديد والاسمنت او تسليمهم كميات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المحلى ... انتفاء شرط جوهرى من شروط تطبيق نظرية فعل الامع ... عدم توافر شروط تطبيق نظرية الظروف الطارقة .

#### بلخص الفتسوى:

تعاقفت وزارة الرى مع عدد من المقاولين على تنفيذ بعض الاعمال بالمسالح والتفاتيش التابعة لها خلال السنة المالية ١٩٧٠/١٩٦٩ .

وبعد التماتد واثناء التنفيذ صدر بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٧ قرار السيد وزير الصناعة والبترول والثروة المعنية رقما ٧٧٤ ، ٧٧٤ لسنة ١٩٦٩ بزيادة التسميرة الجبرية للحديد المحلى بمقدار عشرة جنيها المان ١٨ جنيها بدلا من ٥٨ جنيها ، ويزيادة التسميرة الجبرية للاسمنت بمقدار جنيه واحد للطن .

وقد نقدم هؤلاء المتاولون بشكاوى الى الوزارة مطالبين فيها يسداد نروق هذه الزيادة اليهم ، كما أوضح بعضهم في شكوام أن الجهساني القائمة على توزيع الحديد قابت بتسليمه كبيات من الحديد المستورد بسبعر الطن ١١٠ جنيها ، وطالب بتحمل الوزارة بقيمة الفرق بين ثمن هذا البحديد وثمن الحديد المحلي ،

ومن حبث أن المادة ٨ من الشروط التى تم التعساقد مع المقساولين المذكورين على أساسها نصت على أنه « ويجب على مقدم العطاء أن يلاحظ أن غلته الواردة بالعطاء هي التي ستكون عليها المحاسبة النهائية بقطع النظر عن تقلبات العملة أو الرسوم الجمركية أو رسوم الانتاج والرسوم الاخرى أو أرتفاع الاسعار لأي ظرف من الظروف » .

وواضح من هذا النص أن الطسرفين المتصاقدين اتفقا صراحة على تثبيت الفئات الواردة بالعطاء بحيث لا يجوز زيادتها في حالة ارتفاع الاسعار لاى سبب من الاسباب و واذ كان الاصل أنه يجب تنفيذ العقود ليا من الادارية لل وفقا لما اشتبات عليه باعتبار أن المقدد شريعة المتون ٤ من ثم لا يجوز المقاول أن يطلب منحه تعويفال

اضائيا نتيجة لزيادة اسعار المواد التي مستخدم في تنفيذ المجلوسة حتى ولو كانت هذه الزيادة عن تغير التيسسمية الجبرية لتلك المواد بعسد ان تسكون القيمة المتفي ديلها لتنفيذ اليملية هي اسساس المحاسبة دون نظر إلى ما قد يطرا من زيادة في اسمار بيض المواد والسلم الداخلة في تنفيذها .

ومن حيث أنه ولئن كانت مطالبة المتاولين المذكورين بتحمل الوزارة اللبالغ المسلم البها تعتقد الاساس القانوني السليم المستعد من نصوص المعتد المبرم بينهم وبين جهة الادارة نظرا النص فيه صراحة على تثبيت الاسمار — الا أن ذلك لا يخل بحقهم في مطالبة الوزارة بالتعويض عصاد أصابهم من ضرر من جراء زيادة المسحول الحديد والاسمنت أو تسليبهم كيات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المحلى استنادا الى النظريات السائدة في نطاق العقود الادارية ، القائمة على ضكرة التوازن المالي للعقد ، ومن هذه النظرية في خصوصية الحالة المعروضة — نظرية فعل الامر ونظرية الظروف الطارئة ، اذا ما توافرت شروط تطبيق أي منها .

ومن حيث انه بالنسبة الى نظرية نعل الامير غانه يمكن تصريف هذا النمل بأنه كل أجراء تتخذه السلطات العسامة ويكون من شانه زيادة الإعباء المالية للهتعابد مع الادارة أو الالتزامات التي ينص عليها العقد .

ويشترط لاعمال هذه النظرية عدة شروط من بينها أن يكون الفعل الذى أدى الى زيادة أعبساء المتعساتد والتزاماته صادرا من جهة الادارة المتعاتدة ، فاذا ما صدر هذا الفعل عن جهة أخرى غير التى أبرمت العتد تخك احد شروط نظرية فعل الامير وامتنع بذلك تطبيتها .

اما نظرية الظروف الطارئة غان تطبيقها رهين بأن تطرا خلال تنفيذ العدد الادارى حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو اقتصادية أو من عبسل جهة ادارية غير الجهة المتعاقدة أو من عبل أنسان آخر لم تكن في حسبان المتعاقد عند أبرام العقد ولا يملك لها دفعا ، ومن شسسانها أن ننزل به خسائر غادحة تختل معها اقتصاديات العققد أختلالا جسيها ، ومؤدى تطبيق تلك النظرية ، بعد توافر شروطها ، الزام جهة الادارة المتعاقدة ، بعد توافر شروطها ، الزام جهة الادارة المتعاقدة ، بعد تحمل نصيب من الخسارة التي حالت به .

وعلى ذلك غان أعبال هذه النظيرية يتطلب أن تكون الخسارة التي متلحق بالتعاقد مع الادارة خسارة غادحة جسيبة تجاوز في غداحته الخسارة العادية المالوغة في التعامل بحيث يترتب عليها قلب اقتصاديات العقد رأسا على عقب . غاذا لم يترتب على الظرف الطارىء أية خسارة ، أو كانت هذه الخسارة طفيفة بالنسبة الى مجموع عناصر العقد أو كانت في حدود الخسارة العسادية المالوغة في التعامل ، أو انحصر أثر الظروف الطارىء في تغويت غرصة الربح على المتعاقد باتقاص أرباحه كلها أو بعضها ، غانه لا يكون ثهة مجال لاعمال نظرية الظروف الطارئة لتخلف احد شروطها وأهمها .

ومن حيث أنه بتطبيق المسادىء المتسدمة على الحالات محل البحث على الحالات محل البحث على الواضح أن زيادة الاعباء المالية للمقاولين نجمت عن رمع التسسميرة الجبرية للحديد والاسمنت وتسليمهم كهيسات من الحديد المستوردة سائم تم تستلزم شروط التعاقد استخدام سبدلا من الحديد المحلى ، وقد تم كل ذلك باجراءات صادرة من غير الجهة المتعاقدة سوزارة الرى سنهن ثم ينتفى شرط جوهرى من شروط تطبيق نظرية غمل الامير .

وبالمثل فاته مع اعتبار الإجراءات المسار اليها من تبيل الظروف المارئة غير المتوقعة فان البادى من الاوراق انها لم تؤد الى الحساق خسائر غلطارئة غير المتوقعة فان البادى من الاوراق انها لم تؤد الاسسعار انقاص الماحم كلها أو بعضها بالنظر الى مجبوع العناصر التى يتألف منها العقد بحيث تفوت عليهم فرصة الربح . وقد يكون من شسائها الحساق بعض الخسائر بهم ، الا أنه حتى في الفرض الاخير فان الثابت من متسارنة في هذه الخسار بتبعة مجبوع عناصر العقد أنه لا يمكن اعتبار الخسارة في هذه الحالة خسارة فادحة واستثنائية يترتب عليها عليه التصاديات العقد حيث بلغت اعلى نسبة للزيادة في الاسعار منسوبة الى اجمالي تيهة العبلية المتعدد عليها تعلي نامع ال ؟ ، و ما تجاوز في بعض العمليات ٢١٠ ر ٪ ، و بالتسالي غلا محل لاعمال نظرية الظروف الطارئة .

ومن حيث أنه يخلص ما تقدم عدم احقية المقاولين المعروضة حالاتهم في مطالبة الوزارة بتحمل مروق الزيادة في اسمار الحديد والاسمنت .

وبن حيث انه لا محلجة في التول بإحتية هؤلاء المتاولين في المطالبة. بتلك الفروق استفادا الى ما قضت به المادة ٨ من قانون التسمير الجبرى وتحديد الارباح رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ من أن « تسرى جداول الاستعار وقرارات تعيين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتمهدات أبرمت قبل ذلك التـــاريخ » اذ لا يسوغ الاستناد الى هذا النص للقول بأن الاسمار الجديدة للحسديد والاسبنت تسرى في مواجهة الوزارة بالنسبة الى الكبيات التي تستخدم بعد العبل بقرارى وزير الصناعة آنفى الذكر بحيث تتحمل بالتكاليف الاضائية الناجمة عن ارتفاع الاسمار - لا يسوغ ذلك لأن حكم هذا النص ، وحسبها ببين من صريح عباراته ، متصور على حالة التعاقد على شراء أو توريد سلع بسعرة لا بمعنى انه يحكم حالة سلعة بسعرة تسعيرا جبريا تم التعاقد على توريدها وتراخى تسليمها الى ما بعد صدور التسسعيرة الجديدة اذ في هذه الحالة يسرى عليها السعر الجديد ، ولا ينطبق حسكم. النص على عقود مقاولات الاعمال باعتبار أن محل التزام المقساول ليس تسليم سلع مسعرة الى رب العبل وانها محل النزامه هو تنفيذ المقاولة ٤. واذا كان المتاول يقوم بشراء بعض السلع والمواد اللازمة للعبلية ، الا أنه. لا يعيد بيعها الى رب العمل أو تسليمها اليه بالثبن حتى يكون ثمة محل للتول بسريان التسميرة الجديدة على ما يتراخى تسليمه حتى صدورها طالما أن التزام المقاول ينحصر في تنفييذ العملية وتسليمها ككل بعد أن تكون المواد الشار اليها قد مقدت ذاتيتها ،

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى عدم احتية المتاولين المعروضة حالاتهم في مطالبة الوزارة بغروق الاسمار الناجمة عن زيادة التسسميرة الجبرية للحديد والاسمنت أو تسيلمهم كبيسات من الحديد المستورد بدلا من الحديد المحلى .

( بلك ٢١/١/٧٨ ــ جلسة ١٩٧١/٧/١١ )

قاعسدة رقسم ( ١١٥ )

المِـــا:

نظرية عمل الامع ــ من شروط تطبيقها أن يكون الاجراء الضار صادرا

# فَنْ هِهَة الإدارة المتعاقدة وفي يتوقع - تخلف هذا الشرط - تعذر الاستناد أَفِي ثَلُكُ النَّقْرِيَةُ .

### بُلُخْصُ الحسكم:

من حيث أن العقد قد نض في آحد بنوده ، على أنه في حالة ارتفساغ أسعار المواد الأولية وأجور الايدى العاملة أو غيرها من التكاليف بالتعويض الكامل الذي يعطى زيادة في اسعار الخامات نوق الاسعار الواردة في العقد .

ولما كان الثابت بالاوراق ان الجهة المتعاتدة قد تبلت وارتضت ان تقصل غروق اسعار في المواد الخام والآلات التي نظراً بفعل الحكومة بعد تقديم العطاء ، وما دام أنه ليسن في وسع ، طرفي العقد ادخالها في تقديرهما من التعاقد وكان من شانها جعل تنفيذ العقد اكثر كلفة وارهاقي للطرف الشخصر .

ومن حيث أنه مؤدى النص المتدم ، زيادة الاسمار المتفق عليها في المقد ، زيادة تغطى جميع التكاليف التي يتحللها المتماتد مع الادارة موق اسمار المقد متى نشأت الزيادة بنمل الحكومة ، وطك النتيجة تتفق مع نصوص المقد .

ولما كان الحكم الطعين تد ذهب في تضائه خلاف هذا الذهب المتدم ، فاته يكون قد اخطأ في تفسير نصوص العقد واعمال احكامه ، مما يقضى يتعديل الحكم المطعون فيه بالزام الجهة المتعاقدة برد فروق اسمار .

( طعن رقم ١٩) لسنة ٢٤ ق -- جلسة ١٩/١٢/١٣/١)

# ( َدِ) كُونَ ٱلْزِيادَةُ فَى النَّكَالِيفَ امِرا مَتَوَمَّما يَتَّمَى نَظَرِيةً مُعــلُ الامِي عن القطبيـــــق

## قاعدة رقم ( ۱۲۵ )

آليسينا :

طلب شركات المقاوت زيادة قيبة المقود التى ابرمتها وزارة الاسكان على الثمان بالقانون رقم ٦٣ السنة ١٩٦٤ الخالان بالقانينات الاجتباعية السنة ١٩٦٤ الخالان بالقانينات الاجتباعية السنة التراحيل والمبال الموسبين عبر جائز عنظف صفة عمل الامير في هذا التشريع لمدم تملقه بهذه الشركات وحدها عنوقع صدور بثل هذا القانون بني فواقر شرط بن تشروط النظرف الطارئء من أفصاح المشرع في القانون يتم ٩٢ السنة ١٩٥١ عن اتجاهه الى بسط كل مزايا التانينات الاجتباعية على المهال المتقمين بها يعنع بن القول بان هذه الزيادة كانت أمرا غي فيرقغ ه

### ملخص الفتــوى :

أنه وان ترتب على تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ زيادة في أعبساء شركات المقاولات عن عمال المقاولات وعمال التراحيل والحمال الموسميين الخين تستخدمهم ، وذلك كاشتراكات في التأمينات الاجتماعية المقسسيرة بإلى القبسانون ، الا أن ذلك لا يبرر وحده نضوء حتى لهاده الشركات في المطالبة بتعويض عن هذه الاعباء الجديدة ، أو في زيادة تبهة ما أبرمته من مقود قبل تقرير ظك الاعباء لمواجهتها ، وانها يجب أن يرد هذا الحتى أن المسادرة عن التشريع أن المسادرة عن التشريع التهناء الاداري المستقد ، ذلك أن صدور تشريع يؤدى الى زيادة الاعباء المقالد مع الادارة قد يكون سنستبا في نشوء حتى لهذا التصافد في المارة قد يكون سنستبا في نشوء حتى لهذا التشريع في المطلقة نتيجة هذا التشريع في المطلقة نتيجة هذا التشريع ،

والاساس القانوني لهذا الحق ـ حسبها استقر عليه الفقه والقضــام الاداري ـ يرجع اما الى نظرية عمل الامير أو نظرية الظروف الطارئة .

ولما كان عبل الامير هو اجراء خاص أو عام يصدر من جانب الجهسة الادارية المتعاقدة لم يكن متوقعا وقت التعاقد يترتب عليه الحساق ضرر خاص بالمتعاقد لا يشاركه فيه سائر من يمسهم الاجراء ، وكان القاتون رقم ١٩٦٣ لسنة ١٩٦٤ المسلر اليه فيها تضينه من زيادة أعباء رب العهل عبن يستخدمهم من عبال المقاولات والتراحيل والموسميين ، لم يضف هذه الاعباء على شركات المقاولات وحدها وانها حيل بها أرباب الاعبال جبيعا على اختلاف مستوياتهم وتباين أنشطتهم ، ومن ثم لا يتواغر في هذا القاتون وصف عبل الامير جعناه السابق لاته لم يلحق بهذه الشركات ضرر خاص .

وبن حيث انه بالنسبة انى نظرية الظـروف الطارثة ، انه يشترط لنظبيتها حسبها استقر عليه الفته والتفساء الادارى حدوث ظرف طارىء بعد ابرام العقد وفي اثناء تنفيذه ، مستقل عن ارادة كل من المتاتدين ، ولم يكن في الوسع توقعه عند ابرام العقد ، ويترتب عليه حدوث خسارة نادحة للمتعاقد تخرج عن الحد المالوف في التعامل .

ومن حيث أن القضاء الأدارى قد أقر مبدأ اعتبار التشريعات العلمة. من قبيل الظروف الطارئة أذا توافرت شروطها .

 وبن حيث أن المادة الثانية بن الثانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ كانت 
تنص على أنه يجوز تنظيم شروط أنتاع بعض الفقات التي لا تنتع بكل 
تأبينات الثانون بهزايا الثابينات كلها أو بعضها ، وذلك أنصاح بن المشرع 
عن أتجاهه إلى بسط كل مزايا التأبينات الاجتماعية على العبال غير 
المنتفين بها بها يجعل تترير هذا الانتفاع أمرا بتوقعا في المستقبل ، وهو 
ها تحقق بالثانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ،

وبن حيث أنه يبدو بن ذلك أن القانون المذكور غيبا قرره بن أعباء على أرباب الاعبال ، ومنهم شركات المقاولات ، كان متوقعا ، كاثر لارم للاتجاه الاشتراكي الذي تعتبر العدالة الاجتباعية ركنا هليا في متطلبات تطبيقه ، وعلى ذلك لا يعتبر هذا القانون ظرفا طارنا بالمعني القانوني وبالتالي لا يجوز الاستناد اليه في مطالبة شركات المقاولات بتعويض عبا تجليله بن أعباء بسببه ، يستوى في ذلك أن تسكون عقود هذه الشركات الدارية أو جدنية ، حيث تنطبق نظرية الظروف الطارئة في المجالين مصا بنفس الشروط ، لذلك انتهى الرأى الى أن الاعباء التي غرضها قانون بنفس الشروط ، لذلك انتهى الرأى الى أن الاعباء التي غرضها قانون التابينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ لا تجيز لشركات المقاولات أي حق في زيادة قيمة ما أبرمته من عقود قبل العمل بهذا القانون .

( ملف ۲۲/۲۲ - جلسة ۲۶/۲/۵۲۲ )

# د ... النص في المقد الاداري على تثبيت الاسمار أو تحمل الجهة الادارية فية تكلليف اضافية يغني عن اللجوء الى نظرية فعل الامج

#### قاعدة رقم ( ٥٦٣ )

#### : المسطا

اتفاق الشركة الوردة مع الجهة الادارية التماقدة معها على تثبيت الاسمار الواردة في العطاء المقدم منها اعتبارا من تاريخ تقديم هذا العطاء حتى تاريخ تسقيم العبلية المتماقد بشائها — اثر ذلك — عدم خضاوع هذه الاسمار لاية تغيات قد تطرأ عليها خلال هذه الفترة سوا اكان مرجع تلك التغيات هو تقلبات العبلة أو ارتضاع الاسامار أو تغيي في الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج وغيها من الرسوم الاخرى — لا يجوز الشركة الموردة الاستفاد الى نظريتى عبل الامير ، والظروف الطارئة الطالبة الجهة الادارية المتماقدة معها بتمويضات عن الاضرار التي حاقت نتيجة للتغيات الشار اليها — اساس ذلك هو عدم توافر شروط هاتين النظريتين في هذه الحسالة ،

### ملخص الفتري :

ان المادة ٧ من دغتر الشروط والمواصفات العابة ... الذى تم التماتد بين الادارة العابة للهياه بوزارة الاسكان والمرافق وبين الشركة الغنية للاعبال على أساسه .. تنص على أنه « . . بجب على مقسدم العطساء أن يلاعبال على أساسه ... تنص على أنه « . . بجب على المحاسبة النهائية ، بعطع النظر عن تطبيت العبلة وارتفاع الاسعار لاى ظرف من اظروف ، أو تقيير في التعريفة الجبركية ورسوم الانقاج وغيرها من الرسوم الاخرى » . وتنص الملاة ٣٦ من دغتر الشروط المشار اليه على أنه « لا يمكن باى حال من احوال اجلية طلبات المقاولين غيها يختص بزيادة الغنات الواردة

بالقايسات المرفقة بهذا العقد ، او بصرف شيء زيادة ما لم يكن منصوصساً عن ذلك بالعقد صراحة » م.

ومتنفى هذين النصين هو تثبيت الاسسمار الواردة في المطاء المقدم بمن الشركة المذكورة ، بحيث لا يجوز لهذه الشركة أن تطالب الجهة الادارية المتعاقدة معها ( الادارة العسابة للهياه بوزارة الاسسكان والمرافق ) بلية زيادة تطرا على هذه الاسمار سواء كان بنشا هذه الزيادة تقلبات العسلة أو ارتفاع الاسمار للاى ظروف بن الظروف للوسوم الجمركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الأخرى . هذا ما لم يكن منصسوصا في العقد صراحة على حق الشركة في المطالبة بالزيادة ، كما في حالة تيسام الجهة الادارية بتعديل الاعمال موضسوع العقد بالزيادة ، اسستنادا الى السلطة المخولة لهسا في هذا الشسأن للمقال نفس المادة ٣٩ من دغير المسلوط المشروط .

ومن حيث أنه ولئن كان العطاء المتدم من الشركة المذكورة - في ٢٤ من هيسمبر سنة ١٩٥٥ - قد جاء نيه - نيها يتطق بالاسعار ... أن الاسعار المعبول بها في تاريخ المتدية من الشركة محسوبة على اسلس الاسعار المعبول بها في تاريخ بقديم العطاء في بلاد المصانع الموردة للبهبات ولذلك نهى خاضعة للتغييرات في اسعار الخابات والمواد الاولية وكذلك أجور النتل ورسوم الجبارك وسعر العبلة الرسمي ، الا أن الشركة تنازلت أمام لجنة المهارسة المنعدة في ٢١ من غبراير سنة ١٩٥٦ عن جميع شروطها الخاصة بخضوع اسعارها فلتغييرات ، وذلك نيها عدا التغيرات الخاصة برسوم الجبارك ومسعر العبلة ، ثم عانت الشركة وتنسازلت - بكتابها المؤرخ في ١٥ من مارس منة ١٩٥٦ - عن الشرط الوارد في عطائها عن تغيير اسعارها ، بالنسبة المتغير في اسعار العبلة الإجنبية ، وتررت - في كتابها الاخير - إن اسعارها متبل ثابتة حتى تسليم العبلية ،

وعلى ذلك تكون الشركة المذكورة قد قبلت أن نظل أسسمارها الواردة في المطاء ثابتة دون أى تغيير ، أعتبارا من تاريخ تقديم المطاء حتى تاريخ تسئيم المهلية المتماقدة بشأنها ، غلا يخضع لأية زيادة قد تطرأ عليها ، ضواء كانت هذه الزيادة ترجع الى تقلبك المهلة أو ارتفساع الاسسمار الوتغيير في الرسسوم الجبركية ورسسوم الاستعام الاسسوم

الآخرى ، أو الى غير ذلك من الاسباب ... وذلك اعبالا لحكم المادة ٧ من. 
دغتر الشروط المسار اليه ... ذلك أن البند ثالثا من المادة ١٨ من دغتر 
الشروط يقضى بتطبيق الشروط العبوبية التى يتضعنها الجزء الاول ... 
وبنها نمن المادة ٧ ... في كل الاحوال الا أذا تعسدات صراحة ببوجب 
شروط خاصة نص عليها في مستندات العقد ، ولما كان الشرط الذي 
ضعنته الشركة عطاءها والخاص بخضوع أسعارها للتغيير ... بالمضالفة 
لنمن المادة ٧ من دغتر الشروط المشار اليه ... قد تنازلت عنده صراحة 
بقبولها تثبيت الاسعار حتى تسليم العبلية ، غان حكم المادة ٧ من دغتر 
الشروط يكون هو الواجب التطبيق .

ومن حيث أنه لما تقدم جبيعا غان الاسسمار الواردة بعطاء الشركة المنكورة ، لا تخضع لاية تغييرات قد تطرأ عليها سابعد تقديم العطاء وحتى نهاية العملية سواء كان مرجع تلك التغيرات هو (١) تقلبات العمليسة (٢) أو ارتفاع الاسسمار ، (٣) أو تغيير في الرسوم الجبركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ، وذلك طبقا لحكم المادة ٧ من دغتر الشروط المشار اليه ، ولا يجوز للشركة أن تطالب الجهة الادارية المتعاقدة معها باية زيادة تطرأ على تلك الاسسمار سايا كان منشأ هذه الزيادة ، ما لم يكن منصوصا في العقد صراحة على حق الشركة في المطالبة بها ساطبقا لحكم.

ومن حيث أن المبالغ التي تطالب الشركة المذكورة بها ، هي عبارة عن قيبة سعر المهات الميكانيكية للمروق وعبولة شركة مصر التجارة المحارجية وعلاوة حساب التصدير ( علاوة التحويل ) عن المواسير الزهر المستورد ورسم احسائي جبركي ورسم بحرى ، وجبيع هذه المسائغ لا ترجع الى قيام الجهة الادارية المتعاقدة باستغبال سلطتها في تصديل الاعبال موضوع المقد بالزيادة — طبقا لنص المادة ٣٩ من دغتر الشروط ، كما وأنه لم ينص صراحة في الفقد على حق الشركة في المطابة بمشل هذه المباغغ ، ومن ثم فأنه — طبقا لنص المادة ٣١ من دغتر الشروط — لا يجوز الشركة مطابة الجهة الادارية المتعاقدة بها ، لعدم قيام طلبها هذا على الساس سليم من شروط المقد المبرم في خصوص هذه العبلية .

ومن حيث انه نيما يتعلق بمدى تطبيق احكام نظرية عمل الامير ، التعويض الشركة عن المبالغ سالفة الذكر ، فانه يشترط لاعسال هذه النظرية صدور اجراء خاص أو عام من جانب جهـة الادارة المتعـاقدة ، لم يكن متوقعا وقت التعاقد ، يترتب عليه الحاق ضرر خاص بالمتعاقد لا يشاركه فيه سائر من مسهم هذا الإجراء ، وعلى ذلك مانه بالنسبة الى قيمة فرق سعر المهات الميكانيكية للمروق - والتي نبشل قيمة زيادة هذا السعر عنه كها هو وارد بالعطاء المقدم من الشركة - وكذلك قيمة المهولة التي ادنها الشركة الى شركة مصر للتجارة الخارجية لتغطيسة المساريف والتكاليف التي تحملتها الشركة الاخيرة في سسبيل استراد تلك المهات لحساب الشركة المتعاقدة ، فإن هذه البسالغ لا ترجع إلى أية اجراءات خاصة او عامة صادرة من الجهة الادارية المتماتدة ، ولا حتى بهن اية سلطة عامة اخرى اجنبية عن العدد ، وانما ترجع الى تغير الظروف الاقتصادية أثر العدوان الثلاثي على بصر ، وما أعتب ذلك من تجبيــــد أرصدة مصر بفرنسا ، التي كانت الشركة المتعاقدة سنستورد من مصانعها المهمات الميكانيكية اللازمة المروق ، وعدم موافقة المراقبة العساية للنقد على استيراد المهمات المشار البهسا من مرنسا ، وقيام شركة مصر للتجارة الخارجية باستماد تلك المهات لحسباب الشركة المتعاقدة متسابل عسولة ومِن ثم مانه لا تطبق في شأن هذه المبالغ نظرية عبل الامير ، التي تشترط صدور احراءات خاصة أو علمة من جانب جهة الإدارة المتعاقدة ، وهو بها لا يتوابر في هذا الخصوص ،

اما بالنسبة الى علاوة تحويل العبلة ( أو علاوة حساب التصدير ) ، فهى فى الواقع عبــــارة عن قيمة التكاليف الفعليــة التى تتحيلها الدولة فى سبيل تدبير العملات الاجنبية نتيجة انخفــاض القوة الشرائية للجنيه المصرى عما هو مقرر اله رسميا ، وبذلك يكون جوهر هذه العلاوة أنها مقابل ارتفاع سعر العبــلات الاجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى ويرى البعض أن هذه العلاوة فى حقيقتها سعر أضافى على الاســعلر الرســمية للعملات الاجنبية ، وهى بذلك تعتبر بهثابة عمولة تحصــل عليها الدولة مقابل تيامها بعملية مبائلة عملة اجنبية بعملة وطنية ، وســواء اعتبرت هذه العلاوة مثابل التكاليف الفعلية التى تتجملها الدولة فى ســبيلي تدبي مناهدات الاجنبية ، أو بهثابة عبولة تحصل عليها الدولة بقــابل تيامهــــا العبلات الاجنبية ، أو بهثابة عبولة تحصل عليها الدولة بقــابل تيامهــــا العبلات الاجنبية ، أو بهثابة عبولة تحصل عليها الدولة بقــابل تيامهــــا

بعبلية المبادلة ، فانها ... في الحالة المعروضة ... لا ترجع الى صدور اجراءاته خاصة او عامة من جانب الجهة الادارية المتعادة ، وانها ترجع الى تغير الظروف النقدية ، التي ادت الى انخفاض قيمة الجنيه المصرى عن القيمة الرسمية المحددة له بالنسبة الى بعض العملات الاجنبية ، اى ارتفساع صعر تلك العملات الاجنبية بالنسبة الى الجنيه المصرى ، ومن ثم فانه لا تجوز المطالبة بالتعويض عما اصاب الشركة من ضرر من جراء تيسامها بأداء هذه العلاوة ، استفادا الى نظرية عمل الاحير ، خاصة وأن الضرر الذي نال الشركة ليس ضررا خاصا وأنها تحملته في ذات الظروف الخاصة بسائر المواطنين ،

أما غيما يتعلق بالرسم الاحصائي الجبركي ، غان القانون رقم ١٧٤] لسنة ١٩٥٦ قضى في المادة الاولى منه بفرض رسيم الحصائي حميركي بواقع ١٪ من القيمة على جميد البضيائع المستوردة من الخارج ١٠٠ وبتحصيل هذا الرسم مع رسوم الجبرك ، واخضماعه للشروط التي-تحصل بها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها ، كما تضي بأن كل بضاعة: لم تكن قد دمعت عنها الرسوم الجبركية قبل تاريخ العبل بهذا القانون يقرض عليها الرسم المترر به وتضى في المادة الثانية منه بالعمل به من ا تاريخ نشره في الجـــريدة الرسمية ، وقد تم هذا النشر في ١٩ من ابريل . سنة ١٩٥٦ ، وأذا كان هذا الرسم قد صسدر باجراء عام هو القسانون رتم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ، الا أن هذا الاجراء العام لم يصدر بن جهة الادارة المتماقدة ، وبن ثم مانه لا يكون ثبت مجال لأعمال نظـرية عبل الأمير ، لتفويض الشركة عبا أدته من قيمة هذا الرسيم ... بالزيادة عما هو مقدر في المقد ... اذ أنه لا يكفى لاعمال هذه النظرية أن يصيدر الإجراء العام الموجب للتعويض من سلطة علمة 6 مل يتعين أن يصدر هذا -الاجراء من ذات السلطة التي أبربت العقده علا يكون ثبت عبسل أنبر الا بالنسبة الى الإحسراءات التي تتخدها الادارة المتعاقدة ، عادًا كانُ الإجراء صادرا من سلطة أخرى أجنبية عن العقد ، فلا يكون للمتعاقد ... في مواجهة جهة الادارة المتعاقدة ـ الا أن يلجأ الى نظرية الظروف الطارئة: اذا توافرت شروطها . هذا من ناحيـة ، ومن ناحيـة اخرى نان الضرر الذي أصبحاب الشركة بن جراء مُرض هذا الرسم ، انها تحلقه في ذائه الظروف الخاصة بسائر المواطنين ، ومعنساه أن الشركة لم يصبها ضرر ' خاص لا يشاركها نيه سائر بن مسهم حكم القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ الذي تضي بفرض هذا الرسم .

وما سبق قوله بالنسبة إلى الرسم الإحمسائي الجمسركي ينطبق فيما بتعلق بالرسم البحري اذ أن هذا الرسم الاخر قد مرض بمقتض قرار وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ الصادر تطبيقسا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ بانشاء الهيئة العابة لشئون النقل البحرى ... التي تقضي بأن تكون أموال الهيئة المذكورة من حصيلة رسم لا يقسل عن ١٠٠/ من ثهن البضاعة أو من أحر نقل الاشخاص يحدده كما يحسدد الشروط التي يفرض على اساسها وكذلك الحالات الخاصة بالإعفاء منه وزير الاقتصاد المركزي بقرار منه ــ فقد قضت المادة الاولى من قرار وزير الاقتصاد المشار اليه 6 بفرض رسم بواقع اثنين في الالف من قيمة البضائع على ما يصدر منها وما يستورد في اتليمي الجمهورية العربية المتحدة 6 ويتم نتلها بواسطة السفن ، وذلك لحساب الهيئة العامة لشئون النقل البحرى ، وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في 11 من يوليو سنة ١٩٥٩ . وبن ثم ماته لا يجوز التعويض عن هذا الرسم استنادا الى نظرية عبسل الامم ، لعدم صدور الاجراء الذي غرض بمقتضاه هذا الرسم من ذات الجهة الادارية المتماتدة من ناحية ، ومن ناحيسة أخرى لأنه لم يترتب عليه أن نال الشركة ضرر خاص لا يشاركها نيه سائر من بسهم حكم القرار المشار اليه ، وانها تجهلته في ذات الظروف الفاصــة بسائر من مسهم هذا القرار ،

ويخلص مما تقدم أنه لا يجوز الشركة المتعاقدة المطالبة بالمبالغ المشطر اليها استفادا الى نظرية عمل الامير ، لتخلف شروط أعمال هذه النظرية بالنسبة اليها جميعا ،

ومن حيث أنه غيما يختص بهدى جواز تطبيق أحسكام نظرية الظروفه الطارئة في الحالة المعروضة ، لتعويض الشركة عن المسالغ سسالغة الذكر ، فانه بالنسبة الى تبية غرق سعر المهات الميكانيكية للمروق وقيمة العبولة التي ادتها الشركة المتماقدة الى شركة مصر للتجارة الخارجية وعلاوة تحويل العبلة ( علاوة حساب التصدير ) ، غانها ترجع جبيعها الى تغيير الظروفه الانتصادية ، اثر العدوان الثلاثي على مصر في اكتوبر سنة ١٩٥٦ أي بعد

ابرام العقد وانشاء تنفيذه ولا شك فى أن العدوان النسلائي يعتبر حادثا استثنائيا عاما أو ظرفا طارئا ، لم يكن فى وضع المتعاقدين توقعه وقت ابرام المعقد ، كما وأن الظروف الاقتصادية التى ترتبت عليه - والتى تعتبر من آثاره - لم تكن بدورها متوقعة .

اما بالنسبة الى الرسم الاحصائى الجبركى ، مانه بالرغم من أن هذا الرسم قد غرض قبل العسدوان الثلاثي على مصر ، ومن ثم لا يعتبر أثرا من اكثار هذا الظرف الطارىء الا أن صدور القسانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بغرض هذا الرسم يعتبر في حد ذاته ظرفا أو حادثا استثنائيا عاما بمستقلا عن ارادة كل من المتعاتدين ، طرأ بعد ابرام العقد وفي أثناء تنفيذه . كما وأن هذا الظرف الطارىء لم يكن في الوسع توقعه عند ابرام العقد اذ أنه لا يعتبر تعديلا للرسوم الجبركية بالزيادة ، وأنها يتضمن غرضسا لرسسم بسنقل مستحدث غرض لأول مرة ، بقصد تصديد قيصة البضسسائع المستوردة ، كلما بست الحاجة الى أن تحدد هذه القية .

واخيرا خاته بالنسبة الى الرسم البحرى الذى تقرر مرضه بمقتضى عرباً وزير الاقتصاد رقم ٦ لسنة ١٩٥٩ ... مان صدور قرار وزير الاقتصاد المسلم المسلمة المسلمة القرار سسالف الذكر قد صدر بفرض هذا الرسم لحساب الهيئة المسلمة لشئون النقل البحرى المشيينا المسلم المسلمة 100 بانشساء الهيئة المسلمة ١٩٥٥ بانشساء الهيئة المسلمة عن ولا شك أن انشاء مثل هذه الهيئة ، ثم مرض الرسم المشار اليه الحسابها ، يعتبر من الامور غير المتوقعة وقت ابرام المقد .

ومن حيث أنه ولئن كانت المبالغ المشار اليها - والتي تطالب بها الشركة المسادة - ترجع الى ظروف أو حوادث استثنائية علية ، مستقلة عن ارادة الشركة المذكورة والجهة الادارية المتعاقدة ، طرأت بعد ابرام العقد واثناء تنفيذه ، ولم يكن في وضع أى من المتعاقدين توقعها أو دغمها - على الوجه السبابق ايضاحه - الا أنه يشترط لاعمال نظرية الظروف الطارئة أن يكون من شأن الظرف الطارىء أن يلحق بالمتصاقد - من جراء تنفيسذ الجبسد - خسسائر غادحة واستثنائية ، تجساوز الخسارة العسادة المسائية على المتعارفة في المتعال بحيث يترتب عليها تلب اقتصاديات العقد راسسا على

عتب ، غاذا لم يترتب على الغارف الطاريء اية جسسارة ، أو كانت هذه الجسارة طبيغة بالنسبة الى مجموع عنساصر العقد ، أو كانت في حسود للخسارة المعادية المالوفة في التعالم ، أو انحصر اثر الغرف الطسسارىء في تفويت فرصة الربح على المتعالمة ، بانقاص أرباحه كلها أو بعضها غانه لا يكون ثبت مجال لاعمال نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف أحد شروطها والعهاسا .

ومن حيث انه لم يثبت انه كان من شأن تيام الشركة بأداء البسالغ المشار البها \_ زيادة على الاسمار الواردة في عطائها والتي تم التعاقد على اساسها ... أن لحقتها خسارة ، ولم تدع الشركة بوجود مثل هذه الخسارة . وعلى ذلك مقد يكون من شنأن أداء تلك المالغ انقاص أرباح الشركة بعضها أو كلها ... وذلك بالنظر الى مجموع العناصر التي يتألف منها العقد ... بحيث بنوت على الشركة مرصة الربح ، وقد يكون من شأن أداء تلك المسالم تجاوز حد تغويت غرصة الى الحساق بعض الخسسائر بالشركة ، وقد يبشل مجبوع المبالغ المشار اليها باكمله خسارة تلحق بالشركة ، الا انه حتى في هذا الفرض الاخير مان الثابت من مقارنة قيمة جميع تلك المبالغ بقيمة مجموع عناصر العقد \_ كما تم التعاقد على اساسها \_ انه لا يهكن اعتبار الخسارة ــ في هذه الحالة ــ انها خسارة غايجة واستثنائية بترتب عليهـا قلب اقتصاديات العقد راسا على عقب ، ذلك بأن مجبوع تيمة المسالغ المطالب بهسا ٧٦١ جنيها و ٩٠٢ مليم بالنسبة الى تبهسة العقد البالغة ۱۳۰۱۲ جنیه و ۲۰۰ ملیم وهی نسبیة لا تجاوز ۲٪ ، ومن ثم مانها تكون في حسود الخسسارة المساهية المالوفة في التعامل ، ولا تجاوزها الى درجة الخسارة الجسيبة الاستثنائية غم المالونة .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أن تيام الشركة بأداء المالغ المسار اليها ـ زيادة على الاســـعار الواردة في عطائها والتي تم التعاقد على اساسها ـ لا يترتب عليه \_ في أسوا صورة السالفة الذكر \_ الحاق خسارة فادحة بالشركة تؤدى الى قلب اقتصاديات العقد راسا على عقب ، ومن ثم يكون قد تخلف أهم شرط من شروط أعمال نظرية الظروف الطارئة وبالتسالى فلا يكون ثبت مجال لاعمال هذه النظرية في الحالة المعروضة . ومن حيث أنه لما تقدم جميعا ، عاته لا يجوز للشركة الغنية للاعمال ان تطالب الادارة العامة للياه بوزارة الاسكان والمرافق بالمبلغ المشار اليها ، استنادا الى شروط العقد المبرم بينهما في خصوص عملية مروق ميساه بنى سويف ، كما أنه لا يجوز للشركة المذكورة مطلبة الادارة العامة للهياه بالتعويض عما اصابها من ضرر من اجراء زيادة الاسعار الثابتة في العطاء المقدم منها نتيجة التغيرات سالفة الذكر ، استنادا الى اى من نظرية عمل الامبر أو نظرية الظروف الطارئة ، لتخلف شروط اعسال كل من هاتين النظريتين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى عدم احتية الشركة سالغة الذكر في مطالبة الادارة العامة للهياه بالمبالغ السابق الاشارة اليها ٤ سواء في ذلك علاوة تحويل العبلة (علاوة حساب التصدير) أو غيرها. من المبالغ الأخرى التي تطالب بها هذه الشركة .

( لك ٢٩/١/٧٨ ــ جلسة ٢٨/١/٧٨ )

## قاعسدة رقسم ( ١٦٤ )

#### : المسلما :

صدور القانون رقم ٣٠٤ السنة ١٩٦٠ خلال فترة الامتداد وتضيفه نصا برفع قيمة الزيادة في رسم الاحصاء الجبركي ... تحيل جهة الادارة قيمة الزيادة ... اساس ذلك هو ما ورد في المقد من شروط تحكم هذه الحالة وليس نظرية فعل الامير .

## ملخص الحسكم:

ان صدور القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ خلال غنرة الامتداد هذه يترتب عليه أن تتحيل الهيئة ، دون الشركة ، بقيسة الزيادة في رسسم الاحصاء الجبركي المقررة بموجب هذا القانون دون حاجة الى الخوض في نظرية غعل الامير لأن هذه النظرية انها يلجأ اليها في حالة طلب التعويض عن أمر غير متوقع وقت أبرام المقد ولكن الثابت أن المتماقد قد توقعا ، عند أبرام المقد و الجمركية والشرائب وأجور النقسل أو

تقصها ووضعها نص البند الثالث عشر من الشروط العسامة ليحكم هذه. الحسالة م

( طبن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق - جنسة ١٩٦١/١/١١ )

#### قاعدة رقيم ( ١٥٥ )

#### : 12...41

التكاليف الاضافية المترتبة على اعبال احكام قانون عقد المبل الموحد. اثناء تنفيذه ... المطالبة بالتعويض عنها بالرغم من عدم تضبن المقد شرطا. يخول هذا الحق ... في غير مطها ... لا يغير من هذا الحكم النص في المقد على تحمل الادارة بكل زيادة في الرسوم الجبركية ... عدم استحقاق التعويض ... كذلك بالتطبيق لنظرية عبل الابع. .

## ملخص الفتوى:

اذا كان الثابت أن المقد المبرم مع الشركتين هو عقد ادارى تحكيه القواعد القانونية التى تطبق على المقود الادارية وأن شروطه لم تتنمن حكما يخول الشركتين حقا في المطالبة بتعديل حقوقهما المالية تبعا لتعديل الجور العمال أو شروط عقد العمل ، ومن ثم غان طلب الزيادة في النفقات المبل المورية على خفض ساعات العمل اليومي العمال الى ثباني ساعات وعلى المتربة على خفض ساعات العمل الإضافية وذلك تنفيذا المصام قانون العمل الموحد رقم 11 اسنة 1909 الذي صدر اثناء تنفييذ المقد — هذا العمل الموحد رقم 11 اسنة 1909 الذي صدر اثناء تنفييذ المقد — هذا الطلب لا يقوم على أساس من شروط المقد — أما الشرط الفساص بتحمل الحكومة بكل زيادة في الرسوم الجمركية الذي اعتبرته الشركتان دليسلا الرسوم فلا يجوز سحب حكمه على ما يطرأ على أجور المهال من زيادة والا كان ذلك أضسائة لشرط جديد في المقد ، وإذ كان من المبيعي الا يشمل المقد شروطا خصوصية تواجه جميع الظروف غان من المديمي الا يتمل المدرط لم يتضمنه العقد . كها لا تستحق الشركتان التعويض على اساس نظريات القانون العام التي تخول المتعاقد مع الادارة حقا

ق التعويض في احوال معينة ، ذلك لأن نظسرية عبل الأبير التي تنطبق على موضوع النزاع باعتسار ان تشريع المسل عبل من اعبسال الامير تشترط لاستحقاق التعويض أن يكون الضرر الذي ترتب على العبسل التشريعي قد أصاب طائفة خاصة أو ادرادا محدودين ، فاذا كأن التشريع عاما يتناول عددا غير محسود من الادراد غليس شة محلل لتعويض أي ضرر يصيب الادراد من تطبيقه ب ولما كان قانون المبلل الذي تطلب الشركتان التعويض عما أصابهما من ضرر بسبب تطبيقه هو قانون عام لا يسرى على الشركتين وحدهما ، وأنها يتناول عددا غير محدود من الادراد والشركات والهيئات ، فعلى مقتضى ما تقدم لا تستحق الشركتان تعويضا عما اصابهما من ضرر بسبب تطبيقه .

لهذا انتهى رأى الجمعية المعومية للقسم الاستشارى الى أن الشركتين المتعدد لا تستحقان قبل الحكومة تعويضا عن التكاليف الاضافية المترتبة على تطبيق قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(نتوى رتم ٦٠٤ في ١٩٦٠/٧/٢٠)

# البغث الثــــالى نظــــرية الظروف الطارثة

# ا ... وأساط تطبيس نظرية الظروف الطسارئة

#### قاعدة رقم ( ٥٦٦ )

: 12.....41

مناط اعبالها أن تطرأ خلال تنفيذ المقد الادارى حوادث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية أو من عبل جهة أدارية غير الجهة الادارية المتحاقدة أو من عبل جهة أدارية غير الجهة الادارية المتحدولا يبلك أو من عبل أنسان آخر لم تكن في حسبان المتعاقدة تختل معها اقتصاديات المقد المتلالا جسيها ب اثر ذلك ، الزام الجهة الادارية المتعاقدة بمشاركة المتعاقد معها في احتبال نصيب من الخسارة التي لحقت به طوال فترة قيام النارف الطارى دا المارى المتعاقدة المتعاقدة المتعاقدة المتعاقدة المتعاقدة المتعاقدة المتعاقد المتعاقد المتعالدة التعالى المتعالى المتع

## ملخص الحسكم :

ان تطبيق نظرية الحوادث الطارئة في الفقه والقضاء الادارى رهين عرا خلال تنفيذ المعتد الادارى حوادث أو ظروف طبيعية كانت أو المتصادية أو من عبل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاددة أو من عبل النسان آخر ، لم تكن في حسبان المتعادد عند أبرام المعتد ولا يطلك لهائنا أن عنزل به خسائر غادمة تختل معها المتصاديات المعتد الخدارة المتعاددة بعشاركة المتعادد معها في احتبال نصيب من الخسسارة الادارة المتعاددة بعشاركة المتعادد معها في احتبال نصيب من الخسسارة التي نحالات به طوال غثرة الظرف الطسارىء وذلك ضمانا لتنفيذ المقد الأدارى واستدامة لسير المرفق العام الذي يضعه ، ويقتضروور القسائي الادارى على الحكم بالتصويش المناسب دون أن يكون له تعديل الالتزامات

(طعنی رقبی ۱۵۹۲ لسنة ۱۰ ق ، ۲۷ لسنة ۱۱ ق – جسسسة ۱۱/۰/۱۱)

## قاعستة رقسم ( ١٦٥ )

: الحسياة

يازم لاعمال نظرية الظروف الطارئة أن تختل اقتصاديات المقد اختلالا جسيما ... يجب التقدير ذلك النظر الى مجموع عناصر المقد وكابل منته ، ملغص المـــكم:

ان نظرية الظروف الطارئة تتوم على فكرة العدالة المجردة التي هي قوام القانون الاداري كها أن هدفها تحقيق المملحة العابة فرائد الجهسة الادارية هو كفالة حسن سير المرافق العامة باستبرار وانتظام وحسسن أداء الاعمال والخدمات المطلوبة وسرعة انجازها كما أن هدف المتعاقد مع الادارة هو: المعاونة في سبيل المسلحة المسامة وذلك بان يؤدي التزامه بأمانة وكفساية لقاء ربح واجر عادل وهذا يقتضي من الطسرفين التسساند والمشاركة للتغلب على ما يعترض تنفيذ العقد من صعوبات وما يمسادغه بهن عقبات ، فهفاد نظرية الظروف الطارئة أنه أذا طرأت أثناء تنفيذ المقد الادارى ظروف أو أحداث لم تكن متوقعة عند أبرام العقد نقلبت اقتصادياته واذا كان من شأن هذه الظروف او الاحداث انها لم تجعل تنفيذ المقد مستحيلاً بل أثقل عبنًا وأكثر كلفة مها قدره المتعاقدان التقدير المعتبول وكانت الخسارة الناشئة عن ذلك تجاوز الخسارة المالونة العادية التي بيحتملها أي متعاقد الى خسارة فانحة استثنائيا وغير عادية فان من حق المتعاقد المضار أن يطلب من الطرف الآخر مشاركته في هذه الخسسارة التي تحملها فيعوضه عنها تعويضا جزئيا ، وبذلك يضيف الى التزامات المتعاقد معه التزاما جديدا لم يكن محل اتفاق بينهما ومؤدى ذلك أن يفرض على الدائن التزام ينشأ من المقد الادارى ، هذا الالتزام هو أن يدنع الدائن المدين تعويضا لكفالة تنفيذ العقد تنفيذا صحيحا متى كان من شدان الظروف أو الاحداث غير المتوقعة أن تثقل كأهل هذا المدين بخسارة يمكن اعتبارها تلبا لاقتصديات المقد ، على أن التعويض الذي يدغمه الدائن يكون تعويضا جزئيا عن الخسارة المحققة التي لحقت المدين ، ولما كإن التعويض اذلى يدمع طبقا لهذه النظرية لا يشهل الخسارة كلها ولا مفطي الا جزءا من الاضرار التي تصيب المتعاقد غان المدين ليس له أن يط الب يقتعويض بدعوى أن أرباحه قد نقصت أو لغوات كسب ضاع عليه كها "أنه يجب أن تكون الخسارة واضحة متبيزة ، ومن ثم يجب لتقدير التسلاب المتصاديات العقد واعتبارها قائمة أن يدخل في الحساب جبيع عنساس العقد التي تؤثر في اقتصادياته واعتبار العقد في ذلك وحدة ويفحص في مجموعة لا أن ينظر الى احد عناصره فقط بل يكون ذلك بمراعاة جميسع العناصر التي يتألف منها ٤ أذ قد يكون بعض هذه العناصر مجزيا ومعوضسا عن العناصر الآخرى التي ادت الى الخسارة ٤ ومن ثم مان انقلاب اقتصاديات العقد مسألة لا تظهر ولا يمكن التحقق من وجودها الا بعدد انجساز جميسع الإعمال المتطلقة بالعقد .

ومن حيث أنه أذا كان الثابت أن مدة العقد ثلاث سنوات بايجسار قدره ٧٧٢٧ جنيها سنويا تدمع على أربعة انسساط كل تسسط عن مترة ثلاثة اشهر من السنة ، وبذلك تكون جبيع الاتساط الواجب دفعها عن بدة العقد اثنى عشر تسطا ، غاذا كان الابر كذلك مانه حتى على مرض أن انتشار دودة القطن في صنف سنة ١٩٦١ كانت من الغداجة بحيث يمكن اعتبارها من تبيل الحوادث الاستثنائية العامة غير المتوقعة غان ضرر هذه الآنة لم يتماوز أثره بالنسبة للطاعن ثلاثة أشهر كبسسا قال في محيفة طعنة وهي يونية ويولية واغسطس سنة ١٩٦١ والتي استحق عنها تسط واحة هو التسط الحادي عشر واصابة الطاعن بخسارة في هذه الاستسهر الثلاث على مرض صحته ليس من شأنه قلب انتصاديات العقد لأن هــذه الضبارة لم تلحق الطاعن الإ بالنسبة لفترة يستحق عنها تسط واحد من الاثنى عشر تسبطا التي تهثل جهيع عناصر المقد ولم يقدم الطاعن دليسلا على أنه أصيب بخسارة أخرى غير التي زعم أنها لحقته بل أن الطاعن نفسه يترر في صحينة طعنه وفي المفكرات المقدمة منه أمام هذه المحكمة أن مجلس مدينة طنطا عندما ادار السوق في الفترة التي كانت متبقية من عقد الالتزام من ١٩٦١/١١/٢٦ الى ١٩٦٢/٢/٢٥ وهي لدة ثلاثة أشهر حتق ايراد تدره ٢٩٠٠ جنبيه وان تيمة القسط الذي يستحق عنها هو مبطغ ٨٠٠ مليما و ١٩٣١ جنيها فيكون صافي الربح ٢٠٠ مليما و ٩٦٨ جنيها ، وفي ذلك اعتراف من الطاعن أن هناك في كل سنة من سنى الالتزام غترات مريحة تعر ايرادا صانيا تدره الطاعن ننسه بحوالي الف جنيه كل ثلاثة أشبهر ، ومن ثم مانه ليس من دليل في الاوراق على أن الطاعن قد أصيب بخسارة فانحة من شائها تلب اقتصاديات العقد بالنسبة لمدة التعاقد كاملة وتبعا لذلك غلا وجه لاعمال نظرية الظروف الطارئة في هذه المنازعة لعدم فحنيق شروطها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ١٤ ق ـ جلسة ١١/١/١٧١١)

## ب ــ بها يمد بن قبيل الظروف الطــارئة

### قاعسدة رقسم ( ١٩٨٥ )

ظروف طارئة ــ قرار الحكومة بتخفيض قيمة الجنيه المصرى يعــد. كفلك ،

#### ملخص الفتري :

يعتبر قرار مجلس الوزراء الصادر بتخفيض قيمة الجنيسه المحرى. بالنسبة الى الدولار حادثا استثنائيا علما في حكم المادة ٢/١٤٧ من القانون المدنى ، اذ لم يكن في وسع المتعادين توقعه حين ابرام المقد ، ومع التسليم الجدلى بانه كان مغروضا على المتعبد ان يتوقع التجاء الحكومة الى خفض قيمة العبلة المصرية غان مدى هذا التخفيض لم يكن من المستطاع التكهن به ، ومن ثم غانه يحتبل أن تكون نتائج هذا الإجراء ومدى تأثيره في التوازن المللى. المقدد تد جوازت ما كان مغروضا أن يتوقعه المتعبد حين المقد ، وفي الحالين أن كانت خسارة المتعهد من هذا الإجراء قد جعلت تنفيذ القزامه أبرا مرهقا مهددا له بخسارة المتحهد من هذا الإجراء قد جعلت تنفيذ القزامه أبرا مرهقا بالقدر الذي يحد منها ويردها إلى الحد المعقول ، بمعنى أن الخسسارة المتومد عنها المرفعة عني المتومد عنه المؤلفة الأخر بالقدر الذي يخفف من غدامتها ، أما تقدير كون خسائر المتعهد غافت ما كان مغروضا أن يتوقعه أم لا غامر متروك بحثه على ضسوء ما يتبين من عاصر التقدير ،

( علوی رقم ۳۱۰ فی ۱۹/۷/۱۷ )

## ٠ قامــدة رقـم ( ١٩٥٠)

#### : المستحدا

نظرية الموانث أنظارتة ... شروط تطبيقها ... توقيع الارتفاع الباهظ. في اسمار الزئبق عند ابرام عقد توريد ثان ... لا يمنع من تطبيق التطــرية. مادام مدى هذا الارتفاع لم يكن في الوسع توقعه بالنسبة لذلك العقد .

#### ولخص الحكم:

ان الارتفاع الباهظ في اسعار الزئبق ــ ان صبح انه كان متوقعا بالنسبة المقد الثانى ــ دان مدى هذا الارتفاع لم يكن في الوسع توقعه بالنسبة لذلك المقد ، نقد كان السعر وقت التعاقد بالنسبة للعقد الثانى ٢ جنيه و ٨٨٠ مليما ثم وقت الشراء على حساب الشركة المدعيـــة ٤ جنيهــات و ٥٠ مليما ، ومن ثم نان نظرية الحوادث الطارئة تنطبق في هذه الحالة .

( طعن رقم ۲۱۵۰ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢١٥/٦/٦ )

## قاعدة رقم ( ٥٧٠ )

#### المسطا:

الاسباب الطارئة التى تؤدى الى تغيير غيها كتقف سعر العسوق وسعر المبلة ، وتعديل الفرائب والرسوم الجبركية ... شروط المتاقصة ... التزام المتعاقد مع الادارة بها يترتب على تغير القينة في حالتي تقف سسمر السوق وسعر المبلة ، والتزام الادارة بذلك في حالة تعديل الفرائب والرسوم الجبركية .

## ملخص الحسكم:

ان أحكام الشروط المسابة للبناتصة تنص في المادة ٢٠ على أن 

لا تقدم العطاءات عن توريد اصناف على اساس التعريفة الجبركية ورسوم 
الانتاج وغيرها من أنواع الرسوم والضرائب المعبول بها وقت تقسيم 
العطاء ، فاذا حصل تغيير في التعريفة الجبركية أو الرسوم الاخرى أو 
الضرائب في المدة الواقعة بين تقديم العطاء وآخر موعد للتوريد وكان التوريد 
قد تم في غضون المدة المحددة فيسوى الفرق تبعسا لذلك بشرط أن يثبت 
المقاول أنه سند الرسوم والضرائب عن الإصناف الموردة على أسساس 
المثلث المعدلة بالزيادة أما في حالة ما أذا كان التعديل بالنقص فتخصم قيمة 
الفرق من العقد الا أذا أثبت المقلول أنه سند الرسوم على أساس الفئات 
الإصلية قبل التعديل ، في حين تنص المحدد 
الإصلية قبل التعديل ، في حين تنص المحدد 
الإصلية حكى العامل )

أنه « يعبل الحساب الختامى بالتطبيق للفئات الواردة بالجدول بصرف النظر عن تقلبات الاسمار وسعر العبلة » . كما تنص المادة ٢٢ على أن « يتحل المتحلول كل زيادة تحصل في أثبان المهمات أو الشحن أو النقل البحرى والتامين بكافة أنواعه أو اليد العاملة أو خلافها أثناء بدة العمل ولا يقبل منسه أى طلب بالزيادة لهذا السبب وليس له الرجوع لأى سبب كان عن آلائبان التي قبلها » .

ويبين من استظهار هذه النصوص أن الحسكم يفتلف باختساف السبب الطارىء المؤثر على تبعة العطاء غاذا كان هذا السبب راجعا الى تقلب السوق وسسعر العبلة التزم المتساول بها يترتب على ذلك من آثار سواء بالزيادة أو النقصان أبا أذا كان السبب راجعا الى تعديل الفرائب والرسوم الجبركية التزمت الوزرة بها يترتب عليه من آثار على النصو الجبين في الملاة ٢٠ المشار اليها يستؤى في ذلك أن يستمون السنب المؤثر على تبعة العطاء بعد تقديه قد طرأ تبل أو بعد اتبام اجراءات التعاقد .

( طعن رقم ١١٨٦ السنة ١٠ ق - جلسة ١١/١١/١١/١١)

. .. i., .

# ج — الكى الزبلى الطبيق نظرية الفاروك الطبيريّة

## قاعستة رقسم ( ٧١ه )

### المِستا:

نظرية الحوادث الطارئة — تطبيقها — وقوع الحادث الطارىء بعد الادة المحددة في المقد التنفيذ — جواز تطبيق النظرية في هذه العالة مادلم الحادث قد وقع الثاء المهلة التي وافقت الادارة على منحها المتعاقد بمسحد انتهاء هذه الدة .

## بلغص الحسكم :

اذا كانت الوزارة وانقت على ابتداد المدة المحددة في المقد التنفية ووقع الحادث الطارىء خلال الامتداد الذي سبق أن وأثقت غليسة ألوزارة عمله مكانة حكم المدة في المقد .

أ طعن رقم ١١٥٠ أسنة ٦ ق \_ جلسة ١٩٦٢/١/٩ )

# د — مقتضى تطبيــــق نظـــرية الظــروف الطـــازنة

## قاعدة رقم ( ۷۷ه )

## : المسلمة

تظرية الحوادث الطارئة ... مقتضاها ... الزام الادارة بمشاركة المتماقد في الخسارة ، مع مراعاة الظروف التي ابرم فيها المقد ... تنفيذ الادارة المقد على حساب المتماقد ... لا يمنسع من تطبيق هذه النظرية ... هذا التطبيق ... لا يمنسع من تطبيق الادارية .

# والخص الحسكم :

ان متنفى نظرية الحوادث الطارئة الزام جهة الادارة ببشاركة الشركة المتمادة في هذه الخسارة ضمانا لتنفيذ المقد الادارى تنفيذا سليما كالمتمادة في هذه الخسارة ضمانا لتنفيذ المقد الادارى تنفيذا سليما كاليم عنها عند الشراء على حسابها عكما أن تطبيق هذه النظرية لا يعفى الشركة من غرامة التأخير والمساريف الادارية وفقا لاحكام لائحة المخازن والمشتريات وواله يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند توزيع الخسسارة بين والشركة والوزارة الظروف التي أبرم عيها المقد من ارتفاع مساجيء في السعار الزئبق بسبب تهافت الدول الكبرى على شرائه واستبرار هذا الارتفاع طوال مدة التنفيذ وما بذلته الشركة من محلولات للحمسول على الزئبق بشن محتبل وطلباتها المتمدة لاعفائها من التوريد وتبسام الدكومة نيابة عنها بالشراء على حسابها بعد انتظار طويل حتى بلغت الاسمار القساما في الارتفاع .

( طعن رتم ، ٣١٥ لسنة ٦ ق ـ جلسة ٢١٥/٦/٦١ )

# ه ... الظروف الطارئة لا تسوغ الابتناع عن التنفيذ

## قاعسدة رقسم ( ٥٧٣ )

#### القسدا :

لا يسوغ المتماقد مع الادارة أن يمتنع عن الوفاء بالتزاماته حيسال عارفق المام بحجة أن ثمة أجراءات أدارية قد أدت ألى أخلال الادارة بالوفاء بلحد التزاماتها قبله سيتمين عليه أن يستمر في التنفيذ ثم يطالب جهة الادارة بالتعويض أن كان لذلك مقتض .

## ملخص الحسكم:

من المبادىء المتررة أر العتود الادارية تتبيز بطابع خاص ، منطعه المحتياجات المرفق الذى يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المسلحة العمامة على مصلحة الافراد الخاصة ، ولما كان العقد الادارى يتعلق بمرفق علم ملا يسوغ للمتعاقد مع الادارة أن يعتنع عن الوفاء بالتزاماته حيال المرفق ، بحجة أن ثهة أجراءات ادارية قد أدت الى الاخلال بالوفاء باحسد التزاماته تبله ، بل يتمين عليه أزاء هذه الاعتبارات أن يستبر في التنفية مادام ذلك في استطاعته ، ثم يطالب جهة الادارة بالتعويض عن اخلالها بالتزامها أن كان لذلك مقتض وكان له فيه وجه حق غلا يسوغ له الامتساع عن تنفيذ العقد بارادته المنفردة والاحتت مساطته عن تبعة غطه السلبي و تنفيذ العقد بارادته المنفردة والاحتت مساطته عن تبعة غطه السلبي

( طعن رقم ٧٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ٥/٧/١٩٦٩ )

# قاعــدة رقــم ( ٧٤٤ )

### العمال .

على المتعاقد رغم الظروف الطارقة ان يستبر في تنفيذ المقد حفاظا على دوام سبر الرفق العام بانتظام وأطراد ، ويطالب جهة الادارة بالتعويض الذي يستحقه نتيجة ما أوقعته به تلك الظروف الطارقة من اختلال في التوازية الله المقده ، ماذا ما توقف دون وجه حق جاز لجهة الادارة أن تنفذ المقد. على حساب المتماقد المتخلف أو تقرر انهاء المقد ومصادرة التلبين .

#### طغم الفتوي:

ان تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهيئة بان تطرأ خلال تنفيذ العقد. حوافث أو ظروف لم تكن في حسبان المتعاقد عند أبرام المقد ولا يملك لهــــة دغما وبن شائها أن تنزل به خســـاثر فاحمة تختل معها اقتصادیات العقد اختلالا جسیما ، ووؤدى تطبيق هذه النظرية ـــ أن توافرت شروطها ــ الزم. الادارة المتعاقدة بهشاركة المتعاقد معها في تحمل نصيب من الخسارة بحيث، ترد إلى الحد المعقول وذلك ضمانا لتنفيذ العقد .

ماذا توقف المتماتد عن تنفيذ العقد المبرم بينه وبين جهة الادارة بعد أن نفذ جزءا منه مان دواعى تطبيق الظروف الطارئة تتخلف بالنسبة له اذ كان تيمين عليه أن يستبر في التنفيذ حتى يحتفظ بحقه في المطالبة بتطبيق على النظرية أن توافرت شروط أعمالها .

وبناء على ذلك وتطبينا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المناتصات والمزايدات. الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ المعدلة بقرار وزير الخزانة رقم ١٨٦ لسنة ١٩٦٠ يكون لجهة الادارة أن نتخذ أحد الاجرائين التاليين وفقا لما تتنضيه مصلحة العمل:

(!) شراء الاصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه .

(ب) انهاء النماتد غيها يختص بهذه الاصناف ومصادرة النامين بها يوازى ١٠٪ من تبعتها فاذا كان المتعهد يمثل هيئة عامة معفاة من التسامين فانها تلتزم باداء ١٠٪ من تبعة الكبية التي المتنعت عن توريدها على سسجيلة التعويض .

( الله ۲/۲/۳۲ ـ جلسة ۲/۲/۸۲۲ )

## قاعدة رهم ( ٥٧٥ )

#### المِسطا:

نظرية الظروف الطارئة في محال المقود الإدارية وروابط القيانون المام أمر رهين بأن تطرأ خلال مدة تنفيذ المقد الاداري وأن تكون خلال تلك المدة وليس بمدها هوادث وظروف طبيعية او اقتصادية او سياسية ولم كانت من عبل جهة ادارية غير الحهة الإدارية المتعاقدة أو من عبل شخص آخر لم تكن في حسبان المتعاقد مع الإدارة ولا يملك لها يفعا أو علاها ولا كان في وسعه توقعها والتحوط لها وأن تكون هذه الحوادث استثنائية وعلية وأثرة في التزاوات التعاقد مع الإدارة بحيث تهدده بخسارة فالحة وتحول تنفيذه لالتزامه مرهقا له ... اساس ذلك ... تطبيق ظروف حرب اكتبوير سنة ١٩٧٣ لا تشكل بالنسبة المقد محل المتازعة حوادث استثنائية عامة تهدد التماقد بخسائر فادحة وتوجب على الحكومة تعويضه عنها ب لم يثبت من الاوراق أن الاسمار ارتفعت فيما بين أبرام العقد ونهاية مدة التنفيذ المتفق عليها ... المعروف لدى الكافة أن الاسمار لم ترتفع من جراء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الا بعد مضى أكثر من سنة كاملة على انتهالها ... والا اسفر هذا عن اثابة المتعاقد بن تقصيره في تنفيذ التزاماته العقنية وتراخيه في ذلك الى أن تم سحب العملية منه وتنفيذ ما تبقى منها على حسابه .

## ملخص الحسكم :

وبن حيث أن تطبيق نظرية الظروف الطارئة في مجال العقود الادارية. وروابط القانون العام أمر رهين بأن تطرأ خلال مدة تنفيذ المقدد الادارى هوانث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية أو سياسية ولو كانت من عمل جهة ادارية غير الجهة الادارية المتعاقدة أو من عمل شخص آخر حلم تكن في حسبان المتعاقد مع الادارة ولا يملك لها دغما أو علاجا ، ولا كان في وسعه توقعها والتحوط لها ، وأن تكون هذه الحوادث استثنائية وعابة ومن شائها أن تجمل تنفيذ التزام المتعاقد مع الادارة مرهقا يتهدد المتعاقد بخسائر غادمة

- دون أن يكون هذا التنفيذ مستحيلا - بحيث تختل اقتصاديات العقد أختلالا حسيها ، فإن توافرت في الظروف المحيطة بتنفيذ العقد الاداري شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة التزمت الجهة الإدارية المتماتدة بمشاركة المتماتد معها في نصيب من الخسائر التي نزلت به طوال نترة قيام الطروف الطارئة ، وذلك ختى بتحقق تثنيذ المقد الادارى ويستبر سير المرانق المابة التي يخدمها المعقد الادارى تحقيقا للصالح العام ويحكم القاضى الادارى ف هذه الحالة بالتعويض دون ما تعديل للالتزامات العتدية التي يرتبها العتد الاداري والثابت في خصوص العقد محل هذه المنازعة أن المدعى عليه ٠٠٠٠٠٠ تعاقد في ١٩٧٣/٩/١١ على انشاء مبنى نقطة شرطة بنى عبيد بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا على أن يتم التنفيدة في ميمساد اقصساه يوم ١٩٧٣/١٢/٣١ ، الا أن المدعى عليه تأخر في تنفيذ العملية المقدر لها ثلاثة اشهر ونصف شهر عوالى سنة وتسعة اشهر ولم يكن قد انجز من المبلية حتى يوم سحب المبلية منه في ١٩٧٥/٩/٢٢ الاحوالي٩٠ ١من مجموع الأعمال التي تتالف منها المقاولة ولئن كان تنفيذ الاعمال المنبقية على حسابه بمعرفة المقاول . . . . . . قد اسفر عن زيادة في الاسسعار بلغت ١٩٥٪ للاعمال العادية نوق قائمة الاسعار ٢٦٠ ٪ علاوة للاعمال الصحية نرق عائمة الاسبعار ٢٨ ٪ علاوة للاعمال الكهربائية مرق قائمة الاسبعار - الا أن هذه الزيادات لا تنسب الى ناروف، حرب اكتسوير سنة ١٩٧٣ أذ يتمين في المقام الاول أن تطرأ الحوادث الاستثنائية العامة خلال مدة تنفيذ العقد الاداري وأن تكون خلال تلك المدة \_ وليس بعدها \_ مؤثرة في التزامات المتعاقد مع الادارة بحيث تهدده بضمارة فادحة وتجعل تنفيذه لالتزامه مرهقا له . ولما كانت مدة التماتد مع المطعون ضده تنتهى بنهاية سنة ١٩٧٣ في ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الاوراق أن الاسمار ارتفعت غيما بين أبرأم ١٩٧٣/١٢/٣١ ولم يثبت من الاوراق أن الاستمار ارتفعت غيما بين ابرام باقتصاديات العقد معه ويجعل تنفيذ التزاماته مرعقا له ، وكان المسروف الدى الكافة أن الاسمار لم ترتفع من جراء حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ الا بعد مضى اكثر من سنة كابلة على انتهائها ... لذلك مانه يتمين الحكم بأن ظروف حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ لا تشكل بالنسبة للمتد محل المنازعة حوادث استثناثية عامة تهدد المدعى عليه بخسائر مادحة على الحكومة تعويضه عنها

والتولّ بالنظر الذي اعتنقته محكمة القضاء الادارى يسفر عن اثابة المدعى عليه عن تقصيره في تثنيذ التزاءاته المقدية وتراخيسه في ذلك الى أن تم سحب العبلية منه وتثنيذ ما تبقى منها على حسابه ، وهو أمر يخالف التطبيق السليم لاحكام القانون ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون غيه قد اخطاف في تطبيق القانون غيها قضى به من الزام الحكومة بالمساهمة في تحمل غروق الاسعار بعقدار النصف ، أي بعقدار ٣٠٩٦ جنيسه ٧ مليم ، ويتعين الحكم بالذائه في هذا الشق من قضائه والحكم بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعين جمعانهم قيمة غروق الاسعار كالملة وهي ١٩٩٣ جنيه و ١٤ مليم ،

ومن حيث أن التنفيذ على الحساب في مجال العقود الادارية هو وسبلة ألادارة في تنفيذ الالتزام عينا اعمالا لامتيازات الادارة ، وهو تنفيذ تقوم به الادارة بنفسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسئوليته بحيث يتحسل المتعاقد المقصر في التنفيذ بفروق الاسمار تطبيقا لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا ولا يعتبر التنفيذ على الحساب عقوبة عقدية توقعها الادارة على المتعاقد المقصر في التنفيذ ولكنه أجراء تستهدف به الادارة ضمان حسن سير المرافق العامة لاطراد سيرها ومنعا من تعطيلها بما قد يعرض المصلحة العسامة للضرر اذا توقفت هذه المرافق ، وغرامات التأخير في المعود الادارية ضمانة لتنفيذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سسير المرافق العامة بانتظام واطراد ، وتقوم الادارة بتوتيع هذه الغرامات دون ما حاجة ألى صدور حكم بها وذلك متى توافرت شروط استحقاقها بحصول الاخلال العندى في جانب المتعاقد المقصر ، وينص البند السابع من العقد المبرم مع الدعى عليه على أن تعتبر لائحة المناقصات والمزايدات مكملة لشروط العتد فيما لم يرد به نص صريح فيه ويحق للادارة تطبيق احكامها على الطرف الثاني . وطبقا لحكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات تحسب غرامة التأخير في حالة عدم اتمام العبل وتسليبه كابلا في المواعيد المتفق عليها في ابعتد ... تحسب بواتع ١٠٪ في حالة زيادة التأخير على اربعة اسابيع من قيمة ختامي العملية اذا كان الجزء المتاخر يمنع من الانتفاع بما تم انجازه من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الاكمل في المواعيد المحددة .

(طعنی رقبی ۸۶۳ ، ۹۲۲ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ،۱۹۸۲/۱۱/۲ )

## قاعدة رقيم ( ٧٧٥ )

#### المسلما:

مناط اعبال نظرية الظروف الطارئة ان تطرا خلال تنفيذ المقد الادارى. ظروف طبيعية أو اقتصادية لم تكن في حسبان المتماقد عند أبرام المقد ولا يبكل لها دفعها وأن يكون من شهانها أن تنزل به خسائر فادحة تحتهل معها اقتصاديات المقد اختلالا جسيها هل ارتفاع الإصناف أو السلع المتهد المورد على توريدها أرتفاعا باهظا يعتبر ظرفا طارئا لم يكن في الحسبان توقعه عند التماقد طالما أنه يترتب عليه زيادة أعباء المورد بتحبيله خسائر فادحة هم الزام جهة الادارة ببشاركة المتماقد معها في هذه الخسائر ضمانا لتنفيذ المقد الادارى تنفيذا سليها و ويستوى أن يحصل التنفيذ من المتماقد نفسه أو تقوم جهة الادارة نياة عنه عند الشراء على حسابه .

### ملخص المكم:

من حيث أن الثابت من الاوراق والمستندات أن مجلس مدينة القفاطر الخيرية كان قد تعاقد مع الطاعن بتاريخ ١٩٧٧/٦/١٢ على توريد شهم بسعر الاردب ١٩٧٧/٦/١٩ على وريد تبن بسعر الحمل ٥ جنيهات و ٢٣٠ مليها على أن يكون التوريد لمخازن المجلس خلال شهرين من تاريخ ١٩٧٧/٦/١٩ . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ طلبه الطاعن منحه مهلة للتوريد تنتهى في ١٩٧٧/٨/١٨ واشار في طلبه الى تلة الكيات المنتجة في ذلك العام لتلة محصول التبن وندرة وجوده بالاسواق ، فوافق المجلس على منحه هذه المهلة مقد انفر عليه غرامة التأخير ونظرا لعدم قيام الطاعن بالتوريد خلال المهلة نقد انفر بالشراء على حسابه ، ثم أجريت مهارسة بتاريخ ٢١/١٠/١٠ لتوريد الشعير على المدعو الشمير والتبن على حساب الطاعن ، ورسى قيها توريد الشعير على المدعو بسعر الحمل ١٠ جنيها و ١٠٠ مليها ، وقد قام المتعهد بتوريد الشهم بسعر الحمل ١٠ جنيها و ١٠٠ مليها ، وقد قام المتعهد بتوريد الشهم بالسعر الخور . أما المتعهد الثاني قد أرسل كتابا في ١٩٧٧/١/١١ الى

المطس حاء نبه أنه أشترط في عطائه أنه يرتبط بالسعر المتسدم بنه حتري ١٩٧٧/١٠/٢١ ولكن لم يصله أمر التوريد حتى كتابه في ١٩٧٧/١٠/١٦ ولذلك يمتبر عطاءه كان لم يكن لأن الاستمار زادت ٥٠٠ ، ويتبل التوريد على اساس زيادة السيعر يهذه النسية ويرتبط يهذا العرض لمدة خيسة أيام نقط اذا ما اخطر بالقبول خلالها ، ولا بين من الاوراق أن جهة الادارة قد ردت على المتعهد بما ينيد تبولها أو رنضها له ... ذا العرض وبتـــاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ حرر مدير الشيئون المالية بالمجلس مذكرة أشبار فيها الى أنه تعذر شراء التبن \_ على حساب الطاعن من التجار الموجودين بمناطق القناطر الخبرية وتليوب وشبرا وساحل الغلال بروض الفرج نتيجة لقلة. المحصول هذا العام الذي دعا الى تكليف احد الموظفين بالتوجه الى الفيوم باعتبارها اكثر المناطق انتاجا للتين ، وقام هذا الموظف الى بالرور على التجار المعتمدين للتوريد للحصول على الاسمار ولكنهم اعتذروا جميعا عن التوريد لعدم وجود الصنف ؛ ثم قام بالمرور في اليوم التالي على التجار في ساحل الفلال بالجيزة وساتية مكي فاعتذروا أيضا لوجود نقص في زراعة التمح. هذا العام وقد ورد بملف العملية المودع بأوراق الدعوى نماذج عروض لتجار الفيوم وسماحل الفلال بساتية مكي ثابت بها اعتذراهم عن التوريد لعدم وجود الصنف وهذه المروض مؤرخة ٦ 6 /١٩٧٧/٧ ثم عرض رئيس المقود والمشتريات مذكرة أخرى على رئيس مجلس المدينة أشبار فيها الى أنه ورد عسرض للمجلس بتسوريد الثهسين بسيسعر الحهسل ٢٥ جنيهسة من المورد . . . . . . . . على أن يكون التسليم بساحل الجيزة ، وان سائر التجار قد اعتذروا عن التوريد لوجود نقص في زراعة القمسح في ذلك العام ، وانتهت المذكرة الى طلب قبول العرض الوحيد لعدم توافر التبن في الاسواق لنتص المحصول المزروع وعدم وجود اية مائدة في اعادة المارسة ، فأشر رئيس المجلس بالموافقة في ١٩٧٧/١١/١٧ وأسفر التنبيذ على حساب الطاعن عن توريد عدد ١٠٩ اردب شعير بسعر الاردب ٩ ج ١ ٧٤ حمل تبن بسمر الحمل ٢٥ جنيها وبذلك أصبحت جملة مروق الاسمار ٣٣٠ر ١١٠٠ جنيه أضيف اليها مصاريف أدارية بنسبة ٥٪ ( ٥٥ج و ١٧م ) ٤ وغرامة التأخير بنسبة ٤ ٪ (٤٤ جو١٦م) فأصبحت جملة المبالغ (١١٩٩ جو ٢٠٧م).

خصم منها التأمين النهائي المدنوع من الطاعن ليصبح المبلغ المطالب به بعد استنزال التامين هو ١٠٥٥ جنيها و ٧٦٠ مليما . وهذا بخلاف تكاليف الانزل من ساحل الفلال الى مخازن المجلس والتي قدرتها جهة الادارة بمبلغ ٩٠ ج حيث أن عرض الطاعن كان شاملا للنقل لمفازن المجلس ، ومن حيث أن البادي من استعراض الوقائع المتقدمة أن جميع الشواهد قد تضافرت على ان محصول التمح عن عام ١٩٧٧ كان تليلا ونتج عن ذلك ندرة محصول التين بالاسواق مما ادى إلى اعتذار اغلب التجار عن توريد التبن لمجاس المدينة وارتفاع سمره في العرض الوحيد المقدم للمجلس ارتفاعا وصل الي خيسة اضعاف السعر الذي كان الطاعن قد ارتبط به مع المجلس في ممارسة ١٩٧٧/٦/١٢ ، وقد ارتفعت الاستعار إلى هذا الحد في بدة لا تتجاوز خبسة ائسهر من هذا التاريخ . ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن مناط اعهال نظرية الظروف الطارئة أن تطرأ خلال تنفيذ العقد الادارى ظروف طبيعية او اقتصادية لم تكن في حسبان التعاقد عند أبرام العقد ولا يملك لها دنما وأن يكون من شانها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها اقتصاديات المقد اختلالا جسيما في ارتفاع أسمار الاصناف والمواد التي تعهد الورد على توريدها ارتفاعا باهظا يعتبر ظرفا لم يكن في الحسبان توقعه عند التماقد طالما أنه يترتب عليه زيادة أعباء المورد بتحميله خسائر فادحة الي الاخلال بتوازن العقد اختلالا جسيما . وأن مقتضى تطبيق أحكام نظرية الظروف الطارئة هو الزام جهة الادارة ببشياركة المتمساقد ممه في هذه الخسائر ، ضمانا لتنفيذ العقد الادارى تنفيذا سليما ، ويستوى أن يحصل التنفيذ من المتماتد نفسه أو تقوم به جهة الادارة نيابة عنه عند الشراء على حسابه . ( حكم الادارية العليا في القضية رقم ٢١٥٠ لسنة ٦ ق جلسة ١٩٦٢/٦/٩ حكمها في القضية رقم ١٥٦٢ لسنة ١٠ ق جلسة ١١/٥/٨١١ ) ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم يحق للطاعن المطالبة بتطبيق احكام نظرية الظروف الطارئة على حالته ، والمحكمة وهي تطبيق هذه الاحكام على وقائع الدعوى المطروحة ، تضع في اعتبارها . إن الزيادة في اسمار الشمير الذي اشترت به جهة الادارة هذا المحصول على حساب الطاعن لم تكن باهظة أذ بلغ مرق السعر حوالي ٥٠٠٠ عن كل أردب ، ومن ثم ملا مجال لتطبيق

الاحكام المسار اليها بالنسبة الى شراء هذا المحصول . أما بالنسبة الى التبنى الزيادة فى الاسمار قد بلغت حوالى ٢٠ ج فى كل حمل ، وبمراعاة الظروف والاعتبارات السابق بياتها ترى المحكمة حقا وعدلا . أن تشارك جهة الادارة الطاعن فى هذه الزيادة مناصفة بينهما ، فيحاسب الطاعن عن كل حمل من التبن السترته الادارة على حسابه على اساس خمسة عشر جنيها من ثن ذل حمل ، ولما كانت جهة الادارة قد السترت حسبما بين من الاوراق — عدد ٤٧ حمل تبن بسعر الحمل ٢٥ جنيها ، فانها تحمل من ثمن هذه الكبية مبلغ .٧٠ جنيها نخصم من المبلغ الذى قضى الحكم المطعون فيه بالزام الطاعن بها . ومن حيث أنه لما تقدم يتمين تعديل الحكم المطعون فيه بتخفيض المسلغ ومن حيث أنه لما تقدم يتمين تعديل الحكم المطعون فيه بتخفيض المسلغ المحكوم بالزام الطاعن به بما يعادل ٧٠٤ جنيها .

( طعن ۸۷۷ لسنة ۲۷ ق ـ جلسة ۱۹۸٤/۱/۲۱ )

### قاعدة رقم ( ٧٧٥ )

#### الجسسا:

والم المبال نظرية القاروف الطارئة ان تطرا خلال تنفيذ المقد الادارى حوادث أو ظروف طبيعية أو اقتصادية سواء من عبل الجهة الادارية المتعاقد أو من غيرها ولم تكن في حسبان المتعاقد عند أبرام المقد ولا يبلك لها دفعا وان يترتب عليها أن تنزل بالمتعاقد خسائر فادحة تختل معها انعصاديات المقد اختلالا جسيها — مؤدى هذه النظرية بعد توافر شروطها الزام جهة الادارة المتعاقدة مشاركة المتعاقد معها في تحبل نصيب من الخسسارة التي حاقت به طوال فترة قيام الظرف الطارىء — اساس ذلك : شمان تنفيذ المقد الادارى واستبرارية سي المرافق العابة ومرضاة المساح المسلم ساطيق هذه التظرية بفترض بداءة أن يتم تنفيذ العقد الادارى تنفيذا كابلا — نظيق هذه التقادية بنفذ التزاماته الماقدية كابلة بعد أن اعفته الجهية

الادارية من توريد جزء من الكبية المتعاقد عليها غلا محل لطلب التعويض ... أساس ذلك : اعفاء المتعاقد من التوريد خير مشاركة من جاتب الادارة للمتعاقد في تخبل بعض اعباء العقد خلال فترة الظرف الطارىء ... لا محل المتعاقد في تخبل بعض ربحا المتعاقد المتعاقد في تحبل عند توافر شروطها للحكم بتعويض يحتق ربحا المتعاقد أساس ذلك : مجال اعمال القطرية تحمل جزء من الخسائر وليس تحقيق ربح المتعاقد .

### ملخص الحكم:

ان مبنى هذا الطعن على نحو ما تتدم مخالفة الحكم المتانون والمتصود : في التسبيب لانه بعد ان اتر بتطبيق نظرية الظروف الطارئة على العشد رفض الحكم بتعويض له ، غان طلب الطاعن تعويضه لبلغ تدره مائتا الف حينه وهي تبثل الخسارة التي لحقته بسبب توريد الجبن باسعار اتل عن الاسعار التي تعاقدت بها هيئة الامداد والتبوين مع شركة مصر للالبان وهذه الفروق عبارة عن مائة وخبسين الف جنيه وباتي مبلغ التعويض يمثلل محمروفات ادارية واجور عمال ومكتب وتشهيلات .

ومن حيث أن مقتضى نظرية الظروف الطارئة أن نظرا خلال بدة تنفيذ الدارى حوادث أو ظروف طبيعة كانت أو اتتصادية ، سواء بن عبل البجهة الادارية المتعاقدة أو بن غيرها لم تكن في حسبان المتعاقد عند أبرام المعقد ولا يبلك لها دفعا ومن شائها أن تغزل به خسائر غادحة تختل معه المتعنيات المعد اختلالا جسيها ، ومؤدى هذه النظرية بعد توافر شروطها الموقم بخية الادارة المتعلقدة مشائركة المتعاقد بمعها في تحبيل نصبيه من المتعنية المتعنية المتعنية به طوال عترة عيام المناوف الطارئة وذلك شمانا لتنفيذ المتعنية الادارية وانستمرازية لسني المرفق العام الذي يخديه ومرضاة للمسالح المعالى مقتضى ذلك أن تطبق هذه النظرية يفترضن بداءة أن يتم تنفيذ المتداري تنفيذ كبلا ، ولكن ظحق بالمتعاقد مع الجهة الإدارية خسارة تختل معها اقتصاديات المقد ، ولملكان الطاعن لم يقم بتنفيذ التزاماته

التماتدية كالمة بعد ان اعنته الجهة الادارية من توريد ١٨٠٥ طن من عتسد الاستراك وضوع النزاع وهو الاعناء الذي اترته المحكمة على النحو المتدم والذي يعتبر خير مشاركة من جانب الادارة للبنعائد في تحبل بعض اعبائه طوال غنرة الظرف الطارىء بما لا يحل معه لان يطلب الطاعن تعويضا آخر يجاوز حدود تطبيق نظرية الظروف، الطارئة ، وا انتهى الحسكم المطعون غيه الى ما تقدم غانه يكون متفقا وحكم القاتون ، ولا يحل لما ساغه الطاعن في علمه من انه مادامت المحكمة قد استظهرت اسباب انطباق نظرية الظروف الطارئة على عقده فكان يجب عليها الحكم له بتعويض يحقق له ربحسا ولو والما هو تحمل جزء من خسارته ، وهو ما تم في شان حالة الطاعن ، ومن ثم وانها هو تحمل جزء من خسارته ، وهو ما تم في شان حالة الطاعن ، ومن ثم يغدو طعنه غير قائم على اساس خليقا بالرفض مع تحميله مصروفاته عملا بنص المادة ١٨٤٤ مرافعات .

وين حيث أنه لما تقدم أضحى الطعنان فاقدى الاساس ، بها يتميح معه الحكم برفضها مع الزام كل طاعن بمصروفات طعنه .

( طعن ۱۲۲۳ لسنة ١٧ ق جلسة ١٢/١٨/١٩٨١ )

# الجحث الثالث نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة

## ا ... مناط تطبيق نظرية الصموبات المانية غي المتوقعة

### قاعبدة رقيم ( ٧٧٥ )

#### المِسطا:

نظرية الصعوبات المادية غير المتوقعة ــ الساسها وشروطها ــ مدى سريانها بالنسبة للمقود الجزافية التى تتضبن تحديد أجر الكبية الإعمال المطلوبة وتحديد اجماليا لما تقتزم الادارة بدغمه من ثبن يقابلها ــ ورود هذا الطابع الجزاف في تحديد الثبن لا يحول دون تطبيق القظرية بشرط أن يكون من شان هذه الصعوبات الإخلال بالتصاديات المقد .

# ملخص الفتسوى :

ان نظلسرية الصعوبات المادية غير المتوقعسة ، والتي يمكن ان تستند اليها مطالبة الشركة بهندها ببالغ تزيد عبا اتفق عليه في المقد المبرم معها لله تجبل في أنه « إذا ما صادف المتصاقد في تنفيذ التزاماته صعوبات مادية ذات طبيعة استثنائية خالصة ، ولا يمكن توقعها بحال من الإحوال عند ابرام التماقد ، وتؤدى الى جمل تنفيذ المقد مرهتا غان من حقه أن يطالب بتعويض كامل عما تسبيه هذه الصعوبات من أشرار » ، وتفصيل ذلك أنه عند تنفيذ المقدد الإدارية ، ويخامسة عقد الإشغال الماية قد تطرأ صعوبات مادية استثنائية لم تنظل في حساب طرفي المقد وتقديرها عند التماقد ، وتجمل التنفيذ أشد وطأة على المتاقد مع الإدارة وأكثر كلفة ، فيجب من باب الصدالة لل جميع الإعبال والتكاليف التي الإسمار المتق عليها في المقدد زيادة تغطى جميع الإعبال والتكاليف التي تعطها ، امتبارا بأن الإسمار المتق عليها في المقد لا تسرى الإعلى العبال المادية المتوقعة فقط ، وأن هذه نية الطرفين المستركة ، والتحويض هنا ، بيئل في معاونة مالية جزئية تهندها جهلة الإدارة المتعدد معها ، بله ينتبل في معاونة مالية جزئية تهندها جهلة الإدارة المتعدد معها ، بله

يكون تعويضا كاملا عن جيع الإضرار التي يتحيلها ، وذلك بدغع جلغ اضافي له على الاسعار المتفى عليها » .

وعلى ذلك يشترط الاستحقاق التعويض وفقا الحسكام هذه النظرية توافر شروط خاصة يمكن اجمالها فيها يأتي :

أولا : أن تكون هذه الصموبات مادية وغير عادية واستثنائية .

ثلثيا : أن تكون هذه المسعوبات طارئة أى غير متوقعة أو ما لا يمكن توقعه أو لم يكن في الوسيع توقعها عند التعلقد .

ثالثا : أن يترتب على التنفيذ نفقات تجاوز الاسعار المتفق عليها في المقد وتزيد في أعباء المتماقد مع الادارة .

وفي هذه الحدود والضوابط يكون من حق المتعاقد مع الادارة الرجوع عليها بالتعويض أما أذا تخلف شرط من هذه الشروط ، غان النظــــرية لا تطبق ، و لا يستحق المتعاقد مع الادارة أي تعويض .

ومما يجب التنبيه اليسه بالنسبة الى المقسود الجزافية وهى التي 
تتضمن تحديد أجر لكية الاحسسل الطلوبة ، وتحديدا أجماليا لما تلتزم 
الادارية بدعمه من ثمن يقابلها على هذا الطسابع الجزاف في تحسديد الثمن 
لا يحول ، دون تطبيق نظرية الصعوبات الملاية غير المتوقعة . على انه 
يجب عندنذ أن يكون من شان الصعوبات الملدية في هذه الاعوال سان 
تخل بالتصاديات المقد تبعسا لانهيسل الاسمى التي قلم عليها تقدير الثمن 
المتق عليه فيه .

( غتوی رشم ۹۰ فی ۱۹۹۴/۲/۴ )

# ب ... موانع تطبيق نظسرية الصعوبات المادية غير المتوقعة

# قاعسدة رقسم ( ٧٩ه )

#### : 13----41

تنبيه الادارة من تعاقد معها الى صعوبات معينة في تنفيذ العقد ...
ورداه عدم مسئوليتها عما يصادغه المتعاقد معها من هذه الصعوبات في الحدود المعقولة التي يصل اليها التقدير العادى الأمور دون ما يجاوز هذه الحدود ...

أساس ذلك أن تفسير العقد على أساس التيــة المُسْتركة للمتعاقبين يقتضى بأن الاعفاد من المسئولية عما يجاوز الحدود المعقولة لم يكن مقصودا من أيهما لانه لم يكن يخطر ببالهما ... تطبيق نظرية الصعوبات المادية غي الزيادة التي يكون من شائها الاخلال باقتصاديات العقد دون الزيادات التي لا يكون لها هذا الاثر .

## بلغص الفتــوى :

لا يصح ملقول بأنه كان ثبة اتفاق على عدم مسئولية هبئة تنسساة السويس عن تعويض الشركة عما تصادفه من مسعوبة غير متوقعة ، كتلك التى صادفتها متبثلة في زيادة حجم التربة الصلبة أضصحالنا مضاعفة تجاوز كل ما كان مقدرا على أساس الاختسارات التى جرت بمعسوفة المتلولين قبل التعساند وبمعرفة الهيئة . ذلك أن التول مردود بأن ما جاء في العقد وفي الشروط في خصوص التنبيسه الى طبيعسة اللربة ، والى ما تحتويه من صخور صلبة ، ونحو ذلك ، يحبل على أنه تصد به عسدم ما تحتويه من صخور صلبة ، ونحو ذلك ، يحبل على أنه تمسد به عسدم مساطة الهيئة عما يصادفه من يعهد اليه بتنفيذ المشروع من عتبسات بسبب ذلك في الحدود المعتولة التي يصل اليها التقسدير العسادي للامور مبنيا على الاختبارات والبحوث المكن اجراؤها عند وضع مشل هذا التقسدير ، أيا ما جاوز هذه الحدود ، مما يكون ثبت تسليم بأنه لم يكن في مقدور احد أن يتكهن به المخطور ببال اي من المتعاتدين او مما لم يكن في مقدور احد أن يتكهن به عند التعاقد غان تقسير العقد على أساس النية المستركة المتعاقدين ،

مع الاستهداء بطبيمة التعالمل وبها ينبغى أن يتوانر من أمانة وثقة بين المتماتدين ، وفقا للعرف الجارى في الممايلات بيتضى القول بأنه مها لم يتجه اليه قصد المتماتدين ، لأمر بديهى ، هو أنهما لم يكونا يتوقعانه . ألما ما جاء بعبدئذ من تحديد لقيبة ما يدفع من ثمن لجموع الاترية المستخرجة من أعمال التوسيع والتعيق بحد أتصى قدره ١٣٧٠٠٠٠ ع فهو بدوره لا يعتبر اتفاقا على عدم أداء زيادة على هذا الثمن مها يتنضيها أن هذا التصعيد لا يحول دون تطبيق النظرية المنحوبات الغير المتوقعة ، أذا تحقق موجب اعمالها ، أذ لن هذا التصديد لا يحول دون تطبيق النظرية المذكورة ، ولا يمنع من تعويض الشركة عن الصعوبات الاستثنائية غير المتوقعة التي تصليدنها عند تنفيذ المقد ، بل يحمل هذا التحديد على أساس أنه يجرى أعمال المتضاه أذا ما تم التنفيذ في ظروف عادية وفقا الماكات تتوقعه الهيئات والشركة معا .

وبالبناء على ما تقدم ماته ماذا ما بدا أنساء الننفيذ أن حجم التربة الصلبة قد زاد زيادة كبيرة عن القدر المتوقع أو عن الدى الذى قدر ابتداء ومقا لمعاصر وبنساء على مقسدمات سسليمة سفان ذلك يقتضى أن يتقق المسرفان على تقدير ما يترتب على هذه الزيادة من نتسائج من شأنها أن تحمل تنفيذ العقد أشد وطأة واكثر كلفة ، وبخاصسة أذا ما بلغ مدى ذلك سحد الإخلال باقتصادبات المقد ، وقلبها رأسسا على عقب ، بصبب انهيار الاسس التى أقيمت عليها ويكون تقدير الأثر المترتب على النتسائج المسار اللها ، بالإتفاق على أداء مبلغ أضافية ألى الشركة زيادة عهسا كان متفق عليسه من قبسل ، وذلك تعويضا لها ، عما تحبلت بسبب المسموبة غير المتوقعة التى صدفتها من نفتات وذلك تطبيقا لنظرية الصعوبات الملاية عبر المتوقعة التى سبق ببانها .

ومما يؤيد النظر السالف بيانه أن توام نظرية الصعوبات غير المتوقعة هو اعتبارات العدالة ، وهذا بذاته مما يستوجب تنسير ما تد يؤخذ على الله اتفاق على عدم تطبيق النظرية ، تفسيرا مضيقا غير موسسع غيه ، وذلك في الحدود التي تسمح بها تواعد النفسير اذ الاتفاق صحيح أمسالا في القانون ، ولكن المتصود بعجم التوسع في تنسير العبارات التي يكن حملها على أنها مؤدية اليه ، هو الا تحمل على أنها تتنساول كل الاحوال حملها على انها مؤدية اليه ، هو الا تحمل على أنها تتنساول كل الاحوال خلسير على يقع غيها التنفيذ سواء منها ما خطر بذهن المتعاتدين او ما لم يخطسر

بذهفهما ، بل تحمل على أن المراد بها الاحوال التى يجرى نبها التنفيذ في ظروف مها يمكن أن يرد تصورها ببال المتعلقدين ، وفقا لما اجرياه من تقدير للامور في الحدود التى يمكن نبها لمثلهما ذلك ، وهذا ما لا يعادوا أن يكون تطبيقا لما هو مسلم به من وجوب تقسير العقد ، وفقا النبة المشتركة لطرفيه .

ومتى انتهى الامر الى ما تقدم 6 وبان منه أن الزيادة في حجم كميات الاتربة المستخرجة من الارض الصلبة ، مما لا يمكن اجراؤها الا بكركات ذات قاطع خاص ، تعتبر بالقدر الذي بلغته مما شبهدت الهيئة بأنه يفوق اضعافا مضاعفة كل مما كان متوقعا ومقدرا على أساس الاختبارات التي أهرتها الهيئة ، والتي أجرتها الشركة ، وأن ذلك مما لم يكن في متسدور احد أن يتكهن به أو يكشف عنه قبل التعاقد ، لرجوعه إلى طبيعة التربة في ذاتها ... أن الزيادة المشار اليها ، مما يعد من تبيل الصعوبات المادية غير المتوقعة ، التي تقتضى أن تعوض الشركة عما تكلفته بسببها من نفقات تجاوز ما قدرته على اساس الاسمار المتفق عليها ، مجاوزة من شأنها أن تفل باقتصافيات العقد ، متى انتهى الامر الى ما تقدم وبان منه ما سلفه تقريره ... غانه بعدثذ بجب تحديد الزيادة التي يجرى التعويض عما ترتب على مواجهتها من نفقات ، وفي هذا الخصوص ، مانه يلاحظ أن الاسمار المتنق عليها في العقد انها تغطى الحالة التي يبلغ نيها مقدار ما يستخرج من الاتربة من الارض الصلبة ٥٣٥٠٠٠ مترا مكعبا من مجم الاتربة المقرر استخراجها وقدره ٥١٠٠٠٠٠ مترا مكعبا ، كما أنها تفطى ما قدن يزيد على المتدار السالف بيانه لمجموع ما يستخرج من الاتربة من الارض. السلبة ، زيادة تدخل في حدود المعتول ، الواجب اجسراء التقسدير على أساسه ، وبن ثم يلزم تحديد الزيادة التي تدخل في حسدود المقسول . والتي تفطى اسعار العقد مما يترتب عليها من نفقات ، فلا تمنح الشركة غنها أية زيادة في هذه الاسعار وتحديد هذه الزيادة ، مسألة منيسة وذلك مع مراعاة أن يؤخذ في الاعتبار ، في هذا المتام ، أن كل زيادة لا يكون من شائها الاخلال بالتصاديات العقد ، ولا تؤدى تبما إلى ومسلح الشركة في مركز غير ذلك الذي يهكن توقعه عند التعاقد ، ويكون بن فساته ظبيه التصاحيات العد ، لا يعرد اعتبار تنفيذه ، بما يرهق الشركة ويثلك. كاهلها ... كل زيادة لا يكون من شائها ذلك يتجاوز عنها ، ولا تعموض

الشركة عنها وذلك براعاة لما نص عليه فى العتد بن تحديد سسعر اتصى جزافى لثبن الاتربة المستخرجة عنها مها يستوجب أن يقبال الضرر المترتب على الزيادة التي صادعتها الشركة الى درجة تلب اقتصاديات العقد رأسا على عقب لا مجرد ضرورة التنفيذ للعقد ، اكثر ارهاقا واشد وتسرا .

لذلك انتهى رأى الجمعية العبوبية الى أن شروط نظرية الصعوبات غير المتوقعة متوافرة في خصوص عبلية استخراج الاتربة ونتلها في المساطق التي يجسرى فيهما توسيع وتمبيق القنساة ، تنفيدنا للمرحلة الاولى من مشروع ناصر « وأن لشركة مبزونوجومى التي قامت بتنفيذ هذه المرحلة الحق في الرجوع الى هيئة قناة السويس مطالبة بالمبالغ التي تعوضها عن الاضرار التي لحقت بها نتيجة لما مساحنته النساء تنفيذ المهلية المسندة الهما من صعوبات وتقدر هذه المبالغ ببتدار ما أنفقته الشركة من مبالغ أضافية بسبب الزيادة غير المتوقعة التي تجاوز حد المعقول ، وحد ما يمكن ترتمه وانه تحق للهيئة أن تفاوض الشركة المشار اليها بقصد التوصل الى اتنفاق في شأن تحديد قيمة التمويض المستحق للشركة » ، طبقا لما تقسما وذلك لأن الاصل هو أن تحدد هذه القيمة رضاء وأنه لا يلجأ الى القضاء الاحيث يتعفر ذلك ، هذا بالاضافة الى ما أبدته الهيئسة من اعتبارات متنفى تجنب التقاضي ما أمكن ذلك ، مراعاة للعدالة ولسمعتها العالمية .

( نوتی رتم ۹۵ فی ۲/۲/۱۱ ۱

#### قاعسدة رقسم ( ٥٨٠ )

### البسطا:

مسئولية المقاول الكلملة ، وفقا للشروط العامة للعقد عن جميسسع الصعوبات المائية التي تصادفه سواء كانت متوقعة او غير متوقعة لا تخوله حق مطالبة الجهة الادارية المتعادة معه بزيادة فثات الاسعار مشاركة منها في الخسائر التي تكون قد لحقته بسبب الصعوبات المائية غير المتوقعسة مهما ترتب عليها من ارهاق للمقاول .

#### ملخص المكه:

أذا كان مقاد النصوص الواردة في الشروط العابة أن المتأول مسئولية مسئولية كابلة عن جميسع الصعوبات المادية التي تصدادفه سواء كانت متوقعة أم غير متوقعة ، وليس من شأن الصعوبات المادية غير المتوقصة مهما ترتب عليها من ارهاق للمقاول أن تخوله حق مطالبة الجهة الادارية المتعاددة معه بزيادة غنات الاسعار مشاركة منها في الخسارة التي تسكون مد لحقته ، أذ أن الصعوبات سالفة الذكر سليا كان شسانها سالا ترقي الى مستوى الحوادث الطارئة الموجبة لالزام الادارة بتحسل نصيب في الخسارة الفادحة التي تختل بها اقتصاديات العقد اختسلالا جسيها ، وذلك ضمانا لتنفيذ العتم الذي يخدمه .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ١١ ق -- جلسة ١٤/٦/٦/١٤)

## قاعدة رقيم ( ٥٨١ )

#### : 12-41

مسئولية المقاول في حالة تاخره في تنفيذ التزاماته اذا كان مرد ذلك الى اسباب لم يكن في الإمكان توقعها وقت تقديم المطاء ، وكانت خارجة عن ارادته ... سلطة الجهة الادارية المتعاقدة في تقدير هذه الاسباب ... انتضاء غرامات التلخي منوط بتقدير الجهة الادارية ،

## ملخص الحكم:

ولئن كانت الشروط العابة قد جعلت المتاول — كتساعدة عابة — مسئولا عن الصعوبات المادية المتوقعة وغير المتوقعة ، الا أنها استثناء من هذه القاعدة العابة اعنت في البند ، ٤ منها المقاول من المسئولية في حالة تأخره في تنفيذ التزاياته اذا كان مرد ذلك الى اسباب لم يكن في الإمكان توقعها وقت تقديم العطاء وكانت خارجة عن ارانته ، وناطت بعدير عام الهيئة سلطة تقدير هذه الاسباب شريطة أن يقوم المقاول بابلاغه عنها فورا عند حصول أي حادث يرى أنه سيكون سببا في تأخير أنهاء الاعمال ، وغنى عن البيان أن اقتضاء غرامات التأخير منوط — وفقا لما هو مقرر في فقه القانون الادارى — بتقدير الجهة الادارية بحسبانها القوامة على حسن. عسي المرافق العابة والقائمة تبعا لذلك على تنفييذ شروط المقد .

# تقيسا ... القسوة القساهرة

## المحث الأول

## الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يعتبر قوة عاهرة

## قاعدة رقم ( ٥٨٢ )

#### المسطا:

القوة القاهرة والحسادث الفجائي ... الشروط الواجب توافرها في الحادث حتى يمتبر قوة قاهرة لا تتحقق معه المسئولية ... تطبيق القسواعد الواردة في القانون المدنى في هذا النسان على الروابط الادارية ... اساسه ... اعتبار هذه القواعد من الاصول العابة التي يجب النزول عليها في تحديد الروابط الادارية في مجال القانون العابة .

# ملخص الحسكم :

ان احكام المسئولية المتدية تتنفى أن يكون هناك خطأ وضرر وأن 
تقوم علاقة السببية بين الخفا والضرر وأنه أذا استحال على المدين أن 
ينفذ النزامه عينا كان مسئولا عن التعويض لمسدم الوفاء ما لم يثبت أن 
استحالة التنفيذ قد نشسات عن سبب اجنبى لا يد له فيه ، واسستحالة 
التنفيذ أما أن تكون استحالة غطية أو استحالة قانونية وذلك في الوقت 
الذي يجب فيه التنفيذ ، وغنى عن القول أن الاستحالة الفطية هي من 
الذي يجب فيه التنفيذ ، وغنى عن القول أن الاستحالة الفطية هي من 
الاحوال وملابساته ، وأذا كانت الاستحالة راجعة إلى خطأ المدين لا ينتفي 
الالتزام وأن كان أصبح تنفيذه العينى مستحيلا ووجب التنفيذ عن طريق 
التعويض ، وبذا يتحول محل التزام من التغييذ العيني الى التعويض ، 
منبتى التأمينات التي كانت تكفل التنفيذ العيني وتتصول إلى كمسالة 
التعويض ، وتبقى مدة التقادم سارية ، أما أذا كانت الاستحالة راجعة 
الى سبب اجنبى مان الالتزام ينقضي أمسلا مسواء من حيث التنفيذ العيني 
أو التنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية التوقية 
الوالتنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية التوقية 
الوالتنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية التوقية 
الوالتنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية التوقية 
الوالتنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية 
المستحالة راجعة 
الوالتنفيذ بالتعويض ، والسبب الاجنبي هو الحادث الفيالية 
المسئولة والتنفيذ الميني المستحالة والتوق

القاهرة أو خطأ الدائن أو معل الغير . ويجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفجائي أمرا غير ممكن التوقع ومستحيل الدفع ، غان تواغر هذان الشرطان كان الحادث اجنبيا عن الشخص لا يد له نيه ويجب ان يكون عدم استطاعة التوتيع لا من جانب المدين بل من جانب اشد الناس يقظية ويصرا بالأمور ، فالمغيار موضوعي لا ذاتي فلا يكتفي فيه بالشخص المادي ولكن يتطلب أن يكون عدم الامكان مطبقا كما يجب أن تكون القوة القاهرة أو الحادث الفحسائي مستحيل الدفع ، فإن أمكن دفع الحسادث حتى ولو استحال توقعه لم يكن ثبت توة قاهرة أو حادث مجائى كما يجب أن يكون من شانه جعل التنفيذ مستحيلا استحالة مطلقة لا بالنسبة للمدين وحده بل بالنسبة الى أي شخص يكون في موقف المدين . وهذا هو ما يميز القوة القاهرة والحادث الفجائي عن الحوادث الطارئة التي نجعل تننيذ الالتزام مرهقا لا مستحيلاً . ويختلف أثر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي بحسب الاحوال ماذا كان هو السبب الوحيد في وقوع الضرر انعسديت علاقة السببية فلا تقحقق المسئولية ، وقد يكون من أثره لا الاعفاء من تثنيذ الالتزام بل وقف تنفيذه حتى يزول الحادث فيبقى الالتزام موقوفا على أن يعود واجب التنفيذ بعد زوال الحادث . وغنى عن التول انه يجوز للطرفين أن يعدلا باتفاتهما من أثر القوة القاهرة أو الحادث النجائي فيتفتان مثلا على أن المدين لا يخلى من التزامه ويتحمل بذلك تبعة السبب الاجنبي فلا ينتضى الالتزام حتى ولو استحال تنفيذه بسبب اجنبي ويتحول محله الى تعويض ويكون المدين في هذه الحالة ازاء الدائن بمثابة المؤمن يؤمنه من المحادث الذي يرجع الى التوة القساهرة ، وكل ما تقدم من قواعد قد قننه المشرع المصرى في القانون المدنى ، ولئن كان مجال تطبيق هذه القواعد في مجال روابط القانون الخاص الا أن القضاء الاداري قد اطرد على الأخذ بها باعتبارها من الاصول العامة التي يجب النزول عليها في تحديد الروابط الادارية في مجال القانون العام ما دامت تنسق مع تسسيم المرافق العلمة وتكفل التوفيق بين ذلك وبين المسالح الفردية الخاصة ، وقد ردد البند الخامس من العقود الثلاثة البرمة مع المطعون عليه النص على اعمائه من المسئولية عند وقوع القوة القاهرة .

( طعن رقم ۱۸۹ لسنة ٤ ق ـ جلسة ١٩٥٩/١٢/٢

#### قاعدة رقم ( ٥٨٣ )

المسسدا :

الشروط الواجب توافرها فالسبب الاجنبى والقوة القاهرة ... اثر البكان توقع الحادث الذي يعتبر قوة قاهرة .

# ملخص الحــكم :

وأن كان الاجراء الذي انخذنه مصلحة الآثار ببنع العبل في الموقع لمدة تسعة أشهر يستند إلى ما لهذه المصلحة من سلطة عامة في تنفيدذ التوانين المتعلقة بالآثار ، غير انه مع ذلك لا يعتبر ببثابة التوة القاهرة او السبب الاجنبى الذي يعنى جهة الادارة المتعاقدة من تنفيذ التزامها المشار اليه ، ذلك لانه بن الامور المسلمة أنه يشترط في القوة القاهرة أو السبب الاجنبي أن يكون غير ممكن التسوقع مستحيل الدفع ، فأذا أمكن توقع الحادث حتى لو استجال دممه او امكن دمع الحسادث ولو استحال توقعه لم يكن قوة قاهرة ولا يترتب عليه اعفاء المدين من التزامه ، والذي يبين من الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من عقد الاشتقال العلية المرم بين المدعى وجهات الادارة المدعى عليها أن المسل كان يجرى في منطقة الربة وأنه كان من الامور التوقعة عند ابرام العقد توقف العمل فيه لوجود آثار في الموقع ، ويترتب على ذلك أن تدخل مصلحة الآثار وايقاف العمل كان أمرا متوقعسا ولذلك ملا يعتبر هذا العبسل سببا اجنبيا أو قوة شاهرة يترتب عليها أن يتطل المدعى عليهم من التزامهم بتمكين المدعى من المضم في تنفيذ العمل المتعاقد عليه حتى يتم انجازه ، وكان يجب عليهم قبـل أن يكلفوا المدهية بالعمل أن يتأكنوا من مصلحة الآثار أنه لا وجد بالموقع ما يحول دون تنفيذ المبلية المتعاقد عليها في الأجل المتفق عليه .

( طعنی رقبی ۱۳۲۰ ، ۱۳۲۰ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ١/٢/٢/١٥ )

#### البحث التسائي

# الفرق بين النارف الطاريء والقوة القاهرة

....

### قاعسدة رقسم ( ٥٨٤ )

#### المسطا:

حادث طارىء — الفرق بينه وبين القوة القاهرة — مشال بالنسبة الدرتفاع غير المتوقع لاسمار الزئبق ، اثناء تنفيذ عقد التوريد ، مما ترتب عليه زيادة اعباء التماقد بتحبيله خسائر فائحة الى حد الاخلال بتوازن المقد اخلالا جسيما — اعتباره ظرفا طارئنا لا قوة قاهرة .

# ملخص الحسكم :

ان ارتفاع أسمار الزئبق لا يمتبر قوة قاهرة مانعة من تنفيذ التمهد بالتوريد ، ولكنه يعتبر ظرفا طارئا لم يكن في الحسبان عند التعساقد ، وقد ترتبت عليه زيادة أعباء الشركة بتحبيلها خسسائر فادحة الى حد الإخلال بتوازن العقد اخلالا جسيها .

( طعن رقم ٢١٥ لسنة ٦ ق \_ جلسة ٢١٩٦٢/٦/٩ )

#### البحث الإلاث

# ما يمتبر وما لا يمنبر من مبيل القوة القاهرة

## قاعستة رقسم ( ٥٨٥ )

: 4

اصرار الحكومتين الفرنسية والإيطالية على منع تصدير الاسلحة المتعاقدة عليها ... اعتباره سببا اجنبيا تتحقق به القوة القاهرة .

#### ملخص الحكم:

ان الحكم المطعون فيه قد أصاب الحق في قضائه فيها انتهى اليه بعد استظهاره لظروف الحال وملابساته من أن عدم وفاء المدين بالتزامه يرجع الى سبب أجنبى لا يد له فيه ، فتحقت القوة القاهرة التى جعلت التنفيذ مستحيلا وذلك بسبب اصرار الحكومتين الفرنسية والإيطالية على منسع تصدير الاسلحة المتنق عليها الى الحكومة المصرية وهذا السبب الاجنبى ليس في امكان أى شخص في مثل مركز المدين أن يتوقعه او يدفعه بل ان المطعون عليه بعد أن عجز عن الحصول على ترخيص الحكومتين حاول ننفيذ التزامه بوسسائل اخرى عرضها على الملحقين العسكريين في روما وباريس وذلك بارسال الاسلحة برسم اليوبيا على أن تستولى عليهسا الحكومة في أثناء مرورها عابرة بمصر بعد الاتفاق مع الحكومة الاثيوبيسة وغير ذلك من الوسائل الاخرى التي اغترهها ولكن الحكومة المصرية لم تغبلها وغير ذلك بدل على أنه لم يترك وسيلة محكنة لتنفيذ التزامه الا لجا اليهسا ولكن حال دون التنفيذ السبب الاجنبي الذي لا يد له فيه أى القوة القاهرة التي تعفيه من المسئولية .

( طعن رقم ۱۸۹ لسنة ٤ ق ــ جلسة ١٢/١٢/١٥٥١ )

#### قاعسدة رقسم ( ٥٨٦ )

#### المسيدا :

الاستحالة الناشئة عن سبب اجنبى ينقضى بها أصلا الالتزام الشروط الواجب توافرها في السبب الاجنبى • لا يجوز المتماقدين أن يعدلا من الثر القوة القاهرة •

#### ملخص الحسكم:

اذا كانت الاستحالة ناشئة عن سبب اجنبى غان الالتزام ينقضى أصلا ، والسبب الإجنبى هو الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطا الدائن أو غمل الغير ، ويجب أن يكون الحادث غير متوقع ومستحيل الدائع ويكون من شانه أن يجمل التنفيذ مستحيلا ، وغنى عن البيان أنه لا يجوز للمتعاقدين أن يعدلا باتفاقها من أثر القوة القاهرة ، فيتفقا مثلا على ان يتحمل المدين بالاثر .

( طعن رقم ۱۳۳۰ لسنة ۱۲ ق ؛ ۱۲۶۰ لسنة ۱۲ ق ــ جلســـة (۱۹٦٩/۲/۱۰ )

## قاعدة رقم ( ۸۷ه )

#### : 12 41

مسئولية تعاقدية ... تحققها في عدم وفاء احدى شركات التصدير بالتزامها المتعدير بالتزامها المتعديد عليه بتدبير تكبيات من الارز من السوق وتصديرها الى الخارج خلال مدة محددة ، الا ببعض هذا الالتزام ... انصراف العملاء في الخارج عن الشراء من الشركة المصدرة نتيجة لمنافسة الشركات في الخارج لها لمرضها الارز بسعر اقل مما عرضته هذه الشركة لا يعتبر من قبيل القوة القاهرة .

#### ملخص الفتـوى:

رأت وزارة الاقتصاد ، بناء على موافقة لجنة التموين العليا ، أن عراص في تصدير الفي طن من كسر الارز ، على أن يكون ذلك وفقسا لشروط

أعلنت عنها الوزارة ، وتتحصيل في أنه ، على حين يرخص له في ذلك أن يدير بننسه كهيسات كسر الارز الرخص له بتمستيرها بن السهوق الحرة ٤ وأن يتولى شحن هذه الكبيسات في خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ منع الترخيص ، وأن يكون التصدير باحدى العسلات الاجنبية الحسرة وبشرط ألا يبنح المسدر ، علاوة حساب التمسدير المتررة ، وأنه على أساس ذلك ستكون أولوية الترخيص بالتصدير لأمحاب أعلى الاسسمار واكبر حصيلة ، وأنه تسماوت الاسمعار بالحصيلة تكون الاولوية لاصحاب المضارب وتكون الحصيلة من حق الحكومة بمجسسرد حصسول الرخمن له على ترخيمن التصدير ، بحيث لا ترد في أي حال من الاحوال ، وقد أجريت مزايدة عامة في هذا الشمان ، عرض نيها ثلاث عطاءات ، كان من بينهسا العطساء المقدم من شركة .. . . . . . . ، وفيه يتعهسد بنصدير كهية الارز المشار اليها \_ بسعر قدره ٣٤ جنيها استرلينيا للطن « نوب » وعلى أن تسدد للوزارة عن كل طن ، حصيلة قدرها . . ٦ مليم ، واذ كان هذا العطاء هو أحسنها ، نقد تبلته الوزارة ، واعلنت الشركة بذلك في ٢٩ من مبراير سنة ١٩٥٩ ومن ثم تدمت الشركة ، خطـــاب ضمان ، بما يساوي قيبية التأمين النهائي ، البالغ مقداره ٦٨٠٠ جنيه ، كما دغمت الى الوزارة ، الحصيلة المستحقة عن الكبية المرخص بتصديرها وبقدارها ١٢٠٠ جنيه ، وفي ابريل سنة ١٩٥٩ بنحت الشركة ترخيص تمسمير الارز المشار اليسه ، على أن يتم ذلك ، وفقسا لشروط المزايدة سألفة الذكر ، وفي ١٣ من يونيسة سسنة ١٩٥٩ ، تلقت الادارة المسلمة للتمسدير ، كتابا من الشركة ، فكرت غيسه ، أن دول تايلاند ، وبورما والصين ، عرضت في الاسواق الخارجية ، كهيات كبيرة من كسر الارز 4 مما أدى الى هبوط اسماره ، عما كانت عليه وقت المزايدة ، وأنه الى ذلك مان عملاء الشركة في اليابان وفي مرنسا ، يشترطون ، في مسسابل شراء الارز بسعر ٣٤ جنيها 6 أن يكون لهم حق تصدير منتجاتهم 6 ألى البسلاد بكامل حصيلة الارز ولذلك مان الشركة لم تصميدر معلا ، الا مائة طن مُقطُ ، ولا تستطيع تصدير باتي الكيسة ، بالسمر المصد من تبسل · ومن ثم ، غانها تطلب السماح لها باستخدام حصيلة بيسع كسر الارز ، في أستراد سطع شرورية ، أو تعديل السعر وطريقة الدفع ، على أساس أن يكون قلك بالجئيه الممرى ، بالنسبة الى باتى الكبية ، وعلى أن يكون

صعر الطن ٤٠ حنيها مصريا للكسر رقم زيرو ٤ ٣٨ جنيها للكسر رقم (١) ٤ وعلى أن تكون حصيلة الوزارة عندئذ ، ٥ جنيهات و ٢٥٠ مليها عن الطن . ولكن الوزارة ، رفضت هذا الطلب ورات ، بعد أخذ رأى ادارة الفتسوى المفتصة ، اجراء مزايدة جديدة عن تصدير باتى الكبية ، وتدرها ١٩٠٠ -طن ، وحددت لذلك يوم ٣٠ من سبتبير سنة ١٩٥٩ ، وقدمت في هــذه الزايدة الحديدة ثلاث عطاءات ، من بينها عطاء من شركة . . . . . . . . . الإحراء التمسيدير بسعر ٣٦ جنيها نوب للكسر زيرو و ٣٧ جنيها الكسر رقم (١) مع اداء حصيلة تدرها جنيه واحد عن الطن ، ورأت الوزارة احراء مهارسة بين اصحاب العطاءات ، على اساس التمسدير بالجنيسة المرى في حساب ( ب ) سويسرى ــ هولنسدى ــ بلجيكي ــ نمسوى ولم تسفر هذه المارسة عن نتيجة ، نتررت الوزارة اعفاءها هي والزايدة المشار اليها ، وقبول عرض نقدمت به شركة القاهرة التجارية اليهما . ولكن هذه الشركة لم تقبل تنفيذ عملية التصدير ، على الاسساس الذي ارتاته الوزارة - ماضطرت الوزارة الى الموانقة على اباحة تصدير الارز ، ان يتقدم من طالبي التصدير على اسساس شروط جديدة - قررتها في ٢ من نونهسير سنة ١٩٥٩ ولكن احدا لم يتقدم بطلب الترخيص له في ذلك . وازاء ذلك ، استطلعت وزارة الاقتصاد رأى ادارة الفتوى المختصصة ، فيما يتبع ، بالنسبة الى شركة . . . . . . . . فأجابت هذه الادارة ، مها مؤداه أن للوزارة ، الحق في الحصول على الحصيلة المدنوعة كابلة ، وفي مصادرة التأمين النهائي المتدم من الشركة ، ولها مضلا على ذلك ، المطالبة بها يستحق بن تعويض عن اخلال الشركة بالتزامها ، وبتقدير تيبة هذا التعويض ، تبين أنه يبلغ ١٧٧٦٥ جنيها ، هي تيمة الارباح التي كانت تعود على الخزانة العامة ، عند استرداد تبيسة الكبية المبيسة بالحنبهات الاسترلينية ، إذ أنه عند السماح بأجراء مطوعات خارجية تحمسل الدولة على حصيلة قدرها ٥٠ ٧٧ من قيهــة النقــد الاجنبي ، وبذلك ، فاتها كاتت ستحصل من كل طن أرز ، يمدر بالسعر المتفق عيلسه ، على ٩ جنيهات و ٣٥٠ مليها ، فتكون جملة الخسارة التي لحقت بها من مدم التصدير ، هي ١٧٧٦٥ جنيها ... يخمس بنها با تقاضته بن تيم....ة التابين ، نيكون الباتي ١٠٧١٥ جنيها .

وترى الوزارة الاكتفاء ، بمسادرة قيمة التأمين النهائى ، دون المطابة بالتعويض المشار اليه ، مراعاة لظروف التصدير وطبيعة الاسسواق الخارجية ، ولسسائر الظروف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبسار ، ولما في مطابة المسدر بالتعوض ، تضاء من آثار ، ومن شانها الاضرار بالتصدير ، بصفة علية .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية المعومية للتسم الاستشارى بجلساتها المتعدة في ١٠ من ينفير ، وفي ٢١ من نبراير ، وفي ٩ من مايو مسنة ١٩٦٢ كالمسستبان لها أن الامر يتتضى البحث في ثلاث أمور . ( الهسسا ) هي ، مسسئولية شركة . . . . . ، ، عن عدم تغفيسسذ ما تعهدت به ، وما أذا كانت ثبت من الاسباب ، ما يدرا عنهسا هسذه المسئولية . ( ثانيها ) الجزاء الذي يترتب تانونا ، على اخلال الشركة ، بها تمهدت به ، وهل يقتصر الامر ، على اقتضاء تيسة التامين النهسائي بها تمهدت به ، وهل يقتصر الامر ، على اقتضاء تيسة التامين النهسائي المدنوع ، أم أنه يضاف الى ذلك ، التعويض ، المنبئل غيها ، ومقسدار هذا التحويض ( وثالثها ) حق الوزارة في التجساوز عن المطسالية بالتعويض ، مراعاة للاعتبارات التي ابدتها .

استرليني ، يرد من ثبن المبيع ــ ولكن الشركة لم تف من التزليها هــفا: الا ببعضه ، اذا لم تصدر ، الا مائة طن ، خلال المدة المتــررة لفلك ، لما كان ذلك ، غان الشركة لا تكون قد اوقت بالتزامها المتفق علمه ، محا يستنبع مسئوليتها التعـــاقدية عن ذلك ، الا ان يكون ثبت قوة قاهرة وليس فيها أوردية الشركة من أسباب تبريرا لعدم تنفذ الالتزام ما يعتـبر من تبيل القوة القاهرة اذ أن أنصراف المعلاء في الخارج عن الشراء من الشركة نتيجة لمنافسة الشركات في الخارج لها وعرضها « الارز » بســعر الشركة ان تحتاط له ، وأن نتفاداه لو أنها ارتبطت مع الجهلت المستوردة في الخارج قبل الاقدام على الاشتراك في المزايدة التي رست عليها وبخاصة في الخارج قبل الاقدام على الاشتراك في المزايدة التي رست عليها وبخاصة لجدية الارتباط بكية الارز المطلوبة الترخيص بتصديرها .

ولما سبق ، تكون مسئولية الشركة عن عدم تنفيذ التزامها قائمة .4 بما يستتبع ترتيب الآثار على ذلك قانونا .

( منوی رشم ۱۹ ه فی ۱۹۹۲/۸/۱۹ )

## القسرع القسالث

الاخلال بتنفيذ العقد الادارى والجزاءات التي تبلك الادارة ترقيمها على المتماقد المقصر

اولا ... اهــكام عابة

المبحث الأول التزام الجزاء الذي رتبه المقد لخطا بمينه

قاعدة رقم ( ٥٨٨ )

المسطاة

توقيع المقد الادارى خطا ممينا وترتيب جزاء له بمينه ... وجوب تقيد جهة الادارة بما ورد في المقد ... ليس لها كقاعدة علية أن تخالفه أو تطبق في شائه نصوص لائحة القاقصات:

## بلقص الصكم :

اذا ما توقع المتماتدان في المقد الادارى خطأ معينا ووضع له جزاء بمينه غيجب ان تتقيد جهة الادارة بما جاء في المقد ولا يجوز لها كتساعدة علمة ان تخالفه أو تطبق في شائه نصوص لائحة الماقصات المشار اليها لان الاحكام التي تتضمنها اللائحة كانت مائلة المامها عند ابرام المقد .

( طعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٩ ق \_ جلسة ١٠٢٨ )

( n Po - 3 Al )

## واجهدة رقسم ( ١٨٥ )

#### الجسطا:

توقيع المتعاقد أن في العقد الادارى خطأ معينا وترتيب جزاء محدد له ... وجوب التقيد بما ورد في العقد ... لا يجوز للمحكمة أن تقضى على غي مقتضاه ..

## ملخص الفتسوى :

ان العقد الادارى شانه فى ذلك شأن سائر المقود يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث اثر قاتونى معين وليس عبلا شرطيا يتضبن اسسفاد مراكز قاتونية علية وموضوعية الى القسسفاس بذواتهم ، غاذا با توقع المتعاقدان فى العقد الادارى خطأ بعينا ووضعا له جزاء بعينه ، غانه يجب ان تتقيد جهة الادارة والمتعلقة معهسا بها جاء فى العقد ولا يجوز لايهها مخالفته ، كما لا يصح فى القانون القضاء على غير مقتضاه .

(طِعِن رَقِيم ١٠ فِ لَسنة ١٤ ق - طِلْبسة ١٩٧١/١١/١٢)

# المحت القسساني التهسسزاءات منصدرة عن مساطة المتوفة النسابطة طيرانق المعانة ومسئوليتها عن ادارتها بالتقلسائم والحراد

## قاعسدة رقسم ( ٥٩٠ )

#### : 45 45

فسخ العقد ومصادرة التأمين وشطب اميم المتمهد بن سجل المتمهدين اللقيولين الذي الادارة ... جزاءات تبلك الادارة توقيعها في حالة بخلفه عن المواء بالتزلياته او استعباله الفش او القلاعب في معابلته معها ... لا وجه لاتفاد اي اجراء يحول دون استعبال الادارة هذا اللحق جهنا يكن بن ابر ما يدعيه المتمهد ... اساس ذلك ... اتصاله بعبدا عدم توازي المطحة اللردية .مع المسلحة الماية في مجال روابط القانون المتملقة بتسبير المرافق الماية ومدى ساطة الدولة الضابطة لهذه المرافق ومسئوليتها عن ادارتها بانتظام والماراد .

# ملخص الحسكم :

أن للجهة الادارية الحق في تعسّخ العقد وبعدادرة التسابين وشعلب الاسم ، وهذه ليست الا جزاءات علك تولايمها على المتعدد المعقد بمها الغاخلاء عن الوغاء بما يغرضه عليه المقدد أو اذا استعمل الغش أو التلاعب في معلوماته بمها . ولما كان توقيع هذه الجزاءات انها يهدف اسساسا الى حسن تنفيذ العقد المتصل بسير المرفق المسلم وضمان استوراره وانتظامه تحقيقا للبصلحة العابة وبن حق جهة الادارة توقيعها دون انتظار الحكم بن القضاء ، غائله لا وجه لاتخساذ أي اجراء بحول دون استعمال الجهسة الادارية لهسنذا الحق باية صورة بن الصور مهما يكن بن أمر

ما يدعيه الدعى في هذا الشأن عند نظر أصل الوضوع ذلك أن الصلحة المامة والمصلحة الفردية لا تتوازيان في مجال الروابط القسسانونية الترر تنشأ بين الافراد والادارة بل يجب أن تعلو المسلحة العابة في مثل هذا: الامر الذي يتعلق أساسا بتسيير مرفق علم وانها تتحول المطحة الفردية الى تعويض أذا كان لذلك أساس من القانون 6 ذلك أنه مما حب التنسيه اليه بادىء ذى بدء كأصل ثابت أصيل لا يتبل الجسيدل وبالقيدر اللازم للفصل في الطلب المستمجل مع عدم المساسن بأصل الحق أن من القواعد المسلمة في القانون الاداري أن الدولة هي المكلفة أصلا بادارة الرافق العامة فاذا ما عهدت إلى غيرها بأمر القيام بذلك لم يخرج المتعساقد معي الدولة في ادارته عن أن يكون معساونا لها ونائبا عنها في أبر هو من أخص وظيفتها وخصائصها ، وهذا النوع بن التعاتد وبعبــــارة اخرى هذه الطريقة غير الباشرة لادارة الرفق العام لا تعتبر تنازلا أو تخليا من الدولة عن الرفق المام بل نظل ضايفة له ومسئولة عن ادارته واستغلاله وهي في سبيل القيام بهــــذا الواجب تتدخل في شــنون المرفق وتعدل أركان تنظيمه وقواعد ادارته كلما انتضت المسلحة العسامة ذلك وهي في هذا. لا تستند الى العقد الاداري بل الى سلطتها الضابطة للبرانق العسامة ، وتحقيقا لفايات هذه السلطة وأهدافها نتبتع الدولة بابتياز وسلطان ينتغى معهبا كل طابع تعاتدي ضمانا لحسن سير الرانق العامة بانتظام واطراد ، واستغلالها وادارتها على الوحه الاكبل . وكمالة ذلك محتتة بما لها من حقوق الاشراف والتدخل والتعديل حسبما تبليه المسلحة العامة وهي حقسوق لا تبلك الإدارة التنازل عنهسا كبسا أنهسا وهي تستعبل هذه الحقوق لا يمكن أن تحتج بأنها تمس الحق الاصلى أو تخل بشروط عقدية. لأن الإحراءات التي تتخذها في هذا الشأن انها تتناول نظاما مانونيا خاصاة الله متطق بمرفق عام فهي تملك تعديل اركان تنظيم المرفق العام وقواعد. ادارته بل أن لها أن تنهى العقد لنفسه قبل الاوان متى اقتضت المسلحة. العابة ذلك أيضاً .

# 

## قاصينة رقيم (١٠١٥)

### المهــــدا :

العزاد على اخلال المتعاقد مع الادارة بالتزاملته المصوص عليهــــا في المقد ـــ ترخص الادارة في اختيار الوقت الماسب التوقيعه بحسب ما تراه اصلح السمان سي الرافق العابة .

# والخص الحكم:

باستثناء حالة النص على الزام الادارة بتوتيع الجزاء على المتصافد. وهنه معن على الادارة ترخص في اختيار الوقت المناسب لتوقيع الجزاء بحسب ما تراه صالحا لضمان سير المرافق العلية ، ومن ثم فلقه لا تثريب عليها اذا رأت في حدود سلطتها التقديرية ان تتريث في ايقاع الجزاء بالمتعاقد المقصر حتى يفيء الى الحق من حيث النهوض بالتزاملة وقد يكون في هذا التريث تحقيق لهذه المصلحة اذا كان في لحكام المقسد ما يكمل حمل المتعاقد على المبلارة الى التنفيذ كان يتضمن المقسد النمي على الزامه بدفع مبلغ معين ، ولا يملك المتعاقد المحلجة بأن الادارة تراخت في توقيع الجزاء عليه وأن تراخيها قد اساء اليه اذ لا يسوغ للمخطىء ان يستقيد من تقصيره .

( طَعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٦ ق - جلسة ٢٠/٥/٧١ )

# المهجث الرابع. اقتضاء جهة الادارة الملغ مستجقة لها بمقتض المقد الادارى من المالغ المستحقة لمينها في نهة الغي

#### قاعسدة رقسم ( ۹۲ )

#### الإستنادات

حق الجهات الادارية طبقا للائحة الناقصات والزايدات في اقتضاء المبالغ المستحقة لها في نمة الغير والموجودة طرف الصالح العابة دون اتباع طريق حجز با للبدين لدى الغير — شمول لفظ المصالح العلبة البؤسسات العابة والهيئات العلبة في تطبيق هذا الحكم — عدم جواز الاحتجاج بوجود الشخصية المعنوية الموسية أو الهيئة التفادى تطبيقه — اسلمى ذلك وجوب قصر مجال فكرة الشخصية المعنوية على ما فيه تحقيق الهدف المتني ورب من تقريرها وهو صالح التنظيم الادارى واستبعادها فيها يجاوز مسالح التنظيم الادارى — احقية وزارة الحربية طبقا لذلك في اقتضاء ما لها قبال احب القاولين بطريق الخصم من مستحقاته لدى هيئة البريد .

## ملخص الفتروي:

لئن كانت المصالح العصابة التى تعنيها احسكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المنتسات والمزيدات وكذلك التى تعنيها احسكام لائحة المناتصات والمزايدات انها يقصد بها احدى وحدات التنظيم الداخلى في الوزارات دون غبرها بن بصالح الدولة وذلك باعتبار أن كلمة « الحكوبة » المشتق بنها هذا الوصف يقصد بها الهيئة التى تعتبر رأس الهيئات العامة وهي الادارة المركزية ، ويكون المقصود بالتسالي يعبارة « المصالح التابعة للوزارات يعبارة « المصالح التابعة للوزارات للكونة للادارة المركزية سوهذا التنسير انها يؤخذ به في غير نطاق النصوص المصالح التابعة المناسوص

المستورية ، باغتبال أن النستور عندما يشير ألى الذكوبة ثانما يسميها المستورية منى لها وهو مجموع الساعلات المسيرة للدؤلة .

الن كان ذلك هو المتصود بالصالح العابة ، الا أن المؤسسات العابلة والهيئات العامة ليست الا وسيلة من الوسسائل التي تلجي اليها الدوثة لتحتيق الخدمات العامة للافراد ، وهي وسيلة لا تنشأ الا باذن وترخيص الدولة وتعتبر غرعا بن غروع الدولة والشخصية المعنسوية انبا منحث لها لصالح التنظيم الاداري ، وبهذا الهدف الذي ترمى اليه مسكرة الشخصية المعنوية للمؤسسات العسامة والهيئات العسامة يمكن أن تثار مكرة المعنى النسبي للشخصية المعنوية للمؤسسات العلمة والهيئات العلمة ، وذلك بأن يقتصر مجال هذا التشخيص القانوني المقرر على ما نيه تحقيق الهدف المبتغى من انشمائها وهو صالح التنظيم الاداري والسبيل الى ذلك مسكرة الضابط القانوني ، ولما كانت الشخصية مركزا قانونيا توجد نيه المؤسسة أو الهيئة العامة متطبيقا لهذا الضابط القانوني يكون أثر هذه الشخصية وأعمالها متصورا على الهدف أو الغرض الذي رمى اليه القانون من منحها لها ٤ بمعنى أنه لا يحتج بنسكرة الشخصية المعنوية المتسررة للمؤسسات أو الهيئات العامة باعتبار أن هذه المؤسسات والهيئات العامة هي أصلا مرافق عامة تتولاها الدولة الا فيها هو مقرر المسلحة التنظيم الإداري ، أما فيها عدا ذلك ملا ينبغى الاستناد الى مكرة الشخصية المعنوية لاعمال آثارها ميسا يجاوز مسالح التنظيم الإداري ذاته .

ومتى كان ذلك ، وكانت هيئة البريد تعتبر هيئة عامة ، غانه لا يجوز للمقاول المذكور والذى تطالب وزارة الحربية بخصم مستحقاتها من المبلغ التى له قبل هيئة البريد أن يتمسك بالشخصية المعنوية لهذه الهيئة ، لأن هذا الوضع الذى يتمسك به المقاول لا يغيد التنظيم الادارى في شيء ، ومن ثم يجب أن يفض النظر في هذه الواقعة عن غكرة الشخصية المعنوية المتررة لهيئة البريد ، وتقف الهيئة بالنسبة الى هذه الواقعة مجردة عن شخصينها المعنوية لتعد كسائر المسالح الحكومية ، وبهذه المثلبة بكون جائزا — وفقة المعنوية لتعد كسائر المسالح الحكومية ، وبهذه المثلبة بكون جائزا — وفقة

لاحكام الأئمة تنظيم المناقصات والمزايدات سد التنضاء المبلغ المستحق لوزارة المحرية بطريق الخصم من مستحقات القاول قبل هيئة البريد دون ما حاجة الى اتباع طريق حجز ما المدين لدى الغير كذلك ليس لهيئسة البريد ان تيسك في هذه الواقعة بشخصيتها المعنوية لأن تهسكها بهسده الشخصية ليسي مقررا لصالح التنظيم الادارى في هذا الخصوص ، واخذا بنسكرة نسبية

لذلك انتهى الراى الى انه يتمين على هيئة البريد أن تخصم البسالغ المستحقة لوزارة الحربية تبل المقاول المذكور وذلك من مستحقات هسنذا الأخم لدى هيئة البريد .

( لمك ٢١/٢/٨١ - جلسة ١٢/١/٥١ )

الشخمية المنوية للمؤسسات والهيئات العامة ،

# البحث الفساس غطــــــاب الفــــــمان

## قاعسدة رقسم ( ٩٩٣ )

#### البـــدا :

كفالة أحد البنوك المعاقد مع وزارة الصحة ... اقتصار الكفالة على عقد معين بذاته ... يجعلها محددة بحده فلا يجوز الوزارة ان تخصم مستحققها عن عقد آخر قبل هذا المعهد من خطاب الضمان الصادر في شان المعدد الذي انصبت عليه الكفالة والذي نفذ صحيحا .

### ملخص الفتوي:

أبرمت وزارة الصحة مع المتعهد . . . . . . . . عدة عتود تعهد بمتنساها بتوريد ملابس واثاثات خشبية وقد تصر في تنفيذ التزامه نقالت الوزارة بتصفية هذه المتود فيها عدا المقد رقم ٢٠٣ — ١٩٥٦/٥٥ اذ نفذته على حسابه وقد استبان لها أن التأمين النهائي المقدم عن هذا المقدلا يكفي للوغاء بما تستحته عنه ٤ ولذلك طلبت الى البنك اللبنائي للتجارة الوغاء متيمة الضمان المقدم عن المقد رقم ٨٦ — ١٩٥٦/٥٥ ولكنه عارض في هذا الطلب استفادا الى أن كتاب الضمان قد صدر عن عقد بذاته وقد صفى هذا العقد بدون خسارة ٤ ومن ثم ينتهي أثر الكالة لانتهاء الغرض منها .

وقد عرض هذا المؤسسوع على الجمعية العبوبية للتسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ فاستبان لها من الاطلاع على المعتد رتم ٨٦ ــ ١٩٥٠/٥٠ ــ والاوراق المرافقة له أن كتاب الضمان المقدم من البنك اللبناتي للتجارة ضماتا لهذا المعتد ينص على أن يتمهد البنك بأن يضمن . . . . . . . . . . . . . . الذي رسسا عليه

عطاء توريد أنبشة وملابس بموجب العقد رقم ٨٦ — ١٩٥٧/٥٥ بمبسلغ ٢٧٦٤ جنبه تبية الـ ١٠ ٪ من مجموع عجمة الأمقد وأن يدفع للحكومة عند أول طلب رغم أية معارضة في ذلك من قبل المتعهد المذكور .

ولا يغير من هذا النظر ما ورد في البند السابع والخبسين من الشروطة المابة للمتود التي أبرمت مع هذا المتعد من خصب ما تستحته المسلحة قبل المتعدد جزاء اخلاله بالتزاماته من التأمين المودع منه أو من اي مبلغ آخر يكون مستحقا له قبل المسلحة ( المتعاددة ) أو أية مصلحة آخرى ، ذلك لان هذا الخصم لا يود الا على ما يكون مستحقا للبتعهد ، أما خطاف الضمان غانه لا يمثل حقسا للمتعهد أذ أنه طبقا للتكييف القانوني المسلم كفالة شخصية من البنك للمتعهد نامينا لتنفيذ المقسد الذي أبرمه مع الوزارة ، غليس شت عبالغ مستحقة لهسذا المتعهد حتى يجوز الخصم منها وفناء لمسالخ مستحقة للمكومة عن عقود آخرى .

ولما كان البند الخامس والاربعون من الشروط المسار اليها يتضى برد التأمين بعد ننفيذ التعقد بصفة نهائية وكان العقد رقم ٨٦ – ١٩٥٦/٥٥ تد نفذ على هذا الوجه .

لهذا انتهى راى الجمعية الى عدم جواز خصم ما تستحقه الوزارة قبل! المتعهد من العقد رقم ٢٠٣ ــ ١٩٥٦/٥٥ من خطاب الضمان المسادر من البنك اللبناني للتجارة ضمانا لتنفيذ العقد رقم ٨٦ ـــ ١٩٥٦/٥٥ .

( مُتوى رقم ۱۳۸ في ۱۹۳۱/۲/۱۱ )

#### قاعسدة رقسم (١٩٤٠)

#### : المسطا

تماقد مصلحة الطرق والكبارى مع احدى الشركات على عبليتين لتوسيع ورصف بعض الطرق ، وضبان بنك مصر الشركة المتعاقد معها بعقضى كتب ضبان قدمها عدم اتجاز الشركة الأى من العبليتين وسحب المبل منها واسناده لمقاول آخر تمهد بتقديم خطابات ضبان من بنك آخر ببقاء التزام الفساين الأول (بنك يصر ) طوال أجل الضبان فلا ينقضى الا بانقضاء الإلقرام الإصلى .

## ملخص الفترى :

اسندت مصلحة الطرق والكبارى الى شركة الدلت المعلوت ومواد البنسساء م. . . . . . عليتى توسسيع ورصف طسيريتى دكرنس/المطسرية ودمنهور/التلنجات وعبليسة رصف المطسريق بين محطسة انشساق دكرنس ، وقدم بنك مصر كتب ضمان بالتأمين النهسائى عن العمليسسات الثسلاث ، الا أن الشركة لم تنجز أيا منها ، وعنسد ما بدأت المصلحة في اجراءات سحب العبل قدمت الشركة طلبا التيست فيسه تصنية حسساب ما أنجسزته من عبل الى ذلك الحين ، واسناد ما تبقى منه الى السيد/. . . . . المتاول الذي تبل القيام بباتى الاعبال ، على أن تحد المصلحة ختابيات عن الاعبال التي أتبتها شركة الدلتا لتسوية مع الشركة منتهية ، على أن تتم محاسبة المتاول واعتبار العتود المبرمة بها وفقا للاسعار الواردة بالعتد البرم أصلا مع الشركة ـ وتم تحسرير بها وفقا للاسعار الواردة بالعتد المبرم أصلا مع الشركة ـ وتم تحسرير النهي بهذا المعنى التزم فيه السيد/. . . . . . . . بصفته متنسازلا اليه سيتفيد ذا العمال المتبقية من العمليات الذكورة وتعهد بأن يقسدم اليهماحة خطابات ضهان نهائية عن هذه العمليات من بنك آخر .

ولما طالب تعتبض طرق وكبارى غرب الدلتا وتغتيض الزقازيق بناك مصر بقيعة كتب الضمان النهائية الصادرة منه للشركة عن العمليسات الثلاثة المذكورة خلال مواعيد سريانها ، وذلك لتسوية حسسابات الشركة التي انضح انها مدينة بالنسبة الى ما انجزته من أعسال سرفض بناك مصر توريد قبمة كتب الضمان ، واستند في ذلك على أن السيد/..... تمهد بمتنفى الاتفاق المشار اليه بتقديم كتب ضمان أخرى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العبومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة في التاسيع من اكتوبر سنة ١٩٦٣ فاسيتبان لها من وقائع الموضوع أن كتب الضمان المشار اليها قدمها بنك مصر كتسامين نهائي عن الاعمال المسندة الى شركة الطتا بمقتضى العقود المبرمة معها وطولب البنك بقيمة هذه الكتب خلال مواعيد سريانها .

ويظل هذا التامين قائما \_ فى حدود مدته \_ حتى يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية ، وحينئذ يرد التامين أو ما تبقى منه لماحبه الا أذا كان العقد - ينص على الاحتفاظ بالتامين باكمله لمدة معينة بعد انتهاء العمل .

ولا يجوز لمصدر الضمان أن يمننع عن الوقاء بنيمة التأمين الا برضاء المسلحة الننازل عنه أو انتهاء أجل سرياته ، والثابت أن مطالبة بنك مصر بتيمة كتب الضمان تمت ثبل انتضاء أجل سرياتها .

وبالرجوع الاتفاق الذى تعهد بمتنضاه السيد/.... نه المرم في اكتوبر بننفيذ باتى باتى العبليات المسندة الى شركة الدلتا ، يبين انه أبرم في اكتوبر سسنة ١٩٥٩ وورد به : « ولما كان المتساول .... من قد تبسل أن تتم محاسبته عن الاعمال التى سيتوم بها وفقا للاسعار الواردة بالمقد المبرا أسلا بين المسلحة وشركة الدلتا والا تسند اليه المسلحة أية أعمال أخرى بهذه الاسعار ، كما تعهد بأن يقدم للمصلحة خطابات ضمان نهائية عن ... هذه العمليات من بنك آخر » .

وظاهر أن المتصود بخطابات الضمان النهائية هنا هو خطابات ضمان عن الاعمال الباتية التي تعهد بها المتاول وليس عن المبلية كلها ، والا ما كان هناك حاجة للنص في ديبلجة الاتفاق على تحديد محل الاتفاق بباتي الاعمال ، واعداد ختامى عن الاعبال التى تبت وتسوية حسابها مع الشركة غلا يجوز بعد هذه التسوية أن يكون المقصود بخطابات الضمان التى يتدمها السيد/ من من أن تشمل العبلية كلهسسا ، ويؤيد ذلك أن الاتفاق لم يلسزم هذا المقاول بأى التزامات ناتجة عن الاعبال التى نفنتها الشركة ، كسا يؤيده أنه في حين أبرم الاتنساق المذكور في اكتوبر سنة ١٩٥٩ عان بنسك مصر مد كتب ضمائه بحيث ظل بعضها ساريا حتى امريل سنة ١٩٦٦ .

ويظل التزام شركة الدلتا باتيا حتى اعداد ختابى العبليات وتسوية حساباتها ومن ثم غان ضمان هذا الالتزام ببقى حتى انتضاء الالتزام الاصلى ، وهو لا ينقضى الا باستيفاء المصلحة حقوتها مادامت طالبت بها أنناء مدة سريان الضمان الذى ما وجد الا لضمان هذه الحقوق .

ولا يعدو كتاب الضمان أن يكون كتالة شخصية من البنك المدين الاسلى ولصالح الدائن ، بحيث يكون البنك ملزما بسداد التيبة الواردة بكتاب الضمان اذا ما طالبه الدائن بها خلال المدة المحسدة بالكساب ، ولا ينتهى التزام الشمان الا بانتضاء موعده أو بانتهاء الالتزام الاصلى مازال تأنيا وقامت المصلحة بطلب صرف تيسة كتب الضمان ، فأنها بذلك تكون مستندة على حقما المقسرر بموجب هذه الكتب ، مادامت المطالبة في حدود مبالغ الضمان وبالنسبة الى العمليات.

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن امتناع بنك مصر عن سداد قيمة كتب الضمان المذكورة لا يستند على اساس من القائون ، ويتمين. وفاؤه بقيمة هذه الكتب .

( غتوی رقم ۱۱۲۰ فی ۱۹۹۳/۱۰/۱۱ )

#### ثانيا \_ غرابة التاخج \_\_\_\_\_

# المِحث الأولَ النّص على غرابة التسلقي في المقسد

## قاصدة رقسم ( ٥٩٥ )

غُرامة الناخير ... عدم جواز توقيمها الا اذا نص في المقد عليها .

## ملقص القلسوى "

أن الثابت بن بستندات العبلية المسار اليها المودعة ببلت النبالة الإدارة للقرنسيات والفركات الادارة السادسة بالاسكندرية رقي . . . . . ) انه بناء على تعليبات واواس الادارة السادسة بالاسكندرية رقي . . . . . ) انه بناء على تعليبات واواس السند وزير الزراعة والسيد المدير العام الشغوية اثناء مرورهما بالتقديش (افكو) الخاصة بعبل مهارسة بستمجلة لبناء سور بمحطة تربية الابتسار الجرية مقد عبلت عملا وأرسلت للهيئة (الهيئة الدائية لاستصلاح الاراشي) للعتباد وكلف المقاول . . . بتنبية العبلية ونفا لتلك المارسة قبل أن يحسرر العقد وقد ظلب المقاول مرف مبلغ تحت الحساب نوافقت الهيئسة على المرف وقد صرف نعلا مبلغ ٧٠٠ جنبها و ٢٠٤ مليبا على حساب المهد طرف المقاول المتورة رقم ٢١ المؤرخة ٨ من نبراير سنة ١٩٥٩ بحساب المهد اللى التقيش .

وفى ١٧ من يغلير سنة ١٩٥٩ فكر وكيل ادارة المبانى بان العهــــل جار مملا فى بناء السور المفكور .

وفى ٢٦ من مارس سفة ١٩٥٩ حرر عقد مقسساولة انشسساء مبان أو شرميمات بين منتش تفتيش ادكو والمقاول ... عن عملية بناء اسسوار لمطسة الابتسار المجسرية بتغنيش ادكو وذلك متسابل ٢٠٠ جنيهسسا وقد نصى في البند أولا منه على أن يتعهد المقاول باجراء هذه العملية بحسب الفئلت المتنق عليها المبينة بالعطاء المتسدم بتاريخ أول ينساير سنة ١٩٥٩ والمعتبد بتاريخ لم من يناير سنة ١٩٥٩ — كما نص البند الخامس من هذا المحتد على أن يتعهد المتساول باتبسام هذه العملية في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ الخطاره ببدء العمل بحيث الذا تتحي الوقاهر من انجسازها في الميماد المحدد طبق عليه فورا جميع ما هو بوارد بالتيود والشروط المالة المكلة لهذا العقد ويكون ملزما بدغم مبلغ . . . . عن كل يوم من أيام التاخير بدون حاجة الى تنبيه أو انذار . ولوحظ بالمعتد غضلا عن أنه لم يذكر مقدار الغرابة التي تستحق في حالة التأخير ، شطب الفراغ المعد لبيان متدارها .

وثابت من مستندات العملية أيضا أن العمل في هذا السور قد انتهى ف ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٩ ولم تحدث أغرار من ناحية تأخير العبلية . ( المستندات ارقام ۲۸ ، ۳۰ ، ۳۳ ، ۳۰ ، ۲۶ ، ۶۲ ، ۲۵ من الملف للموارد ) ولما كان الواضح من الوقائع المتقدمة أنه وقت تكليف المسساول ٠٠٠٠ بعملية اللمة سيور لمعطية الابتسار المجرية بتنتيش ادكو لم يحرر عقد يجيز الجهة الادارة توشيع غرامة تاخير عليه ، ، وبعد أن كلف بها شغويا وبدا في تنفيسه فعا حرر العقد في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٩ . وهو تاريخ لاحق لتكليفه بالعملية وبدء التنفيد فيها بأكثر من شسمرين سـ وقد شطب على متدار الغرامة التي نوشع في حالة التساخير وهذا طبيعي إذ فن المدة المنصوص عليها في العقد وتدرها خبسة عشر يوما من ناريخ مكليفه بالبدء في العبلية كاتت قد انقضت مسلا قبل تصرير هذا العقد المنت ما كان تحريره الالاستكال أوراق العلية من الناحية الشكلية مقط - كما أن النص الوارد به بتطبيق الشروط العامة المكلة له في حلمة التباخير في التبنيذ أو التنحي عنه ــ لا يتفق مع الواقع التي مرت بهـــا المجلية ولحد أن الانتباق طيها عد تم نبطلا قبل تحرير المقد في ٢٦ من منرس سنة ١٩٥١ ولم يرنق به شروط علية تكله .

#### قاعدة رقم ( ١٩٦)

#### : 12-48

ابرام انفاقيتين بين القوات المسلحة والمؤسسة العلمة لتعمير الصحارى. 
تتضبنان التزام المؤسسة بتوريد الصلون العسادى والمالح ساندراج 
الاتفاقيتين في عداد المسلقات العقدية ساعدم خضوعها لقواعد تادية 
الخدمات المتصوص عليها في لائحة الميزانية والحسابات ساساس ذلك ان 
المؤسسة المذكورة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ساخلو المقدين المذكورين 
من النص على غرامة تأخير بمنع من توقيعها ساساس ذلك انها تعويض 
اتفاقي ه

## ملخص الفتوى -

ان الاتفاتيتين اللتين أبرمتهما ادارة التميينات بالقوات المسلحة مع المؤسسة المابة لتمسير الصحارى وموضوعها قيسام المؤسسة المذكورة بتوريد الصابون العادى والمالح بالسعر والكيات والمواصفات والمواعيد المسابر اليها في الاتفاتيتين يندرجان في عداد الملاقات المقتية نظرا لقيلهها على نوافق ارادتين مستقلتين احداهها ارادة الدولة مبثلة في ادارة التميينات بالقوات المسلحة والثانية ارادة المؤسسة المعرية العلمة لتمهير المسحاري وهي مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبسارية مستقلة ومن ثم غان هاتين الاتفاتيتين لا تخصعان لقواعد تأدية الخدمات المنموص عليها في لائحة الميزانية والحسابات ذلك أن هذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات التي تنشأ بين المسالح المختلفة في الدولة سواء كانت تأبعة لوزارة واحدة أو لوزارات متعددة بقصد تأدية خدمات أو توريد أصفات غيها بين بعضها والبعض الأخر ذلك لأن الوزارات والمسالح التي ينقسم اليها الجهاز الاداري للدولة لا تنبنع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ولا تعدو أن تكون فروعا أو أعضاء في الشخص الاعتباري العلم الذي هو الدولة وتعبر عن نطاقها العلاقات.

الناشئة بين احدى المسالح الحكومية واحد الاشخاص الاعتبارية العلمة ذات الشخصية المعنوية المستقلة كالمؤسسة العلمة لتعمير المسعارى وقد اكت هذا النظسر المادة ٤٨ من لائحسة المناتمسات والمزايدات المسادر بهسا قرار وزير المالية رقم ١٩٥٧ اسنة ١٩٥٧ فيها نصبت عليه من اعفساء الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التى تساهم الحكومة في رأس مالها من أداء التأمين المؤتت الامر الذي يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة يجوزان تدخل مع الجهات الحكومية في معلملات عقدية غير انهسات معنى من تقديم تأمينات .

ومن حيث أن الاصل في المقد أيا كانت طبيعته سواء كان عقدا أداريا أو من عقود القاتون الخاص أن يحوى كل آثار وأن يتضمن جبيع ما أتجهت اليه ارادة الطرفين وخاصة الاحكام الماثلة أمام جهة الادارة في لوائح تقيدها تبرم عقودها على أساسها ٤ وكون الادارة طرفا في المقد لا يغير من اعتباره عمل ذاتيان فرديا تتولد مراكز شخصية لا يمكن أن تحدد مقدمها بالنسبة لكل شخص فهو ليس عملا شرطيا يتضمن أسناد مراكز قانونياة عامة موضوعية لافراد معينين .

ولما كانت غرامة التأخير تعويضا اتفاقيا غان خلو العقد الذى أبربته القوات المسلحة مع المؤسسة المحرية العابة لوادى النطرون من النص عليها لا يجيز للقوات المسلحة توقيعها .

لذلك انتهى الراى الى انه لا يجوز للقوات المسلمة توتيع غرامة تأخير على المؤسسة المرية العابة لتعبير الصحارى طالما خلا العقد من النص على هذه الغرابة .

( ملف ۲۸/۱/۷۸ ــ جلسة ٤/٥/١٩٦١ )

## قاعسدة رقسم ( ١٩٧ )

المسطا:

النص في شرط الرّايدة على مقدار غرامة التلخي ... واجب الاعمال دون نص لائحة الماقصات ... اساس ذلك ما تواضعت عليه ارادة المتماقدين المُسْتِركة ،

#### ملخص الحكم :

اذا تضينت الشروط الخاصة « المزايدة » تحديدا لمتسدار الغرامة التي يتحملها المتمساتد مع الادارة في حالة اخلاله بالتزاماته تبلها ... غان مقدار الغرامة ، حسبما نصت عليه هذه الشروط ... يكون هو الواجب اعباله دون النص اللائحى وذلك لاته خاص ، ومن المبادىء المسلم بها نقها أن الخاص بقيد العام ولاته الذي تواضعت عليه ارادة المتماتدين المستركة .

ومن حيث أنه في المبساديء المتررة في نقه التسانون الاداري ان غرامات التأخير في المعتود الادارية تختلف عن طبيعة الشرط الجزائي في المعتود المدنية هو تعويض متفق المعتود المدنية الشرط المرائي في المعتود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة اخلال أحد المتعاقدين بالتزامه نيشترط لاستحقاقه ما يشترط لاسستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصسول ضرر المعتملة الآخر واعذار للطرف المتصر وصدور حكم به ، والقضاء أن يخففه أن ثبت له أنه لا يتناسب والضرر الذي يلحق بالمتماقد . بيد أن الحكسة في الغرامات التي ينص عليها في المعتود الادارية هي ضمان تنفيذ هذه المعتود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد وقد نصت المادة ١٣ من لائمة المناقسات والمزاددات على حق الادارة في توقيمها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون حاجة في توقيمها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه أي ضرر دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية اجراءات تضائية أخرى .

ومن ثم فلجهة الادارة أن توقعها بنفسها دون حاجة الى حسكم بهسا اذا أخل المتعاقد بالتزامه قبلها ولا يقبل منه اثبات عدم حصول ضرر لها من تأخيره في تنفيذ التزامه فاقتضاء الفسرامة منوط بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن مسير المرافق العامة .

( طعن رقم ١٤ لسنة ٩ ق \_ جلسة ١٩٦٥/١٢/١١ )

### البحث التسائي

## الضيلاف غرامة الناخع عن الشرط الجرزائي

## قاعسدة رقسم ( ۹۹۸ )

#### المسطا:

غرامات التاخير في المقود الادارية — اختلافها في طبيعتها عن الشرط الجزائي في المقود الدنية — الشرط الجزائي تعويض منفق عليه مقدما — غرامة التاخير ضمان تنفيذ المقد الادارى في الواعيد التنق عليها — استقلال الإدارة بتوقيمها دون حاجة الى صدور حكم بها أو اثبات حصول الغرر — اقتضاء غرامات المتأخير منوط يتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سعيد الرافق المامة غلها أن تعفى منها — اقرارها بعدم حرصها على تنفيذ المقد في المواعيد المتنق عليها هو ببثابة اعفاء المتعاقد من تنفيذ الفسرامة عليه — احقيته في استرداد ما خصم من مستحقاته من غرامة تاخير في هذه عليه — احقيته في استرداد ما خصم من مستحقاته من غرامة تاخير في هذه الفسالة .

# ملخص الحسكم :

انه ولئن كان من البادىء المسلمة في تقه القانون الادارى ان غراماته الناخير في المقود الادارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، ذلك أن الشرط الجزائي في العقود المدنية هو تعويض متفق عليه منسبمها يستحق في حالة اخلال أحد المتعساقدين بالنزامه ، فيشترط لاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول خرر للمتعاقد الآخر ، واعذار للطرف المقصر ، وصدور حكم به ، وللقضاء في يغفضه اذا ثبت انه لا يتناسب والضرر الذي يلحق بالمتعساقد ، بينا الحكمة في الغرامات التي ينص عليها في المقود الادارية هي ضمان تنفيذ

هذه العقود في المواعد المتنق عليها حرصا على حسن سم الرائق العلمة-بالتظام واطراد / ولذا مان الغرامات التي ينص عليها في تلك العتود توقعها: جهات الادارة مِن تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حكم بها اذا توافرت شروط استحقاقها بحصول الإخلال من جانب التعباقد معها 6 ولهبا أن. تستنزل قيبتها بن البالغ التي عساها تكون بستحقة له ببوجب العقيد دون أن تلتزم الإدارة باثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد. اثبات عدم حصوله ٤ على اعتبار أن جهة الإدارة في تحديدها مواعيد. معينة لتننيذ العتد يفترض نيها انها تدرت أن حاجة الرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير ، لئن كان ما تقدم كله هو الأمسل الا أنه من المنلم كذلك أن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية: المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة تبعبا لذلك على تنفيذ شروط العقد ، ولذا غلها مشلا أن تقدر الظهروف التي يتم فيه ... ا تثنيذ العقد ، وظروف المتماتد ، متمنيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها بما في ذلك غرابة التأخير ، إذا هي. قدرت أن لذلك محلا ، كما لو قدرت أنه لم يُلحق المصلحة العامة أي ضرر من جراء التاخير أو غير ذلك من الظروف ، وتباسا على هذا النظر ، فان: الادارة اذا أقرت بأنها لم تحرص على تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها اما لأن تنفيدها في هذه الواعيد كان غير لازم ، بل قد يسبب ارتباكات-أو يكلفها نفقات بدون مقتض ، كما لو كان حل ميعاد توريد ادوات صحية مثلا بينما لم يكن البناء الذي تعاقد آخر على تشييده قد اصبح مهيئا لتركيب هذه الادوات ، أو كما لو كان حل ميعاد توريد آلات أو تجهيزات ولم يكن. لدى الادارة مخازن لايداعها ٤ وكان في الوقت ذاته في غني عن تركيبها أو غير ' ذلك من الخصوصيات الماثلة ، نيتعين اقرار الادارة بصدق هذه الظروف والملابسات بمثابة أعفاء ضمني للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ، مما لا يكون معه محل لتوتيع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون المتعساقد مستحقا السترداد ما خسم من مستحقاته من هذه الغرامة .

(طعن رقم ٦١ لسنة ٢ ق ــ جلسة ٢١/٩/١١ ).

## قَاعِــدة رقــم ( ٩٩٩ ) `

#### المسطا:

اختلافها عن طبيعة الشرط الجزائي في العقود المنية ... استقلال الادارة بتوقيعها دون حاجة الى صدور حكم بها أو اثبات وقوع الضرر

## بلغص الحكم:

من المبادىء المقررة في مقه القانون الادارى أن غرامات التساخير في المعود الادارية تختلف عن طبيعة الشرط الجزائي في المعود المدنية ذلك أن الشرط الجزائي في المعود المدنية هو تعويض متفق عليه مقدما يستحق في حالة اخلال أحد المتعاتمين بالتزامه ميشترط لاستحقاقه ما يشسسترط لاستحقاق التعويض بوجه عام من وجوب حصول ضرر .

( طعن رقم ) ٩ لسنة ٩ ق ... جلسة ١٩٦١/١٢/١١ )

#### قاعسدة رقسم (٢٠٠)

#### المسطاة

المادة ٢٢٤ من القانون المدنى — لا يكون التعويض الاتفاقى مدر تحقا اذا اثبت المدين أن الدائن لم يلحقه غير المادة ٩٣ من الاحسة المقصصات والمزايدات — غرامة التلخير في العقود الادارية تختلف بطبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية يستحق في المجزائي في العقود المدنية يستحق في حالة اخلال أحد المتعاقدين بالتزامه فيشترط المستحقاتي التعويض بوجه عام وجوب حصول ضرر المتعاقد الآخر واعذار الطرف المقصر وصدور حسكم به وجوب حصول ضرر المتعاقد الآخر واعذار الطرف المقصر الذي لمحق بالمتعاقد — والقضاء أن يخففه اذا ثبت أنه لا يتفاسب مع الشرر الذي لمحق بالمتعاقد — فرانة التاخير في العقود الادارية أساسها ضمان تنفيذ هذه العقود في الموادد حق المتعاد — حق

الجهة الادارية في توقيعها بمجرد حصول القاخير ولو لم يترتب عليه خرر ودون حاجة الى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية أجراءات تضافية أخرى من لا يقبل من المتعاقد مع الادارة أثبات عدم حصول ضرر لها من تأخيره في تنفيذ. القرامه •

## علقص الحكم:

انه من الماديء المقررة في فقه القانون الاداري أن غرامات التساخير. في المتود الإدارية تختلف عن طبيعة الشرط الجزائي في المتود المدنية ذلك أن الشرط الجنزائي في العتود المدنية هو تعويض متفق عليه متدما يستحق في حالة أخلال المتعاقدين - التزامه فيشترط - لاستحقاق التعويض بوجه علم من وجوب حصول ضرر للمتعاقد الآخر واعدار للطرف المقصر وصدور - حكم به وللقضاء أن يخففه أن ثبت أنه لا يتفاسب والضرر الذي لحق بالتماقد بينها الحكمة في الغرامات التي ينص عليها في المتود الادارية هي ضمان تنفييذ هذه العقود في المواعيد المتفق عليها \_ حرصا على حسن سير الرافق العامة بانتظام واطراد وقد نصت المادة ٩٣ من لائحة المناقصات ... والمزايدات على حق الادارة في توقيمها بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه ضرر ودون حاجة إلى تنبيه أو انذار أو اتخاذ أية أجراءات تفسائية أخرى - ومن ثم تلجهة الادارة أن توقعها بنفسها دون حاجة الى حكم بها أذا أخل المتعاقد بالتزامه قبلها ولا يقبل منه أثبات عدم حصول ضرر لهة من تأخيره في تنفيذ التزامه فاقتضاء الفرامة منوط بتقديرها باعتبارها القوامة على حسن سير المرافق العامة ... وبديهي الا تتنازل الادارة عن هذا الامتياز الذى يمكنها من سرعة توتيع الجزاء على المقاول المتخلف وبالتالي تنفيذ المقد في الاوقات المتنق عليها بما يؤكد ضمانها لحسن سير المرفق العلم وانتظلهه \_ على أن العقد قد يتضبن شروطا خاصة كأن يحدد مقدارا معينا للفرامة يختلف عما ورد باللائحة وفي هذه الحالة يتعين اعمال هذا الشرط الخاص دون غيره: على ما هو مسلم به في العقد ومع ذلك تظل الفرامة على طبيعتها ولا تنظب: الى شرط جزائى ... وفي ضوء ذلك بهكن النظ ... الى نص المادة ٣١ من شروط التعاقد المشار اليها مهذا النص مد حدد مقدارا معينا للغرامة ولي يقصد اسباغ صفة الشرط الجزائي عليها ولا يغير من ذلك انتهاء النصر يالاثسارة الى أنها بمثابة تعويض عن الضرر المتفق عليه من الآن اذ سبق هذا التعبير ما يؤكد انصراف القصد الى اعتبارها غرامة تأخير بالنص على اتها تترتب حتما بمجرد التأخير بدون الحاجة الى انذار المقاول انذارا رسميا أو غير رسمى ... إما الاشارة الى كونها تعويض عن الضرر متفق عليه مقدما غلا يعدو أن يكون اقرارا بطبيعتها وتأكييدا لاعتبارها غرامة تأخير أن ينتظر لتوقيعها حصول الضرر . وبالبناء على ذلك غان الحكم المطعون فيه قد خانه التوفيق أذ اعتبرها شرطا جزائيا بتوقف إعمالها على حصول الضرر للادارة الامر الذي يتمين معه الحكم بالغائه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن غرامة التأخير فانه ولئن كان من المبادئ، المسلمة في منته القانون الإداري إن غرامات الناخم في العنود الإدارية متررة ضمائه لتنفيذ هذه العتود في المواعيد المتفق عليها حرصا على حسن سبر المرافق العامة بانتظام واطراد ولذا مان الغرامات التي ينص عليها في تلك العقود توقعها حهات الإدارة من تلقاء نفسها دون أن تلتزم باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواهيد معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قدرت أن حاجة المرفق تسميتوجب التنفيسمة في هذه المواعيد دون أي تأخير لئن كان ب تقدم كله هو الاصل على ما اسلفناه الا أنه من المسلم كذلك أن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتماقدة باعتبارها القوامة عطي حسن سبر المرافق العامة والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط العقد - ومن ثم غلها أن تقدر الظروف التي يتم غيها تنفيذ العقد وظروف - المتعاقد غنعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها بما في ذلك غرابة التاخير اذا هي تدرت أن لذلك محلا ... كما لو تدرت أنه لم يلحق المصلحة العامة أي ضرر من جراء التأخير أو غير ذلك من الظروف وبالتالي نان الادارة اذا اقرت صراحة أو ضبنا أنها لم تحرص على تنفيذ العقد في المواعيد المتفق عليها ترتيبيا على أن تنفيذ العقد في هذه المواعيد كان غير. لازم نيعتبر ذلك ببثابة اعماء ضبهني للبتعاقد بن تنفيذ الغسرامة عليه معا لا يكون معه محل لتوتيع غرامة عليه .

ومن حيث أنه أذا كان ذلك وكان الثابت من أوراق الطمن أنه وأن كانته الهيئة قد وجهت عدة خطابات ألى المقاول تستحقه ميها على الاسراع في

العمل بها يستفاد منه بطء العمل أو عدم سيسم و بالسرعة المطلوبة إلا أن الشواهد المستفادة من سلوك الهيثة حيال المتساول بعد ذلك يؤدى الى خلاف ذلك فالشاهد أن العمل ظل سائر إلى أن اقترح انشاء الكافتيريا على جزء من السور وهي حقيقة انبتها تقرير الخبير وانشاء هذه الكانتريا يتطلب كما جاء على لسان أحد المستولين في الهيئة ايقاف العمل في تكملة السور اذا تقرر انشاؤها معلا ... واذا لم يؤخذ بهذا الاقتراح ورئى تكبلة السور فان العبال يستأنف - واذن فقد أصبح الامر على اتضاد قراراتها من الهيئة في هذا الشان وقد كان أوقف العبل عند الحد الذي وصل اليه وانتظر المقاول القرار دون جدوى الامر الذي اضطره في ١٩٦٤/٤/١ الى انذار الهيئة بتصفية مستحقاته ومفاد ذلك أن الهيئة لم تتحرك منذ انتهى ميعساد التنفيذ الى أن تم الاتذار ولذلك لم يكن منتظرا أن تتحرك ... وبذلك وقفت عكرة انشاء الكانتيا مانعا للمقاول من الاستبرار في العبل وحائلة دون تيام الهيئة بتكليفه بالاستمرار في العمل وانهائه ... ومن ثم متوقفه عند الحد الذي وصل اليه لم يكن عن تتصير من جانبه ، فاذا أضيف الى ذلك أنه رغم الانذار مقد بقيت الهيئة دون حراك الى أن تقدم بالدعوى كل ذلك يدل بما لا يدع محلا للشك في أن الادارة لم تكن حريسة على أن يتم العمل في الميعاد الامر الذي يتفق مع ما قرره المقاول من أنه لم يحدث في تاريخ المسلحة أن طبقت غرامة التأخير على أي مقاول لما لاعمال المصلحة من طابع خاص \_\_ واستشهد نيه بأقوال المدير السابق . . . . . . . . . الامر السذي مستفاد منه أن الإدارة قد أعفته ضمنا من توقيع الفرامة ولا بنال من ذلك عيبة الغرابة الضغية التي أنصح عنها تترير مهندس العبلية ... أذ الثابت من تقدير الخبير وجود خلاف شخصى بين المقساول ومهندس العملية \_ غضلا على ما قرره مدير القسم المهندس ٠٠٠٠٠ الخاص بهذه العملية والمهندس . . . . . مدير الاعمال ــ من انهم لا يوانقون اطلاقا على ما جاء بشان غرامة التأخير في تقرير المهندس وأنه لا يوجد ضرر مادى وأن العبلية تعتبر منتهية في أوفهبر ساقة ١٩٦٣ وأن المقاول أتم الاعمال حسب الشروط والمواصفات وأنه قد شكلت لجنة من مهندس مصلحة الاثار هم أعضاء نيها ومعهم مدير الاعمال . . . . . واقروا جبيعا بمطابقة الاعمال التي تمت حسب الشروط والمواصفات .

ومن حيث أنه بالبناء على ما نقدم علن ما انتهى اليه الحكم المطعون نيه من عدم اجتساب ـ غرامة تأخير لدى المقاول صحيح فى القانون محبولا على ما اسلفنا من اسباب .

( طعن ٤١) لسنة ٢٧ ق \_ جلسة ٢٨/٥/٥٨١ )

قاصدة رقسم ( ٢٠١)

#### المسطا:

غرابة التلخي لا تعدو ان تكون تعويضا اتفاقيا جزائيا عما اصاب الرفق المام من غرر مرده اخلال المتعاقد بحسن سيره وهو غرر مفترض يجيز للادارة جبره بغرض الغرامة من توافرت شروط استحقاقها ـــ اللادارة ان الستنزل قيمة الغرامة من البائغ التي قد تكون مستحقة المتعاقد دون ان تلتزم باثبات حصول الضرر ـــ لا يقبل من المتعاقد اثبات عدم حصول الضرر ـــ اساس ذلك : ان جهة الإدارة في تحديدها مواعيد معينة التنفيذ المقد يفترض أنها قد قدرت ان حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه الراعيد دون اي تلخير حرصا على حسن سير المرفق العام .

## ملخص الحسكم :

انه من المسلمات في فته القانون الادارى ان غرامة التأخير لا تعسدو ان تكون تعويضا اتفاقيا جزائيا عما أصاب المرفق العسام من ضرر مرده اخلال المتعاقد بحسن سيره وهو ضرر مفترض يجيز للادارة جبره بفرض الغرامة أذا توافرت شروط استحقاتها بحصول الاخلال من جاتب المتعاقد معها غلها أن تستنزل تيمتها من المبالغ التي عساها تكون مستحقة له بعوجب المقد دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر كما لا يقبل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله — على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيسد

معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها تدرت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيظ في هذه المواعيد دون أي تأخير فهي ضهان لتنفيذ العقد في المواعيد المتفقى عليها حرصا على حسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد .

( طعن ۱۷۷۲ لسنة ۲۹ ق - جلسة ٥/١/١٥٨٥ )

#### قاعدة رقيم ( ۲۰۲)

: 4

التابين النهائي لا يخرج عن أن يكون ضبانا لجهة الادارة التوقى الاخطاء التي قد تصدر من التماقد معها كبا يضبن بالادة المعاقد بعها عند بواجهة السئوليات ... لا يكن قيام هــذا الشبان ما لم يــكن الادارة بحق مصادرة التابين أي اقتضاء قيبته بطريق التنفيذ الباشر ... الادارة الطالبة بالتمويضات المقابلة الاخرار الاخرى التي تكون لحقتها من جراء اخلال المتماقد بتنفيذ شروط المعقد ... الادارة الحق في توقيع غرابة التاخير كبا أن لها الحق في مصادرة التابين عند وقوع الاخلال دون حلجة الاثبات ركن الشرر .

## ملخص الحسكم :

المقابلة للاضرار الأخرى التى تكون لحقتها من جراء المتعاقد بتنفيذ شروطذ العقد الادارى لفرامة التأخير ـ فمن المسلم به أن لجهة الادارة الحق فى توقيع غرامة التأخير على المتعهد الذى يتأخر فى تنفيذ النزاماته فى المواعيد ومن المسلم أيضا أن لها الحق فى مصادرة التأمين عند وقوع الإنملال وذلك. دون حاجة لاثبات ركن الضرر .

ومن حيث أنه اذا كان ذلك الثابت من الاوراق أن مصنع المطعون ضده قد اخل بالتزامه في توريد الكبيات المتعاقد على تشغيلها في المواعيد المحددة. لنجام التوريد والتي تنتهى في ١٩٧٩/٣/٣١ بالنسبة للطاقية ١ ١٩٧٩/٣/٣ بالنسبة للطاقية ١ ١٩٧٩/٣/٣ بالنسبة للبدل ، وأنه بناء على طلب المطعون ضده وانقت جهة الادارة على منحه مهلة اضافية لتنفيذ التزاءاته في التوريد مع توقيع غرامة التأخير وقد بنيت هذه المهلة سبعة أشهر حورغم ذلك لم يقم بتوريد سوى ما يقسربه من نصف الكية المتعاقد عليها مها حدا بجهة الادارة الى نسخ العقد ومصابرة التأمين بما يوازى ، ١ / بن تهيقها حانه ازاء ذلك وتطبيقا لما تقدم يكون لجهة الادارة الحق في الجمع بين مصادرة التأمين وغرامة التأخير حيث أن لكل سبب المستقل عن الآخر وبالتقى يكون الحسكم المطمسون فيه أذ لم يأخذ ببهذا النظر قد جانبه الصواب في ذلك الامر الذي يتمين معه الحكم بنعديله ليكون باضافة غرامة الساخير وقدرها ، ٢٦ جنيها و ١٢٨ مليها ودغض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطعون ضده مليا ورغض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطعون ضده مليا ورغض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطعون ضده مليا ورغض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطعون ضده مليا ورغض ما عدا ذلك من طلبات والزام كل من جهة الادارة والمطعون ضده

(طعن رقم ۱۷۷۲ اسنة ۲۹ ق ــ جلسة ٥/٢/١٩٨٥)

#### المحث الثالث

# توقيع غرامة التاخير لا تستازم البات الضرر

## قاعدة رقم ( ٦٠٣ )

#### : المسطا

استحقاق الفرامات لجرد تراشى المتعاقد مع الادارة في تنفيذ التراماته بصرف النظر عن وقوع الضرر سافتراض الضرر .

## بلخص الفتوى :

ان المتود الإدارية تختلف في طبيعتها عن المتود الدنية ، ذلك لأنها تعقد بين شخص من اشخاص القانون العام وشخص من أشخاص القانون الخاص بقصد تحقيق مصالح عامة ، ومركز المتعاقدين نيها غير متكافىء ، اذ يجب أن يراعي نيها دائها تغليب الصالح العام على الصالح الخاص ، وهذا الهدف يجب أن يسود شروط العقد وعلاقة المتعاقدين عند تطبيقه وتفسيره ، كها أن الإدارة تراعى في الشروط الجزائية المنصوص عليها في عقد ما ملاءمتها لطبيعة هذا العقد وتيبته وموجبات السرعة في تنفيذه في وقت معين وطريقة جعينة حتى تكفل انتظام سر المرفق العام . هذا فضلا عن أن المتعاقد مع الادارة يتبل النماتد وهو عالم مقدما بجبيع الشروط والظروف المحيطة بالعقد ، وينبني على ذلك أنه في حالة التأخير في تنفيذ العقود الإدارية يكون الضرر منترضا وقائما حتما بمجرد حصول التأخي ، لما ينطوى عليمه التراخي في تنفيذ هذه المتود ... في حد ذاته وبغض النظر عما عساه أن يقم من أضرار أخرى ... من أهلال بالنظم والترتيبات التي تضعها الادارة ، وتحرص على التزامها 6 ومن تعويق ولو جزئي لحسن سير دولاب الاعمسال الحكومية وتتابع حلقاتها وترابطها ٤ وفي ذلك الاخلال وهذا التعويق مساس ولا ريب بالصالح العام ٤ الذي ينبغي أن يكون دائما محلا للاعتبار في العتود الادارية ، ولذلك ملا محل للقول بعدم حصول ضرر في حالة التأخير المشار

اليها ؛ لأن الضرر هنا لا ينحصر في تفويت الفائدة المباشرة التي ينطوى عليها محل العقد . بل يشمل المساس باية قاعدة او طريقة او نظام وضعته الادارة او اتنقت عليه بغية تحقيق مصلحة عامة ، ومن ثم غان الجزاءات المالية المنصوص عليها في العقود الادارية نظير التأخير في تنفيذ احكامها تستحق وتصبح واجبة التوقيع بحجرد التأخير . ( 1 ) على أنه اذا قدرت جهسة الادارة المختصة أن اعتبارات العدالة أو الصالح العام تقتضى النجاوز عن الغرامة كلها أو جزء منها في هذه الحالة ، غانه يتمين عندئذ اتخاذ الاجراءات الواجبة قانونا للتنازل عن مال مستحق للدولة .

( غنوی رقم ۱۳۷ فی ۲۳/۱۰/۱۹۵۱ )

## قاعدة رقم ( ٦٠٤)

#### المسطا:

غرامات التلخي ـــ افتراض وقوع الضرر بسبي المرافق العامة بمجرد. حصول التاخير في تنفيذ الاعمال دون حاجة لاثباته •

## ملخص الحسكم :

ترتبط غرابة التأخير بالضرر وجودا وعديا ذلك أن الجزاءات التى تبلك الادارة توقيعها على المتعاقد معها في روابط العقد الادارى اذا ما خالف شروط العقد أو تصر في تنفيذ الالنزامات المنروضة عليه بهوجبه انسا تستهدف اساسا تأمين سير المرافق العابة فلا يشترط لتوقيعها البسات وقوع ضرر اصاب المرفق اذ أن هذا الضرر مفترض بهجرد تحقق سسبب المستحقاقها المتصوص عليه في العقد ذلك أن التراخي في تنفيذ العقود الادارية ينطوى في ذاته على اخلال بالتنظيمات التي رتبت الادارة شسئون المرفق وتأمين سيره على الساسها فهي اتفاق ملزم لا يحتبال الترخيص في اعبال حكيه أو التقدير في تحديد مداه .

( طعن رقم ۱۰۸٦ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۳۳/۱۱/۳۰ )

## قاصدة رقـم ( ٢٠٥ )

#### : 4

حق جهة الادارة في توقيع غرامات التلخير دون التزام منها بالبات وقوع غرر من التلخير ودون أن يقبل من المتعاقد البات عدم وقوع الغمر ... إسطين فقت أن الفرر مفترض ... ترخص الادارة في توقيع الفرامة وفق ما يتراءى لها محققا للصالح العام ... يمكن اعتبار عنصر الفرر أحد الموامل التي استهدى بها جهة الادارة أذا ما أنجهت إلى الاعفاء من توقيع الفرامة .

## بلغص الفتوي :

ان القضاء الإداري قد استقر على أن الفرامات التي ينص عليها في المعتود الادارية ، توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون حاجة الى صدور حبكم بها اذا توافرت شروط استحقاتها بحصول الاخلال من جانب المتعاقد معها ، ولها أن تستنزل قيهتها من المالغ التي عساها تكون مستحقة لله بهوجب العقد دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر كها لا يتبسل ابتداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على اعتبار أن جهة الادارة في تحديدها مدة معينة لتنفيذ العقد يفترض فيها أنها قررت أن حاجة المرفق تستوجب التنفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير هذا وأن اقتضاء الغرامات منوط متقدير الجهة الادارية المتعاقدة باعتبارها القوامة على حسن سير المرفق المام والقائمة تبعا لذلك على تنفيذ شروط العقد ولذا غيجوز لها أن تعنى المتماقد معها من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في العقد كلها أو بعضها جما في ذلك غرامة التأخير ، اذا هي قدرت أن لذلك محلا . واذن فلجهسة الادارة أن توقع الغرامة دون التزام عليها بالبات حصول الضرر ، كما لا يتبل من المتعاقد مع الادارة ابتداء اثبات عدم حصول الضرز ، اذ ان الضرر مغترض وقوعه . هذا هو الاصل وانها قد يجيء عنصر الضرر في نطاق آخر هو نطاق الاعفاء من توقيع الغرامة ، كأن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدي بها جهة الادارة عند استعمال سلطتها التتديرية في الاعداء من توقيع الغرامة م

وبالبناء على ما تقدم يكون غير صحيح ربط توقيع غرامة التساخير يحصول الضرر ، وانها توقع جهة الادارة الفرامة دون النزام عليها باتبات حصول الضرر ، ولما كان الضرر منترضا فلا يقبل من المتعاقد اثبات عدم حصوله . ومع ذلك فان توقيع الفرامة — كجزاء من الجزاءات التي تتبع بها جهة الادارة في المعقد الادارى — من سلطان جهة الادارة تترخص فيسه طبقا لما يتراءى لها محققا للصالح العام ، وقد ترى — بناء على سسلطتها التعديرية — الا محل لتوقيع الفرامة ، وفي حالة الحسالة الاخيرة يمكن أن يكون عنصر الضرر من العوامل التي تستهدف بها جهة الادارة اذا أنجهت الى الاعفاء من توقيع الفرامة .

لذلك انتهى رأى الجمعية المعومية الى أن غرامات التأخير تستحق وتوقع دون أن تلتزم الادارة باثبات حصول الضرر ، كما لا يقبل ابتسداء من المتعاقد اثبات عدم حصوله على أساس أن الضرر مفترض ، والى أن توقيع الفرامة من سلطان جهة الادارة المتعاقدة تترخص غيسه وغقسا لما يتراءى لها محققا للمسالح العام .

( ملف ۱۹۹۸/۷۸ ــ جلسة ۱۹۹۵/۱/۷۸ )

قاصدة رقسم ( ٢٠٦ )

#### المسطا:

ان الفرابة المينة في العقد لا يشترط لتوقيعها اثبات وقوع غير اصاب الرفق ... هذا الغير مفترض بمجرد تحقق سبب استحقال الفرامة .

### ينلقص الحكم:

لما كانت تيبة الفسسرامة معينسة المتدار في العقد ، وهي من ضمن الجزاءات التي تتضينها عقود الاشغال العامة ، ولا يشترط لتوقيعها اثبات وقوع ضرر أصلب المرفق ، اذ أن هذا الضرر مفترض بمجرد تحقق سبب الستحقاق الفرامة ، فين ثم تكون جهة الادارة المختصة قد طبقت العقسة خطبيقا صحيحا عندما أوقعت غرامة المهندس وخصيتها من الحساب .

( طمن رقم ٨٦٦ لسنة ١١ ق \_ جلسة ١٨ /١١/١٩٦١ )

## قاعسدة رقسم ( ۲۰۷)

#### : 41

ان غراءات التنفي في المقود الادارية مقررة ضمانا التنفيذ هذه المقولا في المواعيد التنفي عليها حرصا على بحسن سبي المرافق العامة ... جهات الادارة توقع هذه الغراءات من تلقاء نفسها دون الالتزام باثبات حصول ضرر لا يقبل من المتماقد اثبات عدم وقوع ضرر ... اقتضاء غراءات التاخير منوط بتقدير الجهة الادارية ... للجهة الادارية أن تقدر الظروف التي يتم فيها تنفيذ المقد وظروف المتماقد فتعفيه من تطبيق الجزاءات المتصوص عليها في المقد كلها أو بعضها بما في ذلك غرامة التأخير ... اقرار الادارة بانها لم تحرص على تنفيذ المقد في الماءيد ترتبيا على أن تنفيذه في هذا الوقت كان غير لازم يعتبر بهثابة اعفاء ضمني المتماقد من تنفيذ الفرامة عليه بما لا يكون معه محل لتوقيع غرامة التأخير.

## ملخص الحسكم:

ولئن كان من المبادىء المسلمة في عقه القانون الادارى أن غرامات التأخير في المقود الادارية متررة ضمانا لتنفيذ هذه العقود في المواعيد. المتفق عليها حرصا على حسن سير المرافق العابة بانتظام واطراد ولذا فنن الغرامات التي ينص عليها في تلك المقود توقعها جهات الادارة من تلقاء نفسها دون أن تلتزم بائبات حصول الضرر كيا لا يتبيل ابتداء من المتعاقد أثبات عدم حصوله على اعتبيار أن جهة الادارة في تحديدها مواعيد المتقلة لتنفيذ العقد يفترض فيهيا أنها قدرت أن حاجة المرفق تستوجب النفيذ في هذه المواعيد دون أي تأخير ، لئن كان ما تقدم كله هو الاصيل الا أنه من المسلم كذلك أن اقتضاء الغرامات منوط بتقدير الجهة الادارية المتعادة باعتبارها القوامة على حصن سير المرافق العابة والقائمة تبعيا لذلك على تنفيذ شروط العقد ولذا غلها أن تقدر الظروف التي يتم فيهيا تنفيذ المقد ) وظروف المتعاقد متعفيه من تطبيق الجزاءات المنصوص عليها

في العقد كلها أو بعضها به الله غرامة التاخير أذا هي قدرت أن لذلك محلا كها أو قدرت أنه لم يلحق المسلحة العالمة أي ضرر من جراء الناخير أو غير ذلك من الظروف وتياسا على هذا النظروا غان الادارة أذا أترت المراحة أو ضمنا البانها لم تصرص على تنفيذ العقد في المواعيد كان غير المواعيد المنفق عليها ترتيبا على أن تنفيذ العقد في هذه المواعيد كان غير لازم فيعتبر ذلك بمنسابة أعناء ضمنى للمتعاقد من تنفيذ الغرامة عليه ،

(طعني رقم ٢٦٠) ٢٦٧ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ٢١/٢/١٩٧١)

# أَلِّحِتُ الْرَائِـــعِ حَالَتَ جُوارٌ تَرْفِيغٍ غَرَائِةً التَّلْغِي رَعْتِم جَوَارُهُ

## قاعسدة رقسم ( ۲۰۸ )

#### الجسطا:

الازام المُعُولُ بِعَرُورة استغدام مهلاس بن جانبه في مواقع العبل ... المكبة بنه ... توقيع الغرابة على المتماقد الذي يخل بهذا الالتزام دون حاجة الاثبات بغير ما بسبب عدم استخدام الهندس ... حساب الغرابة في هذه الحالة تحسب عن فترة الابتناع عن استخدام الهندس كابلة دون استنزال لايام العطلات والاعياد الرسبية لأن الغرابة جزاء على غمل سئبي هو الابتناع عن استخدام مهندس وهذا موقف ارادي مستبر غير مجزا ، وهذا ما دابت نصوص المقد قد وردت مطلقة دون استثناء لايام العطلات والاعياد .

# بالخص الحسكم :

ينص المقد المبرم بين الادارة والمدعيين في المادة 10 منه على وجوب ان يستخدم المقاول لضمان سير العمل مهندسا مصريا ذا كفاءة تابة للقيام بملاحظة هذا العمل وأن يقيم هذا المهندس بنقطة العمل ويكون مغوضا تفويضا تابا من المقاول للعمل بالنيابة عنه وأن يقوم بتلقى وسرعة تنفيضة الاوامر العسادرة اليه من مهندس الحكومة وكذا باتجاز جبيسع دقائق الاعمال وأذا قصر المقاول في استخدام مهندس بصفة مستبرة على النحو المنكور أو في استبداله بآخر في ظرف سبعة آيام من تاريخ تسلمه طلبا كسابيا بهسنة المعنى يلزم بدفع غرامة قدرها جنيه مصرى عن كل يوم من الايام التي تبضى بدون استخدام المهندس أو استبداله حسب الاحوال من الايام التي تبضى بدون استخدام المهندس أو استبداله حسب الاحوال وذلك دون حاجة الى اخطاره أو اتخاذ أى أجراء من الإجراءات أو ضرورة وللك دون حاجة الى اخطاره أو اتخاذ أي أجراء من الإجراءات أو ضرورة التبات لضرر وواضح من هذا النص أنه يغرض على المتساول التزاما

ماليه قدام مهندس تتواتر نيه شروط صلاحية معينسة ، وأن أستخدام حدًا للهندسي يرفيط بن حيث النطاق الزمني ــ للحكمة التي اشـــترط من الجلها \_ بمنير العمل عبيتي واجبا ما بقى العمل جاريا لم بنته ويظل مصفة مستورة افي متواصلة ، يغير انقطاع مع اتامة المهندس بنقطة العبل حتى تاريخ تسليمه ، وذلك للاجتانه بصقة عامة والاشراف عليسه ننيسا والجاز جبيع دقالته أيا كانت طبيعته وما يقتضيه من ملاحظة أو أشراف ولثلثى الاوامر الصافرة اليه من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وبيسان كيفية تنفيذ العنل وبدى مظابئته للشروط والمواصفات المتنق عليها الذي تسليمه واصلاح ما قد يستبين وقتئذ من عيوب او استيفاء ما قد بيكون هنالك من تصور والاحتت على المتاول غرامة حدد متدارها باتفاق الطرمين بجنيه مصرى واحد عن كل يوم من الايام التي تهضى دون استخدام المهنسدس أو استبداله ولو لم يترتب على عدم استخدامه أي ضرر ولما كاثت الفاية من هذا الشرط تحقيق مصلحة الرفق العام واستكمال عدته ملا ترخص للمقاول في التحلل منه بمتولة أن وجود المنسدس أصبح غير ذي جدوى لعدم الحساجة الى اشرائه الفني او أن عدم وجوده لم ينجم عنه ضرر ما أو أنه من المكن الاستفناء عنه بعمال ننيين أذ أن هذا نضلا عن مخالفته الصريحة لشروط العقد ينطوى على اخسلال بمصلحة المرفق طَلْتُي نيط ضمانها بوجود المندس .

ومن ثم غاذا كان الثابت من الاوراق أن المقاولين بعد انقطاع مهندسهما أم يعينا مهندسا آخر خلافا لشرط العقد الصريح ولتنبيهات الادارة المتكررة بضرورة تعيينه للاشراف على الاعمال الباتية لكونها تقتفى هذا الاشراف على وأذا كانت هذه الغرامة جزاء من الجرزاءات التى تنضينها عادة العقود المحادرية الخاصة بالاشغال العامة والتى لا يستلزم توقيعها اشسات تحقق ضرر كما هو الحال بالنسبة الى غرامة التأخير ، ولا يعنى منها عدم تيسام الجهة الادارية بتعيين مهندس من قبلها ونقسا لما جاء بالنقسرة الاخيرة من الملدة 10 من المقسد ، غان المدعيين يلتزمان بهسا من تاريخ النقطاع مهندسهما حتى تاريخ تسليم العبسسل ، ولا يغير من هذا ما ورد في مذكرة مهندس العبلية المؤرخة اول اغسطس سنة ١٩٥٤ من القباح رفع الغرابة

حن أول مايو سنة ١٩٥٤ حتى ٢٩ من يونية سنة ١٩٥٤ بمتولة أن الإعمال. التي بقيت بعد ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ لا تحتاج في تنفيذها في نظـره اللي مهندس أذ أن هذا مجرد اقتراح وليس قرارا نهائيا صادرا من السلطة-الرئاسية المختصة التي أبرمت المقد والتي تبلك هذا الحق وقد رأت هذه السلطة عدم الموافقة عليه لخالفته لنصوص العقد ، وليس للادارة الهندسية تعديل هذه النصوص أو النزول عن شرط وارد نيها للمصلحة المالة، ولما كانت تيمة الغرامة معينة المقدار في المقد بأنها جنيه مصرى يوميا مانه يتعين أعمال هذا النص باعتباره حكما أتناتيا ملزما وواجب الاحترام يرجح كل عرف أو تعليمات على خلافه لم نتجه نية المتعاقدين إلى الاحالة-اليها بل قصدت عدم الاخذ بها ولا مبرر من القسانون أو الانفساق لاستنزال. غرامة عدم تعيين مهندس عن أيام العطالت والاعباد الرسمية أذ أن هذه اللغرامة مقررة في العقد كجزاء على معل سلبي هو الامتفاع عن استخدام مهندس وهذا الابتناع هو موقف ارادي مستمر غير متجزء سسواء في ايلم العمل أو أيام العطلات والاعياد الرسمية ولا يمكن الترل بارتفاعه في هذه. اللاخيرة وبقائه في الاولى وحدها ، وقد قررته المادة ١٥ من العقد عسلمي وجه عام مطلق طوال مدة سير العمل دون استثناء لأيام المطلات والإعياد الرسمية أو أي تحفظ من هذا التبيل بل أن هذه المادة صريحة في فقرتها" الثانية في وجوب اتنامة المهندس بنقطة العبل وعدم مبارحته اياه ، وملهوم. هذا في ضوء حكمة النص والتنسير السليم لنية الطرفين أن تسكون الاتلمة-هائمة ومتصلة لمواجهة جبيع الاحتمالات والطوارىء ولتلقى الاوامر التي تصدر من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وليس معنى أن يوما ما هو عيد أو عطلة رسبية من حق المهندس لأن يحصل نيه على اجازة أو راحــة الن تنقطع صلته في هذا اليوم بالقاول أو بالعبل لتعود منتجدد في اليهوم. التالى أو أن يتجزأ الالتزام ميتوم في أيام العبسل ويستط في غيرها الأمر الذي لا تساعد ظروف العقد وعبارة نصوصه على تأويل انصراف نيهة المتعاقدين اليه ولا سيما أن المفروض أصلا ألا يتوقف العمل وخاصة أذا كان النجازه تد تأخر .

#### قاعدة رقيم ( ٦٠٩ )

#### : 12......41

نص المقد الادارى على تشكيل لجنة النظر في الخلامات الناجبة عن تطبيقه ... المقصود بالخلامات تلك التي تتملق بشروط المقد بن حيث تفسيرها او تمديلها ... اثبات الخلافات التي تقع اثناء تفيذ المقد وتوقيع الفرامات على الخلاف ... لا يدخل في المسائل التي تعرض على هذه اللجنة ... اختصافي الادارة بها .

# ملخص الحسكم :

ينص البند الثابن من الاتعاقبة المبرمة بين بلدية حلب واصحاب الملحق في ١٦ من يولية سنة ١٩٥٨ على أن « تشكل لجنة من معسل عن البلدية والاقتصاد والشرطة وكل من الفريتين الثانى والثالث ( وهما اصحسليه المطلحات واصحاب المفابز ) للنظر في الخلافات التي تثجم عن تطبيق هذه الاتفاقية » . ويتضح من هذا النص أن ما يعرض على اللجنة هو الخلافات عنها الذي يتعلق بالشروط التي تضبنها المقد من حيث تفسيرها أو المصدول عنها أذا ما أبدى أحد أطراف المقد رغبته في تعديلها سسواء بحنف شيء عنها أذا ما أبدى أحد أطراف المقد رغبته في تعديلها سسواء بحنف شيء منها أو أضسافة أحكام جديدة لها ، لها المخالفات التي تقع أننساء تنفيد تأ المقد كما هو ألحل في خصسوصية هذه الدعوى غلا محل لعرضها على اللجنة لأن نصوص المقد صريحة فيها يتبع بشانها — وليس هنسك من خلاف بين الطرفين حول ما خوله المقد للبلدية من سطة توقيع الغرابة عن المخالفة دانها وهو ليس من تبيل الخلافات التي تعرض على اللجنة لاته المخارج عن عقد الاتفاق ذاته .

( طعن رتم ۱۲ لسنة ۲ ق ــ جلسة ۱۹۳۱/٥/۱۳ )

# عُاعِدة رَقِّم (١١٠)

الإلم الما :

غرابة أغدم أعلين مهلكس بقيم ... هند خسابها لا شاهم أبيام المعا الاتم. الاسدوعة .

> المراثقة المركم: ملخص الحركم:

انه ليس صحيحا في التسانون ما انتهى اليه الحسكم من خصسم آيام المطلات الاسبوعية من حساب غرامة عدم تعيين مهندس ، ذلك أن هذه الغرامة متررة في المقد كجزاء على غمل سسلبى هو الابتنساع عن استخدام مهندس وهذا الابتناع هو موقف ارادى مستبر غير متجزء سواء في ايام المهل أو ايام المطلات الاسبوعية وقد قررتها المادة ١٩ من المقد على وجه عام مطلق دون استثناء لايام المطلات الرسمية أو تحفظ من هذا القبيل ، بناطقة بل أن هذه المادة صريحة في فقرتها الثانية في وجوب اقامة المهندس ببنطقة المهلد ومنهوم هذا في ضوء حكمة النص أن تكون الاقامة دائمة ومتصلة لمواجهة جميع الاحتمالات والموارىء ولتلقى الاوامر التي تصدر اليه من مهندس الحكومة وسرعة تنفيذها وليس معنى أن يوما ما هو عطلة رسمية من حق المهندس أن يحصل فيه على اجازة أو راحة أن تنقطسع صلته في هذا اليوم بالمقاول أو بالعمل لتعود فتجدد في اليوم التألى أو أن يتجسزا الانزام فيتوم في أيام العمل ويستعط في غيرها .

( طعن رقم ٣٢٣ لسنة ١١ ق. --جلسة ١٩٧٠/١/٣ )

قاعسدة رقسم ( ٦١١ )

المسطا:

غرامات التلخي ... حساب بدء مدة العمل وانتهائها والتزام المقاول. بتنفيذ المقد خلال هذه الدة ... مقتضى هذا الالقزام وجوب اتضاذ موقفه ايجابى من جانب المقاول التحقيق البدء في العبل حتى يرفع عن عائقه تبعة التلخير وذلك بان يبادر بتسليم مواقع العبل دون اعتذار بتأخر التسليم »

# ملخص الحسكم :

ان مقتضى تعيين تاريخ بدء العمل ان المواقع التي سيجرى فيها التنفيذ توضع تحت تصرف المقاول بها يمكنه من مباشرة مهبته غورا دون عائق وقد كان واحب المقاول ازاء هذا أن يتقدم هو من جاتبه بطلب تساييه جذه المواقع ، لا أن يتربص في انتظال أن تدعوه الإدارة الى تسلمها ، أذ أن هذا الواحب لا يقع على عاتقها بل يفرضه عليه بحكم طبسائع الاشبياء التزامه بانجاز التركيبات الكهربائية التنق عليها في مهلة حددها العقد بثبانيسة اشهر من تاريخ مسدور امر التشغيل الكسابي اليه لا من تاريخ التسليم الفعلى وارتباطه بهذه المهلة ابتهاء وانتهاء وقد اكتب ذلك المادة ٢٦ من دفتر الشروط والمواصفات العسامة الموقع من المدعيين بالنص على وجوب أن يبدأ القساول بتغفيذ العمل المطلوب اداؤه بمقتضى العقد وإن يستهر ميه بنشاط وسرعة والا يتأخر في البدء أو في القيام بالعمل . ومنتفي الالتزام بالبدء وجوب اتخاذ موتف ايجابي من جانب المتلول لا من حاتب الادارة لتحقيق هذا البدء بالفعل ، أما واجب الادارة فيقتصر على التمكين. منه ولا يشمع للمقاول في تأخير البدء في العمل في الموعد المقرر له أو يرمع عن عاتقه تبعة هذا التأخير ونتائجه الا عرقلة للتسليم أو المتنسساع عنه أو تراخ نيه من جانب الادارة بعد مطالبته أياها بتسليمه مواقع العمسل وتسجيل ذلك عليها في حينه .

غادًا كان الثابت من الاوراق أن المتأولين غرطا في طلب تسليم الجبوعة في الوقت المناسب وهو الامر الذي ترتب عليه تأخير اتمام العمسل وعدم تسليبه كايلا في الميعاد المحدد في العقد غان غرامة التأخير المنصوص عليها في المادة ٢٥ منه مناتها المبينة بهذه المادة تكون مستحقة عليهما ولا يعنيهما بنها القول بأنها أنها هي اجراء تهديدي أو شرط جزائي تحث المقاول على تنفيذ التزاماته في الموعد المضروب له .

(طنعن رقم ١٠٨٦ لسنة ٧ ق ــ جلسة ١٩٦٢/١١/٣٠)

# قاعُسدة رقسم ( ٦١٢ )

#### الجسسان

اخطار المتعاقد مع الادارة بانها ستضطر لالفاء العقد وتصادر التابين لا يحول دون حقها في اقتضاء غرابة التأخير .

# ملخص العسكم :

أن الثابت من الأوراق أن المؤسسة المدعية كانت أعلنت عن ممارسة حدد لها يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٤ لتوريد بعض الآلات الزراعية من جينها ٢٥ محراثا زراعيا ذو تسعة أسلحة ، وقد قبل المدعى عليه توريد المحاريث المشار اليها بثبن قدره ٦٥ ج للمحسرات الواحد وأرسلت له المؤسسة المفكورة امر التوريد رتم ٢٥ تسسم أول بتساريخ ١٠ من اكتسوير مسئة ١٩٦٤ لتوريد المحاريث المشار اليها على أن يدفع تابينا نهائيا تدره ٥٠٠ر١٦٢ ج خلال عشرة أيام من تاريخ اسستلام أمر التوريد ، ولما لم يسدد المدعى عليه التأمين النهائي أرسلت اليه المؤسسة في ٢ من نوغهــــــر سنة ١٩٦٤ برتية نصها « الرجا سرعة سداد التأبين النهائي الخاص بابر التوريد رقم ٣٥ قسم أول بتاريخ ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ والا سنضطر للفاء التماقد معكم ، واذا لم يقم المدعى عليه بسداد التأمين النهائي او توريد المحاريث المتعاقد عليها نقد وجهت اليه المؤسسة المذكورة كتساسا في ٣٠ من نومبر سنة ١٩٦٤ تضبن اخطاره بشراء المحاريث على حسابه مع تحبله كافة المصاريف المترتبة على ذلك طبقا لما تقضي به لائحة المناقصيات والمزايدات ودون الإخلال بحق المؤسسة في مطالبته بالتعويض نظير ما لحتها من ضرر بسبب تتصيره في التوريد ، ثم أصدرت المؤسسة المدعية في ٢ من ديممبر سنة ١٩٦٤ الى السيد/ ٥٠٠٠٠ أمر التسوريد رقم ٨٢ أول لتوريد المحاريث المشار اليها بسعر المحراث ٧٠ ج وذلك طبقيا للعرض الذي كان تقدم به المذكور الى المؤسسة في المارسة المسار اليها .

ومن حيث أن المستفاد من استقراء الاوراق على ما سلف البيان أن جهة الادارة تبلت العرض الذي تقدم به المدعى عن توريد المساريث المشار اليه ، واخطرته في ١٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بالتوريد في المواعيسيد المحددة ، ومن ثم غلن التعاقد يكون قد تم بين المؤسسة وبين المدعى عليه ، وتراخى المدعى عليه في أداء التأمين النهائي لا يؤثر في صحة انعقاد العقد من تاريخ اخطاره بتبول عطائه ، أذ كل ما يترتب على عدم أداء التسامين النهائي أن يكون للجهة الادارية سحب قبول العطاء ومصافرة التسامين المؤتت كما يكون لها أن تشترى على حصابه كل أو بعض الكيبة التي المحتها ، ولا ينال مما تقدم البرقية التي رسلتها المؤسسة الى المدعى عليه لحقتها ، ولا ينال مما تقدم البرقية التي أرسلتها المؤسسة الى المدعى عليه بسداده ، أذ بالرغم من أن البرقية المشار اليها لا تنطوى على قرار صريح بسداده ، أذ بالرغم من أن البرقية المشار اليها لا تنطوى على قرار صريح أو ضمنى بالغاء التعاقد ، غلن الغرض الذي استهدفته الادارة من تلك البرقيسة هو حث المدعى لأداء التأمين النهائي وتنفيذ المقد ، وفي ذات البرقيسة المقد والنهسك به .

ومن حيث أنه لما كان الثابت أن المدعى عليه لم يتم بتوريد المحاريث المتساتد على توريدها في المواحيد المتررة اذلك ، فبن ثم يكون لجها الادارة طبقا للفترة (1) من الملدة (10) من لاتحة المناتصات والمزايدات ، أن تشترى على حساب المدعى عليه الكيات المتعلد عليها وأن توقع غرامة التأخير ، ومن ثم يكون مطالبة المدعى عليه بغرامة التأخير وقدرها ١٥ ج بواقع ؟ بمن قيمة المحاريث المتعلد عليها ، على أساس سليم ، واذ ذهب بواقع ؟ بمن تيمة المحاريث المتعلد عليها ، على أساس سليم ، واذ ذهب الحسيم المطمون فيه غير هذا الذهب يكون خالف القانون ويتعين لذلك تعديل الحكم المطعون فيه والزام المدعى عليه بأن يدفع المؤسسة المحرية العالمة لتعمير الصحارى مبلغ ..ور٢٧٧ ج والفوائد التانونية بواقع ؟ بهن تاريخ المطالبة التضافية المحاصلة في ٢٧ من نونهسبر سنة ١٩٦٦ حتى من تاريخ المطالبة التضافية المحاصلة .

. ( طمن رقم ١٢٥ أسنة ١٥ سـ جلسة ١٩٧٤/٤/١٣ )

# قاصدة رقتم (١٩١٣) و

### البسقا:

توقيع الفرامة لا يكون الا بالنسبة الى المتعلقد الذى يتلخر فى تسلهم المبل فى المبل المب

# ملخص الحسكم:

ان غرامة التأخير التي تطالب بها المحافظة لا حق لها في المطالبة بها لانها ام تثبت ان شه أشرارا لحقتها من جراء عدم قيام مورث المطعون ضدهن باداء التأمين اليهاشي طدا غرق الاسعار آنف الذكر . ولا محل لاستفاد المحافظة على نص المادتين ٢٨ ، ٣١ من العقد المحسرر معه ولا الاستفاد الى المادة ٩٣ من لائحة المفاقصات والمزايدات لأن توقيع الغرامة بالتطبيق لاحكام هذه المواد ، لا يكون الا بالنسبة للهتماقد المتراخى في تنفيذ العمل وفي تسليمه في الميساد المحدد وطبيعي ان هذا المهاد لا ينتهن الا اذا بدأ وهو لا يبدأ الا بعد قيام المتصاقد بأداء التأمين النهاشي وصدور أمر التشغيل اليه وبدئه غملا في تنفيذ العمل . والثابت من الاوراق ان مورث المنطمون ضدهن لم يقم بأداء التأمين النهاشي وبالتالي لم يصدر له أمر التشغيل ولم يبدأ في العمل .

(طعن رقم ۸۵۸ سنة ۱۰ ق ــ جلسة ۱/۱/۱۹۲۸)

قاعسدة رقسم ( ٦١٤ )

#### المسلادا :

حق الادارة في مد اجل تثفيد المقود الادارية ... اثر ذلك ... ســقوط حقها في اقتضاء غرابة التاخي عن الفترة التي ابتد اليها الاجل الاجبيد .

#### ملخص الفتيوي :

ان تخذيد الآجل المقرر للتوريد أو لاتمام الاعمال في الفقود الادارية يخضع لمحض تقدير الجهات الادارية حسبها تقتشيه طروف المبل في الرقق العام الذي تكولاه ، ومن ثم عانها تبلك تعديل الاجل الذي سبق فها أن حددته وذلك بعد موافقة الطرف الآخر في المقد ، سواء تم هذا التعديل قبل انتهاء المبعد المقتق عليه أم بعد انتضائه ، وفي هذه الحسالة الاخرة يسقط حقها في أقتضاء عرامة التساخير المستحقة عن الفسسترة التي امتد اليهساء للإجل الجديد .

( ننتوی رقم ۳۲۳ فی ۱۹۰۹/۰/۱۰ )

## قاعدة رقم ( ١١٥)

#### : 4

التماقد يم أيقاول على اعبال بمبنة تتكون بن عدة مراحل بتماقية يحدد كلا بنها زبن بمين — توقيع جزاء سحب المبل الناء تنفيد الرحالة الاولى بنه وكبل ان تنفي الادة المحددة لاتبانها لا وجه في هذه للحالة لتوقيع غرابة التأخير — تضمين المقد شرطا خاصا ينظم غرابة التأخير يحول دون تطبيق احكام لائحة الماقصات والزايدات في هذا الشان .

# بلقض الْحُكم :

يستفاد من المواد المنصوص عليها في عقد المقاولة أن الاعبال المتعقد عليها نتكون من عدة مراحل متعاقبة يحدد كلا منها زمن معين اولاها مرحلة القامة الجزء السفلي من السد مع تهيئة الفقحة المخصصة لقفله وتبدا هذه المرحلة من تاريخ بدء التشخيل وتنتهى في الميساد الذي تحدده الوزارة لقفل السد ثم يليها مرحلة اتهام السد ، بما يتفق وزيادة منسوب الميساء تدريجيا أمامه وهدة هذه المرحلة أربعون يوما تبدأ بمجرد قفل السد ، ثم تليها مرحلة صيانة السد طوال مدة قفله ثم ينتهى الميسل بمرحلة قطع السد في الميعاد الذي تحدده الوزارة بعد انتهاء الغرض من أقامته كها

تضمنت المواد سالغة الذكر بيان الجزاءات العتدية التي يكفل الموزارة تنفيذ مراحل العمل في المواعيد المحددة لها وبالقدرة اللازمة لذلك عقد خولتها المواد 10 و 17 و 17 سلطة سحب العمل من المقاول اذا هي رات بمحض تقديرها أن سمر العمل لا بيشر باتهام مراحله في المواعيد المحسددة كساء أنردت المادة ) 1 جزاء خاصا على التأخير في قفل السد في المحاد المحدد وعلى التأخير في أتهام اقامة السد بعد ذلك بأن غرضت في الحالة الأولى غرابة تأخير خاصة قدرها خمسون جنيها عن اليوم الواحد وفي الحسالة الثانية خمسة جنيهات عن اليوم الواحد من أيام التاخير في التنفيذ وفي الوقت نفسه نصت على حفظ حق الوزارة في سحب العمل بسبب التأخير عن التيام بالعمل في موعده .

وقد نفذت الوزارة حزاء سحب المبل من المدعى عليه بسبب تقسم ه وتم اسناد تنفيذ العملية الى مقاول آخر وذلك اثناء قيام المدعى عليه بتنفيذ المرحلة الاولى من العمل ومن ثم غاته لا وجه والحالة هذه لتوقيع غرامة الناخير الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٤ من العقد والتي تترتب على تأخر المتاول عن تقل السد في ميعاده كما أنه لا وجه من باب أولى لتوتيع الغرامة المنصوص عليها في المادة المنكورة والخاصعة بتأخير المتاول في اتمام السد لاتها تلى التفل اما ما تقول به الوزارة الطاعنة من تطبيق حسكم المادة ٩٣ من لائحة المناقصات والمزايدات بتوقيع غرامة تأخير تمسادل ١٠٪ من قيمة العقد متول غير سديد ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٤ من العقد تنص على اعتبار أحكام اللائحة المسار اليها مكبلة ومتبهة لاحكامه الا انه وتد ضبنت الوزارة العقد شرطا خاصا ينظم غرامة التأخير من حيث موجب توقيعها ومتدارها نمان هذا الشرط يكون هو الواجب التطبيق دون حكم اللائحة أخذا بقاعدة أن النص الخاص يقيد النص العام وغضلا عسلى ذلك ماته يشترط لتوتيع الفرامة طبقها لحسكم المادة ٩٣ من اللائحة بالنسبة لعقد المقاولة الاعمال أن يتأخر المقاول عن اتمام العمل وتسليمه في الميماد المحدد لذلك في المقد وقد تخلف هذا الشرط في المنازعة المعروضة بسحب العبل من المدعى عليه قبل أن يحل ميعساد انتهساء المرحلة الاولى من العملية كما سلف البيان.

( طعن رقم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق \_ جلسة ١٢/٢/١٢/٢٣ )

## قاعدة رقم ( ٦١٦ )

#### : 12-41

### ملخص الفتوى:

لا تمتبر لاتحـة المناقصات والمزايدات مكسلة للمقد بحيث يمكن تطبيق الجزاءات المبيئة بها ما لم يتضمن المقد أحسكامها أو الاحالة عليها باعتبارها جزءا مكملا له الامر غير المتوافر في هذا المقد .

لهدذا انتهى راى الجمعية المهومية للتسم الاستثمارى المقتوى والتشريع الى أنه لا يجهوز توقيع غسرامة تأخير عسلى المقساول . . . عن العقد موضوع المتوى ولا وجه لمساطة أى من الموظفين المختصيين بالمؤسسة نظرا للظروف التى تم عيها التماتد والتى بدىء غيها بتنفيسذه قبل تحريره .

( نتوی رقم ۱۲) فی ۱۹۹۷/۱۹۱۱ )

#### 

يلاحظ أن المادة . } من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بأصدار قانون تنظيم المناتصات والمزايدات قد نصت على أنه « يجب النص في شروط المطاء على أن تمتبر أحكام اللائحة التنفيفية لهذا القانون جزءا مكبلا لهذه الشروط يخضع لها المقد » .

# البحث الفابس الإعفـــاء من توقيــع غرابة ال*تــــــ*فيــ

قاصدة رقسم ( ١١٧)

: 12...47

غرابة التلخي - تكييفها القائرني - الاعفاء بنها لا ينطوي على تصرف باللجان في لبوال العوالة .

### ملخص الفتري :

ان غرامة التأخير التى تتضمنها المتود الادارية هى ومقا للتكييف القانونى الصحيح صورة من صور التعويض الاتفاقى يرتضيه المطرفان سلفا منظير الفضرر الناشيء عن التساخير ، الا أنها تتبيز عن التعويض الاتفساقى فى مجالات القانون الفساص باحسكام خاصة اهبها أن احد أركائه وهو الضرر يفترض وتوعه بمجرد حصسول الناخير لما ينطوى عليه التراخى فى متفيد هذه المقود من اخلال بالنظم والترتيسات التى تضمها الادارة وحورص على التزامها ، ومع ذلك غان اغتراض وقوع الضرر بمجرد التأخير ليس قرينة قاطمة غير قابلة لاتبات المكس ، بل يجوز للطرف الآخر المتعاقد مع الادارة أن يثبت انتفاء الضرر اصلا أو انتفاء ركن الخطأ ، ومتى انتفى احد الركان المسؤلية الموجبة للتعويض غلا مجال عندئذ لاستعمال الحق المخول الذي يقوم عليه ، ومن ثم غنى مثل هذه الاحوال لا ينطوى الاعتساء من الفرامة على تصرف بالمجان فى أموال الدولة ، غلا يخضع لاحكام القسانون رقم ٢٩ لمسفة ١٩٥٨ ولا يكون ثمت تعارض بين لائحة المناتصات والمزايدات وبين القانون سالف الذكر لأن لكل منها مجاله الخاص .

( نتوی رغم ۳۲۳ فی ۱۰/۵/۹۵۱ )

#### قاعسدة رقسم ( ٦١٨ )

#### الإنسامة:

غرابة تلفي ... جزاء تلفر المتبلقد بم الإدارة في تغييدُ التراباته في الموعد المتنف عليه ... اقتضاء غرابة التلفي من اللاعبات الدركة لجهــة التارة المناقدة »

## بالأنص المسكم:

جرى تضاء هذه المحكة باطراد على أن انتضاء غرامة التأخير منوط بتقدير جهة الادارة المتعاتدة ، القوامة على حسن سير المرافق العامة والقائمة على تنفيذ شروط العقد ، وأن للادارة سلطة اعفاء المتعاقد معها من غرامات التأخير كلها أو بعضها أذا هي قدرت أن لذلك محلا وموجبا .

( طعن رتم ١٩٨٢ لسنة ٢٦ ق \_ جلسة ٩/٢/١٨٢ )

#### قاضعةِ رقسم ( ٦١٨ )

#### : المسجدا

عَبِيَةِ ادَارِي ... غَرَائِيَةَ تَاجِي ... الإعقاء مِنهَا اذَا كَانَ التَّاجِي نَاشَنَا عَنِ عَلَيْكَ عَلَيْ عالمت قبري .

#### ملخص الفتروي:

اذا كان تأخير الشركة الساهية المصرية المحاريث والهندسسة في التوريد نبيجة حبيبة لقرار ادارة النقد وما ترتب عليسه من آثار وهو ما يعتبر حادثا تهريا لم يكن في امكان الشركة توقعه عقلا وقت التعاقد عقب لا عن أن جهية الادارة هي دون مسواها المسئولة عن هذا التساقد في أجراعات عقب الاعتباد وغيسا يقعاق بشرط الشرر عاته يبين من مذكرة

بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم ينتفى الركن الاصيل للمسئولية الموجبة للتعويض ، ولا يكون ثبت محل لتوقيع غرامة التأخير على الشركة . ولذلك انتهى الراى الى أن هذه الشركة غير مسئولة عن التساخير في توريخا مادة التوكسانين نيجوز التجاوز عن الغرامة التي وقعت عليها ولا يتفيى هذا انخاذ اجراءات التغازل عن أموال الدولة طبقا للقسانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ وإنما يكون بقرار من وزير الزراعة .

( غنوی رقم ۳۸۷ فی ۳۱/ه/۱۹۵۹ )

## قاعدة رقم ( ٦٢٠ )

## المِستا :

مؤدى نص المادة ١٠٧٧ من الاحة المناقصات والزايدات أنه منى وقست جهة الادارة غرامة التاخير لتوافر شروط استحقاقها بلخائل المتماقد معها بالادارة غرامة التاخير لتوافر شروط استحقاقها بلخائل المتماقد معها بالاترامات قبلها ... قبل المتماقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه واثبات أن التأخير نشا عن حادث قهرى خارج عن ارادته ... اقتاع المسئول المختص بذلك في ضوء الظروف والملابسات التي احاطت بتنفيذ المقد ... سلطة هذا المسئول اعفاء المتماقد من غرامة المتاخير ... تطبيق عقد توريد كتب مدرسية بعد طبعها ... التأخير في التوريد ... غرامة التأخير ... تقديم المتماقد شكوى طالبا رفع هذه الغرامة تأسيسا على غرض الحراسة على المطبعة وما يترتب على ذلك من توقف العمل بها ... غرض الحراسة على المطبعة لا يمتبر حادثا قهريا في تطبيق المادة الدائمة المتاقدات والزايدات ،

#### بلقص الحسكم:

ومن حيث أن المادة ١٠٧ من لاتحة المناتصات والمزايدات ننص على أنة « أذا شكا المتعهد أو المقاول من توقيع الغرامة عليه ، وقدم مستندات تثبت أن التأخير نفئاً عن حادث قهرى ، واقتنع بها رئيس المنطقة أو النسرع أو مدير السلاح أو رئيس المسلحة ، نيكته الموافقة على رفعها أذا لم تزد تيبتها

على . ه جنبها بالنسبة الى المناطق والفروع وعلى ماتنى جنبه بالنسبة الى المسالح أو الاسلحة ، بشرط أن يعطى اقرارا بأنه لم يلحق الحكومة شررا و عطل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من جراء هذا التأخير ، ويرافق هذا الاقرار مستندات الصرف ، أما ما زاد على ذلك نيكون رفعه من سلطة وكيل الوزارة المختص لفاية . . . ٢ جنبه ( الفي جنبه ) وما زاد على ذلك غيكون من سلطة الوزير « ومؤدى هذا النس ، أنه متى وقعت جهسة الادارة غرامة التأخير لتوافر شروط استحقاقها بلخلال المتعاقد معها بالقزاماتية تبلها ، وقايم هذا المتعاقد بالشكوى من توقيع الغرامة عليه ، واثبت بها قدمه من مستندات أنه التأخير إنها نشأ عن حابث قهرى خارج ارادته ، واقتنع من مستندات التي الحاطت بتنفية في المسئول المختص بذلك في ضوء الظروف والملابسات التي الحاطت بتنفية العتمد ، غرامة التأخير » .

ومن حيث أنه تنطبق هذه القواعد والإحكام على المنازعة موضوع الطعن ، يبين أن وزارة التربية والتعليم أصدرت بتاريخ ١٩٦١/١٢/١٤ أمرا بتكليف السيد/ . ، ، ، ، بطبع خمسة كتب مدرسية على أن يتم توريد كانة الاعداد المطلوبة من هذه الكتب في ٣٠/٦/٦٠ ، واذا لم يتم توريد كالمل هذه الاعداد الا في ١٩٦٢/٨/٢٩ فتكون مدة التأخير في التوريد حوالي شمهرين وهي ذأت المدة التي وشعت عنها الوزارة غرامة التأخير . ولما كان المتعلقد المذكور قد نقدم بعد ذلك بشكوى طالبا رفع هذه الغرامة تأسيسا على فرض الحراسة على مطبعته في ١٩٦٢/١/١٧ وما ترتب على ذلك من توقف العمل بها من هذا التاريخ حتى ١٩٦٢/٣/١٠ تاريخ إنفاته مع الحارس الخاص على البدء في العبل ، بتبلغ مدة التوقف عن العبل اكثر من شموين ، وهي مدة تستغرق تلكِ التي تلخر فيها مِن التهريد ؛ بالإضافة إلى أن هذا التوتفية انبا نشباً عن حادث تهرى لا يد له نيه وهو نرض الحراسة على الملبعة ، وبعرض الابر على وكيل الوزارة المختص إشر على المذكرة المعروضة في هذا الشان بالوافقة على ما انتهت اليه من رفض طلب الاعفاء من غرامة الناخير استنادا إلى أن التاخر في توريد الكبِّب لم ينشأ عن جلات بهري ، ولما كان الامر رقم 171 أسنة 1977 بقرض للحراسة على الطبعة المشسار البهبة

مِفاء علم القسانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٨ بشسأن حالة الطواريء ، لا يعتبر حادثا قهريا من شأنه اعفاء المتعاقد من مسئولية عن اخلاله بتنفيذ التزاماته التعاقدية ، نهذه الحراسة هي بطبيعتها من التدابير التي انتضتها حالة الطواريء ، كاجراء بن اجراءات الابن تلجأ اليه الحكومة لتامين سلمة البلاد في الداخل والخارج ، وهي لا تنصب الاعلى أبوال الاشخاص ، ومن ثم ملا تؤثر في الاصل على ملكية الشخص الذي مرضت الحراسة عسلي أبواله ، وكل ما يترتب عليها هو أن ينوب الحارس على هذه الابوال عن الخاضع للحراسة نيابة تانونية في ادارتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لهذا الخاصع من حقوق واداء ما عليه من التزامات ، وينبنى على ذلك أن ما يترتب على أعمال الحارس من آثار أنما ينصرف إلى الخاضع للحراسة ، وان يسال الحارس أذا قصر في تادية واجباته نائبا أو وكبلا عن الخاضع ، فيحق للاخير الرجوع عليه بكاغة التعويضات عما لحقه من ضرر نتيجة ذلك التقصير . وليس من شك في أنه متى كان الامر كذلك ، وكان مرض الحراسة على المطبعة آنفة الذكر لا يعدو أن يكون مجرد أجراء مؤقت تصدمه إلى حفظ هذه المبعة وادارتها لحين تسلمها إلى صاحبها على أن بتوم الحارس عليها بالتضاء ما لها من ديون وتنفيذ ما عليها من التزامات وذلك كله لحساب مالكها ، نمن ثم لا تعتبر هذه الحراسة بهذا الوصف حدثا تهريا يرتب اعفاء الخاضع للحراسة من غرامة التأخير الموقعة عليه نتيجة التساخر في توريد الكتب المرسية الكلف بتوريدها .

ومن حيث أنه لا محل لما أثارته هيئة مغوضى الدولة ، خاصة باعتبار الحراسة حلاثا تهريا بالقدر الذى تسبب عيه هذا الحادث في التأخير - ذلك أن هذا النظر لا يستقيم مع منطق الامور ، الذى يتتضى اعتبار واقعة غرض الحراسة في ذاتها حادثا تهريا أو عدم اعتبارها كذلك ، اما وصفها بالحادث القهرى في مرحلة اخرى أو وقت القهرى في مرحلة اخرى أو وقت تحر ، غهو أمر غير مقبول يعوزه الاستناد الى معيار محدد . ثم أنه بغرض صحة واقعة توقف العمل بالمطبعة لمدة شهرين تقريبا لحصر الموجودات وتسلمها بمعرفة الحارس ، غلن هذه الواقعة لا ترقى الى مستوى الحادث القهرى الذى من شائه اقناع الجهة الادارية برفع غرامة التأخير عن المتعاقد

معها ، ولو تيل بغير ذلك لكان الامر في خصوصية تحديد مدة التوتف الموجعة للاعفاء من الغرامة متروكا للحارس ولصاحب المطبعة يطيلان أو يتصرأن عترة حصر موجوداتها حسبما يتراءى لهما ، ومع ذلك فبالاطلاع على ملف العملية ، تبين وجود عدة مكاتبات بين وزارة التربية والتعليم وبين المتعاقد معها ، . . . . تحسل تواريخ ١٧ و ١٩٦٢/١/١٣ ، ٢ و ١٨ و ٢١ من غبراير سنة ١٩٦٢ اى خلال الفترة التي تبل توقف العمل بالطبعة فيها ،

وبن حيث أنه في ضوء با تقدم ، لا يعتبر غرض الحراسة على مطبعة المدعى السيد/. . . . . . في ١٩٦٢/١/٧ حادثا تهريا في تطبيق الملاد الدي السيد/. . . . . . في ١٩٦٢/١/٧ حادثا تهريا في تطبيق الملاد الدي لائحة المناقصات والمزايدات ، واذ راعت الجهة الادارية ذلك غيها علمت به به ن توقيع غرامة تأخير على المدعى لتأخره في توريد الكتب المدرسية الملكة بطبعها ، ورغضها طلب رفع هذه الغرامة ، فاتها تكون قد أعملت حكم القانون على وجهه الصحيح وتكون دعوى المدعى في هذا الخصوص غير قاتمة على الساس سليم بن القانون ، واذ انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه النتيجة حيث قضى برغض الدعوى والزام المدعى بمصاريفها ، فقته بيكون قد أصاب الحق فيها أنتهى اليه ، ويكون الطعن المقدم عنه من السيد برئس هيئة مفوضى الدولة في غير محله ، وتمين لذلك رغضه .

(طعن رقم ۱۳۶ لسنة ۲۶ ق ــ جلسة ١/١/١١٠)

# ثلاثًا : مصادرة التسلمين والتمويض

البحث الأول

بصبخرة التسلين

قاعسدة رقسم ( ٦٢١ )

#### : المسطة

حق الافارة في مصـــادرة الثابين يرتبط بسلطتها التقديرية ... مدى. خضوعها الرقابة القضائية .

## لمقص الحسكم :

ان حق الادارة في مصادرة التأمين عند قيسام أسبابه وما ترتبسه على اخلال المتمهد بالتزاماته مما يرتبط بسلطتها التقديرية التي تنسأى عن الرقابة القضيائية طالما كانت متفقة مع مبدا المشروعية وغير مسسمة باساءة استعمال السلطة .

( طعن رقم ۱۱۲۷ لسنة ٥ ق ــ جلسة ٢٢/٤/١٩٦١ )

قاعدة رقم ( ۱۲۲ )

### الجسطا:

التابن النهائى — نخلف الراسى عليه المطاء عن دغمه فى المعاد — جزاؤه — للحكومة الخيار بين امرين — سحب قبول المطاء ومصادرة التابين المؤقت ، ان التبسك بالمقد وتفنيذه على حسابه بـ عدم جواز الجمع بيهما —. جواز الطالبة بالتمويض فى الحالة التانية دون الاولى ،

## يلقص الحكم:

الن البند ٣٠ من المادة ١٣٧ من لائحة المخازن والشستريات تنمن علم لنه \* إذا لم يودع صاحب العطاء المتبول التأبين النهائي في المعساد المللوب نيجوز للحكوبة سحب تبول عطهاته وبصادرة التأبين المؤتت الدغوع 6 كما يجوز للحكومة أن تشتري على حسابه بعض أو كل الكبيسة التي رست عليه سواء بالمارسة أو بعطاءات مطية أو ببناتمسة عامة الوابن اصحاب العطاءات التالية ويكون لها الحق تبها لذلك في أن تسترد من المتعهد أية تعويضات من أبة مبالغ تكون مستحقة أو تستحق للمتعهد لاى سبب كان لدى المسلحة المختصة » . والواضح من هذا النص انه في حالة تخلف الراسي عليه المطاء عن نفع التأمين في المعاد مانه يكون للحكومة الخيار بين أمرين: أما سحب قبول العطاء ومصادرة التـــامين أى انهاء العلاتة العقدية مع اقتضاء النعويض المتفق عليه مقهدها ... اذ أن مصادرة التأمين عبارة عن جزاء يحمل في طباته اتفاقا سابقا على التعويض -- ٤ وأما النبسك بالعقد وتنفيذه على حساب الراسي عليه العطاء مع الاحقية في المطالبة بالتعويض عن جبيع الاضرار المباشرة التي تترتب على عدم التنفيدة . وتبعا لذلك ماته لا يجوز الجبع بين الامرين في وقت واحد لأن الجمع بينهما يميي انحالل المتد واعتباره كأن لم يكن ، وفي نفس الوقت اعتبار العقد قائمها منتجها لآثاره ، كمها أنه يؤدي الى حمسول الحكومة على تعويض مزدوج . وهـفا المسكم الذي جاء في اللائحة هو تطبيق صحيح للقاعدة العابة في القانون المدنى بالنسبة العقود المائرمة المجانبين وليس نبه اى خروج عليها ، نلكل من المتماندين ف العقود التباعلية أذا لم يف الطرف الآخر بالتزامه الحق أما في مسسمخ المتد والمطالبة بالتعويض على اسماس المسئولية التتصيرية \_ لا على اساس العقد اذ أن القسخ يعيد المتعاتدين الى الحسالة التي كانا عليها قبل التعاقد وبهدا يصبح العتد واتعدة مادية لا واتعة تانونية \_ ، ولما التعمل بتنفية المقد والطالبة بالتعويض على أساس المسئولية المقدية . والتعويش في أحدى الحالتين سالنتي الذكر يمتنع معه المطالبة بالتعويض على الاسساس الاهر . . . هذا وبن ناحية آخرى مان التسانون المني. لا يبقع من القدير التعويش سكفا .

وتأسيسا على ما سبق غان الوزارة وقد الغت المقد وصادرت التأمين.
تكون قد حصلت على التعويض المتنق عليه ، ولا يجوز لها بصد ذلك أن تطالب بتعويض آخر عن نفس الواقعة خاصة وأن التعويض المطالب به في الدعوى الحالية عن الاضرار التي لحقت بالوزارة على غرض محة المقددات الواردة ودون مراعاة لما حصلت عليسه الوزارة من أجر يزيد على الاجر الذي رسا به المزاد على المدعى عليسه — هذا التعويض يقل عن التعويض الاتفاتي الذي حصلت عليه الوزارة فعلا بمصادرتها للتأمين ...

( طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ ق ـ جلسة ٢٥/١/١٩٦١ )

## قاصدة رقسم ( ٦٢٣ )

#### المِسطا:

النص في عقد القوريد على مصادرة التامين في حالة الفاء المقد ... هو في محقيقته تمويض اتفاقى تحكيه القاعدة المسابة الواردة باللدة ٢٢٤ مدنى ... يجوز لجهة الادارة الاقتصار على مصادرة جزء من التامين اذا كان. المقد قد نفذ في جزء بنه .

#### ملخص الفتسوي :

ان الحكم الوارد في البند ٥٣ من المادة ١٣٧ من لائحة المخسارن والمستريات والذي تنص عليه عقود التوريد التي تبريها الوزارات والمسالح. لا يخرج عن كونه شرطا جزائيا يقضي بتوقيع جزاء مالي على المتعاقد المقصر في حالة الفاء العقد بسبب تقصيره — هو مصادرة التأمين المقدم منه — وهذا الجزاء في حقيقته تعويض اتفاقي قدر في العقد بتيبة التأمين المقدم من المتعلقد المقصر و وليس في الحكم الذي تضمينه البند المذكور ما يدل على أنه قد قصد يه الخسروج في العقود الادارية على القواعد المسامة التي تجيز تختيض التعويض الاتفاقي في حالة التنفيذ الجزئي للالتزام والتي نصت عليها الملدة التعويض المذاون أن حالة ما ذا المستفاد من نص البند المذكور أن مصادرة التأمين باكمله أنها نكون في حالة ما أذا الغي العقد الفاء كليا ؛ أما أذا وقع

الالفاء بعد تنفيذ بعض الالتزامات التى يتضى بها العقد وانتصر الره على ما لم يتم تنفيذه من تلك الالتزامات فان مصادرة التأمين في هذه الحالة تكون محكومة بالقواعد العامة و وبناء على ذلك بجوز لجهة الادارة المتماقدة في حقاة الفاء المقد — بسبب تنصير المتعاقد معها — أن تقتصر على مصادرة جزء من القامين المقدم منه اذا كان المقد قد نفذ في جزء منه ، حتى يكون هناك نناسب بين ما لم يتم تنفيذه من الالتزامات وبين تبعة ما يصادر من التأمين . ولا محل للاستفاد الى البنده و من الالتزامات وبين تبعة ما يصادر من التأمين . للقول بوجوب أن تكون مصادرة التأمين كلية لا جزئية ، أذ لم يتضمن هذا البند أي حكم خاص بالغاء المقد ومصادرة التأمين . بل اقتصر على النص على وجوب الاحتفاظ بالتأمين كليلا الى أن يتم تنفيذ المقد بصفة نهائية ، أي ان مجال تطبيقه هو أثناء قيام المقد وتنفيذه ، بمعنى أنه لا يجوز المتماقد — أن مجال تطبيقه هو أثناء قيام المقد وتنفيذه ، بمعنى أنه لا يجوز المتماقد — تبل أن يقوم بتنفيذ التزاماته كاملة — أن يطالب بتجزئة التأمين وياسترداد جزء منه يتناسب مع ما قام بتنفيذه نمالا من تلك الالتزامات ، أما أذا الفي العقد بسبب تقصير المتماقد غان مصادرة التأمين في هذه الحالة تكون محكومة بالقواعد السابق بياتها .

لذلك عائد اذا نفذ العقد في جزء بنه ثم ألغى بالنسبة الى ما لم يتم تنفيذه من الالتزامات التي يقضى بها بسبب تقصير المتعاقد في القيام بهذا التنفيذ ، عائد يجوز لجهة الادارة في هذه الحالة ان تقتصر على مصادرة جزء من التأمين حسبها تراه ملائها في كل حالة على حدة ، مراعية في ذلك ما لم يتم تنفيذه فعلا من الالتزامات التي يقضى بها العقد وما يترتب على عدم تنفيذها من آثار .

( غنوی رقم ۲۱۰ فی ۱۲/۵/۵۰۱۳ )

قاعدة رقم ( ٦٧٤ )

المِسطا:

. التارين النهائي ... لا يجوز مصادرته لجرد التلخير في تنفيذ الاعمال ..

## ملخص المكم:

أن خصم التابين النهائي لا لسبب الا لتأخره في تنفيذ الاعمال المنوط مه غليس ثهية ما يبرره من شروط المتسد أو القسانون ، ذلك أن المتسد قد تكلل ببيان مهمة التأمين النهائي والغرض منه متضى في المادة ١٤ منه على أن يكون بهثابة ضمان لاجراء العبل على الوجه الأنصل ولتحصيل الجزاءات والتعويضات وغير ذلك من البالغ التي تستعق على المتاول غلبتا للمقد الى أن يتم المقد نهائيا وبطريقة مرضية ، واتفق على ما بيبن من احكام المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ من العقد على أن تكون مدة تنفيذ الالتزام سنتة الشهر من التاريخ المحدد في الأمر ببدء العمل وعلى أن يكون جزاء التساخير في اتمام العمل وتسليمه كاملا في الموعد المصدد ، هو توقيع غرامات تأخيرية لا تزيد على ١٠ / من تبية الختامي ، وسحب العمل من المقاول بالشروط المتفق عليها ومع ما يترنب على هذا السحب من حقوق وتعويضات ، ولما كان معاد الاوراق أن جهة الادارة لم تر ثمة ما يبرر سنص العبل من المدعى بسبب تأخره في انجاز العبل واستبر بارادتها عَاتُها به الى أن اتهه وسلمه طبقا لشروط المقسد ومواصفاته ، وأعملت الجهة الادارية في شبأنه الحكم الخاص بغرامات التأخير باتمى حد لها وهو ١٠ ير من قيمة الختامي مان هذه الجهة لا تستطيع والحالة هذه أن تطالب الدعى باكثر من ذلك ولا يسوغ لها أن تنزل عليه بعض الآثار المترتبة على محب العمل التي انطوى عليها العقد من مصادرة التأمين أو المطسالية بتعويض لأنها نتائج لا تتوم الا على سببها وهو سحب العسل الذي لم تنقَّطُ الإدارة الى اتخاذه ضد المدعى .

( طعن رتم ٣٢٣ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١١٧٠/١/٣ )

قاعستة رقسم ( ٦٢٥ )

: 6-48

لا يوجد ما يحول دون مصادرة التأمين عند تقصير المتمهد وبين الرّامة جغروق الاسمار التي تكون قد تحملتها جهة الادارة نتيجة التغفيدُ على همابه .

#### يقفس الحسكم :

لا يوجد ما يحول دون مسادرة التابين عند تقسير التعهد في تنفيذ التزام من العرامات المقد ، وبين الزامه بهزوق الاسمار التي تسكون قد تعللها جهة الادارة نتيجة للتنفيذ على حسابه ، أذ المتصود بها مواجهسة الأغرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتماقد معها وهو بمثابة تعويض لها عن تلك الإضرار ، طالما كان الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التأمين .

( طعن رقم ١٩٨٠ لسنة ١١ ق -- جلسة ١٩٦٢/٥/٢ )

## بقاضية رقسم ( ١٢٢ )

#### : 6 41

يستعرة أتكامِن ... سببها عُمني التمالد في تقليد التزاماته ... عدم ارتباطها بالضرورة بفسخ المقد ،

# ملخص الحسكم :

ان مصادرة التأمين عند التقصير فى تنفيذ النزام من النزامات المقد بمعناه الواسع ( نصوص المقد وما يشير اليه من تطبيقت غفسلا عن اللوائح التنظيميسة التي خرى المسرف على التقييد بهسسا ) لا يرتبط بالمشرورة بنمسخ الفقد غلا يوجد بنا يخول دون ممسادرة التسامين بعد المام التنفيذ لمدبق تراخى المعمد أو تقصيره أو تتفييذه على غير الوجه المطلوب أو بعد الهيعاد المعمد أو غير ثلك .

ا طنعن رهم ١١٢٧ لمسنة 6 ق \_ جلسنة ٢٢/٤/٢٢ )

# قاعسجة رقسم ( ۱۹۲۴ )

#### : المسيطا

َ مَعَى اللَّمَاتُ عَلَى مِعَمَاعُونَ اللَّهُونِي في عَلَّكَ النَّمَاءِ المُمَدِّدِ ... تَعَرَفُهُ المَدَّدِ اللَّهُ اللَّمَاءُ إِمَامِهِا اللَّهُمَّسِي في دَمْعَ النَّامِينَ اللَّهَامُ في المُمادِ والألفاء بسبب الاخلال بشروط المقد — نصه على مصادرة ما دفع فقط من التابيخ في المحالة الاولى وحق الادارة في مصادرة ما دفع والطائبة بما لم يدفع في المحالة الثانية — ثبوت أن الالفاء كان بسبب المجـز عن التوريد يخول للادارة مصادرة ما دفع والطالبة بما ثم يدفع من التابين المهالي — تكييف. التابين النهائي في هذه المحالة بأنه شرط جزائي .

## بلخص الحكم:

اذا كان البند العاشر من شروط العطاء الموقع عليها من المدعى عليه ينص على أن « ينفع من يقبل عطاؤه عند الطلب تأبينا نهائيا قدره ١٠ ٪ بن تبيسة العقد وذلك في خلال ثلاثة أيام من استلام أمر التوريد كفيهان للتوريد بكفية ترضى المسلحة من جبيسع الوجوه ، وأذا قصر من قبسل عطاؤه في دفع التأبين النهائي بالكليل في خلال المدة المذكورة فللمصلحة الحق في أن تلفى قبول عطائه بخطاب موصى عليه ويصادر التامين المؤقت ما دفع من التأبين النهائي ، وفي حالة الإخلال بالشرط فللمصلحة الحق ما دفع من التأبين النهائي ، وفي حالة الإخلال بالشرط فللمصلحة الحق بدون سابق اخطار أو اجراءات قانونية أو أي أيضاح في الفاء العقد ومصادرة التأبين النهائي وذلك بخطاب موصى عليسه يرسسل للمورد في المعنوان المبين بظهره ، أما أذا لم يكن التأمين النهسائي قد أودع للمصلحة فيها توقيع غرامة أو مصادرة التأبين (سواء المؤقت أو الفهائي) المصلحة فيها توقيع غرامة أو مصادرة التأبين (سواء المؤقت أو الفهائي) أو المطالبة باحداها لا تلزم المصلحة بأثبات حصول ضرر لها » .

ماته يتضح من هذا النص أنه نيما يتعلق بعصادرة التسامين النهائي يمالج حالتين بيد أنه لم يميز بينهما أذا كان المورد قد بدأ التنفيذ فعسالا أو لم يبدأه كما ذهب الحسكم المطعون فيه — وأنما ميز بينهما بالسبب الذي النمي العقد من أجله ، ففي حالة الفاء المقد بسبب التقسيسي في دغع التسامين المهسائي بالكامل في خلال المدة المحددة لدغمه يعسادر التأمين النهسائي باذا لم يكن قد أودع فالمسلحة الحق في المطالبة بقيمته ، أي أن المسلحة في هذه الحالة الحق في التأمين النهائي بالكامل ، تستولى

عليه دون انخاذ اجراءات تضائية اذا كان تحت بدها وتطالب به ودية أو تضائيا حتى تحصل عليه اذا لم يكن قد أودع اطلاقا . ومن بغيه أولى تطالب بما تبقى منه اذا كان قد أودع جزء منه ، والواقع أن التكييفه القانوني للتأمين النهائي في هذه الحالة هو أنه شرط جزائي يحدد مقدمة القانوني للتأمين النهائي في هذه الحالة هو أنه شرط جزائي بحدد مقدمة عن التعويض عن الإخلال بشروط التصاقد بيد أنه يختلفه عن التعويض الانتصافي المنصوص عليه في القانون المدنى في أن الادارة توقعه بنفسها دون انتظار لحاكم القضاء اذا كان مبلغ التأمين قد دفع مقدما ، كما يختلف عنه في أن الادارة ليست ملزما باشبات أن ضرر! ما قد لحقها من جراء الاخلال بشرط التماقد ، على أن هاذا الاختالات لا بقسوط في المحوظ في المعود الادارية أنها — قبل أي اعتبار آخر — تنوخي تأمين سير المرافق العابة ،

فاذا كان يبين بوضوح من مطالعة العقد أن الهيئة المسلمة الشؤون السبكات الصحيبية اذا اخطرت المدعى عليسه بالفاء العقد لم يكن هذا الالفاء بسبب التقصير في دفع التابين النهائي بالسكالم حتى يسوغ الاكتفاء بمصادرة ما دفع فقط من التابين النهائي وانها كان هذا الالفاء بسبب العجز عن التوريد وهو اسوا صورة للاخلال بشروط النماقد . ومن ثم يقع فيها يتطق بمصادرة التابين النهائي تحت طائلة حسكم الالفاء بسبب الاخلال بشروط النماقد المنصوص عليها في البند المساشر سالف الذكر ، فتستحق الهيئة لذلك قبية التابين النهاشي النهام من هذا المساهد وتسكون على حق في مطالبتها المدعى عليه بها لم يدفعه مقدما من هذا التسامين .

( طعن رقم ۸۳۶ لسنة ۷ ق ... جلسة ۱۹۹۳/٤/۲۷ )

قاعستة رقسم ( ۱۲۸ )

البسما:

التامين في المقد الاداري شرع اصلا لمصلحة الادارة وسن لحملينها ولا يتصور أن يكون قيدا عليها أو ضارا بحقوقها أو معوقا لجبرها وماتما لها من المطالبة بالتمويضات المقابلة الاضرار الاخرى التي تكون لعقبها من جراء الفائل المتماتد بنتغيد شروط المقدد الادارى — لا يجسوز البتماتد مع الادارة التحلل من التزاماته المقدية بحجبة عدم وفائه بالتسلين المؤقت والنهائي مادام أن هذا الوفاء مقسرر المسالح الادارة التي اطباقت الى ملامية المتماتد معها وبالقائي تجاوزت عن اسليفاء التسامين ب الادارة أن تنسادر التسامين في حالة انهاء التماتد مع المتعهد الذي تراخي عن تنفيذ المقدد الادارى في حدود ١٠٪ من قيصة الاصناف التي انهت الادارة الرجوع على المتماتد بالتعويض عن الاضرار الترتبة على ابتناعه أو تراخيه في التنفيذ سواء في هدود ١٠٪ من قيصة الاصناف التي انهي التماتد عنها أو بما يجاوز تلك القيمة ويجبر الاضرار الحقيقية والتماية التي لحقت بها من جراء عدم تنفيذ المتماتد التزاماته المقسية التي التماتد التزاماته

# ملخص الحسكم:

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن وزارة الحربية اختارت السلوب الشراء بالمارسة لشراء سجاد وكليم صوف ومشايات سجاد صوف ، وتقدم المدعى . . . . . بعرض لتوريد كليم صوف نتى خالص صوف ، وتقدم المدعى . . . . . بعرض لتوريد كليم صوف نتى خالص . . ا / / دوبل غزل يدوى لا يقل وزن المتر المربع عن ور ٢ كيلو جرام مسلس المتر المربع ٢ جنيه و . . ١ / دوبل اجبالى مقداره . ٤٤ / خنيها — ولتوريد كليم صوف نتى خالص . . ١ / دوبل غزل يدوى لا يقل وزن المتر المربع عن ٥ / ٢ كيلو صافى مقاس ٣ × ٤ متر صدد . ٥ كليم بسعر المتر ٢ جنيه و . ٨ كيلو صافى مقاس ٣ × ٤ متر صدد . ٥ كليم بسعر المتر ٢ جنيه و . ٨ كيلو صافى مقاس ٣ × ٤ متر وبنلك يكون ثين الصفقة الكلية ٢ . ٨ ٢ جنيها و التوريد طبقا للمواصفات وحسب المعنة المقدمة والمقسدة من لجنة المارسة والتوريد برسومات والوان طبيعية مختلفة ويتم التوريد حتى . ١٩٧١/١/١٧ والمحص والاستلام . ورأت اللجنة بمجل صاحب العرض ( المدعى عليه ) والدنع عند الاستلام . ورأت اللجنة بمجل صاحب العرض ( المدعى عليه ) والدنع عند الاستلام . ورأت اللجنة بمجل صاحب العرض ( المدعى عليه ) والدنع عند الاستلام . ورأت اللجنة بمجل صاحب العرض ( المدعى عليه ) والدنع عند الاستلام . ورأت اللجنة

إن الاستقار المتعدمة مناسبة لحالة السوق ، وفي ١٩٧١/٢/١٧ اخطر المدعور عليه بقبول عرضه المقدم الى لجنة المارسة في ١٩٧١/١/٢٩ لتوريد الكليم بالاسمار والشروط السابقة هتى ١٩٧١/٦/٣٠ - عدد ٥٠٠ كليم مقساس ٢ × ٢ م صوف نقى خالص ١٠٠ ٪ بسمر المتبر المربع ٢ جنيه و ٨٠٠ مليم ويثهن اجمالي ٧٤٤٠ جنيها وعدد ٥٠٤ كليم مقاس ٣ × ٤ م صدوف نتي خالص ١٠٠٪ بنفس السعر السابق المتر المربع وبثين اجمالي ١٣٣٩٢ جنيها وطلبت الادارة من المدعى عليه أن يوانيها في بحر عشرة أيام بمبلغ ٢٠٨٣ جنيها و ٢٠٠ مليما ضمن التامين النهائي المستحق بواقع ١٠٪ من اجمسالي تيمة الصفقة المتعاقدة وايضا مبلغ ١ جنيه و ٩٠٠ مليم قيمة رسم النبغة المستحقة ٤ ونبهت الادارة على المدعى عليه بضرورة تحرير الفواتير من ست صور وهضوره ومعه اربع طوابع تمفة نئة مائة مليم للتوقيع على العقد مع التوقيع على دغتر الشروط العامة المرفق وخضوعه لكاغة التطيبات واللوائح المالية . ثم عادت الادارة مرة ثانية الى طلب أن يقوم المدعى عليه بالوناء بقيمة التامين النهائي وذلك بكتاب الادارة المؤرخ ١٩٧٠/٢/٢٨ . ولما كان المدعى عليه قد صبم على الوقوف بن الادارة بوقف التجاهل التام من الواقعة القانونية الخاصة بتمام التعاقد معه على توريد الكليم بالأعداد والشروط والمواصفات وفي الميعاد وبالسعر السابق بيانه مقد أتجهت نيسة الادارة الى شراء الكليم بالاعداد والمواصفات السابق بيانها على حساب المدعى عليه بطريق المهارسة أيضا ، وبناء عليسه قامت الادارة بتوزيع للعروض على التجار والمتعهدين المختصين بتوريد هذه الاصناف وحددت للممارسة جلسة علنية يوم ١٩٧١/٤/١٧ في الزمان والمكان المبينين بالاوراق وقد مارست اللجنة الحاضرين واسعارهم وشروطهم وحصلت منهم على الاسسمار المبينة في المحضر وبالنسبة للكليم مقاس ٢ × ٣ م بالمواصفات السابق بيانها .. عدد ٥٠٠ كليم قد عرض وحيد للجنة من مسنع ( النيال السجاد والكليم يسمر ٣ جنيه ٢٥٠ مليم المتر المربع الواحد ، أما عن الكليم متلس - XX كم غلم يتقدم أحد قط بأي عطاء عنه . ورأت اللجنة قبول عطاء مصنع النيل المسجاد والكليم عن الصنف الاول بسعر ٣ جنيه و ٢٥٠ للمتر المربع الواحد ويثبن اجمالي . ٩٧٥ج واخطر المصنع المذكور - بتبول عرضه ف ۱۹۲۲/٦/۲۲ عن كليم مقاس ٢ × ٣ م خالص نقى صوف ١٠٠ ٪ دوبله

غزل يدوى وزن المتر المربع لا يتل عن ١٥٠٠ متر ــ العدد ٥٠٠ كليم بسعر المتر المربع ٣ جنيه و ٢٥٠ مليم ويثمن اجمالى ٩٧٥ جنيها وفي ١٩٧٢/٦/٢٥ حالمت وزارة الحربية من المدعى عليها الوغاء بفرق السعر بواتع ٣٣١٠ جنيها و وفي ١٩٧٢/٧/١١ طلبت الادارة من المدعى عليه الوغاء لها بالمبلغ المستحق لها في ذمته بمبلغ ٤٩٦٩ جنيها و ٢٥٠ مليما وتقصيل ذلك كالآتى : مليم جنيه

٨٣٢٨٢٠ قيبة غرابة التأخير بواقع ٤٪ من التيبة الإجبالية للمنقة بجيم عناصرها واصنائها .

٠٠٠ر ٢٣١٠ تيبة فرق السسعر

٠٠ ١٣٣٩ . قيمة التأمين النسبي بواقع ١٠ ٪ من قيمة الصنف الثاني .

وبن حيث أن العقد الإداري شبأته في ذلك شبأن العقد المدني بن حيث العناصر الاساسية لتكوينه لا يعدو أن يكون تواغق أرادتين بابجاب وقبول الاتشاء التزامات تعاقدية تقوم على التراشي بين طرغين احدهما هو الدولة أو أحد الاشخاص الإدارية ، ويتبيز بأن الإدارة تعبل في أبرامه بوصفها سلطة عامة تتمتع بحتوق وامتيازات لا يتمتع بمثلها المنعاتد معها بقمسد تحقيق نفع علم أو مصلحة مرفق من المرافق العامة ، وفي خصوص هذه المنازعة غاته لا ربب أن المند قد أبرم قانونا بين وزارة الحربية وبين المدعى عليه على توريد الكليم بالاعداد والمواصفات والشروط والاسعار السابق مياتها ٤ ومن ثم صبار هذا العند يرتب اثاره قانونية نيما بين المتعاندين طبقا الشروطه مكبلة بأحكام القوائين واللوائح واخصها لاثحة المناتصات والمزايدات الصادرة بموجب قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٢ه لسنة ١٩٥٧ ، ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء الا يكون المدعى عليه قد قدم الى الادارة التأمين المؤقت الو التأمين النهائي المستحق عليه لأن أداء التأمين مقرر لصالح الادارة ولا يترتب جزاء بطلان العقد على مخالفة شرط الوفاء بالتامين مادامت الادارة قد اطبأنت الى ابرام العدد مع مدم العطاء واثقة من ملاعبته وقدرته المالية على الوفاء بالتزاماته المقدية . وبالتالي لا يجوز للمتعاقد مع الادارة التحلل من

التزاماته العندية بحجة عدم وغاته هو بالتأمين المؤقت والنهائي ما دام ان هذا الوفاء مترر لمسالح الإدارة التي اطهائت الي ملاءة المتعاقد معها وبالتالي مجاوزت عن استيفاء التأمين . وعلى ذلك فانه ليس من ريب ان العقد قد انعتد صحيحا بين وزارة الحربيسة وبين المدعى عليه على توريد الكليم بالامناف والمواصفات والكبيات والاستمار السيابق تحديدها تفصيلا غيما تقدم ، دون أن يغير من هذه النتيجة أن المدعى عليه لم يتم بالوفاء لمسالح الإدارة بالتأمين الابتدائي والنهائي المستحق على العقد ، واذا كانت هــذه مى الحقيقة الاولى في هذه المنازعة مان الحقيقة الثانية أن المدعى عليه تقدم بعرض صائف تبولا من الادارة ، وبعد ما اخطر بتبول عرضه ، انسمب من مجال الالتزامات المقدية التي وجبت عليه بمقتضى المقد ، ولم يستجب بعد خلك لاتذارات الادارة بوجوب تنفيذ التزاماته المتدية ، مما الجأ الادارة في نهاية الأمر الى اعادة طرح الاصناف المتعاقد عليها في ممارسة جديدة بقصد شراء هذه الاصناف على حساب المدعى عليه وقد استرت المارسة الجديدة عن رسوها بالنسبة للكليم مقاس ٢ × ٣ متر على مصنع النيسل للسجاد والكليم بثمن اجمالي متداره ٩٧٥٠ جنيها بينما كان الثبن اجمالي الذي التزم به المدعى عليه ٧٤١٠ جنيها بفارق في السعر متداره ٢٣١٠ جنيها . اما الصنف الثاني من الكليم مقاس ٣ × ٤ متر وعدد الوحدات المتعاقد عليها ٥٠ وحدة بثبن أجمالي ١٣٣٩٢ مان الثابت أن هذا المسنف طرح في المهارسة الا أن جميع التجار الممارسين المتنعوا عن التقدم بعطاء عن هذا الصنف الامر الذي حمل الادارة في النهاية على انهساء العقد بالنسبة لهسذا الصنف لمجزها عن شرائه على حسابه من السوق ،

ومن حيث أن المادة 1.0 من لائحة المناتصات والمزايدات تجيز للادارة — حسبما ينتهى اليه تقريرها إذا رأت مصلحة في ذلك — أن توقع على المتعهد — إذا تأخر في توريد اصناف المتعاقد عليها بموجب العقد غرامة ناخير بما لا يجاوز ٤٪ من قيمة الاصناف التي تأخر في توريدها ولما كانت القيمة الكلية للمقد المبرم مع المدعى عليه ٢٠٨٣٢ جنيها ، وكانت الادارة قد رأت بموجب سلطتها التقديرية توقيع غرامة تأخير على المدعى عليه الذي المتنع المتنع عليه الدارة لذلك

غان مطالبته ببيلغ ٣٣٨ جنيها و ٨٢٠ مليما تهدة غرامة التلغير عن الصفةة كلها بصننيها تكون في محلها ومطلبقة التقون ومن ثم يكون الحكم المطمون فيه قد اخطأ في تطبيق القاتون فيما انتهى اليه من اعساء المدعى عليسه من دغع غرامة التاخير لما ينطوى عليه تضاء ذلك الحكم من جمل المتمسلة المتنع امتناعا كليا عن التنفيذ في مركز أفضل من المتملقد المتراخى في التنفيذ في ودفره نتيجة غير معقولة ، الامر الذي يتعين معه القضاء بتعديل الحسكم المطمون فيه الى الزام المطمون ضده بغرامة التأخير بواقع ٤٪ من تيهة المتد كله سروجلة ذلك ٨٢٠ جنيها و ٨٢٠ مليها .

ومن حيث ان المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات بعسد إن رخصت للادارة في توتيع غرامة التساخير على المتعهد الذي تراخى عن التوريد في الميعاد المنمــوص عليه في العقد الاداري ــ اجازت للإدارة في حالة استبرار المتمهد على حالة من الامتناع أو التأخير عن التوريد في المعساد. المحدد بالعقد أو خلال المهلة الاضافية أن تتخذ أحد الاجراءين التسالين ونقا لما تقتضيه الملحة العابة أولا - شراء الاستلف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غير، على حسابه سواء بالمارسة أو بمناقصات محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المتفق عليها ولكن بالاسمار الجديدة التي يكشف عنها سوق السلعة محل العقد ويتحمل المتعاقد الاول الذي تم الشراء على حسابه ومسئوليته بقيمة الزيادة في الثبن مضافا البها مصروفات ادارية بواقع ٥ / من قيمة الاصناف المشتراة على حسابه ، قان قل سعر الشراء عن السعر الوارد في العقد صار الفرق في السعر من حق الحكومة وحدها ولا يج ـ وز المتماقد المتخلف عن التوريد المطابة بهذا الفرق . ثانيا : انهاء التعاقد بالنسبة للاصناف التي تخلف المتمهــــد عن توريدها: في المواعيد والمهل الاضافية ومصادرة التأمين المدفوع أو مطالبته أن لم يكن. قد سبق له أداء التأمين بما يوازى ١٠ × عشرة في الملقة من قيمة الاصناف التي لم يتم توريدها . والشراء على حساب المتعاقد المقصر عن التوريد أو المبتنع عنه كلية وسيلة من وسائل الضغط إلتي تستخدمها الادارة لاتمام التماتد معها على تنفيذ العقد وهو جزاء من الجزاءات المتدية التي تملك الادارة توقيعها على المتعاقد ممها أن قام الموجب المبرر لذلك ، وهذا الجزاء

هو تطبيق لقاعد تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عنسد اخلال المتعاقد بمها بتعهده ضباتا لحسن سير الرافق العابة لاطراد سسيرها وبنعها بن تعطلها ببا قد يعرض المسلحة العابة للضرر أن توقف الرنق العام بسبب تراخى أو امتناع المتعاقد عن تنفيذ التزاماته المقدية اما انهاء التعاقد بالنسبة للاصناف التي تأخر المتعهد عن توريدها في المعاد والمهل الاضافية ومصادرة التابين بها بوازي ١٠ / عشرة في المائة بن قيبتها فحق للادارة يرتبط لسلطتها التقديرية ولا تكلف الادارة في هذه الحالة باثبات الضرر لأن الضرر مفترض بفرض غير قابل الثبات العكس ، ولما كان التأمين في العقد الإداري قد شرع أصلا لملحة الإدارة وسن لحبايتها ومن ثم لا يتصبور أن يكون تيدا عليها أو ضارا بحقوقها أو معوقا لجبرها ومانعا لها من المطالبة بالتعويضات المقابلة للاضرار الأخرى التي تكون لحقتها من جراء اخسلال المتماتد بتنفيذ شروط المقد الادارى مان للادارة أن تصادر التأبين في حالة انهاء التماتد مع المتمهد الذي تراخى عن تنفيذ المتد الاداري في حدود ١٠ ٪ بن تيمة الاصناف التي انتهت الإدارة التعاقد عنها ، وللإدارة الرهوع على المتعاقد بالتعويض عن الاضرار المترتبة على المتناعه أو تراخيه في النفيد سواء في حدود ١٠/ من قبية الاصناف التي أنهي التعساقد عنها أو بيا يجاوز تلك التيمة ويجبر الاضرار الحتيتية والفعلية التي لحتت بها من جراء عدم تنفيذ المتماتد المتدية المتدية ، واذا كانت الالتزامات المقدية تقسل التبعيض والتجزأة \_ كما هو الحال في هذه المنازعة حيث التزم المدعى عليه بتوريد ٥٠٠ تطعة كليم مقاس ٢ × ٣ مترا و ٥٠٠ قطعة كليم مقساس ٣ ي ٤ مترا بسعر موحد للبتر المربع الواحد ٢ جنيه و ٨٠٤ مليما وكان الثابت أن المدعى عليه المتنع المتناعا كليا عن تنفيذ التزاللته المقدية بالنسبة للصنفين 6 وأن الإدارة سعت إلى شراء الصنفين على حسابه بطريق المارسة الا أنه لم يقدم قط أى من التجار المارسين بأى عطاء عن صنف الكليم مقاس ٣ × ٤ مترا غانه لا تثريب على الادارة ان غايرت في الجسزاء العقدي تبعا لما اسفرت عنه نتيجة المهارسة بأن اشترت على حساب المدعى عليه معلا صنف الكليم مقاس ٢ × ٣ مترا ثم أنهت التعاقد بالنسبة لصنف الكليم مقاس ٣ ٪ كمترا بعد أن عجزت عن شراء هذا الصنف من الكليم

من المبوق على حساب المدعى عليه تعدم تقدم التجار المارسين بأي عطاء التوريد هذا المنف من الكليم ، وترتيبا على ذلك يحق للادارة الرجوع على المدعى بفرق السحر عن معلف الكليم مقاس ٢ × ٣ مترا ... ٥٠٠ وحدة ... والفرق في سمر المتو المزيع الواعد هو حاصل طرح السعر الجديد المتحقق في المهارسة الثانية ٣ جنيه و .٠٥٠ مليها من السعر التسديم المنحقق من المارسة التي أبوم العقد محل النزاع على أساسها وهو ٢ جنيه و ٨٠ للمتر الموسع الواحد لل وخيلة الفرق في السعر عن خيسيائة وحدة كليم مقساس ٣ ير ٣ مترا هو ٢٣١٠ جنبها يلتزم بها المدعى عليه ، وقد بلغت تيمة هذا المنف من الكليم في المهارسة الاولى . ٤٤٧ جنيها بلغت قيمته في المهارسة الثانية . ٩٧٥ ج ، كما يلتزم المدعى عليه بعصرومات ادارية بواقع ٥٪ من المسمو الجديد المنحق من الممارسة الثانية لهذا الصنف من الكليم ومقدار فلك ٨٦٤ جنيها و ٥٠٠ مليما وأخيرا يلتزم المدعى عليه بالتعويض عن الصنف الثاني من الكليم الذي قروت الادارة بحق انهاء المقد بالنسبة له لعسدم تتهم اى عطاء عنه بن التجار المارسين في المارسة الثانية - وعدد وحدات هذا الضنف بقاس ٣ ٨ ٤ بتر ... ٤٥٠ وحدة كليم تعاقد المدعى عليـــه على توريدها بهوجب المارسة الاولى بثمن اجمالي متداره ١٣٣٩٣ جنيها ، وبن ثم يكون التعويض المستحق للادارة عن ابتناع المدعى عليه عن توريد هذا الصنف بما يوازى ١٠ ٪ من الثمن الاجمالي لهذا الصنف من الكليم وذلك بواتم ١٣٣٩ جنيها و ٢٠٠ مليما ، وقد أخطأ الحكم المطعون نبيه نبيسا انتهى اليه تضاءه من الزام المدعى عليه بتيمة التأمين الابتدائي بواتع ٢ // من تيبة السنف الثاني من الكليم وجبلة ذلك ٢٦٨ جنيها لمخالفة هذا التضاء الحكام المادة ١٠٥ من اللحة المناتصات والمزايدات التي تجعل الحد الاقصى للتعويض هن الاسناف التي تقرر الادارة أنهاء التعاقد بالنسبة لها ١٠٪ من تبيتها على الاقل . كما أخطأ العظم المطمون نبيه نبيا تضى به من رفض الزام المدعى عليه بقيمة غرامة التأخير بواقع ٤ ٪ من القيمة الكلية للمقد المبريم ممه عن الصنفين ( ٢٠٨٣٢ جنبها ) كجزاء بسبق حتما ما تلجأ ألبه الإدارة أذا با عبد الجماعد بسها إلى الناشير أو الابتفاع عن التنفيذ ... بن الشراء على حساب المتفاقد معها أو أنهاء العقد ومصادرة التأمين بما يوازي ١٠ ٪ من قيمة الاصناف التي امتنع المتماقد عن توريدها وقد أصاب الحسكم

المطعون نيه وجه الحق وصحيح حكم القانون نيما قضى به من الزام المدعى عليه بفرق السعر عن الصنف الاول من الكليم بواقع ٢٣١٠ جنيه..... وبالمروغات الادارية بواقع ٥ ٪ من قيمة الصنف الاول من الكليم حسيما السفرت عنه المارسة الثانية التي ثمت على حساب ومسئولية المدعى عليه وذلك بواتم ٨٦ جنبها و ٥٠٠ مليما \_ وعلى ذلك غانه يتمين تعديل الحكم المطعون ميه الى الزام المدعى عليه بتيمة غرامة التأخير بواقع ٨٣٣ جنيها .و ٨٢٠ مليما وبفرق السمر عن الصنف الاول من الكليم بواقع ٢٣١٠ جنيها وبمصروفات ادارية بنسبة ٥٪ من قيمة الصنف الاول من الكليم حسب استعار المارسة الجديدة وذلك بواقع ٤٨٦ جنيها و ٥٠٠ مليم وبتعويض يعادل ١٠٪ من قيمة الصنف الثاني من الكليم حصيب الممارسة الاولى مع المدعى عليه بواقع ١٣٣٩ جنيها و ٢٠٠ مليم وجملة ذلك ١٦٦٩ جنيها و ٥٢٠ مليم ... وترتيبا على ما تقدم نكون الحكومة على حق في طعنها رقم ٢٥١ سنة ٢٥ ٢٥ ق، ع ويكون طعن المدعى عليه رقم ٢٩٠ لسنة ٢٥ ق ، عليا على غير أساس سليم من القانون ، الامر الذي يجب معه اجابة الحكومة الي طلباتها ، ورفض طعن المدعى عليه ، والحكم بقبول الطعنين شكلا وفي الموضوع برفض الطعن رقم ٢٩٠ نسنة ٢٥ ق المتام من المدعى عليه وفي الطعن رقم ٢٥١ السنة ٢٥ ق المقام من الحكومة يتعديل الحسكم المطعون نيه وذلك بالزام المدمى عليه بأن يدفع لجهة الإدارة ( وزارة الحربية ) مبلغ ٩٦٩ جنيها و ٥٢٠ بليم ( أربعة آلاف وتسميائة وتسعة وستين جنيها وخيسياثة -وعشرين مليما ) والفوائد القانونية بواقع ٩ / سنويا بن المطالبة القضائية الحسلة في ١٩٧٣/١١/١١ حتى تمام الوماء وبالمعرومات.

اطمني رقبي ۲۵۱ ، ۲۹۰ لسنة ۲۵ ق ــ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۹ )

البحث النسساني التعسويض

قاعدة رقسم ( ۲۲۹ )

#### : المسلما

الابتناع عن تنفيذ الالتزاءات الفائدية عن المقد بشكل خطا عقديا وهجها للتمويض ... عناصر التمويض ... شرط تطبيق الملاة ١٠٥ من لالحدة على المائدة ١٠٥ من لالحدة المائدات .

#### ملخص الفتسوي :

لما كان الخطأ المقدى هو نكوص المدين عن تنفيذ التزاماته الناشئة عن المقد ، غان امتناع الوزارة عن توريد الارضيات الخشبية بشكل خطط عقديا في جانبها يخول المسلحة الحق في أن تطلب التعويض عن الضرر الذي أصابها بن جراء عدم قيام الوزارة بتنفيذ هذا الالتزام واذ قدرت تقيمة الارضيات الخشبية في المقايسات بعبلغ ٩٠٤ر٤٦٢٤ جم مصافا اليه تفقلت تصنيع قدرها ١٠٪ بن هذا المبلغ وهو با يساوى ٤١٤ر٣٩ جم غان وزارة الزراعة تلتزم بأن تؤدى الى المسلحة مبلغ ١٥٨ر٣٣٤ جم قيسة الارضيات وتكاليف تصنيعها كتعويض عن اخلالها بالتزامها التماقدى في مواجهة المسلحة .

ولما كانت مصلحة الشهر العتسارى قد تسلمت الخيام بدون أرضياته خضيية واستخدمت بديلا لها قيمته . ١٥ ج ولم تسند تصنيع تلك الارضيات لمورد آخر غان خصارتها تقف عند ثبن الخشعب وتكاليف تصنيعه التي طعتها بالفصل للوزارة غلا يحق لها أن تطالب غوق ذلك بالنسبة . ١ ٪ من قيمة الارضيات التي لم يتم توريدها لأن المطالبة بتلك النسبة وفقسا المحكم المادة 1.6 من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة يقرار وزير المالية

والاقتصاد رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ انها يكون فى العقود التى يلتزم نيها المورد بأداء تامين لضمان التنفيسة ولما كانت وزارة الزراعة غير ملزمة بأداء تامين عند ابرامها العقود الادارية وفقا لحكم المادة ٥١ من اللائحة المسلمة اليها غانه لا يكون هناك مجال لاعمل هذا الحكم ، كسا لا يحق للمصلحة أن تطلب بقيمة البديل الذى اسستخدمته عوضا عن الارضيات أو بمقابل لارتفاع أسعار الخشب المفترض استخدامه فى تصنيمها لأن تلك المطابقة لا يكون لها محل الا أذا كانت المسلحة تد تحملت بقيمسة البديل علاوة على تكاليف خلمات وتصنيع الرضيات الخشبية وتكبدت بالفصل مباقع اضائية نتيجة لارتفاع أسسعار الخشب وهو ما لم يتحقق لأن المسلحة لم تصنيع الارضيات الخشبية ومن ثم يقتصر حقهسا على مقابل تمنيع تلك الارضيات التى ادته للوزارة .

( ملف ۲۲/۲/۲۷ -- جلسة ۲۱/۱۱/۱۸۰۱ )

# قاعدة رقم ( ٦٢٠ )

#### ٠ المسطا٠

استحقاق الدولة تدويضا عن عدم تنفيذ الشركة المصدرة القزاءلتها على اساس ما تصابها من خسارة وما غاتها من كسب — عدم جواز النزول.
على اساس ما تصابها من خسارة وما غاتها من كسب — عدم جواز النزول.
عن هذه المبالغ — الاطبقا لاحكام القانون رقم ٢٩ لمسنة ١٩٥٨ بشان التصرف.
في أدوال الدولة يالمجان — اساس ذلك أن شرط النزول أن يكون بقصد.
تحقيق غرض ذى نفع عام وهو غير متوافر في هذه المحالة حيث يتمكل الاثر.
بمصلحة للشركة .

# مَلَحُص القيري :

اذا أستحق التعويض للدولة متسابل ما لحق بهنا من ضرر بسببه عدم تنفيسد شركة . . . . . . . لا تعهسدت به في العتسد سسسالته النكر الذي سلف القول بأنه يتبثل في ضياع ما كان بعود المي الدولة من كسب نيبا لو نفسفت الشركة التزامها وهو الكسب السذي

تدر بالمِلتَع المحسدة آنفا — فاقه من ثم يترتب للدولة حق في اقتضاء ذلكالمِلتَعُ والتحصوق المُللِية التي تستحق للدولة ، ولا يجوز التنسازل عنها
الإطبقا لاحسكام القاتون رقم ٢٩ لسفة ١٩٥٨ بقسان العصرة في أموال الدولة بالمجان ، وهي احسكام لا تجيز التنسازل الا بقصد تفقيق عرض ذي نفع عام ، وهو القصد الذي لا يتحقق مباشرة في الحالة محل البخت حيث يتصل الامر في أساسه بمصلحة ذاتية للشركة وغني عن البيسان اله وقد علم الاسلس القاتوني لاستحقاق التمويض بثبوت الشرر المحسال اليه نتيجة اخلال الشركة بالتزامها ، غان الاعفاء من أداء التمويض يكون من باب التنازل عن مال من أموال الدولة .

( نتوی رقم ۱۹ ۵ فی ۱۹۹۲/۸/۱۳ )

# قاعسدة رقسم ( ١٩٣١)

### : 4

لا تلتزم الادارة بان تلجا الى القضاء الحصول على حكم بالتمويض. مادام ان العقد يخولها الحق في اجراء المقاصة دون هلجة الى اتفاذ اجراءات قانونية او قضائية .

# ملقص الحكم:

لا وجه الازام الادارة الطاعنة بأن تلجأ الى القضاء لتحصل منه على حكم بالتمويض مادام أن المقد يخولها صراحة الحق في اجسراء خمسم (متاصة) دون حاجة الى اتخاذ اجراءات قانونية أو تضائية من أية مبساخ تكون مستحقة أو تستحق المتعاقد مهما كان سبب الاستحقاق لدى المصلحة نفسسها أو أية مصلحة حكومية أخرى ، عن كل خسسسارة تلحقها من جراء ذلك . غاذا كان المقد قد نص بعد ذلك على أن يكون ذلك : « بدون الإخلال بحق المصلحة في المطالبة تضائيا بالخسسائر التي لا يتيسر لهسا استردادها » نهذا بالضرورة لا يعنى الزام المصلحة بالالتجاء ألى التضاء مادام أن في حوزتها القدر من المبالغ الكافية لجبر التعويض عن الإضرار ( المتاصة من الامورية : لأن لنا في عدم الدفع مصلحة أربى من

مصلحتنا فى استرداد ما ندفع ب من مدونة جوستنييان ونقلها الى العربية عبد العزيز نهمى) بل النص يعنى تخويل الادارة حق الالتجاء الى التضاء اذا لم تك المبالغ التى في جوزتها ليجير المضرر كلبلا .

(طعن رقم ۱۱۸۰ لسنة ۸ ق ... جلسة ۱۹۲۵/۱۱/۲۷)

# قاعدة رقم ( ٦٣٢ )

#### : 4:

الفاء المقد لا ينفي حق جهة الادارة في المطالبة بالتمويض عن الاضرار التي لحقتها .

# ملخص الحكم:

ان الفترة الاولى من المادة ( ٥٣ ) من الاثحة الملقصات والمزايدات تنص على أنه مع مراعاة أحكام المادة ( ٧٦ ) أذا لم يتم صاحب العطاء المقبول بنداء التأمين النهائى في المدة المحددة له نيجوز للجهة الادارية المتعاقدة بموجبه اخطار بسيط بكتاب موصى عليه ودون حاجة لاتخلد أية اجراءات أخرى أو الالتجاء الى القضاء الى أن تلفى المقد وتصادر التأمين المؤقت أو أن تنفذه كله أو بعضه على حساب صاحبه بمعرفة تلك الجهة أو بواسطة أحد مقدمى العطاءات التألية لعطائه أو بممارسة أو بمناقصة عامة أو محلية .

ومن حيث انه ولئن كان مقتضى هذه المادة أن جهسة الادارة سفى حالة تخلف الراسى عليه العطاء عن سداد التأمين النهائى ببالخيار بين انهاء الرابطة المقدية ومصادرة التأمين أو النهسك بالمقد وتنفيذه عسلى حسابه ، الا أن مصادرة التأمين المؤقت ، في حالة الفاء المقد لا يعدو في حقيقته تعويضا عما أصاب جهة الادارة من ضرر ، وليس في هذا الحسكم ما يغيد أنه قصد به الخروج على القواعد العالمة في المقود الادارية التي تجيز المطابة بتعويض عن الاضرار التي تلحق الادارة اذا جاوزت قيمتها ذلك التأمين .

( طعن رقم ١٥٥١ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٩٧٤/١١/١

# المحث القسالث

# الجهسع بين مصلعرة التسلمين والتعويض

### قاعستة رقسم ( ٦٣٣ )

البسطا:

الجمع بين مصادرة التلمين والتمويض جائز طاباً لا يحظر المقد الادارى هذا التجمع صراحة وما زال الضرر موجودا بعد مصادرة التأمين .

### ملخص العكم:

انه بن المقرر أن الجمع بين مصادرة التابين والتعويض رهين بأن لا يحظر المقد الادارى صراحة هذا الجمع > وأن يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التابين أى يجاوز قيبة هذا التسابين > فاذا كانت مصادرة التابين قد جبرت الضرر كله فلا محل للتعويض بالتطبيق للقواعد المابة ما لم يتنق على خلاف ذلك .

( طعن رتم ۱۰۸ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۱۰/۱/۱۲۱۱ )

قاعدة رقم ( ١٣٤)

#### : 41

جواز الجمع بين التعويض عن اخلال التماقد بالتزاماته وبين مصادرة التابين ما أم يحظر المقد ذلك .

#### ملخص العسكم:

ان التعويض يختلف في طبيعته وغارته عن مصادرة التأمين الذي بعد الجزاءات الملية التي جرى العرف الادارى على السعراطها في عقود

الادارة والتي مردها الى بنا يتبيز به العقد الادارى من طابع خاص يتبشل غيه تفليب المسلحة العابة ما عداها عن طريق تبتع الادارة في المقسد الادارى بسلطات متعددة مها حقها في مصادرة التسلمين ، ومن هنسا غانه لا تثريب على الجهة الادارية أن يجتبع لها في حالة نسخ المقد مصادرة التابين مع استحقاق التعويض أذ لا يعتبر الجبع بيتهما ازدواجا للتعويض محظورا ، على أن الجبع بيتهما رهين بأن لا يحظر العقد مراحة هذا الجبع ، وهذا هو الشأن في العقد موضوع النزاع .

الثابت من شروط المقد سالفة الذكر أن حق الجهة الادارية في مصادرة الثابين ليس حقا مطلقا بل يقف عند حدود معينة وهي أن لا يجاوز ١٠ بن تيسة الفسسائل التي لم يقم المدعى عليه بتوريدها ، ولما كان الثابت أن المدعى عليه لم يقم بقلع ونقل المدد المتنق عليه من الفسسائل وقدره مائة ألف فسيلة ولم يسلم منها غير ٢٤٦٦ فسيلة مسالحة وذلك على الرغم من اعطائه مهلة أضافية للتوريد ، وبذلك يكون مجموع الفسائل التي لم يقم بتسليمها ٤٠٥٠ فسيلة ، وتبلغ قيمتها ١٦٠٨٧ جنيها وبذلك لا يحق الوزارة وفقا للمقد أن تمسادر من هذا التأمين سوى عشرة في المائة هي من قيمة ما لم يورده حدودها ١٦٠٨ جنيها بمراعاة أن ثمن الفسيلة الواحدة وفقا للمقد ١٦٠ مليها ، وتكون مصادرة الوزارة لسكامل التأمين البالغ قدره ١٦٥٠ جنيها مخالفة لشروط المقد الأمر الذي ينمين معه استنزال الفرق وقدره واحد وأربعون جنيها من البسالغ الطالب بهسساء.

( طَعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١١٣٧/ ١٩٧٥)

قاعدة رقام ( ٦٢٥ )

المِسطا:

جزاء اخلال الشركة الصدرة بالالتزام التماتدي بالتصدير ـــ الزامها بالتمويض طبقا التواعد الماية فضلا عن مصادرة التامين النهائي ، على ان يخصم مقدار التامين بن قيمة التمويض اذا كانت هذه القيمة نزيد عليه .

### ملخص الفنسوى :

ان تخلف الشركة المصدرة عن الوناء بالتزليها يستتيع التزامها بالتعويض عن ذلك طبقا للقواعد العابة ، كيا يستتيع مصادرة التابين النهائي المنفوع بنها طبقا لاحكام لائحة المناقصات والمزليدات التي نعيم في مروط المزايدة على أنها تكبل شروط المقتد وطبقا للمقد ذاته الذي يقضى بأن للوزارة مصادرة التابين النهائي اذا تأخر المصدر في تنفيذ شروط المزايدة ، مما يقتضى امكان ذلك عند التخلف عن التنفيذ نهائيا ، من باب أولى يضاف الى ذلك استحقاق الحكومة ، الحصيلة المنفوعة عند المقد والتي نص في الشروط المنفق عليها على انها تصبح من حقى الحكومة بمجرد حصول المرخص على ترخيص التصدير وأنه لا ينظر في ردها بأي حال من الاحوال حتى ولو لم يتم المصدر بالشحن .

وغنى عن البيان أن مصادرة التأمين النهائى ، فى هذه الحالة أنها تكون من قبيل التمويض عن عدم التنفيذ وبهذه المثابة فاته لا يجمع بين التسامين النهائى وبين مقدار التمويض وأنها يخصم مقدار التأمين من قيمة التمويض أن كانت هذه القبهة نزيد عليه .

وتقدر قبية التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام المسار اليه على اساس ما نشأ عن عدم التنفيذ من ضرر ، يتمثل فيما لحق الوزارة من خسارة وما أنات غليه المن كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لمسدم الوفاء بالالتزام ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية أذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول (م 1 ، ٢ من القانون المدني ) .

وببراعاة با سبق غان التعويض الذي يستحق لوزارة الاقتصاد في خصوصية الحالة محل البحث يتبثل ، في مقابل با ضاع عليها من ربح قدرته الادارة العامة للنقد ببلغ ١٧٧٦٥ جنيها ، هو مجموع با كاتت تحصل عليه لو ببعت باتى كبية الارز المتقى عليها بالجنيهات الاسترلينية على اساس أنه عندئذ كانت الوزارة تتقاضى عن كل طن مبلغ ٩ جنيهات و و ٩٠٠ مليما يبثل الحصيلة المقررة والتى تقدر بنسبة ٥,٧٧٪ من كل جنيه استرليني على أنه وقد عرضت الشركة أن تقوم بتصدير تلك الكياة على اساس أن يتم الدعم بالجنيه الممرى وعلى أن يكون سسعر الطن في هذه على اسائس أن يتم الدعم بالجنيه المصرى وعلى أن يكون سسعر الطن في هذه

التعالة . } جنيها وعلى أن تحصل الحكومة على حصيلة تدرها ٥ جنيهاته. و ٢٥٠ مليها عن كل طن — غانه كان من شأن هذا العرض أن ينتص من تبية ما ضاع على الحكومة من ربع بسبب قطف الشركة عن التزامها بحيث يكون مقدار ما ضاع على الحكومة من ربع هو مبلغ } جنيهات و ٢٠٠ مليم عن كل طن أى ما مجموعه ، ٨٩٣ جنيها من الكبية كلها ولما كانت الحسكومة بعدم تبولها هذا العرض قد تسببت في عدم تخفيض مقدار الضرر الدى لحق بها غانها تكون قد ساعمت في زيادة مقدار ما ضاع عليها من كسب غلا يحق لها أن تطاقب بها يقابل هذه الزيادة وينحصر حقها في المبلغ الاخير الذي يبثل ما ضحاع عليها من كسب نتيجة خطا الشركة المنكورة وحدها ويخصم من هذا المبلغ ما ادته الشركة من تأمين نهائي فيكون الفسرق ويندره ( ٢١٣٠ ج ) هو باتي التعويض المستحق للوزارة قبل الشركة .

( نتوی رقم ۱۹ فی ۱۹۹۲/۸/۱۹ )

# قاصحة رقسم ( ۱۷۳ )

#### : المسطا

حلى جهسة الإدارة في مصادرة التأمين دون حاجة الى الالتجساء الى التضاء في حالة عدم التنفيذ سيئبت سواء نص في شروط المقد ام لم ينص عليه سائليس على جهة الإدارة ان نثبت في مجاله ركن الضرر وليس المتماقد ممها أن يثبت أن الضرر الذي لحقها يقل عن التامين سالتامين قد يمثل الحد الادني المتعويض الذي يحق الجهة الإدارة المتضاؤه لكفه يقينا لا يمثل الحد الاقصى لما قد يطلب من تعويض سامساس نقك أن التامين شرع المسلحة الإدارة وليس قيدا عليها أو ضارا بحقوقها في التعويض الشامل .

# ملخص الحكم:

يقصد بالتأمين النهائي أن يكون ضمانا لجهة الادارة يؤمنها الاخطاء التي قد تصدر من المتعاقد معها حين بباشر تننيذ شروط العقد الادارى > كما يضمن ملاءة المتعاقد معها عند مواجهة المسئوليات التي قد يتعرض

عها من حراء اخلاله متنفيذ احكام العقد الادارى . فلا يمكن لحهة الإدارة أن تتجاوز عن التأمين حرصا على مصلحة المرفق العسام وانتظام سيره . ومن هذا الضمان تحصيل الادارة غرامات التأخير ، والتعويضات والمبالغ المستحقة على المتماتد ، فالتأمين في حقيقته هو ضمان لتنفيذ العقد الإداري على النحو المذكور ، فلا يمكن تصور تيـــام هذا الضمان ، ما لم يكن اللادارة حق مصادرة التأمين أي اقتضاء قيمته بطسريق التنفيسذ المساشر ودون حاجة إلى الالتجاء إلى التضياء ، في حالة عدم التنفيذ ، سبواء نص أم لم ينص في الشروط على هذا الحق ، والا لما كان هناك محل أصلا لاشتراط ايداع التأبين مع العطاء . وأذ كان التسأبين ضباتا لجهة الإدارة شرع لملحتها ، وسن لحمايتها ، فلا يتصور منطقها أن يكون التابين تبدأ عليها ، أو ضارا بحقوقها ، أو معوقا لجبرها ومانها لهـــا من المطالبة بالتعويضات المقابلة للإضرار الأخرى التي تكون لحقتهــــا من جراء اخلال المتعاتد بتنفيذ شروط العقد الادارى ، خاصعة اذا كان التامين المودع لا يكفى لجبر كافة الاضرار جبرا شاملا وانيسا ، والقسول يغير هذا النظر يؤدي الى شذوذ في تطبيق أحكام العقد الاداري اذ من السلم أن لجهة الإدارة الحق في توقيع غرامات تأخير على المتعهد الذي يتأخر في تنفيذ التزاماته في المواعيد ، ومن المسلم أيضا أن لها الحق في مصادرة التابين عند وقوع الاخلال ، وذلك دون هاجة لاثبات ركن الضرر ، لا لأن هــذا الركن غير مشترط امسلا ، وانها لأنه ركن يفترض في عقد أداري بفرض غير قابل لاثبات العكس ــ فلا يجوز المتعاقد مع حهة الادارة أن يثبت أن الفرر الذي لحق الادارة يقل عن التسمامين للم ومن ثم لا يتمسور ، والامر كذلك ، أن لا يكون للادارة الحق في الرجوع على المتمهد المتمر ، بالتمويض الذي يمادل ميهة الاضرار في الحالة التي تجاوز فيها هذه التيمسة مبلغ التسسامين المودع . بل يحق لجهة الادارة بغير شك أن تطالب المتعاقد معها بتكملة ما يزيد على مبلغ التسامين الذي لا يني بالتمويضات اللازمة عبا أصاب جهـة الادارة من أضرار حقيقية وغملية . ذلك أن التسما بن قد يبثل الحد الادنى للتعويض الذي يحق

للادارة اقتضاؤه ، ولكنه ، يتينا ، لا يمثــل الحد الاتمى لما قد يطلب. من تعويض .

( طعن رقم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق -- جلسة ١٩٦٥/١/٢ )

### قاعستة رقسم ( ٦٧٧ )

#### المسطا:

رجوع جهة الادارة بالتمويضات الأخرى عند مصادرة التلبين الذي يقل. عن مستوى التمويض الكامل — اساسه في حالة فسخ المقد — القواعد المامة في المقود والتي تقضى بان كل خطأ ترتب عليه ضرر يلزم من ارتكبه بالتعويض — صور من الإضرار التي يجرى التعويض عنها .

#### ملخص الحسكم :

ان رجوع الادارة بالتعويضات الأخرى ، على المتعلقد معها المقصر في حقها ، عند مصادرة التأمين الذي يقل عن مستوى التعويض السكامل لا يستند الى اعتبسار المقد قائمسا ، ومنفسذا على حساب المتعاقد ، مع انه سبق نصخه — على نحو ما اتجه اليه الحكم المطعون نبه — وانها يستند ذلك الرجوع ، الى احكام القواعد العامة في أي عقد كان ، وتلك الاحسكام تقضى بأن كل خطأ ترتب عليه ضرر بلزم من ارتكبه بالتعويض ويقسدر تيمة الضرر ، وهذه الاحكام لا تتعارض البنة مع فسكرة التامين في العقود الادارية بوجه عام ، ولا غرو أن فروق اسعار ، ونزول جعول المقاصف ؛ وما يضيع على جهة الادارة من كسب محقق ، كل أولئك تمثل في حقيقتها أضرار فعلية وقيها معلومة لاحقت الادارة ونعساقبت عليها من جراء اخلال المتعلقد معها بتنفيذ ما التزم به قبلها .

( طعن رتم ١٢٨٩ لسنة ٨ ق - جلسة ١٢٨٥/١/١ )

# قاعسدة رقسم ( ۱۳۸ )

#### المِسطة:

الجزاءات التى تبلك الادارة توقيعها على المتعاقد معها الذى اخل بالتزاءات التي تبلك الادارة التلبين والمطالبة بالتعويض الكامل بمناط جواز الجبع بينهما — هو بحسب الشروط المصوص عليها في المقد وعدم انصراف نية المتعاقدين الى اعتبار المصادرة تعويضا أو جزءا منه — مثال بالتسبة المقد استفلال بقصف .

# بلقص الحسكم :

بمان من الإطلاع على بنود العقد الميرم بين محافظة القنساة والمطعون عليه وفي نطاق مواد الشروط الخاصة بمزايدات استغلال المتصف المذكور الا تثريب على الوزارة الطاعنة اذا استعبلت حقها الذي خولتها أماه بنود العقد وشروط المزايدة فالغت العقد وصادرت التسأمين وراحت أيضا تطالب بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بها من جسراء اخسلال المتعاقد معها بالشروط المتفق عليها ممصادرة مبلغ التامين في الحسالة الراهنة هي بهثابة جزاء من الحزاءات التي تهلك محافظة التنساة المتعاقدة توقيعها على الطرف المتعاقد معها عندما يخل بالنزاماته وذلك بمتنضى المادة ٢١ من شروط العقد المبرم بينه....ا وبين المدعى عليه بسبب وقوع هذا الإخلال في ذاته ، أما الطالبة بالتعويض فيقصد بها مواجهة الإضرار التي لحقت بالادارة من جراء خطأ المتمساقد معها وقد نصت المادة ٢١ من شروط الاستفلال على أن لجهة الادارة أن تعتبر هذا العقد ملغى وانه يترتب على هذا الالفاء اعتبار التأمين المودع من حق البلوكات وذلك كله دون مساس بحقها في الرجوع على المتمهد بالتعويض عن الاضرار التي تلحقها نتيجة الخلال المتعهد بتعه ....دانه اذا كان لذلك وجه نليس ثبة ... في الخصوصية المعروضة ... ما يمنع من الجمع بين هذا الجسسزاء والتعويض في العقد الإداري المبرم بين الطرفين ، فلكل منهما سببه ومبرراته ولا تمارض بين هذا الجزاء والتمويض ولا بين أيهما وبين نسخ المتد .

ولا وجه القيساس بها سبق أن تضت به هذه المحكمة في الطعن رتم ١١٥٦ السنة ه التضائية بن عدم جواز الجمع بين تعويضين في وقت واحد وبين واقع الحال في خصوصية الدعوى المطروحة لاختالات وتالغ المنزاع وشروط التعاقد وطبيعة البالغ المطالب بها في كل منها غالمازعة الراهنة أنها يحكم وقائعها ما تخصص بالنص في شروط التصاقد وهي شروط صحيحة وبشروعة في مجال العقد الادارى ويتعين اعبالها وتتضى هذه الشروط باستقلال بصادرة ببلغ السابين عن المطالبة بالتعويض المكامل المستحق عن الاضرار الناتجة عن اخلال المتعد بتنفيذ التزاماته طفائشة عن العقد أذ يؤخذ بنها أن نية المتعادين لم تنصرف إلى اعتبار بصادرة التأمين تعويضا أو اجراء عن التعويض المستحق عن هذه الاضرار المدراد الذي لا تقوم معه فكرة الجمع بين تعويضين .

( طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٨ )

# قاعسدة رقسم ( ٦٣٩ )

#### : 12-41

جواز اللجمع بين التمويض وبصادرة التأمين عند نسخ المقد ... شرط فلك ... لتجاوز الشرر تمية التأمين وعدم حظر المقد الادارى هذا الجمع صراحة ... اساس ذلك ... اختلاف التمويض عن مصادرة التأمين في الطبيعة والسبب والمفاية ... الاول مرده القواعد الماية في المقود الدنية والادارية على السواء جبرا تضرر تماقدى والثاني جزاء مالى الادارة توقيعه في المقود الادارية وحدها .

# ملغص الحكم:

أن البند « 18 » بن الشروط العابة للعطاء بنص على أن « تدفع تبهة الاجرة التي يتفق عليها إلى خزيفة المسلحة بقدما في اليوم الاول من كل شبهر ، واذا تأخر المتعد في دفع الإيجار في المسلد المحدد غلامملحة الحق في نسخ المقد ومصادرة التأمين » .

ولئن كان لم يرد في النند المذكور النص ، علاوة على مصادرة التابين ،-على حق المملحة في التعويض عبا لحقها من ضرر بسبب عدم قيام المتعهد بالتزامه الا أن مجرد عدم النص على ذلك لا يؤدي في حالة نسخ العتد: الى حظر الجمع بين التعويض ومصادرة التأمين . ذلك أن نسم العقد ... أيا كان هذا العقد \_ يخضع لقاعدة قانونية علمة تقضى بأن للدائن الذي أجيب الى مسمح العقد أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر على المدين . اذا كان عدم تيام هذا المدين بتنهييذ التزامه راجعا الى خطئه لاهم....ال او تعبد وترتب على هذا الخطا ضرر . وهذه القساعدة بحكم عبوميتها تطبق في حالة نسخ العقد الاداري كما تطبق في حالة نسخ العقد المدني على حد سواء . وبن ثم نان هذا التعويض الذي برده الى التسواعد القانونية العامة مستقل في سببه كسا أنه مختلف في طبيعته ووجهته وغايته عن شرط مصادرة التامين الذي هو احد الجزاءات المالية التي جرى العرف الاداري على اشستراطها في العقسد الاداري ، والتي مردها الى ما يتميز به المقد الادارى عن المقسد المدنى من طابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب وجسه المملحة العابة في شانه على مصلحة الانراد الخاصة وهذا الطابع الخاص هو الذي يترتب عليه تبتع الادارة في المقدة الاداري بسلطات متعددة منها سلطة توتيع الجزاءات المالية التي من بينها مسادرة التامين . وما دام السبب في كل من مصادرة التامين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والفاية في كل منهما متباينة فلا تثريب أن اجتمسم في حالة نسخ العقد الاداري مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض اذ لا يعتبر الجمسع بينهما ازدواجا للتعويض ومحظورا ، حتى ولو لم ينص في العقد الاداري على استحقاق التعويض لأن استحقاقه كما سلف البيان انها هو تطبيق للقواعد العابة ، وقد جاءت المادة « ١٠٥ » من القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٧ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات مؤكدة لهذا. الاصل العمل اذ نصت على أنه « . . . وللوزارة أو المعلمة أو السملاح في حِللة عدم تيام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خالاله المهلة الاضمانية أن تتخذ أحد الاجمرامين التاليين ونقمما لما تتنضيه مصلحة العمل :

(1) شراء الاصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه.

(ب) انهاء التعاقد غيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين ... وذلك دون اخلال بحق الوزارة أو المسلحة أو السلاح في المطابة بالتعويض » .

وغنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض رهين بالا يحظر العقد الادارى صراحة هذا الجسيع وأن يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التامين ، أي يجاوز قيبة التعامين ، ماذا كانت مسلمادرة التامين قد جبرت الضرر كله ، ملا محل للتعويض بالتطبيق للتواعد العلبة ما لم يتفق على خلاف ذلك ، وغير خاف أن هذه التحفظ الت التي ترد على المبدأ العام المشار اليه توجب النظر الى كل حالة على حدة يحسب الشروط التي أبريت نيها وبحسب ظروف أحوالهسسا وبالبساتها وتدعو الى التزام الحذر في تعبيم حكم حالة بذاتها على ساثر الحسسالات الاخرى التي تد تبدو متهاثلة . وفي هذا المقام يهم المحكهة أن تنبه الى عدم قيسام التعارض بين المبدأ العام سسالف البيان بالتحفظات التي ترد عليه على النحو المنصل آنفا وبين ما سبق أن قضت به في ٢٥ من نبراير سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥ القضائية ، متضاء هذه المحكمة في الطعن المذكور انها يحمل - كما جاء صراحة في اسسباب الحكم المشار اليه مترونة بظروف الخصوصية التي مصل ميها \_ على ان التمويض المسالب به كان يتل عن البسلغ الذي حصلت عليه الوزارة معلا بمسادرتها للتأمين أي أن مصادرة التسامين قد جبرت الضرر كله .

( طمن رقم ١٣١٦ لسنة ٧ ق -- جلسة ١٣١٢/٢/٢١ )

# قاعسدة رقسم ( ٦٤٠ )

#### المسطا:

التابين الودع يبثل الحد الابنى التمويش ولكن لا يبثل الحد الاعلى — اذا كانت قيبة الكلين لا نفى وحدها بجبر القدر فأنه يتمين الحكم بالتمويش الكافي لجبره بالاضافة الى القابين •

14 3F - 3 A1 }

## ملخص العسكم :

ان النابين المودع الضبان تنفيسة المعتسد انها يمثل الحسد الادنى للتمويض الذيحق للادارة التضاؤه وبحيث لا يتبل من المتعساد المتصر أن يثبت أن الضرر يتل عن مبلغ التعويض الا أنه لا يمثل يقينسا الحسد الاتمى ، عاذا كانت محسادرة التابين تد جبرت الضرر كله عائه لا محسل طحكم بالتعويض ما لم يتفق على غير ذلك ، ثما أذا كانت تبهة التسبابين لا تتى وحدها بجبر الضرر غائه يتمين الحسكم بالتعويض السكافي لجبره بالإضافة الى التابين ، وبن ثم غانه ينبغى في حساب التعويض المستحق مراماة خصم التابين منه .

( طعن رتم ٥٠٨ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٦٧/١١/١٨ )

# رابعا -- القسوالد التسلخمية

## المحث الأول

أستحقاق الغوائد التلخيية دون البسات الضزر

### قاعدة رقم ( ١١)٢ )

#### المسطاء:

الفوائد التاخية ... استحقاق الدائن اياها دون حاجة الى نبسوت خرر لحقه من التسلخي وفقا اتص المائين ٢٢٦ و ٢٢٨ من القسسانون الدنى ... لا يفعى من هذا الحكم القول بعدم جواز الجمع بين تعويضين باعتبار أن هذه الفوائد لا تخرج عن كونها تعويضا ... تطبيق حكم هاتين المائتين في نطاق الروابط المقدية الادارية باعتباره من الاصول العابة في الالتزامات ... رفض الحكم بالفوائد التأخيرية يعتبر خطا في تأويل القانون وتطبيقه .

# ملخص الحسكم :

لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن الفوائد لا تخرج عن كونها تعويضا ، وأن المبلغ المطلوب به لا يخرج هو أيضا عن كونه تعويضا ، وأن المبلغ المطلوب في تعويضا وأخر أذ يكنى لجبر الضرر الحكم للوزارة بالمبلغ ، لا وجه لذلك بعد أن استقرت أحسكام هذه المحكمة على أن القوائد المطلوبة في مسل هذه التضية أنها هي قوائد تأخيية عن مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب ، لأن العقد قد أرسى قواعد تحسديد وبيسان مقداره . غاذا تأخر المدين في الوفاء بالمبلغ من النقود المعلوم المقدار وقت الطابة به حسبها صلف الإيضاح غان الدائن يستحق الفوائد القساتونية وقال النص المادة ( ٢٢٦ ) من القاتون المدنى ، وذلك من تاريخ المطلبة الم

المعنسائية بها والصرر مغنرض في هذه الحالة بحكم القانون وقد نصبته المعدد ( ٢٢٨ ) من القانون الكني على أنه لا يضترط لاستحقاق غوائد التساخير تانونية كانت أو انتسائية أن يثبت الدائن ضررا لحته في هذا التاخير ، فيع أن غوائد التساخير ليست على وجه الإجبال الا صسورة من صور التعويض ، الا أنها تستحق دون أن يلزم الدائن باثبات خطسا المدين ، بل ولا باتلهة الدليل على ضرر حل به ، فالأسئل أن تقسيير هذه القوائد معر جزاق ، سسواء أحسبت على أسساس السعر القانوني أم على اساس صعر انفسائي ، وغنى عن القول أن المادتين ( ٢٣٦ و ٢٣٨ ) السسائف الاشرادة اليهما ولأن كانتا قد وردتا في التقنين المدنى الا أنه سسبق لهذه المحكمة أن قضت بتطبيق أحكامها في نطساق الروابط العقدية الادارية ، باعتبار أن هذه الإحكام هي من الاصول العامة في الالتزايات .

وتأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ تشى برغض طلبه 
هذه الفوائد التأخيبة قد أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

( طعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٦ ق سه جلسة ٢٠١٤/١١/١٧ ﴾

# المبحث القسساني تاريخ سريان الفوائد القسلخيية

# قاعستة رقسم ( ٦٤٢ ) `

#### : 6-49

حق الإدارة في الرجوع على المتماقد المقصر بفرق الثبن الذي تكينته والمصارية الادارية وغرامة التأخير ... سريان الفوائد القساتونية على هذه المالية المطالبة القضائية بواقع ٤٪ سنويا ... أسباس ذلك من شما المدالة ٢٢٩ من القاتون المنبى .

## ملخص الحسكم :

ان قوائد فرق الثين الذي مات على الادارة بسبب تقصير المطعون خدده والذي حق لها الرجوع به عليه وهو جلغ نقدى كيا أن هذا الوصف يصدق على المصاريف الادارية باعتبارها مكلة لغرق الثهان وملحقاته كيا يصدق على غرامة التأخير التي هي تعويض اتفاتي جزائي عبا اصاب المرفق المسلم من ضرر مرده اخسلال بحسن سديره وهو ضرر منترض يختلف في طبيعته وسببه عن المضرر الناتيج من تحبل الادارة نرق النهان وملحقاته والتعويض المستحق عن هذين المضررين مكبل للأخر كان شدقا هذا التعويض بعلومي المتدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوقاء بهما غانه يرتكب بذلك خطاً يختلف عن خطئه الاصلي في التقدير ع ويتبني على ذلك أن المقصر تجرى في شانه الفوائد التانونية عن المسلى في الملكة المدورة كله من تاريخ المطالبة التضائية بواقع ع الاستورا ونقسا لنص

(طعن رقم ) ٩ أسنة ٩ ق ــ جلسة ١١/١١/ (١٩٦٥)

## قاعبدة رقيم ( ٦٤٣ )

#### المسادا :

نص لائمة المنافسات والزايدات على قيمة المعروفات الادارية ... اعتبار هذه المعروفات معلومة القدار وقت رفع الدعوى ... استحقاق الفوائد القانونية في هذه الحالة من تاريخ المطالبة القضائية وليس من تاريخ معدور الحكم .

# يكفص المسكم :

لما كان متسدار المعروفات الادارية تابلا للتحديد بالنسبة المتصوص عليها في لائحة المناتسسسات والمزايدات ومن ثم فهو المتدار وقت رفع المعوى ، فاته يتمين الحكم بالفوائد التساتونية المستحتة عنه محسوبة من تلويخ المطابة التفسائية وليس من تاريخ صدور الحكم بها وفقا لحسكم الملاق، ٢٣٣ من المتاتون المدنى .

(طعن رقم ١١٦٣ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١١٣/١٢/٢٣):

# المحث اللسبالث

# ما تسرى عليه الفوالد التسلخيية

#### قاصية رقيم ( ١٩٤٤ )

#### المسطا:

اخلال المتعبد بالتزاملته ... حق الادارة في الرجوع عليه بغرق المهان الفوائد تكبدته في شراء الاصناف التي امتنع عن توريدها ... سريان الفوائد المتاونية على هذا الفرق ... المساريف الادارية التي تستحقها الادارة باعتبارها مكبلة لفرق اللبن وكذا غرابة التلخير التي تعد تعويضا الفائير... جزافيا ... سريان الفوائد القانونية على كل منهما .

# بلخص الصنكم :

ان الفوائد القانونية التى تستعق على غرق الثين الذى تتجندته الادارة في شراء الاصناف التى المتنع المتمهد عن توريدها ، والذى يحق لهسا الرجوع عليه به طبقا لشروط العطاء نتيجة لاخلاله بالتزامه ، بوصف هذا الغرق مبلغا نقديا تعويضا عها تحيلته الادارة بخطأ المتمهد بسبب عدم قيسابه بتنفيذ التزامه التعاقدى ، وهو توريد الاصناف المتنق عليها في المساد المحدد ، كما يمسدق على المساريف الادارية باعتبارها مكلة لفرق الثبن المشار اليه ولمحقة به ، ويمدق أيضا على غرامة التأخير التى هي تعويض اتفاتي جزاف عها أصاب المرفق العلم من ضرر مرده الى الاخلال بحسسن سير هذا المرفق نتيجة تعطيل حصوله على الاصناف المتعاقد على توريدها في الوقت المناسب الذي قدرت الادارة احتيساج المرفق اليها نيه الى أن تم لها شراؤها على حساب المتعهد المتخلف من متعهد آخر بحوجب مناتمسة لها شراؤها على حساب المتعهد المتخلف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من محلية ، وهو ضرر مفترض يخطف في طبيعته وسببه عن الضرر الناتج من محلية ،

تحيل الادارة غرق الثبن وملحقاته ، والتعويض المستحق عن كل من هذين الفررين مكيل للآخر . ومتى كان شقا هذا التعويض مطومى المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء بهيا غلته يرتكب بذلك خطأ يختلف عن خطئه الإصلى في التقسير في التوريد ، هو مجرد التأخر في ذاته في الوغاء بهذا المبلغ من النقسود الذي عين مقسداره على الاسمس المقسمة بمتنفى شروط المقسمد والذي اصبح معلوما له ومستحقا في ذمته وأن نازع في النزامه به ، وينبني على هذا سريان الغوائد القانونية في حقه عن المبلغ المذكور من تاريخ المالية القضائية بها ونقا لنص المادة ٢٢٦ من القسانون

(طعن رقم ٣١ه لسنة ٤ ق ــ جلسة ٢٦/٣/١٦)

# قاعسدة رقسم ( ٦٤٥ )

#### المسطا:

فوائد قاتونية — استحقاق هذه القوائد على ما يستحق لجهة الادارة في ذبة المتمهد المخل بالتراباته من فرق السمر الذي تكينته نتيجة اعادة التشغيل على حسابه وكذلك قبية الدمغة المستحقة قاتونا على اوامر التوريد فضلا عن المساريف الادارية باعتبارها مكبلة لفرق السمر وملحقة به وعلى غرابة التلفي .

# ملخص العسكم:

ان هذه المحكمة سبق أن قضت بأن المادة ٢٣٦ من القانون المدنى التى تنص على أنه و أذا كان محل الانتزام مبلغا من النقود ، وكان معلوم المتدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوقاء به كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد تدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية وتسرى هذه الفسوائد من تاريخ المطابعة المتضائية بها أن لم يحدد "تفاق أو العرف التجاري تاريخا

اخر اسرياتها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره » . وإنه إذا كان ثية تمهد يققسن المتزاما أصليا من جانب الدمي عليه هو التزام بمهسل محله توريد سلمة متعاقد عليها حكها هو الحسال في خصوصية هذه الدعوى ــ وكان من المتعق عليه أنه في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها المتد ، يترتب في ذمة المتمهد التزام آخر : كاثر احتياطي لعدم الوماء مطه اداء مبلغ من النقود معلوم المتدار ، وكان الثابت أن المدعى عليه قد تأخر في الوقاء به على الرغم من المطالبة الودية ، فانه يستحق على هذا البلغ فوائد تأخيرية لصالح الحكوم له بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطسالية القضسائية ، ولا وجه للتحدي بأن اللوائد لا تحرج عن كونها تعويضاً وأن المبلغ المطالب به لا يعدو أن يكون هو أيضًا تعويضًا وأنه لا يجوز الجمع بين تعويض وآخر لذلك كله متى كانت الغوائد المطلوبة هي نوائد ناخيرية عن مبلغ من النقرد معلوم المندار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به فيستحق الدائن النوائد القانونية بالتطبيق للمادة ٢٢٦ من التسانون المدنى من تاريخ المطسسالبة المعضائية بها ، والضرر منترض في هذه الحسالة بحكم القانون ونتا للمادة ٢٢٨ من القانون الدنى التي تنص على انه « لا يشترط لاستحقاق غوائد المناخير تاتونية كاتت أو القساتية أن يُثبت الدائن ضررا لحته من هسذا التأخير ، وما تقدم يصدق على مرق السعر الذي تكبدته الجهة الادارية في تشغيل الاصناف التي رفضتها لعدم مطابقتها شروط المواصيفات المتعاقد عليها ، ويحق للجهة الادارية الرجوح على المدعى عليه طبقا لحكم المادة ١٠٥ من لائحة المناتسات والمزايدات لاخلاله بالتزاماته كما يصدق على قيمة الدمغة المستحقة قانونا على أوامر التوريد وكذا المساريف الادارية باعتبارها مكبلة لغرق السعر وملحقاته به وعلى غرامة التساخير التي هي تعويض أتفساتى جزافي عهما أصماب المرفق العمام من ضرر بسبب تعطيل حصوله على الاصناف المتعاقد على توريدها في الوقت المتنق عليه وهو ضرر مغترض يختلف في طبيعته وسبيه عن الضرر الناتج من تحمسل الادارة فرق السمر وبلحقاته ولما كانت هذه المبالغ مطوبة المقدار وتت الطلب وتأخر المدعى في الوفاء بها مانه يكون بذلك قد ارتكب خطسا يختلفه عن خطئه الاصلى فى الاخلال بالتوريد يستوجب سريان الفوائد فى حقه من المبلغ الذى تقاعس عن الوفاء به وذلك من تأريخ الطالبة القضائية وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدنى .

( طعن رقم ٦٦٩ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦١)

### قاصمة رقام ( ١٤٢)

: المسطا

سريان الفوائد على الغرامات المحكوم بها وعلى التعويض المستحق عن الاخلال بالالتزامات التماثدية .

# ملخص الحسكم :

ببين من الرجوع الى احكام المادة ٢٢٦ من القانون المدنى ، وهى من الاصول العامة للالتزامات التى جرى تفساء هذه المحكمة على تطبيقها على الروابط المعتبة الادارية متى كان محل الالتزام مبلغا من النقصود وكان معلوم المتدار عند الطلب وتأخر المعين فى الوفاء به فاته يكون ملزما بان يدغع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد تدرها ٤ لم فى المسائل المنية ... وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطسلية القضسائية ما لم يحدد الاتفاق ، والعرف التجارى تاريخا آخر ليس لسرياتها ، وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره .

المستفاد من ذلك أن منساط اسستحقاق غوائد التساغير من تاريخ المطالبة التضائية طبقا للهادة ٢٢٦ من القانون المدنى أن يكون محل الالتزام مبلغا من النتود معلوم المتسدار وقت رفع الدعوى وأن يتساخر المدين في الوغاء به . ولما كانت قبية فمسائل النخيل التالغة التي لم ير الحكم المطمون فيه استحقاق الفوائد القانونية بالنسبة لها أنها تبتسل تعويضا مترتبسسا على اخلال المطعون ضده بالتزامه التمهدي بالمحافظة على فسائل النخيل على ادخلال المفاورة مها ، وقد ترتب على هذا الاخلال الحف كيسة المسائل

# - 14/19 -

المشار اليها والتي حدد المقد تبية النسبلة الواحدة منها ببلغ ١٦٥ مليها الا ان الجهة الادارية اقتصرت على المطالبة ببلغ مألة وخبسين مليها للنسبلة الواحدة على الساس ان هذا هو المسلخ الذي عوضت على الساسه اصحاب هذه النسائل ومن ثم يتمين الحكم بالزام المدعى عليه بالنسوائد القانونية بالنسبة الى مبلغ التعويض المستحق عن النسائل التالغة وقدره ٥٠٠ مليم و ٢٥٧٢ جنيه ٠

( طعن رقم ١١٣٦ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٢/٢١ )

# خلسبا \_ الصبارية الادارية

#### المحث الاول

المساريف الادارية بن الجرزاءات التي توقعها الادارة

### قاعسدة رقسم ( ٦٤٧ )

### المِسطا:

نص الفقرة الثانية من المادة ١٠٥ من لائحة القاقصات والزايدات مان الوزارة او المصلحة في حالة عدم قيام المتعهد بالتوريد في المعاد المسحد بالمقد او خلال المهلة الاضافية شراء الاصناف التي لم يقم المتمهد بتوريدها مِن غيره على حسابه ويخصم من التامين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المسلحة إو اية مصلحة حكومية اخرى قيمة الزيادة في التمسن مضافا اليها مصروفات ادارية بواقع ٥٪ من قيبة الاصناف المستراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التأخير في التوريد ... اعتبار المساريف الإدارية من المزاءات التي توقعها الإدارة وفقا لاحكام لائحة الماقصات والزايدات التي تم التعاقد خلالها سواء نص في الشروط على اعمال اهكامها أو لم ينص - انتراض علم وقبول المتعاقد مع جهة الادارة باساليب ووسائل تعاقد الجهـة الإدارية والنصـوص التي تحـكم عقودها ... ورود هذه المادة في شان عقد التوريد لا يحول دون اعتبارها الواجبة التطبيق في شان عقود الاشغال المابة باعتبار انها تفصح عن نية الادارة في تحديد المساريف الإدارية التي تتبدتها في تنفيذ العقد الاداري الذي يختلف المتماقد معها على تنفيذه والتي يفترض أن يه َ ها ويقبل حكمها عليه .

#### ملخص الحسكم :

ومن حيث أنه عن المساريف الادارية الى تطلب بها جهة الادارة والتي حددتها ببلغ ١٤٤و ١٩٣ جنيها نتبثل في ١٠٪ من ختامي شركة . . . . للمقاولات . فاته لما كانت الفترة الثانية من الملاة ١٠٥ من لائحلة المناتصات والمزأيدات تقضى بأن الوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم تيام المتمهد بالتوريد في الميماد المحدد بالمقد أو خلال المهلة الاضافية أن نتخذ أحد الاجرائين التاليين ونقا لما تقتضيه مصلحة العمل .

شراء الاصناف التى لم يتم المتعهد بتوريدها ، ومن غيره على حسابه سواء بالمبارسة أو بمناتصات محليسة أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاتد عليها . ويخصم من التأمين الهودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المصلحة أو أية مصلحة حكومية أخرى تبسة الزيادة في ألثمن مضسافا أليها مصروفات أدارية بواتع ٥٪ من تبسة الاصناف المشتراه على حسابه وما يستحق من غرامة عن مدة التساخير في التوريد ....

و ومن حيث أن المسافريف الادارية من الجزاءات التى توقعها الادارة وفقا لاحكام لائحة المناقصات والمزايدات التى تم التماقد فى ظلما سواء نص فى شروط على اعهال احكامها أم لم ينص ، أذ ينترض علم وقبول المتماقد مع جهة الادارة بأساليب ووسائل تصاقد الجهة الادارية والنصوص التى تحكم عقودها ومن ثم تبول أحكام هذه المعقود فيها لم يرد نمس بشأنه ، ومن ثم تحسب هذه المصروفات بنسبة ٥٪ من الثين الجديد طبقا للهادة ١٠٥ المشار اليها ، أذ أنه ولو أن هذه المادة وردت فى شسان عقد التوريد الا أنها الواجبة التطبيق فى شأن عقود الاشفال المابة باعتبار أنها تنصح عن فية الادارة فى تحديدها للمصاريف الادارية التى تتكبدها فى تنفيذ العقد الادارى الذى يختلف المتماقد معها على تنفيذه والتى يفترض أن يعلمها ويقبل حكهها عليه .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم تستحق على الخدعى عليه مسارية ادارية تحسب بواقع 0 × من ختامى الاعبال الذي أستنت الى شركة . . . . للمتاولات والبالغ قدرها ٥٣٦٦ (١٣١٤ جنبها وبذلك تبلغ تبهة هذه المسارية ٥٧٧ (٢٠٣ جنبها .

(طمن رقم ١١٢ لسنة ١٧ ق -- جلسة ١٩٧٨/١/١٤)

# 

#### قامستة رقسم ( ١٤٨ )

#### : 45

التنفيذ على حساب التماقد التخلف عن اداء التسلين النهائي ــ لا يستتبع مطالبته بالمروفات الادارية الا اذا ثبت ان جهة الادارة قد تحبلت خسائر او لحقها اضرار نتيجة لتنفيذ العبل على حساب التماقد ــ بشال خلك ان تقوم باعادة الماقصة ــ اقتصار الجهة المماقدة على اخطار صاحب العطاء التالى بتنفيذ المبلن ــ ولا وجه البطائية بالمروفات ادارية .

## - بلخص المسكم :

انه عن المساريف الادارية التى تطالب بها المانظة المدعية غاته بكن التول باستحقاتها لها اذا اثبت أنها قد تحبلت خسساتر أو لحقتها اضرار من جراء تنفيذ العبل على حساب مورث المطعون ضدهن كما أذا كاتت قد قلمت باعادة اجراءات المناقصة من جديد . وما يقتضي ذلك من نشر جديد ووقت ونفقات ما كاتت التحليل لولا عدم قيام المتماتد معها بأداء التأمين النهائي . . ولكن لما كاتت المحافظة في الحالة الراهنة موضوع الدعوى لم تقم الا بلخطار صاحب العطاء التألي لتنفيذ العبلية ومن ثم غانها التسحوق المسارية الادارية المطاب بها .

( طعن رقم ۸۵۸ لسنة ١٠ ق ــ جلسة ١/١/١٢١ )

# البحث القــــالث المساريف الدارية في حالة اعادة الزايدة

قاصدة رقام ( ٦٤٩ )

المسطاء

المساريف الادارية التي تتكدها الإدارة في حالة اعلاة الزايدة ... التحديد الوارد في المادة ١٠٥٥ من لائحة المالقصات والزايدات ... سرياته على المقود الادارية بالإشغال المسابة رغم وروده في اللائحة خامسا بمقود التسويد .

# ملخص الحسكم :

أن المساريف الادارية من الجزاءات التي توقعها الادارة وفقا لاحكام لائحة المناهسات والمزايدات التي تم التعساقد في ظلالها سسواء نص في الشروط على اعمال احكامها أم لم ينص اذ يفترض علم وتبول المتعاقد مع جهة الادارة بأساليب ووسائل تماقد الجهة الادارية والنصوص التي تحكم عقودها ومن ثم تبول احكام هذه المعتود فيما لم يرد نص بشاته ومن ثم تحسب هذه المعروفات بنسبة ٥٪ من الثمن الجديد ، طبقا للهادة ١٠٥ من اللائحة سسالفة الذكر ، اذ أنه ولو أن هذه المادة وردت في شأن عقد التوريد الا أنها الواجبة التطبيق في شأن عقود الاشغال المسابة باعتبار أنها نفصح عن نبة الادارة في شحديدها للمصاريف الادارية التي يفترض في تنفيذ العقد الاداري الذي ينقلف المتعاقد ممها على تنفيذه والتي يفترض أن يعلمها ويتبل حكمها عليه .

( طعن رقم ١٤ لسنة ٩ ق \_ جلسة ١٩٦١/١٢/١١ )

# . قاعدة رقم ( ٦٥٠ )

#### : المسطا

ابرام المقد في ظل لائحة الماقصات والزايدات ــ لا وجه لخضوعه لاحكام اللائحة المالية للبيزانية والحسابات ــ خلو العقد من تحديد خاص للمصروفات الادارية التي تستحقها جهة الادارة في حالة سحب المهــل من المقاول واسناده الى غيره ــ تطبيق حكم المادة ١٠٥ من لائحة المقصات والزايدات المعلقة بعقد التوريد ٠

### ملخص الحسكم :

لما كان الثابت أن عدد المتاولة أبرم في ظل الأحدة المناصبات والمزايدات ونصت المادة ٢٢ منه على اعتبار احكامها متمبة ومكلة له ، مانه يتعين بادىء ذى بدء استبعاد احكام اللائحة الملية للميزانية والحسابات التي تستند اليها الوزارة — من مجال التطبيق أذ لا علاقة لاحسكامها بالمقد موضوع المنازعة المائلة ولما كانت شروط المقد القائمة لا تنضمن تحسديدا خاصا للمحروفات الادارية التي تستحقها الوزارة — متابل ما تتكبده عند منتب العمل من المقاول واسناده الى غيره بطريق المناتصة أو المهارسة فأنه يتعين طبقا لما سبق أن تضت به هذه المحكمة — اجراء حسكم الملادة وردت في خصوص المحروفات الادارية المتعلقة بعقد التوريد الا أنها وأن تفسح عن نبة الادارة في تحسديد متسدار المحروفات الادارية ما دامت لم تحدد في شروط المقسد وقد حددت هذه المادة المصروفات الادارية بنسبة تحدد في شروط المقسد وقد حددت هذه المادة المصروفات الادارية بنسبة وبن من قيمة ما يتم تنفيذه على حساب المتعاقد المتصر .

( طعن رتم ۱۱۲۳ لسنة ۱۶ ق ــ جلسة ۱۲/۲۲/۱۲/۲۳ )

#### : سادسا ـــ: التنفيــــذ: على حساب التعاقد

and the same of the same

#### البحث الأول

ماهيسة التنفيسد على حسساب المتعهسد المقصر

قاعدة رقم ( ١٥١ )

#### المسطا:

الشراء على حساب المتمهد القصر ... وسيلة لارغام المتماقد على تنفيذ المقد ، وجزاء تبلك الادارة توقيعه في حالة التقصي ... عدم التقيد في حكمه بقواعد القانون الدني ،

#### باخص العسكم:

ان الشراء على حساب المتعاقد المتصر وسيلة من وسسائل الضغط التى تستخدمها الادارة لارغام المتصاقد معها على تنفيذ العقد . وهو جزاء من الجزاءات التى تبلك الادارة توقيعها على المتعاقد معها والتى جرى العسرف الادارى على اشتراطها في العقود الادارية . والملحوظ في هذه الجزاءات أنها لا تتقيد في احكامها بقواعد القسائون المدنى حتى تتلاءم مع السرعة والمرونة التى يقتضيها حسن سير المرافق العامة .

(طمن رتم ۱۹۸۷ لسنة ٦ ق - جلسة ۱۹۲۲/۳/۱۷)

قاعدة رقم ( ۲۵۲ )

#### الجسدا:

القاعدة العابة في العقود بدنية أو ادارية أن يكون تثنيذها عينا ... (م ٥٥ - ج ١٨) اجراؤه يكون بواسطة الادارة على حساب المتعهد القصر ، لا عن طريق القضاء كها هو الثنان في المقود الدنية ... الشراء على حساب المتعهد القصر والزام الادارة اياه بغرق السعر ... عدم اعتباره عقوبة بل هو تطبيق القاعدة ســـاللهة الذكر ،

#### ملخص الحسكم :

من القواعد المسلمة في العقود مدنية كانت أو أدارية أن تنفذ الالتزامات عينا ماذا امتم المتمهد عن تنفيذ ما تمهد به جاز للطرف الآخر أن يجبره على الوقاء عينا مع تعويضه عن الضرر الذي ينشأ من اخلاله بتمهـــده ، وأنه ولئن كان التنفيذ عينا في المعاملات المنية لا يتم الا عن طريق القضاء ماته في المتود الادارية ، يكون تنفيذ الالتزام عينا بواسطة الادارة تتوم به متنسها وعلى حساب المتعاقد معها وتحت مسئوليته ، فالشراء على حساب المتعهد المقصر في تنفيذ تعهده والزامه بفرق السعر ليس عقوبة توقع عسلي المتعهد ، وأنما هو تطبيق لقاعدة تنفيذ الالتزام عينا تقوم به الادارة بنفسها عند اخلال المتماقد معها متمهده ضبانا لحسن سم الرانق العابة واطراد مسرها وبنما بن تعطلها بها قد يعرض الملحة العابة للضرر اذا توتنت هذه المرافق ، وذلك لأن العقود الادارية تنبيز عن العقود المدنية بطابع مناطه احتياجات المرفق الذي يستهدف العقد تسييره وتغليب وجه المسلحة العامة على مسلحة الافراد الخاصة ، فبينها تكون مسالح الطـــرفين في العقود المدنية متوازية ومنساوية ماتها في العقود الادارية غير متكانئة ، اذ يجب أن يعلو الصالح العام على المسالح الفردية الخاصة ، وهذه الفكرة هي التي تحكم الروابط الناشئة عن المقد الإداري .

( طعن رتم ۲۰۱۳ لسنة ٦ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١ )

# المحث التساني

# قرار سحب اعهـــال وتنفيذها على حســــاب القـــاول ليس قرارا اداريا

#### قاعسدة رقسم ( ۲۵۲ )

#### : المسطا

قرار سحب الاعبال وتنفيذها على حساب القاول ... تكييفه ... هو اعبراء تصدره الادارة تنفيذا للمقد ومستندا الى نصوصه وليس قرارا ادارية ... استبرار العقد الاصلى قائبا على ان يتم تنفيذه على حساب المسلقد الاصلى وفقا لما نصت عليه المادة ؟ ٩ من لائحة المناقسات والزايدات ... جواز اعادة المبلية الى المقاول بعد سحبها ... استقلال الإدارة بتقدير هذه المسلقة الموضوعية على ضوء المضمانات الجديدة التى تكفل انجاز الإعبال على نحو محتل المسلحة العابة .

# ملغص الحسكم:

اذا كان الثابت أن (مصلحة الطرق والنقل البرى) رأت سحب الاعبال من الشركة الننية للمقاولات (تكو) اعبالا لنص الحادة ٢٠٠ من الواصفات القياسية من المقد المبرم بين المصلحة والشركة المذكورة لتقسير الشركة وتراخيها في تنفيسذ المعتود ، وقد اعتسذرت الشركة عن هسذا التراخي والتقصير لظروف طارئة اسفرت عن أزمة مالية حلت بها فحالت بينها وبهيء تقيد الاعبال التي وكلت اليها في حينها ، ولكنها أبرمت بعد ذلك اتفسلتهن مع همخصين آخرين تعهدا بتنفيذ الاعبال وفقا لشروط المقسد ومواصفاته على أن يقوم بنك الجمهورية بتبويل العمليات ، وقد اشار بنك الجمهورية في كتابه الموجه الى وزير المواصلات بتاريخ ٢٨ من ينابر سنة ١٩٦٠ الى أن البنوك مجتمعة على استعداد لتمويل العمليات المتعاتد عليها مع الشركة

المذكورة بعد التنازل عنها ، وأن البنوك تد رتبت الأمر بينها وبين الشركة. والمقاولين من الباطن بطريقة تبعث على الاطبئنان وتكفل أنجاز الاعبال في القصر وقت ممكن .

وقد قررت المسلحة أنها لا ترى مانها من الناحية الفنيسة من قيسام الشركة بتنفيذ الاعمال على أن تقدم برنامجال زمنيا لسير الاعمال تقبله المسلحة وتلتزم به الشركة بحيث أن أى أخسالال في تنفيده يخول المسلحة حق سحب الاعمال وتنفيذها على حساب الشركة ومسئوليتها .

ولابداء الراى في هذا الموضوع يتمين تحديد التكييف القانوني لعبلية المسحب المنتسدم فكرها حوهل تعتبر قرارا قابلا أو غير قابل السحب أو الالفاء أم أنها مجرد اجراء اتخذته المسلحة استفادا الى نص من نصوص التعاقد المبرم بينها وبين الشركة فيجوز لها العسدول عنه متى رأت في العول تحتيقا لمسلحة علمة .

ويتمين التغرقة في هذا المستند بين نوعين من القرارات التي تصغرها: الادارة في شأن المقود الادارية .

النوع الاول: الترارات التى تصدرها الادارة اثناء المراحل التهيدية. للتعاتد وقبل ابرام المقد وهذه تسمى القرارات الادارية المنفسلة ، ومن هذا القبيل القرار الصادر بطرح العبل فى مناقصة والقرار الصادر باستبعاد احد المتناقصين والقرار الصادر بالغاء المناقصة او بارسائها على شسخص ممين وهذه قرارات ادارية نهائية شأنها فى ذلك شأن أى قرار ادارى نهائى وتنطبق عليها كانة الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ويجوز المطمن فيها بالالفاء فى المواعيد المقررة .

والنوع الثانى: ينتظم القرارات التى تصدرها الادارة تنفيذا لمقد من المقود الادارية واستنادا الى نص من نصوصه مثال ذلك القرار الصادر بسحب العمل من تعساقد معها والقرار المسادر بمسادرة التأمين المقدم منها أو بللغاء المقد ذاته وهذه القرارات لا تعتبر قرارات ادارية وتختص محكمة القضاء الادارى ينظر المنازعات التى تثور بشائها لا على اسساس لمختصاصها بالغاء القرارات الادارية النهائية ، وإنها على اسساس اعتبارها

المحكة ذات الولاية الكالمة في نظر المنازعات الناشئة عن المقود الادارية بالتطبيق للمادة الماشرة من تانون مجلس الدولة .

وعلى متنضى ما نتدم لا يكون الترار الصادر بسحب المسل من الشركة قرارا اداريا وانما هو مجرد اجراء اتخنته مصلحة الطسرق استنادا الى نص من نصوص العقد المبرم بينها وبين الشركة ومثل هذا الاجراء لا ينهى التماقد لانه مجرد اجراء تمهيدى يعقبه اجراء آخر واجهته المادة ٩٤ من لائحة المناتصات والمزايدات التى أجازت اللادارة أن نتوم بالعسل بننسها أو أن نطرح الاعمال التى لم نتم في مناقصة أو أن نتفق مع احد المساولين بطريق المهارسة لاتملم العمل . وفي هذه الحالات جميمها يظل العقد الاصلى قائما على أن يتم تنفيذه على حسساب المتعاقد الاحسسلى وتحت مسئوليته .

ومن حيث أنه يترتب على استبرار الرابطة العتدية بحكم اللازم جواز اعدادة العبلية الى الشركة بعد سحجها منها متى ما تدرت المسلحة ان الضمانات الجديدة التى تدمتها الشركة تجعلها اقدر من غيرها على اتمام العبل وهي مسألة موضوعية تستقل بها الادارة الا أن هذا لا يخل بحقها في أنهاء العقد متى ثبت اخلال الشركة بالتزاماتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى جواز العدول عن سحب الاعبال من الشركة الفنية للمقاولات ( تكو ) منى رأت المصلحة أن الضمانات الجديدة التى تدمتها الشركة والمصارف تكفل أنجاز العمل علجلا وعلى نحو يحتق المسلحة العامة .

( المتوى رقم ٣٩٦ في ١٩٦٠/٥/١٦ )

#### المحث الشسالث

الجزاءات التي توقع على المساقد هي التي نص عليها المقدد ، ما ورد بالأهام الماقية الساقد الماقية الماقي

#### قاعسدة رقسه (١٩٤)

#### المسطاة

الجـزاءات التى توقع على المتحاقد هى التى نص عليها العقد الما ها نصت عليه لائحة الماقصات والزايدات فهى احكام تكييلية ــ القص فى المقد على اعادة البيع على حساب الراسى عليه الزاد في حالة تخلفه عن الداء الثبن ــ حتى الادارة في تطبيق هذا الجزاء ــ الجمع بينه وبين فســخ. العقد وبصادرة التابين ــ جائز ،

# علقص الحسكم :

ان الاصل في المقد الادارى شانه في ذلك شأن سائر المقود التي تتخضع لاحكام القانون الخاص أنه يتم بتوافق ارادتين تتجهان الى احداث أثر قانونى معين هو انشـــاء النزام او تعديله ، ومن ثم غاذا ما توقع المتعاقدان في المقد الادارى أخطاء معينة ووضعا لها جزاءات بمينها ، غانه يقمين التقيد بها جاء في المقد في هذا الصدد ، دون الرجوع الى أحــكام لاتحة المناقصات والمزايدات الصادرة بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم الاحكام التي تضينتها اللائحة المذكورة في هذا الشأن هي من الاحـــكام التي تضينتها اللائحة المذكورة في هذا الشأن هي من الاحـــكام التي يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

ومن حيث أن المدمى عليه اخطر فى ١٩ من ديسمبر سسنة ١٩٦٢ ببلوانفة على عطاته ورسو المزاد مثار الدعوى عليه وبطالبته بأداء ثمن البيع واستلامه ثم نبه الى تنفيسند التزاماته هذه تليفونيا وبالكسابين المؤرخين فى ٣١ من ينسلير سنة ١٩٦٣ ، ١٧ من يونية سسنة ١٩٦٣ دون ثبة استجابة ، غانه يكون بذلك قد اخل بما النزم به فى البند السسادس من الشروط العلبة للعقد من أداء الثمن وتسلم الاسناف المبيعة فى اسرع وقت مبكن وفى ميعاد لا يتجاوز أسبوعا من تاريخ اخطاره . ولما كان المعقد قد انطوى على الجزاءات التى يخضع لها المتعقد مع جهة الادارة الما نظل بهذا الالتزام غانه يتعين أعبال متتضاها دون الرجوع فى شانها الى ما نضبنته الأحة المناقصات والمزايدات المنكورة من أحاكام أخسرى قد تكون مخالفة لما أتفق عليه المتعاقدان .

ومن حيث أن الشروط العامة للعقد تتضى في البند الخامس منه بانه اذا تأخر صاحب العطال المعتبد في دعع الثبن كان للوزارة الحق في مصادرة التسامين المدقوع منه مع تطبيق الاجراءات الآخرى المنصوص عليها في البند الثابن ، وقد نص هذا البند في الفقرة الاولى منسه على الله اذا ابتنع مقدم المطاء المعتبد أو تأخر في دفع باتني الثبن خلال اسبوع من تاريخ اخطاره باعتباد عطائه يصادر التابين المدنوع منه وتعرض الصفقة للبيع ثانية . ونصت الغقرة التسمانية منه على أنه اذا أخل بأي شرط من الشروط المتقدمة للوزارة الحق في مصادرة تأميناته المدفوعة منه دون حاجة الى انذار أو تنبيه أو أجراء ما مضلا عن حتما في أعادة البيع على حسابه وعن حقها في المطالبة بالغوائد والفروق والملحقات والتعويضات وغيرها . واذا كانت النقرة الاولى من البند الثامن المذكور قد تضت بانه في حالة امتناع الراسي عليه المزاد او تأخره في دغع الثبن خالال اسبوع من تاريخ اخطساره باعتماد عطساته يصادر التأمين المدنوع منه وتعسرض الصفقة للبيع ثانية دون النص على أن تكون اعادة البيع على حسابه ، وهو ما اتخذه الحكم المطعون فيه اساسا لما قضى به من أن العقد لا يجيز البيع على حساب المدعى عليه الذي امتنع عن أداء الثبن وتسلم المبيع . واذا كان الامر كذلك الا أن الاصل في تفسير العقود هو البحث عن النيسة

الشتركة للمتماتدين ، ويستهدى في الكشف عن هذه النية الشسستركة معوامل متعددة منها أن عبارات العقد تنسر بعضها البعض بمعنى أنه لا يجوز عزل العبارة الواحدة عن يتية العبارات بل يجب تنسيرها باعتبارها حزءا من كل وهو العقد ، فقد تكون العبارة مطلقة ولكن تحددها عبارة ممايتة أو لاحتة ، وقد تقرر المبارة أصلا يرد عليه استثناء قبلها أو بعدها وقد تكون المبارة مبهمة وتفسرها عبارة وردت في موضع آخر ، ويتبحيص نصوص العقد وعباراته يبين أتها لا تنطوى على ما يسوغ القول بأن النية المستركة للطرفين قد اتجهت الى اعفاء المتعاقد مع جهسة الادارة من البيع على حسابه اذا امتنع عن دمع باتى الثبن خلال اسبوع من تاريخ اخطساره ماعتماد عطائه اكتفاء بمصادرة التأمين المدفوع منه ، والواقع أن العكس هو الصحيح . نقد نصت الفقرة الثانية من البند الثامن المذكور صراحة على انه اذا أخل المتعاقد معه بأي شرط من شروط العقد المتقدمة على هذه النترة ، يكون لجهة الادارة الحق فاعادة البيع على حسابه وذلك بالإضائة الى مصادرة التامين المدموع منه والمطالبة بالموائد والفروق والمحتسات والتعويضات وغيرها . ومما لا شك فيه أن الامتنساع عن أداء بأتى الثبن وتسلم المبيع هو قوام المتد وهدنه وهو بالتالى ليس نقط اهم شروط المقد بل هو في الواقع بن الابر الالتزام الأساسي, الذي يقوم عليه المقد . هذا واذا كانت الفقرة (٣) من البند السايم قد عرضت لحالة تأخر التماتد في حسلم الاصناف المبيعة بعد اداء ثمنها ورتبت على ذلك الحق في بيسع الاستاف لحسابه على أن يحاسب على فرق الثبن ورسم الارضية وما تكبدته جهة الادارة من مصروفات ، والحق في الا يرد له سوى المبلغ الذي حصل منه بعد خصم المصروفات التي تكبئتها الجهة الادارية مضافا اليها رسم الارضية أذا كان العقد قد عرض لهذه الحالة ووضع لها جزاءها على هذا النحو غلم يعد ثمة التزام في العتد ذو شأن يبكن أن تكون نية الطسرة بن تد اتجهت الى اخضاعه لحكم الفترة الثانية من البند الثامن المذكور الا حالة من يمتنع عن أداء الثبن وتسلم المبيع ، وبذلك تكون هذه الحالة هي المنية اساسا في هذه الفقرة ومما يؤكد ذلك أن الجزاء على عدم تصلم المبيسم مِالرغم مِن أَدَاء الثمن هو البيع لحساب المتعاقد مع التزامه بفروق الثبن في حالة البيسع بسعر أقل وعدم أحقيته في أن يرد اليسه غرق الثبن في . الله -

البيع بسعر أعلى والتزامه بكانة المساريف ورسم الارضية ، وفي هذا تكاد أن تنفق آثار البيسع على حساب المتعاقد مع البيسع لحسابه بها يسوغ معه القول بأن نية الطرفين لم تتجه الى حق جهة الادارة في البيع عسلى حساب من يعتبع عن اداء الثمن وتسلم المبيع وهو الاخلال الاخطر شانا من مجرد عدم تسلم المبيع بالرغم من اداء الثمن وترتيبا على ذلك يكون لجهة الادارة الحق وفقا لشروط المقد في أن تعيد البيع على حساب الراسي عليه المزاد الذي يتخلف عن اداء الثمن وتسلم المبيع وتطالبه بها تتكسده في هذا الشان من مصروفات وتعويضات بالاضافة الى حتها في مصادرة التابين المدفوع منه .

ومن حيث أن ما أثاره الحكم المطعون فيه من عدم جواز الجمع بين فسخ " العقد ومصادرة التأمين وبين البيع على حساب المتعاقد ومطالبته بفروق الثبن والمساريف والتعويضات المترتبة على ذلك فلا حجة فيسه ذلك أنه رغبا عن أن المستندات المقدمة في الدعوى لم تتضمن ما يفيد أن جهــة الادارة مد قابت بنسخ العقد مثار المنسازعة ، غان نسخ العقد ... أيا كان هذا المتد ... يخضع لقاعدة تانونية عامة مؤداها أن للدائن في حالة نسيخ العقد أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر على المدين اذا كان عدم تيام هذا المدين بتنفيذ التزاماته راجعها الى خطئه ، وترتب على هذا الخطأ ضرر بالدائن وهذه القاعدة بحكم عموميتها تطبق في حالة نسخ العقد الادارى كبا تطبق في حالة فسنخ العقد المدنى على حد سواء ، ومن ثم قان هـــذا التعويض الذي مرده الى القواعد العامة - مختلف في طبيعته وغايته عن شرط مصادرة التمين وهو أحد الجزاءات الماثية التي جرى العرف الاداري على اشتراطها في العقد الاداري ، وما دام السبب في كل من مصادرة التامين والتعويض مستقلا والطبيعة والوجهة والغاية في كل منهما متبساينة غلا تثريب أن اجتمع في حالة نسخ العقد مع مصادرة التأمين واستحقاق التعويض اذ لا يعتبر بينهما ازدواجا للتعويض .

(طعن رقم ٩٣ه لسنة ١٥ ق ـ جلسة ١/١٢/١٢٧١)

# المحث الرابسي عدم انتهاء الرابطة المقنية بمجرد شراء الادارة على هسساب المتماقد المخطف

## قاعدة رقيم ( ٩٥٥ )

#### المسطا:

تخلف المتماقد عن التنفيذ وقيام الادارة بالشراء على حسابه ... مقتضاه عدم انتهاء الرابطة المقدية واستبرار المقد منتجا لاثاره ... اعتبار المماقد مسئولا عن عملية الشراء امام الادارة ... تحمله غرامة التلخي والمساريفة الادارية التي تتكدها في عملية الشراء .

## ملخص الحكم:

ان الشركة وان كانت قد توقفت عن التنفيسة بنفسسها الا ان الشركة وان كانت على حسابها ، ومن متنفى هذا الشراء على حسابها ، ومن متنفى هذا الشراء على حسابها عدم انهاء الرابطة العقدية واستبرار العقد منتجا الآثاره واعتبار الشركة هي المسئولة أمام الوزارة عن عملية الشراء ، غالشركة تعتبر من الناحية التانونية قد واسلت التنفيذ فيقع على عانتها غرامة التأخير والمساريف الادارية التي تكبدتها الوزارة في عملية الشراء .

( طعن رقم ۲۱۵۰ لسنة ٦ ق ــ جلسة ٢١٥/ ١٩٦٢ )

## قاقمسدة رقسم ( ۲۵۲ )

## البسيدا :

قيام الادارة بالشراء على حساب المتمهد ... لا يؤدى الى انهاء الرابطة

التماقدية بين الطرفين مادامت الإدارة لم تلجا الى الاجراء الاخر باتهاء التماقد. مع مصادرة التلمين •

#### ملخص الحسكم :

اذا ارادت الادارة الشراء على حساب المورد المتصر غاتها لا تنهى الرابطة التعاقدية ، وهذا واضح من صياغة المادة ١٠٥ من لاتصة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير الملية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ لتى تخير الادارة بين اتخاذ احد اجراءين في مواجهة المقصر : اما الشراء على حسابه وغقا للاحكام السابقة واما أنهاء التصاقد مع مسادرة التابين ، ذلك أن الشراء على حسابه لا يتضمن انهاء للمقدد بالنسبة اليه ، بل يظل هو المسئول أمام جهة الادارة وتتم عمليسة الشراء على حسابه وتحت مسئوليته المالية .

( طمن رقم ۹۹۳ لسنة ۸ ق سـ جلسة ۸/۲/۱۹۹۴ )

## قاصدة رقيم ( ١٥٧ )

#### الهسطا:

حقوق الادارة في حالة تقسي المتعاقد معها تقصيرا جسيها ... حقها في التنفيذ على حسابه أو أنهاء العقد ... العبرة في استخلاص أرادة الادارة ليسبت بالمنى الحرفي القرارها ... وجوب الاعتداد بالآثار ألتي رتبتها الادارة على تصرفها في على تصرفها الكشف عما قصنته في الحقيقة ... تعبير الإدارة عن تصرفها في بعض الاوراق بعبارة « الفاء المقد واعادة تلجير القصف على حساب المدعى عليه » ... هو في حقيقته تنفيذ على حسابه ما دابت قد اجتزات بالآثار التي تترتب على التنفيذ على حسابه م

#### ملخص الحسكم:

انه ولئن كان من المسلمات ان احلال الادارة شخصا آخر محل المتعاقد الذي قصر في تنفيذ التزاماته تقصصيرا جميما لا ينهي العقد بالنسبة

للبتماتد المقصر وأنه من ثم لا يكون مقبولا قانونا أن تلجأ الادارة ألى توقيع الجزاءين مما على المتماتد المقصر ، جزاء التنفيذ على حسابه وجزاء أنهاء المقد ، الا أنه أيضا من المسلمات أن اسستخلاص الادارة في هذا المسدد به وارادتها المنفردة هي المرجع وحدها في تمين أي جزاء استهدفت به تأمين سسير المرفق من الجزاءات التي يبيحها لها المقدد أو القيانون أو العرف الادارى بيان أن يبتحها لها المقدد أو التيانون أن يقف عند المعنى الحرف للالفاظ ، بل يجب أن يعتسد فيه بالآثار التي ربتها الادارة على تصرفها الكشف عما قصدت في الحتيقة أن توته من من جيزاء ،

وعلى متتضى ذلك ، فانه لما كانت مخسسازن حسكمدارية بوليس القاهرة وان كانت قد عبرت عن تصرفه ال بعض الاوراق بعبارة الفساء العقد واعادة تأجير المقصف على حساب المدعى عليه . الا أنها: أولا ... قرنت هذه العبسارة الرجوع عليه به بفسرق المسعر وهو الاثر المترتب على التنفيذ على حسسابه . ولم تشر الى مصادرة التامين وهو الاثر المترتب على الفاء العقد . وواقع الحال أن الخازن انبا تصسدت بعبارة الغاء العقد حجب المدعى عليه عن المقصف حنى يتسنى لها احلال آخر مطه \_ ثانيا \_ بينت المخازن في انذارها للمدعى عليه كما بينت الوزارة في جبيع مراحل الدعوى الراهنة بنردات المسالغ المسالب يهسا المذكور غلم تخسرج هذه المفردات عن الآثار التي تترتب على التنفيد على حسابه من فرق سعر وجعل متاخر ومصاريف ادارية ورسوم تهغة دون الآثار التي تترتب على الغاء العقد اذ هي لم تصادر النهايين وانها خصمته من جملة منسردات المبالغ المسالب بهسا ، وما دامت الاذارة في هذه الحالة نم تجمع بين الآثار التي تترتب على التنفيد على حسب المدعى عليه والآثار التي تترتب على الغاء العتد ، وانها اجتزات بالآثار ادتى تترتب على التنفيذ على حساب هذا الاخير ومسكت بأنها لم توقع عليه سوى جزاء التنفيذ على حسابه ، فلا تثريب عليها في ذلك . ويعتبر الجزاء الموقع على المدعى هو جزاء التنفيذ على حسابه دون جزاء الفساء المتسد

· ( طعن رقم ١٥٨ لسنة ٨ ق سـ جلسة ١٩٦٤/١/١٤ )

# البحث الفــــابس اســــاليب اســـــفاد عبلية التــوريد إلى شـــخص آفــر عـــلى حســاب المعــاقد الاعـــلى

## قاعسنة رقسم ( ١٥٨ )

#### الجسدا :

قيام جهة الادارة باستاد عبلية التوريد الى شخص آخر على حساب المتعاقد الاصلى ... اساليب الاستاد في هذه الحالة ... قد يكون بالمارسة او المتاهة المحالة العلمة ... عدم اعفاء المتعهد المقصر من توقيع غرامات. التاخير في هذه الحالة رفم استاد التوريد لفيره .

## بلخص الحسكم :

اذا أرادت جهة الادارة الشراء على حساب المورد المتصر ، غلها كما سلف البيان أن تشمسترى بنفسسها وذلك بالمارسة أو عن طريق متعهد آخر تختاره بمناقصة محلية أو عامة ، وهذا الشراء على حسساب المتعهد المتصر لا يعفيه من توقيع غرامات التاخير في التوريد بل قد حتم النص ، أن تخصم منه أيضا مصروفات أدارية بواقع 0 ٪ من تبعة الاصناف المشتراة على حسابه .

( طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٨ ق ... جلسة ١٩٦٤/٢/٨ )

#### اأبحث السسادس

## مدى ما لجهــــة الإدارة وما عليهــــا عند التغيد عــلى حســــاب التمهـــــد القصر

#### قاصدة رقسم ( ۲۵۹ )

#### البسيدا :

تنفيذ المقد على حساب التعاقد القصر واجراء مزايدة لهذا الغرض التزام جهة الادارة بنفس شروط الزايدة الاولى ومدتها عدا السعر الذي تحدده الزايدة الثانية الساس خلك أن الادارة تقوم في خلك بدور الوكيال فتلتزم بان تبغل المنفية التي تبغلها في أعمالها الخاصة التجاوز الادارة لشروط الزايدة الاولى بخمسة عشر يوما المتناع حساب هذه الزيادة تأخير على المتعاقد القصر بؤاخذ عليه •

## ملخص الحسكم :

ان جهسة الادارة وقد تابت بتنفيذ العقد على حسسابه فتسكون المزبة بنفس شروط المزايدة الاولى وبدتها عدا السعر الذي تحدده المزايدة الثانية لاتها في ذلك تقوم بدور الوكيسسل فطتزم بما نص عليسه في المادة ٢٠٠ من القانون المدنى من أن تبذل في هذه الوكالة المناية التي تبذلهسسا كي اعمالها الخاصة فماذا ما جاوزت شروط المزايدة الاولى بخيسة عشر يوما المنا تحسب هذه الزيادة تأخيرا عليه .

(طعن رقم ١٤ لسنة ٩ ق - جلسة ١٩٢/١١/١١)

## قاصدة رقسم ( ٦٦٠ )

#### : المسلمة

الشراء على هساب التعهد القمر — عدم جواز شراء اصناف تغاير الإسناف المتات تغاير التماتد عليها — القصود بالغايرة في هذا الشان — التفاوها اذا كان الاختلاف في الجودة زيادة أو نقصا عند تعذر المصول على ذات الصنف المتاتد عليه — الادارة في هذه الحالة شراء ما يماثل هذا الصنف ومحاسبة المتعهد على غرق السمر وفرق الجودة ،

## ملخص العسكم:

انه وان لم يكن لجهة الادارة وهى تباشر ... على حساب المتعهد المتصر ... شراء الاصناف التي تصر المتعهد في توريدها أن تشسترى أصنافا غير الاصناف المتعاقد عليها ، الا أن المغايرة هنا تقتضى شيئا من الايضساح غير الاصناف المتعاقد عليها ، الا أن المغايرة هنا تقتضى شيئا من الايضساح سيارات نقل أذا كان التماقد على درجات أو تشسترى سيارات نقل أذا كان الاختلاف في جودة الصنف زيادة أو نقصا أذا تعسفر الحصول على ذات الصنف المتعاقد عليه كما لو كان مسا يصنعه المتعهد غلا يوجد عند غيره أو يكون قد نفذ من السوق غليس ثبت ما يمنسع جهسة الادارة من أن تشترى على حساب المتعهد ، ما يماثل الصنف المتعساقد عليسه وأن أخطف عنه جودة زيادة أو نقصا وتحاسبه على غرق السعر وفرق المودة أن كان ، باعتبار أن هذين العنصرين يمثلان الضرر الذي لحق على صبيل اليقين ... بالمسلحة العامة بالإضافة الى غرامة التأخير التي مضم عليها العقد .

غاذا بان من الاطلاع أوراق المفاقصة التي رست على المدعى والتي قصر في تنفيذ التزامه فيها وأوراق المفاقصة التي تم فيها الشراء على حسابه بعد تخلفه عن الوفاء بالتزامه أن مواصفات الاصناف التي طرحت في المقاقصة التي رست عليها هي بذاتها مواصفات الاصناف التي طرحت

في المناتصة عند الشراء على حسابه ، وكل ما هنالك أن العينسات الذي تدب في المناتصة العامة تقل في الجودة عن العينات التي تقسدم بها المدعى وعلى ذلك غانه لا تكون هناك مغايرة في الإصناف المستراة على حسسابه عن تلك التي رست عليه الا من حيث الجودة ، مما يجعل المدعى باعتبسار أنه مقصر في تنفيذ التزامه ملزما بتعويض جهة الادارة ما حلق بها من ضرر وهو ما يتمثل في الزيادة في المسعر وما يقابل غرق البضاعة باذا كانت جهة الادارة لم تخصم من مستحقات المدعى الا ما يقابل الزيادة في السعر دون ما يقابل النقص في جودة البضاعة غانها تكون قد عاملته بالرحمة ولا تكون قد خالفت القانون ، ولا وجه للتحسدي هنا بأن المدعى لو انه ورد للهيئة ذات الإصناف التي اشترتها على حسابه وهي تقسيل في الجودة عن العينات التي تقدم بها والتي رسا عليه عطساء توريدها لرغضتها لمخاففتها للعينة ، ذلك أن المتعهد ان غعل ذلك يكون مخالفا لتعهده مقصرا في تنفيذ التزامه ولا يصح أن يفيد المقصر من تقصسيره أو يحتج بتقصيره للتحلل من تعويض ما نشأ عن هذا التقصير من ضرر .

( طعن رقم ۲۰۱۳ لسنة ٦ ق \_ جلسة ٢١/١٢/١١ )

## قاعسدة رقسم ( ٦٦١ )

#### البسطا:

الشراء على حساب المتعاقد المقصر ... عدم جواز شراء اصفاف غير الاصفاف المتعاقد عليها الاختلاف في جودة الصنف زيادة او نقصا لا يعتبر شراء لاصفاف غير المتعاقد عليها ... لجهة الادارة ان تشترى على حساب المتعد المقصر ما يمثل الصنف المتعاقد عليه وان اختلف جودة ... استحقاقها لفرق الجودة ان كان .

## ملخص الحسكم :

انه وان لم يكن لجهة الادارة وهي تباشر على حساب المتعهد المتصر ــ شراء الاسناف التي تصر المتعهد في توريدها أن تشسيري أسنافا غير الإحبياف المتعاقد عليها الا أن الاغتلاف في جودة الصنف زيادة أو نقصدا. لا تعد كذلك ومن ثم غانه أذا ما تعذر الحصول على ذات الصنف المتصاقد عليه أو اقتضت المسلحة العسامة تبول صنف يختلف في جودة المسنفه زيادة أو نقصا ، غليس ثبة ما يبنع جهة الادارة من أن تشترى على حساب المتعهد ما يبائل الصنف المتصساقد عليه وأن اختلف عنه جودة زيادة أو نقصا وتحاسبه على غرق الجهدة أن كان باعتبار أن هذا العنصر ببشسل ضررا لحق على سبيل البتين بالمسلحة العامة وذلك بالاضافة الى عنساصر التعويض الآخرى وغرامة التأخير التي ينص عليها المقد .

ومن حيث أن المثابت من الاطلاع على الاوراق أن مواصفات اللانتات. التي طيحت في المارسة التي رست على المدعى عليه هي بذاتها مواصفات اللاغتات التي طرجت عند الشراء على حسابه وقد رست هذه العمليسة على شركة القاهرة للمنتجات المعننية بزيادة قدرها عشرون جنيها عن السمعر الذي تقسدم به المدعى في الممارسية الاولى ، وقامت الشركة بالتسوريد ولكن تبين عند الفحص وجود خطأ كتابى باللانتات اضطرت معه حهية الادارة الى الاكتفاء بتصحيحه بطلاء الدكو الاسود متابل خَفِض في القيمة قدره ١٥٪ ولما كان الامر كذلك مان المدعى عليه يعتبر متصرا في تنفيذ التزامه ويكون بهذه المثابة ملزما بتعويض جهة الادارة عما حاتى بها من الضرر الذي يتبثل في الزيادة بين سعر الشراء على حسابه والسعر الدي كان قد التزم به وقدره عشرون جنيها ولا يسوغ له أن ينيد من الخطيا الذى وقع نيه غيره بتوريد لانتات بها خطا كتابي مصحح بطلاء مخلف للطلاء الاصلى للانتات على ما ذهب اليه الحكم المطعون نيه \_ ذلك ان المصلحة العامة كانت تقتضى ولا شك أن تورد اللاغتات سلبعة دون شائبة تعيبها واذ تبلتها جهة الادارة رغما عن فلك لاعتبارات تتعلق بحالة الضرورة أو مراعاة لحسن النية في تنفيذ المتود مان جدا التصرف لإ يقال من الخطية الذي وقع نيه المدعى عليه ولا يؤثر من ثم على ما ترتب على هذا الخطأ من الاضرار التي لحتت بالصلحة العلمة بسبب نكول المدعى عليه عن تنسيد التزامه وين ثم يتعين أن يسأل إلدعى عليه عن الضرر الذي لحق بهسه 
> (طعن رتم ۷۱۰ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۱۹۷٤/۳/۲) قاعدة رقب ( ۲۹۲ )

> > : المسدا

مدى مسئولية التمهد القصر في حالة لجوء الادارة الى وسيلة الشراء على حسابه ... مسئوليته عن غروق الاسمار بصفة مطاقة وفقا لنص البند رقم 4 من الشروط العامة للعقود الخارجية والحلية السكك الحديدية ... عدم التزام الادارة بمطابقة الاصناف المشتراة لمواصفات الاصناف المتعاقد عليها ، وجواز تنازلها عن حقها في اقتضاء هذه المطابقة وشراء اصناف اقل جودة .

## ملخص الحكم:

ان نص البند التاسع من الشروط العابة للعتود الخارجية والمحلية للسكك الحديدية صريح في مسئوليات المتعهد المقسر — أذا لجأت الادارة الى وسلة الشراء على حسابه — عن فروق الاستعار بصفة مطلقة أذ قرر مع « بقاء المتعهد مسئولا عن تعويض المسلحة عن كل خسسارة أو ضرر يلحته — أو عن دفعها اسسعارا تغوق اسسعار المتسد . . » ثم أنه يبدو واضحا مطسابقة الإصناف المشاتراة على حسساب المتعهد بيسدو واضحا الاسناف المتعاقد عليها ، ليست النزاما على الادارة لمسلحة المتعهد بحيث لا يصح الشراء ألا أذا راعته وأنها هي حق للادارة تستأديه لمسلحة المرفق العام ومن ثم غانها تبلك التنسازل عن هذا الحق اذا كان ذلك التنازل لمسلحة المرفق العام كان يبتنع العثور في السسوق على اصناف الإقل على أصناف الإقل على مقال المدوق على المناف الإقل على منافعة المرفق العام عن تتبعا وكانت الاصناف الإقل أحداد المنبي مثل هذه الحالة تبلك الادارة التغازل عن حقها في انتضاء العام . عنى مثل هذه الحالة تبلك الادارة التغازل عن حقها في انتضاء العام . عنى مثل هذه الحالة تبلك الادارة التغازل عن حقها في انتضاء

الملبقة في المواصفات ، ويصبح لها الشراء على حساب المتعهد المتصر . من الاسئلت الاتل جودة اذ أن تسيير المرفق العلم في أية صورة خسير من تعطيله .

وعلى متنفى ما سببق ، غانه اذا كان التسابت أن المسابير الطابقة للبواصفات المتعاقدة عليها نفذت من السوق وقت الشراء على حساب المدعى بها اضطر الهيئة المدعى عليها الى شراء الاسناف الحطية التى وأن كانت لقل جودة الا أنها مسالحة للاستعبال غان المدعى لما تقدم يكون مسئولا عن غرامة عرق السحر ولمحقاته من المسلوف الادارية كيا يكون مسئولا عن غرامة المتأخير طبقا للعقد والتى يجوز الجمع بينها وبين الشراء على حسسافه المتصر .

( طعن رقم ۱۹۸۷ لسنة ٦ ق ــ جلسة ١٩٨٧ / ١٩٦٢ )

## قاعدة رقم ( ٦٦٣ )

#### : 12 41

الشراء على حساب المتعاقد حق الادارة في الالتجاء الى هذه الوسيلة حال نقصير المتعاقد معها في الوفاء بالتزايه بالقوريد وفقا لنص المادة من لائحة المناقصات والزايدات — نص هذه المادة على بقاء مسئولية هذا المتعاقد والمتزامه بقيمة الزيادة في الاسمار دون أن يكون له الحق في المطالبة بالفروق حال الشراء باسمار اقل من تلك التي نقدم بها — القول بأن حرمان المتعاقد من المطالبة بهذه الفروق يتضمن اخلالا ببيدا وجوب تنفيذ المعقود بحسن نية — غير سليم لصراحة النص المشار الله ، وحتى لا يغيد المخطىء من تقصيره ، ولا يشرى من اخلاله بتنفيذ المتزاماته .

#### ملخص الحبكم:

تنص المادة ١٠٥ من لائحة المناتمات والمزايدات العمادر بها من السيد وزير المالية والاقتصاد القرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٥٧ والسمارية المفعول

من تاريخ نشرها في ٢ من مارس سنة ١٩٥٨ ــ الومّائع المعرية العدد ١٩ ـــ في المعاد المحدد ، بالعقد \_ ويدخل في ذلك الاصناف الرفوضة \_ نبحون للوزارة أو المسلحة أو السلاح أو مروعها ، أذا رأت مصلحة في ذلك أعطاء المتعهد مهلة اضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة تدرها ( ١ ) : بن كل أسبوع تأخير أو جزء بن أسبوع بن قيمة الكبية التي يكون المتعهد. قد تأخر في توريدها بحيث لا يجاوز مجموع الفرامة ( ٤ ٪ ) من قيمة الاصناف المذكورة ، وللوزارة أو المصلحة أو السلاح في حالة عدم تيسام المتعهد بالتوريد في المعاد ، بالعقد أو خلال المهلة الاضـــانية أن تتخذ أحد الإحساراين التالين وفقا لما تقتضيه مسلحة العسال: أ ــ شراء الاصناف التي لم يقسم المتعهد يتسوريدها من غسيره على حسابه ، سواء بالمارسة أو بهناقصات مطية أو عامة ويخصم من التسامين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المصلحة أو أبة مطحة حسكومية أخرى قيمة الزيادة في الثبن مضافا اليه مصروفات ادارية بواتــع ( ٧٥) من قيمة الاصناف الشتراة على حسابه وما يستحق من غرامة عن مسدة" التاخير في التوريد ، إما إذا كان سمر شراء أي صنف يقل عن سمر المتعهد ، ملا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يبنع من تحصيل قيبة غرامة التأخير المستحقة والمصروفات الادارية ، ب ـ انهاء التعساقد ، ، ، ومصادرة التامين . . » ولقد تضمنت كراسسة الاشستراطات العسامة التي تعساقد المطعسون عليسه من جهسة الادارة عسلي مقتضى احسكامها نصا مهاثلا الحكم المادة ١٠٥ من النصة المناتم الرايدات مجساء في المقسرة (ب) من البند الثالث والخمسين المتطنة بالشراء على حساب المتعهد ما يأتي « أما أذا كأن سعر شراء أي صنف يثل عن سعر المتعهد غلا يحق له المطالبة بالفروق ، وهذا لا يمنسع من تحصيل تبيسة غرامة التأخير المستحقة » وهذه النصوص واضحة صريحة في تنظيم وسيلة الشراء على حساب المتماقد المقصر الذي اخل بالترامه بالتؤريد فكل من احسكام كراسة الاشتراطات العابة ، ونصبوص اللائحة تخول! جهسة الادارة المساقدة الحق في الشراء على حسساب المتعساقد المتطلف

وتحت مسئوليته الماليسة ويمكن أن يتم ذلك بالمارسة أو بمناتصلات محلية او علمة على أن يتم الشراء على الحساب بننس الشروط والمواصفات الملن عنها والتماتد عليها ، فكما أن جهة الادارة تملك توقيسع الجزاءات الماليسة على المتعساقد في حالة تقصيره واخلاله بالنزاءاته مانهسا تهلك إلى جانب ذلك إن ترغم المتعاقد معها على تنفيه العقد ، ويكون ذلك بأن تجل الادارة نفسها محل المتماقد معها في تنفيد الالتزام أو أن تمهد الى غيره يتنفيذه . وهذا جزاء من الجزاءات التي تملك جهدة . الادارة ممارستها مهى وسسائل ضغط واجراءات تهرية ببررها أن المتود الادارية يجب أن تنفذ بدعة لأن سير الرافق العلمة يقتضى ذلك . وغنى عن القول أن النجاء الادارة الى هذه الاجراءات القهرية لا يتضمن انهـــاء المتد بالنسبة للمتماتد المتصر بل يظل هذا المتماتد مسئولا أولم جهسة الادارة وتتم العبلية لحسب به وعلى مسئوليته ، وعسلى ضبوء هذه الاعتبارات جرى كل من نص البند الثالث والخمسين من كراسة الاشتراطات المامة ونص المادة ١٠٥ من لائحة المناتصيبات والمزايدات وكلها قاطعة في الدلالة على أن المشرع الادارى تمد أن يعطى جهة الإدارة الحق في المتضاء تيمة الزيادة التي تنتج في النبن عند الشراء على حساب التمهد كما تصد جليا أن يحرم المتماتد ممها حق المطالبة بالنرق أذا كان اسمر الشراء يتل عن سمر المتعهد وهو الذي تسبب في أن تلجساً جهسة الادارة الى هذا السبيل حرصا منها على سلامة المرفق العام ، وذلك . حتى لا ينيد المخطىء من تقصيره ولا يثرى من اخلاله بتننيذ النزاماته .

واذ ذهب الحكم المطعون عيه مذهبا آخر استثادا الى أن حسسرمان المتعاد من المطابة بهذه الغروق يتضمن اخلالا ببيدا وجوب تنهيذ المتود المتات بحسن نيسة غانه يكون قد أخطباً في تطبيق القانون وتأويله .

( طعن رتم ١٣١٥ لسنة ٨ ق - جلسة ١٨٦٤/٢/١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٦٤ )

#### : 12-41

مدى حق الجهة الادارية في الشراء على حساب المتعهد المقصر في. التوريد بعسد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد خالالها المجواز هذا الشراء بعد انقضاء السنة اذا كانت حاجة الادارة ماسة الى السنف المطلوب وتوافرت الشروط المنصوص عليها في الملاة ١٠٦ من لائحة. المقاضات والزايدات .

## بقخص القلسوى :

تنص المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والزايدات على انه « اذا تأخر المتعهد في توريد كل الكيات المطلوبة أو جزء منها في المبعاد المحدد بالمقد ويدخل في ذلك الاصناف المرفوضة حد فيجوز للوزارة أو المسلحة أو السلاح أو فروعها ، اذا رأت مسلحة في ذلك ، اعطاء المتعهد مهلة أضافية للتوريد على أن توقع عليه غرامة قدرها ٢ ٪ عن كل أسلم بوع تأخير أو جزء من أسبوع من قبمة الكيات التي يكون المتعهدد قد تأخر في توريدها بحيث لا يجاوز مجموع الغرامة ٤ ٪ من قيمة الاصناف المذكورة .

وللوزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم تبام المتعهد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد أو خلال المهلة الاضائية أن تتخذ أحد الاجراءين التاليين وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل .

(1) شراء الاصناف التى لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه ك سواء بالمارسة أو بمناقصات محلية أو عامة بنفس الشروط والمواصفات المعلن عنها والمتعاقد عليها ويخصم من التأمين المودع من المتعهد أو من مستحقاته لدى المسلحة أو أية مصلحة حكومية أخرى تبهسة الزيادة في الثمن مضافا البهسا مصروفات ادارية بواقع م/ من قبهه الاصناف المستراه على حسابه كوما يستحقه من غرامة عن مدة التأخير في التوريد

أما أذا كان سعر شراء أى صنف يقل عن سعر المتعهد فلا يحق له المطالبة بالفرق ، وهذا لا يعنسع من تحصيل قيهسة غرامة التساخير المستحقة والمصروفات الادارية .

وتنص المادة ١٠٦ من ذات اللائحة على انه اذا تأخر المتعهد عن توريد اصناف تعساقد على توريدها الى ما بعسد انتهساء السنة المالية المكلف بالتوريد عبها غانه يجب اخطاره بالغساء العقد عن الكبيسة البساتية وتطبيق احكام العند (ب) من الملاة ١٠٥ .

أما أذا كانت الحاجة ماسة للاصناف المنكورة نيجوز لرئيس المسلحة أو المنطقة أو الفرع أن يعطى المتمهد مهلة للتوريد مع تطبيق أحسكام الفترة الاولى من المادة ١٠٥ المسار اليها بالشروط الآتية:

١ ـــ ان تكون اسمار المتهد لا تزيد على اسمار المقود الجديدة أو
 الاسمار السارية في السوق أيهما أقل .

٣ \_ ان يكون قد حصل عصلا وفر في بند ميزانيــة السنة السابقة
 يوازي القبمة المطلوبة

 إ \_ أن تكون الحلجة ماسة لقبول اصناف زائدة على الملطوب ، والا غيراعي استبعاد هذه الكبية من المطلوب فسلال السنة المالية الجديدة .

والمستفاد بن النصغوص المتقدمة أن الثادة ١٠٥٠ بن اللائحة تتناول المسكلم التاخير في التوريد بصفة عابة ، تهي تقرر في القفرة الإولى اعظشاء المتمهد مهلة للتوريد مع توتيع غرامة تأخير بنسب معينة ، ثم تحول العجات الادارية في الفقرة الثانية \_ اذا لم يتم التوريد في الموعد المحدد له أو خلال النبلة الإضافية \_ الحق في أنفاذ احد أحراس حسبنا تُقتضيه المسلحة النفاسة (١) ... الشمراء على حسباب المتعهد المتصم تما يؤدي النه ذلك من تحميل غرق السعر والمُتازيِّف الإداريَّة (ب) - اللهاء الثمالد بالنسبة إلى الإستاف المعتمر في توريدها ومصادرة الثانين النسبي عنها ، أما المادة ١٠٦ مقسد اورديت استثناء من اهكام المادة ١٠٥ ، ومؤدى الاستثناء الذي تسسررته أنه أذا كان الثَّاخِيرِ في التوريد قد أستمر إلى ما بعد انتهاء السَّنة المالية غانه يتمين في هذه الحالة الغاء العقد ومصادرة التسامين النسبي ، وقسد دعا الى هذا الاستثناء اعتبارات مردها الى أن الحساجة غالبسا ما تكون قد أنتهت بالنسبة إلى الصنف المتماقد عليه لأن الأصل في شراء منف معين هو حاجة الإدارة اليه خلال السنة المالية التي تم التعاقد نيها. غَاذًا انتهت هذه السنة دون توريد كان من الطبيعي أن تنتضى حاجة الادارة الى الصنف ،

ومن هنا تررت المادة ١٠٦ في غترتها الاولى الفاء المقد ومسادرة التأمين . غير أنه لوحظ أن السنة المالية قد تنتهى دون انقضاء حاجة الادارة الى الصنف المتعلقد عليه فكان من الضرورى في هذه الحسالة أيراد استثناء من الحكم الذي أنت به الفقرة الاولى من المادة ١٠٦ > دورد هذا الاستثناء في الفقرة الثانية التي قضت بنجواز أعطاء المتعد تهلة اشتاتية للتوريد متى كانت الحساجة ماسة الى الصنف (وتوافرت باتى الشروط) خالحاجة الى الصنف بعد انتهاء السنة المالية سامى التي دهت الى الراد حكم الفقرة الثانية من المادة ١٠٦ المشار اليها .

وبؤدى با تقدم أن الفقرة الثانيسة بن المادة ١٠٦ تعد استثناء بن الاستثناء الوارد في صفر هذه المادة . وهذا الاستثناء رجوع الى الاسسل المقتر في الملاحة ١٠٠٠ من اللالحة ٤ بمنقى أنه أذا با التهت النشقة المليسة

وكانت هابة الادارة ماسة الى المبند وجب اهدار الاسستناء الدى في المدارة المالة الدى يتمين البساعة في حالة المالة الذي يتمين البساعة في حالة التسمية في التوريد ، أي الرجوع الى الحسلم المادة ١٠٥ مع مراعاة القليميوط الواجب توافرها لتطبيق الفقرة الفائية من ألمادة ١٠٦ ، تلك الشروط التي تتعلق بمسلمة الجزائة من تلحيسة الاسسمار مع تأمين المنتقرار الميزانية ، ويحبارة أخرى يكون تطبيق حسكم الفقرة الأولى منها اذا المادة ١٠٦ أتفة الذكر ترخيصها باسستاط حكم الفقرة الأولى منها اذا ما ارتات جهة الادارة ذلك وبشرط وزاعاة ما أوردنه الفقسرة الثانية من تحفظهات قصد بها مصلحة الخزانة وتأمين استقرار أوضاع الميزانية .

ومع التسليم حدلا — بأن نص المادة ١٠٦ المسار اليها ليس نيه ما يغيد تخويل الجهات الادارية الحق في الشراء على حساب المتمهسد المقصر بعد انتهاء السنة المللية عانه ليس ثبت ما يبنع جهات الادارة من بباشرة هذا الحق استنادا الى القواعد العامة في المتود الادرية . ذلك أن هذه العقود تتبيز بطبيعة خاصة تختف عن تلك التي بخضسهم لها عقود القانون الخاص ، ومرد هذا الاختلاف الى ما نتصف به المتبود الادارية من اتصالها بسير المرافق العامة الإمر الذي استتبع منع الادارة الكثير من الابتيازات التي لا مجال لها في نطاقي عقود التانون المنى ولقد استقر الراي في هذا المجال على أن علاقة المتعادين في المتسود ولقد استقر الراي في هذا المجال على أن علاقة المتعادين في المتسود التي التناهدة المناهدة الله المناهدة عالم المناهدة المناهدة

وتتبتع جهدات الادارة في المتود الادارية بالبتيازات كثيرة متنوعة منها الحق في الرقابة على تنفيدة المقد وتجديله واليحق في توتيسع الجسزاءات المختلفة > تلك الجسزاءات التي لا تسستهدف في الواقع بن الاسر تقسويم أمونجاج , في تنفية الالتزامات التماتدية بقدر با تتوخى تابين سير المرافق المعنفاية ، ويجهزة المتركة المترافات في المتودة الادارية لا يستهدف

غقط اعادة التوازن بين الالتزايات المتبادلة التى تنشأ بين طرق العقسدة ولا يتسم بطابع العقوبات التى توقع على التعاقد مع الادارة ، وأنها هدفه الاساسى هو الوصول الى تنفيذ الالتزام المتصل بسير المرفق العالم أو استبعاد الاختسالال الذى يكون قد لحق به . ويترتب على هذه الفكرة نتيجة هامة محصلها أن الادارة تتبتع بهذه الحقسوق والمسلطات حتى في نطاق المقود الادارية من نصوص العقد وأنها من طبيعة المرفق العام واتصال العقد به ووجوب الحرص على انتظام سيره واستدابة تعهد الادارة له وأشرافها عليه بها يحقق المسلحة العامة ومن هنا يحق للادارة المبلطات ولو لم ينص عليها في العقد .

ويعد الشراء على حساب المتعهد المقصر مظهرا من مظاهر الامتبازات التى تنهتع بها جهسة الادارة في مجال العقود الادارية وهو يعتبر نوعا من العقوبات الجبرية أو صورة من التنفيذ الجبرى أساسه وجوب تنفيسند المعتد لان المرفق في حاجة الى ذلك ، وأذ كان من المسلم على ما أسلفنا سائه يحق للادارة تنفيذ المقد على حساب المتعهد المقصر وأو لم يتضمن المعتد نصا بذلك غليس هناك ما يحول دون أتباع هذا الاجراء وأو جاءت نصوص اللائحة خلوا من حكم صريح يخول الادارة هذا الحق . والقول بغير ذلك يتعارض مع طبيعة المقد الادارى ويفغل حقيقة هلمة هي وجوب نميز السيرار سير المرافق العسامة بانتظام وأطراد . غطبيعة المقدد الادارى وارتباطها بحسن سسير المرافق العسامة توجب تخويل الادارة الحق في الشراء على حسساب المتعهد المقصر الى ما بعد انتهاء السنة المائية دون حاجة الى نص صريح على ذلك في المادة ١٦ ويكفي في هذا المسدد الا يوجد نص مانع من انضساد هذا الإجراء أي يكتي الا يكون في نص المادة وضبنا — عدم جواز هذا الشراء .

وعسدما تتماتد الادارة على توريد صنف ما غانه يطب أن تكون حاجتها البه قائمة خلال المنة الماليسة التي تم التعسالاد فيها عادًا انتهث

هذه السنة انقضت حاجة الرفق عادة الى هذا الصنف ، ومن هنسا قررت المادة ١٠٦ أنه اذا تراخى التوريد الى ما بعد انتهاء السنة المالية وجب الفاء العقد ومسلسلارة التأمين ، وهذا الحكم مرتبط بما تقفى به المادة ١٠٥ فى فقرتها الاخيرة من أنه فى حالة الافساء لا يجوز شراء الاصناف التى تقرر الفاء العقد المبرم عنها خلال السنة المالية التى تم التعساقد فيها ، غير أن هناك حالات تنقى فيها السنة المالية التى تم التعساقد تظل الحاجة ماسمة للاصناف التى لم تورد ، فهنا يكون من الطبيعى سبراعاة طبيعة المعتد الادارى واحتياجات المرافق \_ أن تخول الادارة تنفيذ المتد على حساب المتمد الادارى واحتياجات المرافق \_ أن تخول الادارة تنفيذ المتد على حساب المتمد المالمة لا تستهد من نصوص المقد ولا من نبها ما يفيد ذلك لان هذه السلطة لا تستهد من نصوص المقد ولا من الحكام اللائحة ، بل من الطبيعة القانونية للمقد الادارى على النحو السالف ايضاحه ويكتى الا يوجد فى نصوص هذه اللائحة \_ باعتبارها تنظيما قانونيا يجب على الجهات الادارية اتباعه \_ ما يحول دون اتخذذ هذا الاجراء .

والقول بعدم جواز الشراء على حساب المتعهد الذى يتراخى فى التوريد الى ما بعدد انتهاء السنة المالية ، وقصر حقى الادارة ... متى ابرهت عقدا جديدا باسعار اكثر ... على الرجوع على المتعهد المقصر بالتعويض بدعوى تقيمها المام القضاء وفى هذه الحالة تطالب بغرق السعر باعتباره عنصرا من عناصر التعويض التي تخضع لتقدير القاضى ... هذا القسول يفغل ما تتبتع به جهات الادارة من سلطة التنفيذ الجبرى الدنى يعد الشراء على حساب المتعهد مظهرا من مظاهره ، كما أن الاخذ به يحتاج الى وقت طويل ويستوجب كثرة فى الإجراءات والنقلت .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى احتية الجهات الادارية في الشراء على حساب المتعهد الذي يتراخى في التوريد الى ما بعدد انتهاء السنة المالية المكلف بالتوريد خلالها اذا كانت الحاجة ماسسة الى الصنف وتواغرت باتى الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٦ من لاتحسسة المناتصات والمزايدات .

( نتوی رقم ٤٧ ه فئ ٢٩٪٨/٢٩ )

# يسببها - النبسيخ

## البحث الأول

عنت أسخ المقد الادارى فعهسة الادارة أن تصنادر التنابين وتقتفى التبويض بشروط معينية

قاعسنة رقسم ( ٦٦٥ )

#### : la....dl

الجمع في حالة فسخ المقد الاداري بين مصادرة التابين واستحقاق التمويش ـــ بشروط بعدم وجود نصر يحظره وبان بيقى قالها بعض الضرر حتى بعد مصادرة التابين ،

## ملخص الجــكم:

ان غسخ العقد سـ إيا كان هذا العقد سـ يخضع لقاعدة تاتونية عامة تقضى بأن للدائن الذى أجبب إلى غسخ العقد بأن يرجع بالتعويض عسسا أمسابه من ضرر ، على المدين أذا كان عدم قيام هذا المدين بتنفيذ التزامه راجعا الى خطئه لاهبال أو تعبد ، وترتب على هسذا الخطسا ضرر ، وهذه القاعدة بحكم عبوبيتها تطبق في حالة نسخ العقد الادارى ، كسا تطبق في حالة نسخ العقد الادارى ، كسا تطبق في حالة نسخ العقد المدنى على حد سواء ، ومن ثم غان هذا التعويض الذى مرده إلى القواعد القاتونية المسسلية مستقل في سببه كما أنه مختلف في طبيعته ، ووجهنه ، وغايته ، عن شرط بصادرة التسليين الذى هو احسد طبيعته ، ووجهنه ، وغايته ، عن شرط بصادرة التسليين الذى هو احسد الجزاءات المالية ، التي جرى العرف الادارى على اشستراطها في العقسد الادارى ، والتي مرده الى ما ينيز به هذا العقد المدنى من طلبع خاص

مناطه احتياجات المرفق العام الذي يستهدف العتد تسييره وتغليب وجه المسلحة العابة في شائه على مصلحة الإغراد الخاصة ، وهذا الطابع المعين هو الذي يترتب عليه تهتم الادارة في العقد بسلطات متعددة منها سسلطة توقيع الجزاءات المالية ومن بينها مصادرة التامين ، وما دام السبب في كل من مصادرة التأمين من جهة ، والتعويض من جهــة أخرى مستتلا ، والطبيعة ، والوجهة والغاية ، في كل منهما متباينة ، غلا تثريب أن اجتمع في حالة مسخ العقد الاداري ، مع مصادرة التسأمين استحقاق التعويض أيضًا . أذ لا يعتبر الجمع بينهما أزدواجا للتعويض محظـورا ، حتى ولو لم ينص المقد الاداري على استحقاق التعويض ، لأن استحقاقه كها سلف البيان انها هو تطبيق للتواعد العسامة ، وقد جاءت المادة ١٠٥ من القرار رقم ( ٢)٥ ) اسنة ١٩٥٧ باصدار لائحة المناقصات والمزايدات ــ الواقائع المصرية ٣ من مارس سنة ١٩٥٨ العدد ١٩ ــ مؤكدة لهذا الاصل العام . . وغنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التامين ، والتعويض رهين بالا يحظر العقد الاداري صراحة هذا الجمع ، وأن يكون الضرر لا يزال موجودا بعد مصادرة التامين بمعنى أن يكون قدر الضرر أكبر من مبلغ هذا التأمين ، غاذا كانت مصادرة التأمين قد جبرت الضرر كله ، غلا محل اذن للتعويض ، تطبيقا للقواعد العامة ما لم يتفق على خلاف ذلك وغير خاف أن هذه التحفظات التي ترد على المبدأ العام المشار اليه توجب النظر الى كل حالة على حدة بحسب الشروط التي أبرمت نيها والاوضاع التي احاطت بها ، وتدعو الى التزام الحذر في تعبيم حكم حالة بذاتها على سائر الحالات الأخرى التي قد تبدو في ظاهرها متماثلة ، وحاصل ما تقسمهم أن الجمع بين مصادرة التامين والتعويض ليس محظورا ، وأن هذا الجمع مشروط بعدم وجود نص ينادى بعدمه وبأن يبتى قائما بعض الضرر حتى بعد مصادرة التامين اما اذا كانت المسادرة قد غطت الضرر كله ملا محل انن التعويض ما لم يكن قد اتفق على غير ذلك في بنود العقسد الاداري م

## قاعسدة رقسم (٦٦٦)

#### المسطا:

جواز الجمع بين مصادرة القامين والمطالبة بالقمويضات في حالة الفسخ ... شرط ذلك الا يحظر المقد صراحة هذا الجمع وان يكون الضرر مجاوزا قية القامين المسادر .

## ملخص الحسكم :

ان مسخ العدد أبا كان هذا العدد \_ بخضع لقاعدة قاتونية عابة مؤداها أن للدائن في حالة نسخ العقد أن يرجع بالتعويض عما أمسابه من ضرر على المدين اذا كان عدم تيام هذا المدين متنفيذ التزاماته راهما الى خطئه ٤ وترتب على هذا الخطأ ضرر للدائن . وهذه القاعدة بحكم عبوميتها تطبق في حالة نسخ العقد الاداري كما تطبق في حالة نسيخ العقيد المدنى على حد سواء ٤ ومن ثم مان هذا التعويض \_ الذي مرده الى القواعد الماية مختلف في طبيعته وغايته عن شرط مصادرة التابين ، وهو احد الحزاءات المالية التي جرى العرف الإداري على اشتراطها في المتد الإداري والتي مردها الى ما يتبيز به العقد الاداري عن العقد المدنى من طابع خاص مناطه احتياجات المرنق العام الذي يستهدف العقد نسيره وتغليب وجه المسلحة العامة في شأنه ، وهذا الطابع الخاص هو الذي يترتب عليه تبتع الإدارة في المقد الادارى بسلطات متعددة منها سلطة توقيع الجزاءات المالية ومنها مصادرة التأمين ، ومادامت طبيعة كل من مصادرة النسامين والتعويض مختلفة فلا تثريب أن اجتمع في حالة نسخ العتد الاداري مع مصادرة التابين استحقاق التعويض ، اذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجا للتعويض محظورا حتى ولو لم ينص في المتد الاداري على استحقاق التعويض ، لأن استحقاقه كما سلف البيسان انها هو تطبيق للقواعد العامة على أن الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض رهين بالا يحظر العقد الاداري صراحة هذا

الجمسع ، وأن يكون الضرر مجلوزا تيمة التسلمين المصادر ، أما أذا كانت مصادرة التسلمين قد جبرت الضرر كله غلا محل للتعويض ما لم يتفق على غير ذلك .

( طعن رقم ١٠١٩ لسنة ١٩ ق ــ جلسة ١٠١٠/١٢/١١١)

## قاعستة رقسم ( ٦٦٧ )

#### المسطا :

عدم النص على حق الجهة الادارية في التمويض ، علاوة على مصادرة التابين ، عما يلحقها من ضرر بسبب عدم قيام المهد بتنفيذ التزامه لا بؤدى في هالة فسخ المقد الى حظر الجمع بين التعويض ومصادرة التابين .

## ملخص الحكم:

ان شروط العقد موضوع الترخيص وان لم يرد نيه نص ، علاوة على مصادرة التأمين ، على حق الجليعة في التعويض عبا يلحقها من ضرر بسبب عدم قيام المتعهد بتنفيذ التزامه ، الا أن مجرد عدم النص على نلك لا يؤدى في حالة نسخ العقد الى حظر الجمع بين التعويض ومصادرة التابين ، ذلك أن نسخ العقد يخضع لقاعدة تأنونية عامة تقضى بأن للدائن الذي أجيب الى نسخ العقد يخضع لقاعدة تأنونية عامة تقضى بأن للدائن الذي أجيب الى نسخ العقد أن يرجع بالتعويض عبا أصابه من ضرر على المدين أذا كان عدم قيام هذا المدين بتنفيذ التزامه راجعا الى خطئه نتيجسة أهبال أو تعهد من جاتبه ، وكان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر . ومن ثم أهبال أو تعهد من جاتبه ، وكان قد ترتب على هذا الخطأ ضرر . ومن ثم أمن هذا التعويض الذي مرده الى القواعد القانونية المسابة مستقل في سببه كيا أنه مختلف في طبيعته ووجهته وغليته عن شرط مصادرة التأمين الذي هو أحد الجزاءات الماقية التي جرى العرف الادارى على اشستراطها مستقلا عنه في الآخر ، والطبيعية والوجهة والغابة في كل منهما متبلينة ، منترب أن اجتمع في حالة نسخ العقد مع مصادرة التسابين استحقاق منا التعويض ، اذ لا يعتبر الجمسع بينهما ازدواجا للتعويض ، حتى ولو لم التعويض ، اذ لا يعتبر الجمسع بينهما ازدواجا للتعويض ، حتى ولو لم

ينص في العقد الادارى على استحتاق التعويض لأن استحقاقه كما سلفه. البيان انها هو تطبيق للقواعد العلمة .

( طعن رقم ۱۰۸ لسنة ۱۱ ق - جلسة ۲۱/۱/۱۹۲۱ )

## قاعدة رقم ( ۲۲۸ )

#### المسدا:

ان لائحة اجراءات الشراء والبيع الخاصة بالهيئة العلمة الشاون السكك الحديدية لا تحرم الجمع بين مصادرة القلين واقتضاء تعويش يتبشيل في الفرق بين السعر الذى رسا به المزاد وبين السعر الذى سيرسو به المزاد عند طرح الصفقة في المزاد ثانية — هذا الجمع جائز في حالة الفبسيغ م

## ملخص الحسكم :

ان المستفاد من نص المادة ٢٠٦ من لائحة اجسراءات الشراء والبيع الخاصة بالهيئة أنه اذا تأخر من رسا عليه المزاد في دغع باتى الثمن خلال اسبوع من رسو المزاد يصادر التامين المدغوع وتطرح الصنفة في المزاد ثانيسة.

وترى المحكمة أن هذا النص لا يحرم الهيئة من الجمع بين ممسادرة التابين واقتضاء تعويض يتبئل في الغرق بين السعر الذي رسا به المزاد وبين السعر الذي سيرسو به عند طرح الصفقة في المزاد ثانية ، وهسذا الجمع جائز في حالة فسسحخ العند لائه يبئل التعويض عن الاضرار التي تعرضت لها الهيئة تنبية اخلال المطعون ضده بتنفيذ التزاماته تبل الهيئة كما أن اقتضاء رسوم أرضية عن المهمات التي تراخى المطعون ضسده في استلامها هو صورة بن صور التعويض عن الاضرار التي تعرضت لها الهيئة نتيجة شسخل مسسحات من الاراضى الملوكة للهيئة لحدة جاورت الملاموس عليها في العبد الابر الذي يوجب تعويض الهيئة عنه بغير جليجة

الى نص مربح تتررها في مثل هذه الحالة وحسب اللائحة أنها تررت بنص مربح وجوب اتتضاء هذه الرسوم في حالة تخلف المسترى الذي ادى الثبن عن استلامها في الموعد المسدد اذ أنها واجبة التطبيق من باب أولى في حالة المسترى الذي لم يؤد الثبن اطلاتا كما هو العسال بالنسبة الى المطمون ضده والا كان المسترى الذي لم يؤد الثبن اطلاتا أحسن حالا ممن تما بادائه ورسوم الارضية في هذه العسالة وهي حالة نسسخ المقد تبشل التعويض عن شغل الارضية بغير حتى نتيجة اخلال المتعاقد بتنفيذ التزامه في العقد الادارى ومادام السبب في كل من مسادرة التأمين والتعويض واضطرار الهيئة الى نسخ العقد واعادة طرح الصفقة في المزاد ثانية .

ومن حيث أن نسخ المقد - أيا كان هذا المقد - يخضه لقاعدة عانونية عامة تقضى بأن الدائن الذي اجيب الى نسسخ المتد أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر على المدين اذا كان عدم قيام هذا المدين بتنفيذ التزامه راجما الى خطئه لاهمال أو تعمد ، وترتب على هذا الخطب ضرر ، وهذه القاعدة بحكم عبوميتها تطبق في حالة نسسخ العقد الاداري ، كما تطبق في حالة نسبخ العقد المدنى على حد سسواء ، ومن ثم غان هذا. التغويض الذي مرده الى القاعدة القانونية العامة مستقل في سبيع كها أنه مختلف في طبيعته ، ووجهته وغايته ، عن شرط مصادرة التأمين السذي هو أحد الجزاءات المالية ، التي جرى العرف الاداري على اشتراطها في المتد الادارى ، والتي مردها الى ما يتبيز به هذا المقد عن المقد المني من طابع خاص مناطه احتياجات المرفق العام الذي تستهدف العقد تسبييره وتغليب وجه المصلحة العامة في شائه على مصلحة الانراد الخاصة . وهذا الطابع المعين هو الذي يترتب على تمتع الادارة في المتد بسلطات متمددة منها سلطة توقيع الجزاءات المالية ومن بينها مصادرة التامين . ومادام السبب في كل من مصادرة التأمين من جهة والتعويض من جهــة اخــرى مستقلا ، والطبيعة ، والوجهة والغاية في كل منهما متباينة ، غلا تثريب أن اجتمع حالة نسخ العقد الادارى ، مع مصادرة التأمين استحقاق التعويض أيضًا . وأذ لا يعتبر الجمع بينهما ازدواجا التعويض محظورا ، حتى ولو لم ينص العقد الاداري على استحقاق التعويض ، لأن استحقاقه كما سلف البيان انها هو تطبيق للقواعد الملهة . وغنى عن البيان أن الجمع بين مصادرة التأبين والتعويض رهن بالا يحظر المقد الادارى صراحة هذا الجمع وأن يكون الضرر لايزال موجودا بعد مصادرة التأبين بمعنى أن يكون قدر الضرر لكبر من مبلغ هذا التأبين ، غاذا كانت مصادرة التأبين قد جبرت الضرر كله ، غلا محل أذن للتعويض تطبيقا للقواعد العلمة ما لم يتقق على خلاف ذلك .

( طعن ربتم ١٠٠١ السنة ١٣ ق - جلسة ١٩٠١/١٢/١١ )

#### شاعدة رقسم﴿ ١٦٦٩)

#### المسطا:

113 غلا المتماقد مع جهة الادارة باى شرط من شروط العقد الاث مرات عال المتد الاثن مرات عالى المتن يوما حتى لها فسنغ المقد ومصادرة التابين اعمالا لشروط المقد يولا يبنع بين معارسة هذا المتن سبق توقيع بعشى الجزاءات المصوص عليها في المقد اذ ان طبيعة حتى عضه الجهة في ضمنغ المقد ويصالحرة اللابين تقتضى بالشرورة سبق اخلال المتماقد مع الادارة بشروط المقد .

## يتغص الحسكم:

انه يتضح من نصوص العقد على النحو السائف أن أخلال المتعاقد مع جهة الادارة بأى شرط من شروط العقد ثلاث مرات خلال ثلاثين يوما ، يخول وكيل الوزارة الحق في نسخ العقد ومصادرة التأمين لجانب الحكومة . ومن شروط العقد التي نوهت بها الفقرة ( ٢ ) من البند ٩٩ المتسار اليه النزام المتعاقد مج جهة الادارة بتوريد الاصنف المطلوبة مطابقة للمواصفات المتنق عليها ، والنزامه بتوريدها بالوزن والمسدد المطلوب في المواعيد المحددة بهذا التوريد ، وعلى ذلك غاذا أخل المتعاقد مج جهة الادارة بأى شرط من هذه الشروط أو غيرها ثلاث مرات خلال غلائين يوما حق لوكيل الوزارة نسخ العقد ومصادرة المسابين اعمالا لشروط المقد والا يمنج من مارسة هذا الحق سبق توقيع الجزاءات المنصوص عليها في المفقرة ( ٣ ) من البند ٩٩ المتعد مع الجهة الادارية على المتروط التوريد وهي تحيل حساب المتعاقد مع الجهة الادارية عند اخلاله بشروط التوريد وهي تحييل

~

المتعاقد بغروق النين والمعناريف الادارية والفرامات وما اليها . لا يمتسع خلك لأن طبيعة حق وكيل الوزارة في نسخ العقد ومصادرة التامين تقنضي بالمضرورة سبق اخلال المتعاقد مع الادارة بشروط العقد عددا معينا من المرات في أمد معين ، ولا يسوغ أن تقف الادارة حيال هذا الاخلال المتكرر لشروط العقد ، واثناء تنفيذه موقفا سلبيا غلا تقوم بشراء الاحمائف المطلوبة على حسبك المقصر وما يستقبع قلك بحكم اللازوم بنن توقيع المجزاءات المرتب عليه ، انتظار التوافر الشروط المبررة لنسبح العقد ومصادرة التامين ، عليه ، انتظار لتوافر الشروط المبررة لنسبح العقد ومصادرة التامين ، لا يسوغ ذلك لائه نضلا عن مخالفته لنصوص العتسد ، غانه من شائد التضحية بالمسلحة العامة التي تتطلب وجوب السير في تنفيذ العقد في الفترة الاداري دون توقف . ومنعا لاي ليس في هذا الصدد أكد العقد في الفترة (٣) من البند ٩) من البند ١٤

(طعن رقم ٢٣٥ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١٩٧١/١/٩)

## ثلبنا ــ شـطب اسـم المتعهــد

#### البحث الارل

في حالة وقوع غش او تلاعب لجهة الادارة شطب اسم المتمهد ولو لم تفسيخ عقدها ممه

## قاعستة رقسم ( ٦٧٠ )

#### القسطا:

الملدة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ... وقوع غش أو تلاعب من. المحمد ... أثره : حق الادارة في نسخ المقد وشطب أسم المتمهد ... أحكام المحكورة لا تخل بحق الادارة في شطب أسم المتمهد في حالة عدم قسخ المقد .

## والخص الحسكم :

أن نص المادة ٨٥ من لائحة المناتصات والمزايدات لا يحرم الادارة من حتها في شطب اسم المتعهد الذي يستعبل الغش أو التلاعب في حسالة ما أفلاً لم تر غسخ العقد وتبلت الإصناف المخافة ٤ فلك أنه ورد سـ كسا تتطق عباراته سـ لالزام الادارة بشطب اسم ذلك المتعهد في حالة نسسخ العقد . أما أذا لم تر الادارة نسسخ العقد غانه ببتى لها دائبا حتها في الستبعاد من لا يتبتع بحسن السبعة من تائبة عبلائها وذلك الحق الإصيل الفتى أم يخل بمن المادة ٨٥ سالف الذكر غيجوز لها ببتنشي هذا الحق التنظيم أم يخل باسم المتعهد اذا ثبت اسستعباله الغش أو التلاعب حتى ولو في يقسخ العقد لهذا السبب بمعنى أن شطب اسم المتعهد بسبب استعبال الخش والتلاعب اذا كان واجبا في حالة غسخ العقد غائه جائز أيضا أذا العي يقسخ العقد باعتبار أن استعبال الغش أو التلاعب دال بذاته على عدم تتحتع المتعهد بحسن النبة .

﴿ طَعِن رَمْ ١٢٩ لَسَنَةُ ٩ قَ ــ طِسَةَ ١١/١/١٢٧١ )

# البحث التــــالى ماهية الفش او التـــلاعب البررين الشطب اســـم المتعهد

## قاصدة رقسم ( ۱۷۱)

## المِـــا:

شطب اسم المتعهد من سجلات متعهدى الحكومة ... جوازه في هكة التلاعب ... المقصود بالقلاعب ... لا سبيل الى حصر اوجهه او تحديد صوره ... اعتبار المتعهد مخالفة الآجال المحددة للبيع وعدم التزامه النشر في المراعيد . الضرورية ... يكون بذاته بعض صور التلاعب .

## ملخص الحسكم :

ان عقد الدلالة لا يعدو ان يكون عقدا من العقود الادارية يجرى نيسه ما يلحقها من جواز ترتيب الاثر المترتب على الغش او التلاعب او الرشوة من جانب المتعهد ولا سبيل الى حصر اوجه التلاعب او تحديد مسوره » وغاية الأمر غانه على أية حال يجاوز الاهمال ولا يرتى الى مرتبسة الغشي أو الرئسوة .

وان ما استخلصته الادارة عن اعتبار المتعهد (الدعى) مخالفة الآجلاء المحددة للبيع ، وعدم النزامه النشر في المواعيد المضروبة له يسكون بذاته بعض صور التلاعب ، ولا يعيب ما رتبته على ذلك من اثر سواء في شسان التابين أو شطب اسم المدعى من سجلات متعهدى الحكومة ، ولا يشسويه تصرفها أو يدمغه بعدم المشروعية أو باساءة استعبال السلطة ، ولا يتدع في ذلك أي ادعاء بحق المتعهد في الاعتراض على تواريخ البيسع لأن المقد جعل الكلمة الإخيرة في هذا الشأن للادارة ذاتها وقق ما تعتقده في صالحها .

(طعن رشم ۱۱۲۷ لسنة ٥ ق ... جلسة ٢٢/١/١١١١)

## قاعسنة رقيم ( ٦٧٢ )

#### المسطا:

مجرد مخالفة الواصفات المتفق عليها — لا يشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم المتعهد — الغش يقتضى ثبوت علم المتعهد بهذه الخالفة بها ينطوى عليه هذا العلم من الخداع من جانبه — القلاعب الذي يجاوز الاهبال ولا يرقى الى مرتبة الغش يفترض اتيان المتعهد اعبالا تنم عن عدم المتزاجاتية الحيادة في تنفيذ التزاماته ومحاولته أيجاد الثغرات المتحال منها البتغاء الحصول على منفعة غير مشروعة .

## ملخص الحسكم :

ان مجرد مخالفة المواصفات المتفق عليها لا بشكل غشا أو تلاعبا يدعو الى شطب اسم المتعهد من تألجة المتعالمين مع الادارة أذ يلزم حتى ترقى مخالفة المواصفات الى مرتبة الغش أن يثبت علم المتعهد بهذه المجالفة بما ينطوى عليه هذا العلم من الخسداع من جانب المدعى في حقيقة الشيء المسلم من حيث نوعه أو طبيعته أو صفاته الجوهرية التي جرى التعساقد عليها ، ففي هذه الحالة يتوافر سوء القصد الدال على استعمال الغش المبرر للشطب كذلك مان مجرد مخالفة المواصفات في الكيسة التليلة التي تما المدعى بتسليمها الى العمال في محله وفي الظروف التي تم فيها هذا التسليم لا يعد تلاعبا . ذلك أن التلاعب الذي يجاوز الاهمال ولا يرقى الى مرتبة الغش ، والذي يتعذر حصر مختلف اساليبه وشتى مسسوره ، يغترض اتيان المتعهد الجادة في تنفيسة التزاماته ومحاولته أيجاد الثفرات للتطل منها ابتفاء الحصول على منفعة غي مشروعة على حساب المصلحة العامة التي يستهدنها العقد الاداري .

( طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٦/١٧ )

#### قاعدة رقم ( ۱۷۲ )

#### : المسلما

مجرد مخالفة المواصفات ... ان صبح ذلك ... لا يشكل غشا او تلاعبا يدعو الى شطب اسم المورد من قالبة المتعلقين مع الادارة ... اسماني ذلك انه يازم حتى ترقى مخالفة المواصفات الى مرتبة الفش ان يثبت علم المتعهد بهذه المخالفة بها ينطوى عليه هذا العلم من خداع من جانب المورد في حقيقة الشيء المسلم من حيث نوعه لو صفاته المجوهرية التى جرى المتعاقد عليها أو ان ياتى المتمهد اعبالا تتم عن عدم التزام الجادة في تنفيذ التزاماته ابتفاد المصول على منفعة غير مشروعة على حساب المصلحة العلبة ... في هذه الحالات يتوافر سوء القصد الدال على استعمال الفش أو التلاعب المرر لمدم التحايل مع المورد ه

## ملخص العسكم :

انه عن السبب الثاني من اسباب الطعن ، عالمائيت من الاوراق ان المركز القسومي للبحوث اعلن في ١٦ من يونية سنة ١٩٦٩ عن عتسع بالب القيد في سجل الموردين في موعد غايته ٣٠ من يولية لسنة ١٩٦٩ لتسوريد بعض المهات ، وقد تقدم المدعى بطلبين في ١٩ من يونية سسنة ١٩٦٩ لتسوريد لقيد اسم الشركة التي يطلها في السسجل المذكور ، الا ان المزكز رفض طلبيه وذلك بكتاب مراقب الشئون المالية المؤرخ ٣ من اغسطس سنة ١٩٦٩ ، وقد أغصحت الجهة الادارية في مذكراتها عن اسسباب قرارها المسسلر اليه وحاصلها أن المدعى سبق أن قلم بنوريد حضائتين وتبين من مصمهما أن وحدة التبريد بهما مستعملتان ومجدعتان واحداهما لا تعطى درجسة التبريد المطلوبة ، كها تبين عدم مسلاحية بعض الاجهزة التي كان يقوم المدعى بتوريدها وارتفاع اسمارها ، ولجوء المدعى أحيانا إلى طرق مريبة المحب أصناف سبق توريدها قبل أنخاذ أجراءات محصها عندما تتكشفه للجهة طالمة التوريد عدم صلاحية تلك الاصناف . وكل ذلك بجانب ضخامة

قيبة العبليات التى اسندت الى المدعى والتى بلغت خلال الفترة من ١٢ من أغسطس سنة ١٩٦٦ مبلغ ١٤٧٥ من مارس سنة ١٩٦٦ مبلغ ١٤٧٤ منيه رغم ما تكشف من عدم سلامة اجراءات الشراء وبطريقة تدعو الى الشك في غالبية الموضوعات التى تناولها التحقيق والتى انتهت الى وجوب التحرق في المعاملة مع المدعى .

وبن حيث أن الجهة الادارية وقد أنصحت عن أسباب قرارها ، غان هذه الاسباب تخضع لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون ، وأثر ذلك في النتيجة التي انتهى البهسا القسرار وهذه الرقابة القانونية تجد حدها في التحقق مما أذا كانت هذه النتيجة مستخلصة استخلاصا سليها من أسول ننتجها ماديا وقانونا ، غاذا كانت منتزعة من غير أصول موجودة أو كان تكييف الوقائع ساعى غرض وجودها ماديا سالا ينتج النتيجة التي يتطلبها القسانون ، كان القرار فاقدا لركن السبب ومخالفا للقانون .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قضية النيابة الادارية رقم ١ السنة ١٩٦٨ ، ان المركز القومي للبحوث تعملتد مع المدعى على توريد حضانتين الى وحدة الحداثة والمقاومة البيولوجية طراز لوتس ٧٠١ ( صناعة محلية ) وعلى أن تكون الجغمانة مستعدة لاعطاء درجة حرارة من ٥ م ألى ٦٠ م ومزودة بموصلتين اوتوماتيكيتين صناعة المانيا الغربيسة بمبلغ ٣٢٠ جنيه للحضانة الواهدة . واذ ورد المدعى الحضانتين المشار اليهما شكلت لجنة لفحمها فقررت أن وحدة التبريد في كل من الحضيانتين تديمة ورأت تكليف المورد باستبدال وحدتي التبريد بوحدتين جديدتين أو يتبل خمسم .ه جنيه من تيمة كل حضانة . ولما لم يتبل المدعى ما انتهت اليه اللجنة ، اصدر مدير عام ادارة المرانق والصيانة بالركز قرارا بتشكيل لجنة أخرى لاعادة نحص الجهازين وقد انتهت هذه اللجنة الى أن نوع الاصناف الموردة مطابق من جميع الوجوه لما هو مطلوب واوصت بقبول الحضائتين ، وقد تم تسليمهما الى المفازن وسداد الثهن للهدعي ، ونظرا لاعتراض أحد أعضاء اللجنة الأولى على ما انتهت اللجنة الثانية ، تم تشكيل لجنـة ثالثة لاعادة المحص وانتهت هذه اللجنة الى أن وحدة التبريد في كل من الحضائتين مستعملة ومجددة وليست جديدة ، وأن أحدى الحضائتين لا تعطى درجسة التبريد المطلوبة ، وبيدو واضحا ما تقدم أن المواصفات التى تم على أساسها النوريد لم تتطلب صراحة أن تكون وحدة التبريد في كل حضائة جديدة ، ولم يذكر المدمى في أى مرحلة من مراحل النوريد أن وحددة التبريد بكل من الحضائتين جديدة ، ولذلك اختلفت لجان الفحص فقد رأت احدى هذه اللجان مطابقة الحضائتين للمواصفات على اساس عدم النص على وجوب أن تكون وحدة التبريد جديدة بينما رأت اللجنتان الاخيرتان ، أن المضائتين غير مطابقتين للمواصفات استفادا إلى أن المفروض أن تسكون وحدات التبريد جديدة وليست مجددة .

ومن حيث أنه أيا كان الرأى نيما انتهت اليه كل من اللجان المشهار اليها ، غان مجرد مخالفة المواصفات ... ان صنع ذلك ... لا يشكل غشسا او تلاعبا يدعو الى شطب اسم المدعى من تائمة المتعالماين مع الادارة ، اذ يلزم حتى ترتى مخالفة المواصفات الى مرتبة الفش ان يثبت علم المتعهد بهذه المخسالة بما ينطوى عليه هذا العلم من خداع من جانب المورد في حقيقة الشيء المسلم من حيث نوعه أو صفاته الجوهرية التي جرى التعاقد عليها ، أو يأتي المتعهد أعمالا تنم عن عدم التزام الجادة في تنفيذه التزاماته ابتفاء الحصول على منفعة غير مشروعة على حساب المسلحة العلمة ، وفي هــذه الحالات يتواغر سوء التصد الدال على استعبال الغش ، او التلاعب المبرر لعدم التعامل مع المورد ، كذلك مان باتي الاسباب التي ذكرتها الجهــة الادارية تبريرا لرفض طلبي المدعى ، قد جانت مجهلة وعامة غير محددة لوقائع معينسة ، وهي على هذا النحو لا تصلح سببا للقرار المطعسون اذ لا يمكن أن يستخلص منها أن المدعى دأب على الغش في معاملاته مما يفقده حسن السبعة الواجب توافرها فيبن تتعاقد معه الادارة ، ومن ثم يسكون القرار المطمون فيه غير قائم على سبب يبرره ومخالفا للقانون ، واذ ذهب الحكم المطمون نيه غير هذا المذهب يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ويتعين الحكم بالغاته ، والقضاء بالفاء القرار المطعون نيه والزام الجهــة الإدارية الممروغات ،

(طعن رقم ۱۷۷ لسنة ۱۹ ق ــ جلسة ۲۱/۱/۱۲۷۱)

## البحث التسالث وجوب الرجوع إلى ادارة الفتوى المُفتمية بمجليس الدولة كلما ارادت جهة الادارة شيطب اسم أحد القاولين من سجل القاولين أو اعامله الله

## قاعدة رقم ( ۱۷۴ ).

: البسطا

## مقدّص القتــوى :

ان المادة ٢٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ باصدار قانون المناقصات والمزايدات قضت بنسخ المقد ومصادرة التأمين النهائي اذا استعمل المتعاقد المفش أو التلاعب في معالمته مع الجهة المتعاقدة أو اذا ثبت أنه شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطريق مباشر أو غير مباشر في رشوة أحد موظفي الجهات الخاضعة لاحكام هذا القانون . وفي هاتين الحالتين شطب اسم المتعاقد من سجل المتعدين أو المقاولين مع جواز أعادة القيد أذا أنتفى السبب السذي ترتب عليه الشعطب . ثم قضت المادة ٧ من اللائحة التنفيذية باخطار الهيئة المعالمة للخدمات الحكومية بالقرارات التي تصدرها الجهات المعينة بعد الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بشطب أو أعادة قيد الموردين أو المقاولين . وتتولى الهيئة نشرها وفقا لأحكام القانون المذكور ومناد ذلك أن المادة ٧ من القانون المذكور دررت لجهة الادارة في الحالين

المنكورتين الحق في مسخ العقد ومصادرة القلمين الفهائي وكذلك في شطيه اسم المتعاقد ، ومع ذلك قان كلا من القسيع ومصادرة التأمين وكذلك الشطبيه لا تقع من تلقاء نفسها بقوة القانون أي بمجرد تحقق أحدى الواقعتين المينتس في المادة ٢٢١/٢٧ بدون أي تدخل من أرادة جهة الادارة بل رغبا عنها ، مما يجعل القرار المسادر منها في هذا الثبأن محرد تقرير للاثر القانوني الذي تم معلا بمجرد تحقق سببه وكشف عنه ، مها يجعل الرجوع الى ادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بغير جدوى ولا دلالة . بل كلا من الامرين حق مترر لجهة الادارة لها أن تستعمله اذا ما تحتق احد السببين المبرين له ، دون الزام عليها باستعماله على وجه مجدد ، بل تتبتع بسلطة في تقدير استعماله وفي ملاعمة ذلك بما تراه محققا للمصلحة المسلمة تحت , قالة القضاء ومتى كان الامر كذلك مان نص المادة ٧ من اللائحة التنفيسيذية لم يستحدث جديدا أضافة ألى نص المادة ٢٧ من القانون بغم سند منه ، وأنها وضح كيفية استعمال جهة الادارة لهذا الحق ، فأوجب عليها الرجوع الى ادارة النتوى المختصة قبل استعبالها لحقها في الشطب وكذلك في اعادة. التبد اذا زال مبرر الشطب ، فلا يخرج بذلك عن أن يكون مجسرد تنظيم لاستعبال جهة الادارة حقها في الشطب الذي قرره القانون ، تمسونة لسلامة تصرفها حتى ينفق من القانون وتوقيا لها عند مبارسة القضاء لرقابته على تصرفها ، وفي ذلك تحقيق للمصلحة العامة التي استهدمها نص نص المادة ٢٧ من القانون بكفالة تقديم الرأى القانوني الذي يحمى كلا من جهة الادارة والمتعاقد معها . وبذلك يكون نص المادة ٧ من اللائحة التنفيذية للقانون متفقا مع حكم المادة ٢٧ منه ولم يخالفه أو يخرج عليه أو يتعارض معه ويتفق في ذلك ما تقتضيه المادة ١٤٤ من الدستور في اللوائح التنفيذية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو أعفاء من تثنيذها .

والرأى الذى تنتهى اليه ادارة الفتوى حكيه حكم سبائر عبل ادارات الفتوى بيان لوجهة نظرها فى التفسير والتطبيق الصحيحين لحكم القانون لجهة الادارة أن تأخذ به الا اذا رأت على مسئوليتها ولاسباب تقدرها غير ذلك . على أنه اذا كانت المادة ٧ من اللائحة التنفيسذية توجب أخذ رأى ادارة

الفتوى تبل استعبال حق شنطب المقاول بن السجل واعادة قيده 6 غان عدم البساع الادارة لهذا الالتزام بن شباته أن يؤثر على قرارها بالشطب أو اعادة القيد 6 فيظل قرارها سليما رغم عدم الرجوع الى مجلس الدولة على التفاذه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى النزام جهة الادارة طبقا للمادة لا من اللائحة التنفي فية للقسانون رقم المسنة ١٩٨٣ بالرجوع الى ادارة الفتوى المختصسة بمجلس الدولة قبسل اصدار قرارها بشطب المقاول من سجل المتعادين أو اعادة قيده تطبيقسا المهادة ٢٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ المسار اليه ، على أن عدم اتباع جهة الادارة لحكم المادة لا من اللائحة ليس من شانه أن يؤثر على صحة قرارها في هذا الشسان الذي تنفسذه دون الرجوع الى ادارة المنسوى المختصسة .

( ملف ٤٥/١/١٥٢ ــ جلسة ٢/٤/٥٨٨ )

· قاعسدة رقسم ( ٦٧٥ )

#### البسنا:

شطب اسم المتعهد ــ المادة ٥٥ مكرر من الاحة الماقعـــات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المائية رقم ١٩٥٧ لسنة ١٩٥٧ ــ حظــر التعامل كما يجوز بالنسبة للبتمهدين والمقاولين مع الجهات الادارية بسبب المجز في تنفيذ التزام علم يجوز ايضا بالنسبة للبتمهدين والمقاولين الذين لم يسبق لمم التعامل مع الجهات الادارية يتى كانت الهم صلة بتنفيذ المقد سواء كانت هذه الصلة مقررة في المقد أو ملحوظة عند تنفيذه ــ مثــال: حظر التعامل مع المورد من الباطن رغم كونه غير طرف في المعد الاداري .

## ملخص الحكم:

ان القرار موضوع الحكم المطعون نيه هو قرار مدير عام مستشعيات جامعة عين شمس رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقرار رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ ، والذى نص على أن (يحظر التعامل مع كل من الموردين لتوريدهما جبن أبيض مفشوش للمستشعيات استفادا الى العقد المبرم بينهما وبين الشركة المصرية لتجارة السلع الفذائية التي رسا عليها مزاد توريد الجبن للمستشعيات عام ١٩٦٩/٦٨ ، وتبلغ الادارة العامة لمشتريات الحكومة بوزارة الخزانة لتولى اخطار الوزارات والمسالع الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة لاستبعاد اسميهما عن سجل الموردين وحظر التعامل معهما ) .

ومن حيث أن حظر التعامل ، كما يجوز بالنسبة للمتعهدين والمتاولين مع الجهات الادارية بسبب العجز في تنفيذ التزام قائم أو سابق عملا بحكم المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والمزايدات المسادرة بقرار وزير المالية رمّ ٢٤ لسنة ١٩٥٧ فيجوز أيضا بالنسبة للمتعهدين والمتاولين الذين لم يسبق لهم التعامل مع الجهات الادارية والذين كانت لهم صلة تنفذ بعض المعتود الادارية سواء كانت هذه الصلة مقررة في هذه العقود أو ملحوظة عند تنفيذها عملا بحكم المادة ٨٥ مكررا من الملائحة المشار البها ، ولما كان الثبات من الاوراق أن الطاعن يعمل موردا للجبن من باطن الشركة الممرية لتجارة السلع الفذائية المتعاقد مع الجهة الادارية غاته يكون من الجائز حظر التعامل معه استفادا إلى المادة ٨٧ مكررا المشار اليها رغم كونه غير طرفه في العقد الادارى المبرم مع الشركة المكورة .

( طعن رقم ٣٦) لسنة ٢٢ ق ــ جلسة ٩/٤/١٩٨٥ )

### قاعدة رقسم ( ٦٧٦ )

## الجــــا:

قرار حظر الثمايل مع الورد هو قرار نسطير لا يتقيد طلب الفساله بالمِمَّاد القانوني ادعوي الإلغاء .

## ملخص الحسكم :

ومن حيث أنه لذلك يكون الحكم المطمون نيه قد جانب الصواب في قضائه برغض دعوى الطاعن الفاء وتعويضا الامر الذي يتمين معه الحكم بالفاء هذا الحكم وبقبول دعوى الطاعن شكلا باعتبار ان قرار حظر التمايل مع الطاعن قرار مستبر لا يتقيد طلب الفائه بالبعاد التاتوني لدعوى الإلفاء .

﴿ عَلَمِنْ ٢٦١) لَسَنَةُ ٢٢ ق \_ جَلْسَةُ ٢١ ﴿ أَلِهُ ١٩٨٥ }

# ً المحث الرابسع الطمن في قرار شطب اسم المتعاقد

### قاعسدة رقسم ( ۱۷۷ )

#### : المسطا

وقوع الفش أو التلاعب أو الرشوة أو الشروع فيها بن أهد المتعاقدين ـ قرار الجهة الادارية المتعاقدة عمه بشطب اسبه لهذا السبب ...وجوب المترام وزارة الغزانة لهذا القرار بونشره ... الدعاؤى التي تقام طمأ على هذه القرار ان ...وزارة الوبيهها الى الجهات التي اصدرتها ... وزارة الفرائة هيئت خصية اصنط في عدد الدعاءي .

## ملخص الحسكم :

ان قرار شعلب اسم المطعون عليه قد صدر استنتاذا آلى البندد الله المنات الله المنات الله الله الله الله المنات الله المنات الله المنات والمزايدات وتنص هذه المادة على أن ( ينسخ ويحنادر التأبين اللهائي وذلك بعد اخذ راى مجلس الدولة دون اخلال بحق المسلحة في المناسلة بالتعويضات وذلك في الحالات الآتية :

- (1) إذا استمل التمهد الغش أو التسلاعب في معابلته مع المسلحة أو السسلاح وحيثند بشطب اسمه من بين المتمهسدين وتخطر وزارة الغزائة بذلك لتشر تسدرار الشسطب ولا بسسمح له بالدخول في مناقصات حكومية عددا علاوة على اللاغ ابره للنبابة عدد الاقتضاء .
- (ب) اذا فيت ان المتمهد أو المتلول شرع بنفسه أو بواسطة غيره بطسريق مباشر أو غير مباشر في رشوة أحد موظفي الحكومة أو مستقديها أو عمالها أو التواطؤ معه اغرارا بالسلاح أو بالمسلحة أو بالوزارة

علاوة على شطب اسمه من بين المتعهدين واخطار وزارة الخرانة بذلك لنشر قرار الشطب مع اتخاذ الاجراءات القضائية ضده .

وونقا لحكم هذه المادة ليس لوزارة الخزانة اية سلطة تقسديرية في نشر ترار شطب الاسم أو عدم نشره نهتى ثبت وقوع الغش أو التلاعب أو الرشوة أو الشروع نيها من أحد المتماتدين وقررت الجهـة الادارية المتعاقدة شطب اسمه لهذا السبب تعين على وزارة الخزانة احترام هذا القرار ونشره ــ أما المادة ٨٧ مكررا من اللائحة التي تستند اليها الوزارة والتي ردد حكمها البند التاسع والعشرون من شروط التعاقد مع المطعون عليه نبجال تطبيتها بختلف عن بجال تطبيق المادة ٨٥ سسالفة الذكر ... وذلك أنها تتضي بأن ( تخطر وزارة الخزانة بالترارات التي تصدرها الوزارات والمسالح بوقف التعابل أو استبعاد أحد المتعهدين أو المتاولين لاسسباب تتعلق بحسن سبعته لنشرها على وزارات الحكوبة وبمبالحها أن وحدت مبررا لذلك ) وواضح أن حكم هذه المادة لا ينطبق على قرارات شبطب الاسم التي يحكمها نص المادة ٨٥ سالفة الذكر ٤ بل ينطبق على ما تتخذه الجهات الإدارية بها لها من سلطة تنظيم أعهال واجراءات المناتصات العسامة من ترارات تحرم بها بمض الاشخاص غير الرغوب فيهم من التعامل معها أوا من التقدم في المناتصات التي تعان عنها بسبب عدم توافر شرط حسسن السمعة غيهم متوخية بذلك الصالح المام الذي يتضى بألا يفرض على جهات الإدارة التعامل مع من لم تعد لهـــا ثقة به فاذا هي استبعدت اسبه من قائمة المتعابلين معها لاستجاب غير الغش والتلاعب والرشسوة كان لوزارة الخزانة سلطة تتديرية في الجزاء ونشم قرار الاستبعاد أو عدم نشره اذا تدرت أن الاسباب التي قام عليها لا تبرر تعبيم هذا الاستبعاد ويبين مما نقدم أن دور وزارة الخزانة بالنسبة الى القرارات التي تصدر من الجهات الادارية المتعاقدة بشطب أسماء الموردين أو المقاولين في حالة ثبوت وتوع التلاعب أو الغش أو الرشوة يتتمر ونتا لحكم المادة ٨٥ من لائحة الناتصات والمزايدات على نشر هذه القرارات دون أن يكون لها أية سلطة تعديرية في هذا الشان وينبني على ذلك انها لا تعتبر خصما اصيلا في الدعاوي

التى تقام طعنا على مثل هذه الترارات والتى يتعين توجيهها الى الجهات. التى أصدرتها .

(طعن رقم ١٠٧١ لسنة ٩ ق \_ جلسة ٢٩١/١/١٩١)

### قاعدة رقيم ( ۲۷۸ )

#### : المسطا

اجازت المادة مه من لائحة الماقصات والزايدات اصاحب الشهان يسمى لدى الادارة لاعادة قيد اسمه في سجل المتمهدين اذا انتفى السبب الذي ترتب عليه شطب الاسم ولو كان ذلك بعد غوات ميصاد السحب أو الطعن القضائي بالإلغاء في قرار شطب اسم المتمهد من سجل المتمهدين أمودى ذلك أنه يجوز أن يكون القرار محلا للطعن بالإلغاء في أي وقت ما ظل قائها ومستبرا في انتاج الماره .

#### بلغص الحسكم:

ومن حيث أنه عن طلب المدعى الحكم بالفاء القسرار المسسادر في المرام الم مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنيا بشطب اسسمه من عداد الموردين المحليين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية في المستقبل لاستعباله الغش التجارى بتوريده بطاطين اقل جودة من السنف المنفق عليه في المقد الادارى المبرم معه بقصد تحقيق ربح غير مشروح سان المابت من الاوراق أن المدعى علم بذلك القرار علما يقينيا شاملا لجميسع محتوياته في المرام/1/۲۱ تاريخ تقديمه التظلم من ذلك القرار الى مفوض الدولة لمحافظة المنيا بطلب اعادة النظر في ذلك القرار وسحبه . وقسد المجارت المادة مم من لائحة المناهضات والمزايدات بناء على طلب صاحب الشان وبعد أخذ راى مجلس الدولة ؟ اعادة قيد المتعهد أو المقاول المشطوب

اسبه في سحل المتعهدين إذا أنتني السبب في شطب الاسم كصدور حكم البراءة أو قرار محفظ الدعوى إداريا لعدم ثبوت التهبة المنسوبة إلى التعهد أو المتاول ، ومعرض قرار أعادة القيد على وزارة الخزانة وينشر على كافة الحهات . وليس من ريب أن القرار الذي تصدره الادارة بشطب استم المتمه ... من عداد الموردين المطيين اذا اسمستعمل الغش في تنفيد التزاماته المتدنية ... يعتبر من القرارات الادارية النهائية التي تصدر بعد انتهاء المقد الادارى وتنطبق عليه كافة الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية النهائية ويجوز الطمن فيه بالالفاء في المواميد المتررة فانونا للطمن بالالماء في القرارات الإدارية النهائية وتنظر الطعن تيه محاكم مجلس الدولة في اطاء ولابتها الخاصة مالفاء القرارات الإدارية النهائية ، بمعنى أن هـــذا القرار لا يعتبر من القرارات التي تصدرها تنفيذا للعقد الاداري واستنادا الى نص من تصوصه والتي تنظرها محاكم مجلس الدولة في اطار ولايتها الكاملة للقصل في منازعات العنود الأدارية وليس من ريب ايضا أن ترار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين الطبين يترتب عليه تعديل الركز القانوني للمتعهد تعديلا مستبرا بحيث يمتنع عليه الدخول في المناتصات الحكومية في المستقبل مادام قرار الشطب قائما وبالتالي منتجا الاثاره ، ولذلك مقد أجازت ألمادة ٨٥ من لائحة المناتمسات والمزايدات لمساحب الشان أن يسمى لدى الادارة لاعادة تيد اسبه في سجل المتمهدين اذا انتفى السبب الذي ترتب عليه شطب الاسم ولو كان ذلك بعد غوات ميعاد السحب أو الطعن القضائي بالألفاء في قرار شطب اسم المتمهد من سجل المتمهدين. ولما كان المشرع قد اجاز ذلك أن يكون قرار الادارة بشطب اسم المتعهد من سجل الموردين محلا للسحب بعد غوات ميعاد الطعن فيه بالالغساء ، فإن مؤدى ذلك ، وبالنظر الى الاثار المستبرة لقرار شطب الاسم الى ما بعسد انتضاء ميماد الطعن ميه بالالغاء ، وبالقابلة لما قرره المشرع من جواز سحب قرار شطب اسم المتعهد في اي وقت غاته يجوز أن يكون ذلك القرار محلا للطمن بالالفاء في اي وقت ما ظل قائما ومستبرا في انتاج آثاره ولا سيما وأن الدعوى القضائية اتوى في معنى السمى لتعديل المركز القسانوني المستمر

الناتج من قرار شطب اسم المتهادة من ستخل الموردين من مجرد تقديم الطلب الدارة لسنعب قلك التجرار . وعلى ذلك مانه متى كان الثابت أن المدعى عظلم من القرار الملمون فيه في ١٩٧٣/١/٢١ ورفع الدعوى بطلب الحسكم بالفاته في ١٩٧٤/٤/١٣ حـ مان الدعوي في هذه الطيوف والملابسات تسكون مرفوعة في الميعاد لرفعها قانونا ، وأذ تفى الحكم المطعون فيه بعدم تبسول طلب الفاء القرار المطمون فيه شكلا لرفعه بعد الميعاد فاته يكون في هسذا الشق من قضاته قد خاف الثانون بها يوجب القضاء بالفائه والحكم بقبول طلب الالفاء شكلا لرفعه في الميعاد .

(طعن رقم ۲۲۴ لسنة ۲۶ ق ـ جلسة ۱۹۸۲/۱/۱۳ ) (وق ذات المعنى طعن ۱۲۲۱ لسنة ۲۰ ق ــ جلسة ۱۹۸٤/۲/۲۰ )

# الجحث الخابس حق المتعاقد الذى شطب اسبه دون وجه حق فى اقتضاء التعويض بن جهة الادارة للضرر الادبى الذى لحق سبعته التجارية

### قاصدة رقيم ( ۱۷۹ )

#### الهـــدا :

منى ثبت أن قرار حظر التعامل مع المرد لم يقم على سبب صحيح واقعا أو قلونا فانه يعتبر قرارا مخالفا للقانون ... تحقق ركن الفطا في جانب الحجة الادارية ... متى ثبت أن المتعاقد قد أصابه ضرر أدبى يتبثل في الاساءة على مسمعته التجارية نتيجة لوصبة الفش كما أصابه ضرر مادى يتبثل في تقويت فرصته في الدخول في المناقصات العابة والتعامل مع الجهات الادارية وكانت علاقة السببية قائمة بين خطا الجهات الادارية وبين الضرر الذي المتعاقد غانه دحق له التعويض المناسب .

## والخص الحسكم :

ومن حيث أنه وقد وضح ما تقدم أن قرار حظر التعامل مع الطاعن للم يقم على سبب صحيح واقعا أو تانونا ؛ فانه يعتبر قرار مخالفا للقانون ؛ 
﴿ الذي يتحقق به ركن الخطأ في جانب الجهة الادارية ، وهو الخطا الموجب لمسئوليتها الادارية عنه متى تحققت عناصر المسئولية الاخرى من ضرر وعلاقة سببية بين الخطأ والضرر .

ومن حيث أن الطاعن قد أصابه من قرار حظر التعابل معه ضرر أدبى يتمثل في الاساءة الى سمعته التجارية نتيجة لوصهه بالغش ، كما أصابه من القرار المذكور ضرر مادى يتمثل في تفويت فرصته في الدخول في المناتصات العملية والتعابل مع الجهات الادارية فيها يتعلق بثوريد الجبن الابيض .

ومن حيث أن عائقة السببية قائمة بين خطسا الجهة الادارية في حظر التعالى مع الطاعن وبين الشرر الذي أصاب الطاعن من هذا الحظر أدبية، وباندا .

وم حيث أنه بالنظر إلى أن ترار حظر التعامل مع الطاعن لم يترتب عاليه ترتب اله بالتعالى مع القطاع الم التعامل مع القطاع الخاص وكان في التعامل مع التطاع الحكومي بطريق غير مباشر بتوريد: الجبن للمتعاددين مع الجهات الادارية ، غان المحكمة تقدر للطاعن تعويضة جزافيا عن الاضرار الادبية والمادية التي لحقته من ترار حظر التعسليل: معه قدره الف جنيه .

( طعن رقم ٢٦) لسنة ٢٢ ف ــ جلسة ١٩٨٥/٤/١ )

# 

# اولا ... بعض صور اخلال جهة الادارة بالتزاماتها المفروضة عليها بالعقد الاداري

### قاعسدة رقسقم ( ۱۸۰ )

## الجسدا :

عدم قيام جهة الادارة بتنفيذ التزاماتها بتسليم المتماقد معها موقع. العمل مما ترتب عليه وقف العملية مدة طويلة نجاوز المعقول ... يعد اخلالا جسيما من جانب الادارة بواجباتها ... فسخ العقد واستحقاق المتماقد مع الادارة تعويضا عما الصابه من الضرار .

### ملغص العسكم:

متى كان الثابت أنه قد حيل بين المتعاقد والبدء في تنفيسذ العمليسة بسبب تعرض رجال الاصلاح له ، الامر الذي ترتب عليه وقف تنفيسذ هذه العملية لمدة جاوزت السنة بعد صدور أمر التشفيل دون أن نقوم الهيئة المتعاقدة بتنفيذ التزامها بتسليم الطاعن موقع العمل وتحكنه من البسدء في التنفيذ ، نمن ثم غانه اذا لوحظ أن المدة التي حددت لتنفيذ العملية هي شهران نقط ، غان عدم قيام الهيئة المذكورة بتسليم موقع العمل الي الطاعن طيلة عام باتجله مما يحق معمه القول بأنها قد اخلت اخسلالا جسيما بواجبها نحو الطاعن بعمدم تحكينه من العمل ، وانها تأخرت في تنفيذ التزامها هذا مدة كبيرة تجساوز القدر المعقول مما يقوم سسببا مبررا فسنخ العقد المبرم بينهما وتعويض الطاعن عما أصابه من أضرار بسبب قلك .

( طعن رقم ۸۹۲ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۱۹۹۷/۲/۳)

### قاعسدة رقسم ( ٦٨١ )

#### المسطا:

تعاقد الجهة الادارية على بيع سلمة مع من رسي عليه الزاد ... عدم مطابقة السلمة للمواصفات وتحظي السطابات الصحية المغتصة تصريفها الاستهلاك الادمى ... مخالفة للجهة الادارية المخيلية المختوب المقتوب بعناية المجهة الادارية درءا استريفينها ... التعال بلن المشترى كان بمقاوره بعناية الرجل المعتاد اكتشاف العيب قبل الاقدام على الزاد ... عناية الرجل المعتاد بكل ما توجبه من اسباب الحرص لا تزعزع قدر الثقة واسباب الاطبئات التعالى مع جهة الادارة والتي نثره عن مثل هــدا الانحراف بهتضيات التعالى مع جهة الادارة والتي نثره عن مثل هــدا الانحراف بهتضيات التعاقد ومقاصده .

## ملخص الحسكم :

ومن حيث أن الثابت أن الجهة الادارية باعت للهدعى . ٦ طن غول سودائى حبة حبراء عصير مبتاز و . ٩ طن غول سودائى حبة حبراء عصير عبتاز و . ٩ طن غول سودائى حبة حبراء عصير عادة ، وما كان يتاتى أن يتبخض هذا البيع غولا غاسدا تحظر المسلطات الصحية المختصسة تصريفه للاسستهلاك الآدمى ويهبط ثبنه اذا ما بيسع لاغراض آخرى — بعد أن رغض المدعى استلامه الى نحو نصف الثبن الذى كان قد بيع به ومثل تلك المخالفة أذ قارفتها البهة الادارية وتردى نبها تابعوها موجب لمسئوليتها العقسية الذى لا غكاك مفها يدراها عفها التعلل بأن المشترى كان بهتدوره بعناية الرجل المعتلد بكل ما توجب من تبل الاتدام على المزاد ، ذلك أن عناية الرجل المعتلد بكل ما توجب من اسباب الحرص لا تزعزع تدر الثقة واصباب الاطبئنان التي توحى بهستة متنضيات التعالم مع جهة الادارة والتي تغزه عن منال هذا الانحسرافه بعتضيات التعالد ومقاصده ، ولا ريب أن هذه المخالفة المقسدية الثابتة في حق الجهة الادارية تبلى تعويض المدعى عما اصابه من الاضرار بسببها في حق الجهة الادارية تبلى تصويض المدعى عما اصابه من الاضرار بسببها حدون اخلال بحقه الذابت في اسسترداد ما قدمه من تأمين نهائي — ومن

ثم عقد أصاب الحكم الطعين نيما قضى به من تعويض شامل الهدعى عبسا الله من كسب ولحقه من الاضرار ولا تثريب على تقدير المحكسة لهدذا التعويض بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه بمراعاة ما اثبته الخبير المنتدب من ارتفسساع اسعار الفول السوداني بوجه علم وما كان يحققه المدعى من المكسب من جرائها بعد استنزال عروض التجسارة عادة من مصروفات لا غنى عن تحملها 6 وعلى أن يغطى مبلغ التعويض كامل الإضرار التي لحقت بالمدعى من جراء الصفقة بما في ذلك ما أصابه من ضرر محقق بسبب كميات الفول التي تسلمها مغايرة لشروط البيع .

( طعنی رتبی ۹۱۰ ، ۹۲۱ اسنة ۲۳ ق ــ جلسة ۲۸/۱/۲۸۱ )

### قاعسدة رقسم ( ۱۸۲ )

#### : المسطاة

التزام الجهة الادارية بتسليم المتعاقد مواد البناء يعنى بحسب النية المستركة للمتعاقدين تسليم المتعاقد تصاريح الحصول على مواد البناء وقيس مواد البناء ذاتها على المتعاقد تقديم التصاريح للجهة القائمة على توزيع هذا مؤود ودفع ثبنها واستلامها بيقضى التزام الجهة الادارية في هذا الشان بمجرد تسليم التصاريح خلال المدة المتفي عليها بغض التظر عن تاريخ استعمالها بسليم التعاددة تصاريح مواد البناء بعد نفاذ المددة للحددة للسفيمها بعن ثبت أن زيادة اسعار مواد البناء ترجع الى تأخير تسليم التصاريح فان على جهة الادارة تعويض المتعاقد بعفع قية غروق الاسعار ما

## ملخص الحسكم :

أن المطمون ضدهما لم يطالبا بنروق الاسمار الناتجة عن تتلبسات السمر حسبها ببين من ظاهر هذه المطالبة ، وانها يطلبان في الحقيقة وواقع الامر تعويضا عن الاشرار التي لحقت بها نتيجــة لاخلال الجهــة الادارية بالتزامها بتسليمها مواد البناء خلال الشهر الاول من مدة تنتيذ العمليسة ، بالتزامها بشمار التي تمثلت في زيادة السمار التي تم بها الشراء عن الاسمار

النائذة خلال الشهر الاول من مدة العملية ، ومن ثم ملا يحق للجهة الادارية الاحتجاج عليهما بنص المادة ١٧ ومن الشروط العابة للعقد سااغة الذكر الذي يبتى تائما بالنسبة لأى مطالبة بفروق اسمار اذا كانت قد حدثت زيادة فيها خلال الشبهر أول من مدة تنفيذ العملية عما كانت عليه وقت تقديم العطساء او وقت التعاقد ٤ ومن المسلم أن التزام الجهة الادارية بتسليم المطعون ضدهما مواد البناء يعنى بحسب النية المشتركة للمنعاندين تسليم المطعون ضدهما تصاريح الحصول على مواد البناء وليس مواد البناء ذاتها بحيث يكون على المطعون ضدهما تقديم هذه التصاريح للجهة القائمة على توزيع هذه المواد ودمم ثبنها واستلامها وينتضى التزام الجهسة الادارية في هسذا الشأن بمجرد تسليم التصاريح خلال مدة الشهر المتفق عليها بغض النظهر عن استعمالها 6 ولما كان التابت ،ن أوراق الطعن ان قروق الاستعمار التي طالب بها المامون خردهها نائجة من زيادة الاستمار نتيجة لمستور تصاريح مواد الزناء به التهاء الشهر الاول من مدة تنفيذ العملية ، عما كانت عليه الاسعار وقت أنتماتد خلال الشبهر المشار اليه ، وكان الثابت آيضًا قيبة هذه الفروق لا خلاف عليها بين الجهة الإدارية والملمون شدهها مان الحكم المطعون ميه وقد قضى بالزام الجهة الادارية بدنع المسروق الملاوبة ، يكون قد مادف وجه الحق في قضائه ، ويتمين لذلك الحكم برنض الطعن مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ ررافعات .

( الطعن ١٥٠٣ لسنة ٢٧ ق \_ جلسة ٢/٤/١٩٨٥ )

# ثانيا — لا يجــوز البتمــاقد مع الادارة الدفع بمــدم التنفيــذ

قاعسدة رقسم ( ۱۸۳ )

#### المسطا:

لا يسوغ للمتعاقد مع الادارة أن يعتنع عن الوفاء بالتزاماته هيال. المرفق العسلم أن ثملة اجراءات التارية قد انت ألى اخلال الادارة بلحد التزاماتها قبله للسين عليه أن يستبر في التنفيذ ثم يطالب جهة الادارة بالتجويض أن كان لذلك مقتضى .

## ملخص الحسكم:

من المبادىء المقررة ان العقود الادارية تنبيز بطابع خاص ، منساطه احتياجات المرفق الذى يهدف المقد تسييره وتقليب وجه المسلحة العسلمة على مصلحة الافراد الخاصة ، ولما كان المقد الادارى يتعلق بعرفق عام فلا يسوغ للمتعاقد مع الادارة أن يعتنع عن الوفاء بالتزاماته حيسال المرفق بحجة أن شة اجراءات ادارية قد ادت الى الاخلال بالوفاء باحد التزاماتها تبله ، بل يتمين عليه ، ازاء هذه الاعتبارات أن يستمر في التنفيذ مادام ذلك في استطاعته ، ثم يطسائب جهة الادارة بالتعويض عن اخلالها بالتزامها ان كان لذلك متتضى وكان له نبه وجه حق غلا يسوغ له الامتناع عن تنفيذ المقد بارادته المنفردة والاحتت مساطته عن تنبعة غطه السلبي .

( طعن رتم ٧٦٧ لسنة ١١ ق - جلسة ٥/٧/١٩٦١ )

### قاعسدة رقسم ( ٦٨٤ )

#### : المسطا

الإصلِ انه لا يجوز المتعاقد مع الادارة في المقود الادارية أن يتمسك بالدفع بمدم النيفيذ ــ يجوز للمارفين عند التعاقد أن يخرجا على هذا أصل ،

#### ملخص الحكم:

الاصل أن الدغع بعدم التنفيذ لا يجوز أن يتمسك به المتمساقد مع الادارة في العقود الادارية وذلك ضماتا لحسن سير المرافق العامة بانتظام واطراد ، وأنه يجوز للطرفين عند التماقد أن يخرجا على هذا الاصل . وفي هذه الحالة يجوز للمتماقد مع الادارة أن يتمسك بالدغع بعدم التنفيذ وبالتالي لا يحق للادارة أن توقع عليسه غرامات تأخير مادامت قد تراخت في تنفيذ التزاماتها مها أعجزه عن تنفيذ التزامه قبلها .

( طعن رتم ٧٦ لسنة ١١ ق - جلسة ١٩٧١/١٢/١٨ )

#### قاعبدة رقيم ( ٦٨٥ )

#### : 10----41

الدفع بعدم التنفيذ كاصل عام امر غير جائز في العقود الادارية لما تتميز به من خصائص ولاتصالها بالرفق العام الذي يجب ان يسير بانتظام واطراد 

ــ نتيجة ذلك : لا يجوز للمتعاقد مع جهة الادارة أن يوقف سير المرفق لاى 
ببيب حتى ولر كان الخطا او التقصير من جهة الادارة في تنفيسذ التزام من 
التزاماتها التعاقدية ،

#### ملخص الحسكم:

ومن حيث أن الثابت أن مجلس مدينة الاقصر قد وقع هو الآخسر في خطأ كان له شأن في زيادة الضرر المطالب بالتعويض عنه ويتبشيل هذا الخطأ في تراخيه في اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في العند في الونت المناسب ضبانا لحسن سبر الرفق بانتظام واضطراد بعد أن أفصح المتعاقد في اخطاراته المتماتبة في ١٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، ٢٠ ابريل سنة ١٩٦٥ ، ٨ من مابو سسنة ١٩٦٥ سالفة الذكر عن عدم رغبته في التبسك بالعتسد واعتباره منسوخا وظل المجلس ساكفا منذ اخطاره المتعاقد بفتح البونيه في ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٥ حتى طالبه في ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٥ أي بعد قرابة خمسة أشهر بسداد الجعل من مايو سسنة ١٩٦٥ حتى آخسر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ثم أصدر تراره في ٢٧ من نونبير سنة ١٩٦٥ بنسيخ المتد ومسادرة التأمين والمطالبة بالتاخرات واخطر التماتد معه بهذا الترار ف ٢٨ من نومبر سنة ١٩٦٥ وطالبه بسداد مبلغ ٥٠٠٠ جنيها تيهة الايجار عن المدة من مايو سنة ١٩٦٥ حتى آخر نونمبر سنة ١٩٦٥ وعاد وطالبه بمبلغ ٥ر١٠٣ جنيها تيمة المستحقات المقول بهسا من مايو سسنة ١٩٦٥ الى آخر يناير سنة ١٩٦٦ - وقد كان ينمين على مجلس المدينة أن يعبل على توتى هذه الاضرار المادية مضللا عن توقف نشساط المتصف لو بذل جهدا معقولا في اتخاذ اجراءات نسسخ البعقد واعادة طرح مزاد المتصف في الوقت المناسب ، أما وقد تراخى في اتخاذ هذه الإجسراءات غترة استطالت الى أكثر من سبعة أشهر في حين أن مدة العقد سنة واحدة ٤ فانه يكون قد ارتكب خطأ يتعين أن يتحمل تبعته .

ومن حيث أنه لما كان أمر كذلك وكانت جهسة الادارة قد مساهبت فيبسا ترتب من ضرر بأن تقامست عن أنضاذ الاجسراء اللازم في الوقت المناسب والذي تقدره المحكمة بثلاثة أشهر تكفي لأن تتخذ نبه جهة الادارة سا تشساء من أجسراءات تضبين أمستمرار استغلال المقصف وبذلك يكون المنعقد معها لملتزما بسداد الجعل المستحق عن ثلاثة أشهر تنفيذا لنصوص عقد استغلاله وما يقدر ببلغ هر؟٣ جنيها .

ومن حيث أن المتماتد مع مجلس المدينة المذكورة قد حرم من استغلال المتصف نتيجة لفلقه في ٨ من ابريل سنة ١٩٦٥ تفيذا لحكم جنسائي لا يد

له نيه وكان قد سدد الجعل كاملا عن شهر ابريل سنة ١٩٦٥ غان جهـة الادارة تكون قد حصلت على مبلغ ١٨٠٠ ج دون مقابل الامر الذي يتمين معه خصم هذا المبلغ من الجعل المستحق عليه عن الثلاثة أشهر المنكورة. وبالتـــالى يكون صـافى المستحق للجهة الادارية قبله هو ٢٠٧ر٥٠ جنيها على ما سلفه جنيها بالاضافة الى مبلغ التامين المسادر وقدره ٢٧٧٦٠٠ جنيها على ما سلفه بيــانه .

ومن حيث أنه لم يثبت في الاوراق أن المتعاقد مع مجلس الدينسة المذكور ظل شاغلا المقصف مبنقولاته حتى نهاية مدة العقد في آخر ينساير سنة ١٩٦٥ أو أنه اسطم المقصف من الشرطة في ٢٤ من مايو سنة ١٩٦٥ أذ كل ماثبت في محضر فتح المقصف أنه تم غض الاختسام تنفيذا لقسرار النيابة العامة ولم يذكر في هذا المحضر وجود المتعاقد أو أحد تابعيه أثنساء تنفيذ هذا القرار وفضلا عن ذلك قد سجل المدعى عليه بكتبه الموجهسة الى مجلس المدينة أنه رقع يده عن المقصف من تاريخ غلقه وطلب من المجلس استلام الاشياء التي سبق تسليمها اليه ، وبذلك يكون ما يزعمسه مجلس المدينة من بقساء المتعاقد معه شاغلا المقصف، بمنقولاته حتى آخر بنساير سنة ١٩٦٦ على غير أساس سليم من الواقع .

ومن حيث أن المادة ٢٢٦ من القانون المدنى نص على أنه أذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوغاء به كان ملزما بأن يدفع الدائن على سبيل التعويض عن التساخير فوائد قدرها أربعسة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل المتجارية وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة التصائبة بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخ لسرياتها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره ــ ولما كان المطعون ضده قد تأخر في الوغاء بمقابل أيجار البونيه سالف الاشارة اليه وكان هذا المبلغ معين المقدار غمن ثم تستحق عليه الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية .

ومن حيث أنه أكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه أد تضى برغض العنموى والزام الجهة الادارية بالمساريف قد جاء مخالفا للقسانون فيتعين الحكم بالفاقه والقضاء بالزام المدعى عليه بأن يدفع لمجلس بدينة الأقصر مبلغ .٠٧٠٥٠ جنيها فقط خبسة وعشرين جنيهسسا وسبعبائة مليم لا غير والكوائد القاتونية بواقع } رسستويا عن هذا الجسلغ من تأريخ المطسانية الحاصلة في لا من نوغمبر سنة ١٩٦٧ حتى تمام الوفاء ونصف مصروفات كل من الدعاوى والطعن .

(طعن رقم ۱۰۲۷ لسنة ۱۰ ق ــ جلسة ۱۰۲۸ /۱۹۷۸)

# نظانا ــ فسنغ العقد الاثارى من قبل للتعاقد مع الاثارة لا يتكون الا بشكم من القصـــاد

#### قاعستة رقسم ( ١٨١)

#### : المسطة

لا يجوز المتعاقد مع الادارة أن يفسخ المقدد الجرم معها بقرار منه اذا ما وجنت مبررات القسخ ... يتمين عليه أن يلجأ ألى القضاء للحصول على حكم منه بذلك ... أساس ذلك ، أن فسخ المقد الادارى كأصل عسام أمر تترخص فيه جهة الادارة ضمانا لحسن سير الرفق الملم وأيس المتماقد معها الاحق المطالبة بالتمويض أن كان له مقتضى .

## ملخص العسكم :

ومن حيث أن نسسخ العقد الادارى كأمسل عام أمر تترخص نبه جهة الادارة وحدها ضهانا لحسن سبر المرفق العام وليس للبتعاقد معهسا الاحق المطلبة بالتمسويض أن كان له مقتضى وينبنى على ذلك أنه ليس المتعاقد مع الادارة أن ينسخ العقد المبرم معها بقرار منه أذا ما وجدت مبررات النسخ بل يتمين عليه أن يلجأ إلى القضاء للحصول على حكم منه بنلك ، كها أن الدفع بعدم التنفيذ كأمسل علم أيضا غير جائز في العقود الادارية لما تتميز به من خصائص ولاتصالها بالمرافق المسامة التي يجب أن تسير بانتظام واطراد ومن ثم غلا يجوز للمتعاقد مع جهسة الادارة أن يوقف سير المرفق لاى سبب حتى ولو كان لخطا أو تقمسير من جانب الادارة في تنفيذ التزام من التزاماتها التعاقدية . وعلى ذلك غان امتنساع المطعون ضده عن تنفيذ عقد استغلال المقصف المذكور دون ثبة ما يبرر فاك واخطاره مجلس مدينة الاتصر باعتبار العقد منسوغا بانقضاء سبعة

ايام على تاريخ اخطاره في ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ وامراره على ذلك فئ الكتب الموجهة الى مجلس المدينة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ واول مايو سنة ١٩٦٥ / ٨ من مايو سنة ١٩٦٥ / ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٥ يصد اخلالا منه بتنفيذ احسكام المقد يستوجب تدخل جهة الادارة لتمل شروطه التي تقضى باعتباره منتهيا ومصادرة التأمين المودع دون حاجة الى البسات الضرر ودون مساس بحتها في الرجوع على المتعاقد معها بالتعويض عن الاضرار التي قد تلحقها فتيجة الإخلال بشروط المقد .

( طعن رتم ۱۰۲۷ لسنة ۱۵ ق - جلسة ۱۹۲۸/۱/۲۸ )

# رابعها ... الخطها المشترك

#### قاعدة رقم ( ۱۸۷ )

: 12-41

اذا كان للضرر الذى لحق بالمتعاقد مع الادارة اساسه الخطأ المشترك الذى وقع من الادارة والمتعاقد ... فللقاشى أن يقدر نصيب كل من المسلولين عن الخطأ في التعويض •

## ملخص الحسكم:

انه متى تقسرر بطسلان المقد بطلانا مطلقسا على الوجه المتدم فان المؤسسة يصيبها كاثر حتمى لتقرير البطلان ضرر يتبثل في قيمة الادوات التى قامت بتصنيعها والتي تبين أنها غير قابلة للتعامل وليس من سسبيل الى استردادها لمخالفتها لاحكام مرسوم الاوعية .

ومتى كان الضرر الذى اصلب المؤسسة جاء نتيجة خطسا كل من الادارة والمؤسسة معا غالفرض أن المؤسسة عليهة باهكام مرسوم الاوعية علمها بالقانون الذى لا يعذر أحد بالجهل به ، وكان من المتعين عليهسا والحالة هذه أن تتثبت من مطابقة ما تصنعه لاحكامه ، ويتبثل خطا الادارة فى كونها طرحت المناقصة على أساس عينة نموذجية مخالفة لاحكام مرسوم الاوعية مع ما يتوافر لديها من الإمكانيات الفنية التى لها الوتوف على حتيقة المواد الداخلة فى تركيبها ، وإذا كان الخطأ، مشتركا كان للتساشى أن يقدر نصبب كل من المسئولين عن الخطأ فى التعويض وفقا لاحكام الماتتي الماتي المؤسسة فى ذبة الادارة للمواعة مدى جسامة الخطأ الذى ارتكبه كل منهها .

( طعن رقم ۱۳۰۳ لسنة ۸ ق -- جلسة ۱۳/۱۲/۲۱ ) (م ۲۹ – ج ۱۸ ) الفصسل الرابسع بعض انواع العقود الادارية

الفسرع اللهل عقد النزام الرافق العسابة

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

: 6---41

ثبة فوارق بين عقدى التزلم الرافق العابة ومقاولة الاشفال العبومية.

## بلخص القنسوى :

النزام المرافق هو عقد يتعهد بمقتضاه شخص بأن يقوم على حسسنابه وعلى مسئوليته بادارة مرفق عام متحملا مخاطره وما تتطلبه ادارة هذا المرفق من أشمال عمومية اذا لزم الامر ويمنح في سبيل ذلك مؤقتا بعض السسلطة العامة وذلك مقابل جعل يؤديه الى جهة الادارة مما يحصله من أجور من الجمهورية نظير استممالهم للمرفق .

قالعنصران الاساسيان في عقد الانتزام هما قيام اللنزم بادارة الجرفق العام وادائه لجعل الى جهة الادارة مثابل استغلال المرفق .

وأما متاولة الانسفال الممويية نهى عند ينعهد بمنتضاه متاول للحكومة بأن يقوم بتنفيذ عبل معين تحت مسئوليته وبالشرافها مقابل مبلغ نقدى بدفع الهه حسب الاسم الموضحة بالتعاقد .

والعنصران الاساسيان في عقد المقاولة هما قيام المقاول بانشساء العمل المتفق عليه دون أن يكون له حق استفلاله وقيام الادارة بدفع المبلغ النقدى للمقاول .

( غتوی رقم ۳۲۹ — فی ۱۹٤۹/۱۲/۱۳ )

## ثانيا \_ التزام المرفق العام يهنح لمدة طويلة نسبيا

## قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### : المسطاة

ان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام الرافق العابة قد ومُسع لتنظيم العلاقة بين السقطة ماتحة الألتزام والمتزم في شسان ادارة الرفق العام الذي يعهد الى الملتزم بالشاركة في تنسيره على اساس أن عقد الافتزام يبنح لدة طويلة نسبيا وليس لاد قصيرة .

### ملخص الحسكم:

يمن من مراجعة القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزام المرافق المامة أنه وضع لتنظيم المسلاقة بين السلطة مانحة الالتزام والملتزم في شان ادارة المرفق العام الذي يعهد الى الملتزم بالمساركة في تسييره على أساس أن عقد الالتزام يهنج لمدد طويلة نسبيا وليس لمدد تصبرة ، وآية ذلك أن المادة الثالثة من القانون تنص على ما بأتى « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملتزم السنوية في صافي ارباح استفلال المرفق العسام عشرة في المائة من رأس المال الموظف والمرخص له من مانح الالتزام ، وذلك بعسد خصم مقابل استغلال رأس المال ، وما زاد على ذلك من صلاق الارباح يستخدم اولا في تكوين احتياطي خاص للسنوات التي نقل فيها الإرباح عن ١٠ ونصف وتقف زيادة هذا الاحتياطي حتى يبلغ ما يوازي ١٠ ٪ من رأس المال ، ويستخدم ما يبقى من هذا الزائد في تحسين وتوسيع الرفق العام أو في خفض الاسعار حسبما يرى مانح النزام ، عهذا النص يغترض أن الالتزام لا يمنح الا لمدد طويلة نسبيا تعد بالسنوات ، ذلك لأن الفقسرة الأولى منه نصت على الا تحصل نسبة الربح الا بعد خصم متسابل استهلاك رأس المال ، وتضت الفقرة الثانية بأن ما زاد على الارباح عن تلك النسبة يستخدم في تكوين احتياطي للسنوات التي نقل فيهـــا نسبة الارباح عن

١٠ ٤ ويضاف الى ذلك أيضا أن الزيادة التى تجنب من أرباح الملتزم لا تعنع الى جهة الادارة ماتحة الالتزام ، وانها تخصص باعتبارها تد استقطعت من أرباح الملتزم ، لمواجهة الخسارة أو النقص فى الربح الذى يصيب الملتزم فى بعض سنوات الاستقلال ، أو تستخدم فى تحسين وتوسيع المرفق العام ، وليس من شك فى أن هذه الاحكام كلها مستحيلة التطبيق على التراخيص التى قد تبنح لاستقلال بعض المرافق العالمة ، لاتها مؤتتة بطبيعتها وتبنح لآجال تصسيرة ، وغير قابلة للتجديد ويحق لجهة الادارة مانحة الترخيص الفاؤها فى أى وقت ، طبقا لصريح نصوصها ومن ثم غلا تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ المسار اليه كنها مقصورة التطبيق على عقود النزام المرافق العابة دون غيرها .

( طعن رتم ، } كلسنة ١١ ق ــ جلسة ١١/١/١/١٧ )

# نالثا ... حصية الملتزم

## قاعسدة رقسم ( ٩٩٠ )

#### البسساء

ان المقصود بكنية الاتفاق في معنى الشطر الاخي من المادة الثامنة من المقسود بكنية الإيمانة من القسائون بالمسلة ١٩٤٧ ، هو الاتفاق الذي يتناول تحديد أرباح المقتزم وتخليبها و وعلى ذلك يسرى حكم المادة الثالثة من القانون بالتر بباشر على كل التنام سابق له ، لم يتناول عقده الاتفاق على تحديد نسبة الارباح ، وبالتألى التجهيز اعتبارا من نقيض نفاذ المقانون ، أن تتجاوز حصة المتزم ١٠ ٪ من أمن المال المونف و أمرضي فيه من الحكومة بعد خصم مقابل الاستهلاك ، فذا رغبت الحكومة في استرداد المرفق العام فاتها لا تلتزم الا بحساب الربح عن المدة الباقية من عقد الالتزام .

#### ولئس الفتوي:

على مذا الاسداس بعدل عسم الراى مجتمعا بجلسته المتعددة في 3 من. نونمبر سنة 1901 الموضوع الخاص بسريان القانون رقم 179 لسنة 198٧ بالتزامات المرافق العلمة على التزام انارة مدينة الاسماعيلية بالتيسمار الكهربائي .

وتبين أنه في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٨ صدر الرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ باعتباد المقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة نوريد الكهرباء والشع عن مد الالتزام الونوح الشركة باتارة مدينة الاسماعيلية بالكهرباء ووده هذا المقد ثلاثون سنة تبدأ من ٧١ من أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد نص في البند السادس عشر من هذا التزام على ما ياتي :

« عدا حق الحكومة في شراء الالتزام عند انتهاء مدته لها ايضا الحق. في مشتراه بمقتضى اخطار يرسل للشركة قبل ذلك بسنتين اما في آخر السنة الخامسة عشرة أو في آخر السنة العشرين أو في آخر السنة الخامسة والعشرين أو في أي وقت بعد ذلك وفي هذه الحالة تدفع الحكومة للملتزمين خلاف ثهن الشراء الذي يحدد طبقا للبند ١٢ أعلاه أيرادا سنويا طول السنين التي تكون باقية حتى نهاية الالتزام ويكون هذا الايراد مساويا لمتوسط الربح السنوى في السبع سنوات السابقة للسنة المالية التي يتم غيها الشراء بعد السنيماد السنتين الاقل ربحا ويخصم من هذا المبلغ قيمة أرباح راس المال المترة ٧٧ سنويا عن السنتين الباقية » .

وقد اعتزم المجلس البلدى لدينة الاسماعيلية استرداد هذا الالتزام في آخر السنة المجلسة والعشرين اى في اغسطس سنة ١٩٥٣ ولذلك طلبت مصلحة البلديات الراي نبما اذا كان القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ يسرى على هذا الالتزام بحيث يكون من غير الجائز ان تجاوز حصة الشركة السنوية في صافى الارباح عشرة في المائة من راس المال .

وبالهجوع الى أجكام هذا القانون يتبين أنه نص فى المادة الثالثة على أنه : « لا يجوز أن تتجاوز حصة الملازم السنوية فى صافى أرباح استغلال المرفق العسام عشرة فى المائة من رأس المال الموظف والمرخص به من مانع الالتزام وذلك بعد خصم مقابل استهلاك رأس المال وما زاد على ذلك من صافى الارباح يستخدم أولا فى تكوين احتياطى خاص المسنوات التى تقل غيها أرباح عن عشرة فى المئة ... الغ » .

وقد نص في المادة الثامنة من هذا القانون على ما ياتي :

« سرى أحكام هذا القانون من وقت صدوره على الالتزامات السابقة مع احترام المدد المتفق عليها بشرط الا تزيد على ثلاثين سسنة من تاريخ المجل به وذلك مع عدم الاخلال بأحكام أى اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون »

وأنه وأن كانت العبارة الاخيرة لهذه المادة كان الباعث على وضعها استثناء أسهم التبتع في شركة مياه القاهرة التي كان قد صودق على الاتفاقين

المبرمين معها بالقانون ١٢٧ اسنة ١٩٤٦ ، عن النص يسرى بالنسبة الجميع العمالت التي يكون فيها اتفاق صدر بقانون سافق لأن العبرة بعبوم الكس لا بخصوص السبب .

ولما كانت القاهدة في القانون العام أن مانح الالتزام يملك تعديل احكامه دون حاجة الى موافقة الملتزم بشرط الا يخل ذلك بالاتوازن الاقتصادي المشرع مان القانون المعدل لاحكام الالتزامات يسرى من وقت صدوره (باثره المباشر) على كل الالتزامات ولو كانت قد منحت قبل صدوره ، وهذه القاعدة رددها القانون السابق الاسارة اليه بنصه صراحة على سريانه على الالتزامات السابقة عليه .

الا أن الشارع رأى أن يتحفظ بالنسبة الى نسبة الارباح فقضى بأن سريان هذا القانون على الالتزامات السابقة عليه يجب الا يخل باحكام أى اتفاق صدر بقانون سابق على هذا القانون .

وقد استمبل الثمارع لفظ « التزامات » عند كلامه على سريان القانون عبوما واستعبل لفظ « اتفاق » عندما راى استثناء الاحكام الخاصة بنسبة الارباح ( وهى الذي كانت محل جدل عند نظر القانون ) ومؤدى ذلك أن المقصود بالاتفاق في معنى هذه المادة اتفاق الذي يتناول تحديد الارباح وتنظيمها سواء كان مندمجا في الالتزام الاصلى أو كان بعقد منفصل .

فاذا لم يكن هناك اتفاق على تحديد الارباح وتنظيمها بين الحسكومة والملتزم مان تطبيق المادة الثالثة من قانون التزامات المرافق العامة لا يمكن أن يتعارض مع أحكام الالتزام .

وبالرجوع الى العقد المبرم مع هذه الشركة والمعتبدة بمتنضى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٨ تبين أنه لم ينضبن أى اتفاق خاص بالارباح التى تجفيها الشركة .

ومن ثم لا يتعارض تطبيق المادة الثالثة من القانون مع احكام هذا العقد فتسرى عليه أحكامها . لذلك انتهى رأى القسم الى أن المادة الثالثة من التانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالتزامات المرافق العامة تسرى على التزام انارة مدينة الاسماعيلية بالكهرباء .

وعلى ذلك لا يجوز أن تجاوزز حصة الشركة السنوية ١٠ ٪ من رأس المال الموظف والمرخص غيه من ماتح الالتزام بعد خصم مقابل اسستهلاك رأس المال .

وفى تطبيق البند السادس عشر من عقد الالتزام لبيان ما تدفعه الحكومة سنويا من ربح عن المدة الباقية من عقد الالتزام ، تؤخذ أرباح السنين السبع السابقة على تاريخ استرداد المرفق بحيث لا تجاوز أرباح السنين التالية للعمل بالقانون السابق الإشارة اليه ١٠٪ من راس المال الموظف والمرخص به من ماتح الالتزام بعد خصم مقابل استهلاك راس المال ، ثم تستبعد السنين الاتل ربحا ويؤخذ المتوسط بعد ذلك وهو ما تلتزم الحكومة بدفعه الى الشركة سنويا ويجب الا تجاوز نسبة العشرة في المائة السابق الاشارة اليها لأن الشركة لا تستطيع أن تحصل على أكثر منها لو أن الالتزام بقى لها ، ويلاحظ أن يخصم من هذا المبلغ ٧٪ قيمة أرباح رأس المال كما نص عليه في البند المشار اليه .

( نتوی رتم ۹۳ ۵ س ف ۱۱/۱۱/۱۱ )

# رابط ... الوغب عنت العراسية

#### قامسدة رقسم ( ۹۹۱ )

: المسطا

يجوز للحكومة ( ماتحة الالتزام ) أن تفسيع سيكة حديد النلتا تحت الحراسة لتديرها بنفسها وبواسطة حارس تعينه للمحة التي تحددها وتحت مسلونية الشركة المتزمة وعلى مصارفها وذلك منى ثبت للحكومة أن الشركة قد التنبت دخالفات جسيبة اعتماد الترتياز .

### ملخص الفتسسوى ا

ان الحكومة بصفتها مانحة البزام لها سلطات مديدة دبلك استمبالها في حالة عدم قيام الملتزم بالوغاء بالتزاماته المروضة عليه بموجب العقد غلهسا مثلا أن تنفذ هذه الالتزامات على حسابه كما في حالة عدم قيام الملتزم (شركة حديد الدلتا) بصيانة الخطوط الحديدية وتصبينها على المجه الذي ترضاه الحديدية . كما أيا أن تتمد يا تراه بن التدابي لخسان سير الرافق في حالة توقف تشغيل الخطوط .

وكثير من هذه السلطات المقولة لمتنى المتفى استعمالها رفع يد المتزم من ادارة المرفق وتيام الحكومة بادارته بنفسها أو بمن تعينه لذلك والاجراء الذي تتبعه الحكومة في هذه الحالة أذا لم ترد استاط الالتزام هو أن تضع بترار منها المرفق تحت العراسسة ورم ترفع رد الملتزم عن ادارة المرفق لضمان سم ه سمرا منتظما ولاصلاح ما يريد اصلاحه من جهة واجبار الملتزم على تنفيذ التزاماته من جهة أخرى .

وقد أقر القضاء الفرنسى حق الحكومة فى وضع المرفق تحت الحراسة فى حالة ارتكاب الملتزم مخالفات جسيمة لشروط الالتزام محكم مجلس الدولة الفرنسى بصحة القرار الصادر فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٦ بوضع شركة سكة حديد وترموايات ناروجار تحت الحراسة لعدم قيامها بدغع الزيادة التي تقررت في اجور العمال بمقتضى اتفاق يولية سنة ١٩٣٥ ( حكم مجلس الدولة في ٢٧ يونية سنة ١٩٤٤ مـ ١٨) وبمثل هذا المبدا أخذ المجلس في احكامه السادرة في ٣ يونية سنة ١٩٢١ (ليبون ص ٣٩٣ و م مارس سنة ١٩٤٣ (ليبون ص ٨٥) .

كما اتر الفقه الفرنسى بهذا الحق للحكومة فيقول جيز « أن وضع المرفق. تحت الحراسة أجراء صحيح وأن الشركة صاحبة الامتياز يجب أن تتحمل جميع تكاليف هذا الاجراء الذي تسببت فيه ( مجلة القانون العام جزء ٦١ لسنة ٥١ ص ١٠١ وما يلهها ) .

ويقول ربنيه في كتابه (تشريع السكك الحديدية الجزء الاول ص 1٦٩ و ١٧٠) انه أذا توقف استغلال المرافق كليا أو جزئيا كان للادارة أن تتخذ غورا سعلى نفقة الشركة ومسئوليتها الاجراءات اللازمة لضمان سعر المرفق مؤقتا . وهذا الاستيلاء المؤقت من جانب الدولة على المرفق هو وضعه تحت الحراسة وقد جرى العمل على أن يصدر بهذا الاجراء مرسوم .

فالمتفق عليه فى فرنسا ... فقها وقضاء ... أن للحكومة أن صدر قرارا اداريا بوضع المرفق تحت الحراسة أذا اختل سيره اختلالا جزئيا أو كليا ، وتستطيع الحكومة اتخاذ هذا الإجراء ولو لم يرد بدغتر الشروط أية أشبارة اليه أذ أنه أجراء فى المقام الاول من النظام ألعام ويصدر به فى الفالب قرار من الادارة مباشرة .

وهذه الحراسة تتبيز بأنها تفترض حتما وقوع خطأ جسيم من جانب الملتزم من شأنه أن يعرض استبرار المرفق أو انتظامه للخطر ، وهي اجراء وتتي يصدر من جانب الادارة دون التجاء سابق الى القضاء ، ويترتب على هذا اجراء أن المرفق يدار تحت مسئولية الملتزم .

ولا يشترط لاستعبال ادارة لهذا الحق توجيه انذار للبلتزم ( الا اذا نص على ذلك في العقد ) لأن طبيعة هذا الحق تقتضى أن تهكن ادارة من استعباله نورا دون حاجة الى أنذار ومن باب أولى دون الالتجاء الى القضاء ( جيز ـــ المبادىء العامة للقانون الادارى ص ٨٩٥ وما بعدها ) .

أما عن مدة وضع المرفق تحت الحراسة غان الادارة هي التي تحدها ، وإذا كانت هذه المدة محددة في العقد غليس لهذا التحديد صفة الالزام الى ادارة غهي ليست ملزمة بانهاء الحراسة عند انتهاء المدة (جيز المرجع السابق ص ٩٠٥ و ٩٠٦) .

نفى الحالة المعروضة لا تنقيد ادارة بالمدة المحددة فى المادة 10 من دغتر الشروط وهى ثلاثة أشهر واذا ما قررت وضع المرفق تحت الحراسسة مانه يكون عليها واجب ادارته ، ولها أن تباشر الادارة بواسطة عمالها كما أن لها أن تمهد بهذه المهمة الى حارس من بين موظفى الدولة أو من غيرهم ويبكن أن يكون من بين عمال الملتزم نفسته ويدار المرفق تحت مسئولية الملتزم يتحمل جميع المصروفات التي يقتضيها سير المرفق ويكون للحكومة الحق فى القيام بالاعبال التي قصر الملتزم فى انجازها وكان واجبا عليه أن يقوم بها — كما يكون لها حق تحصيل الرسم الذي كان يتقضاه الملتزم من المجمهور والاستيلاء على ايرادات المرفق وتعتبر هذه الايرادات من الاهوال العامة غلا يجوز حجزها بفاء على طلب دائن الملتزم (جيز — مقال فى مجلة القانون العام سنة 1970 جزء 20 ص ٧٣ — ٧٢) .

وعلى ذلك يكون للحكومة أن تقرر وضع سكة حديد الدلتا تحت الحراسة لمدة التي تحددها متى ثبت لها أنها قد أرتكبت مخالفات جسبية لعقد الامتيار.

ولما كان العقد المبرم مع شركة سكة حديد الدلتا قد أبرم بينها وبين وزير الاشتقال المهومية بتفويض من مجلس الوزراء مان وضع المرمق تحت الحراسة يكون بقرار من هذا المجلس .

لذلك انتهى قسم الرأى مجتمعا الى أنه يجوز للحكومة أن تضع سكة. حديد الدلتا تحت الحراسة لتديرها بنفسها وبواسطة حارس تعينه للمدة التى تحددها تحت مسئولية الشركة وعلى مساريفها .

ويصدر القرار بوضع المرفق تحت الحراسة من مجلس الوزراء . ( فتوى رقم ٣٤٠ ــ في ١٩٥٢/٢/٤ )

# خامساً: سحب الالتزام او اسقاطه

#### قاعدة رقم ( ۱۹۲ )

المستدا :

سحب الالتزام او اسقاطه كلاهما من الالفاظ الرادغة لمنى واحد هو رفع يد الملتزم عن ادارة المرفق قبل انتهاء منته لواجهة المخالفات الجسيمة التى يرتكبها الملتزم مع حق مانح الالتزام فى الاستيلاء على الادوات اللازمة لادارة الرفق جبرا عن الملتزم — حق مانح التزام فى اسقاط الالتزام اذا اختل المرفق اختلا جزئيا او كليا او ذا ارتكب الملتزم مخالفات جسيمة او تكرر اهماله — وجوب انذار الملتزم قبل توقيع هذا الجزاء — ليس صحيحا فى القانون ان هذا الجزاء لا يجوز توقيعه الا بحكم من المحكمة المختصة .

## ملخص الحسكم :

من حيث أنه يتعين بادىء ذى بدء التصحيدى الشرط الذى أورده الملتزمان فى عطائهما والخاص بعظسر دخول السعيارات الى المصيف: والثابت فى هذا الصدد أن مجلس بلدى رأس البر أتخذ أجراءات المهارسة والثابت فى هذا المدد أن مجلس بلدى رأس البر ، بل دعسا بعض المستقدى بنقل الركاب بالسعيارات الى تقديم عطاءاتهم والحضور بالجلسات التى حددت للمهارسة معهم ، وكان محددا للمهارسة جلسة ٢٦ من نومبر المهارسة بمحص العطاءات المقدم ومنها العطاء المقدم من السيدين ..... و .... اللذين اشترطا فى عطائهما فى حالة اسسناد الالتزام اليهما أن يبنع منعا باتا جميع السيارات أجرة والاتوبيس والنقل والملاكى من المحدول الى ناصيف الا فى الحالات القهرية وحالات دخول السعيارات الملكى منعا لانزال و حميل أيتعة المصطاعين فى مدة النصف سهمة على ما كان متبعا أن مديف على ما 1900 ، وبالجلسة المذكورة قبسل المذكوران ما كان متبعا أن مديف على 1900 ، وبالجلسة المذكورة قبسل المذكوران

أداء أتاوة محددة متدارها مائة جنيه سنويا بدلا من النسبة المحددة في الخاص بالجزاء على قبول ركاب أكثر من العدد المقرر 6 كما قسلا زمادة عطائهما في مقابل الغاء البند الثاني من المادة ( ٢٦ ) من شموط المارسية عدد المقطورات الى ٢٠ مقطورة بدلا من ١٨ مقطورة الواردة في عطائهما ٧ وتمسكا بالشرط الخاص بمنع جميع السيارات الاجرة والاتوبيس والنقل والملاكي من الدخول الى المصبف . وبعرض ما انتهت اليه الممارسة عملي هيئة مجلس بلدى رأس البر قرر بجلسته المعتودة في ٢٥ من ديسهبر سنة ١٩٥٥ الموافقة على اسناد الالتزام الى المذكورين على أن يقدما خطاب ضمان بعبلغ ٢٠٠٠ جنيسه بصفة تأمين طوال مدة الالتزام ضمانا لقيامهما بالتزاماتهما بدلا من ٣٠٠ جنيسه الواردة بشروط المارسة ، وتفويض السيد مدير عام البلدية في مفاوضتهما على هذا الاساس ، وعلى أن يقدما برنامجا بمراحل توريد العربات لمعاينتها تبل ابتداء المصيف بشسهر على الأتل ، وبعد صدور قرار هيئة المجلس البلدي المسار اليه انعقدت لجنــة المارسة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ وعرضت على المذكورين تسرار هيئة المجلس البلدي المتقدم ذكره موانقا عليه بالشروط الآتية: (أولا): (أ) سحب التأمين الابتدائي وقدره ١٠٠ جنيه بعد تقديمها خطاب ضمان بالتأمين النهائي وتدره ٢٠٠٠ جنبه من تاريخ الالتزام لغاية نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ ( ب ) أن يقدما خطاب ضمان بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تأمينا نهائيا ابتداء من نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى نهسساية مدة الالتزام (ج) لا تتم الموافقة على هذا التخفيض في التأمين من ٢٠٠٠ حنيه الي ١٠٠٠ جنيه الا في حالة شوت قيامهما متنفيذ حميهم ما جاء بشروط الالتزام على الوجه الاكمل ( ثانيا ) نظر رفع قيمة التأمين النهـــاتي من ٣٠٠ جنيه الي ٢٠٠٠ حنيه ثم تخفيضه الى ١٠٠٠ جنيه يتنازل المجلس البلدي عن الاتاوة التي تعهدا بأدائها وقدرها مائة جنيه ، وعلى أثر ذلك أخطرهما المجلس البلدي برقيا في ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٦ بما يفيسد قبسول عرضهما الذي تضمنه العطاء المقدم منهما معدلا على الرجه الذي انتهت اليه المبارسة بجلستي ٢ ، ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، كما أرسل لهما المجلس الكتساب رقم

البرتية المشار اليها ، وطلب نيه تقديم كتساير سنة ١٩٥٦ ضمته نص البرتية المشار اليها ، وطلب نيه تقديم كتساب ضمان من أحد البنسسوك المهتدة بمبلغ ٠٠٠٠ جنيه ساريا حتى آخر اكتسوير سنة ١٩٥٦ ، وكذلك برنامج مراحل توريد السيارات والمقطورات . ثم صدر القانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ بالاذن لمجلس بلدى راس البر في منح التزام استفلال خطوط النقل الداخلي بمصيف راس البر ، وقد تضمن النص في المادة الاولى منه المتزام استفلال خطوط على أن « يؤدى لمجلس بلدى رأس البر في منح السيدين ٠٠٠٠ و ٠٠٠٠ المتزام استفلال خطوط النقل الداخلي بمصيف رأس البر وفقسا للشروط المتهدة و ولم تنطو هذه الشروط على ثبة نص يحظسر دخول السيارات الشرط الذي شرطه المقترمان في عطساتهما بحظسر دخول السيارات على الشرط الذي شرطه المقترمان في عطساتهما بحظسر دخول السيارات على الشرط الذي شرطه المقترمان في عطساتهما بحظسر دخول السيارات على القرط الذي شرطه المقترمان في عطساتهما بحظسر دخول السيارات على القرط الذي شرطه المقترمان في عطساتهما بحظسر دخول السيارات على المقتد الافترام اكتفاء بشروط المقتلان ، ومن ثم لا يسوغ للمدعيين الاستفاد الى الشروط المذكورة ،

ومن حيث انه عن طلب مورثه الطاعنين تعويضهم عن قرار المجلس البلدى للصيف راس البر المسادر بالسسماح للسيارات العسامة بدخول المصيف ، غالثابت من الأوراق أن مدير عام المجلس المذكور أصدر في ١٩ من مايو سسنة ١٩٥٨ أمرا اداريا بتنظيهم دخول السيارات مصيف رأس البر تضبن الاحكام الآتية : ( 1 ) السيارات الخاصة والاجرة المحسلة لعائلات المصطافين والمتعتهم يسمح لها بالدخول للمصيف بعسد سسسداد الرسم المقرر لأول مرة عند قدومها للمصيف على أن لا تبقى داخل المصيف أكثر من ٥٤ دقيقة وتعود خاليسة من الركاب . ( ٢ ) سيارات السياحة اتوبيس او رميس المحسلة بالركاب والمتعتهم يخصص لها مكان بجوار نقطة البوليس او اللوكاندة وتفادر المسيف في مدى ه عقيقة ثم نعود الى مكان نزولهم عند السفر (٣) بمسمح لسيارات النقل العامة والخامسة المحلة باثاث ومهمات المصطانين بعد سداد الرسم المقرر على أن لا تبقى بداخل المصيف اكثر من ٥٤ دتيتة (٤) لا يسمح بدخول سيارات الاتوبيس العامة داخل المصيف بل تبتى في الموتف المخصص اذلك عند مدخل المبيف ، وعقب صدور هذا القرار تقدم وكيال المجلس البلدي ( مدير دمياط في ذلك الوقت ) باقتراح السماح لسسيارات الاتوبيس القسسادمة

من القاهرة بالدخول الى منطقة متوسطة فى المصيف (بجوار نقطة الشرطة) وذلك لتخفيف الفيب على رواد المسيف الذين يستعملون الاتوبيس وقد ناتش الجاس البلدى بجلستيه المنعقد تنين فى ١٠ ، ٢٠ من يونية سنة ١٩٥٨ الاتتراح المسلسل البيه من جميع جوانبه وبصفة خاصسة ما يتصل بالقترام المنقل داخل مصيف راس البر ، وقد قسرر المجلس البسلدى (١) الموافقة على دخول الاتوبيس القسادم من القساهرة حتى نقطة الشرطة بداخل المصيف على ان لا تنتظر داخل المصيف اكثر من سسيارة ولحدة خمسة وأربعين دقيقة (١) تقوم شركة الاتوبيس بدفع اتاوة هسذا المسام مقدارها .٣٠ جنيه مقسابل دخول سيارتها الى داخل المصيف على ان تقوم الشركة بما يأتى (١) اقامة مظلة بموقف السيارات امام نقطة الشرطة منعا بائا .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٤ بانشساء مجلس بلدي لمصيف رأس البر ( وهو القانون المعبول به وقت المنازعة ) حدد في الباب الثاني منه اختصهاصات المجلس المذكور ، منص في البعين الاول والسادس من المادة ( ٨ ) على أن المجلس يختص بتنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العامة والتنظيم والمباني وتقسيم الاراضي والمحال الصناعية والتجارية والمجارى والانارة والشواطئ وغير ذلك من القوانين الخاصة بألرانق العامة وتنظيم حركة الرور داخل المسيف بالاتفاق مع الجهسسة المختصة ، كما يختص بالاشراف أو ادارة مرافق الميايه والمجاري وشئون النظامة العامة ووسائل المواصلات . كذلك نصت المادة ( ٣٥ ) على أن لوزير الشنون البلدية والقروية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون ، وقد صدر في ٩ من اغسطس سينة ٥٥ قرار وزير الشيئون السلدية والتروية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٥٥ بلائحة تنظيم الشاطيء براس البر ، ونص في البند ( ٦ ) من المادة الأولى منه على أن يحظر في مصيف رأس البر الثناء موسم الاصطياف \_ الذي بيدا من اول يونيه وينتهي في ١٥ اكتسوير من كل عام .. محول السيارات والعربات والدواب والدراجات البخسارية والدراجات في ارض المصيف بغير ترخيص ، ومناد ما تقدم أن مجلس بلدى مصيف رأس الدر كان هو المختص بكل ما يتعلق بالمواصلات داخل منطقة المصيف نيديرها ويشرف عليها ، كما ناط به القانون تنظيم المرور داخل المسيف ، وله أن يتيسد مسرور المركبسات بكانة أنواعهسا في كل

المسيف حسبها يقدر من أوجه الصالح العام ، وبناءا على ما تقسدم غان قرار المجلس البلدى المذكور بالسماح للاتوبيس أو غيره من وسسائل النقله بدخول ارض المصيف انها يجد سنده في احكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الشسسئون البلدية والقسروية رقم ١٩٦٧ لسسسنة ١٩٥٥ المشار "لينها ، ومن ثم لا وجه لتعييبه سسواء من ناحية اختصساص مصدره و من ناحية موضوعه بمراعاة أن المجلس المذكور اتخذ القرار المشار البسه رعاية لمسلحة عامة لجمهور رواد المصيف وتخفيف العبء عليهم .

ومن حيث أن قرار المجلس البلدى المذكور بالسماح للاتوبيس بدخول المصيف قد جاء سليما ومنتقا والقيانون على ما سسلف الايضساح ، الا انه في واقع امر قد انطوى على تعديل شروط الالتزام ، ومد ذلك أن الجسدول رقم (١) الملحق بعقد الالتزام والخاص بتحديد خطوط السسير وعسده الموحدات وتعريفة الاجور قد حدد موقف الاتوبيس في ميدان (٧٧) وذلك حسبما هو واضسح بالنسبة لمسار الخطوط ارقام ٢ ، ٣ ، ٤ وقد ترتب على صدور قرار المجلس البلدى أن تغير موقف اتوبيس من ميدان (٧٧) على النحو الذي جاء بالجدول رقم (١) السسالف ذكره الى منطقة متوسسطة داخل المصيف بما يعد تعديلا في شروط الالتزام س

ومن حيث أن المسلم به نقهاء وقضاء أن شروط عقد التزام المرفق العام تنقسم إلى نوعين : شروط لأحيسة وشروط تعساقدية ، والشروط اللانحيسة فقط هي التي يملك مانح الالتزام تعديلها بارادته المنفردة في أي وقت وفقا لمقتضيات المسلحة العامة دون أن يتوقف ذلك على قبول الملتزم ، والمسلم به أن التعريفة أو خطوط المسير وما يتعلق بهما ، من الشروط الملائحية القابل للتعديل بارادة مانح الالتزام المنفردة . غير أنه السروط الملائحية القابل للتعديل بارادة مانح الالتزام المنفردة . غير أنه السير اصالح المنفوذ القعرفيفة أو خطوط المسالح المام على المسالح الخاص الملتزم ليس مساه التضحية بهذه المسالح الخاصة بحيث يتحمل الملتزم وحده جميع الاضرار ، فاذا ترتبت على مثل هذا التعديل أضرار بالملتزم فعلى مانح الالتزام أن يعوضه بما يجبر هذه الاضرار ، ولقد أخذ المشرع المرى بما استقر عليه المفقه والقضاء الاداريان في هذا الصدد ، اذ نص في المادة الخامسة من القسادن رقم 179 لمنفة المخامسة من القسادن رقم 179 لمنفة المناهسة من المناقد في المادة الخامسة من القسادن رقم 179 لمنفة المناهسة والمناء المناهسة والمناء المناهسة والمناء المناهسة والمناء المناهسة والمناء المناهسة والمناهسة والمناه المناهسة والمناهسة والمناهسة والمناء المناهسة والمناهسة والمناه المناه والمناهسة والمن

العامة على أن " لماتح الالتزام \_ متى اقتضت ذلك المنعة العـــامة أن وبوجه خاص توائم الاسمار خاصة به ، وذلك بهراعاة حق الملتزم في ا يعدل من تلقاء نفسه أركان تنظيم المرفق موضوع الالتزام وقواعد استفلاله التعويض أن كان له محل » وبالابتناء على ما تقدم غانه أذا كان من حق المجلس البلدي ( مانح الالتزام ) ٤ أن ينقل موقف الاتوبيس من ميسدان ( ٧٧ ) من خارج المصيف الى جوار نقطة الشرطة داخل الصيف ابتغاء صوالح رواد المميف ، نان ذلك ينطوي على تعديل لدائرة الالتزام ونطاته على وحه يؤثر على خطوط السير وبالتالي على شروط التعريفة على ما سطف السان وبلحق بالملتزمين خسارة من حراء انصراف رواد المصيف التسائمين بن القاهرة عن استعبال الوحدات التي أعدها الملتزمان لنقلهم الى داخلً المنف ، وقد استشمر الحاس الذكور تحتق هذه الحسارة حسبها بيين ذلك من مناقشات أعضاء المطس بحاستي ٢٠: ١٠ من يونية سنة ١٩٥٨ مقد نوه رئيس المجلس أن ركاب الاتوبيس كان من المسموض أن يتركوا الاتوبيس خارج المعيف ويستعبلوا سيبارات ووهدات الملتزم للانتقال الى داخل المميف ، وأن دخول الاتوبيس سينسيم على الملتزم بعض ما كان يتوقعه من ايراد ويجب عدم اغنسال وضعم الملتزم وتعرضه للخسارة ، كما أوضح مدير مديرية دمياط ( ووكيل المجلس ) بأنه خشى أن يضر الملتزمان من جراء دخول الاتوبيس وأنه استدعاهما فاكدا له أن خسارتهما لن تقل عن ٥٠٠٠ جنيه سنويا ٤ وان آخر ما أمكنه الوصول اليه أنهما حددا خسارتهما بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه سنويا ، ثم اقترح بعض أعضساء المجلس أن تقرر أعانة للبلتزمين غير أن رئيس المجلس أورد أن تقرير الإعانة يضعف مركز المجلس أمام القضاء واقترج تأجيل نظـــرها ، ومن ثم وفي ضوء الاعتبارات السابقة ، غان الخسارة التي لحقت المنتزمين تنبثل في وقع الأمر وبصفة خامسة نيما ضساع عليه من أيراد نتيجة السماح للاتوبيس بالدخول الى منطقة متوسطة بالصيف ، وما تحملاه في صيانة وتشغيل الوحدات التي كانت معدة \_ بحسب خطوط السير \_ لنقل ركاب الاتوبيس

من خارج المسيف الى داخله ، وتقدر المحكمة التعويض الذى يجبر هدذه الخصارة بمبلغ . . . ٢ جنيه عن سنتى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ السابقتين على استاط الالتزام بمسراعاة أن المجلس البلدى وافق فى ٤ من أبريل ١٩٥٩ عسلى السماح للاتوبيس التسادم من دميساط بدخول أرض المصيف علاوة عسلى الاتوبيس القادم من القساهرة بما يزيد من الخسسارة التى تلحق الملتزمين في موسم ١٩٥٩ .

ومن حيث أنه عن طلب المدعين الحكم بعدم احتية المجلس البلدى في اسقاط الالتزام وبراءة فيتها من الغرامات المدعى بها عن موسسى ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ البالغ قدرها ٤٥٩ جنيها وتعويضها بعبلغ . ١٠٠٠ جنيها عن السيارات جنيه عن اسقاط الالتزام ، وبعبلغ . ١٨٠٨ ١٣٦٣ جنيها عن السيارات والمقطورات التي استولى عليها المجلس ، وبعبلغ . ١٠٠٠ جنيه عن الضرر الادبى الذي لحق الملتزمين من اسقاط الالتزام ، غان الحكم المطعون فيه قد اصلب صحيح القانون عنمها رفض هذه الطلبات وذلك للاسسباب التي تام عليها بصدد هذه الطلبات والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتزيد عليها أن اسقاط الالتزام للاخطاء الجسيعة التي اقترفها الملتزمان في ادارة المرفق أنه وأيا كان حجم الضرر الذي المساب الملتزمين عنها لو صسح أن بسة وتسييره ، ويعتبر جزءا مشروعا لا مجال معه للمطالبة بتعويض ما ، ذلك أضرار حاقت بهسا من جرائه لل غائه يرجع الي خطفها حيث كشسفت الوراق عن مخالفات جسيعة ارتكبها الملتزمان هديت المرفق بالانهيسار والتوقف مما اضطر معه المجلس البلدى الي اسقاط الالتزام بهتضى حقسه المشروع في رقابة المرفق ومسئوليته عن ضمان سيره بانتظام .

ومن حيث أنه لا اعتداد لما ذهب اليه الطاعنسون في طعنهم من أن شهروط عقد الالتزام قد أجازت سحب الالتزام ولم تقض على اسقاطه وهو أجراء بالغ القسوة يشترط لتوتيعه أن يصدر به حكم من القضساء لخطسا بالغ الجسامة من الملتزم ، وأن المخالفات المنسوبة الى الملتزمين تنطوى على خطورة تبرر اسقاط الالتزام فيعضها عبارة من احتياج بعض السيارات لاصلاحات بسيطة لا تعوقها عن السير واداء الخدمة المطلوبة ، وفيها تختمن بعدم تركيب العدادات بسيارات النقل الخاص غان طبيعة الجو يمنع من تركيبها بسبب الرمال والرطوبة غضلا عن أنه تم وضع تسسعيرة ودية

للهذه السيارات بموافقة المجلس البلدي ، اما النقص في عدد الوحدات المتررة غانه يرجع الى السماح للاتوبيس بالدخول الى المسيف وانصراف رواد المصيف عن استعمال سيارات الملتزمين مما ترتب عليه تعطيل ثلاثة خطوط من الخطوط الستة المقررة وأضحى من غير المجدى تشسيغيل كل وحدات هذه الخطوط ، لاعتداد بكل ما تقدم ذلك لأنه وان كان عقد الالتزام قد نص على سحب الالتزام وليس على اسقامله الا الاسقاط والسحب يتغتان في مطولهما وفي الاثار المترتبة عليها وان القصصد منهما توتيسع جزاء رادع القانوني للتصرف أنما يرجع نيه الى حقيقة الواقع لا الى ما يطلق عليسه من تسميات اذ العبرة دائما بالمعاني لا بالالفاظ ، نسحب النزام او استقاطه على الملتزم لاخلاله الجسميم بشروط التزام ، يضاف الى ذلك أن التكييف كلاهما من الالفاظ المترادغة لمعنى واحد هو رفع بد الملتزم عن ادارة المرفق قبل انتهاء مدته لمواجهة المخالفات الجسيمة التي يرتكبها الملتزم مع قيام حق مانع الالتزام في هدده الحسالة في الاسستيلاء على الادوات اللازمة لادارة المرفق جبرا عن الملتزم ، وليس صحيحا في التانون أن هذا الجزء لا يجز توقعه الا بحكم من المحكمة المختصة ، إذ إن مانح الالتزام له سلطات عديدة يهلك استعمالها في حالة عدم قيام الملتزم بالوناء بالتزاماته المفروضة عليه بموجب العقد ، فله - بقرار منه - توقيع الغرامات المنصوص ما يراه كنيلا لضمان سير المرافق ، كما يثبت لمانح التزام دائما \_ بجاتب أو اذا ارتكب المنتزم مخالفات جسيمة ، غاية الامر انه يشـــترط في هــذا هذه الجزاءات \_ استاط الالتزام اذا اختل المرفق اختلالا جزئيا او كليــــا الصدد توافر شرطين أولهما أن يرتكب الملتزم مخالفات جسيمة أو يتكرر اهماله أو يعجز عن تسييره بانتظام ، وثانيهما وجوب انذار الماتزم تبل توقيع هذا الجزاء \_ وقد توافر الشرطان السابقان في النزاع الماثل \_ ولا يتطلب الأمر حكم من المحكمة المختصة بل يكفي فيه قرار من ماتح الالتزام ، ويؤيد ما تقدم أن عقد الالتزام قد نص صراحة ... في الاحوال التي أجاز فيها سحب الالتزام - على أن المجلس البلدي هو الذي يقسور صحب الالتزام . كذلك لا وجه لما ذهب البه الطاعنون من التقليل من شأن المالغات التي اسندت الى الملتزمين وثبتت في حتهم ، أذ أن بعض هذه المخالفات قد رتب عليها عقد الالتزام ، فضلا عن توقيع الفرامة في المالية الم كل حالة ، سحب الالتزام ، ومنها عدم تيام الملتزمين بنسير جميسم السيارات والمقطورات المتفق عليها ، نقد نصت المادة ( ٩ ) من العقد بانه « على الملتزمين أن يسيرا فعلا على الخطوط جميسم السيارات والمقطورات المحددة في الملحق رقم ( 1 ) المرافق لهذا العقد فيها عدا الاحتياطي ، ويحوز لمجلس البلدي سحب الالتزام في حالة اخلاله الملتزمين باحكام هدده المادة » والثابت من الاوراق أن النتص في عدد الوحدات المتلق عليها خلال موسم سنة ١٩٥٨ كان قاطرة واحدة واربعة سيارات حيب وكل الوحدات الاحتياساطية ، وفي موسم سنة ١٩٥٩ بلغ النقص قاطرة وسيارة جيب وكل الوحدات الاحتياطية من القاطرات والمقطورات وسيارات الجيب . كذلك تمن من التقرير الفحمي الفني سوء حالة السيارات المستندمة في المرفق فبعض السيارات فرامله تالفة أو تحتاج الى ضبط واسسلاح > وبعضها بحتاج الى تركيب الانوار الخلفية أو الأمامية أو تغيير أو اصلاح مقوم السيارة ( المارش ) ، كما أوضحت هذه التقارير سوء حالة الاطارات والبطاريات واحتياج الفرش الى الترميم ، كذلك أشمارت التقارير الفنية الى لم يتم طبقا للاصول الفنية فضلا عن عدم مراعاة النظافة العامة لهدده أن معظم شاسيهات السيارات قد علاها المسدا ، وأن ذهان السيارات الوحدات بها في ذلك الإماكن المخصصة للركاب ، وأن الاتوار الحبـــراء الخلفية لها لا تعمسل عند وقوفها مع الفرملة . كذلك ثبت من التقسارير المذكورة أن بعض السيارات معطلة بالورش والبعض الآخر موتوراتها في حالة سيئة وأن جميع سيارات الجيب المخصصة للنقل الخاص لم يركب بها عدادات بالمخالفة لشروط التعريفة التي أوجبت أن تزود هذه السيارات بعدادات كيلو مترية لتحديد الاجرة على أساس ٨٠ مليما عن الكيسلو متر الاول أو جزء منه من مكان الركوب ، وعشرة مليهـــات عن كل ٣٠٠ متر بعد ذلك . وما من شك في أن كل هذه العيوب تهدد أمن الركاب والجمهور وتسوغ استاط الالتزام ، وقد أجازت المادة (١٥) من العقد للمجلس البلدى. محب الالتزام اذا حدث اثناء مدة الالتزام ان اختلت الخدمة لأي سبب من. اسباب وان اصبح ابن الركاب او الجمهور مهددا بسبب سوء حالة المهات او تعطيل تسيير الخطوط كلها او بعضها كليا او جزئيا ولم يتم الملتزمان بها يكمل انتظام الخدمة وسلامة الركاب والجمهور ولا يغنى الطساعنون بعد ذلك التول بأن المجلس البلدى قد وافق على تعريفة ودية للنقل بالسيارات الجبب الخاصة بدلا من تزويدها بالعدادات الكيلومترية ، اذ الثابت أن اعناء الملتزمين من تزويد السيارات المذكورة بالعدادات كان موسمى ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، أما في موسم سنة ١٩٥٨ وما بعده ، المعقودة في ٨ من يونية سنة ١٩٥٧ ، أما في موسم سنة ١٩٥٨ وما بعده ، من تركيب العدادات ، غان الواضح من الاوراق أن المجلس تبسك بتزويد السيارات المشسسار اليها بالعدادات المطلوبة وذلك حسسبها يبين من الايدارات التي وجهها المجلس إلى الملتزمين منذ بداية موسم ١٩٥٨ .

ومن حيث أنه عن التأمين المقدم من الملتزمين والبالغ قدره ٢٠٠٠ جنبه مان الجهة الادارية لا تنازع في استحقاق الملتزمين لهذا التأمين وآية ذلك أنها أجرت خصمه من الفرامات التي تقرر توقيعها على الملتزمين عن على على 1904 ،

ومن حيث أنه نبيا يختص بالجراحين اللذين أتامها الملتزمان برأس البر لخدمة المرفق ، فالنابت من الاوراق أن المجلس البلدى استولى عليها وتابمت لجنة مشكلة من المراتبة الاتلبية للشئون البلدية بدبيساط بتقدير أيبتهما بعبلغ ١٣٠٠ جنيه وذلك حسبما يبين من كتساب مراقب الشسئون البلدية والتروية بدبياط رقم ٣٥٦٢ المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سسنة ١٩٦٦ المؤرخ في ١٥ من ديسمبر سسنة بهراعاة را المرفق بالملت رقم ١٤/٦/١٤) ، وترى المحكمة الاعتداد بهذا التقسدير بمراعاة أن الطاعنين لم يوجهوا ثمة اعتراض محدد على عمل اللجنة المذكورة أو ما انتهت اليه في تقديرهما لقيمة الجراحين .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم أن الطاعنين يستحقون مبلغ 
٧٧٢ (عبارة عن ٢٠٠٠ جنيه النعويض المقضى به بهذا الحسكم 
٢٠٠٠ جنيه قيمة التأمين ٤ -٧٧٠ منيه الادوات والسيارات التي 
مم الاستيلاء عليها ٤ -١٣٠٠ جنيه قيمة جراحي رأس البر المستولى عليهما ) ٤

يخصم منه مبلغ ٤٥١٤ جنيها الغرامات التى وقعت على الملتزمين في علمي المورد ، ١٩٥٨ ( مبلغ ٢٠٧٣ جنيها غرامات موسم سنة ١٩٥٨ ) مبسلغ. ٢٦٤٠ جنيها غرامات موسم سنة ١٩٥٨ ) فيكون البساتي مبلغ ٢٧٢٠ ٢٦٤٠ وهو ما ترى المحكمة القضاء به .

ومن حيث انه على مقتضى ما نقدم يتمين الغاء الحكم المطعون نميه ، والقضاء بالزام مجلس مدينة راس البر بان يدفع لورثة المدعيين مبسلغ ٢٦٤٠,٧٧٠ (الفين وستمائة واربعين جنيها ، وسبعمائة وسسبعين مليما ) والزمت الجهة الادارية المصروفات نظر! لاتها هى التى الجاتهم الى سلوك طريق التقاضى .

( طعن رقم ١١٠ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ٢٠/١٢/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ۱۹۳ )

#### المسطا:

ان للحكومة اذا شناعت ان تقرر اسقاط التزام منح شركة مرفقا عاما ومصادرة التامين المدفوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء بدون. هاجة الى اعذار سابق •

## ملخص الفتوى:

ان للادارة بها لها من رقابة واشراف على سير الرفق اسقاط الالتزام كجزاء على اخلال الملتزم بها يغرضه عليه عقد الامتياز من التزامات . وان لها تبل اتخاذها هذا الاجراء في حالة تعطيل المرفق أن تتخذ من الاجسراءات الوقتية ما يكفل استبرار سيره وذلك لحساب الملتزم وتحت مسئوليته . غان استطاع الملتزم اثناء المدة التي تستبر فيها هذه الاجراءات الوقتية اثبلت قدرته على اعادة تسيير المرفق كان بها والاحق للادارة استاط الالتزام لانهاء حق الملتزم في استغلال ثم عرض المرفق وادارته في المزايدة تمهيدا لمنح حق السنغلال الى ملتزم جديد .

والذى يبين مما استقرت عليه احكام مجلس الدولة في فرنسا أن استاط الالتزام هو جزاء متعلق بالنظام العام يكون للادارة الالتجاء اليه حتى لو لم يرد عليه نص في عقد التزام كلما وقعت من الملتزم اخطاء جسيمة في ادارة المرفق وان هذا الاسقاط جائز حتى لو لم يتعطل سير المرفق اذا تخلف الملتزم عن تنفيذ التزامات جوهرية أخرى كالوفاء بالتزاماته المالية تبل الحكومة .

كذلك يرى تسم الراى مجتبعا أنه اذا رأت الحكومة أن المسلحة العلية نتضى استبرار سبر المرفق أثناء هذه الفترة غان ادارته خلالها تقع على عاتق الادارة التى تتولى سبرة لحسابها وتحت مسئوليتها مادامت علاقة الملتزم, بالمرفق تنتهى بالاستاط . وفي هذه الحالة يكون للادارة استخدام كل منشاته المرفق ومعداته وادارته ، ونستبر هذه الادارة الى أن تنتهى اجسراءات المزايدة ، على أن يكون الاشتراك في المزايدة على أساس شروط الالتزام الحالية التى يخضع لها الملتزم الجديد في علاقته بمانح الالتزام .

ولما كان موضوع المزايدة هو حلول ملتزم جديد محل الملتزم الذى استط التزامه فان القسم برى أن المزايدة تشمل الحق فى استفلال المرفق كحق معنوى قائم بذاته يكون عنصرا من عناصر المزايدة .

اما بالنسبة الى يتبع بعد المزايدة من اجراءات نقد راى القسم الا يبدى رايا فيما يتبع في شأن ذلك حتى يتبين سبر اجراءات المزاد ليكون ابداء الراى في ضوء ما تسفر عنه تلك الاجراءات .

## لذلك انتهى تسم الرأى مجتمعا الى ما ياتى :

۱ ــ أن للحكومة أذا شناعت أن تقرر استاط التزام منح لشركة تدبر مرفقا علما ومصادرة التأمين المدنوع منها ويكون ذلك بقرار من مجلس الوزراء وذلك دون حاجة إلى اعذار سابق .

٢ سبعد ان يتقرر استاط الالتزام تطن الحكومة عن مزايدة عامة لبيسع المرفق ومعداته وادارته وفقا لاحكام عقد الالتزام تمهيدا لاختيار ملتزم جديد وتشمل المزايدة حق استغلال المرفق فى ذاته . . وتجرى هذه المزايدة على الساس احكام عقد الالتزام والشروط الملحقة به .

٣ ــ اذرات الحكومة بعد الاستاط أن المصلحة العابة تتضى استبرار مسير الرفق أثناء المدة التي تستفرقها اجراءات المزايدة فتكون ادارة المرفق في هذه الحالة بمعرفتها وعلى حسابها وتحت مسئوليتها لحين اتهام المزايدة ولها أن تستخدم لهذا الغرض جبيع موجودات المرفق .

إلى الما يتبع بعد ذلك فيكون ابداء الراى فيه في ضوء ما تسفر عنه الحراءات المزاد .

( نتوی رتم ۳۱ س فی ۱۹۵۲/۱/۲۸ )

## قاعسية رقسم ( ١٩٤)

#### الإستادا :

— اسقاط التزام مرفق الكهرباء والفاتر بمدينة الاسكندرية عن شركة لليبون وشركاه — عدم استحقاق الشركة اى تمويض عن اسقاط الالتزام مادام الاسقاط على سبيل الجزاء — اعتبار الاسقاط بهثابة تقصير الدة الالتزام او تقريب لميماد انتهائه — اثر ذلك في تحديد الآثار المالية المترتبة على الاسقاط — الرجوع في هذا الشان للمواد المنظمة لحكم الموجودات المتعلقة بالرفق غند أنتهاء المدة — وجوب أيلولة هذه الموجودات الى السلطة المامة بدون مقابل — اختلاف الحكم بالنسبة الى حقوق الشركة وأموالها — أيلولتها مالها عن عنها الحقيقية بحسب المكان تحصيلها — اساس ذلك عدم اعتبارها من عناصر الرفق •

## <del>ملخ</del>ص الفتــوى :

ان مكرة التوازن المالى للالتزام تقوم على أن الملتزم انما يتبل توظيف أمواله في ادارة المرفق واستفلاله اعتبادا على ربح معقول يطبع في تحتيته ولن هذا التدر المعقول في الربح الذي كان من حق الملتزم أن يتوقعه وقت مكحة الالتزام يجب أن تضمنه له السلطة العامة مما يفرض عليها احترام المدة المحددة له لأن الملتزم رتب عملياته المالية على اساس هذه المدة معتبدا

على انه يستطيع أن يسدد نفتات المشرع ويحصل على ربح معقول أذا أستر الالتزام نافذا المدة المتررة بوئيقة الالتزام ، عاذا انتضت هذه المدة الختل الاساس الذي بني عليه تقسديره وحرم من حقه في التوازن المالي ولهذا تحق له المطالبة بتعويض عن الإضرار التي تصبيه بسبب ذلك واذا كان هذا هو التسوير التاتوني السليم لفكرة التوازن المالي للالتزام هو أن يكون الاخلال بالتوازن المالي تد نشا عن غصل السلطة الادارية ولي أن يكون الإخلال بالتوازن المالي قد نشا عن غصل السلطة الادارية لطبقا لنظسرية غمل الامير أو عن ظروف خارجة عن أرادة الملتزم ولم تكن متوعة وقت منحه الالتزام طبقا لنظرية الظروف الطارئة المارة الما اذا كان الإخلال بالتوازن قد نجم عن خطأ الملتزم حيث يسيء ادارة المشرع اسساءة تدعو إلى الإضرار بعد استاط التزامه عان السلطة العامة لا تلتزم بتعويضه وذلك فضسلا عن أن اسستاط الالتزام هو جزاء بتفق معسه أن يستحق تعويض عنه .

ومن حيث أن ما قد يكون أصاب شركة ليبون من أشرار نتيجة استاط الالتزام انبا يرد لفطئها حيث كشفت المذكرة الايضاحية لقانون الاستاط عن مخالفات جسيبة ارتكبتها الشركة بعضها فنى والآخر مالى مما هدد المرفق باتهيار واسرع بالسلطة الى اسقاط الالتزام بهتضى حتهـــا المشروع فى رتابة المرفق وعدم خروجه من مسئوليتها فى ضهان سسيره بانتظام رغم ادارته عن طريق الالتزام — ومن ثم غان الشركة لا تستحق أى تعويض عن اسقاط الالتزام الذى كان معنوحا لها .

وبالنسبة الى حق الشركة فى الحصول على مقابل لحقوقها وممتلكاتها وموجودتها التى الت الى وسسه الكهرباء والفاز بالاسكندرية بمتنفى الملدة الثالثة من قاتون الاسقاط ، غانه يتمين اولا التنويه الى الفارق الجوهرى بين انقضاء الالتزام قبل انتهاء مدته بطريق استلطه وبين انتضائه عن طريق استرداده بالشراء ، وقوام هذا الفارق ان الاسقاط يتم جاءا من اخطاء الملتزم أما الاستيراد نيتم مع القسليم بعدم وجود اخطاء وأنها يلجأ اليه لادارة المرفق بوسيلة اخرى حدتنارها السلطة العامة عبر الالتزام .

وينعكس هذا الفارق على الآثار المالية المترتبة على كل من الاسترداد والاستقاط ففى الاسترداد يتمين تعويض الملتزم عن موجودات المرفق التى القامها وتلقتها السلطة العسامة أما فى الاستقاط غان أيلولة أموال وموجودات وحقوق الملتزم للسلطة العامة تكون بغير مقابل.

ذلك أن التسليم بأن الاستاط جزءا ما ارتكبه الملتزم من أخطاء يوجب تمسويره عملى أنه انقماص لمدة الالتزام بحيث تعتبر متهيمه في تاريخ الاستاط بما يترتب على ذلك من آثار وبعبارة آخرى غان الاسمتلط يؤخذ على أنه عملية تقصير لمدة الالتزام حدت اليها أخطاء الملتزم الجسيمة .

وترتيبا على ذلك يتعين تحديد مركز شركة ليبون طبقا للاحكام التى تنظم الانتهاء العادى للالتزام الذى كان مهنوحا له على الوجه الوارد بوثيقته وهى العقد الموقع عليه فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، بمعنى ان تطبق فى تاريخ اسقاط الاحكام التى تفرضها وثيقته عند انقضائه بانتهاء مدته .

وبالرجوع الى وثيتة الالتزام يبين انها أوضحت فى مادتها الشائلة واللاثين ما يتبسع بالنسبة الى الموجودات المتعلقة بمرنق توليد وتحويل وتوزيع الطساقة الكهربائية عند انتهاء مدة الالتزام وأوضحت المادة ٣٥ من الوثيقة حكم الموجودات المتعلقة بامتياز الاتارة العامة والخاصة بالفاز عند انتهاء نفس المدة — ومن ثم يتمين الرجوع الى أحكام هاتين المادتين عند تحديد نطاق الاثار المترتبة على اسقاط التزام .

ولا وجه لتحديد هذا النطاق بما يخرج عن تلك الاحكام والقول بتطبيق المادة ٢٨ من الوثيقة التي تواجه حالة انقطاع التيار الكهربائي بخطالشركة وترتب عليه وجوب تسليم جبيع المنشآت بغير مقابل الا لا وجه لذلك لان الاسقاط قد تم جزاء لمخالفات لا تدخل فيها المخالفة التي جاءت المادة ٨٦ ولاته لم يستعمل بمقتضى الحقوق التي تخولها وثيقة الالتزام وأنها بمقتضى حق السلطة العامة في استرداد المرفق على سببل الاستاط . كما أن المادة ٨٦ لم ينصرف حكمها الى امتياز الانارة بالمفاز ومن ثم لا يجوز اعمالها في شانه ، وإنها يعين تطبيق احسكام الوثيقة المنظمة لاثار انتهاء مدة الالتزام كما سبق .

اما حتوق وأموال الشركة وهي أموالها النتدية السائلة وحتوقها التي تنثل ديونا قبل الغير بسبب استغلال المرفق ، فتؤول المؤسسة الفساز والكهرباء المدينة الاسكندرية متابل قيمتها الحتيقية منظورا اليها من زاوية المكان تحصيلها ، ولا وجه لان تكون هذه الإبلولة بغير متسابل اذ أن هذه الاموال والحقوق مملوكة للشركة ملكية خاصة في تاريخ الاسسسقاط ولا تعتبر عنصر! من عناصر المرفق الذي أسقط التزامه والتي تؤول للمسلطة. العامة طبتا لطبيعة التزام .

( فتوى رقم ٢٠٩ ــ في ١٩٦٣/٦/١٥ )

#### قاعسدة رقسم ( ١٩٥)

المسطا:

التزام استغلال مرفق الكهرباء والغاتر بمنينة الاسكندرية ... اسقاط هذا الالتزام عن شركة ليبون وشركاه بمقتضى أحـكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ ... النص على تشكيل لجنة بقرار من وزير الشئون البـلدية تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات الشركة الناشئة في استغلال المرفق وكذلك الحقوق التي قد لا تؤول دون مقابل نتيجة اسقاط الالتزام ... حق الشركة في اختيار المضو الثالث في هذه اللجنة ... اثر فرض الحراسة على الشركة المذكورة في هذا الحق ... دخول هذا الحق في اعمال الادارة ومن ثم يدخل في المحقوق التي تتناولها الحراسة ... هق الحارس في اختيار هذا العضو ... جواز ان يكون الحارس هو نفسه عضو اللجنة المثل الشركة .

## ملخص الفتــوي:

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦١ في شان استاط. الالتزام المهنوح لشركة ليبون تنص على أنه « يسقط طبقا لاحكام القانون التزام استفلال مرفق الكهرباء والفاز بهدينة الاسكندرية الذى كانت تتولاه شركة ليبون وشركاه بالاسكندرية » . وتنص المادة ١٦ على أنه « تشكل

بقرار من وزير الشئون البلنية والقروية ... لجنة تختص بتحديد وتقييم جميع التزامات شركة ليبون وشركاه بالاسكندرية التى قد تكون ناشئة عن التزام استفلال مرفق الكهرباء والفاز بمدينة الاسكندرية الذى كانت تتولاه الشركة المذكورة وكذلك الحقوق التى قد لا تؤول دون، مقابل نتيجة لاستاط هذا الالتزام .

وتخصم الالتزامات السالفة الذكر من هذه الحقوق ويعتبر قرار اللجنة في هذا الشأن حكبا واجب التنفيذ ونهائيا غير قابل للطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن و وتشكيل اللجنة المشار البها من مستشار من مجلس الدولة رئيسا وعضو يختاره وزير الشئون البلدية والقروية وعضو تختاره شركة ليبون وشركاه بالاسكندرية ... » .

وفى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦١ صدر الأمر الجمهورى رتم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بغرض الحراسة على الشركة المذكورة ونص فى مانته الأولى على أنه « تغرض الحراسة على حقوق ومعتلكات شركة ليبون وشركاه والشركة المساعدة للصناعة والتجارة ( كابيك ) غيما عدا أموال وحقوق ومجودات الشركة الأولى التي آلت الى مؤسسة الكهرباء والغاز لمدينة الاسكندرية ببتتفي القانون رتم ١٩٢١ لسنة ١٩٦١ .... »

وتطبيقا للهادة ١٦ الآنف نصها أصدر السيد وزير الاسكان والمرفق الترار رقم ٥٣ من السنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة المشار اليبا في هذا اانس من السيد الاسستاذ . . . . المستشار بمجلس الدولة . والسيد المهندس . . . . . الحارس الخاص على أموال ليبون . والسيد المهندس . . . . مدير عام مؤمسة الكهارباء والفاز لمينة الاسكندرية ، مع اعتبار السيد الحارس الخاص على أموال ليبون ممثلا للشركة في اللجنة .

ومن حيث أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٣٢ لمسنة ١٩٦١ نيها قررته من أحكام رتبت حقسا لشركة ليبون وشركاه في اختيسار عضو بلجنة تقييم وتحديد التزاماتها الناشئة عن الالتزام الذي اسقط عنها وحقوقهسسا التي "ول بمقابل نتيجة لهدا الاسقاط . ولما كان هذا الحق في اختيار العضو يدخل في نطاق اعبال الادارة التي تبلكها الشركة وهو وان انصل بحتوقها التي آلت عنها طبقا للقسانون رقم ١٣٢٢ لسنة ١٩٦١ إلا أنه لا يندرج في عداد هذه الحقسوق التي هي حتوق مالية بحتة وانبا هو عبل بن اعبال الادارة .

ومن حيث أن فرض الحراسة على الشركة ينقل للحارس عليهسا استعمال جميع حقوقها ويرتب له نيابة عنها في مباشرة هذه الحقسوق فيما عدا الحقوق التي اخرجها عن الحراسة امر فرضها .

وبن حيث أن حقق الشركة في اختيار عضو اللجنة المشار اليها بخروجه عن الحقوق التي آلت عن الشركة طبقا للقانون المذكور ب مانه يدخل في عددد الحقوق التي تتناولها الحراسة مبيلك الحارس الخاص على الشركة دونها استعمال هذا الحق وبباشرته ، ليكون له وحده حق اختيار عضو اللجنة آنفة الذكر .

ومن حيث أن المنهوم أن السيد الحارس الخاص على الشركة ... في مناسسة اصدار القرار الوزارى رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٦٢ ... قد اختار نفسسه لمصوية اللجنة ، نصدر قرار تشكيلها متضمنا اسمه كعضو نيها ممشسلا للصركة ، وهو ما يتفق مع القانون طبقا لما سبق .

إذلك نان السيد الحارس الخساص على أموال شركة ليبون وشركاه في اللهنة المشكلة بقرار السيد وزير الاسكان والمرفق رقم ٥٥٣ سنة ١٩٦٢ لا تتعارض مع أحكام المادة ١٦٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦١ بعسدور الامر الجمهوري رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢ بفسرض الحراسسة على انشركة المذكورة .

(نتوى رقم ٦١٠ - في ١٥/٦/٦٢٥)

## قاعدة رقم ( ۲۹۳ )

#### المسيحة :

التنيجة المشار اليها بالمادة السادسة من القاتون رقم 100 لسنة 1970 باسقاط التزام مؤسسة خطوط القاهرة والمادة السادسة مكرر المضافة. بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٦٠ ـ ينحصر اختصاصها في تقدير قيبة التمويض والالتزامات المتصوص عليها في المادتين الرابعة والخابسة من هذا القانون ــ لا يبتد الى بحث مدى شرعية تصرف الملتزم الى الفي في بعض اصول الرفق او الى تقرير عدم نفاذ مثل هذا التصرف •

## ملخص الحسكم:

ان اللجنة النصوص عليه في المادتين السادسة والسادسة والسادسة مكررة من التانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٠ ينحصر اختصاصها في تقسيدير قيمة التمويض والالتزامات المنصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من ذلك التانون ٬ وقد تكلمت المادة الرابعة عن التعويض الذي يمنح للشركة التي اسقط التزامها عن الموجودات والمنشآت التي لا تؤول دون مقسابل الى ملتح الالتزام وشرحت اسس هذا التعويض وعنساصره ٬ اما المادة الخامسة فقد الزمت المؤسسات أو الشركات التي اسقط التزامها باداء جميع المبالغ المستحقة لمانح الالتزام والناشئة عن تنفيذ عقد الالتزام وبصفة خاصة جميع المبالغ التي سحبت دون وجه حقق من أيرادات المرافق التي كانوا يتولونهما وظاهر مها تقدم أن اختصساص هذه اللجنة لا يعتد الى بحث مدى شرعية تصرف المتزم الى الغير في بعض أصول المرفق أو الى تقرير عدم نفاذ مثل هذا التصرف أذ أن سسلطتها متصورة على تقسدير المبالغ التي سحبت دون وجه حق لالزام المتزم بها التزاما شسسخصيا والمؤسسة اقتضاؤها من أموال هذا اللتزم وموجودات المرفق .

( طعنی رقبی }}} لسنة ۷ ق ، ۷۳۰ لسنة ۸ ق بـ جلسمة ۱۹۳۲/۳/۲۲

الفسرع القسائي عقسد بقساولة الاعبسال مسسسال المسسسار وفسرق العبساة الاسسسار وفسرق العبساة مسسسسار وفسرق العبسان العبس

#### : المسطا

حقوق المتعاقد تحدد اصلا طبقا لقصوص المقد وان الاسمار المنفق عليها يقيد طرق المقد — عدم تضبين المقد نصب بمحاسبة المقاول على الزيادة في الاسمار من شائه الا يجمل الجهة الادارية المتماقدة نفيد من خفض اسمار • ولا يجوز لها أن تحتج بهذا انخفاض لانقاص مستحقات المتعاقد معها — لا يؤثر في ذلك ما نصت عليه المادة الثلبنة من القيارة وقي 177 لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى من تحديد المرباح على السلع التي يتم تسليمها أذ أن مجال أعمال ذلك هو عقد التوريد وليس عقد المقاولة .

## ملخص الفتسوى:

المالية والاقتصاد رتم ٣٢ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رتم ٣٢ السنة ١٩٥٧ تنص في نقرتها السنادسة على أن الفئلت التي حددها مقدم العطاء بجنول الفئلت تشبل وتفطى جبيسع المسروفات والالتزامات إيا كان نوعها التي يتكدها بالنسبة الى كل بند من البنود وكذلك تشبل التيام باتبام جبيع الاعبال وتسليبها للمصلحة أو السلاح والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط المقد ، ويعبل الحساب الختامي بالتطبيق لهذه الفئلت بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعريفة الجركية ورسوم الانتاج وغيرها من الرسوم الاخرى ،

ومفاد ذلك ذلك أن حقوق المتعاقد تتحدد أصلا طبقا النصوص العقد. فيتعين تنفيذه وفقا لما أشتبل عليه وبها يتفق وحسن النية وأن الاساعار المتفق عليها تقيد طرفى العقد كأصل علم فلا يجوز للادارة أن تنتقص مستحقات المقاول على أساس ما يطرأ عليها من أنخفاض .

واذا كانت المادة الماشرة من لائحة المناصات والمزايدات قد اجازت النص في المقود على تعديل الاسعار المتعاقد عليها بنسبة ما قد طرأ أثاباء التنفيسية على الاسسعار من ارتفياع وكانت قد أوجبت في ذات الوفت النص على حد أنمى لنسبة الزيادة مع حفظ حق الادارة في الافادة مهيا قد تتعرض له الاسعار من خفض فان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعهيالية في الحالة المائلة أذا لم يتضمن العقد نصبا بمحاسبة المقاول على الزيادة في السيال حتى يكون للادارة أن تفييد من خفضها وقد استبعد المعقد تعليقه صراحة بأن نص في البند ١٧ من شروط المقايسة على أنه « تلتزم المديرية بصرف فروق أسعار مواد البنياء مهما ارتفعت أسسعارها وعلى المقاول دراسة المقايسة ووضع العلاوة على هذا الاساس » ومن ثم يكون العقد قد تضمن تثبيتا للاسعار الواردة في العطاء المقدم من المقاول اعتبيارا: من تاريخ يقديم العطياء حتى الانتهاء من تنفيذ العلية المسندة اليه من تاريخ يقديم العطياء حتى الانتهاء من تنفيذ العلية المسندة اليه من سردة ته د

ولا يغير مها تقدم أن المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٠. الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح قضت بسريان جداول الاسعار وقرارات نعيين ارباح على السسلع التي يتم تسليبها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذا لتعهدات أبرمت تبل ذلك التساريخ للك لان مجلل أعمال هذا الحكم أنها يقتصر على العقود التي يقف تعهد المتعلقة فيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منه بالاضائة أو التغيير كا هو الحال في عقود التوريد التوريد وتبعا لذلك تخرج عقود المقاولة من نطلق تطبيقه باعتبار أن عناصر المعقد لا تشتيل فقط على مجرد تقديم المواد وأنها تنفسن تدخل المتلول بتحويلها وتصنيعها وتركيبها بها يتفق وطبيعة العملية المهدة اليه .

لذلك انتهت الجمعية المبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى النزام الجهة الادارية بتنفيذ نصوص المتد دون أجراء أى تخفييض في مستحقات المتساول .

( ملف ۲۳/۲/۱۷ ــ جلسة ۱۹۸۲/۲/۱۷ )

#### قاعسدة رقسم ( ۱۹۸ )

الشراء على حساب المتعاقد مع جهة الادارة المقصر في تنفيذ التزامه بالتسوريد ،

#### بلخص الفتري :

من حيث أن مناد نص المدة ١٠٥ من الأحة المناتصات والزايدات أن من حق جهة الادارة عند أخلال المتعاقد معها بتعهده بالتوريد أن تقوم بشراء الاصناف التي لم يقم بتوريدها على حسابه بما يتضهنه ذلك من التزامه باداء الزيادة في قيمة الثين عند الشراء على حسابه مضافا اليها المغرامة التأخرية والمساريف التي تكبدتها جهة الادارة في سحيل اعادة الشراء على حسابه .

من حيث أنه وغقا لما استقر عليه تضاء المحكمة الادارية العليا غان التنفيذ على حساب المتعقد المقصر لا يستتبع مطالبته بالمساريف الادارية الا أذا ثبت أن جهة الادارة قد تحملت خسائر أو لحقها أضرار نتيجة للتنفيذ على حسابه > غاذا ما اقتصرت جهة الادارة المتعاقدة على اخطار مساحب العطاساء التالى بتنفيذ العملية غلا وجه للمطالبة بالمساريف الادارية في هذه الحسالة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن مديرية الاسسكان والتعسير بالاسكندرية قد تصافدت مع المؤسسة المصرية العسامة للتمساون الانتاجي والصناعات الصغيرة ( وحدة الصيانة والانتاج بطنطا ) على توريد عدد ٢٣٢ تريسكل نقابت المؤسسة المذكورة بنوريد مائة وضمين ولم تقم بتسوريد بالتي الكية وبناء على ذلك قابت مديرية الاسكان بشراء الكية الباقية عن طريق زيادة الكية التي قد تعاقدت على شرائها مع مركز التدريب المهنى بدمنهور ونتج عن ذلك زيادة في السعر مقدارها ٢٠٨١، ومن ثم يتعين الزام محافظة الفربية التي آلت اليها ملكية المؤسسة المذكورة بهذه الزيادة في الثمن الناتجة عن الشراء على حسسابها مفسسانا اليها غرامة تأخيرية بنسسبة ٤٪ من قيمة الكيسة المذكورة وتقدر بعبلغ ١١٥٥١١ ولا وجه للمطالبة بالمساريف الادارية لان المديرية اقتصرت عند شرائها لهذه الكية على الخطار صاحب العطاء التالي بزيادة الكية المتاتد عليها بمتدارها .

( ملف ۲۲/۲/۵۸۸ ــ جلسة ۲۰/۱۱/۲۸۲ )

## قاعسدة رقسم ( ٦٩٩ )

#### البيدا:

الاسمار المتفق عليها تفيد طرق المقد كاصل علم فلا يجوز المقاول ان يطلب زيادتها على أساس ما يطرا عليها من زيادة ما لم يتضمن المقد نصا بمحاسبة المقاول عن الزيادة في الاسمار .

## ملخص الفتـــوى:

ان المادة ٣٦ من لائحة المناقصات والمزايدات المسادرة بقسرار وزير المالية والاقتصاد رقم ( ٥٤٢) لسنة ١٩٥٧ تنص في فترتها السسادسة على أن ( الفئلت التي حددها مقدم المطاء بجدول الفنسات تشكيل وتفطى جميع المصروفات والالتزامات أيا كان نوعها التي يتكيدها بالنسبة الى كل بند من البنود ، وكذلك تشمل التيام باتمام جميع الاعمال وتسليمها للمصاحة أو السلاح والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط المقد ويعمل الحساب الختامي لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعمساة والتعريفة الجمركية ورسوم الاتتاج وغيرها من الرسوم الأخرى ) .

ومفاد ذلك أن حتوق المتعاقد تتحدد أصلا طبقا لنصوص العقد فيتمين تنفيذه وفقا لما اشتبل عليه وأن الاسعار المتفق عليها تفيد طرق المقد كأصل عام فلا يجوز للمقاول أن يطلب بزيادتها على أساس ما يطرأ عليها من زيادة .

واذا كانت المادة الصادرة بن لائحة المناتصات والمزايدات قد أجازت النص فى المقود على تعديل الاسعار المتماقد عليها بنسبة ما قد يطرا عليها أثناء التنفيذ من ارتفاع غان هذا الحكم لا يجد مجالا لاعماله فى الحالة الماثلة اذا لم يتضمن العقد نصا بمحاسبة المقاول على الزيادة فى الاسمار .

ولا يغير ما تقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ( ١٦٣ ) لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الارباح تقضى بسريان جداول الاسمار وقرارات تحسين الارباح على السلع التي يتم تسليمها بعد تاريخ العمل بهذه الجداول أو القرارات تنفيذ التعهدات التي أبرمت من قبل هذا

التاريخ ،ذلك لأن مجال اعبال هذا الحكم انها يقتصر على المقود التى يقف تمهد المتعساقد نيها عند حد تقديم السلعة دون تدخل منها بالإضافة او التغيير كها هو الحال في مقود التوريد ، وتبعا لذلك تخرج عقود المقاولة من نطاق تطبيقه باعتبار أن عناصر المقد لا تشمل على مجرد تقديم المواد وانها تتضمن تدخل المقاول بتحويلها وتصنيعها وتركيبها بما يتفق وطبيعة العملية المسندة اليه .

لذلك : انتهت الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عدم احتية المقاول . . . . في صرف فروق اسعار مواد البناء التي يطالب بها . ( ملك ١١/٢/٧٨ )

## قاعدة رقم ( ٧٠٠)

#### : المسطا

اذا تسببت جهة الادارة بتراخيها في الحصول على ترخيص البناء في عدم تمكن المقاول من الحصول على مواد البناء بالسعر السعم 6 وأضطراره عدم تمكن المقاول من الحصول على استجابة الى طلب الجبد الادارية بضرورة النجاز تنفيذ الاعمال في الموعد المحدد وعلمها بحصوله على تلك المواد بالسعر الدعلى دون اعتراضها فان ذلك يجعل المقاول محقا في الحصول على الفرق بين السحوين .

## منخص الفتوى:

ان المستفاد من نص الملدة ١٤٧ من التقنين المدنى أن المتد شريعة المتماتدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله الا باتفاق الطرفين أو للاسباب التى يقررها القانون . واستظهرت الجهعية العبوبية من البند السابع من المقد المبرم بين جامعة الاسكندرية وشركة مصر للهندسة والانشاءات أن مدة تنفيذ المقد سنة عشر شهرا تبدأ من تاريخ تسليم موقع العمل للشركة . كما استظهرت من البند الثانى عشر النزام الجامعة باستخراج تراخيص

انبناء والتقدم للجهات المختصة لاستخراج اوذونات مواد البناء اللازمة لهذه المملية بالسعر الرسمى الجدعم وفقا لما تقضى به احسلام القاون رقم ٢ لسنة ١٩٧٦ بشان توجيسه رتنظيم اعبال البناء .

وبن حيث أن الثابت أن الإدارة العامة للمخازن والمستريات بالحامعة اخطرت في ١٩٨٢/٥/٢٥ شركة مصر للهندسة والانشباءات برسو العطساء المتدم منها عن مقارلة انشاء واتامة مبنى الامتحانات للكليات النظرية بالجامعة ، وتحدد تاريخ بدء تنفيذ العقد بتاريخ تسليم الموقع خاليا من العوائق . ولما كان التزام الجامعة باستخراج تراخيص البناء حسبها ورد ممريح العقد النزام بتحقيق نتبجة ، ولم تحصل الجامعة على الترخيص الا في ١٩٨٤/٤/١٢ بعد دعاواها المتكررة بعدم حاجتها الى هذا الترخيص . وما كان بهش المتصول على مواد البناء اللازمة بالسعر المدعم الا بعسد الحصول على هذا الترخيص - مما ادى إلى تراخي الحاممة في التقدم الي الجهات المختصة بطلب المواد بالسعر المدعم ، اذ ما كان يمكنها أن تقسوم به الا بعد حصولها على ترخيص البناء ، وهي الملزمة تانونا وبحكم العقد باستخراجه ، وبذلك نان تراخيها في استخراج ترخيص البناء ادى الى تراخيها في التقدم للجهات المختصة ليحصل المقاول على مواد البناء بالسعر المدعم ، وبذلك نان الشركة كانت في حل من بدء العمل الذي ببدأ طبقيا للعقد من تاريخ استلام الموقع خالبا ، طالما أن الجامعة لم تحصيل على ترخيص البناء ، الا أن الشركة حرصا منها على تنفيذ العقد وتبدأ مدته من تاريخ استلام الموقع خاليا ، قابت معلا بالبدء في العبل واشترت الحسديد والاسمنت اللازمين بالسعر غبر المدعم دون اعتراض الجامعة . ثم تم الانفاق بين مهندس الجامعة وممثلي الشركة في ١٩٨٣/١٠/٣ على احتية شركة مصر للهندسة والانشاءات في تقاضى نروق اسسعار الاسبنت وحديد التسليح المشتراة بالسعر غير المدعم لكبية ... ك طن اسمنت و ٣٦٠ طن حديد ، مع عدم جواز تيام المقاول بشراء أي مواد اخرى بالسعر غير المدعم الا بعد موافقة الجامعة على ذلك .

وبذلك نان الجامعة وهي المسئولة طبقا للقانون والحكام العقد عن استخراج رخصة اتلبة المباني ، واستخراج هذه الرخصة هو السند الحتبي لامكان تقدم الجامعة الى الحهات المختصة ليحصل المقاول على مواد البناء بالسعر المدعم ، وبذلك مان تراخى الجامعة في استخراج رخصة البناء مع دعاواها المتكررة بعدم خضوعها لوجوب استخراجها ، وتبسكها في نفس الوقت ببدء المقاول عمله من تاريخ تسلمه الموقع خاليا من العوائق واتمام الاعمال في المدة المحددة محسوبة من التاريخ المذكور ، كان مبررا واضحا لتيام المقاول بالعبل مستعينا في ذلك بالحمسول على المواد اللازمة بغير السعر المدعم ، وهو ما يعود الى تصرف الجامعة بالتي تذرعت اولا بعدم خضوعها لأحكام القانون فيها يتعلق باستخراج رخصة البناء رغم صراحة احكام القانون واقرارها بذلك في العقد ، مما جعل من المستحيل حصول المقاول على المواد المذكورة بالسعر المدعم الذي لا يمكن أن يتم قانونا الا بعد الحصول على ترخيص البناء . وقد كان في المكان الجامعة أن تعترض على شراء المتساول مواد البناء بغير السعر المدعم مما كان يستتبع تراخي بدء مدة العقد الى ما بعد الحصول على ترخيص البناء الذي استبر الى ما يقرب من سنتين حيث استخراج في ١٩٨٤/٥/١٢ . واذ لم تعترض الجامعة على بدء المقارنة في العبل قبل الحصول على ترخيص البناء ، وازاء موقف الحامعة الذى تمثل في تراخيها في استصدار تراخيص البناء اللازمة للحصول على المواد بالسعر المدعم ، وتبسكها في نفس الوقت بسريان مدة العقد من تاريخ تسليم الموقع خاليا ، فإن المقاول كان في حل من شراء ما احتاج من مواد الزمة. للبناء بغير السعر المدعم ، ولم تتحسرك الجسامعة الا عندما تم اتفساق ١٩٨٣/١٠/٣٠ ، حيث انفق الطرفان على عدم شراء المقاول لمواد غير التي كان قد اشتراها معلا حتى التاريخ المذكور وهي . . ؟ طن اسمنت و ٣٦٠ طن حديد الا بعد الحصول على موافقة صريحة من الجامعة ، فاعتبارا من هذا التاريخ لم يعد للمقاول الحق في اللجوء الى الشراء بغير السعر المدعم والا تحمل وحده مسئولية ذلك . وبالنظر الى عدم اعتراض الجامعة في تاريخ سابق على قيام المقاول بالعمل مستعملا مواد لا يمكن قد حصل عليها بالسعر المدعم قبل استخراج تراخيص البناء ، بغض النظر عن اية قيمة قانونيــة للاتفاق المذكور نيما يتعلق بالتزام الجاسعة باداء غروق هذه الاسعار ، غلن هذا الالتزام ليس منشوءة الاتفاق المذكور وانبا موقف الجاسعة المتناقض وتراخيها في استخراج تراخيص البناء .

لذلك انتهت الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية شركة مصر للهندسة والانشاءات فى فروق اسمار كبيات الاسمنت وحديد التسليح التى اشترتها بالسعر غير المدعم لمبلية انشاء مبنى امتحانات الكليات النظرية بجامعة الاسكندرية بما لا يجاوز الكبية المبينة فى محضر اجتماع ممثلى الجامعة والشركة بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٣٠

( بلف ۲۵۲/۲/٤۷ ــ جلسة ۲۵۱/۸/۲۸ )

### قاعسدة رقسم ( ٧٠١)

#### : la\_\_\_41

عقد الصرف ... طرفاه ومحله ... هما المقاول والمصرف وليست الوزارة المتماقدة مع هذا المقاول طرفا في عقد الصرف هذا بل تعتبر من الفي ... اثر ذلك ... لا تستغيد الوزارة من خفض علاوة فرق العملة .

## ملخص الفتسوى :

ان تنفيذ المتساول لتمهداته الواردة بالعضاء بالنسبة المههدات المستوردة من الخارج يتطلب منه الحصول على العملة الاجتبية اللازمة لذلك عن طريق شرائها من احد المسارف المرخص لها في بيع المهالات الاجتبية ونقا لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عمليات النقسد وذلك عن طريق ابرام عقد صرف .

ولما كان طرفا عقد الصرف الذي يبرمه المتساول مع مصرفه هما المصرفه والعميل ومحله شراء عملة أجنبية يدفع ثهنها بالجنيه المصرى ، بمسسعر الصرف الرسمى يضاف اليه العلاوة المقررة ، ومن ثم يتحمل العميسل أية

#### - 1114 -

زيادة تطرا على تلك الملاوة كما يستفيد من أى خفض فيها ؛ شأنها في ذلك شأن أى تفير يطرأ بالزيادة أو النقصان على ثمن المهات أو المواد الاولية أو أحور الشحن و التأمين .

واذا كانت وزارة الشئون البلدية والتروية طرفا في عقد الاشفال العابة المبرم مع المقاول الا أنها تعتبر من الغير بالنسبة لعقد الصرف ، ومن ثم لا تلحقها آثار هذا المقد غلا تفيد من خفض علاوة فرق العبلة من ٢٠٪ الى ١٠٠ وفقا للقرار الصلار بتاريخ ٣ من يولية سنة ١٩٦٠ .

( منتوی رقم ۲۰۲ - فی ۱۹۹۱/۳/۱ )

## ثانيا ... تعديل عقد القاولة وزيادة الاعمال

#### قاعدة رقيم (٧٠٧)

: 44-48

لا بجوز للجهة الادارية أن تعدل في شروط عقد المقاولة بعدد أن تم الاتفاق بين الطرفين عليه أو تضيف اليه شروطا جديدة .

## ملخص الفتوى:

تتلفص وقائع هذا الرضوع في إن اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة انتهت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٩ من مراجعة الشروط العامة لعملية انشاء المنطقة الانتهائية رقم ٢ ببيناء القاهرة وبعدها طرحت الهيئة هذه العملية في مناقصة محدودة نضت مظاريفها بتاريخ ١٩٨٠/٩/١٥ وكانت شركة المقاولون العرب متضامئة مع شركتين فرنسيتين ضبهن المتقدمين لها ... وبناء على قرار مطس ادارة الهيئة الرقيم ٢٠/س/٢٤ بتــاريخ ١٩٨١/١/٥ تم تحويل هذه المناقصة المصدودة الى ممارسة ثم عقدت جالسات مبارسة تحسرر فيها المحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٠ - والمحضر المؤرخ ١٩٨١/١/٢٢ وقد ورد بالمحضر الاول ما ينيد موانقة ممثلو الشركات الثلاث على الماء جبيم التحلطات الواردة بعرضهم والمتدم في ١٩٨١/٩/١٥ والموامنة على الشروط العامة للهيئة . وبتاريخ ١٩٨١/٣/٢ أخطرت الهيئة ... بموجب اخطار تبول عطاء ... الشركات الثلاث متضامنة في تبول عطائها . وتم ترةيع العقد بالفعل بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨ بين الهيئة ( طسرف أول ) والشركات النلاث ( طرف ثان ) مع ارتضاء الطرفين باية تعمديلات برى مجلس الدولة أدخالها عليه طالما لم يترتب عليها أعباء ماليه أخرى غير تلك المنصوص عليها نيه ، وعند مراجعة العند نبين للجنة الثانيــة لتسم الفتوى بمجلس الدولة أن البند ٦ من العقد يتعسارض مع المادة ٦١ من الشروط العابة وإن التعارض بينهما ينصب على أن المقاول اذا تأخر في اتهام الاعهال خلال المدة المحددة له مانه يلتزم وفقا للشروط العسامة باداء الغرامة بالنسب والاوضاع الواردة به من قيمة الاعهال المتافرة فقط ملائلة مند انتهت اللجنة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٥/١٦ الى حفف البند ٦ من المعتد لتعارضا مع المادة ٦٦ من الشروط العسامة ولم يرق ذلك لشركة المتاولين العرب والشركتين الفرنسيتين ماعترضوا لدى الهيئة (الطرف اول) التي طلبت اعادة عرض الموضوع على اللجنة الثانية وقد تم ذلك حيث انتهت الى تأييد قرارها السابق في هذا الشأن م

ولدى عرض الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع استبان لها أن المقاول نقدم إلى هيئة ميناء القاهرة الجوى لتنفيذ العملية المشار اليها طبقا للشروط العسامة ثم جرت المهارسسة معه فاستط كافة التحفظات الصادرة منه وارتضى تنفيذ العملية على اساس الشروط العامة وقبلت الجهة الادارية هذا الايجاب . لذلك يكون قد تم التعاقد بينهما وفقسا لما تقدم ولا يجوز للجهة الادارية أن تعدل في شروط التعاقد بعد ذلك سواء بما يفيد المقاول أو بما لا يفيده وتبعا لذلك يكون ما نص عليه البند السادس من العقائق شروط التعاقد أدروط التعاقد من العانون .

لذلك انتهت الجمعية العبومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد اعتراض اللجنسة الشاتية بقسم الفتوى بمجلس الدولة على البند السادس

#### قاعدة رقيم ( ٧٠٣ )

## المبسطا:

جواز تمديل المقد بالزيادة او النقصان في حدود معينة من جانب الادارة لمواجهة ظروف خاصة لم تكن متوقعة عند توقيع المقد .

#### ملخص الفتسوى:

تملك الجهة الادارية تعديل المقاولة بالزيادة أو النقصان في حسدود معينة دون أن يكون المقاول الحق في المطالبة بالقعويض ، ماذا تجاوز التعديل . هذه الحدود لطروف خاصة جاز التعديل بشرط موافقة المقاول على التعديل .

فاذا تبين استحالة تنفيذ العبلية بالصورة المتنق عليها نتيجه لما أسفرت عنه البحوث والجلسات التي تبين بعد اجرائها استحالة التنفيه في وكان مرد ذلك ظروف الم تكن تحت نظر المتعاهدين في تاريخ التعاقد .

( ملف ۱۲/۲/۷۸ ــ جلسة ۲۱/۲/۲۸ )

قاعدة رقم ( ٧٠٤ )

#### المسطا:

نص البند ٧٨ من لائحة المناقصات والمزايدات على حق الجهة الادارية المتعاقدة في زيادة الكبيات او الاعبال بالنسبة المصوص عليها في البند المذكور دون أن يكون للمتعهد أو المقاول الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ـــ ليس نجهة الادارة المتعاقدة أن تتعسك بمحاسبة المقاول عن الاعبال الاضافية التي قام بها تنفيذا لهذا النص بذات الاسعار التي تم الاتفاق عليها الا أذا كانت حده الجهة قد أوفت من جانبها بالانتزامات التي يفرضها المقد عليها في هذا الشأن يكون في الدائم في الساسي ما تجمله فعلا في ادائما فضلا عن المطالبة بتعويض الإضرار التي تكبدها بسبب خطأ الجهة الادارية .

## ملخص الحكم:

ومن حيث أن الحكم المطعون غيه أصاب الحق في قضائه للاسسباب التى تام عليها والتى نترها هذه المحكمة ولا مقنع غيها ذهب اليه تقسرير الطعن من أن البند ٧٨ من لائحة المناقصات والمزايدات الذي ينص على حق الجهة الادارية المتعاقدة في زيادة الكميات أو الاعمال بالنسب المنصوص عليها في البند المذكور دون أن يكون للمتعهد أو المقاول الحق في المطالبة بأى تعويض عن ذلك ، تحول دون صرف أي مقابل عن الكميات أو الاعمال

الذائدة ، ذلك أن النص المنكور نيما قضى به من عدم أحقية المتعهد أو المقاول في المطالبة بأي تعويض عن زيادة كبيات الاعمال التي يطلب اليسه التيام بها في حدود النسب سالفة الذكر ، لم يقصد به حرمان المقاول بن الحصول على قيمة ما يتوم به من تلك الاعمال والا كان معنى ذلك اثراء حهة الادارة المتعاقدة على حساب المقاول دون سبب وهو ما يتنافى مع الاصول العامة في الالتزامات ويأباه المنطق القسانوني السليم وتواعد العدالة . وكل ما يؤدى اليه هذا النص هو الزام المقاول بأداء تلك أعمال بنفس الاسمعار التي تم اتفاق عليها أصلا في المقد دون أن يكون له حق التهسك في المحاسبة عن تلك الاعهال بأسمار أزيد أو المطالبة بأي تعويض عما عسم أن يكون قد أصابه من أشرار بسبب ممارسة جهة الأدارة حقها في تعديل الكيبات المتعاقدة عليها بالزيادة تطبيقا للنص المذكور . وغني عن البيان أنه ليس لجهة الادارة المتعاتدة أن تتمسك بمحاسبة المتساول، عن الاعمال الانسانية التي قام بها تنفيذا لهذا النص بذات الاسمار التي تم الاتفاق عليها اذا كانت هذه الجهة قد أونت من جانبها بالالتزامات التي يفرضها العقد عليها في هذا الخصوص ماذا ما أذات بالتزاماتها في هذا الشان كان المتاول على حق في طلب الماسية عن تلك الاعمال على اسساس ما تحيله مُعلا في أدائها مُضلا عن المطالبة بتعويض الاضرار التي تكبــدها بسبب خطئ الجهة الادارية ومن ثم ماذا كان الثابت في خصوصبة النزاع الماثل أن جهة الادارة المتماتدة النزمت بتوريد الحديد اللازم للعملية ومحاسبة المدعى عنها على أساس سعر الطن للحديد ٥/٨ بوصية الى بوصة بمبلغ . . هر؛ ولكنها نكلت عن تنفيـــذ هذا الالتزام بالتوريد فيهــــا يتعلق بالكبيات الاضافية التي استلزمها بناء المخبأ مها اضطر معه المدعى الى شراء هذه الكبيات على حسابه من السوق بسعر اعلى ، مانه لا يحق للجهة الادارية الاحتجاج في مواجهة المدعى بالسعر المتفق عليه في المقد ، وأنها يكون للمدمى الحق حينئذ في مطالبتها بسعر السوق الذي اشسترى به الحديد معلا ، وهم ما انتهى الخبير المنتدب في الدعوى الى تقديره بمبلغ ٥٤٩،٨٦ ولا عبرة بما ذهبت اليه المحافظة الطاعنة من انكار قيام المدعى بدراء كميات الحديد الاضافية المشار اليها بمقولة ان كمية الحسديد التي كاثب بقدرة أصلا للعبلية كلها هي ستون طنا في حين أن المدعى لم يستانذ الا ٥٥ طنا منط ٤ مما بستفاد منه أن الكمية التي تنرت أصلا كانت أزيد من الحاجة وأن أدعاء المدعى بأنه أشت ي كبيات أضافية من الحديد لإنشياء المخبأ ادعاء غير صحيح . لا عبرة بهذا القول اذا لم تقدم جهة الإدارة الدليل على أن العملية والاضافات التي أضبغت اليها لم تكن في حاجة الا الى الخمسة والخميس طنيا التي صرفت فعيلًا إلى المدعى ، وإنها الثابت من أثبت الخير أن العملية المذكورة اقتضت استهلاك ٨٠.٨٦ طنا أضافية أشتراها . بدعى من السوق ، الامر الذي يدل على أن استخدام المدعى للكبية البالغ قدرها ٥٥ طنا مقط سالفة الذكر بريكن مرده الى أن هذه الكهية كانت كانية لانشاء المبنى الاصلى والمخبأ وانها كان مرده الى أن الجهة إدارية لم تصرف للمدعى سوى الكمية المنكورة كما يدعى . ناذا كأن المدعى حرصا منه على انجاز الاعمال قد بادر من ناحيته إلى شراء الكبية الاضافية سسائفة الذكر اليها ٤ مانه يتعين من ثم الحكم للمدعى بما تحبله من مبالغ في هذا المسيل من ماله الخاص بسعر السوق الذي قدره الخبير بالقيمة السائف الاشبارة وهو مبلغ ١٨٠ر٥١ على ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بحق . وذلك فضلا عن مبلغ ١٢١١،٩٤٠ التي تسلم الجهة الدارية باحقية الدعى لهـــا متابل الاعمال الإضافية الأخرى .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم نان الحكم المطعون غيه أذ تفى بالزام المحافظة المدعى عليه بان تقدى إلى المدعى مباغ ١٨٧٨ ١٦٧ وغوائده التانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة التفسائية الحاصلة في ٢٦ من ترغمبر سنة ١٩٦٠ حتى السداد يكون قد اصلب الحق في قضائه ولا مطمن عليه مما يتمين معه الحكم برغض الطعن والزام الحافظة الطاعنة المحروفات .

( طعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٧٨/٣/١٥)

# ثالثا \_ خطـــاب الضمان

#### قاعسدة رقسم ( ٧٠٥ )

#### : 12.41

عقد المقاولة ... تمديله باعطاء مهلة لمسالح المقاول تلتزم خلالها الادارة بعدم طلب صرف قيبة خطابات الضمان لالتزام البنك بالصرف دون قيد او شرط ... اساس ذلك ... استفلال الملاقة بين المستفيد من الضمان والمقاول ، وهذه يحكمها عقد المقاولة اما عن الملاقة بين البنك والمستفيد وهذه تحكمها خطابات الضمان .

## ملخص الحكم:

ان تعديل عقد المقاولة باعطاء مهلة للمقاول تلتزم خلالها جهة الادارة بعدم صرف قيمة خطابات الضمان غورا لحين تبين الموقف النهائي للعملية ، لا مساس له بخصسائم خطسابات الضمان من حيث وجوب عدم اقتران الصرف فيها بأى قيد أو شرط - فالتعسديل لا يمكن أن يكون له تانونا أى أثر على خطسابات الضمان من حيث شروط التزام البنك ذلك أن ضمان البنك لا يعتبر عقدا بينه وبين المستفيدين من خطابات الضمان ، وذلك فاته لا يشترط الازام البنك أن يقبل المستفيد الخطابات ، وأنها بلنزم البنسك من عدم اقتران الصرف في خطابات الضمان بأى قيد أو شرط فليس مسرد ذلك أنه طرف في عقد بينه وبين البنك ، وانها لان ذلك هو التزام البنسك الذي أنشأته خطابات الضمان لمسائح المستفيد ، فخطابات الضمان وحدها الذي أنشأته خطابات الضمان لمسائح المستفيد وأنه ولئن كان يترتب على ذلك أن المقاول لا يملك الاحتجاج باثر مثل ذلك التعديل ضد البنك الا أن شهسة الخرى في خصوص خطابات الضمان بين المستفيد والمقاول . وهذه الملاتة الخرى هي التي يحكها عقد المقاولة وهي مستقلة تهاما عن العلاتة الملاتة الأخرى هي التي يحكها عقد المقاولة وهي مستقلة تهاما عن العلاتة المعلون على العلاتة المعان عن العلاقة المعان العلاقة المعان العلاقة المعان العلاقة المعان عن العلاقة المعان المعان العلاقة المعان العلاقة المعان المعان العلاقة المعان العلاقة المعان العلاقة المعان العلاقة المعان المعان العلاقة المعان المعان المعان المعان العدان المعان العدان المعان المعان

بين البنك والمستفيد . ويمتنضى عقد المقاولة بعد اذ طرا عليه منسل ذلك التعديل يجوز للمقساول الاحتجاج باثره ضد المستفيد فالخصم الحقيقى في مثل هذه المنازعة هو المستفيد من خطاسابات الضمان وليس البنك . وبديهي أنه لا يقور في مثل هذه المنازعة الاعتراض الذي يثور في حالة الحجز على حق المستفيد في التنفيذ ، من أنه يعطل الميزة الجوهرية اخطاسابات الضمان وهي اطمئنان رب العمل الى دفع البنك فورا بمجرد الطلب . وبديهي أنه لا يثور في مثل هذه المنازعة لأن رب العمل هو الذي ارتضى مبطلق ارادته تقييد حقه في طلب العرف غورا .

( طعن رتم ۸۹۷ لسنة ۹ ق ــ جلسة ،۱۹۲۳/۷/۲ )

## رابعا .. التعاقد من الباطن

## قاعسدة رقسم (٧٠٦)

#### المِـــا:

ابرام المقد بئ الجمعية التعاونية للأنشاء والتعمير والهيئة العسامة للصرف على قيام الجمعية ببعض الاعمال ... نص المقد على الا يجوز للمقاول ان يتنازل او يقاول من الباطن كلا او حزءا من المقد بدون الحصول على قبول كتابي من الهيئة مقدما ويجب أن يكون مصدقا على التوقيمات الواردة في التنازل من مكتب التوثيق المختص ... التزامات الحمعية قبل الهيئة التزامات شخصية لا يجوز أن تحل غيرها فيها أو أن تتماقد بشائها مع الفير من الباطن الإ ببوافقة الدينة ... اذا تنازلت الجمعية لقاول دون بوافقة الهيئة فلا يحتج عوذا التنازل على الهيئة ولا تنشأ بينها وبين المقاول من العاطن ابة علاقة واندا تبقى الجرعية مسئولة وحدها قبل الهيئة - لا يضر من ذلك اخطار الجمعية للهيئة باتها غوضت أحد المقاولين في القيام بتنفيذ العملية وأن له حق التعامل مع الهيئة في كل ما يتعلق بها نيابة عن الجمعية ... اساس ذلك : هذا التفويض يعتبر توكيلا للمقاول في تنفيذ المقد نيابة عن الجمعية اي باسم الحمعية ولحسابها ولا يخول للبقاول بن الناطن الطالبة بابة حقوق شخصية قبل الهيئة ... لا يخل بالقاعدة المقدمة الضا ما نصت عليه المادة السادسة من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشان الجمعيات التعاونية الانتاهيــة والتي تقضى بأن تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحقق خدمة المسالح المستركة لأعضائها وعلى الاخص تهيئة فرص العبل لاعضائها ... اساس ذلك: التزام الجمعية بتنفيذ ما يمهد اليها به من عمليات بنفسها اي عن طريق اعضائها المقاولين وفي هذه الحالة يقوم الاعضاء بالعبل باسم الجمعية ولحسابها ولا تكون لهم علاقة تماقدية مع الهيئة او ان تمهد الجمعية ببعض اعمالها الى اعضائها بطريق التنازل وفي هذه الحالة يتمين العصول مقدما على موافقة كتابية من الهيئة حتى يحق المتنازل له مطاقبة الهيئة مباشرة باداء قيمة ما ينفذه من اعمال .

#### ملخص الحكم:

المادة ١٩ من عقد المقاولة المبرم بين الجمعية الطاعنة وهيئة الصرف مشبهال ووسط الدلتا تنص على أنه لا يجوز للمقاول أن يتنازل أو يقاول من الباطن كلا أو جزءا من العقد بدون الحصول على قبول كتابي من الهيئــة مقدما ويجب أربه يكون معنكقا على التوقيمات الواردة في التنازل من مكتب التوثيق المختص ، وطبقا لهذا النص تكون التزامات الجمعية مع الهيئــة التزايات شخصية لا بحوز للحيسة أن تحل غم ها نيها أو أن تقعاقد بشائها مع الغير من الباطن الا بموافقة الهيئة ٤ مان حدث التنازل عن المقد دون مواققة الهيئة تلا يحتج به على الهيئة ، ولا تشأ بينها وبين المتعاتدين أية علاقة عقدية وأنها تبقي الحيمية مسئولة وحدها في مواجهة الهيئة . ولا يغم بن ذلك اخطار الجمعية للهيئة في ١٩٧٥/٦/٢١ بأنها موضت المطعون ضده الاول في القيام بتنفيذ العملية وان له حق التعامل مع الهيئة في كل ما يتعلق بها نباية عن الجمعية أي ياسم الجمعية ولحسابها ولا يحول للمطعون مسيده الاول المطالبة بحتوق شخصية له من العقد وهذا ما أكدته الهيئة في ردها على الجمعية بتاريخ .٣٠/١٩٧٥ بتولها أن الجمعية هي جهة التعامل مع الهيئة في كل ما يتعلق بهذه العبلية كما لا يغير مما تقدم ما نصب عليه المادة ٦ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجمعيات التعاونية الانتاجية من أن تتولى الجمعية مباشرة كل ما يحتق خدمة المسالح المستركة لاعضائها وعلى الأخص تهيئة غرص العبل لاعضائها لأن المستفاد من هذا النص هو أن تتوم الجمعية بتنفيذ ما يمهد اليها به من عطيات بنفسها اي عن طريق اعضائها المقاولين وفي هذه الحالة يقوم الاعضاء بالعبل باسم الجمعية ولصبابها ولا تكون لهم علاقة تعاقدية مباشرة مع الهيئة ، أو أن تعهد الجمعية ببعض أعمالها الى أعضائها بطريق التنازل وفي هذه الحالة يتمين الحصول متدمة على موانقة كتابية من الهيئة حتى يحق لهم مطلبة الادارة مباشرة أي باسمهم ولحسابهم باداء قيمة ما ينقذونه من أعمال .

. ( طمن رتم ١٠٩٤-السنة ٢٩ ق ــ جلسة ١٩٨٥/١/٨٥٠ )

# خابسا \_ بسلولية المقادل عن خطته الشخص

#### قاعسدة رقسه ( ۷۰۷ )

#### المسجا

النمي على مسلولية المقاول وهده عن الاضرار الفلتية عن اهمساله الشخص ... تقصيره في عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة فدرء الضرر عن الله ... وقوع الفير على الادارة الفير ... وقوع الفير على الادارة بالتعويضات من الجائغ المستحقة المقاول بالتعويضات من الجائغ المستحقة المقاول بالتعويضات من الجائغ المستحقة المقاول بالادارة ... مقاولة .

## بلِفِس المسكم :

تغيين للعتد المبرم بين الادارة ( وزارة الرى ) والمتعسات معها ( المتاول ) على مسئولية الاخير وحده مباشرة دون مشساركة الحكومة عن المبلغ الشخصى واهمال وكلائه انشاء تنفيذ المشروع . كما نص على حتى الادارة الخصم من المبالغ المستحتة للمتاول لدى الحكومة قيمة التعويفسات التي يحكم بها للغير عما يصيبهم من اضرار ناتجة عن المتلفية .

وفي خصوص المنساوعة ، مالخابت من المتاول قد أهبل بعدم اتخساذ الاحتياطات الملازمة لمنع أرتداد المياه الى الاطيان المجاورة الامر الذي ترتب عليه وقوع أضرار كبيرة بالارض والمحلسيل ، وقضت المحكمة المديسة ان مسئولية المعاول الذي يتنفيذ المبلية تابئة تبله وأن خطساه في التنفيذ هو المسيم المباشر في غرق الاراضي والمزروعات ...

وقضت المجكية للدنية علي وزارة الرى وتقتيش البحيرة بلن يدمعا مباغ ١٦٧٤ ج في الدعوى رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ ومبلغ ٧٠٢/٧٠ ج في الدعوى رقم ٧٢٩ لسنة ٦٥ وتابيد هذا القضاء في الاسستثناف رقم ٣٣٣ السنة ٢٦ الاسكندرية وقالت الحكومة بكفة البلغين الحكوم بهما .

وقيام الجهة الادارية باجراء مقايضة بخصم تيمة التعويفسات من المبالغ المستحقة للمقاول لدى الأدارة ، عان تصرف يكون قد جاء متفقا مع الحكام المقد .

( طعن رقم ١١٦ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩/١/١/١٩٨٢)

## قاعسدة رقسم ( ۷۰۸ )

المسطا

## ملقص الحسكم:

لما كان الثابت أن هيئة المجارى كانت قد استبديت إلى الطاعن عبلية توميل المجارى للمساكن الشمهية بالمطرية تلك المساكن التي كانت تقوم بتنهيذها شركة المحبودية للمتأولات ، وإذ تأخر المتلول في التنفيذ اسندت المهلية التي متاول آخر ، وإثناء تيام عبال المتساول الجديد بمعلهم في هذه المهلية ، حضر المتاول القديم ( الطاعن ) والذي لا يجلم بسبحب المعلية منه ، غلما منهه عبسال المتاول الجديد وهم كثرة تعوق ، 10 علملا وتلموا بالاعتداء عليه لاخراجه من موقع العمل ، تأم باخراج مسدسه وأطلق منسه طلقات اصابت اثنين من العبال اودت بحياتهما ،

ولما كانت الجهة الادارية لا ثنان لها بالجريبة التى ارتكبها الطلعن بعد سحب المهلية منه وان قرار سحب العبل منه وان كان غير مشروع الا انه ليس ثهة رابطة سببية مباشرة بينه وبين ارتكاب الطلعاءن للجريبة المشار اليها والاضرار التى يجوز أن يعوض عنها الطلعاءن بسبب هذا القرار هي الاضرار التي تترتب مباشرة عليه و

(طعن رتم ۲۵ اسنة ۲۱ ق ـ جلسة ۲۸ (۱۹۸۳/۱)

## سادسا ... التنفيذ على حساب القاول

## قاعسدة رقسم ( ٧٠٩ )

#### المسطا

التنفيذ على حساب القاول بعد سحب المبل بنه يفترض قيـــام عقد. القــــاولة .

## والقص العسكم :

اذا كان المسل تد سحب من المساول ، وكانت هيئة الاذاعة قد عليت بالتفيد على حسابه ، من التنبذ على حساب المتساول بعد سحب الممل منه يغترض تيام عقد المتاولة ، كما أن هيئة الاذاعة تبلك تمسيد عقد المتاولة تعديلا مؤداه تمهد هيئة الاذاعة باعطاء مهلة لمسالح المتاول تلتزم خلالها الهيئة بعسدم طلب مرف تيبة خطسابات الضمان فورا لحين تعين الموقف النهائي للعملية بالنسبة لما تم تنفيذه ولما سيجرى تنفيذه على حسابه بشرط استبرار صلاحية خطابات الضمان للصرف خلال تلك على حسابه بشرط استبرار صلاحية خطابات الضمان المرف خلال تلك على خلالة ، اذ أن ذلك ما هو الا استمال للسلطة التسديرية التي خولها اياها عقد المتاولة ولائحة المتاتسات والمزايدات في خصوص الوقت الذي تراه مائه اطابات الضمان .

( طعن رتم ۸۹۷ لسنة ۹ ق ــ جلسة ،۲/۷/۲۰ )

# سنابغا أن سندب القساولة ا

### قاعدة رقم ( ٧١٠)

البسطا:

التراشى فى الإعبال أو التوقف عنها كلية بيرر سحب العارة العبلية من المقاول واستادها الى غيره ، مع أستيفالها لما تكسنته من مصروفاته وتعويض بسبب ذلك السحب ،

## ملخص القتسوى :

يتمين على المتاول تنفيذ جبيسع الاعبسال الواردة في المقد في المدة دون تراخ أو تلخير ، فإذا تخلف المتاول عن ذلك يحق لجهة الادارة سحب المعلل من المقاول ، ومن تبيل هذا التخلف من جانب المقاول البطء في مسسير العمل بطئا ترى عبه الادارة أنه لا يبكن له أتمام العبلية في المدة المحددة عن العبل كلية مدة تزبد على خبسة عشر يوما .

غاذا قامت جهة الادارة بسحب العلية من المقاول كان لها الحق في استرداد جميع ما تكبيته من مصروفات وخصائر زيادة على قبعة العقد تقيجة سحب العملية ، ويجوز لجهة الادارة خصم المستحق لها من القامين المودع. لديها أو أية مبالغ مستحقة تبلها ، كما أن استرداد ما تكبيته جهة الادارة من مصروفات لا يحول دون حقها في المطابة بالتعويض عبا لحقها من أضرار ،

( ملف ۱۳/۲/۷۸ ــ جلسة ۲۱/۱۲/۲۸ )

# ثانيا \_ إنتفياء عقد القاولة

### <del>تاریب</del> (۱۱۲)

### المسطا:

عِتْهِ الْإِثْبِعَالِي الْمِائِحَ ... لا يَنْقِنِي كَوْائِهِهَ لَا بَنْجِتُهِلَ لَلْمُسِرِضِ الذَى الْمُولِيةِ عَنِ الْمِسْتِورَارِ فِي الْمُعْفِيةِ مَن مسلولِيةٍ عَنِ الْمُسْتِورَارِ فِي الْمُعْفِيةِ مَن مسلولِيةٍ عَن الْمُسْتِورَارِ فِي الْمُعْفِيةِ مَن مُسلولِيةٍ عَن اللهِ عَنْ اللهِ وَهِهِ مَا مَانِ كَانُ لَهُ وَهِهِ مَا اللهِ عَنْ اللهِ وَهِهِ مَا اللهِ عَنْ اللّهِ عَنْ الل

## ملقص الحــكم :

من المقرر في المعتود الادارية الخاصة بعاولات الاعبال ومنها عقد الاشيغال العلية انها لا تنتخى كتاعدة علية الا بتحقق الغرض الذي ابرمت من أجله ، لأن المناط في ابرام المعتد واستعراره هو حاجات المرفق الذي يستهيف المعتد تسيره ، ومن ثم تعد تمين على المتعاقد مع الادارة الإستيرار في تنفيذه حتى يأتي بغرضه مادام أن ذلك في استبطاعته ، ثم يطلب بعصد ذلك ، بيا يمين له من طلبات ، أن كان لذلك مقتضى ، أما امتناعه بادارته المنفردة بحق تنفيذ التزاملته تهذا ما تاباه المعتود الادارية لما يترتب عليسه من الجلال بجسس سبر العمل بالمرفق والاضرار بالمصلحة العامة ومالتساني يكون المقابل بيستر سبر العملة العالة من موقفه .

( طعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢٦ ق \_ جلسة ،٢٠/٤/٣٠ )

السنوع المسطعة

## أولا ... انطواء المقد على مزيج من اهسكام المقساولة واهسكام القسوريد

قاعسدة رقسم ( ۷۱۲ )

### المستعالة

اذًا انظرى المقد على مزيج من مقاولة الأعمال والقوريد غاتة بينري في شان كل منهما ما ينطبق عليه من احكام .

## ملخص الحسكم :

ان الفقد مثار المنازعة انصب كله على اصلاح الدراجات البخارية « الموتوسيكلات » وعلى توريد وتركيب ما يلزم لها من تطع غيسار جديدة وصلح و أختساب ومشمع ومقابض وما الى ذلك وأستكيال الفوائيس والاشارات الحبراء . ولما كان التوريد في هذا المقد ذا شأن محسسوس من حيث قيمته وأهبيته بجانب الممل ، مان المقد بهذه المثابة ينطوى على مزيج من مقاولة الإعمال والتوريد ، نقع المسلولة على أعمال الاصلاح وتنطبق احكامه عليه ويقع التوريد على المواد وتسرى احكامه غيما يتعلق بها .

( طعن رقم ٧٦٣ لمنة ١٢ ق ــ جلسة ١٢/١/١٩١ )

## ثانيا ــ الاستِعابة بجهوم الني في التوريد

### قاعدة رقب ( ٧١٣ )

### : 14 .....41

لا يسوغ القول بالنسبة لمقود التوريد أن يقوم المتمهد الاصلى بتنفيذ التزاماته وحده من غير استمانة بمجهودات غيره واذا جرى المرف على السماح بهذه الاستمانة في الحدود الجائزة في المقود الادارية فأنه من غير المستساغ توقيع الجزاءات المقررة قانونا على المتماقد الا أذا قام الدليسل المقنع من واقع الاوراق على تواطوء التماقد أو عليه بغش أو تلاعب من استمان بهم .

## ملغص الحسكم :

انه لا يسوغ بالنسبة لمتود التوريد رما تقتضيه من توريد أصناف متمددة لجهات متفرقة وعلى فترات دورية ، لا يسوغ القول بأن يقوم المتمهد الاصلى بتنفيذ التزاماته وحده من غير الاستمانة بمجهودات غيره ، والا وضع أمام استحالة مطلقة وبناء على ما تقدم ، واذ جرى العرف على السماح بهذه الاستعانة في الحدرد القررة والجائزة في المقود الادارية ، فانه من غير المستساغ نسخ المقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتمهدد من بين المتمدين وعدم السماح له بالدخول في مناقصات حكومية ، الا أذا قام الدايل المقنع من واقع الاوراق على تواطئو المدعى أو علمه بغش أو تلاعب من اسستعان بهم في أداء التزامه ، والقول بغير ذلك يؤدى الى احجسام الموردين في الدخول في المناقصات العامة ، وقد يكون منهم كقسايات وحسنو السمعة .

(طعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٣ قي ــ جلسة ١٩٧١/١/١١ )

## 

## قاصحة رقسم (١٩١٤)

### المسطا :

انصراف نية المتصافعين الى أن يتم توريد الصنف المتفى عليه على الساس سعر صرفه بمقتض بطاقات التموين وحصول المتمهد على المخصصة لهذا الغرض — الفاء المبل بهذه البطاقة — احقية المتمهد في المصول على الفرق بين المنعو المحدد لمبطاقات التموين والسعر الحر — لا يحول دون ذلك أن يكون الفاء المبل بالبطاقة التموينية تم قبل التمساقد بقرار من لجنة التموين المليا لم ينشر ولم يعلم به المتماقدان قبل ابرام المقد ،

## ملقص الحكم:

الثابت من ظروف التعاقد أن نية الطرفين قد انصرفت الى أن يتم توريد كبيات الزيت المطلوبة مدة العقد على أساس سحمر صرفه بمقتفى بطاقات النبوين كما كان الشأن في عقود التوريد السحابقة ، وعلى هدذا الاساس قلمت الجامعة فور التعاقد بتسليم المدعى بطاقة النبوين الخامسة بها ، وقد استخدم المدعى هذه البطحاقة في شراء كبيات الزيت اللازمة لشهرى اكتسوير ونوفيبر من سنة ١٩٦٢ ، ولا حجة في القول بأن المدعى كان في ميسوره العلم بأن لجنة التبوين العليا قد الفت في ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٦ أي قبل حصول التعاقد المنكور العبل بهذه البطاقة ومثيلاتها الخاصة بالمدارس ذلك أن هذا الإلغاء على ما هو مستفاد من الاوراق لم يصدر بأداة تشريعية علمة يغترض معها علم الكافة بها أذ الثابت من كتاب مدير عام التخطيط والتبحوين بوزارة القهدوين والتجارة الداخلية ملف مدير العبل لا لمترات لجنبة ولا تكسب بقرارات لجنبة البيوين العليا لا يتم نشرها بالجريودة الرسميية ولا تكسب بقراراتها

المنة التشريعية انها يتم تنفيذها من الجهسهة الادارية ومتى كان الامر كلك وكان الثابت أن الطرفين المتهلة لين لم يعلما بقرار لجنسة التبسوين الفيا سالف الذكر عند أبرام التعساقد ومن ثم فقد كان ملحوظا عند التماقد أن يكون توريد الزيت بالمعلق المقدم المهلمات المهوون دون السسمر الحر عيكون المدعى والحال كذلك محقا فيما طالب به من الفروق في سسمر الزيت اللازم لتنفيذ هذا المقد ومحقا فيما طالب به الادارة من وجوب محاسبته عن فروق سمر الويت تشيهة شرافه من الفسوق الحرة .

( طبين رهم ١٠٥٠ لمسلة ١٣ تن عد جلمنية ١٩٧٢/١/١٧ )

قاصمة رقسم (۱۹۱۷).

المِسطا:

عدم اتفاق المتعاقدين على السعر قبل التوريد ... تحديد السعر الماسب بمعرفة الحكية .

## ملخص العيكم:

لا كان الثابت أن المدينة الجابعية طلبت من المدعى في ٣ من نونبير سنة ١٩٩٧ أن يورد لهسا زجاجات من اللبن المستر سعة ٢٠٠ جرام دون أن تنفق معه على سعر توريدها وقد علم المدعى بتوريد الكبية المطلوبة عن شهر نونبير سنة ١٩٩٧ وطلب في ناتورته عن هذا المسهر بالثين عسلى أساس ١٨ مليما للزجاجة فاتصلت المهينة الجامعية بشركة مصر الملائيسان وعليت منها بأنه من المكن التوريد اليها عن طريق توكيلها بمسر المسديدة والمطرية بسعر ١٥ مليسا للزجاجة ، ولما أصر المدعى على طلبه تمساتدت المدينة الجامعية مع التوكيل المسار اليه اعتبارا من الا ديستمبر سنة ١٩٦٢ المدينة المجامعية مع التوكيل المسار اليه اعتبارا من الادين على طلبه تمساتدت ومثار المتازعة يدور حول تحديد قيمة ما ورده المدعى من اللبن خلال الفترة المشار البها نبيضا تتبسك الادارة بأن تكون المحاسبة على أساس مسمور نسف الجباة وهو ٧٥ مليما المتيلو جرام من اللبن الشي وردها وقدها نسف

٣٠٤٠ كيلو جرام يرى المدعى أن تكون المحاسبة على أسساس ٤٠ مليسهة الكيلو ، وأذ لم يتفق الطرفان قبل التيريد على السحر الواجب المحاسبة بمنتضاه ولم تنطوى الاوراق على ما يقيد تبول المدعى صراحة أو ضبنا توريد اللبن المستر بسعر نصف الجملة ، ومن ثم غلا وجه لما ذهبت اليه الادارة وسايرها فيه الحكم المطعون فيه من وجوب الأخذ بسعر نصف الجملة في هذه الحالة .

وترى المجكة أن تكون المحاسبة يسمر مر ٨٢ مليم للكيلو على أساس أن الغرق بين هذا السعر وبين سمع نصف الجلة يعادل مرك مليات لكل كيلو وهو ما يوازى ١٠٪ من سعر نصف الجبلة يشلل الرمح المناسب الذى تقدره المحكمة للمدعى باعتباو أنه قد اشترى اللبن يسمعر نصف الجلة .

( طعن رقم ٥٦٠ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٧١/٦/١٧٢ )

# رابعا ... ارتفــــاع ســعر السـوق

### . قاعدة رقام (٧١٧)

#### : 12-41

تماقد احدى الوزارات مع احدى الهيئات المامة على قيام الهيئة بتوريد بمض الاصناف الى الوزارة المتماقدة ... يتفاع سعر السوق بالنسبة لتكاليف تلك الاصناف وتوقف الهيئة الموردة عن توريد بقية الكية المتماقدة عليها ... التزام الهيئة في هذه الحالة بتمويض الوزارة بها يوازى ١٠٪ من قيمة الكية التي توقفت عن توريدها ... عدم جواز اعمال نظرية الظروف الطارئة في هذه الحالة .

## ملخص الفتسوى :

ان تطبيق نظرية الظروف الطارئة رهين بأن نطرا خلال تنفيدة العتدد ظروف لم تكن في حسبان المتعاقد عند ابرام العقد ولا يبلك لها دنعا ومن شانها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها انتصاديات العقد اختسلالا جسيبا ومؤدى تطبيق هذه النظارية \_ أن توافرت شروطها \_ الزام الادارة المتعاقد بمشاركة المتعاقد معها في تحسل نصيب من الخسارة بحيث ترد الى الحد المعقول وذلك ضمانا لتنفيذ العقد .

ولما كانت الهيئة العابة للانتاج الزراعى قد توقفت عن تنفيذ العقد المبرم بينها وبين وزارة الدفاع بعد أن نفنت الجانب الاكبر منه فان دواعى تطبيق نظرية الظروف الطارئة تتذلف بالنسبة لها اذ كان يتعين عليها أن تستمر في التنفيذ حتى تحتفظ بحقها في المطالبة بتطبيق تلك النظرية أن توافرت شروط اعمالها ، وذلك لأن ارتفاع اسعار الصفيح لم يكن ليرر بذاته توقفها عن الديذ .

ولما كانت المادة ( ١٠٥ ) من لائحة المنتصات والزايدات المسادرة. بقرار وزير الماية رقم ١٤٥٧ المعدلة بقسرار وزير الخسزانة رقم ١٨٦ لمسلة ١٩٦٠ تنص في مقرتها الثانية على انه « وللوزارة او المسلحة أو المسلاح في هالة عدم قيام المتعد بالقويد في المعاد المحدد بالمعد أو خلال المهلة الاضافية أن تتخسف أحدد الإجرائين التالين ومتسالما تقتضيه مصاحة العبل:

(أ) شراء الاصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره عسلي حسافه .

(ب) انهاء التعاقد غيما يختص بهذه الاصناف ومصادرة التسامين بما يوازى ١٠٪ من قيمتها .... » غان الهيئة وقد ثبت امتفاعها عن توريد ٧٨ طن و ٨٨٥ كيلو جرام من كمية المربى التى تعاقدت على توريدها لوزارة الدفاع دون ما سبب مشروع تلتزم بأن تؤدى للوزارة تعويفسسا مقدرا على النحو المنصوص عليه في المادة ( ١٠٥ ) سالفة البيان .

ولما كانت المادة ( ( 0 ) من لائحة المناتصات والمزايدات توجب على صاحب العطاء المعبول ايداع تأمين بساوى 0 / من تبعة مقاولات الاعبال و 1 / من تبعة ما عدا ذلك من المعقود > وكانت الهيئات العامة معناة من تقديم تأمين عند التعاقد طبقا لنص المادة 8 / من لائحة المناتصبات والمزايدات ماته يتعين لتقدير التعريض في الحسالة المائلة المتراض ان التامين النهائي الذي يحسب على اسساسه التعويض يسساوى 1 / من تبسة تقيد عقد التوريد وبالتالى مان الهيئة تلتزم باداء 1 / من تبسة الكبيسة التي امتنات عن توريدها .

لذلك انتهت الجمعية المهومية لقسمى الفتسوى والتشريع الى الزقم. الهيئة العامة للانتاج الزراعى بأن تؤدى لوزارة الدغاع تعويضا يساوى ١٠ // من تبعة الكية التى لم يتم توربذها .

" ( الملك ٢٠٢/٢/٣٢ - خَلْسة ٢٠٢/٢/٣٢ )

## 

## فأعسمة رقسم ( ٧١٧ )

### المسطاة

أن أزوم تحويل عملة لاستيراد مهمات من الخارج يصبح معه التصريح بتحويل المملة جزءا مرتبطا بائن الاستيراد ... اثر ذلك على بدء المعماد المحدد التوريد .

### بالقص القسكم :

حيث بلزم تمويل عبلة لاسستيراد اسناف ومهسات من الخسارج غان التصريح بتحويل العبلة يصبح جزءا مرتبطسسا باذن الاسستيراد ويكبله ولا ينقك عنه 6 ومن ثم غان تعليق جريان المعاد المحدد للتوريد في النزاع المثل من تاريخ الحصول على اذن الاستيراد يستتبع بحسكم اللزوم تعليته على الحصول على التصريح بتحويل العبلة الى الخارج .

( طعني رتبي ٢٦٠ ، ٢٦٧ لسنة ١٢ ق \_ جلسة ٢١/١/١٩٧٠ )

### قاعسنة رقسم ( ٧١٨ )

## الجيسيا :

الاستيراد من الخسارج سنفيذ المقد ستويد مع جهسة الادارة سما يتطلبه من عملات اجنبية يتم المصول عليه بمقد صرف ييرمه المسالة مع احد المسارف سد الفادة المساقد مع البنك من أى خفض في عَية المسالة وتعمله بلية زيادة سجهة الادارة المتعاقد معه تعتبر من الفي بالنسبة الى عقد الصرف ، فلا تفيد من خفض علاوة فرق العملة .

### ملخص الحسكم:

ان استراد الخواسير من الخارج يتطلب على ما دهب الحكم المطعون غيه — الحصول على العبلة الإخبية اللازمة لذلك عن طريق شرائه من احد المسارف المرخص لها في بيع العبلات الاجبية وفقا لاحكام القسانور رتم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم عطيات النهد وقتك عن طريق ابرام عقد صرف بين المقاول والمصرف . ولما كان طرفا عقد الصرف الذي يبرمه المتاول هيا المصرف والمبيل ومحله شراء عبلة اجبيبة يدفع شبها بالجنيسة المصرى المسرف الرسمي يضاف اليه العلاوة المقررة ومن ثم يتحبل المعيسل أية زيادة قطرة على ثلث العلاوة كما يستفيد من أي خفض فيها فسانها في الأولية أو أجور المبال أو الهواية أو النقصيفي على فين المهينات الوزازة الاولية أو أجور المبال أو الهواي المبتحن أو القاميين ، وإذا كابت الوزازة طرفا في عقد الاستخال العالمة المبرم مع المقساول الا أنهسا تعتبر من الغير بالنسبة لمقد الصرف ومن ثم لا تلحقها آثار هذا المقد غلا تغيد من خفض علاوة فرق المبلة من ١٠٪ إلى ١٠٪ وفقا للقرار الذي مسدر في هدذا الشبيان .

(طعن رقم ١١٨٦ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ١٠/١١/١١)

# سسادسا سـ توريد بضسائع مستوردة

### . قاعبدة رقيم ( ٧١٩ )

### المسدار:

مسئوفية الورد في المقدد عدم المسئوفية الإ من الهلاك أو التلف الناشيء عن عيب في البضاعة ذاتها أو عن سيوء التستيف عدى مسئولية الناقل في هذه العلاة .

## ملخص الحبكم :

اذ بان من التعاقد له شرط اعتب النقد المصاريف واجرة مع شرط التسليم في ميناء القبام واخساقة المصاريف واجرة النقل الى الثبن المناف عان مفاد هذا الشرط أن الثبن المتق عليه في عقد التامين ينضمن نفسلا عن قيمة البغساعة المبينة المصاريف واجرة النقل ويتم التسليم في هذه الحسالة في ميناء التيام ، غير أن الباتع يلتزم بدغع جميع المصاريف وبابرام عقد النقسل ودفع اجسرته لان هذه النقسات تفساف الى الثبن الذي يلتزم به المشترى ، ولا يعمل الباتع وهو يؤدى المصاريف ويبرم عقد النقسل و بوصفه وكملا عن المسترى وانها ينفذ التزاما ناشا عن عقد البيع ذاته وهو مسئول عن تنفيذه ونقا للتواعد العابة .

ولما كان التسليم في البيع المشار البه يتم في ميناء القيسام غان هلاك البضاعة بحادث تهرى اثناء الطريق يقع على علتق المشترى الذي يتحسل كل انواع الهلاك سواء أكان كليا أو انتصا أو تلفا في البضياعة أم خسائر بحرية ( العوار ) ولا يستثنى من ذلك الا الهالاك أو التلف الناشيء عن عيب في البضاعة ذاتها أذ يسال عنه البائع طبقا للقواعد العلمة .

وقتى من البيان أنه أذا وقع الهلاك أو الثلَّف أثناء عبلية النقل بخطاً النافل عالية النافلية من البياد عقد التقل البحري . عقد التقل البحري .

وبتطبيق هذه المتادىء على الموضوع سالف الذكر تكون الشركة الوردة غير مسئولة الا عن التلف الناشئء هن عيب في البضاعة داتها أو عن سوء التستيف واذ ابانت وزارة الصحة أن التلف في البضاعة قد نتج عن رداءة في التستيف على الشركة تسسسال عن هسذا التلف ، وذلك دون اخسلال بمسئولية شركة النقل ، علكل مسئولية تجالها ولا ينبني على مسئولية شركة النقل اعفاء الشركة الموردة من المسئولية خادام التلف راجعسا لسوء التستيف .

( المتوى ۷۲۷ ـــ في ۲۷/۱۰/۱۰/۱۱ )

## قاصدة رقسم ( ۷۲۰)

### (المستعدات)

استيراد البضائع من الخارج — تصديد مكان الاستلام وطريقته — التفرقة بين الاستلام في ميناء التسحن والاستلام في ميناء الوصلول — الرها على مسلولية المورد — قيام مسلوليته في الحلاقة التلاقية حتى تمام التسليم النهائي — لا يفير من هذا الحكم انتقال ملكية المواد المستوردة الى الجهة الادارية باستلامها مستندات التسحن في ميناء التسحن — اخلاء معتقولية المورد في هذه الحالة بالتسليم النهائي في ميناء التسحن جائز مع الخلاة كافة المسلودة المواصفات .

### يُقَامُسُ النَّفُسُونُ : ﴿

ان عقد التوريد قد يكون بضائع أو سلما ترد من الخارج وعنسدئذ يحدد المقد مكان التسليم وطريقته تقد يكون هذا التسليم في منساء الشحن او في مينساء الوصول تبعسا لما اذا كان الثين يشسيل معساريف النقبل والتابين او ان يكون التقبل والتابين او معاريف النقسل مقط دون التابين او ان يكون التعسليم بمخسازن الوزارة او المعلمة المتعاقدة . ففي العسالة الاولى يكون التسليم نهائيا في مينساء الشحن ويمجرد وضمع البضماعة على السعينة وتسلم المعتندات النائلة للملكية وينقضي بذلك عقد التوريد وتنتهي مسئولية المورد في ميناء الشحن . أما اذا كان التسليم بمينساء الوصول — فلا تنتهي مسئولية المورد الا في هذا الميناء حتى ولو كان قد سلم مستندات الشحن النائلة للملكية الى الوزارة او المعلمة المتماقدة معه في ميناء الشحن ، ومن ثم فانه يظل ضماهنا كافة الاخطار والعيوب التي قد تصيب البضاعة ( الاصلاف) حتى يتم تسليبها في ميناء الوصول واخيرا اذا كان التسليم في مخازن الوزارة او المصلحة غلا تنتهي مسئولية المورد الا بعد وصول البضاعة الى هذه المخازن وفحصها نهائيا .

وحاصل ما تقدم أن مسئولية المورد وما يترتب عليها من احتفاظ الجهة الادارية بخطابات الضمان بالتامين النهائي ... حتى يتم تنغيف المقسد بصفة نهائية طبقا لشروطه أنما ترتبط بالتسليم النهسائي الذي قد يتم في ميناء الشحن أو في ميناء الوصول أو في مخازن الوزارة حسبها أتفق عليه في المقد الميرم بين الجهة الادارية بين المورد .

ماذا جرت الوزارة على النص في المقود المبرمة في هذا الشسان على ان يكون التسليم ، الاسكندرية ، مان تيام الموردين بتسسليم مستندات الشحن الى الوزارة في ميناه الشحن وما يترتب على ذلك من انتقال ملكية المواد المبتوردة الى الوزارة واحقية الموردين في صرف الثبن من الاعتباد الطفرافي المنتوح لمساحهم . . لا يعتبر بهنابة التسليم النهائي الذي لا يتم في هذه الحالة الا في ميناء الوصول ( الاسكندرية ) ، ومن ثم تظل مسئولية الموردين تتابة حتى يتم هذا التسليم وحينلذ فقط تتنفي مسئوليتهم ويتمين على الوزارة أن ترد اليهم خطاب الضبان بالتامين النهائي بعد أن يكون العقد قد هم تنفيذه بصفة نهائية طبقا لشروطه .

وعلى منتشى ما تتمم مان الخاء وزارة التبوين البند الذي يتفى باحتية الوزارة في اعادة محص المواد التبوينية المستوردة في ميناء الوصول من

العقود التي تبرمها في شمسان اسميتراد تلك المواد لن يغير شبيئا من القاعدة المشار اليها التي تقضى بأن يظل الموردون مستولين عن الاستاف الموردة حتى يتم محص هذه الاصناف في ميناء الوصول مع الاحتفاظ بخطـــابات الضمان وبالقسامين النهسائي حتى يتم التسليم بصفة نهائية في ميناء الوصول وذلك مادامت تلك العقود تنضبن النص على أن الاثمان خالصة التسليم الاسمسكندرية ( مينسماء الوصمول ) ومقتضى ذلك أن مسمئولية الموردين لا تنتهي في مينسساء الشحن اذا نص مراحة في المقسسود التي تبرمها الوزارة مع الموردين ــ على أن يكون التسليم نهائيا في ميناء الشحن سواء أكانت الاثهان خالصة التسليم في بيناء الشحن أو في بيناء الومبول عنى هذه الحسالة يتم التسليم بصفة نهائية في بيناء الشحن وتنتقل حيازة الاصناف الموردة من المورد إلى الوزارة مع انتقسال ملكيتها بمقتفى تسليم مستندات الشحن ، وينتضى عقد التوريد وتنتهى مسئولية الموردين عن الاصناف في ميناء الشحن ولا يكون للوزارة في هذه الحالة حق اعادة عجص اصناف في ميناء الوصول - ويتعين عليها رد خطاب الضمان بالتامين النهائي بهجرد تسليم الاستاف بصنة نهاثية وتسليم مستندات الشبص النساتلة للملكية في مناء الشحن .

وليس ثبة ما يبنع تاتونا من اخلاء مسئولية الموردين بالتسليم النهائي في ميناء الشحن على الوجه المتقدم — وذلك متى رأت الوزارة أن النص على مسئولية هؤلاء الموردين حتى تتم اعادة فحص المواد المستوردة في مينساء الوصول ، يحول دون التعاقد مع هؤلاء الموردين على انه يتمين عندئذ اتخاذ كافة الضمائات التي تكمل مطابقة البضائع للمواصفات وسلامتها من المجز والعبوب كان يعهد الى شركة المراجعة العالمية كي تقوم نيابة عن الوزارة بخص المواد والتاكد من مطابقتها للمواصفات في ميناء الشحن ، ومع أخسذ الضمائات الكافية على هذه الشركة وبحيث تكون مسئولة تاتونيا عما يتبين الموارزارة بعد وصبول البضائع المستوردة من عجز أو عبوب أو اختلاف في المواصفات وذلك فضلا عن مسئولية شركة التامين المؤمن لديها على هذه البضائع عما قد يصيبها من عجز أو تلف وكذلك مسئولية صاحب السفينة ( الناقل ) عصا قد يصيبها اثنساء الرحلة البحرية وذلك وفقا لاحسكام التعاون المحرى .

. : تلاغتوی دونم ۳۰۳: — فی ۱۹۲۰/۶/۱۹۲۱ )

## قاعسدة رقسم ( ٧٢١ )

### : المسا

استلام الاصناف المستوردة من الخارج ... تنظيم اجراءاته بالمادة ١٠٠ من لائحة الماقصات والزايدات ... النميز في شاتها بين الاستلام الوقت والاستلام النهائي ... اثر ذلك بالنسبة لاخلاد الورد من مسئوليته عن اصناف الوردة ، وهلاكها .

## ملخض القتري :

غاذا ما قامت لجنة المنحص باتخاذ اجراءات المنحص وقررت قبول الإسناف - عان الاستلام النهائي يتم بذلك ويتحسرر المورد من كانة الالترامات التي كانت ملقاة على عائلة منتنقل تبعة هلاك اصناف الموردة منه أو ما يصبيها من عهوب بعد ذلك الي جهة (لادارة المتعاقدة غلا يجبوز لجهة الإدارة ان تساله عن عبوب تظهر بعد استلام النهائي - الا اذا اثبتت ان هذم العبوب نشأت قبل الاستلام النهائي ، وإن عدم اكتشافها وقت الاستلام النهائي يرجع الى غش من جانب المورد . كما يتمين على الادارة الدستلام النهائي المنهائي المفود عن المورد أو خطاب الضمان المقدم منه . أذ أنه بالاستلام النهائي ينتقضي عقد التوريد وتنتهي مسئولية المورد عن الاصناف الموردة ويتمين رد التامين النهائي النهائية النهائي النهائي النهائية النهائي النهائية النهائي النهائية النهائية النهائية النهائية النهائية النهائي النهائية النهائية النهائية النهائية النهائي النهائي النهائية النهائية النهائية النهائي النهائي النهائي النهائية النهائية النهائية النهائي النهائية النهائية

وأن لائحة المناقعسات والمزايدات وأن مرتت بين النسليم المؤقت والتسطيم النهائي على النحو المتقدم ذكره الا أنها يندجان أحدها في الآخر في بعض الاحيان وذلك متى قبلت جهة الادارة الاسناف الموردة مرة واحدة وبعث قلفية وقد خلت هذه اللائحة من نصوص مازمة باتمام التسليم على مرحلتين ٤ ولهذا مقد يتم على مرحلة واحدة بعضة نهائية حوف هسذه الحالة ينقض عقد التوريد وتنتهى مسئولية المورد عن الاسناف الموردة على الوجه السابق .

( منتوی رقم ۳۰۳ سے فی ۱۹۹۰/۱/۱۹۹۱ )

## قاعدة رقيم (٧٢٢)

### : la-i---41

عقد توريد — تنفيذه — وجوب انطوائه على حسن النية ، فلا يعوق عن الثانية المناسلة الثانية الثانية ، فلا يعوق عن الثانية البرر الاخلال بشروط المقد ، أو التحلل بن الالتزابات الثالث بجرد الخلاف على بعض أبور أو على تفسير بعض الشروط أذا كان الخلاف بدور حول فروق بالله — مثال : تاخر استصدار أذن الاستيراد اللازم له لا يبرر فسبخ المقد من جانب التمهد ، سبيا أذا قابت الادارة بواجب التسهيل وصدر الاذن فعلا — هذا الفسخ يجعل التأبين المنفوع بن تلقاء نفسه بن حجل الادارة طبقا لنصوص المقد ،

## ملخص الحسكم :

بتضح من أوراق المناقصة موضوع النزاع أن العطساء مقوم بالعبلة المصرية وأن المطمون ضده قد حدد في عطائه للقوريد والتركيب والتسليم مدة شائية أشهر من تاريخ مقحه أذن استيراد اللازم بالعبلة الرسسسيية وقد حرصت هيئة المواحدات المسلكية واللاسلكية في اخطار المتعهد بالقبول سواء بالبرقية أو بالخطسساب أن تبين أن مدة القوريد ثمانية شمهور من تاريخ حصوله على الترخيص بالاستيراد دون ذكر أو اشسارة الى الكينية التى يصدر بها الترخيص بالعبلة الرسمية أو بالعبلة الحرة فهو أمر لا شأن للهيئة

مه وخارج عن التعاقد الذي تم على اساس العبلة المصرية وهي من جانبها: قد سبعت وساعدت المدعى في الحصيول على أذن الاستيراد في فيراير سنة ١٩٥٦ ، غلها تقاعس عن استعمال هذا الاذن بحجة أنه لم يمسدر والعبلة الرسبية كما اشترط ذلك في عطسائه ، سايرت الهيئة المدعى في هذا رغبة منها في إنهاء العبلية لشدة لزومها وطلبت منه بيانا بثبن الآلات التي سيستوردها من أمريكا وقد أمهلته طويلا الا أنه لم يوانيها بالبيان المطلوب، بل بادرها بانذار يعلن ميه عدم تنفيذه العملية ولما كان تنفيذ العقود يجب. أن ينطوى على حسن النية غانه كان على المدعى وقد صدر له أذن الاستيراد في نبراير سنة ١٩٥٦ إن يتوم بتننيذ العملية في الميعاد الذي حدده هو في عطائه ضهانا لحسن سير المرفق خدمة للصالح العام وأنه لما يتنافى وحسن النية إن يستمر المدعى في الجدل والنقاش زهاء ثلاث سنوات دون أن يبدي. أى جدية في التنفيذ وقد كان بيده اذن استيراد في مقدوره أن يستورد به الآلات اللازمة للمشروع ، وليس في ذلك أية مضيعة لحق يدعيه أن كان قائما على وحه من المملحة ، وكان يتمن عليه تنما لذلك أن يهض في التنفيذ احتراما لشروط العقد وللالتزامات المترتبة في ذبته ببقتضاه وقد صرت الهيئة المدعى عليها على المدعى وعاونته اكثر مما ينبغي ولم ترد أن تتخذ من جانبها أي أجراء بنسخ التماقد مها حدا به إلى التغالي في طلباته بتعديل تيبة العطاء ذاته بحجة أن أثبان الآلات في الخارج قد ارتفعت غلبا طولب ببيـــان هذه الآلات تراخى في ذلك إلى إن حصلت الأزمة في النقد احتبى مما دعا وزارة المالية لاصدار تعليمات بأن يكون التعسامل بسبب ظروف هذه الأزمة بالعبلة المصرية وقد كان من المكن أن يكون ذلك محل تقدير من الهيئة المدعى عليها لو قام المدعى بالتنفيذ أو حتى مجرد الشروع فيه ولكنه بادر هو بفسخ العقد من جانبه الأمر الذي يصبح معه التأمين المدغوع من تلقاء نفسه من حق الهيئة المذكورة ، ومجرد الخلاف على بعض النقاط او على تنسير بعض شروط العقد لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال عائقًا عن التنفيذ أو مبررا للاخلال بشروط العقد أو للتحال من الالتزامات الناشئة عنه اذا كان الخلاف كله يدور حول فروق مالية وهو الأمر الذي يبكن تداركه دائما حالا أو مستقبلا ولا سيها أن الهيئة المدعى عليها ليست هي التي بدأت بالنسخ لتأخر الدعى في التنفيذ ، خصوصا بعد حصوصا على أذن الاستيراد في سنة ١٩٥٦ .

( طعن رقم '٩٧٠ لسنة ٧ ق أ جلسة ١٩٦٤/١/٤ )

### قاعستة رقسم ( ٧٢٢ )

### : المسطا

ابرام اتفاق بين وزارة التبوين وبين آهد الافراد على الترخيص له بتصدير آرز إلى الخارج في مقابل اسيراده لكبيات من القبح بقيسة ثبن الارز — عرض التعهد في عطائه سعرين اثنين لطن ارز الادني منهها مشروط بالترخيص له في تصدير كبية من ارز بما يقابل ثبن القبح لبلاد العملة السهلة وبالعملات السهلة ، والسعر الاعلى بلا قيد ولا شرط — قبول الوزارة للسعر الادني بشروطه دون الاعلى — تكيف هذا العقد ، وهل يعتبر عقد بهع متكابلا ام عقد مبادلة — اعتباره عقد مبادلة او توريد .

### ملخص للحكم :

ان الستفاد من الاعلان الذي نشرته وزارة التسوين من مناتصة التعج — أنها أجازت أن يكون دفع الثمن أما نقدا أو بطريق المبادلة بالأرز المصرى على أساس السعر الرسمي للارز تسليم الاستخدية . . . الغ وقد عرض السيد . . . . . في عطائه سعرين لتوريد التهج سسعر ادني ومتداره ٣٠ ج و ٥ شلن للطن المترى وذلك بشرط أن ترخص له الوزارة في تصدير كمية موازية من الارز بما يقابل ثمن القبح المستورد وذلك لبلاد العبلة السهلة وبالمبلات السهلة ، وسعرا أعلى ومقداره ٢١ ج و ٢ شلن و ٦ بنس بدون قيسد ولا شرط وقد وانقت الوزارة على السعر الادني بشروطه وتم التماقد على ذلك وقد نعى الطاعنان على الحكم المطعون فيها أنه وصف هذا العقد بأنه عمليسة مبادلة وقالا تأبيدا لنظرها أن العسد هو عقد بيد على وليس عقد مقايضة أو مبادلة أذ الواقع من الأمر أنه ينطوى نقط على ميزة منحت للبدعي الاول مقابل بيعه للقبح من الأمر أنه ينطوى نقط على ميزة منحت للبدعي الاول مقابل بيعه للقبح الله الطاعنان في هذا الصدد .

(طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٦ ق ـ جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

# سابعا \_ المينـــة

## قاعسدة رقسم ( ۷۲۶ )

### الجسعا:

قيام جهة الادارة بتحليل الاصناف الوردة اليها في معاتلها التشساة لهذا الغرض — لا سبيل الى الزامها بلجراء التحليل امام جهة فتية اخرى ولو كانت حكومية ما لم يلزمها العقد بذلك .

## بأخص المسكم:

تنص الفقرة ٢ من البند الثابن من شروط المناقصة وهو الخاص بالتوريد والفحص والاستلام ، على أن « يقوم التمهسد بتسليم الأصناف المتعاقد عليها ، وذلك في المواعيد والإماكن المبينة بقائمة الاثمان خالصة من جبيع المصاريف والرسوم ومطابقته لابر التوريد عدا أو وزنا أو مقاسا طبقا للبواصفات والبياتات المعتبدة والموتع عليها بنه » . كما تنص الفقرة } من البند ذاته على انه « إذا وجدت أصناف غير مطابقة للشروط المتنق عليها رفض تبولها ، وعلى المتمهد أن يستوردها بعد اخطاره كتابة بالبريد الموصى عليه بأسباب الرغض ويوجوب سحب الاسناف المرفوضة » . كذلك تنص الفقرة ٦ من البند عينة على انه « اذا طنب المتعهد اعادة تحليسل الاصنف الرنوضة لعدم مطابقتها للبواصفات وللعينة المعتبدة معا عروتيل السِيلاح طلبه ، فتكون مصاريف انتطيل الثاني على حساب المتعهد ، الا اذا كانت النتيجة لصالح المتعهد وللسلاح في هذه احسالة أن يعيد التطيسل للبرة الثالثة على حسابه » . وثابت من الاوراق أنه بالنسبة الى جميع اليفجات الأربع التي وردها المدعى بعد الميماد مقد اتضح من التحليل المتكرر الذي أجرته المعامل المركزية للجيش ومن الاختبار الكيماوي ، ومن الفحص الذي قابت به الخدمات الطبية عدم مطابقة أي منها للعينة المتعاقدة عليها ، وعدم صلاحيتها للاستعمال ، اما أوجود صددا حول الثتب الذي تهر به السلسلة وفي الزووايا والاطراف الجانبيه واما لأنها أقل سمكا ومسلابة بين تلك المينسة والمارات مراتسها ونقص تعددل المستبلاية نبها واحتوائه الحسلين مادة الزرنياخ السذى يؤذى الجسلد عنسد الاستعمال ، وقد أعاد السلاح التطييل للمرة الثانية استجابة لطلب المدعى ، وكانت النتيجة في غير صــالحه ، وقد تم هــذا التحليل في العامل الركزية للجيش وهي الجهة المختصة بذلك لكونها منشاة لشبل هذا الغرض وكونها أدرى من غيرها باحتياجات الجيش ، وليس في العقيد ما يلزم السلاح باجراء التحليل لدى جهة ننية أخرى أجنبية عن طرنيسمه ولو كانت حكومية كمعامل كلية الهندسة أو سواها بل أن أعادة التطيسل للجرة الثانية التي يتبسك بها؛ المدمى في دعواه هفي تقسرير طعنه بمسد اذا استنفد حقه في أعادة التحليل للهرة الثانية ، وبعد أذ أيد قرار التحليسل الثاني نتيجة التطيل الاول ، ليست حقا له بمتنضى شروط العقد بل هي حق السلاح وجده مقصور عليه في حالة ما أذا كانت نتيجة التطيل الثاني في صالح المتمهد ، وهو ما لم يتحقق في الخصوصية المعروضة ، ومهما يكن من أمر قان نصوص المقد تجميل الإدارة هي المرجع في رفض الاصناف المخالفة للبواصفات وللميئة المعتهدة تبعا لنتيجة التحليسل الذي تقوم به موسائلها واجهزتها التي تنشئها أو تختارها لهذا الغرض.

( طعن رقم ۸۲۸ نسنة ۷ ق ــ جلسة ۱۹۲۳/۱/۱

### قاصدة رقيم ( ٧٢٥ )

#### : 12-41

الاصناف المخالفة للمواصفات وللعينة المعتمدة تبعا لنتيجة التحليل ... قبولها من اطلاقات الادارة ولا الزام عليها في ذلك .

### ولقص الحكم:

إيس في نصوص العقد ما يغرض على جهة الادارة أن تقبل التوريد غير المطابق بسبور مخفض على نحو ما عرضه عليها المدعى مسلما بذلك ضبنا وبمتابعة توريد كبية جنيدة بدلا من أخرى مرفوضة بما أسسفو عنه التحليل من مخالفة الاقراص ألموردة للمواصفات المتفق عليها. لا الزام على الادارة في شيء من ذلك لان هذا من اطلاقاتها التي تخضع لتسديرها وارادتها أذا ما تعذر الحصسول على الإصناف الموردة على خلاف العينسة للاغراض المطلوبة من أجلها وأنه لا يترتب على قبولها ضرر ما للمصلحة وقد قررت لجنة الفحص صلاحية الاصناف الموردة على خلاف العينسة وذلك وفقا لنص الفقرة ه ( ثالثا ) من البند الثابن من شرط العقد .

( طعن رقم ۸۳۸ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۹۳/۱/۱

## قاعستة رقسم ( ٧٢٧ )

### المسطا:

فقد المينة وعرض المتعاقد مع الادارة عينة اخرى تحل محلها -- قبول الجهة الادارية ذلك -- يعد اتفاقا بين الطرفين على احلال المينة الجديدة محل المينة القبولة التي فقدت .

## ملخص الحسكم:

متى ثبت أن المتمهد قد عرض تقديم عينة أخرى تحل محل العينسة المتبولة ، وأذ لاتى هذا الإيجاب قبولا من القوات البحرية مان ذلك يعد اتفاقا بين الطرفين على احلال العينة التى قدمتها الشركة بتساريخ ، ١ من نوفهبر سنة ١٩٥٨ محل العينة المتبولة التى مقدت لسبب خطأ وقع من طرف في العقد .

(طعن رقم ۱۹۱ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۲۷/٥/۲۷ )

### قاعسدة رقسم ( ۷۲۷ )

#### البـــدا :

التعاقد على أن يكون توريد الاصناف على أساس المينة القبولة ... اعتباره من قبيل البيوع بالمينة التي نظمتها المادة ٢٠٥ من القانون الدني ...

انطباق حكم هذه الملدة على المقود الادارية لاتفاقها مع القواعد الملهة وعدمي 
تعارضها مع الثنظيم القانوني لها ... وجوب مطابقة الاصناف الموردة المينة 
مطابقة تابة ... في حالة تخلف ذلك تطبق احكام المادة ٢٢٨ من لاتحة المخازن .
والمستريات واحكام المادة ١٣٧ من لاتحة المنقصات والمزايدات حسب 
النطاق الزيني لكل منهما ... نقد المينة أو هالكها وهي في يد جهة الادارة 
دون أن يكون ذلك بخطا من الورد وادعاؤها أن التوريد غير مطابق للمينة ... 
عدم الطابقة يكافة الطرق .

## ملخص الحسكم:

اذا كان النسابت أن شروط المناقصية لم تنضين تحديد مواصفات للبويات المطلوبة وانها تم التعاقد بين الشركة المدعية والقوات البحسرية على أن يكون توريد البويات اللازمة لطلاء تناع اللنشبات على أساس المينة التي تدبته....ا الشركة وقبلتها القوات البحرية ٤ نهو من قبيل البيــوع بالمينة التي نظهتها المادة ٢٠٠ من القسانون المدنى ، وهي تنص على ما ماتي: (1) اذا كان البيم بالعينة وجب أن يكون البيم مطابقا لها (٢) أذا تلفت المبئة أو هلكت في يد أحد المتماقدين ولو دون خطأ كان على المتماقد الآخر بائما كان أو مشتريا أن يثبت أن الشيء مطابق للعينة أو غير مطابق . وليس من شبك في انطباق احكام هذا النص على المتود الادارية . ذلك لأنها تتفق مع القواعد العامة ، كما أنها لا تتعارض مع التنظيم القسانوني للمتود الادارية الذي تضمنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناتصات والمزايدات ولائحة المفازن والمشتريات المنادر بها قرار مجلس الوزراء المؤرخ ٦ من يونية سنة ١٩٤٨ ثم لائحة المناقصات والمزايدات الصادر بها قارار وزير الاقتصاد رقم ٢١٥ لسنة ١٩٤٧ كل منهما في نطاق سرياته وينبني على ذلك في شان عقد التوريد محل الناعة ، انه يجب ان تكون الاصناف الموردة مطابقة للعيناة مطابقة نامة من حيث التركيب والمواصفات ، فاذا لم تكن كذلك جاز للقوات البحسسرية رفض الاصناف والزام الشركة بسحبها وتوريد بدل منها ، أو قبولها مع انقساس : ثينها اذا كانت قيمة الاصناف الموردة اقل من قيمتها في حالة مطابقته ..... للعينة ، وتسرى في هذه الحالة الاخبرة احكام المادة ٢٢٨ من لائحة المخازن.

والمختريف الشمار اليها عومى المخت الحق أبرم النعد وهم الغوريد في الثناء سريانها وتبل الفاتها اجتباراً من ٥ ملرس سمنة ١٩٥٨ تاريخ نشر. لائحة المناتسات وللزايدات في الجريدة الرسمية أبا إذا كات المينسة المتبولة تد فتدت أو هلكت وهي في يد جهة الادارة دون أن يكون ذلك بخطا من الشركة ، وادعت هد الجهة أن التوريد غير مطابق للعينة ماته يتع عليها في هذه الحالة عبء أثبات ذلك ، ويكون الاتبات بجميسع الطرق ما في ذلك البينة والقرائن .

( طعن رقم ۹۵۱ لسنة ۹ ق ــ جلسة ۲۷/٥/۲۷ )

### قاعسدة رقسم ( ۷۲۸ )

### العسما:

اذا تم الاتفاق على التوريد طبقا لمينة وجب أن تكون الاصناف الموردة مطابقة للمينة مطابقة تامة ... تلادارة أن توقع الجزاء المقرر في حالة وجود مخالفة بين المينة والصنف المورد ... لا يحول دون ذلك أن يكون الصنف المورد لا تقوم بافتاجه غي شركة وجيدة وأن التوريد تم من أنتاجها .

## بلخص الحكم :

ان التماتد تم على اساس العينة ومن ثم نهو من تبيل البيوع بالعينة التى نظمتها المادة ٢٠٤ من القساتون المدنى والتى يجسرى نصها عسلى أنه « اذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقا لها ٠٠ » وينبنى على ذلك أنه يجب أن تكون الاصناف الموردة مطابقة للعينة مطابقة تامة من حيث التركيب والمواصنات .

واذا كان المدعى قد اعطى اقرارا بخصم قيمة المخالفة بين العينة وبين القياش الذى تم تفصيل البدل منه وذلك حسيما اظهرته نتيجة التحليسل عقد تحقق شرط اعمال المادة ١٣٧ من الاتحة المناقصات والمزايدات ، ولما

كانت جهة الادارة قد أعبلت حكم المادة المسار اليها غنبلت البدل الموردة وفي الوقت خاته قلبت بالخصصم من مستحقات المدعى بنا يوازى فسسبة المنتس المنتصرة بضافا الليها غرامة . وبر من هذه النسبة غانها بذلك. تسكون تصرفت بنا ينفق مع حسكم القانون ، ولا ينثل من ذلك ما اثاره المدعى من أن البدل الموردة صنفت من قماش لا تنتجه الا شركة وحيدة هي شركة للحجلة الكبرى ؟ لأن ثبوت هذه الواقعة أو عدم ثبوتها غير منتج في الدعوى ؛ ذلك لأن البيع تم على أساس عينة ، غيجب أن يكون التوريد مطابقاً المسافوا الا اتبع عند مخالفة التوريد للعينة ما تراضى عليه الطرفان منسد ابرلم المقد مكبلا بها نصب عليه لاثمة المناقصات والمزايدات وهو ما اتبعته جهسة المدارة نمتلا في شان محاسبة المدعى .

( طعن رقم ۹۷۱ لسنة ۱۵ ق ـ جلسة ۹۷۱ /۱۹۷۳/٤ )

### قاعسدة رقسقم ( ۷۲۹ )

### : 4

النص فى الاشتراطات على أن يكون التوريد طبقا لمينات الوزارة ـــ التقدم بمطاء مع ارفاق عينات مخالفة لمينات الوزارة ـــ عدم النص صراحة على أن المطاء مقدم على اسامي المينات المقدمة المخالفة لمينات الوزارة ـــ انمقاد المقد صحيحا والتزام المتمهد بالتوريد على اساس عينات الوزارة ،

### علقص الحسكم:

اذا بان من الاطلاع على أصول الاوراق أن المتعهد لم يذكر شيئا عن أن أسساره مقدمة عن عيناته التي أودعها المخازن مقابل أيصال لا ينم على الكثر من واقعة الايداع ، كان الثابت أن المتعهد وضع بخط يده الاسسعار التي ارتفى أن يقسوم بالتوريد على مقتضساها قرين الصنفين المشروطين بعيفة الوزارة النبوذجية ، دون أى تحفظ من جانبه أو أية أشسارة تدل على أن الاسعار التي وضعها ، أنها هي عن عينات أخرى غير عينسسات.

الوزارة ؛ بل أنه لم يشر في المقد الذي وقعه الى أن هناك عينات أخرى علم بليداعها يوم أن قدم عطاءه ووقع كراسة الاشتراطات العابة فجاء عطاؤه خلوا تبابا من أي تحفظ أو اشتراط ، أذا كان ذلك غاته أذا قررت الوزارة المدعية تبول عطاء المتمهدين عن هذين الصنفين بأسسماره التي وضعها على اساسي عينة الوزارة فأن هذا القبول من جانبها يكون قد صادف أيجاب المطعون عليه والتتي به عند محله الذي لا يمكن أن يكون ألا التوريد على أساسي عينة الوزارة من جميع الوجوه وبذلك يكون عقد التوريد على أساسي عينة الوزارة من جميع الوجوه وبذلك يكون عقد التوريد قد أبرم علا ويصبح المطعون عليه ملزما بتنفيذ التوريد طبقا لشروط المقد .

( طعن رقم ١٧ } لسنة ؛ ق ـ جلسة ٢٦/٣/٢٦ )

## ثاينــــا ـــ القحص

### قاصدة رقسم ( ۷۲۰ )

### : المسطة

ان لائحة الماقسات تضبئت تنظيها كابلا لفحص الاصناف المستراة طبقا لمقود التوريد ... هذا التنظيم اوجب على الجهة الادارية ان تفحص الاصناف الوردة بعناية اشد من عناية الرجل المادى .

### ملخص الدكم:

ان لائحة المناتصات تضيئت نظيما كاملا لقحص الاصناف المستراه طبقا لمقود التوريد من شاته أن نتبكن الجهسة الادارية من التحقق من مطابقة المبيع لشروط المقد ومواصفاته والوغاء بالفرض المقصود منه ولها على ضوء ما تجربه من تجارب وقحص أن تقرر اما قبول الصنف أو رفضه بناء على تقرير لجنة الفحص واعتباد المصلحة لقرارها ويكون القرار الصادر في هذا الشأن نهائيا أي يكون ملزما لطرفي المقد .

وهذا التنظيم المتكامل الذي نصت عليه لائحة المناقصات أوجب على الجهة الادارية أن تفحص الاصناف الموردة بعناية أشد من عناية الرجل العلدي .

( طعن رقم ۲۸۲ لسنة ۱۲ ق - جلسة ۲۸۰ (۱۹۷۱)

## قاصدة رقسم ( ٧٣١ )

#### المسطا:

الاصل هو عدم حضور المتمهد عبلية القحص في ذاتها ... اثر اغفال اخطار الدعى لحضور اجراءات القحص .

### ملخص الحكم:

إن لائحة المناقصات والمزايدات وإن كان قد أوحبت الخطار المتعهد بهوعد اجتهاع لجنة النحص ليتسنى له حضور اجسراءات النحص ، الا إن اللائمة لم تقرر ثبة حقا للبتعهد في حضور عبلية الفحص في ذاتهــــا ٠٠ يقد اوضحت المادة ١٣٠ من اللائحة الغيرض من هذا الاخطيار وهو الله بحضم المتعهد على حسابه العمال اللازمين لفتح الطرود وتسليمها الى أمين المخزن أو لجنة النحص بحضوره أو بحضور مندويه ، وأضافت المادة ١٣٣ بالنسبة الصنقات الموردة التي تزيد قيبتها على خبسمائة جنيه أن يكون اخذ المينات اللازمة بعضور لجنة الفحص والمتمهد أو مندويه ويحتفظ باحداها رئيس اللجنة بعد ختيها بخاتية وخاتم المتعهد أو بنعويه ويعبل محضر بذلك توقعه لجنة الفحص والمتعهد أو مندوبه وترسل العينة للمعبل الكمات بعد اعطائها رقها سرما ، وحاصل ذلك أن عملية المحص في حد ذاتها منفصلة عن الاحراءات السابقة عليها ولم تقرر اللائحة ثبة حقسا للبتعهد في حضورها بل أوجبت سريتها في حالة زيادة تبهسة الصفقة الموردة على خبسهائة جنيه ، بها يؤيد أن الأصل هو عدم حضور المتعهد عبلية القحص في ذاتها أ. وإذا كان الأور كذلك وكان الثابت أن الأحهــزة الموردة هي التي عرضت على لحنة الفحص دون ثبة بنازعة في هذا الشان ، مَانَ اغْمَالُ اخْطَارُ المدعى لحضور اجراءات المحص ، في العدود السالفة البيان ، عديم الأثر على صحة قرار رفض المبكروسكوبات الموردة .

( طعن رقم ۲۷٪ لسنة ۱۳ ق ــ چلسة ۲۰/۱/۲۰ )

قاعستة ترقسم ( ٧٢٧ )

الجسطا:

َ اللَّهُ المُطَعَّدُ والرَّاقِدَاتُ مَا ١٩٧ مَا شَرُوطَ تَطْبِيلُهُا وَآتَكُامِهَا .... المُصود بسعر السوق في خصوصية عنه الكالمُانَّةُ أَنْ

### بلخص العسكم:

من حيث أن المادة ١٣٧ من لائحة المناقصات والمزايدات ب تواجه حالة توريد اصناف غير مطابقة للشروط والمواصفات التي تم التعاقد على أساسها ب فقد اجازت للجهة الادارية المتعاقدة قبولها على أن تراعى القيود التي حددتها اللائحة والتي تتبع في الشدة طرديا مع زيادة نسبة عدم المطابقة التي يسفر عها نتائج الفحص والتحليل والتي اوجبتها اللائحة وعلى الجهات الادارية المعنية الالتزام بها باماذا كان المنتص أو المخلقة في الاسنفي محل التوريد أقل من ١٠٪ يكون القبول بقرار من رئيس المسلحة بعد موافقة لجنة البت مع اجراء تخفيض في السعر فيكون مناسبا لمثيله في السوق بحسبان المسعر المتعق عليه سلفا كان قد حدد على اساس استيفاء شروط ومواصفات مهيئة ثبت عدم تحققها على الوجه الاكبل وتتفرع عن ذلك أنه في حلاة بـ عدم موافقة المهدد كتابة على السعر بعد التخفيض أن ترفضي الاصنائي غير موافقة المسسابقة .

والمتصود بسعر السوق ... في هذه الخصوصية ... وهو السيعر الذي يبكن للجهة الادارية أو غيرها أن يتحصل به على الاشياء المطلوبة لها مباشر 6 ودون حاجة الى أية اجراءات خاصة يستوى في ذلك أن يكون تحديد سعو السوق قد تم بطريق التسعير الجبرى أو كان نتيجة لما استفر عنه العرض والطلب للسلمة في السوق .

﴿ طعن رقم ٨٢١ سنة ٢٦ ق - جلسة ١١/١٢/١٢٨١ )

تاسما \_ الـوزن

### قاعسدة رقسم ( ۷۲۳ )

### المسادا:

عدم توسك الادارة باحكام المانتين ١٠٢ و ١٠٥ من لائحة المناقصات والزايدات في حالة عدم تطابق الوزن على الوزن المسترط في المقد وقبولها التوريد على الرغم من عدم تطابق الوزن ... يازمها باداء قيمة المالدير التي تسليتها فعلا طالما أن نصوص المقد قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم اداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في المقد .

## ملخص الحسكم :

اذا تسلمت الادارة المتسادير الموردة دون أن تنعسك بوجوب وزن الوحدات المطابقة أوزانها لشروط التعاقد وأعبسال احكام المادتين ١٠٢ و ١٠٥ من لاثحة المناقسات والمزايدات في حالة عدم تطبيق الوزن على الوزن المسترط في العقد والتي تخول الادارة رغض الاصناف الموردة وشراء الاسناف التي لم يتم المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه أو أنهاء التعاقد الاسناف المن المتعهد بتوريدها من غيره على حسابه أو أنهاء التعاقد تعبد ينتلك الاصناف ومصادرة التسلمين ، لذلك غان الادارة وقد تبلت التوريد على النحو الآنف ذكره تكون مازمة بأداء تبهة المتسادير التي تسلمتها غملا طالما أن نصوص العقد المبرم قد خلت من نصوص تخول الادارة عدم اداء مقابل لما يجاوز الوزن المحدد في حالة توريد وحدات تزيد عن هذا الوزن ، لذلك يكون ما ذهبت اليه الطاعنة من وجوب أجسراء عن هذا الوزن ؟ لذلك يكون ما ذهبت اليه الطاعند والتي تقل عن الاوزان التي تم تسلمها غملا غير سديد .

(طعن رتم ٤٣٩ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١١/٥/١٩١١)

# عاشرا ـــ المعاسنـــية على اساس الوهدة

### قاعدة رقم ( ٧٧٤)

### : 12...41

ما اتفق اصلا على توريده تتم المحاسبة عليه وفقا للاسمار البينة بكشف الوحدة هى جزء لا يتجزا من التماقد ... تتم المحاسبة وفقا طلسمر الجبرى بالنسبة الاصناف المسعرة في حالات الزيادة أو التقص دون فيرها .

### ملخص الحكم:

ان المحاسبة على ما اتفق اصلا على توريده انها يكون على اسساس الإسعار المبينة بكشف الوحدة ، لأن هذه الكشوف تعتبر جزء لا يتجسزا من التعاقد ذاته ، أما المحاسبة على اساس السعر الجبرى بالنسبة للاصناف المسعرة ، فائه خاص بما تطلبه جهة الادارة ، زيادة عن المقررات المتفق عليها أو ما يستفنى عنه من تلك المقررات ، وهو مقصور التطبيق على حالات الزيادة أو النقص دون غيرها ولا يمتد الى الكبيات المتفق عليها أصسلا ،

. ;.

( طعن رقم ) ٣٥ لسنة ١٥ ق -- جلسة ٢/١/١٩٦١ )

# عطاى عشر سقواعد تلعية للخسنية

### قاصدة رقسم ( ٧٢٥ )

### المِسطا:

التفاق بين معافظة القاهرة وبين الهيئة المسابة التشية والتعمير بالمجدية والتعميرة والتعميرة والتعميرة والتعميرة والتعميرة والتعميرة والتعميرة والتعميرة المتحديدة على جميده المتحدد المتحد

## ملخص الفتسوي :

شكلت محافظة القاهرة لجنة لشراء ٨٠ طنا من تبن الشعير ، وفي الوقت ذاته أعلنت الهيئة العابة للتبية والتعبير بالبحيرة والفيسوم عن مزاد بيع كبيات من تبن الشعير بمنطقة كوم اوشيم ، غطلبت اللجنسة من رئيس لجنة المزاد حجز ٨٠ طنا من التبن للمحافظة بالسسعر الذي ينتهي اليه المزاد ، غير أن المزاد لم يصل إلى السعر الإساسي مما رغض معسه رئيس لجنة المزاد التعاقد مع لجنة المحافظة ، وبعد ذلك وأفق مدير عام الهيئة على تسليم كبية التبن المطلوبة إلى المحافظة بمسعر ١٢ جنيب للطن ، وقبلت لجنة المحافظة هذا السعر ، ثم أرسلت الهيئة إلى المحافظة كتابا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ تبلغها فيه أنها توافق على بيسع كبية التبن المطلوبة بمسعر ١٢ جنيب الطن على أن يتم تمسليم الكبية خلال شهرين على الاكثر من تاريخ هذا الاخطار وعلى أن تتحيل المحافظة تكايف التعبئة والوزن والكبس والنقيل وأن تؤدى القيمة وقدرها . ١٩٠٠ جنيها خلال اسبوع . . وقبل أن ترد المحافظة على هذا الكتساب ، أخطرتها

السابق لأن بعض التجار تقدموا بسبعر أعلى ، وأنها لا توانق عسلي تسليم المحافظة الكبية المطلوبة الاعلى أسساس هذا السسعر الأعلى.... وردا على ذلك ارسلت المحافظة الى الهيئة كتابا بتاريخ ٢٣ من ديمسمبر سنة ١٩٦٥ طلبت نيه اعادة النظر في هذا الموضوع وفكرت أنها متبسكة يسعر ١٢ جنيه للطن ، ثم ارسلت شيكا ببيلغ ٩٦٠ جنيها ، كهـا طلبت المسانظة من السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى أن يتدخل ليهكنها من الحصول على حاجتها من التين ، وقد أخطرت الهيئة المحافظسة في ١٢ من مبراير سنة ١٩٦٥ بأن سيادته والمق على تسليم المحسامطة ٨٠ طنا من التبن من منطقة كوم اوشيم بسمعر ١٢ جنيها للطن على أن يتم التسليم بدون عبوات وأن تتحيل المحافظة تكاليف الكبس والوزن والنقل 6 وبدأ تسليم الكبية معلا في ٢٨ من مبراير سسنة ١٩٦٦ وبلسغ ما تسلمته المحافظة ١٩/٨٤٨ طنا وهي الكهيئة التي كانت موجودة ببنطقة كوم أوشيم ، ولما استفسرت المصافظة من الهيئة عما أذا كان هناك كبيات أخرى من التبن لم ترد عليها ، ثم أرسطت البها مبلغ ١.١ر٥٩٥ ج وهو مبلغ يقل عن باتى الثبن الذي ادته المسافظة بعسد خصم قيبة ما تم توريده بببلغ ١١٢٠ جنيهات ، وقد اشترت المسامطة باتى الكبية بسعر ٢٠ جنيها للطن بعد أن أجرت ممارسة الذلك .

وقد طالبت المحافظة المؤسسة المصرية العابة لاستغلال وتنبية الاراضى المستصلحة التى ادمجت غيها الهبئة المذكورة باداء مبلغ ٢٢٤ر.٦ جنيها وهو نسبة ١٠٪ من قيسة ما لم يتم توريده من الكبية المتعاقد عليها استفادا الى نص الفقرة (ب) من المادة ١٠٥ من لائحة المناقصات والمزايدات ، فضلا عن بلقى الثبن المسار اليه .

وترى المؤسسة ان احكام لائحة المناقصات والمزايدات لا تسرى على السلاقة التى قامت بينها وبين المحافظة ، اذ تعد هذه العلاقة من تبيلًا تبادل الخدمات التى تتم بين أجهزة الدولة ولا تعتبر عقدا من العقسود التى تنظمها طك اللائحة .

ومن حيث أن التكيف القانوني السليم للاتفاق الذي أبرم بين. محافظة القاهرة والهبئة العابة للتنبية والتعبر ، والذي التزبت الهبئية، مهتضاه بتوريد كبية من تبن الشبعر إلى المسافظة ، إنه علاقة عقيدية مايت على توافق ارادتين مستقلتين ، احداهما ارادة المحافظة والثانيــة ارادة الهيئة ، وكلاهما يتهتم بشخصية معنسوية مستقلة ، ومن ثم غان هذا العقد لا يخضع لقواعد تادية الخدمات المنصوص عليها في اللائحية. المالية للميزانية والحسابات ، نهذه القواعد يقتصر تطبيقها على العلاقات ألتى تنشساً بين المصالح المختلفة في الدولة ســـواء كانت تابعـــة لوزارة واحدة او لوزارات متعددة بتصد تأدية خدمات او توريد أصناف فيهسسا بين بعضها والبعض الآخر ، وذلك لأن الوزارات والمسالح التي ينتسم اليها الجهاز الاداري للدولة لا تتهتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن شحصية الدولة ، ولا تعدو أن تكون فروعا أو أعضاء في الشخص الاعتباري العسام الذي هو الدولة ، تعبر عن ارادة الدولة وتعبل باسبها ولحسابها ٤ ومن ثم يخرج عن نطاق قواعد تادية الخدمات المالقات. الناشئة بين جهتين لكل منهما شخصية اعتبارية مستقلة ، ومن ذلك علك الملاقة التي أبرمت بين محافظة القساهرة والهيئة المسامة للتنهيسة والتعبير ، وقد أكدت لائحة المناقصات والمزايدات هذا النظر فيها نصبت عليه المادة ٨٤ منها من اعفاء الهيئسات والمؤسسات العسامة والشركات التي تساهم الحكومة في رأس مالها من اداء التسامين المؤقت ، الأمر الذي يستفاد منه أن هذه الهيئات والمؤسسات العامة يجوز أن تدخل مع الجهات الحكومية في معاملات عقدية غير أنها تعنى من تقديم تأمينات .

ومن حيث أن الهيئة المذكورة قد التزمت بموجب المقسد الذي أبرمته مع مصاغطة القساهرة أن تورد اليها ٨٠ طنا من تبن الشسعير بالشروط السابق ذكرها ، غير أنها لم نقم بتنفيذ التزامها هذا أذ لم تورد من هذه الكية غير ١٦٢٨ طنا ، ومن ثم غانها قصرت في تنفيذ هذا الالتزام التعاقدي .

. . ومن حِيث أن لائحة المناتمسات والمزايدات تسرى على العقد المشار الله ذلك أن القوانين واللوائح التي يتم التعاقد في ظلها انسا تخاطب.

الكافة ، وعلمهم بمحتواها مغروض ، ثان أتبلوا \_ حال تبلهها \_ على التعالد غالمنسروض أنهم قد ارتضوا أحكامها وحينتُ قد تندمج في شروطًا عقودهم وتصير جزاء لا يتجزأ منها حيث لا فكاك من الالتزام بها ما لم ينص المعقد صراحة على استبعاد أحكامها كلها أو بعضها عدا ما تعلق منها بالنظام العام ، ولما كانت الهيئة والمحافظة لم يستبعدا أحكام لاتصال المناقصات والمزايدات في اتفاقها المسار اليه ، غين ثم يتمين تطبيق نصوصها .

ومن حيث أن لائحة المناقصات والمزايدات تنص على أن الموزارة أو المسلحة أو السلاح في حالة عدم قيام المقمهد بالتوريد في المحسد المحدد بالمقدد أو خلال المهلة الإضافية أن تتخذ أحد الإجراءين التاليين وفقا لما تقضيه مصلحة العبل:

(1) شراء الاصناف التي لم يقم المتعهد بتوريدها من غيره على

(ب) انهاء التعاقد نيبا بختص بهذه الاصناف ومصادرة التامين بها يوازى ١٠ ٪ من قيبتها دون حاجة للالتجاء الى التضاء . . وذلك دون اخلال بحق الوزارة او الصلحة أو السلاح في المطالبة بالتعويض .

غير أنه لما كانت الهيئات والمؤسسات العابة بمعناة من أداء تأمين عند تعاقدها مع جهات الحدكوبة طبقا لنص كل من الملاتين ٤٨ و ١٥ من لائحة المناقصات والمزايدات وكانت الهيئة العابة للتنبية والتعسير لم تدفع لل نداك للمائيا الى المحافظة ، عان مصادرة التأمين تطبيقال لنص المادة ١٠٥ سالفة الذكر لا تجد لها محلا ، أذ تفترض المسلدرة أن يكون ثبة تأمين ترد عليه .

ومن حيث أن المحافظة قد أصابها ضرر من جراء تقصير الهيئة في النفيذ التزامها يتمثل في أضطرارها إلى شراء كبيسة التبن التي لم توردها الهيئة بسمو اكثر مما كانت قد تعاقدت عليه معها ، وهو ٣٠ جنبها لكل طن بدلا من ١٦ جنبها لكل طن ومن ثم يحق للمحافظة أن

تطالب الهيئة بتعويض هذا الضرر ، واذ قد انتصرت المصافظة على المطالبة بهبلغ يساوى ١٠ ٪ بن قيمة ما لم تورده الهيئة ، فاته يمكن تكبيف هدف المطالبة على أنها طلب لتعويض ما اصابها من اضرار نتيجة اخلال الهيئسة بتنفيذ التزامها . ولما كان الضرر الذى حلق بالمحافظة يفوق كئسيرا هذه النسبة التى تطلبها المحافظة ، فين ثم يتعين اجابتها الى طلبها ، فتلتزم المؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنبية الاراضى المستصلحة ( التى المجت فيها الهيئة المذكورة ) بان تؤدى الى محافظة القاهرة مبلفا يساوى ١٠ ٪ من شية ما لم تورده اليها من كبية التبن المتفق عليها .

ومن حيث أنه بالنسبة الى مطالبة المحافظة بعبلغ ١٦١٢٠ جنبه الت وهي ما بقى لها من الثمن الذى سبق أن أدته إلى الهيئة ، فأن المسالة لا تعدو أن تكون تحديدا حسسابيا للكيسة التي تم توريدها من التبن والكيسة التي لم تورد ، بحيث تستحق المحافظة ثمن الكيسة الى لم تورد اليها كابلا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العبومية الى ما ياتى :

أولا: التزام المؤسسة المحرية لاستفلال وتنبية الإراضي الستصاحة بأن تؤدى الى محافظة القاعرة تعويضا يقدر بنسبة ١٠٪ من قيمسة ما لم يورد اليها من كبية التبن التي انفق على نوريدها .

ثانياً: التزام المؤسسة المنكورة أن تؤدى ألى المحافظة ثبن كبية التبن التي دنست عنه ولم يورد اليها كابلا .

( لمف ۲۷۱/۱۲/۳۳ - جلسة ١٩٧١/١٢/١٢ )

# ثانى عشر ــ تزويد متمهد التوريد بالخاطات اللازمة

### عاصدة رقسم ( ٧٢١)

المسطا

يجوز لجهة الادارة المتماقدة ان تزود المتمهد بالخامات اللازمة ـــ طريقة المحاسبة في هذه الحالة ،

## طخص الصكم:

يجوز لجهسة الادارة المتمساتدة أن تزود المتعهسدين بالخامات اللازمة لصناعة أي صنف من الاصناف الغذائية المتررة وفي هذه الحالة يحاسب المتعهد على أجر تصنيع يتدر على أساس النرق بين الصنف وفرق اسسعار كشوف الوحدة . وثبن الخسسامات الداخلة في صناعته ، فاذا كانت تلك الاصناف مسعرة فيكون أساس الحساب هو سعرها الرسمي .

(طمن رقم ١٥٤ لسنة ١٠ ق ـ جلسة ١٩٦٩/٢/١)

# ثالث عشر ... الغش والتلاعب والغلط

### قاعدة رقم ( ۷۲۷ )

#### : 12...41

التفرقة في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصفاف مخالفة للشروط والمواصفات وبين استعماله الغش والتلاعب في معاملته الجهة الادارية \_ اختلاف الجزاء بالنسبة لكل منها \_ علة تغليظ الجزاء على استعمال الغش والتلاعب .

# بلخص الحسكم :

انه يبين من الرجوع الى شروط العقد المبرم مع المدعى والى احسكام الانحة المناقصات والمزايدات انها فرقت فى الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد أصناف مخالفة للشروط والمواصنات المتصاقد عليها وبين استعماله الغش أو التلاعب فى معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد أصناف مخالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثانى من الاشتراطات الإضافية للعقد والمانتين ١٠٥ ، ٥٠ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رغض الاصناف وتكليف المتعهد بتوريد غيرها أو تبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثبنها أو تيام جهة الادارة بشراء أصناف مطابقة للشروط على حسابه أو أنهساء التعاقد غيبا يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بها يوازى ، ١ من التعاقد غيبا يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بها يوازى ، ١ من أم جزاء «استعمال الفش أو التلاعب » طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات أما جزاء «استعمال الفش أو التلاعب » طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشتراطات العقد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعسم المعتد ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين ، وعسم السماح له بالدخول في مناتصسات الحكومة . وعلة تغليظ الجزاء عسلى المنش أو التلاعب ، ظاهرة وهى أن المتعاقد الذي يستعمل الفش أو التلاعب ، ظاهرة وهى أن المتعاقد الذي يستعمل الفش

او التلاعب انها يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو علم أن ما يقوم بتوريده لها مغشسوش أو مخالف للمواصفات أو بها يقع من تلاعب ، يستوى في ذلك أن يقع الغش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو من يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بغشهم أو تلاعبهم . ولذات الملة سوت أحسكام العقد واللائحة في الجزاء بين المتعلقد الذي يستعمل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهة الادارة أو يتواطأ معه أضرارا بها .

( طعن رقم ٨٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٧٠/٥/١٦ )

### قاعدة رقام ( ۷۲۸ )

#### : 12-41

ان احكام لائحة المناقصات والزابدات قد فرقت في الحكم بين مجرد قيام المتعاقد بتوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعاقد عليها وبين استعمال الفش أو التلاعب على معاملته الجهة الادارية .

### ملخص المسكم :

يبين من الرجوع إلى شروط العقد المبرم مع المدعى والى احكام لائحة المناقصات والمزايدات ، انها فرقت فى الحكم بين مجرد قيام المتعساقد بنوريد اصناف مخالفة للشروط والمواصفات المتعساقد عليها وبين استعبال الفش او التلاعب فى معاملته الجهة الادارية ، فجزاء توريد اصناف مخسالفة للمواصفات ، بالتطبيق لحكم البند الثاني من الاشتراطات الاضافية للمقسد والمادتين ١٠١ و ١٠٠ من لائحة المناقصات والمزايدات ، هو رفض الاصناف وتكليف المتمهد بتوريد غيرها أو قبول الاصناف المخالفة مع تخفيض ثبنها أو قيام جهة الادارة بشراء اصناف مطابقة للشروط على حسابه أو انهاء التعاقد فيها يختص بهذه الاصناف ومصادرة التأمين بها يوازى ١٠ / من قيمتها ، وذلك كله مع توقيع غرامة تلخير واقتضاء المصروفات الادارية ، أما جزاء استعبال الفش أو التلاعب طبقا لحكم المادة ٢٧ من الاشستراطات العامة للمقد المقابلة للهادة مه من لائحة المناقصات والمزايدات فهو فسنخ العقسد

ومصادرة التأمين وشطب اسم المتعهد من بين المتعهدين وعدم السسماح له يلاسخول في مناقصات حكومية وعلة تغليظ الجزاء على اسستعبال الفش او التلاعب ظاهرة وهي أن المتعاقد الذي يسستعبل الفش او التلاعب انها يقوم على خداع جهة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مغشوش او مخالف المواصفات أو بما يقع من تلاعب يستوى في ذلك أن يقع الغش او التلاعب من نفس المتعاقد او ممن يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعاقدية ، متى ثبت أنه على علم بفشهم او تلاعبهم ولذات العلق سوت احكام المقد واللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يستعبل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يستعبل الغش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي الجهة الادارية أو يتواطأ معه اضرارا بها .

( طمن رتم ٩٤٣ لسنة ١٣ ق ـ جلسة ١٩/١/١١/١١ )

### قاعسدة رقسم ( ٧٣٩ )

#### : المسطا

وصم المتعاقد مع الادارة بالنش في تنفيذ التزاءاته وتوقيع الجــزاء المنصوص عليه في المادة مم من لائحة المناقصات والمزايدات ، شرطه ثبوت سوء نبيته اى علمه بها يشوب الاصناف الموردة من غش ـــ افتراض هذا العلم في المتعاقد مع الادارة لا يبنع من الاعتداد بظروف المال انفيه عنه ـــ مثـــال ،

# منخص العسكم :

انه يتمين لوصدم المتصاقد مع الادارة بالفش في تنفيد التزاماته وتوقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٨٥ من اللائحة أن يثبت سوء نيته أي علمه بما يشوب الاصناف التي يوردها من غش 6 وأنه وأن كأن هذا العلم مفترضا في المتعاقد مع الادارة الا أنه متى كانت ظروف الحدال تنفى هذا العلم عن المتعهد غانه لا يسوغ وصمه بالغش وظروف الحدال التي هذا العلم كا قد تستفاد مما قد يصغر من أحكام جنسائية في شدان

ما نسب الى المتعهد من غش ، تستفاد ايضا مما قد يرد فى الاوراق متعلقسة بمدى حسن نية المتعاقد فى تنفيذه التزاماته التى يتضمنها الثعاقد بصفة عامة وحجم التعاقد فى ذاته وتعدد الالتزامات الواردة به .

( طعن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٢/٥/١٤ )

قاعدة رقيم ( ٧٤٠ )

#### : 12-41

يتمين لوصم المتماتد مع الادارة بالفش في تنفيذ التزاملاء ان. يفيت سوء نيته اى علمه بما يشوب الاصناف التي يوردها من غش ... هذا الملم مفترض في المتماقد مع الادارة ... متى كانت ظروف الحال تنفى هذا الملم فأنه لا يسوغ وصمة بالغش ... هذه الظروف قد تستفاد مما قد يصدر بشائه من أحكام جنائية وفها قد يرد في الاوراق بحسن نية المتعاقد .

# ملخص الحسكم :

يتمين لوصم المتعاقد مع الادارة بالغش في تنفيذ التزاءاته ولتوتيسع الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الاشتراطات العامة للعقد المتسابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناتصات والمزايدات أن يثبت سوء نيته ، إى علمسه بها يشبوب الاصناف التي يوردها من غش أو تلاعب ، وأنه وأن كان هدذا العلم منترضا في المتعاقد مع الادارة الا أنه متى كانت ظروف الحال تنفي هذا العلم عن المتعهد نمانه لا يسوغ وصمه بالغش ، وظروف الحسال التي تنفى هذا العلم كما قد تستقاد مما يصدر من أحكام جنائية في شان ما نسب الى المتعاقد من غش ، نانها تستفاد أيضا مما قد يرد في الاوراق منطقا بعدى حسن نية المتعاقد في تنفيذ التزامات الواردة به ،

(طعن رقم ٨٦ لسنة ١٢ ق - جلسة ١١/٥/١١٦)

### قاعدة رقم ( ٧٤١ )

#### : المسطاة

يتمين فوصم التماقد مع الادارة بالغش وتوقيع الجزاء التصوص عليه في هذا الشان أن يثبت سوء نيته ، أى علمه بما يشوب الاصفاف التي يوردها من غش أو تلاعب العلم مفترض في المتماقد ... ظروف الحال قد تنفى هذا العلم ... هذه الظروف قد تستفاد من أحكام جفائية وما قد يرد في الاوراق .

## بلغص الحكم :

يتمين لوسم المتعاقد مع الادارة بالغش في تنفيذ التزاماته وبتوقيه الجزاء المنصوص عليه في المادة ٢٧ من الاستراطات العسامة للعقد المتابلة للمادة ٨٥ من لائحة المناتصات والمزايدات أن يثبت سوء نبته ٤ أي عليه بها يشوب الاصناف التي يوردها من غش أو تلاعب ، وأنه وأن كان هذا العلم مفترضا في المتعاقد مع الادارة الا أنه متى كانت ظروف الحسال تنفي هذا العلم عن المتعهد غانه لا يسوغها وصهة بالغش ، وظروف الحسال التي منفى هذا العلم كها قد تستفاد مها يصدر من أحسكام جنسائية في شسان ما نسب إلى المتعاقد من غش ، غانها تستفاد أيضا مها قد يرد في الاوراق متعاقا بهدى حسن نية المتعاقد في تنفيذ التزاماته التي يضمنها المتعاقد بصغة عامة وحجم التعاقد في ذاته وتعدد التزاماته الواردة به .

( طعن رقم ٩٤٣ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٧١/١/١٦ )

قاعدة رقم ( ٧٤٢ )

#### البيا:

المادة ٨٥ من لائحة المناقصات والزابدات ، تفليظها الجــزاء على استعمال الفش او التلاعب ــ علة ذلك ،

### ملخص العسكم:

ان لائحة المناقصات والزايدات قد غلظت الجزاء على استعبال الفش أو التلاعب لعلة ظاهرة هي أن المتعاقد الذي يستعبل الفش أو القلاعب أنها يقوم على خداع جهسة الادارة بسوء نية وهو عالم أن ما يقوم بتوريده لها مفشوش أو مخالف المواصفات أو بما يقع من تلاعب ٤ يستوى في ذلك أن يقع الفش أو التلاعب من نفس المتعاقد أو مهن يستعين بهم في تنفيذ التزاماته التعساقدية متى ثبت أنه على علم بفشهم أو تلاعبهم ولذات العلة سوت اللائحة في الجزاء بين المتعاقد الذي يسستعبل الفش أو التلاعب وبين المتعاقد الذي يشرع في رشوة أحد موظفي جهسة الادارة أو يتواطأ معه أضرارا بها .

( طعن رقم ٩٥ لسنة ٩ ق ــ جلسة ١٩٦٦/٥/١٤ )

قاعدة رقم ( ٧٤٣ )

#### المسطا:

مخالفة مواصفات التوريد لا يعتبر غشا ما لم يثبت أن الورد كان على علم بهذه المخالفة واتى من الافعال ما يخفى المخالفة عن جهة الادارة أو يجمل من المتعفر عليها اكتشافها — متى ثبت أن الورد الذى يشترى الجبن من الغرين أو يتفق معهم على تصنيعه لا دليل على علمه بمخالفة الجبن المواصفات أو اتفاقه على توريد جبن مخالف للمقد فلا يفترض فيه هذا العلم ألا أذا كان هو صائع الجبن الذى يورده .

### يلغص المنكم :

ان حظر التمامل مع الطاعن استند الى أنه ورد جبنا أبيض مغشوشا المستشفيات وهذا السبب في صحيح قانونا ، ذلك أن ما نسب اليسه في الاوراق هو أنه ورد جبنا غير مطابق للمواصفات ولكنه صالح للاكل حسب التقارير الواردة بن معامل وزارة الصحة بخصوص العينات المأخوذة تحت

اشم أن هنئة الرقابة الإدارية ، ومخالفة المواصفات لا تعتبر غشا ما لم يثبته ان المورد كان على علم بهذه المخالفة واتى من الانعال ما يخفى هذه المخالفة عن حهة الإدارة أو يجعل من المتعذر عليها اكتشافها ، وهو علم يتضمح للمحكمة من أوراق الطعن ٤ فالطاعن مورد للجبن الذي يشتريه من آخرين أو يتفق مع آخرين على تصنيعه ٤ ولا يوجد أي دليل على علمه بمخالبة الجين للمواصفات او على اتفاقه على تصنيع جبن مخالف للمواصفات ، ولا يفترض نيه هذا الطم الا اذا كان هو صائع الجبن الذي يورده وهو ما لم يثبت في حقه ، وإذا كان تقرير الرقابة الادارية نسب الى الطاعن التفاهم مع القلجر صاحب معيل منتجات البان على اعداد صفائح جبن يلصق عليها علامة تهارية باسم ( منتجات دمياط \_ جبنة بيضاء كالمة الدسم ) نبان هذا التفاهم لم يسنه ، أي دليل أو قرينة على صحته ، وما نسب إلى الطاعن من أنه أسند توريد كبيات من الجن للمدعو . . . . . المستبعد من التعامل مع المستشغات مان هذا الاستبعاد لا يسرى الا على المستشفيات دون الطاعن الذي يستطيع التعامل مع من يشاء من المعامل أو التجار وذلك على مسئوليته الشخصية ، مالمحظور طبقا للبند التاسع من كراسة توريد الاغذية لمستشفيات جامعة عين شمس هو أن يتقدم للتعاقد مع الجهة الادارية متعهد يعمل ستارا لمتعهد آخر ممنوع التعامل معه والجزاء هو نسخ العقد ومصادرة التامين ، والثابت أن الطاعن ليس طرمًا في عقد التوريد ، وأنها هو مورد من الباطن حسبها اتضح من ظروف التوريد ، غاذا أضيف الى ذلك أن النيابة العامة تبدت شكوى ادارة المستشغيات ضد الطاعن شكوى ادارية وحفظتها مما يعتبر دليلا على عدم توافر جريبة الغش في حقه حتى انتضت الدعوى الجنائية ببضي المدة طبقا للمادة. ﴿ ا مِن مُانِونِ الاجراءاتِ الجِنائية ، وأنه مِانبراض علم الطاعن بمظلفة الجبن المورد المواصفات مان الجبن لا يقبل الا بعد تطول عينهات منه في معامل وزارة الصحة ، وقد تم قبول الجبن بعد ثبوت مطابقته للمواصفات ومقا المقد ولم يثبت أن الطاعن قد خالف البند ٢٤ من كراسة توريد الاغفية المشار اليها من اتيانه امرا يكون من شانه أن يتعذر على ادارة المستشنيات كشف مخالفته المواصفات مثل تقديم عينات معينة للتطيل أو التواطؤ مع المُوظفين المُختصين في اخذ مثل هذه المينات أو في التلاعب في نتيجة التطهل .

<sup>. (</sup> الحمن رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٢ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/ )

# قاعستة رشم ( ٧٤٤)

#### المسادا :

العقد الادارى شانه شان عقود القانون الخاص يقوم على تطابق ارادتين 

الفلط الجوهرى في العقد — بيعاد التوريد في العقود الادارية من المناصر الضرورية التعاقد — توهم المتعاقد أن التوريد سيتم خلال أيام أو أسابيع — تزاخى الاخطار بالتوريد مدة تجاوز المعقول — تقف البضائع موضوع المقد — البطال المقد لوقوع المتعاقد في غلط جوهرى — عدم استحقاقه مادام سسعور الموردة قد ارتفع وغطى الاضرار الدعى بها •

# والخص الحكم:

ان المتد الإداري شيانه في ذلك شيأن عقود القيانون الخاص يقوم اساسا على وجود ارادتين متطابقتين بحيث اذا لم يوجد هذا التراخي أو تخلفت شروط صحته كان المقد باطلا أو قابلا للابطال حسب الاحوال . وقد تناول القانون المدنى بالبيان التراضى وأحسكامه ، ونص في هذا الصدد في المادة . ١٢ منه على انه « اذا وقع المتعاقد في غلط جوهري جال له أن يطلب أبطال المقد ، أن كان المتعاقد الآخر قد وقع مثله في هـــذا الغلط ، أو كان على علم به ، أو كان من السمل عليسه أن يتبينه » وتضور في المادة . ١٢ منه بان « ويكون الغلط جوهريا اذا بلغ حدا من الحسامة بحيث يمتنع معه المتعاقد على ابرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط» . وأوردت النقرة الثانية من هذه المأدة على سبيل المثال - حالتين من حالات المُلط الحوهري دون أن تحبط بكل حالاته ، ومؤدى ذلك أن الغلط السذى يضب الأرادة يجب أن يكون غلطا جوهريا واقما على غير أركان العقد والأ سنتقل له أخد المتفاتدين بل يتصل به المتعاقد أأأخر وهذا البدأ يقسرو أَصْلًا عَلَيًّا مِن أَصُولُ القَالُونُ لَيْسَ فَي الْقُسَلُونِ الْخُسَلُسِ مُحسب بِلُّ وَفَيْ الطُّقُونَ النَّفَامُ أَيْضًا وهُوَ بَهْدُهُ الثَّابَةُ واجْبُ النَّطْبَيْقُ فِي الْمُعْود الادارية وفيأ عُتِوْلَ القَاتَوْنِ النَّكَامُنِ عَلَى السَّتَوَاءَ ،

ومن حيث أن تحديد ميماد التوريد في العقود الادارية يعتبر ولا شسك من العناصر الضرورية للتعاقد التي تقتضيها النزاهة في التعسامل ، ذلك أنه على أساس هذا المعساد تتحدد المكانية مسلحب الشسان في توريد الاشياء المطلوب توريدها في الميماد المضروب لذلك بالشروط والمواصفات المطروحة وتتاح له بذلك غرصة تقدير احتمالات التقدم بايجابه في المطساء المطروح أو الامتناع عنه ، وتحديد سعرالتوريد الذي يراه مناسبا ويبدى ما قد يكون لديه من شروط وتحفظات في هذا الشأن .

وترتيبا على ذلك غان المتعاقد اذا ما توهم على غير الواقع من الظروف والملابسات التى احاطت بالتعاقد ان التوريد كان محددا له ان يتم خالا أيام أو أسابيع قليلة من تاريخ التعاقد وليس شمهورا ذات عدد واستبان من الظروف والملابسات التى احاطت بالتعاقد أن المتعاقد كان سيمتنع عن ابرام العقد لو لم يقع في هذا الغلط الذي شاب ارادته ، غانه يكون عسلى حتى في طلب ابطال هذا العقد للغلط الجوهرى اذا ما اتصل هذا الغلط بالمتعاقد الآخر .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق على ما سلف بيانه ان مجلس مدينة الزاتريق كان يتمجل التماقد على توريد الشمير المطلوب منه اوائل شهر مليو سنة ١٩٦٦ للحاجة الماسة اليه في غذاء مواشى مجلس المدينة وللحصول عليه من المحصول الجديد الذى يظهر في شهر ابريل وذلك بارخص سمع خشية ارتفاع اسماره نيها لو تراخى مجلس المدينة في اتخاذ اجسراءات الشراء . ومن شأن هذا ولا شك ان يثير لدى مقدى العطاءات ان جهسة الادارة حريصة كل الحرص على سرعة توريد الكية المتماقدة عليها واذا كانت شروط ومواصفات التوريد قد تضينت أن يتم توريد جزء من كبية الشمير غورا والباتي بعد اعتباد الميزانية غان هذا النمى في ذاته لا يوحى بأن طلب الكية الباتية المؤجل توريدها الى ما بعد اعتباد الميزانيسة كان يتراخى اكثر من المدة المعقولة التي لا يمكن بحال أن تجاوز اياما أو اسلميم قليلة اما أن تصل هذه المدة الى ما يزيد على ثلاثة شهور ، غان ذلك لم يكن بالأمر المتوقع ، أخسذا في الحسسبان أن المادتين .٧ / ١٢/ اسنة ، ١٩٦١ من تاتون نظام الادارة المحلية الصادر بالقسانون رقم ١٢٤ لسنة ، ١٩٦١

بهعدلا بالقانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦١ توجبان وضعم ميزانيسة مجلس. المحافظة متضمنة ميزانيات كل مجلس مدينة وكل مجلس قروى قبل بدء السنة المالية باربعة اشهر على الأقل وأن المادة ٧٨ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المطية المسادر بها ترار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦١ تقضى بأن تبدأ السنة المالية وتنتهى في المواعيد المقررة لميزانية الدولة ٤ بها مقتضاه أن السنة المالية للمجالس المحلية عن أبرأم ألعقد مثار المنازعة كانت تبدأ في أول شهر يولية ، وهو الميعاد الذي كان متسررا لبدأ ميزانية الدولة حينذاك . ومؤدى الظروف أو الملابسات السابقة التي احاطت بالتماقد أن المدعى قد وقع في غلط عندما توهم على غير الواقع أن موعد توريد باتي كهية الشمير المتعاقد عليها سيكون خلال أيام أو اسابيع قليلة لا تجاوزها ، تصدر خلالها ميزانية مجلس مدينة الزقازيق التي لم يكن من المتوقع أن يتراخي صدورها الي ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ أي بعد بداية السنة المالية بما يقسرب من الاربعة أشبهر ، وأية وقوع المدعى في هذا الفلط أنه بادر الى ايداع كمية الشعير المؤجل توريدها ٤ بشونة البنك الأهلى المصرى بالزقازيق على ذمة التوريد بما يدل على انه كان يتوقع اخطاره بتوريدها في اترب اجل ، وهيأ بذلك نفسه لتنفيسة التزامه مور صدور هذا الاخطار اليه ، ولكن الواقع أن كمية الشسمر هذه ظلت دون طلب شهورا دون أن يصل الى المدعى الاخطار المرتقب الى أن هب السوس فيها واصبحت بذلك مخالفة للمواصفات المتعاقد عليهسا ، غتمرف نيها خشبة نسادها تهاما ، بعد أن أعيته الوسسائل في دفع مجلس المدينة الى تسلمها أو تأحيل توريدها إلى الموسم الجديد ولكن دون جدوى .

ومن حيث أن الفلط الذى وقع فيه المدعى يعتبر للاسباب المتسدمة فلطا جوهريا إذ كان من شأنه ولا شك أن يعتنع عن التعاقد عن توريد الشمير المطلوب بالسعر وبالشروط التى تم العقد على اساسها ولما كان الإمر كذلك ، وكان هذا الفلط قد اتصل بجهة الادارة المتعساتدة بالنظر الى أنها تتسارك في اعسداد الميزانية وكانت تعلم أو في الأقل كان من السهل عليها أن تعلم بأن اعتباد الميزانية سوف يتراخى شهورا ذات عدد وكان عليها بهدده المثابة مراعاة لاعتبارات النزاهة في التعسامل أن تبصر مقدمي العطاءات إلى هذه الحقيقة حتى يكونوا على بينة من أمرهم عند التقدم بعطاءاتهم ولكنها لم تفصل ، لما كان الأمر كذلك غان المدعى يكون

على حتى في طلب الطلب المعتد للفلط الجوهري الذي وقع فيه وذلك يالنسبة الشق الذي لم ينفذ منه الخاص بتوريد باتى كمية الشعير الماتد عليها وهي ٢٠٠٠ اردب ويتعين من ثم الحكم بابطال المعتد في هذا الشهق منه وما يترتب على ذلك من احتية المدعى في استرداد مبلغ التأمين المتدم. منه على نبة المتد وتدره ١٦٤ جنيها .

ومن حيث انه عن المطالبة بالتعويضات الناجبة عن ابطال هذا المتد والتي يقدرها المدعى ببيلغ ١٠٥ من الجنيهات متبئلة في ٣٠ جنيها فروق أسعار و ٣٠ جنيها مصاليف تخزين و ٢٥ جنيها أجور تتل على التفصيل سابق البيان ٤ فان المحكمة لا ترى وجها لاجابة الدعى الى طلبه هذا ٤ فلك أن الثابت من أوراق أن سعر أربب الشمير كان قد طفر في آمن ديسمبر سنة ١٩٦٦ الى ١٧٠٠ جنيها ، ومن ثم فان المحكمة لا تطبئن الى ما ادعاه المدعى من أنه باع باتى كمية الشمير المتصاقد عليها في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ بببلغ أربعة جنيهات فقط للارب الواحد ، ولهذا فأن المحكمة لا تعول على الفاتورة التى تقدم بنا المدعى للتدليل على أتمام البيع بهذا السعر ، وتستخلص المحكمة من زيادة سسعر الشسمير بعد التساقد الى ١٩٦٠ جنيها للارب الواحد في ١٩٦٦ أن السعر الذي باع به المدعى كمية الشمير سسافة الذكر في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ أن السعر الذي باع به المدعى كمية الشمير سسافة الذكر في ٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ تد جبر كانة الإضرار المتول بها ٤ وذلك بغرض النسليم بانها قد لحقت به نملا رغها عن أنه لم يتقدم بأى دليل يسانده فيها ادعاء .

( طعن رتم ۲۹۷ لسنة ۱۱ ق ــ جلسة ۲۹/۲/۱۹۷۶ )

# رابع عِشر ــ التسلخر في التسوريد

### قاعسدة رقسم ( ٥١٧ )

المسطا:

التزام المتعد بتوريد الاصناف التماقد عليها مع الادارة على دفعات في المواعيد المعنة في المقد — قيامه بتوريد الباقى من هذه الدفعات بعد غوات الميماد — يجعله مخلا بالتزاماته التماقعية مما يجيز للادارة الفاء المقد بالتطبيق المشروط المتفق عليها — قيام الادارة باستلام هذه الدفعات وتحليل عينة منها لا يفترض نزولها عن حقها في التبسك برغض التوريد طبقا لشروط المطاع المصوله بعد الميماد أو أنها وأفقت ضبفا على مد مدة المقد ، طالما أنها تسلمتها على سبيل الإيانة وتحت مسلوليته بعد أن أخطرته يتقصيره في الوفاء بالتزامات القانونية ضده لافلاله بالتزامه .

# ملخص الحكم:

اذا كانت الجهسة الادارية قد قبلت النفعتين الأوليين من الاقراص المعدنية اللتين وردها الدعى في 70 من غبراير سنة ١٩٥٧ و ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ نظرا المالمقتها العينة المتعاقدة عليها غان المورد لم يقم بتوريد النفعتين الباقيتين في المواعيد المقررة في العقد ، وانها تراخى في هسذا التوريد وقصر في تنفيذ التزاماته اخلالا بشروط العقد حتى انقضى الميساد المحدد فيه لاتهام التوريد وقد سجل سلاح الاسلحة والمهمات عليه في كتابه المؤرخ في ٢١ من مايو سنة ١٩٥٧ هذا التقصير بعد أن انتهت مدة التوريد في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٧ ، وانذاره باتخاذ الاجراءات التاترئية خده ، في مرا يشره هذا الكتاب الى منحه اية مهلة جديدة للتوريد بل أنه طلب الموافقة على شراء الكبية الباتية التي تخلف عن توريدها بوسساطة لجنة مهارسة على حسابه ، وحصل على هذه الموافقة من السيد ناتب المدير للشئون المالهة على حسابه ، وحصل على هذه الموافقة من السيد ناتب المدير للشئون المالهة

في ٥ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ ، ولم يسمح بدخول الدممات الأربع التي قام المدعى متقدمها معد انتهاء ميماد التوريد وبعد اخطاره بتقصيره في الوفاء بالتزاياته الناشئة عن عطائه الاعلى سبيل الامانة وتحت مسئولية مقدمها ، فاذا كان السلاح قد قام من قبل التسامح بتطيل عينات من الاقراص التي وردها المدعي بعد الميعاد ٤ فان هذا الاهراء من جانبه \_ ازاء الإنذار بالتقصير وطلب أعادة الشراء على حساب المتعهد المتخلف والتحفظ في الاستلام ــ لا يلزمه بشيء قبل هذا الاخير ولا يفترض نزوله عن حقه في التهسك برفض التوريد طبقا لشروط العطاء . أذ أن المدة بحسب شروط العطاء يستلزم الافصاح عن انحاه الرغبة اليه لتطلبه شروطا وأوضاعا خاصة. بنها توقيع غرابة لزوما وهو ما لم يفطه السلاح ، ولا سبها أن النبيد الثاني عشر بن نصوص العطاء ، وهو الخاص بالغاء العقد ، يخول السسلاح الحق في أن يلفي العقد لأي سبب من الاسباب التي أورد بيانها ، ومنها با ذكره في النقرة ١/ه بن هذا البند ، وهي حالة عدم قيام المتعهد بتوريد الكهيات المطلوبة أو أي جزء منها في المدة المحددة في البند الشيامن ، كما ينص في الفترة } منه على أن « حق الغاء العتب سيواء أكان ذلك. ببوجب نص صريح في العقد أو خلافه لا يمكن أن يؤثر عليه سسابقة التنازل عن أي حق أو تسساهل سبق منحه للمتعهد أو خصم أي شيء من ثمن. العقسد » .

( طعن رقم ۸۳۸ لسنة ۷ ق ... جلسة ١٩٦٣/٦/١ )

### قاعدة رقم ( ٧٤٦ )

### المسطاة

عقد توريد سيارات التأخي في توريدها بعد المعاد المحدد بالمقد. وقبول جهة الادارة العذر في التأخير بان اقالت المتعاقد من غرامة التأخير بعد توقيعها مسئندة الى عدم مسئوليته عن التاخير لحدوثه نتيجة خارجة عن ارادته - مقتضى ذلك أنها اعتبرت المقد قائما وأنه امتد حتى المعاد الذي تم.

#### ملخص المسكم:

ان الشركة كانت على استعداد لتنفيذ التزامها بتوريد السيارات قبيل الميعاد المحدد بالعقد لولا أن حال بينها وبين التنفيذ اسباب اجنبية خارجية عن أرادتها مردها إلى الحكومة التى اصدرت قرار بوقف الانراج عن هذه السيارات ، وعلى اثر اخطار الهيئة بذلك كتبت إلى مراقبة الاسيتيراد للموافقة على اعفاء الهيئة من التعليمات الصادرة من وزارة الانتصاد وظل الامر معلقا حتى تبت الموافقة على الافراج عن السيارات نقسامت الشركة بتسليمها فورا إلى الهيئية التى تبلتها وقبلت عذرها في التساخير فرفعت غرامة التأخير بعد توقيمها واسست الرفع على عدم مسئوليتها عن التأخير لحدوثه نتيجة اسباب خارجة عن ارادتها ، كما أن الهيئة بأيهالها الشركة بعد انتهاء المددة التوريد تكون قد اعتبرت العقد قائما وأنه قد امتسحتي الميماد الذي تم نهيه التوريد فعلا ،

(طعن رقم ١٤٧ لسنة ١١ ق ـ جلسة ١٩٦٩/١/١١)

قاعستة رقسم ( ٧٤٧ )

### المحا:

لجهة الادارة منح المورد المتاخر مهلة اضافية القوريد مع توقيع غرامة التناخي ، وذلك طبقا لنص المادة ١٠٥ من لائحة المقتصات والمرايدات - منح هذه المهلة للمورد المتلخر اذا ما أبقت عليه جهة الادارة استنهاضا لهمته وحثا له على القيام بسرعة التوريد .

### ملخص الحكم:

يتضح من نص المادة ١٠٥ من لائحة المنقصات والمزايدات المسلفر بها قرار وزير المالية رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٥٧ أن الشراء على حساب المورد المتاخر انها يكون بسبب تأخره في التوريد عن المدة المحددة بالمعتد — كما أن لجهة الادارة في حالة التساخير في التوريد ، اذا رات لا ضرر من ذلك ، أن تبنح المورد المناخر مهلة اضافية للتوريد مع غرامة التاخير المنصوص طبها في المادة ١٠٥ من اللائحة ( نقرة اولى ) كذلك للادارة أن تلجا ابتداء الى الطريقة الثانية وهي الشراء على حسابه اذا رأت أن صالح المرفق يتنضى هذا بالاجسراء ،

ومغاد ذلك أن منح الجهة الادارية مهلة أضافية ، للمورد المساخر عمود به أعذار ذلك المورد واستنهاس همنه وحثه عسلى القيسسام ببيرعة توريد ما تعهد به والمغروض أن المهلة الاضافية لا تمنح ، الا بعسد إنتهاء المجاد المحدد بالمعتد ، وأنها تمنح للمورد المتأخر ، أذا ما أبقت عليه حجة الادارة ، رغم تجاوزه المدة المحددة للتيام بالتنفيذ ليقوم بنفسسه بتنفيذ المقد وتوريد الكيات المسات عليها مه .

( طعن رتم ۹۳۳ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۲۲۸/۱۲۲۸ )

قاعسدة رغسم ( ٧٤٨ )

: 12 41

مهلة اضافية للبورد للتلخر سهلا هلجة للحده هذه المهلة أو اعذاره الذا أسندت الادارة التوريد الى شخص آخر على حساب المتعاقد الاصلى ،

#### ملقص المسكم:

الله ف حالة اجرء جهة الإدارة الى طربةة الثراء على المسلب الذا يهات أن صباح المرابقة الثراء على المسلب الذا يهات أن صباح المرفق يقتضى هذا الإجراء ــ لا يكون ثبة موجب لاعذار الموريد والمثاند إلى المطابقة مهاة إضابتها التوريد الى غيره وعلى حسابه سبهاء بالمارسة إلى بمناتها معلية أو عامة .

( طمن رقم ۹۷۳ لسنة ۸ ق - جلسة ٨/٢/١٩٦٤ )

# خابس عشر ــ رفض الادارة تبيول التيوريد

بقاعيية رقم (٧٤٩)

: 12\_4

رفض الادارة قبول التوريد الحاصل بعد المعاد والمخالف للمواصفات والاشتراطات المتفق عليها ، ورفضها اعادة التحليل بمعامل جهة اخرى — اتصال المتازعة فيه بالعقد بربته وما ينشا عن تنفيذه ويتغرع عنه — لا اثر فى هذا الشان لتكيف الاجراء الذى يتم به هذا الرفض سواء وصف باته مجرد اجراء او تصرف قانونى او قرار ادارى — عدم امكان الفصل فيه استقلالا عن المقد بتجريده منه واطراح ما تضمنه من شروط واحكام هى الرجع في تقدير سبائهة المتصرف موضوع المنازعة او تقرير عدم مشروعيته .

# ولخص الحسكم :

ان رغض الادارة تبول التوريد الحاصل بعد المعدد والمخالف المهواصفات والاشتراطات المتنق عليها ، وكذا رغضها اعادة التعليل بهمامل كاية الهندسة يكون كلامها تأثها على سببه المبرر له ، وقرار لجنة انفحص في هذا الشان هو قرار نهائي وفقا لنص البند ٩ من المادة ١٣٧ من لائصة المخازن والمستربات المصدق عليها من مجلس الوزراء في ٦ من يونيسة سنة ١٩٤٨ بعد أن اعتبده مدير السلاح ، وذلك كله بقطع النظر عن تكييف الإجراء الذي تم به هذا الرغض سواء وصف بأنه مجرد اجراء أو تصرف تانوني أو قرار اداري ، اذ أن المنازعة القائمة بشانه ، سواء كان مردها ورود البضاعة بعد المعدد في العقد للتوريد ، أو مخالفة هذه البضاعة للعينة أو للمواصفات المتنق عليها أو رغض اعادة التحليل بوساطة معامل كلية الندسة ، أنها هي منازعة تتصل بالعقد برمته وما ينشأ عن تنفيدة

ويتفرع عنه ، ولا يمكن الفصل فيها أيا كان وصفها أسستقلالا عن العقد بتجريدها منه وأطراح ما تضمنه من شروط وأحكام هي المرجع في تقدير سلامة التصرف موضوع المنازعة أو تقرير عدم مشروعيته .

( طعن رتم ۸۳۸ لسنة ۷ ق - جلسة ۱۹۲۳/۱/۱

قاعسدة رقسم ( ۷۵۰ )

المسطا:

اذا رفض المورد تبول الخصم الذى حددته الجهة الادارية اعبالا لمحكم المادة ١٣٧ من لائحة الماقصات والزايدات ، فانه يبتنع على جهة الادارة اجراؤه .

# ملخص الحسكم:

شرط تطبيق نص الملاة ١٢٧ من لائحة المناتصات والمزايدات على ما جرى به صريح حكمه أن يوافق المورد كتابة على تخفيض تبسة هذه الاصناف الموردة بنسبة ما تدره الفنيون المختصون لها مضافا اليه ضرامة ممادلة وبهراعاة تبهة هذه الاصناف السوقية ، فاذا لم يوافق المورد على ذلك كتابة فلا يكون أمامها ثبة مندوحة من رفض الاصناف الموردة عسلى خلاف المواصفات المتنق عليها ، ومطالبة المورد بسحبها والشراء من غيره على حسابه أو أنهاء التعاقد بالنسبة لهذه الاصناف ومصادرة التسامين بعا يوازى ١٠ / من تبهتها دون الاخلال بحق الجهسة الادارية في مطسالبته بالتعويض .

( طعن رقم ٧٦٣ لسنة ١٢ ق - جلسة ١٩٦٩/١/١

الفـــرع الرابــع

التمهد بالانتظام في الدراسة وخدية الحكومة

\_\_\_\_

أولا ... الطبيعة القانونية للتمهد بالتدريس

قاعسدة رقسم ( ٧٥١ )

### المسطا:

تعهد بالتدريس ... هو عقد ادارى توافرت فيه خصــالتص ومبيزات ، المقود الإدارية ،

### ملخص الحكم:

ان التعهد الصادر من المدعى عليها الأولى هو عقد ادارى توانرت فيه خصائص ومبيزات العقود الادارية — وقد التزبت بالتدريس لمدة خمس سنوابت عقب اتبام دراستها — وتضمنت شروطه النص على أنه فى هلة عدم تيامها بذلك لغير عذر مقبول تلتزم باداء ما أنفق من مصرونات على تعليمها .

( طمن رقم ۱۲۵۱ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۱۹۹۸/۲/۸۲ ) قاعدة رقـم ( ۷۰۷ )

## الجسما:

المقد المبرم مع الطالب المتطوع في الجيش الموقد في البعثة وعقد كفيله -- عقدان اداريان -- الفاء قرار الايفاد والزامه بالتفقات الدراسية.. بالتضاين مع الكفيل يرتب منازعة في عقد اداري •

#### والخص الحسكم:

ان المتدين اللذين أبرما مع المطعون ضدهما الطالب المتطوع في الجيش الموند في البعثة وكنيله هما عقدان اداريان توافرت غيهما خصدالص ومبيزات العقود الادارية لأن القصد منهما تسدير مرفق عام هو مرفق الجيش ولانهما يتضمان شروطا غير معروفة في القانون الخاص ، وقد نصت المدة الرابعة من القرار الاداري الرقم ١٣٦١ المؤرخ ٣١ من اكتسوبر سنة ١٩٥٥ على ضرورة توقيع طلب البعثة على عقد القطوع وفقا لاحكام المقلوع في الجيش كما يوقع صلك تعهد يتكلل بموجبه القيام بكافة الواجبات المغروضة عليه بموجب أحكام هذا القرار وتعديلاته كسا نصت المادة آن نفس القرار على أنه في حالة رسوب الطالب سنقين متقاليتين في صف وأحد يفسخ ألمقد ويسرح الطالب بعد أن يقوم بكافة ففقات مدة دراسته ، ومن ثم يكون القرار المطعون فيه الصادر من وزير الحربية بالغاء ابنساد المطعون ضده الثاني بجبسع المنقتات الدراسية وأن كان نصرفا اداريا سنده نصوص عقدين اداريين ومزكزا على أحكامها وليس الى سلطة عامة .

( طعن رقم ١٠٣ لسنة ٢ ق \_ جلسة ١١/٥/ ١٩٦١ )

قاعسدة رقسم ( ٧٥٢ )

#### : 12 41

الدرسة الثانوية للبريد ... كغالة الطالب في رد نفقات التعليم في حالة الفصل بسبب سوء السيرة ... المقد الاداري لا يلزم أن يكون مكتوبا ... تقدم الطالب للبدرسة يعني قبوله جمع شروطها .

# بلخص الحكم:

ان قرار رئيس الجهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء الدرسسة الثانوية للبريد حدد في المادة ( ٢ ) منه شروط القبول بالدرسسة الذكورة واشترط فيين يقبل بالمدرسسة عدة شروط منها سليما الا تقل سنه عند يهدم الدراسية عور ١٥ سسنة ولا تزيد على ١٨ سسنة ويكون لجلس ادارة المدرسة التجاوز في حدود سنتين بالنسبة للحد الاقصى عند الضرورة .

ثامنا « أن يقدم كفيلا مقتدرا يتعهد بالتضامن مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسية وكذلك ثبن الكتب والادوات التي تصرف للطالب والكافات الشهرية والمزايا المبنية التي تمنح له وذلك في حالة غصل الطالب بسبب سوء السيرة » ونصت المادة ( ١٩ ) على أن. يازم خريج المدرسة بالعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سسنوات من تاريخ تعيينه واذا رفض التعيين أو ترك الخدمة أو فصل تأديبيا قبل انتضاء المدة المفكورة الزم مع كعيله بالتضامن بأداء المبالغ المبينة بالفتسرة الثاينة من الملدة ( ٢.) ونصت المئدة ( ٢٠ ) على أن تصدر بترأر من وزير المواصلات اللائحة التنفيذية للمدرسة الثانوية للبريد وبتاريخ ٦ من نونمسبر سنة ١٩٦١ اصدر وزير المواصلات القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للبدرسة الثانوية للبريد وقد تضبن النص في الفقسرة ( د ) من المادة ( ٤ ) على أن يقدم لطالب الالتحاق بالمدرسة على استبارة خاصسة تعدها هيئة البريد بالأوراق الآتية : تعهد من الطالب وكنيله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعبل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات وباداء المبالغ المبينة في البند الثامن من المادة (٢) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ المسار اليه في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو غصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن ثم ولما كان نجل المدعى عليه وقد تقدم الانتصاق بالدرمسة الشانوية للبريد يكون في الواقع قد قبل جميسع ما نص عليه كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ والقرار الوزاري رقم ٢٥٥ لسئة ١٩٦١ المشار اليها ويكون بذلك قد نشأ بينه وبين هيئة البريد عقد اداري غير مكتوب اذ لا يشترط في العقد الاداري أن يكون دائما مكتوب وبنساء على هذا العقد في المكتوب التزم الطالب المذكور بجميع الالتزامات التي فرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسئة ١٩٦١ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ وسالي المذكر .

متى كان ذلك ما تقدم وكان المدعى عليه قد كقدل نجدله الطدالب بالمدرسة فيما التزم به هذا الاخير قبل المدرسة من عدم الاخلال بواجباته أو الانتطاع عن الدراسة فأن كمالة المدعى عليه على النحو السالف بيدانه تكون على سند من القانون اذ يوجد النزام اصلى نابع من العقد غير المكتوب الذي قام بين الطالب والمدرسة ، ثم ورد عليه كمالة المدعى عليه .

(طعنی رقمی ۷۱ه ، ۷۸ه لسنة ۱۵ ق ــ جلسة ۱۹۷۳/۱۲/۱۹ )

### قاعدة رقم ( ٧٥٤ )

### المسطا:

يشترط في المقد الادارى الذى يختص بالفصل في المازعات الفاشئة عنه القضاء الادارى بمجلس الدولة أن تكون جهة الادارة طرفا في المقدد وأن يتضبن شروطا غير مالوفة في القانون الخاص ـــ العلاقة الناشئة عن التمهد الذي يوقعه الموظف الموند في بعثة أو منحة عليية أو تدريبية بالمودة والممل لدى الجهة الموندة هي علاقة تتوافر فيها خصائص ومقومات المقود الادارية ــ الاثر المترتب على ذلك دخول المتازعة في شأن هذه الملاقة في اختصاص القضاء الاداري بمجلس الدولة .

### ملخص الحسكم :

ومن حيث أنه عن السبب الاول غانه لا يشترط في المقد الادارى ان يكون المتماقد مع الجهة الادارية من الموظفين المعوميين ، وانها يشترط في المقدد الادارى الذى يختص بالفصل في المنازعات الناشئة عنه القضاء الادارى بمجلس الدولة طبقا للمادة ، 1 بند حادى عشر من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، أن تكون جهة الادارة طرفا في المقد ، وأن يتضين شروطا غير مالوفة في القانون الخاص وقد جرى تضاء هذه المحكمة على تكييف الملاقة الناشئة عن التعهد الذى يوقعه الموظف الموقد في بعثة أو منحة علمية أو تدريبية بالعودة الى مصر فور انتهاء البعثة أو المنحة والعمل لذى الجهة الموقدة أو الجهة التي تحددها له مدة معينة ، بانها علاقة تتوافر فيها خصائص ومتومات العقود الاداري بمجلس الدولة ، ويضحى في شأن هذه العلاقة في اختصاص القضاء الادارى بمجلس الدولة ، ويضحى مهه السبب الأول للطعن غير قائم على الساس من القانون .

( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ١٩٨٥/٤/٩ )

### قاعدة رقم ( ٥٥٥ )

#### : المسطا

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ اسنة ١٩٦١ بانساء الدرسة الثانوية للبريد وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ اسنة ١٩٦١ باللاتحة الداخلية للمدرسة — التحاق الطالب بالمرسة دون نوقيعه على التعهد بخدمة الهيئة عقب تخرجه — متى نقدم الطالب للالتحاق بالمهد فانه يكون قد قبل جبيع ما نص عليه قرارى رئيس الجمهورية ووزير المواصلات — تكيف العلاقة بين الطالب والمهد — نشوء عقد أدارى مكتوب بين هيئة البريد والطالب — لا يشترط في العقد الادارى أن يكون مكتوب المتزام الطالب بناء على المقد غير الكتوب بجبيع الالتزامات التى فرضها قرار رئيس الجمهسورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير المواسلات رقم ١٩٥٠ شينة من المحكمة التاديية — اخلاله بالتزامه بالاستبرار في خدمة الهيئة مما يترتب عليه المترتب عليه المترتبه برد المنفقات طوال مدة الدراسة .

#### ملخص الحسكم:

انه ولئن كان المطمون ضده الاول لم يوقع على التعهد المشار اليه ، الا أن التزامه برد ما انفق عليه من مصروفات طوال دراسة ، يجد سنده فيها ورد بترار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦١ من احكام منظمة لملاتة المتحقين بالممهد بهيئة البريد ، اذ نص في المادة ١٨ على أنه « يلتزم خريج المدرسة بالعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعينه واذا رفض التعيين أو ترك الخنمة أو غصل تأديبيا قبل انقضاء المدة المنكورة الزم مع كميله بالتضامين بأداء — المبالغ المبينة بالفقرة الثامنة من المنكورة الروسة الطلب) .

وتد استقر قضاء هذه المحكة في حالات مبائلة على أنه متى تقدم الطالب اللاتحاق بالمهد غانه بذلك يكون قد قبل جبيع ما نص عليه كل من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المدرسة الثانوية للبريد وقرار وزير الواصلات رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة ويكون بنلك قد نشا بينه وبين هيئة البريد عقد ادارى غير مكترب اذ لا يشترط في المعتد الادارى أن يكون دائما مكتوبا ، وبناء على هذا العثد غير المكتسوبة النزام الطالب بجبيع الالتزامات التى غرضها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦١ وعلى هذا الوجه ، لسنة ١٩٦١ وعلى هذا الوجه ، واذ كان النابة أن المطعون ضده الاول بعد اذ تخرج في المهد وصدر واذ كان النابة بالعبل بالعبلة ، انتشاع عن عبله بها مها ترتب عليه احالته للمحكة التاديبية التى سـ قضت بفصله ، وبذلك غانه يكون قد أخل بالتزامة بالاستبرار في خدمة الهيئة وبالتالى غانه يلتزم بها تكدته الهيئة من نفقات عليه طوال مدة دراسته .

ومن حيث أنه عن ضهاته ورثة المطعون ضده الثاني للاول ، غثابت أن كل ما صدر عن مورثهم أن الطالب « معروف شخصيا وعلى ضهانته » . وهذه العبارة لا ينيد أكثر من معرفته للطالب فحسب ولا تنيد أن أرادته قد أتجهت ألى كمالة تتفيذ التراماته ، والألترام معه بالتضامن في رد ما أنفق عليه من مصروفات .

وان صبح القول بان هناك ثبة عقد غير مكتوب بين الطلبات والهيئة انتقد بطلبه الالتحاق بالمهد طلبا للحصول على الخدمة التطبيبية بغير مقابل سوى حكمة الهيئة للمدة المحدودة وطبقا للقواعد والشروط المنظبة لذلك ان صبح هذا القول في مجال العلاقة بما تضيئته من تحديد لحقوق والترامات كلا الطرفين ، فلا محل للقول بقيام مثل هذا المقد بالنسبة للخارج عنة وغير مستفيد منة ومن ثم غلا يسوغ الزابه بالترامات الكثيل الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ وتراز وزير المؤامنات رقم ١٥٥ المشال البيئة عالم وانه لم يصدر عنه ما يقيد أن ارادته قد الجهات الى عقد هذه المحالة ويؤدئ نفيد ان مصدر الترام المطمون ضده الاول هو القواعد التي تضابها عزال رئيس رئيس الجمهورية وقرار وزير المواصلات ، في حين لا يقوم الى الترام بضمان هذه الالترامات بالنسبة للاخر الا بتوقيع تمهد بذلك .

ومن حيث أنه لما تقدم يتضح أن الهيئة الطاعنة على حق غيبا طالبت به المطعون ضده الأول ... من رد الببلغ التي انفقتها عليه ومقددارها ١٤٣٥ جنبها و ١٧٨ مليما وانها على غير حق غيبا طلبت به ورثة المطعون ضده الثاني ، لذلك غانه يتمين الحكم بذلك ، وأذ كان الحكم المطعون غيه قد تضى على خلاف ذلك ، غانه يكون قد جاء مخالفا للقانون غيتمين الفاؤه .

ومن جيث أنه عند طلب الفوائد ، غلما كان المبلغ المطالب به معين المقدار عند الطلب وتأخر المدين في الوغاء به ، غين ثم تستحق عنه الفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد .

(طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٢٨ ق ــ جلسة ٢٣/١/١٩٨٥)

قاعسدة رقسم ( ٧٥٦ )

### الجــــدا :

تخاف عضو المتحة التدريية بارادته واغتياره في تنفيذ التزاهه بخدية الهيئة التي ارفدته في هذه المتحة طوال الدة المحددة في التمهد الموقع منه وانقطاعه عن العمل بدون عفر يترتب في ذبته القزام بالتمويضي يتبال في رد جميع ما انفق عليه من مبالغ ومرتبات ومصاريف بصفته عضوا في المحة ... لا مجال لاعمال نص المادة ٣١ من القيانون رقم ١١٢ السنة ١٩٥٩ بتنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمح وما يترتب على ذلك من تحديد مدة التزامه بخدمة الهيئة التابع لها على اساسي سنة عن كل سنتين قضاهما في المحة بدعوى ان التمهد الذي وقعه يتعارض مع حكم هذه المادة ... مما لا شك فيه انه طالما كانت المحة الدربيية التي اوقد فيها تحكيها نصوص عقد ادارى يتبال في التمهد غان هذا المقد يكون وحده الواجب التطبيق في هذا اللائل ... خصم ما يقابل المدة التي قضاها في خدمة الهيئة من المبالغ

<sup>( + 11 = -</sup> VI +)

المترم بردها بنتيجة تقاعسه في تنفيذ التزامه لا يستقيم بحال ما مع شروط المعقد الادارى ولا مع الطابع الخاص الذي تنسم به هذه الشروط بن حيث المعالمة بثناء المنطقة المرافق عام وتسنيره بفية ختبة اغزاضه وسد اختفياتها بن ذي التخصصات العبلية واصحاب الران العبلي كما لا يستقيم كذلك مع القواعد العابة في المسئولية المقدية التي توجب لدره مسئولية الدين عن التحويض الذي يقتضيه عدم وغاله بنفيذ التزامه عينا أن يثبت أنه استحال عليه تنفيذ هذا الالتزام بسبب أجنبي لا يد له فيه .

### المخص الحكم:

ومن حيث أن الثابت من الاوراق 6 أن المطمون ضده وقع في ١٩ من ديســـهبر ســـنة ١٩٨٦ تعهــدا بأن يتم منحتــه التدريبيـــة في تخصص الميكنة الزاراعية بدولة يوغسلانيا ، وأن يخدم الهيئة التابع لها أو اية جهة عامة اخرى توافق عليها الهيئة مدة لا تقل عن سبع سنوات من تاريخ عودته للبلاد عقب اتهاء المنحة وأن يرد جميع المساريف والنفقسات والرتبات التن تتحلها الهيلة أو الجهسة المولد البعا بسبب هذه المسلة اذا وقع منه اى اخلال بالتعهد المنكور أو بأى واجب تنرضه عليه التشريعات المنظمة أشئون البعثات والاجازات الدراسية والمنح ... وليس من شك في أن هذا الثمهة هؤ عقد اداري توانرت نبه خصائص ومبيزات العتود الادارية ، وأن المظامون ضده تذ التوم بمتتفساه بخذمة الهيئة التي اوندته في المتُحة لدة لا تقل عن نصبع سلوات ، الا أنه شكل من تلقاء نفستة عن تنفيذ التزامة عينا بانقطاعه عن العمل دون تصريح سابق أو عذر ، مما أدى ألى أبلاغ النيابة العامة لمخالفته أحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن أوامر التكليف التهتقشان الشريين خريجي الجامعات المرية باعتباره من الهندسين المُخَاصَدُونَ لِاحْتُكُمُ مِنْهُ التَّعَالَمِن ﴿ وَلَا يَكُنُ الْأَنْفُنَاءُ مِن الْمَهِلُ تَبُلُ انتشاءُ مدة البنبنع السنوات المئ تمه بأداء الطدمة ظؤالها بشنكل اخلالا بالنزامه ا وببراعاة أن التنفيذ العيني استحال على المطهون ضده لسبب راجع اليه ٤ غَلا مُنَّالًم، من الزامه بالتعويض ألنقدى الذي يتحدد على الوجه المبين في التعهد المُحْوَدُ عَلَيْهُ } برد جَبِيمُ المسأريف والربات التي أنفتت عليه بصفته عضوا في المنحة .

ومن حيث أنه لا محل أنا ذهب اليه الحكم المطعون نيه ، من اعمال نص الله ٢١ من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ متنظيم شئون البعثات والإجازات الدراسية والمتح ، وما نرتب على ذلك من تحديد مدة التزام الطعون ضده بخدية الهيئة التابع لها على أساس سنة عن كل سنتن تضاهها في المتحة التدريبية التي أوفد نيها المطعون ضده تحكيها نصوص عقد إداري يتبثل في التعهد المذكور ، قان هذا المقد يكون هو وحده الواجب التطبيق في هذا الشأن ، ويضاف الى ذلك أن نص المادة ٣١ سالفة الذكر يجرى كالآتى : « يلتزم عضو البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدية الجهة التي أوعدته أو أية جهة حكومية أخرى ترى الحاته بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية البعثات لمدة تحسب على اسساس سنتين عن كل سنة تفسياها في البعثة أو الاجازة الدراسية أو المنحة بخدمة الجهة التي أوغدته أو أية حهسة حكومية أخرى ترى الحاقه بها بالاتفاق مع اللجنة التنفيذية للبعثات لمدة تحسب على اساس سنتين عن كل سنة تضاها في البعثة أو الإحازة الدراسية ويجد · أقصى قدره ٧ سنوات لعضو البعثة ، ٥ سنوات لعضو الأجازة الدراسية الا اذا تضمنت شروط البعثة أو الإجازة الدراسية احكاما أخرى » ومؤدى ذلك أن النص المشار اليه من عداد النصوص الامرة بل يعتبر في حقيقته مكسلا بشروط الاتفاق الذي يحكم البعثة أو الاجازة الدراسية ، بحيث لا يجد مجاله في التطبيق الا في حالة وجود مثل هذه الشروط ، أما أذا وجدت سواء في . صورة تعهد أو غيره \_ كما في الحالة الماثلة \_ أضحى من المتعين النزول على مقتضاها والحكم بموجبها ،

ومن حيث أنه من ناحية أخرى ، نقد تنكب الحكم المطعون نبه جادة الصواب ، أن أقام قضاءه على خصم ما يقابل ألمدة التى قضاها المطعون ضده في خدمة الهيئة الطاعنة من المبالغ المزم بردها نتيجة تقاعست في تنفيذ النزامه \_ ذلك أن الاخذ بهذا ألمدا على اطلاقه لا يستقيم بحال ما مع شروط المقد الادارى الذى قامت عليه علاقة الطرفين ، ولا مع الطابع الخاص الذى تتسم به هذه الشروط من حيث أتصالها بنشاط مرفق عام وتسييره بمفية خدمة أغراضه وسد احتياجاته من ذوى التخصصات العلمية واصحاب

الران العبلى، كما لايستقيم كذلك مع القواعد العامة في المسئولية المقدية التي توجب لدرء مسئولية المدين عن التعويض الذي يقتضيه عدم وضائه بتنفيذ التزامه عينا ، أن يثبت أنه استحال عليه تنفيسذ هذا الالتزام بسبب اجنبي لا يد له نيه ولا دليل على ذلك اطلاقا في المنازعة المطروحة .

ومن حيث أنه في ضوء ما تقدم ، غلما كان المطعون ضده قد تخلف بارادته واختياره عن تغيد التزامه بخدمة الهيئة الطاعنة التي اوقدته في المنحلة التدريبية طوال المدة المحددة في التعهد الموقع منه وقدرها سبع سنوات ، وذلك بانقطاعه عن العمل دون عذر ، غانه يترتب في ذمته التزام بالتعويض يتمثل في رد جميع ما أنفق عليه من مبالغ ومرتبات ومصاريف بصفته عضاوا في المنحة .

ومن حيث أنه متى كان الامر كذلك ، وكان الحكم المطعون نيه تد ذهب، غير هذا المذهب بأن تضى بالزام المدعى عليه ببعض النتقات المشار اليها ، فاته يكون قد خالف صحيح حكم القاون ، ومن ثم يتمين القضاء بتعديله بالزام المدعى عليه بأن يؤدى الى الهيئة المدعية كامل هذه النفقات وقدرها ٩٧٥ جنيها و ١٠٨ مليها (خبسهائة وثلاثة وسبعون جنيها وستمائة وثبائية مليهات ) والغوائد القانونية بواقع ٤ //سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في أول يونية سنة ١٩٧٥ حتى تهام الوفاء ، مع الزامه بالمساريف والحاصلة في أول يونية سنة ١٩٧٥ حتى تهام الوفاء ، مع الزامه بالمساريف و

( طعن رتم ۱۷۲ لسنة ۲۶ ق ــ جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۹ )

# ثانيا \_ الالتزام بالكف\_الة

### قاعسدة رقسم ( ۷۵۷ )

#### : 12-41

اذا كان الثابت أن المدعى عليه الثانى قد تعهد بالوغاه بها المتزم به دون قيد أو شرط ودون تعليق تعهده على عدم وغاء المدين الاصلى غان كفالته والحالة هذه تكون كفالة تضابنية حسب تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٩٦٠ لسنة ١٩٦١ باللائحة السنة ١٩٦١ المشار اليه والقرار الوزارى رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية المدرسة الثانوية المريد بهم مقتضى ذلك أن هبيئة المريد تكون على حق في الرجوع على المدعى عليهما متضابنين الاول بصفته مدينا أصليا والثاني بصفته كنيلا متضابنا بالبالغ المستحقة لها •

### ملخص الحكم:

ان المدعى عليه الثانى ـ على ما تضينه التمهد الموقع منه ـ قد تمهد بوصفه كنيلا للطالب بأن يدفع الى هيئة البريد نفت التاب التعليم هذا الطالب وما اليها في حالة فصله من المدرسة لأى سبب من الاسباب المنوه عنها في التمهد ، والم كان الكنيل العالدة ٧٧ مدنى هو الذى يتمهد للدائن بأن يفى بالتزام ما اذا لم يف به المدين نفسه ، وكان المدعى عليه الثانى قد تمهد بالوفاء بما التزم به دون شمة قيد أو شرط ودون تعليق تمهده على عدم وفاء المدين الاصلى ، فان كتابته والحالة هذه تكون كفالة تضاينية حسبما تطلبه كل من القسرار الجمهورى رقم ، ١٦٦ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزارى رقم ٥٥٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما ، من أن يقدم طلب الالتحاق بالمدرسة كفيلا مقتدرا يتمهد بالنضاين معه برد النفقات آنفة الذكر في حالة الإخلال بالتزاماته .

وبن حيث أن متنضى با تقدم أن ثبة التزايا أصليا محله أستبرار المدعى عليه الاول في الدراسة بالمدرسة الى أن يتخرج منها ، والتزاما بديلاً محله دفع جميع ما أنفق عليه أذا لم يف بالتزامه الاصلى ، ولما كان المدعى عليه الأول ، الذي بلغ سن الرشد وانخل في الدعوى مثار الطعن الماثل ، قد انقطع عن الدراسة بالدرسة الثانوية بالبريد بمحض أرادته بسبب تطوعه في القوات البحرية \_ ونسي بسبب تحنيده احياريا حسبها ذهب. اليه دناع المدعى عليه الثاني نـ ونصل من المدرسة لانتطاعه عن المدرسة ، مان هيئة البريد تكون على حق في الرجوع الى المدعى عليهما متضامنين ، الاول بصفته مدينا أصليا والثاني بصفته كفيلا متضلهنا ، بالمبالغ المستحقة لها والتي لم يجادل المدعى عليهما في متدارها . ولما كان الامر كذلك وكان محل الالتزام هو دمم مبلغ من النقود معلوم المقدار تحدد بقيمة النفقات والمصروفات والمكافآت التي أنفقت على المدعى عليه الأول خلال السنتين الدراستين اللتين تضاهها بالدرسة ، وكان الثابت أن المدعى عليهها قد تأخر في الوفاء بالبالغ المسار اليها وقدرها ٢٦١ر٢٢ جنبها ، فانه يستحقى على هذا المبلغ نوائد تنونية بواقع ٤٪ سنوبا من تاريخ المطالبة التضائية الحاصلة في ٢٢ من الربل سنة ١٩٦٧ حتى الوغاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون نيه قد أخذ بغير هذا النظر غانه يكون. قد أخطأ في تطبيق القانون ، ومن ثم يتعين القضاء بالغائه والحكم عسلى. ما تقدم مع الزام المدعى عليهما المصروفات .

( طعن رقم ٧٤ لسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٧٦/١/٣١ )

قاعسدة رقسم ( ٧٥٨ )

البسدا :

كفالة ناقص الاهلية مع العلم بنقص الاهلية ... التزام الكفيل بها .

# بلغص الحسكم:

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٣٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المدرسة الشانوية للبريد حسد في المادة الثانيسة منه شروط القبسول بالمدرسة

المذكورة ومنها ما ورد بالفقرة سابعا من أن لا نقل سن الطسئالب في بداية الدراسة عن ١٥ سنة ولا تزيد على ١٨ سنة ويكون لجلس ادارة المدرسسة التحاوز في حدود سنتين بالنسبة للحد الاتمي عند الضرورة ، وما ورد مالفقرة ثابنا من أن يقدم الطالب كفيلا مقتدرا يتمهد بالتضامن مع الطسالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنبها عن كل سنة دراسية وكذلك ثمسن الكتب والادوات ألتى تصرف للطالب والمكانآت الشهرية والمزايا العينية التي تهنج له ، وذلك في حالة مصل الطالب بسبب سيوء السيرة ، كذلك نقد نصت المادة ١٩ على أن يلتزم خريج المدرسة بالعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه واذا رغض التعيين أو ترك الخدية أو غصل تاديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة التزم مع كفيله بالتضابن باداء المبالغ المبينة بالمقرة الثامنة من المادة (٢) . واستنادا على المادة .٢ التي تنص على أن يصدر بقرار من وزير المواصلات اللائحة للداخلية للمدرسة الثانوية للبريد اصدر وزير المواصلات القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائمية الداخلية للبدرسية ونصت المادة ٤ منهيا على أن يقدم الطالب طلب الالتجاق على استبارة خاصة تعدما هيئة البريد مصحوبة بعدة أوراق منها تعهد من الطالب وكفيله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات وبأداء المبالغ المبينة في البند الثامن من المادة ٢ من قرار رئيس الجمهسورية رتم ١٩٢٠ اسنة ١٩٦١ المشار اليه في حالة الاخلال بهددا الالتزام أو غصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السلوك .

ومن حيث أن الثابت أن المدعى عليه الاول تقدم للالتحاق بالمرسة الشانوية للبريد ، ومن ثم غانه يكون قد قبل ما نص عليسه قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ والقرار الوزارى رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ المشار اليهسا ، ونشساً بينه وبين هيئسة البريد عقد ادارى غير مكتوب ، اذ لا يشترط دائما في المقدد الادارى أن يكون مكتوبا ، وبموجهه هذا المقد يلتزم الطلقب المذكور بكافة الالتزامات التي غرضها القسرار الوزارى المذكوران ، كذلك غان المدعى عليه الشاتى يكون قد كمل ولده المدعى عليه الاول غيما القرم به قبل المدرسة من عدم يكون قد كمل ولده المدعى عليه الاول غيما القرم به قبل المدرسة من عدم

الاخلال بواجباته أو الانتطاع عن الدراسة وتكون هذه الكمالة قد تلهت على سند من القانون لوجود النزام أصلى نابع من المقد غير المكتوب الذى قام بين الطالب والمدرسة ، وتخضع هذه الكسالة لحسكم المادة ٧٧٧ من القانون المدنى أنتى نتتضى بأن « من كفسل النزام ناتص الاهليسة وكانت الكمالة بسبب نتص الاهليسة كان ملتزما بتنفيذ الالنزام أذا لم ينفسذه المدين المكتول » وواضح أن المدعى عليه الشانى وهو والد الطالب المذكور كان يعلم بتصر ولده وأنه كمله لهذا السبب ومن ثم تصح كمالته ويصسح الرجوع عليه .

وبن حيث أنه لا شبهة فى أن المدعى عليه الأول نصل من المدرسسة المنكورة بسبب انقطساعه عن الدراسة اكثر من خمسة عشر يوما ، ومن ثم يكون المدعى عليهما ملزمين باداء المصروفات المدرسية وقدرها خمسون جنيها والمكافات الشموية التى صرفت له وقدرها أربعة جنيهات ونلانهائة مليم وقيعة الزى المدرسي بوصفه من المزايا العينية وقدره عشرة جنيهات وثلاثهائة وأربعة وثمانون مليما ومجموع ذلك كله أربعة رستون جنيهسا وستمائة وأربعة وتسعون مليها .

( طعن رقم ۹۷۳ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٩٧٥/٢/١٥ )

### قاعدة رقيم ( ٧٥٩ )

### البسطا:

الاقرار المنضين تمهدا بسداد كافة المعروفات التى انفقتها الوزارة على طاقب بدار المعلمين اذا تخلف عن الاستبرار في الدراسة حتى يتخرج او الله الم يقم بالتدريس خلال الخبني سنوات التالية -- اذا كان النسابت ان المطعون ضده قد وقع الاقرار المشار اليه بصفته وصيا ونائيا عن شقيقه الطالب ، وكان هذا الطالب قد تدم هذا الاقرار عند التحاقه بدار المعلمين

ولم ينكر على شقيقه النوه عنه هذه الصفة ولم يحاول في ثبوت أيهها له واذا كانت الاوراق قد خلت في الوقت ذاته من دليل على نفى كليهها عنه غان الاقرار المتقدم يكون قد صدر سليها منتجا الاثاره بوصفه عقدا اداريا ابرم بين جهة الادارة والمطعون ضده من شاته أن يرتب في ثبته ما حواه من الترامات على الوجه سالف البيان — لا وجه للقول بان الوصلية لا تكون الا بقرار من المحكبة وأن المطعون ضده لم يقدم هذا القرار ومن ثم لا تكون له صفة في التوقيع على التمهد المشار اليه ولا يصبح لهذا التمهد اى اثر قبل الطالب الذى لم يوقع عليه — اساسي ذلك أنه متى كان المطعون ضده أقر بقيام هذه الصفة التحدد وهر ما لم يفعله بالاضافة الى أن المطعون ضده قد وقع هذا الاقرار صحته وهر ما لم يفعله بالاضافة الى أن المطعون ضده قد وقع هذا الاقرار ليس بصفته وصيا على شقيقه الطالب فحسب وانها بصفته ناتبا عنه كذلك الس رهدة الصفة الاخراء وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه وهذه الصفة الاخرة وحدها كانية لاضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه و

### ملخص الحكم:

من حيث أنه بأن من استقراء الاوراق أن المطعون ضده الثانى ...

.... قد التحق بالسنة الاولى ( القسسم الخسارجى ) بدار المعلمين 
بمحرم بك بالاسكندرية فى العام الدراسى ٦٤/٦٣ ، وقدم عند التحساقه 
يلادار اقرارا وقعه المطعون ضده الاول ... .. ( شسقيقه ) تعهد نميه 
يصنته وصيا ونائبا عن شتيته الطسالب القاصر المشار اليه بأنه أذا تخلف 
الطسالب عن الاسستمرار فى دراسته حتى تخرجه أو أذا لم يقم بالتدريس 
يعد تخرجه مدة الخبس سنوات التسالية مساشرة لاتبام دراسته بالدار 
أو تركها لاى عذر كان قبل أنهام دراسته وكذلك أذا فصل من الضدمة 
على حسب الشروط التى تقررها وزارة التربية والتعليم أو فصل من الدار 
خلال السنوات الخبس لاسباب تأديبية أو بقوة القسانون أو تركها لاى 
سسبب بأن يقوم بصفته بسداد كانة المصروفات التى انفتتها الوزارة 
على الطالب بواقع 10 جنيها عن كل سسفة دراسسية أو جزء منها للقسم 
على الطالب بواقع 10 جنيها عن كل سسفة دراسسية أو جزء منها للقسم

للخارجي ، وقد ذيل هذا الاقرار باقرار آخر وقعه المطعون ضده الاولى ذاقه أقر غيه بأن يكون بصفته الشخصية ضلبنا تنفيذ التمهد السسالف الذكر والمسادر منه بصفته وصبا على شقيقه الطالب القاصر المتقدم وسداد كافة الكبالغ المستحقة للوزارة نتيجة ذلك التمهد فور مطالبته بها .

بومن حيث أنه متى كان البادي من استعراض المتقدم أن المطعون ضدة الاول . . . . . وقد وقع الاقرار عنسد التحساقه بدار المعلمين آنفة الذكر استيفاء لشروط التبول به ولم ينكر على شتيقه المنوه عنه هسذه الصفة أو تلك ولم يحمادل في ثبوت أيهما له ، وأذ كانت الأوراق قعد خلت في الوقت ذاته من دليل على نفي كليهما عنه غان الاقرار المتقدم بكون قد مسدر سليما ومن ثم منتجا لآثاره ومقا القاتون وذلك بوصفه عقدا اداريا الرم بين جهة الإدارة والمطعون ضده الثاني من شأنه أن يرتب في نمتسه ما حواه من التزامات على الوجه سسالف البيان ولا اعتداد في هذا الشسأن بما ساته الحسكم المطعون من أن الوصاية لا تكون الا بقرار من المحكمة وأن المدعى الاول . . . . . لم بقدم هذا الاقرار ومن ثم لا تسكون له صفة في التوقيع على التمهد المشار اليه وبالتالي غلا يصبح لهذا التعهد أي أثر قبل المدعى عليه الثاني الذي لم يوقع عليه \_ لا اعتداد بذلك \_ لأنه فضللا على أن الثابت حسبها سلف البيسان أن المطعون ضده الأول . . . . . قد وقع الاقرار المشار اليه ليس بصفته وصيا على شقيقه « المطعون مسده الثاني » محسب وانها بصفته نائبا عنه كذلك وهذه الصفة الأخرة وحدها كانية في هذا الخصوص الضفاء الشرعية على التعهد المسار اليه طالما أن المطعون ضده الثاني تد ارتضى هذه النيابة عن شحيته بوصفه راعيها له وقائما على شنونه وذلك حين قدم ذلك التعهد استيفاء لشروط تسوله بالمعهد المتقدم ولم ينكرها حال بلوغه سن الرشب بها يعتبر قبولا ضهنيا لها مضللا على ذلك مجسرد عدم تقديم قرار الوصلية لا ينهض في ذاته وبحكم اللزوم دليلا متبولا على تخلف صفة الوصى عن المطعون ضده الاول أصلا أو انتفاءها عنه ذلك أنه متى كان قد أقر بقيسلم هذه الصفة له حين وقع التعهد محل المنازعة ممن ثم يلزمه هذا الاقرار ما لم يثبت عدم صحته وهو ما لم يفعله ، وأذ كان التعهد الذي وقعه المطعون خده الاول سواء

بصنته وصيا أو ناتبا عن المطمون ضده التاتي سليما في التانون على الوجه. الذي سلف بيانه عان الاترار الذي وقعه المطمون ضده الاول بصفته الشخصية بضمان تنفيذ التمهد الاول وهو التزام تابع للالتزام الاصلى يعتبر بدوره قالما على اساس سليم منتجا الاثاره .

( طعن رقم ٢٥٩ لسنة ١٦ق - جلسة ١١/١٥/١١/١٥ )

### قاعستة رقسم ( ٧٦٠ )

# المسطا:

توقيع المدعى على التمهد الخاص بالتدريس وهو ليس والدا أو وصيا على الطالب — اغتراض وكالته عن الطالب مادام الطالب لم يجحدها ... التزامه مع الطالب برد نفقات الدراسة .

# ملخص الحكم:

انه متى روعى أن هذا الشق من التعهد يتناول ... على ما تدل عليه مسيفته المعدة ... سلفا ... توقيع والد الطالب أو وليه أو الوصى عليه بحسب الاحوال ولم يكن المدعى عليه الشانى أحد هؤلاء بالنسبة للمدعى عليه الاحوال ولم يكن المدعى عليه الأعلى محل النيابة أو الوكالة وهى الوكالة التي لم يجحدها المدعى عليه الاول نبيا تعبه شخصيا الى المحكمة من منكرات ، بل انه أثر في هذه المذكرات بقيلم النزامه برد المحساريف التي انفتت عليه وذلك على ما هو مستفاد من طلبه اعفاءه منها أسوة بزيلاء له ذكر أسماءهم ، فأذا أضيف الى ذلك أنه التحق غملا بالدار في أعقاب التعهد الذي وقعه عنه المدعى عليه الثاني وهو التعهد الذي يتبخض لصالحه ذلك في مجموعه على أن المدعى عليه الثاني كان مأذونا من المدعى عليه الاول في التوقيع على التعهد نبابة عنه .

وبن حيث أنه بتى استقام تعهد المدعى عليه الاول على الوجه المتقدم نان التزام المدعى عليه الثانى كفالة هذا التعهد \_ وهو التزام تبعى \_ يقع صحيحا ، ولا يجدى المدعى عليه الثانى ما دائع به بن أنه لم يوقع قى الشق الثانى من التمهد الا على الجزء الخاص بتمهده يتفرغ الطالب للدراسة دون الجزء الخاص بالضمان ، ذلك أن هذا الشق وقد تناول غترتين احداهما خاصة بالكفالة والأخرى بالتمهد يتفرغ الطالب للدراسة ، الا أن الثابت أن المدعى عليه الثانى فيل هاتين الفترتين بتوقيع واحدد له في المكان المعد لتوقيع ولى الامر ، والذي لا مكان غيره — في هذا الشق من التمهد ، الامر الذي لا يدع مجالا للشك في أن التوقيع يتناول هذا الشسق بنقرتيه يؤكد ذلك ما أبداه المدعى عليه الثانى في محضر جلسسة ، الميو سنة ، ١٩٠ من استعداده لتقسيط المبلغ المطلوب ، بالاضافة الى ما ردده المدعى عليه الاول في مذكراته من الاشارة أن المدعى عليه الشاتى بوصفه ضابنا له .

( طعن رقم ١٩١ لسنة ٥٤٧ ق - جلسه ١٩٧٥/١/٥٧ )

# قاعسدة رقسم ( ٧٦١ )

#### المِسطا:

اذا كان الثابت ان الدعى عليها الاولى وقمت اقرارا تعهدت فيه بالالتزام بالخدية لذة خمس سنوات بعد تخرجها وقد وقع الى جانبها الدعى عليه الثانى ( والدها ) بصفته وليا طبيعيا على كريبته القاصر ولم يتضبن التمهد الذى وقعه كل منهما ما يفيد كفالة الدعى عليه الثانى المدعى عليها الزولى فاته ينتفى القول بان توقيع المدعى عليه الثانى ينطوى على تضاينة في آداد الالتزام وكفالة كريبته في اداء المبلغ المطلوب السلس ذلك انه تطبيقا لحكم المادة ٢٧٧ من القانون المدنى يجب أن يكون رضاء الكفيل بكفالة المدين رضاء واضحا لا غموض فيه المرف أثر التمهد في هذه الحالة الى المدعى عليها الزولى وحدها السلس ذلك أن الولاية نوع من انواع النيابة القانونية تحل فيها ارادة الولى محل ارادة القاصر مع انصراف الإثر

## ملخص الحسكم:

من حيث أن الثابت من الاوراق أن مجلس أدارة الهيئة العـــامة للسكك الحديدية كان قد وافق بجلسته المنعقدة في ١٨ من أبريل سنة ١٩٥١ على الحاق عشر فتيات من كريهات العاملين بالهيئة بهدرسة التبريض التابعة لمبرة محمد على بمصر القديمة لتعليمهن من التمسيريض تههيدا لتعيينهم عند اتهام انشاء المستشفى الجديدة 6 وعلى أن تكون مدة الدراسة ثلاث سنوات وان تدفع الهيئسة المنكورة للمدرسسة ثلاثة حنيهات شبهريا مقبابل غذاء وكساء ومبيت كل طالبسة بالدرسة واشترط للالتحاق بهذه المدرسة أن تكون الطالبة حاصلة على شهادة الابتدائية أو ما يعادلها والا يقل سنها عن ١٨ سسنة. ولا يزيد عن ٢١ سنة ، وأن توقع تعهدا تلتزم فيه بالخدية بعد تخرجها بيستشغى الهيئسة لمدة خيس سنوات على الاتل . وقد تقدمت المدعى عليها الاولى للالتحاق بهذه المدرسة ووقعت اترارا وتعهدا و تضبن التزامها بخدمة مستشفى الهيئة المذكورة بعد تخرجها وذلك لمدة خبس سنوات على الاتل ، كبسا وقع على الاقسرار المشار اليه ، المدعى عليه الثاني بوصفه « والد الطالبة وولى أمرها » وقد استبرت المدعى عليها الاولى في الدراسة مدة ٢٤ يوما ١ شهر ٣ سنة من ٢ بن بناير سنة ١٩٥٢ حتى ٢٦ بن نبراير سنة ١٩٥٥ ثم انقطعت عن الدراسة دون سبب أو عدر متبول ،

ومن حيث أن المادة ( ٧٧٣ ) من القانون المدنى على انه لا تثبت الكفالة الا بالكتابة ولو كان من الجائز البسات الالتزام الامسلى بالبينة ، مان متنفى ذلك أن يكون رضاء الكفيل بكسسالة المدين رضاء واضحا لا غموض غيه ، ولما كان التعهد الذي وقعه كل من المدعى عليها الاولى والمدعى عليه الثاني لم يتضمن ما يغيد كفالة المدعى عليه الثساني للمدعى عليها الاولى ، مانه لا يسموغ الامر كذلك التول بأن المدعى عليه الشاني قد كفل المدعى عليها الاولى في المبلغ المطلوب ، وينتغى تبعا لذلك الادعاء بأن توقيع المدعى عليها على التعهد المذكور ينطوى على تضامنهما في اداء الالتزام اخذا في الاعتبار أن الثابت أن المدعى عليه الشابي وتع التعهد بوصفه وليا على ابنته المدعى عليها الاولى الذي كانت قاصرا عندنذ .

ومن حيث أنه لما كان المدعى علية الثانى قد وقع التعهد المسسار "اليه بجانب توقيع كربيته المدعى عليها الاولى بصفته وليا طبيعيا عليها ، وكاتت الولاية نوعا من أنواع النيابة القانونية قط بها ارادة الولى مصل ارادة القاصر مع انصراف الاثر القانونى الى ذلك الاخير ، غان أثر التعهد ينسرف الى المدعى عليها الاولى وحدها ، واذ ذهب الحكم المطمون فيه غير هذا المذهب وقضى بالزام المدعى عليه الثانى بضمان المدعى عليها الاولى في اداء المبلغ المحكوم به غانه يكون خالف القانون ويتعين لذلك تعديله برغض الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثانى .

( طعن رقم ۸۲۱ لسنة ۱٦ ق ــ جلسة ۸۲۱ ( طعن رقم ۸۲۱ ا

# قاعسنة رقسم ( ٧٦٢ )

#### : المسالة

البحكية أن تتحقق من سلامة الاوراق دون حاجة الى الاجالة على خبي ، الم دغم الملها بالتزوير في تمهد الكثيل .

#### المخص الحسكم:

اذا ما طعن بالتزوير في تمهد الكفيل بالزامه بالتضاين مع الطسرف الاول في سداد النفقات والرواتب التي مرفت للاخير اثناء اجازته الدراسية ، فمن حق المحكمة في سبيل استجلاء الحقيقة أن تناقش الخصوم وكل من ورد توقيعه على التعهد المطعون فيه بالتزوير ، كما لها أن تجرى المساهاة في دعوى التزوير بنفسها دون الاستعانة بخبير ، أذ للقاضي أن يبنى قضاءه على ما يشاهده بنفسه في الاوراق المطعون فيها بالتزوير باعتباره مساحب التترير الاول في كل ما يتطق بوقائع الدعوى .

( طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٢٦ ق ـ جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٥ )

# ثاللًا ... الالتزام الاصلى والالتزام التبعى

# قاعسدة رقسم ( ٧٦٣ )

#### 

التحود برد نفقات التمليم بللدرسة الثانوية للبريد ... التوام اصلى على على الطالب والتوام تبعى عن التغيل ... قيام الاكترام الاصلى على على الطالب واو لم يصدر عنه تمهد مكتوب .

# ملقص العسكم :

أن توار رئيس أجمهورية رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المدرسسة الثانوية للبريد يحدد في المادة الثانية منه شروط التبول بالمدرسية ويشترط نيبن يتبل بها شروطا منها أن يقدم كنيلا مقتدرا يتعهد بالتضالين مع الطالب برد نفقات التعليم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سسنة دراسية وكذلك ثبن الكتب والادوات التي تصرف للطالب والمكانآت الشسيهرية والزايا العينية التي تبنح له ، وذلك في حالة نصل الطلباب سبب سوء السيرة ، وتنص المادة ١٩ على أن يلتزم خريج المدرسة بالعمل في هيئسة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، واذا رفض التعيين او ترك الخدمة او فصل تأديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة الزم مع كتيله بالتضامن بأداء المبلغ المبيئة بالفترة الثامنة من المادة الثانية سالفة الذكر ، وقد أصدر وزير المواصلات في ٦ من نونمبر سنة ١٩٦١ القرار رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة تضبن في النقرة ( د ) من المادة الرابعة منه أن يقدم الطالب طلب الانتحساق بالمدرسة على استمارة خاصة تعدماً هيئة البريد مصحوبة ببعض الاوراق منها تعهد من الطالب وكليله متضامتين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وباداء البائغ البينة في البند الثامن من المادة الثانية بن قرار رئيس الجمهورية مسالف الذكر في حالة الاخلال مهذا الالتزام أو مصل الطلب من المكرسة بسبب سوء السيرة .

وبن حيث أن المدعى عليسه وقد كنسل الطالب . . . . . . لدى تقديه للالتحاق بالدرسة الشبانوية للبريد في رد نفقات تطيبه وثبن ما يصرفه اليه من الكتب والادوات وما يهنح له من مكافآت ومزايا عينية ، اذا ما غصل بن الدراسة بسبب سوء السبرة أو الانقطاع عن المدرسة أو الرسوب المتكرر أو أذا رفض العبل بهيئة البريد مدة لا تقل عن خبس سنوات أوا غصل تاديبيا خلالها ، غان دلالة ذلك أن المدعى عليه قد كفل الطالب المذكور بناء على طلب هذا الاخير التزاما منه بها أوجبه القرار الجمهوري رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ في النقرة ثابنا من المادة الثانية منه سيسالفة البيان ، من أن يقدم طالب الالتجاق بهذه المدرسية كنيلا متندرا يتمهد بالتضامن معه برد النفقات المشار اليها اذا ما أخل بالتزاماته ، وما قضى به قسرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ أسنة ١٩٦١ في الفقرة ( د ) من المادة الرابعــة بنه المتقدم ذكرها والتي حبلت الطالب دون سيواه عبء التقدم بطلبه الالتحاق ممحوبا بتمهده وكنيله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا نقل عن خبس سنوات أو أداء البالغ المبينة في البند الثابن من المادة الثانية من القرار الجمهوري مسالف الذكر في حالة الاخلال بهذا الالتزام أو مصل الطالب لسوء سيره .

ومناد ذلك كله أن الطالب . . . . . هو الذي قدم المدعى عليه ليتعهد بالتضامن معه في تنفيذ الالتزام المذكور ، ومؤداه قيام الغزام اصلى على عاتق الطالب المذكور يلتزم بمقتضاه برد المبالغ اتفة الذكر الى هيئة البريد في حالة أخلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ وقرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ سالفا الذكر ، والتي رددها التعهد الموقع من المدعى عليه ، وهذا الالتزام وأن أم يكن والتي رددها التعهد الموال التي سلف بياتها - تقطع بقيامه أخذا في الاعتبار أنه وليد عقد اداري تكاملت له أركانه الاساسية ، وأن العقد الاداري لا بشترط أن يكون دائها مكتوبا ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون غيم قد جانبه الصواب فيها انتهى اليه من عدم وجود التزام أصلى على الطالب ومن أن كسالة المدعى عليه تكون من ثم غير قائمة لورودها على غير محل ،

( طعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ ق \_ طسة ١١/١١/١١)

# قاعستة رقسم ( ١٩١٤)

#### القسيدا :

اذًا كان الثابت أن الحمي عليه الثاني قد كفل الحمي الأول أدي تقديه الانتمال بالعرسة القانوية البريد في رد نفقات تمليبه وثبن الكتب والادوات وقيهة الكافات التي تهنج له \_ فصل من الدرسة بسبب سوء السبعية او الرسوب أو الانقطاع دون اخطار فأن دلالة ذلك أن الدعى عليه الثلق قد كفل المدعى عليه الاول بناء على طلب هذا الاخير التزامة بما اوجبه القرار الجبهوري رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء الدرسة الثانوية للبريد من ان يقدم طاقب الالتحاق بهذه المدرسة كفيلا يقدم طاقب الالتحاق بهذه المدرسة مقتدرا يتمهد بالتضاين ممه برد النفقات المشار اليها لذا لخل بالتزليه ... مفان غلك أن الدعى عليه الاول هو الذي قدم الدعى عليه الثاني ليتمهد بالتضالين معه في تنفيذ الالتزام المنكور ومن مؤداه قيام النزام اصلى على علتى الدعى عليه الاول يلتزم بمنتضاه برد المالغ انفة الذكر الى هيئة البريد في هالة أخلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري سالف الذكر ... هذا الاالزام وأن لم يكن مكتوبا الا أن قرائن الحال تقطع بقيابه ... اسابس ذلك أنه وليد عقد أداري تكابلت اركانه الإساسية وأن العقد الاداري لا يشترط دائما ان يكون مكتوبا .

# بلخص الحسكم :

ان الشابت بالاوراق أنه لدى النحاق المدعى عليه الاول ( . . . . . ) مُعْلَبُه بالمعرسة الثانوية للبريد ، وقع المدعى عليه النساني ( . . . . . ) في 17 من المتوبر سنة 1977 بوصفه وليا على الاول الاول عوضا عن والده المتوفى ، ورقة صدرت بطلب التحاق الطالب المذكور بالمدرسة وبينا بها

البيانات الخاصة به ، وأن سنه في اكتوبر سنة ١٩٦٢ خبسة عشر علما وسنة اشهر ويومان 6 وذيلت هذه الورقة بتعهد معنون بعبــــارة « تعهد الكنب المقتدر » تضبن ما نصه « اتمهد أنا . . . . . . الكنيل للطالب . . . . ، ، ، بان ادغم لهيئة البريد نفقات تطيبية وقدرها خبسة وعشرون جنبها عن كل سنة دراسية ، وكذلك ثبن الكتب والإدوات التي تصرف له وكذا المكانات الشهرية أو المزايا العينية التي تبنع له وذلك في حالة مصله من المدرسة لأحد الاسباب الآتية : (٣) الانقطاع عن الدراسة خمسة عشر يوما متتالية دون اخطار ، وكذلك في حالة عدم تيامه بتنفيذ الالتزام بالعمل بهيئة البريد مدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ تعيينه ، أو نصل نصلا تاديبيا تبل انتضاء المدة المنكورة ـ وفي ظهر هذه الورقة وقع المدعى عليه الثاني على اقرار آخر بتعهده بملاحظة مسلوك الطالب واخبار المدرسة في حالة انقطاعه عنها بسبب غيابه . وفي ٢٦ من اغسطس سينة ١٩٦٥ تررت المدرسة نصل المدعى عليه الأول بسبب انتطباعه عن الدرسة بعبورة متعبلة لدة زادت على خبسة عشر يوما ، وطالبت المدعى عليه الثاني في ١٥ من نبراير سنة ١٩٦٦ بالبالغ المستحقة بسبب عدم تنفيذ الالتزام المتعهد به ، وجبلتها ٢٦١ر٢٢ جنيها تبثلت في ١٨٦٠ جنيسه تيمة المكانات الشهرية و ٥٠١ر٢٧ جنيها ثبن ملابس رسمية و ٥٠ جنيها تفقات تطيم 6 فابتتم عن الوفاء .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٠ لسنة ١٩٦١ بانشاء المدرسة الثانوية للبريد يحدد في المادة الثانية منه شروط القبول بالمدرسة ويشترط غيبن يقبل بها شروطا منها أن يقدم كنيلا مقتدرا يتمهد بالتضامن مع الطالب بد نفقات القطيم وقدرها ٢٥ جنيها عن كل سنة دراسسية وكذلك ثبن الكتب والادوات التي تصرف للطالب ، والمكانات الشسهرية والمزايا العينية التي تمنع له ، وذلك في حالة قصل الطالب بسبب مسوء السيرة ، ونصت المادة ١٩ على أن يلزم خريج المدرسة بأن يعمل في هيئة البريد مدة لا تقل عن خبس سنوات من تاريخ تعيينه ، وأذا رفض التعيين أو ترك الخدية أو فصل تاديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة الزم مع كليسله بالتضامن باداء المبلغ المبينة بالمادة الثانية سالفة الذكر ، وقد أصسدر وزير المواصلات في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ القسرار رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للمدرسة الشانوية للبريد ، تضمن في الفقسرة (د) من

المادة الرابعة أن يقدم الطالب الاتصاق بالدرسة على استهارة خاصة تعدها هيئة البريد مصحوبة ببعض الاوراق منها تعهد من الطالب وكفيله متضامتين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وباداء المبالغ المبينة في البند الشابن في المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر في حالة الاخلال بهسذا الالتزام أو غصل الطالب من المدرسة بسبب سوء السيرة .

ومن حيث أن المدعى عليه الثاني وقد كفل المدعى عليه الاول لدى تتدمه للالتحاق بالمدرسة الثانوية للبريد في رد نفقات تعليمية وثهن الكتب والادوات وقيمة المكافآت والمزايا التي تبنح له ، اذ نصل من المدرسة بسبب سوء السيرة أو الرسوب سنتين متتالتين في سنة دراسية واجدة أو الانقطاع دون اخطار مدة خمسة عشر يوما متتالية ، أو أذا رفض العمسل بهيئة البريد مدة لا نقل عن خبس سنوات أو غصل تأديبيا قبل انقضاء المدة المذكورة ، مان دلالة ذلك أن المدعى عليه الثاني قد كفل المدعى عليه الاول بناء على طلب هذا الاخير التزايا منه بها أوجبه القسرار الجههوري رقم ١٦٢٠ لسنة ١٩٦١ في الفقرة ثابنا من المادة الثانية منه سالفة الذكر من أن يقدم طالب الالتحاق بهذه المدرسة كفيسلا مقتدرا يتمهد بالتفسياين معه برد النفقات المشار اليها اذا اخل بالتزاماته ، وما قضى به قرار وزير المواصلات رتم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ في الفترة ( د ) من المادة الرابعة منه المتقدم فكرها الني حملت الطالب دون سواه عبء التقدم بطلب الالتحاق مصحوبا بتعهده وكتيله متضامنين بالتزام الطالب بالانتظام في الدراسة والعمل بالهيئة بعد التخرج مدة لا تقل عن خمس سنوات أو أداء المسالغ المبينة في البند الثامن من المادة الثانية من القرار الجمهوري سالف الذكر في حالة الاخلال بالالتزام المشار اليه ، ومناد ذلك كله أن المدعى عليه الاول هو الذي تدم المدعى عليه الثاني ليتعهد بالتضابن معه في تنفيذ الالتزام المفكور ، ومن مؤداه تيام التزام أصلى على عاتق المدعى عليه الاول بلتزم بمقتضاه برد المبالغ آنفة الذكر الى هيئة البريد في حالة اخسلاله بالتزاماته التي نص عليها القرار الجمهوري سيالف الذكر ، وتلك التي تضبنها قرار وزير المواصلات رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٦١ والتعهد الذي وتعه المدعى عليه الثاني وهذا الالتزام وان لم يكن مكتوبا الا أن قرائن الحال على ما سلف بيانه تقطع بقيامه اخذا في الاعتبار أنه وليد عقد اداري تكالمت

الله الكاتمة الاساسية ، وأن المتد الادارى لا يشترط دانما أن يكون مكتوبًا . ويُفَلِّكُ يكون الحكم المطمون فيه قد جانب الصواب فيها أنتهى اليه من عكم. وجود التزام الصلى على المدعى عليه الأول يكتله المدعى عليه الثاني .

(طَفُن رَمْمَ ٤٤ لُسنة ١٦ ق ــ جلسة ١٩٧١/١/٢١ )

### قاعسدة رقسم ( ٧٦٥ )

# المستدان

التُفهد برد مصروفات دراسية بمعهد الملين الطائي الصناعي ... عدم توشيخ الطائي الصناعي ... عدم توشيخ الطائب على التعهد ... عدم وجود الاحة تازيه برد العمروفات الدراسية ... تمهد والد الطائب بطريق التضاين مع نجله بدفع مصروفات التعليم بهذا المهد في حالة الاخلال بالالتزام ... تعهده في هذا الشأن هو التزام اصلى تضليفي وليس التزام تعيد في هذا الشأن هو التزام اصلى تضليفي وليس التزام آخر ... التزام والد الطائب كبدين اصلى برد نفقات التدريس في الحالات الواردة بتفهده .

# ملخص الحسكم :

ومن حيث أنه بالنسبة إلى المدعى عليه الأول غانه لا تثريب على الحكم.
المطعون فيه حين قضى بعدم التزام المذكور بالتمهد مستندا في ذلك الى
عدم توقيعه عليه من غاحية والى عدم وجود لائحة تلزمه برد المحروفات
الدراسية من غاحية أخرى ، ولهذا غان ظروف الحال لا تكفى للقول بأن،
مجرد التحاقية بالمهد يعتبر موقفا قاطعا في دلالته على أنه أراد الالتزام
بالتعهد السالف بياته احكامه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ورثة المدعى عليه الثسانى ــ ومن بينهم. المدعى عليه الثسانى ــ ومن بينهم. المدعى عليه الأول ــ على حدة المحكمة تمول على توقيع مورثهم على التمهد وتلقفت عن أنكار هذا التوقيع الذي تم من جأنب محــامى هؤلاء الورثة لأنه بالرجوع الى اصل التمهد المودع بلف المدعى عليه الاول تبين أن توقيع.

الورث المذكور على التعهد قد شهد عليه اثنان من رجال الادارة (بطوح تليوبية) بأنه قد تم بالمسألة المالهما وصدق على توقيع الشاهدين المهور مركز طوخ بتوقيعه وبخاتم المركز وتحت تأشيرة « يعتبد تحت مسئولية الموقيين عاليه » وهذه كلها أمور تكنى للاقتناع بصحة أمضاء المورث على التعهد الذي جرت عباراته على النحو التالى « أتعهد بطيريق التضيامن مع نجلى . . . . . في الالتحييات بمعهد المهلمين بصفتى ، يدفع مصروفات التعليم بهذا المهد أذا لم يتم بالتدريس مدة الخيس سنوات التالية لاتسام الدراسة على حسب الشروط التي تقرها وزارة التربيسة والتعليم أو أذا الدراسة على حسب الشروط التي تقرها وزارة التربيسة والتعليم أو أذا أن المتزام المورث طبقا لعبارات التعهد الصريحة هو التزام تضيابني وليس التزاما تعيا (كمالة) يدور وجودا وعدما مع التزام تخر ، اي أن هيذا الورث مدين أصلى برد نفقات التدريس في الحالات الواردة في تعهده .

ومن حيث أنه يبين من ملف الدعى عليه الاول أنه تضى بالمهد سبع سنوات دراسية ، وأنه عين مدرسا عقب تخرجه بمدرسة نجع حمدى الصناعية بالقرار المعتبد بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٤ ورفع أسهه من الخدمة اعتبارا من ١٩٦٢/٣/١ لانقطاعه عن العبل أكثر من خيسة عشر يوما بدون الن وبهذا تتحقق الواقعة الموجبة لرد المصروفات الدراسية طبقا للتمهد وهي عدم خدمة الهوزارة مدة الخيس سنوات التالية مباشرة للتخرج وجبلة هذه المصروفات مائة واربعون جنيها بواقع عشرين جنيها عن كل سسنة دراسية أو جزء منها ومقدار هذه المصروفات موضح في النصف العلوى من الورقة المشتبلة على التعهد ، ويتمين بناء على ذلك الفاء الحكم المطمون غيه والزام ورثة المدعى عليه الثاني في حدود ما آل الى كل منهم من تركة مورثهم بأن يدفعوا للوزارة المدعية مبلغ مائة واربعين جنيها والفوائد التأنونية المستحقة عن هذا المبلغ بواقع ؟ لا سسانويا من تاريخ المطالبة التضائية به الحاصلة في ١٩٦٧/١٢/٢/ حتى تبام السداد والمصروفات ،

#### ماعسدة رقسم ( ٧١٦ )

#### : المسيدة :

تمهد بالانتظام في الدراسة وبالعمل في التدريس بعد التخرج ... توقيعه من شخص ليست له صفة في التوقيع نيابة عن الطالب ... لا يترتب عليه اي. التزام اصلى او تبعى .

# بلخص الصنكم :

انه وقد ثبت أن المدعى عليه الثانى ليس هو والد المدعى عليه الأول. ولا وليه الطبيعى ، وقد خلت الأوراق مما يدلعلى أن له أية صغة قانونية أخرى في التوقيع نيابة عنه على الاقرار محل المنازعة ، غان توقيعه على الاقرار المصار اليه بصغته والد المدعى عليه الأول ووليه الطبيعى ، لا يكون له أى أثر قانونى في حق هذا الأخير ، وبالتألى غليس ثبة عقد قد أنعقب بين المدعى عليه الأول وجهة الأدارة ، رتب في نجة المدعى عليه المنكور أى النزام تبل المحافظة المدعية ، بالانتظام في الدراسة أو بسحداد نفتقها تعليبية في حالة اخلاله بهذا الالتزام أو غصله ، ولا حجة في القول بقيام وكالة ضمنية من المدعى عليه الأول للمدعى عليه الثانى في التوقيع نيابة عنه عند التصاقه بدار المعلمين ، أذ أن المدعى عليه الأول لم يحضر في أى جلسة من الجلسات التي نظرت غيها الدعوى أو الطعن ، وليس له أي دناع غيهما ، بحن أن يستقاد منه أنه أذن للمدعى عليه الثانى في التوقيع نيابة عنه أو أنه أجاز توقيعه أو سلم بأى أثر له .

ومن حيث أن توقيع المدعى عليه الثانى على الاقرار محل المساوعة بصفته الشخصية باعتباره ضامنا يرتب في ذمته التزاما تبعيا هو ضمان تنفيذ التزام المدعى عليه الاول .

ومن حيث أنه وقد ثبت أنه ليس ثمسة النزام قسد ترتب في فمنسه متبجة هذا العقد قبل المحافظة المدعية 6 مان النزام المدعى عليه الشساني. وهو النزام تبعى لالنزام المدعى عليه الاول الاصلى ، يكون قد ورد على غير محل ومن ثم مهدو غير قائم قلونا أذ أن قيامه مرهون بقيام الالنزام الاسلم الذي يكله .

(طعن رتم ۱۳۷۸ لسنة ۱۳ ق ـ جلسة ۱۹۷۲/۳/۱۱)

#### قاعسدة رقسم ( ٧٦٧ )

#### : المسطا

تمهد بالانتظام في الدراسة وبالعمل في التدريس بعد التخرج ــ توقيعه من والدة الطالبة نيابة عنها وهي ليست وصية عليها ــ لا يترتب عليه اي التزام اصلى او تبعى .

# ملخص الحكم:

ان المدعى عليها الثقية بصنتها وليا طبيعيا على ابنتها المدعى عليها الاولى وقعت على التعهد السالف الذكر كبا وقعت بصنتها التسخصية على تعهد آخر بأنها تضبن تنفيذ التعهد المشار اليه اعلاه والعسادر منها بصنتها وليا على ابنتها القاصرة وسداد كافة المصروغات ، ولما كانت الولاية الطبيعية لا تكون الا للاب أو الجد أما الأم غلا تكون الا وصية على اولادها وليس في الاوراق ما يثبت صفة المدعى عليها الثانية كوصية على ابنتها المدعى عليها الثانية كوصية على ابنتها للدعى عليها الاولى وبذاك يكون التعهد الذي وقعته بهذه الصفة ليست له أية قيمة تأنونية ولا ينتج أي أثر في مواجهة المدعى عليها الاولى ، ويتمين لذلك عدم الاعتداد به ، وإذ كان التعهد الاصلى قد نقد قيمتسه القانونية غان التعهد الخساص بالضمان وهو تعهد تابع يصبح بالتالى عديم القيها .

( طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٤٢٨ )

# رابعا ... اعدار غير متبولة للانقطاع عن الدراسة

## قاعسدة رقسم ( ٧٦٨ )

#### المسطا:

تطوع الطالب في الجيش لا يعد سببا معبولا للتحال من التمهد بالزاتانة على الدراسة .

# والمسكم :

ولئن كان التطوع في الجيش شرمًا لا يدانيه شرف الا انه ليس من الاسباب القانونية المستطة للالتزام والقول بأن التطوع بالجيش يعتسبر مسببا متبولا يتطل به المدين من التزامه قد يدفع بأى مدين الى التطوع في الجيش تنصلا من الوفاء بالتزامه ويصبح من هذا الشرف وسسسيلة لتحتيق اهداف غير نبيلة ، هي التطل من الالتزامات ، ومن المجسسافاة الممريحة للمبادئ، التساتونية أن يتخسد الانسسان من عمله الاختيارى مبررا للخلال بالتزاماته .

ُ ( ظعن رقم ٣٤٩ لسنة ١١ ق -- جلسة ٢٠٠١/١٩٦٨ )

عامندة زقدم (٧٩٩)

#### : المسلما

تمهد الطالف بموامظة العراسة في معهد معين بمصافعة معينة ... انقطاعه عن الدراسة بهذا المهدد ... يعتبر اخلالا بتمهده ولو التحق بمعهد مماثل في محافظة اخرى .

#### ولخص الحكم:

أن تهد الدعى عليها الاول الدراسة لخبهة مرفق التعليم بعد تخرجه ، عبواصلة الدعى عليه الاول الدراسة لخبهة مرفق التعليم بعد تخرجه ، فإنها بواصلة الدراسة بدار المعلمين بشبين الكوم لخدية مرفق التعاليم بها ، اذ أن لكل مجافظة شخصيتها المعنوية المستتلة وميزانيتها الفاصلة بها ، ومن ثم قلا يمكن مسايرة الحكم المطعون نجه نهيا ذهب اليه من أن انتظام المدعى عليه الاول في الدراسة بكر الشسيخ يستط عنه التزامه بمواصلة الدراسة بشبين الكوم ، وما انتهى اليه ترتيبا على ذلك من أنه ليس هناك ثبة مخالفة لتعهد المدعى عليها الصريح بمواصلة المدعى عليسه للإيل الدراسة بشبين الكوم لفدية مرفق التعليم بهسا ، اذا التطسع عن الدراسة بشبين الكوم ليواصلها بعد انتطاع علم دراسي كابل بمحافظة كرر الشيخ .

(طمن رقم ١٥٠ لسنة ١٣٠ ق ... جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠ )

· قاعدة رقم ( ۷۷۰ )

# البسطا:

الانتظاع عن المبل بعد التمهد به عند الانتحاق بمدرسة مساعدات المرضات ... الانتزام برد هميع نفقات الدراسة لا يجوز اعتبار مرض الوالدة مبيدا لتخلف ابنتها عن التزامها بالممل .

#### ملخص الحكم:

انه يبين من الاطلاع على ملف خدمة المدعى عليها الاولى أنها عنسد التحاقها بمدرسة مساعدات المرضات التابعة لمستشفيات جابعة القساهرة وقعت تعهدا النزمت بموجبسه أن تعبل في وظيفسة مساعدة ممرضسة بمستشفيات جليعة القاهرة لمدة خيس سنوات على الاقل عقب حصولها على شنهادة مساعدة المرضة وفي خلاة اخلالها بهذا الالتزام تكون ملزمة

هي وولى أورها المدعى عليه الثاني بسيطريق التضامن برد جميسع المبالغ والنفقات التي صرفت عليها اثناء فترة دراستها بالتطبيق للمادة ( ٢٥ ) من لائحة بدرسة بساعدات المرضات . وقد وقع على هذا التعهد كذلك المدعى عليه الثاني بما يفيد تضابنه مع ابنته فيما التزمت به . وبتاريخ ٢٣ من نبرابر سنة ١٩٦٣ عينت المدعى عليها الاولى بوظيفة مساعدة موضة الا انها انقطعت عن العبل بدون اذن اعتبارا من ٣٠ من يونيسه سنة ١٩٦٤ تحرر بدير شئون العابلين في ٣ من سيسبتبير سنة ١٩٦٤م مذكرة رغمها الى مدير مستشفيات حامعسة القساهرة جاء فيهسأ أنه ورد من مستشفى المنيل الجامعي كتاب مؤرخًا ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٤م ينيـــد أن مساعدة المرضــة . . . . . انقطعت عن العمل اعتبارا من ٣٠ من يوليه سنة ١٩٦٤ وانتهت الذكرة الى طلب غصلها من الخسدية اعتبارا من تاريخ انقطاعها عن العمل سبب الفياب مدون عذر أكثر من عشرة أيام ومطالبتها بالمبالغ التي حصلت عليه اوالتكاليف التي أنفقت عليها أثناء الدراسة بالتطبيق للمادة ( ٢٥ ) من لائحة المدرسة المنكورة . وبتاريخ ٣ من سبتبر سنة ١٩٦٤ مسدر قرار مدير عام مستشنيات جامعة القاهرة بنصب المدعى عليها الاولى اعتبارا من ٣٠ من يوليسه سنة ١٩٦٤ تاريخ انقطاعها عن العمل بدون اذن . ويتاريخ ٩ من سسبتببر سنة ١٩٦٤ تقدم المدعى عليه الثاني ـ والد مساعدة المرضة المفكورة ـ بطلب أوضح نيه أن ابنته انقطعت عن العمسل بسبب اصسابته وأولاده بالحبى وكانت تتوم على خدبتهم جبيعا ٤ والنبس تبول هذا العذر واعادتها الى العبل وبعرض هذا الطلب مشفوعا بصحيفة حزاءات المذكورة التي تضبنت سبق توتيع جزاءا على المدعى عليها الاولى بسبب الانتطاع عن العمل بدون اذن على مدير عام المستشفيات قرر حفظ هذا الطلب .

ومن حيث أنه يبين حما تقدم أن المدعى عليها الاولى قد تخلفت عن تنفيذ التزامها عينيا باتقطاعها عن العمل بدون عذر لمدة أزيد من عشرة إيام متتالية الامر الذى أدى الى أنتهاء خدمتها .

ومن حيث أن الاصل أنه أذا استجال على المدين لسبب راجع اليسه أن ينفذ التزامه عينا حسكم عليه بالتعويض وأنه لا يعنيه من الالتزام، بالتمويض الا اثبات أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لا يد. له فيه وأن السبب الاجنبى اما أن يكون قوة قاهرة ليس من سسبيل الى دغمها أو أن يكون قمسلا خاطنسا من ذات الدائن أو ناتج عن فمسل الغير.

ومن حيث أن الاسباب التي تدرا المسئولية عن المدعى عليها الاولى منظفة في هذه الدعوى اذ الثابت انها وحدها وبارادتها قد امتنعت عن تنفييذ التزامها بانقطاعها عن العهل ومن ثم تلزم هي وولى امرها المدعى عليه الثاني بالتضامن بالتعويض النقدى ؛ ولا يفني المدعى عليهها التذرع ببرض اسرتها اذ فضلا عن أن هذا الرض — غيما لو صحح ذلك قد قلم عليه الحبولية بينها وبين أداء عملها فان جهة الادارة لم تقبل هذا المفر كذلك عليه الحيولية بينها وبين أداء عملها فان جهة الادارة لم تقبل هذا المفر كذلك لا يغيد المدعى عليها الاولى أن والدتها كانت مريضة بعرض خبيث وتوفيت منائرة به بعد ثبائي سنوات من فصلها ذلك لأن هذه الواقعة حتى لو صحت خبائن الى السبب الإجنبي أو القوة القاهرة التي تدرا المسئولية عنها بذاته سببا لدعم مسئوليتها العقدية التابعة من التمهد الذي وقعته حي بذاته سببا لدعم عليها الاولى بأن ترجع الى عملها مرة أخرى لا يصلح بذاته سببا لدعم عليه الثاني عند التحاقها بالمدرسة ذلك أن امادتها الى عملها هو من قبيل التعيين الجديد الذي نترخص نيه الجهة الادارية بما تراه بهنقا والصالح العام وحسن سير المرفق .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ما تقدم غان الحكم المطعون غيه قد ذهب غير هذا المذهب يكون قد خالف القانون ومن ثم ينعين القضاء بالغائه. وبالزام المدعى عليهما متضامنين بان يدغعا للمدعى بصفته مبلغ ٧٢٧٤٧٢ جنيها والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٦ من يناير مسنة ١٩٦٦ حتى تبهام المسداد مع الزامهسالما المسروفات .

( طعن رقم ٩٨٣ لسنة ١٥ ق \_ جلسة ٢٣/٢/١٩٧٤ )

### قاعبدة رقيم ( ٧٧١ )

#### : 12 48

تعهد الطالب باتبام دراسته وقيابه بالتتريس مدة محدودة بعد اتمامها 

التزامه مع ولى امره على وجه التضاين برد جبيع ما انفقته الوزارة في 
تعليه اذا ما انقطع عن الدراسة لفي عذر مقبول أو فصل لسبب تاديبي او 
إذا لم يقم بالتدريس المدة المحدة — فصله بسبب عدم ادار الرسوم المقررة 
وما الميها من المعروفات الاضافية — يعتبر بمثابة انقطاع عن الدراسة لفي 
عذر مقبول — اساس ذلك أن هذه الرسوم والمعروفات اجبسارية وعدم 
ادائها يرتب بصفة حتية فصل الطالب من المدرسة أذا لم يؤدها وفقا 
للقواعد التنظيمية السارية — احتجاج ولى أمر الطالب بفقره الشديد الذي 
منعه من سداد هذه الرسوم — لا يرفع مسئوليته مادام لم يثبت أن فقره 
يجمل أداء هذه الرسوم الاجبارية مستحيلا — وأنه حادث طارىء بعدد 
التمهد ، مستحيل الدفع ، غير محكن التوقع طبقا للتواعد العامة في المسئولية 
المقددة .

# ملخص الحسكم :

اذا كان الثابت من مطالعة التعهد الموقع عليه من المدعى عليه ونجله المسلمين الالتزام بأن يتم نجل المدعى عليه دراسته بعدرسة المسلمين العامة بالاسكندرية وأن يقوم بالتدريس مدة الخيس السنوات التسالية الاتهام دراسته بالمدرسة المنكورة وفي حالة اخلاله بهذا الالتزام بأن يخرج من المدرسة لمغذر غير مقبول قبل أيهام الدراسة أو ينصل منها الاسسباب تادييسة أو أذا لم يقم بالتدريس مدة الخيس المسنوات المنكورة يترتب في نبته مع المدعى عليه بطريق التضامين التزام آخر هو رد جيرسم ما انفقته الوزارة عليه بواقع خمسسة عشر جنيهما مصريا عن كل سسنة دراسية أو جزء منها للتسم الخارجي .

اذا كان ذلك وكان لا شبهة في أن القواعد التنظيبية التي كانت مسارية أبان واقعة الدعوى كانت تلزم طلبة المدرسة المذكورة باداء ثبن الزي العسكرى ورسسوم التابين الصحى والنشاط الاجتباعى وما اليها من المصروغات الاضائية وترتب بصفة حتية على عدم ادائها فصل الطالب الذي لم يؤدها من الدرسة فائه مادبت المدرسة بحسكم القواعد التنظيبية الذي لا تبلك الترتيس في فصل الالاسائية الأكثر لا تبلك الترتيس في فصل اللا الثلاسائية المتابئ لا يؤدي المتابئ التنظيم عليه الاتفاع عن الدراسة ومادامت تلك الرمسوم اجبسائية لا يجوز الاعفاء منها فان هدذا الانقطاع يعتبر أنه بقوة التسانون بغير عبول .

ومن ثم غاته مادام المدعى عليه لا ينازع فى أنه لم يؤد الرسوم سالفة البيان ، غانه يكون بصفته قد أخل بالنزام انهام الدراسة لأن عدم أداء تلك الرسوم يعتبر لما تقسم بمثابة الانقطاع عن الدراسنة بفير عفز مقبوبول ونتيجة لاخلاله بهذا الالنزام الاصلى يكون قد ترتب فى نبت بحسب التعهد المأخوذ عليه النزام آخر هو رد جبيع ما أنفقته الوزارة من مصروفات بواقع خمسة عشر جنيها مصريا عن كل سنة دراسية أو جزء منها .

ولا وجه لاحتجاج المدعى عليه بنقرة الشحيد ذلك بأن التاعدة العائة ان المسئولية المقتية لا ترتفع الا اذا أثبت المدين أن الالتزام قد استحال تنفيذه بسبب اجنبى لا يد له فيه كحادث مناجىء أو قوة قاهرة والمدعى عليه لم يثبت أن فقره الذى يدعيه يجعل أداءه للرسوم الاجبارية الدفع ، غير ممكن التوقع حومى خصائص الحادث المفاجىء والقحوة القاهرة بل أنه لا دليل اطلاقا على ادعاه من فقر شديد .

رِ ( طُمن رتم ۱۹۳/۶ لسنة ۷ ق - ۱۹۹۳/۶/۱۲ )

## قاعدة رقم ( ۷۷۲ )

#### : المسلمة

تمهد بالتريس ... التزام الطالب بدفع المروفات المدرسية اذا اخل بتمهده بالاستمرار في الدراسة واشتغاله بمهنة التدريس بحدارس وزارة التربية والتعليم بعد التخرج ... الرسوب المتكرر في فرقة واحدة المائد الى عدم ملامة استعداده الطبيعي لتوع معين من الدراسة ... اعتباره عذرا مقبولا ببرر الانقطاع عن الدراسة ويحل من الالتزام بدفع المصروفات المدرسية .

# ملخص الحسكم :

اذا كان الثابت أن المدعى عليها الاولى التحت طالسة بستجدة بالمهد في المسام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ فرسبت وبتيت للاعادة بالسينة الاولى في المام الدراسي ١٩٥٣/٥٢ فرسبت للبرة الثانية ، ولو لم تلغ اللائحسة التي كانت سيارية وتتلا لكانت قد فصلت من المهد لرسوبها سينتين في فرقة واحدة ولا ربب أن رسيوبها المتكرر عبلى هيذا النحو فليل واضح على اخفاقها في دراستها بالمهد ، وهو اخفاق ليس مرده الى تهاونها أو تكاسلها أو استخفافها أو خيبة ألمها في الالتحاق باحدى كليسات الجامعة لكن مرده الى عدم ملاعبة اسستعدادها الطبيعي لهيذا النوع من المواسنة وآية ذلك أنها أذا التحقت بمدرسة الخسيمي لهيذا النوع من النجاح في دراستها في تلك المرسية حتى لقد تخرجت غيها ، ومن ثم فان النجاح في دراستها في المهد ذلك الاختساق المبن ولت وجهها شطر دراسية تتلام واسيستعدادها الطبيعي ، غهى المتعدادها الطبيعي ، نهى المتعير الاختيار في هذا الانتجاه لاتها لن تجد لاسينعدادها الطبيعي ، تغير الو تبديلا .

ولما تتدم تكون المدعى عليها الأولى اذا انقطعت عن الدراسة بالمهد تد انقطعت عنها لعذر مقبول مها يحلها هى والمدعى عليه الثاتى من التزامهمسا مدتمع المعروفات المدرسية .

(طعن رقم ۲۰۱۱ لسنة ٦ تى ــ جلسة ٢٠/٦/١٩٦١)

#### قاعستة رقسم ( ۷۷۲ )

#### : اعسطا

تكرار الرسوب ليس عذرا للتحلل من اداء المصروفات الدراسية وليس دليلا على عدم استعداد الطالبة لهذا النوع من التعليم ... الترامها هي والكفيل باداء الصروفات .

# ملخص الحكم:

ان تضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تكرار الرسوب فى صف واحد لا يعتبر بذاته عذرا متبولا يحل الطالبة أو ولى أمرها من التزامها بدفع مصروفات التعليم التى انفتت على الطالبة خلال مدة دراستها أذ ما فصلت بسبب تفييها أكثر من خمصة عشر يوما .

ولا حجة نبيا ذهب اليه المدعى عليها وايدها نبيه الحكم المطعون 

نبيه من أن رسوب المدعى عليها الثانية المتكرر في دار المعلمات بالنيا 

يدل على استعدادها لهذا النوع من التعليم ذلك أنه ليس في الاوراق 

ما يغيد أن المدعى عليها الثانية قد سلكت بعد غصلها من الدار سسبيلا آخر 

من سبل التعليم ونجحت نبيه حتى يقال أن اخفاقها في الدراسة بالدار كان 

برده الى عدم ملاعة استعدادها الطبيعي لهذا النوع من الدراسة كسا 

لا يستقيم ما ذهب اليه المدعى عليها من أن اخفاق المدعى عليها الثانية 

في الدراسة بالدار مرده الى وجود قصور في استعدادها الذهني ؛ أذ لا 

بوجد ثهة دليل يؤيد ذلك بل أن الواقع يحضه غنجاح المدى عليها 

الثانية في دراستها السابقة على التحاقها بدار المطمات وانتقالها في دار 

المعلمات من السنة الأولى الى الثانية يقطع بعدم وجود قصور في استعدادها 

الذهني أذ لو كان هذا القصور موجودا لديها لما وصلت في مثل سنها الى 

السنة الثانية بدار المعلمات .

وتأسيسا على ما تقدم لا يكون هناك ثبة عذر مقبسول يحسل المدعى عليهما من الوفاء بالتراخهما متصابغين بعضح حساريف التعليم التى أنفقت على المدعى عليها الثانية خلال الاربع سنوات التى تضتها بدار المعلمات بالمنيا وقدرها ستون جنيها بواقع ١٥ جنيها عن كل سسنة والفسوائد التانونية عن هذا المبلغ بواقع ١٤ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاضلة في ١٢ من المسطس سنة ١٩٦٧ حتى تبام السداد باعتبار ان هذا المبلغ كان معلوم المعدار وقت المطالبة عبلا بنعى المادة ٢٢٦ من التعلون المدنى .

( طعن رقم ١٦٢ لسنة ١٥ ق ــ جلسة ١٨/٥/١٧٤ )

# قاعدة رقم ( ٧٧٤ ).

#### : المسطا

التزام الطالب بدغم المصرفات المدرسية الله الحل بتعهده بالاستبرار في الدراسة واشتفاله بمهنة التدريس بمنارس التربية والتعليم مدة معينة بعد التخرج - الاخلال به - الرسوب المتكرر في فرقة واحدة لا يعتبر عفرا مقبولا يعفى من المسئولية عن الإخلال بذلك الالتزام - لا يفي من الامو شيئا تطوح الطالب بعد فصله من الدواسة في الجيش -

# بلخص المحكم:

ان الفصل بسبب رسوب الطلب سنتين هراسسيتين متتالهين في فرقة واحدة أو بسبب عدم الانتظام في الدراسة والتفيب دون مهور الدة المنصوص عليها في لاتحة دور المعلمين والمعلمات ليسن مرده التي خطبة من حبة الادارة أو نعل الفير ولا يتوافر نبيه شروط الحادث الجبرى أو القوة القاهرة باعتبار أن هذا الفصل كان متوقع الحدوث وقت توقيس المقسد كاذ هو غصل تتضى به لائحة دور المعلمين والمعلمات وقد توقعه الطرفان «وارادت الادارة أن تجابه الضرر الذي يلحق بها أذا ما حتق هذا الفصل

لهذين السببين أو لغيرها من الاسباب غنضين النعهد الذي حدد التزامات المطعون ضدهما الزامهما في حالة غصل الطالب لأى عذر كان باداء تعويض يتبثل غيما انفتته الوزارة عليه من مصروغات خلال سنين الدراسسة التي يبضيها في دار الملمين ، ولذلك غان غصل الطالب والحالة هذه لا يسكون مرده الى سبب أجنبي مما يترتب عليه الاعفاء من المسئولية باداء التعويض المتنق عليه في العقد ، ولا يغير من الامر شيئا تطوع الطالب بعد غصسا بمدارس الجيش .

....

(طعن رقم ١٣٦٩ لسنة ١٢ ق ــ جلسة ٢/٣/٨/٢١)

# خلسا ــ اثبات عــنر الرض

#### فاغسدة رقسم ( ٧٧٥ )

#### البسطا:

التزام احد الطابة بدغع المروفات الدرسية عال اخالاته بتمهده بالاستبرار في الدراسة واشتغاله بمهنة التدريس ما قم يكن انقطاعه بعذر مقبول ... تقديمه شهادة مرضية محررة من طبيب خاص لتبرير الانقطاع عن الدراسة ... لا يجوز الاعتداد بها في مجال تقدير العذر المسقط للالتزام المشار الله ... اساس ذلك هو خضوع امثال هذا الطالب في اجازاتهم المرضية وتقرير لياقتهم للقوانين والتعليمات المنظمة الشئون الموظفين وذلك بمقتضى قدرار مجاس الوزراء الصادر في ١٩٥٥/٧/١٨٠

# بلخص الحسكم :

وافق مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٧/١٨ على تواعد معينسة للالتحساق بيعض الماهد التى تلتزم الحسكومة بتعيين خريجيها حتى لا يعساد الكثيف الطبى عند التعيين ، ومن منتفى هذه القواعد أن يضع هؤلاء في اجازاتهم المرضية وتقرير ليلتنهم للاستبرار في الدراسة للقوانين والتعليبات المنظبة المنبؤن الموظفين والمستخدمين ، ومتى كان الابر كذلك وكانت تلك القواعد بمثابة لائحة عامة تنظيبية متعلقة بحسن سير مرفق عام غانه لا مناص من اتباعها دون حاجة للنص عليها صراحة في المقد الادارى المبرم بين الملعون ضدهها والحكومة ، ومن ثم غانه كان يتعين على المطمون ضدده الأول الطالب بالمدرسة أن يتبع الإجراء المنصوص عليه ، غيها يتعلق بالكثسف الطلب والاجازات المرضية في القوانين والتعليبات المنظمة لشئون الموظفين وعلى ذلك غانه لا يجوز قبول شسهادة مرضية منه عن مرضده صادرة على

خلاف ما رسمه التانون في مثل هذه الحالة ... ذلك انه وان كان المرضه واتضة مادية يمكن اثباتها بكاعة الطرق الا انه متى وضحه المشرع تهاعد الملاقيات تمين اتباعها ، فلا يجوز للهطعون ضدهما اثبات المرضي بالشعادة الموضية تانونا كما لا يجوز لهذا السبب الاعتداد بها في مجال تقصدير العفني المستط للالتزام .

( طمن رقم ١١٣١ لسنة ٧ ق ــ جلسة ٥٥/٥/١٩٦٣ )

# قاعسدة رقسم ( ۱۷۷۷ )

# : اعسالا

اثبات مرض الطالب المسقط الالتزام ... يتمين ان يكون وفقا للقواعد التى قررها المشرع في هذا المصدد ... لا يجوز الاعتداد في هذا المجال بشهادة . مرضية مقدمة من طبيب خاص .

# بلخص الحــكم :

سبق لهذه المحكمة ان تفست بأن مجلس الوزراء وافق في 14 من يولية سنة ١٩٥٥ على تواعد معينة للالتحاق ببعض المعاهد التي تلتزم الحكومة بتعين خريجيها حتى لا يعاد الكتب الطبي عليهم عند التعيين ٤ ومن متنفى هذه القواعد ان يخفسع هؤلاء في اجازاتهم المرضية وتقسرير لياقتهم للاسستبرار في الدراسسة للقوانين والتعليمات المنظمة الشئون الموظفين ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت تلك القواعد بمثابة لائحة عالمة منظيبية متعلقة بحسن سير مرفق علم غانه لا مناص من اتباعها دون حاجة للنس عليها صراحة في العقد الادارى المبرم بين من يلتحقون بهدذه المعاهد والحكومة ، ومن ثم غانه يتمين عليهم أن يتبعوا الإجراءات المنصوص عليها سد غيها يتعلق بالكشف الطبي والإجازات المرضية — في القوانين والتعليمات المنظمة لشئون الموظفين ، وعلى ذلك غانه لا يجوز تبول شسهادة مرضية المنظمة لشئون مادرة على خلاف ما رسسمه القانون ، ذلك أنه وان كان

المرض واقعة مادية يمكن اثباتها بكافة الطرق الا أنه متى وضع المشرع وواعد للاثبات تعين اتباعها ، فلا يجوز اثبات المرض بالشمهادة المرضية تطوفة ، كما لا يجوز لهذا السبب الاعتداد بها في مجال تقرير العفر المعنى المسترقم ، ووادى ذلك أنه ما كان يجوز التعويل على الشسمهادة المرضية والمتحدة من المدعى عليها لاثبات مرض المدعى عليه الاول لانها عسادرة من طبيب خاص على خلاف ما رسمه التانون ، وبالتالى غانه لا يمكن قبول عقر المرض في تبرير انقطاع المدعى عليه المذكور عن مواصلة الدراسة عقر المرض في تبرير انقطاع المدعى عليه المذكور عن مواصلة الدراسة .

(طعن رقم ١٥٠ لسنة ١٣ ق ـ جلسة ١٨/٥/٢٠)

# سائسا ـــ النقل لا يســقط الالتزام طالما كان لجهة تتبع الشخص المنــوى المتزم قبله بالفــدة

# قاعدة رقم ( ۷۷۷ )

#### : 12-41

نقل المتعهد بخدمة الحكومة تبعا لتدبه للمبل بجهة اخرى لا يستط النزامه بالعمل طالما ثبت أن الجهنين شخص معنوى واحد والعمل يتي لحسابه ولصالحه لله طلب احالة الدعوى إلى التحقيق للثبات اخلال جهة والزرة بالتزامها لله ترخص المحكمة في اجابة هذا الطلب أو رفضه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها اللادلة المقدمة فيها لتتحقق فيها الذ؟ كان هذا الإثبات منتج في الدعوى من عدمه •

## منخص الحكم:

ومن حيث أن السبب التاتي للطعن مردود بأن التعهد الذي وتعه الطاعن وهو اساس المطالبة بنفتات البعثة ينص على الآتى ( . . . . . . فاتني اتعهد بالعمل لدى الصندوق بعد عودتى وعلى الآتل لدة لا تقل عن مدة تتفيد المهروع المذكور والانتهاء منه مع الهيئة المذكورة وفي حالة اخلالى بذلك فاتني اتعهد بسداد كانة المبالغ التى صرفت على في هذه البعثة للصندوق وكافة الالزامات المالية التى ترتبت عليها ) ومقتضى هذا التعهد الالتزام بسحات المبلغ التى صرفت على الطاعن سواء تحمل الصندوق هذه المبالغ من ميزانيته أو تحملتها هيئة التنبية الصناعية التابعة للامم المتحدة لحساب الصندوق وأن يعمل الطاعن لدى الصندوق أو في أى جهة تابعة للصندوق مثل مشروع تطوير الصناعات النسجية الذي يعتبر جزء من الصندوق ووحدة من وهداته ونتل الطاعن من المشروع تبعا لندبه للعبسل بالصندوق لا يستعط التزام ونتل الطاعن من المشروع تبعا لندبه للعبسل بالصندوق لا يستعط التزام

الطاعن بالعبل لأن المشروع والسندوق كليهبا شخص معنوى واحد والعبل. يتم لحسابه ولصافحه ،

ومن حيث أن عن السبب الثالث للطعن ، فمن المسلمات أن المحكسة ليست ملزمة باجابة المدعى إلى طلبه احالة الدعوى إلى التحقيق لانبسات أن جهة الادارة اخلت بالتزامها ، وأنها تترخص المحكة في اجابة هذا الطلب أو رغضه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وتقديرها للادلة المقدمة فيها وما اذا كان هذا الاثبات منتج في الدعوى من عدمه ، لذا يكون هذا السبب من أسباب الطعن غير مستند على أسباس من القانون ، هذا بالاضافة إلى أن الططاعن لم يبين وجه اخلال الصندوق بالتزاياته والتي طلب احالة الدعوى بثبائه الى التحقيق .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن الطاعن أخل بالتزامه بالعبال بالعبال بالعبال المستدوق المدة المحددة في تعهده الامر الذي يترتب عليه التزامه بأداء جميع المبالغ التي انفتت عليه في البعثة ، مان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى فلك يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ويتمين لذلك الحكم برغض الطعن. المائل مع الزام الطاعن بالمصروغات طبقا للمادة ١٨٤ مراغعات .

( طعن رقم ١١٩٥ لسنة ٢٨ ق ـ جلسة ١٩٨٥/٤/٩ )

# 

## قاصدة رقسم ( ۷۷۸ )

#### : 12 41

ارتكاب المابل مخالفة الثناء الفترة التي التزم فيها بالعبل بعد تعربيه -فصله من المخدمة جزاء تهذه المخالفة -- استحقاق الجهة الادارية للتعويش
عن الاخلال بالتعهد بالعبل -- اساس ذلك أنه حال بتصرفه المخاطىء دون
استجراره في العبل وفاء الالتزام الملقى على عائقه .

# ملخص العسكم :

بيين من الرجوع الى نص الاترار الذى وقعه المدعى عليه عند التحاقه بمركز تدريب مؤسستى النقل الداخلى والنقل البرى للركاب بالاقليم ، بمركز تدريب مؤسستى النقل الداخلى والنقل البرى للركاب بالاقليم ، ان عبارته تجرى كالآتى: « أتر أنه في حالة غصلى من المركز الاقطاعي عن الدراسة والتدريب بدون مبرر لمدة سسبعة أيام متصلة أو عشرة أيام متقطعة أو لسوء سلوكى أو لخروجى على التعليمات أو النظم والاوضاع المنظمة لسير العمل بالمركز أكون ملزما برد المهدد المنصرفة لى من المركز وبنفع مبسلغ ؟ جنيها عن كل شهر قضيته في التدريب وتعتبر كسدور الشهر في هذه الحالة شهرا كايلا / كما أقر أنى أقبل العمل سائقا بلحدى الشركات التابعة لمؤسستى النقل الداخلى والنقل البرى للركاب بالاتاليم وفي أي جهة بالجمهورية العربية المتحدة وذلك لمدة لا تقل عن ثلاث سفوات تبدأ من تاريخ تعييني بلحدى هذه الشركات بعد انتهاء عترة التدريب المقررة بالمركز واجتيازى لها بنجاح وفي حالة الإخلال بذلك أكون ملزما الداخلى ، وفي حالة نشوء المدرية المسابة للنقال الداخلى ، وفي حالة نشوء أخلال بهذه الالتزامات فيكون للمركز الحق في الخطة الإعراءات القانونية ضدى دون سابق انذار أو أعلان .

ومن حيث أن المستفاد من هذا الاقرار أن الدعى عليه القزم بالتزامين أولهما الاستمرار في الدراسة والتدريب وفقا للنظم النسارية بالمركز ، بحيث أذا انقطع عن الدراسة أو القدريب بدون عذر يلتزم برد مبلغ . ؟ جنيها عن كل شهر قضاه بالمركز ، وثانيهما أن يقبل بعد انتهاء تدريب العمل سائقا بالمؤسسة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات من تاريخ تعيينه ، غاذا أخل بتعهده هذا يلتزم بدفع مبلغ . ١٢ جنيهسا على سببل التعويض .

ومن حيث أن المدعى عليه وقد اجتاز غترة التدريب بالمركز بنجسان وتم الحاقه باحدى الشركات التابعة المؤسسة للعيسل سائقا بها ، غانه يخضع للنظم واللوائح التى تغظم سسير العمل بالشركة وبالمؤسسة وتلك التى تحكم المسلاقة بين العالم والجهة الادارية بحيث يكون خروجه على مقتضى هذه النظم واللوائح موجبا لمساءلته في الحدود الني رسمها القسانون للادارة وهي بصدد تسيير المرافق العامة .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المدعى عليه لم التزم الاه ولل الواجب مراعاتها في أدائه لعمله وخرج على مقتضى واجبات وظبينته وأخل بالنزاماتها الجوهرية ، وذلك بأن قاد السيارة وهي محملة ببضائع ملك الغير بسرعة تفوق الحدود المقررة وبذلك يستطع السيطرة على عجلة القيادة أو التوقف في الوقت المناسب مما أدى الى مقتل شخصين واحداث تلفيات بممثلكات الشركة يقدر بحوالي ٢٩٠ جنيها وتلفيات أخرى بالبضاعة المبلوكة للغير التي تنظها السيارة تقدر بحوالي ٢٠٠ جنيها ، وبن ثم غلم يكن أمام الشركة من سبيل أزاء هذه الرعونة وهذا الخطأ الجسيم الا أن تنصل المدعى عليه من الخدمة عقابا له ودرءا لما قد ينجم عن تكرار هذا الخطأ من أضرار بالازواح والاموال .

وبن حيث أن مفاد ما تقدم أن المدعى عليسه هو الذى حال بتصرفه الخاطىء دون استبراره في عمله وفاء للالتزام الملقى على عاتقه . بعد أن قامت المؤسسة بالاتفاق عليه مدة تدريبية ثم الحقته بالعمل سسائقا باحدى شركاتها ، وبن ثم غلا يقبل منه التفرع بأن المؤسسة ، وقد فصلته لخطئه الجسيم في عمله قد حالت بينسه وبين الاسستورار في ادائه مدة الشلات سنوات التي تعهد بخدمة المؤسسة خلالها ، وبالتالى غلا صحة لما أورده

الحكم المطعون هيه من أن المدعى عليه لم يخل بالتزامه طالما أن الشركة هى التي تسببت بقسرارها أنهاء خدمته في جعسل وفاته بهسذا الالتزام مستحيلا ، أنن أن استحالة استبراره في عمله ووفاته بالتزامه مردها الى خطئه الجسيم واخلاله بمتتفى واجبسات وظيفته والتزاماتها الجوهسرية ، مما كان يحتم أنهاء خدمته حفاظا على حسن سسير الممل وانتظامه بالمرفق الذى هو أهم المسئوليات الملقاة على عاتق الجهة الادارية ، والقول بفسير خلك مؤداه عرقلة سير المرافق العامة ، أذ يكون في وسع المتعهد تبسل الادارة أن يرتكب ما يعن له من مخالفات وهو مطبئن الى أن الادارة أن تستطيع أنهاء خدمته ، بحيث أذا أقدمت على ذلك كان هذا هو سبيله وذريعته إلى التحلل من التزامه ، وهو أمر لا يتفق وما يوجبه حسن النيسة في تنفيذ التعهدات ولا ما يلتبه واجب حسن تسيير المرافق العسامة على جهة الادارة من تبعات .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم يكون المدعى عليه هو الذى تسبب بخطئه الجسيم فى جمل استبراره فى ادائه لعمله امرا مستحيلا ، بعسد أن أرتات الادارة فى حدود سلطتها المخولة لها تانونا أن المسلحة العسامة تتنضى أنهاء خدرته على نحو ما سبق أيضساحه ، وبالتسابى يكون تد أخل بالتزامه ، ويحق للجهة الادارية أن ترجع عليسه بالتعويض حسبها جساء بالتعهد الموقع عليه بنه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم يكون الحكم المطعون نيه ، وقد ذهب غير هذا المذهب ، قد خالف التسانون وخطاً في تأويله وتطبيقه ، ويتمين لذلك القضاء بالفسائه ، وبالزام المدعى عليه بأن ردفع للمسدعى بصفته مبلغ ١٢٠ جنيها والفوائد القسانونية عن هذا المبلغ بواتع ٤٪ سنويا من تاريخ المطابة القضسائية الحاصلة في ١٣ من غبراير سنة ١٩٦٩ حتى تهام السداد مع الزامه بالمعروفات .

( طعن رقم ۱۲ لسنة ۱۷ ق - جلسة ۲۳/۳/۲۲۳ )

### قاعستة رقيم ( ٧٧٩ )

#### البسطا:

مركز تدريب مؤسستى الققل الداخلى والفقل البرى للركاب بالإقاليم ...
التمهد بالانتظام في الدراسة والتدريب والعمل مدة معينة ... ارتكاب المتزم
مخالفة تاديبية ادت الى فصله من الخدمة يعتبر اخلالا منه بالتزامه ... لا يجوز
للمدين أن يتخذ من عمله الاختياري ، أو خطئه مبررا للاعفاء من التزامه .

# ملخص الحسكم :

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أن المدعى عليه التحق بمركز تدريب مؤسستي النقال الداخلي والنقال البرى للركاب بالاقاليم ووقع تعهدا يقضى بانتظامه في الدراسة والتدريب وبتبوله العمل سائقا باحدى الشركات التابعة لمؤسستي النقل الداخلي والنقل البري للركاب بالإقاليم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تعبينه بالحسدي هذه الشركات بعد انتهاء فترة التدريب المقررة بالمركز واجتيازه لها بنجاح ، وفي حالة الاخلال بذلك يكون ملزما بدنع تعويض مالى قدره مائة وعشرون جنيها للمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي . وقد التحق المدعى عليه اثر اجتيازه مترة التدريب بخدمة شركة النيال العامة لنقل البضائع في ٣١ من يولية سنة ١٩٦٦ وانهيت خديته بها بناء على قرار اللجنة الثلاثيسة المنعقدة في ٢٣ من نوفيس سنة ١٩٦٦ بسبب ارتكامه حادثة قتل خطياً حيث برر المدعى عليه الحادثة بأنها تضاء وقدر بسبب عدم وجود فرامل مجاة بالسيارة ماضطر الى ايقامها مصادما عامود نور ، في حين أبدت الشركة أنه يعمل في غترة الاختبار وأن تقدير رئيسه الماشر عدم صلاحيته للمبل خاصة يوم الحادث في ١٩ من اكتوبر سنة ١٩٦٦ والناجم عن سرعة القسادة .

ومن حيث أن الاصل تانونا أنه أذا استحال على المدين لسبب يرجع البه تنفيذ التزامه عينا حاكم عليا بالتعويض ، ولا يعنيه من الالتزام

بالتعويض الا اثبات أن استحالة التنبيذ نشيات عن سبب اجنبي لا يد له. عيه وأن السبب الاجنبي أما أن يكون قوة قاهرة ليس من سبيل الى دمعها أو معلا خاطئا من ذات الدائن أو ماتجا عن عمل الغير.

ومن حيث أنه ثابت فيما تقدم أن المطعون ضده قارف من أسباب المخالفة التأديبية ما استوجب فصله من الخدبة قبل انتهاء مدة الشيلاث سنوات المحددة بالتمهد الأمر الذي يتأكد به تيام ركن الخطأ في جانبه بها يستتبعه من المسئولية مع انتفاء السبب الاجنبي ، ومن المجسافاة الصريحة للمباديء القانونية أن يتخذ الانسان من عمله الاختياري أو ترديه في الخطسا مبررا للاعفاء من التزامه . وليس فيما تردى فيه المطعون ضده من اوجه المخالفة ، ما ينبىء عن عدم صلاحيته اصلا لقيادة السيارات أو عدم ملاعبة استعداده الطبيعي لتلك المهمة مما قد يتذرع به سببا لاعفائه من التزامه بمتولة أنه لا يجد لاستعداده الطبيعي تغييرا أو تبديلا أذ الثابت وعلى النقيض من ذلك سبق اجتيازه بنجساح غترة التدريب بالركز وانها الامر مرده في الحقيقة شهادته بواجبات وظيفته واستحقاقه بمقتضياتها على وحه. تثبت معه مسئوليته العقدية وتتاكد أسبابها ، بما لا مندوحة معه وقد أخل بالزامه بالخدمة لمدة ثلاث سنوات من الزامه بتعهده اداء التعويض المالي المتنق عليه لوزارة المالية - التي حلت محل المؤسسة المصرية المالية للنتل الداخلي في حقوقها قانونا ... وقدره مائة وعشرون جنيها وفوائده القانونية بواقع ٤ / سنويا من تاريخ المطالبة التفسسائية الحاصلة في ٨ من مايو سنة ١٩٦٩ مع الزامه المعرومات .

وبن حيث أن الحكم المطمون فيه أذ قضى بغير ما تقدم فانها خالف حكم القانون بما يتمين معه القفاداء بالفائه والحكم للطاعنة بطلباتها على. ما تقدم .

( طعن رقم ١٣٦ لسنة ١٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩ )

# ثابنا - الانقطاع عن العبل بعد التعبين يعتبر فكولا عدرض الصودة اليسه لا يعفى من المسئولية

# قاعسدة رقسم ( ٧٨٠ )

#### المسنعا:

توقيع طالبة على تمهد عند التحاقها بمدرسة مساعدة المرضات بان تممل في وظيفة مساعدة معرضة لمدة خمس سنوات بعد تخرجها ــ انقطاعها عن الممل بعد تعيينها يعتبر نكولا عن تنفيذ الافتزام ــ مطالبتها باعادتها الى الممل مرة اخرى لا تعفيها من المسئولية .

# ملخص الحسكم:

ان الاسباب التى تدرا المسئولية عن الدعى عليها متخلفة في هدفه الدعوى اذ الشابت أنها هي وحدها وبارادتها قد تكاسلت عن تنفيذ النزامها عينا بانقطاعها عن العبل ومن ثم غليس من سبيل الا أن تلتزم بالتعويض النقدى ، ومطالبة المدعى عليها بأن ترجع لعبلها مرة أخرى ورغض الجهة الادارية اعادة تعيينها لا يصلح سببا لدفع مسئوليتها المقدية المتملة في التعهد الذي وقمته ، ذلك أن اعادتها الى عبلها هو من تبيل التعيين الجديد الذي تترخص غيه الجهة الادارية بما تراه متققا والصالح العلم وحسن سير المرفق ،

( طعن رقم ١٢٢٦ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١٢٢٧ ) ١٩٧١ )

#### قاعسدة رقسم ( ٧٨١ )

#### المسطا:

التمهد بالمبل المدة المحددة بالتمهد — انقطاع الموظف عن المبل دون. عدر مقبول اكثر من المدة القانونية مها يترتب عليه اعتباره مستقيلا يتحقق معه ركن الخطأ المستوجب المسئولية — ولا يدرا مسئولية الإخلال بالتمهد. عرض الرغبة من جديد في المودة الى العمل الذي استقال منه .

# ملخص الحكم:

انه ثابت من الاوراق أن المطعون عليها الاولى قد انقطعت عن العبل بدون عذر مقبول أكثر من المدة القــانونية مما حدا بالجــامعة الى غصلها قبل انتهاء مدة الخمس سنوات المحددة بالتمهد ، الأمر الذى ببين منه قيام ركن الخطا في جانبها المستوجب لمسئوليتها ولما كان التمهد الملخوذ على المذكورة يلزمها بالاستورار بالعمل في وظيفة مساعدة ممرضـــة بمستشفيات جلمعة القاهرة لمدة الخمس سنوات سالفة الذكر ، غان التزامها برد نفقات تعليمها يتحقق بمجرد اخلالها بالتمهد الموقع عليه منها ، ومن ثم غاتها تكون ملزمة هي وولى أمرها بطــريق التفـــامن برد جميـــع المبلغ والننتات التي أنفقت عليها أثناء مدة دراستها .

وبن حيث أنه قد تبين بما تقدم أن الاخلال بالتمهد قد وقع بن جاتب المطمون ضدها الاولى وبارادتها وحدها ، نبن ثم غلا يدرا عنها بسئولية هذا الاخلال أن تعسرض رغبتها بن جديد فى العودة الى العبسل الذى استقالت بنه ، لأن تلك الرغبة لم تصادف تبولا بن جهاة الادارة كها أن اعادة الداق المطمون ضدها بالعبل أنها هو أمر تترخص نبه جهة الادارة وقتا لما تراه محتقا للمصلحة العابة بها لا معتب عليها في هذا الشان .

( طمن رقم ١٧٧٤ لسنة ١٤ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٧١ )

# تأسما ــ الشتراط عنم الزواج

#### قاعسدة رقسم ( ۷۸۲ )

#### : 12 45

التمهد بالتدريس — اشتراطه عدم زواج الطالبة انشاء اشتفالها بالتدريس قبل مضى ثلاث سنوات من تاريخ تخرجها والا التزمت بدفع المصروفات المدرسية المتررة عليها — صحيح لا مخالفة فيه النظام المسام الماقلون — عدم اعتبار الزواج عذرا مقبولا بيرر الاعفاء من هذا الالتزام — استقط الالتزام لا يكون الا في هالة القوة القاهرة وهي هالة لا تقوم الا بمسد المتحد يستحيل معها ننفيذ الالتزام ولا يدفعها المنزم — عدم استطاعته الجبع بين العمل وواجبات الحياة الزوجية لا بيرر اسقاط المسئولية ، اذ من المجافاة الصريحة تلقادن أن يتخذ الانسان من عمله مبررا او عذرا الاخلال بالتزاماته،

# ملخص الحكم:

ان اشتراط عدم الزواج تبل مضى ثلاث سنوات والقول بان مشل هذا الشرط مخالف للنظسام العسام لأن فيه حجرا على الحسرية الشخصية التى كلها الدستور مردود عليه بأن الزواج هو حق من الحقسوق التي يصح أن ترد عليها بعض القيود — فاذا رأت الوزارة أن تضمن المقد الذى ابرمته مع المطعون عليها الاولى قيدا على حريتها في الزواج لمدة معينسة لاعتبارات من الصساح العام ارتاتها غليس في ذلك أى خروج على النظسام العسام أو مخالفة للقاتون خصوصا وأن الالتزام في حالة هذا الشرط ينتقسل على مبلغ من المال هو قيمة المصروفات المدرسية التي انفقت على الطالب اثناء الدراسة ، وفي التشريع المصرى كشير من القياود التي ترد على حق الزواج — واما ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه بأن الزواج عدر مقول بير عدم قيام المطعون عليها الاولى بعدم تنفيذ تعهدها أو عدم

المترام المتد مان ذلك القول لا يستقيم مع شروط المقد الاداري السذي قامت عليه علاقة الطرمين ولا الطابع الخاص الذي انسبت به تلك الشروط ، قالا يصح مخالفة أحد هذه الشروط ثم اعتبار هذه المخسالفة صندا أو عذرا يعلى من الالتزام وكتاعدة اساسية في الالتزامات سيواء كان منشؤها عقدا اداريا خاصا نان الاستقاط لا يكون الا في حسالة الغوة القاهرة وهي حالة تقسوم بعد العقد يستحيل معها تنفيذ الالتزام وليس للملتزم بد ميها وهو الأمر الذي يتمسارض تهلها مع ما ذهبت اليسه محكمة الكفساء الاداري على النحو المسار اليه ، فكون المطعون عليها الأولى - على حد عولها - لا تستطيع الجمع بين العمل وبين واجبسات الحيساة الزوجية مما تبرر معه استقاط مسئولياتها اطلاقا المينة في العقد ، مان هذه المصلة ليست من الاسباب القانونية المستطة للالتزام ، لأن الأمر في ذلك لا يخسرج عن كونها قد فاضلت من مصلحتين فرحجت لدمسا احداهما على الأخرى ماختارت الزواج اثناء الحظر المنروض عليها ميه وتركت العمل تبل الأجل المحدد لذلك ، وليس من سبيل لاجبارها على العبسل وكل ما للادارة من حقوق قبلها هي استرداد المصروفات التي انفقتها عليها اثناء الدراسة طبقا للتعهد الموقعسة عليه ومن المجافاة الصريحة للقاتون أن يتخذ الانسان من عمله مبررا أو عدرا للاخلال بالتزاماته .

( طعن رتم ١٤٦٩ لسنة ٦ ق -- جلسة ٢٠/٤/٢٠ )

# قاعــدة رقــم ( ۷۸۳ )

#### المسطا:

قبول الجهة الادارية للمستر الذى ابدى عن عدم القيسام بمواصلة التدريس للمدة المتفق عيها بسبب الزواج ... ينطوى على تفسير المقد على وجه اعتبر معه الزواج معنيا من المسلولية عن عدم مواصلة التدريس ... لا يجوز لاحد الطرفين بعد ذلك ان يعدل عن هذا التفسير الى تفسير آخر مخالف ... لا يفير من ذلك كون الإدارة تاثرت لدى اعتفاقها لهذا التفسيسير مخالف محكهة القضاء الادارى التى عدات عنها بعد ذلك ،

#### ملخص العكم:

ان تبول الجهة الادارية العنر الذي ابدته المدعى عليها عن عدم. 

قيامها بمواصلة التدريس ، وقد أبدى هذا العنر استنادا الى أحد شروط 
المقد المبرم مع المدعى عليها الاولى — ينطوى فى الواقع من الامر عسلى 
تنسير لهذا الشرط على رجه اعتبر معه الزواج عنرا معنيا من المسئولية 
عن عدم مواصلة التدريس وهذا التنسير الذي اعتنقه الطرفان لا يخرج 
عن كونه كشما عن النية المستركة التي التقى عندها الطرفان بحيث 
يعتبر المقد مفسرا على هذا الوجه الذي تحتبله شروطه مكسلة بقواعد 
المرف والعدالة ملزما لهما معا غلا يجوز الاحدهما بارادته المنفردة أن يخرج 
عنه أو أن يعدل عنه إلى تنسير آخر مخلف له .

واذا كانت الجهة الادارية تد تاثرت في الآخذ بهسذا التفسير بما كان قد صدر من محكمة القضاء الادارى من أحكام في هذا الشأن سوهو ما لا تثريب عليها فيه سفان عدول هذا القضاء عن التفسير الذي جرى عليسه فترة من الزمن ليس من شأنه اهدار ما انجهت اليسه ارادة الطسرفين في صدد تفسير العقد المبرم مع المدعى ، اذ العبرة بالقضاء الاول الذي يعتبر مكلا لارادتيهما ومحددا لمضمون النزام المدعى عليها طبقا للنية المشستركة للطرفين ، فهذا القضاء يعتبر على هذا الوجه تفسسيرا لهذه النية مكسلا للرادة .

( طعن رقم ١٢٥٤ سنة ١٢ ق ــ جلسة ٢٢/٢/٨١٩ )

# عَلِيْهِ أَبِ خَرْوِجٍ هِهَ الأَدَارَةِ عَلَى مَا يَعَلَقُتَ عَلَيْهِ

#### قاعستة رقسم ( ٧٨٤ )

#### : المسلا

التحاق طالب يقيم بسوهاج بمدرسة المعليين العامة بسوهاج وتمهده بالاستعرار في الدراسة الى ان يتخرج وان يقوم بالتدريس مدة الخمس سنوات التالية لاتمام الدراسة — الفاء الفرقة المتيد بها الطالب ونقل تلاميذها الى مدرسة المعلين باسبوط — يعتبر خروجا من جهة الادارة بارادتها المفردة على شروط ما تماندت عليه يقابله حق الطالب في التحلل من التزامه بالام بتدراسة .

#### ملخص الحسكم :

الثابت أن المدعى عليه الأول التزم بأن يلتحق بمدرسة المطمين المامة بمدينة سوهاج على وجه التخصص وبأن يستعر في الدراسة بهذه المدرسة حتى يتخرج بنها ، وأنه الحق بها عملا بالمرحلة الاعدادية وكان من تلاميسة القسم الخارجي بها بمراعاة أنه ووالده يقيبان بمدينة سسوهاج ، وأنه نفذ التزامه بالاستعرار في الدراسسة بالمدرسة المذكورة طيلة أربع سسنوات دراسية ولم ينقطع عن الدراسة الا عندما الفت الجهة الادارية الفرقة الثانية الاعدادية بمدرسة المعلمين بمسوهاج — اعتبارا من بدء المسلم الدراسي الموارية المعلمين المعالمة بمدينة السيوط .

ان مفاد ما تقدم أن التزام المدعى عليهما بتنفيذ ما تعهدا به منسوطا بأن تكون دراستة المدعى عليه الاول بمدرسة المعلمين العامة بسوهاج دون

(م ۷۹ – ج ۱۸)

سواها الى ان يتخرج منها ، واذ اظلت الجهسة الادارية بما التزمت به فى هذا الشان ونقلت المدعى عليه الاولى الى مدرسة المعليين بأسيوط ، دون الحصول على موافقته او على تعهد جديد منه بالاستبرار فى الدراسة بهسذه المدرسة ، ماتها تكون قد خرجت بارادتها المنفردة على شروط ما تمساقدت عليسه يقابله حق المدعى عليه الاول فى التحلل من التزامه بالاسستبرار فى الدراسة بما لا وجه معه للنمى عليه بأنه أخل بالتزاماته المقدية ، ويكون انتطاعه عن الدراسة بمدرسة المعلمين بأسيوط والامر كذلك له ما ببرره قاتونا .

(طعن رتم ۲۲۷ لسنة ١٥٦ ق \_ جلسة ١٩٧٢/١٢/٢)

هادى عشر ــ ترافى جهة الادارة في التعيين يعفى من الالتزام

قاعسدة رقسم ( ٧٨٥ )

: اعسطه

تراخى الجهة الادارية في تميين من تعهد بالتدريس يطه من التزامه .

# ملخص العسكم :

ان التزام المدعى عليه الاول بالتدريس على الوجه الذى تضبئه تعهده يقابله بحكم اللزوم التزام يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم بتعيينه في احدى مدارسها غور تخرجه من كلية التربية أو بعد ذلك بعدة معقدولة أذ أن قيسام المدعى عليه الاول بتنفيذ التزامه منوط بتيسام جههة الادارة بتمكينه من اداء العمل وذلك بتعيينه في الوظيفة التي تعهد بالتيام باعمالها مدة الثلاث سنوات التالية لتخرجه مباشرة غاذا لم تقم الوزارة بتمكينه من تنفيسة ما التزم به أو تراخت في ذلك بدة غير معقولة غاته لا تثريب على المدعى عليه الاول أن يتحلل هو الآخر من التزامه وأن يضرب صفحا عن طلب جاءه بالتعيين متأخرا بعد مخي مدة تزيد على السنة بعدد اتهام طلب جاء بالتعيين متأخرا بعد مخي مدة تزيد على السنة بعدد اتهام داراسسته .

( طعن رتم ١٧) لسنة ١١ ق - جلسة ١/٩/٧/١ )

قاعسنة رقسم ( ٧٨٧ )

#### البـــدا :

تقامس جهة الادارة عن تطين المتمهدة بالتدريس بمد تخرجها يسقط التمهد ... الاشتقال بالتدريس بمد ذلك لا يترتب عليه أحياء التمهــد يمدر سقوطه .

#### يلخص الصكم:

ان الثابت من الاوراق ان الدعى عليها الاولى وتعت تعهدا في مايو.

مسنة ١٩٥٨ التزمت فيه بضمانة المرحوم ٠٠٠٠٠ ان تتابع الدراسسة في المعهد العسالى للتدبير المنزلى بطبية الزيتون حتى التضرج فيسه )

وأن تقوم بعسد اتبام الدراسسة فيه بالاستفال بمهنة التنويس بالمدارس التبعة لوزارة التربية والتعليم أو بالمدارس التي تختسارها لمدة الخمس مسنوات التالية مبشرة لتخرجها وانه في حالة اخلالها بشرط من هسذه الشروط تلتزم بدفع المصروفات المدرسية المقسررة بواقع عشرين جنيها الشروط تلزم بدفع المصروفات المدرسية تضتها في المعهد وقد المضت محريا للقسم الخارجي عن كل سنة دراسية قضتها في المعهد وقد المضت عنيها الاولى في المعهسد أربع سنوات وتخرجت في عام ١٩٥٨ ثم عيث مدرسة تدبير منزلي بمدرسة بني مزار الاعدادية بنسبات في ١٨ من مستجبر سنة ١٩٦٠ ثم انقطعت عن العبسل من ٦ من يناير سنة ١٩٦٦ من والم

ومن حيث أن النزام المدعى عليها الاولى بالتدريس على الوجه الذى تضبئه تعهدها يقابله بحسكم اللزوم النزام يقع على عاتق وزارة النريسة والتعليم بتعيينها في احدى مدارسها فور تخرجها أو بعد ذلك بعدة معتولة أد أن تيام المدعى عليها الاولى بتنفيذ النزامها منوط بتبام جهة الادارة يتمكينها من أداء العسل بتعيينها في الوظيفة التى تعهدت بالتيام بأعبالها مدة الخمس سنوات التالية لتخرجها مباشرة ، غاذا لم تتم الجهة الادارية يتعمينها أو تراخت في ذلك مدة غير معقولة كان ذلك بعثابة الإغمساح عن عدم الحاجة الى خدمات المدعى عليها المذكورة والتنازل عن التبسك بما الرحت به المدعى عليها المذكورة والتنازل عن التبسك بما الرحت به المدعى عليها المذكورة والتنازل عن التبسك بما تعهدت به وبالتالى يسقط عنها النزامها في هذا الشأن وذلك حتى لا تظليل أسيرة النزام اهدرته الجهلة الادارية من جاتبها بعدم تنفيذه في موعده المحديد.

ومن حيث أن جهة الادارة وقد تقامست عن تعيين المدعى عليهـــا الاولى مدة زادت على السنتين بعد أتمام دراستها ومخالفة بذلك ما تضيّثه

"التمهد من أن يكون تعيين المدعى عليها نور تخرجها ومتجاوزة الدة المعقولة لا تخاذ اجراءات التعيين المدعى عليها نحو تخرجها ومتجاوزة الدة المقولة اثر له ، واذا كانت المجعى عليها قد قبلت بعد ذلك الاستشال بالتدريس غانه لا يسوغ القول بأن قبولها هذا كان تنفيذا التمهدد السسالف الذكر وتسليها بأنه كان لا يزال قائها وساريا في حقها لا يسوغ ذلك لان التمهد وقد سقط بتراخى جهة الادارة عن أعبال مقتضاه خلال المدد المعقولة على ما سلف بيسانه ، غانه لا تعود قوته المازمة لمجرد قبسول المدعى عليها الاشتقال بالتدريس بعد ذلك لأن الإسل أن السائط لا يعود وبالتلمى غان الدياء مثل هذا الالتزام لا يكون الا بالانصاح الصريح عن ذلك وهو ما لم يكون منبت الصلة بتعهدها المسابق وغير مقيد بها تضمنه من التزامات يقم عليها الاشتقال بالتدريس يقم عليها الاشتقال بالتدريس شانه في ذلك شأن قبول الدعى عليها الاشتقال بالتدريس شانه في ذلك شأن قبول التعيين في أية وظيفة عادية أخرى .

( طعن رقم ١٠١٥ لسنة ١٥ ق ... جلسة ١٠١٧/١١/١١ )

# ثانى عشر ــ تقديم صورة التمهد اذا ما تعــذر تقــديم الاصـــل

#### قاعسدة رقسم ( ٧٨٧ )

#### المحطا:

تمهد بالقيام بالتدريس لدة معينة ... الصور طبق الاصل المقدمة من. الحكومة تقدم في حالة قيام ماتع من تقديم الاصل دليلا على ما تضيئته نقلا من. السجلات ما دام لم يقم دليل يدحض ما ورد بها يؤكد ذلك ما يجرى عليه نطاق نظام الدراسة بالمهد .

#### ملخص الحسكم :

عند ثبوت تيام مانع من تقديم أصل تعهد بالقيام بالتدريس لفقده في حادث انفجار قنبلة بمبنى ادارة تضايا الحكومة بالاسكندرية اننساء العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ مان الصور طبق الاصل مقدمة من الحكومة تقدم في هذه الحالة دليلا على ما تتضمنه نقلا من سجلات المعهد مادام المدعى عليهما لم يقدما دليلا يدحض ما ورد نضلا عن أن هذه الماهد حسبما يجرى عليه نظام الدراسسة بها تتكفل بجيسع ننقسات الطلاب الذي يلتحقون. بها مقسابل التزامهم برد هده النفقات اذا نصلوا منها أو انقطعوا عن الدراسة بها بغير عذر مقبول أو رفضوا القيام بمهنة التدريس المدة المتنق عليها .

(طعن رقم ٧٥٥ لسنة ١١ ق ــ جلسة ١١/٥/١١١)

# ثالث عشر ... رد المروفات الدراسية وتوابعها

#### قاصدة رقسم ( ۷۸۸ )

#### : المسلما :

التعهد بالانتظام في الدراسة وبالتدريس في مدارس وزارة التربيلة والتعليم ... اثر الاخلال بهذا الالتزام ... رد المعروفات الدراسسية ... هي المعروفات المستحقة عن المدة التي تقضى في الدراسة فعلا ... نجاح الطالب وانتقاله الى سنة دراسية اعلى لا اثر له في استحقاق المعروفات عن سنة جديدة اذا ثبت أن المعهد لم يقض ال جزء من السنة في المهد .

#### بلغص العسكم:

لا حجة في التول أن الطالب تد نجع في أمتحان السنة الأولى ويعتبر بذلك من عداد طلبة السنة الثانية بدار المعين مما كان يتعين معه الزامه بمسلويف السنتين الأولى والشسائية ، أذ المناط في استحقاق الدار للمعروضات الدراسية ليس بنجاح الطالب وانتقاله ألى صف أعلى وانها المناط في ذك هو بالمدة التي يتضيها الطالب غمسلا بالدار ، غافا ثبت أنه لم يقض به خلال السنة الثانية أية فترة زمنية لأنه كان قد التحق بالجامعة غانه ينتغى بذلك سبب استحقاق الدار لمعروضات هذه السنة .

(طعن رتم ۱۳۹۸ لسنة ۱۲ ق ــ جلسة ۲۰/٥/۱۹۲۸)

## قاعسدة رقسم ( ۷۸۹ )

#### 1.1

القطاع الطالب عن الدراسة من اول المام الدراسي ... عدم التزامة بنفقات التمليم عن هذا المام ،

#### والخص الحكم:

طالما كان الثابت أن المدعى عليه الاول لم يقض بالدار سوى علين دراسيين أثنين غقط هما عام ١٩٦٢/١٩٦١ / ١٠ ١٩٦٢/١٩٦٢ ، أذ أنه لم ينتظم بالدراسة خلال العلم الدراسي سنة ١٩٦٤/١٩٦٣ يوما واحدا ، فأنه لا يكون للمحافظة ثبة حق في مطالبته الا بنغقات التعليم عن المامين الدراسيين اللذين تضاهما بالدراست بالدار ، أما العام الدراسي الشالث الدراسية منذ بدايته ، فلا يكون للمحافظة ثبة حق في مطالبته بأى نفقات تعليم عنه لانها لم تنفق عليه شايئا خلال العام المنكور .

( طعن رتم ٦٠٠ لسنة ١٤ ق ــ جلسة ١١/١١/١٨)

#### تفتايق:

حكمت المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المنشأة بالتانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ ) بالنزام المتعاقد مع الجهة الادارية باداء كانة النفقيات التي اننقت على تدريبه علميا وعبليا في حالة اخلاله بالالتزام بالخسمة كامل الدة المحددة بالمقد المبرم بينهما متى انصرفت فية المتعاقدين التي ترتيب النزام أصلى بالخدمة لدة محددة والتزام بديل باداء كامل النفقات التي تصرف على تدريب المتعاقد عليا وعبليا .

( على رقم الا السنة أ في ألمحال بمناسبة العلمن وهم ٢٢٩٤ السنة ٧٧ ق )

#### قاعسجة رقسم ( ۱۳۴۰ )

## البسطا:

المروفات الدراسية آلتى يقارم من يأتحق من العلياين بهيئة السكك الحديدية بمدرسة الحركة والتلفراف بردها في حالة عدم الوفاء بالتزامه بخدمة الهيئة الحدة القررة — شبولها الرواتب التي كان يتقاضاها العامل المتدرغ للدراسية .

#### بككس الحسكم :

ان النفتات التى تتكبدها هيئة السكك الحديدية فى سبيل تدرغ موطفيها للدراسة بمدرسة الحركة والتلفراف لا تتتصر فقط على مصروفات التعليم بل تشمل كل ما تتجله فى سسبيل اعداد هؤلاء الموظفين اعدادا يمكنها من الافادة بخبرتهم الفنية خلال الخمس سنوات التالية لتخرجهم منها . ولما كان الموظفين الذين يلحقون بهذه المدرسة يتقاضون مرتباتهم خلال مدة الدراسة دون أن يقوموا بأى عمل وذلك حتى تسستقر حالتهم المعشية طوال مدة الدراسة ، ولذلك فان هذه المرتبات لا شسك تدخل فى علماق النفقات التى تحملتها الهيئة فى سبيل تعليم هذا النوع الفنى .

( طعن رقم ٧٤٨ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٦٧/٧/١ )

## قاعدة رقيم ( ٧٩١ )

#### : 4

التحاق المتعهد بمدرسة الحركة والتلفراف ... تعهده بالانتظام وباداء الخدمة بالحكومة ، بعد التخرج ، الدة خوس سنوات على الإعل ... التص في التعهد على التزامه اذا ترك العمل قبل ثهاية هذه أبدة برد مبلغ ٣٠ جنيها مع حفظ حق جهة الادارة في الطالبة بما تكون قد انفقته زيادة عن هذا الجلغ ... امتداد هذا الالتزام بالرد الى المكافآت الشهرية التي كانت ترد له من تاريخ التحاقه بالدرسة حتى تاريخ تخرجه منها تشجيعا له على الاستبرار في الدراسة .

#### بلغص العسكم:

ان التمهد الموقع عليه من المدعى عليه عند التحاته بالدرسسة ينس في مقرته الثانية على الآتى : ﴿ ... ... كسا انعهد بعد انتهاء دراستى بنجاح باداء الخدمة بالصلحة لمدة خمس سنوات على الاتل في اية وظيفة فؤهلني لها دراستى ... بحيث اذا استقلت أو تركت العمل قبل نهساية

مدة الخميس سنوات المذكورة . . فاكون ملزما برد مبلغ ٣٠ ج مع حفظ حق المصلحة في المطالعة بما تكون قد انفقته زيادة عن هذا المبلغ ٣٠ .

ولا جدال في أن المدعى عليه قد انقطع عن العبل بالهيئة المدعيسة مدة زادت على الخبسة عشر يوما دون تصريح سسابق أو عذر مقبول مما دعا الهيئة الى اعتباره مستقبلا بحكم القسانون ، وكان ذلك قبسل أن تنقضى الخبس سسنوات التي تعهد باداء الخسمة طوالها ، وبذلك يكون قد أخل بتعهده المشار اليه وجزاء هذا الإخلال أن يلتزم برد مبلغ ثلاثين جنيهسا عدا ما تكون الهيئة قد أنفقته عليه زيادة على هذا المبلغ أيا كانت قبة هذه الزيادة وطبيعتها متى ثبت أن الهيئة قد أنفقتها عليه بسبب التحساقه بطك المرسة ، وبعتبر في حكم هذه الزيادة ، بلا شك ، المكافات التي منحتهسا الهيئة خلال انتظامه بالدراسة .

( طمن رقم ٣٠٠ لسنة ١٢ ق - جلسة ٢٨/١٢/٢٨ )

# رابع عشر ... غوائد تلخيرية

#### قاعسدة رقسم ( ۷۹۲ )

: المسلما

الترّام موظف بأن يتم دراسته في الخارج وأن يخدم الوزارة التي هو تأبع لها لمدة معينة ، وأن يرد في حالة أخلاله بالترّامه جميع ما أنفقته الوزارة. عليه — ثبة الترّام أصلى هو الترّام بعمل — في خالة أخلاله به يترتب في نبته الترّام آخر محله مبلغ من التقود معلوم القدار وقت الطلب — استحقاق. فوائد التأخير على هذا الجلغ من تاريخ المطالبة الرسمية .

#### بلخص المسكم :

اذا كان الثابت أن المدعى عليه الأول وقع في ٥ من يونية سنة ١٩٤٩ تمهدا بأن يتم دراسته في بعثة هندسة استخراج البترول التابعة لوزارة التجارة في المدة المقررة لها ، وأن يخدم الوزارة التي هو تابع لها بالبعثة أو في أية وظيفة آخرى في الحكومة تعرض عليه بالاتناق مع تلك الوزارة سبع سنوات من تاريخ عودته لمصر عقب انتهاء الدراسة ، وأن يرد جميع ما تصرفه الحكومة عليه بصفته عضوا في البعثة أذا تركها من تلقاء نفسه ، أو لم يتم بخدمة الحكومة المدة المتررة في التعهد ، أو فصل منها الاسبلب السبلبة ، أو تزوج اثناء وجوده بالبعثة دون أذن سابق من اللجنة الوزارية بتعهده بطريق التضاين والتكافل معه برد جبيع ما تنفقه الحكومة عليه بتعهده بطريق التصاين والتكافل معه برد جبيع ما تنفقه الحكومة عليه بحدمة الحكومة المدة المقررة في التعهد ، أو فصل منها الاسباب تاديبية أو لزواجه في أثناء مدة بعثته بدون أذن سابق من لجنة البعثات — أذا كان الثابت هو ما تقدم ، غان مقتضى هذا التعهد أن ثبت التزاما إصليا من جانب الدي عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها الدي عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها الدي عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها الدي عليه الاول هو التزام بعمل ، محله خدمة الوزارة التي هو تابع لها الدي عليه الوزارة التي هو تابع لها المها المناء عليه الوزارة التي هو تابع لها المها المها المها التراء المها المه

بالبعثة أو خدمة الحكومة في أية وظيئة أخرى تعرض عليه بالاتفاق مع تلك الوزارة بدة سبع سنوات من تاريخ عودته الى مصر عقب أنتهاء دراسته بالبعثة التي يتمهد باتهامها في ألدة المقررة لها ، وأنه في حالة أخلاله بهذا الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها تعهده حوب وبسراعاة أن الالتزام أو بأحد الالتزامات الأخرى التي تضمنها تعهده موبشه بضمائة ضاينه ، ووهو مورثه باتى المدعى عليهم ، وكاثر احتياساطى لعدم الوغاء التزام آذر محله رد جبيع ما أنفقته عليه الحكومة بصفته عضوا في البعثة ، أي أداء مبلغ من النقود ، ولما كان محل الالتزام الثاني هو دغع مبلغ من النقود معلوم المتدار ينحصر في ثبية المصروفات التي انفقتها الحكومة عليه بصفته عضوا في بعثة هندسة استخراج البترول بامريكا ، وكان التابت أن المذكور وضابنه قد تأخر عن الوفاء بتيبة هذه النفة الما يلفت ه ١٢٠ و حسبما بين من أوراق ملف البعثة ، على الرغم من مطالبة الحكومة اياهبا به ، غانه تستحق على هذا المبلغ الذي تضي به الحكم الطعون غيه فوائد تأخيرية لصالح الحكومة بواقع أربعة في المائة سنويا .

( طعن رقم ۱٤٨ لسنة ؟ ق \_ جلسة ١٩٥٨/٥/١٧ )

الفرع الخابس مِقد الساهية في يشروع ذي نفع عام ------

قاعدة رقم ( ۷۹۲ )

المسدا:

عقد الساهمة في مشروع ذي نفع عام ... عقد ادارى يتمهد بموجبه شخص برضائه واختياره بالساهمة نقدا او عينا في مشروعات الاشغال المامة أو الرافق الملهة ... تبتمه بخصائص المعقود الادارية التي تناى عن القواعد المالوغة في مجالات القانون الخاص ومن ثم فلا يتقيد في شائه اذا تم على وجه المتبرع بقواعد المهة المقررة في القانون المدنى وانها تتطبع قواعده باحتياجات المشروع العام واسباب المصلحة العامة التي تستهدف المساهمة تحتيقها ... نتيجة ذلك ... لا وجه النمى ببطلان المقد بدعوى عدم افراغه في ورقة رسبية اساس ذلك ... تطبيق ... عقد تقديم المعاونة بموجبه المترام احد الاشخاص بتقديم قطعة أرض على سبيل التبرع اسهاما في لحدى المشروعات ذات النفع المام ... عدم التقيد باوضاع الهيئة وشبكلهاتها ... لا تعتبر الرسمية شرطا في صحته وسلامته قانونا ه

#### ملخص الحكم:

ومن حيث أن العلاقة القانونية بين الطاعن ومجلس مدينة طنطا توامها في الواقع عقد النزم الطاعن بموجبه بتقديم قطعة أرض بمدينة طنطا على سبيل النبرع اسهلها في المشروعات التي يقررها مجلس المدينة وهو عقد يستجمع مقومات عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام كمتد اداري يتعهد بموجبه شخص برضائه واختياره بالمساهمة نقدا أو عينا في مشروعات الاضفاق العمامة أو المرافق العابة ، وقد يكون المتعهد ذا مصلحة في تعهده

آر غم ذي مصلحة نيه وقد يترتب بموض أو يتمحض تبرعا وقد يسكون مبتدأ من تلقاء المتعهد أو بطلب من جانب الادارة وقد يكون التعهد منجزا وقد يقع مشروطا ، ومهما اختلفت صور هذا العقد وتبلينت أوصافه فهو مقوم على المساهمة الاختيارية في مشروع ذي نفع عام فهو عقد اداري وثيق الملة بعتود الاشخال العامة ببتاز بخصائص العتود الادارية التي تناى عن القواعد المالومة في مجالات القانون الخاص ومن ثم غلا ينقيد في شأنه اذا تم على وجه النبرع بتواعد الهبة المتررة في القانون المدنى وانها تنطيع قواعده باحتياجات المشروع العام الذي يعهد العقد الى خدمته وأسسباب المسلحة العامة التي تستهدف المساهبة تحقيقها ، وعليه فلئن كانت التاعدة في ظل أحكام القانون المدنى وجوب أن تكون هبة العقار بورقة رسمية والا وقعت باطلة ما لم نتم نحت سنار عقد آخر مراعاة لأن الورقة الرسمية بما تتضينه من الاجراءات وما تستتبعه من الجهر والعلانيية توسد ضبائات لأطرافها فنتفتح للواهب فرصة تأمل وتدبر فلا يتجرد من ماله وراء انفعال عارض كما يظنر الموهوب له بسند رسمى يتسلح به دغاعا عن حقه تبسل ما تستهدف له الهبسة من المطاعن ، مان مثل طك الاعتبسارات لا تستقيم دواعيها في مجال المقد الاداري بما يؤمنه لأطرانه من اسسباب التدبر والروية وما يقتضيه من اجراءات امام الجهة الادارية ذات الشان ومن جانبها تقابل الرسمية التي تتطلبها الهبة المدنية ... هذا الى أن هبسة المقار اذا ما توانق الايجاب مع القبول نيها وتمحضت اسهاما في مشروع خى نفع علم فان اعتبارات المصلحة العامة والوفاء باهتباجات الرفق الذى تبهد السياهية الى خديته تملو على ما عداها من الاعتبارات بما لا سبيل معه الى التمسك بشكليات تفتقد دواعيها وقد يكون في استلزامها ما لا يحقق مشروعات النفع العام ويتهدد موردا اساسيا عول عليه في انجازها . ومتنفى ذلك جبيما ان عقد تقديم المعاونة الذى النزم الطاعن بموجبه مِتقديم تطعة ارض على سبيل التبرع استسهاما في المشروعات التي يقررها مجلس مدينة طنطا مما ينأى عن أوضاع العبة المدنية وشكلياتها فليست الرسبية شرطا في صحته وسلامته تاتونا وبن ثم مان النعى ببطلانه جدعوى عدم انراغه في ورقة رسبية ، نعى على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث أن ذرائع الطاعن مدحا في عقد المعاونة وسلامته التسانونية بمبعولة أن ارافته فيه شابها اكراه يبطلها وانه لم تصدر منه مسساهية في مشروع محدد ومن ثم ينتنى المقد الادارى الذى لا ينعقد الا بتمسد تسيير مرفق عام أو المساهية في تسييره فردوده كلها فيها استظهره الحكم الطعين وما تأخذ به هذه المحكية من فني أسباب الاكراه ودواعيه والذى لا يستقيم الزعم به على ية دلائل تظاهره ، كذا عان الطاعن أنها أسهم بالارض التي انطوى عليها تبرعه في المشروعات التي وكل من جانبه الى مجلس المدينة تحديدها سبها يعقد للمجلس من اختصاص في تنفيذ مشروعات النفع العام في دائرته المطية سـ ، وهي مشروعات تلبلة للتعيين بها يتراءى للمجلس في اختيارها ، وقد أعمل المجلس هذا الاختيار بالفعل أذ تسلم الارض محل في اختيارها ، وقد أعمل المجلس هذا الاختيار بالفعل أذ تسلم الارض محل ينهض على تنفيذها على وجه تغدو معه أسباب الطعن جبيعا قدحا في مقد المعاونة وسلابته التانونية على غير أساس حرية بالرفض .

ومن حيث أن مقاد ما سبق جميعا أن الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح حكم القانون فيسا أنتهى اليه من رفض الدعوى والزام المدعى مصروفاتها بما يقتضى الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا ، والزام المطاعن المصروفات .

( طعن رتم ٣ لمنة ٢٢ ق ــ جلسة ١٩٨٠/٢/١٥ )

# الفرع السلاس عقــد البحث عن البتريدل

## قاعدة رقيم ( ٧٩٤ )

#### المسطا:

الشروط اللاحية والشروط التماقية في عقد البحث عن البترول ... التفرقة بينهما ... خضوع المقد فيها يتملق بالشروط التماقية القــاتون السارى وقت ابرام المقد دون القاتون اللاحق الذي يسرى في شأن الشروط اللاتحية باثره المباشر ... اعتبار الاتفاق على ســمر الاتاوة من الشروط التماقدية ... عدم تاثره حتى انتهاه مدة المقد بصدور قاتون يرفع سمرها طالا لم يتضبن نصا صريحا بذلك .

#### ملخص الفتوي:

بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزير المالية المنضنة شروطا جديدة للتصريح بالبحث عن البسسترول بالتطر المصرى ومن هذه الشروط تحديد هئة الاتاوة التى تحصل عليها الحكومة في عقود استغلال البسسترول بواقع ١٥ // من الانتاج . وبذات جلسة مجلس الوزراء في ١٠ من يناير سسنة ١٩٣٧ وافق على مذكرة اخرى لوزير المالية تفاولت الاشارة الى التسسهيلات التى سسبق ان منحتها الحكومة لشركة انجلو اجيبشسيان أويل غلاز مقابل حصول الحكومة على مائة الف سهم من اسهم الشركة بالمجان سسنة ١٩١٣ ، ثم تالت المذكرة أن وزارة المالية رغمت في ذات التاريخ (١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ ) الى مجلس الوزراء الشروط العابة الجديدة لاستغلال منابع البترول في القطر المصرى ، وأضاعت المذكرة التراحا بالتصاقد مع الشركة المتورة بشروط تخالف الشروط العابة الجديدة واوردت

ضبن الشروط المخالفة جعل الاتاوة نبيا يختص بالحتول التي ستطلب الشركة استفلالها ١٤٪ لما ستجنيه الحكومة من أرباح أسهمها في حالة نباح الحقول الجديدة وللرغبة في أن تستير أعمال الشركة ناجحة حتى نتوافر مواد الوتود بالتطر المصرى وتستير حركة معسل التكرير الذي تديره .

وفى 10 من غبراير سنة 1977 أبرم اتفاق بين الحكومة المصرية وبين الشركة المذكورة واغتت الحكومة بمتتضاه على منسح الشركة عددا من الرخص لاسستكشاف البترول ، وجاء بالبند « ثالثا » من الاتفساق أن للشركة في أي وقت خلال مدة التصريح أن تحصل من الحكومة على عقسد أو عقود ايجار في أي جزء أو اجزاء من المسساحة أو المسساحات التي تشيلها تلك التصاريح بالاشتراطات وللاغراض المنصوص عليها في نموذج عقد الايجار الموقع عليه من الطرفين ... وبالمطابقة للتعديلات المتنق عليها وهي :

 ١ - قد حصل الاتفاق بين الطرفين على أن تكون الاتاوة التي تدفعها الشركة بموجب عقد الايجار الصادر اليها ١٤٪ ( أربعة عشر في المائة) .

..... - Y

ولما اكتشفت الشركة البترول في احدى مناطق الاتفاق وهي المنطقة رتم (١) الخاصة برأس غارب أبرمت الحكومة معها في ١٩ من ديســمبر سنة ١٩٣٨ عقد أيجار لاســتفلال بترول هذه المنطقة ، وكتب بالحبر في نباية المعقد بند أضافي ترجمته أن الترخيص قد صدر طبقا لاحكام الاتفاق الخاص المبرم مع المرخص له يوم ١٧ من غبراير سنة ١٩٣٧ ، الاتفاق الخاص المبرم مع المرخص له يوم ١٧ من غبراير سنة ١٩٣٧ ،

وبن حيث أنه يخلص مما تقدم ما يلى :

 ثانيا ــ حرصت الشركة على الافادة بن هذه الميزة نحصلت بن المحكومة على ترخيص باستكشاف البترول اقترن باتفاقها مع الحــكومة على أن تدفع الاتلوة المخفضة أذا استفلت البترول بعد اكتشاله ، وكان هذا الاتفاق في ١٧ من نبراير سنة ١٩٣٧ .

ثالثا ــ تبسكت الشركة في تصريح استغلالها بترول منطقة راس غارب بميزة الاتاوة المخفضة وتم التعبير عن ذلك بايراد بند اضافي في عقد استغلال البتروول بهذه المنطقة يتضمن أن الترخيص بالاستغلال يخضع لاحكام اتفاق الحكومة بأن تتقاضى من الشركة الاتاوة المخفضــة التي تررها مجلس الوزراء بصفة خاصة للشركة .

ونبنى على ما تقدم أن الاتاوة المستحقة للحسكومة مقسابل استغلال لشركة بترول منطقة راس غارب هي ١٤٪ منذ تنفيذ المقد .

اما بالنسبة الى اثر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ثم القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٨ غيما تضمناه من أن الاتاوة عن استغلال حتول البسترول ١٥ على مقدار الاتاوة المخفضة المشار اليها ، غان الشرط الخساص بالاتاوة يعتبر من الشروط التعساقدية التى يحكمها التراضى ولا يؤثر غيما القانون اللاحق لابرام العقد ، وذلك بعكس الشروط اللاتحية التى يحكمها القانون الجديد وهذه التغرقة بين الشروط التعساقدية والشروط اللاثحية ليست انمكاسا لفكرة تعلق أو عدم تعلق القانون بالنظام العام ، ولكنها تطبيق لنظرية الاثر المباشر القانون مكملة بقساعدة استمرار القانون التديم في مجال العقود التي لا تخضع للقسانون الجديد الصادر اثناء سرياتها بل تظل محكومة بالقانون القديم الذي نشأت في ظله ، ومن هنسا من شروط العقد ، فالأولى لا تتأثر بصدور القاتون الجديد لاتما من شروط العقد ، فالأولى لا تتأثر بصدور القاتون الجديد لاتما تخضيع لتاعدة استمرار القانون التديم شانها في ذلك شأن سائر العقود ، بينما الشروط اللاثحية تخضع للقانون الجديد اعمالا لهدا الاثر المباشر وهو الصريان القوانين من حيث الزمان .

وعلى مقتضى ما تقدم تكون الاتاوة المستحقة عن اسستغلال بترول راس غارب هى ١٤٪ الى حين انتهساء مدة المقد ، أى لا اثر للقسانون رقم ١٩٣ اسسنة ١٩٤٨ على هذه الاتاوة ولا اثر عليهسا ايضا للقسانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ الذى الفي القانون الاول ، ملحوظا في ذلك أن أيا من هذين القانونين لم يتضمن نصا صريحا بسريان تحديدهما لاتاوة استغلال حقول البترول بـ ١٥٪ على المعتود المبرمة قبل تاريخ الممل به ،

وفى ١٠ من نونمبر سنة ١٩٤٨ تعاقدت الشركة المذكورة مع الحكومة على استفلال بترول منطقتى سدر وعسل وورد فى البند الرابع من العقد الخاص بكل منها أن مقدار الاتاوة ١٤٪ وقد أبرم كل من العقدين بمتضى أذن من البرلمان صدر فى شكل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة سدر والقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٨ بالنسبة الى منطقة عسل ،

ويبدو من ذلك أنه لا أثر للقانون رقم ١٣٦ السنة ١٩٤٨ الخساص بالمناجم والمحاجر نبها تضمنه من تحديد أتاوة استغلال حقول البسترول بـ ١٥ / على القانونين رقمى ١٤٥٠ ١٤١ السنة ١٩٤٨ المشسار اليهما لانه صدر قبل صدورهما ومع ذلك حددت أتاوة الاستغلال نيهما بـ ١٤٪ بالمسافظة لذلك القانون . كها أنه لا أثر للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ على مقدار هذه الاتاوة المخفضة لأن الشروط الخاصسة بها من الشروط التعاقدية التى لا تتأثر بالقانون الجديد كها سلفه .

ومن حيث أنه على مقتضى ذلك يكون مقدار الاتاوة عن استغلال بترول المنطقتين المذكورتين ١٤٪ من تاريخ ابرام عقدى الاستغلال حتى انتهاء مدتها .

( مُتوى رقم ١٤٨٢ -- في ١٢/٢٨ )

#### قاعسدة رقسم ( ٧٩٥ )

#### : المسطا

عقود الاستغلال المنوحة اشركة آبار الزيوت الانجليزية الصرية من وزارة الصناعة بارقام آو ۷ و ۸ و ۹ المصددة بتساريخ ٢٥ من يونايسة ١٩٥٦ سنة ١٩٥٦ على ان يكون مقدار الاتاوة عند تجديد عقود الاستغلال ٢٥٪ بالنسبة المبترول سسريان هذا النص على تلك المقود بعد تجديدها بحيث تكون الاتاوة ٢٥٪ لا ١٠٪ فلا يطبق القاتون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ الذي لا يعدو أن يكون مجسرد اذن لوزير التجسارة والداغاعة بتجديد المقود المشار اليها فلا يحيسا الشرط التماقدي المصوص عليه في المادة ٢٥ من هذه المقسود بتجسديد الاتاوة بنسبة ١٠٪ استنادا لهذا القاتون الاخير ، لاته لا يعتبر في الحقيقة قاتونا من الناحية المؤضوعية أذ لا يتضمن قواعد عامة مجردة بل هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض أعمال السلطة التنفيذية لما لهذه الاعمال من أدمية خاصة ، فيقف أثار القاتون عند هذا الحد بحيث أذا تضمن قواعد عامة مؤدة وحدها ألتي تطبق .

# ملخص الفتوى:

فى اثناء النظر فى تجديد عتود الاستفلال ارتام ٣ و ٥ المنوحة لشركة آبار الزيوت الانجليزية المحرية من وزارة الصناعة صدر التانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٤٨ وقد نص غيه على أن تراخيص الاستفلال تعطى بتانون والى زمن محدود وأن الاتاوة الخاصة بعقود البترول تكون ٢٥٪ عند التجديد . ولما كان مقدار الاتاوة التى تدغمها الشركة وفقا للبند ٢٤ من هذه العقود كان ١٠٪ عاعترضت على سريان القساتون رقم ١٣٦٠ لمسنة ١٩٤٨ على هذه العقود . وعرض الامر على قسسم الرأى مجتمعا المولة وانتهى بجلس الدولة وانتهى بجلسته المنعقدة فى ٣٣ من مارس سسنة ١٩٥٤

الى أن ابتداد التراحيص المسار اليها قد وقع فى تاريخ سابق على تاريخ العبل بالقسانون رقم 177 لسنة 1984 ومن ثم غلا محسل البحث غيما أذا كانت أحكامه تستلزم استصدار قانون بتجديد هذه التراخيص من عدمه وتكون هذه التراخيص جديت غملا بمجرد الاتفساق على ذلك بين الطرغين أما غيما يتعلق بالاتاوة غانه لما كان القسم يرى أن الشروط الفسامي بها في عقدود استغلال مواد الثروة الطبيعية هو من الشروط التماقدية التي يحكمها التراشي ولما كان البند؟ سسالف الذكر وضع حدا أقمى للاتاوة التي يحق الديكومة غرضها عند التجديد هو ١٠٪ غان احكام القسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٨ التي جعلته « الاتاوة عند التجديد ٢٥٪ » لا تؤثر على شروط الاتفاق التي تظلل سارية الى نهاية التجديد هذه العتود وغتا لما اشارت اليه هذه الفتوي .

رأت مصلحة المناجم والوقود عند تجديد العقود ارتام ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٢ انما جميعبا تنتهى ف تاريخ لاحق لتاريخ العبل بالتسانون رقم ١٣٦ اسنة ١٩٤٨ ومن ثم يتعين أن تكون الاتاوة ٢٥ ٪ عند تجديدها ونتا لاحكام القانون الذكور الا أن ادارة الفتوى والتشريع لوزارة الصناعة رات عند عرض الموضوع عليها أن مقدار الاتاوة المستحقة عند تصديد هذه العقود لا يجوز أن يتجاوز ١٠ ٪ ذلك أن الشرط الضاص بالاتاوة كما ذهب الى ذلك قدمم الراى مجتمعا في فتواه سسالفة الذكر هو من الشروط التماقدية التي يحكمها التراضي ولما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ نص في مادته الخامسة على أن يكون منع التراخيص بتاتون لذلك عائه يتمين استصدار تانون بتجديد هذه التراخيص .

وبناء على ذلك صدر القانون رقم ٢٠٤ نسنة ١٩٥١ بالادن للسيد وزير التجسارة والصناعة بتجديد العقود ارقام ٢ ، ٧ ، ٨ ، ٩ لمدة ١٥ سنة باتاوة ١٠٪ بن الانتاج .

ولما كانت مصلحة المنساجم والوتود لا تزال متمسكة برقع الاتاوة الى ٢٥٪ عند تجديد هذه العقود تطبيقها المتانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ رات وزارة الصناعة عرض الموضوع على الجمعية العموميسة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع لابداء الراى .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية للتسم الاستشاري للنسوى والتشريع بجلستها المتعددة في ١٨ من ابريل سلمنة ١٩٦٢ ما المنسبان لها أن موضوع النزاع ينطوى في واقع الامر على نقطتين هلما:

اولا: مدى انطبـاق احكام القـانون رتم ١٣٦ لمـــنة ١٩٤٨ على. موضوع النزاع .

ثانيا : ما اذا كان القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ يغير من تيمسة الاتاوة-المشار اليها في القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ .

ومن حيث أن القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ هو القانون الذي كان سماريا وقت تحديد عقود شركة آبار الزيوت الانجلسيزية المصرية أرقام ٢ ٬ ٧ ٬ ٨ ٬ ٩ في ٢٥ من بونية سمنة ١٩٥٢ وبالتسالي غانه يتمين. تطبيته على تلك المتود .

ومن حيث أن المادة الاولى من القـــانون المشار اليه كانت تنص على ما ياتي :

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون المسار اليه كانت تنص على الكيمائية والاحجار الكريمة التى تحويها الطبقات والرواسب المعنيسة التى توجد على سطح الارض أو ببلطنها الواقعة في حدود الارض المرية أو في المساه الاطبعية المصرية وسيطلق على هذه المواد في هذا القانون عبارة « الخامات المعنية » .

ونصت المادة الثانية نميه على ما يأتى : « الخامات المعدنيــة المشـــار اليها في المادة السابقة منها :

أولا - خامات الوقود ومنها:

خلمات البترول السائلة بمختلف كثافتها والانواع الصلبة كالاسفات والازدكريت وكذلك الصخور المتسبعة بالبسترول وكذلك الفسسازات. الطبيعية والبترولية » (م)

ونصت المادة الرابعة على ما ياتى :

« يحظر البحث عن المعلدن بانواعها سواء اكان ذلك في املاك الحكومة العامة أو الخاصة أم في أملاك الانراد في المياه الاطليبية الا بترخيص خاص ويعطى الترخيص بقاتون والى زمن محدود » .

ونصت الفترة الرابعة من البند سادسا على أن الاتاوة عند التجديد بالنسبة للبترول ٢٥٥٪ .

ويخلص من كل ما تقدم أنه وفقا لاحسكام القسانون المشسسار اليه غانه لا يجوز الترخيص بالبحث عن البترول الا بقانون كبسا أن الاتاوة في حالة التجديد ٢٥٠٪ .

ومن حيث أن تعديل الاتاوة المنصوص عليها في عقود الشركة وهي ١٠ والنص في القانون على أنها ٢٥ امر متفق عليه على أن النسبة المشار اليها تنطبق دون ما حاجة الى التطرق لبحث مدى سلطة الادارة في اصدار تشريعات علمة بزيادة الرسسوم أو الشرائب ومدى سريان ذلك على عقودها التي أبرمتها مع الملتزمين .

ومن حيث أن الاصل أن أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ المشار اليه هي التي تنطبق على التجديد غان مؤدى ذلك في الحالة المعروضة ما يأتي :

أولا : انه بلزم صدور التجديد بقانون .

ثانيا : أن الاتاوة المقررة تصبح ٢٥٪ بدلا من ١٠٪ .

وباستعراض ظروف اصدار القانون رقم ٢٠٤ اسنة ١٩٥٦ يبين أنه مدر ترديدا لفتوى ادارة الفتوى والتشريع الصادرة في ٣٠ من يوليات سنة ١٩٥٥ المشار اليها فيها سبق والتي تضيفت أن القائون رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٤٨ ينطبق على تجديد تلك المقود باثر مباشر وبالتالي ينبغي لتجديدها مسدور قانون بالاذن بذلك وأن الاتاوة شرط تعاقد وفقا

لما انتهى اليه تسم الرأى مجتمعا وبالتسالى لا يمكن مخسالفته ويظل عند التجديد ١٠/ ولا تصبح ٢٥٪ .

وقد انطوت متوى ادارة المتسوى والتشريع المذكورة على خلط فى الأكور ، ذلك أن اعتبار الاتاوة عند التجديد ، 1 ٪ أو ٢٥ ٪ هو فى الواقع أمر يرتبط وجودا وعدما مع القول بانطباق احسسكام القسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ أو عدم انطباته على تجديد تلك المعقود . ماذا ما قبل بأن هذا القانون ينطبق على تحديد تلك المقود وجب وفقها لأحكامه أن تكون الاتاوة ، ٢ ٪ واذا كان العكس بأن أحكامه لا تنطبق على التجديد وجب القول بأن الاتاوة ، ١ ٪ وفقا للاتفاق وليست وفقها للقانون الذي لا ينطبق على التجديد ،

ويبين من امكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ انه حقيقته مجرد وجود اذن لوزير التجارة والصناعة في تجديد المقود المسار اليها فيه ولم يحدد في واقع الامر اتلوة معينة بـ ١٠٪ وانها ترديدا للفتوى المسار اليها محدد المقد بفئتها المنصوص عليها في البند ٢٤ منها . يؤيد ذلك ما ورد في مذكرته الايضاحية حيث جاء فيها ما يأتى : « لهذا أعدت الوزارة مشروع التانون المرافق وقد نص ى المادة الاولى منه على الاذن نوزير النجارة والصناعة في ٢٤/١٧/١٢/٣١ على ان تكون الاتارة بنسبة . ١٠ من الانتساح تنفيسيذا لنص البند الرابع والمشرين من تلك المقود » .

ويخلص مما تقدم أن القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ كان ينبغاً أن يقتصر أثره على الاذن للوزير المختص بالتجديد دون تعرض للاتاوة حيث أنها محددة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥٪ .

ويجب أن يتم التجديد بمراعاة احكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ التى تحدد الاتاوة بـ ٢٥ ٪ لا بـ ١٠ ٪ طبقا لحكم المادة ٢٤ من هذه المقود يعتبر نص المادة ٢٤ المذكور غير سار في هذه الحالة بل السسارى طبقا لقاعدة الاثر المباشر للقانون هو الاتاوة المنصوص عليها في القانسون رقم ١٩٢٨ لسنة ١٩٤٨ حيث أن واقعة التجديد تمت في ظل وسلطان احكام

التانون المذكور الذي يعتبر احكامه احكاما آمرة متعلقة بالنظام العام ولايمكن الاحتجاج في هذا الصدد بأن التانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ هو السذي يحكم هذه الحالة ذلك لان هذا التانون لايعتبر أنه تانون خاص بحيث يجب تطبيق 'حكامه دون أحكام التانون العام أذ أن التعييف السسليم لحكم هذا التانون الذي استقر عليه المقته والقضاء الادارى أنه لايعتبر لتانونا من الناحية الموضوعية حيث لايتضمن أي تواعد عامة مجسردة أنها هو نوع من رقابة السلطة التشريعية على بعض أعمال السسلطة التنييذية لما لهذه الاعمال من أهبية خاصة ولذلك عنن أثر هذا التسانون يقف عند هذا الحد عاذا تضمن تواعد مخالفة للتواعد التانونية العامة عان هذه التواعد للهاتون العام .

لهذا انتبت الجمعية العبوبية ألى سريان القانون رقم ١٣٦ أسنة ١٩٤٨ على هذه العقود وتحديد نسبة الاناوة بـ ٢٥٪ عند تجديدها ومنعا لكل لبس يمكن للوزارة استصدار قانون معدل لاحكام القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٦ بما يحتق هذا الغرض .

( نتوی رقم ۳۳۸ - فی ۱۹۹۲/۰/۲۱ )

الفرع السابع عقد ايجار مقصف

قاعسدة رقسم ( ٧٩٦ )

المسطا:

المقد المبرم مع مصلحة المساحة في شان ايجار مقصفها ... اتسامه وطابع المقود الادارية واعتباره من قبيلها .

#### ملخص الحكم :

لئن وصف العقد المبرم في ١٢ من أغسم طس سمية ١٩٥٧ بين مصلحة المساحة والمطعون عليه ، بأنه عقد ايجار المقصف ، الا انه لا جدال في أنه عقد تقديم خدمات لمرفق من المرافق العامة هو مرفسق مصلحة المساحة ، وقد أحر الطرف الأول بهتنفساه للطرف الثاني متصف المسلحة الكائن بالدور الارضى من مبنى المسلحة المفصيص له بالادارة العامة ٤ وذلك بالشروط الرفقة بالمقد وبموجيها بلتزم الطعون عليه بتهيئة المتصف المذكر بمصاريف من طرقه ، بجيع أدوات الاستعبال من صوائي واطباق وثلاهات ووابورات الفاز وأكبواب الماء والثبوك والملاعق والسكاكين والفناحين والفوط والمفارش بالمقادير الكافية لموظفي ومستخدمي المسلحة ، ومن الماكولات والمشروبات الموضحة بالقائمة الملحقة بتلك الشروط المابة ، وأن يبيعها بالإثبان المحددة أمام كل صنف منها ، ويكون المتمهد مرتبطا بالاستعار الواردة بالقائمة ، ويحب أن يكون لدى المتمهد عدد من الممال كاف لاجابة طلبات الموظفين والمستخدمين لكي يتيسر لهم أخذ ما يلزم في الفترات القصيرة المعينة لهم ، ويجب أن يكون أولئك العمال حسبني الاخلاق 6 وان يرتدوا ملابس بيضاء نظيفة ماداموا في المصلحة ، وعلى المتمهد أن يبذل أقصى المناية بنظامة المقصف ، وما يعرض ميه المبيع الذي يجب أن يكون من الانواع الجيدة الطازجة ولتحتيق هذا الغرض سسيمسر

التغنيش على المتصف وما به ، من وقت لاخر بمعرفة طبيب المصلحة وكلم ما يوجد معروضا للبيع بحالة غير متبولة يصادر ويعدم فى الحال دون أن بكون للمتمهد حق فى المطلبة بثبنه وكذلك نص فى المقد وفى الشسروط العلمة على حق المصلحة فى نسخ المقد والاخلاء ومصادرة التسامين دون حاجة الى تنبيه أو انذار ، وكل أولئك شروط غير مالوفة فى عقود القانون الخاص المائلة ، نهو عقد اتسم بالطابع الميز للمقود الادارية من حيست. اتصاله بعرفق علم وأخذه بأسلوب القانون العلم نيما تضمنه من شروط غير مالوفة فى مجال القانون الخاص .

( طعن رقم ۱۲۸۹ لسنة ۸ ق ــ جلسة ۱۹۳۵/۱/۲ )

## قاعسدة رقسم ( ۷۹۷ )

#### : المسطا

الاعفاء من اداء الاتاوة المقررة القصد منه التامين من المسلجات عدم تحقق ذلك بالنسبة الى غلق الكليسة فترة اجازة نصف السسنة وكذلك بالنسبة السهر رمضان .

#### ملخص الحكم :

ان حق طلب الاعنساء من الايجسار منسوط بأن تصسيدر الجامعة أمرا باغلاق الكلية التابع لها المتصف ، وليس من شك أن المتصود من تخويل المرخص له حق الاعفاء في هذه الحالة هو تابينه ضد المناجات ، أما حيثها يكون مطوما من قبل — شائه في ذلك شأن الكلفة — أن الكلية تغلق ابوابها في غترة أجازة نصف السنة ، غانه لا يكون للمتعهد أدنى حق في طلب الاعفاء من أداء الاتلوة المستحقة عن هذه الفترة ، وكذلك الشسسان، بالنسبة ألى شهر رمضان المعظم الذي يستوجب واحترام غروضه أمتساع المسلمين عن التعامل مع المتصف موضوع الاستغلال ، وهو ما دخل المتعهد — بغير جدال في اعتباره وحسبانه عند تقديم عطائه مما لايسوغ له أن يتبسك باعفائه من أداء الاتلوة المقررة خلاله .

(طعن رقم ١٠٨ لسنة ١١ ق - جلسة ١٠/٦/١٩١١)

# الفـــرع الثــــلمن عقـد بيــع الاصناف والمهمات العكومية التى يقـــرز التصرف فيهـــا

قاعسدة رقسم ( ۷۹۸ )

# : اســـا

عدم استحقاق الرسام القارر به على البياوع التي تتم وفقا للقائرن رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ في شان المناقصات والزايدات الساس خدّت أن المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٥٧ نصت على علم اختل باحكام قانون المرافعات أو القوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع وضع المنانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ احكاما خاصة لمزايدات بيع الإصناف والمهمات الحكومية التي يتقرر التصرف فيها يعتبر تنظيما خاصا مما استثنى من أحتام المنتون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ - سريان هذا التنظيم الناسس في المؤدري المهوري الموري المناف المنافق القانون رقم ١٠٠ لسنة راء المهاري بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة رقم ١٠٠ السنة ١٩٥٧ .

# ملخص الفتــوى:

ان القساتون رقم ١٠٠ لسسسنة ١٩٥٧ وان نص في المسادة الولى منه على ان تسرى أحكامه على البيع الاختيارى بالمزايدة الملنيسة للمنقولات المستعملة دون تبييز بين الحكومية منها وغير الحكومية الا انهنص في مائته الثانية على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام تأنون المراغمسات أو التوانين المنظمة لبعض أنواع البيوع يحظر بيع المنقولات المشار اليها في المدة المسابقة بالمزايدة العلنية الا بواسطة خبير مثمن وفي صالة خصصت

لهذا الغرض » ولما كانت مزايدات بيع الاصناف والمومات الحكومية التى. يتقرر التصرف فيها قد نظمها القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ في شــان المناقصات والمزايدات ووضع لها أحكاما خاصة تغاير تلك التى أوردها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ مان هذه المزايدات تظل خاضعة لاحكـام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٧ ولائحته التنفيذية مادامت منظمة بقانون رقم خاص وذلك اعمالا للاستثناء الذي نصت عليه الملدة الثانية من القانون رقم ١٩٥٧ .

يؤكد هذا النظر أن الاحكام التي تضمنها التانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٧ من فرض رسم قدره ٢٪ من ثبن ما يتم بيعه واشتراط اتمام البيع بوساطة خبير مثبن ووجوب اتهامه في صالة مخصصة لهذا الفرض ، هذه الاحكام يتعذر تطبيق البعض منها على مزادات بيع الاصناف والمهمات الحكومية كما أن البعض الاخر اذا طبق لايحقق الغاية التي استهدنها المشرع من تقريره . أذ نيما يتملق بالرسم المفروض على ثمن البيعسات يعبد المشترون لهذه الاصناف الحكومية عادة الى تضمين عطاءاتهم ملحتات الثبن كالرسوم الاضافية وعبولة الدلالة ورسم المزاد والدمغة باعتبارها جزءا من أصل الثبن الذي يتحمله المشترى ، الامر الذي يجمل حكمة نرض الرسم على البيعات غير متحققة الا في خصوص مبيعات الافراد \_ اما شرط اتمام البيع بوساطة خبير مثمن نانه بتعارض صراحة مع ما تقضى به المادة ٣٢٠ من لائحة المخازن والمستريات من أن تقدير الثبن الاسماسي للاصناف الحكومية المعروضة للبيع بالزاد العلني يتم بوساطة لجنة تشكل على نحو خاص وأن يظل الثبن المقدر لا تعلمه سوى لجنة البيع ... مضـــلا عما تضمنه القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ من وجوب عرض الطلبات على لجنة فتح المظـــاريف ولجنة البت وعما كفله من ضمانات لا تتوافر بالنسمة الى بيوع الافراد مما يغنى عن اشتراطات تدخل الخبير المثهن في المبيمات الحكومية التي خصها الشارع بقواعد واجراءات تكفل عدم الغش الذي أشترط القانون وجود الخبير المثبن لتلاغبه .

یضاف الی ماتندم ان نطاق تطبیق القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۷ یتحدد لیس فقط بما بیدو من عبارته او نصوصه ـ ولکن ایضا مما یستخلص من روحه و محواه حسبما کشفت عنه مذکرته الایضاحیة مع الاســتهداء بالمبادىء العامة في التنسير التي مؤداها عدم التقيد بالفاظ النص ازاء المفهوم من قصد الشبارع به اذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالالفاظ والمباني .

وبن حيث أن القرار الجههورى رقم ٢٣١٦ لسنة ١٩٦٢ في شسان المؤسسة المحرية العلمة لتعجير الاراضى قد نص في المادة ٢٣ بنه عسلى أن « تسرى القواعد المتبعة في الحكومة في الشئون المالية والمناقصات والمزايدات والمخازن فيها لايرد بشأنه نص في النظم واللوائح الخاصسة » وقد طبقت المؤسسة المحرية العلمة لتعجير الاراضى هذا النص عندما قامت سفى ٢٠٠ من أبريل سنة ١٩٦٥ ببيع صندلها القديم بمنطقة وردان التابعة للمؤسسة ساعرت البيع وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات .

لذلك انتهى رأى الجبعية العبوبية الى أن بيع المؤسسة المسرية العابمة لتعبير الاراضى للصندل موضوع البحث وقد تم ونقا لاحكام القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات باعتباره القانون الواجب التعليق لاحكام القانون رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٥٧ في شأن بعض البيوع التجارية .

( ملف ۱۹۲۰/۱۱/۳۷ - جلسة ۱۹۳۰/۱۱/۳۷ )

## قاعدة رقم ( ٧٩٩ )

#### : 6-41

الفسروض ان تكون الجهسة الادارية قد اتبعت الاجسراءات التى تستلزمها لائحة المتاقصات والمزايدات لطرح الاصناف في المزاد قبسل طرحها وترسيتها على المتزايدين سلا يستساغ بعد اجراء المزاد واخطار المتزايدين بقبول عطاءاتهم واتبام التماقد التذرع في مقام التنصل من التماقد بان هذه الاجراءات او بعضها لم يتبع قبل اجراء المزاد أو ان جهة الادارة قد تبينت بعدم اتبام المقد حاجتها الى بعض او كل الاصناف لا تعنسي

اكثر مما قد يترتب على التسليم القملى من بعض النقص أو الزيادة المسبوح بهما في العرف والمعلمات ولا تجيز الادارة بحال أن تنقص في كميـــات الاصناف المبيعة عن عمد واختيار .

#### ملخص الحكم :

اذا كانت لانحسة المناهسسات والمزايدات قد اسستازيت انباع اجراءات معينة قبل طرح الاصناف الغير صالحة للاستعبال أو التي يخشى عليها من التلف أو التي بطل استعبالها أو الزيادة عن الحساجة في المزاد ، مثل الحصول على موافقة ببيع هذه الاصناف وتشكيل لجنسة لماينتها وتثبينها واخطار وزارات الحكومة ومصالحها بالاصناف المسراد بيعها وكبياتها للافادة عبا أذا كانت في حاجة اليها كلها أو بعضها قبسل الاعلان عن المزاد بوقت كاف أذا كانت لائحة المناقصات والمزايدات قسد المسئزيت أتباع مثل هذه الإجراءات قبل طرح الاصناف في المزاد ، فالمروض أن تكون الجهة الادارية قد انبعت هذه الإجراءات فعلا ، قبل طرح هسذه المسئف للبيع في المزاد وترسيتها على المتزايدين ، بحيث لا يسسمنساغ بعد أن يجرى المزاد ويخطر المزايدون بقبول عطاءاتهم ويتم التعاقد بالنقاء البخبهم بقبول الجهة الادارية ، التفرع في متام التنصل من التعاقد السنى أبيع هذه الاحساءات تم في شأن بيع هذه الاصناف كلها أو بعضها الم يتبع قبل اجراء المزاد ، أو أن الجهة الادارية قد تبينت بعسد أو بعضها لم يتبع قبل اجراء المزاد ، أو أن الجهة الادارية قد تبينت بعسد أن التعاقد أنها في حاجة ألى كل أو بعض الاصناف التي جرى بيعها .

لا يسوغ لجهة الادارة أن تحاج بأنه قد ذكر قرين بعض الاصلانة في اخطارها للبدعي بقبول عطائه المؤرخ ٨ من يناير سنة ١٩٦٣ انهلل التحت المجز والزيادة ، ذلك أن هذه العبارة لا تعنى أكثر مما جاء في المادة ١٥٠ فقرة رابعة من لائحة المناقصات والمزايدات من أن التسليم النصلي قد بترتب عليه بعض النقص أو الزيادة المسبوح بهما في العرف والمعلملات، ولا تجيز هذه العبارة للادارة بحال أن تنقص من كميات الاصلات، المبيعة عن عهد واختيار ، بعد أن حدد سعر الصفقة باكلها على اساس مجملوع

الوحدات التى كاتت محلا للتعاقد ، اذ أن تحديد سعر معين للوحسدة يراعى نبه عدد الوحدات ، ولا يعنى هذا أن كل وحة من وحدات الاصناف البيعة تساوى الثبن الذى قدر لها ، وأنها تساوى الوحدة الثبن المقسرد لها اذا اجتمعت مع باقى الوحدات ونظر اليها باكملها كوحدة ولا سيها اذا كان البيع أصناف تالفة أو مستعملة تتفاوت حالة كل وحدة منها عن الاخسسرى .

( طعن رقم ١٥٤ لسنة ١٢ ق ـ جلسة ١٩٧٠/٤/١١ )

# قاعدة رقم ( ۸۰۰ ) الحدد :

القاعدة هي بيع الاصناف الخاصة بلجنة البيعات الحكومية باحدى الطرق البينة في المادة 4 من اللائحة الخاصة بها — الاستثناء على هذه المادة بجواز البيع بالطريق المباشر يكون للجهات التي عددتها المادة 1٤ من لاتحة الماتصات والمزايدات على سبيل الحصر وهي وزارات الحسكومة ومحسالحها والهيئات والمؤسسات المسامة — المؤسسات المحفية ، مؤسسات خاصة لا تعتبر في حكم المؤسسات العامة الا في مسائل معيناة راردة على سبيل الحصر في المادين ٢ ؟ ٢ من المائة في مفهوم لائحة المناقصات والمزايدات — لا يعتبر من الجهات التي يجوز البيع لها المنتثاء بالطريق والمزايدات .

## ملخص الفتوى:

ان المادة ( ٥ ) من اللائحة المالية المجنة تصفية موجودات قاعدة قناة السويس وهى التى أصبحت لجنة المبيعات الحكومية تنص على أنه مع عدم الاخلال بأحكام التسانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٤ تتبع المواد التالية في بيع هذه الاصناف وما لم يرد بشائه نص خاص يرجع نيه الى أحكام لائحة المناقصات والزايدات » وتنص المادة ( ) من هذه الثلاثية على أن ديهم البيع باحدى الطرق الآتية : (1) مزايدة محدودة بطريق المقاريف المفاريف المفاريف المفاريف المفاريف المفاريف المدي مدارسة محدودة ( ج ) مزايدة علنية ، وتقرر الجنة التصنية البيسني باحدي هذه الطرق كما تحدد تبعة التامين المؤتت والنهائي الواجب تحصيله من المتدبين في المزايدة » ،

ومن حيث أن المادة ( ١٤٦ ) من لائحة الماتصات والمزايدات الصادرة بقرار من وزير الخزانة رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٧ والمصلة بقراره رقم ٥٠ للبيسع أن ترسل قبل الاعلان عن المزاد بوقت كان الى جبيع وزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والمؤسسات العصامة بيانا تفصيليا بالاصناف المراد بيعها وكبياتها . وتطلب بعد معاينتها الاغادة عما أذا كانت في حاجة اليها كلها أو بعضها وتحدد وقتا مناسبا للمعاينة والبت في الموضسوع والرد . وما تحتاجه هذه الجهة يباع لها بالثين الذي قدرته لها لجنة التثمين المنصوص عليها في المادة السابعة وما يبتى بعد ذلك يباع بالمزاد العاني » .

ومن حيث أنه يبين من هذه النصوص أن التاعدة هي بيسع الاصنائه الخاصة بلجنة المبيعات الحكومية باحدى الطرق المبينة في المادة ( ؟ ) من اللائحة المالية الخاصة بها وهي المزايدة المصدودة أو المهلوسة المحدودة أو المزايدة المعلنية واستثناء على هذه القاعدة يجوز البيسع بالطريق المباشر وبالثين الذي تقدره لجنة التثبين إلى احدى الجهات التي عددتها المادة ( ؟ ؟ ) من لائحة المناتصات والمزايدات على سبيل الحصر وهي « وزارة الحكومة ومساحها والهيئات العامة والمؤسسات العامة » .

ومن حيث انه تاسيسا على ذلك ، ولما كانت المؤسسات الصحفية من وقعًا لما سبق ان راته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعدة في ٢٤ من سبتببر سنة ١٩٦٧ المؤسسات الخاصة لا تعتبر في حسكم المؤسسات العامة الا في مسائل معينة واردة على سبيل الحصر في المادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٦٤ مد وليس من بينها معاملة المؤسسات العسلمة في

منهوم لائحة المناقصات والمزايدات ومن ثم مانها لا تعتبر من الجهسات التي يجوز البيع لهسا السستثناء بالطريق المباشر ونشسا لاهسكام المادة ١٤٦ من لائحة المناقسات والمزايدات .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية المهومية ألى أنه لا يجوز للجنسة المبيعات الحكومية أن تبيع بعض الاصناف الخامسة بها ألى مؤسسة جريدة الاهرام وفتا للاجراءات المرسومة بالمادة ( ١٤٦ ) من لائحة المناتسات والمزايدات ، وإنها يتمين أن تلتزم البيسع باحدى الطرق المبينسة بالمادة ( ٩ ) من لاتحتها المالية .

( لمك ١٠/١/١٠٢ ــ جلسة ١٠/١/١٠٢ )

عسلاج بالخسارج



# قاعدة رقيم ( ٨٠١)

#### : 12:40

علاج الوظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة طبقا الحسكام القرار الجمهورى رقم ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٩ — شروط تقرير هذا العلاج — ان تكون الإصلية أو المرض بسبب أعبال الوظيفة » وأن تكون قابلة الشفاء » وأن يوجد نقس في الاخصافين أو في الأجهزة اللازمة الملاج في الجمهورية » وأن توصى اللجنة الطبية المفتصة بضرورة السفر الى الخارج ثم يعرضي اللامر على رئيس الجمهورية بعد ذلك الصدار قرار في هذا الشان — جوائج المدرض على اللحفة الطبية ثم على السود رئيس الجمهورية بعد أجهاء المدرض على المود بن الخارج بشرط قيام حالة المفتورة وتواقر غاروقه قاهرة تحول بين المريض وبين استيفاء الإجراء في حينه »

# ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من ترار رئيس الجمهورية رتم ١٧٥٢ السنة ١٩٥٩ في شان علاج الموظفين خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة تنص على الله « يجوز بترار من رئيس الجمهورية معالجة الوظفين الذين يمسلون الدي يمسلون الذين يمسلون المعهورية فلعربية المتحدة الذين ترى اللجنة المسلو اليهسا في المادة الثلثية المعمورية فلعربية المتحدة الذين ترى اللجنة المسلو اليهسا في المادة الثلثية على أنه « يجب أن تتوافي الشهروط التيمة لمتروط المبحرية المعربية المدينة المتحدة : ( 1 ) أن تسكون الاسسلون المسلون المعربية المعربية المعربية المربية المعربية المربية المعربية المعربية المعربية المربية المعربية المسلونة أن المحددة المسلونة المعربية ال

على وجه التقريب ، وتنص المادة الخامسة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية تقرير اعانة مالية للموظفين الذين يصابون بجروح أو بأمراض ليست بسبب يتعلق بتاديتهم اعمال وظائفهم وذلك لمساعنتهم في العلاج في داخل الجمهورية العربية المتحدة أو في خارجها ، ويجب اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار . . » .

وبفاد هذه النصوص أن علاج الموظئين في الخارج سواء تحبلت الدولة نفقاته كابلة أم تحبلت جزءا منهسا في صورة أعانة مالية يتم بقسرار من رئيس الجبهسورية يترخص في أصداره على أن يسبق مسدور هذا القرار أجراءات معينة تتخذ بقصد الاستيثاق من أن المرض غير مستطاع علاجه داخل الدولة ، أما لنقص في الاجهزة اللازمة أو لنقص في الاخساتيين ويكون تقرير ذلك عن طريق اجنة طبية معينة تحدد المؤسسة التي يمسالج: عبها الموظف وبدة العلاج وتكليفه .

وانه وان كان عرض الموظف المريض على اللجنة المشار اليها امرا واجبا قانونا تبل سفره الى الخارج لعلاجه ، الا أنه ليس ثبت مانع من اتخاذ هذا الاجراء وعرض الموظف على اللجنة بعد ذلك منى حالت ظروف تاهرة بينه وبين استيفاء هذا الاجراء في حينه ويكون الغرض وقتئذ في ضسوء ما يتقدم به الموظف من وثائق وتقارير طبية .

فاذا بان من الاطلاع على الاوراق أن الاستاذ . . . . . كان مريف المغمس شديد بالبطن ومسابا بضعف علم وأنييسا ، وكانت حالته تسمئزم السغر الى الخمارج للعملاج وذلك على نحو ما ترره القومسيون الطبى يوم ٢٠ من مارس سمسنة ١٩٦٠ ، وهمذه الظمسروف تسكون حالة من حالات الضرورة التى تبرر السغر العاجل الى الخارج دون انتظار أجراءات العرض على اللجنة وهي اجراءات قد تطول فتسموء حالة المريض وتتعرض صحته للخطسر ، ومن ثم فليس ثبت ماتع من عرض حالته الأن على اللجنة الطبية المختصة مشفوعة بما يلزم من الاوراق والبيانات المتطلق بطلاجه في الشارج انتحث في ضوئها مؤسسوع مرضه ويا ثم من علاجه في بطلاجه في الشارح انتحث في ضوئها مؤسسوع مرضه ويا ثم من علاجه في

الخارج لمرغة ان كان من المستطاع علاجه داخل الدولة أو لم يكن مستطاعة كا غاذا ما انتهت إلى أن علاجه في الخارج كان لازما رفعت الاوراق الى رئيس الجههورية ليقرر ما يراه طبقا لإحكام القرار الجههوري سالف الذكر .

لهذا انتهى رأى الجبعية الى انه ليس ثبت مانع من عرض حالة السيد الاستاذ . . . . . على اللجنة الطبية المنصوص عليها في التسرار الجبهسورى رقم ١٧٥٤ لسسسنة ١٩٥٩ لتقسرير ما تراه في شسانها في ضوء الظروف المسار اليها ٤ ماذا انتهت الى أن علاجه لم يكن مستطاعا في الجمهورية المربية المتحدة عرض الامر على السيد رئيس الجمهورية للنظر في منحه نقتات العلاج أن كأن مرضه بسبب يرجع الى تأدية أعمال وظيفته أو منحه اعانة مالية إذا كأن مرضه لا يرجع لهذا السبب .

( نتوی رقم ۳۹۳ – فی ۱۹۲۱/۰/۱۰ )

عسلابة تجسسارية



### قاعسدة رقسم ( ۸۰۲ )

#### : المسطا

علاية تجارية ... اشكالها التصوص عليها في المادة الاولى من القاتون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ غير واردة على سبيل الحصر ... دليل نلك واثره ... وجوب حماية الملابة بالقطبيق لهذا القاتون الا اذا كانت مجردة من عناصر الجدة أو الذاتية الخاصة أو الصفة المبيزة أو كانت مما لا يجيزه المشرع ... لا تعارض بين حماية السلمة الواحدة كملابة تجارية وفقا لاحكام هذا القاتون وحمايتها كلموذج صناعى وفقا المقاتون رقم ١٩٢٧ لسنة ١٩٤٩ ... استقلال مجال كل من الحمايتين عن الاخر .

## ملخص الحسكم :

ان المادة الاولى من التسانون رقم لاه السنة ١٩٣٨ الخاص بالعلابات التجارية لم تخص عدد الاشكال التي تتخذها العلابات التجارية على سبيل الحصر وانها سردت بعض أبثلة لهذه الاشسكال ، ذلك انهسا بعسد أن نمست على « الاسباء المتخذة شكلا مميزا والابضاءات والكليات والحروف والارقام والرسوم والرموز وعنسوانات المحسال والدمضات والاحسكام والتصاوير والنتوش البارزة » أضافت « واية علامات آخرى أو أي مجموع منها » وأكد المشرع هذا المعنى في المذكرة التفسيرية للقانون غبين أن هسذا السرد ليس حصرا بل تبثيلا لاشكال العلامات لأن الاشكال التي يمكن أن تتخذها العلامة لا عدد لها .

والمشرع اذ لم يحصر الاشكال التي يبكن أن تتخذها العلامات التجارية فانه يكون قد جعل الاصل أن لكل صاحب شأن أن يشكل علامته التجارية كما يشاء . ولا تميد على حريته في هذا الخصوص . وتازم حماية علامته بالتطبيق لاحسكام القسانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ مسالف الفكر الا أن تكون

العلامة مجردة من عناصر الجدة أو الذاتية الخاصة أو الصفة الميزة أو تكون مما لا يجيزه المشرع مما نص عليسه على سسبيل الحصر في المادة الخامسة من التانون المشار اليه .

وبالتطبيق لهذا الاصل التشريعي ــ لا تثريب على اتخاذ المسلامات التجارية الشكل الخاص للوعاء الذي تعبأ فيه السلعة . كما يحدث بالنسبة للبعض تنينات العطور وزجاجات السوائل الغازية والمياه المعنية فتصنع الزجاجة وبما انبعاجات مختلفة أو تصنع مستديرة أو مستطيلة أو ذات عنق طويل أو تصبر وتتخذ العلامة التجارية هذا الثمكل الخاص للوعاء . ولا تبد على اتخاذها هذا الثمكل سوى أن تتوافر فيه عناصر الجدة والذائيسة الميزة .

ومما لا شك عبه ان شكل الزجاجة التى يعبا غبها مشروب الكوكاكولا فتوافر غبه عناصر الجدة والذاتية الخاصة والصفة المبيزة . فالمثلت انه شكل لم يسبق أن استعبله مصنع آخر لتهبيز منتجات معائلة أو مشابهة لشروب الكوكاكولا وهو يختلف اختلافا متبيزا عن الشكل العادى المالوف للزجاجات التى تعبا فيها السوائل المائلة أو المشابهة لمشروب الكوكاكولا . وأذ كان ذلك ، فاته لا يجوز \_ بالتطبيق للاصل التشريعي المستفاد من القانون رقم لاه لسنة ١٩٣٩ \_ أن يرفض طلب تسجيل زجاجة الكوكاكولا . كعلامة تجارية .

ولا محل الاحتجاج بأحكام التساتون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الفضاص ببراءات الاختراع والرسوم والنبائج الصناعية لرقض طلب تسجيل زجاجة الكوكلكولا كملاية تجارية ببتولة أن هذه الزجاجة تعتبر نبوذجا صناعينا علا تخضيع في حيايتها الالذلك التساتون . ذلك أنه ولئن كانت الزجاجة المنكورة تحيل خصائص النبوذج المسناعي الا أنها أيضا تحييل في الوقت تفسيه خصائص العلاية التجارية كما سلف البيان ولم يحظير التساتون الخاص بالرسوم والنباذج الصناعية الجمع بين حبسايته وبين حبساية التجارية ، فالذي يترتب على كون الزجاجية

سالفة الذكر تعتبر أيضا نبوذجا صناعيا ليس رفض طلب تسجيلها بوصفهة علامة تجارية وانبا أمكان حمايتها من جهة أخرى بوصفها نبوذجا صناعيا .

( طعن رتم ٢٦١٠ لسنة ٦ ق \_ جلسة ٢٦١٠ )

#### قاعسدة رقسم ( ۸۰۳)

المسطا:

القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في ثبان قانون العلامات التجارية ...
المعدل بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٣ ... اشترط الاختصاص بالم....لاية ان تكون معكوة .

#### ملخص الصكم:

ان تأتون العلامات التجارية رتم ٥٧ اسنة ١٩٣٩ المعدل بالقسانون رقم ٥٣ اسنة ١٩٥٣ ترر الساحب كل علامة استونت الشروط القسررة الحق في تسجيلها في تسجيلها لتحظى بالحملية من اعتداء غيره بانتحساله لمنتجاته أو لخدماته واقتضى هذا الاخصاص بالعلامة أن تكون مبتكرة نمني القانون أن تسجل العلامة الخالية من أية صفة مميزة أو المكونة من بياتات لا تعنو التسمية التي يطلقها العرف على المنتجات وأذ لا تجساوز التسمية العرفية الاسم الذي تتداوله السنة الناس للتعبير عن المنتجات وقت تسجيل العلامة ، وأذا دخل في هذا الاسم مختلف صبغه وما أشتق منه بما يتبسلام من كل منها من حقيقة المسمى لدى المنتج ، مانه لا يدخل في تركيبها المبتكر شيء من ذلك الاسم العرفي .

( طبن رتم ۱۲۸۶ لسنة ۲۱ ق ــ جلسة ١٢٨٥ )

#### قاعسدة رقسم ( ) ۸۰ (

#### الجسطا:

الغِاصِ يقيد العام لا المِكسِ — انتهاء ما يعتبر حكما خاصا - تطبيق. النص العام •

## ملخص الحكم:

ان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في شان العلامات التجارية -- المعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٣ -- اذ اقتصر التعديل على تشكيل لجنة التظامات المبينة بالمادة ١٠ ولم يعرض التعديل في شيء المادة ١٣ التي نصت على ان قرار الادارة بشأن المعارضة في رفض التسجيل يكون الطعن فيه أمام المحكمة الابتدائية في ميعاد عشرة ايام من تاريخ اخطار صاحب الشأن ببعني انها بقيت على نصها الذي شرع من قبل انشاء مجلس الدولة ٤ وانتفى بغلك ما يعتبر حكما خاصا يستثنى من الحكم العام الذي استحدثه قانون مجلس الدولة في شأن مواعيد الطعن مالالخاء القضائي .

( طعن رقم ۱۲۸۶ لسنة ۲۱ ق - جلسة ۱۲۸۶/۱۲/۱۲)

# قاعسدة رقسم ( ٨٠٥ )

## المسطة:

جربية غش اغنية الانسان او الحيوان المتصوص عليها في المادة الثانية بن القانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٤١ ... قيلهها اصلا على فعل مادى هو واقعة الغش او الشروع فيه وهذا يقتضى خدع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيع او في طبيعتها او في صفاتها الجوهرية او فيها تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى المبوم المناصر الداخلة في تركيها ... تطبيق ذلك على تداول مادتين للشرب مصنوعتين من اعشاب ونباتات طبية محلية ليحلا محل الشاى والبن باسم «شاهينا وكانيينا » ... عدم توافر عنصر الخداع أو التضايل بلخفاء العناصر الداخلة في تركيب هاتين المادين ... عدم الإخلال بحق مصلحة التسرييل التجارى في مهارسة اختصاصها في ثلمان تسجيل مدين الاسمين طبقا احكم المادة الخليسة من القانون رقم ٧٥ السنة ١٩٣٩ هذين الاسمين طبقات التجارية ٠

#### **ملغض الفتسوي :** أ

تقدم السيد . . . . . الى وزارتى الصحة والتبوين بطلب الموافقة على الترخيص له في تداول مشروبين احدهما من اعشباب ونباتات طبية محلية ليحلا محل الشاى والبن واختار لاحدهما اسم (شايينا) وللآخر (كانبينا) على اساس أن المشروب الاول يدخل في تركيبه الشاى الاخضر بنسبة ٣٠٪ والشاى الاحبر بذات النسبة في المشروب الثاني يدخل في تركيسه البن بنسبة ٢٠٪

وعند تداول هذين الصنفين بالسوق تحت اسم شايينا وكانيينا ارسلت صحة بلدية القاهرة عينتين من كل من المادتين الى الادارة العلبة لمالل وزارة الصحة لتطلبها وقد جاء بتقرير تطيل عينتى الشايينا ان نسسبة الرماد الكلى في احدى العينتين ٨٪ وفي الأخرى ٢٠٦٪ وان نسبة الرماد الفير ذائب في الماء هر٤٪ في العينسة الاولى و ه٪ في العينسة الثانيسة وان تطوية الرماد الذائب في الماء في العينسسة الاولى ٣٠ وفي الثانية ٨٠ وانتهى التقرير الى أنه نظرا لأن المشروب الصحى شايينا هو بديل للشاى الذي يعامل بالقرار الوزارى الخاص بالشاى . وحيث أن ذلك يعتبر تلاعبا يؤدى يمكن للمعبسل ضبط نسبة الغش (خصوصا الشساى الاخضر والنعنساع) يمكن للمعبسل ضبط نسبة الغش (خصوصا الشساى الاخضر والنعنساع) مما يمكن صاحب المشروب من التغيير في نسب التركيب ٤ لذلك أشسسار التقرير بمنع تداول هذا المشروب ه

كما جاء بالتترير الخاص بعينتى الكانبينا أن نسبة الرماد الكلى في احدى العينتين ٣,٣٪ وفي الأخرى ٩,١٪ وأن تلوية الرماد الذائب في الماء ١١ في العينة الاولى و ١٢ في العينة الثانية وأن نتيجة الشاى في كلنا العينتين ايجابية ، وانتهى التترير الى أنه نظرا لأن هذا المشروب المسمى كانبينا هو بعيل للبن المحمس المطحون الذي يعامل بمرسوم البن ، وحيث أن ذلك يعتبر تلاعبا يؤدى الى غش البن بمواد أرخص منه وليست لها نفس الخواص الطبيعية ولا يمكن المعمل ضبط نسبة الفش ما يمكن صاحب المشروع من التغيير في نسب التركيب ، غلقلك أشار التترير بمنع تداول هذا المشروب .

ولم يرد في كلا التتريرين ما ينيد وجود مواد ضارة بالصحة في أبة عيفة. من العينات التي ارسلت للتحليل .

ويدور النبلاف في هذا الموضوع حول التكبيف التافوني لواتعة يهم بعاتين المادين وعرضها المبيع والتداول وهل ينطوى هذا القعل على الجريسسة المنصوص عليها في المادة الفانسية من القانون بالم هاء لسنة ١٩٤١ بقس التدليس والجنش التي تنس بطى عتاب من غش أو شرع في أن يغش شيالة من اغذية الانسان أو الحيوان أو من المتاتير الطبيسة أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معدا للبيع أو من طرح أو عرض للبيسع شسيئا من هذه المتاتير أو المتاتير إو الحاسلات مع علمه بغشها أو بنسادها .

وتتوم هذه الجريبة اصلا على غط ملاى وهو واقعة الغش أو الشروع غيه وذلك يتتضى خداع الجمهور في حقيقة نوع البضاعة المعروضة للبيسع أو في طبيعتها أو في صفاتها الجوهرية أو غيها تحتويه من عناصر نافعة وعلى المموم العناصر الداخلة في تركيبها ظك العناصر التي يغرض لها بترار حد ادنى أو حد معين في العقائير الطبية أو في المواد المستعبلة في غذاء الانسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع باسم معين .

وبن حيث أن المادين موضوع البحث تحتوى احداهما على نسسبة معينة من الشماى مخلوطة بمواد أخرى كيسا تحتوى الأخرى على نسسبة معينة من البن مخلوطة بمواد أخرى وقد عرضهما صلحبهما للبيع دون المفناء المنساصر الداخلة في تركيب كل منهما ودون تنطيل أو خهاع من بهابسه في هذا الشمأن ولم يطلق عليهما اسم الشماى أو اسم البن حتى تسرى في شمانهما الترارات المخاصة بتحديد مواسنات هفين الخلاتين والمناصر الداخلة في تركيبهما وعلى منتضى ظلك لا يكون في الامر ثبخت جريمة المبقا المساتون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١ المشقر الهيه .

ويُدرى أحسكام المُرسوم الصافر في ٢٧ ينساير سنة ١٩٤٤ وتنظيم تجارة الجواد الغذائية المخلوطة فقط على المواد الغذائية المخلوطة بعضها بالبعض ، يقصد اعدادها للاستهلائه الآدمي والتي يطلق عليها لهمم احدى المواد الكين بنها الخليقال، ولما كاتت مادة شايينا التى تدخل الشساى فى تكوينها لا تحمسل اسم هذه « الشاى » كبا لا تحمل مادة كافيينا التى يدخل البن فى تكوينها اسسم هذه المادة أى البن ، لهذا لا تسرى أحكام المرسوم المشسار اليه عسلى المادتين المشار اليهما ، واخيرا غان مادة شايينا لا تعتبر شسايا خليطا مكونا من أمنائه مختلفة المصدر من الشاى لان ثمت مواد أخرى غير الشاى تدخسل فى تكوينها .

وفيها يتعلق باختيار اسم شايينا لاطلاته على احدى المادتين واسسم كانيينا لاطلاته على المادة الأخرى من الفترة (ى) من المادة الخامسة من التانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية تعظر تسجيل العلامات التجارية التى من شائها تضليل الجمهور أو التى تتضمن أو التى تتضمن بيانات كاذبة عن مصدر المنتجات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التى تحتوى على بيان اسم تجارى وهمى أو مثلانا أو مزور ، ومن ثم منان للجهة الادارية المختصة أن ترفض تسجيل اسمى شايينا وكانينا أذا اتخذا شكلا مميزا يجعلهما في حسكم العلامات التجارية تطبيقا للمادة الأولى من القانون المذكور ، وذلك متى تبين لها أن هذه التسمية تؤدى الى تضليل الجمهور واثارة اللبس والخلط بين هاتين المادتين وبين الشاى والبن .

لهــذا انتهى الراى الى انه ليس ثبت ماتع تانونا يحول دون تداول مادتى شابينا وكانيينا بمقتضى قرارات تنظيبية تصدر فى هذا الشان باعتبارهها مادتين مفايرتين لمادتى الشاى والبن ، على أن لمسلحة التسجيل التجارى أن ترغض تسجيل هذين الاسمين بسجل العلامات التجارية اذا اتخذ لهما شكل مهيز يلحقها بالعلامات التجارية متى رأت أن من شأن هذه التسمية تضليل الجمهور .

( نتوی رقم ۱۹۹ ــ فی ۱۹۲۰/۱۱/۱٤ )

# فهـــرس تفصـــيلى

# الجسنزه القسباين عقسسر

المستحة	الموضـــوع
M:	أبيج ترتيب محتويات الموسوعة
N	النصلُ الأولُ علملُ يوبية
ď	الغرع الأول ــ التعيين
	أولا - التزام تواعد كادر عمال اليومية في
1	التعيين بعد ١٩٤٥/٥/١
ar	ثانية - شروط الابتحان
λħ	مالنا _ شرط الليامة الطبية
.471	وابعا سـ شرط الســـــن
٣.	خامسا ــ تحديد الوظيفة التي تمين فيها المامل
YT,	الفرع الثاني ــ الترقيـة
10	الفرع الثالث ــ العلاوة الدورية
711	الفرع الرابع - اعانة غلاء المعيشة
٧A	الفرع الخامس ـــ الاجــــازة
	الفرع السادس ــ الاجر الاضافي والأجر من ليام
AY	الجبع
h'	الفرع السابع ــ الندب والإعارة
11.5	النرع الثابن ــ نقل العابل من وظيفة الى وظيفة

ــنحة	الموضيوع
1.8	الفرع التاسع نقل العامل من اليومية إلى الدرجات
171	الفرع العاشر _ التـاديب
144	الفرع الحادى عشر ــ الوقف عن العمل
171	الفرع الثانى عشر - انتهاء الخدمة
44.0	أولا ــ عصل العامل بسبب تأديبي
181	ثانيا _ نسل العامل لعدم المسلاحية
r. 43	ثلاثا _ فصل العابل لانقطاعه عن العبل
ë.s.	دون اذن أكثر من عشر أيام ( الاستقطة
108	الضبئية )
	رابعا - عصل العامل بناء على حكم جنائى
177	بادانتــه
	خابسا — عصل العابل لعدم تضباله عترة
14.	الاختبار على ما يرام
77/	سادسا - الفصل بغير الطريق التاديبي
140	ر سابعا ساسن الاحالة الى الماش
177	الغرع الثالث عشر ـ المكافأة والمعاش والتعويض
7.7	العصل الثاني ــ كادر عوال اليومية
	، ﴿ النوع الأولُّ - عِيْمِ إِنْطِياقِ الْتَاتِونَ • ٢١ لِسِنَةِ ١٩٥١
	والقسسانون رقم ٢١٧ لسبئة ١٩٥٢
	على عمال اليومية الخاضعين الحكام
7.7	كادر المبال
	الفرع الثاني قصر تطبيق كادر الممال على الحكومة
۲.۸	الدكرية ونروعها

سلحة	الوضييوع : الد	أرمسر بي
<b>F</b> ,	الفرع الثالث ــ المعينون تبل ١٩٤٥/٥/١ والمعينون ا	45.33
31%	الهرام و المعلم في المام ا	
***	الفصل الرابع - التسويات	·. · · · · · · ·
177	الفرع الخابس ــ مهن مختلفة ، ١٠٠٠ ، ١٠	
۲۸.	الفرع السائس ــ الــ ١٢٪ "	147
	القرع السَّابع من تطبيق كادر الممال على المستخدمين	: :
	والموظفين المعينيين على دريج بالت	,
YAY	و الستخمين الخسارجين عن الهيثة )	
	الفرع الثامن - معالجة بعض الشـــفُود في تطبيق	• • •
٣-٨	قواعد كادر العمال	
717	الفرع التاسع ـ الاستثاء بن الكادر	*.
771	النرع العاشر - عبال مصلحة الواني والمتاثر	
772	مل الثالث ـــ العامل المؤقت والعامل الموسيئ :	الم
	الفرع الأول - التفرقة بين عامل اليوميسة الدائم	
377	والعالم المؤتنت	
777	الفرع الثاني - عدم انطباق الكادر	
777	الفرع الثالث ــ شرط اللياقة الطبية .	
747	الفرع الرابع ــ الأجــازة	
787	النرع الخابس ــ اعانة غلاء المعيشــة	
	الفرع السائس ـ اعانة سيناء وقطاع غيزة	
401	ومحافظات القناة	1
	النرع السابع مدى الحظر الوارد بعدم مصل	
. Yo{	العامل المؤقت أو المومسى الا بالطريق التـــاديس	*
770	<b>-</b>	
1 10	الفرع الثابن ــ التعيين على درجات بالميزانية	٠.٠

مستحة	الموشــــوع الا
YTY	القصل الرابع ــ عليل التناة
	الفرع الأول الكادر الخاص بعبال الجيش
Y7Y	البريطاني المابقين ( عمال التناة )
	الفرع الثاني _ عمال مقاولي شركة قاعدة تغاة
TYO	Hungan
TAT	الفرع الثلاث تسويات طبقا لكادر عمال القناة
TAY	الغرع الرابع ــ مـــن التعيين
	الفرع الخابس _ لختبار عمال التفاة الملم اللجان
TAA	القنية
. E+A	الفرع المسادس ـــ المرتب
113	الفرع السابع - العلاوة الدورية
£1A	الفرع الثلبن ــ عمال القناة والمعادلات الدراسية
¥7¥	الفرع التاسع ــ الكتبة والمخزنجية ومساعدوهم
173	الغرع العاشر _ مساعدو الصناع والصبية
333	الفرع الحادي عشر ــ الوتف والفصل عن العبل
	النرع الثاني عشر - تعيين عمال التفاة على درجات
733	بالميزانية
3A3	القصل الخابس ــ عقد العبل القردي
3A3	الفرع الأول ـ سريان شانون العمل
£17 -	الفرع الثاني _ مدى نفاذ عقد العمل في مواجهة الظف
7.0	الفرع الثالث معيار تمييز عقد العمل
.0.7	الفرع الرابع ــ مقومات عقد العمل

ثانيا: المتصود بعلاقة التبعية في عقد العبل ٥٠٩.

أولا: عقد العبل عقد رضائي

1.0

مستحة	الموضــــوع الا
316	الفرع الخليس ــ العبل في حور الملاهي
- 617	الفرع السادس ــ التزام رب العمل بمكانحة الأمية
ot.	الفرع السابع — التزام رب العبل بتقديم وجبة عَذَائية
276	الفرع الثابن الأجر
770	الفرع التاسيع _ الأجازة
٥٣.	الفرع الماشر _ العبلوة
-77	الفرع الحادى عشر مكافأة زيادة الانتاج
کة ۲۳م	الفرع الثاني عشر حصة العليلين في ارباح الشر
374	الفرع الثالث عشر ــ تصريح العبل
770	الغرع الرابع عشر _ اصابة العبل
971	الفرع الخابس عشر _ المخالفات التاديبية
730	الفرع السادس عشر انهاء عقد العبل
130	النرع السابع عشر مكاناة نهاية الخدمة
ooY.	نفسسو
аод	نقسسار بالتخصيص
001	<del>ئ</del> ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
110	النصل الأول عند انفاق أداء الخدمات للهيئات الملها
376	الفصل الثاني — عقد الايجار
YFe	النصل الثالث عقد البيـــع
-017	الفصل الرابع ــ عقــد الزواج
•1Y	الفصل الخابس ــ مقبد المسيلح
7-1	الفصل السادس ــ عقد القســـهة
7.1	النصل السابع _ عقدد المسارية

المخدة	ي ۱ الوضوع
٨٠٢	الغصل الثابن ـ عقد العبير
717	النصل التلميع ب عتبد التساولة ،
318	الغصل العاشر ـ عقد الوديعة
717	الفصل الحادى عشر _ مقد النقيل .
778	النصل الثاني عشر ـ عقد الوكالة ،
779	النسل الثالث عشر عقد الهيسة
777	الغصل الرابع عشر مدهد تبايل المنافع العابة
740	النصل الخامس مثير ـ عقد توريد التيار الكهربائي
777	الفصل السادس عشر ب عقد فتح اعتماد
777	الفصل السابع عشر - مسائل متندوعة
775	ن <b>قــد اداری</b>
777	النصل الأول ــ ماهية العقد الادارى
,	. الفرع الأول ــ الشروط الثلاثة لاعتبار العقد عقدا
	ب الفرع الأول ــ الشروط الثلاثة لاعتبار العقد عقدا أداريــا
7 <b>77</b>	
777	اداريسا
7V7 7V1	اداریا الفرع الثانی ــ ممیزات العقد الاداری
177 171 171	اداریسا الفرع الثانی سے معیزات المقد الاداری الفرع الثالث سے الادارة كمارف فی المقد الاداری
197 194 1A1 11.	اداریا الفرع الثانی به میزات المتد الاداری الفرع الثانی به میزات المتد الاداری الفرع الثالث به الاداری الفرص الثانی به ابرام المتد الاداری
1V1 1V3 1A1 11, 11,	اداریا الفرع الثانی به میزات العقد الاداری الفرع الثانی به میزات العقد الاداری الفرع الثالث به الاداری الفه الاداری الفه الاداری الفرع الاول به المحكم علمة به المحكم علمة به الفرع الاول به الفرع الاول به المحكم علمة به الفرع الاول به الفرع الفرع الفرع الفرع الاول به الفرع الفرع الفرع الاول به الفرع
141 141 141 114 114 114	اداریا الفرع الثانی به ممیزات المعتد الاداری الفرع الثانی به ممیزات المعتد الاداری الفرع الثالث به الادارة کطرف فی المعتد الاداری الفرط الآول به امرام المعتد الاداری الفرع الآول به المعتد الاداری بیتم علی مرحلتین اولا به المعتد الاداری بیتم علی مرحلتین

المستحة	الموضيوع
,114	<ul> <li>خابسا ــ نيسابة الجهات الادارية عن بعضها</li> <li>في أبرام المقد الاداري</li> </ul>
	• إساديسا ــ التصطات جزء من العقد متى
7.7	. ب قبلتها الادارة
۷۱۲	سابعا - سطحة تنظيم ما لم ينظمه قانون المناقصات والمزايدات
۷۱۵	شابنا ـــ الخسروج على القواعد الآبرة بقانون المناسبة المناسبة والمزيدات
377	تاسعا محل العقد
440	عاشرا ــ طرق احتيالية
777	حادی عشر ـ اکراه
VYV	ثانی عشر ـ الغلط
A7V	ثالث عشر ــ الخطــة المادى
٧٣٥	رابع عشر ــ الكفاءة وحسن السبقة
777	خابس عشر سـ خطاب الضمان
	سادس عشر ـــ الرقابة على أبرام العقـــــد
¥8.	الادارى
<b>V</b> \$A	الفرع الثاني المناتصة والمزايدة
٨٤٨	اولا _ الاعلان عن المناقصة دعوة الى التماقد
<b>73V</b>	ثانيا ــ لحنة البت
404	مُأثنًا ـــ أ ـــ التعاقد يع صاحبِ اتل العطاءات
You	ن ب ن القمالد مع صاحب الفضل عطاء
707	ج _ الترجيح بين اتل العطاءات وانضله

رابعا ... ا ... تبول العطاء يجب ان يتصه بطم بن قبل عطاؤه VAL ب ... التزام متدم العطاء بمطالعة الي نهاية المدة المسجدة في شروطا المتح YTY ج - جواز التفاوض بعد متح المظاريف بع صلحب العطاء الأتل المترين بتحفظات للنزول عنها 777 خابسا \_ أ \_ الجهات التي تتولى التمثقد 777 ب - تمسديق الجهة المختمسة على التماقد لابرامه 377 ساديسا \_ المحالة WA سابعا \_ التـــايين YAY ثاينا ــ الغاء المناتمــة A.1 الفرع الثالث - المارسة A.V أولا - مدى حرية الادارة في اختيار المتماتد عند التمالد بالمارسة X.Y ثانيا ... الاصل هو التماتد بطريق المناتسة ، ولا يلجأ الى المهارسة الا استثناء ANI الفرع الرابع ــ الأمر المباشر 71A أولا - جواز تكليف شركات القطاع المسام بتنفيذ الاعمال اللازمة لخطة التنهيسة الاقتصابية AIT ثانيا - جواز تقرير بيم شركة سيلحية علمة البعض وتشتاتها بالأور الماشر 77A

	- 1T·Y -
غمة	الموضـــــوع العم
67A	النصل الثالث ـ تنبيذ المعد الادارى
aY.a	النرع الأول ــ المبادىء المبابة في تنفيذ المقد المدرى
67A	أولا حتوق والتزامات المتعساتد يخددها العتد
ATY	ثانيا _ وجوب تواغر حسن النبة في تنفيذ المقد
£78	ثالثا ــ تفسير العقد الاداري
ATT	رابعا للادارة سلطة الاشراف والتوجيب على تنفيذ المقد الادارى ، والانفراد بتمديل شروطه والاضافة اليها بحال تراه بتقتا مع الصالح العلم خابصا حق المتعاقد في التعويض العادل عن الاضرار التي تلحق بمسسركره التعاقدى او تقلب ظروف المقد الملية بسبب ممارسة جهة الادارة الادارة
. 3A	سلطاتها في تعديل العقد
73A AE•	سلامسا _ جواز تعديل الاسعار المتعساتد عليها اثناء التنفيذ سابعا _ عدم جواز التنازل للغير أو التعاقد معه من الباطن في هذا الشان الا
~ ~	ببوانقة الادارة

ثابنا ــ النيسن ٢٠٨ تابيعا ــ تسعير جبرئ ١٥٥ عاشرا ــ التنفيذ العبنى ١٨٥٧

لمستحة	الموضــــوع
AoA .	حادی عشر ـ التضـــابن
178	ثانی عشر _ ضمان المقاول
7//	ثالث عشر تبعة الهلاك
FFA	ررايع عشر بد الخطأ العبدى
٨٢٨	خامس عشر _ اثبات المديونية
277	سابس عشر ــ المقاصـــة
٨٧٠	سابع عشر ب العسيلج
IYA	الغرع الثاني ــ عوارض تنفيذ العقد الادارى
IYA	اولا ــ اختلال التوازن المالي للعند
174	المحث الأول - تظرية عمل الأمير
AY1	ا الله على الله الله الله الله الله الله الله ال
77%	بُ لَ زيادة التكاليف بسبب غير راجع الى الجهة الادارية المتماقدة يحول دون تطبيق نظرية عمل الامير
AY1	ج ـ كون الزيادة في التكاليف أمرا متوقمـا يتميى نظرية نمل الامير عن التطبيق
	د ــ النص في العقد الاداري على تثبيت الاسعار أو تحمل الجهة الادارية أية تكاليف أضافية يغنى
XXX	عن اللحوء الى نظرية فعل الامير
۸۹۳	المبحث الثانى ــ نظرية الظروف الطارئة
۸٦٣	<ul> <li>ا ـــ مناط تطبيق نظرية الظروف الطارئة</li> </ul>
777	ب ـ ما يعد من قبيل الظروف الطاراة :
۸۹۹	ج ــ المدى الزمنى لتطبيق نظرية الظروف الطارئة
٩	د ــ متنضى تطبيق نظرية الظروف الطارئة

سنحة	الموضـــوع أ الم
1.4	ه الطَّروف الطارئة لا تشنوع الأبتُتاع عن التُنتيَّدُ * " ا
111	البحث الثالث نظرية الصعوبات المانية غير المتوقعة ٢
117	1 ــ مناط تطبيق نظرية الصعوبات الثادية غير المتوقعة
* * * * *	ب ــ مواتع تطبيق نظـرية الصعوبات المادية غير
118	
111 (1)	
111	المحث الأول _ الشروط الواجب توافرها في الحادث ختى
- <b>313</b>	يعتبر قوة قاهرة
177	المحث الثاني _ الغرق بين الظرف الطاريء والقوة المحث التاهرة
	المبحث الثالث ــ با يعتبر وبا لا يحبر أبن عبيل العناوة
177	القاهرة
٠,	الغرع الثالث بـ الاخلال بتنفيسدُ العقسد الادارى ٤
	والجزاءات التي تملك الادارة توقيعها على
777	المتعسساتد المتصر
311	اولاً _ أحـكام عابة
	المجدث الأول - التزام الجزاء الذي رتبه المعد لخطأ بمينه
* *	البحث الثاني _ الجزاءات منصدرة عن سيلطة الحولة
	النسابطة البرانق المسامة ومستوليتها عن
421	ادارتها بانتظام واطراد
711	البحث الثلث نظرية الصعوبات المائية أنير المتوقعة
,	البحث الوابع - التضاء جهة الإدارة ابالغ منستحقة اها
440	ببتتضى العتد الادارى من البنائغ النستحتة

لمستحا	الموضيوع
117	البحث الخابس ــ خطاب الضبان
181	ثانيا - غرابة التساخير
181	المبحث الأول النص على غرامة التأخير في العند
187	المبحث الثاني _ اختلاف غرامة التلخير عن الشرط الجزائي
	المبحث الثلث توقيع فرابة الناغير لا تستلزم البسات
707	الضري
	المبحث الرابع ــ حالات جواز توتيع غرامة التأخير وعدم
377.	جوازه
178	المحث الخايس الاعقاء بن توتيع غرابة التأخير
14.	ثالثا ــ بصادرة التأبين والتعويض
14.	المبحث الأول - معسادرة التامين
117	المبحث الثاني ــ التعويش
١	المبحث الثالث الجمع بين مصادرة التأمين والتعويض
1.11	رابما _ الفوائد التأخيرية
	المبحث الاول ــ استحقاق الغوائد التأخيية دون اثبات
4-11	المشرو
1-17	البحث الثاتي _ تاريخ سريان الفوائد التأخيرية
1-10	المبحث الثالث ما تسرى عليه الغوائد التأخيرية
1.7.	خابسا المسارية الادارية
	المبحث الأول المساريف الادارية من الجسزاءات التي
11-4	توتمها الإدارة
• •	البحث الثاني لا تحسم مساريف ادارية اذا لم تكن جهة
11-11	الإدارة قد تكبيت شيئا منها
1.15	البحث الثلث المروغات الإدارية في حالة اعادة الزايدة

سيمة	الموضييوع الد
N-3*	سلسا _ التنفيذ على حساب المتعاقد
0.40	لبحث الأول _ ماهيته التنبيذ على حساب المتمهد المعمر
ā'i-ty	ابحث آلثاتي ــ ترار سحب الإعمال وتثقيذها على حصاب المتاول ليس ترارا اداريا
B.Y.	أبحث الثالث - الجزاءات التى توقع على المتعالد هى التي نص عليها العقدد ، ما ورد بالاتحسة المناتمات الملبقة احكام تكيلية
11.78	المبحث الرابع - عدم انتهاء الرابطة المتدية بمجرد شراء الادارة على حساب المتعاند المتخلف
rt - TY	المحث الخابس - أساليب استفاد عبليسة التوريد الى شخص آخر على حساب المعاقد الإسلى
በ - ፕኤ	المجعث المنادس ــ مدى ما لجهة الادارة وما عليها عنــد التنفيذ على حساب المتعهد المتمر
H-03	سابعا ــ النســــــغ
ة ۲۵.1I	المبحث الاول ــ عند نسخ العند الادارى لجهة الادارة ان تصادر التابين ونتنفى النعويض بشروط معين
A - 7 -	فلينا ــ فنطب اسم المتعهد
	المحث الأول _ في حالة وقوع غش أو تلاعب لجهة الادارة شطب اسم المعهد ولو لم تفسخ عقدها معه
1.77	الجحث الثاني _ باهيسة الغش أو التاعب المبرر لشطب اسم المتعهد
	المبحث الثالث وجوب الرجوع الى ادارة الفشيسوي

شطب اسم أحد المتاولين من سجل المتاولين أو أعادته البه

3.44

المسنحة	الموضـــوع :
1.41	المحث الرابع - الطعن في قرار شطب اسم المتعاقد
5 .	ألبحث الخابس حق المتعاقد الذي شطب اسمه يون
	وجه حق في اقتضاء التمويض من جهة الادارة
1.47	للشرر الادبى الذى لحق سنهمته التجارية
	الفرع الرابع - اخلال جهة الأدارة بالتزاماتها تبل
1.47	اللتماتد واثره
	أولاً _ بعض صدور اختلال جهسة الادارة
	بالتزاماتها المروضة عليها بالعدد
A-VA	left 2000
	ثانيا ــ لا يجوز المتعاقد مع الادارة الدفع بعدم التنفيذ
14.1	بمدم التتميذ
	ثالثا _ غسخ العقد الادارى من قبل المتعاقد
1-44	مع الأدارة لا يكون الأبحكم من ألقضاء
1.41	رابعا - الخطأ المشترك
1-80.	الفصل الرابع - بعض انواع العتود الإدارية
1.1.	الفرع الأول عقد التزام المرافق النفاية
	أولا الفرق بين عقدى الغرام المرافق العامة
1.1.	ويقاولة الإشغال العبوبية
	التناب التزام الرنق المام يبشع أدة طويلة
1.90	<b>ښېپا</b> د و و و و
1-17	ثلثا حصة الملتزم المدال سا
1.18	ر ايما ــ الوضع،تجت الحراسة 💎 🖖
.11	أ كفهرسا تداسخية الأفوام أو أستعاقله ***
4114	الله و الدائر _ عدد عاملة الإعمال

لمسفحة	الموضيسوع
1111	أولا الاسمار وفرق العملة
2717	ثانيا تعديل عقد المقاولة وزيادة الاعمال
1148	ثالثا _ خطساب الضمان
3117	رابعا التعاقد من البساطن
ي ۱۱۳۸	خامسا ــ مسئولية المتاول عن خطئه الشخم
-311,	سانسا التنفيذ على حساب المتاول
1316	منابعا بدسعيه اللقاوانة
731.6	ثابنا انتضاء حقد المغلوقة
7314	الفرع الثقالث ــ عقــد-الفتوريد
	اولا ــ الطواء الهمقد الاداري على مزيج من
3184	احكام المتاولة واحتكام التوريد
3376	ثانيا ــ الاستمانة بجهود الغير في التوريد
4316	والله _ المسسمر
AREL	رابعا ـــ ارتفاع سعر السوق
.011,	خابسا ــ العمـــلة
1107	سادسا ــ توريد بضائع سيتوردة
117-	سابعا ــ العينــة
1179	ولينا ب المفص
(1,1Y+	تاسما _ السوزن
1171	عاشرا سالحاسبة على أسناس الوحدة
1177	حادي عشر _ قواعد تأدية الخدمات
3 At )	- AY ^)

سنحة	الموضــــوع الم
	ثانی عشر ــ تزوید منعهد التورید بالخامات
,1177	اللازمة
AYI I.	ثالث مشر ـــ النش والتلامب والفلط
7A11;	رابع مشر ــ التلفير في التوريد
31175	خامس عشر ــ رنض الادارة تبول التوريد
	الفرع الرابع ــ التعهد بالانتظام في الدراسة وخدمة
1110	الحكوبة
1110	أولا الطبيعة القانونية للتعهد بالتدريس
.11.0	ثانيا ــ الالتزام بالكفالة
1710	ثلثا - الالتزام الاسلى والالتزام التبعى
	رابعا ـ أعذار غير متبولة للانتطـــاع من
3771	الداسة
1775	ي خابسا ــ اثبــات عقر الرض
	سادسا _ النتل لا يستط الالتزام طالما كان
	لجهة تتبع الشخص المعنوى الملتزم
1777	قبله بالخدبة
	سابها ــ حيلولة المتعهد بتصرف خاطىء دون
	الاستسترار في العبسل يستوجب
1777	مسئوليته
	ثلبنا الانتطاع عن العمل بعد التعيين يعتبر
	نكولا ، عرض العودة اليه لا يعلى
3371,	من المسئولية
137F	تاسما ــ اشتراط عدم الزواج
	عاشرا سخروج جهة الادارة على ما تعاقدت
1376	مليه

المسنحة	الموضـــوع
ase	حادى عشر تراخى جهة الادارة في التع
1701	يمفى من الالتزام
ىلار	ثاني عشر تقديم صورة التعهد اذا ما ته
1708	تقنيم الاصل
ابعها ۱۲۵۵	ثالث عشر ــ رد الممرونات الدراسية واو
1701	رابع عشر ــ نوائد تأخيرية
ڏي	الفرع الخابس عقد الساهبة في بشروع
1771.	ينسيين
3771	الفرع السادس عقد البحث عن البترول
1775	الفرع السابع ــ عقد ايجار مقصفه
ببية	الفرع الثابن ــ عقد بيع الاستك والمهات الحكو
7771	التى يتقرر التصرف فيها
1777	علاج بالقسارج
PAY	علابة تجــــارية

# سلبقة أعبال المار العربية للبوسسوعات (حسسن الفكهانى سـ محام) (خلال اكثر من ربع قرن مضى)

# الما - المانية :

المدونة العسالية في توانين العبسل والتأبينات الاجتساعية 
ها اللهبارة الأولى » .

٢ — الدونة العمالية في توانين العمال والتابينات الاجتماعية
 الجمرء الثاني »

. ٣ - المبونة العمالية في تهانين العبال والتأمينات الاجتماعية « الجسرء الثالث » .

- أبد المجونة العمالية في تبوانين اصابات العمال .
  - ه ... مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ للرسوم المتخبلية ورسوم الشهر المتارى .
- ٧ -- ملحق المدونة العمالية في توانين العمل.
- ٨ ملحق المونة الممالية في توانين التأمينات الاجتماعية .
  - ٩ التزامات صاحب العمل القانونية .
    - ١٠ الدونة العمالية الدورية .

# ناتيا ــ للوسـوعات :

1 ... موسوعة العمل والتاميثات : ( ٨ مجلدات ... ١٢ الف صفحة ) .

وتتضمن كافة التوانين والقرارات وآراء الفقياء واحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المعربة ، وذلك بشان العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ ــ موسوعة الضرائب زارسوم والنمفة : ( ١١ مجلدا ــ ٢٦ الله مستحة ) .

وتتضين كانة التوانين والترارات وآراء الفقهاء واجسكام المحاكم كا وعلى راسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والعبغة .

٣ ــ الموسوعة التشريعية الحديثة: ( ٢٦ مجلدا ــ ٨٨ الف صنحة ) ما
 وتتضمن كانة التوانين والقرارات منذ أكثر من مائة علم حتى الآن مر

٢ ــ موسوعة الأمن الصناعى الدول العربية: ( ١٥ جزء ـــ ١٢ الفة مستحة ) .

ونتضبن كانة التوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأبن المستافئ بالدول العربية جبيعها ، بالاضافة الى الأبحاث العلبية التى تناولتها المراجع الأجنبية وعلى راسها ( المراجع الأمريكية والأوربية ) .

٥ ـــ موسوعة المارف العديثة الدول العربية : ( ٣ جزء ــ ٣ آلامه مستحة ) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراهية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحنيث مطوماتها خلال عام ١٩٨٧ ) .

٣ ــ موسوعة تاريخ مصر العديث: (جزئين ــ النين صنحة) . وتتضين عرضا منصلا لتاريخ مصر ونهضتها ( تبل ثورة ١٩٥٣ وما محدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال علم ١٩٨٧) .

الرسوعة الحديثة البلكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء \_\_\_\_\_
 الذين صفحة ) .

# ٨ -- بوسوعة التضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٦٠ جزء ) .

. وتتضبن آراء الفتهاء وأحكام المحاكم في مصر وباتى الدول العربيسة والنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

 ٩ ــ الوسيط في شرح القانون المدنى الأردنى : ( ٥ اجزاء ــ ٥ الاد مسلمة ) .

ويتغببن شرحا وانيا لنصوص هذا القانون مع التطيق عليها بآراء نقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الإسلامية السبحاء واحكام المحلكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الوسوعة الجنائية الإردنية : ( ٣ أجزاء -- ٣ آلات صنحة ) .

وتتضمن عرضا أبجديا لاحكام المحلكم الجزائية الأردنية مقرونة باحكام محكمة النقش الجنائية المحرية مع التعليق عملى هذه الأحمكام بالشرح والمقمارنة .

 ١١ -- موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (اربعة اجزاء -- ٤ الاف مسخمة ) .

وتتضين عرضا شاملا النهوم الحوافز وتأصيله من ناحيسة الطبيعة المبيعة المبيعة والنسلحية المتاونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار التسرار وانشساء الهاكل وتتييم الادارة ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة متارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

۱۲ ... الموسوعة المفريية في انتشريع وانتشاء: ( ۲۵ مجلد ... .۲. الف مسلحة ) .

وتتفين كلفة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتبيا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الأعلى المفريي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ ... التعثيق على قاتون المسطرة المدنية المفريي : ( جزءان ) .

ويتضبن شرحا وآنيا لتصوص هذا القانون ، مع المتسارنة بالتوانين العربية بالاضسافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النتض المعربة . 18 - التقليق على التون المعاشرة المنافقة المارين: (علاتة الجراء) . ويتضين شرخا وأنيا لنصوص هذا القانون 6 عم المسلوغة بالتوانين المربية بالإضافة الى تبسادىء المجلس الأعلى المغربي وينتكية المعس المربية .

الوسوعة اللهبية للقواعد القانوئية : التى اترتها محكسة النقض المصرية منسد تشاتها علم ١٩٣١ حتى الآن ، مرقبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٢٥ / جزء مع القهارس ) .

رتم الايداع ٢٣٥٤/٧٨

مطبعة عفسان ٢٠ شارع العلمار - جوامعر ١٤٠٠،١١ ت

# الدار العربية للموسوعات

حسن الفکھانس ــ محام تاسست عام 1929

الدار الوحيدة التي تخصصت في أصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوس العالم الحربس

ص . ب ۵۶۳ ـ تليفون ۳۹۳۶۳۳۰

۲۰ شارع عدلی ــ القاهرة

